

مَوْعُودَةٌ
الْمَجَالِسِ الْقَوْمِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسومة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٢

المجلد الثامن عشر

تقديم

يعتمد التواصل الفكرى والعلمى ، الى حد كبير ، على تسجيل منجزات العلم والفكر ؛ وخاصة من خلال تدوين البحوث والدراسات فى مراجع معتمدة موثقة ، تيسر لكل باحث الافادة منها حينما يشاء ، أو حين تقتضى الضرورة الانتفاع بجهود صفوة العلماء والمفكرين فى اى ميدان من ميادين المعرفة ، والتعرف على طريقة الخبراء والمتخصصين فى تناولهم للقضايا التى تهم المجتمع ، والمناهج التى اتبعوها لبحث مشكلاته ، والسبل التى سلكوها لمواجهة هذه القضايا ، والحلول التى اقترحوها لحل هذه المشكلات .

ومن هنا ترسخت فكرة الاستمرار فى إصدار « الكتاب السنوى » ضمن مجلدات هذه الموسوعة ، مشتملا على التقارير السنوية العامة التى تنجزها المجالس القومية فى نهاية دورة عملها كل عام ، حتى يكون هذا الكتاب مرجعا دائما - فى الحاضر والمستقبل - متضمنا الدراسات التى قام بها كل مجلس فى مجال تخصصه ، سواء مايتصل منها بالموضوعات ذات الصفة العاجلة والملحة ، لعلاج وضع من الأوضاع الطارئة ، وحل مشكلة من المشكلات الراهنة - أو الموضوعات المتصلة برسم السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى .

وقد توزعت دراسات المجالس فى العام الحالى ١٩٩٢/٩١ بين هذين الفرعين من الدراسات ، واشتملت فى مجموعها على ستة وأربعين موضوعاً ، يضمها هذا المجلد الثامن عشر من موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، منها : عشرة موضوعات فى مجال الانتاج والشئون الاقتصادية ، وعشرة موضوعات فى مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وأحد عشر موضوعاً فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وخمسة عشر موضوعاً فى مجال الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

- أما الدراسات الخاصة بالانتاج والشئون الاقتصادية ، فتستهل بموضوع عن : اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وتهتم ببحث علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج ، وتكشف عن معالمها من خلال عرض وتحليل : الصورة الحالية لميزان المدفوعات ، وضرورة تحديد أهداف استراتيجية جديدة لتحقيق التوازن فيه ، عن طريق تحسين المناخ الاستثمارى ، وتعديل سلم أولويات التصنيع ، واستهداف أسواق بعينها للتصدير فى نظام متكامل محكم الحلقات ، وتوثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الجديدة فى العالم . وكحالة تطبيقية : تتناول الدراسة أثر المتغيرات الدولية على المدخرات العالمية التى أصبحت تتسم بالندرة ، نتيجة لتعاظم الطلب عليها من مصادر جديدة ، كدول أوروبا الشرقية والكونغولث

الجديد ، مما يقتضى إعادة النظر فى استراتيجىة الاستثمارات العربية ، لتنظيم التدفقات المالية من دول الفائض الى دول العجز ، بحيث تركز على الاستثمارات المباشرة ، مع إعطاء أهمية خاصة لتوفير المناخ الاستثمارى الملائم ، وتعديل نظام ووظيفة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، ليكون بمثابة بنك عربى للتعمير والتنمية لتمويل المشروعات الانمائية فى الشرق الأوسط .

وتتوالى بعد هذا الموضوع دراسات فى : السياسات المالية والاقتصادية ، والزراعة والرى ، والصناعة ، والنقل والمواصلات ، والانتاج .

- وتبدأ الدراسات الخاصة بالخدمات والتنمية الاجتماعية بدراسة عن : استراتيجىة للحفاظ على البيئة ، تهتم بمواجهة مخاطر التدهور والتلوث التى شملت موارد البيئة المصرية . وأصبحت تؤثر بشكل مباشر على صحة الانسان وحياته ، وعلى ثرواتنا النباتية والحيوانية ، بل على تراثنا الحضارى ، مما يستلزم الإسراع فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المياه العذبة ، والمحافظة على نوعيتها فى حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية ، وحماية المياه البحرية الساحلية من مصادر التلوث المختلفة ، واتخاذ الوسائل الكفيلة بإصحاح الهواء والتربة والنبات ، وذلك عن طريق مكافحة التلوث الكيماوى ، والاقبال من استخدام المبيدات الكيماوية . مع وضع برنامج وطنى لصون التنوع البيولوجى ، ونشر الوعى البيئى بين المواطنين .

وكان من الضرورى أن تشفع هذه الدراسة بتقرير مستقل مفصل عن : حماية نهر النيل من التلوث ، باعتباره دعامة الحضارة فى مصر ، وشرىان حياتها ، ومصدر مواردها المائية اللازمة لسكانها وزراعتها وثروتها الحيوانية ، كما أنه أحد مغريات الجذب السياحى إليها ، بل والسمة الرئيسية للامع زينتها وجمال بيئتها .

وبعد هاتين الدراستين ؛ تتلاحق الموضوعات فى مجالات : الاسكان ، والعدالة والتشريع ، والخدمات الصحية والعامة ، والقوى العاملة ، والحكم المحلى .

- ويتصدر الموضوعات الخاصة بالتعليم : مشروع بإصلاح جذرى للتعليم ؛ يتناول العملية التعليمية فى جملتها ويمختلف مراحلها ، ويعالجها من ناحية التغيير والإصلاح الأساسى الذى تقتضيه المرحلة الراهنة ، على أساس إعادة النظر جذريا فى فلسفتنا التعليمية ، وفى الأداء الذى يواكب متغيرات الظروف العالمية والمحلية التى تتابعت خلال السنوات القليلة الماضية ، فى الشرق والغرب ، فغيرت بعض المفاهيم ، واقتضت

أن يجارى التعليم عندنا - بل وفى العالم كله - ما استجد من ظروف ، وما طرأ من رياح للتغيير فى صلات العالم بعضه ببعض ، وفى نور مصر ومكانها ومكانتها ، حتى تعوض بعض ما فاتها ، وتستشرف آفاق القرن الحادى والعشرين .

ويأتى فى أعقاب هذا المشروع ، مجموعة من الدراسات التفصيلية فى مجالات : التعليم العام ، والأزهرى ، والجامعى ، والعالى ، والبحث العلمى .

- وفى مجال الثقافة والفنون والآداب والاعلام : تنقسم الدراسات الخاصة بها الى قسمين : يشتمل الأول على السياسة الثقافية ، ويشتمل الآخر على السياسة الاعلامية . ويبدأ القسم الأول بموضوع عن : مراجعة الموقف الثقافى فى مصر على ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ، ويخلص الى : عرض مظاهر هذه المتغيرات وأثارها ، وانعكاساتها على الساحة المصرية فى جوانبها الثقافية ، وأهمية الحفاظ على ذاتيتنا ، والاهتمام بالكيان الحضارى للانسان المصرى وتنمية خصائصه الثقافية ، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة .

ويبدأ القسم الثانى بموضوع : الدراسات الاعلامية وتطور العمل الإعلامى ، ويركز على أهمية الربط بين الدراسات الأكاديمية والميادين العملية فى مجالات الإعلام ، بما يكفل صالح كل منهما ، ولا يدع مجالاً للتقصير فى حقوق كل منهما تجاه الآخر ، مما يستدعى : إقامة دورات معلومات للعاملين بمختلف مجالات الإعلام ، للتعريف بكل ما هو جديد فى مفردات العمل الإعلامى ، على أن تهتم الدراسات الاعلامية الأكاديمية بملاحقة الجديد فى ميادين العمل الإعلامى .

...

وأرجو أن يتيح هذا المجلد الشامل فرصة طيبة لكل باحث ودارس ومتخصص للانتفاع بدراساته ومقترحاته ، تبعاً لاختصاصه .

والله ولى التوفيق .

د . محمد عبد القادر حاتم

محمد القادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

الكتاب السنوي
١٩٩٢-١٩٩١

الإنتاج والشؤون الاقتصادية

الدورة الثامنة عشرة

السياسات المالية والاقتصادية

تؤدي في حقيقة الحال إلى نشوء نوع من العشوائية التي تتسم بعدم التسلسل المنطقي من حيث اختيار أهداف الاستراتيجية ومراعاة اعتبارات تناسقها مع باقي أهداف الاقتصاد القومي ومع المتغيرات الإقليمية والدولية ، ثم اختيار السياسات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف .

أهمية السياسات الداخلية : تعتبر السياسة الاقتصادية الداخلية عاملاً أساسياً في نجاح أو فشل أي استراتيجية يتم اعتمادها للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي . ولذلك يجب التنبيه إلى أن التحرك نحو تحقيق الأهداف التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتم بوسائل وإجراءات واستراتيجيات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وحدها ، بمعزل عن السياسات الاقتصادية الداخلية . فزيادة الصادرات السلعية مثلاً تتوقف على سياساتنا الداخلية ومدى نجاحها في زيادة العرض من الانتاج السلعي حتى تتوفر كميات يمكن تصديرها ، وزيادة العرض من الانتاج السلعي تتوقف بدورها على مختلف السياسات الداخلية ، وما قد يشوبها من معوقات إدارية أو بيروقراطية أو تسعيرية أو ضريبية أو عمالية أو غيرها . وإذا كانت هذه الدراسة تركز على الناحية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية ، فقد أخذت في الاعتبار أن تحرير الاقتصاد الداخلي ينبغي أن يستمر بخطى متسارعة وفقاً لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي استقر عليها الرأي .

الوضع الحالي لعلاقتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي

يعتبر ميزان مدفوعات أي دولة هو الصورة المعبرة عن نتائج تنفيذ الاستراتيجية التي تتبعها تلك الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم

اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

- تحدد استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي المسار الذي ينبغي أن تسلكه هذه العلاقات في السنوات المقبلة . وعلى ذلك فهي عنصر هام للغاية ، ومؤثر أشد التأثير على تطور الاقتصاد القومي ، وذات ارتباط وثيق وتأثير متبادل مع السياسات الاقتصادية الداخلية ومع المتغيرات الإقليمية والدولية .

- والفرض الأساسي من وضع استراتيجية للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي هو التوصل ابتداءً إلى تحديد أهداف لهذه الاستراتيجية تحقق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني في مراحلها المختلفة ، وبحيث تكون هذه الأهداف متسقة مع أهداف السياسات الاقتصادية الداخلية ، ومع إمكانات هذا الاقتصاد الوطني ، وكذلك مع تطورات الاقتصاد العالمي ، وبخاصة التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة في الأسواق الدولية والتكتلات الإقليمية والدولية التي تحكمها . وبعد تحديد أهداف الاستراتيجية الجديدة يأتي دور استنباط السياسات التي تؤدي إلى تحقيقها .

- وفي غيبة وجود استراتيجية واضحة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، فإن مختلف السياسات الاقتصادية المتناثرة التي تتبع

الخارجي . ويتضح من فحص ميزان مدفوعات مصر عن السنوات الماضية أنه يتصف بعدة ظواهر وعدة اتجاهات . وتتناول الفقرات التالية أهم هذه الظواهر والاتجاهات .

عجز الميزان التجاري :

يحقق الميزان التجاري للصادرات والواردات السلعية عجزا مستمرا . كما توضح الأرقام اتساع رقعة هذا العجز على مر السنين ، إذ تصاعد من ٦٤.١ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ١٦٢.٤ مليون جنيه في سنة ١٩٧٠ ثم إلى ١٩١١٥.٨ مليون جنيه في سنة ١٩٩٠/٨٩ (جدول رقم ١) . وقد نشأت هذه الزيادة نتيجة لتزايد الواردات السلعية بمعدل أسرع كثيرا من معدل زيادة الصادرات السلعية . ومن ثم انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٧٠٪ في سنة ١٩٥٢ إلى ٢٣٪ في سنة ١٩٩٠/٨٩ . كذلك يمثل عجز الميزان التجاري نسبة كبيرة إزاء اجمالي الناتج المحلي .

الصادرات السلعية :

تغير تركيب قائمة الصادرات السلعية وخاصة القطن ، إذ تراجع القطن الخام من المركز الأول للصادرات السلعية حيث كان يمثل ٨٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية في عام ١٩٥٢ حتى كاد يختفي كلية من هذه القائمة ، حيث مثل ٢.٢٪ فحسب من إجمالي الصادرات السلعية في سنة ١٩٩٠/٨٩ . وإذا أخذنا في الاعتبار ما تم استيراده في تلك السنة من قطن خام قصير التيلة ، تبين أن مصر تحولت إلى مستورد صاف للقطن الخام .

وقد حل محل القطن الخام في المركز الأول للصادرات السلعية - النفط الخام ومنتجاته المكررة حيث بلغت ٢٣.٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية في سنة ١٩٩٠/٨٩ . ولكن هذا التحول في الأهمية النسبية من القطن الخام إلى النفط الخام يعكس في نفس الوقت تحولاً عن مصدر متجدد للصادرات السلعية إلى مصدر هو بطبيعته ثروة موقوتة ... مآلها إلى النضوب ، وهذه الظاهرة سوف نجد لها مثيلا في

بأى عناصر ميزان المدفوعات . أى أن الاتجاه إلى زيادة الاعتماد على موارد غير دائمة بطبيعتها أصبح كبيرا ومتزايدا .

- كذلك يبين اعتماد جانب كبير من صادراتنا السلعية على اتفاقات الدفع الثنائية ، وبخاصة في الفترة من منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات . والتجارة في هذا الإطار لا تعتمد على المنافسة الحرة في الأسواق الدولية ، ومن ثم فهي لا تتضمن حافزا على تجويد الانتاج أو على الالتزام بالموصفات العالمية . كما أن أسعار التعامل فيها مصنعة ومغالى فيها من الجانبين ، وبالتالي فهي تؤدي إلى أرباح عالية ولكن غير مبررة اقتصاديا ، ومن هنا يترتب عليها تشويه العلاقات السعرية ، وتوجيه الانتاج إلى وجهات قد تكون خاطئة في الأجل الطويل . وكذلك تعرض المنتج والمصدر إلى هزات مفاجئة ، كما حدث بالنسبة لتصدير الموالح إلى أسواق كتلة الاتحاد السوفيتي السابق الذي ترتب على انهياره اتجاه حجم التجارة التي تتم في هذا الإطار الثنائي إلى الانخفاض ، علاوة على أن سياسة الحكومة المصرية ذاتها كانت قد بدأت فعلا في تخفيض الاعتماد على هذه الاتفاقات الثنائية تنفيذا لسياسة الإصلاح الاقتصادي . ومع ذلك تفيد أرقام البنك المركزي أن حجم الصادرات السلعية غير النفطية التي يجري تمويلها في إطار اتفاقات ثنائية وصفقات متكافئة - لا يزال كبيرا .

- ويتضح من قائمة الصادرات الصناعية المصرية أن منتجات صناعة الفزل والنسيج تمثل وحدها أكبر نسبة من الصادرات الصناعية ، إذ تبلغ حوالي ثلث الصادرات الصناعية ، عدا البترول . وتستدعي هذه الظاهرة ملاحظتين ، الملاحظة الأولى تتعلق بربحية تصدير الفزل بالمقارنة بالقطن الخام ، وهي قضية مثارة من قبل خبراء القطن والفزل منذ فترة . والملاحظة الثانية أن باقى الصناعات مجتمعة لا تحقق إلا نسبة صغيرة من اجمالي الصادرات ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك مجالا كبيرا لتحسين الأداء في هذا المجال إذا ما طبقت سياسات سليمة . ولا شك أن نجاح أى استراتيجية للتصدير السلمي

جدول رقم (١) ميزان مدفوعات العمليات الجارية
(مليون جنيه بالأسعار الجارية)

بيان	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٩٠/٨٩
١ - الصادرات السلعية	١٤٨,٨	٢٠٣,٧	٢٥٥,٤	٥٧١٥,٣
منها قطن خام	١٣٦,٤	١٣٤,٨	١٤٧,٩	١٨٩,٩
نפט خام ومنتجات المكررة	م. غ.	٤,٥	١٥,٨	١٣٥١,٥
غزل ونسيج	م. غ.	م. غ.	م. غ.	١٤٩٣,٩
٢ - الواردات السلعية	٢١٢,٩	٢٥٨,١	٥١٧,٨	٢٤٨٣١,١
ومنها سلع غذائية	م. غ.	م. غ.	م. غ.	٤٦٢٥,٠
٣ - الميزان التجارى (٢-١)	-٦٤,١	-٥٤,٥	-١٦٢,٤	-١٩١١٥,٨
٤ - متحصلات غير منظورة	٦٩,٩	٩٨,٠	٧٦,٤	١٠٨٨٥,٥
ومنها قناة السويس	٢٦,٦	٥٠,١	—	١٦١٨,٩
السياحة	م. غ.	م. غ.	م. غ.	٢٧٦١,٨
٥ - مدفوعات غير منظورة	٥٩,٢	٦٧,٢	١١٤,٧	٧٩٤٥,٨
ومنها سداد فوائد على الدين الخارجى	م. غ.	م. غ.	م. غ.	٢٥٢١,١
٦ - ميزان العمليات غير المنظورة (٥-٤)	+١٠,٧	+٣٠,٨	-٢٨,٣	+٢٩٣٩,٧
٧ - ميزان العمليات الجارية (٦+٣)	-٥٣,٤	-٢٣,٦	-٢٠٠,٧	١٦١٧٦,١
٨ - تحويلات من الخارج	—	—	+١٣٤,٠	—
ومنها تحويلات رسمية	—	—	م. غ.	١٢٢٥٥,٨
تحويلات العاملين المصريين	—	—	م. غ.	+
٩ - ميزان العمليات الجارية والتحويلات (٨+٧)	-٥٣,٤	-٢٣,٦	-٦٦,٧	٢٤٩٢,١

المصدر : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى .

يتوقف على مدى النجاح في زيادة الصادرات الصناعية .

- أما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد تضاعفت أهميتها النسبية خلال السنوات الأخيرة ، فأصبح القطن يمثل ٢.٢٪ فحسب من إجمالي الصادرات السلعية في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وباقي السلع الزراعية كلها أصبحت تمثل في نفس السنة ٦.٩٪ ، أي أن مجموع الصادرات الزراعية كلها ١٠.٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية . ولاشك أن هناك مجالا لتحسين أداء هذا القطاع فيما يتعلق بالصادرات إذا ما تحسنت الإنتاجية الزراعية ، وتشير المقارنات مع الانتاجية الزراعية لمختلف المحاصيل في دول العالم المتقدم وبعض دول العالم الثالث ، إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتحسين الانتاجية عندنا . ويتوقف ذلك في المقام الأول على السياسات الداخلية المتبعة في القطاع الزراعي .

الواردات السلعية :

ارتفعت نسبة الواردات من السلع الغذائية بحيث أصبحت تمثل وحدها نحو خمس إجمالي الواردات السلعية .

تشير أرقام البنك المركزي عن ميزان المدفوعات ، إلى أننا نعتمد بصورة كبيرة على وسائل غير دائمة بطبيعتها لتمويل الواردات ، ويظهر ذلك بصورة واضحة من أرقام طرق تمويل الواردات في كل من عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . (جدول رقم ٢) . وتعمكس هذه الظاهرة ضخامة العجز الجاري في ميزان المدفوعات ، وعدم كفاية الموارد المتاحة للاقتصاد القومي لمقابلة جميع الاستخدامات المكونة لعناصر إجمالي الناتج المحلي .

حصولية العمليات غير المنظورة :

نمت هذه الحصولية نموا كبيرا خلال السنوات الماضية ، ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى إيرادات قناة السويس والسياحة ، إذ بلغت إيرادات قناة السويس ١٦١٨.٩ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وبالمقارنة بالصادرات السلعية فإن إيرادات قناة السويس تحقق

مايوازي ٢٨.٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية كلها ، بما في ذلك صادرات النفط الخام . مع الأخذ في الاعتبار أن سعر الصرف المستخدم في تقييم إيرادات قناة السويس في الجدول رقم (١) كان أقل من سعر الصرف في السوق الحرة ، طبقا لقواعد البنك المركزي . وبالتالي فإن المساهمة الحقيقية لإيرادات قناة السويس هي أكبر من النسبة المشار إليها والمستخرجة من الجدول المذكور . ومن مزايا هذا العنصر من عناصر المتحصلات أنه يتصف بالاستقرار والنمو في المستقبل المنظور .

أما إيرادات السياحة فقد بلغت ٢٧٦١.٨ مليون جنيه ، بما يعادل حوالي نصف إجمالي الصادرات السلعية كلها . أي أن إيرادات السياحة وحدها تعادل قيمة صادرات النفط الخام ومنتجاته المكررة وقيمة صادرات صناعة الغزل والنسيج معا ، هذا مع ما هو معروف عن السياحة من أنها صناعة تعتمد على كثافة العمالة بالمقارنة مع غيرها ، إذ انها صناعة قادرة على توفير فرص توظيف أكثر من غيرها . وإن ظهور إيرادات السياحة بهذه الأهمية الكبيرة في ميزان مدفوعاتنا - يؤكد أن فرص النمو أمام هذا القطاع مازالت كبيرة ، وأنه يمكن إذا ما خضعت الجهود بشأنه أن يصبح المخرج الطبيعي لميزان مدفوعاتنا من عجزه المستمر حتى الآن .

المدفوعات غير المنظورة :

تتمثل أهم عناصر هذه المدفوعات في بند سداد الفوائد على الدين الخارجي ، وقد ارتفع حجم هذا البند ارتفاعا كبيرا في السنوات الماضية ، حتى بلغ ٢٥٢١.١ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، أي مايعادل ٤٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية كلها ، بما في ذلك النفط الخام . وهو وضع يصور العبء الكبير الذي يلقيه الدين الخارجي على الاقتصاد القومي ، خاصة وأن هذه الأرقام تمثل عبء الفوائد المستحقة وحدها ، عدا ما يستجد سداؤه من أصل الديون ذاتها ، وهو بند يظهر في قسم آخر من أقسام ميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢) طرق تمويل الواردات

١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		بيان
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٣٩.٧	٩٨٦١.٣	٤٢.٥	٩٨٠٦.٨	نقد
١.٠	٢٥٢.٧	١.٨	٤٢٠.٧	تسهيلات مصرفية
٤.٩	١٢٠٥.٧	٤.٢	٩٦٢.٣	تسهيلات موردين
٠.٤	١٠٤.٧	٠.٢	٥١.٣	صفقات متكافئة
٩.٢	٢٢٩١.٨	٦.٩	١٥٩٥.٧	قروض سلعية
٠.٤	٩٩.٤	٠.٩	٢٠٨.٨	فوائض السلع الزراعية الأمريكية
٢٠.١	٥٠٠٣.٥	٢٠.٥	٤٧٢٩.٠	واردات ممولة من موارد خاصة
١١.٩	٢٩٦٢.٥	١١.٤	٢٦٢٠.٥	واردات لمشروعات فى نطاق قانون الاستثمار
٣.٢	٧٩٣.٩	٣.٦	٨٢٥.٧	اتفاقات دفع
٩.١	٢٢٥٥.٦	٨.٠	١٨٥٤.٢	منح سلعية
		١٠٠	٢٣٠٧٥.٠	اجمالى

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - العدد الرابع - المجلد الثلاثون .

وقد تمكنت مصر في شهر أبريل ١٩٩١ إلى اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على خطط إصلاح الهيكل الاقتصادي للبلاد . وقد ترتب على هذه الاتفاقات أن تمكنت الحكومة المصرية من الحصول على موافقات من الأطراف الدائنة بإلغاء أجزاء من ديونها ، وإعادة جدولة الباقي على مدد أطول من المدد الأصلية . ويجب أن نفتتح هذه الفرصة لنعيد النظر في أسس سياسة اقتراضنا من الخارج ، بحيث نتفادى الوقوع في أزمة تزايد عبء الدين الخارجى من جديد .

ميزان العمليات الجارية :

أسطر ميزان العمليات الجارية (وهو عبارة عن مجموع الميزان التجارى وميزان العمليات غير المنظورة) عن عجز مستديم ومتواصل الارتقاع حتى بلغ ١٦١٣٦.١ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، وهو رقم يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلى . وجدير بالذكر أن ميزان العمليات الجارية هو أهم جزء في ميزان المدفوعات وأكثرها دلالة ، وأن ميزان المدفوعات يتحسن طالما هناك عجز في ميزان العمليات الجارية . وإذا كان هذا العجز تجرى مقابله من التحويلات من الخارج ومن المعونات والقروض والاستثمارات ، لكنها عناصر مساعدة فقط ، وبعضها مثل القروض يزيد المشكلة تفاقمًا ، بحكم ما يترتب عليها من أعباء . وعلى ذلك يظل مؤشر الصحة من المرض في ميزان المدفوعات هو ميزان العمليات الجارية ، ومن ثم يجب أن تستهدف استراتيجيتنا إنهاء وجود العجز في هذا الميزان .

التحويلات من الخارج :

بلغت جملة التحويلات ١٢٢٥٥.٨ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ ، ولم يكن هذا البند ذا قيمة تذكر في الخمسينات والستينات . وإنما بدأ ينمو من عقد السبعينات مع بداية التحرير الاقتصادى . ويمثل هذا الإجمالى في مجموعه ما يجاوز بكثير قيمة إجمالى الصادرات السلعية كلها بما في ذلك النفط الخام . بل يكاد يصل وحده إلى ما

يساوى نسبة كبيرة من جميع المتحصلات السابق استعراضها . وتمثل هذه الظاهرة مدى الاعتماد الكبير على هذا البند الذى يمثل جزءا كبيرا من إجمالى الناتج المحلى . والميزة الكبرى لهذا البند أنه لا يترتب عليه فوائد ولا التزامات بسداد . بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا منه يرد إلى البلاد بقصد الاستثمار قصير الأجل أو طويل الأجل ، مما يساعد على التنمية الاقتصادية وعلى توفير فرص التوظيف . ويقابل هذه الميزات أنه عنصر حساس معرض للتقلبات الواسعة . فالتحويلات الرسمية تتوقف على اعتبارات سياسية قابلة للتغير . وتحويلات العاملين المصريين في الخارج تتوقف على الظروف الاقتصادية في البلاد التى يعملون بها من جهة ، وعلى مدى نجاحنا في جذب مدخراتهم وتهيئة الثقة والاستقرار والمناخ الاستثمارى المناسب من جهة أخرى .

ميزان العمليات الجارية والتحويلات :

يتبقى في هذا الميزان - بعد كل ما سبق ذكره من عناصر متحصلات ومدفوعات وتحويلات - عجز كبير بلغ ٢٩٢٠.٣ مليون جنيه في سنة ٨٩ / ١٩٩٠ . وكان الاعتماد الرئيسى في السنوات السابقة في مقابلة هذا العجز على الاقتراض الخارجى . ومن هنا تزايد الدين الخارجى وثقل عبئه . وقد بذلت جهود لتشجيع ورود الاستثمارات المباشرة ، ولكن يبدو أنها لم تكن كافية ، حيث لم تبلغ الاستثمارات المباشرة الأرقام المأمولة . ولاشك أن هناك مجالا واسعا لجذب نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة إذا ما أتممنا الإصلاح الاقتصادى الذى بدأناه فعلا ، بما يكفل تحرير الاقتصاد وتعميق الثقة لدى القطاع الخاص المصرى والأجنبى .

- وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى قد نشر في تقريره السنوى سنة ٩٠ / ١٩٩١ تقديرات ميزان المدفوعات عن السنة المذكورة . وتظهر هذه التقديرات انخفاضا في عجز ميزان العمليات الجارية ، إذا ما أضيفت إليه التحويلات فإنه يتحول إلى فائض . وقد نتج هذا التغير في معظمه عن الآثار الاستثنائية لظروف حرب الخليج في ذلك العام . فقد

ترتب على هذه الحرب ارتفاع أسعار النفط ، وبالتالي زادت إيراداتنا منه بمبلغ ٧٤٢ مليون دولار ، كما ازدادت حركة المرور في قناة السويس فازدادت إيراداتنا منها بنحو ١٩٠ مليون دولار ، علاوة على زيادة التحويلات الرسمية بنحو ٤٠٠ مليون دولار . ولذلك ينص تقرير البنك المركزي المصري عن السنة المذكورة على أنه « إذا كان تحقيق هذا الفائض يعد مؤشرا إيجابيا ، إلا أنه من المناسب النظر إليه بحذر ، حيث اقترن تحقيقه أساسا بظروف استثنائية ارتبطت بأزمة الخليج كارتفاع أسعار النفط وتعاقد النشاط الملاحي وزيادة التحويلات الرسمية » ، وبالنظر إلى أن تقديرات ميزان المدفوعات عن تلك السنة قد أعدت على أسس مختلفة عن تقديرات السنوات السابقة ، حيث أعدت مقومة بمليين الدولارات بدلا من الجنيهات ، وعلى أساس أسعار الصرف الفعلية المختلفة باختلاف أنواع الصادرات والمتحصلات ، فإنه لم يتيسر إدماج هذه التقديرات ضمن الجدول رقم (١) لعدم قابليتها للمقارنة بسبب هذا الاختلاف في عملة وطريقة التقييم . وبناء عليه يتضمن جدول رقم (٢) تقديرات ميزان المدفوعات للسنتين الأخيرتين وفقا للتقييم الجديد بمليين الدولارات . وإذا ما استبعدنا التغيرات الناشئة عن آثار حرب الخليج ، فإن الاتجاهات التي ظهرت من تحليل الجدول رقم (١) تؤكد أرقام الجدول رقم (٢) أيضا .

الاستراتيجية التي اتبعت في الماضي :

إن هذه الصفات التي تميز بها ميزان مدفوعات مصر في السنوات السابقة إنما هي نتائج الاستراتيجية التي اتبعت في تلك السنوات ، سواء أكانت هذه الاستراتيجيات مخططة ومقصودة بذاتها ، أو كانت مجرد تراكمات لقرارات وخيارات توالى على مر هذه السنوات . ويمكن تصوير هذه السياسات في النقاط الرئيسية التالية :

١ - اعتماد سياسة منح الأولوية الأولى في التصنيع للصناعات التي تستهدف منتجات محل الواردات ، إذ تؤدي هذه السياسة في النهاية إلى خلق قطاع صناعي غير مهيا للتصدير .

ب - اتباع سياسات مغالى فيها لحماية الانتاج المحلي مثل : الحظر الكلي أو الجزئي للاستيراد ، والرسوم الجمركية المغالى فيها ، والقيود الإدارية والاقتصادية . وهذه الحماية المغالى فيها أدت إلى انقطاع الصلة بين تطور وجودة المنتجات المحلية ، وبين التطور في نفس هذه الترويعات من السلع الخارجية ، وبالتالي فقدت صلاحيتها للمنافسة في الخارج ، كما فقدت قدرتها على الحصول على رضا وثقة المستهلكين بالداخل .

ج - اعتماد سياسة تصنيع المواد الخام المحلية إلى أقصى درجة ممكنة من التصنيع قبل تصديرها ، كمبدأ أساسي ، دون اعتبار لعوامل التكلفة وغيرها من الاعتبارات الاقتصادية . والمثال الواضح على ذلك هو القطن الخام ، إذ إن تصديره هو أريح للاقتصاد المصري من تصديره غزلا في ظل الظروف القائمة حاليا . وقد حاولت السياسة الاقتصادية ، كإجراء لاحق ، أن تعالج هذه المشكلة عن طريق الاحتفاظ بمستوى منخفض لأسعار القطن الخام في الداخل ، حتى تتمتع صناعة غزل القطن بهامش أعلى من الربحية على حساب منتج القطن الخام . وترتب على هذه السياسة النتيجة الحتمية لذلك وهي : انخفاض انتاج القطن أصلا .

د - الاعتماد بصفة أساسية في التصدير السلعي على اتفاقات التجارة والدفع الثنائية .

هـ - تفضيل الاقتراض الخارجي على الاستثمار المباشر الوارد من الخارج . وقد تفرقت هذه السياسة كنتيجة طبيعية بعد اجراءات التأميم ، واتساع رقعة القطاع العام ، وتخفيض دور القطاع الخاص . وسادت وقتئذ أيديولوجيات معادية للاستثمار الأجنبي خاصة ، واستثمارات القطاع الخاص عامة . ولم تبدأ هذه السياسة في التغير تدريجيا إلا بعد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي . ولكن لم تكتمل حتى الآن خطوات الإصلاح الاقتصادي التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص بصورة كافية لاجتذاب الاستثمارات المباشرة من الخارج .

مقومة بملايين الدولارات

التغير	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	البيان
٧٤٢,٠+	٣٨٨٦,٨	٣١٤٤,٨	١ - الصادرات السلعية ومنها :
١٣٦,٨-	٨٣,٢	٢٢٠,٠	قطن خام
٤٤,٤-	١٤٢,٨	١٨٧,٢	سلع زراعية أخرى
٧٤٢,١+	١٩٧٠,٧	١٢٢٨,٦	نقط خام ومنتجاته
١٠٦,٢-	٥٢٨,٩	٦٣٥,١	غزل ونسيج
١٦,٦-	١١٤٢٤,٥	١١٤٤١,١	٢ - الواردات السلعية ومنها :
٦٢٠,٨-	١٨٩٥,٦	٢٥١٦,٤	سلع غذائية
٧٥٨,٦-	٧٥٣٧,٧-	٨٢٩٦,٣-	٣ - الميزان التجارى (٢ - ١)
٨٩٥,٩+	٧٦٧٨,٨	٦٧٨٢,٩	٤ - متحصلات غير منظورة ومنها :
١٩٠,١+	١٦٦١,٩	١٤٧١,٨	قناة السويس
١٤٧,٧-	٩٢٤,١	١٠٧١,٨	السياحة
٢٧٠,٦+	٨١١,٩	٥٤١,٣	الملاحة
٥٥,١+	٤٠١٢,٠	٣٩٥٦,٩	٥ - مدفوعات غير منظورة ومنها :
١٥٨,٨-	١٥٢٩,٧	١٦٨٨,٥	سداد فوائد الدين الخارجى
١٠٤,٢+	٤٤٤,٧	٣٤٠,٥	مصرفات الحكومة
٨٤٠,٨+	٣٦٦٦,٨+	٢٨٢٦,٠+	٦ - ميزان العمليات غير المنظورة (٥ - ٤)
١٥٩٩,٤-	٣٨٧٠,٩-	٥٤٧٠,٣-	٧ - ميزان العمليات الجارية (٦ + ٣)
٤٢٥,٩+	٥٢٦٢,٢	٤٨٣٦,٣	٨ - تحويلات من الخارج ومنها :
٣٢,٧+	٣٧٧٥,٣	٣٧٤٢,٦	تحويلات العاملين المصريين
٣٩٣,٢+	١٤٨٦,٩	١٠٩٣,٧	تحويلات رسمية (بخلاف المنح الاستثنائية)
٢٠٢٥,٣-	١٣٩١,٣+	٦٣٤,٠-	٩ - ميزان العمليات الجارية والتحويلات (٨ + ٧)

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن عام ١٩٩١ / ٩٠ .

- وإذا كانت هذه هي الصفات التي تتسم بها استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، فإن المتغيرات الدولية والمحلية المتلاحقة تستوجب إعادة النظر في هذه الاستراتيجية .

المتغيرات الدولية

لعل أهم المتغيرات الدولية تتمثل في أربعة مظاهر رئيسية : أولاها التداخل الواضح بين المصالح الاقتصادية لدول العالم كله . وثانيها اتساع نطاق نشاط الشركات عابرة القارات . وثالثها تحول الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق . ورابعها الدور الجديد لمجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية .

- إن التداخل الواضح بين المصالح الاقتصادية لدول العالم اليوم قد بلغ مرحلة لابد أن نستبعد معها أفكار الانغلاق على الداخل ، وما يتعلق بها من أفكار التنمية المستقلة عن مجريات الأمور في باقى أنحاء العالم . إن التطور الذى تشهده السوق الأوروبية المشتركة اعتبارا من نهاية العام الحالى سوف يخلق مجالا اقتصاديا ضخما لا يمكن لمصر أن تتجاهله . وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقات التعاون الاقتصادى بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، والعلاقات الاقتصادية والتجارية الخاصة التى تربط بين اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول جنوب وشرق آسيا . إن هذه المجالات هي أسواق محتملة لمصادراتنا وهي أيضا منابع لوارداتنا . ولابد لنا من الانفتاح عليها بإنشاء علاقات تجارية وثيقة معها ، وبتعديل نظمنا وقوانيننا التى تحكم تجارتنا ونشاطنا الاقتصادى لتواكب هذه التطورات الدولية .

- إن اتساع نطاق نشاط الشركات عابرة القوميات يجعل هذه الشركات لاعبا أساسيا وقويا في مجال التجارة الخارجية . ولا يتيسر الآن لأى دولة من الدول أن تقتحم أسواقا جديدة إلا إذا نجحت في إنشاء مصالح متبادلة مع هذه الشركات . ولا يجوز أن يخيفنا حجم هذه الشركات وقوتها الاقتصادية . بل علينا أن نجد معها مجالا للمصلحة المشتركة ، فهي حريصة على أن تدخل أسواقنا . كما أننا حريصون

على أن ندخل أسواقها ، وهي تملك التكنولوجيا الحديثة ورأس المال ، ونحن نملك أسواقنا ، كما نملك قوة عاملة وموقعا جغرافيا مناسبيا . والتعاون للمصلحة المتبادلة أصبح اليوم هو القاعدة المقبولة دوليا .

- إن أبرز المتغيرات الدولية ، وهو تحول الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق ، يعنى فقدنا لإطار الاتفاقات الثنائية على عيوبها ، ومن ثم لابد من أن تتغير استراتيجيتنا تجاه هذه الدول ، وهو يعنى أيضا أن هذه الدول سوف تكون منافسا قويا لنا ولغيرنا من الدول النامية في اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك فإنه يتعين علينا أن نساارع بتوثيق علاقاتنا الاقتصادية بهذه الدول الأخيرة ، قبل أن يستغرقها الانفتاح على الدول الشرقية .

- ولا تقتصر المتغيرات الدولية على تلك الاتجاهات الأربعة الكبرى ، وإنما تملئ الساحة الدولية للتعامل الاقتصادي بمتغيرات تفصيلية أخرى ، لابد من أن نواكبها وأن نوليها من الاهتمام مايسمح لنا بالمشاركة في تكوينها وفي التأثير عليها . ومثال ذلك : مفاوضات أرجواى التى تستهدف تحرير المعاملات الدولية في مجال الخدمات ، وهي تأكيد للاتجاه الدولى نحو تحرير التجارة الخارجية بمختلف فروعها وأنشطتها ، والتشدد الذى بدأ يظهر في مجال المعاملات المصرفية ، وعلى وجه الخصوص ما انتهت إليه القرارات التى اتخذت في بازل بسويسرا ، عن شروط تحديد الملاءة المالية لمختلف المؤسسات المالية في أنحاء العالم ، وهي شروط يترتب عليها ، رفع تكلفة الاقتراض على المؤسسات المالية التى أدرجت في مرتبة متأخرة نسبيا من مراتب الملاءة المالية . وتكاد تكون كل البنوك العربية قد تأثرت بذلك ماعدا بنك السعودية . ولاشك أن هذا الوضع يترتب عليه ارتفاع تكلفة تمويل التجارة الخارجية للدول العربية . ويضاف الى ذلك اتجاه المعاملات الدولية إلى التضخم ، وكبر حجم التعامل بحيث وصل إلى أحجام عملاقة لا تيسر للدول النامية - ومن بينها مصر - أن تجاريها إلا في إطار

من التنسيق أو التكتل بين الجهات التي تتوافق مع مصالحها .

التغيرات المحلية

بلغت تراكمات آثار الاستراتيجية التي اتبعت في العقود السابقة درجة مؤثرة على مستقبل النمو الاقتصادي للبلاد . وأصبحت هذه التراكمات قوة ضاغطة استوجبت تعديل الاستراتيجيات التي سادت من قبل ، لمعجز الموازنة العامة للدولة استنفحل أمره ، والضغوط التضخمية القوية الناشئة عنه والتي كانت مكبوتة في البداية تلجرت وطلفت على سطح الاقتصاد القومي ، واستمر تدهور ميزان المدفوعات وبخاصة الجزء السلمي منه ، وازداد حجم الدين العام الخارجي والداخلي زيادة كبيرة تفوق طاقة الاقتصاد القومي على السداد .

- ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الحكومة بخطوات لعلاج هذه المشكلات الكبيرة والمتشعبة الجذور . وبدأت هذه الإصلاحات بخطوات لتشجيع العاملين المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر . وتمثلت هذه الخطوات في البداية بحلول جزئية مثل : السماح بالنظام الذي سمي بالاستيراد دون تحويل عملة . وإنشاء بنك باتفاقات خاصة معفاة من الضرائب على القيم المنقولة ، أعقبها إعفاء شامل لجميع الفوائد على الودائع من الضرائب ، كما شملت تلك الخطوات في عام ١٩٧٤ بدء سياسة جديدة للانفتاح الاقتصادي تشجع الاستثمارات العربية والأجنبية واستثمارات العاملين المصريين بالخارج ، ثم تعديل قانون النقد الأجنبي في سنة ١٩٧٦ . واستمرت تلك الخطوات حتى تم في السنة الماضية تحرير كامل سعر الصرف والتحويلات ولأسعار الفائدة ، مع اتخاذ عدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية . وفي الوقت نفسه أعيد النظر في سياسة تسعير السلع والخدمات ، وتم تخفيض الدعم الذي كانت تتحمله الدولة ، وأعيد تنظيم القطاع العام ، وبدأت إجراءات تحويله جزئياً إلى القطاع الخاص . كما أكدت السياسة العامة للدولة مؤخرًا استهداف التحول إلى نظام اقتصاد السوق ، وإلى الاعتماد على دور القطاع الخاص

كمحرك رئيسي للاقتصاد المصري .

- على أن كل هذه التغيرات المحلية تستوجب إعادة النظر في استراتيجية مصر الخاصة بعلاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي ، حتى تكون منسجمة مع التغيرات المحلية والدولية ، وحتى تتحقق المصلحة المثلى للاقتصاد المصري .

أفاق الاستثمار في الوطن العربي

الاستثمار والتغيرات الدولية : يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بعض التغيرات التي سوف يكون لها أثر عميق على سياسات الاستثمار في البلاد النامية . ولعل أهم هذه التغيرات يتمثل في ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين البلاد المختلفة ، فقد ارتبط العالم بعضه ببعض بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ، ولم يعد في وسع أي بلد أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي . وليس من قبيل المبالغة القول بأن ما حدث من تقدم تكنولوجيا في عالم المواصلات والاتصالات والمعلومات جعل الكوكب الأرضي وكأنه قرية صغيرة . وكان من شأن هذه التغيرات ظهور سمة جديدة للاقتصاد العالمي وهي عالمية الأسواق ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأسواق المالية . فقد شهد العالم نموا انفجاريا في الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال . ولم تكن هذه الانتقالات قاصرة على حركة المدخرات من بلاد الفائض إلى بلاد العجز كما تتوقع النظرية الاقتصادية المألوفة ، ولكنها اشتملت على انتقالات في الاتجاه المضاد . حيث نجد أن نسبة معينة من مدخرات البلاد النامية تتجه نحو البلاد الصناعية ، وهذه ظاهرة لم تكن معروفة على هذا النطاق الواسع ، وهي تعكس الاتجاه السائد في البلاد الصناعية والنامية على السواء نحو تحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال . ومن ناحية أخرى فهي تعكس عالمية سوق المدخرات والاستثمارات .

وإلى جانب عالمية سوق المال ؛ هناك اتجاه واضح نحو التكتلات الاقتصادية . وما نحن نرى بلاد المجموعة الأوربية تسير بخطوات ثابتة

سريعة نحو وحدة اقتصادية كاملة مع نهاية هذا العام ١٩٩٢ . حينذاك سوف تنشأ كتلة اقتصادية ضخمة تضم ما يزيد على ٣٢٠ مليون نسمة تعمل في إطار سوق واحدة وتشتمل على اثنتي عشرة دولة أوروبية ، من بينها بلاد على أعلى درجات التقدم التكنولوجي والديناميكي . ومن الصعب أن نتكهن بالحصيلة النهائية لهذا التكتل الاقتصادي على البلاد النامية ، ولكن هناك احتمالات لا يمكن تجاهلها . ومن ذلك أن السوق الموحدة سوف تفتح مجالات جديدة للاستثمار ، مما يجتذب نسبة معينة من الانخارات الأوروبية ، وانخارات البلاد الصناعية الأخرى التي كانت تتجه نحو البلاد النامية . وهذا واضح بالنسبة للتدفقات الاستثمارية من ألمانيا الغربية بعد اتحادها مع ألمانيا الشرقية ، فإن عملية تعمير ألمانيا الشرقية وتحرير اقتصادها سوف تستنفد نسبة عالية من انخارات ألمانيا الغربية .

غير أن الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية لا يقتصر على بلاد المجموعة الأوروبية ، فقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية شوطاً طويلاً نحو إقامة منطقة تجارة حرة مع كندا والمكسيك . وليس من المستبعد أن تتطور نحو أكثر من منطقة تجارة حرة ، وأن تضم بلاداً أخرى ، بحيث تقوم كتلة اقتصادية في مثل ضخامة المجموعة الأوروبية أو أكبر منها ، تضم عدداً كبيراً من بلاد الأمريكتين . ويقال مثل ذلك بالنسبة لاتجاه اليابان نحو التكتل الاقتصادي مع بلاد شرق وجنوب آسيا ، مع احتمال اتساعها لكي تضم استراليا ، بحيث تقوم كتلة اقتصادية عملاقة في هوض المحيط الهادئ .

وهناك التغيرات التاريخية فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ، وبلاد أوروبا الشرقية ، فإن تحول تلك البلاد من الاشتراكية الماركسية إلى نظام الاقتصاد الحر يعني دخولها في المجرى الرئيسي للاقتصاد العالمي ، بعد أن كانت منعزلة إلى حد كبير . وهذا يفتح الباب أمام إمكانات استثمارية شاسعة ، وأغلب الظن أن تستأثر بنسبة عالية من الانخارات العالمية . وقد اتضح هذا الاتجاه بانشاء البنك الأوربي

للتعمير والتنمية خلال فترة قصيرة برأسمال قدره عشرة مليارات وحدة نقد أوروبية (أو نحو ١٢ مليار دولار) . وهو يتخصص في تمويل عملية التحول في أوروبا الشرقية والكومنولث الجديد ، وقد بدأ فعلاً في الاقتراض من الأسواق المالية النواية . وهذه هي الخطوة الأولى ، ومن المؤكد أن تتلوها خطوات أخرى لتوثيق عرى العلاقات التجارية والاستثمارية بين الغرب والشرق .

نخلص من ذلك إلى أن المتغيرات العولية خلال عقد التسعينات سوف تؤدي إلى تعاظم الطلب على المدخرات العالمية من مصادر جديدة لم تكن قائمة في الماضي . ومن ناحية أخرى نجد أن عرض المدخرات في البلاد الصناعية يتجه نحو التقلص ، أو على كل حال لا يزيد بنفس معدل الزيادة في الاستثمارات ، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار استمرار عجز الميزانية بل اتجاهه نحو الزيادة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا بذاته كفيل بامتصاص نسبة كبيرة من المدخرات الأمريكية والعالمية .

ومعنى ذلك أن ندرة المدخرات العالمية سوف تكون من السمات الأساسية خلال عقد التسعينات ، وسوف تجد البلاد النامية نفسها في منافسة مع كثير غيرها ممن يسعون للحصول على شريحة متزايدة من تلك المدخرات ، سواء في صورة قروض أو مساعدات انمائية أو استثمارات . وهي في نفس الوقت في وضع لا تحسد عليه من حيث اهليتها الائتمانية ، فإن بعضها مازال يترشح تحت عبء مديونية خارجية ثقيلة ، وقد نضب - أو كاد - معين القروض من البنوك التجارية متعددة الجنسية ، بعد التجربة المريرة التي تعرضت لها طوال عقد الثمانينات ، بسبب ارتفاع معامل الانكشاف في قروضها للبلاد النامية .

ولاشك أن لهذه المتغيرات دلالات بعيدة المدى بالنسبة لسياسات الاستثمار في عقد التسعينات . وأولها وجوب الاعتماد على المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات بدرجة تفوق كثيراً ما كان عليه الحال في عقدى السبعينات والثمانينات . وهذا يتطلب : العمل على تعبئة المدخرات

المحلية بطرق أكثر فعالية ، وتقوية الحوافز على الانخار ، وتوفير المناخ الملائم لاجتذاب الاستثمارات الخارجية ، وعودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة أو المهربة . وهذا لا يعنى الاستغناء عن الاقتراض الخارجى ، فإن ذلك صعب المآل ان لم يكن مستحيلا ، ولكنه يعنى وجوب التوازن بين العناصر المختلفة التى تشكل التمويل الخارجى للتنمية ، أى التوازن بين القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة . فان من بين الأسباب التى أدت الى أزمة المديونية الخارجية فى عدد كبير من البلاد النامية : الاسراف الشديد فى الاقتراض من المصادر التجارية على حساب انواع التمويل الأخرى ، ودون الاعتناء الكافى بتعبئة المدخرات المحلية . وقد اتضحت عيوب هذه السياسة عندما امتنعت البنوك التجارية الدائنة عن الاستثمار فى تمويل البلاد المدينة ، إذ وجدت تلك البلاد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية مما أضعف أهليتها الائتمانية ، وأثر تأثيرا سلبيا على مسار التنمية فيها طوال عقد الثمانينات .

أهمية الاستثمارات العربية :

كان الارتفاع الكبير لأسعار النفط فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ من الأحداث الهامة التى تركت أثرا عميقة على النظام الاقتصادى العربى بصفة خاصة والاقتصاد العالمى بصفة عامة . وليس من قبيل المبالغة القول إن عقد السبعينات يمثل الخط الفاصل بين عهدين ، فقد شهد هذا العقد انهيار نظام « بريتون وودز » لأسعار الصرف الثابتة ، وقيام نظام نقدى عالمى جديد يختلف فى سماته الأساسية عما كان عليه منذ الحرب العالمية الثانية .

وأعقب ذلك ارتفاع أسعار النفط وما صاحبه من ارتفاع مضخم فى دخل البلاد المصدرة للبتروöl ، وخصوصا البلاد العربية الخليجية وبرزت تلك المنطقة باعتبارها من أهم مصادر الاستثمارات الدولية . ولا توجد احصاءات رسمية عن حجم الاستثمارات العربية . وتعتمد معظم التقديرات على الاحصاءات التى كان ينشرها بنك إنجلترا دوريا الى

منتصف الثمانينات ، بالإضافة إلى تقديرات بعض النوريات المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط وبعض الهيوت الاستثمارية والاجتهادات الفردية .

وعلى أساس هذه المصادر يمكن القول إن رصيد الاستثمارات العربية عشية حرب الخليج كان فى حدود أربعمائة مليار دولار تقريبا ، وهذا الرقم يشمل الاستثمارات الحكومية والخاصة . فإذا عرفنا أن مجموع المساعدات الانمائية العربية - ثنائية كانت أو جماعية - بلغت خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ نحو مائة مليار دولار ، فان معنى ذلك أن حجم الاستثمارات العربية تصل بسهولة الى أربعة أمثال المساعدات الانمائية . وتدل نفس التقديرات على أن النسبة العظمى من الاستثمارات العربية ، أو نحو ثمانين فى المائة منها ، كانت مركزة فى البلاد الصناعية ، وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة وبريطانيا وسائر بلاد غرب أوروبا . وكان نصيب البلاد النامية نحو ٢٠ ٪ . ولا توجد تقديرات عن تقسيم هذا الرقم بين البلاد العربية وغيرها من البلاد النامية ، ولكن التقسيم مناصفة بين المجموعتين يعطى فكرة تقريبية . أى أن حصة البلاد العربية المستوردة لرأس المال كانت فى حدود عشرة فى المائة أو أربعين مليار دولار . ويلاحظ أن الاستثمارات تشمل كل أنواع الأوعية الاستثمارية .

والواقع أن النسبة الساحقة كانت فى أوعية تحمل فوائد ثابتة مثل الودائع المصرفية والقروض المشتركة وسندات الخزانة والسندات الصناعية ، ولم تتجاوز الاستثمارات المباشرة ١٢ فى المائة من مجموع التدفقات الاستثمارية . ولكن النمط الاستثمارى فى البلاد النامية كان يختلف بصورة واضحة عن النمط الاستثمارى فى البلاد الصناعية ، حيث كانت الاستثمارات المباشرة فى الأولى تمثل نسبة تزيد كثيرا عن نسبتها فى الثانية ، ويرجع ذلك التباين فى بعض الحالات الى القيود التى فرضتها معظم البلاد الصناعية على الاستثمارات المباشرة العربية ، مما أرغم البلاد العربية على استثمار فوائدها

فى أوعية مالية ذات عوائد ثابتة .

ومن ناحية أخرى فإن معظم البلاد النامية - بما فيها البلاد العربية - تفتقر الى الأوعية ذات العائد الثابت بنفس العمق والتنوع والأمان المتاح فى البلاد الصناعية الرئيسية ، وأدى ذلك الى اتجاه معظم الفوائض العربية نحو الاستثمارات المباشرة . والراجع أن الاستثمارات المباشرة فى البلاد العربية المستوردة لرأس المال لم تكن تتجاوز ستة عشر مليار دولار أى ٤ ٪ من مجموع التدفقات الاستثمارية ، وهذه نسبة بالغة الضالة بالمقاييس الى حصتها من المساعدات الانمائية الرسمية التى بلغت نحو ٦٠ ٪ .

ولا شك أن نجاح البلاد العربية المستوردة لرأس المال فى اجتذاب نسبة أكبر من هذه الفوائض يعتبر من أهم التحديات التى تواجهها . غير أن السؤال الذى يطرح نفسه فى الوقت الحاضر يتعلق بمستقبل تلك الفوائض ، وهذه مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوقعات بالنسبة لأسعار البترول . ومن المؤكد أن هذه الفوائض سوف تحتجب بعض الوقت إلى أن تنتهى فترة التعمير فى الكويت والعراق ، وإلى أن تتخطى المملكة العربية السعودية آثار التكلفة الباهظة التى تحملتها من جراء أزمة الخليج . ولكن بعد انتهاء تلك الفترة هناك من الدلائل ما يدعو إلى التفاؤل فى هذا الصدد ، فإن كل الدراسات المتاحة تشير إلى تزايد حصة بلاد الخليج من الاحتياطيات البترولية الثابتة فى العالم ، وهى حالياً تمثل ما يقرب من خمسين فى المائة . غير أن هناك احتمالات لنضوب بعض المناطق الأخرى المنتجة حالياً بعد مدة تتراوح بين عشرين أو ثلاثين سنة ، ومعنى ذلك أن منطقة الخليج بمفردها قد تمثل ما يعادل سبعين فى المائة من الاحتياطيات الثابتة فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين . وفى الوقت نفسه فإن البدائل عن البترول كمصدر للطاقة لا تبشر بنجاح كبير ، ما لم يحدث اختراق تكنولوجى ليس فى الحسبان ، فإن مصادر الطاقة المتجددة مثل :

أشعة الشمس والمد والجزر والرياح والمصادر العضوية ، غير فعالة وغير اقتصادية الا فى استخدامات محدودة ، أما الطاقة النووية فقد أصبحت غير مقبولة لما تنطوى عليه من مخاطر بيئية جسيمة . ومن ثم لا توجد فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل المنظور بدائل يعتد بها يمكن أن تهدد مكانة البترول .

أما من ناحية الطلب على الطاقة فإنه ينتظر استمرار تزايد به بسبب النمو الاقتصادى المتواصل فى البلاد الصناعية وتقلص امكانيات التوفير فى استخداماتها . ولا يقل أهمية عن ذلك توقعات التزايد السريع فى الطلب من البلاد النامية ، وهذا المصدر يمثل العملاق النائم ، ذلك أن نسبة كبيرة من احتياجاتها للطاقة يتم اشباعها حالياً من مصادر غير تجارية مثل الأخشاب والأحطاب والمخلفات الحيوانية . غير أن عملية التحديث والتنمية التى تتسارع فى البلاد النامية لابد أن تترجم عاجلاً أو آجلاً الى طلب اضافى على الطاقة التجارية . كل هذه العوامل تدعو الى الاعتقاد بأن السعر الحقيقى للبترول سوف يشهد ارتفاعاً ملموساً مع نهاية عقد التسعينات ، ولن تجدى محاولات البلاد الصناعية لتأجيل هذا اليوم ، فإن القوانين الاقتصادية لابد أن تعمل عملها فى النهاية . وقد أثبتت التجربة أن تعطيل مفعول تلك القوانين لابد أن يؤدي الى انفجار فى الأسعار كما حدث فى عقد السبعينات .

إذا صح هذا التحليل فإن معناه أن البلاد البترولية سوف تشهد فورة نفطية أخرى مع نهاية عقد التسعينات وأوائل القرن الحادى والعشرين . وهذا يعنى بدوره ظهور الفوائض العربية من جديد . والغالب أن تكون على نطاق يجاوز ما شهدناه من قبل . فإذا نجحت بلاد العجز فى اجتذاب نسبة متزايدة من الاستثمارات العربية - وخصوصاً فى مجال الاستثمارات المباشرة - فإن هذا التغيير قد يكون من العوامل الحاسمة فى التنمية وتضييق الفجوة الدخلية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة فى المنطقة العربية . ولا يرجع ذلك الى مجرد ضخامة الفوائض الاستثمارية بالمقارنة مع المساعدات الانمائية ، ولكن أيضاً لاستقرار

العلاقات الاستثمارية ويوضح مبدأ المصلحة المتبادلة فيها . على أن تجربة العقدين الأخيرين تشير إلى أن الاستثمارات العربية في البلاد الصناعية لا تتمتع بالأمان المفترض في كل الظروف ، وهي على الأقل عرضة للتجميد خلال الأزمات السياسية الحادة . يضاف إلى ذلك أن نسبة بالغة الارتفاع منها كانت في أوعية مالية تحمل عائدا ثابتا وهي عرضة للتآكل أثناء الموجات التضخمية . وفي نفس الوقت فإن العائد على تلك الاستثمارات لم يكن في أغلب الحالات على المستوى المطلوب . ومن ثم فإن من مصلحة بلاد الفاض إعادة النظر في استراتيجية الاستثمار وذلك من ناحيتين :

الأولى : التوزيع الجغرافي بحيث تنخفض حصة البلاد الصناعية بعض الشيء وتزيد حصة البلاد العربية بنفس القدر .

الثانية : نوعية الأوعية الاستثمارية بحيث تنخفض حصة الأدوات المالية وتزيد حصة الاستثمارات المباشرة .

غير أن هذا التغيير يتوقف إلى درجة كبيرة على بلاد العجز أيضا ، فإن قدرتها على اجتذاب نسبة متزايدة من تلك الاستثمارات ترجع إلى السياسات التي تتبعها في هذا الصدد . وقد أصبح التغيير في تلك السياسات أمرا محتوما ، في ضوء التطورات الدولية التي طرأت على نمط التمويل الخارجي لعملية التنمية منذ انفجار أزمة المديونية في أوائل الثمانينات .

أزمة المديونية ونمط التمويل الخارجي :

لمعرفة التغيرات التي طرأت على نمط التمويل الخارجي ، قد يكون من الملائم التمييز بين ثلاث فترات :

الفترة الأولى : تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة ١٩٧٣ . خلال هذه الفترة كان التمويل الخارجي للبلاد النامية يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية ، وإلى درجة أقل على الاستثمارات المباشرة . غير أن هذه الأخيرة كانت مركزة إلى حد كبير على عدد محدود من البلاد النامية خصوصا بلاد أمريكا اللاتينية

و لم تكن البنوك التجارية في البلاد الصناعية تلعب دورا يذكر في هذا المجال .

الفترة الثانية : وتمتد من ١٩٧٣ إلى تفجر أزمة المديونية سنة ١٩٨٢ ، وفيها تغيرت أنماط التمويل الخارجي بصورة جذرية ، إذ اقترن ارتفاع أسعار البترول بنمو ضخم في حجم السيولة الدولية ، ولم تكن بلاد الفوائض البترولية في وضع يمكنها من استيعاب كل تلك الفوائض في استثمارات داخلية . كذلك لم تكن لديها التجربة ولا المؤسسات لكي تقوم باستثمارات خارجية مباشرة على نطاق واسع ، ومن ثم فإن النسبة العظمى من هذه الفوائض استثمرت في ودائع لدى البنوك التجارية ، خصوصا البنوك الدولية العملاقة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وقد تمتعت تلك البنوك بدرجة من السيولة لم تعرفها من قبل ، واشتد الحافز لديها للعثور على منافذ استثمارية ، ووجدت ضالتها في البلاد النامية التي كانت في مسيس الحاجة إلى تمويل خارجي ، بعد أن سادت أوضاعها الخارجية من جراء ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة ، وتدهور معدلات التبادل وانتشار الكساد التضخمي في البلاد الصناعية .

وهكذا قامت الظروف المواتية لعملية تدوير الدولارات البترولية تعاضم السيولة من جانب العرض ، واشتداد الحاجة إليها من جانب الطلب . وكانت نتيجة ذلك دخول البنوك التجارية على نطاق كبير في مضمار تمويل البلاد النامية . ولم تلبث أن أصبحت القروض التجارية هي الصورة الغالبة بالقياس إلى المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات ، وساعد على ذلك استحداث آليات جديدة في الأسواق المالية ، لعل أهمها ظهور القروض المشتركة . وكان من شأن هذه الآلية استقطاب عدد ضخم من البنوك التجارية التي لم يكن لها تجربة سابقة في الاقراض الدولي بصفة عامة ، وإقراض البلاد النامية على وجه الخصوص . إذ يكفي الاعتماد على بنك دولي واحد أو عدد محدود من البنوك العملاقة للقيام بدور القيادة في تجميع القروض المشتركة

وإدارتها . أما العامل الثانى الذى ساعد على النمو الانفجارى فى القروض التجارية للبلاد النامية فهو انتشار ظاهرة بنوك « الأوفشور » ، وكان من شأن هذا التطور تمكين البنوك التجارية من الإفلات من رقابة السلطات النقدية ، واستطاعت بذلك أن تنغمس فى الاقتراض طويل المدى دون احترام النسب التى تقضى بها التقاليد المصرفية السليمة . ويمكن اعتبار « يورو ماركت » صورة من صور بنوك الأوفشور ، حيث قام بدور رئيسى فى تمويل البلاد النامية خلال عقد السبعينات ، وقد أدت هذه التطورات إلى تغييرات أساسية فى نمط تمويل عملية التنمية . ويتضح ذلك من المقارنة بين هذا النمط فى الفترة الأولى وبينه فى الثانية ، وفى الفترة الأولى كانت المساعدات الانمائية والاستثمارات المباشرة تمثل نحو ٧٥ ٪ من التمويل الخارجى للبلاد النامية . أما فى الفترة الثانية فقد انقلبت الصورة ، وأصبحت القروض التجارية تمثل نحو ٦٥ ٪ من كل مصادر التمويل .

الفترة الثالثة : وتبدأ مع تفجر أزمة المديونية الخارجية ، على أثر إعلان المكسيك توقفها عن الدفع فى صيف ١٩٨٢ ، وكان ذلك إيذانا ببداية مرحلة جديدة . وقد تركت تلك الأزمة بصماتها على النظام المالى الدولى ، وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائى الكبير فى حجم القروض التجارية . ويعد أن لعبت البنوك التجارية الدور الأول فى تمويل البلاد النامية ، وخصوصا بلاد أمريكا اللاتينية ، لم تجد مفرا من التراجع غير المنتظم ، فقد وجدت نفسها عندما وقعت الواقعة تترنح على حافة الانهيار . ويصدق ذلك بصفة خاصة على عدد من أكبر البنوك الأمريكية ، فقد بلغت قروضها للبلاد التى أعلنت توقفها ، أو كانت على وشك التوقف ، عدة أمثال رأسمالها . ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتفاق على ما يسمى « رابطة الانقاذ » بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية – لانهارت بعض البنوك الدائنة وجرت معها مئات البنوك الأخرى فى كل أنحاء العالم . لذلك لم يكن غريبا أن تتسحب من هذا الميدان بعد أن

احتقرت أصابعها ، وانعكس ذلك فى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة . وليس من المنتظر أن تعود البنوك التجارية إلى اقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة . بل الغالب أن تركز نشاطها فى المستقبل على تمويل التجارة الخارجية وبعض المشروعات الاستثمارية ، وتترك تمويل العجز فى موازين المدفوعات للمصادر الأخرى .

هذا عن القروض التجارية ، أما المساعدات الانمائية الرسمية فلم تسلم هى أيضا من تأثير أزمة المديونية . وذلك ليس بانكماشها ، ولكن بالتغير الكبير الذى طرأ على نوعيتها ، فقد أصبحت النسبة العظمى منها تخضع لاشتراطات جديدة لم تكن معهودة من قبل . ذلك أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى أصبح شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية جديدة أو على إعادة جدولة للدين القائمة . غير أن الاتفاق مع الصندوق – سواء فى صورة اتفاق مساندة أو فى صورة تسهيل ممتد – لم يعد ميسورا الا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحى يتناول السياسات « الاقتصادية الكلية » مثل : سعر الصرف وسعر الفائدة وسياسة الميزانية . وحدث نفس التطور فى إطار البنك الدولى ، فقد استحدث البنك نوعا جديدا من القروض فى أول الثمانينات وهو قروض التصحيحات الهيكلية ، وهذه مشروطة بالتزام المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية . ويدخل فى ذلك رفع كفاءة القطاع العام وتحويل وحداته أو عدد كبير منها الى القطاع الخاص – أو ما يسمى بسياسة الخصخصة – وإعادة النظر فى أولويات الاستثمار ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتصحيح الأسعار وخصوصا أسعار الطاقة . وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالاشتراطات المتبادلة بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنطمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطات المنظمة الأخرى . ومن ثم لا يمكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولى إلا بشرط الوصول الى اتفاق مساندة مع الصندوق ، والعكس صحيح فى بعض

الحالات . بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اتسع نطاق الاشتراطات حتى امتد إلى المساعدات الرسمية الثنائية ، فقد أصبحت المصادر الثنائية مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي ، وأصبح ذلك شرطا للحصول على موارد جديدة أو إعادة جسدولة في إطار نادي باريس . وهكذا أحكمت الحلقات على البلاد المدينة ، فهي إذا اتفقت مع الصندوق بشروطه انفتحت أمامها أبواب التمويل الخارجي ، ولها أن ترفض ، ولكنها في هذه الحالة تجد كل أو معظم المنافذ التمويلية مسدودة في وجهها .

الاستثمارات المباشرة في النظام المالي الدولي :

هذا هو النظام المالي الدولي الذي نشأ في أعقاب أزمة المديونية ، وهو يقوم على : محورية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في التمويل الخارجي للبلاد النامية ، واشتراطية كل مصادر التمويل والتنسيق فيما بينها ، بحيث تقبل على بلد معين أو تدبر عنه بصورة جماعية .

وكان من شأن هذه التطورات تعاظم أهمية الاستثمارات المباشرة كمصدر من مصادر التمويل للبلاد النامية ، فالقروض التجارية نصبت أو أوشكت على النسيب . وعلى كل حال لم تعد متاحة باليسر أو بالنطاق الذي كانت عليه في السبعينات . أما المساعدات الرسمية فإنها أصبحت في معظم الأحوال خاضعة لشروط عديدة تتعلق بالسياسات المالية والنقدية واستراتيجية التنمية ، وقد لا تتفق تلك الشروط مع التوجهات أو الأيديولوجيات السائدة . وحتى إذا اتفقت فقد يثور الخلاف مع صندوق النقد الدولي حول السرعة التي يتم بها تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ، أو حول الآثار التنموية لبرنامج التصحيح أو مضمونه الاجتماعي أو التداعيات السياسية التي يمكن أن تنجم عنه . ومن هنا نجد عزوف عدد غير قليل من البلاد النامية عن الدخول

في اتفاق مع الصندوق أو عجزها عن إتمام المفاوضات معه .

إذا استبعدنا القروض التجارية لأنها غير متاحة ، واستبعدنا المساعدات الانمائية الرسمية لأنها شديدة الاشتراطية - فإن ذلك يعني تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية ، وهي في نفس الوقت تتمتع بمزايا لا تتوافر لمصادر التمويل الأخرى . فهي أولا غير منشئة للمديونية حيث لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة . أما الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج فهو يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام بخدمة الدين . وهو من الناحية الاقتصادية يتمتع بقدر كبير من المرونة ، إذ تتغير الأرباح المحولة ارتفاعا وانخفاضاً تبعاً للرواج والكساد ، ومن ثم فهي لا تلقى عبئا على ميزان المدفوعات مثل خدمة الدين . ففي فترة ارتفاعها يكون ميزان المدفوعات في وضع يمكنه من احتمالها ، فإذا تدهور ميزان المدفوعات في فترات الكساد فالحال أن تتضاؤل الأرباح المحولة أو تتلاشى تماما .

يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات بريئة من الاشتراطات التي أصبحت تعكر صفو المساعدات الرسمية . فقد تكون هناك شروط تتعلق بالمشروع محل الاستثمار ، ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن الاشتراطات التي تتعلق بالإصلاح الاقتصادي أو استراتيجية التنمية .

وأخيرا فإن الاستثمارات المباشرة تقتن عادة بانتقال التكنولوجيا ، سواء في دائرة الانتاج أو الإدارة .

رغم هذه المزايا الواضحة فإن الاستثمارات الأجنبية ما زالت تثير الشكوك في عدد من البلاد النامية ، ويرجع ذلك جزئيا إلى اعتبارات تاريخية ، فهي مرتبطة في ذهن الكثيرين بالفترة الاستعمارية ، وما انطوت عليها أحيانا من استغلال بشع لثروات البلاد الخاضعة للاستعمار ، وهؤلاء لا يريدون العودة إلى أنماط تذكرهم بتلك الحقبة الكريهة . ومن ناحية أخرى فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحاضر ترتبط ، في نظر البعض ، بالشركات الأجنبية العملاقة

متعدية الجنسية . وهي عند هؤلاء تمثل الاستثمار الجديد ولا تختلف عن الطراز القديم الا في القناع الخارجى ، فهى فى نظرهم مثله فى الاستثمار بخيرات البلاد النامية ، وتعطيل نموها ، وانتهاك سيادتها .

على أن هذه الآراء لا تخلو من مبالغة . فان عالم اليوم غير عالم الأمس ، ولا طائل من الضرب على وتر الاستثمار القديم والجديد الى ما لا نهاية . وقد اسهمت الشركات متعددة الجنسية اسهاما مرموقا فى اقامة صناعات تصديرية ناجحة فى عدد من البلاد النامية ، ولاشك ان نجاح بلاد شرق آسيا فى هذا المضمار يرجع فى جزء غير قليل منه إلى خلاصتها من عقدة الاستثمار والشركات متعددة الجنسية . وفى الوقت نفسه فان البلاد المضيفة أصبحت لديها الامكانيات للرقابة على أنشطة تلك الشركات ، والوصول إلى اتفاقات عادلة معها ، والحد من ممارساتها الاحتكارية أو غير المقبولة . ولها أن تستعين فى هذا الصدد بخدمات المراكز المتخصصة التى انشئت فى المنظمات الدولية المختلفة ، وعلى وجه الخصوص مركز الشركات متعددة الجنسية فى الأمم المتحدة ، ومركز الخدمات الصناعية فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

المناخ الاستثمارى :

غير ان مصر والبلاد العربية لاتستطيع اجتذاب القدر الكافى من الاستثمارات دون أن يتوافر فيها المناخ الاستثمارى اللازم .

ويمكن تعريف المناخ الاستثمارى بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى ثقة المستثمر ، وتقنمه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر . وواضح من ذلك التعريف أن المناخ الاستثمارى لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسى ، بل يتعرض بين الحين والحين إلى هزات أو اضطرابات سياسية - فان ذلك لابد أن يؤثر فى قرار المستثمر المحتمل ، ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو

الامتيازات التى تعرض لأغرائه . فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسى يحكم القرارات الاستثمارية فى كل زمان ومكان .

كما أن المناخ الاستثمارى يتوقف على بعض القوانين والمؤسسات ذات الصلة باحتمالات الربح . ومن ذلك قوانين العمل مثلا ، فإذا كان قانون العمل يسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والطرء ، أو يفرض عليه مشاركة العمال معه فى الأرباح والادارة ، فان ذلك قد يجاوز الأضرار التى يمكن قبولها . كذلك الحال بالنسبة لنظام الضرائب ، فإذا كانت الضرائب المفروضة شديدة الارتفاع أو شديدة التعقيد فانها تفسد المناخ الاستثمارى ، وليس معنى ذلك المطالبة باعفاءات ضريبية ولكن المطلوب هو الاعتدال والهوادة . بل ان النظام القضائى ومدى سلامته وسرعته فى حسم الخصومات ، وخروج القوانين المطبقة ، كل ذلك يلعب دورا هاما فى القرارات الاستثمارية .

إلى جانب هذه الاعتبارات السياسية والقانونية والمؤسسية ، فان العوامل الاقتصادية ذات دور حاسم فى تكوين المناخ الاستثمارى . أما العامل الأول فهو السياسات « الماكرو اقتصادية » والثانى يتمثل فى الأهمية النسبية للقطاع العام والقطاع الخاص فى النظام الاقتصادى . وهذان الماملان يفسران الى حد بعيد أسباب فشل البلاد العربية المستوردة لرأس المال فى اجتذاب الاستثمارات العربية أو الأجنبية .

والمناخ الاستثمارى فى أى بلد من البلاد يتأثر بالاختلالات « الماكرو اقتصادية » وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بالتضخم وتقلبات سعر الصرف . ذلك أن المستثمر الأجنبى ، مثل المستثمر الوطنى ، فى حاجة الى استقرار سعرى ، فإذا كانت معدلات التضخم عالية فإن من شأنها إفساد المناخ الاستثمارى ، ويقصد بالمعدلات العالية ما يجاوز عشرة فى المائة سنويا . فإذا بلغ معدل التضخم ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ أو جاوز ١٠٠ ٪ سنويا فاننا ندخل منطقة

الخطر ، سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو غيرها . وأسنا في حاجة إلى التأكيد على الآثار الاجتماعية الضارة التي تترتب على التضخم ، لما يليق من عبء شديد على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود ، مما يهدد السلم الاجتماعى ، وهذا لا يخلو من دلالة بالنسبة للمستثمر . غير أن الخطر الأكبر يكمن في تدمير الثقة في العملة الوطنية ، وقد أدى ذلك في أغلب البلاد التي تعاني من التضخم إلى ظاهرة « الدولة » حيث تحل عملة أجنبية محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة ، وينعكس ذلك في هرب المدخرات المحلية إلى الخارج أو إلى أرصدة بالعملة الأجنبية . بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤدي إلى تشويه النمط الاستثمارى ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأفق المحدود أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة ، وينصرف عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاقا بعيدة المدى .

كذلك الحال بالنسبة للتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف فهي ذات تأثير سلبي على المناخ الاستثمارى ، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى ، كما أنها قد تعرض المستثمر لخسارات باهظة غير متوقعة ولا سلطان عليها .

ويقال مثل ذلك بالنسبة لهيمنة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية ، فإن من شأن ذلك تضيق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص ، ففي مصر وبعض البلاد العربية توجد قطاعات بأكملها لا يستطيع القطاع الخاص دخولها ، وطنيا كان أو أجنبيا . وهناك قطاعات مفتوحة من الناحية النظرية ، ولكنها مغلقة من الناحية الفعلية ، لضرورة حصول المستثمر على تصريح من السلطات الحكومية ، وغالبا لا يستطيع الحصول عليه ، كذلك يباشر القطاع العام تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثمارى بسبب البيروقراطية المتفشية . وهناك علاقة وثيقة بين سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي وانتشار القيود والإجراءات البيروقراطية التي تنفر المستثمر ، والبلاد العربية حافلة بالأمثلة لاستثمارات عربية أو أجنبية كانت تريد

الاتجاه إليها ، ولكن البيروقراطية استطاعت أن تقف سدا منيعا أمام ذلك ، لما يتطلبه الاستثمار من عشرات التوقيعات والموافقات ، وتعدد الجهات التي تتدخل بصورة أو بأخرى في القرار الاستثمارى . وهذا يرجع في حالات عديدة إلى الرغبة في حماية مشروعات القطاع العام من منافسة القطاع الخاص ، وطنيا كان أو أجنبيا . وأخيرا فإن سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية تجعل من الصعب - أن لم يكن من المستحيل - نشوء سوق مالية نشطة متطورة . وهذا عنصر أساسى من عناصر المناخ الاستثمارى الملائم .

التعاون العربى فى مجال الاستثمار :

حرصت البلاد العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية على التعاون فيما بينها لإنشاء الترتيبات والمؤسسات اللازمة لتشجيع انتقالات رؤوس الاموال فيما بينها ، وذلك بالإضافة إلى التشريعات والمؤسسات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف . وقد شهدت العلاقات العربية بعض الانجازات في هذا المجال ، وإن لم تصل في مستواها وفعاليتها إلى المستوى الذى تم انجازه في ميدان المساعدات الإنمائية . ولكننا على كل حال لا نبدأ من فراغ ، ولابد أن نعرف ما هو موجود على الطبيعة من مؤسسات أو ترتيبات قبل أن نكون في وضع يمكننا من سد ماعسى أن يكون في البناء الاستثمارى من ثغرات أو عيوب . وإذا اقتصرنا على الصعيد القومى وجبت الإشارة إلى أربع علامات بارزة على طريق التعاون العربى في هذا المجال :

أولا : اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلاد العربية لسنة ١٩٧٠ . وقد بلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية اثنتا عشرة دولة ، وباب العضوية فيها مفتوح لجميع الدول العربية .

وتحاول هذه الاتفاقية تنظيم الاستثمارات العربية من جوانب متعددة ، بإلزامها الدول الأطراف بتشجيع انتقال رؤوس الاموال من الدول المصدرة وتسهيل استثمارها في الدول المستوردة ، وإلزام البلاد المضيفة بمعاملة الاستثمارات العربية بدون تمييز في جميع المجالات

المتاحة فيها ، بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية وعن أية مزايا تقرها الدول لآية استثمارات أجنبية ، وتنسحب تلك المزايا تلقائياً بدون قرارات خاصة ، بعبارة أخرى فإن الاستثمارات العربية تتمتع طبقاً لتلك الاتفاقية بشروط أولى الدول بالمراعاة ، كما تلتزم الدول المضيفة بعدم تأميم أو مصادرة الاستثمارات العربية . وتنص الاتفاقية على حق المستثمر في تحويل صافي رأس ماله المستثمر وصافي عوائده والتمويغيات المستحقة ، كما أقرت له حق الإقامة في اقليم الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري .

ثانياً : اتفاقية تسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى لعام ١٩٧٤ . ويبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية تسع دول ، وهي أيضاً مفتوحة لانضمام جميع البلاد العربية . وتعنى هذه الاتفاقية بحل المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات بين الدولة العربية المضيفة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وبين المستثمر من مواطني الدول العربية الأخرى ، وذلك عن طريق التوفيق ابتداءً ، فإذا لم يتيسر حل النزاع عن هذا الطريق أمكن اللجوء إلى التحكيم وذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها تفصيلاً في الاتفاقية .

ثالثاً : الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية لعام ١٩٨٠ ، ويبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية خمس عشرة دولة ، وهي مثل اتفاقية سنة ١٩٧٠ - التي تنظم العلاقة الاستثمارية بين البلاد العربية المضيفة والبلاد المصدرة لرؤوس الأموال ، ولكنها تختلف عن كل ما عداها من ناحية هامة . فإن التوقيع على تلك الاتفاقيات لايعنى بالضرورة أنها تصبح نافذة المفعول ، بل يتوقف الأمر على استكمال الإجراءات التشريعية الداخلية لكي تصبح الاتفاقية جزءاً من القانون الوطني . وهذه هي الخطوة الحيوية التي لم تحدث في كثير من الحالات ، ومعنى ذلك بقاء تلك الاتفاقيات حبراً على ورق . أما في حالة الاتفاقية الموحدة للاستثمار فإن المستثمر يستمد حقوقه مباشرة من

الاتفاقية دون تعليق على إجراء داخلي ، ومن ثم فإن التوقيع عليها يجعلها بمثابة تشريع داخلي واجب التطبيق ، وناسخ لكل ما يخالفها من أحكام ، وهذه خطوة كبرى إلى الامام في مجال التعاون العربي .

رابعاً : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتضم في عضويتها جميع البلاد العربية . وقد وقعت الاتفاقية المنشئة لها سنة ١٩٧١ وياشرت المؤسسة أعمالها في منتصف ١٩٧٥ . وهي دون شك من أهم الانجازات العربية في مجال الاستثمار ، حيث إنها أول نظام جماعي على المستوى الدولي لضمان الاستثمارات فيما بين البلاد العربية ، وتستهدف تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به نتيجة تحقق أحد المخاطر غير التجارية المحددة في الاتفاقية وهي : مخاطر التأميم والمصادرة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري وما في حكمها ، ثم مخاطر الحرب والاضطرابات الاهلية العامة كالثورات والانقلابات وأعمال العنف . وأخيراً تعمل المؤسسة على التأمين ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح أو الفوائد أو أصل رأس المال أو تطبيق سعر صرف تمييزي ينطوي على إجحاف بصاحب الاستثمار .

وبالإضافة إلى التأمين ضد المخاطر غير التجارية ، تقوم المؤسسة بتقديم الخدمات المكملة لغرضها الأساسي ، وعلى الأخص في مجال التعرف على فرص الاستثمار المتاحة في البلاد المضيفة ، وتقديم العون الفني لتحسين مناخ الاستثمار فيها .

هذه هي أهم الانجازات التي تمت في مجال الاستثمارات العربية ، وتبدو في ظاهرها كما لو كانت على درجة كبيرة من الأهمية ، ولكن الواقع أنها لم تثبت فعاليتها بالقدر المطلوب ، ذلك أن هذه الاتفاقيات لم يتم التصديق عليها من بعض البلاد الأعضاء باستثناء الاتفاقية الموحدة . أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فهي محدودة بضالة مواردها بالقياس إلى المهمة التي تقع على كاهلها . وجدير بالذكر أن قانونها الأساسي يضع حداً أقصى لما يمكن أن تقوم به من عمليات الضمان يعادل خمسة أمثال رأس المال والاحتياطي . ومعنى ذلك أن

التزامات المؤسسة نتيجة عمليات الضمان لايجوز أن تزيد في أى وقت من الاوقات عن ٢١٥ مليون دينار كويتي أى مايعادل ٧٥٠ مليون دولار تقريبا . وهذا مبلغ ضئيل جدا بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه حجم الاستثمارات العربية ، خصوصا اذا علمنا أنه لا توجد مؤسسات وطنية في البلاد العربية المصدرة لرأس المال لضمان الاستثمارات الخاصة ضد المخاطر غير التجارية - كما هو الحال في مؤسسة OPIC في الولايات المتحدة الأمريكية وهرمز في ألمانيا وميتي في اليابان . ومعنى غياب المؤسسات الوطنية أن يقع عبء الضمان بأكمله على المؤسسة العربية ، وهذا ما لا تستطيع القيام به في حدود امكانياتها الحالية ، وهي تستطيع التعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تم انشاؤها سنة ١٩٨٨ في إطار البنك الدولي ، ولكن ذلك بدوره يخضع لحدود ضيقة ، لذلك قد يكون من الضروري النظر في تقوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وذلك بزيادة رأسمالها أو زيادة طاقتها الضمانية أو معا معا ، حتى تستطيع القيام بدورها على أساس النمو المطرد للاستثمارات فيما بين البلاد العربية .

المساعدات الإنمائية الرسمية :

على كل حال فإن من الخطأ أن نتصور أن الاستثمارات العربية المباشرة سوف تنمو الى الدرجة التي تجعلها تحل محل مصادر التمويل الأخرى . وحتى اذا افترضنا ان البلاد المستوردة لرأس المال نجحت في تهيئة المناخ الاستثمارى اللازم من جميع الوجوه ، فإن تلك البلاد تبقى في حاجة ماسة الى أنواع التمويل الخارجى الأخرى ، وعلى وجه الخصوص المساعدات الإنمائية الرسمية .

ويعتبر هذا المجال من أهم الانجازات للنظام الاقتصادى العربى . ففي دراسة أخيرة قام بها صندوق النقد الدولى : قدر مجموع المساعدات الإنمائية التى قدمتها البلاد العربية ذات الفائض الى كل البلاد النامية خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٧ بنحو مائة مليار دولار ، وخص البلاد العربية ذات العجز ما يعادل ٦٠٪ أى نحو ٦٠ مليار دولار

بمتوسط ٤ مليارات سنويا . وقد بلغت المساعدات الإنمائية ذروتها سنة ١٩٨١ حين وصلت إلى ٨ مليارات دولار ، ولكنها انخفضت انخفاضاً ملموساً على أثر انخفاض اسعار البترول في منتصف الثمانينات ، حين هبطت إلى نحو ٢.٥ مليار دولار في بعض السنوات . أما نسبتها الى الناتج المحلى الإجمالى فقد تجاوزت ٤٪ في سنوات الذروة ، وانخفضت الى أقل من ٢٪ في سنوات الانكماش . وغنى عن البيان أن البلاد العربية المعطية للمعونة ليست على قدم المساواة من حيث مقدار ما تقدمه أو نسبته الى ناتجها القومى . ولاشك أن المملكة العربية السعودية تاتى على رأس القائمة ، حيث انها كانت مسئولة عن أكثر من نصف مجموع المساعدات الإنمائية ، وارتفعت النسبة في بعض السنوات إلى ٧٠٪ وتليها دولة الكويت . وكانت تدور حصتها حول ٢٥٪ ، غير أنها انكمشت كثيراً في السنوات الأخيرة السابقة على أزمة الخليج .

ورغم الدور الإيجابى الذى قامت به المساعدات الرسمية في دفع عجلة التنمية وتخفيف العجز الخارجى فإنها لم تكن تخلو من بعض العيوب ، ومن ذلك أن نسبة عالية منها كانت تتم عن طريق قنوات ثنائية مباشرة أى من حكومة الى حكومة . وقد بلغت حصة المساعدات الرسمية الثنائية نحو ٧٥ في المائة من مجموع التدفقات الإنمائية . ومعنى ذلك أن المؤسسات الإنمائية - سواء كانت قطرية مثل : صندوق السعودية والكويت وأبوظبي ، أو قومية مثل : الصندوق العربى وصندوق النقد العربى وغيرهما - لم تكن تمثل أكثر من ربع تلك التدفقات . ومن المعروف أن المساعدات الثنائية المباشرة تمتاز عما عداها بارتفاع عنصر المنح فيها ، الا أن التجربة أثبتت مرة بعد أخرى أنها شديدة الحساسية للاعتبارات السياسية ، وهذا شأن كل المساعدات الثنائية - عربية أو غير عربية ، ومعنى ذلك أنه لا يمكن الاعتماد على استمراريتها ، فهي قد تنكمش أو ينضب معينها فجأة . وهناك أمثلة عديدة لذلك في تاريخ العلاقات العربية . يضاف الى ذلك أنها كثيراً ما تعطى دون اعتبار كبير لنوعية المشروعات التى تمولها ، بل انها قد

تمنح تمويل استيراد سلع استهلاكية ، ولهذا خطره اذا كانت من قبيل القروض الرسمية غير الميسرة حيث تكون شروطها اقرب ماتكون إلى الشروط التجارية ، في هذه الحالة قد تسهم في زيادة عبء المديونية الخارجية ، دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة في الطاقة الانتاجية أو القدرة التصديرية للبلاد الملتقطة للمعونة . وهذه الاعتبارات لاتنطبق على القروض المؤسسية ، فهي في اغلب الأحوال لا تمنح الا بعد دراسة وافية لجدوى المشروعات التي تذهب لتمويلها ، ولايعنى ذلك تخفيض المساعدات الثنائية ، فهي دائما جزء لايتجزأ من أدوات السياسة الخارجية للبلاد المعطية للمعونة . ولكن هذه الاعتبارات تعنى وجوب الزيادة الملموسة في الموارد المالية والطاقة الاقتراضية للمؤسسات الانمائية ، سواء كانت قطرية أو قومية ، فهي في الوقت الحاضر جد محدودة . ويكفي أن نذكر أن المتوسط السنوي لارتباطات الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧ - كان نحو ٢٥٠ مليون دولار ، وكان أقصى ماوصلت اليه نحو ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٨٦ . ويقال مثل ذلك بالنسبة لصندوق النقد العربي ، فقد كان متوسط الارتباطات خلال المدة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ نحو ١٢٠ مليون دولار سنويا ، وكان أقصاها سنة ١٩٨١ حين بلغت ٢٨٠ مليون دولار تقريبا . ويلاحظ أن حجم المسحوبات كان يدور حول نصف الارتباطات في أغلب السنوات ، أما المؤسسات الانمائية القطرية فانها تتمتع بطاقة اقراضية أكبر من المؤسسات القومية . فكان المتوسط السنوي لحجم الارتباطات من الصندوق السعودي نحو ٤٠٠ مليون دولار خلال المدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧ ، وكان الرقم المقابل من الصندوق الكويتي يقل بعض الشيء عن ذلك . ولكن لايجوز أن ننسى أن الصناديق القطرية لاتتقف في اقراضها عند حدود البلاد العربية ولكنها تتجاوز ذلك إلى كل البلاد النامية . ويمكن القول بصفة عامة إن حصة البلاد العربية تبلغ نحو نصف الحجم الكلي لقروضها . وواضح ان مجموع الارتباطات والمسحوبات من الصناديق القطرية والقومية مازال في حدود متواضعة ،

بالمقاييس إلى الحجم الكلي للمساعدات الانمائية العربية .

فكرة إنشاء بنك عربي للتعمير والتنمية :

ترددت أخيرا فكرة إنشاء بنك عربي للتعمير والتنمية ، تكون مهمته تمويل المشروعات الانمائية في منطقة الشرق الأوسط على غرار البنك الدولي للتعمير والتنمية الذي يقوم بهذه المهمة على الصعيد العالمي ، ومثل البنوك الاقليمية المشابهة الموجودة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والبنك الاوروبي الذي أنشئ أخيرا لتمويل عملية التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر في الكومنولث الجديد وبلاد أوروبا الشرقية . وقد ثارت فكرة إنشاء بنك للتنمية في المنطقة العربية في ذروة أزمة الخليج ، ردا على الحملة الدعائية التي استهدفت استغلال حقيقة وجود فجوة دخلية كبيرة بين البلاد العربية الغنية والبلاد العربية الفقيرة .

كذلك نشأت الفكرة على أثر ما لاحظته الكثيرون من وجود ثغرة في بنية التمويل الانمائي على الصعيد الاقليمي ، فالمناطق العربية في المنطقة الوحيدة من بين المناطق النامية التي لا يوجد فيها بنك اقليمي للتنمية ، حيث توجد مثل هذه البنوك في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأخيرا أوروبا .

ولاشك أن نقطة البداية في تناول هذا الموضوع هي المؤسسات الانمائية العربية القائمة حاليا والتي تقوم بدور مشابه لما تقوم به البنوك الاقليمية للتنمية . وأول مايرد إلى الذهن في هذا الصدد هو الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ في أوائل السبعينات ، وبدأ عملياته في منتصفها ، ويبلغ رأسماله الآن - بما في ذلك الاحتياطيات - مايقرب من ثلاثة مليارات دولار . ويمكن أن ننظر إليه على أنه المقابل العربي للبنك الدولي والبنوك الاقليمية . ويتكون رأسماله من مساهمات قدمتها حكومات البلاد العربية ، ويختص بتقديم المساعدات الانمائية في صورة قروض بشروط ميسرة لتمويل المشروعات الانتاجية في البلاد العربية ، وخصوصا أكثرها فقرا ،

كذلك يولى الصندوق عناية خاصة للمشروعات الاقليمية التى تقع فى أكثر من بلد عربى واحد ، لتنمية التعاون فيما بينها . وقد قام الصندوق منذ إنشائه الى نهاية ١٩٨٧ بتمويل مائة وستين مشروعا فى سبعة عشر بلدا عربيا ، وبلغ مجموع القروض المقدمة تراكميا مايزيد على مليارين ونصف المليار دولار ، ٧٥ ٪ منها بشروط ميسرة ، وماعدا ذلك فى صورة مساعدات انمائية غير ميسرة .

والسألة المطروحة هى : إلى أى حد يقوم الصندوق العربى مقام البنك الاقليمى للتنمية . واضح أن هناك وجوه شبه بين الاثنين ، فكلاهما مؤسسة انمائية من الحكومات ، وكلاهما يقدم قروضا لتمويل مشروعات انتاجية فى البلاد الاعضاء ، ولكنهما فى نفس الوقت يختلفان من وجوه عديدة . ولعل أهم وجوه الخلاف بين الصندوق والبنوك الاقليمية للتنمية تتمثل فى أن هذه الأخيرة تقوم بدور الوساطة بين الاسواق المالية الدولية من ناحية ، والبلاد المقترضة من ناحية أخرى ، وهذه أيضا هى احدى المهام الأساسية للبنك الدولى للتعمير والتنمية . ومعنى ذلك أن البنك الدولى - مثل البنوك الاقليمية للتنمية - يقترض لى يقرض ، فالمصدر الرئيسى لما يقدمه من قروض لايمثل فى رأس المال المدفوع من الحكومات المساهمة فيه ، ولكن فى حصيلة مايقترضه من الاسواق المالية الدولية مثل : نيويورك وطوكيو وزيورخ وأمستردام وغيرها .

ولبيان ذلك ينبغى أن نتوقف قليلا لمعرفة هيكل رأس المال فى البنك الدولى والبنوك الاقليمية ، وفى الوقت الحاضر يبلغ رأس مال البنك الدولى المكتتب فيه من الحكومات الاعضاء مائة وأربعين مليار دولار ، غير أن رأس المال المدفوع منه يدور حول عشرة مليارات دولار ، ومابقى بعد ذلك - ويبلغ نحو ١٢٠ مليار دولار - يبقى فى ذمة الحكومات المساهمة ، ويسمى رأس المال تحت الاستدعاء . وتتحدد قدرة البنك الدولى على الاقتراض والاقتراض ليس فقط بمقدار رأس المال المدفوع ، ولكن الأهم من ذلك هو رأس المال تحت الاستدعاء . وهو نوع من

الضمان يستند اليه البنك الدولى - والبنوك الاقليمية - فى الاقتراض والاقتراض إلى حدود كل رأس المال المكتتب فيه ، سواء كان مدفوعا أو تحت الاستدعاء . وهذا هو الفرق الجوهرى من حيث هيكل رأس المال بين البنك الدولى من ناحية والصندوق العربى للانماء الاقتصادي والاجتماعى من ناحية أخرى . فالبنك الدولى يعتمد فى طاقته الاقتراضية على رأس المال تحت الاستدعاء ، بحيث أن كل دولار تدفعه الحكومات الاعضاء فى رأس ماله يساعد البنك على الاقتراض والاقتراض إلى حدود أربعة عشر دولاراً . أما الصندوق فهو لايعرف فكرة رأس المال تحت الاستدعاء ، ومن ثم فإن كل دولار تدفعه الحكومات المساهمة فيه لايلود طاقة اقراضية إلا فى حدود الدولار المدفوع . هذه هى الفكرة الأساسية التى قام عليها البنك الدولى والبنوك الاقليمية ، وهى فكرة الاقتراض والاقتراض بضمان كل رأس المال المكتتب فيه ، رغم أن الجزء المدفوع منه يمثل نسبة ضئيلة لاتزيد على سبعة ونصف فى المائة .

غير أن قدرة البنك على الاقتراض إلى حدود أربعة عشر رأس المال المدفوع ترجع إلى الأهلية الائتمانية العالية للحكومات المساهمة فيه ، وعلى وجه الخصوص البلاد الصناعية الكبرى مثل : الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإنجلترا . وكأنما تقدم هذه الحكومات أهليتها الائتمانية ضمانا لتمكين البنك الدولى من الاقتراض فيما يجاوز رأس المال المدفوع .

ونبادر إلى القول : إن الصندوق العربى له حق الاقتراض طبقا لقانونه الأساسى ، ولكن سلطة الاقتراض فى هذه الحالة تختلف عنها فى حالة البنك الدولى . فهى لاتستند إلى فكرة رأس المال تحت الاستدعاء ، ومن ثم فهى لاتعطى الصندوق تلك الطاقة الاقتراضية والاقتراضية الهائلة التى يتمتع بها البنك الدولى . يضاف الى ذلك أن سلطة الاقتراض الموجودة فى القانون الأساسى لاتجمله يقوم بدور الوساطة المالية بين الاسواق الدولية لرأس المال من ناحية والبلاد المقترضة من ناحية أخرى ، وإنما يقصد بها تكملة موارده المالية عند

الحاجة بالاقتراض من حكومات البلاد الاعضاء .

نخلص من ذلك الى أنه رغم وجود الشبه القائمة بين الصندوق والبنك الاقليمي للتعمير والتنمية ، فإن الفرق بينهما من الامة بحيث يبرر النظر في مشروع إنشاء بنك عربي للتعمير والتنمية . ذلك ان هذا البنك يسد فراغا في هيكل المساعدات الانمائية العربية ، يتمثل في عدم وجود مؤسسة إنمائية تقوم بدور الوساطة بين الأسواق الدولية لرؤوس الاموال من ناحية والبلاد العربية المقترضة من ناحية أخرى . وفي هذه الحالة فإن البنك العربي للتعمير والتنمية يستند الى الاهلية الانمائية المالية للبلاد العربية ذات الفائض .

وليس من الضروري أن يكون البنك العربي للتعمير والتنمية في صورة مؤسسة جديدة تنشا إلى جانب الصندوق العربي ، والأكثر منطقية أن يتم تطوير الصندوق العربي لكي يصبح بنكا عربيا للاماء ، والواقع أنه على اساس رأس المال المدفوع حاليا للصندوق العربي - وهو نحو ثلاثة مليارات دولار - يمكن انشاء بنك عربي للتعمير والتنمية برأس مال مقداره ثلاثون مليار دولار دون مدفوعات إضافية من أية حكومة مساهمة ، وذلك باعتبار أن رأس المال المدفوع في البنك الجديد يكون عشرة في المائة من رأس المال المكتتب فيه . ويستطيع البنك على اساس رأس مال بهذا الحجم أن يقدم قروضا للبلاد العربية ، يمكن ان تصل بعد استكمال كل طاقته الاقتراضية والاقتراضية إلى نحو أربعة مليارات دولار سنويا ، هذا بالمقارنة مع طاقة إقراضية حالية للصندوق العربي تتراوح بين ١٨٠ و ٣٦٠ مليون دولار سنويا ، أي أن الطاقة الاقتراضية للبنك يمكن ان تزيد عن طاقة الصندوق بما يزيد على عشرة امثال ، وذلك بنفس القدر من الاموال المدفوعة .

أما من حيث شروط الاقتراض ؛ فإن من المؤكد ان قروض البنك المقترح سوف تكون أقل تيسيرا من قروض الصندوق ، ذلك أن البنك سوف يعتمد بصفة أساسية على أموال مقترضة ، وعلى ذلك فإنه لا يستطيع أن يقرضها بأقل من تكلفة الاقتراض ، والغالب

أن تكون قروضه بتكلفة الاقتراض ، مضافا اليها نحو نصف في المائة لتغطية مصروفاته الادارية . وهذا يميز الصندوق العربي الذي يعتمد على موارده الذاتية وهي بدون تكلفة تقريبا ، ومن ثم فهو يستطيع الاقتراض بشروط ميسرة في أغلب الاحوال . وبعبارة أخرى فإن تطوير الصندوق العربي في اتجاه بنك عربي يعنى توسعا ضخما في القروض المتاحة للبلاد العربية ، ولكن بشروط أقل تيسيرا ، لذلك فإن انشاء مثل هذا البنك سوف يتطلب بالضرورة نافذة خاصة بالمساعدات الانمائية الميسرة ، وذلك على غرار الهيئة الدولية للتنمية IDA الموجودة في البنك الدولي . وبذلك يمكن أن يتخصص البنك العربي في اقراض البلاد العربية متوسطة الدخل مثل : مصر وسورية والأردن ولبنان وبلاد المغرب العربي ، على أن يتخصص التسهيل التيسيري في اقراض البلاد العربية منخفضة الدخل مثل : اليمن والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا .

ويذكر ان الولايات المتحدة كانت قد اقترحت انشاء بنك عربي للتنمية في بداية أزمة الخليج ، ولكن اقتراحها كان عن بنك شرق أوسطي وليس البنك العربي . ويبدو أن المقصود أن تكون عضوية البنك المقترح مفتوحة ليس فقط للبلاد العربية الاعضاء في الصندوق العربي ، ولكن أيضا للبلاد الشرق أوسطية غير العربية مثل : تركيا وإيران وعلى وجه الخصوص اسرائيل . غير أن عضوية اسرائيل في مثل هذه المؤسسة الانمائية لا يمكن تصورها إلا على افتراض تسوية شاملة عادلة للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي . ويلاحظ أيضا أن كل البنوك الاقليمية الأخرى تضم بعض الدول الصناعية المعنية بشئون التنمية في المنطقة بالإضافة الى دول المنطقة . وعلى ذلك فالولايات المتحدة وفرنسا والمانيا أعضاء في الصندوق الأفريقي للتنمية ، بالإضافة الى البلاد الافريقية . وكذلك يضم البنك الاسيوي للتنمية اليابان ، بالإضافة الى البلاد الاسيوية . وهذا يثير موضوع العضوية في البنك الجديد لغير بلاد

المنطقة . وأغلب الظن أن كل أو معظم الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن يريدون الانضمام إلى جانب البلاد العربية ، وهذه مسألة متروكة للبلاد العربية ذاتها . والميزة الهامة لوجود البلاد الصناعية الكبرى هي الاهتمام بشئون التنمية في المنطقة ، وتسهيل اقتراض البنك من أسواقها المالية ، وأهم من ذلك هو مساهمتها في موارد النافذة التيسيرية التي تنشأ في البنك .

وأخيرا فإن إدارة البنك سوف تكون على أساس نظام الأصوات المرجحة ، كما هو الحال في البنك الدولي والصندوق العربي . ومعنى ذلك أن تتمتع كل حكومة مساهمة بعدد من الأصوات يتناسب مع حصتها في رأس مال البنك ، على أن تكون الأغلبية الساحقة للبلاد العربية ، أما البلاد غير العربية فإن مساهمتها سوف تكون رمزية . وفيما بين البلاد العربية تؤول الأغلبية للبلاد ذات الاهلية الائتمانية العالية مثل : المملكة العربية السعودية وغيرها من بلاد الخليج . غير أن البلاد المقترضة ينبغي أن تتمتع بقوة تصويتية معقولة ، حتى يكون لها صوت مسموع في إدارة البنك وسياساته .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات التي جاءت تأكيداً لما انتهت إليه من نتائج ، من بينها ما يأتي :

- أهمية توافر المعلومات والبيانات الصحيحة عن كافة جوانب الاقتصاد القومي ، وخاصة من حيث دقة الاحصاءات والأرقام ، حتى يمكن استقراء دلالاتها ومؤشراتنا بدقة .

- توجيه الاستثمارات العربية إلى مجال الزراعة لسد الفجوة الغذائية ، إعمالاً لبدا التعاون والتكامل العربي .

- تيسير عمل الخريجين المصريين في البلاد العربية ، إسهاماً في علاج مشكلة البطالة .

- استخدام الامكانيات المصرية المتاحة للتعاون مع الأسواق العالمية ، مع الاعتماد على قطاع المعلومات والبحوث لإمداد الاقتصاد بما يحتاجه من معلومات عن الأسواق الخارجية .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ، يوصى بما يأتي :

* أن حسن اختيار أهداف الاستراتيجية المثلى هو أساس نجاحها . وعلى هذا فإن أهم الأهداف التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها استراتيجية التعامل مع العالم الخارجى ؛ تتمثل فيما يأتي :

- الهدف العام هو تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات العمليات الجارية ، وبخاصة تخفيض العجز في الميزان التجارى المتعلق بالمبادلات السلعية ، مع الحد من الاعتماد على القروض في الجزء الباقي من ميزان المدفوعات الكلى ، والاستعاضة عن ذلك بزيادة مايرد إلى البلاد من الاستثمارات المباشرة . وفي جميع الأحوال يجب أن تستهدف عدم وجود عجز في ميزان العمليات الجارية ، إلا في الحدود التي يمكن تغطيتها من تدفقات رأسمالية قابلة للاستمرار .

- الهدف الخاص هو تحقيق معدلات زيادة عالية ومتسارعة للصادرات السلعية الصناعية والزراعية والإيرادات السياحية ، باعتبارها العناصر التي لا مفر من أن يقع عليها الجانب الأكبر من عبء تحقيق التوازن المأمول تحقيقه في ميزان المدفوعات ، وبأن إهمال أو تقليل من أهمية باقى عناصر متحصلات ميزان المدفوعات .

- عدم العودة إلى نظام اتفاقات الدفع الثنائية .

- الاستمرار في تحرير تجارتنا الخارجية لما في ذلك من مصلحة ذاتية للاقتصاد المصرى ، ولأنه يمثل تذكرة الدخول الى النظام الاقتصادى الدولى .

* أن التحرك نحو تحقيق الأهداف لا يمكن أن يتم بوسائل وإجراءات واستراتيجيات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وحدها ، أى بمعزل عن السياسات الاقتصادية الداخلية . وعلى ذلك فإنه يجب اتخاذ السياسات الاقتصادية الداخلية التي تتفق مع هذه الأهداف ، وعلى وجه

الخصوص تحرير التعامل والأسواق من القيود الادارية والبيروقراطية وكفالة المناخ اللازم لزيادة الانتاج ، سواء من حيث المعاملة الضريبية ، أو من حيث الاجراءات التنظيمية ، أو من حيث الأسس الهيكلية للاقتصاد الوطنى .

وتتمثل أبرز الوسائل والسياسات فيما يأتى :

- تعديل سلم أولويات التصنيع فى مصر ، بحيث تكون الأولوية الأولى للصناعات التصديرية . على أن ينعكس ذلك بصورة محددة على السياسة العامة للدولة ، وعلى المزايا والاعفاءات التى تقرر لمختلف الأنشطة الصناعية .

- تشجيع المستثمرين العرب والأجانب - وعلى وجه الخصوص الشركات الصناعية الدولية الكبرى - على الاستثمار فى مصر ، مع تيسير قيامها بتصدير جزء من المنتجات المصرية إلى الأسواق الدولية ، وتشجيع شركات التوزيع والتسويق الدولية على تسويق المنتجات المصرية فى الخارج .

- إعادة النظر فى أجهزة الرقابة على الصادرات السلعية ، بما يضمن سهولة واختصار إجراءات التعامل معها ، مع التشديد فى وضع مواصفات قياسية للصادرات ، حتى يرتفع مستوى جودتها إلى المستوى المطلوب لكفاءة المنافسة فى الأسواق الخارجية .

- أن تقوم الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية المختصة بالتجارة الخارجية وتنميتها بإعداد وإصدار دراسات تسويقية تفصيلية عن السلع الممكن تصديرها ، والأسواق الممكن التصدير إليها ، وأن تتاح هذه الدراسات لكل المشتغلين بالتصدير فى مصر ، مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة . وذلك للوصول إلى مرحلة يمكن فيها وضع أهداف محددة لسلع محددة ولأسواق محددة . وهو النظام الذى اتبعته بنجاح اليابان ، ثم كوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا ، على أن يقرن ذلك باتخاذ خطوات مدروسة وفعالة لإزالة جميع العوائق ، بدءاً من عملية الإنتاج إلى التعبئة والتخزين والتصدير ، ثم التسويق فى

الأسواق المستهدفة .

- إعادة دراسة هيكل الضرائب والرسوم المختلفة الذى تخضع له تجارة التصدير ، وتقرير إعفاءات مجزية وواسعة المدى للنشاط التصديرى .

- إلغاء نظام تسعير الصادرات الزراعية ، وعلى وجه الخصوص تجارة القطن الخام ، بقصد تحريرها وتسهيل النشاط التصديرى فيها ، وبحيث يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر فى ذلك .

- اتخاذ سياسات فعالة لإعطاء أولوية قصوى لمشروعات البنية الأساسية وتنمية الوعى السياحى ، اللذين لدم وتنشيط السياحة . فالنشاط السياحى من أهم الأنشطة المباشرة بإمكانات النمو ، وهو قادر على تحقيق نتائج وإيرادات سريعة . وقد حقق هذا القطاع معدلات جيدة للنمو ، ويمكنه تحقيق المزيد إذا ما تقرر له الأولويات التى يستحقها .

- توثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية فى أوروبا وآسيا والأمريكتين ، وذلك بالعمل على الحصول على معاملة تفضيلية لصادراتنا إلى تلك التكتلات ، أسوة بالأنظمة التفضيلية المقررة لمجموعات أخرى من الدول النامية . كما ينبغى العمل على توثيق العلاقات بما يكفل تشجيع الاستثمارات المباشرة ، والحصول على معونات مالية وفنية فى شتى المجالات .

- إن الهيكل الضريبى والرسوم التى يخضع لها الانتاج المحلى فى الوقت الحاضر ؛ يعتبر متخلفاً عن الوضع الأمثل ، كما يعتبر فى كثير من الأحوال عبئاً ثقيلاً على العمليات الإنتاجية ، وقد حاولت الدولة علاج ذلك بتقرير عدد من الاعفاءات الضريبية . لكن ذلك لايفنى عن إعادة نظر شاملة فى هذا الهيكل ، وفى الرسوم المختلفة على وجه الخصوص ، بقصد تشجيع العمليات الإنتاجية وتخفيض تكلفتها لتكون أقدر على المنافسة الخارجية والداخلية .

- ضرورة الاستمرار على منهج الإصلاح الاقتصادى بخطوات متسارعة ، وفى إطار من دعم وتعميق فلسفة التحرير الاقتصادى فى

جميع المجالات ، خاصة زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص ، باستكمال برنامج « الخصخصة » الذى يلعب دورا حاسما فى تكوين المناخ الاستثمارى اللازم لتطبيق آليات السوق ، واجتذاب الاستثمارات من الخارج .

* يقوم على تنفيذ السياسات المؤدية لتحقيق استراتيجيات العلاقات الاقتصادية عدد كبير من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية (انظر الملحق) ، ويلزم الأمر النظر فى إعادة تنظيم القطاع الحكومى منها بما يحقق الأهداف التالية :

- أن يخدم التنظيم أهداف استراتيجية العلاقات الاقتصادية الخارجية التى يتم اعتمادها ، وأن يتم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بما يضمن التكامل والتنسيق والتعاون بين الأجهزة دون ازدواج أو تضارب .
- أن تخفى الأجهزة الحكومية عن الأنشطة التنفيذية التى تهدف إلى الربح - كعمليات الاستيراد والتصدير وخدماتها ، وعلى الأخص النقل البحرى والشحن والتفريغ ، والسياحة ، والفندقة ، والتجارة الداخلية - للقطاع الخاص ، تمشيا مع سياسة الإصلاح الاقتصادى وسياسة « الخصخصة » .

- أن يكون هناك توجه اقتصادى واضح للدبلوماسية المصرية ، من خلال اضطلاع البعثات الرسمية ذاتها بمهمة تعزيز التعاون الاقتصادى مع الخارج ، وإفساح المجال للاتصالات غير الرسمية من جانب الشركات والمؤسسات والبنوك لإنشاء فروع أو تعيين وكلاء وممثلين لها بالخارج ، وإقامة معارض دائمة ، والمشاركة فى المعارض والمؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والدولية .

* وجوب الاعتماد على المدخرات المحلية فى تمويل الاستثمارات بدرجة تفوق ما كان عليه الحال فى عقدى السبعينات والثمانينات ، نظرا لندرة المدخرات العالمية - مما يستلزم العمل على تعبئة المدخرات المحلية

بطرق أكثر فعالية ، وتقوية الحوافز على الاسخار .

* الاسراع بالتهيئة الشاملة لمناخ استثمارى يتيح اجتذاب نسبة متزايدة من الاستثمارات الخارجية ، التى تكتسب أهميتها فى ضوء صعوبة الحصول على قروض تجارية ، وارتباط المساعدات الانمائية الرسمية بشروط مقيدة . بالإضافة إلى ان هذه الاستثمارات غير منشئة للمديونية ، ويتمتع بقدر كبير من المرونة فى تحويل الأرباح وفقا للظروف ، وتقترن عادة بنقل التكنولوجيا ، مما يساعد على توطيد منجزاتها ومستحدثاتها فى مصر .

مع التركيز على اجتذاب الاستثمارات العربية ، والتأكيد على مدى الأمان الذى سوف تتمتع به هذه الاستثمارات ، بالمقارنة بما قد تتعرض له من تقلبات ومخاطر فى الخارج .

* الإسراع بتعديل القوانين والتشريعات المتصلة بتهيئة مناخ الاستثمار ، كقانون العمل ، بحيث تراعى اعتبارات التوازن بين صاحب العمل وبين العمال . وكذلك قوانين الضرائب ، بحيث تراعى الاعتدال ، لضمان استمرارية الاستثمارات ، الى جانب تيسير اجراءات التقاضى ، لضمان سرعة حسم الخصومات ، مع ضرورة وضوح القوانين ذات الصلة بمجالات الاستثمار .

* العمل على تدعيم « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » حتى تستطيع النهوض بدورها فى تأمين الاستثمارات العربية ضد المخاطر .
- مع الإسراع فى تنشيط العمل باتفاقيات الاستثمار العربية الموقعة فى إطار جامعة الدول العربية .

* انشاء بنك عربى للتعمير والتنمية ، لتمويل المشروعات الإنمائية فى المنطقة العربية ، عن طريق تطوير الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، من حيث قدرته التمويلية وشروط الاقراض والعضوية .

ملحق

الحكومية . بعضها له دور مباشر في أداء هذه المهام ، والبعض الآخر له دور غير مباشر .

أجهزة إدارة

العلاقات الاقتصادية الخارجية

ويمكن تقسيم هذه الأجهزة ، إلى حكومية تضطلع بالتخطيط

والترجيح والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات المتصلة بالعلاقات

الاقتصادية الخارجية ، وأخرى غير حكومية تعاون القطاع التنفيذي لهذه

يقوم على تخطيط وتوجيه وتنفيذ العلاقات الاقتصادية الخارجية

على الوجه الذي تعرضت له ورقة استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع

العالم الخارجى - عند كبير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير السياسات .

وفيما يلى بيان بأهم هذه الأجهزة :

الاختصاصات	الجهة
<p>- تشجيع وتنمية الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية المشتركة وتنمية موارد النقد الاجنبى والعمل على الاستقرار فى سوق الصرف وتنمية التجارة بجمهورية مصر العربية وتشجيع الصادرات الوطنية وتنظيم الاستيراد بما يحد من العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وكذلك تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والدول الاخرى .</p>	<p>وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :</p> <p>ويتبعها :</p>
<p>- رعاية وتمثيل وحماية مصالح مصر الاقتصادية والتجارية لدى الدول الاجنبية وتنفيذ ومتابعة السياسات الاقتصادية والتجارية للدول فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية بالدول الاجنبية والتجمعات</p>	<p>١ - قطاع التمثيل التجارى</p> <p>بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .</p>

الجهة	الاختصاصات
	<p>الاقليمية والدولية وذلك عن طريق القطاع بكافة تقسيماته التنظيمية ومكاتب التمثيل التجارى فى الخارج .</p> <p>- العمل على تنمية حركة التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية والانشطة المرتبطة بها مع الدول الاجنبية ومتابعتها وذلك عن طريق تنمية وتنشيط صادراتنا الى الخارج مع العمل على تنظيم تدفق الواردات لتوفير احتياجات البلاد من السلع المختلفة .</p> <p>- الاشتراك فى وضع ومتابعة تنفيذ برامج التعاون الاقتصادى بين مصر والدول الاجنبية والوكالات الدولية المتخصصة والدول الاخرى والمنظمات الاقتصادية الدولية .</p>
٢- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .	<p>- اعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال العربى والاجنبى الى الاستثمار فيها .</p> <p>- دراسة طلبات المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس ادارة الهيئة .</p> <p>- الموافقة على تمويل مبالغ الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية .</p>
٣- الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية .	<p>- تخطيط الاشتراك فى المعارض والاسواق الخارجية بقصد تعريف الدول الاجنبية بالمنتجات المصرية بغية تنشيط صادراتنا وفتح اسواق جديدة .</p> <p>- اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية فى المجال الخارجى بهدف الدعاية للمعروضات والدعاية العامة والسياحية للبلاد .</p>
٤- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .	<p>- فحص ورقابة الصادرات الزراعية ووضع الشروط والمواصفات الخاصة بهذه الصادرات .</p>

الجهة	الاختصاصات
٥ - المجلس الاستشارى لتنمية الصادرات المصرية .	<p>- دراسة استحقاقات التصدير للدعم طبقا للقواعد التى تقرر فى هذا الشأن .</p> <p>- موازنة اسعار الصادرات والواردات بما يحقق العمل على استقرار حجم الانتاج وتنميته .</p> <p>- اقتراح الخطط والسياسات والبرامج التى تستهدف تنمية وتنظيم الصادرات المصرية حجما وقيمة .</p> <p>- اقتراح سبل القضاء على اية معوقات تؤثر على عملية التصدير .</p> <p>- تقديم الدراسات عن الاسواق الخارجية وامكانات التوسع فى التصدير لها .</p> <p>- تعبئة جهود المنتجين والمصدرين من اجل التصدير والترويج للمنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية .</p>
٦ - الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية .	<p>- اعداد الدراسات وتحليل الامكانات الانتاجية التصديرية والطاقت الاستيعابية للأسواق الخارجية</p> <p>- اعداد التوجيهات الفنية والتصميمية اللازمة لتطوير الانتاج والقضاء على معوقات التصدير</p> <p>- العمل بالتعاون مع مركز التجارة الدولى بجنيف والمنظمات الدولية الاخرى على تنمية التعاون الدولى والاقليمى فى مجالات تنشيط الصادرات المصرية .</p>
وزارة الخارجية	<p>- تضطلع برعايه مصالح مصر الخارجية من خلال بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة فى عواصم الدول الاجنبية ومقر المنظمات الدولية والاقليمية ، وبالإضافة الى الممثلين الدبلوماسيين التابعين لوزارة الخارجية المنتدبون لهذه البعثات ، يلحق ممثلون</p>

الجهة	الاختصاصات
<p>بفك الاستثمار القومي ويتبع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط .</p> <p>وزارة التعاون الدولي</p> <p>وزارة التموين والتجارة الداخلية</p> <p>ويتبعها :</p> <p>- الهيئة العامة للسلع التموينية .</p> <p>وزارة المالية</p>	<p>متخصصون في الشؤون الاقتصادية والسياحية والعمالية وغيرها لمعاونة رئيس البعثة في متابعة هذه العلاقات .</p> <p>- كفالة التمويل المحلي والاجنبي اللازم لتنفيذ كل مشروع خلال سنوات التنفيذ طبقا للخطة .</p> <p>- تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية واقتراح معايير وضوابط الاقتراض الخارجى والحصول على المنح الاجنبية .</p> <p>- توفير احتياجات المواطنين من مختلف السلع الاساسية في نطاق خطة الدولة الاقتصادية سواء عن طريق الانتاج المحلى او الاستيراد .</p> <p>- قبول المعونات من الهيئات الاجنبية والدولية والاشراف على توزيعها ومتابعة اعمال اللجنة للمساعدات الخيرية الاجنبية وتوجيهها والاشتراك في المؤتمرات المحلية والدولية المهتمة بشئون التموين والتجارة الداخلية .</p> <p>- العمل على استيراد المواد والسلع التموينية من الخارج بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تبعا للقواعد المنظمة لذلك .</p> <p>- متابعة تنفيذ عقود الاستيراد ووضع البرامج التنفيذية والزمينية لتوفير هذه المواد والسلع في مواسم طلبها .</p> <p>- اجراء الدراسات اللازمة بالاشتراك مع وزارتي الاقتصاد والتخطيط للربط بين الخطة العامة للدولة والخطة التمويلية بالعملات المحلية والاجنبية .</p>

الجهة	الاختصاصات
ويتبعها : - مصلحة الجمارك .	- جباية الضرائب والرسوم الجمركية على بضائع التجارة الخارجية (واردات - صادرات سواء مشحونة أو بمشعب الركاب) . - تطبيق التشريعات المتعلقة بالاستيراد والتصدير للنقد . - ضبط البضائع الأجنبية التي لم تسدد عنها الرسوم الجمركية .
وزارة الانتاج العربى	- مراجعة سياسة التسويق والتصدير ومتابعة تنفيذها فى اطار السياسة العامة للدولة واقتراح السياسة العامة للتعاون مع الدول العربية والصديقة لتوسيع قاعدة الانتاج فى اطار السياسة العامة للدولة .
وزارة البترول والثروة المعدنية .	- رسم السياسة العامة للاتفاقيات البترولية والتعدينية وفقا لحدث التطورات العالمية ورسم سياسة التعاون مع الهيئات الاجنبية فى المشروعات البترولية والتعدينية فى اطار السياسة العامة للدولة .
مصلحة الرقابة الصناعية وتتبع وزير الصناعة .	- ابداء الرأى فى كل مايتعلق باحتياجات الصناعة من المواد الخام وطلبات الاستيراد للالات والمعدات .

كما تشارك الهيئات الآتية فى ادارة العلاقات والمجلس الأعلى للاستثمار .

الاقتصادية الخارجية :

هيئة قناة السويس ، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى ، والبنك المركزى ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والمجلس الأعلى للتجارة الخارجية ، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات ،

ومن الهيئات غير الحكومية :

اتحاد الغرف التجارية ، واتحادات الصناعات ، وجمعية رجال الأعمال .

التخطيط فى ظل الاصلاح الاقتصادى

اتبعت مصر منهج التخطيط الجزئى (الخطة الخمسية للتصنيع) فى منتصف الخمسينات ، ثم تحولت الى التخطيط الشامل اعتباراً من اوائل الستينات . وقد ساعد على ذلك نمو الملكية العامة فى أعقاب التأميمات الشاملة التى فرضت حينذاك . ومنذ ذلك الحين صيغ العديد من الخطط ، ولسنا هنا بصدد تقويم تجربة التخطيط فى مصر أو الاساليب التى اتبعت فى إعدادها ، ولكن من المسلم به أن فترات مضت لم توضع لها خطة . غير أن السمة العامة للتخطيط فى مصر أنه كان مركزياً يعتمد أساساً على القرارات الادارية وتفضيلات السلطة المركزية .

وقد شهد الوضع المحلى تطوراً هاماً تمثل فى توقيع اتفاق نوايا مع صندوق النقد الدولى بشأن اصلاح الاقتصاد المصرى ، ويتم بمقتضاه الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص فى ادارة الاقتصاد القومى .

وعلى الصعيد الخارجى حدث تغيير مهم تمثل فى تخلى ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية عن النظام الاشتراكى والتحول الى القطاع الخاص ، والاعتماد على قوى السوق فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الاساسية .

والسؤال الذى يثور الآن هو : هل تعنى هذه الاحداث انهيار مبدأ التخطيط الاقتصادى وجسده ؟ وما هو السبيل الذى تسلكه مصر بعد انتهاء الخطة الجارية ، بنهاية شهر يونيو ١٩٩٢ ؟ والاجابة هى أن التخطيط بمعناه العام - وهو وضع الاهداف ورسم السياسات والاجراءات التى تحقق أكبر قدر منها فى ظل

الموارد المتاحة - مازالت له امكانيات كبيرة على كافة المستويات ، سواء للمشروع أو الاقليم أو على المستوى القومى ، والتحولات التى تأخذ مجراها داخليا واقليميا ودوليا تستلزم ادخال تغييرات جوهرية وجذرية على أسلوب ومنهج التخطيط الاقتصادى المتبع فى مصر ، بحيث يصبح التخطيط التائشيرى هو الواجب التطبيق بدلا من التخطيط المركزى القائم أساساً على الملكية العامة لأنوات الانتاج .

ونعرض فيما يلى لمضمون التخطيط التائشيرى ، ثم نعرض لبعض الجوانب الهامة الواجب اعطاؤها عناية خاصة عند اعداد الخطط ، ونتناول بعد ذلك بعض عناصر التخطيط القطاعى .

أولا : مضمون التخطيط التائشيرى :

يشتمل مضمون التخطيط التائشيرى على ثلاثة بنود فرعية هى : تعريفه ، وكيفية إعداد الخطة التائشيرية ، ووسائل تنفيذها .

١ - تعريفه :

ان أحد المحددات الرئيسية لمنهج التخطيط الذى يتبع فى الدولة هو حجم القطاع العام والملكية العامة كنسبة من اجمالى الاقتصاد القومى ، ومدى مساهمة هذا القطاع فى الاستثمار الكلى ، وحجم الانتاج ، وفرص العمالة ، وغيرها ، وحيث تكون هذه النسبة صغيرة أو متجهة الى التناقص يصبح التخطيط التائشيرى هو الملائم للمجتمع . ومثل هذا التخطيط يتبع فى كثير من الدول الصناعية مثل : فرنسا وهولندا واليابان .

والتخطيط التائشيرى يدل على أن دور الحكومة المباشر فى النشاط الاقتصادى يكون محدوداً ، ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومى يكون كبيراً ، وذلك باستخدامها للسياسات الاقتصادية المختلفة وأدواتها المتنوعة : المالية ، والنقدية ، والتجارية ، والسمرية ، وغيرها . ويتم هذا التأثير عن طريق اعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها . ومن أمثلة ذلك : خفض معدلات الضرائب على بعض

الصناعات في فترة معينة نتيجة لتزايدها العديد من الوظائف في ظل البطالة ، أو الإعفاءات الضريبية للاستثمار في المناطق النائية ، أو تقديم فوائد مخفضة للقروض التي يحصل عليها استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية ، أو إعطاء إعانات نقدية لبعض المشروعات المرغوب فيها اجتماعيا ، أما الأنشطة التي ليس من صالح المجتمع أن تستحوذ على موارد أكبر فتفرض عليها القيود المناسبة ، بحيث تكون أنشطة ملوثة وليست جاذبة ، ومن ذلك : فرض رسوم جمركية عالية على المعدات المكثفة لاستخدام الطاقة في صنوع ندرتها ، وفرض ضرائب مانعة على المشروعات التي تقام في المدن المكتظة بالسكان والتي ترتفع فيها درجة التلوث مثل القاهرة والاسكندرية .

ولا يعني ما سبق أن الحكومة لا تقوم ببعض الأنشطة بطريقة مباشرة ، فهي تنفذ مشروعات البنية الأساسية في المقام الأول ، بالإضافة إلى الأنشطة المرغوب فيها اجتماعيا ، والتي قد لا يقبل عليها القطاع الخاص ، إما لضعف إمكاناته في مواجهة التكاليف الاستثمارية اللازمة أو لانخفاض ربحيتها . وكذلك تنهض بعبء صناعات حساسة مثل صناعة الأسلحة والأخيرة وغيرها مما لا ينطبق عليها مبدأ الاستبعاد .

واتخاذ القرارات في ظل التخطيط التوجيهي يتم في الجوانب الاقتصادية المختلفة بناء على تفاعل قوى العرض والطلب . وبذلك تكون قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك معتمدة على مؤشرات العرض والطلب وإشارات السوق . ولا يعني هذا عدم تدخل الحكومة في بعض الحالات الاستثنائية التي يفشل فيها السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية . وهذه الحالات تتبع من وجود الوعرات الخارجية وأضرارها ، أو وجود بعض القوى الاحتكارية ، أو عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة .

ويتطلب التخطيط التوجيهي إجراء الاسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة أن تسود في المستقبل ، في ضوء

المؤثرات الداخلية والخارجية . وكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومى بحيث تبين تفاعل المتغيرات الاقتصادية واعتمادها المتبادل ، بعضها على بعض . ومن هذه النماذج : المدخلات والمخرجات ، والبرمجة الخطية ونمير الخطية ، والمحاكاة أو المماثلة للاقتصاد القومى ككل .

كما يجب إجراء دراسات قطاعية - زراعة ، وصناعة ، وسياحة وغيرها - تبين هيكل هذه القطاعات ، ومدى توافر المزايا لأنشطتها المختلفة ، وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية ، وكذلك إشباع حاجات الطلب المحلي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة ، دون حاجة لدعم أو حماية زائدة عن الحدود المعقولة . وكذلك يلزم دراسة سلوك الأفراد والشخصيات الاعتبارية ومدى استجابتها للمؤشرات المختلفة مثل : الضرائب ومعدلاتها ، والإعانات النقدية ، وأسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، وغيرها .

والتخطيط التوجيهي بهذا المعنى يشتمل على أنشطة متعددة تستلزم أن يكون الجهاز القائم على عملية التخطيط على درجة عالية من الكفاءة ، ولديه الخبرات المؤهلة للقيام بهذه المهام . كما يتطلب وفرة المعلومات والبيانات بأسرع وقت ممكن ، وأن تكون على درجة عالية من الدقة بحيث يمكن الاعتماد عليها ، كما ينبغي إتاحة الامكانيات البشرية والمادية بما في ذلك أجهزة الحاسب الإلكتروني والخدمات المرتبطة بها . كذلك يحتاج نجاح التخطيط التوجيهي إلى مرونة عالية في الجهاز الحكومي والسياسات الحكومية ، والقدرة على تغيير مستوى الأدوات الرئيسية في أقصر وقت ممكن ، بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب في التوقيتات الملائمة . وغنى عن القول أن الموعد الذي يتخذ فيه القرار من أهم مقومات نجاحه وفعالته . وهذا كله يستدعي إعادة النظر في كثير من الترتيبات المؤسسية السائدة وأساليب إصدار القوانين واللوائح وتعديلها .

وبهذا يمكن تعريف التخطيط التوجيهي بأنه : وضع خطة اقتصادية

تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع الى تحقيقها ، بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص ، مع ابراز الأنشطة ذات الأولوية العالية وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم ، وكذلك الحوافز والروادع التي سوف يتم تطبيقها على مختلف الأنشطة .

٢ - كيفية إعداد الخطة التأسيسية :

توجد أساليب عديدة لإعداد وصياغة الخطة التأسيسية ، تختلف من دولة الى أخرى ومن خطة الى أخرى داخل الدولة الواحدة ، غير أن جميعها يشترك في جانب رئيسي : هو ضرورة اجراء تنبؤ بالأحوال الاقتصادية المتوقع حدوثها وكيفية التأثير فيها . وقد تقدمت أساليب التنبؤ الاقتصادي تقدما كبيرا في الوقت الحاضر ، بحيث جعلت التخطيط التأسيسي الجيد أكثر يسرا . وعلى سبيل المثال قد تكون خطوات إعداد خطة تأسيسية هي ما يلي :

الخطوة الأولى : تحديد معدل النمو المرغوب فيه :

ومعدل النمو الذي ترغب الدولة في تحقيقه قد لا يكون قيمة واحدة ، ولكن يمكن أن يوضع بين هدين : أحدهما متفائل (مرتفع) ، والآخر متحفظ (منخفض) . ويحكم الاختيار بينهما اعتباران أساسيان هما :
١ - معدل نمو السكان : من المسلم به أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يزيد بزيادة نمو الناتج المحلي على معدل نمو السكان . وحيث إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف رفع مستوى المعيشة ، فإن هذا الاعتبار يدفع متخذ القرار نحو اختيار معدل نمو يزيد على معدل نمو السكان .

ب - الافتراضات النمو المختلفة : تتأثر هذه الافتراضات

بعدة اعتبارات ، من بينها معدلات النمو التي حققها الاقتصاد القومي في الماضي . وتلك التي تحققها الدول التي تكون في ظروف مشابهة للدول التي تصوغ خططها ، وذلك في حالة تعذر الحصول على بيانات تفصيلية عن الدولة ذاتها ، والموارد المتاحة أو المحتمل توافرها خلال

فترة الخطة . كما يؤثر في هذا الاختيار مستوى الحاجات الخاصة والعامة التي يراد إشباعها .

الخطوة الثانية : تحديد الحاجات :

وتتمثل في تحديد الحاجات التي يود المجتمع إشباعها خلال فترة الخطة ، وهذه الحاجات هي أساسا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي والاستثمار . ويتوقف الاستهلاك الخاص في المجتمع على حجم السكان وميكلهم ، ومستوى الدخل ونمط توزيع الثروة والدخل . وهذه العناصر الأخيرة تؤثر في الميل الهدى للاستهلاك . أما الحاجات الجماعية فهي عبارة عن الاستهلاك الجماعي الذي يمثل الانفاق الجاري بالموازنة العامة للدولة ، وكذلك الانفاق الاستثماري العام . كل ذلك مع إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل ، وخاصة في المراحل الأولى من برامج الإصلاح الاقتصادي .

الخطوة الثالثة : توصيف علاقات الانتاج :

من الضروري دراسة وتوصيف علاقات الانتاج في الأنشطة المختلفة ، حتى يمكن تقدير عدة متغيرات منها : مقدار المدخلات اللازمة لتحقيق الانتاج الذي يتسق مع الأهداف المراد تحقيقها ، والواردات اللازمة استيرادها ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات وغيرها . وهذه الخطوة ضرورية لتحقيق التناسق الداخلي للخطة (أي كفاية المستلزمات لحاجة الانتاج) وكذلك تناسقها الخارجي (أي كفاية الانتاج لإشباع الحاجات والأهداف المرسومة) . ويتطلب توصيف علاقات الانتاج اجراء ما يلي :

١ - بناء جداول المدخلات والمخرجات التي تظهر بوال انتاج السلع في القطاعات المختلفة في ظل الفن الانتاجي المعروف ، ولدينا في مصر هذه الجداول لسنوات مختلفة وبمستويات تجميع متعددة ، وقد يلزم تحديث هذه الجداول في ضوء التطورات الحديثة .

ب - تقدير احتياجات أنشطة القطاعات المختلفة ، بحسب المحافظات ، من العمالة وذلك لتقدير حجم العمالة التي سيتم توظيفها .

جـ - يجرى تقدير حجم الصادرات والواردات المتوقع والذي يتسق مع الأهداف المختلفة لل خطة ، أى أنه يتم تحديد حجم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاد القومى .

د - يحسب حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك على أسس تختلف من قطاع الى آخر :

١ - بالنسبة لقطاعات الاسكان والتعليم والصحة : يحسب الاستثمار على أساس اشباع الحاجات الأساسية من هذه القطاعات .

٢ - بالنسبة للصناعة وغيرها من القطاعات : فيتم تقدير حجم الاستثمار فى ضوء مستوى الانتاج المطلوب والمعاملات الحدية لرأس المال ، السى الناتج المتوقع استخدامه فى كل قطاع .

الخطوة الرابعة : الدراسات القطاعية التفصيلية :

تحدد الخطوات السابقة المتغيرات التجميعية للاقتصاد القومى ، ويلزم بعد ذلك اجراء دراسات تفصيلية لكل قطاع ، لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها ، ونوع المشروعات المطلوب اضافتها لبلوغ مستوى الانتاج المخطط ، وكذلك تفاصيل الآلات والمعدات اللازمة ، ونوع الفن الانتاجى المتوقع اتباعه ، وغيرها .

الخطوة الخامسة : التوازن العام :

بعد الخطوات السابقة يتم التأكد من التوازن العام للخطة ، وتناقش القطاعات بعضها مع بعض .

٣ - وسائل تنفيذ الخطة :

يرى البعض أن الخطة التأسيسية ليست خطة ، وإنما هى نوع من الآمال والتوقعات ، فهل هذا الرأى صحيح وله ما يبرره ؟ ويعتمد ذلك القول على أن وجود قطاع خاص رئيسى لا يوجد من يلزمه بتحقيق الأهداف المتوقعة منه ، ولا نعتقد بصحة هذا القول ، إذ أن الخطة التأسيسية قابلة للتنفيذ ، ويجب أن نميز هنا بين الشق الخاص بالحكومة والقطاع العام ، وكذلك المتعلق بالقطاع الخاص .

أ - بالنسبة للحكومة : فإن جزء الخطة الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة ، شأنه شأن الحال فى ظل التخطيط الأمر .

ب - بالنسبة للقطاع الخاص : فإن التنفيذ يتم كاستجابة للسياسات المختلفة التى ترسمها الحكومة ، والمؤشرات التى يبنى عليها القطاع الخاص قراراته . وهذه الأدوات تتمثل أساسا فى : - تقديم الحوافز المالية المختلفة للأنشطة المرغوب فى اقامتها مثل : تخفيض الضرائب أو الاعفاء منها ، والمنح التى لاترد ، وإتاحة القروض بشروط ميسرة ، وغيرها .

- الإقلال من القيود الادارية المفروضة على الأنشطة المختلفة الى أدنى حد ، مع عدم اشتراط الحصول على تراخيص أو موافقات الا فى أضيق الحدود . وفى المقابل يتم اعلان المواصفات الفنية الواجب الالتزام بها ، مع وضع عقوبات على من يخالفها .

- نشر تنبؤات طويلة الأجل تتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ عاما ، وأخرى متوسطة الأجل تساعد الوحدات المختلفة على اتخاذ القرارات المناسبة .

- وجود تفاعل وثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال ، بحيث يودى إلى تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة عن طريق الإقناع والاقتناع .

ولا يوجد ضمان أكيد بأن الخطة التأسيسية سوف يتم تنفيذها على النحو الذى صيغت به . فهناك مخاطر معتادة تتعلق بعدم معرفة المستقبل على وجه اليقين . وهذه المخاطر تكتنف أيضا الخطة فى ظل التخطيط الأمر . ومن ناحية أخرى فإن العديد من الخطط التأسيسية قد تم انجازها بالكامل وفى بعض الحالات فى فترات أقصر من المتوقع ، وذلك كما حدث فى اليابان وغيرها . هذا التنفيذ الجيد يتوقف على عدة أمور من بينها : مدى التفاعل بين الحكومة وقطاعات الأعمال المختلفة ، وتوفير المناخ الملائم وزرع الثقة فى المستقبل الاقتصادى للبلاد ، وحسن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بما يزيد من كفاءة أداء الاقتصاد

القومى ، وكذلك فعالية الحوافز المقدمة . أما بالنسبة للظروف الخارجية والمخاطر التى ترتبط بها ؛ فإنها تؤثر على مسار المتغيرات الاقتصادية ولا يمكن التحكم فيها ، وتعتبر قاسما مشتركا بالنسبة لمختلف أنواع التخطيط . ويعتقد بأن الخطة التأسيسية لها من مقومات التنفيذ ما يجعلها عملية وليست مجرد آمال أو ضروب من ضروب الخيال والتخمين .

ثانياً: اعتبارات أساسية فى إعداد الخطة :

توجد اعتبارات عديدة يجب أخذها فى الحسبان عند إعداد الخطة . وفى إطار المصيرى سوف نشير الى بعضها وهى :

التخطيط طويل الأجل ، والبيئة الاقتصادية المتوقعة خلال الفترة القادمة ، ودور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، والسكان والتوطن الاقليمى .

الخطة والتخطيط طويل الأجل :

وضعت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فى إطار طويل الأجل ، يرمى الى مضاعفة الدخل القومى مرة كل عقد من الزمان . صحيح أنه لم يتم صياغة الخطة الخمسية الثانية ولم يتم تنفيذ الاهداف المرسومة - وكان ذلك بسبب الظروف التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة حرب اليمن وهزيمة يونيو ١٩٦٧ - غير أنه يعتقد أن الخطط التى وضعت بعد ذلك لم تتم فى إطار تصور طويل المدى للمشكلات التى سوف يواجهها الاقتصاد المصرى والصورة المستقبلية التى نود أن يكون المجتمع عليها ، سواء من ناحية التوطن الاقليمى أو الأنشطة محليا واقتصاديا وبوليا ، أو بالنسبة للمصادر النسبية التى يتولد منها الدخل والناتج والعمالة ، وغيرها .

ولذا فإن التخطيط التأسيسى لا يجب أن يقتصر على وضع خطط خمسية ، بل ينبغى أن تكون كل خطة عبارة عن حلقة من الحلقات المتصلة التى يؤمل معها ، فى الاجل الطويل ، تحقيق الاهداف القومية لنحو ٢٥ سنة قادمة ، وأهم معالم الاجل الطويل المتوقع فى مصر الواجب التخطيط فى إطارها ما يلى :

أ - تغيرات حجم السكان : وفى هذا الصدد من المتوقع أن يبلغ عدد السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ نحو ٧٠ مليون نسمة . وإذا استمر معدل النمو السكانى على الوتيرة الحالية مع عدم حدوث أية تغيرات جذرية ، فإن حجم السكان المتوقع فى عام ٢٠٢٥ هو نحو ١٤٠ مليون نسمة . وهذا الحجم من السكان يدق ناقوس تحذير ويثير مسألتين فى غاية الأهمية أمام المخطط وهما :

الأولى : ما هى السياسات والاجراءات والحوافز والروادع التى يمكن أن تخفض معدل النمو السكانى ، بحيث يتلاءم عدد السكان فى المستقبل مع الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحتى يمكن رفع مستويات المعيشة وتحسين نوع الحياة التى سوف تتوافر للأجيال القادمة .

الثانية : تتعلق بالسياسات الخاصة باستيعاب العدد المقدر بأكبر كفاءة اقتصادية ممكنة ، وذلك فى ضوء متطلبات اجتماعية أساسية تفرض كقيود على التخصيص المقترح للموارد . ومن هذه المتطلبات :

• الحفاظ على الاراضى الزراعية القائمة وخاصة ذات الانتاجية العالية .

• اضافة موارد اقتصادية جديدة (زراعة ، وصناعة ، وسياحة وغيرها) الى دائرة الاستغلال الكفء ، وتقليل اقامة المجتمعات التى تكون عالة على الموارد الموظفة حاليا .

• تجنب الاكتظاظ السكانى ، وتضخم المدن بصورة كبيرة ، مع ما يترتب عليه من تدهور فى نوع الحياة وارتفاع معدلات تلوث البيئة ، وغيرها من المشاكل التى ترتبط بالمدن الحضرية الكبيرة .

ب - حجم الموارد الطبيعية المتاحة : وخاصة الموارد المائية التى تعتبر من أندر الموارد فى مصر ، خاصة فى ضوء التطور الاقتصادى المتوقع حدوثه مستقبلا فى دول حوض نهر النيل . وغنى عن القول أن مشكلة المياه سوف تعتبر من أعقد مشكلات الشرق الاوسط بأكمله فى المستقبل القريب . لذلك يجب أن تؤدى الخطط المتوالية الى

حسن استخدام المياه ، بما يكفل توافرها لجميع الأغراض للجيل الحاضر وللجيل القادمة .

ج - دراسة المزايا النسبية طويلة المدى لأنشطة الاقتصاد المصرى المختلفة : وذلك بفرض التركيز على الأنشطة التى لها ميزه تنافسية والابتعاد عن المجالات التى لا يوجد لنا فيها ميزة نسبية من السلع الداخلة فى التجارة الدولية . مع ملاحظة ان دول جنوب شرق أسيا التى حققت معدلات نمو عالية وتغيرات جذرية فى اقتصادها ، قد اعتمدت على استغلال مزاياها النسبية ، وهذا ما مكنها من زيادة صادراتها بالمعدلات المعروفة .

د - ان احد محددات نمو المجتمعات المختلفة هو : مدى استفادتها من التطور التكنولوجى ، واتباع أساليب انتاجية عالية الكفاءة ، لذا يتعين فى الاجل الطويل بناء القدرات الذاتية لمصر فى هذا المجال . ومن ثم نحتاج الى دراسة التطورات التكنولوجية والاسهام بطريقة نشطة فى المخترعات الجديدة .

البيئة الاقتصادية المتوقعة :

من المتوقع أن تتميز البيئة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات الخمس القادمة بعدة معطيات ، بعضها شبه محدد والآخر احتمالى . وأهم عناصر هذه البيئة مايلى :

- الالتزامات قبل المؤسسات الدولية : وقعت مصر مع صندوق النقد الدولى اتفاق نوايا فى مطلع عام (١٩٩١) بشأن اصلاح الاقتصاد القومى ، وأهم بنوده هى :

• تحرير الاسعار ، وتركها بصورة عامة لتفاعل قوى العرض والطلب .

• خفض عجز الموازنة العامة للدولة تدريجيا ، من نحو ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى لكى يصل الى اقل من ٥٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ . وسوف يتطلب هذا عدم نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة . ومن ثم

يمكننا توقع عدم زيادة قدرة الدولة على تمويل حجم كبير من الاستثمارات .

• الالتزام ببرنامج خصخصة نشط ، ويترتب على ذلك أن حجم القطاع العام كنسبة من اجمالى المنشآت فى مختلف الأنشطة - سوف يقلص .

- كى يزيد اسهام القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ويعوض النقص المتوقع فى النشاط الاقتصادى للقطاع العام ، يلزم أن تعمل الحكومة على اتاحة المناخ الملائم لذلك ، وهذا يتطلب العديد من الاجراءات والممارسات من بينها : القضاء على البيروقراطية ، وجعل الادارة الحكومية فى خدمة النشاط الاقتصادى وليست معوقة له ، والغاء المتطلبات الادارية غير الضرورية ، واشراك القطاع الخاص فى عملية اتخاذ القرارات من خلال القنوات الرسمية ، وغيرها .

- الاعتماد على قوى السوق بطريقة متزايدة ، وكذلك أنوات السياسة الاقتصادية فى ادارة الاقتصاد القومى ، بدلا من الأوامر الادارية المباشرة ، أو فرض حصص التوريد ، أو تحديد أسعار ادارية .

- فى المجال الدولى يتوقع تزايد حدة المنافسة مع الدول الصناعية وتلك المصنعة حديثا ، وما يستجد من الدول « مثل اندونيسيا وتايلاند » ، وكذلك يتوقع مزيد من التحرير فى التجارة الدولية فيما لو كتب النجاح لسدرة أروجواى فى إطار منظمة « الجات » التى تهدف الى تحرير التجارة فى الخدمات والملكية الفكرية والاستثمارات الى جانب السلع .

دور الحكومة :

ما هو دور الحكومة فى ظل التخطيط التاشيرى ، هل سيكون هامشيا أم رئيسيا ؟

لاشك أن دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى المباشر سوف يكون أقل من نظيره فى الاقتصاد الأمر . غير أن هذا لايعنى انحساره . وأهم أنوار الحكومة فى ظل هذا النوع من التخطيط هو :

١ - الاشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومى بأكمله ،

بواسطة السياسات الاقتصادية المختلفة .

ب - تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبيئة الأساسية ، والتي يكون لها عائد اجتماعي كبير .

ج - للحكومة خاصة في ظل الأحوال السائدة في مصر دور كبير في المجتمعات الجديدة ، يتركز أساسا في التصميم وإقامة البنية الأساسية ، مع تمكين القطاعات المختلفة من تنفيذ وإقامة المنشآت الأخرى الانتاجية والخدمية . ومن طبيعة الأمور عند إقامة المجتمعات الجديدة أن تكون هناك طاقات غير مستغلة تتمثل في : وحدات سكنية خالية ، وطرق واسعة عليها حركة خفيفة بالمقارنة لتصميمها ، ومحال تجارية خالية ، وأراضٍ فضاء تنتظر البناء ، وغيرها . وقد حدث هذا في كثير من المدن الجديدة في عديد من الدول ، ولكن يجب أن تكون فترة بقاء هذه الطاقات بدون استغلال معقولة ، ألا تجمد استثماراتها بدون عائد لمدة طويلة ، إلا أنه يلاحظ أن هذه الفترة في مصر طويلة نسبيا . وربما كانت أبرز أسباب ذلك مايلي :

- عدم حصول بعض الشركات على مساكن للعاملين بها بالإيجار ، مما تسبب في عدم نمو سكان هذه المجتمعات بدرجة تسمح بإقامة الأنشطة الأخرى المرتبطة بالمعيشة من مسكن وملبس وخدمات أخرى . ويتم نقل العمالة يوميا من المجتمعات القديمة إليها .

- التوسع في إقامة وحدات سكنية من نوع خاص لا يوجد طلب كاف عليها .

- حصول بعض الأفراد على مساكن لغير أغراض استخدامها الفوري ، ومن ذلك لاستعمال الأبناء بعد عدد طويل من السنوات ، أو للمضاربة على ارتفاع ثمنها .

ومن ثم فإن تركيز الحكومة على إقامة البنية الأساسية وترك الأنشطة الأخرى كي يقوم بها القطاع الخاص ، يسهم في الإسراع بتعمير المجتمعات الجديدة ، ويمكن الحكومة من إضافة عدد أكبر من هذه المجتمعات ، ويزيد من نسبة مساحة البلاد الداخلة في دائرة

الاستغلال الاقتصادي .

د - ويسبب عدم اكتمال الأسواق ، ووجود بعض العناصر الاحتكارية ، والأسباب الخارجية ، وعدم العدالة في توزيع الدخل ، فإن من المسلم به نظريا ضرورة تدخل الحكومة في عمل نظام السوق ، حتى تستطيع تصحيح هذه الأوضاع ، ويلوئ توازن أفضل عما ينتج من تفاعل قوى العرض والطلب في مثل هذه الظروف .

السكان والتوطن الاقليمي :

إن السكان والتوطن الاقليمي متغيران يحتاجان الى عناية خاصة عند الحديث عن تخطيط الاقتصاد المصري ؛ ذلك أن حجم السكان ومعدل نموهم المرتفع يضع عبئا على الموارد المحلية . أما التوطن الاقليمي فبالنظر الى أن المساحة المستغلة من البلاد هي ٤٪ فتصبح إضافة موارد جديدة من الاعتبارات الحيوية في التخطيط لمستقبل مصر . ويقتضى استيعاب العدد المقدر للسكان بكفاءة ورسم سياسات عدة ، أهمها :

- اتباع سياسة سكانية تقوم على منح حوافز للأسر التي لا يتجاوز عدد الأولاد فيها طفلين اثنين ، والعكس بالنسبة للأسر التي تتجاوز هذا الحد ، وذلك بفرض إتاحة فرصة زمنية لاستيعاب السكان عن طريق اقلل معدل زيادتهم .

- تركيز استثمارات البنية الأساسية في الفترة المقبلة في مناطق مثل : البحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والساحل الشمالي ، بحيث تمتص هذه المناطق الجديدة الزيادة المستقبلية في السكان بطريقة ، فعالة ، وتساعد على تخفيف حدة التكدس السكاني الموجود حاليا في الوادي .

إقامة عاصمة جديدة لمصر :

لقد طرح هذا الاقتراح أكثر من مرة ولكن لم يحسم بطريقة قاطعة . وترجع أهمية هذا الاقتراح الى أنه - تاريخيا في مصر - حيث توجد العاصمة يزداد النشاط الاقتصادي ويتكاثر تواجد السكان . ويقترح بأن يكون محور التخطيط الاقليمي هو المحور الرئيسي

للتخطيط المستقبلى ، وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . ويتوقف النجاح فى هذا المضمار على حسن اختيار الموقع الجديد للعاصمة . وأهم الخصائص التى يجب أن يتميز بها هذا الموقع هى :

- أن تكون له قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها يعتمد عليها ، ولا يكون عالة على الأقاليم المستقلة حالياً .

- أن يعتمد عن القاهرة بمسافة كافية ، لئلا تتعذر الإقامة المعتادة فى أحدهما والانتقال يومياً إلى الأخرى . بحيث لا تقل هذه المسافة عن ٢٥٠ كيلومتراً .

- أن يساعد هذا الموقع على ادخال موارد جديدة فى دائرة الاستغلال الاقتصادى ، بحيث تزيد نسبة رقعة البلاد المتوطن فيها عن النسبة الحاضرة ، وأن تؤدى إلى اقلال الفوارق بين أقاليم مصر المختلفة .

- أن يؤدى إلى المحافظة على الأراضى الزراعية القديمة والجديدة ، ولا يؤدى إلى تسارع زحف السكان عليها .

ويعتقد بأن تخصيص الاستثمارات اللازمة لإنشاء البنية الأساسية لعاصمة جديدة يكون ذا جدوى أكبر مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . وغنى عن القول أنه إذا تم بناء هذه العاصمة بالخصائص السابق ذكرها ، فإن هذا لن يؤدى إلى اقلال أهمية القاهرة كمركز حضارى وسياحى ومالى وتجارى رئيسى ، بل أنه سوف يزيد من قدرتها وكفاءتها على تلبية الدور الذى تقوم به حالياً .

غير أن البعض لا يتفق مع الآراء السابقة بالنسبة لعاصمة جديدة ، ومن ثم فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات مستفيضة قبل اتخاذ قرار نهائى بشأنه .

ثالثاً : التخطيط القطاعى :

وفى ظل التخطيط التأشيرى يجب إجراء دراسات تفصيلية عن مختلف قطاعات الاقتصاد القومى وإعداد برامج تفصيلية لها . ونشير

هنا إلى بعض التوجهات الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والتعليم والتطوير التكنولوجى .

١ - قطاع الزراعة :

إن الجوانب الهامة التى يعنى بها جهاز التخطيط فى هذه الحالة هى :

- اعطاء عناية كبيرة للإرشاد الزراعى ، من أجل رفع الانتاجية من مختلف المحاصيل .

- اقتراح الترتيبات المختلفة التى توجه إلى اتباع أساليب الرى الحديثة التى تقتصد فى استخدام المياه .

- ما سوف تقوم الدولة بتنفيذه من مشروعات الصرف وغيرها ، مما يحافظ على جودة الأراضى الزراعية ، مع الاهتمام بدراسة أفضل الطرق لاسترداد قيمة هذه الاستثمارات من المستفيدين من تنفيذها ، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ مشروعات أخرى دون التأثير سلباً على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

- الاهتمام الجدى بمراكز البحوث وزيادة كفاءتها .

- منع تبوير الأراضى الزراعية أو تجريفها بكافة السبل الممكنة .

- تحقيق العدالة فى العلاقة بين المالك والمستأجر ، بما يكفل التوافق والتكامل فى المصلحة بين الطرفين ، على أساس النفع المتبادل بينهما ، وكذلك تحسين نخل المزارع بالنسبة إلى بقية القطاعات .

٢ - قطاع الصناعة:

ونظراً إلى أن قطاع الزراعة مع التنمية الاقتصادية يكون طارداً للعمالة والسكان ، وتنخفض نسبة العاملين فيه إلى اجمالى القوة العاملة ، فضلاً عن وجود قيود على إمكان توسعه بالنسبة للأرض والأيدي العاملة - فإن قطاع الصناعة والقطاعات الخدمية الأخرى تصبح هى الملاذ لزيادة فرص التوظيف المنتجة .

والدراسات التفصيلية عن قطاع الصناعة فى ظل

التخطيط التفصيلي يجب أن تنصب على :

- اجراء دراسات تفصيلية عن المزايا النسبية للصناعات المصرية المختلفة ، من أجل بيان الصناعات التي نتمتع فيها بميزة اكبر ، ومن ثم تكون فرصتها اكبر في الازدهار في ظل التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي .

- الاهتمام بمقايمة التجديد والابتكار في نشر هذه المعلومات ، كي تستفيد منها الوحدات الصناعية المتنوعة .

- دراسة احوال الشركات العامة وتحديد تلك التي يتم تخصيصها ، وأفضل الاساليب لذلك وبرنامج الزمنى .

- العناية بالبحوث والتطوير ، مع ربط مراكزها بالوحدات الصناعية المختلفة ، بحيث تجد النتائج التي يتم التوصل اليها طريقها إلى التطبيق في أقصر وقت ممكن .

٣ - قطاع السياحة :

تتلام طبيعة هذا النشاط مع القطاع الخاص في الاسهام في تنمية الاقتصاد المصري ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتوفير فرص العمالة ، وزيادة حصيلة البلاد من العملة الأجنبية ، وإعادة توزيع خريطة التركيز السكاني ، ونظرا لهذه الاعتبارات فان الدولة يجب أن تعطيه دفعة كبيرة وذلك عن طريق :

- التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة للحفاظ على الموارد السياحية ، سواء كانت تاريخية أو ترفيهية أو دينية ، وعدم تعريضها للتلوث أو التدهور .

- تحديد أفضل الأماكن السياحية الجديدة ، مع توفير البنية الأساسية والتخطيط الهيكلي لها ، ثم ترك التنفيذ للقطاع الخاص . ويتطلب ذلك وجود جهاز قوى لمساعدة نمو هذه المناطق وتذليل العقبات الادارية ، مع الاشراف في ذات الوقت على الالتزام بالمواصفات الفنية والمعمارية والصحية وغيرها .

- الاهتمام بالترويج السياحي ، على مستوى مصر بأكملها ، في

دول العالم ، وإبراز عناية الدولة بهذا القطاع ، وذلك بالاشتراك مع المشروعات العاملة في المجالات السياحية المختلفة .

٤ - قطاع التعليم :

التعليم من المقومات الأساسية للمجتمع . وهو أحد المحددات الرئيسية لتقدمه . وينطبق هذا بدرجة اكبر على مصر ، نظرا لأن ثروتها الأساسية هي القوة البشرية الكبيرة وخبراتها التي تراكمت عبر السنين . ويقترح أن يتشكل دور الدولة بحيث يعمل على تحقيق ما يلي :

- التأكد من استيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الاساسي ، وما يرتبط بذلك من متطلبات مثل : بناء المدارس وإعداد المدرسين والأدوات الدراسية وغيرها ، مع محاولة منع التسرب قبل اتمام هذه المرحلة .

- محو أمية الأفراد البالغين بكافة السبل ، بما في ذلك جعل محو الأمية شرطا ضروريا للحصول على الوظائف أو الترقى فيها .

- توجيه الطلاب بعد مرحلة التعليم الاساسي إلى فروع التعليم والتدريب التي تتوافق مع احتياجات المجتمع أولا ، ثم استعداد الطلاب ورغباتهم ثانيا ، والمجالس القومية دراسات تفصيلية في هذا الميدان يحسن الاستفادة بها عند رسم البرامج التفصيلية للتعليم .

٥ - التطوير التكنولوجي :

لقد تفوقت ألمانيا واليابان على غيرها من الدول عن طريق العناية بالبحوث والتطوير التكنولوجي . وقد مكنها هذا من رفع الانتاجية وخفض التكاليف ، ومن ثم زيادة قدرتها على التنافس في الاسواق العالمية . وتتفق مثل هذه الدول نحو ٥ ٪ من دخلها القومي على البحوث والتطوير . وفي ظل تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في مصر سوف تقوم بعض الشركات الكبيرة بالاستثمار في هذا المجال . غير أن للدولة دورا رئيسيا في استحداث التطوير والتقدم التكنولوجي في المجتمع . ومن ثم يجب أن تهتم الخطط المختلفة بالاتفاق على مراكز البحوث ، واستحداث المراكز الجديدة اللازمة ، بحيث تتحقق ثورة كبيرة

في مجالات الانتاج المختلفة ، زراعية وصناعية وغيرها .

وإذا تم تخصيص نسبة اكبر من الناتج المحلى الاجمالى للاتفاق على البحوث والتطوير فيجب التأكد من فعالية هذا الاتفاق وجدواه ، حتى لا يستهلك فى الأجور والمكافآت والمرتبات ، بدون عمل مثمر وبناء . وكذلك فان طبيعة هذا النشاط تتداخل بين التخصصات المختلفة والعلوم المتنوعة ، ولذلك يجب ان يتسم العمل فى مجال البحوث والتطوير بروح الفريق والتنسيق والكفاءة فى مختلف المجالات .

وأبعا : جوانب تنظيمية ومؤسسية :

يستلزم منهج التخطيط التأشيرى ترتيبات تنظيمية ومؤسسية تختلف عن تلك القائمة فى ظل التخطيط الأمر . ونشير هنا إلى بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية الحاكمة فى اطار التحرير الاقتصادى الذى تسير فيه مصر حاليا .

١ - مرحلة انتقالية :

أبرمت مصر اتفاقا مع صندوق النقد الدولى من أجل الاصلاح الاقتصادى ، وحصلت بمقتضاه على منافع كبيرة ليس أقلها تخفيف دفع الديون الخارجية وإلغاء بعضها ، وتقتضى مصلحة مصر السير قدما فى تنفيذ هذا البرنامج . ويتضمن الجدول التالى أهم المتغيرات الاقتصادية المتوقعة فى اطار هذا الاتفاق .

وهذه التوقعات مبنية على سياسات واجراءات محددة ، يمكن اعتبارها بمثابة خطة لهذه السنوات القادمة . ولذلك يقترح أن تكون هذه السنوات فترة انتقالية يجرى فيها الاستعداد والتجهيز للتخطيط التأشيرى ، على أن تصدر خطة بالمنهج الجديد اعتبارا من سنة ١٩٩٦/٩٥ .

التوقعات بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية

(نسبة مئوية)

البيانات	فعلى ميدنى ٩٠/٨٩	التوقعات				
		٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
معدل تغير الناتج المحلى الاجمالى	٠.٥-	١.٥-	٣.٠-	١.٧	٢.٥	٣.٠
التغير فى أسعار المستهلكين	٢١.٤	١٩.٥	٣١.٥	١٥.٨	٩.٠	٥.٧
سعر الفائدة للودائع (٣-٦ شهور)	٩.٥	١٧.٠	٣٠.٠	٢٠.٠	١٥.٠	١٣.٠
الاستثمار لاجمالى	٢٣.١	١٩.٥	٢١.٠	٢١.٥	٢٣.٢	٢٤.٦
الناتج القومى	١٥.٢	٩.٢	٩.٥	١١.٩	١٤.٢	١٥.٩
الادخار لاجمالى	١٨.٤	٢٠.٩	١٠.٣	٦.٥	٥.٥	٤.٥
الناتج القومى العجز الاجمالى بالموازنة للناتج المحلى الاجمالى						

٢ - جهاز للتخطيط :

يقترح انشاء جهاز للتخطيط يتم فيه اتخاذ القرارات الرئيسية للخطة التأسيسية مثل معدل النمو المراد تحقيقه ، ودور القطاع الخاص بصفة عامة في مختلف الأنشطة بالتفصيل ، والسياسات التي سوف تتبع ، والحوافز والروادح التي سوف تطبق ، وغيرها . وأن يكون لهذا المجلس أمانة فنية تضم عدداً محدوداً من العاملين على درجة عالية من العلم والخبرة ، ولديهم القدرة على اجراء الدراسات التنبؤية والاسقاطات المستقبلية . وأن يكونوا على دراية كاملة ببناء النماذج القياسية ، وأساليب البرمجة الماثلة أو المحاكاة ، وغيرها .

ويقترح أن يكون رئيس هذا الجهاز تابعاً لرئيس مجلس الوزراء . وحيث أن القطاع الخاص عليه مسئولية كبيرة في تحقيق أهداف الخطه ، فيجب أن يمثل تمثيلاً جيداً في هذا المجلس . لقد ساد خلال السنوات الماضية نوع من حساسية اجتماع الحكومة مع القطاع الخاص أو اشتراكهما في اجتماعات ومجالس ، وربما كان هذا مفهوماً في ظل سيطرة القطاع العام . أما مع تزايد اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، فلا يجب أن تكون هناك حساسية من اشتراكه في المجلس الأعلى للتخطيط وغيره ، نظراً للتفاعل والاعتماد المتبادل بين القطاع الخاص والقطاع العام بمعناه الشامل ، من حكومة مركزية ومحليات ، وغيرها .

٢ - دور الاحصاء والمعلومات :

من الناحية التنظيمية يتبع الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لوزارة التخطيط ، ولكن يوجد شبه فصل عضوي بينهما . وفي ظل التخطيط التأسيسي يلزم توافر البيانات والاحصاءات المختلفة في أسرع وقت ممكن ، مع متابعة التفسيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع باستمرار .

ولذلك يقترح فصل جهاز التعبئة عن جهاز الاحصاء ادارياً ، وادماج الأخير في جهاز التخطيط التأسيسي بحيث يصبح جزءاً عضوياً

تابعاً له . ومثل هذا التنظيم يزيد من فعالية العملية التخطيطية .

٤ - بنك الاستثمار القومي :

في ظل الوضع الحالي ، يمول كثير من استثمارات القطاع العام عن طريق بنك الاستثمار القومي ، الذي يحصل على موارده الاساسية من هيئة التأمينات والمعاشات . ويشكو البنك من انخفاض معدل العائد الذي يدفع له . ومن ناحية أخرى فإن هيئة التأمينات والمعاشات لا ترفع مستويات المعاشات لتواكب غلاء المعيشة ، بسبب انخفاض هذا العائد - مما أدى إلى عدم قدرة كثير من أرباب المعاشات على مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل التحرير الاقتصادي ، سوف تحصل مشروعات قطاع الاعمال العام على الأموال اللازمة لها على أسس تجارية .

وفي ضوء كل هذا يلزم إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي بصفته أحد الأجهزة الحالية للتخطيط ليصبح جهازاً متخصصاً في استثمار الأموال الخاصة بهيئة التأمينات والمعاشات ، وغيرها من الأجهزة التي تتطلب ذلك . ويتوقف نجاحه في هذا الصدد على قدرته على استثمار الأموال ، داخلياً وخارجياً ، باكبر كفاءة ممكنة .

وذهب رأى آخر إلى أن هذه الأوبار يقوم بها الجهاز المصرفي ، ومن ثم فإن بنك الاستثمار القومي ماهر الاحساب خاص لمتابعة الاستثمار ، ويجب ان يتقلص بما يتلالم مع ذلك .

٥ - نظام المتابعة :

يحتاج التخطيط التأسيسي الكفاء لنظام فعال للمتابعة ، يعتمد في المقام الاول على المتغيرات القائدة التي تشير إلى اتجاه مسار النشاط الاقتصادي بين الرواج والكساد ، أو التضخم والركود ، وزيادة معدل التشغيل أو ارتفاع معدل البطالة ، واتجاه ميزان المدفوعات نحو التحسن أو زيادة العجز ، وكذلك حركة الاستثمار بين الأنشطة والاقاليم المختلفة وغيرها . وهذه المتابعة ضرورية من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت الملائم ، وبناء على الاشارات التي تظهرها المتابعة ،

وذلك في محاولة تجنب الآثار غير المرغوب فيها وتعميق التغيرات المراد الاسراع بها .

الخلاصة :

تخلص النقاط الأساسية بشأن هذا الموضوع فيما يأتي :
١ - ينتهي العمل بالخطة الجارية بنهاية السنة المالية الجارية ، وقد حدثت تحولات داخلية وخارجية في المجال الاقتصادي ، مضمونها الاساسي ادارة الاقتصاد القومي وفقا لاقتصاديات السوق . ومن ثم يصبح منهج التخطيط الأمر غير مناسب . ولكن هذه التطورات لا تلغى دور التخطيط ، غير أنها تستلزم منهجا جديدا في التخطيط هو التخطيط التاشيري .

٢ - والتخطيط التاشيري هو وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع الى تحقيقها ، بالاعتماد بصورة اكبر على القطاع الخاص مع ابراز الانشطة ذات الأولوية العالية وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم ، وكذلك الحوافز والروادع التي ستطبق .

٣ - من الاعتبارات الأساسية الواجب أخذها في الحسبان :
- أن تكون الخطة المتوسطة (٥ سنوات مثلا) في اطار تخطيط طويل المدى لتصميم الاقتصاد المصري الذي نود بلوغه بعد ربع قرن مثلا .

- أن البيئة الاقتصادية التي ستواجه الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة تتميز بالآتي : ضرورة الالتزام بالتعهدات المقطوعة للمؤسسات الدولية ، وزيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، والاعتماد المتزايد على قوى السوق ، وكذلك زيادة حدة المنافسة في النطاق الدولي مع الدول المصنعة حديثا ، ومن ينضم اليها من الدول الاخرى .

- أن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي سوف يرتبط أساسا بإنشاء

البنية الأساسية ، والانشطة ذات العائد الاجتماعي المرتفع التي لا يقبل عليها القطاع الخاص ، وتشجيع قيام المجتمعات الجديدة ، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن عدم اكتمال الاسواق مثل : عدم عدالة توزيع الدخل ، والاحتكار الضار .

- أن يكون المجهود الاساسي للتنمية هو التوطن الاقليمي الذي يحافظ على الموارد النادرة ويستوعب السكان بكفاءة ، وهذا قد يتطلب اقامة عاصمة جديدة بمواصفات خاصة .

٤ - يتطلب التخطيط التاشيري اجراء دراسات قطاعية تفصيلية ، وعلى سبيل المثال :

- في قطاع الزراعة : اعطاء عناية للارشاد الزراعي والاهتمام بمراكز البحوث ، واقتراح افضل أساليب الري ، وما سوف تنفذه الدولة من مشروعات الصرف ، ومنع تبوير الاراضي الزراعية .

- في قطاع الصناعة : دراسة المزايا النسبية للصناعات المختلفة ، والاهتمام بالتجديد والابتكار ، ودراسة احوال الشركات ، ووضع برنامج خصصتها وافضل الاساليب الى ذلك ، مع تنمية قدرات المجتمع بالبحوث والتطوير التكنولوجي .

- في قطاع السياحة : التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة ، وتحديد افضل الاماكن السياحية التي تحتاج الى تنمية ، والترويج السياحي بالاشتراك مع القطاع الخاص العامل في هذا المجال .

- في قطاع التعليم : الاهتمام بمحو الأمية والاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم ، وايجاد هيكل قوة عاملة يتناسب مع احتياجات التنمية .

- التطوير التكنولوجي : التاكيد من اتفاق نسبة ملائمة من الناتج المحلي الاجمالي مع التحقق من فعاليتها ، والذكاء روح الفريق في ميدان العمل .

٥ - يحتاج التخطيط التاشيري الى اعادة تنظيم أجهزة التخطيط المختلفة بفرض إيجاد إطار مؤسسي فعال في هذا المجال .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت بعض الآراء والاتجاهات يأتى فى مقدمتها :

- يجب التركيز على الجوانب الأساسية للتخطيط مثل : توفير المعلومات لجميع القطاعات ، وإعادة النظر فى بعض التشريعات الجأمة ، والبدء فى الإصلاح الإدارى الشامل ، والأخذ بنظام التدريب التحريكى .

- ان تقوم الدولة بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لتنمية الموارد المائية فى إطار حشد الموارد التى لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

- ان التخطيط التأسيرى لا يمنع من وجود قطاع عام فى مجالات محدودة والحكومة هى التى تحدد أهداف واستثمارات هذا القطاع . أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، فإن آليات السوق هى التى تحكم أدائه لوره .

- ضرورة وضوح الرؤية لدور الدولة فى المرحلة القادمة شروط لازم على ضوء المتغيرات العالمية والمحلية ، حتى يمكن تطبيق أسلوب التخطيط الذى يناسب الأوضاع فى البلاد .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ؛ يوصى بما يأتى :

* تيسير منهج التخطيط الحالى فى مصر الى التخطيط التأسيرى .

* أن يكون هناك تصور طويل الأجل لما نود أن يكون عليه الاقتصاد المصرى بعد عشرين عاما من الآن مثلا ، بحيث توضع الخطط متوسطة الأجل (٥ سنوات) بما يحقق هذا التصور .

* أن تكون هناك مرحلة انتقالية تمتد إلى عام ١٩٩٥/٩٤ ، يجرى فيها الاستعداد للتخطيط التأسيرى . على أن يتم تسيير الاقتصاد القومى خلال هذه المرحلة الانتقالية طبقا للبرنامج الاقتصادى المتفق عليه .

* انشاء جهاز للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، على أن يضم كفاءات على خبرة عالية تستطيع القيام بمهمة التخطيط التأسيرى على خير وجه .

* أن يشترك القطاع الخاص اشتراكا فعالا فى المجلس الأعلى للتخطيط ، وذلك نظرا لتعاظم الدور الذى يقوم به هذا القطاع فى تنفيذ الاستثمارات القومية .

* فصل جهاز التعبئة عن جهاز الاحصاء ، على أن يكون هذا الأخير جزءا عضويا من جهاز التخطيط ، كى تزيد فعالية الحصول على البيانات والمعلومات واستخداماتها .

* إعادة النظر فى بنك الاستثمار القومى كأحد أجهزة التخطيط ، بحيث يصبح جهازا متخصصا فى استثمار أموال هيئة التأمينات والمعاشات وغيرها ، أو مجرد حساب لمتابعة الاستثمار الحكومى ، على أن يقوم الجهاز المصرفى بعمليات الاستثمار .

* وضع نظام فعال للمتابعة يقوم على المتغيرات والمؤشرات القائدة ، بحيث يتم تطوير السياسات والاجراءات بما يحقق أقصى كفاءة ممكنة .

* دراسة إقامة عاصمة جديدة لمصر تبعد عن القاهرة بمسافة كافية بحيث تكون لها قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها ، وأن تساعد على الحفاظ على الاراضى الزراعية القائمة ، وتضيف موارد جديدة فى دائرة الاستغلال الاقتصادى .

البعد الاجتماعي فى إطار تطبيق نظام آليات السوق

ان ملائسات انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر - باعتباره اطارا مؤسسيا لاتخاذ القرارات التى تساعد على مواجهة العبء الاقتصادى الذى يتحمله محدودى الدخل نتيجة للاصلاح الاقتصادى - تعطى لهذه التجربة خصوصية متميزة ، بالرغم من أن فكرة انشاء مظلة اجتماعية تتزامن مع برامج الاصلاح الاقتصادى ليست جديدة ، فقد سبق أن طبقت بصور مختلفة فى اقطار أخرى ، وبعضها لا يزال قيد التنفيذ .

قرار إنشاء الصندوق :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء « الصندوق الاجتماعى للتنمية » يتبع رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه ، ومن أهم ما جاء فى هذا القرار ما يلى :

- يختص الصندوق الاجتماعى للتنمية بتعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية للمعاونة فى تنمية الموارد البشرية ورفع المعاناة عن محدودى الدخل بإعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادى . (مادة ٢) .

- تتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الأفراد ، والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية لاغراض الصندوق والمبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة . (مادة ٣) .

- تسرى على أموال الصندوق القواعد والاحكام المتعلقة بالأموال العامة والرقابة عليها والصندوق فى سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ

اجراءات الحجز الادارى . (مادة ٤) .

- ينشأ حساب خاص للصندوق بالبنك المركزى المصرى ، ويكون الصرف من أموال هذا الحساب وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويرحل الفائض من سنة مالية لأخرى . (مادة ٥) .

- يتولى ادارة الصندوق مجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه وستة أعضاء بعضهم من الشخصيات العامة يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويصدر بتشكيل المجلس وتنظيمه وسير العمل به قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويكون للصندوق أمانة فنية تتكون من أمين عام والمعد اللازم من الموظفين . ويتولى الأمين العام تصريف شئون الصندوق وتنفيذ قرارات مجلس الادارة وتمثيل الصندوق أمام القضاء وفى صلاته بالغير . ويصدر باختيار الأمين العام وباقى العاملين بهذه الامانة وتحديد معاملتهم المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء . (مادة ٦) .

- يكون تنفيذ المشروعات التى يقرها الصندوق ويمولها من خلال الوزارات والأجهزة والمؤسسات والشركات المصرية المعنية بالدولة ، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص . (مادة ٧) .

موارد الصندوق :

تتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الأفراد ، والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية لاغراض الصندوق والمبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة .

وقد تم اتفاق بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية (ID A) يتضمن قيام الحكومة بمقد اتفاقات مع بعض الدول الصديقة بعد موافقاتها المبدئية للحصول على :

- منحة من المجموعة الاقتصادية الأوربية قدرها حوالي ٢٤٠ مليون دولار .

- قرض بشروط ميسرة من الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية قدره حوالي ٥٠ مليون دولار .

- قرض بشروط ميسرة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدره حوالي ٥٠ مليون دولار .

- منحة من حكومة ألمانيا قدرها حوالي ٣٥ مليون دولار .

- منحة من حكومة كندا قدرها حوالي ١٥ مليون دولار .

- منحة من المملكة المتحدة قدرها حوالي ١٠ مليون دولار .

- منحة من حكومة سويسرا قدرها حوالي ١٠ مليون دولار .

- منحة من حكومة هولندا قدرها حوالي ٦ مليون دولار .

- منحة من حكومة الدنمارك قدرها حوالي ٥ مليون دولار .

- منحة من صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) قدرها حوالي ٤ مليون دولار .

- منحة من حكومة فنلندا قدرها حوالي ٢ مليون دولار .

- منحة من حكومة النرويج قدرها حوالي ٢ مليون دولار .

هذا بالإضافة الى قرض من هيئة التنمية الدولية ميسر الشروط يتضمن $\frac{1}{4}$ % رسم ارتباط على المبالغ التي لم يتم صرفها ، و $\frac{3}{4}$ % مقابل الخدمة على المبالغ المنصرفة ، ويسدد على أقساط نصف سنوية ، تبدأ من مارس سنة ٢٠٠١ وتنتهي في مارس ٢٠٢٦ . وتبلغ قيمة القرض ١٤٠ مليون دولار .

أغراض الصندوق :

يتضح مما ورد في خطاب النوايا ، وكذلك في الاتفاقات التي تمت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية ، أن هناك هدفين أساسيين للصندوق الاجتماعي هما :

(١) تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل الطبقات

محدودة الدخل .

(٢) إتاحة فرص عمالة لمقايسة البطالة المتزايدة ، وعلى الأخص الناتجة عن أزمة الخليج .

وفي مسدد تحقيق هذه الأهداف ، تم الاتفاق مع هيئة التنمية الدولية على تحديد مهمة الصندوق في اتخاذ إجراءات معينة يتم صرف أموال الصندوق بمقتضاها في ستة أغراض على الوجه التالي :

الخدمات المحلية (اشغال عامة) : وتشمل تنفيذ المشروعات التي تستوعب عمالة كبيرة ، منها تحسين الطرق ومياه الشرب وخدمات المجارى ، وكذلك اجراءات الصيانة وتطهير قنوات الري وصيانة المباني .
التقليل العام : وذلك بغرض : العمل على توفير قطع الغيار ، وتصنيع وتجميع ٢٥٠ اتوبيسا ستجدد عن طريق شركة النصر .

تنمية المجتمعات : وتتضمن بعض الأنشطة الانتاجية ، الى جانب التنمية الاجتماعية :

أنشطة انتاجية : وتشمل تدبير رأس المال العامل اللازم للتدريب ، لتوفير المعدات في مجال الصناعات اليدوية وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائي .

التنمية الاجتماعية : وتشمل التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية ومراكز العناية الصحية للأطفال والتوعية الصحية ومكافحة الأمية .

تنمية المشروعات : وتشمل إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب ، بغرض المساعدة في انشاء مشروعات جديدة والتوسع في الوحدات القائمة ، لتحقيق فرص عمالة جديدة .

تحقيق المرونة للعمالة : وتشمل انشاء وحدة فنية يكون عملها : بحث احتياجات إعادة تدريب العمال ، وتنفيذ البرامج اللازمة لتحقيق هذه المرونة ، وتقدير ما يحتاجه ذلك من معونة مالية ، وإعادة التدريب وارشاد العمال وإيجاد أماكن مناسبة لهم ، وغير ذلك من الاجراءات .

تنمية المؤسسات : وهدفها توفير المعلومات والبيانات ، عن

طريق توفير نظم الحاسبات الآلية التي تساعد على التعرف على التغيرات التي تطرأ على الأحوال المعيشية أو الاجتماعية ، لمساعدة الصندوق على تحقيق أغراضه .

كما يشمل هذا البند القيام بالدراسات الخاصة بالموضوعات الاجتماعية الهامة مثل : وصول الدعم الى مستحقيه ، وتوفير الخدمات الأساسية للفئات المحدودة الدخل . وذلك بالإضافة الى تدريب العاملين في الصندوق .

هذا وقد نص الاتفاق مع هيئة التنمية الدولية على أنه من المتوقع انجاز هذه المشروعات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ .

اعتبارات عامة :

فيما يتعلق بدور الصندوق وأفاق عمله ، فإن ثمة اعتبارات يتعين أن توجه الجهود اليها ، وهذه الاعتبارات ينبغي أن تكون واضحة أمام كافة الوزارات والهيئات والجهات الأخرى التي ترتبط انشطتها أو بعض مشروعاتها بعمليات الصندوق . ذلك ان نجاح الصندوق الاجتماعي في أداء دوره رهين بقدرته على التعامل مع معطيات وأهداف مرحلية ملموسة وقابلة للقياس ، وعلى مدى النجاح في تحقيق تلك الأهداف تتوقف أمور كثيرة ، ربما كان انجاز برنامج الإصلاح ذاته ، والالتزام بجدوله الزمني أبرزها وأخطرها .

وليس هذا المسدد ، فإن ثمة قضايا جوهرية تستوجب الاهتمام ، منها :

أولا : الصندوق كعنصر متكامل مع برنامج الإصلاح :

تتسم عمليات الصندوق بأنها ذات طبيعة اجتماعية بحكم الهدف الذي من أجله أنشئ الصندوق ، ولا ينفي هذا انها تعمل وفقا للقواعد الاقتصادية . وعنصر الاعانة فيها هو جزء من منهجية شاملة ، حيث يتعين أن توجه هذه العمليات في اتجاه برنامج الإصلاح الذي تستهدف سياساته تحويل طاقات المجتمع غير المستغلة إلى طاقات منتجة . وهذه

القضية جوهرية وأساسية بحكم ان الصندوق جزء من برنامج إصلاحى متكامل ، وهى تعنى ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لاهداف الصندوق ، والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

ثانيا : الطبيعة المؤقتة والعاجلة للصندوق :

فالصندوق - من الناحية المؤسسية - هو ترتيب مؤقت لمدة أربع سنوات ، مع امكان امتداد عملياته لمرحلة تالية إذا دعت الحاجة . وأهدافه موجهة بشكل رئيسى لمواجهة مشكلات محددة ، فى الاجل القصير ، لامتناع آثارها السلبية على الفئات غير القادرة ، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من البرامج التي تشمل : تأهيل العمالة الزائدة فى وحدات القطاع العام ، وتشجيع الصناعات الصغيرة ، واستيعاب قوة العمل الحالية والجديدة المتاحة فى مشروعات عامة مكنته للعمالة ، أو مشروعات اقتصادية ذات اهداف اجتماعية .

هذه الطبيعة المؤقتة لعمليات الصندوق يترتب عليها نتيجتان : الأولى أن الصندوق بحاجة إلى الشروع فى تنفيذ عمليات عاجلة ، بحيث تتزامن مع التقدم فى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتتناسق معها ، والثانية تتطلب الحذر من اغراءات التضخيم الإدارى لجهاز الصندوق ، والسعى لتركيز اهتمامه على التنسيق والتخطيط ومتابعة التنفيذ . ويتأتى ذلك بتوسيع نطاق المشاركة التنفيذية فى عمليات الصندوق ، لتمتد إلى كافة خلايا المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية .

ثالثا: الدور المحورى للصندوق فى تعبئة الموارد :

فاذا استطاع الصندوق ان يصبح نواة ومحورا لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تحقيق أهدافه ، فانه يكون قد حقق فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى انجازا جليل الاثر . ويرتبط بهذا الدور ادراك أن نطاق عمل الصندوق واهتماماته يعتبر مكملا لانشطة وجهود أخرى قائمة وليس بديلا لها ، فهناك جهات تعمل فى مجالات اهتمام الصندوق ،

يتمين الحرص على دعم امكاناتها وتكامل وتنسيق الجهود معها ، ومنها : بنك التنمية الصناعية ، وبنك ناصر الاجتماعي ، وصندوق التنمية المحلية ، وجهاز التعاون الانتاجي ، واكاديمية البحث العلمي ، والهيئة العامة للتصنيع ، وشركة ضمان المشروعات الصغيرة .

رابعاً : عمليات الصندوق ليست بديلاً لتحمل تكلفة الإصلاح :

ذلك انه ليس صحيحاً ، كما أنه ليس مفيداً ايضاً ، ان يتولد احياء بأن يوسع الصندوق أن يدفع عن المجتمع كله « فاتورة » التكلفة الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي . فللإصلاح اعباءه وتضحياته ، والأفضل ان نعرفها ونتعايش معها ، وننتقل منها إلى تحقيق أهداف محددة دون محاولة لوضع فروض لا ظل لها على أرض الواقع .

خامساً : موارد الصندوق ترتبط بمعدلات أدائه :

فبقدر التقدم في انجاز مهام الصندوق ، يتعزز دوره في تعبئة الموارد المطلوبة للنهوض بتبعيات المراحل التالية . وجانب كبير مما تجمع للصندوق من موارد يدخل في إطار « التبعيات » ، بمعنى ان اتاحتها تتوقف على توافر الحاجة اليها ، وعلى مدى التقدم في انجاز برامج الصندوق ، وتحقيق أهدافه وفق معايير ومقاييس فنية واقتصادية ، ومن ثم ، فان الاستفادة من هذه الموارد تتطلب وعياً بأهداف الصندوق واجراءات تنفيذ عملياته وإدراكاً لمدى الترابط بين هذه الأهداف ومجمل عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات يخلص أهمها فيما يأتي :

- ضرورة ان يكون للصندوق موارد أخرى علاوة على ماحدد بقرار إنشائه ، مع الاستفادة من جهود الجهات الأخرى القائمة في هذا

المجال ، كبنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية الصناعي وبنك الائتمان الزراعي .

- الاهتمام بعنصر الادارة باعتبارها من أهم مؤشرات نجاح أى مشروع . وهذا أمر ينبغي مراعاته في تشكيل ادارة الصندوق .

- ان تقوم الدولة بإجراء الإصلاحات الواجبة في كل من مجالات الانتاج والتسويق ، على أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية مثل : رعاية الملكية الخاصة ومنع الاحتكار وایجاد نظام لإعانة البطالة ، والتركيز على أن يكون العلاج والدواء من خلال نظام للتأمين الصحي ، يسمح لأصحاب المعاشات بالاستفادة منه .

- ان يركز الصندوق على المشروعات الصغيرة التي تفتح أبواب العمل أمام الشباب ، وتسهل الاقتراض الميسر .

وبناء على ماتقدم ، فإنه لكي يحقق الصندوق الاجتماعي للتنمية أهدافه بكفاءة وفعالية - يوصى بما يأتي :

أولاً : من الناحية التنظيمية :

* تحديد دور كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئات والمؤسسات القائمة ، التي ستشارك في تنفيذ مشروعات الصندوق ، حتى لا تتعثر المشروعات نتيجة للازدواج المتوقع في اتخاذ القرارات بينها .

* تحديد العلاقة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة التخطيط التي تقوم بوضع الأولويات في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، حتى لا يحدث تضارب بين أولياتها .

* مراعاة الالتزام بهيكل إداري محدود لجهاز الصندوق ، ينهض بهامه دون تضخم في عدد أفرادہ .

ثانياً : من الناحية الوظيفية :

* ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لأهداف الصندوق والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

سياسة تطوير الجهاز المصرفي

تقوم التشريعات التي تحكم العمل المصرفي في مصر ، على أساس : القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن البنوك والائتمان ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي . وقد تناولت القوانين تعديلات مختلفة منذ صدورهما . ولعل أهم التعديلات ما تضمنها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

وقد كشف سير العمل المصرفي عن ثغرات جديدة في التطبيق استوجبت تصويب الأوضاع ؛ باستحداث تعديلات تشريعية على قوانين البنوك والائتمان ، ليصدر بها قانون جديد ؛ يعمل على تثبيت استقلال البنك المركزي ، ويمسكه على التطورات النقدية .

المبادئ العامة التي تحكم التغيير وفلسفته :

١ - مر على صدور القانون الأساسي للبنوك والائتمان نحو ثلث قرن . وهي فترة طويلة نسبياً بمعايير التطورات في الأحوال الاقتصادية والمالية . وقد شهدت الفترة تغيرات جذرية في البيئة الاقتصادية وفي العمل المصرفي والإشراف عليه في مصر والخارج ، مما يبرر إعادة نظر شاملة بما يمكن الاقتصاد المصري من انطلاقة جديدة .

٢ - ينشأ عن تعدد التعديلات التي تدخل على القوانين متاعب الاحالة إلى قوانين متعددة في مسألة واحدة كما أن بعض التعديلات قد تتعارض مع بعض النصوص المستمرة في القانون . وفي مثل هذه الأحوال يحسن بالنسبة للقوانين التي تعددت تعديلاتها ، مثل قانون البنوك والائتمان ، أن يصدر قانون متكامل جديد وليس تعديلات إضافية على بعض النصوص القائمة .

* الشروع في تنفيذ عمليات عاجلة تتزامن مع التقدم في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتناسق معها .

* العمل على تركيز اتجاهات انفاق الصندوق في أولويات محدودة ، ليكتسب الانفاق مزيداً من الفاعلية . وفي هذا الإطار يمكن تحديد المهام الآتية :

- التصدي لمشكلة البطالة على المدى القصير ، بإعداد خطة لتمويل الصناعات الصغيرة ومنها الصناعات اليدوية ، وذلك في إطار توجه الدولة لعلاج آثار البطالة على المستوى الاقتصادي القومي ككل .

- تنفيذ مشروعات عامة مكثفة للعمالة ، لاستيعاب أعداد كبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل .

- تعزيز نشاط إعادة التدريب على المستوى القومي ، لاستيعاب العائدين من الخارج من ناحية ، ولتلافى الآثار الاجتماعية السلبية للاستغناء عن نسبة معينة من العمالة من ناحية أخرى .

* توجيه العناية إلى مشروعات التنمية الاجتماعية ، بما يكفل دعم الخدمات الصحية والتعليمية ، والاهتمام بالطفولة والأمومة في نطاق الفئات المحدودة الدخل .

* النظر في تطبيق نظام إعانة البطالة ، أسوة بما هو متبع في كثير من الدول التي تأخذ بنظام السوق ، مع دراسة إمكان اقتصاره على فترة زمنية محددة على ضوء الموارد المتاحة للتمويل .

* توسيع نطاق المشاركة في تنفيذ عمليات الصندوق ، بحيث تشمل كافة خلايا المجتمع من مؤسسات حكومية وأهلية على حد سواء .

* بحث إمكانات تدوير الأموال المتاحة للصندوق ، بحيث تستكمل بشكل مستمر عندما يتم صرفها ، إذ أنه من الضروري مراعاة استمرارية أعمال الصندوق بالتحكم في تمويل مشروعاته ، حتى لا يضطر إلى قطع جانب كبير من أعماله نتيجة التوسع في الانفاق ومحدودية العائد .

٣- تلخص المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم تعديلات قانون البنوك والائتمان أو تغييره فيما يأتي :

أ- الاتساق مع الفلسفة الاقتصادية العامة :

من الواجب أن تتسق التعديلات التشريعية مع السياسة العامة التي تدير عليها الدولة . وقد تعرضت الفلسفة الاقتصادية العامة لتغيرات أساسية بدأت بمرحلة التمهيد في أعقاب العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ، واتسمت الستينات بالملكية العامة وإدارة الاقتصاد القومي عن طريق الأوامر المباشرة والتخطيط المركزي . وشهدت السبعينات بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة متزايدة على قوى السوق ويفسح مجالا متعاظما للقطاع الخاص .

وتؤكد التزام الدولة بسياسة التحرير الاقتصادي في الاتفاقات مع المؤسسات الدولية على برامج الإصلاح الاقتصادي . ومن ثم يجب أن تكون فلسفة التغيير متماشية مع سياسة التحرير الاقتصادي . وهذا يعني أن يكون إشراف الدولة وتوجيهها عن طريق المتغيرات الاقتصادية أساسا .

ب - عمومية القانون :

لا يجوز أن تكون صياغة التشريع في ظل أوضاع استثنائية ، إذ يجب أن تتبع من الأوضاع المعتادة المستقرة ، أما الأحوال الطارئة فتتم معالجتها بأحكام مؤقتة . والمشهد أن التعديلات على القوانين المتعلقة بالبنوك دفع إليها مشاكل واجهت الاقتصاد المصري . ويخشى أن يخيم على التعديلات المقترحة جو المشكلات التي أثارها إفسار أحد البنوك . ولذا يحسن أن تتسم صياغة القانون بالمرونة حتى يستطيع مواجهة مثل هذه الظروف دون أن يخل ذلك بما يلزم من وضوح .

ج - استقلال البنك المركزي :

القاعدة أن البنك المركزي مسئول عن استقرار النقد المصري وعن كفاءة سلامة المراكز المالية للمنشآت المصرفية ، بما يطبقه من سياسات نقدية وإجراءات رقابية وتوجيهية للبنوك . وفي ظل سياسة التحرير

الاقتصادي ، يجب ألا تشغل البنك المركزي واجبات أخرى عن تحقيق واجبه الأساسي .

ويقتضى هذا : التأكيد على استقلال البنك المركزي في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة .

كما يقتضى حسن تنفيذ البنك المركزي لمسئوليته في توجيه السياسة النقدية وفي مراقبته المنشآت المصرفية - دعم القدرات الذاتية للبنك المركزي المصري بحيث يكون قادرا على إعمالها بكفاءة وبعادة وحزم .

ولاشك أن التأكيد على استقلال البنك المركزي ودعم قدراته يبرر الحاجة إلى إصدار تشريع جديد متكامل يتناول - عدا الإجراءات المتعلقة بالجهاز المصرفي التقليدي - تنظيم أعمال المؤسسات المصرفية غير التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية وما إلى ذلك من الوسطاء الماليين ، التي يتطور نشاطها بشكل يحتمل أن يجعل لها دورا بارزا في التنمية الاقتصادية وفي تنمية سوق رأس المال .

ولهذا ينبغي إعداد قانون متكامل جديد يأخذ في صياغته التطورات في أسواق النقد والائتمان ويتسق مع الفلسفة التي يتجه لاعتمادها الاقتصاد المصري .

ملحوظات على التعديلات المقترحة :

بالرغم من أنه لا تبدو هناك عجلة لتبني تعديلات جزئية ، فإنه إذا تعذر إصدار قانون جديد شامل في القريب العاجل ، فإن بعض التعديلات المقترحة تعتبر ، بعد مناقشتها نقاشا مستفيضا ، أمرا مرغوبا فيه .

وفي مناقشة المواد المقدمة بالتعديلات المقترحة ، لن يكون هناك ، على وجه العموم ، تعرض للصياغة القانونية ، كما تقتصر الملحوظات على الموضوعات الجوهرية التي ينبغي التعرض لها .

أ- التعديلات المقترحة على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ :

ويجملها مشروع قانون التعديل فى مادتين : الاولى تتضمن اقتراح اضافة ثلاث مواد جديدة للقانون ، والمادة الثانية تقدم نصوصا معدلة لعشر مواد من القانون .

١- مواد جديدة مقترحة :

المادة (١٩) مكرر : النص المقترح :

« يجوز لحافظ البنك المركزى التصريح للبنوك الأجنبية التى ليس لها فروع فى جمهورية مصر العربية بفتح مكاتب تمثيل يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الاستثمار ويحظر على هذه المكاتب ممارسة أى نشاط مصرفى أو تجارى » .

والنص المقترح يسد فراغا فى القوانين المصرفية الحالية التى لم تتعرض لمكاتب تمثيل البنوك الأجنبية ، ولا ملحوظات عليه .

المادة (٣٠) مكرر : النص المقترح :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى أحوال تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى وعلى مصالح المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس المال أو ليداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

فإذا انقضت المدة المشار اليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى اما تقرير الزيادة التى يراها فى رأسمال البنك وطرحها للاكتتاب العام بالاجراءات والشروط التى يقررها أو اصدار قرار بدمج البنك فى آخر أو تصفيته ، على أن يتضمن هذا القرار اجراءات الدمج أو التصفية وقواعد تنفيذها » .

والمشروع يزيد من مسئوليات البنك المركزى عن سلامة البنوك كل على حدة ، ويورد لأول مرة احتمالات تصفية البنوك التى تتعرض لمشكلات ، وتحميل أصحابها ودائنيها خسائر معاملاتهم .

ويحتاج الأمر إلى تحديد المقصود بعبارة « تعرض أحد البنوك

لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى وعلى مصالح المودعين لديه » التى وردت فى الفقرة الأولى من المادة المقترحة وذلك باستبدالها بعبارة أكثر تحديدا . فتكون الفقرة الأولى كلها على الوجه الآتى :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى أحوال تعرض أحد البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس المال أو ليداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى » .

وبالنسبة للفقرة الثانية ، فهناك شبهة عدم دستورية الاجراء المقترح بالنسبة للشركات المصرفية من القطاع الخاص ، فان قرار البنك المركزى بدمج بنك فى بنك للقطاع الخاص قد يعنى تحميل الاخير بخسائر البنك الاول وهو ما قد يكون بمثابة تأميم جديد أو مصادرة .

كما أن قيام البنك المركزى بطرح أسهم زيادة رأسمال أحد البنوك يبدو فيه خروج عن الحدود القانونية ، فضلا عن أن ذلك يعرض البنك المركزى لأرضاع ضارة به إذا لم يسفر الاكتتاب العام عن تغطيته للزيادة المطلوبة فى رأس المال .

ولتفادى ذلك يقترح تعديل الفقرة الثانية إلى :

« فإذا انقضت المدة المشار اليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس ادارة البنك المركزى حل مجلس الادارة وتعيين مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التى يتطلبها اصلاح أوخضاع البنك بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :

« يجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى أحوال تعرض أحد البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه ، دعوة مساهمى البنك لتوفير موارد مالية اضافية فى صورة زيادة فى رأس

المال أو بإيداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط وخلال المدة التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى . فإذا انقضت المدة المشار إليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة يكون لمجلس إدارة البنك المركزى حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التي يتطلبها اصلاح أوضاع البنك بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

المادة (٣١) مكرر : النص المقترح :

« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى ، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويخضع لاشراف البنك المركزى المصرى ويكون الغرض منه التأمين على وداائع عملاء البنوك المشار إليها .

ويضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظام هذا الصندوق متضمنا كيفية ادارته وأسلوب الصرف منه وبيان العقوبات التي توقع على المخالفين للنظام وذلك كله بما يتماشى مع طبيعة الصندوق واختصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام .

كما ينشأ بالبنك المركزى المصرى معهد لتدريب العاملين بالجهاز المصرفى تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى جميع الشروط والأوضاع المتعلقة بإدارة المعهد ونظم العمل به ، وذلك بما يتماشى مع طبيعته واختصاصاته ، مع عدم التقيد بكافة النظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام » .

وتتعلق هذه المادة بمؤسستين مطلوبتين فعلا ، ولو أنه لا تبدو هناك ضرورة ، بل قد يكون من الأنسب ألا يضطلع البنك المركزى بمسؤوليات مباشرة عن هذين النشاطين .

وهنا تجدر الإشارة الى أن مشروع القانون المعروض لم يتناول تعديل أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تتعلق بتكوين اتحاد البنوك . وهذا الاتحاد هو تجمع يعمل على رفع مستوى

الهيئة المصرفية وتطبيقاتها ، ويدعم المفاهسة الصحية بين أعضائه ، وخاصة فى الاتجاه الحالى نحو التحرر الاقتصادى وإعمال قوى السوق . وتعتبر تقوية اتحاد البنوك مسألة ضرورية مما يدعم المطالبة بضرورة أن تتضمن التعديلات المقترحة تعديل المادة ٣١ من القانون بالنص على : اكساب اتحاد البنوك الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يعنى الاتحاد من التكوين تحت مظلة قانون الجمعيات واشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .

وفى ظل اتحاد قوى مستقل للبنوك يمكن إعادة النظر فى قضية تأمين الودائع وأيضا فى موضوع انشاء معهد للدراسات المصرفية . ولا يحتاج موضوع انشاء معهد للدراسات المصرفية الى النص عليه فى قانون البنوك والائتمان . ويمكن للاتحاد أو لاي بنك أو مؤسسة مهتمة إنشاء معهد للتدريب .

أما بالنسبة لصندوق التأمين على الودائع فالأمر فعلا يحتاج إلى النص الواضح بشأنه ، مع الاسراع بإنشائه . كما أن أوضاع الصندوق تحتاج إلى قانون مستقل يحدد شكل الصندوق ورأسماله ورسوم الاشتراك فيه ، وهل يكون اختياريا أم اجباريا ، وقواعد عمل الصندوق والجهاز الذى يخدم أهدافه وأوجه استثمار أمواله ، وغيرها . وإلى أن يصدر قانون خاص يمكن فى المرحلة الملحة الحالية تقنين انشاء الصندوق على النحو المقترح فى المادة ٣١ مكرر ، وذلك بأن يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة بمشاركة البنوك واتحادها تحت اشراف البنك المركزى .

وبالنظر إلى ما ينتظر من ضخامة أعباء المرحلة الحالية ، فقد يدعو الأمر إلى مشاركة الدولة فى أموال الصندوق اقتداء بما اتبعته بعض البلاد فى مواجهتها العاجلة لمواقف متسعة ، وخاصة حفاظا على مصالح المدعين وثقتهم فى الأجهزة التى تعمل تحت اشراف من الدولة وقوانينها .

وبذلك يمكن أن تقرأ المادة ٣١ مكرر كما يأتى :

« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويساهمة من البنوك ذاتها كما يجوز أن تسهم الدولة في رأسماله . ويخضع الصندوق لإشراف البنك المركزي المصري ويكون الغرض منه التأمين على وداائع عملاء البنوك التي تسهم فيه . وإلى أن يصدر قانون خاص بتنظيم صندوق تأمين الودائع لدى البنوك ، يضع مجلس إدارة البنك المركزي المصري نظام هذا الصندوق متضمنا رأسماله وأسلوب ورسوم المشاركة فيه وقواعد عمل الصندوق وأوجه استثمار أمواله وأسلوب الصرف منه وذلك كله بما يتماشى مع طبيعة الصندوق واختصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام » .

٢ - تعديلات في مواد قائمة :

تتناول التعديلات المقترحة ١١ مادة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وتعرض التعديلات في عموميتها الى ما يأتى :

- نقل السلطة المبينة في القانون الحالى لوزير الاقتصاد الى محافظ البنك المركزى ، وذلك بالنسبة للاعتراض على مسئولى البنوك أو الاستثناء من حدود أو فى الاستئذان فى رفع الدعوى العمومية فى الجرائم الخاصة بهذا القانون أو حتى فى الرجوع الى الوزير فى ابواب التصرف فى حصيلة الرسم السنوى على البنوك . وجاء ذلك فى التعديلات المقترحة للمواد (٢٤) مكرر ، (٣٦) ، (٢٩) (د) والمادة (٦٥) . وبالنسبة للمادة (٢٥) اضيف حق للمحافظ فى اعتراض لم يكن واردا من قبل بالنسبة لمراقبى حسابات البنوك .

وهذه التعديلات كلها فى الاتجاه الى استقلال البنك المركزى بعمله ودعم سلطاته الرقابية . وبالنسبة للقرارات الخاصة بالاعتراض على مسئولى البنوك بما فى ذلك مراقبى الحسابات فان فى صدرها من مجلس ادارة البنك المركزى ما يدعم موضوعيتها بدلا من النص المقترح بصورها من المحافظ .

- امتداد اعتراض البنك المركزى الى مسئولين لم يسبق أن تعرض لهم القانون بشكل مباشر وهم المديرون العامون المسئولون ومراقبو الحسابات .

- تكثيف اجراءات المتابعة والرقابة على اعمال البنوك وعلى سلامة أوضاعها عن طريق مراقبى حسابات البنوك من ناحية وعن طريق تأكيد كفاية رؤوس أموالها وحقوق الملكية فيها ، وامتداد التهديد بحل مجلس الادارة وتعيين مفوض الى الاحوال التي يتبين فيها عجز مجلس الادارة عن مباشرة مسئولياته .

- زيادة الرسوم السنوية والعقوبات المالية على مخالفات نسبتى الاحتياطى والسيولة بالاضافة الى تشديد العقوبات بإمكان الالتجاء الى اجراءات اضافية أخرى تصل الى حل مجلس الادارة وتعيين مفوض .

- تأكيد الاتجااهات الأخيرة نحو ترك مزيد من الحريات للبنوك فى مباشرة نشاطها فيما يختص بتحديد أسعار الفوائد الدائنة والمدينة التى تطبقها ، وكذلك فى التسوية فى المعاملة بين عملاء البنوك من القطاع الخاص والعملاء من شركات القطاع العام فيما يتعلق بحدود ما يمكن منحه لكل منهم بالنسبة للموارد الذاتية للبنك .

وفيما يلى المواد التى تناولتها التعديلات المقترحة :

المادة (٢١) النص المقترح :

« يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى المصرى وفقا للشروط الآتية :

١ - أن يتخذ البنك شكل الشركة المساهمة المصرية ، وأن تكون أسهمه جميعها اسمية أو أن يكون شخصا اعتباريا عاما صدر بانشاءه قانون ومن بين أغراضه القيام بأعمال البنوك ، أو أن يكون فرعا لبنك أجنبى يزاول نشاطه وفقا للقواعد والشروط التى يضعها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

وباستثناء البنوك المنشأة بقوانين خاصة وفروع البنوك

الأجنبية ، يتعين ألا تقل نسبة مساهمة رأس المال المحلى المملوك لمصريين عن ٥١ ٪ من رأس المال فى جميع الأحوال .

ب - ألا يقل رأسمال البنك المرخص به والمدفوع عن الحدود التى يقررها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، ويجوز سداد رأس المال كليا أو جزئيا بالمعادل من العملات الحرة .

وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن الحد الذى يقرره مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ج - أن يعتمد البنك المركزى المصرى النظام الأساسى للبنك وكذا أى اتفاق يتعلق بأسلوب ادارة البنك .

د - أن يوافق مجلس ادارة البنك المركزى المصرى على تسجيل البنك . وعلى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون توفيق أوضاعها طبقا لأحكام هذه المادة ، وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بتقرير الحدود سالف الإشارة إليها .

والتعديلات المقترحة جاءت لسد الفراغ القائم بعد تعديل قانون الاستثمار وحذف منه المواد المتعلقة ببنوك لا يملك أسهمها مصريون بالكامل وكذا بفروع البنوك الأجنبية .

وبينما كان قانون الاستثمار يقصر التعامل بالعملة المصرية بالنسبة للبنوك التى تنشأ فى ظله على تلك التى لا تقل الملكية المصرية فيها عن ٥١ ٪ ، فإن التعديل المقترح وضع هذا الحد كشرط عام للبنوك التى تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية . وفى هذا الشأن تلزم الإشارة الى جولة أروجواى التى تطالب بتحرير التجارة والخدمات . وهو ما قد يشير بأفضلية حذف النص على نسبة رأس المال المملوك لمصريين فى القانون .

وتتعرض الفقرة (جـ) فى المادة المعدلة إلى اعتماد البنك المركزى للنظام الأساسى للبنك ، وكذلك أى اتفاق يتعلق بأسلوب ادارة البنك .

وبينما لا ملحوظة على اعتماد النظام الأساسى إلا أنه بالنسبة لاتفاقيات الادارة فقد جاءت بصورة عامة يحسن تقييدها بحيث يكون اعتماد البنك المركزى قاصراً على أى اتفاق « من شأنه تولية الادارة إلى جهة أخرى » .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :
« باستثناء البنوك المنشأة بقوانين خاصة وفروع البنوك الأجنبية يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى المصرى وفقا للشروط الآتية :

أ - أن يتخذ البنك شكل الشركة المساهمة المصرية ، وأن تكون أسهمه جميعها اسمية أو أن يكون شخصا اعتباريا عاما صدر بإنشائه قانون ومن بين أغراضه القيام بأعمال البنوك ، أو أن يكون فرعاً لبنك أجنبى يزاول نشاطه وفقاً للقواعد والشروط التى يضعها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ب - ألا يقل رأسمال البنك المرخص به والمدفوع عن الحدود التى يقررها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، ويجوز سداد رأس المال كليا أو جزئيا بالمعادل من العملات الحرة .

وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن الحد الذى يقرره مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .

ج - أن يعتمد البنك المركزى المصرى النظام الأساسى للبنك وكذا أى اتفاق من شأنه تولية الادارة الى جهة أخرى » .

المادة (٢٤) مكرر : النص المقترح :

« يجب اخطار محافظ البنك المركزى المصرى بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الادارة ومديرى عموم البنوك ومن فى حكمهم وكافة البيانات المتعلقة بهم وفقاً للنموذج الذى يضعه البنك المركزى المصرى ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها ، ولا يكون تعيين هؤلاء نهائياً الا بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ

استلام البنك المركزى الإخطار المشار اليه مستوفيا كافة البيانات دون ابلأغ البنك اعتراض محافظ البنك المركزى المصرى على هذا التعيين . وفى حالة الاعتراض يعتبر التعيين كأن لم يكن .

ولحافظ البنك المركزى المصرى ابداء الاعتراض المشار اليه بالنسبة لمديرى عموم البنوك الحاليين ومن فى حكمهم ، وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وبجانب التصحيح الذى أشير اليه سابقا من حلول المحافظ محل وزير الاقتصاد فى الاعتراض ، فإن الاخطار والاعتراض امتد ليشمل مديرى عموم البنوك ومن فى حكمهم بالإضافة إلى الوضع الحالى الذى يقتصر على مراجعة أعضاء مجالس ادارات البنوك .

والإضافة هامة ، اذ أن مراجعة صلاحية المديرين العامين المسؤولين يمكن أن تكون أكثر أهمية من مراجعة صلاحية أعضاء مجلس الإدارة . وتشترك كثير من التشريعات فى الخارج فى النص على هذه المراجعة بل وتجعل منها مراجعة مستمرة . ولم يكتف التشريع فى مثل هذه الاحوال بالارتكان على التوجيه الأدبى الذى تتمتع به هيئات الرقابة المصرفية فى البلاد المتقدمة .

والتعديل المقترح يورد عبارة مطاطة وهى : « للمديرين العامين أو من فى حكمهم » ويلزم تحديد مدلولها بدقة أكثر على أساس من المسؤولية عن الإدارة العامة لأعمال البنك . كما أن مراجعة المسؤولين فى البنوك واستمرار صلاحيتهم هى عملية مستمرة وليست فقط عند بدء التعيين . وإعمال هذه الملحوظة يمكن أيضا أن يلغى الحاجة إلى تحديد مهلة للاعتراض ، ولا شك أن النص عليها كما هو مقترح يعنى أن يمر المسؤولون عن البنوك العاملة فى مصر بتسعين يوما عصيبة مع ما لذلك من أثر على أعمالهم .

ولذلك يقترح تعديل النص إلى ما يأتى :

« يجب اخطار البنك المركزى بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسؤولين عن الإدارة العامة

لأعمال البنوك وفقا للنموذج الذى يضعه البنك المركزى وذلك خلال ثلاثين يوما من صدور القرارات المشار اليها .

ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى طلب استبعاد أى من أعضاء مجالس الإدارة أو المديرين المسؤولين عن الإدارة العامة للبنوك متى اقتنع بأن استمراره فى موقعه فيه إضرار بصالح البنك أو بالصالح العام . ويكون قرار المجلس فى هذا الشأن نهائيا » .

المادة (٢٥) : النص المقترح :

« يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات . ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد . وتلتزم البنوك بإخطار البنك المركزى المصرى بأسماء مراقبى الحسابات المرشحين للتعين وذلك قبل صدور قرارات تعيينهم بثلاثين يوما على الأقل .

ولحافظ البنك المركزى المصرى الاعتراض على أى من مراقبى الحسابات وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار المشار اليه ، وفى حالة الاعتراض يعتبر الترشيح كأن لم يكن .

ويحظر على البنوك اعطاء قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات من أى نوع لمراقبى حساباتها أو لأى منشأة يكون هؤلاء المراقبين شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية » .

وفى ظل الاتجاه إلى التحقق من سلامة البنوك من ناحية وتدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى ، فإن امتداد حق اعتراض هيئة الرقابة المصرفية أو البنك المركزى إلى مراقبى الحسابات هو خطوة قوية فى الاتجاه السليم . ويجعل كثير من التشريعات الاجنبية للبنك المركزى أو لهيئة الرقابة المصرفية الكلمة الاخيرة فى اختيار مراقبى حسابات البنوك . وفى تشريعات حديثة استخدم البنك المركزى مراقبى الحسابات فى التحقق من تطبيق قراراته فى البنوك المعنية ، وأيضا للتصديق على البيانات التى تلتزم البنوك بموافاة البنك المركزى بها .

وهذا أيضا تكون التوصية بأن يوكل الاعتراض على المراقب إلى مجلس إدارة البنك المركزى ، مع حذف النص على عدم جواز مراجعة المراقب الواحد لحسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد .

وعلى ذلك يوصى المجلس بأن يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :

« يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات . وتلتزم البنوك بإخطار البنك المركزى المصرى بأسماء مراقبى الحسابات المرشحين للتميين وذلك قبل صدور قرارات تعيينهم بثلاثين يوما على الأقل . وللمجلس إدارة البنك المركزى المصرى الاعتراض على أى من مراقبى الحسابات وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار المشار إليه ، وفى حالة الاعتراض يعتبر الترشيح كأن لم يكن .

ويحظر على البنوك إعطاء قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات من أى نوع لمراقبى حساباتها أو لأى منشأة يكون هؤلاء المراقبين شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية » .

المادة (٢٦) : النص المقترح :

« على مراقب الحسابات أن يخطر البنك كتابة بأى نقص أو خطأ أو بآية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها مع التزام المراقب فى ذات الوقت بإخطار البنك المركزى المصرى بذلك .

ويجب أن يتضمن التقرير السنوى الذى يعده المراقب بيان الوسائل التى توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعلى المراقب أن يوضح فى التقرير أيضا ما إذا كانت العمليات التى قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له من عدمه ، وعليه أن يرسل إلى البنك المركزى المصرى قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل صورة من هذا التقرير مصحوبة بنسخة من القوائم المالية مع ابداء رأيه فيما يأتى :

أ - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى البنك .

ب - مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذا أية التزامات قد تقع على عاتق البنك مع تحديد قدر العجز فى المخصصات أن وجد .

ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى أن يصدر قرارا خلال شهر من تاريخ إخطار المحافظ بالتقرير المشار إليه بعدم توزيع أرباح على مساهمى البنك إذا ما تبين وجود نقص فى قيم أصول البنك بشكل يخل بسلامة مركزه المالى » .

ولا ملحوظات على التعديل وعلى الحاجة إليه للتحقق من سلامة المركز المالى للبنك وكفاية مخصصاته ونظمه قبل أن تقرر الجمعية العامة توزيعات الأرباح ، إلا أن النص المقترح يعنى أن المراقب يجب أن يتم مراجعته وتقريره فى أقل من أربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية فى ضوء الالتزام بعقد الجمعية العامة للمساهمين فى مدة أقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة المالية . وهذا يكاد أن يكون متعذرا ويستوجب تعديل المدة المتاحة للمراقب لتسليم تقريره إلى البنك المركزى . ومن الناحية العملية قد يتمثل الحل فى أن يكون تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح وهذا بعدم اعتراض البنك المركزى .

المادة (٣٦) : النص المقترح :

« تلتزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بأداء رسم سنوى يحتسب بواقع خمسة وسبعين قرشا عن كل عشرة آلاف جنيه من اجمالى المركز الشهرى فى آخر ديسمبر من كل عام . ويكون هذا الرسم بالنسبة للبنوك الأخرى بواقع خمسين قرشا عن كل عشرين ألف جنيه من اجمالى المركز الشهرى فى آخر ديسمبر من كل عام .

ويجب أداء هذا الرسم إلى البنك المركزى المصرى خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن السنة السابقة ، وفى حالة التأخير فى السداد تستحق فائدة تحتسب على أساس سعر الخصم المعلن من البنك المركزى المصرى .

وتودع حصيلة هذا الرسم فى حساب خاص يتم الاتفاق منه فى الاغراض التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى المصرى .
ولا ملحوظات على هذه المادة التى تتعلق بجباية الرسم السنوى من البنوك على أساس يختلف عما ورد فى قانون البنوك والائتمان فى صورته الاصلية ، والرسم على هذا النحو مقصود به مقابلة تكلفة الرقابة والاشراف على البنوك ، وبذلك لا يوجد ما يستحق تحديده من اغراض للاتفاق منه ، والملائم أن يذكر الغرض صراحة بالنص على أن تودع الحصيلة فى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك الذى وردت الاشارة اليه فى مواد أخرى من القانون .

المادة (٣٧) : النص المقترح :

« يضع مجلس ادارة البنك المركزى قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك طبقا لاحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية :

أ - الطريقة التى تتبع فى تقدير الأنواع المختلفة لأصول البنك .

ب - تحديد النسب الواجب مراعاتها بين مكونات بنود المركز المالى وكذا بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان وكذا تحديد آجال الاستحقاق .

ج - وضع معايير بشأن كفاية حقوق الملكية لدى كل بنك من خلال تحديد نسبتها إلى عناصر الأصول أو إلى عناصر الالتزامات ، وذلك مع عدم الاخلال بالحد الأدنى المقرر لرأس المال .

د - تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

وأهم ما تدخله التعديلات المقترحة يتعلق بمزيد من التحديد للمسائل التى تنظمها القواعد العامة للرقابة والاشراف من حيث تحديد النسب الواجب مراعاتها بين مكونات المركز المالى والنص على معايير حقوق الملكية وكفاية رأس المال .

والتعديل الهام الآخر هو حذف الفقرة فى المادة - كما هى حاليا - التى تترك لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى تحديد الحدود القصوى

لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير ، وهو اتجاه محمود تمثل فعلا فيما سبق أن قرره البنك المركزى من فترة قصيرة بترك تحديد أسعار الفائدة للبنوك ذاتها ، ولا ملحوظات .

المادة (٣٧) مكرر : النص المقترح :

« يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تتجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته ، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الممنوحة إلى الجهات الحكومية ، ويحدد مجلس ادارة البنك المركزى المصرى المدة التى يجب على البنوك تصفية التجاوزات الزائدة عن الحد المشار اليه خلالها وذلك بالنسبة للجهات التى كانت مستثناة من الحد المذكور .

والنص المقترح يقصر الاستثناء من الحظر على التسهيلات المقدمة للجهات الحكومية ، بينما يُدخل النص الحالى فى الاستثناء - التسهيلات للهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ويسير النص المقترح فى الاتجاه الحالى لتوحيد المعاملة بين القطاعين العام والخاص . ولا ملحوظات .

المادة (٣٩) بند (د) : النص المقترح :

« (د) امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته على ٢٥ ٪ من رأس المال المصدر للشركة وبشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المصدر واحتياطياته .

ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزى المصرى زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء .

والتعديل هو فى اتباع قاعدة رأس المال المصدر بالنسبة للشركة ، ورأس المال المصدر والاحتياطيات بالنسبة للبنك ، وهو ما يعنى بعض التيسير وخاصة بالنسبة لما يجرى حاليا من تسويات بين البنوك ومدينها وتحويل أجزاء من المديونية إلى أسهم .

المادة (٤٢) : النص المقترح :

« إذا خالف البنك قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري
المباشرة تنفيذا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٠) أو الفقرة
الأولى من المادة (٤١) جاز لمجلس إدارة البنك المركزي المصري أن
يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك لا يجاوز نسبة من قيمة
العجز في نسبة السيولة أو في الرصيد الدائن المشار إليه في
المادة (٤١) تعادل مثل سعر البنك المركزي المصري للاقراض
والخصم عن الفترة التي حدث فيها العجز ، ويضاف هذا المبلغ
إلى الحساب الخاص بالرسوم التي تحصل من البنوك .
وإذا جاوز العجز ٥ ٪ مما يجب أن يكون عليه الرصيد أو إذا استمر
العجز لمدة تجاوزت شهرا ، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي المصري أن
يتخذ أيًا من الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٦٠) مكرر وذلك
بالإضافة إلى الجزء المالي المنصوص عليه في الفقرة السابقة .
ويتعين على البنك أن يقدم للبنك المركزي البيانات الخاصة بتطبيق
هذه المادة على النماذج التي يعدها لهذا الشأن وفي المواعيد التي
يحددها » .

وقد سبقت الإشارة إلى الاتجاه في التعديلات المقترحة إلى زيادة
الرسوم والجزاءات المالية التي تطبق على مخالفات نسبتي الاحتياطي
والسيولة . ولا ملحوظات على هذا الرفع في قيمة الجزاء المالي إلى
الضعف تقريبا . وهو جزاء يبدو رادعا في حالة مخالفة نسبتي
الاحتياطي والسيولة في حد ذاتها ، بمعنى ألا يكون ذلك راجعا لخلل
في المركز المالي للبنك بما يؤثر على سلامته وهو ما يمكن اتخاذ
إجراءات بصده تصل إلى التصفية . وعلى ذلك لا يبدو هناك حاجة
للإشارة إلى إجراءات تصل إلى حدود استثنائية بالنسبة لتجاوزات
العجز في أي من النسبتين أو في مدة استمرار العجز ، وكفى في ذلك
استمرار الفقرة الثانية من المادة (٤٢) كما هي عليه حاليا مع تعديل
صغير بحيث تقرأ : وإذا جاوز العجز ٥ ٪ مما يجب أن يكون عليه
الرصيد أو إذا استمر العجز لمدة تجاوزت شهرا جاز لمجلس إدارة البنك

المركزي أن يفرض على البنك عدم اعطاء قروض جديدة حتى يتم
استيفاء النقص ، وذلك بالإضافة إلى الجزء المالي المنصوص عليه
في الفقرة السابقة » .

المادة (٦٠) مكرر بند (ز) : النص المقترح :

« (ز) حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك للمدة التي
يحددها مجلس إدارة البنك المركزي المصري . ويعرض المفوض
خلال هذه المدة الأمر على الجمعية العامة للبنك لاختيار مجلس
إدارة جديد .

ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي المصري مد المدة المشار إليها لمدة
أو لمد أخرى .

كما يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي المصري اتخاذ هذا الاجراء
إذا ما تبين عدم مقدرة مجلس إدارة البنك على مباشرة مسئولياته
واختصاصاته بما يؤثر على سلامة المركز المالي للبنك ومصلحة
المودعين » .

ويتناول التعديل أولا : أوضاع المفوض لإدارة البنك المخالف ، فبدلا
من أن يكون تعيينه « مؤقتا » يكون التعيين للمد التي يحددها أو يحددها
مجلس إدارة البنك المركزي وفي هذا إحكام للنص . ولا ملحوظات .

أما التعديل الهام فهو : ما أقحم على هذا البند (ز) من المادة ٦٠ في
الفقرة الثالثة في المشروع المقدم والتي تجيز لمجلس إدارة البنك المركزي
حل مجلس البنك وتعيين مفوض إذا تبين عدم مقدرة المجلس على
مباشرة مسئولياته واختصاصاته بما يؤثر على سلامة المركز المالي للبنك
ومصلحة المودعين .

والفقرة تستخدم عبارات مرنة في الحكم على عدم مقدرة مجلس
إدارة البنك على مباشرة مسئولياته ، وخاصة أن ذلك ليس متعلقا
بمخالفات محددة لقرارات البنك المركزي أو لأحكام القانون وهو ما
تنص عليه المادة (٦٠) مكرر أصلا . وهو ما يتطلب معالجته
بحرص شديد .

وبالنسبة لتأثير عدم قدرة المجلس على مباشرة مسؤولياته واختصاصاته على سلامة المركز المالى للبنك ومصلحة المودعين ، فهنا تلزم الاشارة إلى ما سبق ملاحظته عند مناقشة المادة (٣٠) مكرر المقترح اضافتها الى القانون من حيث تفضيل استخدام عبارة : « وتهدد سلامة أموال المودعين » بدلا من تعبير : « مصلحة المودعين » . ومن ناحية الترتيب تبدو هناك ملاءمة لضم المادة (٣٠) مكرر المقترحة إلى الفقرة الثالثة المقترحة للبند (ز) من المادة (٦٠) مكرر فى مادة جديدة برقم (٦٠) مكرر ٢ أو برقم (٦١) مكرر ، اذ لا تبين الحكمة من وضعهما تحت الموضوعين المقدمين فى المشروع .

المادة (٦٥) : النص المقترح :

« لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو اتخاذ أية اجراءات فيما ينسب الى العاملين بالبنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم الا بناء على إذن كتابى من محافظ البنك المركزى المصرى أو من ينيبه فى ذلك » .

والاذن المطلوب صدوره من المحافظ أو من ينيبه لا يقتصر على رفع الدعوى فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان ، وإنما ايضا فى حالة اتخاذ أية اجراءات فيما ينسب للعاملين فى البنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم ، وهى اضافة يحتاج اليها كثير من العاملين فى البنوك بعد تعدد ما واجهوه من معاناة .

ومن ثم ، فإنه يلزم أن يفصح النص المعدل عن أن الإذن المطلوب يقتصر على الأعمال المتعلقة بالمسائل الفنية والائتمان والجرائم المصرفية التى تحتاج إلى رأى وخبرة المحافظ .

وعلى ذلك يوصى المجلس ان يكون التعديل المقترح على الوجه التالى :

« لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو اتخاذ أية اجراءات فيما ينسب إلى العاملين بالبنوك بسبب مباشرتهم لأعمالهم المصرفية الا بناء على إذن كتابى من

محافظ البنك المركزى المصرى أو من ينيبه فى ذلك » .

ب - التعديلات المقترحة على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ :

يختص هذا القانون أساسا بنظام البنك المركزى المصرى وبنوك القطاع العام ، وقد احم على هذا القانون بعض النصوص التى مكانها قانون البنوك والائتمان ، وخاصة فى ضوء ما أدخله قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من تغييرات وتسميات فى البنوك وتركيبها .

والتعديلات المقترحة لهذا القانون تتناول أربعة مواد تتعلق ثلاث منها بنظام البنك المركزى المصرى ومجلس إدارته من ناحية ، وكذلك اختصاصاته كجمعية عمومية لبنوك القطاع العام من ناحية أخرى . والتعديل فى المادة الرابعة يمس وسائل مجلس إدارة البنك المركزى فى إدارته للسياسة النقدية والائتمانية . وتتضمن التعديلات أيضا سحب ما كان لوزير الاقتصاد من اختصاصات فيما يتعلق باقتراح أو ترشيح محافظ البنك المركزى وأعضاء مجلس إدارته أو برئاسته للجمعية العامة للبنوك ، وهى تتماشى مع الاتجاه الذى سبق الاشارة اليه عند مناقشة التعديلات المقترحة على قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وقياسا على هذا الاتجاه فالامر يحتاج أيضا إلى تعديل على النسخ ذاته فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والتى تتناول مجلس إدارة بنوك القطاع العام وتشكيله ، وذلك بأن يكون ترشيح رئيس المجلس ونائبيه وأعضائه من محافظ البنك المركزى ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ... إلى آخر المادة .

وفيما يلى التعديلات المقترحة على المواد الأربعة أرقام ٦ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٣ .

المادة (٦) : النص المقترح :

« يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على الوجه التالى :

١ - محافظ البنك رئيسا لمجلس الإدارة

٢ - نواب محافظ البنك نوابا لرئيس مجلس الادارة

٣ - رئيس الهيئة العامة لسوق المال

٤ - اثنان من رؤساء مجالس ادارة البنوك

٥ - ممثل لكل من وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط يختارهم الوزراء المختصون .

٦ - ثلاثة من كبار المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والقانونية .

٧ - أحد رجال قطاع الاعمال .

وفى حالة غياب المحافظ تكون الرئاسة لأقدم نواب المحافظ .
ويصدر بتعيين المحافظ ونواب المحافظ وتحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ، ويكون تعيين المحافظ ونائب المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويسرى على المحافظ ونواب المحافظ نظم المكافآت والحوافز والبدلات الأخرى المقررة للعاملين بالبنك .

ويعين الاعضاء المشار اليهم فى البنود (٤ ، ٦ ، ٧) لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس الوزراء بناء على ترشيح المحافظ . وتحدد مكافآت الاعضاء المشار اليهم فى البندين (٦ ، ٧) وكذلك بدل حضور جلسات مجلس ادارة البنك بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح المحافظ .

ولا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الاصلية أو المجددة .

ويجانب استبعاد اختصاصات وزير الاقتصاد الحالية بالنسبة للمجلس ومكافآت أعضائه ، فان أهم ما يتضمنه التعديل المقترح فتح الباب لتعيين أكثر من نائب للمحافظ وبدون تحديد . ويبدو أن المشروع المقترح جانب التوفيق فى نظره الى مركز نائب المحافظ وكاد أن يعتبره وظيفة تكرارية .

وان خطورة المنصب وتولى صاحبه رئاسة مجلس ادارة البنك

المركزى ، فى غياب المحافظ ، يجعل من الضرورى تعيين نائب واحد للمحافظ يكون نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك المركزي ، ويكون تعيينه على ذات النظم التى يعين بها المحافظ ، بل ويجب أن يحاط بضمانات مماثلة من ناحية عدم جواز عزله .

وقد دار نقاش مستفيض على أهمية تأكيد استقلال البنك المركزي بأن يكون قرار رئيس الجمهورية بتعيين المحافظ ونائبه بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الشعب . وفى هذا تأكيد للدور الهام الذى يقوم به البنك المركزي والذى يقدم عنه تقريراً سنوياً الى مجلس الشعب . وبذلك يقترح أن تتضمن الفقرة الخاصة بتعيين المحافظ ونائب المحافظ فى التعديل المقترح أن يكون بـ « قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الشعب ، » .

وللتخفيف من قوة التمثيل الحكومى فى مجلس ادارة البنك المركزي وفى ضوء الاتجاه إلى التحريرالاقتصادى، يقترح تخفيض عدد ممثلى الحكومة (وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط) من ثلاثة إلى اثنين يمثلان الحكومة ويختارهما مجلس الوزراء .

المادة (٧) فقرة (د) : النص المقترح :

« تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وأجاليها ومقدار الحاجة اليها وفقاً لسياسة النقد والائتمان ويجوز للمجلس تخويل البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، وذلك كله نون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر » .

والتعديل المقترح ينصب على الجملة الخاصة بتخويل البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة التى تطبقها وذلك كما يبدو تأكيداً للقرار الذى أصدره مجلس البنك المركزي حديثاً بالقاء الحدود التى سبق تقريرها لاسعار الفائدة تاركا الحرية للبنوك فى تحديد الاسعار التى تطبقها .

وفى ضوء الاتجاه الى التحرير الاقتصادى فان الجملة الاولى من الفقرة (د) هى التى تحتاج الى تعديل يجعل الفقرة (د) تقرأ على النحو الآتى :

(د) تحديد أسعار الخصم وفقا لسياسة النقد والائتمان مع ترك الحرية للبنوك فى تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التى تطبقها وفقا لظروف السوق ودون التقييد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر .

المادة (٢٢) : النص المقترح :

« يخول مجلس إدارة البنك المركزى المصرى اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام ويصنفه خاصة :

١) اقرار الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

ب) الترخيص للبنوك باستخدام المخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية البنك .

ج) تعديل النظام الأساسى للبنوك ، بما فى ذلك اطالة مدة البنك أو تقصيرها وزيادة رأسماله أو تخفيضه .

د) تقرير ادماج البنك أو تقسيمه ، ولا يكون القرار الذى يصدر فى هذا الشأن نافذا الا بعد موافقة مجلس الوزراء عليه .

ويحضر الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك ومراقبى الحسابات دون أن يكون لهم صوت معدود .

ويكون لمحافظة البنك المركزى المصرى بصفته رئيسا للجمعية العامة تعيين ممثلين لبنوك القطاع العام فى مجالس إدارة البنوك والشركات التى تساهم فيها تلك البنوك فى ضوء ترشيحات رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام .

كما يختص رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام بتعيين ممثلها فى الجمعيات العامة للبنوك والشركات التى تساهم فيها تلك البنوك . والتعديل المقترح يقتصر على استبعاد وزير الاقتصاد من رئاسة

مجلس إدارة البنك المركزى فى اجتماعه كجمعية عامة لبنوك القطاع العام وترك ذلك للرئيس الطبيعى للمجلس وهو المحافظ .

وضرورة التعديل لا يجب أن تستلزم الى قيام المحافظ بدلا من الوزير بتعيين ممثلين لبنوك القطاع العام فى الشركات أو البنوك التى تساهم فى رأسمالها . إذ حان الوقت الى عودة هذا الاختصاص إلى رؤساء بنوك القطاع العام ذاتهم ، كما كان الوضع قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ . وفى ذلك ايضا انسجام مع الاتجاهات الحديثة لاطلاق مزيد من الحريات لشركات القطاع العام فى مباشرة أعمالها .

المادة (٢٣) : النص المقترح :

« يختص مجلس إدارة البنك المركزى المصرى باعتماد الموازنات التخطيطية للبنك المركزى المصرى وبنوك القطاع العام ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية المتعلقة بالبنك المركزى المصرى وبنوك القطاع العام .

ويؤهل صافى أرباح هذه البنوك الى الخزانة العامة للدولة ، وذلك بعد اقتطاع ما يقرر تكوينه من احتياطيّات .

وقد ورد اختصاص مجلس إدارة البنك المركزى باعتماد الموازنات التخطيطية لبنوك القطاع العام فى النص المعدل وذلك نقلا من الفقرة (ج) فى المادة ٢٢ الحالية .

وبذلك لا تكون المادة المقترحة قد تضمنت تعديلا حقيقيا . ولا ملحوظات .

...

وختاما ، فإن التطورات فى الفلسفة العامة وفى الأسس التنظيمية للاقتصاد القومى ومساراته - تحتم أن يصدر قانون جديد موحد متكامل ينظم أوضاع البنك المركزى وغيره من البنوك والمؤسسات المالية شبه المصرفية وغير المصرفية من تقليدية وغير تقليدية . ويحتاج اصدار هذا القانون الى دراسات مستفيضة ومناقشات

موسعة ، ويلزم الاعداد له بتشكيل لجنة من خيرة المتخصصين فى
المبادئ التى يتناولها القانون المنشود . ولا بد أن تأخذ هذه اللجنة
الوقت الكافى فى الإعداد الجيد والمتطور للقانون الذى سيكون قاعدة
لانطلاق مرتقبة فى الاقتصاد المصرى .

والى أن يكتمل ذلك ، يحتاج استقرار العمل المصرفى واستقلال
السياسة النقدية ، فى ظل الاتجاه الى التحرير الاقتصادى - إلى
إعمال التعديلات المعروضة بعد استكمال الملحوظات التى وردت فى
هذا التقرير .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماع
المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

توصيات عامة :

* إعداد قانون متكامل جديد يراعى التطورات المتلاحقة فى أسواق
النقد والائتمان ، ويتسق مع فلسفة اقتصاد السوق التى يتجه إليها
الاقتصاد المصرى ، وذلك بدلا من التعديلات المتكررة التى قد يترتب
عليها عدم اتساق بعض النصوص .

* ينبغى أن تتسم صياغة القانون بالمرونة ، بحيث تكون عامة ،
وتستطيع مواجهة الظروف المختلفة ، دون أن يخل ذلك بما يلزم من
وضوح ، حيث أن كثيرا من تعديلات القوانين تصدر بصدد حالات فردية
طارئة ، ولذلك يخشى أن يخيم على التعديلات المقترحة جو المشكلات
الطارئة المثارة .

* دعم القدرات الذاتية للبنك المركزى المصرى ، بحيث يكون قادرا على
توجيه السياسة النقدية ، ومراقبة المنشآت المالية عموما والمصرفية
على وجه الخصوص ، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة .

* مناقشة مشروع القانون المقترح مناقشة مستفيضة قبل إصداره ،
حتى يأتى على أكمل وجه ممكن ، دون الحاجة إلى تعديله فى
فتره وجيزة .

فى شأن التعديلات المقترحة على القانون
١٦٢ لسنة ١٩٥٧ :

بالنسبة للنصوص المقترح تعديلها ، يوصى بإدخال التعديلات
الآتية على عدد من المواد :

* إعادة صياغة المادة ٣٠ مكرر لتصبح على النحو الآتى :

« يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى أحوال تعرض أحد
البنوك لمشكلات مالية جسيمة تهدد سلامة أموال المودعين لديه - دعوة
مساهمى البنك لتوفير موارد مالية إضافية فى صورة زيادة فى رأس
المال ، أو إيداع أموال مساندة لدى البنوك ، بالشروط وخلال المدة التى
يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

فإذا انقضت المدة المشار إليها دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوة ،
يكون لمجلس إدارة البنك المركزى حق حل مجلس الإدارة ، وتعيين
مفوض مؤقت لاتخاذ الاجراءات التى يتطلبها اصلاح أو ضاع
البنك ، بما فى ذلك تصفيته إذا لزم الأمر » .

* بالنسبة للمادة ٣١ مكرر يوصى بإعادة صياغتها على النحو الآتى :
« ينشأ صندوق للتأمين على الودائع لدى البنوك تكون له شخصية
اعتبارية وميزانية مستقلة وبمساهمة من البنوك ذاتها ، كما يجوز أن
تسهم الدولة فى رأسماله . ويخضع الصندوق لإشراف البنك المركزى
المصرى ، ويكون الغرض منه التأمين على ودائع عملاء البنوك التى
تسهم فيه .

والى أن يصدر قانون خاص بتنظيم صندوق تأمين الودائع لدى
البنوك ، يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظام هذا الصندوق
متضمنا رأسماله وأسلوب ورسوم المشاركة فيه وقواعد عمل الصندوق
وأوجه استثمار أمواله وأسلوب الصرف منه وذلك كله بما يتماشى مع
طبيعة الصندوق واختصاصاته ، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها
فى الحكومة والقطاع العام » .

- وأن يكون معهد الدراسات المصرفية تابعا لاتحاد البنوك ولحاجة
النص عليه فى تعديلات القانون .

ب- فيما يتعلق بالمادة ٢١ يحسن حذف النص على نسبة رأس المال المدلوكة للمصريين ، وذلك اتساقا مع موقف مصر من المفاوضات الجارية في إطار جولة اوروجواي بمنظمة الجات والتي تنادى بتحرير التجارة في الخدمات .

وبالنسبة لاعتماد البنك المركزى لاتفاقيات الادارة يقترح أن يقتصر على أي اتفاق « من شأنه تولى الادارة الى جهة أخرى » .

ج- أن مراجعة صلاحية المديرين العامين المسئولين يمكن أن تكون أكثر أهمية من مراجعة صلاحية أعضاء مجلس الادارة . كما أن مراجعة هذه الصلاحية يجب أن تكون عملية مستمرة وليس عند بدء التعيين فقط ، ولذلك يقترح إعادة صياغة المادة ٢٤ مكرر لتصبح كما يأتي :

« يجب اختيار البنك المركزى بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الادارة والمديرين المسئولين عن الادارة العامة لأعمال البنوك وفقا للنصوص التى يضعها البنك المركزى وذلك خلال ثلاثين يوما من صدور القرارات المشار اليها .

ويعوز لمجلس ادارة البنك المركزى طلب استبعاد أى من أعضاء مجالس الادارة أو المديرين المسئولين عن الادارة العامة للبنوك متى اقتنع بأن استمراره فى موقعه فيه إضرار بصالح البنك أو بالصالح العام . ويكون قرار المجلس فى هذا الشأن نهائيا » .

د- بالنسبة للمادة ٢٥ ، يوصى بأن يוכל الاعتراض على مراقب الحسابات إلى مجلس ادارة البنك المركزى ، وحذف النص على عدم جواز مراجعة المراقب الواحد لحسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد . هـ فى شأن المادة ٢٦ ، يوصى بأن يكون التحقق من سلامة المركز المسالى للبنوك عن طريق جعل عدم اعتراض البنك المركزى المصرى شرطا لنفاذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح .

فى شأن التعديلات المقترحة على القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ :

« بالنسبة للمادة ٦ ، يقترح : « نظرا لخطورة منصب نائب المحافظ ، تعيين نائب واحد للمحافظ يكون نائبا لرئيس مجلس ادارة البنك

المركزى ، ويكون تعيينه بذات النظام الذى يعين به المحافظ . مع خفض عدد ممثلى الحكومة من ثلاثة الى اثنين يختارهم مجلس الوزراء » .

« المادة ٧ فقرة « د » تعدل لتصبح على النحو الآتى :

(د) « تحديد أسعار الخصم وفقا لسياسة النقد والائتمان مع ترك الحرية للبنوك فى تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التى تطبقها وفقا لظروف السوق ودون التقيد بالحدود المخصوص عليها فى أى تشريع آخر » .

« بالنسبة للمادة ٢٢ يوصى بأن « يكون تعيين ممثلى بنوك القطاع العام فى الشركات أو البنوك التى تسهم فى رأسمالها من اختصاص رؤساء بنوك القطاع العام . وذلك اتساقا مع الاتجاهات الحديثة لاطلاق مزيد من الحريات لشركات القطاع العام فى مباشرة أعمالها » .

ملحق

ملحوظات على

مشروع قانون سوق رأس المال

كانت مصر من الدول التى ازدهر فيها نشاط أسواق الأوراق المالية فى التعامل فى الأسهم والسندات المتداولة ، وتمتع بورصة الاسكندرية بمكانة نوية حيث كان يجرى فيها تداول أوراق مالية من مختلف الدول ، وقد استمر هذا النشاط حتى يوليو ١٩٦١ ، حين صدرت قوانين التأمينات الشاملة لكافة أوجه النشاط الاقتصادى وشملت الشركات التى لها اسهم وسندات تتداول فى بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية .

وبعد إعلان سياسة التحرر الاقتصادى وماساحبها من سياسات تكميلية وتنفيذية ، اتضحت ضرورة استعادة بورصتى القاهرة والاسكندرية لنشاطهما السابق للإسهام فى توفير مناخ للاستثمار يتلاءم مع اقتصاد السوق .

وتعد أسواق الأوراق المالية فى اقتصاد السوق الحديث أحد أهم الأدوات التى تتيح تجميع الأموال وتوجيه الاستثمارات وإجراء الصفقات

بسرعة وكفاءة تتناسب مع التطور المذهل للاتصالات والاتجاه المتزايد إلى إجراء عمليات اقتصادية على نطاق يتخطى الحدود القومية للدول ، فالسوق لم تعد موقعا جغرافيا بقدر ما أصبحت شبكة ضخمة من المعلومات والاتصالات تستجيب للتغيرات والأوضاع السياسية والاقتصادية بحساسية فائقة ، وهى بالاضافة إلى ذلك تؤدي دورا بالغ الأهمية في التعرف على حركة واتجاهات الأسواق العالمية في وقت يتجه فيه الاقتصاد المصري إلى أن يصبح اقتصادا تصديريا .

ومن ناحية أخرى ، فإن كفاءة أداء هذه السوق لدورها يجعل منها عامل جذب للمدخرات المصرية والعربية والأجنبية بالتوازي مع البنوك التجارية ، الأمر الذى يكتسب أهميته في ضوء المتغيرات التى تطرأ تباعا في العالم والتي جعلت حدة التنافس تشتد في سوق القروض الدولية من ناحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى . ومن ثم ، فإن الدول النامية مطالبة في هذه المرحلة بتوفير جانب من الأموال من أسواقها المحلية لتحقيق الدفعة المطلوبة للتنمية في إطار الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى اقتصاد السوق ، ولن يتيسر لها تحقيق ذلك الا في ظل نظام مصرفى مرن ومتطور وسوق مالية حرة ، بما يحقق للمدخر والمستثمر تعظيم الاستفادة من موارده المالية .

علاوة على ذلك ، فإن السوق المالية ستقدم دعما كبيرا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى في الوقت الذى تتأثر فيه بدورها بنجاح هذا البرنامج ، وذلك بالمساعدة في تنفيذ عملية بيع أسهم شركات القطاع العام للقطاع الخاص أو ما يعرف بالخصخصة ، إذ إن سوق الأوراق المالية هي الإطار الطبيعى لتداول الأسهم والسندات وطرح الأسهم الجديدة . ولا شك ان انتعاش حركة البيع ، لاسيما بالنسبة لحصص الحكومة في الشركات المشتركة المقيدة بالفعل في البورصة ، يؤدي بدوره لانتعاش حركة سوق الأوراق المالية .

وأخيرا ، فإن استعادة مصر مكانتها كسوق مالية عربية ودولية تستلزم تنشيط أسواق الأوراق المالية بها ، ووضع الإطار التشريعى الذى يسمح لها بحرية الحركة والمرونة اللازمتين لأداء دورها في عالم

أصبح التنافس قانوته الأساسى في المال والاقتصاد بدرجة لم يعرفها من قبل .

تأسيسا على هذا كله ، فإن صياغة أى مشروع قانون لتنظيم سوق رأس المال ينبغي أن تضع في الاعتبار ما يأتى :

- الاتساق مع سياسة التحرير الاقتصادى التى قطعت فيها البلاد شوطا طيبا بحيث تستلزم تذليل كافة العقبات المعوقة لحركة النشاط الاقتصادى في بيئة تتغير معالمها باستمرار .

- مراعاة التوازن بين اعتبارات الاشراف الإدارى واعتبارات مرونة السوق لتشجيع بواثر الأعمال على القيام بنشاطها بما يحقق الهدف الأساسى وهو تطوير هذه السوق .

- تشجيع إقبال الأفراد على التعامل في السوق وإزالة العقبات التى تواجههم في مجال الاستثمار المالى مع تحقيق قدر معقول من الضمانات .

- ان هناك عددا كبيرا من القوانين والتشريعات تحكم أعمال الشركات والبورصة ، تتطلب اعتبارات التناسق التشريعى ألا تتضارب مواد القانون الجديد معها ، وأن تمثل تقدما وإحكاما في اتجاه التشريع عنها ، ولا تضيف أية معوقات بيروقراطية لأنها تتعامل مع مستثمرين يهتم ان تكون هناك قواعد واضحة وبسيطة ومحددة للتعامل .

غير أن مشروع القانون المطروح لسوق رأس المال يثير عدة ملحوظات تتعلق بفلسفته الحاكمة ومدى اتساقه مع اتجاه التحرير الاقتصادى ، ويتمثل فيما يأتى :

١ - ألغى مشروع القانون في مادته الرابعة القانون ١٦١ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبورصة بما يترتب عليه من الغاء الكيان القانونى المستقل للبورصة . وبذلك تتحول إلى إدارة حكومية تابعة لهيئة سوق المال تخضع لسلطة مجلس إدارة الهيئة وليس مجلس البورصة كما كان الحال من قبل ، في الوقت الذى تتجه فيه الدولة لتحرير النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص وبيع بعض وحدات القطاع العام . ولا شك ان هذا يؤدي إلى مركزية شديدة ، في حين أن عمل

البورصة يجب أن يكون منفصلا عن الهيئة مع رقابة الهيئة على أعمال البورصة بالوسائل المقررة قانونا .

٢ - يقلب على مواد القانون إعطاء سلطات إشرافية وتنظيمية واسعة لهيئة سوق المال مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية وصرف المستثمرين عن التعامل في سوق المال بدلا من جذبهم إليها . ولعل أبرز ما يوضح هذا ما تشير إليه المادة ٢٢ من التدخل المباشر لرئيس الهيئة لوقف عروض وطلبات التداول وسلطة إلغاء العمليات التي تمت . ويأتي نص هذه المادة على عكس ماورد في القانون الحالي لهيئة سوق المال (م ٤) الذي ينص صراحة على أنه ليس للهيئة الحق في التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في أسعار الأوراق المالية بكافة أنواعها . بالإضافة إلى هذا ، فإن هذه السلطة التقديرية لإلغاء العمليات قد تجعل المستثمرين يحجمون عن التعامل مع السوق ، إذ يجدون أن صفقاتهم قد تلغى لاعتبار أو لآخر .

٣ - أن هيئة سوق المال تتدخل في أمور ليست من اختصاصها ، ومثال ذلك ما ورد في المادة الرابعة من عدم جواز طرح أوراق مالية لأية شركة إلا بناء على نشرة اكتتاب معتمدة من الهيئة ، هذا علاوة على التدخل السافر في أعمال الشركات ، حيث تعطى المادة العاشرة لرئيس الهيئة الحق في وقف قرارات الجمعية العامة للشركة أو مجلس إدارتها . وكذلك ما تنص عليه المادة ٣٩ من إعطاء رئيس الهيئة سلطة منع التصرف في أموال الشركة إذا قام خطر يهدد المصلحة الاقتصادية العامة دون تحديد معايير لذلك .

٤ - تتعدد طلبات الهيئة من الشركات دون نفع يذكر ، ومثال ذلك : طلب بيانات غير محددة (٤٣ فقرة ز) وتقارير ربع سنوية عن نشاط الشركات التي تطرح أسهما في الاكتتاب العام ، أو تصوير الميزانية (م ٥) .

٥ - يتضمن مشروع القانون بعض القيود والتعقيدات الإدارية ، ومثال ذلك : تحديد قيمة السهم بما لا يزيد عن ألف جنيه (م ١) وهو أمر لا مبرر له خاصة مع تغير قيمة العملة . وتحديد القيد في

بورصة واحدة (م ١٦) مع أن من مزايا القيد في أكثر من بورصة العمل على استقرار الاسهم ، واستبعاد المنشآت الفردية من القيام بأعمال السمسرة (م ٣٠) ، وليس من الضروري منع الأفراد وشركات التضامن والتوصية البسيطة من العمل في أعمال السمسرة ، حيث أن السمسار ضامن لجميع أملاكه الشخصية .

٦ - أن رسوم منح التراخيص الواردة في (م ٢٩) مرتفعة جدا ، ولا يجب أن تفرض الهيئة مثل هذه الرسوم التي تزيد من أعباء إنشاء الشركات . علاوة على هذا تحتوي النصوص على جباية رسوم للهيئة بطريقة مغالى فيها في المواد : م ٢٠ (رسم قيد ٥ آلاف جنيه) ، م ٢٥ (رسم قيد للجداول غير الرسمية) ، م ٧٦ (رسوم مرتفعة للإطلاع على بيانات ووثائق لدى الهيئة) ، م ٧٣ (رسم تأسيس ومقابل خدمات باهظ) .

٧ - نص مشروع القانون في المادة ١١ على الإعفاءات الضريبية للأسهم ، وهو اتجاه محمود للمساواة بينها وبين الأوعية الادخارية الأخرى وألن الخزنة . غير أن المادة نصت على الإعفاء للأسهم المقيدة في الجداول الرسمية ببورصات الأوراق المالية .

ولا شك أن قصر الإعفاء على هذه الأسهم وحدها يناقض المبرر الأصلي الذي من أجله تقرر هذا الإعفاء ، وهو تشجيع الاستثمار ، مما يقتضي إلغاء هذا التحديد وإطلاق الإعفاء لكافة أنواع الأسهم .

٨ - تنص المادة ٤٦ على تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال . ولا يحدد النص من أعضاء المجلس إلا نائب محافظ البنك المركزي ، ويترك الباقيين دون النظر إلى تخصصات معينة كرئيس البورصة أو أحد رؤساء البنوك التجارية أو الخبراء .

كما أن وظيفة رئيس الهيئة لا تستوجب عدم العزل خلال مدة شغله لوظيفته .

ومن ثم يتبين أن مشروع القانون يتسم بسيادة اتجاه نحو زيادة التحكم الإداري وتوسيع نطاق صلاحيات هيئة سوق المال ، وهو ما يتناقض مع الهدف من القانون ذاته وهو : تنشيط سوق الأوراق المالية للأسهم فسي حشد وتعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمار .

تحرير تجارة وحليج الاقطان

يعد التصدي لمعالجة المشكلة القطنية في مصر ، أحد التحديات الهامة التي تواجه سياسة التحرير الاقتصادي . فهذه المشكلة تمثل حالة نموذجية نتيجة لأخطاء متشابكة ممتدة في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني ، ولعلبة اعتبارات مختلفة على مسار السياسة الاقتصادية الرشيدة . ومن ثم فإن محور أي علاج مستقبلي للمشكلة ينبغي أن يقوم على أساس نظرة شاملة تتناول الجوانب الثلاثة لاقتصاد القطن وهي : الزراعة والصناعة والتجارة ، وبالتالي يحدد التغييرات المطلوبة في مجالات : الأسعار والضرائب وسياسة دعم المستلزمات الزراعية ، والجوانب الفنية المتعلقة بتحسين غلة ونوعية القطن ، وهيكل المؤسسات ومناخ العمل .

ويشير الحجم الضخم للمشكلة قضية السرعة الواجبة في اتخاذ إجراءات العلاج . ولاشك ان التحرير الاقتصادي يمثل الحل الذي لا بد من عنه ، بسبب تعقد المشكلة ذاتها من ناحية ، وبسبب تراجع حركة القطن المصري عالميا من ناحية أخرى . ومن ثم فإن إجراءات التحرير الاقتصادي ينبغي أن تسير حثيثا لتحقيق هدف أساسي هو : استعادة القطن المصري لدره كمحصول تصديري . إذ ان الإجراءات التي اقترحها خبراء الاقطان أو البنك الدولي تستهدف جميعها التوصل الى محصول مرتفع الانتاجية ، عالى الجودة ، قادر على المنافسة لاسترداد ما فقده في الأسواق العالمية .

على أن تحقيق هذا الهدف أمر تكتنفه صعوبات عديدة داخليا وخارجيا . فعلى الصعيد الداخلى يرتبط اقتصاد القطن بصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة العلف ، وصناعة الزيت ، مما يستلزم تعديل

السياسات الخاصة بالقطن بحيث لا تنتج أثارا سلبية . ومن ثم ، يتعين مناقشة الإطار العام للاقتصاد المصري كله ، حيث اننا إزاء سلسلة طويلة من الأنشطة والقطاعات التجارية والصناعية والزراعية ، تحكمها نظم موجهة لم تستطع بعد أن توفق أوضاعها للأخذ بأساليب أخرى جديدة في ظل آليات السوق .

وعلى الصعيد الخارجى تبدأ مصر تمديد هيكلها الاقتصادى لتحكمه آليات السوق الحرة ، وسط ظروف دولية تتسم بسيادة الاتجاه الى اقتصاد السوق في سائر أنحاء العالم بما في ذلك جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى ، ونول أوروبا الشرقية ، بل ان الدول التي لاتزال شكليا تحافظ على نظام التخطيط المركزى بدأت هي الأخرى في انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى . ومؤدى هذا اشتداد المنافسة الدولية للوصول إلى الأسواق في إطار نظام اقتصادى نولى تحفيز شروط التجارة الدولية فيه لصالح الدول المتقدمة ، وتقل فرص عقد الصفقات المتكافئة . ومن هنا تتضح صعوبة المهمة الملقة على عاتق الدول النامية التي تعمل على بناء اقتصاد موجه للتصدير .

واستكمال الدراسات السابقة التي قامت بها المجالس القومية المتخصصة عن انتاج وتصنيع الاقطان ، فإن هذا التقرير يركز على تحرير تجارة وحليج الاقطان ، وتخلص نقاطه الرئيسية فيما يأتى :

الأوضاع الراهنة :

تتسم الأوضاع الراهنة لزراعة القطن بتراجع المحصول في السنوات الأخيرة ، ورغم القوانين التي تلزم المزارعين بزراعة ثلث المساحة أو أكثر في حالة تطبيق الدورة الثنائية فقد تمكنوا من الهروب من هذه الزراعة التي لاتغطي تكاليفها ، لانخفاض سعر الشراء الذي حددته الحكومة من جهة ، ولانخفاض متوسط غلة الفدان وكذلك معدل تصافى الحليج من جهة أخرى بعد تدهور التقاوى . وبذلك انخفضت المساحة في الموسم الاخير الى اقل من مليون فدان ، بعد ان كان

متوسط المساحة في الحقبة الخمسينية ١.٨ مليون فدان ، كما كان متوسطها في الحقبة الستينية والسبعينية ١.٧ مليون ، ١.٤ مليون على التوالي .

أما متوسط غلة الفدان فقد تراجع تراجعاً كبيراً في الحقبة الأخيرة ، فبعد أن كان متوسط غلة الفدان في موسم ٨٢/٨١ : ٨.٤ قنطار متري ، ٨.٦ قنطار متري في الموسم التالي ١٩٨٣/٨٢ ، فقد هبط إلى ٥.٧ قنطار في موسم ١٩٩٠/٨٩ وإلى ٥.٨ قنطار موسم ١٩٩١/٩٠ . وبعد انخفاض غلة الفدان هو السبب الأساسي وراء تراجع الفلاحين عن زراعته ، إذ أنه بدد تأثير الزيادات التي قررتتها الحكومة في أسعار الشراء من المنتجين في السنوات العشر الأخيرة بما يزيد عن نسبة ٩٠٪ بين موسم ٨٢/٨١ وموسم ٩٢/٩١ وفقاً للجدول الآتي :

السعر بالجنيه لرتبة جيدة / الفدان

المرتبة	جيزة ٤	جيزة ٧١	جيزة ٧٠	جيزة ٧٧	جيزة ٧٥
موسم ٨٢/٨١	٨٥ ر ٨٠	٧٠.٤٥٠	٥٦.٦٠٠	٥٧.٦٥٠	٥٥.٦٠٠
موسم ٩٢/٩١	٤٨٥ ر -	٢٢٢ ر -	٢١١ ر -	٢٠٦ ر -	٢٨٢ ر -
نسبة الزيادة٪	٥٦٥٪	٤٥٧٪	٥٤٩٪	٥٢٠٪	٥٠٧٪

ورغم توالي هبوط المعروض القطنى موسماً بعد آخر ، وازدياد الطلب العالمى بما يبرر زيادة أسعاره ، إلا أن الجهات المختصة قد بالغت في تلك الزيادة مبالغاً لا تبررها الظروف الدولية في مجال صناعة الغزل الرفيع ، مما أدى إلى خروج أهم غزالي القطن المصرى من

التعامل . وقد تراجع حجم التعاقد في الموسم الماضى ٩١/٩٠ إلى ١٠٠ ألف بالة مصرية وهو رقم بالغ الانخفاض ، بل أن الصادرات الفعلية قد لا تتجاوز ٦٠ ألف بالة فقط أى ما يقل عن ٤٠٠ ألف قنطار ، ورغم إعلان الحكومة عن سياستها عند الفتح للموسم الجديد ١٩٩٢/٩١ بتجنيب حصة مخصصة للتصدير قدره مليون قنطار ، وخفض سعر القطن بنسب تتراوح من ٢٨٪ إلى ٣٤٪ ، إلا أن التجاوب العالمى لم يتواكب مع هذا الاتجاه ، حيث أن هذه الإجراءات المحمودة في حد ذاتها قد جاءت متأخرة .

مركز القطن المصرى فى الأسواق العالمية :

ظلت مصر على مدى عشرات السنين تتمتع بالمركز الأول بلا منازع في مجال إنتاج الأقطان الطويلة والممتازة ، حيث كانت تنتج آخر وأطول الأقطان في العالم ، وتعتبر رائدة ومؤثرة في السوق العالمى ، لأنها كانت تغطى نسبة كبيرة من احتياجات هذا السوق وصلت إلى نحو ثلثى إجمالى الإنتاج العالمى للأقطان الطويلة والممتازة .

ولكن هذه المكانة تأثرت كثيراً خلال المواسم العشرة الأخيرة ، فوصلت إلى أدنى مستوى في الموسم ١٩٩٠/٨٩ ، حيث هبطت نسبة مساهمتنا في الإنتاج العالمى من ٥٩.٢٪ في موسم ١٩٨١/٨٠ إلى ٢٧٪ من هذا الإنتاج في موسم ١٩٩٠/٨٩ . هذا في الوقت الذى ارتفع فيه الإنتاج العالمى للأقطان الطويلة والممتازة من ٤ ملايين بالة إلى ٤.٩ مليون بالة بنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ في الفترة نفسها .

وقد انتهزت بعض الدول هذا الانخفاض الذى حدث فى مستوى الأقطان المصرى ، فزادت إنتاجها من الأقطان الطويلة والممتازة ، مثل الولايات المتحدة ، فقد ارتفع إنتاجها من ١٠٥ ألف بالة إلى ٦٦٣ ألف بالة بنسبة ٥٢٩٪ ، وكذلك الهند زاد إنتاجها من الأقطان الطويلة من ٥٦٢ ألف بالة إلى ١.٢ مليون بالة بنسبة زيادة قدرها ١١١٪ .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن تناقص صادراتنا من القطن له تأثيره

المباشر في الميزان التجاري ، باعتباره سلعة تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية ، تفوق قدرتنا التنافسية بالنسبة للغزل والمنسوجات . ويذكر أن سعر الوحدة من القطن الخام أخذ في التزايد باستمرار ، وبصفة خاصة بالنسبة للاقطان الطويلة والطويلة الممتازة ، حيث وصل سعر القنطار الى حوالي ٢٥٠ دولار ، وقد يزيد عن ذلك بالنسبة لبعض الأصناف فائقة الطول .

وقد استمر القطن المصري لسنوات طويلة يتمتع بسعة طلبية في الأسواق العالمية ، نظرا لجودته وتفوق صفاته مع استقرار صادراته إلى هذه الأسواق ، الأمر الذي جعل الغزاليين يتجهون مطمئنين إلى الأسواق المصرية لشراء حاجتهم منها ، ولكن تناقصت الكميات التي تصدر إلى الأسواق العالمية .

ويرجع ذلك إلى عدم مسايرة الإنتاج المصري للاتجاهات العالمية ، سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية الاستهلاك العالمي الذي أخذ في التزايد بدرجة مرتفعة خلال السنوات الأخيرة ، حيث وصل إلى حوالي ٨٧.٦ مليون بالة عام ١٩٩٠/٨٩ ، بعد أن كان ٣٦.٨ مليون بالة عام ١٩٥٣/٥٢ . ومع تزايد هذه النسبة على المستوى الدولي فإنها أخذت أيضا في الزيادة في مصر ، فارتفع استهلاكنا من القطن من ٣١٤ ألف بالة عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٤٦٣ ألف بالة عام ١٩٩٠/٨٩ .

وهذا التطور في الاستهلاك ، سواء بالنسبة لدول العالم أو بالنسبة لمصر ، لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط سياسة الإنتاج لمحصول القطن ، من أجل سد الحاجة المتزايدة إليه محليا أو مسايرة احتياجات السوق العالمي .

العقبات التي تعترض سبيل القطن :

يواجه القطن المصري كثيرا من العقبات التي تعوق الارتقاء بإنتاجه ، أو تنمية صادراته ، ومن ذلك :

أولا : هبوط محصول القطن إلى مستويات بالغة الانخفاض وخصوصا في المواسم الخمسة الأخيرة بما في ذلك الموسم الجديد

١٩٩٢/٩١ التي تشير الدلائل إلى ضعف محصوله بما لا يصل به إلى ٦ مليون قنطار .

ولا شك أن غلة القطن من القطن ستظل على حالها من الانخفاض ، وكذلك المساحة القطنية ، مابقيت السياسة الزراعية والاقتصادية على حالها .

احصائية عن القطن

في الفترة من ٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠

الموسم	المساحة	غلة اللدان	بالقطن الموزن أول سبتمبر	المحصول	الصادرات	الاستهلاك المحلي	حجم الاستيراد من القطن الاجنبي
٨٢/٨١	١,١٧٨,٤٢٠	٨,٤٠	٤,٤٧٥	٩,٩٨٥	٢,٨٧١	٥,٨٢٩	
٨٣/٨٢	١,٠٦٥,٨٤١	٨,٦٤	٤,٢١٧	٩,٢٠٨	٢,٦٠٧	٥,١٦٣	
٨٤/٨٣	٩٩٨,٢٧٧	٨,٠٢	٣,٧٣٨	٨,٠٠٤	٢,٣٣٢	٥,٣٠٧	
٨٥/٨٤	٩٨٣,٥٦٠	٨,١٢	٣,٠٠٩	٧,٩٨٤	٢,٠٤٠	٥,٢١٩	٦١٦,٠٠٣
٨٦/٨٥	١,٠٨١,٠٠٩	٨,٠٥	١,٦١٥	٨,٧٠٦	٢,٩٦٠	٥,٧١٠	٥٩١,٠٠٠
٨٧/٨٦	١,٠٥٤,٨٦٠	٧,٦٤	٢,١٠٢	٨,٠٥٥	٢,٤٢٧	٥,٦٣١	٢٩٦,٤٦٧
٨٨/٨٧	٩٧٩,٧٩٣	٧,١٧	١,٤٧٠	٧,٠٢١	١,٧٥٦	٥,٤١١	٦٠٩,٤٢٧
٨٩/٨٨	١,٠١٣,٩٦٠	٦,١٣	١,٢٧٥	٦,٢١١	١,٢٠٠	٥,٠٧٤	٦١٣,٢٨٤
٩٠/٨٩	١,٠٠٥,٥٣٣	٥,٧٣	٨٠٩	٥,٧٦٦	٨٥٩	٤,٩٥٣	١,١٣٧,٣٧٥
٩١/٩٠	٩٩٣,٠٤٧	٥,٩٦		٥,٩١٩	٢٦٧	٥,٠١٦	١,٠٢٩,٧٩٥

المصدر : مجلة القطن المصري (اتحاد المستثمرين) عدد ٩٧ يوليو سنة ١٩٩١ . مع ملاحظة أن صيغة رقم المحصول في موسم ٩١/٩٠ هو ٨ . ٥ مليون قنطار ورقم غلة اللدان ٨ . ٥ قنطار .

ويتبين من هذا الجدول أن المواسم - ابتداء من موسم ١٩٨٩/٨٨ وحتى الموسم الأخير ١٩٩٢/٩١ - اتسمت بانخفاض حجم المحصول إلى أقل من ٦ مليون قنطار ، وبما لا يفي بحاجات الاستهلاك المحلي .

ثانيا : ان التعرف على أسباب الفشل في السياسة القطنية هو المقدمة المنطقية لدراسة واقتراح الحلول للنهوض بها ، ولعل

أهم أسباب خروج عملاتنا هو ما دأبت عليه الجهات المختصة من رفع أسعار القطن موسما بعد آخر ، بهدف الحصول على أكبر حصيلة ممكنة من النقد الأجنبي ، مما أخرج القطن عن دائرة القبول العالمى .

ومع التسليم بأن يكون للقطن المصرى ميزة سعرية على كافة الأقطان العالمية لما يتمتع به من خواص فريدة ، إلا أن هناك حدودا تم تجاوزها بغير دراسة لحالة أسواق الغزل الرفيع فى العالم ، وخصوصا بعد تدهور صفات القطن المصرى فى سنواته الأخيرة .

كما أن الخضوع لمتطلبات الصناعة جعل من تجارة القطن الخام هدفا ثانويا يأتى فى المرحلة الثانية بعد تغطية كافة احتياجات المغازل المحلية ، ورغم ما كانت تتمتع به صادرات القطن من ميزة نسبية على صادرات الغزل .

ولم يتم التركيز على تبنى سياسة مرنة جديدة إزاء المتغيرات الدولية والمنافسة الشديدة التى نجحت فى استغلال جمود العقد المصرى ، والمبالغة فى وضع شروط مجحفة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية تعوق حرية التداول ، ولا تتفق والأعراف التجارية . وكذلك فإنه يجب إيجاد وسيلة أكثر عدالة فى مجال التحكيم بعد تدهور صفات القطن ، وازدياد موجة السخط بين عملاء القطن المصرى .

وعلاوة على ذلك فمن الضرورى العمل على استرداد أسواقنا التقليدية والحفاظ على مستوى الجودة فى الأصناف التجارية واستنباط أصناف جديدة .

ثالثا : والزعم بأن خروج الغزاليين من سوق القطن المصرى إنما جاء نتيجة لتقدم تكنولوجيا صناعة الغزل فى العالم ، مما ساهم فى إحلال أقطان أقل جودة للحصول على نفس كفاءة الغزل ومواصفات النسيج - هو من قبيل تلمس الأعذار ، إذ أن التقدم الفنى فى هذه الصناعة قد جاء معززا لقوة الطلب على القطن المصرى لما يتمتع به من خاصية فريدة وهى المتانة التى تمكنه من تحمل الجهد فى عمليات

التشغيل والسرعات العالية للمغازل المستحدثة .

رابعاً : وفى إطار الحديث عن المتغيرات فى الأسواق المصرية ، نجد أن خروج دول أوروبا الشرقية يمثل خسارة فاحشة ، إذ كانت أغلبية هذه الدول تمثل دعامة بالغة الأهمية لتماسك أسعار الأقطان المصرية ، وخصوصا تشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبولندا وبلغاريا . وبين هذه الدول من كان يفضل التعامل الحر المباشر بالعملة وخصوصا تشيكوسلوفاكيا والمجر ، وكان حجم استهلاك تشيكوسلوفاكيا يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٤٠ ألف بالة ، بينما يدور حجم الاستهلاك الطبيعى للمجر فى ظل الظروف العادية حول ١٥ ألف بالة . كما بلغت الصادرات لرومانيا وحدها ٦٢ ألف بالة فى موسم ٨١ / ١٩٨٢ و ٤٣ ألفاً فى موسم ٨٥ / ١٩٨٦ ، إلا أن الحكومة المصرية كانت مصرة على التعامل مع هذه الدول بأسلوب الصفقات المتكافئة ، حيث يلزمون بتقديم سلع دولارية مقابل السلع الراكدة التى تحمل على القطن منتهزين فرصة تلفهم على الحصول على أكبر قدر متاح منه ، ومن جانب آخر فقد استغلت بعض هذه الدول فى تكوين مراكز مفتعلة لمصالح المضاربين ، وإعادة البيع لدول الغرب .

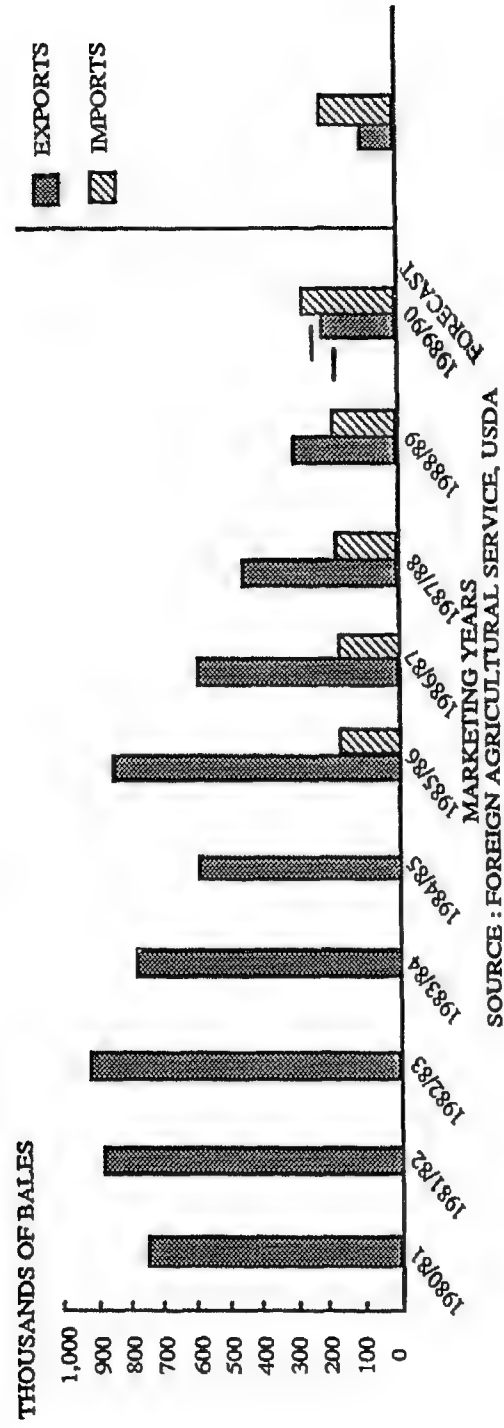
ولعل صعوبة فتح الاعتمادات بالعملة الحرة فى مصر ألجأت الوزارات المختلفة للتأثير على وزارة الاقتصاد والبقاء على نظام الصفقات المتكافئة حتى توفر لهذه الوزارات المستلزمات السلعية التى عجزوا عن تدبير الاعتمادات اللازمة لاستيرادها ، وهى معاملة تتسم بالبعد عن الأعراف التجارية ، مما عجل بخروج كثير من هذه الدول قبل الهزات السياسية الأخيرة . ويبدو أن هذه الدول فى سبيلها إلى الانتظام فى المجموعة الأوروبية ، بعد أن عجزت روسيا عن إمدادهم باحتياجاتهم فى ظل الاتفاقيات القديمة التى كانت تربط بينهم فى سابق العهد .

خامساً : يتراجع حجم المحصول القطنى ، مع نقص القطن متاح للتصدير ، فقد شهدت المواسم ما قبل ٨٩ / ١٩٩٠ تهافتا دوليا على شراء القطن المصرى ، حرصا من الغزاليين الأجانب على تنفيذ

بيان بحجم الصادرات من القطن المصري مقارنا بصادرات القطن الأمريكي (صنف البيمبا)
على مستوى الدول خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١

البيان	٩٢/٩١ موسم		٩١/٩٠ موسم		٩٠/٨٩ موسم		٨٩/٨٨ موسم		٨٨/٨٧ موسم		٨٧/٨٦ موسم	
	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري	بالقطن المصري
اليابان :	٣٢٠٠	٣٤١٣٠	١٦٠٨٠	٤٢٠٧٠	٧٨٠٤٧	٧٨١٤٠	٥٢٠٩٣	١٠٤٢٢٠	٦٩٤٨٠	١٢٤١٣٠	٨٢٧٥٣	٧٢٠
		١١٩٠٠٠		٩٢٠٠٠		٧٨٠٠٠		٥٠٠٠٠		٧٠٠٠٠		٤٨٠
		١٤٣١٢٠		١٣٤٠٧٠		١٥٦١٤٠		١٥٤٢٢٠		١٣٦١٣٠		
كوريا الجنوبية :	٤٠٠٠	٤٦١٠	٣٠٧٤	١١٢٩٠	٧٥٣٠	٨٢٩٠	٥٥٣٦	٩٩٢٠	٦٦١٠	١٦٦٦٠	١١١٠٤	
		٤٦٠٠٠		٣٩٠٠٠		٣٧٠٠٠		٣١٠٠٠		٤٠٠٠٠		
		٥٠٦١٠		٥٠٢٩٠		٣٥٢٩٠		٣٠٩٢٠		٢٠٦٦٠		
اللاتيا :	٢٢٠٠٠	—	—	١٨٤٠	١٣٢٤	١١٦٤٠	٧٧٦٢	١٩٩٧٠	١١٣١١	٣٦٦٤٠	١٧٧٦٠	
		٤١٠٠٠		٧٩٠٠٠		٦٤٠٠٠		٦٤٠٠٠		٤١٠٠٠٠		
		٤١٠٠٠		٨٠٨٤٠		٧٥٦٤٠		٨٠٩٧٠		٦٧٦٤٠		
موتيسوا :	١٤٠٠٠	٥٦٢٠	٣٧٤٥	٦٧٨٠	٤٥١٩	٦٣٨٠	٤٢٥٢	٨٥٧٠	٥٧٦٤	١٠٣٢٠	٦٨٨٢	
		٣٢٠٠٠		٣١٠٠٠		١٩٠٠٠		١٥٠٠٠		١٤٠٠٠		
		٣٧٦٢٠		٣٧٧٨٠		٢٥٢٨٠		٣٣٥٧٠		٢٤٣٢٠		
إيطاليا :	٢٠٠٠	٣٧٨٠	٢٥٢٢	١١٦١٠	٧٧٤٠	٣٤٩٤٠	٣٣٢٩٥	٦٥٦٤٠	٤٣٧٦١	٩٧١٩٠	٦١٧٩٤	
		٨٤٠٠٠		٦٦٠٠٠		٣٤٠٠٠		٣٦٠٠٠		٩٠٠٠٠		
		٨٧٧٨٠		٧٧٦١٠		٦٨٩٤٠		٩١٦٤٠		١٠٦١٩٠		
الجمهورية العربية السورية :	١٣٠٠٠	١١٠٩٩٠	٧٣٩٩٤	١٣٠٦٤٠	٨٧٠٧٩	١٣٧٥٦٠	٩١٧٠٩	١٩٢٦١٠	١٣٨٤٠٨	٣١٤٤١٠	٢٠٩٦٠٨	
		١٠١٠٠٠		١٣٤٠٠٠		٤٢٠٠٠		٤٦٠٠٠		٣٤٠٠٠٠		
		٣١١٩٩٠		٢٥٤٦٢٠		١٧٩٥٦٠		٢٣٨١١٠		٣٤٨٤١٠		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :	١٠٥٠٠٠	١٤٩١٢٠	٩٩٤١٥	٢٠٤٢١٠	١٣٦١٣٩	٣٧٦٩٥٠	١٨٤٦٣٧	٣٩٧٩٣٠	٣٦٥٢٨٤	٥٨٨٣٥٠	٣٩٢٩٠١	
		٤٣٣٠٠٠		٤٣١٠٠٠		٣٦٤٠٠٠		٢٢٢٠٠٠		١٠٩٠٠٠		

EGYPT COTTON TRADE



موسم ٩١/٩٠

للمصدر : وزارة الزراعة الأمريكية

الارقام التي يشير إليها الرسم البياني في موسم ١٩٩٠/٨٩

تقريبية ، فالرسم يشير إلى أن رقم الصادرات للتوقع ٢١١ ألف باقة دولية . وصحت ١٩٨ ألف باقة دولية .

ويشير الرسم إلى أن رقم الاستيراد المتوقع ٢٥٠ ألف باقة وصحت ٢٢٧.٥٥٥ باقة دولية . وقد أخذنا إلى الرسم سبما تنميد الأرقام النهائية .

وقد أخذنا إلى رسمنا يمثل أرقام ١٩٩١/٩٠ المتعلقة بالصادرات اللطيفة وتبلغ ٩٠ ألف باقة دولية . ورقم الاستيراد يبلغ ٢٢٨.٨١٣ باقة دولية .

(رتبة وطلا) بلإته وفقا للأرقام الأولية للموسم الجديد فإن الرسم البياني للموسم الماضي ١٩٩٠/٩١ يمكن أن يتكرر بمرق سبيلة .

عقودهم قبل عملاتهم من المنتجات المصنعة من الأقطان المصرية ، وإزاء
قوة الطلب العالمي على أقطاننا فقد استطاعت قلة من التجار فرض
ما يشبه الاحتكار ، وبذلك تمكنوا من تكوين مراكز بفرض إعادة بيعها
إلى عملائنا التقليديين بفروق سعرية كبيرة مما عجل بخروجهم من
أسواقنا ، ولعل عزوف العملاء عن الشراء في الموسم الأخيرين
وخروج الكثيرين منهم قد أضعف من هذه الظاهرة ، حيث أن
العرض المصري من الأقطان في هذه الآونة يفوق الطلب العالمي
ورغم ضلالتة ، ومن جهة أخرى فإن تراخي الطلب العالمي قد عمل
على تعاطس دور هؤلاء الوكلاء بالنسبة لشركات التصدير للتنافس
القائم فيما بينها . كما أن دور الوكلاء هو من الأهمية بمكان
لعملاء القطن المصري ، نظرا لما يقومون به من دور في تمويل
صفقاتهم في هذه الفترة التي تتسم بالركود في سوق الغزل
الرفيع في العالم .

سادسا : وجود مجموعة من العقبات التي تعترض تجارة القطن
داخليا ، ومنها :

- الملكيات المفتتة وما ينتج عنها من كميات مجزأة ، تقتضى جهدا
مضاعفا في تجميعها ورغم التباين في الرتب واللون والتيلة ، تبعا
للمعاملات الزراعية المختلفة من مزارع لأخر .

- رغم ارتفاع مصاريف الاستلام التي تقررها الحكومة لشركاتها
في مجال استلام محصول القطن ، فإن هذه الشركات تحقق خسائر
ناجمة عن الفروق الفعلية لعمليات الشراء .

- أن الدولة مازالت تغل يد الشركات عن فرز مشترياتها من
الأقطان ، حيث توكل عملية الفرز إلى هيئة التحكيم بدعوى حياد
الهيئة ، رغم كون هذه الهيئة قطاعا حكوميا أيضا .

- أن النظام الخاص بالفرز بالغ التعقيد ، وبمقتضاه فعلى فرازي
هيئة التحكيم فرز الأقطان الزهر ، والتنبؤ بما ستكون عليه رتبة هذا
القطن بعد حلجه شعرا بالكيس الواحد . فإذا ما كانت صناعة الحلج

في عهدها الأولى تكسب القطن الزهر ١/٤ رتبة بكفاتها الفنية ، فإنه
من العسير إرجاع تحسين الرتب في ظل هذا النظام التعاوني إلى
التحسينات التي تدخلها صناعة الحلج بقدر ما يرجع إلى
عوامل أخرى .

إعادة فتح بورصة عقود القطن :

ونتيجة لتلك الأوضاع : لم يكن من المستغرب أن تفكر الدولة في
العودة إلى نظام السوق الحر بما يستتبع ذلك من إعادة فتح بورصة
عقود القطن وبورصة البضاعة الحاضرة بالضرورة ، إذ لا يمكن
تحرير بعض الحلقات دون القطاعات الأخرى ، حيث يتصل بعضها
ببعض اتصالا يحتم دراستها ككل ، فليس من المتصور أن تنشأ
بورصة لعقود القطن ، بينما يظل أسلوب الشراء من المنتجين
تحكميا ، وأن يظل التسويق التعاوني هو أسلوب التداول في تجارة
القطن في الداخل . كذلك فإن إعادة البورصة لابد أن يثير
التساؤل عن أسلوب البيع للمغازل المحلية ، وهل ستستمر سياسة
الدعم المكثف لهذه الصناعة الحيوية التي تستأثر بعدد كبير من
العمالة الصناعية .

على أن التحول إلى نظام السوق يعنى منذ البداية ضرورة إجراء
تعديلات سياسية وتشريعية ، يستلزمها التحول ، وأن الشركات القابضة
تمثل مرحلة أولى ينبغي أن تتبعها إجراءات أخرى للوصول إلى التحرر
الاقتصادي المنشود .

أن نجاح الإصلاح يتوقف على الامتار السياسى والمناخ الذى يمكن
معه إحداث هذا التغيير ، فى المدى المتوسط أو الطويل ، وفقا لأولويات
ترتبط بجداول زمنية محددة .

تطور نظم تجارة القطن

مرت تجارة القطن في مصر بعدة مراحل ، انتقلت خلالها من نظام
إلى آخر ، تبعا لظروف كل مرحلة سياسيا واقتصاديا ، وتخلص هذه
النظم فيما يأتى :

أولاً: نظام التسويق الحر :

كان الهيكل التنظيمي لقطاع القطن حتى سنة ١٩٦١ على

النحو الآتي :



وكانت تجارة القطن تسويقاً وحليجاً وتصديراً ، حتى سنة ١٩٦١ ، تعتمد اعتماداً كلياً على القوانين والقرارات والعرف المنظم لها ، والتي كانت قابلة للتعديل من وقت لآخر ، لتتماشى مع الظروف والأوضاع المحيطة بالقطن كسلعة مؤثرة في اقتصاديات البلاد . وكانت تجارة القطن تركز أساساً على هيكل متماسك ممثل في وحدات مترابطة تهدف جميعاً إلى خدمة القطن كسلعة ذات أهمية خاصة .

وكانت تربط هذا النظام ثلاث حلقات رئيسية متتابعة ، أخذت في التطور المستمر دون اخلال بالأساس .

الحلقة الأولى : تجارة الداخل :

كان لأهمية القطن والمشتغلين به في الداخل أن فكرت الدولة في إنشاء اتحاد يضم تجار الزهر وتجار الشعر والسماصرة ، وقد تم ذلك بمقتضى القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل .

وقد اقتضى الأمر العمل بهذا التنظيم ، بحيث يكون هناك سجل تنظيمي للمشتغلين فيه وهم الفئات الثلاث السابق ذكرها ، حيث كان لكل من هذه الفئات الدور الفعال في انسياب المحصول من المنتج إلى المغازل سواء المحلية أم الأجنبية عن طريق شركات التصدير في النهاية .

واستلزم ذلك وجود أجهزة متشعبة في داخل الريف مهمتها اتمام حلقات التسويق ، وذلك بتيسير مهمة كلا الطرفين المشتري والبائع .

ويموجب هذا كانت تتم عمليات الشراء والبيع المباشر بين المنتج وتاجر الزهر ثم تاجر الشعر أو فروع شركات التصدير ، وفي بعض الأحيان شركات الحليج ، وكان هذا البيع إما بيعاً قطعياً أو تحت القطع ، حسبما تسفر عنه أسعار بورصة العقود وعلاوات بورصة مينا البصل . بمعنى أن المنتج كان يحصل على أحسن سعر يعرض عليه بالطريقة والكيفية التي يرضيها .

الحلقة الثانية : بورصة مينا البصل :

وهي جهاز كانت تتحدد من خلاله علاوات الرتب التي يجب أن تضاف أو تخصم من سعر رتبة الأساس التي تتحدد في بورصة العقود ، بالإضافة إلى أنه كان الجهاز الذي يتم من خلاله تبادل الأقطان الشعر بيعاً وشراء بضاعة حاضرة ، وكذلك تنظيم عمليات التحكيم على الأقطان المكبوسة كبسا مائياً ، والنظر في الخلافات بين الأعضاء .

ولقد كان أمراً طبيعياً ألا تتمكن شركات التصدير من استيعاب كافة احتياجاتها عن طريق فروعها في الداخل ، نظراً لما كان يكسبها ذلك من نفقات وما يتطلبه من أجهزة فنية متخصصة تفضل العمل الحر عن التوظيف لدى شركات التصدير .

معنى ذلك أن الأجهزة المتخصصة والتي كانت منتشرة في أنحاء الريف بجوار فروع شركات التصدير ، كان لابد أن تعرض أقطانها التي قامت بتسويقها على شركات التصدير .

وكان لدى هؤلاء التجار الخبرة التي اكتسبوها على مدار سنين طويلة على تعرف احتياجات شركات التصدير ، وكان أمراً طبيعياً أن يعرضوا أقطانهم في بورصة مينا البصل عن طريق أجهزة متخصصة أيضاً في هذه البورصة ، ممثلة في فئة السماصرة الذين كانت تقع عليهم مهمة إيصال الأقطان من فئة التجار أو كبار المنتجين إلى شركات التصدير أو المغازل المحلية ، بآسب الأسعار وأحسنها .

الحلقة الثالثة : بورصة عقود القطن :

كانت سوق العقود بالاسكندرية من أقدم أسواق العالم وأرسخها

قدما ، ولها من تاريخها وتقاليدها وخبرة الفنين فيها ثروة تهيئ لها أسباب النجاح .

وقد أنشئت بورصة العقود بالاسكندرية فى عام ١٨٦١ ، وبذلك تكون أول بورصة من نوعها فى العالم ، وقد تطورت فى ظل تشريعات خاصة بها سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٩ ، ثم صدرت لوائح أخرى منظمة سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٤٨ ، ولقد استقرت نظمها وآساليب التعامل بها والتحكيم بموجبها ، حتى أصبحت نبراسا لكافة البورصات التى أخذت عنها بعد ذلك فى مختلف دول العالم .

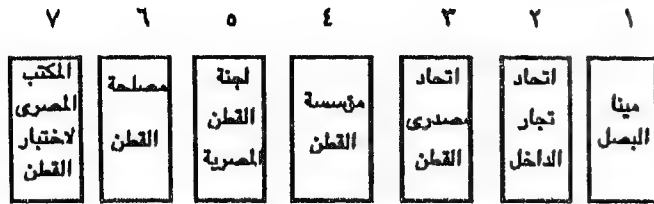
ثم عطلت البورصة بعد سنة ١٩٥٢ ، ثم أعيد افتتاحها ثم تعطيلها ، ثم افتتاحها ، إلى أن صدر قانون ٦٩ لسنة ٦١ بتعطيل بورصة العقود لأجل غير مسمى ، اعتبارا من ٢٢ يونيو سنة ١٩٦١ . وكانت أسعار رتبة الأساس للأقطان الطويلة الممتازة ، والأقطان الطويلة الوسط ، تحدد من خلال هذه البورصة ، بحسب حالة العرض والطلب .

وكان التعامل فى هذه السوق هو التعامل الآجل بكميات محددة فى حدود ٢٥٠ قنطار ومضاعفاتها ، وكانت ترجمة لما يدور فى الأسواق بالداخل والخارج ، بمعنى أن أسعار الطن كانت تتذبذب ارتفاعا وانخفاضاً بحسب حالة الطلب العالمية والإقبال على شراء أقطاننا ، وكان السعر يحدد بحسب ما تسفر عنه الأسعار المسجلة ببورصة العقود بالنسبة للعقدين الطويل والمتوسط ، مضافا إليها أو مخصوما منها العلوات السائدة فى بورصة ميناء البصل .

وكانت بورصة العقود فى النهاية المكان الطبيعى ، حيث يغطى المصدر مبيعاته للخارج ليتجنب تقلبات الأسعار ، بمعنى أنها كانت أداة الموازنة للسوق القطنى ، بالإضافة إلى أنها كانت أداة لتأمين وتغطية تجارة الداخل بالنسبة للمنتجين وشركات الغزل ، سواء بأنفسهم أو عن طريق البنوك .

ثانيا : نظام التسويق المختلط :

يمكن تصوير الهيكل التنظيمى لقطاع القطن من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٥ كالآتى :



ثالثا: نظام التسويق بعد سنة ١٩٦٥ وحتى الآن :

ويوضح الهيكل التالى ما كان عليه وضع الأجهزة فى هذه الفترة :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية



ويلاحظ أنه حدث تطور بالنسبة للمؤسسة بحيث أصبحت هيئة ، ثم بعد ذلك أصبحت الشركة القابضة المشرفة والمنظمة لقطاع القطن .

وبعد استعراض الوحدات العاملة المكونة للهيكل التنظيمى لقطاع القطن حتى سنة ١٩٦١ ، فإن الأمر يستوجب التعرف على ما تم فى سنة ١٩٦١ وما بعدها وحتى سنة ١٩٦٥ ثم الفترة التالية لها ، والأسباب التى أدت إلى التغييرات الجذرية التى حدثت فى هذا القطاع الحيوى الهام . والتى كانت خليطا بين السوق الحرة والسوق الموجهة بما يمكن تسميته نظام التسويق المختلط :

بورصة العقود :

كان الأمل معقودا عند إعادة فتح بورصة العقود فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ على أن تسير فيها الأمور على هدى من الأسس السليمة التى زودت بها لائحته الجديدة ، وأن يجرى بها التعامل فى جو من الطمأنينة

والاستقرار دون التعرض للهزات التي طالما أصابت سوق القطن بالأضرار .

إلا أن التجاء بعض الدول الى تركيز مشترياتها في يد هيئات قوية شبه حكومية ، تدخل مشتريه لكميات كبيرة - أدى إلى الضغط على السوق فسجلت أسعارا غير طبيعية . إذ لما كان الأمر يقتضى تغطية مشتريات هذه الدول ببورصة العقود ، فإن الأسعار تميل للارتفاع بدرجة ملحوظة ، نظرا لضخامة العمليات التي تجريها تلك البلاد في فترات يومية تعقبها ذبذبات قوية عندما تمتنع عن الشراء بعد استيفاء احتياجاتها . وكثيرا ما كانت تتدخل الحكومة لتحقيق التوازن في السوق ، سواء مشتريه أو بائعه عن طريق لجنة القطن المصرية .

وقد انتهى الأمر بصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تعطيل بورصة عقود القطن .

بورصة مينا البصل :

وبإغلاق إحدى الحلقات الأساسية والتي تمثل الركيزة الأولى في الهيكل التنظيمي لقطاع القطن ، بدأت بورصة مينا البصل تفقد وظيفتها الأساسية كجهاز يتحدد من خلاله مقدار علاوات رتب البضاعة الحاضرة . إذ أصبحت العلاوات المعمول بها في الداخل تختلف عن المعمول بها في الاسكندرية ، وتطورت الأسعار فشهدت ارتفاعا سريعا جعل كثيرا من المنتجين والوسطاء يحجبون أقطانهم عن التداول ، مما أصاب بعضهم في النهاية بالخسارة نتيجة التطورات السريعة بالسوق ، وصارت المضاربة من بعض الفئات تكاد تكون هي الأساس في التعامل ، مما أخل بالسوق وجعله يخرج عن سيره الطبيعي ، على الرغم من تحديد سعر رسمي أساسي يتم التعامل بموجبه .

وانتهى الأمر بإصدار قرار تعطيل بورصة مينا البصل كجهاز لتحديد أسعار القطن ، مع الإبقاء عليها كجهاز يتم من خلاله تنظيم

عمليات التحكم على الأقطان المكبوسة مائيا ، والنظر في الخلافات بين الأعضاء .

اتحاد تجار الداخل :

وكان من الطبيعي أن تهتز الأوضاع القائمة باتحاد تجار الداخل ، حيث أصبحت الأسعار الممنوحة للمنتج متفاوتة تفاوتنا كبيرا ، ودخلت السوق بعض العناصر التي كان هدفها الإثراء على حساب المنتج وشركات التصدير في نفس الوقت ، مستغلة إخراج القطن من يد المنتج بأقل سعر ممكن ، وبيعه لشركات التصدير بأعلى سعر ممكن . وكانت شركات التصدير في موقف يستوجب الشراء بأي سعر لتغطية التزاماتها بالخارج . وهكذا تقرر تعطيل العمل ببورصة مينا البصل بالنسبة لتبادل الأقطان وبيعها كسوق للبضاعة الحاضرة ، وبالتبعية تعطيل العمل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل .

لجنة القطن المصرية :

انتهت الإجراءات السابقة إلى إعادة النظر في سياسة تصريف القطن بهدف تثبيت الأسعار للمنتجين ، وذلك بأن تشتري الحكومة كل ما يحوزونه من أقطان بأسعار محددة ووضع نظام لتصريف المحصول بالسعر العالمي ، ومن ثم تقرر أن تتم كافة عمليات تصدير القطن أو شراء المغازل المحلية له ، عن طريق لجنة القطن المصرية ، بمعنى :

أنه إذا ما رغبت شركة التصدير في الارتباط على القطن للبيع في الخارج ، أو إذا رغبت المغازل المحلية في شراء القطن ، كان على شركة التصدير أو المغزل بحسب الأحوال أن يبيع الأقطان للجنة القطن المصرية بالأسعار المحددة للشراء ، ثم يشتريها من اللجنة بالأسعار المحددة للبيع ، وهو ما يسمى نظام إعادة الشراء الذي مارسته اللجنة من قبل ، عند تعطيل بورصة العقود في سنة ١٩٥٢ ، وحتى تاريخ إعادة فتحها في سنة ١٩٥٥ .

معنى ذلك أن لجنة القطن المصرية (ثم بعد ذلك المؤسسة المصرية

المامة للقطن) أصبحت المكان الطبيعي الذي يتم من خلاله عملية الموازنة .

ونتيجة لكل هذا أصبحت الاسس التالية هي المتبعة :

١ - أن أسعار الشراء من الداخل لرتب من أصناف القطن تحدد قبيل الموسم القطنى ، وهى غير قابلة للتغيير أو التبديل على مدار السنة .

٢ - أن أسعار البيع للتصدير تعلن فى بداية موسم البيع الخارج أى بداية الموسم القطنى ، مع تحديدها لتكون فى مستوى الأسعار العالمية ، وهذه الأسعار يتم التعامل بها لفترة أسبوع ينتهى فى منتصف ليل السبت من كل أسبوع . وبذلك تكون الأسعار قابلة للتغيير من أسبوع لآخر .

وكانت شركات التصدير تغطى مبيعاتها لدى المؤسسة المصرية العامة للقطن ، عن طريق تسجيل عقود البيع التى تمت مع الخارج مؤيدة بالبرقيات المتبادلة الممثلة للإيجاب والقبول .

التسويق التعاونى :

فقدت سوق القطن توازنها بعد تعطيل العمل ببورصة العقود ، وما استتبع ذلك من تعطيل العمل ببورصة مينا البصل ، ثم عدم صلاحية أجهزة تجار الداخل ، حيث تخلصت أوضاعها بتدخل بعض الفئات مستغلة الظروف التى أدت إلى عدم توازن السوق فعملت الحكومة على إيجاد نظام بديل لتسويق القطن داخليا ، والذي كان معمولا به قبل سنة ١٩٦١ . ومن ثم بدىء فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن اعتبارا من ٦٢/٦١ ، ثم تم التوسع فى تطبيقه سنة بعد أخرى إلى أن طبق بصفة عامة على مستوى الجمهورية اعتبارا من موسم ٦٦/٦٥ .

ويقسم نظام التسويق التعاونى للقطن على الاسس الآتية :

- تقسيم الجمهورية إلى مراكز إدارية يتبعها عديد من القرى والجمعيات التعاونية .

- يتبع كل مركز إدارى عدد من الجمعيات ، وقد يشمل المجمع قرية أو أكثر ، أو جمعية أو أكثر ، بحسب حجم المساحة المنزرعة قطناً فى كل قرية .

- تربط كل شركة من شركات التصدير على مركز إدارى ، فإن كان المركز الإدارى كبيرا ؛ قُسم بين شركتين أو أكثر .

- يراعى فى توزيع المراكز الادارية على الشركات أن تكون استلاماتها ممثلة فى أصناف القطن المختلفة .

- يقوم المنتج بجمع قطنه وتعبئته وتوريده للمجمعات .

- يتم وزن القطن فور وصوله إلى مركز التجميع ، ويسلم المنتج علم وزن بمعرفة قبائى المجمع .

- يتم فرز القطن بمعرفة فرانى هيئة التحكيم .

- تحدد أسعار القطن بحسب الصنف والرتبة التى يحددها فران هيئة التحكيم .

- الأسعار التى يتم التعامل على أساسها هى أسعار شراء القطن شعرا ، تسليم الاسكندرية بالنسبة للرتب وأصناف القطن المختلفة . وهذه الأسعار غير قابلة للتعديل طوال الموسم القطنى ، حتى لا يكون هناك تفاوت فى الدخول بين منتج وآخر .

ومازال هذا النظام معمولا به حتى الآن ، وإن اختلف فى أسلوبه وبعض تفاصيله ، بحيث أصبحت أسس التعامل التسع السابقة شبه ثابتة .

مشكلات التسويق التعاونى :

تتمثل أهم المشكلات التى ظهرت خلال تطبيق نظام تسويق القطن فيما يأتى :

اختيار مراكز التجميع : وتكمن أهم مشكلاته فى عدم امكان توفير القوة الفنية المدرية التى يمكن أن تغطى الاعداد المختارة من مراكز التجميع .

الفاقد : يمثل فقد أى كمية من القطن خسارة للاقتصاد

القوى ، بقدر ما يمثل القطن من أهمية كمحصول كسائى وغذائى فى المقام الأول . ويمكن إرجاع اسباب الفاقد ، سواء فى الكمية أو القيمة ، إلى العوامل الآتية :

انخفاض الرتب - حالة الأكياس - التغليف - التهريب - التخزين - الحرائق - الاستخدام غير الاقتصادى .

انخفاض الرتب : يعتبر انخفاض رتب المحصول القطنى فاقدًا فى قيمة المحصول ، وقد تدهورت الرتب المتوسطة للمحصول مع بدء تعميم نظام التسويق التعاونى ، من $\frac{1}{8}$ رتبة فى بعض المواسم ، إلى $\frac{3}{4}$ رتبة فى المواسم الأخرى . ويرجع ذلك الانخفاض أو التدهور فى رتبة المحصول برغم جودته إلى : ندرة الأيدى العاملة وارتفاع أجورها ، مما دفع المنتج إلى جنى القطن مرة واحدة .

سوء حالة الأكياس : تتعرض الأكياس للعديد من أسباب التمزق ، ويترتب على ذلك فقدان كميات من القطن الزهر أثناء عمليات النقل .

التغطية والتغليف : تعتبر سوء حالة الشنبر ، والغطاء المستخدم فى حزم وتغليف البال ، وعدم تغطيته بالمشمعات أثناء النقل - من الأسباب الهامة لحوث الفاقد فى كمية وقيمة القطن .

التهريب : لوحظ انتشار ظاهرة تهريب الأقطان وحلجها على الدوايب الحلج غير المرخص بتشغيلها ، واستخدام ناتج الحلج للبيع كإقطان تنجيد ، أو خلطها بنواتج مصانع تنظيف عوادم القطن والغزل . وتقدر الكميات التى يتم حلجها بالدوايب الأهلية بنحو ١٥٠ ألف قنطار زهر ، فى مختلف المحافظات ، ولكن لا يكتشف منها إلا القليل ، حيث يتم تركيب هذه الدوايب على سيارات ، لمرور الحركة من حقل إلى آخر فى النهار والليل على السواء ، بعيدا عن أعين الرقباء .

ويعزو بعض الخبراء سبب التدهور الخطير الذى لحق مؤخرا صنف الجيزة ٧٠ ، وشمل كل مواصفاته الغزلية ، إلى هذه الظاهرة ، حيث

اختلطت سلالات الصنف بغيره من الأصناف .

التخزين : يؤدى سوء التخزين إلى الاضرار بالأقطان المخزنة ، وذلك نظرا للظروف التى تتعرض لها المحالج من حيث : تدفق الوارد فى فترة قصيرة ، وضيق المساحات التخزينية ، وقصور الامكانيات البشرية عن الوفاء بمتطلبات التخزين الجيد للقطن .

الحرائق : وتحدث نتيجة تلوث القطن المنقول على سيارات غير نظيفة ، وملوثة غالبا بالمواد البترولية والكيمياوية ، مما يساعد على سرعة احتراق القطن .

الاستخدام غير الاقتصادى للقطن : هناك مظاهر عديدة للاستخدام غير الاقتصادى للقطن ، ويمكن حصر هذه المظاهر فى مجموعتين :

المجموعة الاولى : وتشمل الخلل الموجود فى هيكل أسعار القطن ورفع رتبه وزيادة فرق الرتبة ، وتهريبه ، مما يستدعى ترك الحرية للمنتج كى يحلج باسمه ولحسابه الكميات التى يجمعها من حطب القطن بعد تقطيعه ، لتغذية سوق إقطان التنجيد ، ويمكن أيضا إدخاله فى صناعة الأقمشة الشعبية .

وما دامت مشكلة إقطان التنجيد باقية ، فإن أسعار الإقطان الصنف ستظل أقل من أسعار الإقطان التنجيد . ومن ثم فلا بد من تغيير هيكل أسعار شراء القطن من المنتجين ، على أساس سعر الشراء بنفس أسعار البيع للتصدير .

المجموعة الثانية : وتضم : سوء حالة الأكياس وغطاء البال والشنبر ، وعدم التغطية بالمشمعات أثناء النقل وسوء التخزين ، والحرائق ، ويتطلب علاج هذه الحالات اتخاذ بعض الإجراءات ، مثل تشجيع الجهود المبذولة لميكنة عمليات تستيف وتحميل الأكياس الزهر وبالتالي تقليل الفاقد . وحل مشكلة شنبر البال ، بالتعاون مع شركات الغزل وجمعية تصنيع خيش وشنبر البال .

- وينعقد الإجماع على أن التسويق التعاونى للقطن ، بالأسلوب الذى

سار عليه لسنوات طويلة لم يصادف النجاح المنشود ، نظرا لما تخلله من صعوبات ، سواء من ناحية التوريد حيث ينساب القطن في فترة زمنية محدودة ، مما أربك العمل في شركات الخليج وأجهزة شركات التصدير - أو من ناحية التخزين أو الفرز أو المعاملة الفنية له في مراحل مختلفة .

ونظرا لأهمية القطن ، وحساسية التعامل فيه ، ينبغي أن تعطى للمنتج حرية تصريف محصوله بالقدر الذي يرغب فيه ، مع الأخذ في الاعتبار تفتت الملكية وما استتبعه من كثرة عدد صغار المنتجين ، الذين يعملون القطن من الحقل حتى التعبئة بإمكانات محدودة ، بينما كان في الماضي وقبل سنة ١٩٦١ ، الكثير من كبار المنتجين وتجار الشعر يعملون أقطانهم المنتجة معاملة خاصة ، سواء من ناحية زراعته أو جمعه أو تربيته أو تخزينه أو حلجه .

إن إعادة الثقة للفلاح لزراعة قطنه والعناية به ليحصل على حقه الكامل نتيجة زراعته ، لن يأتي إلا بحصوله على سعر عادل مجز ، وهذه الثقة لن تأتي إلا بإيجاد الاتصال المباشر بين المنتج والمشتري حتى نحفره على الإقبال من جديد على زراعة قطنه .

أما تسويق القطن من المنتج ، فإن فئات تجار الزهر والشعر والسماصرة الذين كانوا قائمين على خدمة القطن - يمكن أن تتكون من جديد على مدار الممارسة والتداول ، حسبما يفرزها السوق ويخلق كوادرها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ؛ رأى :

حسرة العمل على إزالة جميع المعوقات والعقبات التي تعترض الارتقاء بمحصول القطن ، وتحرير تجارته . ومن ثم يوصى بما يأتي :

اولا : الارتقاء بمحصول القطن كما ونوعا :

بحيث يصل الى سابق عهده في بداية الحقبة الثمانينية - وما قبلها - إذ تميزت بالثبات النسبي في المساحة القطنية التي تدور حول المليون فدان .

ومن الملاحظ ان الزيادة والنقص في مساحة الأرض لم تكن السبب الرئيسي لتراجع المحصول بقدر ما يرجع ذلك بهيئة رئيسية الى تراجع غلة الفدان . وفي هذا الاتجاه يوصى بما يأتي :

* الاستعانة بالبحوث المالية في مجال الهندسة الوراثية لاستنباط الأصناف الجديدة ، مع الاهتمام بالتجارب الخاصة بمكافحة الآفات بالوسائل الطبيعية بدلا من الوسائل الكيميائية .

* العناية بالتقوى المنتقاة بتكثيف الرقابة الحقلية وبنزع شجيرات القطن الهندي والغريبة أثناء المحصول ، وفي المحاصيل ينتج البذور النقية والرتب العالية وعزلها عن السلالات الأخرى .

* وضع سياسة متكاملة المقاومة في شتى أطوار الزراعة ، ابتداء من خدمة الأرض ومعالجة البذور وانتهاء باللوز .

ثانيا : إرساء سياسة قطنية ثابتة :

تلعب الحكومة بمقتضاها عن عزيمتها الجاد على تدعيم تجارة القطن ، ويتقضى الأمر ما يأتي :

* أن تكون السياسة الجديدة المعلنة متكاملة ، بحيث توضح الحكومة موقفها من صناعة الغزل والنسيج بما يضمن التوازن الأمثل بين النشاطين التجاري والصناعي . مع النظر في إيقاف التوسع الصناعي في الدلتا ومناطق زراعة القطن ، وتركيزه في المناطق المعزولة كالاسكندرية وحلوان ، حيث يمكن استخدام الأقطان العالمية الرخيصة والمتوسطة الطول ، وهي الخامات الأنسب والأوفر لانتاج الأقمشة الشعبية ، كما تمكن صناعة الملابس المصرية من الدخول في مجال المنافسة العالمية ، إذ ان مراكز صناعة الملابس في العالم في كوريا وتايوان وتركيا وهونج كونج والصين الشعبية لا تستخدم الأقطان الأطول تيلة في مثل هذه الصناعة البالغة الحساسية لتكاليف الانتاج .

- أما في المدى الطويل فإنه يفضل تهجير بعض المصانع الداخلة في نطاق الدلتا ومناطق زراعة القطن إلى مناطق معزولة ، حتى لا تبقى إلا المصانع العتيقة المتخصصة في صناعة الغزل الرقيق وما فوق المتوسط ، حيث أنه من قبيل إهدار الموارد استهلاك خمسة ملايين قنطار من الأقطان المصرية في صناعة الخيوط المتوسطة والكثيفة والمنسوجات الشعبية والرخيصة - بينما لا تستهلك الصناعة في الولايات المتحدة على سبيل المثال إلا ٢٥٠ ألف قنطار من الأقطان الأطول تيلة من مجموع استهلاكها البالغ ٤٠ مليون قنطار ، رغم تفوق القطن المصري على الأقطان supima الأمريكية في السعر والخواص .

ثالثا : تطوير أساليب التسويق - وتهجير تجارة القطن :

* إن إلغاء التسويق التعاوني بشكله الحالي يمثل خطوة على الطريق الصحيح ، مع إيجاد وسائل أخرى لتداول المحصول وتصديره في ظل حرية التعامل . على أن يتم تنقية النظام التعاوني من الثغرات التي تعثره ، حتى يمثل المفهوم التعاوني الصحيح والمطبق في بلدان العالم الحر ، وبحيث يكون أمليا لا حكوميا .

* العودة ببورصة مينا البصل لسابق عهدها ، لتكون مركزا طبيعيا لتداول الأقطان الشعير بيما وشراء ، وتحديد أسعار فروق الرتب ، وتنظيم عمليات التحكيم على الأقطان المكبوسة كبسا مانيا ، والنظر في الخلافات بين الأعضاء .

* إعادة النظر في أحكام القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن في الداخل - تجار الزهر وتجار الشعير والسماصرة - بما يتمشى مع الأوضاع السائدة حاليا . مع إيجاد النظم الكفيلة للانسياب الطبيعي للمحصول في شتى مراحله ، وخصوصا بعد زيادة أسعار القطن واختلاف الظروف التي استدعت سن القانون ١٨١/١٩٦٠ المشار إليه آنفا .

* منح الحرية للمنتجين لبيع محصول القطن لمن يشاؤون وفقا لأفضل العروض ، سواء لشركات التصدير القائمة ، أو الجمعيات التعاونية بالمحافظات ، أو للشركات الخاصة ، والأفراد الذين يرخص لهم بتداول

الأقطان ، من تجار الزهر أو الشعير أو السماصرة ، مما يستوجب سن تشريعات جديدة تتمشى مع الأوضاع المستحدثة التي يتم الاتفاق عليها لتحرير تجارة القطن . بحيث تواكب سياسة التحرير الاقتصادي وآليات السوق .

* أن يكون نظام التسويق الداخلي للقطن - مرحليا - على النحو التالي :

- السماح للقطاع التعاوني والقطاع الخاص أفرادا أو شركات خاصة بالتجارة الداخلية بتداول الأقطان فيما بينهم زهرا ، مع حرية اختيار المحالج المخصص للصنف ، وذلك للنفوس بصناعة الحلج ، بالإضافة إلى حرية الاتجار به في حدود اللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

- على أن يسمح لجميع الجهات التي تقوم بالتعامل في القطن الزهر بحلج الأقطان في أي من المحال المخصصة لحلج الصنف ، مع مراعاة اتباع قواعد حلج الأقطان الإكثار .

- يتم التعامل بين المنتجين والمشتريين مباشرة ، بحيث يحصل المنتجون على مستحققاتهم كاملة ، على أن يقوم المنتج بتوفير التصريح اللازم لنقل أقطانه .

* تأمينا لشركات الغزل المحلية في الحصول على احتياجاتها من الأقطان ؛ يسمح لها بالشراء من جميع المتعاملين في القطن بالداخل ، أو من سوق البضاعة الحاضرة بالاسكندرية ، أو من المنتج مباشرة ، خصوصا وأن أقطان الوجه القبلي مخصصة بأكملها للاستهلاك الداخلي .

* إنشاء جهاز على غرار لجنة القطن المصرية ، يتولى استلام الأقطان الشعير التي تعرض عليه بالأسعار المعلنة في حالة عدم تمكن الحائزين من بيع أقطانهم - اعتبارا من أول يونيه من كل عام . وذلك كمرحلة انتقالية .

* إطلاق حرية التعامل في مخلفات القطن بدون تدخل من أي جهة ، على أن تتولى الوزارات المعنية تحديد أسعار البذرة وأسلوب تداولها عند إعلان أسعار القطن .

وثانياً : تحرير صناعة الحليج :

من أهداف صناعة الحليج الى القطاع الخاص ، حتى تأخذ طريقها الى التحرير في ظل آليات السوق ، ولإيجاد جيل جديد من خبراء القطن .

خاصة وأن تحرير تجارة القطن يستلزم تحرير الحليج ، حيث تتمكن التجارة الحرة من استرجاع بعض الخبرة المصرية القديمة وقدرتها على الارتقاء بهذه الصناعة ، والارتفاع بمستوى جودة القطن من خلال العناية الفردية والأساليب اليدوية في نقاوة الأقطان الزهر والشعر، ومن واقع المعرفة الدقيقة بخواص الأقطان المختلفة ومناطق الانتاج وامكانية مزج الأقطان ذات المستوى المتقارب ، حتى لا تهدر قيمة الأقطان الأعلى أي ظل عمليات الحليج الجارية في القطاع العام ، وبحيث تصل الى التجانس في الرتبة والتيلة واللون ، وفي ذلك ارتقاء بالصناعة ذاتها ، ووقف لاهدار الرتب العالية في الفراغ ، وتسهيل عمليات اعداد النماذج للشركات المصدرة ، مع الاستفادة من خصائص القطن الى أقصى درجة ممكنة .

* ان إعادة تنظيم قطاع الحليج أصبح ضرورة ملحة قبل التفكير في بيع المحالج للقطاع الخاص ، مع التوصية بتكهن المحالج التي تقع في وسط المدن ، وعرضها كأراض مرتفعة القيمة للبناء ، قد تساهم حصيلتها في تشييف أعباء إعادة التنظيم ورسم السياسات الجديدة ، مع تخصيص الحصيلة قبل الاقدام على التصرف تجنباً لتنازع الاختصاصات بين المحليات والوزارات .

* اذا كانت المحالج المطورة من الضخامة بحيث يصعب بيعها فوراً ، فإنه من الممكن التفكير في نظام مماثل لما هو متبع في فنادق الدولة التي يتم تأجيرها للشركات المتخصصة في هذا المجال ، مع السماح باستغلالها الاستغلال الأمثل في مشروعات أخرى مكمل أو مختلفة . وعلى سبيل المثال فإن محليج رينهارت بزفتي كان يقوم بصناعة الثلج ، كما كان محليج كوبر يقوم بضرب الأرض .

* ان الوقت قد حان للنهوض بتحديث الدوايب بما يكفل توفير الوقت والجهد والمكان ، وهي المهمة التي قد تستطيع الشركات الخاصة النهوض بها .

خامساً : تحديد أسعار القطن المصري عالمياً :

* ينبغي اتباع عدة اجراءات لقياس اتجاهات السوق والاسترشاد بها في تحديد الاسعار تتمثل فيما يأتي :

- تطعيم سفاراتنا في اليابان وايطاليا وسويسرا بملحقين تجاريين متخصصين على درجة كبيرة من الكفاءة ، والالام باقتصاديات القطن لتابعة الأسواق في هذه البلاد والتي تشكل أهم أسواقنا ، والاتصال الدوري بعملائنا في هذه المراكز ، وكذلك الاتصال بوكلائنا المهمين وعددهم محدود ، ونقل رغباتهم الى جهة الاختصاص التي سوف يسفر عنها التنظيم الجديد ، كذلك مد هؤلاء العملاء بكافة المعلومات المطلوبة .

- تحديد سعر الشراء من المنتجين في الداخل بعد دراسة حالة الأسواق العالمية وحجم المحصول ، وتقدير حجم الاستهلاك الداخلي ، وكذلك تقدير حصة التصدير المحتملة ، مع اطلاق حرية البيع .

- إعادة تنظيم شركات التصدير على الفور بما يتناسب وحجم النشاط الفعلي ، مع السماح بإنشاء الشركات الخاصة في مجال التصدير ، على أن تحدد الدولة حداً أدنى لسعر التصدير . وعلى أن يكون الفرق بين سعر الشراء من المنتجين وسعر التصدير محل ضريبة صادر جديدة تنشأ في هذه المرحلة الانتقالية ، وحتى يتم ازالة الفروق بين السعر الداخلي وسعر السوق الخارجي في مراحل مقبلة ، تمهيداً لتطبيق سياسة المخصصة في هذا المجال .

- تحويل مهمة هيئة التحكيم القائمة حالياً لاستيعاب عمل لجنة القطن المقترحة آنفاً ، مع استمرار الهيئة في أداء وظيفتها الأصلية في التحكيم ومنع الخلط ، وذلك تخففاً من أعباء إنشاء أجهزة جديدة وحتى لا تتعرض الى ظاهرة ندرة الكوادر والكفاءات القطنية .

- ضرورة تكوين مخزون استراتيجي كاف من القطن ، بحيث تستطيع مصر مواجهة ارتباطاتها محلياً أو خارجياً بمقدرة ومرونة . خصوصاً وأن مخزونها في المواسم الماضية لم يكن يترك لها الخيار بين التزاماتها الخارجية وبين مواجهة عجز - بسل توقف - بعض المصانع .

الانتاج الزراعى والرى

اقتصاديات استخدام مياه الرى

أخيرا على أرقام الاستهلاك المائى للمحاصيل وتقدير الاحتياجات المائية بزيادة ٢٠ - ٦٠ ٪ من الاستهلاك المائى ، ويتضح من الجدول رقم (١) بيان الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية مقدرة باضافة ٤٠ ٪ الى الاستهلاك المائى مقابل الفوائد فى النقل الداخلى والحقل .

جدول رقم (١)
الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية
بالمتر المكعب للفدان الواحد

المحصول	الريجه البحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
قمح	٢٢٥٢	٢٧٩٥	٣٠٧٢
فول	١٧٩٠	٢١٩٥	٢٥٥٨
شعير	١٩٧٠	٢٥٢٠	٣٠١٥
عدس	١٨٦٥	٢١٠٥	٢٣٦٢
برسيم تحريش	١٢٤٠	١٥٢٠	١٦٦٤
برسيم مستديم	٣٣١٠	٣٨٢٠	٤٣٦٨
بصل	٢٢٨٠	٢٤١٠	٢٤١٠
قطن	٣٩٤٥	٤٩٦٠	٥٤٢٤
لوزة شامى	٣٤٠٥	٣٦٥٧	٣٩٤٧
ارز	٦٥٧٠	—	—
قصب سكر	—	١٠٠٠٠٠	١٢٧٥٠
سمسم	٢٨٦٦	٢١٥٢	٣٦٣٠
فول سودانى	٢١٦٣	٣٧٥٢	٥٧٣٨
خضراوات	١١٠٤	٢٢٥٠	٢٤٠٠
خضراوات	٢٦٩٥	٣١٣٨	٣٢٨٠
حبات	٥٦٢٠	٥٧٩٨	٧٥٣٢

ملحوظة : هذه الاحتياجات للرى السطحى بعد استخدام الرى بالرش تخلف بنسبة ١٥ ٪ والرى بالتنقيط تخلف بنسبة ٢٥ ٪ .

يوشك الماء العذب ان يكون من الموارد النادرة فى كثير من دول العالم بسبب ماتمانيه بعض هذه الدول من جفاف فى السنوات الأخيرة ، ويسبب ازدياد المطالب المائية للتوسع الزراعى والصناعى لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان مع الارتفاع بمستوى المعيشة فى الدول النامية والمتخلفة .

ومن أجل ذلك كان من الضرورى دراسة اقتصاديات مياه الرى التى تمثل الجزء الأكبر من المياه العذبة المستخدمة فى العالم ، وأن يكون هدف الدراسة هو استغلال الكميات المتاحة من المياه الاستغلال الاقتصادى الامثل .

وقد قسمت هذه الدراسة الى قسمين :

أولا : القيمة الاقتصادية لمياه الرى :

يقتضى بيان القيمة الاقتصادية لمياه الرى الحديث ما يأتى :

١- التعرف على الاحتياجات المائية للمحاصيل :

منذ عدة سنوات قامت الجامعات واكاديمية البحث العلمى كما قام مركز البحوث المائية بوزارة الاشغال والموارد المائية ومركز بحوث الاراضى والمياه بوزارة الزراعة بإجراء دراسات حقلية للمقننات المائية لكثير من المحاصيل فى مناطق مختلفة من مصر ، واتفق المركزان

جدول رقم (٢)
متوسط انتاجية المحاصيل السائدة
في مناطق القطار الرئيسية

المحصول	الوحدة	متوسط الانتاجية		
		وجه بحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش	طن	٩.٣٤	٩.٤٢	١٣.٣٢
برسيم مستديم	طن	٢٥.٥٢	٢٦.٢٥	٢٦.٦٥
قطن	قنطار	٥.٣٧	٤.٦٨	٣.٦٦
ذرة شامية	أردب	١٦.١٠	١٧.٠٣	١٥.٨٤
أرز	طن	٢.٥٨	—	—
قمح	أردب	١٣.٤٢	١٤.٩٥	١٢.٤٩
بصل	طن	٧.٨٢	٩.٦٥	١٠.٢٠
عدس	أردب	٥.٥٩	٤.٢٥	٢.٩٦
قصب السكر	طن	—	٤٠.٢٥	٤٠.٨٨

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - قسم بحوث الإحصاء

ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

- أن محصول برسيم التحريش قد أعطى أعلى انتاجية في مصر العليا حيث وصل متوسط انتاجه الى ١٣.٣٢ طن ، فى حين بلغ متوسطه فى مصر الوسطى ٩.٤٢ طن للفدان ، أما فى الوجه البحرى فكان متوسطه ٩.٣٤ طن للفدان .
- بلغ متوسط انتاجية محصول القطن فى الوجه البحرى ٥.٣٧ قنطار وفى مصر الوسطى ٤.٦٨ قنطار وفى مصر العليا ٣.٦٦ قنطار.

٢ - حساب متوسطات انتاجية المحاصيل فى السنوات الثلاث

٨٦ / ٨٧ ، ٨٨ / ٨٩ ، ٨٩ / ٨٨ وحساب ما يخص كل ألف متر

مكعب من مياه الري من هذه المحاصيل الانتاجية .

٣ - حساب العائد من المحاصيل المختلفة طبقا للأسعار

السائدة محليا لعام ١٩٨٩ ، ثم تبعا للأسعار العالمية سنة ١٩٨٩ .

٤ - التعرف على نصيب كل ألف متر مكعب من مياه الري

من العائد من كل محصول .

٥ - جمع المحاصيل فى بورات زراعية شائعة الاستعمال للتعرف

على أنسب البورات اقتصاديا .

وقد اختيرت البورات الثمانية الآتية :

- برسيم تحريش يعقبه قطن .
- برسيم مستديم يعقبه ذرة شامية .
- برسيم مستديم يعقبه أرز .
- قمح يعقبه ذرة شامية .
- قمح يعقبه أرز .
- بصل يعقبه ذرة شامية .
- عدس يعقبه ذرة شامية .
- قصب سكر .

وقد اختلفت انتاجية هذه المحاصيل تبعا لمناطق الانتاج ، على

النحو الذى ورد فى الجدول رقم (٢) والذى يبين متوسط انتاجية

المحاصيل السائدة فى الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ومصر العليا ،

عن السنوات ٨٦ / ٨٧ ، ٨٨ / ٨٩ ، ٨٩ / ٨٨ .

فعلى سبيل المثال : بلغ عائد دورة (البرسيم التحريش + قطن) اعلى مستوى له فى الوجه البحرى (٧٣٨,٨ جنيه للفدان) فى حين انخفض الى النصف تقريبا فى مصر العليا ، أما دورة (القمح + ذرة شامية) فقد بلغت ١٤١٦,٩ جنيه فى مصر الوسطى فى حين انخفض العائد ليصل الى ١٢٠٥,٥ جنيه فى مصر العليا ، كذلك أعطت دورة (البصل + ذرة شامية) أعلى عائد فى مصر العليا حيث وصل الى ١٤٣١,٨٢ جنيه ، فى حين انخفض الى ٩٨٤ جنيه فى الوجه البحرى . أما من حيث الدورات البديلة فقد بلغ أقصى عائد فى دورة (البصل + الذرة الشامية) فى مصر العليا تليها دورة (قمح + ذرة شامية) بمصر الوسطى حيث بلغ ١٤٣١,٨ ، ١٤١٦,٩ جنيه على الترتيب ، فى حين بلغ عائد (برسيم تحريش + قطن) بمصر العليا أدنى عائد حيث وصل الى ٣٨٦,٨ جنيه مصرى .

٦ - صافى عائد الدورات السائدة فى المناطق الانتاجية الرئيسية مقمرا بالأسعار العالمية :

عند تقدير صافى عائد الدورات البديلة السائدة فى المناطق الانتاجية ، روى عدة افتراضات يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - بالنسبة للأسعار العالمية للقطن المصرى خلال السنوات السبع الأخيرة وجد أن أسعار التصدير المرجحة بالأوزان تبلغ ١٦٢ دولارا (من ٨٣ - ١٩٨٩) للقطن الشعير ، وهذه الأسعار تعتبر أسعارا احتكارية لمثل هذه النوعية من الأقطان وترتبط أسعارها بحجم المعروض منها ، كما أنه من المتوقع عند زيادة حجم صادرات القطن الى معدله الطبيعى حدوث انخفاض فى السعر للأقطان المصرية الى مستوى الأقطان طويلة التيلة العالمية + علاوة .

ويؤكد ذلك أنه عند احتساب أسعار القطن العالمية للأصناف المماثلة للأقطان طويلة التيلة مثل صنف البيما الأمريكى ، وانتاج بيرو - تبين أن متوسط أسعارها العالمية يبلغ ١٥٠ دولارا للقطن الشعير فى المتوسط ، فإذا أضيف إليها ١٢ دولارا علاوة للقطن المصرى ، يكون متوسط

- تقاربت الانتاجية بالنسبة لحصول البرسيم المستديم .

- تفاوتت الانتاجية لحصول الذرة الشامية حيث تفوقت منطقة مصر الوسطى بمتوسط انتاجية بلغ ١٧,٠٢ أردب / فدان .

- كذلك تفوقت منطقة مصر الوسطى فى انتاجية القمح ، اذ بلغ متوسط انتاج الفدان ١٤,٩٥ أردب يقابلها ١٣,٤٢ أردب للفدان فى وجه بحر ، ١٢,٤٩ أردب للفدان فى مصر العليا .

- بلغت انتاجية البصل أقصاها فى مصر العليا بمتوسط ١٠,٢٠ طن للفدان ، وتليها منطقه مصر الوسطى ٩,٦٥ طن للفدان ، بينما كان متوسط انتاج الفدان فى الوجه البحرى ٧,٨٣ طن .

- لوحظ تفوق منطقة الوجه البحرى فى انتاجية محصول العدس على منطقة مصر العليا التى كانت متميزة فى انتاجه ، فقد بلغت الانتاجية ٥,٥٩ أردب للفدان فى الوجه البحرى ، بينما بلغت ٣,٩٦ أردب للفدان فى مصر العليا .

وانعكس هذا الاختلاف فى الانتاجية ، ليس فقط بين الدورات البديلة ، بل ايضا بين الدورة الواحدة فى المناطق المختلفة (جدول رقم ٣) .

جدول (٣)
صافى عائد الدورات البديلة للمناطق
الانتاجية المختلفة وذلك بالأسعار المحلية

المنطقة	صافى عائد الدورات بالمناطق الانتاجية بالمصرى		
	وجه بحر	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	٧٣٨,٨	٤٢٧,٧٢	٣٨٦,٨
برسيم مستديم + ذرة شامية	١٠٣٦,٨	١٠٣٥,٦١	١٠٣٠,١٣
برسيم مستديم + أرز	١٠٥٤,٣٢	-	-
قمح + ذرة شامية	١٢١٦,٢	١٤١٦,٩١	١٢٠٥,٤٦
قمح + أرز	١٢٤٤,٢٥	-	-
بصل + ذرة شامية	٩٨٤,١٤	١١٩٢,٣٦	١٤٣١,٨٢
عدس + ذرة شامية	١٣٦١,٩٨	١٠٣٥,٧٥	١٠٣٠,٨
قصب السكر	-	١٠٤١,٥٥	١٢١٠,٦٥

المصدر ١ : جمعه وحسبه من الجداول المرفقة أرقام ٨ - ١٤ ومصدرها مركز بحوث الاقتصاد الزراعى .

سعر التصدير للاقطان المصرية ١٦٢ دولارا للقنطار الشعير « جداول
١٥، ١٦، ١٧ » .

ويحسب سعر الدولار « السعر الرسمي لعام ١٩٨٩ (٢.٧) »
ويحسب متوسط التصافي ١١٧ سيكون قيمة الشعير
الناتج من قنطار القطن الزهر (١٠.١٧ × ٤٣٧.٤) = ٥١١.٧ جنيه / للقنطار .

ب - ثمن البذرة : يقدر متوسط السعر العالمي لطن بذرة القطن
خلال عام ١٩٨٩ بنحو ١٢٠ دولارا ويسعر صرف رسمي للدولار
٢.٧ جنيه .

اذن سعر الطن من البذرة $120 \times 2.7 = 324$ جنيهه /
طن / بذرة .

ومن ثم سيكون سعر الارنب ٣٨.٨٨ $(\frac{324 \times 120}{100})$
= ٣٨.٨٨ جنيهه .

وحيث ان البذرة الناتجة من قنطار القطن الزهر تقدر بحوالى ٩٨
كيلو جراما فيمكن تقدير قيمة البذرة الناتجة من قنطار القطن الزهر .
 $= \frac{98 \times 38.88}{120} = 31.75$ جنيه .

مما سبق يتضح ان السعر المزروعى / للقنطار من القطن
الشعير شاملا كلامن الشعير والبذرة $31.75 + 511.7 = 543.45$ جنيه .

ج - بلغت نسبة استخراج السكر من قصب السكر ١٠٪ .

د - حسب أسعار (القمح - الارز - قصب السكر - العدس
- البصل الشتوى - الذرة الشامية) على النحو الوارد بالجدول ، نظرا
لعدم توافر بيانات عن الهوامش التسويقية .

هـ - نظرا لعدم وجود أسعار عالمية بالنسبة للبرسيم الطويل
والقصير ، فقد استعملت أسعاره المحلية حيث انها تعكس أسعار السوق
الحرة له .

و - حولت بعض وحدات المحاصيل (العدس - الذرة

الشامية - القمح) الى وحدة الطن لحساب أسعارها العالمية
لوحدة الطن .

ومن واقع الجداول لوحظ ان عائداات الدورات اختلفت عما
تم حسابه بالأسعار المحلية ، ففى الوجه البحرى أعطت دورة
(البصل + ذرة شامية) أعلى عائد وهو ٢٨٨٨.١ جنيه مصرى ، فى
حين جاءت دورة (برسيم التحريش + قطن) فى المرتبة الثانية حيث
أعطت صافى عائد ٢٥٣٢.٩ جنيهه .

كما أعطت دورة (برسيم مستديم + ذرة شامية) أدنى
ربحية حيث بلغت ٩٠٣.٠٠ جنيهه .

اما فى مصر الوسطى فاقت دلت البيانات على أن صافى عائد
(دورة البصل + ذرة شامية) يقدر بحوالى ٢٤٦٣.٧ جنيه ، وجاءت دورة
(برسيم تحريش + قطن) فى المرتبة الثانية لها حيث أعطت صافى
عائد يقدر بحوالى ١٩٩٧.٦ جنيهه ، فى حين جاءت فى المرتبة الاخيرة

جدول (٤)

صافى عائد الدورات الزراعية

للمناطق الانتاجية الرئيسية مقدر بالأسعار العالمية

المنطقة	صافى عائد الدورات مقدر بالأسعار العالمية		
	وجه البحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	٢٥٣٢.٩	١٩٩٧	١٦٦٢.٠٠
برسيم مستديم + ذرة شامية	٩٠٣.٠٠	٨٣٩.٦	٩١٠.٦
برسيم مستديم + أرز	١٠٥٤.٢٢	١٠٠٠	-
قمح + ذرة شامية	١١٤٩.٩	١٣٠.٩	١٠٧٦.٩
قمح + أرز	١٧٢٨	-	-
بصل + ذرة شامية	٢٨٨٨	٢٤٦٣.٧	٢٨٣٨.٨
عدس + ذرة شامية	١٧٣٢.٦٥	١٣٨١.٧	١٢٧٩.٥٥
قصب السكر	-	١٤٨٥.٢	١٦٦١.١

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول الملحقه أرقام ٨ - ١٤

نورة (برسيم مستديم + ذره شامية) بصافى عائد يقدر بحوالى ١٠٣٥,٦ جنيه .

وفى مصر العليا جاء نفس الترتيب بصافى ربح ٣٧٣٨,٨ ، ١٦٦٢ و ٩١٠,٦ جنيه مصرى .

٧ - حساب صافى العائد من ٢م١٠٠٠ من المياه :

لحساب صافى العائد من استخدام ٢م١٠٠٠ من المياه ، فلقد تم حساب صافى العائد للمتر المكعب مياه بالجنيه المصرى وبالدولار ، ومن ثم تم حساب عائد مشاركة ٢م١٠٠٠ . وبالنظر الى الجداول الملحقه فلقد تم الاستعانة ببيانات معهد بحوث المياه فى مجال الاستهلاك المائى للمحصول م ٣ وتم اضافة ٤٠٪ من هذا الاستهلاك المائى كفوائد ، وهذا لحساب الاحتياجات المائيه للاستهلاك (جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) وذلك تبعاً للمحاصيل المختلفه : كذلك للدورات البديله السائدة فى المناطق الانتاجية المختلفه .

عائد مشاركة ٢م١٠٠٠ تبعاً للأسعار المحليه :

بلغ عائد ٢م١٠٠٠ من المياه لمحصول العدس فى الوجه البحرى أعلى قيمة ، حيث يقدر بمبلغ ٤١٠ جنيهات ، وجاء فى المركزين الثانى والثالث كل من البصل فى مصر العليا والقمح فى الوجه البحرى ، حيث بلغ عائداهما ٣٧٩ و ٣٢٠ جنيهها على الترتيب .

أما من حيث الدورات فلقد أعطت نورة (العدس + ذره شامى) فى الوجه البحرى أعلى عائد حيث بلغ ٢٤٠ جنيهها ، وجاءت بعدها مباشرة (القمح + ذره شامى) بعائد قدره ٢١٥ جنيهها ، فى حين بلغ أدنى عائد فى نورة (برسيم تحريش + قطن) فى مصر العليا ، حيث بلغ ٥٤ جنيهها فقط .

ويمكن تلخيص النتائج التى توصل اليها البحث فى الجدولين التاليين ٦ ، ٥ .

العائد من ٢م١٠٠٠ للدورات المختلفه ، تبعاً للأسعار العالمية :

عند تقدير العائد من ٢م١٠٠٠ للدورات البديله وذلك بالاسعار العاليه ، دلت النتائج على ان هناك زياده فى العائد وذلك بالنسبة للمحاصيل التصديرية الهامة كالبصل والقطن والارز . وفى الوجه البحرى اعطت نورة (البصل + الذره الشامى) أعلى عائد ، حيث وصل العائد من ٢م١٠٠٠ مياه فيها الى ٥٠٨,١ جنيه مصرى ، بعد ان كان ١٧٣ جنيهها بالأسعار المحليه ، تليها مباشره نورة (برسيم التحريش + قطن) حيث وصل العائد الى ٤٨٩,٥ جنيه بعد ان كان ١٤٠ جنيهها فى

جدول رقم (٥)

عائد توزيع المياه على المحاصيل المختلفه

المحصول	العائد من استخدام ٢م١٠٠٠ مياه / جنيه		
	وجه بحرئ	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش	١٢٠	٧٠	١٤٠
برسيم مستديم	١٦٠	١٢٠	١٧٧
قطن	١٥٠	٦٥	٢٨
ارز	٨٠	-	-
ذره شامى	١٤٥	١٥٠	١٣١
قمح السكر	-	١٠٣	٩٤
عدس	٤١٠	٢٣٠	٢٣٦
بصل	٢١٤	٢٦٠	٣٧٩
قمح	٣٢٠	٣٠٠	٢٢٣

المصدر : جمعت من جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

جدول (٦)

العائد المتحصل عليه من استخدام ٢م١٠٠٠ للدورة الصائفة

فى المناطق الانتاجية الرئيسيه مقدر بالاسعار المحليه

الدورة	العائد من استخدام ٢م١٠٠٠ مياه / جنيه		
	وجه بحرئ	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	١٤٠	٦٦	٥٤
برسيم مستديم + ذره شامى	١٥٠	١٢٥	١٢٤
برسيم مستديم + ارز	١١٠	-	-
قمح + ذره شامى	٢١٥	٢٢٠	١٧٧
قمح + ارز	١٤٠	-	-
بصل + ذره شامية	١٧٣	١٩٦	٢٢٥
عدس + ذره شامية	٢٤٠	١٨٠	١٦٦
قمح السكر	-	١٠٣	٩٦

المصدر : جمعت من جداول ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

ثلل الاسعار المحلية . وكذلك بلغ عائد دورة البرسيم (المستديم + الذره الشامى) ادنى حد وهو ١٣٤.٥ جنيه .

أما فى مصر الوسطى فلقد ارتفع عائد ٣١٠٠٠ مياها فى دورة (البصل والذره الشامى) ليصل الى ٥٧٠.٨ جنيه ، ويأتى بعدها دورة (برسيم التحريش + قطن) حيث وصل الى ٢٠٧.٩ جنيه مصرى ، فى حين جاءت دورة (البرسيم المستديم + الذره الشامى) فى المرتبة الاخيرة حيث وصل عائدها الى ١٣٥.٦ جنيه .

وفى مصر العليا وصل عائد دورة (البصل + الذره الشامى) الى ٥٩٠ جنيهها ، فى حين جاءت دورة (برسيم + ذره شامية) فى المرتبة الاخيرة حيث بلغ عائدها ١٠٩.٧ جنيه .

وقد عرضت النتائج السابقة فى الجدول رقم (٧) الذى يوضح العائد الصافى المتحصل عليه من ٣١٠٠٠ مياها ، مقدرا بالاسعار العالمية المحولة الى الاسعار المحلية لسنة ١٩٨٩ .

جدول رقم (٧)

العائد من استخدام ٣١٠٠٠ مياها (مقدرا بالاسعار العالمية المحولة)

السلعة	وجه بحرى	مصر الوسطى	مصر العليا
برسيم تحريش + قطن	٤٨٩.٥	٢٠٧.٩	٢٢٤.٢
برسيم مستديم + ذره شامى	١٣٤.٥	١٣٥.٦	١٠٩.٧
برسيم مستديم + أرز	١٥١.٠٠	-	-
قمح + ذره شامى	٢٠٢.٤	٢٠٢	١٥٢.٨
قمح + أرز	١٩٧.٠٠	-	-
بصل + ذره شامية	٥٠٨.١	٥٧٠.٨	٥٩٠
عدس + ذره شامية	٢٢٨.٦	٢٢٩.٧	٢٠٦.٦
قصب السكر	-	١٤٨	١٣٠.٢

المصدر : حسب وجمعت من الجداول ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤

النتائج : من العرض السابق يمكن التوصل الى الآتى :

١- عند استعملنا للأسعار المحلية للبورات البديلة السائدة فى المناطق الانتاجية الرئيسية (القطن - القمح - الارز - الذره الشامى - قصب السكر - العدس - البصل الشتوى - البرسيم المستديم - البرسيم التحريش) فان اكبر عائد لـ ٣١٠٠٠ مياها كان فى دورة (عدس + ذره شامى) وجه بحرى ، فى حين كان اقل عائد لـ ٣١٠٠٠ مياها فى (البرسيم التحريش + قطن) مصر العليا .

٢ - أما عند استعمالنا للأسعار العالمية فلقد أعطت (دورة البصل + ذره شامى) فى مصر العليا ٥٩٠ جنيهها ، وهذا ناتج بالفعل من ارتفاع سعر الطن من البصل عند تصديره للخارج ، وأتت دورة (البرسيم التحريش + القطن) فى الوجه البحرى فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت ربحية ٣١٠٠٠ م - ٤٨٩.٥ جنيه ، وهذا ناتج من أن القطن محصول تصديرى هام ، مما يبين ان العائد من ٣١٠٠٠ مياها يزيد عند استخدامنا لظاهرة الميزة النسبية عند زراعة أراضي مصر المحيطة ، ولكن هذا لايعنى سيادة تلك المحاصيل التصديرية الهامة فى التركيب المحصولى مع ارمال المحاصيل الأخرى ، حيث ان من الأهمية أيضا النظر الى تحقيق الأمن الغذائى للمحاصيل الاستراتيجية السابق ذكرها كالقمح والذره ، وغيرهما . كهدف قومى ينبغى أن نسعى لتحقيقه ، كذلك لايقصد هنا تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل فى تلك المحاصيل ، بل يقصد هنا رفع نسبة الاكتفاء الذاتى منها .

ثانيا : تكاليف تخزين وتوصيل مياه الري :

بعد بيان القيمة الاقتصادية لمياه ري المحاصيل المختلفة والعائد الاقتصادى من كل ١٠٠٠ م ، نوضح فيما يلى حساب تكاليف كل ١٠٠٠ م من مياه الري فى مناطق الجمهورية المختلفة .

حساب تكاليف الري : بدءا من السد العالى

- استعادة تكاليف مشروع السد العالى وهى :

تكاليف انشاء جسم السد	١١٠ مليون جنيه
تعويضات للنوبيين	١٠ مليون جنيه
تعويضات للسودان	١٥ مليون جنيه
المجموع	١٣٥ مليون جنيه

- توزيع هذا المبلغ على الأغراض الرئيسية الأربعة المستهدفة من

انشاء السد وهى :

- ١- الوقاية من الفيضانات الحالية . ٢ - رى اراض جديدة .
 - ٣ - توليد طاقة كهربائية . ٤ - تيسير الملاحة .
- ومن المعلوم ان السعة الكلية لخزان السد العالى هى ١٦٢ مليار متر مكعب ، منها ٣١ مليار م^٣ تخزين ميت لا يستفاد به ، وتكاليف هذا الجزء يمكن توزيعها على الأغراض كلها بنسبة الانتفاع . أما سعة التخزين الحى وهى ١٣١ مليار م^٣ ، فان ٤٦ مليار م^٣ منها (ما بين مشوب ١٧٥ ، ١٨٢) مخصصة للوقاية من الفيضانات العالية ، وبذلك يكون نصيب الوقاية من الفيضانات من تكاليف السد = $\frac{46}{131} \times 135 = 47,25$ مليون جنيه ، ويوزع الباقي وقدره ٨٧,٧٥ مليون جنيه على الرى والكهرباء والملاحة . ويمكن اتباع احدى طريقتين للتقسيم :

- ١- اعتبار ان الغرض الأساسى من المياه المارة من السد العالى هو الرى فيما عدا فترة السدة الشتوية ، فان المياه تطلق للملاحة . وتصرفات هذه الفترة تبلغ ٦٪ من التصرفات السنوية ، اما الكهرباء فانها تعتبر فى هذه الحالة ناتجا ثانويا من مرور المياه ، لذلك يمكن تقسيم مبلغ ٨٧,٧٥ مليون جنيه بين الرى والملاحة بنسبة ٩٤ : ٦ وبذلك يكون نصيب الرى من تكاليف السد ٨٢,٥ مليون جنيه .

- ٢ - باعتبار أن الكهرباء غرض أساسى مستهدف من اقامة السد ، وبالرجوع الى التصرفات المارة بالعنقات (التوربينات) ومقارنتها بالتصرفات الكلية المارة من السد طول العام - نجد أن نسبة الاولى الى الثانية فى المتوسط هى ٨٥٪ . وعلى اساس تصرفات يناير وفبراير

نجد أن احتياجات الملاحة تقدر بنحو ٤ مليار م^٣ فى الشهر ، أى نحو ٨٠٪ من المياه المنصرفه للرى . وعلى ذلك تكون نسبة الانتفاع للرى والكهرباء والملاحة ٣٥ : ٢٢ : ٢٢ ، ويتقسيم مبلغ ٨٧,٧٥ مليون جنيه بهذه النسب يكون ما يخص الرى من هذا المبلغ هو ٢٠,٧ مليون جنيه .

حساب تكاليف الرى فى المناطق المختلفة :

لحساب تكاليف مياه الرى فى أى منطقة من مناطق الجمهورية يراعى :

- ان المياه نفسها لاثنى لها ، وأن تكاليف الرى فى أى موقع من الجمهورية هى مجموع تكاليف نقل المياه من بحيرة ناصر الى الموقع ، مضافا اليها ما يخصها من استعادة تكاليف السد العالى .

- ان التكاليف تشمل فقط ما تديره الحكومة من شبكات الرى وطمبات الرفع .

- ان التكاليف المقدرة لمياه الرى ليست لاستعادة تكاليف منشآت الرى القائمة ، وإنما هى لاحلال منشآت مكانها عند انتهاء عمرها الافتراضى ، كما أنها تشمل تشغيل وصيانة هذه المنشآت لتظل قائمة بوظائفها .

- ان العمر الافتراضى لمنشآت الرى هو ٨٠ سنة ، والعمر الافتراضى لحطات الطمبات ٤٠ سنة .

- ان نسبة التخفيض وهى ١٠٪ مستمرة ططول مدة العمر الافتراضى .

- ان الاسعار المقدرة فى الحسابات هى على اساس اسعار سنة ١٩٨٥ .

- ان تكاليف مياه الرى فى أى منطقة تشمل : استعادة تكاليف السد العالى ، وتكاليف الاحلال والصيانة والتشغيل لمنشآت الرى التى تحمل المياه وتوزعها ، ابتداء من بحيرة ناصر وحتى تصل الى المنطقة ، ومنشآت الرى التى تخدم أكثر من منطقة توزع تكاليفها بين المناطق المنتفعة بنسبة المياه التى يستهلكها كل منها .

وقد حسبت على هذه الأسس تكاليف مياه الري في الوجه القبلى ،
اذ قسمت الاراضى الى ٢٩ منطقة ، وحسبت تكاليف ١٠٠٠م من
مياه الري لكل منطقة على أساس الفرضين الاول والثانى (الري
والكهرباء) لتقسيم تكاليف السد العالى :

باعتبار ما يخص مياه الري من تكاليف السد ٨٢,٥ مليون جنيه
للفرض الاول ، ومبلغ ٣٠,٧ للفرض الثانى . والجدولان ١٨ ، ١٩
يوضحان تكاليف ١٠٠٠م من مياه الري في المناطق المختلفة ، ويلاحظ
فيها ارتفاع التكاليف في المناطق التي ترفع فيها مياه الري من النيل
الى الترع بواسطة طلمبات حكومية .

ثم حسبت بعد ذلك التكاليف حتى تصل المياه الى الحقول في
موقعين على سبيل المثال أحدهما : منطقة أبيوها بمحافظة المنيا فبلغت
تكاليف الألف متر مكعب من مياه الري عشرة جنيهات ، ولما كان الفدان
في هذه المنطقة التي يزرع فيها قصب السكر يستهلك نحو ١٠,٠٠٠م^٣
سنويا ، فتكون تكاليف مياه ري الفدان الواحد في السنة نحو مائة
جنيه . والمنطقة الثانية على فرع ناهيا بمنطقة المنصورة بمحافظة
الجيزة ، حيث بلغت تكاليف الألف متر مكعب ١٩ جنيها ، ومتوسط
ما يستهلكه الفدان من مياه الري ٧٠٠م^٣ ، فتكون تكاليف مياه ري
الفدان الواحد في السنة ١٣٣ جنيه .

**تكاليف المياه في مشروعات استقطاب الفواقد بأعلى
النيل :**

إضافة الى ماسبق فانه بالنسبة لتنفيذ أى من مشروعات استقطاب
لفواقد بأعلى النيل ، قدرت دراسات الخطة الأساسية للمياه في عام
١٩٨٠ تكاليف المياه المستفادة من هذه المشروعات والتي سوف تقسم
نصفا بين مصر والسودان كما يأتى :

• مشروع المرحلة الاولى من قناة جونجلي : تكاليف ١٠٠٠م^٣
سن المياه ١,٩١ جنيه مصرى .

• مشروع المرحلة الثانية من قناة جونجلي (توسيع القناة) :

تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٢,٣٣ جنيه مصرى .

• مشروع مستنقعات مشار : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٣,٤٦ جنيه
مصرى .

• مشروع جنوب بحر الغزال : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٣,٤٠ جنيه
مصرى .

• مشروع شمال بحر الغزال : تكاليف ١٠٠٠م^٣ من المياه ٤,٧٠ جنيه
مصرى .

ولاشك ان هذه التقديرات سوف تتغير كثيرا وفق تغير الأسعار في زمن
تنفيذ أى مشروع من هذه المشروعات ، وان هذه التكاليف تخص
الاراضى الجديدة التي سوف تستصلح على المياه التي يوفرها
كل مشروع .

تكاليف مياه الري من الموارد الإضافية :

• في حالة اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ، قدرت تكاليف كل
١٠٠٠م^٣ من هذه المياه في عام ١٩٨٥ بمبلغ ١,٥٠ جنيه .

• في حالة استخدام مياه الصرف الصحى للري بعد معالجتها ، قدرت
تكاليف ١٠٠٠م^٣ بمبلغ ٢٥ - ٣٠ جنيه .

• في حالة استخدام مياه جوفيه على عمق ٢٠ - ٣٠ متر ، فان تكاليف
١٠٠٠م^٣ تقدر بمبلغ ١٥ - ٢٠ جنيه

• في حالة استخدام مياه البحر بعد إغذائها (تحليتها) تقدر تكاليف
١٠٠٠م^٣ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

الخلاصة :

بالمقارنة بين القيمة الاقتصادية لمياه ري المحاصيل الرئيسية
بحساب صافى عائد ما ينتجه ١٠٠٠م^٣ من مياه الري لكل محصول
بالأسعار المحلية - وجد أنه في الوجه البحرى يتصدر العدس
قائمة المحاصيل اذ يبلغ العائد ٤١٠ جنيهات ويليه القمح اذ يبلغ
العائد ٣٢٠ جنيها ، ثم البصل ٢١٤ جنيها ، ثم البرسيم المستديم
١٦٠ جنيها والقطن ١٥٠ جنيها ثم الذرة الشامية ١٤٥ جنيها ، ويأتى

الأرز في آخر القائمة إذ يبلغ العائد ٨٠ جنيها.

وفي مصر الوسطى يأتي القمح على رأس القائمة بعائد قدره ٢٠٠ جنيها ، ثم البصل ٢٦٠ جنيها ، ثم العدس ٢٣٠ جنيها ، ثم الذرة الشامية ١٥٠ جنيها ، ثم يتدنى العائد بعد ذلك إلى ١٢٠ جنيها للبرسيم المستديم ، ١٠٢ لقصب السكر ، ٦٥ جنيها للقطن .

وفي مصر العليا يأتي البصل على رأس القائمة بعائد ٣٧٩ جنيها ، ثم العدس ٢٢٦ جنيها ، ثم القمح ٢٢٣ جنيها ، ثم الذرة الشامية ١٣١ جنيها ، ثم البرسيم المستديم ١١٧ جنيها ثم يتدنى بعد ذلك العائد إلى ٩٤ جنيها للقصب ، ٢٨ جنيها للقطن ولعل هذا يبرر عدم إقبال الزراع على زراعة القطن في مصر الوسطى والوجه القبلى .

وفي حالة تطبيق الأسعار العالمية : فإن البصل والقطن يأتیان في المرتبة الأولى لارتفاع أسعار تصديرهما إلى الخارج عن الأسعار المحلية ، ويبقى الأرز في ذيل قائمة محاصيل الوجه البحرى ، والقصب في ذيل محاصيل الوجه القبلى .

وإذا تخطينا النظرة لكل محصول بمفرده إلى الدورات الزراعية الشائعة ، نجد أنه في حالة تطبيق الأسعار المحلية في الوجه البحرى تأتي (ذرة العدس + ذرة شامية) على رأس القائمة بربحية ٢٤٠ جنيها لكل ٣م ١٠٠٠ من مياه الري ، تليها ذرة (القمح + ذرة شامية) بعائد ٢١٥ ، جنيها وأقل الدورات عائدا في الوجه البحرى ذرة (قمح + أرز) وذرة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ١٤٠ جنيها فقط لكل منهما .

وفي مصر الوسطى تأتي ذرة (قمح + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٢٢٠ جنيها ، يليها (بصل + ذرة شامية) ١٥٦ (وعدس + ذرة شامية) ١٨٠ ، وأقل الدورات ربحا (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٦٦ جنيها .

وفي مصر العليا تأتي ذرة (بصل + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٢٢٥ جنيها ، تليها ذرة (قمح + ذرة شامية) بعائد

١٧٢ ثم (العدس + ذرة شامية) بعائد ١٦٦ جنيها ، ويأتى في ذيل القائمة ذرة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٥٤ جنيها ويعلوها (القصب) بعائد ٩٦ جنيها .

وبالأسعار العالمية تأتي على رأس القائمة في الوجه البحرى ذرة (بصل + ذرة شامية) بعائد ٥٠٨ جنيها ، ثم ذرة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٤٨٩ جنيها ، وتبقى ذرة (برسيم مستديم + أرز) أقل الدورات عائدا ١٥١ جنيها لكل ٣م ١٠٠٠ من مياه الري .

وفي مصر الوسطى تأتي ذرة (بصل + ذرة شامية) على رأس القائمة بعائد ٥٧١ جنيها ، تليها ذرة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٣٠٨ جنيها ، وأقل الدورات عائدا (برسيم مستديم + ذرة شامية) ١٣٦ جنيها (والقصب) ١٤٨ جنيها .

وفي مصر العليا تأتي على رأس القائمة ذرة (بصل + ذرة شامية) بعائد ٥٩٠ جنيها ، ثم ذرة (برسيم تحريش + قطن) بعائد ٢٢٤ جنيها ، ثم ذرة (عدس + ذرة شامية) بعائد ٢٠٧ جنيها ، وتأتى ذرة (برسيم + ذرة شامية) في ذيل القائمة ، بعائد ١٠٠ جنيها ويعلوها (القصب) بربحية ١٣٠ جنيها .

حساب تكاليف مياه الري :

من المسلم به أن الماء المتساقط من المطر والجارى في الأنهار لايجوز منعه عن الناس، أو تقاضى ثمن له ، وإنما يجوز تقاضى بعض تكاليف تخزينه وتوزيعه وصيانة مجاريه .

وقد حسبت تكاليف تخزين مياه الري بالسد العالى وتكاليف إحلال منشآت الري وطمبات الري الحكومية ، كما حسبت تكاليف صيانة وتشغيل هذه المنشآت والطمبات في الوجه القبلى بعد تقسيم الأراضى الزراعية به إلى ٢٩ منطقة رى ، فوجد أن جملة هذه التكاليف لكل الف متر مكعب من مياه الري حتى تصل إلى ترع التوزيع في المنطقة تتفاوت بين (٤ - ٧) جنيها في المناطق القريبة من النيل ، والتي لا تحتاج إلى طلمبات لرفع المياه من النيل إلى الترع ، وتتفاوت بين (١١ - ٢٧)

جنيها في المناطق التي ترفع الى ترعها المياه بواسطة الطلمبات ، وتزداد التكاليف بازدياد مقدار الرفع الذي يبلغ أقصاه في منطقة كوم أمبو .

وفي تقدير تكاليف مياه الري ، حتى تصل الى الحقول ، بحثت منطقتان : إحداها منطقة ترعة ابيوها بمحافظة المنيا ، فبلغت تكاليف مياه الري فيها نحو (عشرة جنيها) لكل ٢م^{١٠٠٠} أى أن تكاليف ري الفدان في هذه المنطقة التي يزرع جزء منها بقصب السكر تبلغ نحو (مائة جنيه) ، وفي المنطقة الثانية على فرع ناهيا من ترعة المنصوريه بمحافظة الجيزة ، بلغت تكاليف ألف متر مكعب من مياه الري (١٩ جنيه) واحتياجات الري في هذه المنطقة تقدر بنحو ٧٠٠٠ م^٢ للفدان ، وبذلك تكون تكاليف مياه ري الفدان الواحد في السنة (١٣٣ جنيه) .

التوصيات

على ضوء ما جاء بهذا التقرير وما دار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات يمكن إجمالها فيما يأتي :

- نظراً لتعاظم أهمية الموارد المائية في السنوات القادمة ، فإنه ينبغي العمل على حسن استغلال مياه الري وتقليل نسبة الهدر منها ، مع التوسع في استخدام المياه الجوفية لاستصلاح الأراضي الصحراوية ، والاهتمام بمشروعات تنقية مياه الصرف الزراعي لإعادة استخدامها في ري أراض جديدة .

- أن أولويات المحاصيل من حيث استهلاكها لوحدة مياه الري ليست ثابتة ، بل تدخل فيها عوامل أخرى تتعلق بالتأثير على الاقتصاد القومي ككل ، ومثال ذلك محصول القطن .

وبناء على ما سبق جميعه يوصى بما يأتي :

* إن محاصيل القمح والذرة الشامية والعدس والبصل هي أعلى المحاصيل عائدا ، لذلك ينبغي مراعاة ذلك عند وضع التركيب المحصولي ، لاسيما وأنها محاصيل الغذاء الرئيسية التي يمكن بزيادة

مساحاتها ، تضيق الفجوة الغذائية الموجودة حالياً والاقتراب من الاكتفاء الذاتي .

* أن الأرز يأتي بأقل عائد من وحدة المياه ، لذلك يمكن الاقتصاد في زراعته على المساحات التي تنتج ما يكفي الاستهلاك المحلي ، فتحدد المساحة بنحو ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فدان بدلا من ١.٠ - ١.١ مليون فدان ، وهذا يزيد في مساحة الذرة الشامية ، ويوفر أكثر من مليار متر مكعب سنوياً يمكن استغلالها في التوسع الأفقي .

* عدم زيادة مساحات قصب السكر ، إذ أن صافي الربح من وحدة المياه في زراعات القصب، يقل كثيراً عن المحاصيل الأخرى (عدا الأرز) وازيادة انتاج السكر تزداد مساحات بنجر السكر ، مع اقامة المصانع اللازمة لذلك .

* الاسعار المحلية للقطن تجعل المائد من وحدة المياه في ريه أقل كثيراً من غالبية المحاصيل ، ولكن بتطبيق الاسعار العالمية يرتفع صافي الربح من وحدة المياه ليكون في مقدمة المحاصيل ، لذا يتعين رفع سعر القطن ليتناسب مع غيره من المحاصيل وتشجيعا لزراعته .

* تحسين شبكات نقل مياه الري ، وتشجيع الفلاح على الري الليلي وارشاده إلى طرق الري الحقلية المتطورة ، فإن ذلك يرفع كفاءة الري ويؤدي الى الاقتصاد في مياهه . مع الاسراع باصدار التشريع الخاص بروابط الفلاحين المنتفعين بالمساقى الخاصة ، حتى تتحمل هذه الروابط مسئولية تطوير المساقى وصيانتها وعدالة توزيع المياه على المنتفعين بها ، وبذلك يتحقق أعلى عائد من وحدة المياه .

* أن تقوم مراكز البحوث والهيئات المختصة بدراسة مقننات ري المحاصيل المختلفة الحقلية والبستانية في الأراضي المستصلحة حديثا ، وحساب متوسطات انتاجية الفدان من هذه المحاصيل ، حتى يمكن عمل دراسة مقارنة للعائد من وحدة المياه في كل محصول ، استكمالاً لهذا الموضوع .

جدول (٨)
الاحتياجات المالية للاستهلاك
منطقة الوجه البحري

المدة رقم (٦)				المدة رقم (٦)				المدة رقم (١)						
السعر المالى	حجمه	أرز	برسيم مستقيم	السعر المالى	حجمه	لوز شامية	برسيم مستقيم	السعر المالى	حجمه	قطن	برسيم تخريش			
		٢.٥٨	٢٥.٥٣			١٦.١٠	٢٥.٥٣			٥.٣٧	٩.٣٤	رئيسى	الاقتاجيه	
		٦.٥٥	—			٧.٧٥	—			٦.٦٩	—	ثانوى		
		٣٧٣.٧	٣٣.٥			٥٦.٨	٣٣.٥			٢٠٩.٣	٣٣.٥	رئيسى	الاسمار	
		٦.٨٣	—			٧.٣٣	—			٨.٦٦	—	ثانوى		
٣٣-١.٤	١٨٦٤.١٥٠	١٠٠٨.٨٩٠	٨٥٥.٣٦٠	١٧٠.٣.٣	١٨٣٦.٥٥٠	٩٧١.٢٩٠	٨٥٥.٣٦٠	٣٢٨٨.٩	١٤٩٤.٣٧٠	١١٨١.٨٨٠	٣١٢.٨٩	جملة الايزان		
٨-٩.٩٢	٨٠٩.٩٢٠	٤٨٦٠٠	٣٣٢.٩٢	٨٠٠.٣٢٠	٨٠٠.٣٢٠	٤٧٩.٤٥	٣٣٣.٩٢	٧٥٥.٩٧٠	٧٥٥.٩٧٠	٥٨٦.٤	١٦٩.٥٧	التكاليف + الايجار		
١٤٩١.٥	١٠٥٤.٣٣٠	٥٢٢.٨٩٠	٥٣١.٣٤٠	٩٠٢.٠٠	١٠٣٦.١٨٠	٤٩٤.٨٤٠	٥٣١.٣٤٠	٢٥٣٢.٩	٧٢٨.٨٠٠	٥٩٥.٤٨٠	١٤٢.٣٢٠	صافى العائد		
				٩٨٧٨.٤	٦٥٧٧.٩٦	٣٣٦٠.٠٤		٦٧١٢.٦	٣٤٠٢.٣	٣٣٦٠.٠٤		١٢٢٨.٩	الاحتياجات المالية الاستهلاك + ٤٠ ٪ فوائد	
	١١٠	٨٠	١٦٠		١٥٠	١٤٥	١٦٠		١٤٠	١٥٠	١٢٠	صافى عائد ٢٠١٠٠٠		
١٥١٠٠				١٣٤.٥					٤٨٩.٥			صافى العائد (٢٠١٠٠٠) للإستثمار العائليه		

جدول (٩)

منطقة الوجه البحري

	النقرة رقم (٦)				النقرة رقم (٥)				النقرة رقم (٤)				
	الاسعار	جملة	ترخيص	بصل	جملة	أيز	قش	جملة	جملة	قش	قش	قش	
			١٦.١٠	٧.٨٣		٢.٥٨	١٣.٤٢			١٦.١٠	١٣.٤٢	١٣.٤٢	الاحتاجات
			٧.٧٥	-		٦.٥٥	١٠.٢٠			٧.٧٥	١٠.٢٠	١٠.٢٠	الاحتاجات
			٥٦.٨	١٥٦.٥		٣٧٣.٧	٦٤.٢			٥٦.٨	٦٤.٢	٦٤.٢	الاحتاجات
			٧.٦٣	-		٦.٨٣	٢٧.٠٠			٧.٦٣	٢٧.٠٠	٢٧.٠٠	الاحتاجات
٤٦٠٠.٦	٢١٨٦.٦١٠	١٣٦٥.٤٠٠	٩٧١.٣١٠	٣٦٣٩.٧	٢١٤٥.٨٤	١٠٠٨.٨٩	١١٣.٩١٠	٢٠.٤١.٥	٢١٠٨.٢٥٠	٩٧١.٣١٠	١١٣.٩١٠	١١٣.٩١٠	جملة الايراد
١٢١٢.٥٥	١٢١٢.٥٥٠	٤٣٦.٤٥	٣٣٦.١٠٠	٩٠١.١٦	٩٠١.١٦٠	٤٨٦.٠٠	٤١٥.١٦	٨٩٢.٠٥	٨٩٢.٠٥	٤٣٦.٤٥	٤١٥.١٦	٤١٥.١٦	التكاليف + الأرباح
٢٨٨٨.٠٠	٩٨٤.١٤٠	٤٩٤.٨٤٠	٤٨٩.٣٠٠	١٣٣٨.٠٠	١٣٤٤.٢٥٠	٥٢٢.٨٩٠	٣٣١.٣٠	١١٤٩.٥	١٣١٦.٢٠٠	٤٩٤.٨٤٠	٣٣١.٣٠	٣٣١.٣٠	صافي المائد
	٥٦٨٢.٣	٢٤٠.٢.١٨	٣٣٨١.١٦	٨٨٢٠	٦٥٦٧.٩٩	٣٢٥٢.٠٤		٥٦٤٤.٢٠	٢٤٠.٢.١٨	٣٢٥٢.٠٤			الاحتاجات للمائدة
	١٧٣	١٤٥	٢١٤	١٤٠	٨٠	٣٢٠		٢١٥	١٤٥	٣٢٠			صافي المائد
٥٠٨.١				١٩٧.٠٠				٢٠.٣.٤					صافي المائد (٣١٠.٠٠)

يبلغ ...

جدول رقم (١٠)
الوجه البحثي

نورقة (٧)				
السمو العالي	جملة	فترة شاميه	المدس	
		١٦,١٠	٥,٥٩	الانتاجية
		٧,٧٥	٣,٨١	رئيس
		٥٦,٨	٢٠٤,٣	ثانوي
		٧,٣٣	١٠,٠٠	الاسعار
٢٦٢٢,١	٣١٥١,٤٣٠	٩٧١,٢٩٠	١١٨٠,١٤٠	جملة الايراد
٨٨٩,٤٥٠	٨٨٩,٤٥٠	٤٧٦,٤٥	٤١٣,٠٠	التكاليف + الأيجار
١٧٣٢,٦٥	١٣٦١,٩٨٠	٤٩٤,٨٤٠	٧٦٧,١٤٠	صافي العائد
	٢٣٧١,٠٠	٣٤٠,٥٠٠	١٨٦٩,٠٠	الاحتياج المائى الاستهلاك + ٤٠٪ فواقد
	٢٤٠	١٤٥	٤١٠	صافي عائد ٣١٠٠٠ م
٣٢٨,٦				صافي عائد ٣١٠٠٠ م بالاسعار العاليه

يتبع ..

جدول (١١)

مخطط التوزيع

المدة رقم (٣)				المدة رقم (٢)				المدة رقم (١)				
السعر العالمي	جسلة	ليرة شامية	تحت	السعر العالمي	جسلة	ليرة شامية	برسيم مستديم	النسبة المئوية	جسلة	قطر	برسيم قصير	
		١٧.٠٣	١٤.٩٥			١٧.٠٣	٣٦.٢٤			٤.٦٨	٩.٤٣	الإنتاجية
		٨.٣٨	١١.٧			٨.٣٨	-			٨.٦٧	-	ثانوي
		٥٧.٠	٦٤.٢			٥٧.٠٠	٣٠.٥			٣٠.٥٠	٣٠.٥	رئيسي
		٨.٧٥	٣٦.٠			٨.٧٥	-			٥.٥	-	ثانوي
٣٣٠.٠٠	٣٣٠.٧.٩٩	١٠.٤٤٠	١٣٣.٩٩	١٩٤٨.٣	١٨٤٤.٣٣	١٠.٤٤٠	٨٠٠.٣٣	٢٨٧٨.٣	١٣٠.٨.٤٤	١٠.٤٦.١٦	٢٨٧.٣٣	جسلة الأبرار
٨٩١.٠٨	٨٩١.٠.٠٨	٤٨٤.٧٤	٤٠٦.٣٤	٨٠٨.٧٩	٨٠٨.٧٩	٤٨٤.٧٤	٣٣٣.٩٧	٨٨٠.٧٩	٨٨٠.٧٩	٦٩٦.٤٠	١٨٤.٣٣	التكاليف من الأبرار
١٣.٩	١٤٩٦.٩٩	٥٥٩.٣٦	٨٥٧.٦٥	٨٣٩.٦	١.٣٥.٦١	٥٥٩.٣٦	٤٣٦.٣٥	١٩٩٧.٦	٤٣٧.٣٣	٣٧٤.٧٦	١٠٤.٠٠	صافي المائد
	٦١٥٢.٧٩	٣٧٥.٣٦	٣٧٥.٣٥	٠.٦٣٦.٩	٣٦٥٧.١٦	٣٦٧٩.٦		٦٤٨٦.٨	٤٩٥٨.٠	١٥٢٨.٨		الإنتاجات المائدة الاصطفاء + ٤٠٪ فوائد
	٢٢٠	١٥٠	٣٠٠	١٣٥	١٥٠	١٣٠			٦٦	٦٥	٧٠	صافي حائد ٢٠١٠٠٠
٢.٣				١٣٥.٦			٣٠.٧.٩					صافي المائد (٢٠١٠٠٠) للإثمار العاليه

جدول (١٢)

مخطط التوسط

المورد رقم (٦)				المورد رقم (٥)				المورد رقم (٤)				
السر العالمي	الجملة	النسب	السر العالمي	الجملة	لواء شامية	حسب	السر العالمي	الجملة	لواء شامية	وصل		
		٤٠٠.٢٥٥			١٧٠.٠٣	٤.٢٥			١٧٠.٠٣	٩.٦٥	الانتاجية	
		-			٨.٣٨	٤			٨.٣٨	-	ثانوى	
		٥٠٠			٥٧٠٠٠	٢٠٠٠			٥٧٠٠٠	١٦٧٠٠٠	رئيسى	
		-			٨.٧٥	١٠٠٠			٨.٧٥	-	ثانوى	
		٢.١٢.٧٥٠		١٩٣٤٠	١٠.٤٤٠	٨٩٠٠	٤٩٢٧	٣٦٥٥.٥٥	١٠.٤٤٠	١٦١١.٥٥	جملة الايراد	
٢٤٥٦.٣			٣٢٧٥.٩				١٤٦٣.٣	١٥٣٠.٢٩	٤٨٤.٧٤	٩٧٨.٥٥	التكاليف + الأرباح	
٩٧٦.٢٠		٩٧٦.٢٠	٨٩٤.٢٥٠	٨٩٤.٢٥٠	٤٨٤.٧٤	٤٠٩.٥١					صافي العائد	
١٤٨٥.٢		١٠٤١.٥٥٠	١٣٨٩.٧	١٠٢٥.٧٥٠	٥٥٩.٣٦٠	٤٨٠.٤٩٠	٣٤٦٢.٧	١١٩٢.٣٦	٥٥٩.٣٦	٦٣٣.٠٠		

		١٠٠.١٤.٥	٥٧٢٠.٤	٣٦٥٧.٣٦	٢٦٠٥.٠٤		٦٠٦٨.١٦	٣٦٥٧.٣٦	٢٤١٠.٠٨	الاحتياجات المالية الاستهلاكية + ٤٠٪ فوائد
		١٠.٣	١٨٠	١٥٠	٣٣٠		١٩٦	١٥٠	٣٦٠	صافي عائد ٣٦١٠.٠٠
١٤٨			٣٣٩.٧			٥٧٠.٠٨				صافي العائد للاسعار الصافية

يبلغ ..

جدول (١٣)
منطقة مصر العاد

النوبة رقم (٣)					النوبة رقم (٢)					النوبة رقم (١)					
السعر	جملة	ليرة قسامية	قسط	السعر	جملة	ليرة قسامية	ليرة قسامية	مستقيم	السعر	جملة	قسط	مستقيم	السعر	جملة	
		١٥.٨٤	١٢.٤٩			١٥.٨٤	٢٦.٦٥				٢.٦٦	١٢.٣٢			الانتاجية
		٥٣٠٠	٧.٧٨			٥٣٠٠	—				٧.٦٥	—			رئيسي
		٥٦.٧	٦٩.٢			٥٦.٧	٣١٠٠				١٩٥٠٠	٣١٠٠			ثانوي
		٨.٢٥	٢٥.٨			٨.٢٥	—				٥٣٠٠	—			الاسمار
١٨٧٥.٨٥	٢٠٠٤.٤١٠	٩٣٩.٢٨	١٠٦٠.٠٢	١٦٤٦	١٧٥٠.٥٢	٩٣٩.٢٨	٨٣٦.١٥	٢٤٤٠.٦	١١٦٤.٨٧	٧٥١.٩٥	٤١٢.٩٧				جملة الايراد
٧٩٨.٩٥	٧٩٨.٩٥	٤٢١.٩٠	٣٧٧.٠٥	٧٣٥.٣٥	٧٣٥.٣٥	٤٢١.٩٠	٣١٣.٤٥	٧٧٨.١١	٧٧٨.١١	٥٩٨.٠٠	١٨٠.١١٠				التكاليف + الايجار
١٠٧٦.٩	١٢٠٥.٤١٠	٥١٧.٤٨	٦٨٧.٦٨	٩١٠.٦	١٠٢٠.٦٨	٥١٧.٤٨	٥١٢.٧٠	١١٦٤.٠٠	٢٨٦.٧٦	١٥٣.٩٥	٣٣٢.٨١				صافي المائد
		٣٠.٧٣.٥٠			٨٢٩٦.٤	٣٩٣٧.٨٤	٤٣٨.٥٦		٧٠٩٧.٧	٥٤٣٣.٧	١٦٦٤.٠٤				الاحتياجات المالية
	١٧٢	١٣٢	٢٢٣		١٢٤	١٣١	١١٧		٥٤	٢٨	١٤٠				الاستهلاك + ٤٠٪ فوائد
															صافي مائد ١٠٠٠ م
١٥٣.٨				١٠٩.٧				٢٣٤.٢							صافي المائد (٣١٠٠٠ م)
															للإسما المالية

جدول (١٤)
تابع منطقة هضبة مصر التعليمية

الدورة رقم (٦)			الدورة رقم (٥)						الدورة رقم (٤)				
		السرا المالئ بالجنيه	قصب		جملة	نرزه شاميه	عس	السرا المالئ بالجنيه	جملة	نرزه شاميه	بصل		
			٤٠.٨٨٠			١٥.٨٤	٣.٩٦			١٥.٨٤	١٠.٢٠	الانتاجيه	
			-			٥٥٠٠	٤٥٠٠			٥٥٠٠	-	ثانوى	
			٥٥٠٠			٥٦.٧	٣١٧.٠٠			٥٦.٧	١٧٧.٥	رئيسى	
			-			٨.٢٥	١٥.٠٠			٨.٢٥	-	ثانوى	
			٢٤٩٤.٥	٢٠.٤٤٠٠	٢١٠.٧.٤٥	١٨٥٨.٧٠٠	١١٩.٣٢٠	٥٠٥٦.٩	٣٧٤٩.٨٨٠	٩٣٩.٣٨	١٨١٠.٥٠٠	جملة الايراد	
			٨٣٣.٣٨	٨٣٣.٣٨٠	٨٢٧.٩٠	٨٣٧.٩٠٠	٤٠.٦٠٠	١٣١٨.٠٦	١٣١٨.٠٦٠	٤٢١.٩٠٠	٨٩٦.١٦	التكاليف + الأيجار	
			١٦٦١.١	١٦١٠.٦٥٠	١٣٧٩.٥٥	١٠٣٠.٨٠٠	٥١٢.٣٢٠	٣٧٣٨.٨	١٢٦١.٨٢٠	٥١٧.٤٨٠	٩١٤.٢٤٠	صافئ العائد	

١٣٧٥٢.٤	٦١٩١.٦٤	٢١٣٧.٨٤	٢٣٣٢.٨	٦٣٣٨.٦	٢٤١٠.٨	الاحتياجات المالية الاستهلاك + ٤٠٪ فوائد	
٩٤	١٦٦	١٣٢	٢٣٦	٢٢٥	١٣١	صافى عائد ٣١٠٠٠	
١٣٠.٢	٢٠.٦.٦			٥٩٠		صافى العائد (٣١٠٠٠) للاعمار العاليه	

جدول رقم (١٥)
 أسعار تصدير القطن المصري خلال الفترة من موسم ٨٢/٨٣ إلى
 موسم ٨٨/٨٩ - بالذولار / قنطار قوئب

المتوسط	ج ٦٩، ج ٧٥، ج ٨١	ج ٧٧	ج ٧٦	ج ٧٠	ج ٤٥	لموسم
١١١، ٦١	٩٩، ٣٧	١١٨، ٠٠	١٣٤، ٠٠	١٣٤، ٠٠	١٣٩، ٠٣	٨٣/٨٢
١٤٠، ٠٠	١٣٥، ٧١	١٥١، ١	١٥٤، ٣٠	١٥٤، ٣٠	١٦٢، ٠٩	٨٤/٨٣
١٤٨، ٢٨	١٣١، ٢١	١٦٣، ١٨	١٦٧، ٥٩	١٦٧، ٥٩	١٧٦، ٣٩	٨٥/٨٤
١٣٥، ٦١	١١٥، ٧٩	١٥٤، ٣٤	١٥٨، ٧٤	١٥٨، ٧٤	١٦٥، ٣٩	٨٦/٨٥
١٣٥، ٦١	١١٧، ٩٥	١٥٣، ٣٧	١٥٨، ٧٤	١٥٨، ٧٤	١٦٤، ٣٦	٨٧/٨٦
١٨٣، ٥٦	١٦٤، ٢٧	٢٠٢، ٨٧	٢١١، ٦٥	٢١١، ٦٥	٢٢٠، ٤٩	٨٨/٨٧
٢٣١، ٤٨	١٩١، ٨٠	٢٥٠، ٤٥	٢٨٠، ٠٤	٢٨٠، ٠٤	٢٠٢، ١٥	٨٩/٨٨

* كما بلغ المتوسط العام للأسعار خلال السنوات السبع الأخيرة ١٦٢ دولارا القنطار .

جدول رقم (١٦)
تطور أسعار الاقطان العالمية الطويلة

السنة	متوسط أسعار الببغا الأمريكى دولار	الببغا البيروقى دولار
٨٣/٨٢	-	١١٦,٩
٨٤/٨٣	-	-
٨٥/٨٤	١٣٤,٠٦	١٣٠,٥٧
٨٦/٨٥	١٢١,٠٤	١٢٤,٠٩
٨٧/٨٦	١٢٤,٣٢	١٢٣,٠٤
٨٨/٨٧	١٤٢,١١	٢٠١,١٦
٨٩/٨٨	١٩٦,٢٧	١٨١,٨٧
السعر فى ٨٩/١١/٣	١٣٠,٠٧	١٩٢,٩
المتوسط العام	١٤١,٣٠	١٥٨,٩٠

* المتوسط العام للأصناف العالمية طويلة التيلة = ١٥٠ دولارا للقنطار .

جدول رقم (١٧)
علاوة أسعار القطن المصري ج ٧٥
فوق أسعار بعض الاقطان الاجنبية
للطنن / دولار

السنة	الاندكس	بورصة نيويورك	الكالور فينا اكالا
١٩٨٢	٢٥.٢٩	٣٣.٥٩	١٨.٠٩
١٩٨٣	٢٩.٦٤	٤٠.٦١	٢٠.٠٧
١٩٨٤	٥٤.٠٢	٦١.٠٨	٤٨.٣٥
١٩٨٥	٦٥.٠٠	٥١.١٠	٤١.٦٢
١٩٨٦	٦٠.٨٠	٦٤.٨٤	٤٣.٣٢
١٩٨٧	٨١.٥١	١٠٠.٢٧	٧٤.٥٧
١٩٨٨	١٣٣.٧٦	١٣٦.٤٢	١١٧.٤٦
المتوسط العام	٦٤.٢٨	٦٩.٧٠	٥١.٩٢

جدول رقم (١٨)
تكاليف مياه الري في محافظات الوجه القبلي
بالجنيه المصري لكل ١٠٠٠ م^٣

محافظة	الزمام بالقدان	تكاليف مياه الري عند السد العالي ٨٢.٥ مليون جنيه			
		تكاليف مياه الري عند السد العالي ٣٠.٧ مليون جنيه	التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة	التكاليف السنوية للحلال	التكاليف السنوية لمياه الري
اسوان	٨٩.٥٨٠	٠.٥	٢٣.٥٠	٢٤.٠٠	٣٣.٤
قنا	٣٣٩.٨٨٥	٢.٠١	٨.٥٠	١٠.٥١	١٠.٣١
سوهاج	٣٤٨.٥٨٣	١.٢٠	٥.٢٠	٦.٤٠	٥.٨٠
اسيوط	٣٠٧.١٤٠	١.٣٧	٥.٧٠	٧.٠٧	٦.٤٧
المنيا	٥٤١.١٨٢	٠.٨٢	٣.٦٠	٤.٤٢	٣.٨٢
بنى سويف	٣٢٨.٤٥٠	١.١٦	٥.١	٦.٣٦	٥.٥٦
الفيوم	٣٧٠.٠٠٠	١.١٧	٥.٢	٦.٣٧	٥.٦٧
الجيزة	١٨٥.٤٦١	١.٤٠	٦.١	٧.٥٠	٦.٨٠

جدول رقم (١٩)

تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة

بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١	٧٥.٨٦٥	اسوان	٢٥.٥٠	٥٠ ر	٢٦.٠٠
٢	١٢.٧١٥	اسوان	٧.٧٥	٥٥ ر	٨.٣٠
٣	٤٥.٠٠٠	قنا	٢.٢٠	٠.٢٥	٢.٤٥
٤	٦.٥٠٠	قنا	٥.٦٠	٠.٧٥	٦.٣٥
٥	٦٦.١٠٠	قنا	١٠.٢٠	٢.٨٥	١٣.٠٥
٦	١٧٢.٠٠٠	قنا	٩.٤٠	٢.٦٠	١٢.٠٠
٧	٩.٧٠٠	قنا	٩.٠٥	٢.٢٥	١١.٣٠
٨	٣٨.٥٨٥	قنا	٦.٨٥	٠.٤٠	٧.٢٥
٩	٣٧.٥٠٠	سوهاج	١.٤٥	٣٠ ر	١.٧٥
١٠	١٨٥.٢٧١	سوهاج	٥.١٠	١.٣٥	٦.٤٥
١١	١١٠.٣١٢	سوهاج	٥.٠٠	١.٣٥	٦.٣٥
١٢	١٥.٥٠٠	سوهاج	١.٢٥	٠.٥٥	١.٨٠
١٣	٣٠٣.١٤٠	اسيوط	٥.١٠	١.٣٥	٦.٤٥
١٤	٤.٠٠٠	اسيوط	١.٩٥	٢.١٠	٤.٠٥
١٥	٢٣.٢٣٠	المنيا	٢.١٠	٧.٩٠	٥.٠٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالي ٣٠.٧ مليون جنيه .

تابع جدول رقم (١٩)
تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة
بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنوية للإحلال	التكاليف السنوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنوية
١٦	٢٩,٥٦٦	المنيا	٣,٢٠	٨٠	٤,٠٠
١٧	٣٥,٨٤٩	المنيا	٣,٢٠	٨٠	٤,٠٠
١٨	١٤,٨٦٦	المنيا	٣,٢٥	٨٠	٤,٠٥
١٩	١٣٠,٠٠٠	المنيا	٣,٢٠	٨٠	٤,٠٠
٢٠	٣٠٧,٦٧١	المنيا	٢,٦٠	٦٥	٣,٢٥
٢١	٢٦٣,٠٠٠	بنى سويف	٣,٤٥	٩٠	٤,٣٥
٢٢	٢,٨٠٠	بنى سويف	٤,٥٠	٢,٧٠	٧,٢٠
٢٣	٥٨,٠٠٠	بنى سويف	٨,١٠	٢,٣٠	١٠,٤٠
٢٤	٤,٥٠٠	بنى سويف	٥,١٠	١,٤٠	٦,٥٠
٢٥	١٣٠,٠٠٠	الفيوم	٤,٨٥	١,٣٥	٦,٢٠
٢٦	٢٤٠,٠٠٠	الفيوم	٤,١٠	١٠,١٥	٥,٢٥
٢٧	١٤,٠٣٦	الجيزة	٣,٢٠	٠,٨٢	٤,٠٥
٢٨	١٣٣,٨١٨	الجيزة	٢,٨٠	١,٦٠	٧,٤٠
٢٩	٣٧,٦٠٧	الجيزة	٤,٤٠	١,١٠	٥,٥٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالى ٣٠,٧ مليون جنيه .

تابع جدول رقم (١٩)

تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة

بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ متر مكعب *

المنطقة رقم	المساحة بالفدان	المحافظة	التكاليف السنتوية للحاصل	التكاليف السنتوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنتوية
١	٧٥.٨٦٥	اسوان	٢٦.٦	٥٠ ر	٢٧.١٠
٢	١٣.٧١٥	اسوان	٨.٤	٥٥ ر	٨.٩٥
٣	٤٥.٠٠٠	قنا	٢.٩	٢٥ ر	٣.١٥
٤	٦.٥٠٠	قنا	٦.٣	٧٥ ر	٧.٠٥
٥	٦٦.١٠٠	قنا	١٠.٨	٢.٨٠	١٣.٦٠
٦	١٧٢.٠٠٠	قنا	١٠.١	٢.٦٠	١٢.٧٠
٧	١.٧٠٠	قنا	٩.٧	٢.٢	١١.٩٠
٨	٣٨.٥٨٥	قنا	٧.٤	٠.٣٥	٧.٧٥
٩	٣٧.٥٠٠	سوهاج	٢.١	٠.٣٠	٢.٤٠
١٠	١٨٥.٢٧١	سوهاج	٥.٧	١.٣٥	٧.٠٥
١١	١١٠.٣١٢	سوهاج	٥.٦	١.٣٥	٦.٩٥
١٢	١٥.٥٠٠	سوهاج	١.٩	٥٥ ر	٢.٤٥
١٣	٣٠٣.١٤٠	اسيوط	٥.٧	١.٣٥	٦.٠٥
١٤	٤.٠٠٠	اسيوط	٢.٦	١.٩٥	٤.٥٥
١٥	٢٣.٢٣٠	المنيا	٢.٨	٢.٩٠	٥.٧٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالي ٨٢.٥ مليون جنيه .

تابع جدول رقم (١٩)
تكاليف مياه الري في المناطق المختلفة
بمصر العليا ومصر الوسطى بالجنيه لكل ١٠٠٠ م^٣ *

المنطقة رقم	المساحة بالقدان	المحافظة	التكاليف السنتوية للالاحل	التكاليف السنتوية للصيانة والتشغيل	جملة التكاليف السنتوية
١٦	٢٩,٥٦٦	المنيا	٣,٩	٨٥ ج	٤,٧٥
١٧	٣٥,٨٤٩	المنيا	٣,٩	٨٥ ج	٤,٧٥
١٨	١٤,٨٦٦	المنيا	٤,٠٠	٨٥ ج	٤,٨٥
١٩	١٣٠,٠٠٠	المنيا	٣,٩٥	٨٥ ج	٤,٨٠
٢٠	٣٠٧,٦٧١	المنيا	٣,٣٠	٧٠ ج	٤,٠٠
٢١	٢٦٣,٠٠٠	بنى سويف	٤,١٠	٩٥ ج	٥,٠٥
٢٢	٢,٨٠٠	بنى سويف	٥,٢	٨٠ ج	٨,٠٠
٢٣	٥٨,٠٠٠	بنى سويف	٨,٨	٢,٣٠	١١,١٠
٢٤	٤,٥٠٠	بنى سويف	٥,٨	١,٤٥	٧,٢٥
٢٥	١٣٠,٠٠٠	الفيوم	٥,٦	١,٤٠	٧,٠٠
٢٦	٢٤٠,٠٠٠	الفيوم	٤,٧٥	١,١٥	٥,٩٠
٢٧	١٤,٠٣٦	الجيزة	٣,٩٠	٠,٩٥	٤,٨٥
٢٨	١٣٣,٨١٨	الجيزة	٦,٤٠	١,٦٥	٨,٠٥
٢٩	٣٧,٦٠٧	الجيزة	٥,١٠	١,١٠	٦,٢٠

* باعتبار ان تكاليف مياه الري عند السد العالى ٨٢,٥ مليون جنيه .

وسائل تدارك الفواقد من مياه النيل

إذا ظلت مواردنا المائية ثابتة كما هي فانتنا سنواجه في نهاية هذا القرن أزمة مائية حادة ، لأن مطالبنا المائية في زيادة مطردة لمواجهة الزيادة في عدد السكان وفي متطلبات التنمية الصناعية والعمرائية . إذ يتراجع نصيب الفرد من المياه في تناقص سريع ، فبعد أن كان منذ عشر سنوات ١٣٥٠م في السنة أصبح الآن ١٠٠٠م في السنة . وإذا بقيت مواردنا المائية دون زيادة حتى سنة ٢٠٠٠ حين يبلغ عدد السكان نحو ٧٠ مليوناً ، فإن نصيب الفرد سوف يكون ٨٠٠م في السنة ، وعندئذ سوف نضطر إلى إيقاف التوسع الزراعي ، مما يترتب عليه اتساع الفجوة الغذائية ، واستيراد الجزء الأكبر من طعامنا .

من أجل هذا ينبغي أن يكون أمر تنمية مواردنا المائية وترشيده استخدام المياه في المقام الأول من اهتمامات الدولة . وقد أوصت بذلك المجالس القومية في دراساتها لموضوعات : استراتيجية مياه النيل ، ومواجهة العجز في إيراد النيل ، والسياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠ ، وحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل .

أما هذا التقرير فيتناول الفواقد من مياه النيل ، وذلك بتتبع حوض النهر ومجرأه من منابعه إلى مصبه ، وإحصاء ما يفقد من مائه وما يمكن استقطابه من هذه الفواقد ووسائل استقطابها لصالح مصر .

والفواقد من مياه النيل ثلاثة أنواع هي :

فواقد لا بد منها ولا يمكن استقطاب أى جزء منها . وفواقد يمكن استقطاب بعضها وتحول عوامل طبيعية دون استقطاب البعض الآخر .

وفواقد يمكن استقطابها كلها .

أولاً : الفواقد التي لا يمكن استقطاب أى جزء منها :

وهي بصفة عامة الفواقد بالتبخر من أسطح البحيرات ، ومن أسطح

الخرانات ، ونفصلها فيما يلي :

١ - الفواقد بالتبخر من سطح بحيرة فكتوريا :

تبلغ مساحة سطح بحيرة فكتوريا ٦٧.٥٨٠ كم^٢ . ومعدل سقوط الأمطار على البحيرة ١٦٩١ مم في العام . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٤٧٣ مم في العام . أى أن كمية الأمطار المتساقطة على البحيرة ١١٤.٣ مليار م^٣ في العام . وكمية التبخر من سطح البحيرة ٩٩.٦ مليار م^٣ / السنة . ويدخل إلى البحيرة من السريان السطحي والروافد ١٨.٥ مليار م^٣ في العام . وبذلك تكون جملة ما يخرج من سطح البحيرة في العام ٣٠.٦٥ مليار م^٣ .

ويشارك في سطح البحيرة ثلاث دول هي تنزانيا وأوغندا وكينيا ،

ويشارك في حوضها - بالإضافة إلى هذه الدول - رواندا وبوروندى .

وبعد تنفيذ مشروع نهر كاجيرا الذي تقوم به أوغندا ورواندا

وبوروندى (وهو مشروع ينفذ دون أخذ موافقة مصر والسودان) يقل

التصرف الخارج من بحيرة فكتوريا بنحو مليار م^٣ في العام .

٢ - الفواقد بالتبخر من سطح بحيرة كيوجا :

تبلغ مساحة سطح البحيرة ٤٥٥٠ كم^٢ . ومساحة حوض البحيرة ٢٧٤٧٠ كم^٢ . أما المعدلات المتصلة بمياهها في العام الواحد فهي : معدل المطر على سطح البحيرة ١٢٠٨ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٥١٦ مم . وبذلك تبلغ كمية التبخر من سطح البحيرة ٦٩ مليار م^٣ . ومتوسط التصريف الداخل إلى البحيرة من السريان السطحي والروافد ٣٠.٦٥ مليار م^٣ . ومتوسط التصريف الخارج منها ٣٢.٢٣ مليار م^٣ .

- وتقع البحيرة بكامل مساحتها ومعظم أحواضها في

أراضي أوغندا .

٢ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة اوارد :

تبلغ مساحة سطح البحيرة ٢٢٠٠ كم^٢ . ومعدل الأمطار المتساقطة ١٣٦٥ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٢٠٠ مم . والفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٢.٦٤ مليار م^٣ - وذلك في العام الواحد .

- وتقع هذه البحيرة في أراضي زائير وأوغندا .

٤ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة البرت (موبوتو سيبكو) :

تبلغ مساحة السطح المائي للبحيرة ٦١٠ هـ كم^٢ . أما معدلاتها في العام الواحد فهي : معدل المطر المتساقط على سطح البحيرة ٦٧٧ مم . ومعدل المطر المتساقط على حوض البحيرة ٨١٠ مم . ومعدل التبخر من سطح البحيرة ١٤٨٠ مم . ومتوسط الفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٨.٣ مليار م^٣ . ومتوسط التصرف السنوي الخارج من البحيرة ٢٤.٦٤ مليار م^٣ . - وتقع البحيرة وحوضها في أوغندا وزائير .

٥ - الفوائد بالتبخر من سطح بحيرة تانا :

تبلغ مساحة بحيرة تانا ٢١٠٠ كم^٢ . ومتوسط سقوط الأمطار على البحيرة ١٢٩٠ مم . ومتوسط التبخر من سطح البحيرة ١٣٠٠ مم . ومتوسط الفائد بالتبخر من سطح البحيرة ٤ مليار م^٣ . ومتوسط التصرف الخارج من البحيرة ٢.٩ مليار م^٣ . والمتوسط المقابل عند الروصيرص على النيل الأزرق ٥٠.٢ مليار م^٣ .

- أي أن متوسط المكتسب من الروافد الأخرى حوالي ٤٦.٣ مليار م^٣ في العام ، وبعد إقامة سد فنشا على أحد روافد النيل الأزرق (نون إذن حكومتى مصر والسودان) ينقص هذا التصرف بمقدار ٠.٦ مليار م^٣ .

٦ - الفائد بالتبخر من خزان أومين : يدخل هذا الفائد ضمن الفائد من بحيرة فكتوريا .

٧ - الفائد بالتبخر من خزان الروصيرص : ٢٤٦

مليون م^٣ عند أسوان .

٨ - الفائد بالتبخر من خزان سنار : ٢٨٥ مليون م^٣

عند أسوان .

٩ - الفائد بالتبخر من خزان خشم القربة :

١٦٥ مليون م^٣ عند أسوان .

١٠ - الفائد بالتبخر من خزان جبل أوليا : ٢.٢

مليار م^٣ عند أسوان .

ولما كان هذا الخزان قد سلمته الحكومة المصرية الى حكومة السودان سنة ١٩٧٥ ، لأن فائده اقتصرت على رى الأراضي السودانية الواقعة على النيل الابيض بعد إنشاء السد العالى ، لذلك ينبغي أن تحتسب فوائد التبخر هذه من حصة السودان .

١١ - الفائد بالتبخر من خزان السد العالى :

يتراوح الفائد بالتبخر من خزان السد العالى بين ٨.٥ - ١١.٠ مليار م^٣ في العام طبقا لمناسوب المياه فيه ، ويمكن اعتبار متوسط الفائد السنوى ١٠ مليار م^٣ .

١٢ - الفوائد الطبيعية لمجرى نهر النيل :

- النيل الابيض من ملكال إلى المقرن يفقد في المتوسط ٧٪ من المنصرف .

- النيل الأزرق من الروصيرص الى الخرطوم يفقد في المتوسط ٣٪ من المنصرف .

- النيل الرئيسى من الخرطوم إلى كاجنارتى ٣٪ .

- النيل من اسوان الى قناطر الدلتا ٢ مليار م^٣ سنويا .

ثانيا : الفوائد التى يمكن استقطاب جزء منها :

الفوائد من مستنقعات بحر الجبل وما يمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة مستنقعات بحر الجبل بنحو ٧٢٠٠ كم^٢ ، يفقد فيها

النهر نصف إيراده - أى نحو ١٦ مليار م^٣ سنويا - بالتسرب والتبخر والنتح .

ولتقليل هذا الفاقد أعد مشروع قناة جونجلي ، وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع إنشاء قناة بطول ٣٦٠ كيلو متراً تبدأ من بحر الجبل عند بلدة بور وتنتهى عند مصب نهر السوياط فى النيل الأبيض ، ويتضمن انشاء قنطرة وهويس عند مدخل القناة ، بالإضافة إلى اعمال التحسينات عند مداخل القناة ومصبيها ، وأعمال المعابر على طول القناة ، وتعمل هذه القناة على تمرير جزء من تصرفات بحر الجبل بفاقد طبيعى ، بدلا من ضياع نصفها فى المستنقعات الواقعة حول المجرى الأهلئ .

وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع باتفاق الحكومتين المصرية والسودانية عام ١٩٧٧ - وتم حفر ٢٧٠ كيلو متراً من القناة ، إلا أن الاضطرابات التى حدثت فى جنوب السودان قد أوقفت تنفيذ هذا المشروع منذ فبراير سنة ١٩٨٤ حتى الآن .

وتقدر الفائدة المائية المنتظرة من المرحلة الأولى من هذا المشروع بحوالى ٤,٦ مليار م^٣ سنويا ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

أما المرحلة الثانية من المشروع ، فتتضمن أعمال التخزين فى البحيرات الاستوائية فكتوريا وكيوجا ومويوتو للتخزين المستمر لمعادلة التصرفات الخارجة منها ، كما تشمل هذه المرحلة أيضا تحسين كفاءة مجرى بحر الجبل لإعداده لاستقبال التصرفات الزائدة التى سيتم التحكم فيها بالتخزين فى هذه البحيرات ، ثم يضاف إلى هذا كله توسيع مجرى قناة جونجلي لاستيعاب الكميات الزائدة من المياه ، نتيجة تنفيذ هذه المرحلة من المشروع .

وتقدر الفائدة المائية من هذه المرحلة بنحو ٢ مليارات من الأمتار المكعبة ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

الفوائد من مياه حوض بحر الفزال وما يمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة حوض بحر الفزال بحوالى ٥٢٦ ألف كم^٢ مربع ، ولكن مساحة المرتفعات التى هى مصدر مياه الأمطار المغذية للأحباس العليا لروافد بحر الفزال تبلغ حوالى نصف هذه المساحة ، أما مساحة المستنقعات فتقدر بنحو ٤٠ ألف كم^٢ .

ويبلغ معدل سقوط الأمطار عند الحدود الجنوبية لهذا الحوض نحو ١٣٠٠ مم ، وينخفض تدريجيا نحو الشمال حتى يصل الى ٣٠٠ مم فى المنطقة الشمالية من الحوض حول الفاشر ، ويقدر المتوسط بنحو ٩٠٠ مم . أما معدل التبخر فيقدر بنحو ٢,٠ متر - فى العام .

ويبلغ مجموع تصرفات روافد منطقة بحر الفزال نحو ١٢ مليار م^٣ سنويا ، تضيع كلها تقريبا فى مناطق المستنقعات ، ولا يصل منها الى النيل الأبيض الا نحو نصف مليار م^٣ سنويا فقط .

ولتقليل الفاقد من حوض بحر الفزال ، انتهت الدراسات إلى امكان انشاء قناتى تحويل للمياه : احدهما فى شمال الحوض لتجميع مياه النهرات الشمالية وتوصيلها بفاقد طبيعى إلى النيل الأبيض ، والثانية فى جنوب الحوض لتجميع مياه النهرات الجنوبية وتوصيلها بفاقد طبيعى الى بحر الجبل .

وقد ردت الفائدة المائية من هذا المشروع بصفة مبدئية بحوالى سبعة مليارات من الأمتار المكعبة سنويا .

الفوائد من مياه حوض نهر السوياط وما يمكن استقطابه منها :

تقدر مساحة حوض نهر السوياط وفروعه بحوالى ١٨٧,٢٠٠ كم^٢ ، ومعدل الأمطار فوق سهول الحوض يتراوح بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ مم فى العام ، وفوق المرتفعات يقدر بحوالى ٢٠٠٠ مم فى العام ، ومعدل التبخر نحو ١٤٢٠ مم فى العام .

والرافدان الأساسيان لنهر السوياط هما نهر البارونهر

البيبور ، وتقع مستنقعات مشار بين حوضى السوياط وفرعه البات من الجنوب وبين النيل الأبيض من الغرب وطريق ميلوت بالوتش - خور يابوس من الشمال والميول الغربية لجبال اثيوبيا المتاخمة لحدود السودان من الشرق .

ومن الميول الغربية هذه تتحد جملته سيول من خلال عدة خيران كلها تصب في مستنقعات مشار ، بالإضافة إلى ما يصل إلى هذه المستنقعات من مياه الأمطار ، ومن التسرب من الجانب الأيمن لنهر البارو ، وعن طريق خور مشار المتفرع من البارو نفسه .

والمساحة التى تسقط عليها الأمطار والتى تتجمع منها مياه الخيران والسيول الشرقية تقدر بنحو ١٠,٣٠٠ كم^٢ .

ومعدل الأمطار المتساقطة ٨٠٠ مم فى العام ومساحة المستنقعات حوالى ٢٠ ألف كم^٢ .

ويصرف إلى النيل الأبيض من المياه المتجمعة فى هذه المستنقعات - عن طريق خورى ادار وول - مقدار ضئيل جدا لا يتجاوز نصف مليار م^٣ فى العام .

ولتقليل الفاقد من حوض السوياط ومستنقعات مشار ، دلت الدراسات التى أجريت حتى الآن على أنه يمكن إنشاء قناة لتحويل جزء من المياه التى تضيع فى المستنقعات الى خور ادار لتصب فى النيل الأبيض ، كما يمكن إنشاء خزان على نهر البارو فى منطقة جيبيل على الحدود بين السودان واثيوبيا ، تقدر سعته بحوالى ١٠-١٥ مليار م^٣ لتنظيم تصرفات نهر البارو .

وتقدر الفائدة المائية لهذا المشروع بنحو ٤ مليارات م^٣ سنويا .

يتضح مما تقدم ضخامة الكميات التى يمكن استقطابها من الفوائد المائية فى مناطق أعالي النيل ، ولذلك فإن مشروعات استقطاب بعض هذه الفوائد هى أمل مصر فى زيادة مواردها المائية لمواجهة الزيادة المطردة فى الاحتياجات المائية ، ولابد من العمل فورا على سرعة استكمال دراسات هذه المشروعات وتبليغها متتابعة ، ولاسيما إلى ذلك

إلا بالاتفاق مع دول حوض النيل لتشكيل لجنة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل ، تضع خطة لاستغلال مياه النهر الاستغلال الأمثل ، ويراعى فى ذلك الاحتياجات الفعلية لهذه الدول دون المساس بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل .

فوائد المياه من بعض الترع الرئيسية :

تزيد فوائد المياه من بعض الترع الرئيسية عن الحد الطبيعى المقبول ، بسبب ارتفاع مناسيب المياه فيها عن مناسيب الأراضي الزراعية المجاورة لها ، أو بسبب مرور هذه الترع فى أراض رملية ، ومن أمثلة ذلك ترعة الاسماعيلية وترعة النوبارية .

١- الفاقد من مياه ترعة الاسماعيلية :

من أجل التوسع الزراعى على ترعة الاسماعيلية ، تم توسيع قطاعها المائى فى عام ١٩٥٧ - لزيادة الزمام المنتفع بها من ١٩٠ ألف فدان الى ٢٤٠ ألف فدان ، وفى عام ١٩٦٤ تم توسيع قطاع التربة مرة ثانية لزيادة الزمام الى ٣٥٠ ألف فدان ، وفى خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ تم التوسيع الثالث للترعة بكامل طولها للوفاء باحتياجات زمام قدره ٦٠٠ ألف فدان ، بالإضافة الى مياه بلديات مدن القناة .

وقد ترتب على توسيع القطاع المائى وتعميقه إزالة طبقة الطين التى كانت تكسوجوانب التربة وقاعها ، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة فى تسرب المياه من التربة الى الأراضي المجاورة ، لاسيما فى المسافات التى تسير فيها التربة فى أراض رملية ، والتى يرتفع فيها منسوب مياه التربة كثيرا عن الأراضي المجاورة .

وقد أجريت كثير من الدراسات لقياس مقادير المياه المتسربة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨٧ ، تبين منها أن ترعة الاسماعيلية تفقد بالتسرب نحو ٢٠٪ من مائها ، وأن معظم هذا التسرب يحدث فى الحبس من الكيلو ٤٨ إلى الكيلو ٧٠,٥ ، ولكن بعض الفاقد من مياه ترعة الاسماعيلية يعتبر مصدرا رئيسيا للخزان الجوفى الواقع على جانبي التربة ، والذي يستغل بعضه لرى الأراضي المستصلحة .

وقد أثبتت الدراسة التي قام بها معهد بحوث المياه الجوفية ، أن كمية المياه المتسربة من ترعة الاسماعيلية ، في العام ، تقدر بحوالى ٦١٢ مليون م^٣ ، منها ٢٥٢ مليون م^٣ تغذى الخزان الجوفى ، وبذلك تكون كمية المياه المفقودة بالتسرب حوالى ٣٦٠ مليون م^٣ ، وأن تصريفات الآبار التي تتغذى من الخزان الجوفى تبلغ حوالى ٤٠ مليون م^٣ سنويا فقط ، ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الماء فى الأراضي المجاورة للترعة .

وقد بحثت عدة حلول لاستقطاب بعض هذه الفواقد ، أهمها تخطيط الترعة برقائى من البيتومين ، أو بفشاء رقيق من النايلون والبيتومين ، مع وضع طبقة فوقه من الزلط والرمل ، أو باستعمال طبقة من الأسفلت أو من الخرسانة أو من بلاطات خرسانية سابقة التجهيز . ومن الواجب استكمال دراسة الحلول المختلفة ومقارنتها اقتصاديا وفنيا ، والاسراع فى تنفيذ أفضلها ، والبدء بذلك فى الحبس من الكيلو ٤٨ إلى الكيلو ٧٠,٥ .

٢- فاقد المياه من ترعة النوبارية :

أدى تحويل ترعة النوبارية إلى ترعة ملاحية - بالإضافة إلى التوسع الزراعى عليها - الى توسيعها وتعميقها ، وترتب على ذلك - كما حدث فى ترعة الاسماعيلية - ازالة طبقة الطمي التي كانت تكسو جوانبها وقاعها وزيادة تسرب المياه منها ، وتضررت من ذلك الاراضى المنخفضة المجاورة لها .

ومن الواجب دراسة مقادير المياه المتسربة من هذه الترعة ، وتحديد الاحساس الأكثر تأثرا ، وبحث طرق العلاج واختيار أفضلها اقتصاديا وفنيا ، والاسراع بتنفيذه حفاظا على المياه المتسربة ، ورفع للاضرار الواقعة على الاراضى المجاورة للترعة .

فواقد المياه من المساقى والرعى الحقلى :

ثبت من التجارب والدراسات التي أجريت فى أوائل السبعينات ، أن كفاءة استخدام مياه الرى فى الاراضى (وهى النسبة المثوية للاستهلاك

المائى للنبات الى كمية المياه الداخلة للحقل) لا تتجاوز فى معظم الأحوال ٥٥% ، ومن أجل تحسين هذه الكفاءة وترشيد استخدام مياه الرى ، بدىء فى سنة ١٩٧٧ فى معهد بحوث توزيع المياه ، بالمشروع المصرى لاستخدام وإدارة المياه E.W.U.P بمساعدة المعونة الامريكية ، ويهدف المشروع - بجانب ذلك - إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لصغار الزراع ، عن طريق تطوير ادارة المياه بالعمل الجماعى الذى يشترك فيه الزراع مع رجال الرى والزراعة لزيادة كفاءة الرى ، بتقليل الفواقد فى ترع التوزيع والمساقى والحقول ومعالجة مشاكل الصرف ، حتى يرتفع الانتاج الزراعى وتحسن تبعاً لذلك أحوال الفلاح الاجتماعية والاقتصادية .

واختار المشروع ثلاث مناطق لاجراء التطوير :

- منطقة المنصورة بمحافظة الجيزة ، لتمثل مناطق انتاج الخضر التي تسوق بالقاهرة ، وتشمل هذه المنطقة زمام ترعتى التوزيع « بنى مجدول » والحمامى البالغ ١٦٠٠ فدان ، وتربة اراضى الاولى طينية والثانية رملية .

- منطقة « ابوريسا » وتقع على الحبس الثالث من ترعة « دقلت » بمحافظة كفر الشيخ ، وتشمل زمام ثلاث مساقى مجموعته نحو ٧٠٠ فدان . وتمثل هذه المنطقة مناطق زراعة الأرز .

- منطقة « ابيوها » بمحافظة المنيا وهى زمام ترعة ابيوها الآخذة من ترعة الابراهيمية ، وتمثل أراضى وادى النيل التى تنتج القطن والحبوب والقصب .

وبالإضافة إلى هذه المناطق الثلاث ، فقد قامت وزارة الأشغال بتجربة أخرى بمحافظة المتوفية فى مساحة ٢٠٧٠ فداناً تروى من ترعة العطف ، فاستبدلت بالمساقى الترابية مواسير مدفونة من ال P.V.C تضخ فيها المياه بضغط منخفض ومركب عليها صمامات (الفا الفا) تفتح على المراوى الحقلية .

وظل المشروع يعمل فى هذه المناطق حتى سنة ١٩٨٤ ثم امتد إلى

سنة ١٩٨٦ ، وقد شمل التطوير عدة أعمال لتحسين الري والصرف ، وأشارك فيه مهندسون للري والزراعة واقتصاديون وباحثون اجتماعيون ، وشمل عدة أنشطة أهمها :

- تبطين بعض ترع التوزيع وبعض المساقى لتقليل فاقد المياه منها .

- استبدال خطوط مواسير مدفونة بالمجرى المفتوح لاجدى الترع .

- رفع بعض المساقى وتركيب طلمبة واحدة على مأخذها والاستغناء عن سواقي وطلمبات الأماهى التى كانت مرتبة على المسقاة قبل رفعها .
- تجربة الغاء مناوبات الري واعطاء المياه باستمرار فى ترع التوزيع ، وقد نجحت هذه التجربة فى منطقة المنصورة ، اذ ثبت أن كميات المياه المستهلكة فى حالة استمرار المياه بالترعة لم تزد عنها فى حالة المناوبة بل نقصت نحو ٥ ٪ ، مما يشجع على التوسع فى هذه التجربة فى مناطق مختلفة من البلاد ، حتى إذا تبين نجاحها أمكن الغاء نظام المناوبات ، وذلك اثره فى تضيق قطاعات الترع الفرعية وترع التوزيع ، والافادة من الاراضى التى تتوفر نتيجة لذلك .

- تسوية الاراضى وضرورة اجرائها بالدقة الكافية ، وقد نتج عن ذلك نقص واضح فى كمية المياه المستهلكة .

- زيادة كفاءة الري الحقلى باستخدام الخطوط الطويلة للري ، بدلا من الخطوط القصيرة أو بأحواض مستوية .

- العناية بتطهير ترع التوزيع والمساقى ونزع الحشائش منها ، مع اشترك الفلاحين المنتفعين فى هذه العمليات .

- دراسات ميدانية اجتماعية للزراع لاستبيان آرائهم فى كثير من الموضوعات الخاصة بالدورة الزراعية ، ومواعيد الري والرى الليلى وكفاءة الصرف الحقلى .

وفى المناطق التى يتم فيها تطوير الري تكون رابطة من المنتفعين بكل مسقاة ، تتولى بواسطة رئيسها وأمين صندوقها جدولة توزيع مياه

المسقاة (عملية المطارفة) ، كما تقوم بصيانة المسقاة وتشغيل طلمبة رفع المياه - إن وجدت - وصيانتها ، وتحصيل هذه التكاليف من المنتفعين بنسبة حيازة كل منهم . وإذا ثبت نجاح هذه التجربة فإن وزارة الأشغال تعد تشريعا لتعميم هذه الروابط ، وتضفى عليها الصفة القانونية والشخصية الاعتبارية .

وقد ثبت من البيانات التى جمعت فى التقرير النهائى للمشروع ، أنه نتج عن تنفيذه وفر فى المياه المستخدمة للري يقدر بنحو ١٥ - ٢٥ ٪ من كميات المياه التى كانت تستخدم قبل التطوير ، وأنه حدث انخفاض فى مناسيب المياه الأرضية تتراوح بين ٢٠ - ٤٠ سم ، وأن انتاج المحاصيل زاد فى اراضى المشروع نحو ٢٠ ٪ فى المتوسط .

الفاقد من مياه المصارف :

ما زالت سبعة مليارات من الأمطار المكعبة من مياه المصارف تصب فى البحر دون الانتفاع بها ، ويحول دون ذلك تلوث مياه هذه المصارف بسبب ما تحويه من المخلفات السائلة للصرف الصناعى والصرف الصحى وبقايا الأسمدة والمبيدات . وينبغى إزالة أسباب التلوث بتطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، حتى يمكن إعادة استخدام مياه هذه المصارف مخلوطة بمياه النيل أو غير مخلوطة ، مع تطبيق الأساليب العلمية الحديثة فى استخدام المياه شبه المالحة فى الري ، واستنباط النباتات التى تتحمل درجات عالية من ملوحة مياه الري .

الفاقد من مياه الأمطار :

تسقط الأمطار على الساحل الشمالى الغربى بفازرة تتراوح بين ٩٠ مم إلى ١٧٠ مم سنويا ، ويستفيد بهذه الأمطار فى زراعة مساحات من الشعير ، وفى الساحل الشمالى الشرقى تتساقط الأمطار بفازرة تبلغ فى المتوسط نحو ١٥٠ مم فى العريش ، و ٢٢٠ مم فى رفح ، وتزرع على هذه الأمطار مساحات من القمح والشعير والزيتون واللوز ، كما تغذى هذه الأمطار خزان المياه الجوفية ،

ويستفاد منها بعمل سدود على الوديان لتخزينها واستخدامها في الري والشرب والأغراض المنزلية .

وفي جنوب سيناء تهطل الأمطار أياها محدودة على شكل سيول جارفة في موسمين (عادة في أكتوبر وفبراير من بعض الأعوام) وتجرف هذه السيول ما يعترضها من طرق أو مبان أو زراعات ، وتقدر كمية المياه التي تصل إلى البحر من هذه السيول بنحو خمسين مليون م^٣ سنويا .

وللمحافظة على هذه المياه ، يلزم عمل سدود لحجز المياه أمامها للارتفاع بها في رى الأراضي القابلة للزراعة ، والتغذية خزان المياه الجوفى .

المشروع القومى لتطوير الري :

كان من أثر النتائج السابق ذكرها ، أن تقرر تنفيذ المشروع القومى لتطوير الري في الأراضي الزراعية القديمة بالوادي والدلتا ، ويشمل المشروع - بالإضافة الى تطوير الري الحقلى وتطوير المساقى وترع التوزيع - تطوير الترع الفرعية بإعادة تصميم قطاعاتها وتحسين الأعمال الصناعية المقامة عليها ، وتجميع الفتحات الصغيرة الأخذ منها شئ فتحات أكبر توزع مياهها على مراوى الحقول ، عن طريق مواسير مدفونة بها فتحات ذات صمامات ، مع انشاء جمعيات للمنتفعين بكل مساقاة تقوم بتطهير المساقى والمصارف الخاصة وصيانتها ، وكذلك بإدارة ملحميات المساقى وعمل جداول « المطارفة » بين المنتفعين وتنفيذها ، وجمع نفقات الإدارة والصيانة والتطهير من المنتفعين بنسبة الزمام المنتفع لكل منهم .

وتعد وزارة الأشغال والموارد المائية في الوقت الحاضر التشريع اللازم لهذه الجمعيات .

ويجرى تنفيذ هذا المشروع في الخطة الخمسية الحالية في مساحة تبلغ نحو ٢٥٠ ألف فدان موزعة على تسع محافظات ، وتبلغ تكاليف التطوير نحو ١٤٠٠ جنيه للفدان الواحد ،

ويتنظر أن يكون الارتفاع في مياه الري بتنفيذ مشروع التطوير ١٠ - ١٥ ٪ .

ويلزم تقويم المشروع في المناطق التي نفذ فيها لمعرفة كميات المياه بدقة ، وكذلك معرفة مقدار الزيادة في المحاصيل الزراعية نتيجة التطوير ، حتى يمكن الحكم على مدى نجاح المشروع اقتصاديا .

الوقود بسبب الحشائش المائية :

تغطى الحشائش المائية مساحات كبيرة من مجرى النيل وفروعه ، ومن الترع والمصارف بمختلف درجاتها ، فضلا عن المساقى والمصارف الخصومية ، وهي سريعة التكاثر إذا تركت بدون مقاومة جدي . وقد كثر انتشار هذه الحشائش بعد انشاء السد العالى ، فقد كانت مياه الفيضان العكرة توقف نمو بعض هذه الحشائش ، أو تميتها ، كما ان زيادة استعمال الأسمدة الكيماوية - وما تحمله مياه الصرف منها - قد زاد من نموها وانتشارها ، وأخطر هذه الحشائش هو ورد النيل (الهايسفت) فهو يتزايد ويتكاثر بالنمو الخضري وبالوصلات والبذور بصورة مذهلة في خلال فترة قصيرة ، ويغطى مساحات كبيرة من السطوح المائية ، ويتسبب في فقد كميات كبيرة من المياه بالبخرنتج ، ويسبب تكاثره بالبذور فإنه لا يمكن القضاء عليه نهائيا ، وإنما يمكن مقاومته لانقاص المساحات التي يغطيها وتقليل فواقد المياه التي يسببها .

وقد قام معهد بحوث صيانة الترع والمصارف ومقاومة الحشائش ببحوث بمحطة تجارب بهتيم ، لتحديد ما يفقد بالبخرنتج من المسطحات المائية المغطاة بورد النيل ، ومقارنته بما يفقد بالبخر من السطوح المائية المكشوفة ، فوُضعت ورد النيل في أحواض مائية ، وجعلت تغذيها بالمياه وبعض المخصبات من وقت لآخر لضمان نمو ورد النيل ، وتقيس ما يفقد من مياه هذه الأحواض ، وتقارنته بما يفقد بالبخر من أحواض مماثلة لها في نفس الموقع خالية من ورد النيل ، واستمرت التجربة عاما كاملا .

وتبين أن متوسط ما فقد من مياه الأحواض المغطاة بورد النيل هو ١,٢٢ مللى لتر من كل سنتيمتر مربع من المسطح ، يقابله ٠,٦ مللى لتر من كل سنتيمتر مربع من الأحواض المكشوفة ، وبذلك يكون المتوسط اليومي لزيادة الفاقد بالبخر نتج عن الفاقد العادى بالبخر ٠,٦٢ مللى لتر لكل سنتيمتر مربع .

وقد أوضحت الدراسات الخاصة بمعدلات فقد الماء بالبخر نتج من نبات ورد النيل ، أن البخر نتج منه يختلف من فصل إلى فصل ، ففي الشتاء يكون قليلا (بمعدل ٣,٨ مم فى اليوم ، وفى شهر يناير) ويزداد فى شهر أبريل الى ١١,٨ مم فى اليوم ، وفى شهر يونيو يصل الى حده الأقصى ٢٤,٨ مم فى اليوم ، ثم ينخفض فى شهر سبتمبر الى ١٩,٨ مم فى اليوم .

وإذا قارنا هذه القيم بما يقابلها من قيم التبخر فى نفس الشهور من سطح الماء الحر ، يتبين أن البخر نتج فى حالة ورد النيل لا يزيد كثيرا عن التبخر فى الشتاء ، ولكنه يصبح قدر ١,٥ - ٢,٦ مرة فى الشهور الأخرى خلال العام .

ولاشك أنه من الصعب تقدير المساحات التى يغطيها ورد النيل من المسطحات المائية ، لسرعة تكاثره وانتقاله عائما من موقع الى آخر .

وتقدر المساحة التى يغطيها ورد النيل من سطح مياه النيل وفرعيه بنحو ٥٠٠٠ فدان ، وهى تمثل ٢,٥ ٪ من المساحة الكلية . وطبقا لنتائج التجربة السابقة يكون الفاقد منها بسبب ورد النيل ٤٧,٥٢ مليون م^٣ فى العام .

وطبقا لأحصاءات عينات من شبكات الترع والمصارف يقدر الفاقد بسبب ورد النيل من الترع بحوالى ٢,٩٤ مليون متر مكعب فى العام ، على أساس أن أطوال الترع المصابة بورد النيل طول العام تبلغ فى مجموعها ٦٥٠ كم ، ومتوسط عرض مسطحها المائى ٢٠ مترا ، ونسبة الاصابة بها ١٠ ٪ ، كما يقدر أن الفاقد بسبب ورد النيل فى المصارف ٦,٧٨ مليون م^٣ فى العام ، باعتبار أطوال المصارف

المصابة بورد النيل طوال العام ٧٥٠ كيلومتر ، وأن متوسط العرض ٢٠ مترا ، ونسبة الاصابة بها ٣٠ ٪ .

وبذلك تكون جملة الفاقد بسبب ورد النيل فى مجرى النيل وفرعيه والترع والمصارف ٥٧,٢٤ مليون م^٣ .

ولم يتم تقدير الفاقد فى مجارى الرى التى تقل فيها نسبة الاصابة عن ٥ ٪ والتى لا يبقى ورد النيل فيها طول العام ، فإذا أضفنا نظير هذا ٥٠ ٪ إلى الفاقد فى الترع والمصارف ، نبلغ مجموع الفاقد ١٢٠,١ مليون م^٣ فى العام من النيل والترع والمصارف .

وإذا قدرنا أن المساحات المغطاة بورد النيل فى المساقى والمصارف الخصومية طول العام ، تعادل المساحات المغطاة بالنيل والترع والمصارف العمومية ، فإن الفاقد من مائها يبلغ ٦٢ مليون م^٣ سنويا . وبذلك تكون جملة الفاقد بسبب ورد النيل ١٢٤ مليون م^٣ سنويا .

ولتقليل هذا الفاقد بمقاومة ورد النيل ، يمكن أن تستخدم المبيدات التى لا تضر صحة الانسان والحيوان والأسماك والنباتات الأخرى ، كما يتبنى اعداد الوسائل الميكانيكية الكافية ، وإعداد كادر مدرب من العمال والفنيين والمهندسين اللازمين لتشغيل الآلات وصيانتها والقيام بحملة قومية لهذه المقاومة ، وإرشاد الزراع لمقاومة هذه الحشائش فى المساقى والمصارف الخاصة . فبالإضافة الى الخسارة الناتجة من فقد المياه بسبب الحشائش المائية ، فإن هذه الحشائش تلوث المياه فتضر بصحة الانسان والحيوان والنبات ، كما انها تموق سير المياه فلا تصل إلى نهايات المساقى ، وبالتالي لا توفر المرور الكافى لصرف الأراضي الزراعية .

الفوائد فى مياه الشرب والأغراض المنزلية :

تستهلك مصر فى الوقت الحاضر للشرب والأغراض المنزلية نحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة ، وتزداد هذه الكمية سنة بعد أخرى مع زيادة عدد السكان ، ومن المعروف أن هناك فاقدًا فى هذه الكمية لا يقل عن مليار م^٣ ، بسبب عيوب فى شبكات المياه ، وعدم تركيب عدادات

تخزين من المنازل ، وعيوب في توصيلات المياه بالمساكن وغير ذلك ،
والأهم من ذلك ، يمكن توفير الجزء الأكبر من هذا الفاقد ، عن طريق
تأهيل هذه العيوب .

ملاحظة : هوالهد المياه التي يمكن استقطاها كلها :
تصرف في فترة السدة الشتوية من خزان أسوان كميات من
المياه ، من أجل الملاحمة وتوليد الكهرباء والشئون البلدية والصناعية ،
وتتفاوت المنصرف اليومي للنيل في هذه الفترة بين ٦٥ - ٩٠ مليون م^٣
في اليوم ، ويهدر منها في البحر مقادير تتفاوت بين مليارين وأربعة
بليارات من الأمتار المكعبة ، كذلك تقتضى الضرورة ، في بعض
الأسعيان ، صرف مياه تزيد عن الاحتياجات المائية ، للمحافظة على فرق
التوازن المسموح به على إحدى القناطر المقامة على النيل أو لتيسير
المياه ، وتهدر هذه المياه أيضا في البحر دون الاستفادة بها في الري ،
ويتراوح هذا المقدار بين نصف مليار ومليار م^٣ سنويا .

وقد درست عدة مشروعات للاستفادة بهذه المياه ، منها : تخزينها
في بحيرة سيدي المنزلة والبرلس ، ومنها الانتفاع بها في رى أراض في
الصحراء الشمالى الغربى .

ومن الضرورى الاسراع بالبت في هذا الموضوع المثار منذ أكثر من
عشرين عاما ، إما بإلغاء نظام السدة الشتوية ، أو تنفيذ غيرها من
مشروعات للاستفادة بالمياه التى تهدر في البحر .

بيان التوافد من مياه النيل وما يمكن استقطاها منها

الموقع	مقدار التوافد مليون م ^٣ في السنة	ما يمكن استقطاها	المشروعات اللازمة للاستقطا
بحر النهر ، بحر الغزال ، قنطرة السويس	١٦٠٠٠ ١٦٠٠٠ ٩٠٠٠	٧٦٠٠ ٧٠٠٠ ٤٠٠٠	قناة جونجلي (مرحلتان) ، مشروع بحر الغزال ، مشروع مشار نهر النهر .
(مستنقعات مشار) قناة الترسادوية	٦١٠	٣٦٠	تطين الترسمة مسن كـ ٤٨٠٠٠ إلى كـ ٧٠٠٠٠ .
قناة الزيارهية الارضى القديمة التي تفيض بالنيل	لم تحسب ١٦٦٠٠	— ٤٢٠٠	تطين الترسمة في المواقع كثيرة الرشح ، المشروع القومى لتطويع الري .
القنطرة والساقسى مياه السدة الشتوية مياه الضرب	١٧٤ ٢٠٠٠ ٥٠٠٠	١٠٠ ١٥٠٠ ١٠٠٠	مقاومة ورد النيل والمخاض الأخرى ، التخزين في البحيرات الشمالية ، تجديد شبكات المياه وترشيد استخدام المياه ووضع عدادات للمنازل .

التوصيات

- وبناء على ما جاء في هذا التقرير ، ومادار حوله في
اجتماع المجلس في آراء واتجاهات - يوصى بما يأتى :
- بذل كافة الجهود ، وخاصة السياسية والدبلوماسية للعمل
على استقرار الأمن في جنوب السودان ، حتى يمكن إنجاز
المشروعات المشتركة بين مصر والسودان - في إطار اتفاقية مياه
النيل - مع البدء باستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي ،
وأجراء الدراسات التفصيلية لمشروعات بحر الغزال
ومستنقعات مشار للشروع في تنفيذها .
- دعوة دول حوض النيل إلى إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة
لدراسة مشروعات وتنمية الموارد المائية والكهرومائية ، ووضع خطة
متكاملة لتنفيذ هذه المشروعات وفق الاحتياجات الضرورية لهذه
الدول ، دون المساس بحقوق مصر المكتسبة والتاريخية في
مياه النيل .
- ضرورة تمثيل وزارة الاشغال والموارد المائية في السفارات
المصرية في دول حوض النيل ، على المستوى الذى يتناسب مع
أهمية شئون المياه وأثارها الحيوية لمصر .
- نظرا لقلة المعلومات الهيدرولوجية والمناخية عن هضبة اثيوبيا ،
فينبغي مفاوضة حكومة اثيوبيا للمشاركة مع مصر والسودان في القيام
بمشروع لتغطية الهضبة الاثيوبية بدراسة هيدرولوجية ، على
نسق ما يتم في الهضبة الاستوائية .
- تقييم ما تم من مشروعات تطوير الري للوقوف على مدى ما تحقق من
فوائد هذا التطوير ، لا سيما من حيث توفير مياه الري وزيادة الانتاج
الزراعى ، حتى يمكن المضي في خطة التطوير .
- متابعة التطورات الحديثة في تكنولوجيا الري ، بهدف

انتاج الفاكهة

تعتبر الفاكهة من المواد الغذائية الأساسية فى الغذاء المتكامل للإنسان ، لما تحتويه من السكريات ، والمواد الكربوهيدراتية الأخرى ، والبروتينات ، والأحماض الأمينية والعضوية ، والزيوت ، والفيتامينات والعناصر المعدنية المختلفة والأنزيمات .

وتستخدم الفاكهة فى العديد من الصناعات ، مثل المشروبات والمربيات والحلويات ، كما تستخرج منها بعض العقاقير الطبية والأصبغ . ويستعمل خشب بعض أنواع الفاكهة فى أغراض صناعية متعددة .

وقد أدت زراعة الفاكهة إلى تطور الصناعات الغذائية بمختلف صورها . وتستوعب هذه الزراعة العديد من الأيدي العاملة التى تلزم لتربية وخدمة الأشجار والعناية بها طوال مراحل الانتاج ، ولذلك فهى أكثر المحاصيل النباتية استيعاباً للطاقة العاملة ، سواء فى مراحل الانتاج والحصاد أو التداول والتخزين والتسويق . كما أن لأشجار الفاكهة تأثيراً كبيراً على البيئة ، يتمثل فى المحافظة على التربة من عوامل التعرية وتلطيف المناخ وتجميل المكان ، فضلاً عن تنقية الجو من الأتربة .

وتحتاج زراعة الفاكهة إلى استثمارات طويلة الأمد ، حيث تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً للبدء فى الانتاج ، وتتطلب استخدام كثير من المعدات والآلات ، بالإضافة إلى مواد كيميائية متنوعة ، علاوة على احتياجها إلى مشاتل متخصصة فى انتاج الشتلات الجيدة المطابقة للمواصفات القياسية ، مما يتطلب توفير رأس مال كاف لإنشاء وخدمة الحدائق إلى حين تحقق عائداً اقتصادياً . ولهذا فإن زراعة

استخدام الأجهزة الملائمة لقياس المياه فى الأراضى المصرية ، وتحديد احتياجات الري .

* الالتزام بالمقنن المائى لكل محصول لتوفير المياه والحفاظ على جودة التربة ، وهو الأمر الذى يستلزم مباشرة مهندسى الري لأعمالهم على الوجه الأكمل .

* ضرورة مكافحة الحشائش المائية بكل الوسائل الممكنة التى لا تسبب ضرراً للإنسان والحيوان ، حفاظاً على المياه التى تفقد بالبخر نتج من تلك الحشائش ، وتلافياً لما تسببه من إعاقة وصول المياه لنهايات الترع .

* الإسراع بالبت فى المشروعات المقترحة للاستفادة بعماء النيل التى تهدر فى البحر اثناء السدة الشتوية وفى أوقات أخرى ، والإسراع فى تنفيذ المشروع الأجدى اقتصادياً ، أو إلغاء نظام السدة الشتوية .

* العمل بكل الوسائل لمكافحة تلوث مياه النيل والترع والمصارف بالحزم فى تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية على الكافة ، إذ أن التلوث يفقدنا كميات كبيرة من المياه التى يمكن إعادة استخدامها فى الري ، بالإضافة الى ما يسببه من أضرار بالغة بصحة الإنسان والحيوان والنسبات والتربة . كما أنه يحول دون إعادة استخدام مياه المصارف للري .

* ضرورة العمل على تقليل الفواقد من مياه الشئون البلدية ، بتحسين وصيانة شبكات المياه فى الشوارع والمنازل ، وتركيب عدادات لاستهلاك المياه ، والدعوة الى الحد من الاسراف فى استعمال المياه بكل وسائل الاعلام .

* للفادة من مياه السيول فى سيناء ودرء أخطارها ، يتعين استكمال الدراسات الخاصة بسدود المناطق ذات الأسبقية العاجلة مثل تيران والعاط ، وتنفيذ هذه السدود فى أقرب وقت ، لتحديد وسائل الاستفادة من مياه السيول التى تحجزها السدود المقترحة .

الفاكهة تقتصر بصفة عامة على الفئة القادرة من المستثمرين الذين يهتمون بمجال الزراعة .

وتتباين الأنواع المختلفة من الفاكهة في متطلباتها المناخية وصفات التربة الملائمة تبايناً كبيراً ، وتتفاوت احتياجاتها المائية ، ومدى مقاومتها للجفاف والملوحة ، وما تتعرض له من الأمراض الفطرية والآفات الحشرية .

ومن ثم فإن تحديد المناطق المناسبة لزراعة النوع الواحد من الفاكهة هام للغاية ويحتاج إلى خبرة علمية وفنية واسعة ، كما أن تربية أشجار الفاكهة والنهوض بإنتاجها يتطلب الكثير من العمليات الزراعية الفنية ، التي يجب أن تتم بالطرق المناسبة وفي التوقيت المناسب ، لكي تحقق أفضل إنتاجية وأعلى عائد اقتصادي .

وقد تعرضت مختلف أنواع الفاكهة على امتداد السنوات الماضية لكثير من التطوير والتحسين ، الذي اتجه نحو تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الخدمة البستانية ، بالإضافة إلى إدخال الأصول المقاومة للظروف غير الملائمة للنمو ، والأصناف التي تمتاز بارتفاع إنتاجيتها وجودة ثمارها وملاءمتها للبيئة المصرية . وكان تحسين الأنواع المحلية والنهوض بإنتاجها ، كما ونوعاً ، في مقدمة اهتمامات المتخصصين ، مما أدى إلى تحسين الثمار وارتفاع قيمتها الغذائية ، فضلاً عن زيادة قدرتها على تحمل عمليات التداول والنقل والتخزين .

وجدير بالذكر أن إنتاج أصناف جديدة من الفاكهة يحتاج إلى أساليب علمية متطورة ، وجهود كبيرة لسنوات طويلة .

الموقف الحالي لزراعة الفاكهة :

زادت مساحة أشجار الفاكهة في مصر خلال السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة وبصورة مطردة (جدول رقم ١) فبعد أن كانت ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ ، ارتفعت لتصل إلى ٣٢١ ألف فدان في عام ١٩٧٧ ، ثم وصلت إلى ٤٥٧ ألفا عام ١٩٨٥ ، حتى بلغت ٦٥٥ ألف فدان عام ١٩٨٩ .

وتشير الإحصائيات إلى أن المساحة ستصل إلى ٧٦٢ ألف فدان عام ١٩٩٢ ، وهو ما يتعدى ١٠ ٪ من جملة الرقعة المزروعة في البلاد .

وتعتبر الموالح أهم محاصيل الفاكهة بمصر وأكبرها مساحة ، حيث بلغت مساحتها ٢٧٨ ألف فدان ، تمثل ٤٣ ٪ من جملة مساحة حدائق الفاكهة ، يليها العنب بمساحة بلغت ١٠٩ ألف فدان ، والمانجو بحوالي ٤٥ ألف فدان ، ثم الموز والجوافة والتين بمساحات تبلغ ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٣ ألف فدان على التوالي . وتغطي مساحة هذه الأنواع الستة ٨٠ ٪ من جملة مساحة الفاكهة .

وتجدر الإشارة إلى ، أن مساحة نخيل البلح لم تدرج في الإحصائيات الرسمية ضمن مساحة حدائق الفاكهة ، وذلك لطبيعة زراعتها في مساحات متخللة وسط المحاصيل الحقلية وعلى حواف الحقول والجسور . ولهذا فإنها تدخل ضمن الرقعة المزروعة بالمحاصيل الحقلية . هذا بالإضافة إلى أن بعض أنواع محاصيل الخضروات - مثل الفراولة والبطيخ والشمام - تعتبر ضمن مجموعة الفاكهة ، وتبلغ المساحة الإجمالية المزروعة منها حوالي ١٨٠ ألف فدان .

ويبلغ إنتاج الفاكهة في مصر حوالي ١٣ ، ٤ مليون طن عام ١٩٨٩ وحوالي خمسة ملايين طن عام ١٩٩٢ ، ويشمل ذلك محصول البلح الذي يبلغ إنتاجه ٢٧٥ ألف طن . وهذا يعني أن متوسط إنتاج الفدان من الفاكهة بصفة عامة حوالي خمسة أطنان للفدان ، ويبلغ الإنتاج من الموالح ١ ، ٨ مليون طن عام ١٩٨٩ ، بمتوسط قدره ٦ ، ٤ طن للفدان ، وهو ما يعتبر منخفضاً بالنسبة للإنتاج العالمي .

وقد أوضحت الدراسات أن متوسط الفاقد من الفاكهة يبلغ نحو ١٨ ٪ من جملة الإنتاج . أي حوالي ٩٠٠ ألف طن سنوياً ، وأن الكميات التي تم تصديرها تقدر بنحو ٤٠٠ ألف طن ، مما يهبط بمتوسط نصيب الفرد من الفاكهة إلى حوالي ٥٠ كيلو جراماً (جدول رقم ٢) .

وقد صدرت قرارات تمنع التوسع في زراعة الفاكهة في أراضي

الدلتا والوادي ، مع وجوب التوسع في زراعتها بالأراضي المستصلحة حديثا - واستندت إلى الاعتبارات الآتية :

- عدم جودة بعض الحاصلات الحقلية بالأراضي المستصلحة .
- طريقة الري المتبعة في نسبة كبيرة من الأراضي الجديدة هي الري بالرش أو التقيط . وهذه تلائم الحاصلات البستانية أكثر مما تلائم الحاصلات الحقلية .

- حرص الدولة على التركيز على التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية ذات الأهمية الاستراتيجية في التنمية الزراعية ، داخل الوادي ، مثل القمح والأرز والقطن .

وقد نتج عن هذا زيادة مساحة الفاكة بصفة مستمرة ، خاصة وأن هذا النوع من الانتاج يجد اقبالا من الزراع لارتفاع نسبة الدخل والربح ، فضلا عن أنه لم يخضع للتسمير أو الترييد الزراعي ، مثل غيره من المحاصيل الحقلية الأخرى .

الفاكة في التركيب المحصولي :

يتبع التركيب المحصولي كاسلوب لزراعة أنواع الحاصلات بكل منطقة من المناطق الزراعية ، ومن ثم ينبغي أن يتم على أسس اقتصادية سليمة ، حتى لا يتحول الانتاج الزراعي إلى انتاج عشوائي يؤثر في التنمية الاقتصادية الشاملة .

فإذا افترضنا أن هناك تخطيطا لزراعة مساحة تحقق المتوسط الحالي - وقدره ٤٥٠٤ كيلو جرام للفرد (وهو معدل منخفض عالميا) - فإننا يجب أن نوفر بحلول عام ٢٠١٠ مساحة يزيد مقدارها على مليون فدان ، على أساس أن متوسط انتاج الفدان خمسة أطنان ، ومع وضع الزيادة المطردة في تعداد السكان في الاعتبار ، وأن هذه المساحة ستغطي الاستهلاك المحلي فقط دون التصدير ، ودون حساب نسبة التالف والفقد خلال مراحل التداول والتسويق .

ووفقا لإحدى الدراسات التي أعدت في عام ١٩٩١ ، تراوحت المساحة المطلوبة للوفاء بالاستهلاك المحلي - بعد خصم نسبة

١٧ ٪ تالف والاحتفاظ بنسبة ٢٠ ٪ للتصدير - ما بين ٩٩٣ ألف فدان ، و١٨ مليون فدان . ومن الواضح أن تحقيق ذلك سوف يكون على حساب الحاصلات الغذائية أو التصديرية الأساسية الأخرى .

ولعل التركيب المحصولي الأمثل في إطار الظروف الراهنة ، هو الذي يحقق :

- أكبر قدر من الحبوب .
- أكبر قدر من حاصلات التصدير .
- أقل قدر من استيراد المواد الغذائية .
- أقصى حد من الربحية الاقتصادية للمزارع ، وأكبر قيمة من الناتج القومي الزراعي .

ويمكن المفاضلة بين محصول وآخر من الحاصلات التي تحقق الشروط السابقة على الأسس التالية :

- مدة شغل المحصول للأرض ، إذ كلما قصرت زاد تكثيف الحاصلات وزاد الانتاج الزراعي السنوي .

- مساهمة المحصول في النشاط الصناعي قبل استهلاكه واستخدامه النهائي . فالمحصول الذي يؤكل طازجا أقل اثرا في النشاط الاقتصادي من محصول آخر يقتضى إعداداه للاستهلاك ، أو استخدامه في عمليات صناعية .

- مساهمة المحصول في خلق فرص عمل زراعية وصناعية ، وهو أمر له أهمية خاصة في ضوء الكثافة السكانية العالية ونسبة البطالة الزائدة .

- موقف المحصول الناتج في الأسواق العالمية ، فزيادة الانتاج من محصول بما يرفع المعروض منه على الطلب يؤدي إلى انخفاض العائد ، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد القومي .

- ملاسة المحصول للآلات الزراعية الشائعة بمصر ، فالاعتماد على اجراء العمليات الزراعية يدويا لم يعد مجزيا . ولعل أوضح الأمثلة على

ذلك جمع القطن ، وكذلك جمع ثمار العديد من أشجار الفاكهة ميكانيكيا .

- استهلاك المحصول للمياه ، فكلما قل استهلاكه منها ، وافق ذلك ظروف البلاد ، حيث يتيح توفير قدر من الماء يمكن استخدامه في استزراع مساحات جديدة .

- العائد من المحصول بالمقارنة إلى غيره من الحاصلات .

ويقتضى الاستغلال الأمثل لأشجار الفاكهة أن نضع

في اعتبارنا ما يأتي :

- تشغل أشجار الفاكهة الأرض لعدة سنوات متتالية ، ومع أنه يمكن استزراع بعض المحاصيل الثانوية محملة على هذه الأشجار في سنوات نموها الأولى ، إلا أن ذلك يصبح غير ميسور بعد نمو الأشجار وتظليلها للمساحة جميعها .

- تستهلك أغلب ثمار الفاكهة طازجة دون حاجة لتصنيعها ، ويلجأ إلى التجفيف والتعليب عند زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الطازج ، وكذلك للاستفادة من ثمار الدرجة الثانية التي قد يصعب تسويقها بسعر مناسب ، وتنشأ بعض الصناعات التحويلية التي تعتمد على المخلفات الناتجة عن التصنيع ، كنواتج صناعات العصير والمربى ، بتحويل فضلاتها إلى أعلاف ، ويصفى عامة فإن الاستهلاك الطازج لثمار الفاكهة هو الغالب ، وهو الذي يحدد أسعارها ، وبالتالي العائد منها .

- تحتاج أشجار الفاكهة إلى خدمات متنوعة من تقليم ، وري ، وتسميد ، ومقاومة آفات ، وجمع المحصول ، وكل هذه العمليات الزراعية تتطلب عمالة يدوية ، وهو ما يعاني من نقصه زراع الفاكهة .

- إذا اعتبرنا أن الهدف من التوسع في مساحات الفاكهة هو التصدير إلى الخارج ، فالأمر يقتضى دراسة الأسواق العالمية لكل نوع من الأنواع الذي يخطط لاستزاعه ، فضلا عن ظروف المنافسة ،

وموعد التصدير ، وأنواع المستهلكين .

- أن تنفيذ مختلف العمليات الضرورية لإنتاج الفاكهة ، وخاصة جمع الثمار التي من الصعب استخدام الآلات فيها ، يحتاج إلى عمالة مدربة . وثمة دول تترك الثمار على الأشجار دون جمع لعدم توفر الأيدي العاملة . وتجري الدراسات لحل هذا العائق ، سواء بتصميم آلات تيسر إسقاط الثمار ، أو انتاج أصناف من الأشجار القزمية يسهل جمع ثمارها في يسر وخدمتها بسهولة .

- استهلاك أشجار الفاكهة من الماء يفوق استهلاك أغلب الحاصلات الحقلية ، باعتبار أن حديقة الفاكهة تشغل الأرض سنة كاملة ، فاستهلاك القمح يليه الذرة يبلغ ٣٧٠٧ م^٣ في السنة ، بينما يبلغ استهلاك الموالح نحو ٥٠٠٦ م^٣ / فدان / سنة . كما تتميز الحدائق بإمكان استخدام الري بالتنقيط الذي يرفع كفاءة استخدام المياه من (٥٠ - ٥٥ ٪) إلى (٨٠ - ٨٥ ٪) ، فتقل بذلك احتياجات ري الحدائق بنحو ٢٠ ٪ ، بالإضافة إلى أن الري بالتنقيط يمكن من توزيع السماد مع مياه الري توزيعا متساويا واقتصاديا ، ويقلل من نمو الحشائش .

- يعتبر العائد من أشجار الفاكهة عاليا بالنسبة للحاصلات الحقلية ، وكان هذا العامل دافعا أساسيا للاقبال على التوسع في زراعة الفاكهة في الثمانينات ، وخاصة أنها لاتخضع للتسويق التعاوني أو التسعير الجبري .

وبعد التحول الأخير نحو رفع أسعار القمح والأرز والقطن ، وقصر التسويق التعاوني على عدد محدود من الحاصلات تمهيدا لإلغائه - ارتفع عائد المحاصيل الحقلية ارتفاعا جعلها منافسة لأشجار الفاكهة (جداول ٣ ، ٤ ، ٥) ، وفي نفس الوقت زادت تكلفة إنشاء الحدائق وخدمتها السنوية زيادة كبيرة ، مما أدى لانخفاض العائد منها إذا ما قورن بالمائد من الخضار

والحاصلات الحقلية ، وقد أدى ذلك إلى احجام البعض عن زراعة الفاكهة .

وإذا كان التوسع فى مساحة أشجار الفاكهة أمرا يقتضى التريث ، واتخاذ القرار على أساس علمى بدراسة جميع العوامل السابقة ، فإن البديل لهذا التوسع هو رفع انتاجية حدائق الفاكهة فى المساحة الحالية ، حتى تتحقق زيادة فى الانتاج تقابل زيادة الاستهلاك الناتجة عن زيادة السكان والتصدير ، كما يجب العمل على خفض نسبة الفاقد من الثمار بعد جمعها ، إلى ادنى حد ممكن تسمح به عمليات تداول وتسويق الفاكهة ، مما يؤدي إلى زيادة المقدار الصالح للاستهلاك وتحسين جودة المعروض من الفاكهة ، سواء فى الأسواق المحلية أو الخارجية .

تحسين إنتاجية أشجار الفاكهة :

تبذل جهود مستمرة لرفع الكفاءة الانتاجية لحدائق الفاكهة ، ورغم ذلك لا يزال انتاج الموالح - وهى أهم أنواع الفاكهة بمصر والتي تشغل حوالى نصف المساحة الكلية لها - يمثل نحو ٥ أطنان كمقوسط عام للأشجار المثمرة وغير المثمرة ، و ٧ أطنان للفدان من الأشجار المثمرة فقط ، بينما يبلغ انتاج الفدان فى بعض الدول المنتجة للموالح أكثر من ١٥ طنا .

وأهم العوامل المؤثرة على الكفاءة الانتاجية

لأشجار الفاكهة هى :

الظروف المناخية :

تؤثر الظروف المناخية بمصر تأثيرا كبيرا على المحصول ، حيث يتعرض الكثير من حدائق الفاكهة لظروف قاسية مثل رياح الخماسين فى مارس وأبريل والتي تؤدي إلى سقوط الأزهار ، وموجات الصقيع فى الشتاء والتي لاتناسب بعض أنواع الفاكهة ، بينما يحتاج البعض الآخر إلى قدر من البرودة لانتواثر فى أغلب المناطق ، ومن ثم ينبغى تحديد أنسب ما يزرع فى كل منطقة على حدة ، حتى لا يتسبب سوء

الاختيار فى قلة المحصول . فالبرتقال أبو سررة مثلا لا يناسب ارتفاع الحرارة والجفاف ، وفاكهة المنطقة المعتدلة تحتاج إلى كميات من البرودة فى الشتاء يجب التأكد من توافرها فى المنطقة .

التربة :

إن أثر التربة واضح ، فالعديد من أنواع الفاكهة لاتجود فى الأراضي الجيرية ولا تلائمها الأراضي الملحية كالموالح ، بينما يؤدي ارتفاع مستوى الماء الأرضى السى اضرار شديدة بأغلب أشجار الفاكهة .

وجدير بالذكر ، انه كان يشترط على من يريد زراعة حديقة فاكهة ويرغب فى الحصول على الأشجار من مشاتل وزارة الزراعة - ان يقوم المتخصصون بفحص أرضها فحصا فنيا للتأكد من عمق مستوى الماء الجوفى ، وملامسة خواص التربة لنوع الفاكهة المراد زراعتها . وعلى ذلك ينبغى العودة إلى تطبيق هذا الاجراء ، وإرشاد الزراع بحالة أراضيهم ، واحتمالات نجاح حدائقهم .

أنواع وأصناف الفاكهة :

ينبغى ان تتلائم أنواع وأصناف أشجار الفاكهة مع الظروف المناخية والأرضية التى تغرس بها ، بالإضافة إلى جودة صفات الثمار الناتجة ، حتى يمكن تسويقها محليا وخارجيا .

والأصل الذى تطعم عليه الأصناف المرغوبة أثر فى قدرة الشجرة على تحمل الظروف الأرضية ، وكذلك على صفات الثمار ، فيجب اختيار الأصل المناسب لكل منطقة وكل تربة .

كذلك ينبغى الاهتمام بأصناف الفاكهة المبكرة النضج ، حتى تتمتع بأسعار عالية فى السوق المحلية ، فضلا عن أن التيكير قد يكون من العوامل المحددة للتصدير حتى تتخلص من المنافسة بالأسواق الأجنبية ، كما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ضرورة العناية بأصناف الفاكهة التى لازالت محدودة الانتشار بمصر ، كالزبدية

والقشطة والكيوى والعناب والسابتا والباباظ وغيرها ، لكثرة الطلب عليها في الخارج .

المشاتل :

تقدمت طرق انتاج الشتلات عالميا تقدما كبيرا ، ومن الضروري أن تواكب المشاتل المصرية هذا التقدم ، وتستخدم الطرق الحديثة مثل زراعة الأنسجة في انتاج الشتلات المطابقة للمواصفات ، والخالية من الأمراض وخاصة الفيروسية .

المعاملات الهستانية :

تطورت عمليات خدمة حدائق الفاكهة ، سواء في طرق الري أو حماية الأشجار من الآفات والعوامل الجوية القاسية (تدفئة الأشجار شتاء في بعض الدول) ، واتبعت طرق التسميد مع ماء الري بالتنقيط ، وحساب معدلات إضافات الأسمدة الأساسية والعناصر الصغرى ، وصور وطرق إضافة هذه العناصر .

ويوضح الجدول رقم (٦) معدلات تسميد حدائق الفاكهة ، وهي المقررات التي تصدر بها وزارة الزراعة .

ولا يتم التسميد على أساس مقررات ثابتة ، إذ ينبغي أن تحدده حالة الأشجار التي يراد تسميدها ، أى على ضوء تحليل أوراق الأشجار لتقدير احتياجاتها من العناصر السمدية المختلفة ، سواء العناصر الكبرى أو الصغرى ، وأن يجرى هذا التحليل دوريا ، حيث تتغير الاحتياجات طبقا لتغير الحالة الغذائية للأشجار .

وهذا النظام يكفل توافر العناصر اللازمة ، بالتركيز المناسب وفي الوقت الذي تحتاجه الأشجار .

وجدير بالذكر ان العديد من معامل التحليل الكيماوى للأوراق قد أنشئت بمختلف المحافظات ، وبذلك يمكن تطبيق هذا النظام بعد إجراء التدريب اللازم لجميع العاملين بها .

وتعتبر مقاومة الآفات التي تصيب أشجار الفاكهة من العمليات الأساسية ، وينبغي مراعاة إعداد برنامج مكافحة الآفات

والأمراض على أساس الحد من استخدام الكيماويات ، وأن يوقف استخدام الكيماويات تماما قبل جمع الثمار بمدة كافية ، حتى ينتهى مفعول هذه المواد وآثارها من الثمار . ويذكر أن بعض الدول ترفض الآن أى ثمار عوملت بالمبيدات الكيماوية ، والبعض الآخر لايسوق أى ثمار إلا بعد فحصها كيماويا ، للتأكد من خلوها من أى آثار للكيماويات .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الزراعة وأكاديمية البحث العلمى وكليات الزراعة في بعض الجامعات ، تقوم ببرامج قومية من خلال حملات ارشادية مكثفة لتوعية زراع الفاكهة - وخاصة الموالح والموز - بالمعاملات واجبة الاتباع شهريا حتى يمكن رفع إنتاجيتها ، والتغلب على مايصادفها من مشاكل وعقبات . وقد أمكن التوصل الى نتائج طيبة في الموالح والموز ، نتيجة لاتباع الأساليب العلمية الحديثة .

جمع الثمار واعدادها للتسويق :

لايزال الموعد المناسب لجمع ثمار أشجار الفاكهة غير واضح لدى اغلب الزراع ، مما يقتضى القيام بالارشاد المكثف لتوعيتهم بالمواصفات التي يجب مراعاتها عند جمع الثمار ، منعا لزيادة نسبة التالف من الثمار ، وخفض قيمتها (جدول ٧ ، جدول ٨) ورغم ان إعداد الفاكهة للتسويق لا يدخل ضمن رفع الانتاجية ، إلا أنه عامل هام في رفع العائد من انتاجها . وكما يتوقف العائد على كمية المحصول وتكلفة انتاجه ، فان درجة جودته ذات أثر هام في تحديد السعر الذي يمرض به ، كما تؤثر عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل على طول مدة حفظ الثمار وجودتها . والقيام بهذه العمليات على الأسس الصحيحة والحديثة يقضى على ما يحدث من خسائر نتيجة تلف الثمار .

تجديد الحدائق القديمة :

من الواجب تجديد حدائق الفاكهة القديمة ، حفاظا على الأصناف والسلالات الممتازة من الاندثار وذلك بإزالة الحدائق المسنة والقليلة الانتاج ، وتطهير تربتها وإعادة زراعتها بأحدث

أصناف الفاكهة التي دخلت في مجال الاكتثار في مختلف الدول المنتجة لها ، والتي تتلاءم وظروف البيئة المصرية ، هذا فضلا عن السلالات المنتخبة محليا والخالية من الأمراض الفيروسية ، والممتازة من حيث الانتاج والصفات ، وخاصة من الموالح .

ويجب أن توفر لهذه الحدائق الجديدة ، أحدث سبل الخدمة البستانية ومقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية .

وتجدر الإشارة إلى أن حدائق الفاكهة ذات المساحات الصغيرة لا تستلجع اتباع التكنولوجيا الحديثة بصفة عامة .

تكلفة الانتاج :

ارتفعت تكلفة الانتاج الزراعي بصفة عامة نتيجة التحول إلى اقتصاديات السوق الحرة ، والتضخم النقدي ، ووقف دعم بعض مستلزمات الانتاج . وقد انعكس ذلك على حدائق الفاكهة بانخفاض العائد منها .

وشملت زيادة التكلفة مايلي :

- ارتفاع أجر العمالة الفنية فضلا عن ندرتها ، وخاصة في مناطق الأراضي المستصلحة ، ومناطق التوسع الجديدة في زراعة الفاكهة .

- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بعد وقف الدعم لبعضها ، وارتفاع أسعار العملات .

- ارتفاع أسعار التيار الكهربائي والكيوسين ، مما يزيد من تكاليف الطاقة اللازمة لرفع المياه من الآبار ، أو الري بالتنقيط أو الري بالرش .

ويمكن مواجهة ارتفاع تكلفة الانتاج بالوسائل الآتية :

- انشاء مراكز تدريب على كل عمليات خدمة أشجار الفاكهة بالطرق التكنولوجية الحديثة لمواجهة ندرة العمالة المدربة وخاصة على الطرق التكنولوجية الحديثة ، على أن يؤخذ في الاعتبار أهمية انشاء هذه المراكز وسط مناطق انتاج الفاكهة .

- ميكنة عمليات الخدمة البستانية ومكافحة الأمراض الفطرية

والآفات الحشرية ، مما يقلل الحاجة إلى العمل اليدوي .

- عدم الاسراف في التسميد . ويجب أن تحدد المقررات السماوية سواء بالعناصر الكبرى أو الصغرى ، على اساس التحليل الدوري للأوراق الذي يبين احتياجات الأشجار الغذائية من كل منها ، مما يزيد الانتاج ويحسن من جودته .

- العمل على تقاوى استعمال المبيدات الفطرية والحشرية أو الاقلال منها ، والأخذ بالوسائل الحديثة في التنبؤ بظهور الأمراض والآفات والمقاومة بالوسائل البيولوجية والاعداء الطبيعية .

تسويق الفاكهة :

يعانى أغلب منتجي الفاكهة من العديد من المشاكل في تسويق منتجاتهم ، مما يقلل العائد منها . وأهم النظم المتبعة في التسويق هي :

- بيع الثمار على أشجارها ، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية التي تعود على المنتج .

- بيع الثمار في أسواق الجملة ، غير أن سيطرة التجار عليها تؤدي في غالب الأحيان إلى شرائها بسعر يقل كثيرا عن قيمتها الفعلية .

- يقوم كبار المنتجين وبعض الهيئات بتعبئة إنتاجهم من الفاكهة في عبوات ، ثم يقومون بعرضها للبيع للمستهلك مباشرة في منافذ بيع خاصة بهم .

ويقتضى تنظيم تسويق الفاكهة - بما يضمن للمنتج الحصول على القيمة المناسبة لمنتجاته - تكوين اتحادات نوعية للمنتجين ، تقوم بتجميع كل نوع من الفاكهة وفرزه وتدرجه وتعبئته ، ثم توجيهه للتصدير ، أو للسوق المحلية أو للتصنيع ، حسب درجة جودته ومطابقته للمواصفات . ويمكن لهذه الاتحادات أن تؤدي دورا حيويا في حل مشكلات الانتاج والتسويق ، وإجراء الدراسات اللازمة ونقل نتائجها إلى أعضائها حتى

يقوموا بتطبيقها ، على نحو ما تقوم به بعض اتحادات المنتجين فى الخارج من اجراء الدراسات والبحوث فى معاملها الخاصة وبمزارع أعضائها .

وتساعد اتحادات المنتجين على تحديد احتياجات الحدائق من مستلزمات الانتاج ، وقد تقوم باستيرادها بنفسها أو عن طريق المستوردين ، وبذلك تجنب الزراع من اعضائها أزمات نقص هذه المستلزمات والمغالاة فى اسعارها .

تصدير الفاكهة :

تحتل صادرات الفاكهة المصرية مكانا هاما بين الصادرات الزراعية . وتوضح الجداول أرقام (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) ان صادرات الفاكهة بلغت نحو ١٩٨,٥ ألف طن عام ١٩٨٥ ، رغم أنها تناقصت فى السنوات التالية ، حتى وصل ماتم تصديره منها فى عام ١٩٨٩ إلى نحو ١٠٦ آلاف طن فقط ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى نحو ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٩٠ .

ويتضح الدور الذى تقوم به صادرات الفاكهة من الجدول رقم (٩) ويتبين منه أن قيمة هذه الصادرات تراوحت ما بين ٤٣,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٦ و ١٠٠ مليون جنيه خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . وتمثل الموالج أهم صادرات الفاكهة ، اذ تشكل نحو ٧٥ - ٩٠ ٪ من قيمة صادرات مصر من الفاكهة .

وقد بلغت كمية الفاكهة المصنعة (مجمدة أو محفوظة على هيئة سوائل أو مجففة) نحو ١٣,٦ طن فى عام ١٩٨٥ ، ثم زادت إلى حوالى ١٥٧,٦ طن عام ١٩٨٩ .

وتستطيع اتحادات المنتجين أن تقوم بدور حيوى فى دراسة الأسواق الخارجية ، وتحديد أنسب أوقات التصدير والواق المستهلكين فى الدول المستهدفة بالتصدير .

ويطلب تعزيز صادرات الفاكهة ، مراعاة ما يأتى :

- الاهتمام بإنشاء محطات فرز وتعبئة الثمار فى مناطق تركيز

الفاكهة ، على أن تتبع فيها الطرق التكنولوجية الحديثة ، إعدادا للتسويق المحلى والتصدير .

- التحسين المستمر والتدريب الدورى للعاملين بمحطات الفرز والتعبئة ، على الوسائل الحديثة فى هذا المجال .

- تطوير وسائل النقل الداخلى ، وفى حالة الثمار سريعة التلف يجب استخدام النقل المبرد ، مع استخدام النظم الحديثة فى التحميل والتفريغ .

- استخدام وسائل نقل سريعة ذات تجهيز مناسب لتوصيل المنتجات إلى الأسواق العالمية بأسرع وقت ممكن ، دون تعريضها لأى تلف .

- القيام بدعاية واسعة للفاكهة المصرية ومزاياها بالأسواق الخارجية ، باستخدام وسائل الاعلام المختلفة .

- تطوير نظام البيع بالخارج ، والتعامل مع البائعين أو اتحاداتهم مباشرة ، والحد من دور الوسطاء بقدر الإمكان .

- الالتزام بمواصفات الجودة والتطبيق الدقيق للتشريعات الخاصة بذلك . فضلا عن الدقة فى مواعيد وصول الفاكهة إلى الأسواق الخارجية ، وتوفير الكميات المطلوبة .

- الاهتمام بالأنواع والمواصفات الخاصة بالفاكهة التى لها مستقبل تصديرى ، والاتجاه إلى الأسواق العربية ، حيث إن لها طاقة استيعابية لكثير من الصادرات غير التقليدية .

- اقتصار التصدير على الدرجات الممتازة من الفاكهة .

تصنيع الفاكهة :

تخل ثمار الفاكهة فى العديد من الصناعات . وقد أنشئ بمصر العديد من مصانع العصير والمربى وتجفيف وتعبئة العنب والبلح والتين والمشمش والبرقوق ، وتلقى هذه المنتجات إقبالا كبيرا فى الاسواق .

وتعانى صناعة العصير - وهى من أكثر صناعات منتجات الفاكهة رواجاً - انخفاضاً فى المواصفات القياسية للمنتجات المحلية ، والتى

تحدد نسبة من السكر والمواد الحافظة لا تتلقى والمواصفات العالمية ، أو أنواع المستهلكين في البلاد المصدرة اليها .

ولا زال مجال تصنيع الفاكهة مفتوحا للتوسع في صناعة الفاكهة المسكرة ، وتمليح ثمار الزيتون (الذى يدخل ضمن الفاكهة) والبكتين الطبيعى ، وزيت قشور ثمار الموالح ، والبابايين من ثمار الباباظ ، وصناعة الأعلاف وغيرها من مخلفات الصناعات الغذائية .

مع الاتجاه نحو التصنيع الشامل لكل ما تسمح به طبيعة كل فاكهة ، مما يرفع العائد من زراعة الفاكهة ، ويفتح مجالات لتصدير منتجات غير تقليدية .

ويعتبر النخيل من أبرز الأمثلة للتصنيع الشامل للفاكهة - إذ تصنع منه المنتجات التالية :

صناعة الدبس (عسل الثمار) - السكر السائل - خميرة الخبز - الخل - الريون - الزيت المستخلص من النوى - إنتاج علف الحيوان - استخدام النخيل ومخلفاته السليولوزية في الصناعات المختلفة - استخدام جنوح النخل في المباني والأثاثات المنزلية - الليف - الورق - الفرفرال - الخشب الحبيبي - الحبال وخيوط الدوبار .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* العمل على رفع الكفاءة الانتاجية لحدائق الفاكهة بالوسائل الآتية :

- فحص الاراضى التى ستزرع بأشجار الفاكهة ، واختيار الأنواع التى تلائمها من ناحية الظروف المناخية وخواص التربة .

- تطبيق الوسائل الحديثة في الخدمة البستانية وخاصة الري ، والتسميد بالعناصر الكبرى والصغرى ، ومقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية والحشائش ، والاعتماد على اختبارات خصوبة التربة

وتحليل الأوراق لتحديد حاجة الأشجار من مختلف العناصر السمادية .

- العمل على حل مشكلات انتاج الفاكهة من خلال خطة بحثية شاملة ومشتركة مابين مراكز البحوث والجامعات ، وإتاحة نتائج هذه الدراسات للزراع ، حتى يتم تطبيقها وتحقيق الفائدة منها . مع الاشراف ومتابعة التنفيذ من خلال جهاز علمى وإرشادى على مستوى عال من الخبرة والتدريب .

- تجديد حدائق الفاكهة حفاظا على الأصناف الممتازة من الاندثار ، بإزالة الحدائق المسنة والقليلة المحصول ، وتطهير تربتها وإعادة زراعتها بأحدث أصناف الفاكهة التى بخلت فى مجال الاكثار من مختلف الدول المنتجة لها فى العالم ، والتى تتلائم وظروف البيئة المصرية . بالإضافة إلى انتخاب السلالات الممتازة الخالية من الأمراض الفيروسية .

ويقتصر فى الموالح على انتخاب سلالات جديدة من بين الأصناف الموجودة والتى اشتهرت بجودتها وعرفت بها الأسواق العالمية والمحلية ، حيث إن عملية إدخال أصناف جديدة تحتاج الى تجارب واختبارات عديدة طويلة الأمد .

- التزام المشاتل بإنتاج شتلات من الفاكهة مطابقة للمواصفات القياسية لكل نوع منها . وتنفيذ قانون المشاتل بكل دقة وحزم .

• وأضمان انتاج شتلات من الفاكهة مطابقة لمواصفات الجودة والإنتاج على المستوى القومى ، لا بد من امداد المشاتل الخاصة بأمهات ذات صفات وراثية عالية ، وحفز وإلزام أصحاب المشاتل على استخدامها فى التطعيم سنويا .

- تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى اكثار أصناف الفاكهة القزمية ذات الصفات الممتازة ، مما يتطلب دراسات وبحوثا مكثفة لهذا الاتجاه الجديد فى زراعة وانتاج الفاكهة .

* اتباع الطرق الحديثة لجمع المحصول ، ومراعاة درجة اكتمال النضج لكل نوع ، مع الأخذ فى الاعتبار متطلبات الأسواق المحلية

ومختلف اسواق التصدير الخارجية .

* القضاء على نسبة التالف من الثمار – التي بلغت ١٨٪ في المتوسط – خلال مراحل التداول والتعبئة والنقل ، مع مراعاة تزويد وسائل النقل المختلفة بالتجهيزات الحديثة لحفظ ثمار الفاكهة من التلف .

* اتباع الطرق الحديثة عند تخزين المحاصيل البستانية ، لتوفير درجات الحرارة والرطوبة المثلى لكل محصول ، مع مراعاة التهوية الجيدة والاشتراطات الصحية بالمخازن .

– وعند التخزين المخطط (أكثر من صنف في نفس الوقت) يجب مراعاة تخزين الاصناف ذات الاحتياجات الواحدة من الحرارة والرطوبة ، حتى لا يضر بعضها بالآخر .

* انشاء محطات فرز وتعبئة الثمار في مناطق تركيز الفاكهة ، على أن يتبع فيها الطرق التكنولوجية الحديثة للأعداد للتسويق المحلي والتصدير ، والاهتمام بالتحسين المستمر والتدريب النورى للعاملين في هذه المحطات على الوسائل الحديثة في هذا المجال . بما يواكب ما يحدث بها من تطوير .

* سرعة انجاز التشريعات الخاصة بمواصفات الجودة للثمار الخضراء والفاكهة بالسوق المحلية ، أسوة بما هو متبع في حالة التصدير .

* تطوير اسواق الجملة وتزويدها بالمخازن المبردة ، واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في النقل والتفريغ .

* التصنيع الشامل لكل ما تسمح به طبيعة أشجار كل فاكهة ، وذلك لانتاج منتجات ذات سوق خاصة مثل العصائر والمربى وزيت الزيتون والنخيل ومنتجاته العديدة المتنوعة ، فضلا عن الاستفادة من ثمار الدرجة الثالثة وتحويل الثمار التالفة الى أعلاف .

* الالتزام الكامل بزراعة كل نوع من انواع الفاكهة داخل المنطقة المحددة لكل منها ، طبقا لتوصيات مراكز البحوث المتخصصة .

* الاعتماد على أحدث الطرق التكنولوجية في انتاج اصناف فاكهة جديدة ، بأفضل المواصفات الفنية للأسواق المحلية أو الخارجية . وتتمثل فيما يأتى :

– الهندسة الوراثية .

– زراعة الأنسجة .

– تطبيق أسلوب التحسين الوراثى الذى يختصر مدة انتاج صنف جديد من العنب إلى تسعة أشهر ، بدلا من عدة سنوات .
وقد طبقت هذه الطريقة أيضا في انتاج سلالات جديدة من نباتات الزينة .

* انشاء مراكز تدريب في مناطق تركيز الانواع المختلفة من الفاكهة ، لتوفير الفنيين والعمال والمدربين على جميع الوسائل والاسس الحديثة . حيث أن ندرة العمال الفنيين أصبحت من اكبر عوائق الإنتاج .

* الاقلال من استعمال الكيماويات في مقاومة الأمراض الفطرية والآفات الحشرية ، للحفاظ على صحة الإنسان وتجنب تلوث البيئة ، وذلك من خلال الوسائل الحديثة في التنبؤ بظهور الأمراض والمقاومة البيولوجية والأعداء الطبيعية . على أن تتبع الاجراءات الآتية :

– توفير المبيدات المناسبة في التوقيتات المناسبة لاستخدامها .

– ترشيد استخدام المبيدات تحت اشراف مرشدين زراعيين على دراية تامة بمقاومة الامراض والآفات الحشرية .

– الرقابة المحكمة على تداول عبوات هذه الكيماويات .

* تكوين اتحاد عام لمنتجى الفواكه ، فضلا عن اتحاد فرعى لكل نوع منها على حدة ، لتوفير وتنظيم مستلزمات الانتاج الحديثة ، وتنظيم تسويق الثمار محليا وخارجيا ، فضلا عن النور

الحيوى الذى تؤديه هذه الاتحادات فى دراسة الاسواق الخارجية ،
وتحديد أنسب أوقات التصدير ، وأنواع المستهلكين فى الدول التى
ستصدر إليها الفاكهة .

جدول رقم (١)

بيان المساحات المستديمة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٨ للفاكهة بالفدان

الفرع	اجمالى مساحة الفاكهة بالفدان	مساحة الموالح بالفدان	مساحة العنب بالفدان	مساحة الموز بالفدان
١٩٧٩	٣٤٠.١٨٩	١٨٦.٦٨٥	٥٢٨٩٢	١٣٢٢٢
١٩٨٠	٣٦٠.٨٠٦	١٩٦.١٥٧	٥٦٩٤٠	١٥١٥٠
١٩٨١	٣٧٥.٩٨٢	٢٠٥.٢٦٢	٥٩٧٣٧	١٦١٤٤
١٩٨٢	٣٩٣.١٩	٢١٠.٤٧	٦٤٥٤٩	١٦٩٧٠
١٩٨٣	٤٠٥.٩٠١	٢١٤.٣٩٠	٦٩٢١٧	١٨٢١٢
١٩٨٤	٤٣٦.٨٥	٢٢٥.١٢١	٧٩٦٣٦	٢٠.١٦١
١٩٨٥	٤٦٣.٩٩٥	٢٣٦.٣٠٠	٩٠٠.٧	٢٣١٦٥
١٩٨٦	٥٢٣.٥٦٠	٢٥٢.٤٢٩	١١٢.٨٦٩	٢٩١.٠٠
١٩٨٧	٥٤٨.٢٤	٢٦٤.٣٩٩	١١٠.٧٦٦	٣٤٨.٩٥
١٩٨٨	٥٨٠.٥٩٣	٢٨٥.٨٧٠	١١٠.١٣٢	٣٦٥.٠٥
١٩٨٩	٦٥٥.٠٠٠	٢٧٧.٠٠٠	١٠٩.٠٠٠	٣٨٠.٠٠

المصدر : وزارة الزراعة - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء .

جدول رقم (٢)

متوسط استهلاك الفرد من الفاكهة ١٩٨١ / ١٩٨٣

الدول	كجم / فرد	الدول	كجم / فرد
مصر	٥٨.٩٦	الكويت	٨٤.٩٢
الأردن	٢٨.٤٨	تونس	٧٦.٢٩
العراق	٧٦.٧٤	المغرب	٥٢.٤٥
اليمن	٢٧.٨٥	السعودية	١٢١.٨٣
الامارات	٢٣٨.٥٦	السودان	٣٨.٩٤

جدول (٣)

متوسط تكاليف خدمة فدان لاهم انواع محاصيل الفاكهة لعام ١٩٩١/١٩٩٠

الفرع	ايجار الارض جنيه	الاسمدة		البيوتات جنيه	الى جنيه	المصالح جنيه	مبيد جنيه	استهلاك سنوى ومصاريف ادارية جنيه	الاجمالى جنيه
		مفسى	كبريتى						
موالح	١٠٠٠	٥٢.٥٠٠	٢٥٧.٧٠٠	٢٤٧.٣٧٥	١٨٠	٥٩٥	٢٠	١٥٨.٧٦٧	٢٥١١.٢٤٢
مانجو	٨٠٠	٧٠.٠٠٠	٢٢٥.١٠٠	٣٥٤.٧٩٣	١٨٠	٦٤٦	٢٠	١٧٤.٨٢٤	٢١٧٠.٣٣٧
عنب ارضى	١٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٢٠١.٩٥٠	٢١٥.٣٠٤	١٠٨	٧٦١	٢٥٠	١٨٥.٤٠٨	٢٧٩١.٦٦٢
موز	١٢٠٠	٢١٠.٠٠٠	٧٩٣.٥٠٠	١١٤.٨٥٠	٤٢٠	١١٥٤	٥٢٠	٣٦٥.٣٤٨	٤٧٧٧.٦٩٨
خرويات	١٠٠٠	٧٠.٠٠٠	١٧٧.٥٠٠	٤٤٤.٣٦٤	٩٦	٥٤٧	٢٠	١٥٩.٠٢٣	٢٥١٣.٧٨٧

ملحوظة:

- ١ - هذه التكاليف كمتوسط عام يختلف باختلاف المناطق والاراضى .
- ٢ - هذه المصروفات تعتبر الحد الامثل للمصروف على أعلى انتاج .

جدول رقم (٤)

تكاليف انتاج الفدان من الحاصلات الرئيسية ١٩٨٧

الفرع	القمح	التفاح	البرسيم	الارز	القصب	الزهر
جمله التكاليف	٢٥٣.١٩	٥٩٥.٣٩	٢٦٠.٢٤	٤٢٤.١٧	٧٧٨.٢٤	٢٥٦.٦٠

جدول (٦)
مقررات محاصيل الفاكهة من الاسمدة (الازوتية - الفوسفاتية - البوتاسية)
عام ١٩٨٥/١٩٨٦

المحصول	عمر الأشجار بالسنة	سماد أزوتي بالكيلو ٪ ١٥.٥	سماد فوسفاتي بالكيلو ٪ ١٥	سماد بوتاسيوم بالكيلو ٪ ٤٨
الموالح	من ١ - ٣	٣٠٠	١٥٠	٥٠
	أكثر من ٣ - ٧	٤٥٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٧ - ١٠	٩٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ١٠	١٢٠٠	٢٠٠	٥٠
تفاح - كمثرى	من ١ - ٣	١٥٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣ - ٦	٤٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٦	٦٠٠	٢٠٠	٥٠
خوخ - برقوق - مشمش	من ١ - ٣	٣٠٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣	٦٠٠	٢٠٠	—
العنب	من ١ - ٣	٣٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ٣	٦٠٠	٢٠٠	٥٠
الموز في الأراضي المستديمة مشاتل الموز	من السنة الأولى	٢٩٠٠	٦٠٠	٤٠٠
		٨٠٠	٣٠٠	٥٠
المانجو	من ١ - ٣	١٥٠	١٥٠	—
	أكثر من ٣ - ٧	٥٠٠	٢٠٠	—
	أكثر من ٧ - ١٠	٧٠٠	٢٠٠	٥٠
	أكثر من ١٠	١٠٠٠	٢٠٠	٥٠
باقي محاصيل الفاكهة مشاتل الفاكهة		٤٠٠	٢٠٠	٥٠
		٤٠٠	٢٠٠	٥٠

جدول (٧)

فاقد ما بعد الحصاد في الحاصل البستانية (فاكهة)

في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

الحصول	الموسم	الانتاج اللف	كمية الفاقد (الف طن)	التصدير (الف طن)	الاستيراد (الف طن)	الاستهلاك اللف	قيمة الانتاج (الف طن)	قيمة الفاقد (الف طن)
برتقال	١٩٨٠	٩٢١	١٧٥	١٠٩٤٧٠	—	٦٣٧	٧٠٧٣٣	١٣٤٤٠
	١٩٨١	٨٩٥	١٤٧	١١٣٧١٩	—	٦١٢	٧٢٨٥٣	١٣٨٣٨
	١٩٨٢	١٢٠١	٢٢٨	١٠١٣٠٠	—	٨٧٢	١٢١٧٨١	٢٣١١٩
يرسفي	١٩٨٠	٧٠	١١	٤٢	—	٥٩	٤٥٦٤	٧١٧
	١٩٨١	٧٣	١٢	٣١٠	—	٦١	٥٨٦٩	٩٦٥
	١٩٨٢	١١٣	١٨	٢٩٤	—	٩٥	١٠١٩٣	١٦٢٤
جريب لرروت	١٩٨٠	٢	—	—	—	٢	١٥٧	—
	١٩٨١	٢	—	—	—	٢	١٤٩	—
	١٩٨٢	٣	١	—	—	٢	٢٢٩	١١٠
ليمون	١٩٨٠	٧٢	٣	٤٤٩	—	٦٩	٦١٢٧	٢٥٥
	١٩٨١	٦٠	٥	٣٥٧	—	٥٥	٥٣٦٤	٤٤٧
	١٩٨٢	١٧٠	٧	٧٠٨	—	١٦٢	٢١٨٦٢	٩٠٠
عنب	١٩٨٠	٢٩٩	٨٤	٩٧٣	١٢	٢١٤	٤٤٨٥٠	١٣٦٠٠
	١٩٨١	٢٩٨	٨٢	١٠٦	١٠٣	٢١٥	٥٠٦٦٠	١٤١١٠
	١٩٨٢	٣٠٦	٨٦	٩٣	—	٢٢٠	٦١١٣٩	١٧١٨٣
مانجو	١٩٨٠	٩٨	١٨	٧	—	٨٠	١٨٨٣٦	٢٤٥٨
	١٩٨١	١٣٣	٢٢	٢٠٦	—	١٠١	٢٩٥٦٩	٥٢٨٩
	١٩٨٢	١٣١	٢٤	٤٣٨	—	١٠٧	٤٦٦٦٢	٨٥٤٩
المجموع	١٩٨٠	٢٠٩٩	٤١٧	١١١١٠٥	٢٦٠٥	١٥٧٤	٢٢٢٨٣٩	٤٥٩٠٥
	١٩٨١	٢٠٧٦	٤١٢	١١٥١٣٨	١٢٣٧٨	١٥٦٣	٢٥٦١١٣	٥٢١٢٥
	١٩٨٢	٢٦٢١	٥٠٢	١٠٣٦٤٤	١٧٨٣٣	٢٠٢٤	٣٨٤٢٧٠	٧٥٦٠٣

جدول (٨)
متوسط كميات الفاقد من المحاصيل البستانية
(سنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢)

المحصول	الكمية بالآلاف طن		القيمة بالآلاف جنيه	
	الانتاج	الفاقد	الانتاج	الفاقد
برتقال	١٠٠٦	١٩١	٨٨٤٥٦	١٦٧٩٩
بلح	٤٢٦	٨١	—	٩٦٥٤
عنب	٣٠١	٨٤	٥٢٢١٦	١٤٦٣١
موز	١٤٥	٣٣	٢٥٨٨٤	٥٩٤٦
مانجو	١١٧	٢١	٣١٦٨٦	٥٧٦٥
ليمون	١٠١	٥	١١١١٨	٥٣٤
يوسفي	٨٦	١٤	٦٨٧٥	١١٠٢
كمثرى	٤٠	٦	٩٤٤٣	١٤٢٨
مشمش	٢١	٣	٥٧٢٥	٨٠٠
برقوق	١٢	٣	٣١٢٨	٧٢٤
خوخ	١٠	٢	٢٢٧٤	٤٦١
جريب فروت	٢	—	٢١٢	٣٧
الجملة	٢٢٦٧	٤٤٣	٢٨٧٧٤٢	٥٧٨٨١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

كيلوجرام	سنوات	بلح مانجو جوافه	الموالح	التين	العنب	قنق كشوى سفرجل	فاكهة حجرية	فراولة	أخرى	جملة الفاكهة المصدرة
١٧٦١	١٠٤٤٧٩٠	٦٣٦٠٥٥٥٦	٤٧٠	٥٣٣٢١	٧٦٠٣٥	٣١٥١٢٥	١٥٨١٥	٦٦٣٣٧٣٦	٣٨٣١٢٢٦٠١	
١٧٦١	٥٣٦٣٠٨١	٣٨٧٨٨١١٠١	٦١١١	٨٦٥٣٨	٦٢٠١٢	٨١٣٣٨٧	٣٥٦٥٣	٦٧٣٥١١٣١	٧٠٣٨٦٨١١	
٨٧٦١	٧٣٣٣٣٣٣١	٧٨٠٠١٨٠٨١	٥٥	١٣٥٦٦	١٨٥٦٨	١٥٢١١١	٨٦٠١٢	١٦٣١١٦١	٧٨٨٨٠٠٧٢١	
١٧٦١	٥١٥٦٥٤٣	٥٧١٥٢٨٠٧	٢٢٠٢	١٨٦٧٥١	٥٦٣١	٨٠٦٣٦٣	٦١٣١١١	٥٣١٧٣١٢١	٦٣٣٣٣٦٦٠١	
٥٧٦١	٢١٨٨٢٨١	٢٣٦٥٤٣٦٨١	٨١١١	٦٨٨٨٦١	٥٥٠٥٥	٣٥٠٣٢١	٣٦٧١٣	٣٠٢١٦٧١	٦١٥٥٥٣٧٦١	

إجمالي الكميات المصدرة من الفاكهة الطازجة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨١

جدول (٩)

بالكيلو

جدول (١٠)

صادرات الفاكهة الطازجة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

سنوات نوع الفاكهة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
بلح وجوافه وماتجو	٨٨٦.٥٨	١٨٣٦١٩٩	٢٤٥٤٧١٥	١٦٦٧٧٧٦	١٧٠.٥٥٣٨
موالح	٦١٦٧٦.٣٢	٣٢٩٣٨٥٩٥	١٥٩٩٥١٢٩٥	٩٤٨٥١.٤٨	٨٥.٤٢٧٣٣
تين	٢١٩٧	١٤٧٦	٥٢٠	٦١٩	١١١٢
عنب	٩٩١٤٣	١٦٥٣٩٣	٧٦٩٣٤	٧٠٥٠٦	٦٥١٠
تفاح	١٨٨٦٥	٣٠٠٣	١٨٦٣٠	١٥٩٠٩	٧٦٨٧٤
حجريات	٦٢٣٥٥	٤٦٧١٢٩	٢٥٠٥٤٤	٨٣١٢٢٦	٦٨٥٠١٦
فراولة	٢٦٥٢١	٦٣٥٣٠	١٨٢٣٠	٣٨٢٢٣	٧٤٤٢٥٠
أخرى	٤٩١.٦٢٨	٨٤٨٦٢٢٧	٧١٦٦٣٨١	٧٢١٤.٩٣	٧٣٢٧٧٦٤
المجموع	٦٧٦٨١٧٩	٤٣٩٦١٥٥٢	١٦٩٨٨٧٢	١٠٤٦٨٩٤	٩٤٩٠.١٩٦٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (سنة ميلادية)

جدول (١١)

الكميات المصدرة من الفاكهة المصنعة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

كجم سنوات	فاكهة مجمدة	فاكهة محفوظة في سوائل	فاكهة مجففة	جملة الفاكهة المصدرة
١٩٨٥	—	٦١٢٠	٧٤٥٨	١٣٥٧٨
١٩٨٦	—	١٥٢٩٠	٨٢٨٠	٢٣٥٧
١٩٨٧	١٨٠٠٠	—	—	١٨٠٠٠
١٩٨٨	٦٨٢٩٨	—	—	٦٨٢٩٨
١٩٨٩	١٣٠٥٦٥	١٠٠٠	٢٥٦٤٨	١٥٧٢١٣

جدول (١٢)

قسم صادرات الفاكهة المصنعة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

سنوات نوع الحفظ	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
مجمدة	—	—	١٢٣٣٠	١٣٢٥٧٨	١٤٩٤٧١
محفوظة في سوائل	١٦٩٢	٣١٤٦	—	—	٢٦٤٦
مخففه	٢١٤٣	٢٠٠٠٤	—	—	٣١٧٦٣
المجموع	٣٨٣٥	٢٣١٥٠	١٢٣٣٠	١٣٢٥٧٨	١٨٣٨٨٠

الانتاج الصناعي

- العطريات .

- غاز التخليق .

ويمثل: الايثيلين ، والبروبيلين ، والبوتادين « النسبة الغالبة من مجموعة الاوليفينات التي تدخل في صناعة البتروكيماويات . بينما يمثل « البنزول ، والتولوين ، والزيلينات « المنتجات ذات القيمة بالنسبة للصناعات البتروكيماوية من مجموعة العطريات .

أما غاز التخليق فيتكون من الألدروجين وأول اكسيد الكربون بنسب مختلفة .

٣ - تصنيع البتروكيماويات الوسيطة Intermediate Petrochemicals من البتروكيماويات الأساسية ، وتشمل قائمة كبيرة من المنتجات مثل : اكسيد الايثيلين ، الايثيلين جليكول ، حامض التريفثاليك ، الامونيا ، الميثانول ، اسود الكربون ، الفينيل كلورايد .

٤ - انتاج البتروكيماويات النهائية End Petro-chemicals من واحد أو أكثر من البتروكيماويات الوسيطة ، ومن أمثلة البتروكيماويات النهائية في مجال صناعة مواد البلاستيك : البولي ايثيلين بأنواعه ، البولي بروبيلين ، البولي ستيرين ، والبولى فينيل كلوريد ، بينما يمثل الستايرين - بوتادين والبولى بوتادين - نوعين أساسيين من المطاط الصناعي ، وتشتمل الألياف التركيبية على ثلاث مجموعات متباينة هي : مجموعة البولى استر ، ومجموعة البولى إيميدات ، ومجموعة البولى اكريلو نتريل .

أما في مجال المواد ذات النشاط السطحي فيمثل الملح الصوديومي لحامض الألكيل بنزين سلفونيك أحد البتروكيماويات النهائية .

صناعة البتروكيماويات

تعرف البتروكيماويات بصفة عامة بأنها الكيماويات والمنتجات الكيماوية المصنعة من البترول والغاز الطبيعي ، وهي بذلك تمثل في التنظيم الهيكلي للصناعات الكيماوية القاعدة الأساسية للصناعات الكيماوية العضوية الثقيلة ، إلى جانب إسهام محدود للغاية من الفحم ومصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر .

ويتكون قطاع صناعة البتروكيماويات من ست صناعات ، هي :
المطاط الصناعي - الألياف التركيبية - البتروكيماويات العضوية - مواد البلاستيك - اسود الكربون - المواد ذات النشاط السطحي .
هذا وتشتمل أى صناعة بتروكيماوية على عدد من المراحل تتمثل في :

- ١- اختيار وتجهيز الخامات الأولية أو مادة التغذية Raw Material من البترول أو الغاز الطبيعي ، وفي أغلب الاحوال يتطلب الأمر تحديد قطعة معينة من البترول الخام أو الغاز الطبيعي .
- ٢ - انتاج البتروكيماويات الأساسية Primary Petrochemicals من الخامات الأولية ، وتنقسم البتروكيماويات الأساسية الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :
- الأوليفينات .

ه - الصناعات التكميلية Downstream Industries

ومن خلالها يتم تصنيع منتجات بالأشكال والمواصفات المطلوبة في الأسواق ، عن طريق خلط البتروكيماويات النهائية مع مكونات أخرى تمثل في بعض الأحيان مواد مألوفة ، وكثيرا ما تمثل إضافات خاصة تحقق مواصفات الاستخدام المطلوبة من المنتجات ، أو تسهل عمليات التشكيل .

هذا وقد كان الفحم والزيوت والشحومات النباتية والحيوانية والسيليلوز والمولاس المصدر الرئيسى لخامات الصناعات الكيماوية العضوية ، ومع ارتفاع عدد سكان العالم - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وزيادة الطلب على الانتاجين النباتى والحيوانى للاستهلاك الغذائى ، وتقلب الأسعار تبعاً لتأثير الظروف الجوية والأفات على الانتاجية الزراعية - ازداد الاهتمام بالبتترول والغاز الطبيعى لتصنيع منتجات بديلة ، أو مكمل لمصادر الثروة الطبيعية فى سد الاحتياجات ، حتى تعدت قيمة المبيعات من البتروكيماويات فى الأسواق العالمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

خصائص الصناعات البتروكيماوية :

تتميز الصناعات البتروكيماوية بعدة خصائص من أهمها :

- كثافة رأس المال المستثمر فيها .
- ضخامة الطاقة الانتاجية للحديقة الاقتصادية للمشروعات ومتطلبات الهياكل الأساسية .
- كثافة استهلاك الموارد والطاقة .
- قلة العمالة المطلوبة لها ، إلا أنه يتعين أن تكون على أعلى مستوى فنى وتكنولوجى .
- التقنية العالية والمتطورة اللازمة لمواكبة طرق التصنيع المتداخلة ، والاستفادة من البدائل الفنية الكثيرة المتاحة بالنسبة للمنتجات والمواد الخام ، وبما يتلاءم مع متطلبات الحفاظ على البيئة ، والمقدرة على الانتاج بتكلفة اقتصادية تنافسية .

- السيطرة الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات .

الانتاج والاستهلاك العالمى من البتروكيماويات :

ارتفع الانتاج العالمى من البتروكيماويات من مئآت الأطنان فقط عام ١٩٢٠ (أسمدة) إلى حوالى ١٣٥ مليون طن عام ١٩٧٨ .

وخلال الفترة من العشرينات حتى نهاية الخمسينات ، تم تطوير المنتجات البتروكيماوية للاستخدام كبداية للمنتجات الطبيعية ، واكتشاف العديد من المواد الجديدة وتسويقها ، بحيث أصبحت المنتجات البتروكيماوية فى نهاية الخمسينات تسد أى عجز فى الطلب على المنتجات الطبيعية ، وتمتع التذبذبات الكبيرة فى الأسعار .

وكانت فترة الستينات مرحلة الدخول فى اقتصاديات الحجم ، فطورت وحدات إنتاج الأمونيا باستخدام الضواغط التوربينية لحجم إنتاج ١٠٠٠ طن فى اليوم للخط الواحد ، كما بلغت طاقة الانتاج لوحدات الايثيلين نصف مليون طن فى السنة للوحدة .

ومع بداية السبعينات بدأت أسواق البتروكيماويات فى التوسع . وعلى الرغم من ذلك استمرت شركات البترول فى الدخول بثقل فى إنتاج البتروكيماويات الأساسية ، وهى الظاهرة التى أطلق عليها التحول من مصافى الوقود الى المصافى البتروكيماوية .

ومع ارتفاع أسعار البترول خلال النصف الأخير من السبعينات ، كان التركيز خلال هذه الفترة وبداية الثمانينات على ترشيد استهلاك الطاقة .

وفى عام ١٩٨٠ الذى شهد تكرير حوالى ٣ بليون طن من الخامات البتروولية ، تم استغلال أكثر من ٢٥٠ مليون طن من القطعات البتروولية كمواد أولية لإنتاج حوالى ١٠٠ مليون طن من البتروكيماويات الأساسية ، بينما أعيد ١٣٠ مليون طن للاستخدام كمواد وقود .

أما بالنسبة للغاز الطبيعى فقد بلغ إنتاجه عام ١٩٨٠ حوالى ١.٢

بليون طن ، استهلكت الصناعات البتروكيماوية منها حوالي ١٢٠ مليون طن ، استخدمت أساسا في إنتاج الامونيا والميثانول . وقد تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي كمادة تغذية لإنتاج البتروكيماويات من ٤,٢ ٪ إلى ٥,٧ ٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ويقدر لهذه النسبة أن تصل لأكثر من ١٠ ٪ عام ٢٠٠٠ .

هذا وقد بلغ إنتاج الأوليفينات عام ١٩٨٠ حوالي ٥٧ مليون طن قيمتها ٢٥ بليون دولار ، بينما كان إنتاج العطريات ٤٠ مليون طن قيمتها ١١ بليون دولار ، وبلغت قيمة الإنتاج من البتروكيماويات المسوقة أكثر من ٢٠٠ بليون دولار .

وقد تطورت قيمة الاستهلاك العالمي من البتروكيماويات من ٤٥.٨ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٦.٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ ، ثم ٢٠٠.٥ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، وقدرت قيمته عام ١٩٨٥ بحوالي ٣٥١.٤ بليون دولار .

وعلى الرغم من التطور الكبير في قيمة إنتاج الدول النامية من البتروكيماويات خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ ، إلا أن الفجوة بين حجمي الاستيراد والتصدير قد اتسعت كثيرا خلال هذه الفترة (جدول رقم ١) ، مما يعني أن هذه الدول مازالت في حاجة الى توسع أكثر في هذه الصناعات ، أو تعميق لعمليات التصنيع .

جدول رقم (١)
تطور قيمة إنتاج
واردات وصادرات البتروكيماويات للدول النامية

(مليون دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)

النشاط	السنة		
	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥
الإنتاج	١٦٤٠٧	١١٧٩٢	٦١٠٢
الاستيراد	١١٥٣٩	١٠٤٤١	٦٨٦٢
التصدير	٢٠٥٠	١٤٢٨	٦٣٨

أنشطة البحث والتطوير :

تتركز أنشطة البحث والتطوير في مجال الصناعات البتروكيماوية في الوقت الحاضر في المجالات الآتية :

- توفير خامات بديلة .
- تصنيع منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية .
- تطوير طرق الإنتاج التقليدية ، بهدف تخفيض استهلاك الطاقة ، ورفع الانتاجية ، أو خفض تكلفة الإنتاج .
- تحسين خواص المنتجات .
- تطوير استخدامات جديدة

البتروكيماويات والتنمية الاقتصادية :

تتميز الصناعات البتروكيماوية بأنها كثيفة الاستهلاك لرأس المال والموارد والطاقة ، وأنه نتيجة لاسلوب الإنتاج المستمر ، الذي يعتمد أساسا على التحكم الآلي ، والمستخدم في غالبية مراحل التصنيع ، فإن احتياجات هذه الصناعات من القوى العاملة محدودة عدديا ، ويجب أن تكون على أعلى المستويات الفنية والتكنولوجية .

وقد يفهم من ذلك أن الدول النامية ذات الامكانيات المحدودة والمتطلعة إلى التنمية الصناعية كوسيلة من وسائل تطوير الاقتصاد القومي - يحسن أن تصرف النظر عن محاولة الدخول في مثل هذه الصناعات ، ولكن الواقع يؤكد العكس .

لقد بدأت صناعة البتروكيماويات معتمدة على استغلال منتجات ثانوية من معامل التكرير بهدف تحسين اقتصاديات صناعة التكرير ، ولكنها تطورت بسرعة مذهلة ليرتفع إنتاج ست من البتروكيماويات الأساسية (الايثيلين ، البروبيلين ، البوتادين ، البنزول ، التولوين ، الزيلينات) من ٢ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ١٣٠ مليون طن عام ١٩٨٨ ، بلغت قيمتها حوالي ٤٠٠ بليون دولار ، انتجت منها امريكا الشمالية وكندا ٤٠ ٪ ، وأوروبا الغربية ٢٥ ٪ ، واليابان

حوالى ١٤ ٪ منها .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، استهلكت صناعة البتروكيماويات حوالى ٦ ٪ من اجمالى استهلاك البترول والغاز الطبيعى ، بينما يتساوى اسهامها فى الناتج القومى العام مع اسهام بقية الاستهلاك ليصل الى (٩٤ ٪) .

وبينما كانت البتروكيماويات فى بداية انتاجها تمثل بدائل لبعض المواد التقليدية مثل الخشب والمعادن والزجاج فى عدد محدود من الاستخدامات ، فان البحث العلمى والتطوير التكنولوجى قد ولىا بدائل من البتروكيماويات تفوق فى خواصها الكثير من المواد التقليدية ، كما تم استحداث استعمالات جديدة لها ساهمت فى ادخال تطورات سريعة فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، كالزراعة والصناعة والانشاء والاستهلاك المنزلى وغيرها .

اما عن مستوى الدخول المتأخر فى صناعة البتروكيماويات - نظرا لما هو متوفر فى الوقت الحاضر من طاقات انتاجية كبيرة - فيكفى أن نلقى نظرة على بيان الاضافات الجارى تنفيذها فعلا للطاقات الانتاجية للايثيلين خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ وحجمها ١٦٥.٨ مليون طن سنويا ، موزعة جغرافيا كما يلى :

أمريكا الشمالية وكندا	١٨ ٪
أوروبا الغربية	١٥ ٪
أمريكا الجنوبية	١٤ ٪
أفريقيا	٣ ٪
دول الكتلة الشرقية سابقا	٨ ٪
دول شرق آسيا	٣٦ ٪

كما يقدر تطور السوق العالمى للايثيلين والبروبيلين حتى عام

٢٠٠٠ على الوجه الآتى :

الأرقام بالليون طن

النوع	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوى ٪ ٢٠٠٠ / ١٩٩٠
الايثيلين	٤٤	٥٨	٧٨	٣,١
البروبيلين	٢٢,٥	٣٠,٥	٤٣,٥	٣,٦

وقد يثار أيضا أن احتياطي البترول والغاز بمصر محدود ، ولا يجوز استنزافه فى انتاج البتروكيماويات ، خصوصا وأنه يكاد يكون المصدر الاساسى للطاقة . وفى هذا المقام تشير دراسات المعهد الدولى للمنظومات التطبيقية بالنمسا ، إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف تكون منطقة الشرق الأوسط هى المنطقة الوحيدة بالعالم المكتفية ذاتيا ، والتى لديها امكانات فائضة للتصدير من البترول والمواد البترولية . كما تجدر الاشارة إلى أن اليابان - وهى دولة لم تنتج البترول أو الغاز الطبيعى وتستورد كافة احتياجاتها منها من الخارج - قد دخلت هذه الصناعة منذ فترة طويلة وحقت فيها انجازات كبيرة ، واعتمدت عام ١٩٩٠ على استيراد ٨٠ ٪ من النافثا اللازمة ككقيم لهذه الصناعة من منطقة الخليج العربى .

اما كوريا الجنوبية . وهى دولة حديثة التصنيع نسبيا ، ولم يكتشف بارضها بترول أو غاز طبيعى حتى الآن - فقد انفقت أكثر من ٦ بليون دولار عام ١٩٩٠ لاستيراد خامات ومنتجات بترولية ، وتطور الانتاج والطلب على المنتجات البتروكيماوية الرئيسية بها خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على الوجه المبين بالصفحة التالية .

كما تطورت الطاقة الانتاجية للايثيلين بكوريا الجنوبية من ١,١٦ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٢,٤٦ مليون طن بنهاية عام ١٩٩١ ، وسوف تدخل مرحلة الإنتاج طاقة اضافية

قدرها مليون طن قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وتتباين تكلفة انتاج الاثيلين في مناطق العالم المختلفة . ويوضح
البيان التالي تكلفة الانتاج عام ١٩٩٠ كما يلي :

الدولة	المادة الأولية	التكلفة ، دولار / طن
اليابان	نافثا	٢٦٠
كوريا الجنوبية	،،	٢٤٠
الولايات المتحدة الامريكية	،،	٢٧٠
أوروبا الغربية	،،	٢٢٠
السعودية	ايثان	١٠٠

ولكن على الرغم من ذلك التباين ، تجرى الأنشطة التوسعية في
الصناعات البتروكيمياوية في دول بعضها بترواى (الصين ، السعودية)
والبعض الآخر غير بترواى (اليابان ، كوريا الجنوبية) ، والدول
الصناعية ذات الباع الطويل في الصناعة (الولايات المتحدة
الامريكية ، أوروبا الغربية) ودول أخرى حديثة الدخول في الصناعة
(اندونيسيا ، دول الخليج العربي) ، وذلك عن اقتناع بأن هذه الصناعة
تمثل القاعدة الأساسية للصناعة العضوية الثقيلة ، حيث تدخل
البتروكيمياويات في العديد من الصناعات التكميلية ، لتوفير منتجات لم
تعد بدائل محدودة لبعض المنتجات الطبيعية ، بل جاوزت هذه النظرة
الضيقة . بحيث أصبحت مكملة لكثير من هذه المنتجات ، في عالم
يتزايد سكانه وتتسع وتنوع احتياجاتهم على مر الأيام .

وهناك مثال يوضح أهمية انشاء هذه الصناعة بمصر في مجال
صناعة منتجات البلاستيك ، حيث ارتفع عدد المنشآت التي تعمل في
هذه الصناعة من ١٤٥ منشأة عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٠٠ منشأة عام
١٩٩١ ، وارتفع اجمالي العمالة بها من حوالي ١٢٥٠٠ إلى ٢٠٠٠٠
عامل بمتوسط ٥٠ عامل لكل منشأة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى البدء
في انتاج مادة البولى فينيل كلوريد محليا بشركة البتروكيمياويات
بالاسكندرية .

الأرقام بالالف طن

معدل الزيادة % ١٩٩٠/٨٦	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
						- مواد بلاستيك
١٦,٢	٢,٦٨٩	٢,٢٤١	١,٩٩٣	١,٦٩٣	١,٤٧٦	الانتاج
١٦,٣	٢٧٦	٢٢٩	١٧٢	٢٢٣	١٥١	الاستيراد
						- الياف صناعية
٣٢,٨	١,١٠٢	٧٥٧	٢٨٠	٤٠٤	٣٥٤	الانتاج
٣,٥	٩٩٩	١,٠٠٩	٩٣٨	١,٠٠٠	٨٧٠	الاستيراد
						- مطاط صناعي
١١,٥	١٧٦	١٣٨	١٤١	١٣٠	١١٤	الانتاج
٢٣,٤	٤٤	٣٨	٣١	٢٧	١٩	الاستيراد
						- اجمالي
١٩,٥	٣,٩٦٧	٣,١٣٦	٢,٨١٤	٢,٢٢٧	١,٩٤٤	الانتاج
٦,١	١,٣١٩	١,٢٧٥	١,١٤١	١,٢٥٤	١,٠٤٠	الاستيراد
١٥,٠	٤,٧٤٦	٤,٠٢٣	٣,٧٣٨	٣,٢٧١	٢,٧١٨	- الطلب المحلي
١٩,٤	٥٤٠	٣٨٨	٢١٧	٢١٠	٢٦٦	- التصدير

وجدير بالذكر ان الطاقة الانتاجية لكوريا الجنوبية وتايوان معا
في مجال الياف البولى استر - قد فاقت مثيلتها لدول اوريا الغربية
الصناعية مجتمعة ، حيث يصل الانتاج الفعلى لكل من البلدين ١.٢
مليون طن في السنة (١٩٩١) .

وتخطط الصين ، التي دخلت متأخرة في صناعة البتروكيمياويات ،
لدفع طاقة انتاج الاثيلين من ١.٨ مليون طن في السنة عام ١٩٩٠ إلى
٣.٧ مليون طن عام ١٩٩٥ ، وطاقة انتاج الاليف التخليقية من ١.٥
مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٢ مليون طن عام ١٩٩٥ ، وإلى ٢.٦ مليون

تطور الصناعة البتروكيمياوية في مصر

بدأت الصناعة البتروكيمياوية في مصر بداية متواضعة ، في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات ، في مدينة السويس ، بإنتاج غاز الأمونيا من فائض غازات معامل التكرير بها ، وذلك بمصانع عبود للسماذ في منطقة عتاقة .

وفي أواخر الخمسينات وعندما بدأ التفكير في إنشاء مجمع تفحيم المازوت ، بعد اكتشاف خام « بلاعيم برى » ذي الكثافة العالية والمحتوى الكبير للمازوت - كان من ضمن وحداته وحدة لإنتاج مادة الودسيل بنزين (Do. Deoy 1 Benzene) وهي المادة الأساسية لإنتاج المنظفات الصناعية ، وقد تم تشغيل هذه الوحدة ضمن وحدات مجمع التفحيم في منتصف الستينات ، وكان ذلك في معمل تكرير البترول الحكومي ، والذي تحول بعد ذلك إلى شركة السويس لتصنيع البترول .

ثم بدأت صناعة البتروكيمياويات في مصر متوازية مع بدء التنفيذ لمجمع تفحيم المازوت بمعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس ، وجرت الاتصالات مع بعض الشركات العالمية للبدء في الدراسة تمهيدا لتنفيذ المشروع .

وتبشرت الدراسة في النهاية في عرض من شركة فيليبس الأمريكية للبترول بوحدات صغيرة لبدء هذه الصناعة في مصر .

وفي أوائل الستينات منح التعاون مع الجهات الأجنبية في إنشاء الصناعة الثقيلة في مصر ، واعتبرت صناعة البتروكيمياويات من الصناعات الثقيلة ، ومن ثم حالت الظروف دون بلورة الموضوع في عملية تنفيذية .

وفي أواخر الستينات تم التفكير في إقامة مجمعين للبتروكيمياويات : أحدهما للمواد العطرية في السويس (شركة السويس لتصنيع البترول) كامتداد طبيعي لمشروع تفحيم المازوت ، والآخر للأليفينات في

العامرية مجاورا لمعمل تكرير البترول بمنطقة الاسكندرية .

وفي كل هذه الفترات تمت دراسات مستفيضة واتصالات مع مختلف الجهات ، ومنها الجهات التشيكية لمجمع الأليفينات والجهات الرومانية أو الروسية لمجمع العطريات ، كما اشترك في الدراسة معهد البترول الفرنسي ، وجهات أخرى .

وقد كان هذا المشروع أحد أربعة مشروعات بترولية ينبغي أن يتعاقد عليها الوفد البترولي المصري مع الجهات الروسية في أواخر الخمسينات ، ولكن تم التعاقد فقط على مشروع زيوت التشحيم وصرف النظر عن المشروعات الثلاثة الأخرى .

وفي أوائل السبعينات صدر قرار جمهوري بتعيين مفوض على هذا المشروع ، في نطاق قطاع البترول ، وتمت دراسات جدوى شملت الاستهلاك المحلي وامكانيات التصدير وأحجام الوحدات الاقتصادية ، وغير ذلك من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على خط سير المشروع .

وقد تبلورت هذه الدراسات في اختيار موقع المشروع بمدينة العامرية جنوب الاسكندرية ، وتقرر إنشاء وحدة كبيرة بطاقة إنتاجية ٨٠.٠٠٠ طن لإنتاج مادة الـ (PVC) بالاشتراك مع شركة مونت أديسون الإيطالية ، ولكن استقر الأمر في النهاية على إنشاء شركة البتروكيمياويات المصرية (قطاع عام) للبدء في تنفيذ وحدة الـ (بي في سي) كنواة أساسية للجميع .

وتم إنشاء هذه الشركة في أواخر السبعينات وبدأت إنتاجها في أوائل الثمانينات ، بالإضافة إلى إنتاج غاز الكلور من ملح الطعام ، بشركة النصر للملاحات .

ويتبين مما سبق أن الصناعة البتروكيمياوية في مصر قد بدأت متأخرة ما يزيد على عشرين عاما (من أواخر الخمسينات إلى أوائل الثمانينات) نتيجة لعوامل كثيرة متداخلة ، منها : عدم وجود التمويل الكافي ، وعدم تواجد الكوادر الفنية القادرة ، بالإضافة إلى غياب الخبرات العلمية التي تستطيع استشراف المستقبل والتخطيط له بأسلوب اقتصادي سليم .

صناعة المطاط الصناعي

مع بداية القرن العشرين كان استهلاك العالم من المطاط الطبيعي ٥٣٠٠٠ طن ، تطور حتى عام ١٩٤٠ إلى ١١٢٧٠٠٠ طن ، ولم يكن هناك استهلاك يذكر للمطاط الصناعي الذي اكتشف وتطورت طرق تصنيعه خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد دخول اليابان الحرب واحتلالها لمناطق إنتاج المطاط الطبيعي الرئيسية .

ومع استمرار البحوث والتطوير انتجت نوعيات جديدة من المطاط الصناعي ذات خصائص مختلفة تميز بعضها عن بعض ، وكذلك عن المطاط الطبيعي ، وجعلت لكل منها استخدامات معينة خاصة بها ، كما يتميز بعضها بقابلية الخلط مع نوعيات أخرى من المطاط الصناعي أو الطبيعي ، لإكساب المطاط الناتج خصائص جديدة ، أو لاعتبارات اقتصادية .

نوعيات المطاط الصناعي ومكوناتها :

١ - مطاط الستيرين بوتادين SBR :

ويأتي في المرتبة الأولى بين أنواع المطاط الصناعي من حيث حجم الإنتاج والاستهلاك ، ويتميز عن المطاط الطبيعي بانخفاض سعره وفرة إنتاجه ومقاومته للنحر .

ويتم إنتاج هذه النوعية من المطاط ببلمرة الستيرين مع البوتادين ، وخلطه مع نوعيات أخرى من المطاط مثل البولي بوتادين أو المطاط الطبيعي ، وبعد فلكنة المنتج بالكبريت وإضافة مكونات أخرى - مثل أسود الكربون والمواد الملدنة - يصبح المنتج مناسباً للاستخدام في إنتاج إطارات السيارات .

٢ - مطاط البولي بوتادين PBR :

وينتج ببلمرة البوتادين في وجود عوامل مساعدة تحت ظروف مناسبة بحيث يصبح المنتج مشابهاً في كثير من خواصه للمطاط الطبيعي .

٣ - مطاط البيوتيل BR :

وينتج من بلمرة الايزوبيوتيلين مع قليل من الايزوبرين لإمكان عملية الفلكنة ، ويمتاز هذا النوع من المطاط بمقاومته العالية لتسرب الغازات ، ولذلك يستخدم في إنتاج الأنابيب الداخلية لإطارات السيارات .

٤ - مطاط البولي كلوروبرين Neoprene Rubber :

وينتج الكلوروبرين من كلورة البوتادين ، ثم بلمرته . ويتميز هذا النوع من المطاط عن الطبيعي بمقاومته للمذيبات والتآكل إلا أنه أقل مرونة منه ، ولذلك يستخدم بكثرة في إنتاج السيور الناقلة للحركة .

٥ - مطاط البوتادين أكريلونتريل Nitrile Rubber :

وينتج من بلمرة البوتادين مع الأكريلونتريل ويتميز بمقاومته للمذيبات والزيوت وتزيد مقاومته بزيادة نسبة الأكريلونتريل في الخليط ، والتي تتراوح عادة بين ١٨ - ٤٠ ٪ ، كما يتميز بخاصية مرونة الارتداد للمطاط الطبيعي . ويستخدم في إنتاج الخراطيم والوصلات اللازمة في محطات البنزين .

٦ - مطاط البولي إيزوبرين PIR :

وهو أقرب نوعيات المطاط الصناعي من حيث تركيبه الكيميائي والفراغى للمطاط الطبيعي ، إلا أن التوسع في إنتاجه محدود بسبب ارتفاع التكلفة .

٧ - مطاط الإيثيلين بروبيلين EPDR :

وينتج من بلمرة الإيثيلين والبروبيلين في وجود مونومر ثالث بنسب محدودة لإمكان إتمام عملية الفلكنة بالكبريت .

جدول رقم (٢)
تطور الاستهلاك العالمى من المطاط *

عام	مطاط طبيعى	مطاط صناعى	اجمالى الاستهلاك
كمية	%	كمية	%
١٩٠٠	٥٣	—	٥٣
١٩٢٠	٣٠٢	—	٣٠٢
١٩٤٠	١١٢٧	—	١١٢٧
١٩٥٠	١٧٥٠	٧٥	٢٣٣٩
١٩٦٠	٢٠٩٥	٤٨	٤٤٠٠
١٩٧٠	٢٩٩٣	٣٤٠٧	٨٦١٨
١٩٧٥	٣٣٥٨	٣٣٠٧	٩٩٧٨
١٩٨٠	٣٨٢٠	٢٩٠٨	١٢٨٤٠
١٩٨٦	٤٥٠٠	٣٤٠٠	١٣٥٠٠
*	٤٩٠٠	٣٣٠٣	١٤٧٠٠

* - The International Institute of Synthetic Rubber Producers, 1980.

- Rubber Statistical Bulletin, 1981.

* - Chemical Week, Feb. 4, 1987.

* تقديري

كما يوضح الجدول رقم (٣) قيمة الانتاج وحجم التجارة الدولية للمطاط الصناعى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ بالدولارات الثابتة لعام ١٩٧٥ ، والذي يتضح منه أن مجموعة الدول الصناعية تانى فى المرتبة الاولى من حيث حجم الإنتاج ، تليها دول مجموعة التخطيط المركزى ، وأخيرا مجموعة الدول النامية بحجم لا يذكر عام ١٩٧٥ ، ولكنه تطور كثيرا خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ .

ويدخل فى الاستخدامات التى تستلزم مقاومة عالية لتأثير الحرارة والأكسجين والأوزون .

المواد الأولية التى تدخل فى انتاج المطاط الصناعى :

يتضح من نوعيات المطاط الصناعى أنها تنتج جميعها باستخدام عملية البلمرة ، وتدخل البتروكيماويات الوسيطة مثل الكلوروبرين ، والاكريلونيتريل ، والستيرين ، والايثوبرين مع بتروكيماويات أساسية مثل البيوتادين ، والايثيويتلين ، والايثيلين ، والبروبيلين ، والبيترول - فى إنتاج النوعيات المختلفة من المطاط الصناعى ، بالاعتماد على القطفات المناسبة من البترول والغاز الطبيعى ، لإنتاج البتروكيماويات الأساسية والوسيطة .

على أن البلمرات الناتجة لاتصلح للاستخدام كمطاط صناعى إلا بعد إتمام عملية الفلكنة ، والتى تجرى أساسا بإضافة الكبريت ، كما أن هناك إضافات أخرى تتحدد طبيعتها ونسب استخدامها حسب نوعية الاستعمال ، وجميع هذه العمليات - بالإضافة - إلى عمليات التشكيل - تدخل تحت إطار الصناعات التكميلية .

ولما كان الاستخدام الغالب للمطاط الصناعى على المستوى العالمى هو فى إنتاج إطارات السيارات ، فتجدر الإشارة إلى أن إطارات السيارات تحتوى فى المتوسط على : ٢٣ % أسود كربون - ٤٥ % مطاط - ١١ % مواد ملدنة - ١ % كبريت - ٩ % مكونات مختلفة - ٧ % ألياف - ٤ % مواد أخرى .

ولذلك ارتبط إنتاج أسود الكربون عالميا بإنتاج المطاط .

تطور الاستهلاك العالمى من المطاط الصناعى :

يوضح الجدول رقم (٢) تطور الاستهلاك العالمى من المطاط الصناعى ، الذى بدأ مع بداية الأربعينات من هذا القرن ، ووصل استهلاكه عام ١٩٨٦ لحوالى ٩ مليون طن ، بما يعادل ٦٦ % من جملة الاستهلاك العالمى من المطاط .

جدول رقم (٣)
قيمة الانتاج وحجم التجارة الدولية في المطاط الصناعي *
خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥

(بالبليون دولار بالولايات المتحدة لعام ١٩٧٥)

مجموعة الدول	الانتاج			الاستيراد			التصدير		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الدول الصناعية	٢.٨	٤.٧	٥.٢	١	١.٤	١.٤	١.٣	١.٩	١.٨
مجموعة التنمية المركزية	١.٨	٢.٣	٢.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠٥	٠.١	٠.١
الدول النامية	٠.٢	٠.٤	١.١	٣	٠.٣	٠.٤	—	—	٠.١
اجمالي العالم	٥.٨	٧.٤	١٠.٥	١.٤	١.٨	١.٩	١.٣٥	٢.٠	٢.٠

* - UNIDO / IS 572, 24 Oct. 1985.

أما بالنسبة للاستيراد والتصدير فتعتبر دول مجموعة التخطيط المركزي مكتفية ذاتيا ، ونشاط الاستيراد والتصدير بالتالي محدود للغاية ، يعكس مجموعة الدول الصناعية التي لها نشاط كبير ومتزايد في تجارة المطاط الصناعي ، حيث تقوم باستيراد نوعيات معينة لا تنتجها ، وتصدر ما لديها من فائض في إنتاج نوعيات أخرى ، إلا أن الميزان التجاري بصفة عامة في صالحها ، حيث حجم التصدير أعلى من حجم الاستيراد ، وبالنسبة للدول النامية ، فإنه على الرغم من تزايد الانتاج بها ، فمازال الميزان التجاري لها بالسالب ، مما يدل على تزايد الاستهلاك وتوفر إمكانات للتوسع في الانتاج المحلي .

ولما كان المطاط الصناعي من نوع الستيرين بيوتادين يمثل النسبة الغالبة من الاستهلاك العالمي من جملة نوعيات المطاط الصناعي ، كما يتضح من الجدول رقم (٤) ، فقد ركزت دراسة قامت بها هيئة اليونيدو عن صناعة البتروكيماويات - على التطور في استهلاك مطاط الستيرين بيوتادين حتى عام ١٩٨٥ ، وتقديرات استهلاكه حتى عام ٢٠٠٠ على النحو التالي :

السنة	الاستهلاك ١٠٠٠ طن . .
١٩٧٥	٤١٣٠
١٩٨٠	٤٧٠٥
١٩٨٥	٦٣٥٧
١٩٩٠	٧٩٠٣
١٩٩٥	٩٨٧٥
٢٠٠٠	١٢٣٩٨

تقديرى

جدول رقم (٤)

لتقدير الاستهلاك العالمي من المطاط الصناعي من نوعى SBR , PBR
(بالآلاف طن)

	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٩٠ (تقديرى)
SBR -	٥٢٢٠	٦٤٥٠	٨٠٣٠
PBR -	١١٦٠	١٥٨٠	١٩٢٠
المجموع	٦٣٨٠	٨٠٣٠	٩٩٥٠
- متوسط استهلاك الفرد من المطاط بنوعيه (كجم) .	١.٩	١.٩	١.٩
- دول صناعية	٤.٨	٦.١	٦.٦
- دول نامية	٠.٤	٠.٣	٠.٥

ولما كانت صناعة السيارات تستهلك ٦٧٪ من حجم استهلاك المطاط الطبيعي ، وأكثر من ٥٠٪ من إجمالي استهلاك المطاط بنوعيه الطبيعي والصناعي ، فإن الدراسات الخاصة بتوقعات نمو الطلب على المطاط الصناعي تعتمد بصفة أساسية على معدلات الزيادة في إنتاج السيارات ومعدلات استخدامها .

ولما كان الاتجاه الحديث في إنتاج السيارات يميل الى السيارة الأخف وزنا والإطارات الأصغر والأفضل نوعية ، مما يؤثر بالسلب على الطلب على الإطارات وبالتالي على المطاط الصناعي - فقد أخذ في الاعتبار عند تحديد معدل نمو الطلب على المطاط الصناعي من نوع الستيرين بيوتادين على المستوى العالمي خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ - أنه لا ينمو بنفس معدل نمو الناتج القومي العام ، أما عن الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، فقد قدر معدل واحد للنمو على الطلب للمطاط الصناعي ونمو الناتج القومي العام ، وبالتالي تم التوصل الى أن الانتاج العالمي المقدر له ٨ مليون طن عام ١٩٨٥ ، سوف ينمو بمعدل ٢.٥ ٪ سنويا ليصل الى ٩ مليون طن عام ١٩٩٠ ، ثم يرتفع معدل نموه الى ٣.٢٥ ٪ سنويا ليصل الى ١٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

تطور إنتاج واستهلاك المطاط الصناعي بالمنطقة العربية :

لم يبدأ إنتاج أى نوعية من نوعيات المطاط الصناعى بالمنطقة العربية حتى الآن .

وبتحليل استهلاك الدول العربية من المطاط (جدول رقم ٥) وتقديرات الاستهلاك حتى عام ١٩٩٠ ، يتضح تقارب إجمالى استهلاكات المنطقة من كل من المطاط الطبيعى والصناعى ، وأن الجزء الأكبر من استهلاكات المطاط الصناعى هو من نوعى SBR ، PBR على الترتيب .

جدول رقم (٥)

تطور استهلاك المطاط بالمنطقة العربية * (بدون مصر)

(بالآلاف طن)

عام	مطاط طبيعى	مطاط صناعى	SBR	PBR
١٩٧٧	٨.٢	١٢.٤	٧.٢	٢.٢
١٩٨٠	١٢.٧	١٦.٥	٩.٦	٢.٧
١٩٨٥	٥١.٨	٥٠.٦	٢٣.٩	٩.١
١٩٩٠	٦٥.٧	٦٠.٧	٢٨.٩	١١.٥

* - SECOND ARAB ENERGY CONFERENCE 6 - 11 MARCH 1982, DOHA, QATAR, THE PROSPECTS OF SETTING - UP SYNTHETIC RUBBER & CARBON BLACK INDUSTRIES IN THE ARAB WORLD .

وفى دراسة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٨٨ ، قدر حجم الطلب العربى على النوعيات الرئيسية من المطاط الصناعى عام ١٩٩٠ كما يلى :

٨٨٠٠٠ طن	مطاط	SBR
٢٣٠٠٠ طن	مطاط	PBR
٣١٠٠٠ طن	مطاط	BR

كما قدر استهلاك أسود الكربون بحوالى ١٠٠٠٠٠ طن .

ويمكن فى ظل إنتاج الستيرين حالياً بالسعودية - والمضى فى تنفيذ وحدتين لإنتاج البيوتادين : إهدامها بالسعودية بطاقة ١٢٤٠٠٠ طن ، والثانية بليبيا بطاقة ٤٥٠٠٠ طن سنوياً - إنشاء وحدة أو أكثر بطاقة اقتصادية لإنتاج مطاط من نوعية الستيرين بيوتادين لتغطية احتياجات المنطقة العربية بالكامل ، كما يمكن فى مرحلة لاحقة - وعلى ضوء الاستهلاكات الفعلية للنوعيات الأخرى من المطاط ، ودراسة الجدوى - الدخول فى إنتاج المطاط من نوعى PBR ، BR .

صناعة المطاط الصناعى بمصر :

لم يتم حتى الآن إنتاج البتروكيماويات الأساسية التى تدخل فى صناعة النوعيات الرئيسية من المطاط الصناعى المستهلكة بمصر (PBR ، SBR) وهى الستيرين والبيوتادين ، ولذلك يتم استيراد عجائن المطاط الطبيعى والصناعى ، وتجرى عمليات الخلط والفككة والتشكيل لإنتاج إطارات السيارات والسلع الأخرى المطاطية . ويوضح (جدول رقم ٦) تطور استهلاك النوعيات المختلفة الأساسية من المطاط الصناعى بمصر حتى عام ١٩٩٠ ، وتقديرات الاستهلاك حتى عام ٢٠١٠ ، مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات معدل الزيادة فى الناتج القومى العام ، وارتباطه بمعدل الزيادة فى استهلاك المطاط .

جدول رقم (٦)

استهلاك جمهورية مصر العربية من نوعيات المطاط الصناعى وتقديرات الاستهلاك حتى عام ٢٠١٠

(بالطن)

السنة	مطاط ستيرين بيوتادين	مطاط بولى بيوتادين	مطاط بيوتيل
١٩٧٥	١٨٧٤	٣٣٨	٠
١٩٨٠	٣٤٢٠	٨٩٤	٠
١٩٩٠	٨٣٨٧	٢١٨٩	١١٦٨
٢٠٠٠ تقديري	١٣٢٩٨	٢٦٥٠	٢٧٩٩
٢٠١٠ تقديري	٢١٠٥٥	٣٧٠٦	٦٠٤٢

* البيانات غير متوفرة .

- ودراسة توزيع الطلب على نوعيات المطاط الصناعي حالياً والتطور المنتظر لها حتى عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٨) ، يتضح بصفة عامة استقرار السوق بالنسبة للمطاط من نوعية الستيرين بيوتادين ، ونمو الطلب بمعدل محدود لمطاط البولي بيوتادين ، وبمعدلات أعلى نسبياً لبقية النوعيات .

جدول رقم (٨)
توزيع الطلب العالمي على نوعيات المطاط الصناعي *

(١٠٠٠ طن)

نوعية المطاط	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٥
ستيرين بيوتادين ، صلب .	٢٤٧٧	٢٤١٧	٢٤٤٠	٢٦٤٩
ستيرين بيوتادين ، لاتكس .	٢٥٤	٢٦٥	٢٧١	٢٩٤
ستيرين بيوتادين لاتكس Carboxylated	١١٣٩	١١٥٠	١١٩٨	١٢٣٢
بولي بيوتادين .	١١٣٦	١١٧٦	١١٧٢	١٢٢٤
إيثيلين بروبيلين	٥٨٨	٥٨٩	٦٠٢	٧٢١
بولي كلوروبرين	٢٤٩	٢٤٨	٢٤٨	٢٦٠
نيتريل	٢٥٠	٢٤٤	٢٤٩	٢٩٠
أخرى *	٩٦٧	٩٨٥	٩٩٧	١١٢٢
إجمالي	٧٠٦٠	٧٠٧٤	٧١٧٨	٨٠٠٢

* نفس المصدر المذكور بالجدول السابق ، والأرقام لاتشمل مجموعة نول التخطيط المركزي .

* تشمل نوعيات البولي بيوتيل ، والبولي إيزوبرين .

- تركز أنشطة البحوث والتطوير على طرق خفض تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية .

- بدأت صناعة المطاط الصناعي تتجاوب مع حقيقة أنه يحتوى على مكونات معدنية غير مرغوب فيها بيئياً ، وغير قابلة لإعادة

و دراسة أرقام الاستهلاك الحالية والمقدرة حتى عام ٢٠١٠ ، يتضح أنها أقل كثيراً من الحدية الاقتصادية لوحدة الإنتاج لأى من أنواع المطاط الصناعي المستهلكة بمصر .

وتجدر الإشارة الى أن استهلاك المطاط الصناعي فى إنتاج إطارات السيارات بمصر يمثل حالياً حوالى ٩٣ ٪ من اجمالى الاستهلاك المحلى ، بينما يمثل ٥٠ ٪ فقط من اجمالى الاستهلاك العالمى .

الاتجاهات العالمية الحديثة :

فى دراسة عن الطلب العالمى على المطاط الصناعى خلال التسعينات (جدول رقم ٧) اتضح أن معدل نمو الطلب يختلف من منطقة لأخرى بالموجب ، باستثناء نول أوربا الشرقية التى يقدر أن ينخفض الاستهلاك فيها خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ بمعدل سنوى قدره ٢,٢ ٪ نتيجة لمشاكل فى البدائل المتوفرة ، والاعتبارات البيئية ، والمناقشة بين الأسعار ومستويات الجودة .

جدول رقم (٧)

تطور الطلب العالمى على المطاط الصناعى

(١٠٠٠ طن)

المنطقة	١٩٩٠ (فعلى)	١٩٩١ (تقديرى)	١٩٩٥ (تقديرى)	معدل النمو السنوى ٪
- أمريكا الشمالية .	٢٥٢٢	٢٥٤٩	٢٨٤٢	٢,٤
- أوربا الغربية وأفريقيا والشرق الاوسط	٢٢٤٢	٢٢٩٤	٢٤٧١	٢,٠
- آسيا وإستراليا .	١٧٧١	١٧٩٠	٢٠٥٢	٢,٠
- أمريكا اللاتينية .	٥٢٦	٥٥٢	٦٣٧	٢,٥
- نول أوربا الشرقية .	٢٩٩٩	٢٨٤٨	٢٦٨٠	٢,٢
- نول التخطيط المركزى الآسيوية .	٢٨٠	٤٠٢	٥٠٨	٦
الإجمالي	١٠٤٥٢	١٠٤٢٩	١١١٩٠	١,٤

- INTERNATIONAL INSTITUTE OF SYNTHETIC RUBBER PRODUCERS ,
CHEMICAL WEEK, 8 MAY 1991, PP. 30 - 34 .

التي تدخل في إنتاج أنواع رئيسية لمجموعات الألياف التركيبية :

نوعية الألياف المنتجة	المادة البتروكيميائية الوسيطة	المادة البتروكيميائية الأساسية
نايلون ٦٦	هكساميثيلين داي أمين	أ - البوتادين
نايلون ٦	حامض أميني الكابرولاكم	البنزول
الياف البولي أمتر	- داي ميثيل تيريفثال	ب - البارازيلين
الياف البولي أكرليك	أو حامض تيريفثاليك	الايثيلين
	- إيثيلين جليكول	ج - البروبيلين
	الأكريونيتريل	

تطور إنتاج الألياف في العالم :

يوضح الجدول رقم (٩) تطور الإنتاج العالمي من النوعيات المختلفة من الألياف الطبيعية والصناعية والتركيبية ، ومنه نرى أن الألياف التركيبية التي لم تكن تمثل نسبة تذكر في الإنتاج عام ١٩٤٠ ؛ قد وصل إنتاجها عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٠.٥ مليون طن ، بنسبة ٣٦ ٪ من جملة الإنتاج العالمي من الألياف .

جدول رقم (٩)

تطور إنتاج الألياف في العالم

نوعية الألياف		١٩٤٠		١٩٥٠		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠	
كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
٨.٠	٨٨	٧.٧	٨٢	١١.٦	٧٨	١٣.٤	٦١	١٥.٨	٥٣		
١.١	١٢	١.٦	١٧	٢.٧	١٧	٣.٦	١٧	٢.٢	١١		
٠.٠٠٥	—	٠.١	١	٠.٧	٥	٤.٨	٢٢	١٠.٥	٣٦		
٩.١٠٥		٩.٤		١٥		٢١.٨		٢٩.٥			

التدوير (recycling) ، فتطور إنتاج واستهلاك مواد مطاطية تتلين بالحرارة (thermoplastic elastomers) وقابلة لإعادة التدوير ، وحلت محل النوعيات التقليدية من المطاط الصناعي التي تتصلد بالحرارة في عدد من الاستخدامات باستثناء صناعة الإطارات ، وارتفع استهلاكها من ٩٠ ألف طن عام ١٩٦٥ إلى حوالي ٦٥٠ ألف طن عام ١٩٩٠ ، ويقدر له أن يصل إلى ٩٠٠ ألف طن عام ١٩٩٥ .

- ان البحوث الجارية لاستخدام مواد أخرى مثل البولي يوريثان في تصنيع الإطارات قد تمثل - في حالة نجاحها - تهديدا كبيرا لصناعات المطاط الصناعي التقليدية القائمة ، على الرغم من محدودية تأثيرها على الصناعة البتروكيميائية ككل ، حيث إن منتجات البولي يوريثان هي أيضا منتجات بتروكيميائية .

صناعة الألياف التركيبية

بدأت صناعة الألياف التركيبية خلال الحرب العالمية الثانية ، وتقدمت وازدهرت خلال فترة الخمسينات والستينات ، كما تزايد اعتمادها على البترول والغاز الطبيعي ، حتى أصبحا يمثلان المادة الأولية الأساسية لإنتاج هذه الألياف في الوقت الحاضر .

نوعيات الألياف التركيبية :

يمكن تقسيم الألياف التركيبية من حيث خصائصها ونوعياتها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

- ألياف البولي أميد وهي تشبه الحرير ، وقد بدأ إنتاجها بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٩ / ١٩٤٠ .

- ألياف البولي أمتر ، وقد بدأ أول إنتاج لها بالانجلترا عام ١٩٥٠ ، وهي تتميز بسهولة التنظيف وقدرة التحمل ، وسهولة التشغيل على الماكينات ، ويمكن خلطها مع القطن أو الصوف .

- ألياف البولي أكرليك ، وتشبه الصوف إلى حد كبير ، وتدخل أساسا في إنتاج الملابس الشتوية .

ويوضح البيان التالي نوعيات البتروكيميائيات الأساسية والوسيطة

كما يمثل الجدول رقم (١٠) تطور نسب انتاج النواعيات المختلفة من الألياف التركيبية خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ ، والذي يتضح منه التطوير السريع في الألياف من نوع البولي استر ، والتي أصبحت تمثل حوالى نصف إجمالى الانتاج من الألياف التركيبية عام ١٩٨٠ . وقد بلغت قيمة الانتاج العالمى من الألياف التركيبية عام ١٩٧٥ حوالى ١١.٥ مليار دولار ، ارتفعت إلى ١٥.٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ (بالاسعار الثابتة للدولار عام ١٩٧٥) .

جدول رقم (١٠)

تطور نسب انتاج نواعيات الألياف التركيبية %

نوعية الألياف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
بولي استر	١٦.٠	٣٥.٠	٤٥.٩	٤٨.٩
اكريليك	١٨.١	٢١.٣	١٩.٠	١٩.٩
بولي أميد	٥٦.١	٤٠.٥	٣٣.٦	٢٩.٨

وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٦٠ كانت الدول الصناعية المتقدمة تنتج حوالى ٩٩ % من الانتاج العالمى من الألياف التركيبية ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٩٤.٣ % عام ١٩٧٠ ، ٨٥.٨ % عام ١٩٧٥ ، ثم وصلت إلى ٧٧.٧ % فقط عام ١٩٨٠ ، وذلك نتيجة لإسهام عدد من الدول حديثة الدخول في الصناعة ، وهى : هونج كونج ، سنغافورة ، تايلان ، كوريا الجنوبية ، المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ، والذي ارتفع انتاجها من ١ % عام ١٩٦٠ إلى ١٥.٣ % عام ١٩٨٠ .

تطور الاستهلاك العالمى من الألياف :

يوضح الجدول رقم (١١) تطور استهلاك الفرد من الألياف

بنوعياتها المختلفة خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ ، ومنه يتضح الأتى :

- ظل استهلاك الفرد من الصوف وكذلك من الألياف الصناعية ، ثابتا تقريبا خلال هذه الفترة .

- ارتفع استهلاك الفرد من الألياف التركيبية من حوالى ربع كيلو جرام عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٣ كيلوجرام عام ١٩٨٠ .

- انخفض استهلاك الفرد من القطن انخفاضا لا يذكر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، الا أنه حدث انخفاض ملموس خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ .

جدول رقم (١١)

تطور استهلاك الفرد من الألياف التركيبية

(كيلو جرام للفرد)

نوعية الألياف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
قطن	٣.٣٦	٣.٣٠	٣.٠٢
صوف	٠.٥٠	٠.٤٥	٠.٤٠
ألياف تركيبية	٠.٢٣	١.٣٦	٢.٩١
إجمالي	٤.٠٩	٥.١١	٦.٣٣

توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية :

يوضح الجدول رقم (١٢) توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية ، خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ ، موزعة بين الدول الصناعية والدول النامية .

جدول رقم (١٢)

توقعات الطلب والانتاج العالميين للألياف التركيبية

(مليون طن)

مجموعة الدول	عام ١٩٨٥		عام ١٩٩٠		عام ٢٠٠٠	
	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج
الدول الصناعية	٨.٤	٧.٨	٩.٥	٨.٥	١٢.٥	١١
الدول النامية	٢.٦	٣.٢	٣.٥	٤.٥	٥.٥	١٧
إجمالى العالم	١١	١١	١٣	١٣	١٨	٢٨
نسبة إسهام الدول النامية /	٢٣.٦	٢٩.٠	٢٦.٩	٣٥	٣٠.٦	٢٨.٩

ويتبين من هذا الجدول :

- زيادة الطلب على الألياف التركيبية بالنسبة للدول النامية ،
بمعدلات أعلى منها بالنسبة للدول الصناعية .

- ارتفاع نسبة إسهام الدول النامية في الإنتاج العالمي للألياف
التركيبية ، إلا أن هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك بالنسبة لهذه
الدول ، يقدر لها أن ترتفع من ٠.٦ مليون طن عام ١٩٨٥ إلى مليون طن
عام ١٩٩٠ ، ثم ١.٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وضع صناعة الألياف التركيبية بالدول العربية :
قامت شركة chemsystems بدراسة عن استهلاك الألياف
التركيبية بالمنطقة العربية عام ١٩٧٤ ، وقدرت حجم الطلب عليها
عام ١٩٩٠ .

كما قامت شركة Anicfibre بدراسة عن استهلاك الألياف
بالمنطقة عام ١٩٧٩ ، وتقدير لحجم الطلب عليها عام ١٩٩٠ .
وقد أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة عن استهلاك
الألياف بالمنطقة عام ١٩٨٥ ، وتطور هذا الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ،
كما قامت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بتقدير لحجم الطلب
على الألياف لعام ١٩٩٠ . ويوضح الجدول رقم (١٣) ملخصاً لنتائج هذه
الدراسات بالنسبة للألياف التركيبية فقط .

جدول رقم (١٣)

تطور الطلب على الألياف التركيبية بالمنطقة العربية

بالطن

السنة النوعية	بولي استر	بولي اكريليك	بولي أميد	إجمالي
عام ١٩٧٤	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٩٥٥٠	٥٢٠٨٠
عام ١٩٧٦	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٩٥٥٠	٥٢٠٨٠
عام ١٩٨٥	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٩٥٥٠	٥٢٠٨٠
عام ١٩٩٠	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٩٥٥٠	٥٢٠٨٠
عام ٢٠٠٠	٣١٢٥٠	١١٢٨٠	٩٥٥٠	٥٢٠٨٠

ومن هذا الجدول يمكن أن نستنتج الحقائق التالية :

- طبقاً لأرقام الاستهلاك الفعلية خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٥
كان هناك معدل زيادة سنوي في الاستهلاك بنسبة ١٦.٥ ٪ خلال الفترة
من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ثم ١٧.٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٥ .

- تقديرات الاستهلاك لعام ١٩٩٠ متقاربة من بعضها باستثناء
شركة Anicfibre التي كانت تقديراتها للاستهلاك عام ١٩٩٠ أقل من
الاستهلاك الفعلي عام ١٩٨٥ .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،
وهي تقديرات منخفضة نسبياً ، نجد أن معدل الزيادة السنوي في
الاستهلاك خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ قد قدر له أن يصل
إلى ١١.٦ ٪ ، وأن يتراجع خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
إلى ٤.٣ ٪ فقط .

وما تجدر الإشارة إليه أن الطاقة الإنتاجية للألياف التركيبية
بالمنطقة العربية محدودة للغاية حتى الآن وتتركز في وحدتين لإنتاج
ألياف البولي استر : إحداهما بالسعودية بطاقة ١٤٠٠٠ طن في السنة
والأخرى بمصر بطاقة ٣٦٥٠٠ طن سنوياً ، ووحدة صغيرة بمصر لإنتاج
ألياف البولي أميد بطاقة تصميمية ٤٠٠٠ طن سنوياً ، والوحدات الثلاث
تعتمد على مواد بتروكيماوية بسيطة مستوردة .

على أنه قد تم إجراء العديد من الدراسات بخصوص
إسخال صناعة ألياف البولي استر ، والبولي اكريليك إلى المنطقة
اعتماداً على خامات محلية ومواد بتروكيماوية بسيطة مصنعة محلياً ،
وبدأ فعلاً إنتاج بعض هذه المواد مثل الإيثيلين جليكول ، والميثانول
بكميات كبيرة .

صناعة الألياف التركيبية

بجمهورية مصر العربية

يوضح الجدول رقم (١٤) تطور نمو الطلب على الألياف
الصناعية اعتباراً من عام ٧٤ حتى عام ١٩٩٠ من واقع أرقام
حقيقية ، كما يتضمن تقديرات بعض الدراسات للاستهلاك
عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٤)

تطور الطلب على الألياف التركيبية بمصر

بالطن

السنة النوعية	بولي استر		بولي اكريليك		بولي أميد		إجمالي
	كمية	%	كمية	%	كمية	%	
عام ١٩٧٤	٥٥٠٠	٧٠	١٧٠٠	٢١.٦	٦٦٠	٨.٤	٧٨٦٠ (١)
عام ١٩٧٩	—	—	—	—	—	—	١٧٩٠٠ (٢)
عام ١٩٩٠	٢٢٠٠٠	٦٩.٦	١٢٠٠٠	٣٦.٠	٢٠٠٠	٤.٤	٤٦٠٠٠ (٤)
عام ١٩٩٠	٥٤٦٧٠	٧٧	٩٩٤٠	١٤	٦٣٩٠	٩.٠	٧١٠٠٠ (١٥)
عام ٢٠٠٠	—	—	—	—	—	—	٢٩٠٦٧ (٢٥)
عام ٢٠٠٠	—	—	—	—	—	—	٥٢٣٨٢ (٢٥)
عام ٢٠٠٠	٩٦٠٠٠	٦٨.٢	٤٠٠٠٠	—	٤٨٠٠	٢.٤	١٤٠٨٠٠ (٤٥)

* تقديرات

(١) شركة Chem Systems

(٢) شركة ANICFIBRE

(٣) المنظمة العربية للتنمية الصناعية

(٤) تقديرات اللجنة الفرعية

مبنية على أساس معدل الزيادة في استهلاك الفرد العربي ، بالإضافة إلى معدل الزيادة السكانية ، أما التقديرات الخاصة بمصر ، خصوصاً خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، فقد أخذت في الحسبان ، التوسع في تصنيع ألياف البولي استر للخلط بالقطن المنتج محلياً ، وتصديره على هيئة غزل وملابس جاهزة أو أقمشة عالية الجودة .

كما يلاحظ أيضاً الاتجاه المتزايد لإستخدام ألياف البولي اكريليك في إنتاج الملابس والأقمشة الشتوية .

أما الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ ، والتي ينتظر خلالها تآثر الطلب بالاحتياجات المحلية بنسبة أكبر ، فيمكن تقدير معدل نمو الطلب خلالها بنسبة لا تزيد عن ٤ ٪ سنوياً ، وبافتراض ثبات نسب الاستخدام للنوعيات المختلفة من الألياف التركيبية ، ليصل إلى الأرقام التالية للطلب عام ٢٠١٠ :

ألياف بولي استر ١٤٢١٠٠

ألياف بولي اكريليك ٥٩٢٠٨

ألياف بولي أميد ٧١٠٥

إجمالي الألياف التركيبية ٢٠٨٤١٣

الاتجاهات الحديثة في مجال الألياف التركيبية :

كان إنتاج ألياف البولي استر يعتمد بصفة أساسية على الذي مثيل تريفتالات كمادة بتروكيماوية بسيطة ، إلا أن التطور التكنولوجي قد مكن من إنتاج حامض التريفتاليك بدرجة كفاءة عالية جداً وبسهولة ، مما أدى إلى الاتجاه مع بداية الثمانينات للاعتماد على الحامض كمنتج بسيط وبتكلفة أقل .

- يتوقع أن يصل التطور القائم في إنتاج الألياف التركيبية إلى إنتاج أقمشة تسمح بفاذ الهواء والرطوبة ، وبالتالي زيادة الطلب على الألياف التركيبية .

ويتبين من هذا الجدول أن الاستهلاك قد ارتفع بمعدل زيادة سنوى عال نسبياً خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ يتمشى مع المنطقة العربية ككل (١٧.٩ ٪) ، إلا أنه انخفض إلى ٩ ٪ فقط خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ، وعلى عكس التقديرات التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ للمنطقة العربية ، ومن واقع حجم المشروعات المستهدف تنفيذها خلال هذه الفترة ، ينتظر أن يرتفع معدل نمو الانتاج للألياف الصناعية إلى ١١.٨ ٪ سنوياً خلال هذه الفترة .

وجدير بالذكر أن التقديرات المذكورة بالنسبة للمنطقة العربية ككل

صناعة مواد البلاستيك

تنقسم مواد البلاستيك تبعاً لتأثيرها بالحرارة الى نوعين :

– مواد تتلين بالحرارة (Thermoplastic) : بحيث يمكن إعادة تشكيلها مع الحفاظ على خواصها الميكانيكية ، بشرط ألا تصل الحرارة الى درجة التحلل .

ومن الأمثلة الأساسية لهذه المجموعة البولي أوليفينات مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين .

– مواد تتصلد بالحرارة (Thermo - Setting) : ويؤدي تسخينها الى تحولها الكتلة متماسكة لا يمكن إعادة صهرها وتشكيلها مرة أخرى .

ومن الأمثلة الهامة لهذه المجموعة : منتجات الفينول – فورمالدهيد ، واليوريا – فورمالدهيد .

أما من حيث خواص الاستخدام فهناك نوعيات مواد البلاستيك عامة الاستخدام (General Purpose) مثل البولي إيثينيات ، ومواد البلاستيك الهندسية (Engineering Plastics) والتي تنقسم بدورها الى نوعيات عامة الاستخدام ، ونوعيات أخرى ذات استخدامات خاصة .

على أن مواد البلاستيك الهندسية – بصفة عامة – يجب أن تحقق خواص استخدام معينة ، من بينها :

– خواص ميكانيكية متميزة ومتوازنة .
– مقاومة عالية نسبياً لتأثير الحرارة ، وتحمل مقبول لظروف التشغيل الشاقة .

– خصائص محددة تختلف من منتج لآخر طبقاً لظروف الاستعمال .

وإذا كانت الأُمُونيا تمثل أكبر حجم للإنتاج والاستهلاك من المنتجات البتروكيمياوية ، فإن مواد البلاستيك والراتنجات تشغل المركز الثاني بعد الأُمُونيا ، على المستوى العالمي .

تطور الاستهلاك والانتاج العالميين :

يوضح الجدول رقم (١٥) تطور الاستهلاك العالمي من مواد البلاستيك ، والذي يتبين منه الزيادة المطردة في حجم استهلاكها بصفة عامة ، وتزايد نسبة استهلاك البولي أوليفينات الى إجمالي الاستهلاك بصفة خاصة .

جدول رقم (١٥)
تطور الاستهلاك العالمي من مواد البلاستيك

نوعية الاستهلاك	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠ تقديري
حجم الاستهلاك العالمي	٢٣٠٠	٦٩٠٠	١٤٥٠٠	٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٧٠٠٠٠
بولي إيثيلين منخفض الكثافة	٢٢٥	٨٠٠	٢٢٠٠	٥٤٥٠	٧٧٠٠	١٢٠٠٠
بولي إيثيلين عالي الكثافة	—	١٧٠	٧٠٠	١٨٥٠	٣٦٠٠	٥٥٠٠
بولي بروبيلين	—	٢٠	٢٠٠	١٣٠٠	٢٢٠٠	٥٥٠٠
إجمالي البولي أوليفينات	٢٢٥	٩٩٠	٢٢٠٠	٨٦٠٠	١٢٥٠٠	٢٣٠٠٠
نسبة البولي أوليفينات الى إجمالي الاستهلاك %	٧	١٤	٢٢	٢٨,٧	٢٠	٣٢

كما نلاحظ من الجدول رقم (١٦) التطور الكبير في قيمة الانتاج العالمي من مواد البلاستيك وبور الدول الصناعية المتقدمة في هذا الانتاج ، وأنه على الرغم من التطور الكبير في الانتاج بالنسبة للدول النامية ومجموعة دول التخطيط المركزي ، فإن هذه الدول قد تزايد استيرادها من مواد البلاستيك بنسبة كبيرة أيضاً ، مما يدل على توفر فرص للتوسع في الانتاج ، خاصة بالنسبة للدول النامية .

جدول رقم (١٦)
تطور قيمة الانتاج والصادرات والواردات لمواد البلاستيك بمناطق العالم المختلفة
(بليون دولار)

مجموعة الدول	الانتاج			الواردات			الصادرات		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
العالم	٢١,١	٣١,١	٣٨,٤	٩,٩	١٦,١	١٨,٥	٩,٥	١٥,٦	١٦,٣
مجموعة الدول الصناعية	١٩,١	٢٧,٠	٣٢,٩	٧,٢	١٢,٠	١٢,٥	٩,٣	١٥,٠	١٥,٥
مجموعة الدول النامية	١,٠	٢,٠	٢,٧	٢,٠	٣,٢	٤,٩	٠,١	٠,٣	٠,٥
دول التخطيط المركزي	١,٠	٢,١	٢,٨	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٠٦	٠,٣	٠,٧

١٩٨٥ (تقديري بالطن)	١٩٨٠ (فعلي بالطن)	
٤٢٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	- بولي فينيل كلورايد
٢٩٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	- بولي ايثيلين منخفض الكثافة
١٤٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	- بولي ايثيلين عالي الكثافة
٥٠,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	- بولي بروبيلين
٧٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	- بولي ستيرين

جدول رقم (١٨)

تطور استهلاك مواد البلاستيك بالمنطقة العربية

(١٠٠٠ طن / سنة)

بولي ستيرين	بولي بروبيلين	بولي ايثيلين منخفض الكثافة	بولي ايثيلين عالي الكثافة	بولي فينيل كلورايد	العام
٨٠	٤٠	٢٢٠	٧٠	٢٣٠	١٩٧٥
٩٥	٦٠	٢٧٠	١٠٠	٢٥٠	١٩٨٠
١٥٠	١٧٥	٥٥٠	١١٠	٥٠٥	١٩٨٥
١٨٠	٢٢٠	٧٥٠	٢٠٧	٦١٠	١٩٩٠
٤٨٢	٢٥٣	١٢٧٤	٣٣٠	١٠٨٤	١٩٩٥ تقديري
٧١٦	٥٢١	١٧٤١	٤٨٧	١٥١٦	٢٠٠٠

المصدر : UNIDO/IS.427,19/12/1983

وقد ظلت المنطقة العربية لفترة طويلة تستورد البتروكيماويات الوسيطة أو النهائية وتمارس أنشطة الصناعات التكميلية فقط ، إلا أنها بدأت خلال النصف الثاني من السبعينات وفترة الثمانينات في إنشاء وحدات لإنتاج البتروكيماويات الوسيطة بكميات كبيرة ، والعديد من البتروكيماويات النهائية ، وقد بلغت طاقات الإنتاج القائمة بالمنطقة العربية عام ١٩٨٨ بالنسبة لصناعة مواد البلاستيك الأرقام التالية (بالطن) :

- بولي فينيل كلورايد ٤٦٠,٠٠٠

وقد قامت منظمة اليونيدو بدراسة لحجم الطلب على مواد البلاستيك الرئيسية وهي البولي ايثيلين ، والبولي بروبيلين ، والبولي ستيرين ، والبولي فينيل كلورايد ، وامكانيات التوسع في انتاجها بالدول الصناعية والدول النامية حتى عام ٢٠٠٠ . ويمثل الجدول رقم (١٧) ملخصاً لنتائج هذه الدراسة ، والتي يتضح منها أن إمكانيات الانتاج بالدول النامية ستظل قاصرة بصفة عامة عن توفير حجم الطلب على مواد البلاستيك ، بل إن الفجوة بين حجم الطلب وحجم الانتاج يقدر لها أن تتزايد خلال فترة من ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٧)

الطلب على مواد البلاستيك الرئيسية وتوقعات الانتاج حتى عام ٢٠٠٠ (مليون طن / سنة)

مجموعة الدول	عام ١٩٨٥		عام ١٩٩٠		عام ٢٠٠٠	
	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج
الدول الصناعية	٣٦	٢٩	٤٢	٤٦	٦٣	٦٨
الدول النامية	٩	٦	١٣	٩	٢٢	١٧
الدول العربية	(١.٥)	(٠.٣)	(٣)	(١.٣)	(٦)	(٢.٥)
اجمالي العالم	٤٥	٤٥	٥٥	٥٥	٨٥	٨٥

UNIDO/IS.572,24/10/1985

صناعة مواد البلاستيك بالمنطقة العربية :

تطور استهلاك مواد البلاستيك بالمنطقة العربية تطوراً كبيراً خلال النصف الثاني من السبعينات وفترة الثمانينات ، ويوضح الجدول رقم (١٨) تطور الاستهلاك الفعلي خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ وتقديرات تطور الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠ ، إلا أن هذه الأرقام تتضارب كثيراً مع نتائج المسح الميداني - للصناعات البلاستيكية في الأقطار العربية - الذي أجرته المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وتم عرضها على مؤتمر الطاقة العربي الثاني بالبوحة عام ١٩٨٢ ، وتوجزها فيما يلي :

البتروكيماويات عام ١٩٧٤ ، واستكملت بدراسة أخرى أجرتها شركة البتروكيماويات المصرية - على أن بيانات الاستهلاك الفعلى لعام ١٩٩٠ هي :

٨٠,٠٠٠ طن	- بولى ايثيلين منخفض الكثافة
٥٠,٠٠٠ طن	- بولى ايثيلين مرتفع الكثافة
٥٠,٠٠٠ طن	- بولى بروبيلين
١٠٠,٠٠٠ طن	- بولى فينيل كلورايد

وباعتبار عام ١٩٩٠ هو عام الأساس ، وباستخدام معدلات نمو الناتج القومى المتفق عليها بالنسبة للمنطقة العربية فى دراسات المعهد الدولى لتحليل المنظومات التطبيقية ، يمكن أن نصل إلى صورة الاستهلاك حتى عام ٢٠١٠ كما يلى :

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	عام ١٩٩٠	
١٨٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	- بولى ايثيلين منخفض الكثافة
١١٤.٠٠٠	٨١.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	- بولى ايثيلين مرتفع الكثافة
١١٤.٠٠٠	٨١.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	- بولى بروبيلين
٢٣.٠٠٠	١٦٣.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	- بولى فينيل كلوريد

جدول رقم (١٩)
تطورات تطور استهلاك مواد البلاستيك
بجمهورية مصر العربية *

(طن)

النوع	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٩٠
بولى ايثيلين منخفض الكثافة	٢٤.٠٠٠	٣.٠٠٠	٤.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	١١.٠٠٠
بولى ايثيلين عالى الكثافة	—	—	—	٦٧.٠٠٠	١٣.٠٠٠
بولى بروبيلين	١٤.٠٠٠	٢.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٩١.٠٠٠
بولى فينيل كلوريد	٤.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠

* دراسة تسويقية لمشروع البتروكيماويات وشركة البتروكيماويات المصرية .

٨٤٣,٠٠٠	- بولى ايثيلين منخفض الكثافة
١٢١,٠٠٠	- بولى ايثيلين عالى الكثافة
١٠٠,٠٠٠	- بولى ستيرين

وقد أجرت أكثر من دولة عربية دراسات لإنتاج البولى بروبيلين ، إلا أنه لم يبدأ أى إنتاج له بأى من الدول العربية حتى الآن . كما يلاحظ أن المنطقة العربية تستورد كميات كبيرة من الراتنج للاستعمال فى البويات ، وأهمها بولى خلات الفينيل التى قدر حجم الطلب عليها بحوالى ٢٠.٠٠٠ طن ، ٤٦.٠٠٠ طن ، ٨٨.٠٠٠ طن عام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ على التوالى .

وتجدر الإشارة الى أن المنطقة العربية تستهلك كميات كبيرة من الرغاوى البلاستيكية أو مكوناتها المستوردة بالكامل من الخارج ، ولم تتم حتى الآن دراسات تفصيلية لحجم الطلب المستقبلى وإمكانات الانتاج المحلى لها بأى من دول المنطقة .

صناعة مواد البلاستيك بمصر :

بدأت صناعة مواد البلاستيك بمصر كصناعة تكميلية تعتمد على مواد بتروكيماوية نهائية مستوردة مثل البولى ايثيلين والبولى فينيل كلورايد ، ويتم تشكيلها للاستخدامات المختلفة بعد خلطها مع إضافات مناسبة ، حسب طبيعة المنتج البتروكيماوى ونوعية الاستخدام ، ثم تطورت إلى استيراد مواد بتروكيماوية بسيطة ، وإنتاج البتروكيماويات النهائية محليا ، وذلك فى حالات محدودة مثل : إنتاج راتنجات الفينول فورمالدهيد ، واليوريا فورمالدهيد ، والميلامين ، وحديثا تم إنتاج البولى فينيل كلورايد بطاقة سنوية ٨٠ ألف طن ، بالاعتماد على ايثيلين مستورد ، وتجرى الدراسات والتخطيط لإنتاج الايثيلين ونوعيات البولى ايثيلين المختلفة ، وكذلك البروبيلين والبولى بروبيلين محليا .

تطور الاستهلاك المحلى من مواد البلاستيك :

يوضح الجدول رقم (١٩) تقديرات الاستهلاك لمواد البلاستيك المختلفة من واقع دراسة تسويقية أجراها مشروع

الاتجاهات العالمية الحديثة :

- بلغ استهلاك مواد البلاستيك الهندسية التي تلين بالحرارة عام ١٩٨٥ بنول أوروبا الغربية حوالي ١.١ مليون طن (٦٪ من إجمالي استهلاك مواد البلاستيك) ، وعلى المستوى العالمي بلغ الاستهلاك عام ١٩٨٨ أكثر من ٢ مليون طن ، ويرجع السبب في التوسع في إنتاجها بالنول الصناعية الى خواص الاستخدام المتميزة لها ، و الفرق السعر الكبير بينها وبين مواد البلاستيك التقليدية .

- ارتفع استهلاك مواد البلاستيك في صناعة السيارات من ٧٥ كجم عام ١٩٧٧ الى ١٣٠ - ١٦٠ كجم عام ١٩٨٥ ، ويقدر له أن يرتفع بمعدلات أعلى نظرا للتطور الكبير والمستمر في مواد البلاستيك الهندسية .

- يتزايد استهلاك البروبيلين في إنتاج المواد المطاطية التي تلين بالحرارة ، والتي تحل محل المطاط الصناعي بمعدل ٧-١٠٪ سنويا في استخداماته لصناعة السيارات (إنتاج المطارات) .

- هناك اتجاه متزايد لإنتاج مواد بلاستيك سهلة التحلل ، وقد بلغ استهلاكها عام ١٩٨٨ حوالي ٠/٠١ من إجمالي استهلاك مواد البلاستيك على المستوى العالمي .

- تهتم غالبية دول العالم ، وعلى وجه الخصوص الدول الصناعية ، بتطوير تكنولوجيات إعادة تدوير مواد البلاستيك ، وتقدر إحدى الدراسات أنشطة إعادة التدوير بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨ على الوجه التالي :

نوعية مواد البلاستيك	عام ١٩٨٨		عام ١٩٨٩	
	حجم استهلاك (مليون رطل)	نسبة إعادة التدوير %	حجم استهلاك (مليون رطل)	نسبة إعادة التدوير %
البولي أوليفينات	٤٣.٣	٢.٠	٦٦.٤	٨.٨
البولي فينيل كلورايد	١٧.٨	١.٦	٢٦.٦	٤.٠
البولي إيثيلين تريفلينات	٢.٠	٦.٧	٤.٧	١٦.٧
البولي ستيرينات	١٢.١	٢.٧	١٦.٣	٧.٨

- بلغت مبيعات المواد اللاصقة والمالئة على المستوى العالمي ٨-١١ بليون دولار عام ١٩٨٨ ، ولها استخداماتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية (الانشاء ، النقل ، التعبئة ، الطيران والفضاء ، الالكترونيات) ، وتعتمد في إنتاجها بصفة أساسية على الايثيلين كمادة أولية . ورغم التطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيات إنتاجها ومستويات أدائها من جانب النول الصناعية ، فإنها لم تلق العناية المطلوبة من أي من الدول العربية .

مواد البلاستيك الهندسية

تختلف مواد البلاستيك الهندسية عن مواد البلاستيك التقليدية من حيث مقاومتها العالية نسبيا لتأثير الحرارة ، فبينما لا تتحمل مواد البلاستيك التقليدية ظروف الاستخدام في درجات حرارة أعلى من ٩٠ درجة مئوية ، يمكن استخدام نظيراتها الهندسية في درجات حرارة لا تقل عن ١٥٠ درجة مئوية بصفة مستمرة ، والبعض منها يمكن أن يتحمل درجات حرارة تصل إلى ٣٠٠ درجة مئوية لمدة محدودة ، كما تتميز مواد البلاستيك الهندسية بخواص ميكانيكية عالية ومتوازنة ، مما يجعلها تحل محل الصلب والالومنيوم في العديد من الاستخدامات ، وبصفات خاصة أخرى متميزة تختلف من منتج لآخر حسب طبيعة التركيب الكيماوي ، مما يوسع من مجالات استخداماتها .

وتمثل مواد البلاستيك التقليدية حوالي ٩٥٪ من إجمالي السوق العالمية لمواد البلاستيك ، وأسعارها في المتوسط لا تزيد عن دولارين للكيلوجرام . بينما تمثل مواد البلاستيك الهندسية ٥٪ فقط من إجمالي السوق (حجم إنتاج حوالي ٢.٥ مليون طن عام ١٩٩٠) يصل متوسط أسعارها بين ٢ - ٥ دولار للكيلوجرام ، وكان توزيع الطلب عليها

جغرافيا عام ١٩٩٠ كالآتي :

الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٪
دول أوروبا الغربية	٣٤٪
اليابان	١٨٪

دول العالم الاخرى ١٤ ٪

هذا ويجرى تقسيم مواد البلاستيك الهندسية مرة أخرى إلى مواد تقليدية ، وأخرى ذات أداء متميز (High - Performance) بلغ استهلاكها عام ١٩٩٠ حوالى ٤٠ ألف طن فقط ، بأسعار تبدأ من ٥٠ دولار للكيلو جرام .

وتتقاسم مواد البلاستيك التى تتلذذ بالحرارة ، والأخرى التى تتصلد بالحرارة - سوق إنتاج مواد البلاستيك الهندسية منافسة على وجه التقريب .

وتدخل الألياف الكربونية أو الزجاجية أو الأراميد أو البورون مع مواد البلاستيك فى إنتاج مواد البلاستيك الهندسية ذات الأداء المتميز ، والتى بلغت قيمة استهلاكها عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٤ بليون دولار ، ويتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ٨ بليون دولار عام ٢٠٠٠ ، ويمثل استخدامها فى مجال الطيران والفضاء الخارجى حوالى ٥٩ ٪ ، والاستخدامات الصناعية ٢٦ ٪ ، والاستخدامات الأخرى حوالى ١٥ ٪ - من جملة الاستخدامات فى الوقت الحاضر .

وتجدر الإشارة الى أن الدول الصناعية قد حدثت من نشاطها فى إنتاج مواد البلاستيك التقليدية ، وتركت أمر التوسع فيه للدول النامية ، بينما تركزت جهودها واستثماراتها فى تطوير وإنتاج نوعيات جديدة من مواد البلاستيك الهندسية ، وإيجاد استخدامات جديدة لها .

صناعة المنظفات

كان الصابون هو المنظف الأساسى والمثالى فى مختلف دول العالم ، ثم بدأت صناعة المنظفات مع بداية الحرب العالمية الثانية ، بهدف توفير الشحومات والدهون التى تدخل فى صناعة الصابون للاستهلاك الأدمى .

ومع التطور المستمر فى إنتاج المنظفات ، اتضح أنها تتميز عن الصابون من عدة أوجه ، أهمها :

- قوة تنظيف أعلى دون تآثر بالأس الهيدروجينى للماء .

- عدم تأثرها بعسر الماء ، حيث لا تتسبب أملاح الكالسيوم أو الماغنسيوم .

- تفعل الصابون فى غسيل الأقمشة الصوفية والحريرية نظرا لتعادلهما .

- سهولة ذوبانها فى الماء فى مدى واسع من درجات الحرارة .

نوعيات المنظفات الصناعية ومكوناتها :

يتكون أى منظف صناعى من مادة فعالة هى الأساس فى عملية التنظيف ، تضاف إليها مواد أخرى مألوفة أو مساعدة .

وتنقسم المواد الفعالة ، من حيث أسلوب تأينها فى الماء ، إلى أربع مجموعات هى :

- منظفات أنيونية Anionic : وهى التى يتحول الشق الفعال فيها عند الذوبان فى الماء إلى أيون موجب ، وأنسب استخدام لها فى وسط قاعدى .

- منظفات كاتيونية Cationic : وهى التى يتحول الشق الفعال فيها عند الذوبان فى الماء إلى أيون موجب ، وأنسب استخدام لها فى وسط حمضى .

- منظفات أمفوتيرية : ويتوقف سلوكها عند الذوبان فى الماء على عدة عوامل ، منها : الأس الهيدروجينى ، ونوعية المذيب ، وهى مناسبة للاستخدام تحت ظروف مختلفة .

- منظفات غير أيونية Non - Ionic : وهى لا تتحلل فى الماء .

أما بالنسبة للمواد المألوفة والمساعدة فتشمل :

- كربونات الصوديوم - كبريتات الصوديوم

- سليكات الصوديوم - الزيوليت

- فوسفات الصوديوم - بربورات الصوديوم .

- كلورات الصوديوم .

وهذه المواد لا تدخل جميعها في إنتاج منظف واحد ، وإنما يحل بعضها محل البعض ، فمثلا تم احلال فوسفات الصوديوم بالمنظفات المصنعة باليابان بسليكات الصوديوم والزيوليت ، كما ان هناك اتجاها حديثا للتوسع في استخدام بربورات الصوديوم بدلا من كلورات الصوديوم .

وبالنسبة للمنظفات السائلة هناك اتجاه للتوسع في استخدام سترات الصوديوم ، حيث تقوم بوظيفة الفوسفات أو الزيوليت ، وتتميز بسرعة الذوبان ، وسهولة التخلل .

وقد دخلت البلمرات سوق إنتاج المنظفات كمادة مساعدة وخاصة البولى اكريلات ، حيث ترفع من فعالية المنظفات في ازالة الاوساخ ، ويصفى خاصة من الألياف التركيبية . كما تمنع إعادة ترسبها على الأقمشة .

المواد الأولية التى تدخل فى إنتاج المنظفات :

يدخل الايثيلين ، والبروبيلين ، والأوليفينات مستقيمة السلسلة ، والبنزول ، والأمونيا ، كمادة بتروكيماوية أولية في إنتاج المواد الفعالة بالمنظفات بنوعياتها المختلفة .

كما تدخل الزيوت الطبيعية ، والفوسفات ، والكور ، والبروكسيدات ، والسليكات ، وكربونات وكبريتات الصوديوم ، والزيوليت وغيرها ، كمادة مساعدة أو مألثة .

تطور الإنتاج العالمى والعربى من المواد ذات

النشاط السطحى :

يوضح الجدول رقم (٢٠) تطور الإنتاج العالمى من الصابون والمواد ذات النشاط السطحى ، والذي يبرز منه الاتجاه السريع والمستمر في إحلال المواد ذات النشاط السطحى محل الصابون .

كما يتبين من الجدول رقم (٢١) انه خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥ كانت الدول الصناعية تنتج غالبية احتياجاتها من المواد ذات النشاط السطحى ، وتصدر فائضا من نوعيات معينة مقابل استيراد نوعيات

اخرى ، وكان لديها فائض في الميزان التجارى بالنسبة للمواد ذات النشاط السطحى خلال هذه الفترة .

أما بالنسبة لمجموعات دول التخطيط المركزى - فعلى الرغم من تضاعف قيمة إنتاجها خلال فترة الدراسة ، فقد تزايد العجز في ميزانها التجارى في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، ثم بدأ في الانحسار عام ١٩٨٥ .

وبالنسبة للمنطقة العربية ، تزايد حجم الإنتاج لمجموعة الدول العربية الآسيوية ، إلا أن العجز في الميزان التجارى ظل في تزايد مستمر وبمعدل كبير أيضا ، خاصة بالنسبة لمجموعة دول شمال افريقيا العربية .

بجداول رقم (٢٠)

تطور الإنتاج العالمى في الصابون والمواد ذات النشاط السطحى

(مليون الطن)

السلعة	سنة ١٩٦٠		سنة ١٩٧٠		سنة ١٩٩٠	
	وزن	%	وزن	%	وزن	%
صابون	٦,٩	٦٧	٦,١	٤٢	٣,٦٧	١٨,٤
مواد ذات نشاط						
سطحى	٣,٦	٢٢	٨,٤	٥٨	١٦,٣٣	٨١,٦

إنتاج المنظفات في مصر :

تطور إنتاج المنظفات الجافة (المساحيق) بمصر من ٦٠٨٩ طنا

عام ١٩٦٨ إلى حوالى ١٢٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٠ ، موزعا بين شركات

القطاع العام والخاص على النحو التالى :

- شركات قطاع عام ٨٠.٠٠٠ طن

- شركات قطاع خاص ٤٥.٠٠٠ طن

بينما تصل القدرات الانتاجية المتاحة ، والتي تحت التنفيذ في

الوقت الحاضر ، إلى أكثر من ٢٨٥.٠٠٠ طن ، موزعة كما يلي :

جدول رقم (٢١)
تطور حركة الانتاج والصادرات والواردات للمواد ذات النشاط السطحي
 (مليون دولار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)

مجموعة الدول	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	انتاج	تصدير	استيراد	انتاج	تصدير	استيراد	انتاج	تصدير	استيراد
- الدول الصناعية	٤٩٢٣	٨٨٤	٦٤٦	٧٣٦٩	١٥٠٤	١٠١٠	٨٧٧٧	١٣٧٥	١٠٧٩
- الدول النامية	١٠٣٢	٥٢	٢٣٥	١٨٠٥	٩٠	٤١٩	٢٠٥٩	١١٠	٥٢٤
- دول مجموعة التخطيط المركزي	٩٨٣	٦	٧٨	٤٣٧١	١٩	١٨٣	١٩٦٠	١٨	١٤٨
اجمالي العام	٦٩٣٨			١٠٦١١			١٣٧٩٦		
- المنطقة العربية									
- دول شمال افريقيا	٥٨.٩	٠.٦	٣٠.٨	٩٣.٧	-	٤٤.٨	٦٢.١	-	١٢١.١
- دول غرب آسيا	١٢٨.٩	٢٧.٦	٣٣.٣	٢٠١.٦	٢٣.٦	١٠٦.٧	٣١٦.٥	٤٨.٨	٩٢.٠
- اجمالي المنطقة العربية	١٨٧.٨			٢٩٥.٣			٣٧٨.٦		

ات قطاع عام ١٢٥.٠٠٠ طنن قائم

٣٠.٠٠٠ طن تحت التنفيذ

ات قطاع خاص ١٠٠.٠٠٠ طنن قائم

٢٠.٠٠٠ طن تحت التنفيذ

اجمالى ٢٨٥.٠٠٠ طنن

الذى يتضح منه تولد طاقات إنتاجية إضافية عاطلة .

تتياجات من المنظفات الصناعية :

استهلاك مساحيق المنظفات الصناعية ، ٤٨٠٠٠ فى سنة

ثم تصاعد الى ١٢٥٠٠٠ سنة ١٩٩٠ ، ويوضح الجدول رقم

٢٠١٠ طورات الاستهلاك وتقديراته حتى عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (٢٢)

استهلاك بمساحيق المنظفات الصناعية وتطوره بمصر

(بالطنن)

١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	تقديري		
			١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
٤٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٢٧٥٠٠٠					٢٠١٠

در الاشارة إلى أن التوقعات الواردة بالجدول رقم (٢٢)

١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠ - تلخذ فى الاعتبار استمرار إنتاج

الغسيل بنفس المعدلات الحالية . على أنه فى حالة توقف

، كما هو الاتجاه فى دول أخرى كثيرة ، فإن حجم

ك من مساحيق المنظفات يقدر له أن يصل إلى ٤٠٠.٠٠٠

٢٠١٠ .

تتياجات التقديرية لمادة الكيل البنزين :

ر مادة الكيل البنزين التى تنتج بشركة العامرية للتكرير ،

متوية ٤٠.٠٠٠ طن ، المادة البتروكيمياوية الوسيطة

بة فى إنتاج المادة الفعالة بالمنظفات فى مصر .

وى المنظفات ذات الرغبة العالية على حوالى ٢٠ ٪ من

سادة فعالة ، أما المنظفات منخفضة الرغبة فإن نسبة

المادة الفعالة بها تتراوح بين ٨ - ١٢ ٪ أى حوالى ١٠ ٪ فى

المتوسط .

ولما كان إنتاج المنظفات منخفضة الرغبة يمثل حالياً ١٢ ٪ من

إجمالى الانتاج ، ويقدر له أن يرتفع تدريجياً الى ٣٠ ٪ عام ٢٠١٠ نتيجة

لتحسن مستوى المعيشة ، فإنه يمكن حساب كميات المادة الفعالة اللازمة ،

وبالتالى كميات الكيل البنزين المطلوب لتحقيق هذا الانتاج على

النحو التالى :

السنة	الاحتياجات من المادة الفعالة (طن)	الاحتياجات من الكيل البنزين (طن)
١٩٩٠	٢٢٧٥٠	١٦٠٠٠
١٩٩٥	٢٩٥٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠	٣٧٠٠٠	٢٦٠٠٠
٢٠٠٥	٤٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠١٠	٤٦٠٠٠	٣٣٠٠٠

وذلك بفرض استخدام الكيل بنزين سلقونات أساسا كمادة فعالة ،

واستمرار استخدام صابون الغسيل بنفس المعدلات الحالية . أما فى

حالة إلغاء استخدام صابون الغسيل ، فإنه يلزم التوسع فى إنتاج الكيل

بنزين ، أو البدء فى إنتاج نوعيات أخرى من المواد الفعالة حول عام

٢٠٠٠ لمجابهة الاحتياجات .

الاتجاهات العالمية الحديثة فى مجال

المنظفات :

- تمثل الأنزيمات التى تعمل على تحليل البروتينات حوالى ٩٠ ٪ من

حجم السوق العالمى للأنزيمات المستعملة فى انتاج المنظفات فى الوقت

الحاضر ، تم إنتاج أنزيم جديد يحلل الزيوت والدهون ، وقد دخل هذا

الأنزيم فى خلطات المنظفات باليابان ثم الولايات المتحدة ودول أوروبا

الغربية اوائل عام ١٩٩٠ ، ويتوقع أن يكون لبحوث الهندسة الوراثية دور

أكبر فى إنتاج أنزيمات ذات فعالية أكثر .

- بينما قررت كندا إحلال مادة NTA Nitrlotriacetic acid

محل فوسفات الصوديوم في المنظفات ، وتحرم الولايات المتحدة استخدامها نظرا لآثارها السرطانية المحتملة ، وفي غالبية دول أوروبا الغربية حرم استخدام فوسفات الصوديوم في المنظفات بالتشريع ، بينما حلت الزيوليت محل الفوسفات في اليابان بفعل قوى السوق ، ولون أى تدخل من الدولة .

– ويمثل الجدول رقم (٢٣) التطور في استخدام المواد المائلة في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٠ ، والذي يتضح منه الاستمرار في استخدام فوسفات الصوديوم رغم التراجع البطيء في نسب استخدامها ، بينما يتزايد استخدام الزيوليت ، وهناك آراء علمية وفنية تشير الى أن التأثيرات الضارة لاستخدام فوسفات الصوديوم في المنظفات تختلف من دولة لأخرى تبعاً لنسب استخدام المنظفات ، وظروف معالجة مياه الصرف وأساليب التصريف فيها .

جدول رقم (٢٣)

تطور استخدام المواد المائلة والمساعدة بولايات المتحدة

(بليون رطل في السنة)

المادة	السنة		
	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٤	عام ٢٠٠٠
كربونات صوديوم	١١٥٢	١٢٧٠	١٣٧٠
فوسفات صوديوم	٨٧٨	٨٢٥	٨٠٥
سيليكات صوديوم	٢٥٠	٢٥٥	٢٦٠
زيوليت	٢٠٢	٣١٠	٤١٠
كلورات صوديوم	٧١	٨٠	٩٠
أخرى	٢٩٨	٣٣٥	٣٦٥

– تمثل مجموعة المنظفات الأنيونية الحجم الأكبر من الانتاج والاستهلاك على المستوى العالمى ، تليها مجموعة المنظفات غير الأنيونية ، وأخيراً مجموعة المنظفات الكاتيونية والنوعيات الأخرى . على أنه قد تختلف نسب الانتاج والاستخدام من دولة لأخرى ، ولكن في ظل نفس الترتيب المذكور .

– هناك اتجاه لإحلال الكحولات الدهنية مستقيمة السلسلة المنتجة من مصادر طبيعية محل الكحولات المخلقة من البترول في إنتاج المنظفات نظراً لتحللها بسهولة أكثر ، بالإضافة إلى كون خاماتها

(الزيوت النباتية) تمثل مصادر متجددة ، وأن الكيل البنزين – طبقاً لتقديرات شركة هنكل – يحتاج إنتاجه إلى ضعف كمية الطاقة اللازمة لإنتاج الكحولات الدهنية كمادة أولية منافسة في إنتاج المنظفات . ويتم انتاج الكحولات الدهنية مستقيمة السلسلة من طريق تحلل الزيوت النباتية (جوز الهند والنخيل) إلى أحماض دهنية وجلسرين ، ثم هدرجة الأحماض الدهنية إلى كحولات .

– هناك اتجاه جديد في عدد من الدول الصناعية المتقدمة لإنتاج واستخدام مساحيق مركزة من المنظفات Compacts, or Superconcentrates حيث تمثل تكلفة أقل في عمليات التعبئة والنقل والتوزيع ، واستخدام كميات أقل بالنسبة للمستهلك ، وفي هذه الحالة يتم الاستغناء عن نسبة كبيرة من المواد المائلة ، على أن هذا الاتجاه يستلزم اجراء تعديلات في تكنولوجيا الانتاج .

– هناك اتجاه لإحلال المنظفات السائلة بدلا من المساحيق في الغسالات الأوتوماتيكية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يدخل في الاعتبار احتياجات الانتاج والاستهلاك للمنظفات السائلة في مصر ، حيث إن حجم الاستهلاك والانتاج محدود جدا بالقياس الى مساحيق المنظفات .

– يعتمد تصنيع المنظفات في مصر على الكيل البنزين فقط لإنتاج المادة الفعالة ، والتي تقع ضمن مجموعة المنظفات الأنيونية عالية الرغبة ، بينما يتم استيراد النوعيات الأخرى من المنظفات طبقاً لظروف الاستخدام ، وقد يكون من المناسب دراسة إمكان تصنيع المنظفات غير الأنيونية ، أو نوعيات أخرى من المنظفات الأنيونية منخفضة الرغبة محلياً لتغطية الاستهلاك المحلى ، وكذلك استهلاك المنطقة العربية منها ، حيث إنها لا تنتج بأى من دول المنطقة .

التخطيط المقترح لصناعة البتروكيماويات

بمصر حتى عام ٢٠١٠

إن برميل البترول الخام الذى يصل سعره إلى ١٨ دولاراً ، ترتفع قيمته إلى ٢١ دولاراً بتحويله الى جازولين ، ثم ٥٤ دولاراً بتحويله إلى

بتروكيماويات أساسية مثل الايثيلين والبروبيلين ، ثم ١٥٠ دولارا بانتاج البتروكيماويات النهائية ، ثم تصل قيمته إلى ٢٧٠٠ دولار بمد مرحلة الصناعات التكميلية ، ولذلك تتضح أهمية التصنيع البتروكيماوى بالنسبة لكل الدول ، سواء كانت منتجة للبترول أو مستوردة له .

ومن خلال اهتمام مصر بقيام صناعة بتروكيماوية ، أدرج مشروع لتصنيع البنزين بالخطوة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بتكلفه إجمالية قدرها ٢٦,٢ مليون جنيه ، لإنتاج البتروكيماويات من فائض البنزين بمعامل التكرير . ولكن المشروع تضرر لأسباب مختلفة خلال مراحل الخطط الخمسية التالية ، إلى أن تم إنشاء شركة البتروكيماويات المصرية عام ١٩٨١ ونفذت المرحلة الأولى من مراحل مشروع قيام صناعة بتروكيماوية بإنشاء وحدة لإنتاج البولى فينيل كلورايد بطاقة ٨٠ ألف طن سنويا ، يمكن رفعها إلى ١٢٠ ألف طن فى مرحلة تالية اعتمادا على ايثيلين مستورد ، على أن يتم فى المرحلة الثانية إنشاء وحدة لإنتاج الايثيلين اللازم لتغذية وحدة البولى فنيل كلوريد وإنتاج البولى ايثيلين بنوعيه ، وكذلك إنتاج البولى بروبيلين وبقيّة البتروكيماويات الممكن إنتاجها على أساس اقتصادى لسد حاجات الاستهلاك المحلى .

تقدير حجم الطلب على البتروكيماويات النهائية والوسيلة الأساسية :

يمكن حصر حجم الطلب على البتروكيماويات النهائية والوسيلة الأساسية اللازمة لإنتاجها حتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ على الوجه التالى :

مواد البلاستيك :

١ - منتجات نهائية (ألف طن)

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	
١٨٣	١٢٠	(١) بولى ايثيلين منخفض الكثافة
١١٤	٨١	(٢) بولى ايثيلين عالى الكثافة
١١٤	٨١	(٣) بولى بروبيلين
٢٣٠	١٦٣	(٤) بولى فينيل كلوريد

ب - بتروكيماويات وسيطة (ألف طن)

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	
٣٠٣	٢١٥	(١) ايثيلين
١٢٨	٩١	(٢) بروبيلين
٢٣٧	١٦٨	(٣) فينيل كلورايد

ج - بتروكيماويات أساسية (ألف طن)

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	
٣٠٣	٢١٥	(١) ايثيلين
١٢٨	٩١	(٢) بروبيلين
١١٤	٨١	(٣) ايثيلين
١٤٥	١٠٢	(٤) كلور

الآلياف التركيبية :

١ - منتجات نهائية

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	
١٤٢	٩٦	(١) ألياف بولى استر
٥٩	٤٠	(٢) ألياف بولى أكريليك

ب - بتروكيماويات وسيطة (ألف طن)

عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠	
١٢٢	٨٢	(١) حامض تيريفتاليك
٥١	٣٤	- ايثيلين جليكول
٥٣	٣٦	(٢) اكريلونيتريل

ج - بتروكيماويات اساسية (ألف طن)

	عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٠
(١) بارازيلين	٨٥	٥٨
- ايثيلين	٤٠	٢٧
(٢) أمونيا	٢٣	١٥
- بروبيلين	٦٤	٤٣

هذا وقد أخذ في الاعتبار ما يلي :

- تم تقدير الاحتياجات من الكلور والايثيلين لانتاج البولي فينيل كلوريد باستخدام طريقة الأكسدة والكلورة .

- استهلاك ألياف البولي أميد حتى عام ٢٠١٠ أقل كثيرا من العدية الاقتصادية .

- الأرقام الخاصة بتقديرات الاستهلاك من نوعيات المطاط الصناعي المختلفة حتى عام ٢٠١٠ لا تبرر إنشاء وحدات على أساس اقتصادي للانتاج المحلي لأي منها .

- بالنسبة للمنظفات الصناعية ، يفى الانتاج الحالي من الكيل البنزين مستقيم السلسلة بالاحتياجات حتى عام ٢٠١٠ وذلك في حالة الاستمرار في انتاج واستهلاك صابون الغسيل بالمعدلات الحالية .

أما في حالة إلغاء استخدام صابون الغسيل فانه يقترح الاتجاه لإنتاج نوعيات أخرى من المنظفات مثل سلفونات الألفا أوليفينات أو سلفات الكحولات المستقيمة . ويمثل شمع البرافين المتوفر محليا المادة الخام لانتاجها ، أو إنتاج نوعية من المنظفات غير الأيونيه التي تعتمد أساسا على الايثيلين كمادة أولية في إنتاجها .

وبالتالي يمكن تجميع الاحتياجات من البتروكيماويات الأولية اللازمة لسد حاجة الاستهلاك (بالآلاف طن) عام ٢٠٠٠ ، وعام ٢٠١٠ ، وذلك على النحو الآتي :

المادة البتروكيماوية الأساسية :

	الاحتياج عام ٢٠٠٠	الاحتياج عام ٢٠١٠
- ايثيلين	٢٢٣	٤٥٧
- بروبيلين	١٣٤	١٩٢
- بارازيلين	٥٨	٨٥
- أمونيا	١٥	٢٣

كما يتضح الاحتياج لمضاعفة الطاقة التصميمية لانتاج الكلور ، لإمكان سد الاحتياجات من البولي فينيل كلوريد عام ٢٠١٠ . أما بالنسبة للامونيا اللازمة لإنتاج ألياف البولي اكريليك ، فيمكن توفيرها بسهولة من مصانع الأسمدة الأزوتية القائمة .

المصادر الأولية اللازمة لإنتاج البتروكيماويات الأساسية :

- تعتبر وحدات التكسير البخاري في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي لانتاج الأوليفينات ، وطبقا لنسب الاحتياج من الأوليفينات والبيوتادين يتم الاعتماد على الغازات الطبيعية أو الغازات المصاحبة للبنزول ، أو الاعتماد على النافثا أو السولار كمادة تغذية ، كما تمثل الأسعار لمواد التغذية المختلفة عنصرا حاكما في اختيار أي منها ، وقد أجرى العديد من الدراسات والبحوث على استخدام المازوت أو الخام البترولى بأكمله كمادة تغذية .

ومن واقع حجم الاحتياجات عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ من الأوليفينات وظروف العرض والطلب على المنتجات البترولية بمصر ، يقترح إنشاء وحدة تكسير بخاري تعتمد على النافثا أو الغازات البنزولية كمادة تغذية بطاقة تصميمية ٤٥٠ ألف طن ايثيلين ، تحقق الآتي :

- توفير الاحتياجات من الايثيلين والبروبيلين حتى عام ٢٠١٠ .
- توفر إمكان فصل البيوتادين واستخدامه في إنتاج مطاط صناعي أو مواد بلاستيك ، أو تصديره .

- إمكان تثبيت الجازولين الناتج عن عملية التكسير وإضافته لحوض

الجازولين لتحسين الرقم الأوكتيني ، كما يمكن النظر في استغلال المكونات الأوليفينية به في إنتاج مواد بتروكيماوية جديدة .

- يمكن استغلال الغازات الخفيفة الناتجة عن عملية التكسير والمحتوية أساسا على الميثان في إنتاج الأمونيا .

- يمثل زيت الوقود الناتج عن عملية التكسير مادة أولية مثالية لإنتاج أسود الكربون .

أما بالنسبة لتوفير الاحتياجات من البارازيلين ، فإنه يمكن سد جزء منها عن طريق استخلاص العطريات من جازولين التكسير ، إلا أنه نظرا لأن نسبة البنزول سوف تكون هي الغالبة في هذه القطعة ، فإنه يفضل الإبقاء على هذه العطريات بجازولين التكسير ، وإضافته بعد تثبيته لحوض الجازولين لرفع الرقم الأوكتيني له ، والاعتماد على وحدة اصلاح بالعامل المساعد Catalytic reforming للنافتا أو أكثر من وحدة بطاقة تصميمية تغطي الاستهلاك من البارازيلين حتى عام ٢٠١٠ ، على أن توضع سياسة تصديرية سليمة للأقمشة والملابس الجاهزة المصنعة من خليط القطن والبولى استير .

ولما كانت طاقات وحدات التهذيب تعتمد على : طبيعة النافتا كمادة للتغذية ، وظروف تشغيل الوحدة - فإن وحدتين بطاقة مادة تغذية حوالى نصف مليون طن في السنة لكل منهما ، تحققان توفير البارازيلين اللازم لإنتاج الياف البولى استير ، بالإضافة إلى كميات الأرثوزيلين المطلوبة لإنتاج الدائن ، علاوة على تحسين الرقم الأوكتيني لحوض الجازولين .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة ومادار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات - تخلص فيما يلي :

- صناعة البتروكيماويات من الصناعات ذات الأهمية الخاصة في النهوض بقطاعي الصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية ، والقضاء

على العجز في الميزان التجارى الناشئ من هذين القطاعين .

- ركزت مصر استثماراتها فترة طويلة لتطوير صناعة الغزل والنسيج ، وقد حان الوقت لتعديل أولويات الاستثمار وإعداد دراسات جديدة لمشروعات صناعة البتروكيماويات ، في نطاق الاهتمام بمسيرة التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على الاستثمار الخاص .

- إن هذه الصناعة من ناحية أخرى - ذات عائد مرتفع ، لكنها تعتمد على عمالة أقل وتمويل أضخم ومنافسة شديدة مع الدول المتقدمة ، وهي أمور ينبغي وضعها في الحسبان قبل الإقدام على التوسع فيها .

- تعتمد صناعة البتروكيماويات على كثافة استغلال رأس المال ، لذلك ينبغي أن تكون هناك دراسات اقتصادية ، لتحديد التكاليف الحقيقية والعائد من الاستثمارات والميزة النسبية والكسب المضافة ، ومدى امكانات التوسع في هذه الصناعة .

- ينبغي إجراء دراسة شاملة عن مدى كفاية الموارد المصرية المتاحة من البترول الذى تعتمد عليه هذه الصناعة ، والمقارنة بين استخدام البترول لتوليد الطاقة واستخدامه في صناعة البتروكيماويات .

وبناء على ما سبق جميعه ، يوصى بما يأتى :

* ضرورة التخطيط على المدى المتوسط لإنتاج احتياجات المنطقة العربية من البتروكيماويات ، داخل المنطقة العربية ، بوحدات في كل دولة ، أو وحدات مشتركة بين عدد من الدول ، حسب حجم الطلب والسعة الحديثة للإنتاج الإقتصادى لكل منتج .

* الأخذ بكل ما هو متاح من أساليب لنقل التكنولوجيا الحديثة ، بحيث يتحقق التصنيع المحلى لأكبر نسبة ممكنة من المعدات الرأسمالية ، لان الاتفاق الاستثمارى المعتمد على استيراد معدات رأسمالية من الخارج قد يلقى ميزة توفر البترول والغاز الطبيعى محليا .

* اختيار أحدث تكنولوجيات الإنتاج المجرية ، ونوعيات المنتجات المتاحة عالميا عند دراسة إنشاء وحدات جديدة لإنتاج البتروكيماويات ، مع تخطيط وتنفيذ برامج بحثية جادة لتطوير المحلى لتكنولوجيات الإنتاج وتحسين وتنويع المنتجات ، حتى لانستمر في شراء حقوق المعرفة ، أو

التخلف عن الركب العالمى . علما بأن الشركات العالمية متعددة الجنسيات لا تقبل على بيع أحدث ما لديها من تكنولوجيات ، قبل أن تكون قد توصلت لما هو أحدث منها .

* استغلال نسبة محدودة من البتروكيماويات الأساسية أو الوسيطة فى نطاق صناعات عضوية متخصصة تعتمد على هذه المواد وذلك لخلق مجالات صناعية جديدة ، ومن ثم تحسين اقتصاديات انتاج البتروكيماويات التقليدية .

* العمل على ترشيد استهلاك الطاقة فى صناعات البتروكيماويات ، مع ما يحتاجه ذلك من تشجيع البحوث والدراسات العلمية فى هذا المجال . على أن يؤخذ فى الاعتبار - عند المفاضلة بين التكنولوجيات المقترحة للانتاج الجديد - مدى استهلاك كل منها للطاقة .

* ضرورة العمل على معالجة النفايات الغازية والسائلة ، وتصميم وسائل

الامان الفعالة لمقاومة وتحجيم آثار التسرب الناجم عن أى عطل أو انفجار فى وحدات الانتاج .

- مع تطوير منتجات بتروكيماوية بديلة أقل تلويثا للبيئة ، وإعادة تدوير الممكن إعادة تدويره منها حفاظا على البيئة ، والموارد .

* وضع برامج تدريبية لتكوين خبرات عملية متميزة لتشغيل الوحدات المقترحة انشاؤها ، والاهتمام بتشجيع الكوادر العلمية اللازمة لإمكان التطوير التكنولوجى لهذه الصناعات فى المستقبل .

* إنشاء قاعدة معلومات للصناعات والمنتجات البتروكيماوية ، تشمل بيانات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير والاتجاهات البحثية على المستويات المحلية والعربية والعالمية ، لتسهيل إمكانات التخطيط السليم للمشروعات .

النقل والمواصلات

مشكلة انتظار السيارات

يزداد عدد السيارات بالقاهرة الكبرى يوما بعد يوم ، ويؤدى عدم توافر ساحات وأماكن كافية لها الى اضطراب قائدى السيارات للانتظار على جانبي الطريق ، إما فى الأماكن الممنوعة أو بطريقة مخالفة للقواعد المفروض اتباعها ، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على سيولة المرور .

ويظهر تأثير ذلك فى عدة صور منها :

- أن انتظار السيارات على جانبي الطريق يقلل من سعة الطريق .

- يؤثر عدد ونوع أماكن الانتظار المتاحة سواء على جانبي

السياسة العامة

لمواجهة مشكلات القاهرة الكبرى

اهتم المجلس فى دوراته السابقة بدراسة موضوع « النقل والمرور بالقاهرة الكبرى » من جوانب متعددة ، واستكمالا لهذه الدراسات ، رأى أفراد تقرير مستقل يتناول مشكلة انتظار السيارات ومقترحات حلها ، ويقدم عرضا تحليليا لها مع طرح توصيات محددة تتكامل مع ماسبق عرضه من توصيات .

الطريق أو خارجه ، على حجم المرور الداخل لمنطقة وسط المدينة ، وذلك نظرا لتركز معظم الأنشطة اليومية فيها .

- ان موقع وتخطيط اماكن الانتظار يؤثران على حركة المرور وخاصة عند مداخل ومخارج الجراجات أو عند حركة المركبة في دخولها أو خروجها من مكان الانتظار .

- أن الانتظار غير المنظم الذي يتم بدون رقابة فعالة ينتج عنه قسوى وخطورة على حركة المرور والمشاة ، وبالتالي تتفاقم حدة الاختناقات على شبكة الطرق .

وتختلف مشاكل الانتظار من مدينة لأخرى ، حيث تظهر في مدينة ما نتيجة لتدفق المرور خلال العطلات أو الأسواق ، وفي مدن أخرى نتيجة لرحلات الموظفين والعاملين الى اعمالهم في الصباح ، حيث تمثل اماكن الانتظار المتاحة في منطقة وسط المدينة في الصباح الباكر ، وتندم بعدها فرص الانتظار لسيارات غيرهم من رجال الاعمال والمتسوقين والزائرين قريبا من اعمالهم ووجهات رحلاتهم .

وتتفاقم مشكلة الانتظار وتأثيرها على حركة المرور بمنطقة وسط المدينة ، حيث تتجمع فيها كافة الأنشطة التجارية والإدارية والترفيهية والحكومية .

ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لوضع سياسة شاملة للانتظار للسيارات بمنطقة وسط القاهرة ، مع أهمية تنفيذ هذه السياسة التي تتطلب تنظيما محكما لحجم ونوع وموقع استخدام اماكن الانتظار المتوفرة حاليا .

ويقتضى الأمر دراسة الجوانب الآتية :

- التفريق بين أنواع الانتظار المختلفة : انتظار للتشغيل (تحميل وتفريغ) - انتظار لغير التشغيل (العمل - التسوق) - انتظار ساكني المنطقة .

- تقدير حجم كل نوع من أنواع الانتظار المختلفة في الوضع الحالي والمستقبلي .

- تقدير الحجم الكلي لاماكن الانتظار المتاحة ، ومدى اماكن زيادة هذا العدد .

- تحديد العلاقة بين الاماكن الموجودة للانتظار والاماكن التي يمكن زيادتها ، ومدى استيعاب شبكة الطرق بوضعها الحالي للزيادة في حجم المرور نتيجة لزيادة عدد الاماكن المتاحة للانتظار في المستقبل ، وكذلك تأثير هذه الزيادة على البيئة المحيطة .

- تحديد العدد الواجب توفيره من اماكن الانتظار والفئات التي تستخدم هذه الاماكن ، ووقت الاستخدام لها .

- تحديد الموقع الذي يتم فيه توفير اماكن الانتظار ، والجهة التي يجب أن توفر هذه الاماكن المطلوبة للانتظار ، سواء انتظارا عاما أو خاصا .

- تقدير حجم تكلفة الاعمال اللازمة لتوفير مساحات الانتظار المطلوبة .

- تحديد التعريف لأنواع الانتظار المختلفة .

ويتركز الهدف من دراسة هذه الموضوعات على : التعرف على المشكلة بطريقة عملية تتناسب مع حجمها ، مع الأخذ في الاعتبار كافة الاقتراحات والتوصيات البناءة التي سبق صدورها في هذا الشأن .

أنواع أماكن الانتظار المختلفة

وأسلوب التحكم فيها

يختلف أسلوب التحكم في الانتظار من حيث الغرض منه ، أو من حيث خاصيته ونوعيته ، من الناحيتين الهندسية والتخطيطية . وفيما يلي عرض لأنواع الانتظار المختلفة ، وأسلوب التحكم في كل نوع ، مع استعراض مدى ملائمة كل منها لظروف البيئة المصرية ، مع التركيز على منطقة وسط مدينة القاهرة بصفة خاصة ، طبقا لظروف واحتياجات هذه المنطقة .

أولاً : أنواع أماكن الانتظار حسب الغرض منه :

يجب التفريق بين أنواع انتظار السيارات في منطقة وسط المدينة حسب الغرض من الانتظار ، والذي يمكن تقسيمه الى ثلاثة أنواع كالتالي :

- أماكن الانتظار الخاصة بالتشغيل (عمليات تحميل وتفريغ البضائع وتشغيل المباني) .

- أماكن الانتظار لغير التشغيل (والخاصة بالتسوق والأعمال) .

- أماكن الانتظار لقاطني العمارات السكنية بمنطقة وسط المدينة .

كما يجب الا يحدث تضارب بين أغراض الانتظار المختلفة ، خاصة وأن كل نوع يتولد عنه نوعية معينة من الرحلات ، منها ما لا يمكن منعه من الدخول والانتظار داخل المنطقة مثل : رحلات نقل البضائع الخاصة بالمنطقة التجارية ، أما الرحلات التي يمكن التحكم فيها فهي رحلات التسوق ، وإلى أى مدى يجب توفير أماكن انتظار لأصحابها داخل منطقة الوسط ، فإن هذا الأمر يختلف من مدينة إلى أخرى ، ويجب أن يوضع في إطار سياسة شاملة للانتظار .

أماكن الانتظار الخاصة بالتشغيل : وهي الأماكن التي

تدعو الحاجة بها لانتظار السيارات التي تعمل في تشغيل وصيانة المباني ، وكذا سيارات النقل التجارية التي تقوم بأعمال الشحن والتفريغ ، ويجب توفير أماكن لانتظار مركبات التشغيل طبقاً للحاجة ، وذلك حتى لا يسبب النقص في توفير مثل هذه الأماكن الإضرار بالأنشطة المختلفة في منطقة وسط المدينة وارتباك حركة المرور فيها ، إذ سوف تضطر هذه المركبات إلى الانتظار في نهر الطريق حتى تتم أعمال الشحن والتفريغ ، مما يعوق ويربك حركة المرور . كما يجب توفير أماكن مناسبة للانتظار لمركبات التشغيل في أماكن التنمية الجديدة والمعاد تخطيطها في مناطق الوسط ، بحيث تكون ضمن إطار المخطط العام للمنطقة .

أماكن الانتظار الخاصة بالتسوق والأعمال : وهي الأماكن

التي لا تدعو الضرورة إلى وجودها في مكان معين ، وتنقسم الى قسمين : انتظار طويل المدى . يختص باحتياجات العاملين بمنطقة وسط المدينة ، وانتظار قصير المدى في باحتياجات المتسوقين ورجال الأعمال والزائرين . ومن خواص أماكن الانتظار لغير التشغيل أنه لا يلزم توفيرها في مكان محدد أو بجانب مبنى أو نشاط معين ، حيث يمكن استخدام أماكن الانتظار العامة . وذلك بتحديد الوقت المسموح للانتظار به ، وكذلك الرسوم المناسبة .

وتشكل أماكن انتظار المتسوقين والعاملين بمنطقة وسط المدينة أكبر نسبة من هذا النوع ، وينبغي توفير متطلبات الانتظار لغير التشغيل من خلال تقسيم هذا النوع من الانتظار إلى نوعين كل له خصائصه واحتياجاته كالتالي :

- أماكن انتظار للمتسوقين : حيث تمثل رحلات التسوق

بمنطقة وسط المدينة عصب الحياة لها . إذ أنه عندما لا تتوفر أماكن انتظار كافية لرحلات التسوق فإن منطقة وسط المدينة تفقد جاذبيتها ، ويتحول المتسوقون إلى مراكز تجارية أخرى توفر لهم مكان الانتظار المناسب ، ولذلك فإن كل مركز تجاري يرغب في زيادة عدد الأماكن المتاحة للانتظار به ، لأن هذا يؤثر على إقبال المتسوقين عليه ، ولكنه لا يعنى ضرورة توفر جميع أماكن الانتظار بجوار المحلات التجارية ، بل يمكن توفيرها بعيداً عن الطرق المزدحمة الهامة ولكن في حدود معقولة ، تحقق انتقال المتسوقين سيراً على الاقدام الى المراكز التجارية بدون عناء ، ويجب تحديد الوقت المسموح به للانتظار لأكثر عدد من المتسوقين بتعريف ورسم تفرق بين الانتظار قصير الأجل والانتظار طويل الأجل .

- أماكن الانتظار للعاملين بوسط المدينة : يجب توفير

أماكن انتظار كافية للعاملين في منطقة وسط المدينة ، الأمر الذي يمكن تحقيقه باستخدام عدادات للانتظار ذات المدد الطويلة . ويفضل توفيرها

فى مناطق الانتظار العامة خارج الطرق المزدوجة ، ووضع قيود بحيث يمكن أن يوفر كل اسكان ادارى اماكن الانتظار التى تلبي احتياجات موظفيه فى اطار المساحة المخصصة له .

اماكن الانتظار لقاطنى المباني : وتخصص لسيارات الافراد الذين يقطنون منطقة وسط المدينة ، وكذلك زائريهم . وهذه الاماكن تقل نسبيا عن الاماكن اللازمة لباقي الاستخدامات . ومن ثم يمكن أن يخصص على الاقل مكان انتظار لسيارة واحدة لكل وحدة سكنية .

وقد يكون قصر تخصيص اماكن انتظار على جانبي الطريق لسيارات سكان منطقة وسط المدينة حلا غير عملي . والحل الأمثل فى مثل هذه الحالة هو الالتزام ببناء الجراجات أسفل كل مبنى سكنى ، أو تخصيص مساحات انتظار كافية موزعة داخل منطقة وسط المدينة ، تكفى كل وحدة منها لخدمة مجموعة معينة قريبة منها من الوحدات السكنية . على أن تكون برسم يسيرة لضمان تنظيم وتوفير هذه الوسيلة .

ثانيا : أماكن الانتظار من حيث خاصيته :

يمكن تقسيم الانتظار من حيث خاصيته الى أربعة أنواع هى :

الانتظار غير المقيد على جانبي الطريق - الانتظار المقيد على جانبي الطريق - مواقف الانتظار العامة خارج الطرق - مواقف الانتظار الخاصة .

والخواص المختلفة لهذه الأنواع تتمثل فى مدى ملائمة كل منها لمختلف المستخدمين ، وإلى أى مدى يمكن تقييد الانتظار ، وتأثير ذلك على باقى مستخدمي الطرق .

الانتظار غير المقيد على جانبي الطريق : وهذا النوع هو أنسب الأنواع لقائدى السيارات الذين يبحثون عن أماكن انتظار ، ولكن يعيبه أنه لا يفرق بين مستخدمي أماكن الانتظار للاستعمالات المختلفة ، كما أنه يؤثر على حركة وسيولة المرور ، وهو

يعتبر أقل النظم كفاءة عندما تكون الحاجة كبيرة لأماكن انتظار .

الانتظار المقيد على جانبي الطريق : وهذا النوع يمكن أن يكون انتظارا مقيدا على جزء من الطريق ، أو يكون التقييد شاملا لكل طرق منطقة وسط المدينة ، مما يوجب تحديد الاماكن المسموح بالانتظار فيها أو غير المسموح به ولأى فترة من الزمن ، وكذا تحديد التعريف للانتظار ، وهى تحتاج اعداد كاف من اللافتات التى تعطى المعلومات والتعليمات التنظيمية لقائدى السيارات ، طبقا للنظام الواجب اتباعه فى هذا المكان .

على أن تخصيص وقت محدد للانتظار يحقق استخدام أماكن انتظار لأكبر عدد من المستخدمين . ومن الضروري فرض رسوم بمستوى معين للاقلال من الانتظار غير الضروري فى منطقة وسط المدينة ، بحيث تكون الأولوية لراغى الانتظار لفترات قصيرة ومتوسطة ، وبذلك يمكن إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستخدمين ، كما أنه يتيح الفرصة لعمليات التحميل والتفريغ للمحلات التجارية .

مواقف الانتظار العامة خارج الطرق : وهى مواقف انتظار للمركبات الحكومية أو الخاصة ، وتعد أقل ملائمة للمهوى عن الانتظار بجانب الطريق ، وتخدم أنواعا كثيرة من الانتظار كما أنها مناسبة للذين تضطربهم ظروفهم للانتظار طوال اليوم ، ويمكن أن يكون تنظيم هذه الاماكن من خلال التخطيط العام لمناطق الانتظار المختلفة ، وكذلك التعريف والوقت الأقصى المسموح فيه بالانتظار داخل مثل هذه الاماكن ، حيث يمكن التحكم فيها حسب العرض والطلب . كما يمكن أن تكون مملوكة للقطاع الخاص ليديرها بمعرفة ، بموافقة الجهات المسئولة ، أو تكون على شكل قطعة أرض مسطحة أو بمبنى متعدد الطوابق متصل به مركز تجارى وإدارى ليصبح ذا جدوى اقتصادية . ولأن رأس المال المستثمر لتمويل مثل هذه الجراجات المتعددة الطوابق كبير جدا - لذا فإن الحكومة يمكنها مشاركتة شركات الاستثمار فى تكاليف

الانشاء ، على أن تتم بطريقة لا تفقد السلطة المحلية الرقابة الكاملة عليها .

مواقف الانتظار الخاصة : وهي التي يقوم القطاع الخاص أو الافراد بانشائها طبقا لقواعد التخطيط وقوانين المباني ، وتكون قاصرة في استخدامها على أصحابها فقط ، كأن تقوم شركة بعمل مكان انتظار ملحق بمبناها يقتصر استخدامه على العاملين بها ، أو يقوم صاحب منشأة أو فيلا بعمل جراج خصوصي له . ويجب عند وضع سياسة شاملة للانتظار أخذ حجم هذه المواقف وسعتها في الاعتبار ، وذلك لتأثير وجودها على حجم المرور المتولد من وإلى المنطقة ، وعلى مدى استيعاب شبكة الطرق داخلها لمثل هذا الحجم من المركبات .

ثالثا : اماكن الانتظار من وجهة النظر الهندسية والتخطيطية :

انتظار بجوار الرصيف : في هذا النوع يتم تخصيص جزء من العرض المروى للطريق لانتظار السيارات ، إما على جانبى الطريق أو على جانب واحد فقط ، ويكون الانتظار إما موازيا للرصيف أو بزاوية مائلة أو عمودياً ، وطبيعى أنه بزيادة زاوية الانتظار يزيد عدد أماكن الانتظار ، ولكن في مقابل ذلك يقطع جزء أكبر من العرض المروى وتقل سعة الطريق .

وبالنسبة لمنطقة وسط القاهرة ، فإن الانتظار بجوار الرصيف يمثل الغالبية العظمى لاماكن الانتظار المتوفرة ، حيث يزداد الطلب عليها ، وحتى يمكن تحديد أبعاد الانتظار القياسية المناسبة لظروفنا ، فقد تم تجميع بيانات عن الأبعاد الهندسية لمختلف ماركات السيارات الخاصة المتوفرة في مدينة القاهرة ، وكذلك النسبة المئوية لكل ماركة ، بهدف تحديد أبعاد لاماكن الانتظار بحيث تغطى نسبة ٩٥٪ من اجمالى عدد السيارات الخاصة .

والجدول التالى يتضمن بيانات تم تجميعها في فبراير ١٩٨٨ كجزء

من المخطط العام للنقل بالقاهرة الكبرى في عدة مواقع ذات طبيعة وكثافة مختلفة هي : منطقة وسط المدينة ، والزمالك ، والمهندسين ، والجيزة ، والعتبة .

الماركة	حجم العينة	النسبة	النسبة المئوية (تراكمى)	الطول × العرض *
مجموعة الليكس	١١٢٧	٥٢.٢٠	٥٢.٢٠	١.٥٥ × ٤.٢٥
بيجو (٥٠٤)	٣٦٧	١٢.٣٧	٦٤.٥٧	١.٦٠ × ٤.٤٠
مرسيدس (٢٠٠)	٢٢١	١٠.٢٤	٧٤.٨١	١.٦٢ × ٤.٦٠
مازدا (٢٢٣)	١٠٦	٤.٩١	٧٩.٧٢	١.٥٣ × ٤.١٠
فولكس واجن لانا	٦٠	٢.٧٨	٨٢.٥٠	١.٤٥ × ٣.٩٠
فولكس واجن	٤٨	٢.٢٢	٨٤.٧٢	١.٦١ × ٤.١٧
پولسار سينز	٤٤	٢.٠٤	٨٦.٧٦	١.٥٥ × ٤.٢٥
هوندا سيفيك	٤٣	١.٩٩	٨٨.٧٥	١.٥٥ × ٤.١٢
فولكس واجن	٣٥	١.٦٢	٩٠.٣٧	١.٦٥ × ٤.٧٢
رينو	٢٤	١.٥٧	٩١.٩٤	١.٥٥ × ٤.٢٠
نيسان	٢٤	١.٥٧	٩٣.٥١	١.٥٥ × ٣.٦٥
تويوتا	٢٢	١.٠٢	٩٣.٥٣	١.٥٠ × ٤.١٥
بى أم دبليو	٢١	٠.٩٧	٩٤.٥٠	١.٥٤ × ٤.١٥

* الأبعاد للسيارة ذات الأبعاد الأكبر لكل ماركة .

ويتضح من هذا الجدول أن اختيار الطول والعرض للسيارة القوافو - يمثلان أكبر أبعاد في الجدول - سوف يغطى ٩٥ ٪ من الأبعاد الهندسية للسيارات الخاصة في القاهرة الكبرى . ولإيجاد أبعاد أماكن الانتظار القياسية المصرية فإنه يجب إضافة مسافة تتراوح بين ١.٢ - ٢.١ متر للطول ، وبالتالي فإن أبعاد الانتظار القياسية المصرية يمكن أن تتراوح بين (٥.٩ - ٦.٨ متر) × ٢.٠٠ متر ، ويلاحظ أنه قد اضيف ٠.٢٥ متر لعرض السيارة حتى تلائم الظروف المحلية .

ساحات الانتظار ذات المستوى الواحد : تتكون ساحات الانتظار من أماكن للانتظار مائلة أو عمودية ويفصل بينها حارات مرورية بغرض خدمة حركة السيارات داخل ساحة الانتظار ، ويتم اختيار زاوية الميل حسب الطلب المتوقع على الأماكن . فإذا كانت الساحة تخدم منطقة ذات معدل عال لتبادل أماكن الانتظار - حيث يكون متوسط زمن الانتظار أقل من ٤ ساعات - فإنه يفضل الزاوية المائلة على أساس أنها تسهل من مناورة الدخول والخروج للسيارة . أما إذا

كان هذا المعدل منخفضا ، فتفضل الزاوية القائمة على اتجاه حارة المرور الداخلية .

ويعتمد عرض حارة المرور الداخلية على زاوية الانتظار ، ويوضح الجدول التالي العلاقة بين عرض الحارة وبين زاوية الانتظار ، ويفضل أن تكون هذه الحارات ذات اتجاه واحد ، لتقليل نقاط التصادم داخل الجراج ، وتسهيل مناورة الدخول والخروج من مكان الانتظار . كما يجب أن يكون اتجاه الدوران داخل ساحة الانتظار ضد اتجاه عقارب الساعة ، وذلك لاتاحة مجال رؤية اكبر لقائد السيارة لكشف منطقة الدوران ، ولتعرف على اتجاه حركة السيارات في المنطقة المحيطة به .

زاوية الانتظار	١٠	٨٠	٦٠	٤٠	٢٠	١٠
المد الأدنى لعرض الحارة الداخلية (متر) .	٦	٥.٢٥	٤.٥	٣.٧٥	٣.٥٠	٢.٥٠

ويتم التحكم في دخول وخروج المركبات من ساحة الانتظار باستخدام مداخل (بوابات) يتم تحديد عددها على أساس سعة الساحة وكفاءة تشغيل المداخل ، ويفضل ألا يكون موقع المدخل قريبا من إشارة ضوئية أو تقاطع ، حتى لا يحدث تكس عندها ، كما يفضل أن تكون نقط الدخول والخروج على الشارع الأقل أهمية إذا كان موقع ساحة الانتظار يسمح بذلك ، وفي حالة وجود هذه النقط على شارع رئيسي ، فإنه يجب زيادة حارة مرورية مجاورة لموقع الجراج ، بحيث تقلل من تأثير حركات المناورة المرتبطة بالجراج على حركة المرور العابر بالشارع .

الجراجات متعددة الطوابق : وتتكون من عدة طوابق يربط بينها متحدرات (منازل ومطالع) أو مصاعد ، بحيث تحقق الربط الكامل بين هذه الطوابق . وتوفر الجراجات سعة كبيرة لتغطية احتياجات الانتظار ، وتختلف سعتها حسب عدد الطوابق والمساحة والتنظيم الداخلي لاماكن الانتظار وكذلك أنواع المنحدرات ، وعدد المصاعد .

ومن الأفضل ألا يزيد عدد الطوابق بالجراج عن ٦ ، حتى لا يصاب السائق بدوار أو بظاهرة الخوف من الارتفاعات نتيجة لكثرة البحث عن مكان انتظار ، وإذا كان الطلب على الانتظار كبيرا ورؤى زيادة عدد الطوابق ، فإنه يمكن تصميم المنحدرات بحيث تصل بين طابقين بدلا من طابق واحد فقط ، وفي هذه الحالة فإن أقصى عدد من الطوابق يكون ١٢ طابقاً . على ألا يزيد ارتفاع الطابق عن ٢.٨٠ متر ، على أساس ٢.٢٠ متر صافى ارتفاع للمركبات ، وهو الـ ٠.٦٠ متر سقوط لكبرات السقف .

وكما هو الحال في ساحات الانتظار ، فإن الطابق المتكرر بالجراج متعدد الطوابق يتكون من اماكن للانتظار (ماذلة أو عمودية) يفصل بينها حارات مرورية بفرض خدمة حركة السيارات داخل طوابق الانتظار ، على أن تكون الابعاد القياسية ٤.٧٥ × ٢.٢٥ متر .

أما بالنسبة للمنحدرات فإنه يوجد أربعة أنواع رئيسية هي :
المنحدرات المستقيمة : وهي منحدرات يطابق مداها ارتفاع الطابق (أي ٢.٨٠ متر) ولا يزيد ميلها الطولى عن ١٠ ٪ حتى لا تؤثر على حركة المركبات الصاعدة ، ولا يقل عرضها عن ثلاثة أمتار إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور ، وستة أمتار إذا كانت ذات اتجاهين ، مع وجود بربرة فاصلة بعرض ٠.٥٠ متر وارتفاع ١٥ سم .

المنحدرات الحلزونية : وهي منحدرات دائرية يطابق مداها ارتفاع الطريق (أي ٢.٨٠ متر) ولا يزيد ميلها الطولى عن ١٠ ٪ ، ولا يقل نصف قطرها الداخلى عن ١٠ أمتار ، ولا يقل عرضها عن ٣.٦٥ متر إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور و ٧ أمتار إذا كانت ذات اتجاهين ، مع وجود بربرة فاصلة بين الاتجاهين بعرض نصف متر ، ويراعى دائما تنفيذ ارتفاع الظهر عن البطن لمقاومة القوة الطاردة المركزية .

المنحدرات لانصاف الطوابق : وهي منحدرات مستقيمة تصل إلى نصف ارتفاع الطابق (أى ١.٤٠ متر) حيث يتم تقسيم الطابق الواحد إلى نصفين ، يكون فرق الارتفاع بينهما مساويا لنصف ارتفاع الطابق ، ولا يزيد الميل الطولى لهذه المنحدرات عن ١٥ ٪ ولا يقل عرضها عن ٣ أمتار إذا كانت ذات اتجاه واحد للمرور .

الاسقف المائلة : وتستخدم للانتظار والانتقال من منسوب لآخر ، ولا يزيد الميل الطولى عن ٥ ٪ بحيث لا يؤثر على المركبات المنتظرة على الاسقف .

وتفضل المنحدرات ذات الاتجاه الواحد ، إذ انها تقلل من نقاط التصادم المحتملة ، وخاصة عند نقط الاتصال مع الطوابق . وفي حالة وجود منحدرين متجاورين فإنه يمكن الفصل بينهما باستخدام برذوة . وبالنسبة لطرواف التشغيل المحلية في مصر ، يفضل عدم استخدام المصاعد الخاصة بالسيارات في مثل هذه الجراجات ، لكثرة الاعطال المتوقعة ، إلى جانب ارتفاع تكاليف تشغيلها . أما فسي الجراجات المتعددة الطوابق فيجب توفير المصاعد لأصحاب المركبات ، لتيسير الانتقال من طابق إلى آخر .

دراسات بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية

قام عدد من بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية ، بأجراء دراسات متعددة ، لتطوير وتنظيم حركة النقل والمرور بواسطة مدينة القاهرة . وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الدراسات ، وما تضمنته من مقترحات وتوصيات وخاصة ما يتعلق بالانتظار .

دراسة تخطيط النقل الشامل للقاهرة الكبرى (١٩٧٣) :

قام بهذه الدراسة بيت الخبرة الفرنسى « سوفرتيه » وقد تم حصر أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة ما بين ميادين رمسيس والتحرير والعتبة والجمهورية ، ووجد وقتئذ ١٠٧٠٠ مكان مقسم بين الانتظار في

الطريق والساحات والجراجات . وقد قسمت الدراسة أماكن الانتظار في الطريق الى ثلاثة أنواع :

أماكن انتظار تشغيلية : وهي الأماكن التي تتطلبها عربات النقل لاتمام عمليات التحميل والتفريغ .

أماكن انتظار غير تشغيلية : وهي الأماكن التي تستخدم في رحلات الشراء والعمل والأنشطة الأخرى .

أماكن الانتظار السكنية : وهي الأماكن التي يستخدمها أصحاب السيارات من سكان منطقة وسط المدينة .

وقد انتهت الدراسة الى توصيات تنفذ على مرحلتين : الأولى قصيرة المدى ، والثانية طويلة المدى . وبالنسبة للمرحلة قصيرة المدى أوصت بما يلي :

— توفير الاتزان بين أماكن الانتظار وسعة شبكة الطرق .

— اعطاء الأولوية لأماكن الانتظار التشغيلية .

— ان يكون الانتظار بالنسبة للأنواع الأخرى مثل غير التشغيلية ، محددا بزمان وتعيينه ثابتة .

أما بالنسبة للمرحلة طويلة المدى ، فقد أوصت الدراسة بإنشاء الجراجات متعددة الطوابق في مناطق مختلفة ، لزيادة أماكن الانتظار بمقدار ٥٠٠٠ مكان .

مشروع النقل الحضري للقاهرة (١٩٨٠) :

قام بهذه الدراسة بيت الخبرة الانجليزى جيمسون ومكاى ، والهدف الرئيسى منها هو تنظيم حركة المرور في القاهرة ، خصوصاً منطقة وسط المدينة ، نتيجة للتزايد المستمر في ملكية السيارات الخاصة ، الامر الذى أدى إلى حدوث اختناقات كبيرة في حركة المرور . وقد تم اختيار المنطقة المحصورة بين نهر النيل وشارع رمسيس وشارع الجلاء وميدان رمسيس والعتبة والجمهورية وتمتد حتى شارع بورسعيد والازهر ثم تمتد جنوباً الى منطقة جاردن سیتی ، وكان عدد أماكن انتظار بها ١٦٦٠٠ مكان في الطريق و ٥٠٠٠ مكان في الساحات والجراجات . وقد قسمت

الدراسة منطقة وسط المدينة إلى منطقتين جزئيتين : الأولى صغيرة الحجم نسبيا ، وتشمل الشوارع ذات الأنشطة التجارية الرئيسية مثل شارع طلعت حرب وشارع ٢٦ يوليو وشارع قصر النيل .

أما المنطقة الثانية فتشمل الشوارع الموصلة إلى ميدان التحرير وميدان العتبة . وقامت الدراسة بإجراء حصر شامل لفترات الانتظار للمركبات داخل وسط المدينة ، فوجد أن ٦٠ ٪ من الانتظار في الطريق يأخذ فترة زمنية قصيرة تصل إلى حوالي ساعة في المتوسط و ١٠ ٪ تأخذ فترة أقل من ثلاث ساعات ، في حين أن الانتظار أكثر من ثلاث ساعات يمثل ٣٠ ٪ .

وقد أوصت الدراسة بعلاج سريع كخطوة أولى لحل مشكلة الانتظار ، متضمنا الآتي :

- منع الانتظار على جانبي الطريق كليا من بعض شوارع وسط المدينة ، لتحسين حركة المرور عليها .
- استخدام نظام المرور في اتجاه واحد في كل من شارع التحرير والبستان من الشرق إلى الغرب ، وشارع عماد الدين والجمهورية من الشمال إلى الجنوب .
- إعطاء أولوية لحركة المشاة في شارع طلعت حرب وقصر النيل .
- الاهتمام باستخدام العدادات كنظام للانتظار في الطريق وهيئاتها ، على أن تستخدم العملة من فئة الخمسة والعشرة قروش .
- الاتجاه الفوري إلى إنشاء جراجات متعددة الطوابق . حيث يوجد حوالي ٣٣ مكانا في نطاق وسط المدينة يمكن بناء جراجات متعددة الطوابق عليها .
- مع إعطاء أولوية لإنشاء جراجات متعددة الطوابق في ميدان الأوبرا وشارع البستان للأسباب الآتية :
- يعتبر هذان الموقعان في قلب وسط المدينة وبالتالي تقل مسافة المسير التي سوف قطعها صاحب السيارة على الأقدام .
- أن هذين الموقعين تمتلكهما محافظة القاهرة ، مما يقلل من تكلفة الإنشاء .

١٧٦

- إبعاد الموقع تؤدي إلى إنشاء جراج اقتصادي يمكن أن يعمل بكفاءة عالية .
- على أن تتخذ الإجراءات الآتية لتنفيذ هذه التوصيات :
- تنفيذ الإجراءات القانونية لمنع الانتظار المخالف .
- استخدام الأوناش لرفع السيارات المخالفة .
- العمل بنظام الانتظار بالترجيبة .
- ويوضح الجدول رقم (١) الأماكن المقترحة لبناء الجراجات متعددة الطوابق ، وعدد أبنائها وسعات الانتظار بها :

جدول رقم (١)

اقتراحات إدارة مرور القاهرة لجراجات متعددة الطوابق في عام ١٩٧٩

رقم	الموقع	عدد الأبناء	تقدير السعة العملية للانتظار
١	إمام ميني دار القضاء العالي بشارع ٢٦ يوليو .	٣	٢٤٠
٢	بجوار مسجد عمر مكرم بشارع التحرير .	٥	٤٥٠ - ٤٠٠
٣	إمام ميني المجمع بميدان التحرير .	٣	٣٥٠ - ٣٠٠
٤	بجوار مبنى كنيسة الانجيليتمت بميدان رمسيس .	٥	٢٠٠
٥	بجوار مستشفى سينائي في شارع الجمهورية .	٨	٢٠٠ - ١٥٠
٦	شارع الفرالة خلف بنك مصر .	٧	٧٠٠ - ٦٠٠
٧	محطة البنزين بشارع عدلي وعبد الناصر شرق .	٤	٢٥٠
٨	بجوار شارع عبد الخالق شرق .	٤	٢٢٠
٩	محطة البنزين بشارع رمسيس .	٤	٢٠٠ - ١٦٠
١٠	السوق بشارع منصور .	٥	٢٥٠ - ٢٠٠
١١	موقف التاكسي بشارع الناصي .	٤	٢٠٠ - ٢٥٠
١٢	شارع معروف .	٥	٤٠٠ - ٤٠٠
١٣	بجانب السوق بميدان العتبة .	٣	١٨٠
١٤	بجانب شارع سوق النمل .	٧	٧٠٠ - ٦٠٠
١٥	موقف التاكسيات الإقليمية بشارع أحمد حلمي .	٧	٨٠٠ - ٧٠٠
١٦	إمام دار الأشرار المصرية بميدان التحرير .	٣	٢٤٠
١٧	بجانب شارع التحرير .	٤	٢٠٠
١٨	حديقة الأزبكية بالقرب من شارع الجمهورية .	٢	٢٠٠
١٩	بجوار شارع الجمهورية .	٢	٢٠٠
٢٠	المبينة بشارع نجيب الريمانى .	٢	٢٤٠
٢١	لناء مجمع الزارات بلاطوفلى .	٢	٢٤٠
٢٢	لنلق هيلتون النيل بميدان التحرير .	٢	٦٠٠
٢٣	حديقة الأطفال بجاردن سبتي .	٢	٢٤٠
٢٤	ميدان الأوبرا .	١٢	١٨٥٠
٢٥	شارع البستان .	٧	٧٧٥

• مواقع تم بناء جراجات متعددة الطوابق بها فعلا .
ملحوظة : هذه المسميات هي نفس المسميات الواردة في الدراسة وقد تغيرت بعض هذه المسميات والمواقع الآن .

مشروع التطوير الحضري لمنطقة وسط المدينة (١٩٨٥) :

قام بهذه الدراسة المكتب الاستشاري لتخطيط ومهندسة النقل ودار الهندسة بالاشتراك مع « جيمسون وماكاي » ، وكان الهدف منها تحسين وتطوير حركة النقل بوسط المدينة .

وقد تم حصر أماكن الانتظار الموجودة في منطقة الدراسة ، فبلغت ١٦٥٠٠ مكان انتظار في الطريق منها تقريبا ١٠.٠٠٠ انتظار مخالف ، كذلك وجد ٨٥٠٠ مكان انتظار في الجراجات والساحات ، سواء العامة أو الخاصة . وقد أوصت الدراسة بتحسين حركة المرور والنقل العام في منطقة الدراسة ، وذلك بإنشاء مجموعة من الجراجات متعددة الطوابق ، لكي تعمل بتوازن مع الأماكن التي سوف يمنع فيها الانتظار ، وتستوعب هذه الجراجات ٤٢٠٠ مكان ، على أن تنشأ في مناطق العبثة - الأوبرا - عمر مكرم - البستان - الأسعاف .

وتقدمت الدراسة ببرنامج عاجل لتطوير وتحسين حركة المرور والنقل داخل منطقة وسط المدينة، على النحو الآتي :

- منع وإعادة تنظيم الانتظار في الشوارع الرئيسية المبينة بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

عناصر البرنامج العاجل لتحسين وضع الانتظار بوسط المدينة

اسم الشارع	وضع الانتظار في الطريق
محمد محمود - الشيخ ريحان .	إعادة التنظيم (بالمنع أو التحديد) .
محمد فريد - عماد الدين - حرايس .	إعادة التنظيم (بالمنع أو التحديد) .
طلعت حرب - قصر النيل .	إعادة التنظيم .
التحرير - البستان .	إعادة التنظيم (بالمنع أو التحديد) .
الجمهورية .	إعادة التنظيم (بالمنع أو التحديد) .
٢٦ يناير .	المنع .
كلوت بك .	التحكم في الانتظار .
عبد العزيز .	التحكم في الانتظار .

- منع الانتظار الى ما بعد الساعة العاشرة مساء عند التقاطعات

والارصفة ذات اللون الاصفر ، وكذا منع التحميل عندها .

- الاهتمام بصيانة العدادات المستخدمة في حساب فترات

الانتظار على جانبي الطريق .

- التحكم في فترات الانتظار بحيث يسمح به على جانبي الطريق

للمركبات التي تنتظر لمدة قصيرة ، أما التي تنتظر لمدة طويلة فيجب

العمل على تحويلها إلى الجراجات والساحات .

دراسة النقل الشاملة للقاهرة الكبرى (١٩٨٩) :

قامت بهذه الدراسة المجموعة اليابانية جيكا (JICA) ، حيث تم اختيار المنطقة المحصورة بين كورنيش النيل وشارع رمسيس وشارع بورسعيد ، وأطلق عليها اسم منطقة وسط المدينة ، وتشمل في داخلها ثلاث منطقة وسط المدينة المحدد بالمساحة ما بين ميادين رمسيس والتحرير والعتبة ، وقد أجرت الدراسة حصرًا شاملاً لجميع أنواع الانتظار لهذه المنطقة للتعرف على :

سعة الانتظار : أوضحت الدراسة أن اجمالي سعة الانتظار القانوني في الطريق حوالي ٢٥٨٠٠ وحدة عربية مكافئة ، وأن سعة الانتظار في الجراجات والساحات حوالي ١٥٠٠٠ وحدة عربية مكافئة .

كثافة الانتظار : وهي النسبة بين عدد السيارات المنتظرة وسعة الانتظار ، وقد بلغت في بعض مناطق وسط المدينة حوالي ٢٠٠٪ ، مما يدل على زيادة نسبة الانتظار المخالف .

فترة الانتظار : تتراوح فترة الانتظار في هذه المنطقة بين ١٦٠ - ١٩٠ دقيقة ، في حين تزداد إلى ٢٢٠ - ٣٠٠ دقيقة في شارع شاميليون ، حيث توجد نسبة عالية من المباني السكنية . أما بالنسبة لمعدل دورة الانتظار فكانت ٤.١ مرة بالنسبة لمنطقة الدراسة كلها ، وفي وسط المدينة والمناطق السكنية ٣.٢ - ٣.٨ مرة في اليوم .

وحيث أن حجم المرور وملكية العربيات يزدادان سنوياً في الوقت الذي يصعب فيه إنشاء طرق جديدة لتستوعب هذه الزيادة ، فقد أوصت

الدراسة بمجموعة توصيات هدفها انسياب حركة المرور بوسط المدينة .
وتتلخص فيما يلي :

١ - **تقييد الانتظار فى الشوارع الرئيسية :** حيث ان جميع الشوارع الرئيسية بمنطقة وسط المدينة تعاني من حالة الاختناق فى المرور بسبب انتظار السيارات على جانبيها ، ولذا يجب أن يمنع الانتظار فى هذه الطرق اذا توافرت الخصائص التالية :

- أن تكون سرعة سير العربات بها أقل من ١٠ كم / ساعة .
- أن تكون كثافة الانتظار أعلى من ١٠٠ ٪ .

وعلى هذا الاساس يتم تقييد أو منع الانتظار فى الطرق الآتية :

أولا : طرق فى منطقة مثلث وسط المدينة :

- شارع الجلاء - شارع رمسيس - شارع البستان - شارع التحرير - شارع عبد العزيز - شارع رشدى - شارع طلعت حرب - شارع شريف - شارع عرابى - شارع عماد الدين - شارع الجمهورية - شارع قصر النيل - شارع ٢٦ يوليو - شارع عدلى - شارع عبد الخالق ثروت .

ثانيا : طرق بمنطقة وسط المدينة :

- شارع القصر العيني - شارع الكورنيش « جزء منه » - شارع الجيش « جزء منه » - شارع الازهر « جزء منه » - شارع بورسعيد « جزء منه » .

وسوف تتأثر حوالى ١٦٠٠٠ عربة / يوم نتيجة لمنع الانتظار فى هذه الشوارع الرئيسية من الساعة - ٨ صباحا إلى الساعة - ٨ مساء ، ولذا يجب التنفيذ الحازم للقانون بمنع الانتظار المخالف فى هذه الحالة . كما يجب على أصحاب السيارات الخاصة الانتظار فى الشوارع الثانوية ، أو استخدام الجراجات ، أو ترك سياراتهم واستخدام النقل العام أو مترو الانفاق .

٢ - **التحكم فى الانتظار فى الشوارع الثانوية :**

يمكن تنظيم الانتظار بالشوارع الثانوية عن طريق :

- التحكم فى فترة الانتظار بحيث لا تزيد عن ٣ ساعات .
- جعل الانتظار بمقابل رسم مناسب .
- والغرض الرئيسى من تنظيم الانتظار بالشوارع الثانوية هو :
- زيادة معدل دورة الانتظار ، الامر الذى يؤدي إلى رفع سعة الانتظار بوسط المدينة .
- تقليل الانتظار الطويل .
- العمل على تغير وسيلة الانتقال بالسيارات الخاصة ، والاتجاه الى استخدام وسائل النقل العام .
- الشوارع الواجب التحكم فيها : يجب التحكم فى سياسة الانتظار فى الشوارع الثانوية ذات العرض الاكبر من ٥٠ . ٥٠ م ، والتي توجد على بعد ٣٥٠ مترا من حدود منطقة وسط المدينة . بينما الشوارع ذات العرض الاقل من ٥ أمتار فيجب منع الانتظار فيها نهائيا .
- ويمكن التحكم فى زمن الانتظار فى الشوارع الثانوية عن طريق :
- استخدام نظام العدادات مع الاهتمام بصيانتها ورفع كفاءتها .
- استخدام نظام بطاقات الانتظار ، بحيث يقوم السائق بشراء من خمس الى عشر بطاقات ، يكون كل منها لفترة انتظار محدودة لمدة ساعة أو ساعتين أو ثلاث ساعات .
- ويقوم السائق بكتابة الزمن الذى بدأ منه الانتظار ويتركها داخل السيارة فى مكان واضح . وخلال ساعة يقوم أحد رجال الشرطة بالمرور على السيارات للتأكد من بطاقة فترة انتظار البطاقة ، مع تحرير مخالفة ذات عقوبة رادعة لمن يستحقها .
- وينتظم الانتظار فى الشوارع الثانوية ، بحيث لا تزيد مدته عن ٣ ساعات - يزداد معدل دورة الانتظار من ٤ . ١ الى ٦ . ١ مرة فى اليوم ، وبالتالي تزداد السعة بمقدار ٦٣٠٠ فرصة انتظار .
- وهذه الزيادة كافية لكى تستوعب السيارات التى سوف يمنع انتظارها فى الشوارع الرئيسية ، خصوصا ما بين الثامنة صباحا الى الساعة مساء .

٢ - تطوير نظم الانتظار فى الساحات والجراجات :

يعتبر الانتظار فى الساحات والجراجات من أهم العوامل التى تساهم فى حل مشكلة المرور بوسط المدينة ، لذا يجب إنشاء جراجات جديدة لتوفير مايقرب من ٥٠٠٠ مكان ، لكى تلبي حاجة الانتظار للسيارات الزائدة عن طاقة الشوارع الثانوية ، بالإضافة إلى السيارات التى يحتاج أصحابها لفترات انتظار طويلة . ويمكن أن يتم ذلك بتشجيع القطاع الخاص لإنشاء الجراجات والساحات ، وكذلك تطوير الجراجات الحكومية .

وباستقراء الدراسات السابقة يمكن إجراء مقارنة بين عدد أماكن الانتظار لكل عربة خاصة بالقاهرة الكبرى - وذلك من واقع اجمالى عدد العربات الخاصة بمحافظة القاهرة الكبرى الثلاث - وعدد أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة .

وبين الجدول رقم (٣) عدد العربات الخاصة بالقاهرة الكبرى موزعا على أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة .

تقييم ماتم تنفيذه من الدراسات السابقة :

أوصت كافة الدراسات السابقة بوضع سياسات محددة للتخفيف من حدة مشكلة الانتظار داخل منطقة وسط المدينة إلا أن هذه السياسات مازالت محدودة التنفيذ والتطبيق ، وتحتاج إلى تضامن الجهود بين متخذي القرار فى الهيئات والجهات المسؤولة المختلفة ضمانا لدقة وسرعة التنفيذ .

على أن ما تم تنفيذه من بعض توصيات الدراسات السابقة خفف إلى حد ما من مشكلة الانتظار ، وذلك بعد تشغيل جراجات الأوبرا والعتبة والبستان ، وإنشاء بعض ساحات الانتظار فى بعض مناطق وسط المدينة ، مع التنفيذ الجزئى لمسارات الاتجاه الواحد لبعض وصلات الشبكة ، ومنع الانتظار على جانب أو جانبي بعض الطرق ، والتنفيذ الجزئى المحدود للاقتراحات الخاصة بالتنسيق بين وسائل النقل المختلفة ومترو الانفاق مثل : إنشاء ساحة انتظار السيارات الموجودة

حاليا بمحطة مترو الانفاق بسراى القبة ، والتعديل المحسود الذى قامت به هيئة النقل العام لبعض مسارات خطوط الأتوبيس والمينى باص .

- إلا أن كل هذا لايتواءم مع : الزيادة المطردة للرحلات الداخلة لمنطقة وسط المدينة ، وتزايد المركبات الخاصة ، والنمو المطرد فى الأنشطة المختلفة ، مما يوجب الإسراع فى تنفيذ جميع التوصيات التى انتهت إليها تلك الدراسات .

تحديد منطقة الدراسة

وتجميع البيانات الخاصة بها

تحديد منطقة الدراسة :

تشهد منطقة القاهرة الكبرى زيادة سنوية للسكان وملكية السيارات ، وبالرغم من أن معدلات هذه الزيادة لا تؤثر مباشرة على منطقة وسط المدينة ، إلا أنها تؤثر فى الوظائف والتشغيل بهذه المنطقة .

وتبلغ الزيادة السكانية السنوية بمنطقة القاهرة الكبرى خلال السنوات العشر الماضية ٣٥٠.٠٠٠ نسمة سنويا ، بينما تبلغ الزيادة فى ملكية السيارات ١٧ ٪ فى السنة ، طبقا لإحصائيات المرور لعام ١٩٨٣ ، وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت فى السنوات الأخيرة ، نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية والحد من استيراد السيارات .

وإذا فحصنا أنشطة منطقة وسط المدينة ، تبين أنها متشعبة ومتعددة ، سواء فى الوظائف أو الأنشطة المهنية أو الأنشطة الترفيهية ، وتشمل الأنشطة المهنية : مقر المصالح العامة والخاصة والبنوك والوزارات والسفارات والهيئات ، وكذلك الأنشطة التجارية الأخرى . بينما تشمل الأنشطة الترفيهية والسياحية : المطاعم والفنادق ودور السينما والمسارح والمتاحف والآثار بالإضافة إلى المباني التاريخية مثل المساجد والكنائس ، وعند مقارنة مناطق وسط المدن التى تتشابه فى الحجم مع مدينة القاهرة ، نجد أن الدور الذى تؤديه منطقة وسط

جدول رقم (٣) عدد العربيات الخاصة بالقاهرة الكبرى موزعة على أماكن الانتظار بمنطقة وسط المدينة

السنة	اسم الدراسة	عدد أماكن الانتظار المتوفرة بمنطقة وسط المدينة	عدد العربيات الخاصة بمحافظة القاهرة الكبرى الثلاث	عربية / مكان انتظار بمنطقة وسط المدينة
١٩٧٣	دراسة تخطيط النقل الشامل للقاهرة الكبرى (سوفرتيه)	١٠٧٠٠	٦٩٤٥٠	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٠	مشروع النقل الحضري للقاهرة « جيمسون وماكاي » .	١٦٦٠٠ على الطريق . ٥٠٠٠ في المساحات والجراجات .	٢١٦٩٩١	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٥	مشروع التطوير الحضري لمنطقة وسط المدينة .	١٦٥٠٠ على الطريق . ٨٥٠٠ في المساحات والجراجات .	٤٤٥٣٨٦	عربية / مكان انتظار واحد .
١٩٨٨	دراسة النقل الشامل للقاهرة الكبرى (JICA) .	٢٥٨٠٠ على الطريق . ١٥٠٠٠ في المساحات والجراجات	٤١٠٥٢٧	عربية / مكان انتظار واحد .

القاهرة - من حيث التكامل التخطيطي وتغطية متطلبات النقل والمرور - أقل بكثير من المطلوب ، ويرجع ذلك الى مايلي :

- الأنشطة التجارية والمهنية محدودة المساحة بمنطقة وسط القاهرة ، اذا قورنت بمباني الشركات في منطقة الجيزة أو مصر الجديدة أو مدينة نصر ، بالإضافة إلى أن معظم المكاتب الحكومية تتركز في المنطقة الجنوبية منها .

- نشأت في السنوات الاخيرة مراكز شرائية ذات جذب كبير ، مثل الزمالك والدقى والمنيل ومصر الجديدة ومدينة نصر ، وذلك لعوامل كثيرة ، منها عجز منطقة وسط المدينة عن تلبية احتياجات الانتظار بها .

- الأنشطة الترفيهية بمنطقة وسط القاهرة أصبحت محدودة ، اذا قورنت بالفنادق الكبيرة التي انشئت على طول كورنيش النيل ، وفي المنطقتين الشرقية والغربية من المدينة .

- أصبح جزء كبير من منطقة وسط المدينة مشغولا بالكبارى العلوية ، ومحطات الاوتوبيس وأماكن الانتظار ، مما أدى الى نزح ملكية جزء من المساحة الكلية لمنطقة وسط المدينة .

- يسكن بمنطقة وسط المدينة أكثر من ٧٠٠٠٠ نسمة ، مما أدى الى زيادة مشاكل الانتظار بهذه المنطقة ، نظرا لزيادة الطلب على وجود أماكن لانتظار سيارات هؤلاء السكان .

- ويوجد بها حوالي ١٠٠.٠٠٠ مكان عمل ، في المساحة المحصورة بين ميدان رمسيس ، العتبة ، ميدان الجمهورية ، ميدان التحرير .

- يعتبر وسط المدينة - في المساحة التي تحيطها شوارع كورنيش النيل ، رمسيس ، بورسعيد - منطقة الاختناق الكبرى بالنسبة لحركة المرور واحتياجاته ، على الرغم من أنها تحتوى على ٣٦٠ منطقة خالية تبلغ مساحتها ١٧٤٩٠٧ م^٢ .

بينما تمثل مساحة المناطق الخضراء بمنطقة الدراسة ٢٥٧٢٦٢ م^٢ ، وتعتبر حديقة الازيكية أكبر مساحة خضراء بوسط المدينة . وتضم هذه المنطقة ثلاثة احياء ادارية هي :

- حي قصر النيل - حي الموسكى - حي عابدين وبعض اجزاء من اقسام الازيكية ، باب الشعرية ، الظاهر ، السيدة زينب . وتشتمل الجداول الآتية على : بيان مساحة الأنوار السكنية ، والأنشطة التجارية ببعض الأحياء (جدول ٤) . وتوزيع السكان في بعض الأحياء حتى سنة ١٩٨٧ (جدول ٥) وكذلك توزيع العاملين (جدول ٦) .

جدول رقم (٤)

مساحة الأتوار السكنية وكذلك الأنشطة التجارية ببعض الأحياء

المسى	مساحة الأتوار السكنية (م ^٢)	مساحة الأنشطة التجارية (م ^٢)
قصر النيل	٨٢٢.٥٩٤	١.٦٧٩.٩٧٢
عابدين	١.٥٩٧.٠٥٦	٢.٠٧٥.٧٤٢
الموسكى	٧٦٩.٩٧٠	٨٠١.٥٩٧
منطقة الدراسة بالكامل	٧.٠٩٤.٥٧٠	٧.١٨٤.٨٩٧

المصدر : الدراسة اليابانية بينير ١٩٨٩ .

جدول رقم (٥)

يبيّن توزيع السكان بالأحياء على الأعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٦ ، ١٩٧٦

الس	(١) ١٩٧٦	(١) ١٩٨٦	(٢) ١٩٨٧
قصر النيل	٢٨٢١٦	١٧٢.٤	١٧٠.٢٤
عابدين	٨٧٧٥٩	٦٥٠.٩٠	٦٤٦.٥٧
الموسكى	٩٨١٨٩	٤٣٢.١	٤٢٨.٢٠

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

(٢) المصدر : الدراسة اليابانية .

جدول رقم (٦)

يبين توزيع العاملين بالاهياء الثلاثة في عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧

العام	١٩٨٦	١٩٨٧
قصر النيل	٥٦١٤١	٥٩٢٨٥
عابدين	٦٢٥٠٠	٦٦٠٠٠
المسكى	٥١١٠١	٥٧٤٤٧

البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة :

طبقا لما ورد في دراسة المخطط العام للنقل بالقاهرة الكبرى الذى تم بواسطة مجموعة العمل اليابانية ، فان هناك ثلاثة أنواع خاصة بحصر الانتظار تم تجميعها في منطقة الدراسة كالتالى :

حصر سعة الانتظار : أسفرت نتائج حصر سعة الانتظار بمنطقة الدراسة في كل منطقة من مناطق التقسيم الجزئية ، عن وجود حوالى ٢٥٨٠٠ مكان انتظار مسموح به في الشوارع وحوالى ١٥٠٠٠ مكان انتظار بعيدا عن الشارع .

حصر كثافة الانتظار : يتمثل توزيع كثافة الانتظار في عدد العربات المنتظرة مقسومة على سعة الانتظار .

كثافة الانتظار = عدد السيارات المنتظرة ÷ سعة الانتظار

ويلاحظ أن منطقة وسط المدينة المحصورة بالكورنيش ، رمسيس ، كلوت بك ، الازهر ، بورسعيد ، وشارع على ابراهيم ، تحتوى على أعلى كثافة انتظار أثناء ساعة الذروة ، حيث تزيد عن ٢٠٠٪ متضمنة الانتظار غير المسموح .

حصر فترات الانتظار : أظهرت نتائج الحصر أن فترات الانتظار بمنطقة وسط المدينة تتراوح بين ١٦٠ إلى ١٩٠ دقيقة ، حيث أن هذه المنطقة تحتوى على معظم الأنشطة التجارية والمهنية ، بينما نجد أن فترة الانتظار في شارع شامبليون ترتفع لتصل إلى حد

يتراوح بين ٢٢٠ إلى ٢٠٠ دقيقة ، لأن شارع شامبليون يحتوى على نسبة سكان أعلى من أى شارع آخر بمنطقة وسط المدينة .

في حين ترتفع دورة الانتظار لتصل إلى ٥.٤ مرة في بعض المناطق التى يقل فيها عدد السكان ، بينما تتراوح بين ٢.٢ إلى ٣.٨ مرة ، في المناطق المزحمة بالسكان .

حركة المرور بمنطقة وسط المدينة :

تغطى منطقة وسط المدينة حوالى ٨٨ هكتار كمساحة يتولد عنها أكثر من ٥٠٠٠٠ رحلة فرد / ساعة أثناء أوقات الذروة . بالإضافة إلى وجود ثلاث ذروات في اليوم لحركة المرور على الطرق في القاهرة .

ذروة صباحية من الساعة ٧.٠٠ صباحا إلى ٩.٠٠ صباحا
ذروة بعد الظهر من الساعة ٢.٠٠ مساء إلى ٣.٠٠ مساء
ذروة مسائية من الساعة ٧.٠٠ مساء إلى ٨.٠٠ مساء
وفي الدول المتقدمة ، نجد أن متوسط مرور ساعة الذروة بالنسبة لمرور اليوم يمثل حوالى ١٠٪ ، في حين أن مرور ساعة الذروة في مدينة القاهرة يمثل حوالى ١٤٪ من المرور الكلى في اليوم ، بالإضافة إلى ثلاث ذروات للمرور في القاهرة ، إذا ما قورنت باثنتين فقط في الدول المتقدمة .

معدلات الحوادث بمنطقة وسط المدينة :

تعتبر معدلات الحوادث بالقاهرة مرتفعة ، إذ تصل إلى حوالى ٧٩ قتيلا لكل ١٠٠٠٠ عربة ، ٦٠١ جريح لكل ١٠٠٠٠ عربة ، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات الحوادث في بعض البلاد الأخرى ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- انخفاض أداء العربة - انخفاض الوعي للسائقين - عدم اطاعة مستخدمى العربات أو المشاة لإرشادات المرور - قلة الصيانة لسطح الطريق .

ويتضح مما تقدم أن منطقة وسط المدينة - بالحدود التى تم اختيارها في دراسة مجموعة العمل اليابانية - هي أفضل المناطق

الملائمة لاختيار دراستها ، وبالتالي فإن البيانات التي تم تجميعها ، باعتبارها أحدث البيانات المتاحة حالياً (سواء فيما يتعلق بحجم سعة الانتظار أو كثافة الانتظار أو فترات الانتظار) تصلح أساساً للاعتماد عليها في وضع تصور شامل لسياسات الانتظار .

سياسات الانتظار

تتعدد سياسات الانتظار التي يمكن اقتراحها لأي منطقة للوصول إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- توفير أقصى كفاءة لحركة المرور عن طريق تحديد الأماكن والأوقات التي يجب منع الانتظار فيها ، والأماكن والأوقات المسموح فيها بالانتظار ، مع تحديد المدة والتعريف الملائمة ، وكذلك تحديد الأماكن والأوقات التي يمكن السماح بالانتظار فيها ، لتحميل أو تفريغ مركبات نقل البضائع فقط .

- تخفيض ازدحام الشوارع الرئيسية ، وذلك بنقل حركة المرور الطوالى بعيداً عن منطقة وسط المدينة ، من خلال إنشاء طريق دائري حول هذه المنطقة .

- توفير أماكن انتظار بعيدة عن الشوارع الرئيسية .

- التخطيط لانتظار السيارات على أساس احتياجات ومتطلبات النقل داخل المدينة ، دون الفصل بينهما .

- اختيار وتطبيق السياسات الملائمة لتعريف الانتظار ، لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لأماكن الانتظار المتوفرة .

البدائل في سياسات الانتظار : تشمل سياسات الانتظار عدة بدائل يمكن إيجازها فيما يلي :

الغاء الانتظار بجوار الأرصفة : يستخدم هذا البديل في العديد من مدن العالم ، خاصة في منطقة وسط المدينة . ويختار عادة لمنع الآثار الضارة لانتظار المركبات بجوار الأرصفة ، من حيث التأثير على سعة حارات المرور ، والاحتكاك الجانبي بين المركبات أثناء المناورات اللازمة عند شغل أماكن الانتظار أو الخروج منها ،

وما ينجم عنه من حوادث . ولقد أثبتت دراسات سابقة أن سعة الشوارع في منطقة وسط المدينة تقل بنسبة ٤٥ ٪ في حالة السماح بالانتظار بجوار الأرصفة .

زيادة أماكن الانتظار بعيداً عن الشوارع : تتجه معظم بلاد العالم إلى مجابهة الطلب على الانتظار بالشوارع بتوفير أماكن خارجية ، سواء في صورة جراجات أو ساحات سطحية أو متعددة الطوابق ، ويفضل اختيار أماكن تلك الجراجات قريباً من مراكز الطلب عليها ، على أن تكون الشوارع المحيطة بتلك الأماكن واسعة لتجنب مشاكل ازدحام حركة المرور في ساعات ذروة دخول وخروج المركبات . على أن تكون مداخل ومخارج هذه الجراجات بعيدة عن الطرق الرئيسية لتفادي نقاط التصادم .

الاقبال من مدة الانتظار : ويستهدف هذا البديل بصورة غير مباشرة ، الاقلال من الطلب على الانتظار ، وذلك باستخدام عدة أساليب منها : نظام الأسطوانات أو المناطق التي بها أعمدة ملونة بلون خاص يشير إلى أنها المخصصة للانتظار ، أو استخدام عدادات الانتظار ، أو الاستعانة بالافراد المتخصصين للملاحظة الالتزام بأوقات الانتظار .

رفع كفاءة خدمات النقل العام : أثبت العديد من الدراسات السابقة لعدة مدن ، أنه يمكن الاقلال بصورة كبيرة من عدد أماكن الانتظار الواجب توافرها ، إذا ما تحسنت خدمات النقل العام بوسائله المختلفة ، وخاصة في منطقة وسط المدينة .

تطبيق مبدأ ترك السيارة وركوب وسيلة أخرى : يستهدف هذا المبدأ توفير أماكن انتظار للمركبات بعيداً عن مناطق الازدحام في حركة المرور (مثل الضواحي أو أطراف المدينة) مع ربط هذه الأماكن بوسيلة نقل عام ملائمة ، تحقق لمالكي السيارات الوصول إلى أهدافهم في منطقة وسط المدينة ، دون استخدام

سياراتهم الخاصة ، مما يقلل من حدة ازدحام حركة المرور في تلك المنطقة .

وأفادت الدراسات السابقة بأنه لا يجب أن تزيد مدة الرحلة باستخدام وسائل النقل العام ، حتى يمكن اجتذاب مالكي السيارات الخاصة لاستخدام هذه الوسائل في رحلاتهم اليومية ، كما يجب أن تكون تكلفة الانتظار - بعيدا عن وسط المدينة وتكلفة رحلة الذهاب والعودة بوسيلة النقل العام - أقل بدرجة ملموسة عن تكلفة الرحلة بالسيارة الخاصة مضافا إليها تكلفة الانتظار في وسط المدينة ، كما أوضحت الدراسات أهمية اختيار أماكن انتظار السيارات البعيدة عن وسط المدينة ، بحيث لا يتم استغلالها في أغراض الانتظار الأخرى عند تلك المناطق ، مثل التسوق أو الترفيه ، وغير ذلك .

السياسات المقترحة في الدراسات السابقة للانتظار بالقاهرة :

يوجد العديد من السياسات والاقتراحات السابقة للتنظيم والتحكم في الانتظار بالقاهرة ، وفيما يلي ملخص لأهم هذه السياسات :
السياسات التي وردت في دراسة تخطيط النقل الشامل للقاهرة الكبرى عام (١٩٧٣) :
شمل التقرير الذي أعده بيت الخبرة الفرنسي سوفرتيه في عام ١٩٧٣ وتمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء في عام ١٩٧٤ - ثلاث استراتيجيات عامة متدرجة لتنظيم حركة المرور بوسط مدينة القاهرة ، هي : اللاتقييد - التقييد الجزئي - التقييد الكامل .

وتستهدف الأولى « اللاتقييد » عدم فرض قيود على دخول السيارات الخاصة لمنطقة وسط المدينة ، والسماح بحرية الحركة في داخل تلك المنطقة ، بينما اشتملت الخطوة الثانية « التقييد الجزئي » على وضع القيود على حركة السيارات الخاصة ، مع الاقلال من أعداد أماكن الانتظار وكذلك مدته في بعض المناطق ،

وتوفير خدمة أفضل لحركة النقل العام والمشاة ، وتشمل الخطوة الثالثة « التقييد الكامل » تقييد حركة دخول السيارات الخاصة إلى منطقة وسط المدينة وتعويض ذلك بزيادة خدمة وسائل النقل العام المختلفة ، مع اقتراح مسارات إضافية لها ، تضمن وصول مستخدمي تلك الوسائل إلى أهدافهم المختلفة في منطقة وسط المدينة .

أما سياسة الانتظار المقترحة ، فقد شملت العناصر الآتية :

- تحديد منطقة (تحكم في الانتظار) . داخل منطقة وسط المدينة ، تشمل ١٧٧٥ مكانا للانتظار بجوار الأرصفة ، ويتم التحكم فيها باستخدامعدادات أو أسطوانات بلون مميز لتحديد مدة الانتظار . وتخصيص هذه الأماكن لفترات الانتظار القصيرة ، وأن تبعد هذه الأماكن بمسافات لا تزيد عن ٤٠٠ متر من مركز منطقة وسط المدينة .

- تخصيص ٢٥٠٠ مكان للانتظار بعيدا عن الأرصفة ، في جراجات أو ساحات عامة أو خاصة في منطقة (التحكم في الانتظار) .

- إنشاء خمسة جراجات بسعة ١٠٠٠ مكان لكل منها ، على الطرفين الشمالي والشرقي لمنطقة (التحكم في الانتظار) .

- الإبقاء على ٧٢٥ مكانا للانتظار موزعة في منطقة وسط المدينة وخارج منطقة (التحكم في الانتظار) المحددة داخلها .

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة المشار إليها في دراسة بيت الخبرة سوفرتيه تعتبر الآن صغيرة جدا بالمقارنة مع الوضع الحالي لمشاكل الانتظار في منطقة وسط المدينة ، كما يتضح أن مساحات وسعات جراجات الانتظار المقترح إقامتها في هذه الدراسة تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء المتغيرات الجديدة ، من حيث التغير في استخدامات الأراضي والتكلفة وصعوبات التمويل ، والآثار المحتملة على حركة المرور .

السياسات الواردة فى دراسة محافظة القاهرة (١٩٧٩) :

فى عام ١٩٧٩ أعدت ادارة مرور القاهرة تقريراً عن مشاكل الانتظار بمنطقة وسط القاهرة ، واقتترحت بعض الاجراءات الواجب اتخاذها للاقلال من هذه المشاكل ، وتستهدف تحقيق اكفا استخدام لاماكن الانتظار المتاحة بجوار الارصفة ، وكذلك انشاء جراجات وساحات انتظار جديدة لاستيعاب الطلب على الانتظار ، والذي لا تكفيه اماكن الانتظار المتاحة بجوار الارصفة .

ولقد اقتترحت هذه الدراسة انشاء ثمانية جراجات تحت الارض ، وسبعة عشر جراجاً متعدد الطوابق ، وتم تقدير التكلفة الاجمالية لانشاء هذه الجراجات بما يتراوح بين ١٢ إلى ١٣ مليون جنيه ، ولاتشمل هذه التكلفة ثمن الارض ، حيث كان المقترح ان توفر محافظة القاهرة الارض اللازمة للانشاء الذى سيقوم به المستثمرون على أساس استفادتهم بجزء من المنشأ فى أغراض تجارية مثل مكاتب ادارية أو محال تجارية ، وهو الامر الذى تحقق فى جراجات الأوبرا والمعتبة والبستان فيما بعد .

ويتضح من دراسة هذه الاقتراحات ان الخطة المستهدفة كانت طموحة ، حيث ان عدد الجراجات تحت الارض أو متعددة الطوابق المقترحة كانت كبيرة الى حد بعيد . كما أسفرت بعض الدراسات التى تمت لمدن أخرى فى العالم عن بعض المشاكل الناتجة من زيادة الطلب على الانتظار فى منطقة وسط المدينة ، فى حالة اتباع اسلوب انشاء جراجات وأنشطة تجارية وتسويقية جديدة فى نفس المبنى ، وذلك لأن هذه الأنشطة تخلق طلباً اضافياً على الانتظار فى هذه الجراجات .

سياسات دراسة مشروع النقل الحضري للقاهرة (١٩٨١) :

بناء على طلب الحكومة المصرية وبمنحة من الحكومة البريطانية ، تم تكليف بيت الخبرة « جيمسون وماكاي » الانجليزى بالتعاون مع هيئة

تخطيط مشروعات النقل بوزارة النقل فى اعداد دراسة عن تمويل المشروعات المناسبة للنقل داخل مدينة القاهرة يقوم بتمويلها البنك الدولى ، واستهدفت هذه الدراسة تحقيق استخدام افضل لشبكة ووسائل النقل المتاحة ، مع اعطاء أولوية لمركبات النقل الجماعى ذات السعة الكبيرة .

وقد تبنت الدراسة ثلاث استراتيجيات مشابهة إلى حد كبير لما اقترحتة دراسة (سوفرتيه) ، حيث تشمل الاستراتيجية الاولى « استراتيجية الوضع الحالى » والمماثلة لاستراتيجية اللاتقييد فى دراسة (سوفرتيه) بين التنظيم والتحكم فى حركة المرور على محاور الحركة الرئيسية وتقاطعاتها السطحية ، مع الغاء اماكن الانتظار بجوار الارصفة وتمويلها باماكن بديلة فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة .

وقد أوصت الدراسة بعدم البدء فى تطبيق هذه الاستراتيجية الا بعد تحقيق تحسين واضح فى حالة مسارات المشاة والنقل العام بمنطقة وسط المدينة .

أما الثانية وهى « تقييد مسار الحركة الطولية » والتى تعتبر بديلاً لاستراتيجية (سوفرتيه) الخاصة « بالتقييد الجزئى » فتشمل أساساً الاستفادة بنظام حركة المرور فى شوارع وسط المدينة الى أقصى حد ممكن ، مع اقتراح بعض التعديلات فى اتجاهات حركة المرور على الشوارع الرئيسية لتحقيق الهدف الأساسى لهذه الاستراتيجية ، وهو منع الحركة الطولية المباشرة .

وتختلف الاستراتيجية أيضاً عن دراسة « سوفرتيه » فى عدم اقتراحها لمسارات حركة نقل عام جديدة فى بعض محاور منطقة وسط المدينة . فى حين تقترح الدراسة تطبيق الاستراتيجية الثالثة « التقييد الكامل » على فترة مابين خمسة الى عشرة أعوام ، على أساس أن تحقيق أهداف تغيير الرحلات بوسيلة النقل والتاكيد على استخدام مركبات النقل ذات السعة الكبيرة ، سيضمن الاستخدام

الافضل للمساحة المحدودة من الطرق بوسط المدينة ، وتهدف هذه الاستراتيجية الى تقليل الطلب على الانتظار ، وذلك عن طريق الغاء المزيد من اماكن الانتظار الموجودة حاليا ، مع تعويض جزء من هذا العدد فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة ، كذلك أكدت الاستراتيجية ضرورة وضع الضوابط التى تحقق معدل استخدام افضل لاماكن الانتظار المتاحة .

سياسات مشروع التطوير الحضري لمنطقة وسط المدينة (١٩٨٥) :

نبهت دراسة وسط المدينة التى قامت بها بيوت الخبرة (الهوارى وشركاه - الشاعر ومشاركوه - « جيمسون وماكاي » وشركاه) الى ضرورة عدم زيادة عدد اماكن الانتظار المتاحة بمنطقة وسط المدينة عن ٢٥٠٠٠ مكان ، (ويقل هذا الرقم عن المتاح وقت هذه الدراسة بحوالى ١٠٠٠٠ مكان) ، مع انشاء جراجات أو ساحات انتظار تستوعب الانتظار غير القانونى الحالى ، كما أكدت الدراسة على اهمية التحكم فى اماكن الانتظار المتاحة ، من خلال تطبيق أساليب الادارة وتنظيم حركة المرور . مع ضرورة استخدام العدادات للتحكم فى اماكن الانتظار بجوار الارصفة ، كما أكدت سياسة الانتظار المقترحة بهذه الدراسة على ضرورة تشجيع راغبي الانتظار لفترات طويلة على استخدام اماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة ، لتوفير اكبر عدد ممكن من اماكن الانتظار بجوار الارصفة لراغبي الانتظار لفترات قصيرة (ساعتين أو أقل) .

وأوصت الدراسة ببعض الاجراءات الهامة التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - بالنسبة للانتظار بجوار الارصفة :

- ضرورة الاعتماد على نظام العدادات مع عدم السماح بفترة انتظار أكثر من ساعتين لاي مركبة .
- للتغلب على مشكلة توافر العملة ، أوصت الدراسة باستخدام عملة

خاصة بالانتظار ، مع توفير منافذ لبيعها بصورة منتظمة .
- تحديد تعريف الانتظار بمقدار ٢٥ قرشا لكل ساعة انتظار ، مع مراجعة هذه التعريفات دوريا حسب الاسعار السائدة .
- اشراف ادارة مرور القاهرة على تطبيق قوانين المرور بالنسبة لتشغيل اماكن الانتظار ، مع ضرورة رفع السيارات المخالفة بالمركبات المخصصة لذلك أو استخدام اسلوب « ماسك العجلات » لتأكيد الالتزام بقوانين الانتظار .

- ضرورة تطبيق القانون الخاص بمنع الانتظار لمسافة ١٠ أمتار من التقاطع .

- استخدام العلامات الارضية الصفراء لطلاء البردورات لتحديد اماكن منع الانتظار أو اماكن التحميل والتفريغ .

٢ - بالنسبة للانتظار بعيدا عن الارصفة :

حددت الدراسة بعض التوصيات الخاصة بأسلوب التحكم فى تشغيل اماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة فى جراجات : العتبة ، ميدان التحرير ، ميدان عبد المنعم رياض ، أمام دار القضاء العالى بشارع ٢٦ يوليو ، مع التوصية بانشاء ساحات للانتظار مكان محطة كويبرى الليمون بميدان رمسيس بعد افتتاح الخط الاقليمى لمترو الانفاق ، كما أوصت بعدم التوسع فى انشاء جراجات جديدة الا لاستيعاب ما سيتم إنشاؤه من اماكن انتظار بجوار الارصفة . مع عدم اصدار تراخيص ببناء مباني لانشطة تجارية فى منطقة وسط المدينة الا بعد التأكد من توافر الحد الأدنى لاماكن الانتظار الخاصة بها .

سياسات دراسة النقل الشاملة

للقاهرة الكبرى (جيكا) ١٩٨٩ :

وهي أحدث دراسة تمت حتى الآن ، لوضع مخطط عام للنقل والمرور بالقاهرة الكبرى ، وتخلص توصياتها بالنسبة للانتظار فى منطقة وسط المدينة ، فيما يلى :

- الغاء الانتظار على كافة المحاور الرئيسية بمنطقة وسط المدينة ، لتحقيق أكبر سعة ممكنة لحركة المرور عليها .

- التحكم فى مدة الانتظار على الشوارع الفرعية بمنطقة وسط المدينة ، لتحقيق معدل استخدام أكبر ، لاستيعاب الطلب على الانتظار الذى تم منعه على المحاور الرئيسية .

- تحديد تعريف الانتظار بأسلوب يجذب راغى الانتظار لفترة طويلة بعيدا عن الاماكن المتاحة على الشوارع الفرعية بمنطقة وسط المدينة .

- انشاء جراجات لاماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة لجذب الطلب على الانتظار .

وقد حددت الدراسة المحاور الرئيسية فى منطقة وسط المدينة ، والتي يجب المنع الكامل للانتظار عليها من الساعة الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء وهي :

- شارع الجلاء - شارع عربى - شارع رمسيس - شارع عماد الدين - شارع البستان - شارع الجمهورية - شارع التحرير - شارع ٢٦ يوليو - شارع عبد العزيز - شارع عدلى - شارع رشدى - شارع عبد الخالق ثروت - شارع طلعت حرب - شارع الشيخ ربحان - شارع شريف - شارع قصر النيل .

وقد تم تحديد هذه المحاور على أساس ضمان سرعة مسير لا تقل عن ١٠ كم / ساعة لحركة المرور ، وكذلك المحاور التى تبلغ كثافة الانتظار عليها أكثر من ١٠٠ ٪ من المحاور التى تم تحديدها فى دراسة عام ١٩٨٥ كطرق رئيسية ضمن مخطط الحركة المستهدف فى منطقة وسط المدينة ، وقد تم تقدير الحجم فى أماكن الانتظار المطلوبة كنتيجة لهذا الالفاء بحوالى ٥٠٠٠ مكان ، يجب توفيرها على الشوارع الفرعية أو فى جراجات أو ساحات انتظار جديدة .

أما بالنسبة للشوارع الفرعية ، فتقترح السياسة التى تبنتها الدراسة اليابانية ان يتم التحكم فى الانتظار بأسلوبين :

الأسلوب الأول : التحكم فى مدة الانتظار ، والثانى : أسلوب تعريف الانتظار ، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الأسلوبين معا فى أى نظام متبع .

مع استخدام نظام تذكرة الانتظار بدلا من العدادات أو الاسطوانات المستخدمة فى بلاد العالم الاخرى لعدم احتياج هذا النظام إلى تركيب أى أجهزة أو ماكينات .

واقصد تم تحديد فترات الانتظار المسموح بها على الشوارع الفرعية . هذه التذاكر ، بحيث تشمل ساعة وساعتين ، وثلاث ساعات كحد أقصى لفترة الانتظار المسموح بها على الشوارع الفرعية .

وتقترح الدراسة ان تكون تعريف الانتظار بين ٥٠ قرش وجنيه للساعة الواحدة ، مع أهمية عمل استفتاء لقاضى الركبات للتعرف على التعريف المناسبة لهم .

ويقدر العائد من استخدام هذا النظام بحوالى ٨ مليون جنيه سنويا ، مما يسمح بانشاء جراج متعدد الطوابق بسعة ١٠٠٠ مكان انتظار فى كل عام . وتقدر الدراسة اماكن الانتظار المطلوبة فى جراجات جديدة بحوالى ١٩٠٠ مكان ، على اساس تطبيق السياسة المقترحة من الغاء الانتظار على المحاور الرئيسية والتحكم فى اماكن الانتظار بالشوارع الفرعية .

وتوصى الدراسة ، لتحقيق أقصى زيادة ممكنة فى سعة اماكن الانتظار بعيدا عن الارصفة ، بما يأتى :

- ضرورة تطبيق قرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ والخاص بالزام مالكي اى مبنى جديد بتوفير اماكن الانتظار الكافية لاستخدامات المبنى .

- انشاء المزيد من الجراجات العامة التى تشرف عليها محافظة القاهرة .

- تشجيع القطاع الخاص على استخدام الاماكن الشاغرة فى توفير اماكن الانتظار .

تأثير الانتظار على سعة وأمن الطريق :

أوصى العديد من الدراسات السابقة والسياسات السابق إنجازها في مجال الانتظار ، بإلغاء أماكن الانتظار بجوار الأرصفة - خاصة في شوارع منطقة وسط المدينة ، نظرا لما تسببه من تخفيض للعرض الفعال الصالح لحركة المرور ، وبالتالي تقليل السعة المرورية للمحور ، كما تؤثر مناورات الانتظار على أمن حركة المرور ، نظرا لازدياد معدل الحوادث كنتيجة لهذه المناورات ، والاحتكاك بين المركبات ، وعدم توافر الحد الأدنى من مسافات الرؤية في بعض الأحيان .

ويوضح الجدول الآتي تأثير وجود عربات منتظرة على جانبي الطريق (بجوار الأرصفة) على النقص في العرض الفعال لحركة المرور على سعة الطريق .

عدد السيارات المنتظرة كل كيلو متر (على الجانبين)	٢	٦	٢٠	٦٠	١٢٠	٢٠٠
النقص الفعال في العرض المخصص لحركة المرور (متر) والناتج من تأثير الانتظار على الجانبين	٠.٩١	١.٢١	٢.١٢	٢.٦	٣.٠٥	٣.٦٥
الناقص الفعال في سعة الطريق (وحدة عربة ركوب • مكافئة / الساعة / نتيجة للنقص الذي حدث في ٢٠٠ ٢٧٥ ٤٧٥ ٥٧٥ ٦٧٥ ٨٠٠						
العرض المخصص للمرور)						

ويتضح من العرض السابق ، أن هناك خطوات محددة وواضحة يجب اتخاذها عند تنفيذ أى سياسة انتظار مرغوبة في المستقبل ، ومن واقع نتائج الدراسات السابقة والخبرة الميدانية والعلمية بالقاهرة الكبرى يقترح :

- إلغاء الانتظار بجوار الأرصفة على محاور الحركة الرئيسية بمنطقة وسط المدينة الموسع ، والذي يجب أن يشمل بعض المناطق المتاخمة لمثلث وسط المدينة السابق اتفاق كافة الدراسات عليه (العتبة - رمسيس - التحرير) ، مثل منطقة باب الشعرية ولاذوغلى والأزهر

وجاردن سيتي ، وعلى أساس استيعاب هذه الأماكن في الجراجات متعددة الطوابق الجديدة .

- ضرورة وضع التمريرة الملائمة للانتظار ، بحيث يتم بها التحكم في مدة الانتظار ونوعه ومكانه .

- تحسين كفاءة استخدام وسائل النقل الجماعي لتحقيق التغيير المرغوب في أنماط الانتقال بالقاهرة الكبرى .

- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء جراجات متعددة الطوابق .
- الحفاظ على العدد الكلى لأماكن الانتظار بدون زيادة ، والاستعاضة عن أماكن الانتظار بجوار الأرصفة بأماكن أخرى بديلة لها ، في الجراجات العامة أو الخاصة التي يتم إنشاؤها حديثا .

- النظر في إمكان وضع التيوود على حركة مرور السيارات الخاصة في مناطق الازدحام ، والاكتفاء بقطيوط نقل عام ، مع إخلاء أو زيادة عروض الأرصفة . على أن يسبق ذلك إنشاء جراجات عامة وساحات حول حدود المنطقة .

اختيار مواقع الجراجات متعددة الطوابق

يعتبر انتظار السيارات بجانب الأرصفة على شبكة الطرق في المدن الكبرى حلا جزئيا لمشكلة الانتظار ، نظرا لشغل المساحة المخصصة للمرور في تلبية احتياجات الانتظار . وهناك بدائل أخرى لانتظار السيارات بعيدا عن الطرق منها :

- ساحات الانتظار السطحية للسيارات .
- الجراجات متعددة الطوابق .
- الانتظار على اسطح المباني والمنشآت .
- أماكن الانتظار الميكانيكية (باستخدام المصاعد) وهو أسلوب يتبع في الجراجات متعددة الطوابق .
- الانتظار تحت الأرض .
- ويعتمد اختيار البديل الأمثل ، على عدة عوامل مثل : تكاليف الانشاء والصيانة ، والمساحة ونوعية مكان الانتظار .

الاستعمال	الولايات المتحدة	ألمانيا	البحرين	إيطاليا	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة المقترحة
مبنى المدينة (مكان لكل)	٢٠٧٥-٢٠٨٠	٢٠٨٠-٢٠٩٠	—	٢٠٦٠	٢٠٧٥-٢٠٨٠	٢٠٧٥-٢٠٨٠
مراكز تجارية (مكان لكل)	٢٠٤٠	٢٠٩٠	٢٠٤٠-٢٠٥٠	٢٠٤٠	٢٠٩٠	٢٠٩٠
فنادق (مكان لكل)	١٠-٢	١٠-٢	—	١٠-٢	١٠-٢	١٠-٢
مكتبة المدينة (١٩٧٤) حرية (١٠٠٠٠٠ ساكن)	٤٨٠	٢٨٠	٢٥٦	٢٤٣	١٠٠	٢٢

كما توصى المواصفات الأمريكية في الوقت الحالي بتوفير عدد ٥.٥ مكان على الأقل لكل ١٠٠٠ قدم مربع (٢٠٩٠) مسطح تجاري ، وعدد ٤ مكان لكل ١٠٠٠ قدم مربع (٢٠٩٠) مكاتب ، كذلك مكان لكل غرفة بالفنادق ، بالإضافة إلى نصف مكان لكل عامل بالفندق .

ومما سبق ، يتضح مدى التفاوت في احتياجات الانتظار طبقا لاستخدامات الاراضي المختلفة والأنشطة المتغيرة من بلد إلى آخر . كما يتوقف اختيار موقع الجراجات على المسافة التي يقطعها مستخدم السيارة سيرا على الاقدام ، فقد أثبتت الدراسات ان رجال الاعمال والمتسوقين ورجال الخدمات يسببون مسافات اقل من العاملين .

كما وجد ان مسافة السير على الاقدام تتوقف على الهدف من الرحلة ، والزمن الذي سيقتضيه مستخدم السيارة داخل وسط المدينة . فكلما زاد الزمن الذي يقضيه المستخدم داخل منطقة الوسط زاد استعدادة للسير على الاقدام مسافة اطول ، كذلك تتوقف مسافة السير على الاقدام على التعداد السكاني للمدينة ومساحتها . ويوضح الجدول التالي نتائج الاحصائيات التي تمت على عدد من المدن في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تربط بين متوسط مسافة السير على الاقدام والتعداد السكاني ، وذلك لنوعيات من الأنشطة المختلفة لتحديد أقل مسافة يمكن ان يقطعها سائق

ويتوقف اختيار الموقع على قرب مكان الانتظار لمستخدم السيارة ، مثل : اماكن الانتظار في المطارات ، محطات السكك الحديدية ، المناطق التجارية ، استاد الرياضى ، وغير ذلك .

الجراجات متعددة الطوابق :

يعتبر وسط المدينة من اكثر المناطق المعرضة للمشاكل المرورية الخاصة بانتظار السيارات ومن ثم ينبغي توفير اماكن انتظار حول المدينة ، يستخدمها السائقون ، ثم ينتقلون إلى وسط المدينة بوسائل أخرى . وفي هذا الاتجاه يمكن عرض البدائل الآتية :

— ترك السيارة والسير على الاقدام ، ويتم ذلك في حالة وجود جراجات قريبة من مداخل المدينة ومنتشرة حولها .

— ترك السيارة واستخدام وسيلة انتقال عامة أخرى مثل الأوتوبيس أو المينى باص أو مترو الانفاق ، وذلك في حالة توفر هذه الوسائل ، مع وجود جراجات عند نهاية المحطات .

ومن ثم فإن اختيار نوع وموقع الجراجات المطلوبة لكل منطقة يتوقف على عدة عوامل ، أهمها : عمل حصر شامل للمواطنين يتضمن احصائية كاملة عن : الهدف من الرحلة ، وسيلة الانتقال ، زمن الانتظار ، عدد السيارات ، مداخل ومخارج المدينة ، الشرايين الرئيسية المؤدية إلى المناطق السكنية ، وذلك لاختيار المواقع المناسبة لإنشاء الجراجات وعددها في كل منطقة . كما يعتبر اختيار انشاء جراجات متعددة الطوابق حول المدينة من افضل البدائل نظرا لارتفاع قيمة الأرض ، حيث يستوعب الجراج متعدد الطوابق ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ سيارة أو ما يزيد ، حسب السعة التصميمية له . وتتأثر احتياجات الانتظار بدرجة كبيرة ومتفاوتة بأنواع الأنشطة المختلفة لمنطقة وسط المدينة . ويوضح الجدول التالي مدى التفاوت بين المعدلات العالمية المختلفة ، مع المقترحات الخاصة لمنطقة وسط القاهرة :

السيارة للوصول إلى هدفه بعد ترك سياسته فى الجراج :

مجموعات التعداد السكاني	عدد المدن	متوسط مسافة السير على الاقدام (متر)		
		للعمل	لرجال الاعمال	للتسوق للخدمات
أقل من ٢٥,٠٠٠	٢	—	—	٧٥
٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	٣	١٣٦	٩٩	٩٨
٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٤	١٦١	١٠٩	١٠٠
١٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠	٤	١٨٠	١٣٩	١٨٠
٢٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	٣	٢٤٣	٢٠٢	٢٧٥
أكثر من ٥٠٠,٠٠٠	٢	٢٣٣	١٧١	٢١٩

ولقد أوضحت كافة الدراسات السابقة أنه - بالنسبة لظروف البيئة المصرية - يمكن الأخذ بمسافات مسير على الاقدام حتى ٥٠٠ متر .

انشاء الجراجات متعددة الطوابق فى مدينة القاهرة الكبرى :

تشهد مدينة القاهرة فى الوقت الحاضر تزايداً مطرداً فى أحجام حركة المرور على شبكة الطرق ، تجاوزت السعة الفعلية لهذه الشبكة ، مما أدى إلى زيادة الاختناقات عند التقاطعات وعلى وصلات هذه الشبكة ، إلى جانب زيادة التلوث والضوضاء ، ويرجع أحد أسباب هذه الاختناقات إلى عدم توافر أماكن انتظار للسيارات ، مما يضطر مستخدمى السيارات إلى الانتظار فى الأماكن الممنوعة أو الانتظار غير القانونى ، فليؤثر ذلك على سعة وكفاءة الشبكة ، إلى جانب التأثير الاقتصادى الناجم عن الاختناقات والتأخير فى أزمدة الرحلات .

وتعتبر مشكلة توفير أماكن الانتظار عند نهايات الرحلات المتولدة من قاطنى القاهرة الكبرى ، والمتجهة إلى وسط المدينة ، مشكلة جوهرية .

وقد قامت بيوت الخبرة العالمية والمحلية بعمل دراسات فنية لإيجاد حل سريع لمشكلة المرور فى وسط مدينة القاهرة ، وانتهت إلى التوصيات الخاصة بالأسراع فى انشاء الجراجات متعددة الطوابق ،

ومن ثم بادرت محافظة القاهرة بانشاء جراجات : المعبية والوبرا والجمهورية والبستان متعددة الطوابق ، مما ساعد على حل بعض مشكلات المرور والانتظار بمنطقة وسط المدينة ، الا أن ذلك لم يحقق جميع احتياجات الانتظار حتى الآن .

وليس معنى هذا ، اللجوء إلى المزيد من هذه الجراجات داخل منطقة الوسط ، إذ أن وجود المزيد من هذه الجراجات داخل منطقة الوسط ، يشكل عامل جذب للسيارات الخاصة ، مما يزيد العبء على الشبكة الحالية ويزيد من التلوث والضوضاء لهذه المنطقة .

والحل المنطقى لذلك ، هو محاولة الحفاظ على بيئة صحية غير ملوثة بمنطقة وسط المدينة ، وترك السيارة الخاصة تسعى للحصول على مكان خارج حدودها ، والنشول إلى منطقة الوسط باستخدام وسائل النقل العام مثل : مترو الانفاق والمينى باص ، أو سيرا على الاقدام .

ولعل من اليسير تحقيق ذلك الآن خاصة بعد افتتاح الخط الاقليمى لمترو الانفاق ، ونجاح فكرة ترك السيارة بجوار احدى محطات المترو ، واستخدامه للوصول إلى منطقة وسط المدينة سوف يتحقق بصورة أفضل بعد انشاء الخط الحضرى الاول الذى يخترق منطقة وسط المدينة .

ويستدعى الأمر توفير مساحات انتظار يقدر كاف على طول مسار الخط الاقليمى ، ويمكن ان تتغير مساحات الانتظار أو الجراجات متعددة الطوابق عند هذه المحطات ، من موقع إلى آخر حسب الحاجة ، لتبدأ فى تلبية احتياجات ٤٠ سيارة على الأقل ، وتصل إلى ٥٠٠ سيارة عند المحطة الواحدة .

ويعتمد الاختيار الامثل لمواقع هذه الجراجات على :

— مساحة الارض المتاحة لى إجراء عمليات نزع ملكية .

— قرب هذه المساحات من محطات المترو أو وسائل النقل

العام الأخرى .

- الأسلوب الذى سوف يتبع فى انشاء الجراج .

- تكاليف الانشاء المتاحة أو الممكن توفرها .

- اماكن الحصول على عائد استثمارى ينطى تكاليف الانشاء والصيانة والتشغيل .

كما يمكن انشاء عدد من الجراجات أو الساحات ، ترتبط بنهايات محطات النقل العام (الاوتوبيس - المينى باص) على أن يتم رفع كفاءة هذه الوسائل ومستوى الخدمة عليها ، لتصبح وسائل جذب معاونة على تخفيض نسبة استخدام العربة الخاصة فى الرحلات التى لها اهداف نهائية بمنطقة وسط المدينة ، وذلك إلى أن يتحقق تنفيذ خطى مترو الانفاق الحضرين الاول والثانى .

التشريعات التى تنظم انتظار

المركبات بالقاهرة الكبرى

هناك عدد من التشريعات والقوانين التى تنظم عملية انتظار

المركبات ، منها :

قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية : ويحتوى القانون على عدد من المواد التى تنظم انتظار المركبات بالقاهرة الكبرى ، وبالمدينة عموماً . وقد ادخلت عليه بعض الاضافات والتعديلات لمعالجة بعض جوانب القصور التى اسفر عنها التطبيق .

وتختص المواد الآتية من هذا القانون بتنظيم وتحديد أماكن

انتظار المركبات :

م ٦٤ من القانون :

لقسم المرور المختص تنظيم وتحديد أماكن لافتات وإشارات المرور الضوئية ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات .

م ٦٥ من القانون :

لايجوز ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة

المرور أو إعاقتها .

م ٦٦ من اللائحة :

لايجوز توقف المركبة فى غير أماكن الانتظار الا عند الدخول فى المركبة أو الخروج منها أو لتحميل المركبة أو تفريغها وفى غير الاوقات والاماكن التى يكون فيها التوقف ممنوعاً صراحة .

م ٦٤ من اللائحة :

يجب أن يكون توقف أو انتظار المركبات أو الحيوانات فى خارج المدن وفى المناطق غير المأهولة فى أقصى يمين نهر الطريق فى اتجاه حركة المرور ، مع تجنب اقحام الطريق المخصصة لسير الدراجات والاماكن المخصصة لمرور المشاة .

م ٦٦ من اللائحة :

يكون انتظار المركبات فى الأماكن المخصصة لذلك وفى صف منتظم وفى اتجاه حركة المرور ، ولايجوز الانتظار فى الأماكن غير الممنوع الانتظار بها ، وبما لا يقل عن عشرة أمتار من مفارق الطرق ومداخل الميادين وأماكن عبور المشاة ومحطات النقل العام للركاب والمزلقات .

م ٦٧ من اللائحة :

فى جميع الأحوال يجب أن يكون التوقف أو الانتظار بحيث لا يؤدى إلى إعاقة المرور بالطريق أو إعاقة الرؤية فيه .

م ٦٨ من اللائحة :

وهناك أماكن لا يجوز التوقف أو الانتظار

فيها ، هى :

- الأماكن المخصصة لعبور المشاة وعلى الأرصفة والممرات الخاصة بالدراجات وعند المزلقات .

- على أشرطة الترام والسكك الحديدية ، أو بجوارها ، إذا كان ذلك

يعوق سيرها .

- على الكبارى أو الممرات العلوية أو فى الانفاق أو تحت الجسور ،

ما لم تكن هناك أماكن مخصصة للتوقف أو الانتظار .

- على نهر الطريق في المرتفعات أو المتحدرات أو المنعطفات أو المنحنيات وكذلك بالقرب منها عندما تكون الرؤية غير كافية لضمان تخطى المركبة بأمان تام ، مع مراعاة سرعة المركبات على هذا الجزء من الطريق .

- على نهر الطريق بجوار العلامات الارضية الطويلة المتصلة التي لا تسمح بتجاوزها ، وعندما تكون المساحة العرضية بين المركبة المتوقفة وهذه العلامات الطولية تقل عن ثلاثة أمتار .

- في الأماكن التي قد تحجب المركبات - بتوقفها أو انتظارها - الاشارات الضوئية أو علامات المرور عن نظر بقية مستعملي الطريق .
- امام مداخل أو مخارج حظائر المركبات أو محطات البنزين أو المستشفيات أو مراكز الاسعاف أو الاطفاء أو الشرطة أو المناطق العسكرية أو مداخل أو مخارج الحدائق العامة أو أماكن العبادة أو المدارس .

- في الأماكن التي يعوق الوقوف فيها تحرك مركبة أخرى متوقفة .

- على نهر الطريق بجوار مركبة أخرى منتظرة .

- في الأماكن غير المصرح بالانتظار فيها طبقا لتعليمات المرور .

م ٧١ من اللائحة :

يحظر على قائد إحدى سيارات الاجرة أو عربات الركوب (الحنطور) الانتظار بمركبته في غير أماكن الوقوف (المواقف) التي يحددها قسم المرور المختص .

م ٧٢ من اللائحة :

يجوز لقسم المرور المختص رفع المركبات من الأماكن الممنوع فيها الانتظار ، أو من الأماكن التي من شأن تواجدها فيها اعاقا حركة المرور ، أو تعرضها للخطر وايداع هذه المركبات في مكان مخصص لهذا الغرض ، مع اخطار صاحب المركبة بإمكان ايوائها ويلزم بقيمة تكاليف الرفع والايواء التي يحددها المجلس الشعبي المحلي ، وذلك بما لا يجاوز

عشرة جنيهات ، فإذا زادت مدة الايواء عن يومين استحق عن كل يوم كامل أو اجزاء اليوم اجر ايواء في حدود ٢٠ قرشا يوميا .

م ٧٣ من اللائحة :

يجب ايواء المركبات أو وضعها في الأماكن المعدة لذلك ، ويحظر تركها مهملة في أي مكان في الطرق العامة ، وتعتبر متروكة من صاحبها المركبة أو انقاض المركبة المهمة على الطريق العام والباقية على هذه الحالة مدة ٤٨ ساعة من تاريخ اخطار قسم المرور المختص للمسئول عنها بمحضر ضبط الواقعة الذي يثبت فيه أوصاف المركبة ، ومكان وساعة تواجدهم واسم مالكها إذا كان معروفا ، ورقم لوحات المركبة إذا كانت مازال مثبتة عليها وسائر الظروف المحيطة بها .

ويكون الإخطار الى مالك المركبة أو الانقاض أو الحائز بها أو حارسها أو المسئول عنها ، فإذا لم يتم رفع المركبة أو انقاضها خلال هذه المدة اخطر المجلس المحلي المختص الذي له عندئذ ، إما إتلاف المركبة أو الانقاض موضوع المخالفة ، وإما رفعها ووضعها في مكان خاص على نفقة المالك ، أو بيعها لحساب صاحبها بالمزاد العلني ويخصم من ثمن البيع جميع النفقات التي تتربى من جراء هذه العملية ، وكذلك تكاليف رفع المركبة أو الانقاض التي يحددها المجلس المحلي المختص ، أما إذا لم تف قيمة بيع المتروكات لتغطية النفقات ، فيحصل الفرق من المالك بالطرق المقررة قانونا .

م ٧٥ من اللائحة :

على كل قائد مركبة متوقفة اثناء الليل على الطرق غير المجهزة بإضاءة عامة عندما تكون الرؤية غير كافية ، أن يعلن عن وجود مركبته بواسطة اضاءة أنوار الموضع اللازمة الموجودة بالمركبة .

قرارات محافظة القاهرة :

١ - قرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٦ بشأن توفير أماكن لايواء السيارات في العقارات بمدينة القاهرة ، وقد جاء في هذا القرار ما يلي :

مادة أولى : يلتزم طالبو البناء بمدينة القاهرة بتوفير أماكن لايواء السيارات بالمباني التي يطلبون الترخيص بإقامتها وذلك وفقا للقواعد الآتية :

- **المباني السكنية :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد الوحدات ، طبقا لتصميم المبنى وطبقا لاقصى ارتفاع يسمح به القانون بحد اقصى مساحة تعادل مساحة أرض المبنى ، ويشترط ألا يقل عرض الطريق امام المبنى عن ٨ أمتار ، وفى المباني العالية والابراج يطبق نفس ماسبق مع تعدد طوابق الجراج .

- **مباني الاسكان الادارى والخدمات :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات تعادل ٢٥٪ من مسطح المباني التى تسمح بها قيود الارتفاع .

- **الفنادق :** بمساحة تسمح بايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد غرف الفندق « تعتبر المساحة اللازمة لايواء أى سيارة ١٥ مترا (خمسة عشر مترا) مربعا فى المتوسط » .

مادة ثانية : يحظر انخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة لايواء السيارات مهما كانت الاسباب اذا كان من شأن التعديل المطلوب تغيير التخصيص أو إنقاص لمساحة الجراج .

٢ - قرار المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة رقم ١٥٣ استخدام الاراضى الفضاء وزوائد التنظيم بمحافظه القاهرة كأمكن لانتظار السيارات حيث جاء به :

- تستخدم زوائد التنظيم فى جميع الاحياء بدائرة محافظة القاهرة بعد رصفها مواقف انتظار للسيارات .

- تستخدم جميع الاراضى الفضاء من املاك المحافظة واملاك الدولة بدائرة محافظة القاهرة بعد رصفها كأمكن انتظار للسيارات بصفة مؤقتة ، لحين تقرير اقامة أى مشروعات عليها .

- تستخدم جميع الاراضى الفضاء بدائرة محافظة القاهرة التى تمتلكها اى جهة حكومية ، وكذا اراضى الأوقاف لهذا الغرض ، بعد

رصفها بمعرفة المحافظة وذلك لحين استغلالها بمعرفة الجهة المالكة فى أى مشروع .

٣ - قرار محافظة القاهرة رقم ٢٤٦ بتأريخ ١٩٨٣/٨/٢٩ وجاء فيه :

مادة أولى : يمنع انتظار سيارات الاوتوبيس والميكروباس والنقل بمختلف انواعها فى شوارع وسط القاهرة المحددة : ميدان رمسيس / شارع الجلاء / ميدان التحرير / شارع القصر العينى / ميدان عابدين / شارع الجمهورية / ميدان الاوبرا .

مادة ثانية : يسمح بانتظار هذه السيارات بساحات الانتظار التى خصصتها المحافظة لهذا الغرض ويحدد كرسى شهرى مخفض للاوتوبيس والنقل (خمسة عشر جنيتها) والنصف اوتوبيس والميكروباس والنصف نقل (عشرة جنيتها) وفى حدود عدد لايزيد عن ربع طاقة المساحة حسب اسبقية الحجز وحجم النشاط .

قرارات محافظة الجيزة :

١- قرار محافظ الجيزة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ :

مادة أولى : يحظر إصدار أية تراخيص بإزالة أو هدم أو تعديل فى معالم أماكن ايواء السيارات " الجراجات " واستعمالها فى غير ماخصصت له .

مادة ثانية : يحظر اصدار أية تراخيص بإقامة مبان مالم تكن الرسومات والتصميمات الهندسية المطلوب اصدار التراخيص طبقا لها مشتملة على وجود أماكن لايواء السيارات وذلك على الوجه التالى :

بالنسبة للمباني السكنية : يراعى أن يكون المكان كافيا لايواء عدد من السيارات مساو لعدد وحدات المبنى ، وتقدر المساحة اللازمة لايواء السيارة الواحدة بحوالى ٨ أمتار مربعة .

بالنسبة للاسكان الادارى : يراعى أن تكون مساحة المكان معادلة لـ ٢٥٪ من مسطح المبنى جميعه .

بالنسبة للفنادق ومافى حكمها : يراعى أن يكون المكان كافيا لايواء عدد من السيارات لا يقل عن عدد غرف الفندق ، وتقدر المساحة اللازمة لايواء السيارة الواحدة ب عشرة أمتار مربعة .

مادة ثالثة : على كافة إدارات التنظيم بالمدن والاحياء مراقبة الاماكن المخصصة لايواء السيارات بصفة دورية لعمل محاضر المخالفات عن الاعمال التى يترتب عليها تغيير فى نشاط هذه الاماكن ، مع ايقاف الاعمال المخالفة فورا بالطريق الادارى .

مادة رابعة : يعمل بالاحكام سالفه الذكر على كافة احياء ومدن المحافظة ، وعلى كافة المناطق والشوارع دون استثناء .

مادة خامسة : يفوض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمدن والاحياء فى السلطات المخوله لنا باصدار إزالة الاعمال المخالفة والمتعلقة بتوفير اماكن لايواء السيارات ، والتى تمت أو تتم بعد ١٩٨٣/٦/٧ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣) على أن تقوم الجهات المعنية بتنفيذ هذه القرارات فورا .

مادة سادسة : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى كافة الوحدات المحلية للمدن والاحياء وشرطة المرافق ، كل فيما يخصه ، اتخاذ اللازم نحو تنفيذه .

٢ - قرار محافظ الجيزة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٩ بالشروط الواجب توافرها لاعفاء بعض المناطق من اماكن الايواء للسيارات :

مادة أولى : يعفى من الالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات ، المباني الاتية :

- المباني التى يقل طول واجهة القطعة المراد البناء عليها عن عشرة أمتار ، ولا يدخل فى هذا الطول المسافات الجانبية لمنطقة الاشتراطات .

- المباني التى لا تتجاوز الارض المقامة عليها عن ١٠٠ متر مربع .

- المباني التى تطل على شوارع تقل عن ثمانية أمتار .

مادة ثمانية : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى كافة الوحدات المحلية للمدن والاحياء اتخاذ اللازم نحو تنفيذه .

٣ - مذكرة الادارة العامة للشئون القانونية بمحافضة الجيزة بشأن الالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات :

أولا : تاريخ سريان النصوص القانونية التى تلزم اصحاب العقارات بتوفير اماكن لايواء السيارات :

- أول نص قانونى ورد بإلزام طالب البناء بتوفير اماكن تخصص لايواء السيارات كان بالمادة رقم ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، الخاص بتوجيه وتنظيم اعمال البناء والمعمول بها اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٢٥ ، وقد قررت هذه المادة ضرورة توفير اماكن تخصص لايواء السيارات طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار المحافظ المختص .

- بالنسبة لمحافضة الجيزة صدر قرار تحديد قواعد اماكن لايواء السيارات برقم ١٥٠ فى ١٩٨٣/٤/٢ ، وبالتالى فالالتزام بتوفير اماكن لايواء السيارات يسرى اعتبارا من هذا التاريخ ١٩٨٣/٤/٢ .

« بناء عليه فالمباني التى اقيمت أو رخص فى اقامتها قبل ١٩٨٣/٤/٢ غير ملزمة بتوفير اماكن لايواء السيارات ولا يجوز التعرض لها فى هذا الشأن » .

ثانيا : مدى سلطة المحافظة والوحدات المحلية فى ازالة الاعمال المخالفة بعدم توفير اماكن لايواء السيارات :

اناط القسانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٦/٨ بالسادة المحافظين ، سلطة إزالة أعمال المخالفة لقواعد توفير اماكن لايواء السيارات ، وحظر التجاوز عن ازالة هذه المخالفة .

« بناء عليه فان سلطة ازالة المخالفات المتعلقة بتوفير اماكن لايواء السيارات اداريا لا تكون الا بالنسبة للمباني التى اقيمت أو رخص فى اقامتها بعد ١٩٨٣/٦/٧ ، وما قبل ذلك يحرر عنه محضر مخالفة تنظيم » .

بالنسبة لعدم الالتزام بأحكام توفير اماكن لايواء للسيارات وخلاصة ما سبق :

- المباني التي اقيمت أو رخص في اقامتها قبل ١٩٨٣/٤/٢ غير ملزمة بتوفير اماكن ايواء السيارات .

- المباني التي اقيمت أو رخص في اقامتها من ١٩٨٣/٤/٢ حتى ١٩٨٣/٦/٧ يكتفى بعمل محضر مخالفة لتنظيم لمخالفة احكام المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

- المباني التي اقيمت أو رخص في اقامتها بعد ١٩٨٣/٦/٧ يتعين بالإضافة الى تحرير محضر المخالفة ، إزالة أو تصحيح الاعمال المخالفة اداريا .

ثالثا : موقف الجراجات القائمة قبل صدور القانون ٢٠ لسنة ٨٣ (١٩٨٣/٦/٧) والتي اقيمت قبل التشريعات التي تلزم بتوفير اماكن لايواء السيارات .

لايجوز تعديل النشاط وقيام المالك بالتعديل يخول للجهة الادارية ازالة المخالفة ، ولايجوز الاعتداد في هذا الشأن بأن الرخصة صدرت في ظل قانون لم يشترط توفير اماكن لايواء السيارات لأن نص المادة ١٦ من القانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ جاء عاما بازالة المخالفة الخاصة بتوفير اماكن تخصص لايواء السيارات .

رابعا: الموقف بالنسبة لصدور الرخصة وبها عبارة بدروم بدلا من جراج :

نص المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية ورد على وجه عام ، بأن يلتزم طالب البناء بتوفير اماكن لايواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها ، ومع الغرض من المبنى المطلوب اقامته ، فالالتزام يقع على عاتق صاحب المبنى ، ولم يحدد له القانون أين يكون هذا المكان - هل في البدروم أو الدور الارضى أو الفراغات المتروكة اختيارا وعليه ، فانه اذا لم يرد بالرسومات أو الرخصة عبارة جراج فان الالتزام يظل قائما طبقا للنص سواء بالبدروم أو الدور الارضى أو أى مكان آخر يصلح لهذا الغرض .

وعليه ففي حالة عدم وجود كلمة (جراج) في الرسومات أو الرخصة

لايمنع من إلزام المالك بتوفير مكان لايواء السيارات وإزالة الاعمال المخالفة اذا كانت الرخصة مساندة بعد ١٩٨٣/٦/٧ ، على ان يراعى مستقبلا كتابة كلمة (جراج) بالرسومات والرخصة منعا لأى اشكالات .

خامسا : الاجراءات التي يتعين على الأحياء اتباعها عند اصدار قرارات الازالة أو التنفيذ :
إعمالا لأحكام المواد ١٦ ، ١٧ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ :

- يتحرر محضر مخالفة ضد مالك العقار الصادر الترخيص باسمه .

- اصدار قرار بايقاف الاعمال المخالفة يوضح فيه اسباب الايقاف وأن سبب الايقاف يرجع لمخالفته لاحكام المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقرار محافظ الجيزة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٣ .

- التحفظ على الادوات المستخدمة في المخالفة خلال مدة الايقاف
- اعداد مذكرة ومشروع قرار للتوقيع من السيد المحافظ (مرفق نموذج لقرار) على أن يوضح بالمذكرة وصف المخالفة وبيان عن العقار كاملا والاجراءات المشار اليها عاليا .

- بتوقيع القرار من السيد المحافظ تتبع الاجراءات التالية :
• يخطر أصحاب الشأن بقرار الازالة والتصحيح لتنفيذه خلال مدة مناسبة (سابق أن أخطرت الأحياء بشأن ألا تزيد هذه المدة عن ١٥ يوما) .

• فى حالة الامتناع عن التنفيذ خلال المدة المحددة فعلى الجهة الادارية القيام بالتنفيذ بنفسها ، أو بواسطة من تعهد الجهة إليه وعلى نفقة المخالف بطريق الحجز الادارى .

• وللجهة الادارية فى سبيل تنفيذ الإزالة إخلاء المبنى من شاغليه ان وجدوا دون حاجة الى أية اجراءات قضائية ، وعليه لاييجوز اصدار

قرار الازالة قبل اتباع الاجراءات السابقة ، ولايجوز إلا بعد انقضاء المدة المحددة لصاحب الشأن للتنفيذ .

التوصيات الخاصة بالتشريعات السابق ذكرها :

مما تقدم ، تخلص الدراسة إلى أن التشريعات التي تنظم انتظار المركبات بالقاهرة الكبرى - سواء الواردة في قانون المرور أو في القرارات الصادرة من محافظة القاهرة والجيزة - تتطلب مايلي :

- نظرا لعدم الالتزام بهذه القوانين والتشريعات والقرارات من قبل المستخدمين ، فإن الأمر يستلزم توفير الأجهزة الأمنية ، مع تشديد الرقابة والعقوبات على المخالفين لتطبيق هذه القوانين والقرارات .

- يجب توحيد المعايير في كافة القرارات والقوانين ، سواء في المواد الموجودة بقانون المرور ، أو القرارات التنفيذية الصادرة من محافظة القاهرة أو الجيزة .

الخلاصة :

ثبت أن توفير مناطق انتظار بطريقة سليمة ، تلبي احتياجات الانتظار لهذه المدينة بصفة عامة ومنطقة الوسط بصفة خاصة - يعتبر عاملا هاما في تحقيق نظام مرور ذي كفاءة عالية .

ولابد من وضع خطة شاملة لانتظار السيارات بالقاهرة الكبرى ، وخاصة بمنطقة الوسط ، وذلك باعتبار حجم المرور الضخم الذي يدخل إليها يوميا ، وما يتركه انتظار السيارات في شوارعها من آثار على حركة وحالة المرور بها ، حيث يؤدي إلى انخفاض سعة الطريق بها وبالتالي يؤثر على حجم المرور الداخل لها ، وكذلك يؤثر سوء اختيار وتخطيط مواقع أماكن الانتظار على حركة المرور بالمنطقة ، وعلى مداخل ومخارج أماكن انتظار السيارات ، سواء الجراجات أو ساحات الانتظار .

ومما سبق تتضح أهمية وضع سياسة لانتظار السيارات تحقق توفير السيولة اللازمة لحركة المرور داخل منطقة وسط المدينة ، إلى جانب توفير الأماكن الكافية لانتظار السيارات في إطار تنظيم متكامل ،

يحدد حجم ونوع وموقع واستخدام أماكن الانتظار المتاحة . وقد حاول التقرير - عند التعرض لخطة شاملة للانتظار داخل

منطقة وسط المدينة - إيضاح مايلي :

- التفريق بين أنواع الانتظار المختلفة : انتظار تشغيل (تحميل وتفريغ) انتظار لغير التشغيل (العمل والتسويق) - انتظار ساكن المنطقة .

- تقدير حجم كل نوع من أنواع الانتظار المختلفة في الوضع الحالي والمستقبلي .

- تقدير الحجم الكلي لأماكن الانتظار المتاحة ، ومدى إمكان زيادة هذا العدد وذلك من واقع نتائج الدراسات السابقة .

- تحديد العلاقة بين الأماكن المتاحة للانتظار والأماكن التي يمكن إضافتها لزيادة عدد الأماكن المتاحة للانتظار في المستقبل ، وكذلك تأثير هذه الزيادة على البيئة المحيطة .

- تحديد العدد الواجب توفيره من أماكن الانتظار ، وتحديد الفئات التي تستخدمها ، وتحديد وقت الاستخدام لها .

- تحديد الموقع الذي يتم توفير أماكن الانتظار فيه ، وتحديد الجهة التي يجب أن توفر هذه الأماكن المطلوبة للانتظار ، سواء انتظار عام أو خاص .

وفي نفس الوقت ، فإن العوامل التي تم أخذها في الاعتبار تضمنت مايلي ، في ظل الظروف المحلية المتغيرة :

- الزيادة المطردة والمستمرة في عدد السيارات .

- توفر أماكن الانتظار وما يتركه من أثر لجذب المتسوقين والزوار للذهاب إلى منطقة وسط المدينة باستخدام سياراتهم .

- زيادة سعة الطرق بتطويرها ، وما ينتج عن ذلك في زيادة حجم المرور المستخدم لمنطقة وسط المدينة .

- سياسة النقل العام وتطويره .

- توسيع منطقة وسط المدينة نتيجة للتطورات المختلفة .

- توفير جاذبية منطقة وسط المدينة بعد إجراء أى تطوير لها ،
وزيادة عدد سكان هذه المنطقة .

وعلى الجهات المعنية تحديد أهمية كل من هذه العوامل دون إغفال
للظروف المحلية .

ومما سبق تتضح أهمية تنفيذ سياسة انتظار مدروسة لتوفير
السيولة اللازمة للمرور داخل منطقة وسط المدينة ، وكذلك سياسة شاملة
لانتظار السيارات تتطلب تنظيماً محكماً لاستخدام أماكن الانتظار
المتوفرة حالياً .

التوصيات

وبناء على ما جاء فى هذا التقرير ، ومادار حوله فى
اجتماع المجلس من مناقشات - برزت مجموعة من الآراء
والاتجاهات ، يمكن إيجازها فيما يأتى :

- ضرورة تنفيذ القانون الذى يلزم ملاك العمارات الكبيرة بإنشاء
جراجات بالدور الأرضى ، مع مراقبة عدم تحويلها إلى نشاطات أخرى
كالمحلات التجارية وغيرها .

- نظراً لازدحام القاهرة الكبرى بالسيارات الخاصة ، ينبغى دراسة
كيفية تحميل ملاك هذه السيارات بنصيبهم فى تكلفة إصلاح الطرق .

وعلى ضوء ما سبق جميعه - يوصى بما يأتى :
* يتطلب تخطيط سياسة انتظار شاملة : حصر أماكن الانتظار
الحالية التى يمكن الاستفادة بها ، ومقارنتها بالاستخدام
الفعلى لهذه الأماكن .

* أن التخطيط لمنطقة وسط المدينة - بهدف معالجة الاختناقات المرورية
بها - يجب أن يتوافر له تحديد وتقدير لأماكن الانتظار المتاحة حالياً
والمحتمل توافرها مستقبلاً ، على أساس التعرف على حجم هذه الأماكن
داخل منطقة الوسط والمناطق المتاخمة لها ، على أن يؤخذ فى الاعتبار
مناطق الخدمات العامة والخاصة .

* مراعاة ألا يكون توفير أماكن الانتظار بحجم يؤدى إلى تولد حجم

مرور يزيد عن سعة الشوارع المؤدية من وإلى هذه الأماكن بمنطقة
الوسط ، مع العلم بأن تحديد العلاقة بين توفير أماكن انتظار السيارات
إلى سعة الشوارع قد يصاحبه بعض الصعوبات ، إلا أنه أمر ضرورى
وهمام . حيث يجب ألا تكون مداخل منطقة وسط المدينة مختنقة بالمرور
نتيجة لسعى قائدى المركبات للدخول إليها لاستخدام أماكن الانتظار
المتوفرة بها .

- كما يجب أن يراعى تخطيط أماكن الانتظار التى تختار خارج
الطرق بحيث يسهل الوصول إليها ، دون أن يسبب ذلك أى عبء إضافى
على أحجام الحركة ، مما يؤدى إلى حدوث اختناقات مرورية على شبكة
طرق منطقة وسط المدينة .

- ويتعين أن تكون الطرق المؤدية إلى أماكن الانتظار بعيدة
عن التقاطعات ، وأن يكون تخطيطها وتصميمها خارج الشوارع
لتحقيق السرعة للدخول والخروج من هذه الأماكن .

مع توفير طرق أخرى للوصول إلى أماكن الانتظار بعيداً عن الطرق
الرئيسية .

* أن السياسة المثلى لانتظار السيارات يجب أن تكون :
- فعالة : لإعطاء التأثير الفورى على مشكلة المرور ، ويجب
تدعيم هذه السياسة برقابة مستمرة وحازمة .

- مرنة : لتواكب أى تغير فى مشكلة المرور ، لادخال تأثير أى
مستحدثات فى التنمية فى منطقة وسط المدينة .

- شاملة : بحيث تأخذ فى الاعتبار جميع العناصر المؤثرة مثل :
خطة رفع كفاءة شبكة الطرق - إدارة حركة المرور - سياسة
النقل العام - خطة تطوير المدينة إن وجدت .

* أن تشتمل عناصر السياسة العامة لانتظار السيارات على مايلى :
أولاً : تحقيق سيولة فى حركة المرور ، عن طريق :
- تحديد أين ومتى لايسمح بالانتظار .
- تحديد أين ومتى يسمح بتحميل وتفريغ البضائع .

- تحديد أين ومتى يسمح بالانتظار على جانبي الطريق .

- تحديد الزمن المسموح به والتعريف المحددة للانتظار .

ثانيا : توفير اماكن انتظار خارج حدود الشوارع .

ثالثا : توفير الرقابة اللازمة على مناطق انتظار السيارات ،

لتحديد مدى تحقيق الفرصة للأنواع المختلفة للانتظار .

رابعا : تطبيق تعريف ملائمة لتأكيد الكفاءة المرجوة من استخدام

اماكن الانتظار التي تم توفيرها .

* أهمية تشجيع القطاع الخاص للاسهام في بناء الجراجات متعددة

الطوابق . على أن تكون هذه الجراجات ذات استخدامات متعددة

(توفير اسكان ادارى - اسواق تجارية - محطات خدمة سيارات

وصيانة) لتحقيق عائد اقتصادى الى جانب العائد من انتظار

المركبات . على أن يتم ذلك في المواقع الملائمة . ومن الأفضل أن

تكون تحت سطح الأرض ، طبقا لما انتهت إليه توصيات

المجلس السابقة .

• وأن تشارك المحليات في تحقيق ذلك عن طريق :

• توفير الاراضى اللازمة ، وأن يقوم القطاع الخاص

بتكلفة الانشاء .

• قيام ادارات المرور المختصة بمراعاة الحزم الكامل في تطبيق

سياسات الانتظار وقوانينه . بهدف تشجيع استخدام مثل

هذه الجراجات .

• اعفاء ضريبي تسبى على عائد الدخل .

• تسهيلات ائتمانية لتوفير رأس المال المطلوب .

• إلغاء سياسة الانتظار المجانى على جانبي الطريق ، وفرض

رسوم على مثل هذا النوع من الانتظار إن سمح به ، وذلك باستخدام

عدادات الانتظار بالتعريف التي تتناسب مع مدته ومع ثمن الأرض

طبقا للموقع .

* ان حسن اختيار مواقع لاماكن الانتظار الدائمة (ساحات

أو جراجات) أمر له أهمية قصوى الوصول الى تخطيط متكامل . إذ ان

انشاء مكان انتظار دائم في موقع خطأ أو سيء غير مدروس ،

ينشأ عنه مشاكل متعددة ويضر بالتخطيط بعيد المدى .

- وفي حالة تعذر اختيار الاماكن الملائمة ، فإنه يمكن

الاستفادة بالاراضى الفضاء المملوكة للقطاع العام أو الخاص ،

واستغلالها مرحليا لحين تحديد المواقع المثلى ، والتي تواكب الخط

بعيدة المدى .

وفي جميع الاحوال فإن الجراجات متعددة الطوابق تعتبر نقطة

تجمع في منطقة وسط المدينة ، ويجب مراعاة الدقة في تصميمها

واختيار مواقعها ، مع الاهتمام بالخارج المؤدية الى المراكز التجارية

المتصلة بالجراج .

* ضرورة توافر الرقابة من المحليات وادارات المرور المختصة على

الجهات المسؤولة عن ادارة اماكن الانتظار المختلفة ، بهدف تحقيق

الرقابة على تنفيذ سياسات الانتظار والتعريف الخاصة بها .

* الحفاظ على بيئة صحية لمنطقة وسط المدينة ، ومن ثم يجب الحد من

التوسع انشاء جراجات متعددة الطوابق أو ساحات انتظار داخل هذه

المنطقة ، وتشجيع مستخدمي العربة الخاصة على الانتظار خارج

حدودها ، والدخول اليها إما سيرا على الاقدام أو باستخدام احدى

وسائل النقل العام .

ويمكن تحقيق ذلك بتوفير ساحات انتظار أو جراجات متعددة

الطوابق مرتبطة بنهايات ودايات محطات وسائل النقل العام ومحطات

مترو الانفاق ، مع رفع كفاءة هذه الوسائل ومستوى الخدمة عليها ،

لتصبح وسائل جذب للاستخدام في الوصول الى كافة الاهداف بمنطقة

وسط المدينة .

* لتشجيع سياسة استخدام وسائل النقل العام للدخول الى منطقة

وسط المدينة يمكن توفير ساحات انتظار مجانية خارجها ، مع رفع

تعريف الانتظار للاماكن المتوفرة داخل منطقة وسط المدينة ، والرقابة

الصارمة على تنفيذ سياسات الانتظار .

* نظرا لاستحالة تلبية كافة احتياجات الانتظار عن طريق توفير ساحات انتظار أو جراجات أو على جانبي الطريق ، فإن وجود تشريعات متكاملة تلزم مالكي العقارات بتوفير أماكن انتظار يتناسب حجمها مع عدد الوحدات السكنية أو الإدارية التي يشملها العقار المنشأ - سوف يسهم في تخفيف أعباء الدولة في توفير وتلبية احتياجات الانتظار المطلوبة .

* بالنسبة لسياسة الانتظار على مستوى القاهرة الكبرى ككل ، فإن

التشريعات التي تنظم انتظار المركبات بها - سواء الواردة في قانون

المرور أو القرارات الصادرة من محافظي القاهرة والجيزة والقليوبية -

تتطلب تشديد الرقابة لضمان تنفيذ هذه التشريعات وردع المخالفين ،

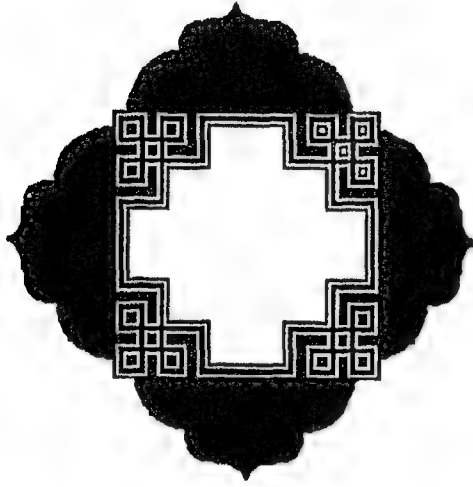
مع توحيد المعايير في كافة القرارات التي تصدر منهم .

* الدعوة إلى مساهمة القطاع الخاص في إنشاء شبكة خطوط

مترو الأنفاق ، باعتباره حلا جذريا لمشكلات المرور السطحي . وفي

هذا الإطار يمكن العودة إلى الأخذ بنظام الالتزام في المرافق العامة

الذي عرفته مصر لدى ملويل ، وطرحه على القطاع الخاص .



الصارمة على تنفيذ سياسات الانتظار .

* نظرا لاستحالة تلبية كافة احتياجات الانتظار عن طريق توفير ساحات انتظار أو جراجات أو على جانبي الطريق ، فإن وجود تشريعات متكاملة تلزم مالكي العقارات بتوفير أماكن انتظار يتناسب حجمها مع عدد الوحدات السكنية أو الإدارية التي يشملها العقار المنشأ - سوف يسهم في تخفيف أعباء الدولة في توفير وتلبية احتياجات الانتظار المطلوبة .

* بالنسبة لسياسة الانتظار على مستوى القاهرة الكبرى ككل ، فإن

التشريعات التي تنظم انتظار المركبات بها - سواء الواردة في قانون

المرور أو القرارات الصادرة من محافظي القاهرة والجيزة والقليوبية -

تتطلب تشديد الرقابة لضمان تنفيذ هذه التشريعات وردع المخالفين ،

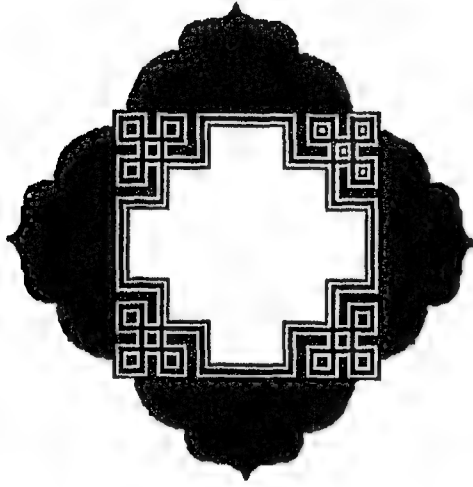
مع توحيد المعايير في كافة القرارات التي تصدر منهم .

* الدعوة إلى مساهمة القطاع الخاص في إنشاء شبكة خطوط

مترو الأنفاق ، باعتباره حلا جذريا لمشكلات المرور السطحي . وفي

هذا الإطار يمكن العودة إلى الأخذ بنظام الالتزام في المرافق العامة

الذي عرفته مصر لدى ملويل ، وطرحه على القطاع الخاص .



الخدمات والتنمية الاجتماعية

الدورة الثانية عشرة

البيئة

نحو استراتيجية للحفاظ على البيئة

وضعتها المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بالبيئة وصون مواردها .

وتتلخص هذه المبادئ فيما يأتى :

- احترام شرعية حق المواطنين بجميع فئاتهم فى حياة كريمة ، وهى مسألة أخلاقية ، تنبع من الأديان السماوية ، وأخذها فى الاعتبار يعنى الحفاظ على الموارد كما وكيفا ، لتحقيق التنمية من أجل الجيل الحالى والأجيال القادمة .

- تحسين نوعية الحياة للمواطنين ، لنضمن لهم حياة أكثر صحة ، وتعلما جيدا ، وقدرات تساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة .

- حماية التنوع فى الموارد الوراثية والأنواع الحية والبيئات ، بما يضمن استمرار عطاء البيئة وتجدد مواردها بمعدلات تمكن الانسان من الاستفادة من هذه الموارد .

- التحكم فى استغلال الموارد غير المتجددة مثل البترول والفحم والمعادن والخامات المعدنية ، بما يضمن عدم استنزافها بسرعة ، وهذا يتطلب استخداما رشيدا لها ، وبحثا عن موارد بديلة .

- التناغم مع امكانات النظم البيئية ، سواء أكانت أرضا صحراوية أو زراعية أو أراضى للمراعى ، أو بحيرات للصيد ، وهذا يتطلب إقامة التوازن بين الموارد والسكان ، فى إطار تنظيم الأسرة وقضايا التحضر والهجرة إلى المدن ، والتغيرات الديموغرافية .

- لما كانت الموارد الطبيعية للبلاد هى الضمان الرئيسى لاستمرار الحياة للجيل الحاضر والأجيال التالية - فلا بد أن تتضمن تشريعات حماية البيئة مبدأ جديدا وهو : تجريم الأعمال التى من شأنها

أصبح إقرار استراتيجية لتحسين نوعية الحياة بين المواطنين أمرا ضروريا فى ظل الواقع البيئى فى مصر ، إذ إن هدف التنمية هو تمكين المواطنين من تحقيق ذاتهم وإمكاناتهم ، وأن يحيا حياة كريمة . وإذا كانت قيمة الدخل للفرد تعد أحد معايير التنمية الاقتصادية ، فإن النمو الاقتصادى ينبغى أن يتوازن مع ما يخدم الجوانب الأخرى لحياة المواطنين ، وأن تؤخذ المعايير الاجتماعية الأخرى لنوعية الحياة فى الاعتبار ، مثل : متوسط العمر المتوقع ، والمعرفة ، والمستوى التعليمى ، وحرية التفكير والابداع . ولا شك أن الاهتمام بهذه القضايا يساعد على تقوية انتماء المواطنين إلى بلدهم ، وزيادة إنتاجهم وحماية الموارد .

وتحسين نوعية الحياة عموما ، لا يتأتى إلا فى ظل تنمية متواصلة مستمرة ، تأخذ فى اعتبارها احتياجات الجيل الحاضر والأجيال القادمة . ويتوقف نجاح التنمية المتواصلة واستمراريتها على حماية موارد البيئة كما وكيفا غير أن عديدًا من هذه الموارد التى نعتمد عليها فى استمرار حياتنا - مثل نهر النيل والأرض الزراعية - أصبحت مهددة بمخاطر التدهور والتلوث . ولذلك فإن استراتيجية حماية البيئة فى مصر ينبغى أن تركز على عدة مبادئ مستقاة من الاستراتيجيات التى

الإضرار بالأمن البيئي ، واستنزاف الرصيد القومى الطبيعى ، وتحديد الأجهزة المسؤولة عن ضبط مثل هذه الأعمال .

- التوجه لحماية البيئة وصيانتها ، وما يتضمنه هذا التوجه من تغيير الاتجاهات والممارسات الشخصية تجاه البيئة ، سواء على المستوى الحكومى أو المؤسسات أو الأفراد .
- تشجيع المجتمعات سواء كانت حضرية أو ريفية أو صحراوية ، أو القطاعات المختلفة من المجتمع ، على القيام بدور فى رعاية وحماية البيئة . وهذا يدخل فى إطار إثارة وعى الجماهير وتدعيم المنظمات غير الحكومية .

- الاهتمام بالعمل على دمج وتكامل التنمية وحماية البيئة ، بأسلوب مرن متلائم مع المتغيرات . مع تطوير الأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة بحيث تخدم الأهداف المرجوة . ومن المناسب أن تشارك هذه المهام بوزارة خاصة تنشأ لهذا الغرض .

- التعاون الاقليمى والدولى فى مجالات تنمية وحماية البيئة .

قضايا البيئة والتلوث البيئى فى مصر :

تتصل القضايا البيئية بالموارد الطبيعية التى تستنزف فتتدهور وتضرب ، أو تتناولها التنمية الراشدة التى تأخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان ، فتتحقق بها التنمية الموصولة والممتدة الأمد لتكفى الجيل الحاضر والأجيال التالية . كما تتصل بتوعية البيئة ومواعنتها لصحة الانسان وعمل وظائفه الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية ، وهما وجهان غير منفصلين لقضايا البيئة ، تختلف آثارهما على حياة الجماعة الانسانية .

وترتبط قضايا البيئة كذلك بمسألة السكان وتزايدهم وتعاضل معدلات استهلاكهم للموارد ، ومعدلات النفايات والمخلفات . وقضية توزيع السكان بين الريف والحضر . وتوزيع الحل السكنية ومواقع العمران فى إطار الحيز الوطنى . ويواجه العالم - وخاصة الدول النامية - مشكلة الاكتظاظ السكانى فى المدن والحضر ، وما يتبع ذلك من ضغوط

بإمظة الأثر على أنظمة البنية الأساسية فى المدن (المواصلات - المجرى - المياه . . .) وعلى الاسكان ، لا سيما مع تزايد الطلب العشوائية التى تقام على حواف المدن وأطرافها .

وفيما يلى رصد لقضايا البيئة الرئيسية فى مصر بهدف رسم إطار للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وصون مواردها ، ومراعاة فكرة « التنمية الموصولة » فى خطط التنمية المصرية .

أولاً : قضايا الموارد الطبيعية :

١ - الأراضى الزراعية :

تبلغ جملة الأراضى الزراعية - طبقاً لإحصاء الهيئة العامة للمساحة عام ١٩٩٠ - ٧.٥٤٦ مليون فدان ، يضاف إليها ٣٠١ ألف فدان تزرع على مياه الأمطار فى المناطق الساحلى ، وتمثل هذه الأراضى حوالى ٢ ٪ من جملة مساحة مصر . وتتعرض هذه الرقعة المحدودة لعدة مشكلات تهدد الانتاج الزراعى المتواصل :

المشكلة الأولى : تتعرض الأراضى الزراعية الخصبة لطفيان العمران فى الحضر والريف ، وكذلك تعرضت للتجريف لتتحول التربة الزراعية إلى مادة خام لصناعة الطوب . وقد خسرت الزراعة المصرية فى غضون الثلاثين سنة الماضية قرابة المليون فدان من أجود الأراضى ، تحولت مساحاتها إلى امتدادات عمرانية للمدن والقرى . كذلك خسرت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية قسماً من خصوبتها نتيجة التجريف .

وهذه المسألة جزء من قضية أوسع ، ألا وهى قضية « السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض » ، وترجمتها إلى خطة ترصد على خريطة مصر استخدامات أراضيها فى الحاضر والمستقبل (السنوات الخمسين أو المائة القادمة) ، وتحدد أولوياتها ، وتعتمد على جملة الأرصاد والبيانات العملية عن موارد الأرض « السطح والباطن » ، وترسم مواقع الأراضى الزراعية ، ومواقع المدن والحل السكنية ، ومواقع مراكز التعدين والبتروى والصناعة والسياحة والطاقة ، وشبكات

المواصلات من الطرق والمطارات والموانئ ، إلى غير ذلك من استخدامات الأرض .

فإذا غابت الخطة الوطنية لاستخدامات الأرض المصرية على اتساع المليون كيلو متر مربع ، انفتح الباب لتصارع المطالب المختلفة ، سواء في الحاضر ، مثل الخلاف بين هيئات البترول وهيئات السياحة حول أولويات استخدام حيز الشاطئ في الأرض والبحر في منطقة الفردقة . أو في المستقبل ، مثل ما حدث في منطقة سيدى كرير حيث تقرر في عام ١٩٦٦ - بعد دراسات عديدة باهظة التكاليف - تحديد موقع المحطة الذرية ، ثم تأجل المشروع بسبب حرب ١٩٦٧ . فلما عادت مصر إلى بحث إقامة المحطة في السبعينات ، كان العمران قد زحف على موقع المحطة ، واستؤنفت الدراسات لاختيار بديل آخر . وتقرر الموقع في الضبعة في عام ١٩٨٠ ، ثم تأجل المشروع مرة أخرى بسبب حادث تشيرنوبل ، وحل مثل هذه المشكلات لا يكون إلا في إطار الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض .

ان الخروج بالعمران من حيز الوادى الضيق إلى الصحراء الفسيحة في شرق الوادى وغربه ، وبناء المدن الجديدة (السادات والعامرية وبرج العرب الجديدة و٦ أكتوبر والعاشق من رمضان ، وغيرها) في خارج الأرض الزراعية ؛ يعتبر خطوات على النهج السليم ، ولو أن هذه المدن أنشئت منذ خمسين عاما ، لخففت من أضرار الطغيان العمرانى على الأرض الزراعية في مناطق القاهرة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

المشكلة الثانية : تتعرض الأرض الزراعية لموامل التدهور الناشئ عن قصور الصرف ، وما يتبع ذلك من ارتفاع منسوب الماء الأرضى وتعرض الأرض للتملح ، إضافة إلى ما تحمله مياه الري من شوائب وملوثات ، وما يتساقط من الهواء إلى الأرض من عوادم السيارات ومخرجات الصناعة ، حيث يبرز هذا على جوانب الطرق على وجه الخصوص .

المشكلة الثالثة : تزحف الرمال من الصحارى ، وخاصة الصحراء الغربية ، على تخوم الأراضى الزراعية . وقد كانت الرواسب النيلية فيما قبل (رى الحياض - مياه الفيضان) تختلط بالرمال الزاحفة ، ويتكون من الخليط طبقة من التربة الصالحة . وتتعرض الأراضى الزراعية في تخوم الدلتا الغربية وغربى النيل لهذا الضرر البالغ في الصيف . وتظهر صور الأقمار الصناعية زحف الرمال على تخوم الأراضى الزراعية ، كما تظهر مخاطر تراكم هذه الرمال على الجانب الغربى من بحيرة ناصر .

٢ - موارد المياه العذبة :

تبرز هنا مسألتان : الأولى تتمثل بترشيد استخدام الموارد المائية ، والثانية تتمثل بالمحافظة على نوعية المياه ، خاصة في قنوات الري والصرف .

المسألة الأولى : ان حصص مصر من موارد مياه النيل محدودة (حوالى ٥٥ مليار متر مكعب) ، يضاف إليها موارد المياه الجوفية على تنوع مصادرها في المناطق المصرية المختلفة ، سواء من مياه النيل في تخوم الوادى والدلتا ، أو من موارد قديمة في طبقات الحجر الرملى النوبى وما فوقه من طبقات تحمل المياه خاصة في الصحراء الغربية ، أو من موارد المطر في نطاقات الساحل الشمالى من رفع إلى السلم . وهذه جميعا موارد محدودة يتحتم ترشيد استغلالها ، أى زيادة العائد من كل متر مكعب منها ، ويعنى هذا استبدال طرق الري الحالية بطرق ري تقتصد فى استخدام المياه ، على نحو ما يحدث في الأراضى الجديدة ، حيث تستخدم طرق الري المتطورة (الرش ، التقيط وغيرها) التى تقلل معدلات استهلاك المياه للفدان إلى نصف ما يروى به في أراضى الدلتا والوادى .

كذلك يعنى التوجه إلى الاقتصاد في استهلاك المياه ، تقليل الفاقد في شبكات وقنوات الري . ويمكن الحل الأمثل في نقل المياه وتوزيعها في شبكة من القنوات المبطنة والمغطاة والأنابيب . وقد يكون هذا حلا

بالغ التكلفة ، ولكن تبطين قنوات الري ضرورى لمنع فقد الماء بالتسرب من جوانب القنوات ، وتغطية القنوات - الفرعية على الأقل - يقلل الفاقد بالبحر، ويمنع نمو الأعشاب المائية والقواقع الناقلة للبهارسيا . ومن وسائل تقليل الفاقد فى مياه الري مكافحة الأعشاب التى تنمو فى القنوات - ومنها آفة ورد النيل - نظرا لأنها ترفع من معدلات البحر ، بالإضافة لأضرارها البيئية الأخرى .

ويتصل ترشيد استخدام المياه - وخاصة فى ضوء ما يتوقع من تعاظم أزمة المياه فى العالم عامة وفى منطقة الشرق الأوسط خاصة - بموضوع الدورة الزراعية والتركيب المحصولي ، حيث لايزال نهج الحساب السائد هو النظر إلى الانتاج من وحدة المساحة (الفدان) ، ولو تغير نهج الحساب إلى النظر إلى الانتاج من وحدة المياه (المتر المكعب) لتغير ترتيب المحاصيل تأخيرا لمحاصيل عالية فى استهلاك المياه (الأرز والقصب) ، وتقديما لمحاصيل متواضعة فى استهلاك المياه .

واستهلاك المياه فى المدن والحلل السكنية وفى الصناعة أمر يستحق المراجعة ، فقد زادت معدلات الاستهلاك اليومي للفرد من المياه بمدينة القاهرة عدة أضعاف فى غضون الخمسين سنة الماضية (٦٩ لتر عام ١٩٢٦ ، ١٢٥ لتر عام ١٩٥٢ ، ٢١٠ لتر عام ١٩٧٠ ، ٢٠٠ لتر عام ١٩٨٠) ، وتضاعف معدلات الاستهلاك يدل على اسراف ينبغي أن يتوقف . والاسراف فى استهلاك المياه يعنى زيادة الضغط على شبكة الصرف الصحى ، وهى مسألة عانت منها مدينة القاهرة لعدة سنوات ، وتكلف علاجها نفقات باهظة تجددت بها شبكة الصرف الصحى ، بحيث أصبحت من أضخم الشبكات فى مدن العالم . وهنا تظهر الحاجة إلى التكامل بين الوسائل التكنولوجية (تجديد شبكات المياه ، وصيانة الصنابير ، وتعديل صناديق الطرد وغيرها) والوسائل الاجتماعية (نشر الوعى بأهمية ترشيد استهلاك المياه ، والسلوك الفردى فى استهلاك المياه ومقاومة الاسراف) والوسائل

الاقتصادية (تسعير المياه فى شرائح متزايدة) .

المسألة الثانية : وتتصل بتنوعية المياه العذبة المتاحة فى شبكات الري والصرف ، والتى تعتمد عليها الزراعة والصناعة وحاجات الانسان . ذلك لأن مخرجات الصرف الزراعى (الكيماويات الزراعية من المخصبات والمبيدات) ومخرجات الصرف الصحى والصناعى ونفاياته قد اختلطت جميعا ، فزادت على قدرة محطات المعالجة ، وفاضت إلى شبكات الصرف الزراعى ، بل وإلى قنوات الري ومجارى النهر ذاته ، فحملتها بدورها إلى بحيرات الشمال وشواطئ البحر ، الأمر الذى يعرض صحة سكان الريف لمخاطر عديدة ، تضاف إلى الآثار الاقتصادية البالغة .

كما أن مياه الصرف الزراعى جزء رئيسى من موارد المياه التى يعتمد عليها التوسع الزراعى فى السنوات العشرين القادمة . وهى نموذج لاعادة استخدام الموارد . وترعة السلام - وهى من أكبر مشروعات الري المعاصرة - تحمل مياه الصرف الزراعى المخلوطة بقدر من مياه النيل إلى شمالى سيناء لاستزراع مساحات واسعة فى سهل الطينة وتخومه . فإذا كانت هذه المياه محملة بملوثات كيميائية من نفايات الصناعات وبقايا المبيدات والأسمدة ، فإنها تعرض المحاصيل لمخاطر بالغة . وهذا نموذج للآثر الاقتصادى للتلوث ، الذى يفسد موردا ذا أهمية خاصة .

يضاف إلى ذلك أن المياه الحاملة للملوثات المتعددة والمتنوعة تصب فى بحيرات الشمال (المنزلة - البرلس - ادكو - مريوط) وهى من أهم مصادر الثروة السمكية فى مصر.

وهنا يبرز خطر خاص بتلوث مياه مصايد الأسماك ، لأن السمك جزء من نظام بيئى تتدرج فيه مراحل السلم الغذائى ، فالكائنات الدقيقة من الهائمات الطحلبية والحيوانية تتلقى الملوثات وتركزها فى أجسامها فى مراحل النمو ، ثم تتغذى عليها حيوانات دقيقة تتجمع فى أجسامها الملوثات بدرجة أكبر ، ثم تأتى الأسماك وتتغذى على هذه

الحيوانات ، وربما يتفدى السمك الكبير على السمك الصغير في سلم التغذية . والدرجات التالية قد تتضمن تفدى الطيور كالبط وغيره على الأسماك ، والانسان يأكل السمك والطيور ، وقد تركزت فيه - مع درجات السلم الغذائي - كيميائيات الملوثات .

وقد يتطلب الأمر إنشاء محطات لإحصاء تلوث الأسماك في بحيرات اذكو والبرلس والمنزلة . لاسيما وأن بحيرة المنزلة تتعرض لمخاطر خاصة ، لأنها تتلقى مياه بحر البقر وبحر حانوس ، وهي كتل مائية تحمل قدرا بالغا من الملوثات المخلوطة بمخرجات المناطق الصناعية في شبرا الخيمة وغيرها .

وتجدر ملاحظة أن بحيرة البردويل في شمالى سيناء لاتزال بعيدة عن مصادر التلوث ، لذلك تجد أسماكها روجا في أسواق التصدير إلى الخارج .

يتضح من هذا أن تلوث المياه يؤثر على الصحة العامة ، وعلى عناصر اقتصادية هامة تتصل بتنوعية المياه التي يمكن أن يعاد استخدامها ، وما تحويه من ثروات طبيعية . وفي هذا الصدد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه الري والصرف من التلوث ، وكان الصاغر لصدور هذا القانون الهام اعتبارات صحية واقتصادية . غير أنه لا تزال هناك عقبات تحول دون تنفيذ هذا القانون تنفيذا سليما وفعالا .

٣ - الثروات الطبيعية المتجددة :

في مجال الثروات الطبيعية المتجددة - ومنها الثروة السمكية في مياه الشواطئ المصرية والبحيرات وشبكات الري والصرف وبحيرة ناصر (خزان السد العالي) - تبرز مسألة التنمية المتواصلة للموارد الطبيعية المتجددة ، وهي مسألة تتصل بفكرة الاستغلال في حدود « قدرة النظام البيئي على الحمل » . ذلك لأن صيد السمك هو نتاج طبيعي للنظام البيئي ، فإذا زاد ما يؤخذ منه على قدرة النظام البيئي على التعويض (وهي هنا قدرة جماعة أفراد نوع السمك على التكاثر

والنمو) تحول الاستغلال إلى استنزاف ، وهذا عكس التنمية الموصولة . فليست التنمية مرادفا لتعظيم الانتاج ، وانما ينبغي أن يكون الحصاد نون استنزاف رأس المال .

ومصايد الأسماك المصرية تتعرض لأضرار الاستنزاف أى « الصيد الجائر » ، بالإضافة إلى تلوث البيئة بما يقلل من خصوبتها ويفسد أسماكها ، وأجراءات إدارة مصايد الأسماك المصرية تعمل على منع الصيد في مواسم التكاثر ، على نحو ما يجرى بنجاح في مصايد بحيرة البردويل في شمالى سيناء ، وما يرجى تطبيقه كذلك في سائر المصايد .

وهناك أيضا الأثر البيئي للصيد الجائر للحيوان البرى ، فلقد شهد القرن العشرون تدهورا كبيرا في الحياة البرية وبيئاتها الطبيعية في مصر ، لأسباب ترجع في مجملها إلى التدخل البشرى . وبلغ معدل هذا التدهور ذروته في السنوات العشر الأخيرة ، ففي خلال هذا القرن بدأت معدلات الانقراض بين الحيوانات البرية في الازدياد المطرد ، وخاصة بين الثدييات الكبيرة .

وعلى سبيل المثال كان يوجد في مصر عند بداية هذا القرن تسعة أنواع من الحيوانات الظلفية ، انقرض منها حتى الآن أربعة أنواع هي الأداكس Addax (الصحراء الغربية ١٩٢١) ، بقرة الوحش Bubal Harteleest (الصحراء الغربية ١٩٣٥) ، المها أبو حراب Scimita - Horned Oryx (الصحراء الغربية ١٩٧٥) ، والخنزير البرى (وادى النيل والصحراء الغربية ١٩٠٢) . وهناك ثلاثة أنواع أخرى على وشك الانقراض وهي : الكبشى الأروى Barbary sheep ، غزال الزيم Slender Horned Gazelle ، الحمار البرى Wild Ass إن لم تكن قد انقرضت بالفعل . أما النوعان الباقيان وهما غزال دوركاس المصرى Dorcas Gazelle والماعز الجبلى النوبى Nubian Ibex فيعانى كل منهما من تناقص كبير ومطرد في الأعداد ، وانكماش كبير في التوزيع الجغرافى . أما من بين

الثدييات الكبيرة آكلة اللحوم (أربعة أنواع) فقد انقرض النمر السينائي Sinaileo Pard (١٩٥٠) وأصبح الفهد Cheetah والضبع المخطط Striped hyena على وشك الانقراض ، وتناقصت أنواع الذئب المصري تناقصا شديدا . ولم تسلم الثدييات الصغيرة من هذا المصير ، فقد أوشك على الانقراض كل من الجربوع رباعى الأصابع Four - toed Jerboa والجربوع الكبير Greater Egyption Jerboa وأبوشوك Crested Porcupine ، والوبر Hyras .

ومن بين الطيور تناقص العديد من الأنواع خاصة الطيور الجارحة مثل : الحداة المصرية Black Kite والنسر الأردن ، Lappet - Faced Vulture ، والحبارى Houbara Bustard وكثير من الطيور المائية .

ومن الزواحف ، أوشكت السلحفاة الصحراوية المصرية -Egyp-tion Tortoise ، والسلحفاة النيلية Nile Soft - Shelled Turtle على الانقراض . وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن أعداد الزواحف وتوزيعها في مصر ، فإن الأعداد التي يتم جمعها وتصديرها سنويا - مثل السلحفاة المصرية والضب والورل والتمساح النيلى وأنواع أبو السيور والكويرا وغيرها - تفوق بكثير قدرة هذه الأنواع على التعويض ، على الأقل في مناطق صيدها المكثف .

ويمكن تلخيص أسباب التدهور الملحوظ في الحياة البرية في مصر ، فيما يلي :

١ - عدم وجود استراتيجيات واضحة لحماية التراث الطبيعي :

- فالمحميات الطبيعية التي أعلنت حتى الآن ، لم يتم اختيارها في إطار استراتيجية متكاملة لحماية أمثلة من البيئات الأساسية ، أو لحماية أنواع معينة .

- لا يوجد برنامج لتدريب الأفراد القادرين على القيام بمسؤولية

تطبيق قوانين حماية البيئة ميدانيا .

ب - الصيد الجائر : لا يوجد في الوقت الحالى أى تنظيم لعمليات الصيد في مصر ، بما فيها مناطق المحميات المطلة ، ويرجع ذلك إلى ما يلي :

- ليس هناك جهة اختصاص واحدة لتنظيم عمليات الصيد وإصدار التصاريح اللازمة ، أو مراقبة تلك العمليات .
- ليس لدى أى جهة من الجهات المكلفة بتنظيم عمليات الصيد الامكانيات البشرية المدربة لأداء هذه المهمة .

- تعتبر القوانين الحالية التي تنظم عمليات الصيد قاصرة ، ولا تشكل العقوبات التي تتضمنها أى رادع للمخالفين .

ج - الاتجار في الحيوانات البرية ومنتجاتها : على الرغم من أن صيد الحيوانات البرية والاتجار فيها قد جرى ثم مصر لسنوات طويلة ، إلا أن هذه الظاهرة قد بلغت أقصى حدودها في السنوات العشر الأخيرة . فبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الطيور والزواحف والثدييات ومنتجاتها التي تباع في الأسواق المحلية ، فإن أعدادا ضخمة منها تصدر الى الخارج ، في كثير من الأحوال بتصاريح من جهة الاختصاص وهي حدائق الحيوان بالجيزة . وتشمل الحيوانات التي يتم تصديرها : مسقور الصيد (الشامين وصقر الغزال) والعديد من الزواحف (خاصة إلى ألمانيا) وجلود الثعالب والورل وأسماك البحر الأحمر .

د - التلوث : أدى تلوث البيئة - بالمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية والمخلفات الصناعية والصرف الصحي والبترو - إلى آثار بعيدة المدى على الحياة البرية في وادي النيل والبحر الأحمر . فأحدث تغييرات جوهرية في بنية المجتمعات الحيوانية خاصة الطيور ، بالإضافة إلى التدهور الشديد في التباين النوعي في الدلتا وبحيراتها الشمالية حيث تناقصت أو اختفت تماما بعض أنواع الطيور والثدييات ، خاصة تلك التي تقع على قمة السلسلة الغذائية مثل الطيور الجارحة

والطيور آكلة الأسماك والشديدات آكلة اللحوم . وقد نجم عن تدهور بنية المجتمعات الحيوانية في الدلتا وروادى النيل زيادة ضخمة في أنواع الحيوانات الضارة ، مثل الآفات الحشرية المختلفة وعصفور النيل والقوارض الضارة .

هـ - تدمير البيئات الطبيعية : ويشمل هذا استصلاح الأراضي للزراعة والامتداد العمرانى والصناعى والسياحى ، وعادة ما تستهدف هذه الأنشطة الأراضي الهامشية والتي تشكل البيئات الطبيعية للحيوانات البرية ، وعلى سبيل المثال ، تم ردم مساحات شاسعة من البحيرات الشمالية التي تعتبر - بالإضافة الى أهميتها الاقتصادية - أحد مصادر الثروة السمكية الهامة ، ومن أهم بيئات الطيور المهاجرة في حوض البحر المتوسط .

وقد أدى النشاط السياحى المكثف على شواطئ البحر الأحمر إلى أضرار كبيرة بالبيئة البحرية ، إذ تم ردم مساحات كبيرة من مناطق المد والجزر لتكوين شواطئ رملية مناسبة للسياحة ، مما أدى إلى قتل أو تدهور مجتمعات الشعاب المرجانية النادرة . كذلك أدى الاستخدام المتكرر لمناطق القوس المتميزة إلى قتل جزء كبير منها ، إما نتيجة لإلقاء مراسى قوارب القوس ، أو نتيجة لنشاط بعض الغواصين . وفي غياب الضوابط الكافية لحماية الحياة البحرية في المناطق السياحية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء ، يتم صرف بعض نواتج الصرف الصحى أو تحلية المياه في البحر ، مما يتسبب في أضرار واسعة النطاق على البيئة البحرية .

ولقد انقرضت أنواع عديدة من حيوانات الصحارى والبرارى نتيجة الصيد الجائر ، حيث يتجاوز الصيد قدرة جماعة الحيوان على التعويض . وتتعرض لذلك أيضا أنواع الطيور المهاجرة ، وأشهرها السمان الذى يعبر الشواطئ الشمالية فى رحلته إلى الجنوب الدافئ فى فصل الخريف ، وإيسست هذه دعوة لمنع الصيد ، وانما إلى التنظيم الذى يمنع انقراض النوع .

ويذكر فى هذا الصدد مسألة الرعى الجائر . وتقع المراعى الطبيعية فى نطاق ساحلى يمتد من رفح إلى السلوم ، وحيث تسقط أمطار تتراوح من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ملميمتر فى العام ، وتكفى لنمو كساء نباتى يصلح للرعى . وفى المراعى الطبيعية تبرز قضية « قدرة النظام البيئى على الحمل » ، أى قدرة وحدة المساحة على تغذية عدد من الحيوانات لمدة من الزمن . فإذا زادت أعداد الحيوان أو امتدت مدة بقائها فى المرعى أكثر من قدرة المرعى على الحمل ، أصبح الرعى جائرا ، مما يحدث التلف والتدهور بأراضى الرعى . ويقدر الخبراء قدرة مراعى المنطقة غربى الاسكندرية إلى السلوم على الحمل بحوالى ٢٠٠٠٠٠ رأس من الماعز والأغنام . ولكن الواقع أن عدد الحيوانات فى هذا النطاق يزيد على المليون ، ومن هنا يأتى الرعى الجائر وتدهور المراعى الطبيعية وتصحرها ، ويكون تزايد اعتماد قطعان الحيوان على الأعلاف المجلوبة من خارج المنطقة .

وتتمية المراعى والثروة الحيوانية فى النطاق الساحلى الشمالى تلوح مسائل تتصل بتنمية الموارد المتاحة ، أو التى تتاح فى إطار برامج التنمية . وفى هذا النطاق تمتد ترعة برج العرب والرياح الناصرى لاستزراع مناطق كانت من قبل جزءا من نطاق الرعى بالساحل الشمالى أو الزراعة المطرية . وكان ينبغي أن يوجه قدر من المياه والأرض لزراعة مراعى لتنمية قطعان الحيوان وتحسين أحوال الرعاة ، وتحقيق التوازن بين استغلال المراعى الطبيعية بالقدر الذى لا يثقلها وبين الاعتماد على المراعى المروية ، بما يحقق التنمية الموصولة لثروة الحيوان وجماعة الرعاة . ومثل هذا يقال بالنسبة للمراعى الطبيعية والثروات الحيوانية فى النطاق الشمالى لشبه جزيرة سيناء ، وما سيتاح لها من موارد مائية تحملها ترعة السلام .

٤ - الثروات الطبيعية غير المتجددة :

وهي الرواسب الجيولوجية القديمة التي تحمل الثروات المعدنية وطبقات الفحم وحقول البترول والغاز الطبيعي ، وكذلك المياه الجوفية المختزنة في الطبقات الحاملة للمياه ، وأشهرها طبقات الحجر الرملي النوبي في مناطق الواحات وشرقي العوينات . وهذه ثروات طبيعية ، ما يؤخذ منها لا يعوض لأنها مخزونات قديمة . وفكرة التنمية الموصولة هنا تعنى العمل على تعظيم كفاءة استغلال الموارد ، وإطالة الأمد الزماني لسنوات استغلالها ، والضابط في هذا الأمر يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسئولية الأخلاقية تجاه الأجيال التالية .

ويقصد بالكفاءة التكنولوجية زيادة العائد من الاستخدام - فالآلة ذات الكفاءة تستهلك القدر الأقل من الوقود - وإيجاد الوسائل التكنولوجية لإعادة الاستخدام ، وكذلك البدائل من الموارد المتجددة أو المصنعة لتحل محل الموارد غير المتجددة ، والبحث عن مواقع جديدة لخامات الموارد غير المتجددة .

أما المسئولية الأخلاقية فتتصل بسياسات التنمية ، وهي تأخذ في الاعتبار مصالح الأجيال التالية ، فتستخرج من الموارد غير المتجددة ما يكفي لمقابلة المتطلبات الأساسية للحاضر ، دون إسراف تنضب به الموارد .

وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى موارد المياه الأرضية في الصحراء الغربية ، ومنها مناطق الواحات وتوسعاتها فيما عرف بالوادي الجديد . وهنا تبرز أهمية الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه ، واختيار وسائل الفلاحة والرعى والمحاصيل التي تمثل أكفا استخدام للمياه . فزراعة الأرز - التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه - خاصة في مناطق الواحات التي لا يتيسر فيها الصرف الزراعي قرار غير سليم ، كذلك الحال بالنسبة للرعى بالغمر ، إذ ينبغي أن تكون التنمية في إطار إطالة الأمد الزماني الذي تستخدم فيه هذه الموارد المائية غير المتجددة .

٥ - تنوع الأحياء :

ويتمثل تنوع الأحياء - أو ما يطلق عليه الثروات الوراثية - في مجموعة الأنواع النباتية والحيوانية البرية ، ومجموعات الأنواع والأصناف والسلالات الزراعية وأقاربها البرية ، وفي البيئات المتنوعة التي توجد في مناطق البلاد المختلفة . وهذه جميعا جزء من التراث الوطني الذي يتصل بمستقبل التنمية والاقتصاد ، بالتراث الثقافي والحضاري ، وصون هذا التراث الوطني والمحافظة عليه من الاندثار جزء من المسئولية الوطنية .

وقد فقدت مصر في غضون الأعوام المائة الماضية عشرات من أنواع النباتات (أشهرها البردي) والطيور (أشهرها طائر الأييس المقدس) - وهي جزء من التراث الحضاري لتاريخ مصر . والأدب العربي زاخر بالإشارة إلى أنواع من الحيوان والنبات التي انقرض أغلبها الآن ، وهي جزء من التراث الثقافي . كذلك فقدت مصر عشرات من أنواع النباتات البرية كان يمكن أن تكون مصادر لمواد دوائية أو كيميائية نافعة ، وفقدنا ضياع لغرض أماكن مستقبلية . ومن هذه الأنواع أقارب لبعض المحاصيل ونباتات العلف ، وضياع هذه الأنواع فيه فقد لتكوينات وراثية قد تفيد في استنباط سلالات جديدة مما نزرع من المحاصيل . ومثال ذلك نوع من الشعير البري يوجد في بقعة محدودة من وادي حاييس غربي مرسى مطروح ، ونوع من القطن البري الشجري لا تزال أفراد قليلة منه توجد في واحة سيوه .

ومن المهام الضرورية في مجال البيئة ، وضع برنامج وطني لصون التنوع البيولوجي ، بإقامة عدد من المحميات الطبيعية ، تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعات الأنواع البرية . وقد صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ لينظم عملية إنشاء المحميات الطبيعية ، كما صدرت عدة قرارات بتحديد مناطق للمحميات الطبيعية ، ويجرى كذلك إنشاء وحدات لحفظ الموارد الوراثية لأصناف وسلالات المحاصيل وأقاربها البرية . ومن الضروري إنشاء مركز حقل لإكثار أنواع الحيوان والنبات

المعرضة للاندثار ، تكون من مهامه إعادة هذه الأنواع إلى بيئاتها الطبيعية في المحميات . بيد أن خطوات التنفيذ في هذه الأمور جميعا تتسم بالبطء .

ثانيا : قضايا التلوث البيئي :

التلوث البيئي هو كل تغير في التكوين الكيميائي أو في الصفات الفيزيائية أو البيولوجية للبيئة ، يكون له أثر ضار على صحة الانسان وراحته من النواحي الفسيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، أو على ما يزرعه من محاصيل أو يربيه من حيوان ، أو على تراثه الحضارى . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآثار المصرية تتعرض للتدهور البالغ من أثر التلوث البيئي ، وخاصة حمضية الهواء وارتفاع مناسيب المياه الأرضية .

١ - تلوث المياه العذبة :

سبقت الإشارة إلى الأثر الاقتصادي لتلوث موارد المياه في شبكات الري والصرف الزراعى على مستقبل الزراعة ومصايد الأسماك . وهذه الموارد هي المصدر الرئيسى لمياه الشرب والمياه اللازمة للعمليات الصناعية ، بالإضافة إلى موارد المياه الأرضية والجوفية . وتبرز هنا ثلاث ظواهر :

الظاهرة الأولى : التغير في نوعية المياه نتيجة التلوث :

حيث تستقبل مياه نهر النيل والترع العديد من الملوثات البيولوجية والكيميائية ، نتيجة صرف المخلفات السائلة الصناعية ومياه المجارى ، بالإضافة إلى ما يصب في نهر النيل والترع من مياه الصرف الزراعى . ولقد كان المأمول من إصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ حماية المياه العذبة ، والمحافظة على نوعيتها في حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية لمياه نهر النيل . على أن الدراسات التى أجريت على مياه النهر وكثير من الترع ، أظهرت المؤشرات التالية :

- زيادة تركيز الأملاح الذائبة وخاصة في الترع .

- زيادة الملوثات العضوية .

- ارتفاع تركيز المركبات النيتروجينية وأملاح الفوسفور ، والتي تؤدي إلى تضاعف معدلات نمو الطحالب والنباتات المائية .

- تلوث المياه بالكثير من المركبات العضوية المكلورة والمبيدات الأخرى ، والهيدروكربونات البترولية والمعادن الثقيلة .

- تلوث بيولوجى يتمثل في تواجد أنواع عديدة من الطفيليات والبكتريا المرضية وفيروس التهاب الكبد الوبائى ، مع زيادة في أعداد البكتريا بصفة عامة . وليس أدل على ذلك من انتشار أمراض الاسهال والأمراض التى اصطلح مؤخرا على تسميتها « بأمراض الصيف » والتي ليس لها مدلول آخر سوى التلوث البرازى للمياه المستخدمة للشرب . وهى تسمية غير حضارية ، لها انعكاساتها السلبية على الصحة والسياحة والاقتصاد القومى بصفة عامة .

الظاهرة الثانية : تآثر عمليات التنقية بتلوث المياه :

ونتيجة للتغير في نوعية مياه نهر النيل والترع ، فإن عمليات تنقية مياه الشرب التقليدية ، في حدود التصميم الهندسى الحالى ، لا تؤدي إلى إزالة العديد من الملوثات البيولوجية والكيميائية ، بالإضافة إلى المشكلات الناشئة عن استخدام غاز الكلور في تطهير المياه . ويمكن إيجاز ما تواجهه محطات تنقية المياه من مشكلات تؤثر على نوعية المياه المنتجة فيما يلى :

- زيادة معدل جرعات الشبنة وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق ببقايا تركيز الألمنيوم في المياه ، وارتفاع التكلفة الاقتصادية للمياه المنتجة .

- زيادة جرعات الكلور المضافة إلى المياه الخام (كلور مبدئى) لخفض أعداد البكتريا والطحالب ، مع زيادة جرعة الكلور المضافة إلى المياه المرشحة (كلور نهائى) . وترجع الزيادة في أعداد البكتريا إلى صرف مياه المجارى ، وإلى نمو الطحالب ، وإلى ارتفاع تركيز أملاح النيتروجين والفوسفور . ومع ارتفاع تركيز جرعات الكلور المستخدمة يتزايد تركيز المركبات العضوية المكلورة الناشئة عن تفاعل الكلور مع

المواد العضوية وهى مركبات مسرطنة (Carcinogenit) أو مطفرة (Mutagenic) .

– عمليات التنقية التقليدية ذات كفاءة محدودة فى إزالة بقايا المبيدات والملوثات العضوية المكلورة من مصادر المياه الملوثة ، وبذلك توجد هذه المركبات فى مياه الشرب المنتجة .

– عمليات تنقية المياه الحالية غير مهيأة لإزالة العديد من الطفيليات والفيروسات ، والهائمات الحيوانية الدقيقة غير المتطفلة ، وبذلك قد توجد هذه الملوثات البيولوجية فى مياه الشرب .

– تزايد الملوثات البيولوجية والكيميائية فى المياه يمثل أعباء على كفاءة المرشحات الرملية ، ويؤدى ذلك إلى انسداد المرشحات الرملية ، وتكون يؤر داخل المرشح تحتوى على بعض الأحياء الدقيقة ، مثل ديدان الديدان النيماتودا غير المتطفلة والتي قد تظهر فى مياه الشرب .

الظاهرة الثالثة : تغيير فى نوعية المياه – بعد التنقية – فى

شبكات التوزيع :

إذ تتعرض نوعية المياه بشبكة التوزيع للتغيير نتيجة لبعض

المؤثرات ، ومن أهمها :

– سوء حالة بعض أجزاء شبكة التوزيع ، مما ينتج عنه تسرب المياه الجوفية أو مياه المجارى إلى الشبكة ، الأمر الذى يضيف إلى المياه بعض البكتيريا الممرضة .

– سوء حالة بعض الخزانات الأرضية أو الخزانات العلوية بالمنازل .

– نشاط بعض الأحياء الدقيقة بشبكة التوزيع نتيجة وجود بعض الملوثات العضوية الذائبة أو اختفاء الكلور الذائب بالمياه ، وما يتبع ذلك من تغيير فى طعم ورائحة المياه .

– تفاعل الكلور المتبقى مع المواد العضوية بالمياه ، وتكوين مركبات عضوية مكلورة ذات تأثير ضار بصحة الإنسان (مشتقات الميثان المكلورة) .

٢ - تلوث المياه الساحلية :

تمثل المياه الساحلية والشواطئ الممتدة على البحر المتوسط شمالا ، والبحر الأحمر وخليج العقبة والسويس شرقا – جزءا من الثروات الطبيعية فى مصر ، وهى مصدر هام للثروة السمكية ، كما تهىء الفرصة لإقامة منتجات سياحية وترويحية . وقد صدر قانون البحار الدولى الذى يمد حيز المياه الإقليمية ، فى نطاق الحقوق الاقتصادية ، إلى مائتى كيلو متر . ونطاق الحدود المتوسع هو أيضا جزءا من نطاق المسؤولية للمحافظة على المياه من التلوث .

وتبذل حاليا جهود لاستصدار قانون لحماية المياه الساحلية من مصادر التلوث وأسباب التدهور البيئى ، يكون مكملا لعدد من القوانين والمعاهدات الدولية التى تهدف إلى حماية البحار من التلوث . ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث ، وعلى اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث . وهى جميعا اتفاقيات دولية تهدف إلى حشد الطاقات الإقليمية للمحافظة على البحار المشتركة وصون مواردها ، وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق المقاصد التى استهدفتها .

١ - البحر المتوسط :

يمثل الأفريز القارى الممتد أمام دلتا النيل من الاسكندرية إلى العريش مجالا بيئيا خصبا ، فهو الحقل الذى تجرى فيه عمليات الصيد . وهو أيضا منطقة توالد الأسماك والقشريات التى يغذى بعضها البحيرات والمياه الداخلة بالزريعة والبرقات . والأفريز القارى (وخاصة الشريط الساحلى منه) هو فى الوقت ذاته المنطقة المعرضة مباشرة لأعمال الإنسان ، والتى تتلقى مخلفاته والمراقات الصناعية بمعدل متزايد مع تزايد الكثافة السكانية . ان مدنا مثل الاسكندرية وبورسعيد أصبحت محصورة شمالا وجنوبا بين مسطحات مائية متدهورة ، وامتداد العمران على الساحل الشمالى الغربى بدون ضوابط ؛ يصاحبه امتداد

عوامل تدهور البيئة إلى مناطق كانت الى سنوات قريبة ذات ميزات بيئية جمالية .

ويضاغف من عواقب صرف المخلفات السائلة إلى الشريط الساحلى ، مايقام من منشآت هندسية على السواحل مثل حواجز الأمواج وأرصفت وموانئ تقام دون انتباه إلى قربها من فتحات الصرف ، مما أدى إلى احتجاز النفايات وتراكمها قرب الشواطئ ، على نحو ما يشاهد فى المكس وفى خليج أبو قير وفى بعض خلجان المنتزه .

وعلى سبيل المثال ، يتلقى خليج المكس يومياً ٦ مليون متر مكعب من مياه الصرف ، من خلال فتحة مصرف العموم وفتحات مصانع الكيماويات ، تحمل معها كيماويات زراعية ومخصبات مختلطة بالفائض من مياه بحيرة مريوط الملوثة ، وكذا تتلقى فلزات حوالى ٦٠٠ ك أملاح زنك و ١٢٠ ك نحاس و ٢٥ ك رصاص و ٤ ك زئبق . وكانت التيارات الدائرية فى الخليج تنقل هذه المواد إلى عرض البحر بعيداً عن الشواطئ ، إلى أن تم إنشاء مصيف التحميل الخاص بمصنع الحديد والصلب الجديد .

وينعكس تدهور البيئة الساحلية فى البحر المتوسط على الاقتصاد القومى وعلى الصحة العامة ، فالثروة المائية تآثرت كما ونوعاً ، والأسماك القاطنة للشريط الساحلى بين المكس وأبو قير تحتوى على تركيزات مرتفعة - وإن كانت متفاوتة - من فلزات الكاديوم والزنك والنحاس والرصاص والزئبق . وتمثل المركبات العضوية للزئبق بصفة خاصة خطورة بالغة ، كما تحتوى الأسماك أيضاً على مخلفات المبيدات وعلى بعض المركبات العضوية الصناعية PCBS . ويلاحظ أن فتحات الصرف المصحى تجتذب الأسماك ويتجمع الصيادون حولها ، وهى أسماك مصابة بأمراض وتحمل طفيليات داخلية وخارجية . وقد تبين وجود السلمونلا فى أحشاء البعض منها . وهذا الحال أكثر انتشاراً فى بحيرة المنزلة وأمام الاسكندرية وفى بحيرة مريوط .

ومن جانب آخر ، أدى صرف كميات من المواد العالقة والمواد العضوية والمخصبات إلى طمس الأحياء القاعية فى مناطق متسعة ، نظراً لاستمرار الترسيب ولزوال الأكسجين قرب القاع . وهذا قد يفسر الانخفاض المطرد فى إنتاجية خليجى أبو قير والمكس من الأسماك . وكذلك اختلال توازن الأنواع فى البحيرات الساحلية مع تناقص الأنواع المهاجرة من البحر ، وسيادة الأنواع النيلية ذات القيمة الاقتصادية والغذائية المتواضعة .

ب - البحر الأحمر :

يتميز البحر الأحمر بتنوع الأحياء البحرية وبانماط بيئية فريدة ، أهمها : الأناريز المرجانية ، وغابات المنجروف الساحلية ، ومروج النباتات الزهرية القاعية ، والسهول الساحلية الضحلة الرملية والطينية وغيرها ، وكلها ظلت على حالها الفطرى إلى بداية العقد الماضى . وخلافاً للبحر المتوسط فلا تشكل المخلفات الصحية والصناعية عوامل مؤثرة فى البحر الأحمر ، عدا منطقة مدينة السويس وموانئ تحميل خام الفوسفات بسفاجا والقصور . أما العوامل الرئيسية التى تشكل تهديداً متزايداً لبيئات البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة ؛ فتتمثل فى السياحة والبتترول وحركة السفن .

وتعتمد صناعة السياحة فى البحر الأحمر على جاذبية البيئة . فقد أدى الإقبال السياحى على البحر الأحمر إلى ازدياد الكثافة السكانية على السواحل ، وإلى التسابق فى إنشاء القرى والفنادق السياحية ، وامتدادها إلى شواطئ جديدة دون ضوابط ودون مراعاة للحمل البيئى ، وسوف يترتب على ذلك عواقب تنعكس على صناعة السياحة ذاتها فى المدى القريب . وقد أنشئت وحدة خاصة لبحوث تنمية السياحة وتخطيط مواقعها ومراعاة الأحوال البيئية وصيانتها . ويكتمل هذا العمل العلمى بالرقابة الفعالة لحماية البيئة من العبث ، مثل العدوان المباشر على المرجانيات والأصداف والأسماك ، سواء من مرتادى الشواطئ أو من

الأمالى لتصنيع التحف وتسويقها للسياحة . وقد أدى ازدياد الطلب على الأسماك والقشريات وارتفاع أسعارها ، إلى الصيد الجائر ، واحتمالات نضوب الثروة المائية فى بعض الأماكن مثل خليج العقبة . أما امتداد العمران الساحلى بلا حدود وارتداد شواطئ جديدة ، فيصاحبه تدمير البيئات الساحلية ، وزوال المواطن الطبيعية لتوالد الكثير من الأحياء النادرة مثل السلاحف البحرية والفقرات واللافقرات الكبيرة . والمطلب الرئيسى هو التعمير الموصول أو الرشيد ، وهذا يستلزم إجراء دراسة متكاملة ، اقتصادية بيئية ، لصناعة السياحة ووسائل التصرف فى النفايات ، وخلق الجهاز الإدارى والفنى لوقاية البيئة أو التوسع فى مناطق المحميات الطبيعية .

أما التسرب المستمر للنفط الخام فى خليج السويس فيشكل ظاهرة مزمنة ، بسبب أنشطة الاستكشاف ، ووجود مايزيد على عشرين منصة ضخ ، واشتداد حركة النقل البحرى بواسطة مايزيد على ٣٠٠٠ ناقلة ، تنقل من ١٠٠ إلى ٤٠٠ مليون طن من النفط الخام سنوياً ، حيث تبدو المسطحات الشاطئية وكأنها معبدة بطبقة من الأسفلت ، ولم تنج من ذلك الجنور الهوائية لأشجار المنجروف فى بعض الأماكن . ويلاحظ أن المواد التى تستخدم لإزالة بقع النفط من سطح البحر شديدة السمية للأحياء المائية ، وأشد ضرراً من النفط ذاته . وعلاوة على التلوث المزمع بالنفط فى خليج السويس ، لابد أن نضع فى الاعتبار أن حدوث الكوارث البترولية الجسيمة احتمال قائم قد يفاجئنا فى أى وقت ، ولذلك يعتبر إقامة مركز لمواجهة الكوارث البيئية والمقرر إنشاؤه فى شرم الشيخ ، خطوة فى الاتجاه الصحيح .

٣ - تلوث المدن المصرية :

تمثل بيئة المدن المصرية عامة ، ومدينة القاهرة خاصة ، نموذجاً للقضايا البيئية المركبة التى تتدرج تحتها عناصر متعددة ، تتصل بالاحتفاظ السكانى الذى نشأ من

تدفق الناس من الريف إلى الحضر ، حيث تتاح فرص الأعمال المتنوعة ، سواء كانت أعمالاً منتجة أو غير منتجة .

الأمور الأول : هو تلوث الهواء بالأتربة التى تحملها الرياح من الصحارى المحيطة بالمدينة أو من مصانع الأسمنت ، أو مخلفات الهدم والبناء ، أو الأتربة المتصاعدة من الشوارع المغطاة بطبقات من التراب عندما تمر عليها السيارات ، والتلوث الناشئ عن عوادم الاحتراق الصادرة عن العدد الهائل من السيارات التى تزدهم بها الطرق ، وأغلبها يحتاج إلى خدمة الإصلاح والصيانة بما يقلل من مخرجاتها . ويضاعف من كمية العوادم الضارة بطء حركة المرور فى الشوارع ، نتيجة لكثافة المرور ونقص السيولة الكافية ، والتلوث الناشئ عن مداخن محطات القوى والمراكز الصناعية التى تحيط بالقاهرة ، وعن آلاف الورش الصغيرة والمسابك المنتشرة بين الكتل السكنية .

الأمور الثانى : هو التلوث الضوضائى الذى يملأ الحيز البيئى بالضجيج الذى يضر بحاسة السمع ، والجهاز الدورى وبعض العمليات الحيوية الأخرى . ومصدر هذه الضوضاء آلات التنبيه ، وضجيج الآلات ووسائل النقل وأجهزة الاعلام ، وأصوات الميكروفونات العالية وغيرها ، وكلها أمور تتصل بسلوك الأفراد .

الأمور الثالث : هو التلوث الناشئ عن تراكم القمامة والمخلفات الصلبة ، حيث إن عملية التخلص من القمامة والمخلفات فى المقالب العمومية المكشوفة هى طريقة غير صحية ، تنتج عنها أضرار صحية بالغة تؤدى إلى تلوث البيئة المحيطة ، نتيجة انتقال الحرائق المستمرة وانبعثات الأدخنة والغازات والروائح الكريهة ، التى تؤدى إلى التهاب العين وحساسية الجهاز التنفسى ، خاصة بعد تخمر المواد العضوية وتعفن الحيوانات النافقة ، وانتشار الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض الطفيليات . وقد تؤثر المقالب العمومية المكشوفة على المياه الجوفية ، خاصة إذا كانت هذه المياه قريبة من سطح الأرض ، أو توجد شقوق أرضية فى التربة . ومسببات ذلك كثيرة منها سلوك الأفراد ، وقصور

أجهزة الجمع والنقل عن تناول هذه الأحمال المكسدة من قمامة المدن .
الأمر الرابع : يرجع إلى المسائل المتصلة بالصرف الصحي ومعالجة المخلفات السائلة ، وقد أنفقت الدولة ، من الموارد المصرية وموارد العون الدولي ، البلايين لاستكمال شبكات الصرف الصحي في مدينتي القاهرة والاسكندرية وغيرهما من مدن مصر ، ولا تزال في حاجة إلى المزيد من الإنفاق في هذا المجال .

هذه القضايا البيئية المركبة تحتاج إلى تكامل بين شبكات الصرف الصحي وأجهزة جمع القمامة ، وبين سلوك الناس وأساليبهم في التخفيف من عبء التلوث ، وبين الوسائل التنظيمية الإدارية التي تعمل على ترشيد تدفق الناس من الريف إلى الحضر ، في إطار التخطيط الوطني للتوزيع السكاني .

٤ - البيئة في الريف المصري :

تكون القرية المصرية وما يحولها من أرض زراعية (زمام القرية) نظاما بيئيا هو وحدة الريف . وقد ورت النظام البيئي عددا من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأت عليه جملة من المشاكل البيئية الحديثة التي صاحبت تطور الفلاحة ووسائلها .

وتتصل المشاكل البيئية القديمة بالمستوى العام للنظافة ، أي تراكم المخلفات الصلبة من البقايا والمخلفات العضوية ، مما ساعد على تكاثر الحشرات والقوارض ، ومنها ناقلات للمرض . كما تتصل بما تحمله البيئة من مصادر الأمراض البيئية ، أي المرتبطة بأنماط بيئية خاصة ، كارتباط البلهارسيا بالبيئة المائية في الترع والمصارف ، حيث تكون القواقع التي يستكمل فيها الحيوان المسبب للمرض دورة حياته ، وارتباط الملاريا بالبيئة الرطبة التي تمثلها حقول الأرز والبرك التي تتجمع فيها المياه ، حيث تكون بيئة تكاثر البعوض الناقل للمرض . وتتصل كذلك ببعض مناهج السلوك مثل مشاركة الحيوان الزراعي لصاحبه في المسكن ، وهذه المشاركة تسمح بانتقال أنواع خاصة من الأمراض من الحيوان إلى الإنسان . وتتسبب في حدوث وفيات بدرجة

كبيرة ، حيث دلت الإحصائيات البيطرية عام ١٩٧٧ - أن حمى الوادئ المتصدع ، Rift Valley Fever أصابت حوالي عشرين ألفا من البشر ، تولى منهم حوالي ٦٠٠ - عدا ما أصاب المواشي ، وما سببته هذه الحمى من ارتفاع نسبة الاجهاض ، خاصة في الأغنام .

ويشكل تلوث المياه المستعملة للشرب - سواء أكانت سطحية أو جوفية بمخلفات الصرف الصحي - خطرا داهما ، إذ يساعد على انتشار الكثير من الأمراض ، كالاسهال والتيفود والباراتيفود والكوليرا والالتهاب الكبدي وشلل الأطفال وغيرها .

أضافة إلى ذلك ؛ فما زالت بعض المنازل الريفية تحتوى على أفران لانتاج الخبز ومواقد للطهي ، تستعمل في إشعالها المخلفات الزراعية وروث الحيوانات بعد تجفيفه . وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت لتقييم التلوث داخل المنازل الريفية ، ارتفاع نسب بعض الملوثات مثل أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والسناج في المنازل التي تستعمل هذه الأنواع من الوقود ، وكذلك ارتفاع نسبة الإصابة ببعض الأضرار الصحية ، مثل أمراض العينين والجهاز التنفسي والتأثير على نواتج الحمل ، إذا ما قورن سكان هذه المنازل بساكنتي المنازل التي تستعمل الغازات البترولية للطهي .

أما المشاكل البيئية الحديثة ، فتتصل بتلوث البيئة بالكيماويات الزراعية التي تستخدم في تسميد الأرض الزراعية ومكافحة الآفات والأعشاب الحقلية ، وفي حفز معدلات نمو الحيوان الزراعي والنواجن ، حيث يجد فائض هذه الكيماويات الزراعية سبيله إلى مكونات الوسط البيئي : الهواء والأرض والمياه .

وقد تطورت وسائل رش المبيدات - وخاصة في حقول القطن - حيث استخدمت الطائرات ، مما وسع من مدى انتشار الملوثات في جو الريف ، وتعرضه إلى حوادث الضرر البيئي بسبب هذه الكيماويات ، مثل حادث قطور في عام ١٩٧١ ، الذي نفق فيه قرابة ألف رأس من

الماشية ، فضلا عن الحوادث العديدة التي نتج عنها الكثير من حالات التسمم والوفاة ، نتيجة التعرض لهذه الكيماويات .

وبخول المياه النقية الى القرية المصرية ، برزت مشكلة الصرف الصحي ، وأصبحت مخلفاته من مصادر تلوث القرية وشبكات الري والصرف والمياه الأرضية .

أما المشكلات البيئية المستجدة في القرية المصرية - والتي نشأت بعد أن اتخذت الدولة خطوات جادة لمنع صناعة الطوب من الطمي في قعائن الطوب التقليدية - فقد نتجت عن اتجاه الفلاح الى صناعة الطوب داخل القرى وداخل المنازل الريفية ، واستعماله منتجات البترول (المازوت) ولأيام طويلة في حرق الطوب ، الأمر الذي لوث جو المنازل الريفية وجو القرية بسحابات من الدخان الأسود والغازات الضارة نتيجة هذا الاحتراق .

وهكذا تتضح الحاجة الى الجمع بين الوسائل التكنولوجية والوسائل الاجتماعية ، للتقليل من أضرار التدهور البيئي في الريف المصري ، فهناك وسائل تكنولوجية متاحة لاستخدام المخلفات العضوية كمصدر لإنتاج الغاز الحيوي ، وهي تكنولوجيا تعتمد على التخمر اللاهوائي الذي ينتج الغاز كمصدر للطاقة النظيفة ، ويحول المخلفات العضوية الى سماد عضوي جيد ، ويقلل الى أدنى حد ما تحمله من ميكروبات مسببة لأمراض الإنسان والحيوان . وبالتدريب والتوعية يكتسب الفلاح القدرة على توقي الكثير من أضرار الكيماويات الزراعية .

هـ - بيئة العمل والمسكن :

تشمل القضايا البيئية المركبة ، مايتصل بالبيئة المحدودة التي يعيش ويعمل فيها الإنسان ، كالمنازل وعنبر المصنع . وهنا تظهر أهمية تصميم الوحدة السكنية وتخطيط الحلة في القرية والمجاورة في المدينة ، ومكونات مواد البناء . فإذا كان تصميم البناء والمواد المستخدمة في بنائه مناسبة للبيئة ، زادت معدلات الراحة للسكان من نواحي الضوء والتهوية ودرجات الحرارة والراحة الاجتماعية . على أن مصر - وغيرها من دول الاقاليم

الحارة - استجلبت أنماطا من العمارة نشأت في إطار المناخ البارد ، وتجاهلت أنماطا قديمة من العمارة كانت تهيئ قدرا أكبر من التواءم البيئي . وقد سعى المهندس « حسن فتحى » الى علاج هذا الخل . فالحجر الجيري وطوب اللبن مواد ذات قدرة أكبر على عزل الحرارة من الأسمنت المسلح والطوب الأحمر . والواجهات الزجاجية التي تصلح للجو البارد لاتصلح لمناطق الجو الدافئ ، لأنها تزيد من الحرارة داخل المبني ، وترفع من نفقات التبريد .

أما نفس بيئة العمل - وخاصة في عنابر المصانع وفي دهااليز المناجم - فبالعامل يتعرض للتهوية السيئة ودرجات الحرارة والرطوبة المتباينة ، ومعدلات عالية من التلوث بالضوضاء والأتربة ، والدقائق المتطايرة والأبخرة والمواد الكيماوية الأخرى . ومن ثم نشأ الاهتمام بدراسة علوم الصحة المهنية ضمن التخصصات الطبية التي تدرس حاليا في كليات الطب ، وأقيم مركز متخصص في بحوث الصحة المهنية ودراساتها ، كذلك اتضحت أهمية الجمع بين الوسائل التكنولوجية المتصلة بتصميم عنابر المصانع بقصد تحسين التهوية والإضاءة ، وبين وسائل التحكم الهندسية والمتصلة بالعمليات الصناعية بقصد ضبط درجات التلوث ، وبين الوسائل المتصلة بالسلوك الفردي كتدريب العمال على توقي أضرار التلوث واستخدام الملابس الخاصة ، وتكثيف برامج الوقاية من الحوادث ، وكذلك الرصد البيئي والبيولوجي في مكان العمل والعمالين ، واستكمال تدريب العدد الكافي من مسئولى الأمن الصناعى وصحة البيئة .

ويتعرض عمال المناجم - كمناجم الحديد والمنجنيز والفوسفات والتلك - لأضرار صحية بالغة ، نظرا لما تحدثه دقائق الأتربة المتناثرة من خامات المعادن ، وماتحدثه الأتربة المعدنية من أثار على الرئة والجهاز التنفسي . كذلك يتعرض عمال المحالج وصناعات الغزل والنسيج لارتفاع تركيز غبار القطن في بيئة العمل ، وماله من أثار ضارة على الجهاز التنفسي ، كما يتعرض عمال النسيج للصمم المهني نتيجة للضوضاء

الشديدة ، ومثل هذا يقال عن صناعات أخرى ، منها صناعة البطاريات والزجاج والأدوية .

وقد جرى تقدير لأعداد العاملين الذين أصيبوا بأمراض مهنية نتيجة تعرضهم للمخاطر البيئية في مكان العمل ، منسوبا الى عدد العمال المؤمن عليهم ضد تلك الأمراض لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فتبين أن من بين ٨١٦٦٨٧ عاملا مؤمنا عليهم في سنة ١٩٨٠ ، كان هناك ٢٢٣٨٥٠ معرضون للمخاطر المهنية ، وأن من بين هؤلاء أصيب بالأمراض المهنية ١٥٩٧ عاملا بنسبة ٠.٦٨ ٪ من عدد المعرضين ، ونسبة ٠.٢٤ ٪ من إجمالي عدد المؤمن عليهم . وفي سنة ١٩٨٦ بلغت هذه الأعداد ٩٧٦٥٨٣ مؤمنا عليهم ، منهم ٢٧٤٧٢٤ معرضون للمخاطر المهنية ، و ٤٩٥٠ مصابين بالأمراض المهنية ، بنسبة ١٨ ٪ من المعرضين ، ونسبة ٠.٠٥ ٪ من إجمالي عدد المؤمن عليهم .

وقد كانت أمراض المصدر المهنية هي الأكثر شيوعا خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ ، ونتجت عن التعرض لغبار السليكا والاسبستوس والقطن في المناجم والمصانع وغيرها . وعلى ذلك الأمراض الناجمة عن التسمم بالمواد الكيميائية ، مثل الرصاص والزئبق والمبيدات والهرمونات في صناعة الأدوية ، وأمراض الجلد المهنية التي ترجع إلى التعرض للمواد البترولية وغيرها .

وكانت أكثر الأمراض المهنية الناتجة عن المخاطر الفيزيائية في مكان العمل هي : الصمم المهني الناتج عن الضوضاء ، لاسيما في صناعة النسيج ، ثم عتامة عدسة العين (الكتاركت) نتيجة التعرض للأشعة تحت الحمراء أمام الأفران وغيرها ، ثم الأمراض الناتجة عن التعرض للإشعاعات المؤينة .

أما أقل الأمراض شيوعا ، فهي تلك التي تتسبب عن الميكروبات والعوامل البيولوجية ، مثل الدرن الرئوي المهني في مستشفيات الأمراض الصدرية .

كذلك فإن الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن حوادث واصابات العمل نتيجة لمخاطر ميكانيكية في مكان العمل ، قد قدرت في عام ١٩٩٠ بما يساوي ٥٠٠ مليون جنيه مصري .

وتتعرض المرأة الريفية - أثناء قيامها بإعداد الخبز والطعام مستخدمة مخلفات المزرعة من الحطب والروث المجفف - لأضرار صحية تتصل بزيادة نسبة الغازات والمركبات الكيميائية الناتجة عن الاحتراق ، وكذلك الدخان وما فيه من دقائق سخامية .

٦ - البيئة العامة وصحة الانسان :

تدخل الى البيئة المصرية على مر السنين أعداد متزايدة من المواد الكيميائية ، تستعمل في الصناعة والزراعة وفي الأغراض الأخرى ، ومن أهم تلك المواد الكيماويات الزراعية وخاصة المبيدات . وقد قدر استهلاك مصر من المبيدات عام ٩١/٩٠ بحوالي ٦٢.٥ ألف طن ، وعام ٩٢/٩١ بحوالي ٦٦.١ ألف طن .

وبين عام ٦٦ - ١٩٨٠ تراوح عدد حالات التسمم بالمبيدات سنويا على مستوى الجمهورية (من واقع سجلات وزارة الصحة) ما بين ٤٩٣ و ٢٦٧١ حالة ، بمتوسط قدره ١٢٦٦ حالة سنويا .

وفيما بين سنة ٨٠ - ١٩٨٩ كان متوسط عدد حالات التسمم بالمبيدات ، على مستوى الجمهورية سنويا ، حوالي ١٥٣٢ حالة ، وبلغ معدل الوفاة في المتوسط ٢.٤ ٪ .

ومن الحوادث البيئية الجسيمة المسجلة في سجلات وزارة الصحة ، تسمم ١٠١ حالة بالمبيدات في يوم ٢٩/٧/٧٧ بمحافظة ٢١٧

القليوبية ، و ١٦٥ حالة يوم ١٢/٧/٧٦ فى الدقهلية .

وتتسبب الكيماويات المستعملة فى الصناعة والأغراض الأخرى (غير الزراعية) ، فى حوادث بيئية جسيمة . ومثال ذلك ماحدث سنة ١٩٨٧ نتيجة احتراق مخزن للمواد الكيماوية (قنابل الدخان) بالاسكندرية ، حيث تصاعدت كمية ضخمة من الدخان نتيجة الاحتراق ، تسببت فى وفاة ٨ أشخاص وتاثر ٤١١٩ آخرين ، نخل منهم المستشفى ٣١١٩ .

والأمر يستلزم - بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات الوقائية أثناء نقل أو تداول المواد الكيماوية - وجود خطة للطوارئ ، مبنية على دراسة احتمالات حدوث تلك الكوارث داخل أو قرب الأماكن التى تخزن أو تتداول فيها مواد كيماوية خطيرة .

كذلك نتج عن الزيادة الكبيرة ، فى أعداد السيارات والصناعات الملوثة وحررق القمامة والحركة الناتجة عن تزايد عدد السكان - زيادة التلوث الجوى - حيث دلت الدراسات على أن تركيز الأتربة المتساقطة بوسط المدينة قد زاد خلال فصل الصيف ، من ٣٥ طنا / ميل / ٢ شهر بوسط مدينة القاهرة ، الى حوالى ١٨٠ طنا / ميل / ٢ شهر خلال عام ١٩٧٨ ، وإلى حوالى ٢٠٠ طن / ميل / ٢ شهر خلال عام ١٩٨٣ . والجدول التالية توضح بعض نسب التلوث .

جدول رقم (١)

المتوسط السنوى لتركيز الأتربة العالقة عام ١٩٧٩ بمنطقة القاهرة وشبرا الخيمة (ميكروجرام / م^٣)

وسط المدينة	منطقة الدقى السكانية	منطقة شبرا الخيمة
٨٠٤	٢٧٥	٤٧٩

ويتضح من هذا الجدول ، أن تركيز تلك الأتربة يصل فى المنطقة الصناعية الى ضعف تركيزه فى المنطقة السكنية ، بينما يصل إلى حوالى ٣ أضعاف ذلك فى وسط المدينة .

جدول رقم (٢)
تركيز عنصر الرصاص بمدينة القاهرة وشبرا الخيمة
(ميكروجرام / م^٣ فى الهواء الجوى)

المناطق	متوسط سنوى	أعلى تركيز خلال شهر	الحد الأقصى المسموح به عالميا
وسط المدينة	٣.٤	٩.٥	١.٥
الدقى / الجيزة	٩	٢.٥	١.٥
المنطقة الصناعية	٢.١	٥.٢	١.٥
شبرا الخيمة	١.٢	٣.٥	١.٥

ويتضح من هذا الجدول أن الأتربة تشكل خطورة بالإضافة إلى حدوث الإصابة بالأمراض الصدرية ، بالنظر إلى أنها تحتوى على الكثير من المعادن السامة مثل عنصر الرصاص السام .

جدول رقم (٣)

تركيز الرصاص بدم عينات من جنود المرور

التركيز الرصاص بالدم (ميكروجرام / م ^٣ سم ٣)	التعرض
٣٩	تعرض متوسط
٦٧	جنود معرضون بمناطق مزدحمة
٢٩	سكان القاهرة
٩	سكان الريف بمحافظة الشرقية

يتضح من هذا الجدول .. أن تركيز الرصاص على مستوى الشارع قد يصل الى أكثر من ١٥ ميكروجرام/م^٣ اشهر ، وقد نتج عنه أن وجدت تركيزات عالية لهذا العنصر السام بدم جنود المرور . كما وجد أن دم ١٥٪ من جنود المرور المعرضين بمناطق مزدحمة تحوى أكثر من ٨٠ ميكروجرام / مللى ، وهى الحدود التى تحدث عنها أعراض التسمم .

جدول رقم (٤)
تركيزات بعض الملوثات في هواء مدينة القاهرة

التركيز بوسط القاهرة	ميكروجرام/م ^٣ (المستوى القياسى الأمريكى)	
٢٨٠	٦٠	ثانى اكسيد الكبريت :
٢٤٠٠	٢٦٠	متوسط سنوى ٢٤ ساعة
		أثرية عالقه :
		اول اكسيد الكريون :
٨٠٤	١٥٠	متوسط سنوى
٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٨ ساعات
٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	ساعة
		مؤكسدات :
٨٠٠	١٦٠	ساعة

ويتضح من هذه الجداول أن تركيزات الملوثات تتزايد حتى وصلت إلى الحد الذى لا بد معه من حل عاجل وحاسم ، وذلك بوضع برنامج متكامل يأخذ فى اعتباره التخطيط العمرانى والحد من الملوثات واستكمال وضع القوانين والتشريعات المتدرجة والملائمة ، والتى يراعى فيها الظروف البيئية .

التنظيم الوطنى لإدارة شئون البيئة

يتضمن التنظيم الوطنى لإدارة شئون البيئة والتصديق لقضاياها ، مجموعة من المؤسسات والعناصر نشأت على مدى زمنى ، ولكنها تترابط وتجمع بينها وحدة الغاية ، وفيما يلى بيان بأهم هذه المؤسسات والعناصر :

- ١- اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى ،
والتابعة للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم :
- عندما أقرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

(اليونسكو) البرنامج الدولى الحكومى « الإنسان والمحيط الحيوى » عام ١٩٧٠ : طلبت إلى الدول أن تنشئ لجانا وطنية للبرنامج ، وأن تضم هذه اللجان متخصصين فى العلوم المتعددة (الطبيعية - الاجتماعية - الانسانية) من الهيئات الحكومية والأهلية ، وأن تكون مهمة اللجنة متابعة تطور البرنامج الدولى ، وحفز الاسهام الوطنى فيه والافادة منه . وقد تكونت اللجنة الوطنية وضمت نخبة من خبراء مصر فى المجالات المتعددة المتصلة بعلوم البيئة وقضاياها . وجمعت اللجنة بترتيب خاص بين المهام المتصلة ببرنامج اليونسكو وبين مهام اللجنة الوطنية لبرنامج مقابل تهيأ له المجلس الدولى للاتحادات العلمية (الهيئة الدولية للجمعيات والاتحادات العلمية الأهلية) ، وهو برنامج اللجنة الدولية للمسائل البيئية .

وقد عاونت اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى فى الإعداد لمساهمة مصر فى مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة ، والذى عقد فى استوكهولم ١٩٧٢ . وفى عام ١٩٧٧ صدر قرار وزير التعليم رقم ٢٤٥ بتشكيل لجنة خاصة ، ضمت إلى أعضاء لجنة الانسان والمحيط الحيوى عددا من ممثلى الوزارات ، وأنهت اللجنة الخاصة مهمتها وقدمت تقريرها النهائى فى مايو ١٩٧٨ ، وقد عرض التقرير على مجلس الوزراء وأقره وبدأت خطوات التنفيذ . وقد خلص التقرير إلى اقتراح تنظيم يتضمن العناصر الرئيسية الأربعة التالية :

- لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص وأمانة .
- شبكة وطنية للأرصاء (والبيانات) البيئية .
- معهد عال لتدريب وتأهيل الأخصائيين فى العلوم البيئية .
- برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية البيئية .

٢ - تشريعات البيئة :

تبلورت عناصر التنظيم الوطنى للبيئة فى غضون السنوات الخمس ٨٠ - ١٩٨٥ ، وفى هذه الفترة صدرت عدة تشريعات وقرارات تنظيمية هامة ، وأهم التشريعات والقرارات الرئيسية هى :

• القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

• القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية البرية والبحرية .

• القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم على تذاكر السفر الدولى ، يخصص ريعه لتمويل مشروعات السياحة وحماية البيئة .

• قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

٣ - أنشطة ومجالات شئون البيئة :

ينطوى الإطار المؤسسى لإدارة شئون البيئة فى مصر على أنشطة ومجالات تقاطع العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات ، تشمل وزارات : الصحة فيما يتصل بالجوانب الصحية الرقائية والعلاجية ، والصناعة فيما يتصل بالمجالات المتعلقة بالتلوث الصناعى بصورة مختلفة ، والزراعة فى مجالات الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، والإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة فى ميدان العلاقة بين السكان والمكان ، والمحليات والمحافظة فيما يتصل بالشئون البلدية والقروية ، ووزارة الرى فيما يتعلق بحماية المجارى المائية الى غير ذلك من الوزارات والهيئات .

٤ - شبكة الارصاد :

لاتزال الشبكة المصرية للأرصاد (البيانات) البيئية فى حاجة الى التطوير والدعم ، ليكون لها القدرة على رصد ومتابعة التلوث والتدهور فى عناصر البيئة (الهواء - الماء - الأرض - الكائنات الحية) . ويوجد حاليا جزء من شبكة ارصاد الهواء فى معهد البيئة التابع لوزارة الصحة ، بالإضافة لاجتهادات الباحثين فى المركز القومى للبحوث ، والمعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية . ويرجى أن تتاح الامكانيات لتستكمل عناصر هذه الشبكة ، بحيث تصب بياناتها فى جهة مركزية تابعة لجهاز شئون البيئة ، تكون لديها امكانيات جمع وتنظيم البيانات ،

(يمكن أن يحتذى بنموذج الارصاد الجوية التى تغطى أنحاء مصر) .

٥ - معاهد البحوث والدراسات البيئية :

أنشأت جامعة عين شمس معهداً للبحوث والدراسات البيئية ، وقد قطع هذا المعهد شوطا كبيرا فى تطوير برامج الدراسة ، وتأهيل الخبراء بدراسات لدرجات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) . بالإضافة الى دورات دراسية قصيرة موجهة الى فئات محددة ، وعقد ندوات ومؤتمرات علمية . كذلك أنشأت جامعة الاسكندرية وحدات للدراسات العليا والبحوث البيئية ، بالإضافة الى دراسات قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة .

وهناك اجتهادات فى وزارة التربية والتعليم لادخال قدر من المعارف البيئية فى مناهج الدراسة فى المدارس الاعدادية والثانوية ، كذلك توجد فى عدد من كليات التربية - وخاصة كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة طنطا - دراسات متقدمة فى رسائل الدرجات العليا عن التربية البيئية ، واجتهادات لادخال العلوم البيئية فى مناهج اعداد المعلمين .

٦ - مجلس بحوث البيئة :

أنشأت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مجلسا لبحوث البيئة فى عام ١٩٧٢ ، وأعدت تشكيكه فى عام ١٩٨١ ، وقد عمل المجلس على تشجيع البحوث والدراسات الموسعة فى مجالات البيئة ، ووضع خطة خمسية (٨٢ - ١٩٨٧) للبحوث البيئية .

٧ - الموارد المالية :

يرتب القانون ١٠١ لسنة ١٩٨٥ موارد تجمع بين صفتى الاضافية (خارج بنود الموازنة الحكومية المعتادة) والموصولة (موارد متصلة ومستقلة) . وهذا تنظيم متقدم جدا ، ولاتزال المؤسسات الدولية تسعى لايجاد وسائل تجمع بين هاتين الصفتين على الصعيد العالمى .

٨ - التشكيلات الأهلية :

تكوّنت فى السنوات الأخيرة عدة تشكيلات أهلية غير حكومية ،

بعضها على النطاق المحلى والآخر على النطاق الاقليمى ، تعنى بقضايا البيئة وتبذل جهودا فى حدود امكاناتها للتوعية بهذه القضايا ، والتركيز على أهمية مشاركة الشعب فى اتخاذ القرارات المناسبة لضمان صحة البيئة ، سواء من حيث الحد من تدهورها أو معالجة ما يحدث لها من تدهور .

ومن الجدير بالذكر ، أن هذه الأنشطة تعاني من عدة معوقات مالية وإدارية وقانونية تحد من فعاليتها ، ولذلك فإن الأمر يتطلب دعم هذه الأنشطة من جانب السلطات المسئولة ، وتمكينها من أداء دورها المتكامل مع جهود الأجهزة الحكومية .

استراتيجية وطنية لصون البيئة

تتضمن البيئة التى يعيش فى إطارها المجتمع الانسانى ، الحيز المكاني الذى يتاح للمجتمع (الحدود السياسية للقطر – الحدود الادارية للمحافظة – الحدود المتوارثة لأراضى القبيلة) وما يحويه من عناصر تتحول بفعل الانسان الى انتاج وثروة ، وما يكون من عوامل تتأثر بها صحة الانسان وما يربيه من حيوان أو يزرعه من المحاصيل ، أى أن البيئة هى : وعاء الموارد الطبيعية وخامات التنمية ، ومجموعة العوامل التى تؤثر على العمليات الفسيولوجية والصحية والنفسية للانسان .

ففيما يتصل بالوجه الأول (وعاء الموارد الطبيعية) تبرز أهمية التنمية المتواصلة كهدف استراتيجى ، ولأسبيل لاستمرار التنمية وتواصلها لمصالح الأجيال القادمة إلا فى إطار استراتيجيات للتنمية تأخذ الاعتبار البيئة فى الحساب ، وتستهدف تحقيق التوازن البيئى وقدرة النظم البيئية على العطاء المستمر ، وهذا هو الفرق بين تنمية الموارد الطبيعية وبين استنزافها . أما الوجه الثانى فيتعلق بقضايا نوعية البيئة ، وحق الانسان فى أن يعيش فى بيئة لا تتضرر بظروفها وظائفه الحيوية ، وتنص دساتير كثير من الدول على هذا الحق .

التنمية المتواصلة :

تعرف التنمية المتواصلة بأنها التنمية التى تتوخى إشباع الحاجات

الأساسية للجيل الحاضر ، دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة فى الحصول على حاجاتهم . أى أنها التنمية التى توازن بين متطلبات الحاضر والمستقبل فيما يتصل بالموارد الطبيعية ، وقدرة النظم الطبيعية المنتجة (أراضى الزراعة والمراعى والغابات ومصايد الأسماك) على الانتاج .

ومشروعات تنمية الموارد الطبيعية غير المتجددة (التكوينات الجيولوجية التى تحوى حقول البترول وطبقات الفحم والخامات المعدنية والمياه الجوفية الحفريّة) هى تنمية غير متواصلة ، لأن الموارد هنا مواد مختزنة فى باطن الأرض ، ما يؤخذ منها لا يتجدد (مثل حقول البترول فى جمصة والفردقة) التى كانت أول حقول تنتج البترول فى الشرق الأوسط ، وقد نضبت مواردها ، وكذلك الكثير من آبار المياه فى الواحات وقد توقفت تدفقها) . والطبيعى هنا أن يأخذ الجيل الحاضر من هذه الموارد ما يكفى حاجاته الأساسية ، وأن يكون الاستغلال بالترشيد وكفاءة التناول بما يمد الأجل للانتفاع بهذه الموارد ، والسعى لاستخدام تكنولوجيات تزيد من عطائهم على المدى الطويل (حقن آبار البترول الناضبة بالماء والبخار لتعطى من مخزونها ما لم يكن متاحا من قبل ، الافادة من ركاس المناجم ، مثل ذهب السكرى بالمحرقاء الشرقية لانتاج الذهب) .

أما بالنسبة لمصادر الموارد الطبيعية المتجددة فى الأراضى الزراعية والمراعى والغابات ومصايد الأسماك ، فإن التنمية المتواصلة تعنى تحقيق التوازن بين قدرة الوحدة الانتاجية على الانتاج وعلى تعويض ما يحصده الانسان أو يجمعه من مواردها ، وبين ما يأخذه الانسان منها . ووحدة الانتاج فى هذا القطاع تعتمد على منظومة بيئية تتم فى إطارها تفاعلات بيئية هى أساس الانتاجية ، والصيانة هنا تعنى المحافظة على صحة المنظومة البيئية ، أى على صحة التفاعلات التى تعتمد بين عناصرها ومكوناتها ، وقد وضعت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة (١٩٨٠) ثلاثة مقاصد رئيسية لتحقيق ذلك :

- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية (قدرة النبات على النمو - قدرة السمك على التكاثر - خصوبة التربة - قدرة المياه الجارية على تنقية ذاتها) .

- مسون الموارد الوراثية ، أى المكونات الوراثية الموجودة فى الكائنات المستأنسة والبرية جميعا ، ويتم ذلك بإنشاء مناطق برية محمية (المحميات الطبيعية - المنتزهات الوطنية ، بنوك الموارد الوراثية) .
- مراعاة الاستغلال فى حدود طاقة النظام البيئى على الحمل ، أى قدرته على التجديد والإحلال .

وتشير هذه المقاصد الثلاثة الى العمليات الأساسية فى النظم البيئية ، كعمليات البناء الضوئى ، وتكاثر الأحياء ، ونشاط الكائنات الدقيقة فى التربة بما يحدد خصوبتها ، أى وعرض ما امتصته جذور النبات . وهذه العمليات الأساسية تتفاعل فى النظم البيئية القطرية وكذلك فى النظم البيئية التى يديرها ويحصل على نتائجها الانسان ، مثل المزارع ، والمراعى ، والغابات . والتنمية المتواصلة تتطلب من المجتمع أن يراعى وحدة النظام البيئى وتكامل عناصره .

ويقتضى التوازن بين قدرة النظم البيئية (وحدات المحيط الحيوى) على العطاء وبين ما يأخذه الانسان ، أن يحفظ نفسه - عدد السكان ومعدلات استهلاكهم - فى حدود قدرة النظام البيئى على الحمل . ومشكلة السكان فى مصر تحتاج الى تناول خاص ومؤثر ، وينبغى أن تكون ضمن عناصر استراتيجيات التنمية ، ويغير هذا ستعجز جهود التنمية عن رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن البيئى والاقتصادى .

ويعتمد الانسان فى تحويل عناصر المحيط الحيوى الى سلع وخدمات تشبع حاجة المجتمع ، على وسائل وأدوات تكنولوجية . وتتطلب التنمية المتواصلة اختيار الوسائل التقنية الملائمة :

(أ) ذات المخلفات المحدودة قليلة الملوثات .

(ب) التى تعتمد على إعادة استخدام الموارد وتدوير المخلفات ، بما فى ذلك مخلفات الزراعة والصناعة .

(ج) التى تستهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة والافادة من موارد الطاقة المتجددة .

(د) التى تراعى فى توزيع الوحدات الصناعية والحل السكانية خطة وطنية لاستخدامات الأرض ، تأخذ الأحوال البيئية والموارد الطبيعية المتاحة فى الاعتبار ، وتمنع التناقض بين الاستخدامات المتباينة .

(هـ) التى تهتم بتحقق التوازن بين ما يتيح من فرص العمل والزيادة فى السكان

ويعنى هذا كله أن تكون لمصر "سياسة تكنولوجية" تأخذ فى الاعتبار تفاعلات التنمية والبيئة ، وتتوخى العون على تحقيق التنمية المتواصلة .

وصحة العلاقة بين التنمية والبيئة تعتمد على النظام الاجتماعى ، أى النظام الذى تدير به الجماعة جهودها ومسابيحها لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى . وفى هذا المجال تتطلب التنمية المتواصلة عدة أمور منها :

- أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بالسكان ومعدلات تزايدهم ، ونمط توزيعهم بين الريف والحضر ، بما يحافظ (فى المدى الزمنى البعيد) على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للجماعة . والزيادة البالغة فى عدد السكان ، وتعاظم معدلات استهلاكهم ، وهجرتهم من الريف إلى الحضر - وكلها قضايا تنقل كامل الاقتصاد والتنمية فى مصر .

- أن ترسم السياسات الوطنية وظائف التعليم والتدريب ، باعتبارها أدوات لتنمية الموارد البشرية ، أى أن يكون الهدف تحويل الأفراد الى موارد للمجتمع (الثروة البشرية) لا إلى عبء اجتماعى لأن الانسان هو عامل التنمية الأهم .

- أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية والمتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى ، يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ، ويأخذ فى الاعتبار حاجات الأجيال التالية ، ليورث

الآباء أبناءهم الأرض خصبة موصولة العطاء ، والمياه نقية غير محملة بالملوثات ، وحقول البترول غير ناضبة . فالظروف الاقتصادية تدفع مصر إلى تعظيم الناتج المالى من الموارد غير المتجددة (البترول) دون النظر إلى المدى الزمنى وحاجة الأجيال القادمة ، وهذا وضع خاص يمكن أن نتجاوز ظروفه ، لیتستى الرجوع إلى الوضغ الذى تملیه فكرة التنمية المتواصلة ومراعاة حاجة الأجيال التالية .

- أن تتضمن برامج تنمية الموارد : الظروف والوسائل التى تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء ، والتى تتوخى اسهام الجميع فى كل مراحل التخطيط والتنفيذ ، وأن توضع برامج خاصة للتربية البيئية واشاعة الوعى البيئى والسلوكيات الإيجابية للحفاظ على البيئة ، ويدعو هذا الى دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية ، لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية المتواصلة ، ويقوم الأفراد بدورهم الإيجابى فى تحقيق هذه التنمية .

- أن تعنى سياسات استخدام الأرض بالاستغلال الرشيد لموارد المحيط الحيوى ، بالتقليل من تضارب الاستخدامات المختلفة للأرض ، وأن توضع أولويات لاستخدامات الأرض يتقبلها المجتمع والأفراد ، وتكون بين أيدى الجميع خريطة مصر ، مبينا عليها استخدامات الأرض اليوم والغد .

- أن تتضمن مؤسسات التنمية عناصر لإدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية ، بما فى ذلك ثوبات الجفاف والفيضانات والزلازل والسيول وغيرها ، وتكون من أداتها نظم لإرصاد البيئة والانتذار المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية ، وأجهزة للإنفاة .

- أن تتبنى السياسات الوطنية دعم الجهود الإقليمية لإدارة الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول المتجاورة ، مثل حوض نهر النيل وحوض البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والطبقات الأرضية حاملة المياه الجوفية فى شمال أفريقيا .

صون البيئة :

تتعرض البيئة للتدهور والتلوث ، مما تتدنى به قدرة النظم البيئية على العطاء ، وما يهدد صحة الانسان وحياته ، وما تتضرر به ثرواته الحيوانية والنباتية وتراثه الحضارى ، ويجب أن تتضمن الأدوات السياسية والتنفيذية فى المجتمع أجهزة تعنى بصون البيئة والحفاظ على مستوياتها المناسبة . وتتضمن سياسات العديد من الدول النص على حق الانسان فى العيش فى بيئة صحية تكفل له النماء الجسمى والعقلى والنفسى ، كذلك تنظم التشريعات البيئية حق الأفراد فى اللجوء الى القضاء اذا تعرضوا للأضرار البيئية .

وتتألف أجهزة حماية البيئة من ثلاثة عناصر رئيسية :

أ - شبكة لإرصاد البيئة : تغطى القطر جميعه . وتكون مهمتها جمع الارصاد البيئية على نحو منتظم ومتصل ، وأن تصدر بيانات وتقارير عن حاجة البيئة فى سائر أجزاء البلاد ، وخاصة الهواء فى الريف والحضر ، والمياه الداخلية والمياه الساحلية ، وحالة بيئات العمل والصحة البيئية .

وتوجد فى مصر بعض عناصر لإرصاد البيئة تتمثل فى معهد البيئة بامبابية (وزارة الصحة) وفى مراكز البحوث والجامعات ، ولكنها تحتاج الى استكمال وترابط ، لتتألف فى مصر شبكة وطنية للأرصاد البيئية على نمط شبكة الارصاد الجوية فى مصر .

ب - جهاز لحماية البيئة : لتخطيط الجهد الوطنى لحماية البيئة بشقيها (الموارد الطبيعية وثروة البيئة) ، وتنسيق تنفيذ مشروعات وجهود حماية البيئة . وهى جهود يتبغى أن تنهض بها وزارات التنمية (الزراعة - الصناعة - الاسكان - المجتمعات الجديدة - الرى) ووزارات الخدمات (الصحة - التعليم - الشؤون الاجتماعية - الحكم المحلى) .

ج - مجموعة من العناصر المعاونة منها :

• التشريعات البيئية .

• برامج البحوث والدراسات البيئية .

• برامج التعليم والتدريب البيئي .

* برامج تمويل مشروعات البيئة .

جهاز شئون البيئة :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ، حتى يتاح له الموقع المناسب لوضع السياسات والخطط الوطنية فى مجالات البيئة ، والمتابعة والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية والأهلية المستولة من شئون البيئة ، ويقترح أن تتضمن الوظائف الرئيسية لجهاز شئون البيئة ما يلى :

١- وضع السياسات والخطط الوطنية لحماية البيئة وحسن الموارد الطبيعية . ويتفرع عن هذه الوظيفة :

- وضع السياسات والخطط القطاعية فى مجال استخدام الموارد وحسن البيئة .

- إنشاء قاعدة للبيانات عن الموارد وعن حاجة البيئة (نظام البيانات الجغرافية G.I.S) .

- إعداد تقارير دورية عن حاجة البيئة يقدمها رئيس مجلس الوزراء الى الهيئة التشريعية .

٢ - التصدى للقضايا البيئية الرئيسية التى تدخل فى مجالات عمل عدد من الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية . ومن أمثلة ذلك :

- سياسة استخدام الأرض فى مصر (تدخل فى مجالات عمل وزارات الزراعة والتعمير والمجتمعات الجديدة والحكم المحلى والمواصلات والسياحة والدفاع) .

- السياسة الوطنية فى مجال الطاقة (تنمية مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية وتدخل فى مجالات عمل وزارات الكهرباء والطاقة والرى والبحث العلمى والمواصلات) .

- صيانة المياه الداخلية (شبكة الرى والصرف والبحيرات وتدخل

فى مجالات عمل وزارات الأشغال العمومية والموارد المائية والزراعة والصحة والاسكان والحكم المحلى) .

٣- السعى لاستكمال التشريعات البيئية ، والعمل على دعم الأجهزة والمؤسسات المناط بها تنفيذ هذه التشريعات ، وهى أجهزة تتبع وزارات ومؤسسات حكومية ، ويسمى جهاز شئون البيئة حالياً لاستصدار قانون البيئة الموحد ، وقانون لحماية الهواء من التلوث ، وقانون حماية المياه البحرية والاقليمية .

ويذكر فى هذا الصدد أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه نهر النيل من التلوث صدر منذ عشر سنوات ، وأنط مسئولية تطبيقه بوزارة الرى (الأشغال العامة والموارد المائية) ولا يزال التنفيذ الفعال لهذا القانون قاصراً ، ولجهاز شئون البيئة دور فى دعم وزارة الأشغال والموارد المائية ومعاونتها فى هذا الشأن .

٤- لجهاز شئون البيئة دور هام فى دراسة خطط التنمية وبرامجها ، لمراعاة استكمال دراسات التوابع البيئية لمشروعات التنمية ، وأن هذه المشروعات تراعى عناصر السياسة البيئية ، بما فى ذلك :

- موقع الوحدات الصناعية والزراعية والحل السكنية ، وعناصر البيئة الأساسية والخدمات ، فى إطار الخطة الوطنية لاستخدامات الأرض .

- اختيار التكنولوجيات ذات المواصفات المناسبة لمتطلبات حماية البيئة وكفاءة استخدام الموارد (الخامات - الطاقة) .

- مراعاة العلاقة بين برامج التنمية وسياسة إنشاء فرص العمل .

- مراعاة نظم تناول المخلفات وتقييم أثر ذلك على البيئة .

٥ - تقديم العون الفنى والدعم المالى لمشروعات حماية البيئة وإصباحها ، وهى مشروعات تقوم بها هيئات ومؤسسات حكومية أو تابعة لقطاع الأعمال ، وهذه من الوظائف ذات الأهمية الخاصة لأنها تعمل على تصويب الأخطاء الحالية ، ومن ذلك معاونة الصناعات القائمة على انخال وسائل الإصباح البيئى للتقليل من المخرجات

الملوحة ، وهذا يشمل أغلب الصناعات الرئيسية القائمة حاليا ، ومحطات
القرى والمجالات الآتية :

- معاونة هيئات الصرف الصحي ومياه الشرب على سرعة استكمال
مشروعات الصرف الصحي ومحطات المعالجة ، وتطوير محطات
تنقية المياه .

- معاونة وسائل النقل العام والخاص على الالتزام بالمواصفات التى
تقلل الضرر البيئى الناشئ عن العوادم .

- معاونة صناعة تكرير البترول على التطوير الذى يجعل
نواتج التكرير مطابقة للمواصفات المناسبة للبيئة ، وخاصة ما
يتصل بمحتوى الكبريت ومركبات الرصاص .

- معاونة هيئات الحكم المحلى فى مشروعات اعادة تخطيط المدن ،
وخاصة مناطق الصناعة والورش التى تمثل مصادر للتلوث ، ولاسيما
داخل الكتل السكنية ومشروعات الصرف الصحي ومحطات
معالجة المخلفات .

- معاونة هيئات تنمية السياحة على اختيار المواقع ذات الميزات
البيئية لاقامة المشروعات السياحية ، وعلى القوايع البيئية لمشروعات
السياحة ووضع الوسائل المناسبة لتجاوزها ، وفى اطار تقديم العون
الفنى للهيئات الحكومية والأهلية ، تتضمن وظائف الجهاز عقد دورات
تدريبية للمسؤولين عن حماية البيئة فى هذه الهيئات .

٦ - متابعة مشروعات صون الطبيعة والموارد ، بما فى ذلك
المسئوليات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ ،
والمسئوليات التى نصت عليها التشريعات السابقة ، والتى انطلقت بوزارة
الزراعة مسئوليات تتصل بحماية الأنواع . ويكون العمل فى إطار خطة
وطنية لصون الطبيعة والتنوع الوراثى ، تشارك فيها الهيئات الحكومية
والأهلية حسب مجال عملها ، على أن يقدم جهاز شئون البيئة
الدعم المالى والعون الفنى لهذه الهيئات الحكومية والأهلية ، حسب
مجال عملها .

ومن الأمور الهامة فى هذا المجال ، معاونة وزارة الزراعة على انشاء
بنوك الموارد الوراثية لأنواع المحاصيل والحيوان الزراعى والدواجن
وأقاربها البرية ، ومعاونة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا على انشاء
المجموعات التصنيفية المرجعية (المتحف الوطنى للتاريخ الطبيعى) .
وتشمل هذه الوظيفة تقديم العون الفنى والدعم المالى لمشروعات
حماية الآثار وعناصر التراث الحضارى من أضرار التلوث البيئى ، وهذه
مسألة تفاقمت خطورتها وأضرارها البالغة .

٧ - المعاونة فى وضع برنامج للبحوث والدراسات العلمية
والتطبيقية فى مجالات البيئة ، وتقع مسئولية هذا البرنامج أساسا على
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (مجلس بحوث البيئة) وتقوم
على تنفيذه مراكز البحوث والكليات الجامعية ، وتكون من وظائف الجهاز
تقديم العون والدعم المالى للبرنامج ومتابعة خطواته ، والربط بين نتائج
البحوث والدراسات والتطبيق فى مجالات حماية البيئة .

٨ - المعاونة على وضع برنامج وطنى للتعليم والتثقيف البيئى ونشر
الوعى البيئى ، وتقع مسئوليات تنفيذ هذا البرنامج على مؤسسات
التعليم والثقافة والاعلام والهيئات الأهلية والجهاميرية ، وتكون من
وظائف الجهاز تقديم العون الفنى والدعم المالى لمتابعة تنفيذ هذا
البرنامج وعناصره المتعددة ، كما تشمل تقديم الدعم المالى والعون الفنى
للهيئات والجمعيات الأهلية والتنظيمات الجماهيرية وغيرها ، لتؤدى دورها
فى خلق الوعى البيئى وتنميته ، وفى حشد طاقات وامكانيات المشاركة
الجماهيرية فى خدمة البيئة .

٩ - وضع برنامج وطنى لإنشاء الشبكة المتكاملة لإرصاد البيئة ،
ويتضمن البرنامج مراحل متوالية تحددها أولويات يتفق عليها لتستكمل
تغطية الأوساط البيئية الرئيسية ، فتعنى فى المرحلة الأولى بإرصاد
التلوث أو التدهور فى الهواء والمياه الداخلية والساحلية والترية ، أما
المرحلة التالية فتعنى بإرصاد التلوث فى الغذاء والانسان
والحيوان والنبات .

وعندما تستكمل شبكة الإحصاء البيئية تصبح قادرة على :

- إصدار نشرات دورية عن حالة البيئة فى المناطق والأوساط المختلفة .

- إعداد تقارير دورية متكاملة عن حالة البيئة فى مصر .

- تزويد بنك التعمير بالبيانات والإحصاءات البيئية .

١٠- يكون الجهاز ممثلاً لمصر فى البرامج الإقليمية والدولية فى مجالات البيئة وصون الموارد الطبيعية ، ويكون مسئولاً عن وفاء مصر بالتزامها فى هذه البرامج ، وفى تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وكذلك الاستفادة من إمكانات وموارد المؤسسات الدولية التى تختص بقضايا البيئة وإصلاحها .

ويبادر الجهاز بالسعى لتنظيم برامج إقليمية فى إطار التعاون بين الدول المتجاورة ، أو المشاركة فى نظم بيئية مشتركة بقصد صونها ، ومثال ذلك السعى لتنظيم برنامج إقليمى لصون حوض نهر النيل ، تشارك فيه دول الحوض التسع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما برز خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

* إعادة النظر فى نص مشروع القانون الموحد للبيئة قبل إقراره ، وجعله قانوناً قابلاً للتطبيق حتى يسهل تنفيذه ، وعرضه على الجهات العلمية فى مصر لبدء الرأى بشأنه ، على أن يراعى النص فيه على ضرورة إعداد دراسات جدوى للعواقب والآثار البيئية للمشروعات .

* مراجعة التشريعات الخاصة بالبيئة ، والتنسيق فيما بينها ، وفيما بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر .

* إنشاء وزارة خاصة بشئون البيئة يكون من بين مهامها :

- الاهتمام بتكامل التنمية مع حماية البيئة ، بأسلوب مرن متلائم مع

المتغيرات .

- تطوير الأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة ، بحيث تخدم

الأهداف المرجوة .

- الاهتمام بحماية البلاد من دخول أية مواد ضارة

بالبيئة - وخاصة النفايات السامة ، مما يقتضى وجود جهاز متخصص بالوزارة لهذا الغرض ، تكون له لجان أو مكاتب بجميع المنافذ التى يمكن أن تدخل منها هذه المواد ، مثل : الموانئ ، والمطارات ، ومنافذ الحدود .

* أن تتضمن الوظائف الرئيسية لجهاز شئون البيئة ما يأتى :

- وضع سياسات وخطط وطنية لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية .

- التصدى للقضايا البيئية الرئيسية ، كاستخدام الأرض الزراعية

والمياه الاستخدام الأمثل ، مع منع تلوث مياه نهر النيل والترع .

- ضرورة استكمال التشريعات البيئية ، بما فيها تشريعات حماية الهواء والمياه البحرية الإقليمية من التلوث .

* وضع برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية والتطبيقية فى مجالات حماية البيئة ، تقوم على تنفيذه مراكز البحوث والكيانات الجامعية ، مع الربط بين نتائج البحوث والدراسات وبين تطبيقها .

* منح صفة الضبطية القضائية لمسئولى البيئة فى جهاز شئون البيئة وفى مكاتب البيئة بالمحافظات . ومعاونة القوات المسلحة (سلاح حرس الحدود) والشرطة (شرطة المسطحات المائية) لمسئولى البيئة فى مهامهم .

* حماية المياه العذبة والمحافظة على نوعيتها ، فى حدود الخواص الطبيعية والبيولوجية والكيميائية لمياه نهر النيل ، ووضع معايير مناسبة

للحد من زيادة تركيز الأملاح الذاتية والملوثات العضوية والهيدروكربونات البترولية وأملاح الفوسفور ، وغير ذلك ، إذ أن المواصفات القياسية الحالية لاتصلح للحكم على صلاحية المياه للشرب ، في ضوء التوصيات الحديثة لمنظمة الصحة العالمية .

* تحسين شبكة توزيع المياه ، ومنع تسرب المياه الجوفية أو مياه المجارى الى الشبكة .

* حماية المياه الساحلية من مصادر التلوث وأسباب التدهور البيئي ، باعتبارها مصدرا هاما لمصايد الأسماك ، ومنتجات للسياحة والترويح . مع منع العدوان المباشر على المرجانيات والأصداف البحرية .

* إنشاء مركز فى احدى المدن الساحلية لمواجهة الكوارث البيئية المفاجئة ، وإيجاد بدائل المواد المستخدمة فى إزالة بقع النفط من سطح البحر ، لما تسببه المواد المستخدمة حاليا ذات السمية العالية من أضرار للحياة المائية .

* وضع خطة متكاملة تلخّذ فى اعتبارها الجمع بين الوسائل التكنولوجية التى يجب أن تطبقها شركات الصرف الصحى وأجهزة جمع القمامة ، وبين سلوك المواطنين وأسماهم فى التخفيف من عبء التلوث .

* حظر صرف مياه الصرف الصحى فى مجرى النيل والترع والمصارف ، وتحديد طريقة التخلص منها ، والعمل على إعادة استخدامها فى نواتر مفلقة بعد معالجتها .

* دراسة امكانية استخدام وسائل بديلة لمكافحة الآفات الزراعية والمنزلية ، مثل مكافحة المتكاملة ، لتقليل استخدام المبيدات الكيميائية ، وكذلك استخدام وسائل الخصوبة الاحيائية للتربة والتسميد العضوى ، لتقليل استخدام الاسمدة الكيميائية .

* وضع برنامج وطنى لصون التنوع البيولوجى ، بإقامة عدد من المحميات الطبيعية تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعة الأنواع البرية . على أن يتضمن هذا البرنامج إنشاء مركز حقلى لإكثار أنواع الحيوآن والنبات المعرضة للانقار ، تكون من مهامه إعادة هذه الأنواع إلى بيئاتها الطبيعية فى المحميات .

* رسم خريطة لاستخدام الأرض فى مصر وتنفيذها بكل دقة ، وإعادة توزيع الأنشطة الصناعية والسكانية بما يتفق مع مقتضيات البيئة على المسطح المصرى ، وتشجير المدن وإقامة الأحزمة الخضراء حولها وحول المناجم والمحاجر فى الصحراء .

* العمل على استمرار التنمية البيئية وتواصلها ، فى إطار استراتيجية للتنمية ، تستهدف تحقيق التوازن البيئى ، وقدرة النظم البيئية على العطاء المستمر . على أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى محدد ، يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ، ويأخذ فى الاعتبار حاجة الأجيال التالية .

* الأخذ بالوسائل التنظيمية والإدارية التى تعمل على ترشيد الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، فى إطار تخطيط قومى للتوزيع السكانى .

* دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية بالمساندة المالية والقانونية لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية المتواصلة ، على أن يشارك الأفراد بدور إيجابى فى هذا المجال .

* أن تتضمن مؤسسات التنمية عناصر لإدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية ، بما فى ذلك نوبات الجفاف والفيضانات والزلازل والسيول وغيرها ، تكون من أدواتها نظم لإرصاد البيئة والإنذار المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية ، وأجهزة للإنذار .

* ضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية أثناء نقل أو تداول المواد الكيميائية ، عن طريق وجود خطة للطوارئ ، مبنية على دراسة احتمال حدوث الكارثة داخل أو بالقرب من الأماكن التي تخزن أو تتداول فيها مواد كيميائية خطيرة . على أن يتم إبلاغ الجهات الأمنية ورجال المرور بنوعية المواد المنقولة ووقت مرورها ، وتحديد مدى خطورتها أثناء النقل .

* أن تتضمن خطط التنمية برنامجا لتحديث الصناعة ومعالجة مصادر التلوث ، على أن يتضمن هذا البرنامج العناصر التالية :

- رفع كفاءة الأداء وتقليص حجم الفاقد من الطاقة والخامات المستخدمة ، وكذلك حجم النفايات .

- وضع الخطط التكنولوجية لمعالجة المخلفات وإعادة استخدامها ، بما في ذلك مياه التبريد والنفايات .

- النظر في احلال التكنولوجيا النظيفة الكفيلة بضمان استمرار الانتاج مع الاقلال من الاضرار البيئية - محل خطوط الانتاج المسببة للتلوث داخل المصانع وخارجها .

- متابعة الاشتراطات القانونية للمواصفات التي يجب أن تلتزم بها المنشآت الصناعية القائمة ، مثل مصانع الأسمتت وكذلك المصانع الكيماوية . على أن يراعى تركيب الفلاتر للمصانع الجديدة خلال فترة الانشاء الأولى .

- النظر في انشاء هيئة مشتركة من رجال الصناعة والاقتصاد والبيئة لوضع هذه الخطة ، وإجراء الدراسات اللازمة لها ، بالاستعانة بما هو متاح على المستوى العالمى من الخبرة التكنولوجية .

* دعم الجهود الاقليمية لإدارة الموارد الطبيعية والمشاركة بين الدول المتجاورة ، مثل حوض نهر النيل وحوض البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والطبقات الأرضية حاملة المياه الجوفية في شمال افريقيا .

* ضرورة مشاركة التشكيلات الشعبية في اتخاذ القرارات المناسبة لضمان صحة البيئة ، سواء من حيث الحد من تدهورها ، أو من حيث

معالجة ما يحدث لها من تدهور بيئي ، مع ازالة المعوقات المالية والادارية والقانونية التي تحد من فعاليتها ، وذلك بدعم أنشطتهم البيئية ، وتمكينهم من أداء دورهم ليتكامل مع جهود الأجهزة الحكومية .

* ترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة ، كالبتترول والفحم والمعادن والخامات المعدنية ، بما يضمن عدم استنزافها بسرعة . مع الإسراع بالبحث عن موارد بديلة .

* إنشاء دراسات نظامية متقدمة ومتنوعة في الجامعات المصرية ، على المستوى الذى يسمح بتخريج اخصائيين بيئيين مؤهلين للقيام بالمهام التي تتطلبها المحافظة على البيئة ، ومنها مسح وتقييم وتحسين نوعية الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها ، والقيام بدراسات الجوى البيئية والآثار البيئية المحتملة للمشروعات الجديدة ، وتحسين الأداء في المشروعات القائمة .

* تضمين مناهج الدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس قدرا من المعلومات البيئية ، واعتبار مادة علوم البيئة مادة أساسية .

* تدريب أهل الريف على كيفية توقي الاضرار البيئية الناجمة عن استخدام الكيماويات الزراعية التي يتعرضون لها وتعرض لها حيواناتهم .

* أن تهتم وسائل الاعلام بنشر الوعي البيئي بين المواطنين في المدن والقرى المصرية ، لاسيما المرأة الريفية التي تتعرض لأخطار جسيمة نتيجة دخان الوقود الذى ينشأ عن إعداد الطعام ، وزيادة نسبة الغازات والمركبات الكيماوية الناتجة عن الاحتراق . وكذلك عمال المناجم والمصانع .

* إدخال البعد البيئي في حسابات الدخل القومى ، أى مراعاة تدهور الموارد الطبيعية بالاستنزاف وآثار التدهور البيئي على الموارد البشرية ، ونفقات الاصحاح . باعتبار ذلك الأساس الاقتصادي للتنمية المتواصلة ، وفي هذا الإطار تخصص نسبة من الناتج القومى لحماية البيئة .

سياسة حماية نهر النيل من التلوث

كانت مياه فيضان النيل ، بكمياتها الضخمة وسرعتها الجارفة خلال ثلاثة أو أربعة شهور كل عام ، تكتسح كل مايكون فى مجرى النيل من أسباب التلوث .

وكان كل مايعنى الباحثين فى صفات مياه النيل هو : تقدير كميات المواد الصلبة الذائبة والمواد الصلبة العالقة فى مياه النيل فى شهور السنة . وتمتد الفترة من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٢٩ هى أطول فترة متصلة قامت فيها مصلحة الطبيعيات بأخذ عينات من مياه النيل بانتظام واستمرار ، وأجرت لها التحاليل الميكانيكية والكيميائية ، وتبين من هذه الدراسات أن النظام الهيدروكيميائى لمياه النيل له دورة معينة ، وظلت هذه الدورة دون تغيير حتى بدء تشغيل السد العالى . وكانت نسبة تركيز المواد الصلبة الذائبة تتراوح ما بين ١٢٦ جزءاً فى المليون فى شهر سبتمبر (ذروة الفيضان) ، و ٢٢١ جزءاً فى المليون فى شهر إبريل (أدنى التحريك) ونسبة تركيز المواد الصلبة العالقة تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٠ جزءاً فى المليون فى شهر مايو ، و ١٦٠٠ جزء فى المليون فى شهر أغسطس .

وبعد انشاء السد العالى تغير النظام الهيدرولوجى لنهر النيل ، حيث اختلفت ظاهرة الفيضان خلف السد ، وأصبح تدفق النهر وفق الاحتياجات المائية ، كما أعقب ذلك تطور سريع فى نمو مصر العمرانى والصناعى ، وتحويل حياض الوجه القبلى الى نظام الري المستديم ، وصرف مياه المصارف الزراعية الى النيل ، ومن ثم ازدادت أسباب التلوث فى مياه النيل عاما بعد عام ، واقتربت من حد الخطورة فى كثير من المواقع .

مصادر التلوث فى مياه النيل :

أهم هذه المصادر هى :

- صرف مخلفات المصانع .
- صرف مياه الصرف الصحى للمدن والقرى والسفن والفنادق العامة ، حيث يتسرب « رشح » مياه الصرف الصحى من شبكة الصرف المتهاكلة ، بالإضافة إلى طفح المجارى ، لسبب أو لآخر ، إلى التربة ومنها إلى نهر النيل .

- صرف مياه الصرف الزراعى .

- تلوث ناتج عن الحشائش المائية والطحالب .

- تلوث ناتج عن السلوكيات .

- تلوث بصري ناشئ عن تشويه مناظر النيل .

وقد أجريت دراسات مكثفة فى عام ١٩٧٥ وفق برنامج محدد ، تتعلق بالصفات الهيدرولوجية والكيميائية والبيولوجية فى عدة قطاعات من نهر النيل ، تشمل كل النظم البيئية ذات التراكييب المعقدة ، بدءاً من أقصى الجنوب عند أسوان حتى مصبى النهر على البحر المتوسط عند رشيد ودمياط .

وتلورت أهم نتائج هذه الدراسات فى أن أكثر المتغيرات تأثيراً فى مياه النيل تتركز أساساً فى قيم المواد العالقة والذائبة ، فقلت الأولى وزادت الثانية ، وانعكس ذلك على زيادات فى تركيزات الأملاح الذائبة الكلية ، وارتفاع مؤشرات درجة عسر المياه ، وتراكم فى الرواسب العضوية ذات المواد الطيارة ، مع نقص ملحوظ فى تركيزات أملاح النوسفات والسيلكا .

وقد قام معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى الذى أنشئ فى عام ١٩٧٦ ، بوضع برنامج لمراقبة التلوث فى مجرى نهر النيل وفرعيه ، من أسوان حتى مصبيهما فى البحر الأبيض المتوسط . وبالإضافة الى ذلك وضع المعهد برنامجاً خاصاً لدراسات علمية لصفات المياه بفرعى رشيد ودمياط .

كما أجرى كثير من البحوث على صفات المياه ببحيرة ناصر ، تبين منها أن مجموع الأملاح الذائبة في مياه البحيرة يختلف باختلاف الموقع والعمق والزمن ، وكانت أعلى قيمة في أقرب محطات العينات للسد العالي .

وتقوم هيئة السد العالي بأخذ عينات من المياه بصفة منتظمة في مواقع مختلفة من البحيرة .

وفيما يلي بعض نتائج التحليل :

الموقع	الأملاح الذائبة ملجم / لتر	التاريخ
٤٠ كم أمام السد	١٦٧ ، ٢٢٠	يناير ومايو ١٩٨٨
١٤٠ كم أمام السد	١٤٣ ، ١٩٢	يناير ومايو ١٩٨٨

وهذه الأرقام هي متوسط عينات مأخوذة على أعماق مختلفة .

وتخلص نتائج تحليل هذه العينات فيما يلي :

العنصر	أعلى قيمة	أقل قيمة
معامل الحموضة PH	٨.٦	٨.٢
بيكربونات ملجم / لتر	١٤٦	٥٢
كبريتات	١٦	٤
كلوريد	٤٤	٣
فوسفات	٠.٢٤	٠.١١
نترات	٣.٠٠	٠.٥٠
صوديوم	٢٧.٨	٦.٢
بوتاسيوم	٩.٠	١.٠
كالسيوم	٢٧.٥	١٤.٠
مغنسيوم	١٧.٥	٤.٥

وقرب السد العالي نجد قيمة الأكسجين المذاب - ١ ملجم / لتر على عمق عشرة أمتار ، وتقل كلما زاد العمق .

أما المواد العالقة بمياه النيل مدة الفيضان ، فإن معظمها يرسب على طول المائة كيلومتر الجنوبية من البحيرة .

وليس هناك مصادر للتلوث في البحيرة سوى الطحالب التي تتكون في بعض جوانب البحيرة وفي الأخوار . وعلى العموم فإن الماء المندفَع خلف السد العالي جيد الصفات .

مواقع أخذ العينات على مجرى النيل الرئيسي وفرعيه :

حدد على مجرى النيل من أسوان حتى قناطر الدلتا ٢٧٠ موقعا لأخذ عينات المياه ، كل عشرة كيلو مترات على طول المجرى ، وعلى بعد لا يتجاوز مائتي متر أمام وخلف كل مأخذ من مأخذ المياه في النيل .

وفي المرتبة الثانية من المواقع السابقة تأتي مواقع مصبات المصارف الزراعية ، وعددها ٧٢ موقعا بين أسوان وقناطر الدلتا ، وهي مصارف تأخذ الفائض من مياه الري لتعيده إلى النيل ؛ مختلطا في كثير من الأحيان بمياه صرف صحي أو صرف صناعي .

كذلك تؤخذ العينات في ٥٦ موقعا تصرف فيها المياه الخارجة من المصانع ، أو من الصرف الصحي في النيل .

وعلى فرع رشيد أخذت في أعوام ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ عينات في ٣٥ موقعا ، منها ٢٧ موقعا على الفرع نفسه ، وثمانية مواقع على مصبات مصارف زراعية أو مصارف صناعية .

أما فرع دمياط فقد اختلف عدد مواقع أخذ العينات باختلاف السنين ، فتراوحت ما بين ٢١ و ٢٥ موقعا .

وفي سنة ١٩٨٩ أخذت عينات في ٢٧ موقعا على فرع رشيد ، منها ١٩ موقعا على الفرع نفسه ، و ٨ مواقع عند مصبات المصارف ، كما أخذت عينات في ١٨ موقعا على فرع دمياط ، ١٢ منها

على الفرع نفسه ، وستة عند مصبات المصارف .

تحليل العينات :

تم إجراء تحليل كل العينات التي أخذت من مياه النيل بين أسوان وقناطر الدلتا ، في السنوات من ٧٩ - ٨٦ ، لبيان مقدار : معامل الحموضة PH ، درجة الحرارة ، درجة التوصيل الكهربائي ، الأكسجين المذاب ، ثاني أكسيد الكربون ، النتراة ، طلب الأكسجين الحيوى (BoD) ، طلب الأكسجين الكيميائى (CoD) ، مجموع الأجسام الصلبة المذابة ، المواد العالقة القلوية الكلية ، العسر الكلى ، عسر الكالسيوم ، عسر الصوديوم وعسر المغنسيوم ، الأيونات والكتيونات العظمى ، الزيت والشحم ، الفوسفات ، الكربونات والكبريت . وبالإضافة إلى ذلك : تحديد خمسة معادن ثقيلة فى مياه المصارف الزراعية ، وبعض المياه الخارجة من المصانع . وعلى فرعى رشيد ودمياط حلت العينات التي أخذت فى السنوات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ على نفس النهج السابق .

وكانت العينات المحللة تمثل عينات مركبة ممثلة لقطاع المجرى بأكمله . أما تحليل العينات التي أخذت فى حملتى سنة ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ فقد أخيف إليها التحليلات الخاصة بالمبيدات العشبية والمعادن الثقيلة ، كما كانت العينات المركبة تشمل الأعماق المختلفة بالإضافة الى القطاع العرضى .

١- التلوث من الصرف الصناعى :

ويمكن تلخيص تأثير صرف المخلفات الصناعية على مياه النيل وفرعيه حياحا كالآتى :

الحبس الاول : من أسوان الى إسنا :

١ - مصنع سجاد كيما : يصرف فى مصرف خور السيل ، فتختلط مخلفاته مع الصرف الزراعى والمنزلى ، ويصب فى النيل شمالى أسوان بمسافة ٩.٧٠٠ كم ، ويؤثر فى مياه النيل بمحتوياته العالية من المواد العضوية والمركبات العالية

من المواد الكيميائية والمواد الصلبة .

٢ - مصانع السكر فى كوم أمبو : على بعد ٥٠ كم من أسوان

تصب مخلفاتها السائلة فى النهر مباشرة ، وهى تركيزات عالية من المواد العضوية والمواد الصلبة العالقة .

٣ - مصانع لب الورق والسكر على طول ٤٥ عند الكيلو ٤٥٠

و١٢٢ : تصب فى النهر مخلفات مخفضة محتوى الأكسجين ، عالية المواد العضوية والمواد الصلبة العالقة ، وتركيزات عالية من الشحوم والأملاح المذابة .

٤ - ميناء فوسفات السباعية : يتسبب هذا الميناء فى زيادة

تركيزات الفوسفات خلفه .

الحبس الثانى : من اسنا الى نجع حمادى (له ١٦٧ -

ك ٢٥٩) :

فى هذا الحبس يتلقى النهر المخلفات السائلة لمصانع سكر أرمنت ،

كيلو ٢٠٤.٥ من اسوان ، وقوص ٢٥٦.٦ كم ، وبشنا ٣١٤.٠ كم ، ونجع حمادى ٢٤٣.٢ كم .

وعند كل مصب من مصبات هذه المصانع فى النهر تتلوث مياهه

بتركيزات من المواد العالقة والمواد العضوية ، ويستمر هذا التلوث لمسافة ٣٠٠ متر خلف المصب .

ويصرف مصنع الألمنيوم عند الكيلو ٣٢٧.٥ تركيزات عالية من

المواد الصلبة والزيوت والشحوم .

الحبس الثالث : من نجع حمادى الى اسيوط (ك ٣٦٢

- ك ٥٤٤) : يتلقى النهر فى هذا الحبس مخلفات المصانع الآتية :

١ - مصنع تجفيف البصل فى سوهاج ، الكيلو ٤٤٣.٢ من

أسوان ، ومصنع الكوكاكولا عند الكيلو ٤٤٥.٦ ، وأثر هذين المصنعين فى تلوث مياه النهر ضئيل .

٢ - مصنع سوهاج لزيت الطعام والصابون عند الكيلو ٤٤٤.٠

وهو مصدر كبير للتلوث ، حيث توجد تركيزات عالية من المواد العضوية

والمواد الصلبة العالقة ، والمواد الصلبة الذائبة والزيوت والشحوم .

الحبس الرابع : من اسيرط الى الكريعات (ك ٥٤٤ -

ك ٨٨٠) :

يتلقى النهر فى بداية هذا الحبس الطويل - عند متقياد - مخلفات الصناعات الكيماوية والأسمدة ذات التركيزات العالية من المواد الكلية الذائبة ، ومن الفوسفات .

وفى المتيا من مصانع الزيت والصابون ، حيث تصرف فى النيل مخلفات المصانع من المواد العضوية والزيوت والشحوم .

الحبس الخامس : من الكريعات الى قناطر الدلتا :

فى هذه المنطقة يتلقى النهر أخطر وأكبر كمية من الملوثات ، فالمصانع المختلفة الواقعة على جانبيه عند الحوامدية والتبين وحلوان وطره وشبرا الخيمة ، تدفع مخلفاتها الى النيل دون معالجة . وتدل التحاليل المعملية لمياه النهر فى هذه المنطقة على وجود نقص شديد فى الأكسجين ، وعلى التركيزات العالية من المواد العضوية والأملاح الذائبة والمعادن والزيوت والشحوم .

فعلى الضفة اليسرى من النهر تصرف معظم المخلفات الملوثة من «صانع السكر والتقطير ومصانع الكيماويات المحتوية على كمية كبيرة من المواد العضوية والمواد الصلبة الذائبة المعلقة ، بالإضافة الى التلوث الحرارى الناتج عن صرف مياه التبريد والزيوت والشحوم . وعلى الضفة اليمنى فى حلوان والتبين ، تصب مصانع الحديد والصلب والأسمدة وغيرها كميات هائلة من المخلفات المحتوية على التركيزات العالية من المعادن والمواد العضوية والأملاح .

ومما يضاعف من خطورة التلوث فى هذه المنطقة ، وجود السفن السياحية والعائلات ، ومعظمها يصرف مخلفاته دون معالجة . ويلاحظ ضخامة كميات التلوث ويطء سرعة مياه النهر فى هذا الحبس ، لوقوع الجزء الشمالى منه فى منطقة رسو قناطر الدلتا .

وجدير بالذكر أن مأخذ مياه القاهرة الكبرى تقع فى هذا الحبس من

النهر ، مما يضاعف من صعوبة معالجتها لتصل الى درجة النقاء المطلوبة .

وأهم مصانع القاهرة الكبرى التى تصرف مخلفاتها على المجارى المائية هى :

المصنع	التصرف م ٣ / اليوم
شركة النصر الكرك والكيماويات	١٦٠٠٠
شركة الحديد والصلب	١٠٠٠٠٠
شركة ستيلكو للحلقة	٦٥٠
شركة وسائل النقل الخفيف	١٢٠٠
الشركة العامة للمعادن	١٢٠٠
شركة النصر لصناعة المواسير الصلب	٣٤٠٠٠
مصنع حلوان للغزل والنسيج	٢٠٠٠٠
الشركة المصرية لصناعة النشا والجاويز	١٣٠٠٠
السكر والتقطير المصرية بالحوامدية	٨٠٠٠٠
القاهرة للزيوت والصابون	١٢٠٠
النصر للزجاج والبلور	١١٠٠٠

ولما يأتى نتائج التحليل الكيماوى والميكروبيولوجى لمياه النيل :

مصدر العينة	الأس الايدروجينى	الأكسجين الذائبة	مجموعة المواد الذائبة	الأكسجين المحلول	الأكسجين المستهلك كيميائيا
امام مصب مصرف التبين	٧.٨	٨.٧	٢٩٤	٥.٤	٢٩
خلف مصب مصرف التبين	٦.٩	٨.٢	٢٢٢	٢.٦	٦٨
امام مصب كوتسيكا	٧.٩	٨.٥	٢٤٤	٢.٩	٥٦
خلف مصب كوتسيكا	٦.٧	٥.٨	٣٦٦	٢.٦	٧١
بداية فرع نعياط	٧.٤	٨.٥	٢٩٤	٤.٢	٦٤
بداية فرع رشيد	٧.٢	٨.٢	٣٣٦	٢.٤	١٢٤
بداية ترعة الاسماعيلية	٦.٩	٧.٣	٢٣٠	٧.٧	٩٠
العدل المسموح به وفقا لأحكام القانون	٧-٨.٥	٥	لا يزيد عن	لا يزيد عن	لا يزيد عن
			٥٠٠	٦	١٠

التحليل البكتريولوجي

مصدر العينة	عدد المجموعات القولونية في ١٠٠ مللى / لتر
المعدى	٩٩٠
الروضة	١١٠٠
امبابه	١٦٠٠
شبرا الخيمة	١٠٠٠

الحبس السادس : فرع رشيد :

هناك مصدران رئيسيان لتلوث فرع رشيد ، أولهما مصرف الزهاوى الذى يصب فى فرع رشيد خلف قناطر الدلتا بعدة كيلو مترات ، بتصريف يصل إلى نصف مليون م^٣ فى اليوم ، ومياهه خليط من الصرف الصحى والصرف الزراعى ، ويمتد أثر هذا التلوث فى فرع رشيد أكثر من خمسمائة متر قبل أن يبدأ النهر فى استرداد حيويته ، بسبب ماتحتويه مياه هذا الصرف من مواد عضوية ومواد صلبة عالقة ، وانخفاض محتواها من الأكسجين ، بل إن مياه هذا الصرف قد سببت تلوثا للمياه الجوفية فى منطقة زنين شمال الجيزة . والمصدر الثانى هو منطقة كفر الزيات الصناعية ، ويتمثل فى مخلفات مصانع الصابون والزيت والملح والصودا والمبيدات الحشرية . وإذا علمنا أن فرع رشيد لا يتلقى تصريفا من مياه النيل الا فى فترة السدة الشتوية ، أدركنا مدى خطورة التلوث فى هذا الفرع .

الحبس السابع : فرع دمياط :

كان مصنع سماد طلخا أخطر مصدر للتلوث الصناعى بفرع دمياط ، ولكن تم أخيرا تشغيل وحدة تنقية للمياه الخارجة من المصنع بلغت تكاليفها نحو خمسة ملايين من الجنيهات ، وبذلك خفت درجة التلوث فى هذا الفرع ، وينتظر بعد تشغيل ترعة السلام وصرف مياه القناطر لفرع دمياط أن تتحسن حالة المياه فى الفرع .

صرف المخلفات الصناعية السائلة :

فى دراسة شاملة بعنوان « الخريطة الصناعية البيئية -

تقرير مرحلى » صدرت سنة ١٩٩١ ، فقد بلغ عدد الوحدات الصناعية ٣٣٠ وحدة منتشرة فى جميع المحافظات . ويوضح الجدول التالى حجم ومواقع ونوع مياه الصرف الصناعى :

(مليون م^٣ / سنة)

نوع الصرف	نقل الصرف						إجمالي الصرف	عدد المنشآت	إجمالي
	تبريد	صمى	منطوى	جسم	مبارك	نقل وترع			
القائمة الكبرى	٥٨	٦٠	٦٣	٦٠	٢٠	٢١	٨٠	١٣٧	١٣٦
الاسكندرية	٢٧	٤٠	٤٦	٢٤	٣٣	٧	١٣	٨٨	٨٥
الوجه البحرى	٩٩	١٠٠	٥٥	١	٢١	٨٤	٢٧	١٢٥	٦٠
الوجه القبلى	١٠٨	٨٠	٨٧	٥	٢٠	٥	١٩٢	٢٠٤	٢٥
محافظات القناة والمحافظات الثانية	١٠٨	١٠٠	٢٠	١	٠	٠	٠	٩٥	٧٤
إجمالي	٢٥٢	٢٠٠	٢٦٥	٤٨	٢١	١١٧	٣١٢	٥٤٩	٣٣٠
النسب %	٤٦.٤	٣٠.٤	٤٨.١	٨.٧	٣.٩	٢١.١	٥٦.٨	١٠٠	

ويتضح من هذا الجدول :

- أن اجمالى المياه المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعى تبلغ ٥٤٩ مليون م^٣ / سنة ، يتصرف منها فى الوجه القبلى وحده ٢٠٤ مليون م^٣ / سنة ، تمثل حوالى ٤٧.٢٪ من اجمالى الكميات المنصرفة .

- وتقدر كميات المياه الراجعة الى النيل ، كنتاج للاستخدام الصناعى ، بحوالى ٣١٢ مليون م^٣ / سنة . وي طرح هذه الكمية الراجعة من اجمالى الاستهلاك الصناعى من المياه - والذى يقدر بـ ٦٣٨ مليون م^٣ / سنوى - يتضح ان اجمالى المياه المستهلكة فى القطاع الصناعى تبلغ حوالى ٣٢٦ مليون م^٣ / سنويا .

- يستأثر النيل والقرع بـ ٥٦.٨٪ من اجمالى المياه المنصرفة .

- تحتل مياه الصرف الصناعى (أى الناتج عن العمليات الصناعية المرتبة الأولى بين أنواع الصرف المختلفة ، حيث تبلغ نسبتها ٤٨.١٪ من اجمالى المنصرف ، تليها مياه التبريد بنسبة ٤٦.٤٪ ، فالصرف الصحى أى صرف مياه المنشآت الادارية وما يشابهها بالمصانع بنسبة

٥٠,٥ ٪ من اجمالي الكميات المنصرفة .

ويحتل اقليم الوجه القبلى أيضا المرتبة الاولى فى حجم الصرف الصناعى ، إذ يبلغ ٨٧.٦ مليون م ٣ / سنة ، بنسبة تصل الى ٢٣,١ ٪ من اجمالي كميات الصرف الصناعى بكافة الاقاليم .

وتحتوى مياه الصرف الصناعى على أخطر الملوثات التى يتبقى معالجتها ، وتختلف خطورة المخلفات الصناعية حسب نوعية الصناعة وكميات المخلفات السائلة .

وتجدر الإشارة الى ان اجمالى ما يتم صرفه من شركات السكر بالوجه القبلى وحدها يقدر بحوالى ١٩٢ مليون م ٣ / سنة ، تمثل ٦١ ٪ من اجمالى الصرف على النيل ، ويقام هذه الشركات بمعالجة المياه المنصرفة بفصل الطينة البنية وما تحويه من شوائب بكميات تصل الى (٣٢٠ ألف طن) سنويا كانت تلقى فى النيل - يكون قد تم إزالة نسبة كبيرة من مسببات التلوث فى النيل .

وبين الجدول التالى معدلات استهلاك المياه وكميات الصرف وأحمال التلوث حسب القطاعات الصناعية :

٣	البيان القطاع	عدد الوحدات	استخدام المياه مليون م ٣ / ٢٤	الصرف مليون م ٣ / ٢٤	أحمال التلوث (طن / يوم)					
					BOD	COD	OIL	SS	TDS	HM
١	صناعات كيميائية	٥٣	١٢٧	٩٨	٣٦	١٧٨	٣٣	٣٣	٢٤١	٠.٩٤١
٢	صناعات غذائية	١١٩	٢٩٦	٢٧٧	١٨٢	١٤٢	١١٠	١٦٨	٦٦٦	٠.١٧١
٣	صناعة النسيج	٧٥	١١٤	٨٨	٣٩	٤٧	٧٤	٦٤	١١١	٠.٢
٤	صناعات معدنية	٢٩	١٣	١٢	٥	٦.٦	٢	٢	١٣	٠.٠٢
٥	صناعات خفيفة	١١	٦٩	٦٠	١٥	١٤	٨	٢٤	٢٩	٠.٢
٦	صناعات تجميلية	٣٣	١١	١٤	٣	٠.٤	١	٤	١١	٠.٠١
	اجمالي	٣٢٠	٦٣٨	٥٤٩	٢٧٠	٢٨٨	١٦٨	٢٦٦	١١٥١	١.٦٥

* BOD طلب الأكسجين الحيوى . * SS مواد صلبة معلقة .
* COD طلب الأكسجين الكيماوى . * TDS مواد صلبة ذائبة .
* OIL زيت . * HM معادن ثقيلة .

٢٣٤

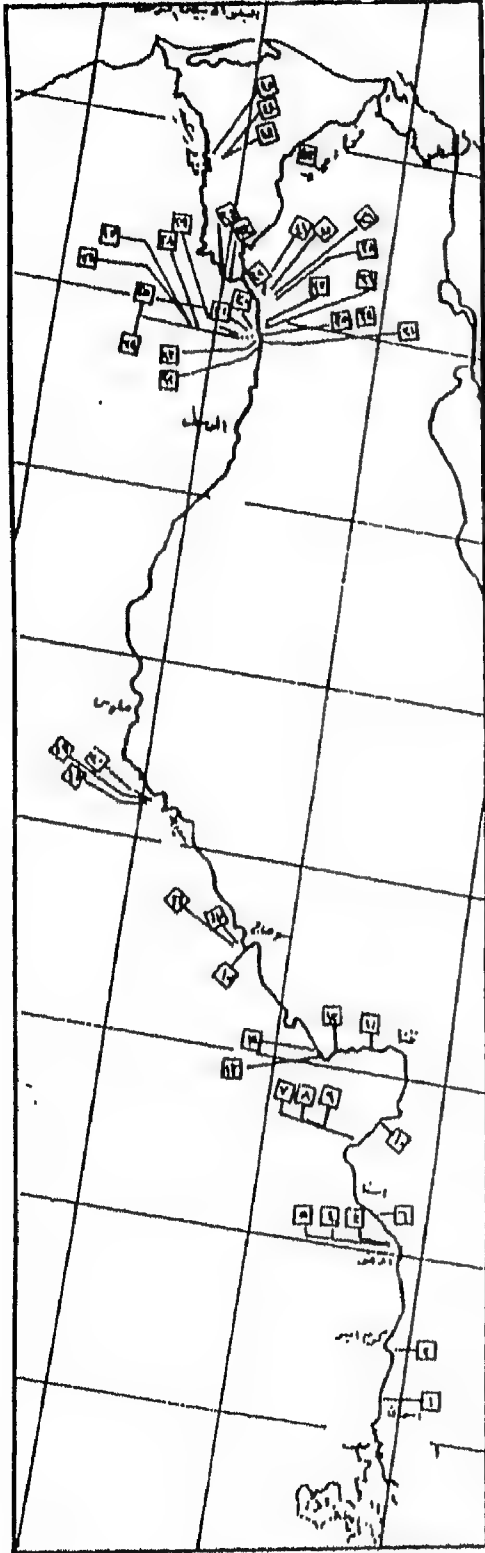
ويمثل قطاع الصناعات الغذائية المصدر الأكبر للمواد الصلبة الذائبة ، حيث يصرف (٦٦٦ طن / يوم) بما يعادل ٥٧.٩ ٪ من اجمالى صرف هذه المواد بكافة القطاعات ، ويصرف قطاع الصناعات الكيماوية (٢٤١ طن / يوم) بما يعادل ٢١ ٪ ، فقطاع الغزل والنسيج (١٩١ طن / يوم) ، بنسبة ١٦.٦ ٪ .

- وأيضا : يمثل قطاع الصناعات الغذائية المصدر الأكبر للمواد العالقة ، حيث يصرف (١٦٨ طن / يوم ، أى ما يعادل ٥٦.٨ ٪) من اجمالى المواد لكافة القطاعات ، يليه قطاع الغزل والنسيج (٦٤ طن / يوم) بما يعادل ٢١.٧ ٪ ، ثم الصناعات الكيماوية (٣٣ طن / يوم) بما يعادل ١٠.٨ ٪ .

- ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية كذلك هو المصدر الرئيسى للزيوت والشحوم ، حيث يصرف (١١٠ طن / يوم) تمثل ٦٥.٥ ٪ ، يليه قطاع الغزل والنسيج (٢٤ طن / يوم) بما يعادل ١٤.٣ ٪ ، ثم قطاع الصناعات الكيماوية (٢٣ طن / يوم) بما يعادل ١٣.٧ ٪ .

- ويصرف قطاع الصناعات الكيماوية الحجم الأكبر من الحمل العضوى الكيماوى ، وتقدر بحوالى (١٧٨ طن / يوم) تعادل ٤٥.٩ ٪ من اجمالى ما تصرفه الصناعة من هذه المادة ، ويأتى قطاع الصناعات الغذائية فى المركز الثانى (١٤٢ طن / يوم) بنسبة ٣٦.٦ ٪ ، ثم قطاع الغزل والنسيج (٤٧ طن / يوم بنسبة ٢١.١ ٪ فى المركز الثالث .

وبالنسبة للحمل العضوى الحيوى ، يأتى قطاع الصناعات الغذائية فى المقدمة ، بحيث يصرف ١٨٢ طن / يوم من هذا الحمل ، تعادل ٦٧.٤ ٪ من اجمالى ما يصرف منه على مستوى القطاعات جميعا ، ويأتى قطاع الغزل والنسيج فى المرتبة التالية (٣٩ طن / يوم تساوى ١٤.٤ ٪) ثم قطاع الصناعات الكيماوية (٢٦ طن / يوم - ٩.٦ ٪) فى المركز الثالث .



وتوضح الخريطة التالية مصبات الصرف الصناعى
فى النيل .

٢ - التلوث بمياه الصرف الصحى :

يعتمد نظام الصرف الصحى بمعظم مناطق الجمهورية على تجميع
مياه الصرف الصحى ، ثم تصرف الى اقرب مصرف مائى دون
معالجة ، أو تتم معالجتها بمحطات التنقية القائمة ، والتي لا يعمل
معظمها بكفاءة ، بسبب زيادة كميات الصرف بما لا يتناسب مع
الطاقة الاستيعابية لهذه المحطات . كل ذلك أدى الى تلوث البيئة
المحيطة بالمواطنين ، مما يشكل خطرا على الصحة العامة
والموارد المائية .

ويعتبر الصرف الصحى للقاهرة الكبرى من أسوأ مصادر تلوث
النيل والمجارى المائية ، فالجزء الغربى من المدينة يصل صرفه الى
محطة زنين ، حيث يعالج نصف ما يرد الى هذه المحطة ، والنصف
الثانى والذى يبلغ مقداره فى المتوسط ٢٠٠ ألف م^٣ فى اليوم يلقى فى
مصرف الزهاوى دون معالجة ، وهذا الصرف يصب فى فرع رشيد .
ومما يزيد فى تلوث مياه هذا الفرع ؛ عدم اطلاق المياه فيه من
القنطرة الا فى فترة الشتاء .

والجزء الشرقى من القاهرة يلقى معظم صرفه الصحى دون معالجة
فى مصارف الخصوص وبلبيس ، التى تصب فى مصرف بحر البقر
الذى يصب بدوره فى بحيرة المنزلة ، ويسبب تلوثها وتدهور الثروة
السمكية فيها .

والأمل ان ينتهى مشروع مجارى القاهرة الكبرى فى موعده عام
١٩٩٤ ، وذلك بمعالجة مياه الصرف الصحى وجعلها صالحة للرى .
وقد وضعت خطة قومية للحد من التلوث فى المجارى المائية ، وتزويد
معظم مدن الجمهورية بمحطات تنقية مياه الصرف الصحى بها ،
بالاضافة الى انشاء شبكات التجميع أو استكمالها ، ومحطات الرفع
وخطوط الضغط .

وفي إطار هذه الخطة يجرى ما يلي :

- البدء في إحلال وتجديد المحطات القائمة التي لا تعمل بكفاءة ، وعددها ١١ محطة من ٢٢ محطة ، والمحطات الجارية إنشاء توسعات بها لمواجهة التصريفات المتزايدة هي : بورسعيد وبنتها والسويس والاسماعيلية والمحلة الكبرى وكفر الزيات وكفر الشيخ وشبين الكوم والفيوم والمنيا ودمهور .

- استكمال إنشاء ٢٩ محطة وهي : أبو المطامير - الفيوم الجديدة - المحلة الكبرى - كفر الشيخ - قليب - شبين القناطر - طوخ - رأس البر - عزبة البرج - شبين الكوم - المنيا - الأقصر - الفكرة - اسيوط - قنا - كفر الزيات - منشية الحرية - بنتها الجديدة - المنصورة - منوف - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الحوراني - دماص - مهيما - ميت كنانة - قويسنا - التل الكبير .

- طرح مشروع إنشاء ١٢٤ محطة ، وتم ترسية ٤٦ محطة ، منها ٥ محطات سعة ٤٠ ألف م^٢ / اليوم ، ٤١ محطة سعة ٢٠ ألف م^٢ / يوم ، وقد تم الحصول على تمويل لبعضها من فرنسا وإيطاليا . وتجرى الآن اتصالات مع مؤسسات التمويل الدولية لتوفير المال اللازم لباقي المحطات .

وتبلغ القيمة التقديرية لهذا المشروع ١٤٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٥٠ مليون جنيه بالنقد الاجنبي .

وتهدف هذه الخطة الى معالجة مياه الصرف الصحي لتطابق المعايير الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية ، لحد من التلوث بالنيل والمجارى والمسطحات المائية .

ومن المتوقع ان يتم تنفيذ هذه الخطة - في حالة توافر الاعتمادات اللازمة لتنفيذها ونجاح المحافظات في تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الشبكات في المدن - خلال فترة تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات .

وقد روعي في إعداد الخطة اعطاء الأولوية للمدن ذات التعداد الأكبر ، مع الأخذ في الاعتبار الأمور التالية :

- حماية سكان هذه المدن من الأمراض الناشئة من تلوث المياه ، وانتشار الحشرات الناتج من طفق المياه بها .

- وقف الأخطار التي تتعرض لها المباني في هذه المناطق ، بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية الملوثة التي تسبب تآكل الأساسات ويهبطها .

- يقتصر نظام الصرف الحالي في هذه المناطق على تجميع مياه الصرف الصحي ، وإلقائها في المصارف القريبة دون معالجة .

- وجود شبكات صرف قائمة بهذه المناطق أو مقرر تنفيذها ، متزامنة مع إنشاء محطات التنقية .

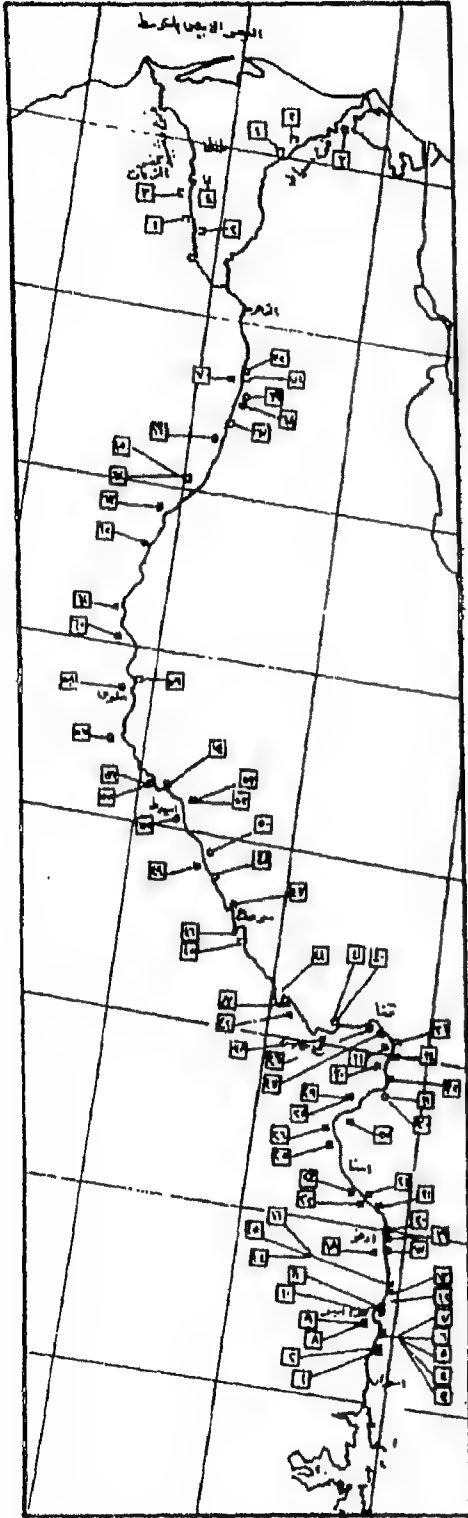
تلوث مياه النيل بصرف المستشفيات والفنادق العامة :

تزايد عدد الفنادق العامة في النيل عاما بعد عام ، حتى وصل عدد العامل منها حاليا إلى ١٧٣ فندقا عائما ، وتقبل الشركات الفندقية العالمية على تشغيل هذه الفنادق باعتبارها من أهم عوامل الجذب السياحي العالمي الى مصر ، إذ تساعد على سد النقص في الطاقات الفندقية في مواسم الذروة ، سواء في القاهرة أو الوجهة القبلية ، ويقدر عدد السائحين الذين يستخدمون الفنادق العامة في رحلاتهم بنحو ١٠ ٪ من مجموع السائحين .

وتلقى معظم هذه الفنادق بفضلاتها وصرفها الصحي الى النيل بدون معالجة ، الا عندما ترسو بمراسي المدن المزودة بمحطات رفع تسحب منها مخلفات الصرف الصحي الى شبكة المجارى بالمدينة ، وهذه المراسي قاصرة في الوقت الحاضر على مدن : الاسكندرية ، الجيزة ، المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، أسيوط .

ولذلك تشكل هذه الفنادق في الوقت الحاضر عاملا من عوامل تلوث مياه النيل ، ويضاف اليها كذلك سائر وسائل النقل النهري ، وكلها تلقى بفضلاتها في النيل .

وينبغي تطبيق قانون حماية النهر من التلوث ولائحته التنفيذية على



مصارف النيل

الفنادق العائمة وغيرها من الوحدات النيلية ، حتى يزول هذا السبب من أسباب التلوث ، كما أنه يزيد الجذب السياحي لما يشعر به السائح عندئذ من توفر الضمانات الصحية .

٣- التلوث من الصرف الزراعي :

يبلغ عدد مصارف الري الرئيسية التي تصب في النيل ، بين أسوان والقناطر الخيرية ٧٢ مصرفاً - مبنية مواقعها على الخريطة الواردة في الصفحة التالية - تحمل في العام الواحد نحو ٢٠٥ مليار م^٣ من مياه الصرف الزراعي ، وفي فرع رشيد تصب أربعة مصارف رئيسية ، وفي فرع دمياط ثلاثة مصارف رئيسية يبلغ تصريفها السنوي نحو ٧٥٠ مليون م^٣ ، أما باقي المصارف الزراعية في الدلتا فتنتهي إلى بحيرات المنزلة والبرلس وادكو ومريوط ، وتنقسم هذه المصارف إلى ثلاث درجات من حيث التلوث :

- مصارف شديدة التلوث .
- مصارف متوسطة التلوث .
- مصارف قليلة التلوث .

وتسبب جميع هذه المصارف تلوثاً موضعياً في مياه النيل ، وتتوقف درجة تأثيرها على عدد المصارف في الحبس الواحد ، أي على قرب مصبات هذه المصارف بعضها من بعض ، فترتفع نسبة الأملاح المذابة في النيل بصورة ملحوظة خلف مصبات بعض المصارف ، إذا كانت مجموعة متتالية على مسافات متقاربة ، بسبب ارتفاع درجة تركيز الأملاح بها ، ثم تنخفض درجة الملوحة تدريجياً إلى مستواها العادي بعد مسافة ٢٠٠ - ٣٠٠ متر .

ويختلف نوع التلوث من بعض المصارف عنه من مصارف أخرى ، فقد لوحظ ارتفاع في درجة تركيز أملاح الفوسفات خلف مصبات بعض المصارف ، وتركيز أملاح النترات خلف مصبات مصارف أخرى .
وأهم مصدرين لتلوث مياه مصارف الري هما :
المبيدات الحشرية التي ترش لإبادة الآفات بالمحاصيل الحقلية

والبستانية ، والأسمدة الكيميائية التى تضاف لزيادة الانتاج الزراعى ، يضاف الى ذلك ما يلحق فى المصارف من فضلات آدمية وحيوانية ، ومن مياه الصرف الصحى غير المعالجة .

وقد كان من المقرر ضمن أعمال مشروع حماية وتطوير مجرى نهر النيل - الذى يقوم به معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى بمعاونة الحكومة الكندية - اختيار أحد المصارف الزراعية وإقامة وحدة عند مصبه لإزالة ما به من تلوث ، واختير مصرف الصعايدة بمحافظة بنى سويف لهذا الغرض ، ولكن دراسة الخبراء أثبتت أن تكاليف هذا العمل تبلغ نحو خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ، وهو فوق ما تسمح به اعتمادات المشروع ، ولذلك صرف النظر عنه فى الوقت الحاضر .

٤- التلوث من مبيدات الآفات الزراعية :

تسبب الآفات الزراعية فقداً كبيراً فى كمية المحاصيل وجودتها ، وهناك ارتباط بين المبيدات المستخدمة وكمية المحصول ، فزيادة المبيدات المستخدمة تؤدي الى زيادة المحصول ، ولكن بعد حد معين من استخدام المبيدات لا يكون للزيادة فى استخدامها أثر فى المحصول ، وتبقى العوامل الأخرى كالأسمدة والمخصبات هى المحددة لكمية المحصول وجودته .

وقد بلغ متوسط كميات المبيدات المستخدمة فى مصر ، خلال السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، حوالى ١٥,٣٧٨ طن ، منها ٥٥٢٥ طن كبريت خام .

وقد أجرى قسم بحوث متبقيات المبيدات وتلوث البيئة فى المعمل المركزى - حمصا لتلوث مياه النيل والمصارف بالمبيدات الكلورونية عام ١٩٩١ ، ويمكن تلخيص النتائج كالتالى :

٢٣٨

- يزيد التلوث بمتبقيات المبيدات الكلورونية فى مياه النيل كلما اتجهنا من أسوان نحو قناطر الدلتا ، مما يسدل على أن المصارف تلقى بكثير من المبيدات المستخدمة للمحاصيل فى مجرى النيل بين أسوان وقناطر الدلتا .

- يمكن ترتيب المبيدات الملوثة للمصارف والنيل تنازلياً كما يلى :

١- الـ D.D.T ومشتقاته .

ب- الـ B.M.C ونظائره بما فيها اللاندين والاكس كلوردين .

ج- الهبتاكلورايوكسيد .

د- الدايلدرين .

وفى تحليل سابق سنة ١٩٨٩ - أجرى لعينات مياه من ترعة السلام ، ومصرف بحر حانوس ، ومصرف السرى - وجدت مستويات كبيرة من متبقيات المبيدات أعلى بكثير من الموجودة فى نهر النيل .

ويلاحظ أن المبيدات المسجلة فى مصر هى أكثر من ٣٥٠ مركباً ، وتنقسم إلى : مبيدات حشرية وفطرية وبكتيرية ، ومبيدات حشائش ومبيدات نيماتودية ، ولكن فى خطة عام ١٩٩١ فإن المبيدات لم تعد مائتى مركب فقط .

ويلاحظ كذلك أن الـ د . د . ت ومشتقاته : لاندرين ، الدايلدرين وكلوردين .. مصرح به على جنوع النخيل وفلنكات السبك الحديدية ضد النمل ، BHC ، اللندين ، الهبتاكلور ، التوكسافين والكلورديكرين ، الاندوسلفان - ممنوع استخدامها فى مصر .

ويتم تسجيل وتداول مستحضرات المبيدات الأجنبية بأسمائها التجارية ، ويقدم ملف التسجيل للجنة مبيدات الآفات الزراعية -

إجمالي استهلاك المبيدات الكلورونية
من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٨

زراعية متتالية .

- شهادة تسجيل بلد المنشأ .

الوحيد للشركة الأم (المنتج للمركب) .

تسجيلها ما يلي :

- شهادة تسجيل مستحضرات الصيد.

- شهادة تسجيل بأن الشركة هي وكيل الشركة الأم .

معا ، من قسم الرقابة بالمعمل المركزي للمبيدات ، ويعتمد من لجنة

تاريخ اعتمادها من رئيس لجنة ميدات الألفات الزراعية ، ويتم تحديثها

بناء علم قرارات محلية أو عالمية .

تقدر كمية المبيدات الحشرية المستخدمة في مصر ، من عام ١٩٧٠

نهر النيل بعد استخدامها .

المخطة

الليبيـــــــــــــــــد	٢
١٩٠٥	١
١٩٠٥	٢
١٩٠٥	٣
١٩٠٥	٤
١٩٠٥	٥
١٩٠٥	٦
١٩٠٥	٧
١٩٠٥	٨
١٩٠٥	٩
١٩٠٥	١٠
١٩٠٥	١١
١٩٠٥	١٢
١٩٠٥	١٣
١٩٠٥	١٤
١٩٠٥	١٥
١٩٠٥	١٦
١٩٠٥	١٧
١٩٠٥	١٨
١٩٠٥	١٩
١٩٠٥	٢٠
١٠٥٤٤.٩٤٠	المجموع

استهلاك المسدات الحشرية :

تقدر كمية المبيدات الحشرية المستخدمة في مصر ، من عام ١٩٧٠

نهر النيل بعد استخدامها .

المخطة

۲۲۹

فى التسميد ، وهى التى تتلاءم مع طبيعة التربة ونظام الري ، وعمر النبات ومدى احتياجه للعناصر المختلفة .

وقد دلت التجارب التى أجريت فى عدد من المزارع على أن السماد الأزوتى المضاف لا يستخدم بالطريقة الصحيحة ، خاصة بالنسبة للمحاصيل البقولية التى تنتج بنفسها حوالى ٨٠ ٪ من الأزوت الذى تحتاجه ، فالكميات التى يضيفها المزارع من الأزوت تتعرض لفقد كبير عن طريق التطاير والغسيل ، فلا يجد المزارع من النباتات استجابة مباشرة لكمية السماد المضافة ، فيكرر إضافة كميات أخرى بنفس الطريقة ، وهكذا ينتهى الأمر بإضافة كميات زائدة مع اهدار الجزء الأعظم منها ، وليست الخسارة هنا مالية فحسب ، ولكنها بيئية أيضا حيث يتسرب السماد الأزوتى الى المصارف والمياه الجوفية فيلوثها .

ويعتبر شهر يوليو أكثر الأشهر التى تتعرض خلالها مياه المصارف لتركيز النترات ، وفى تقرير للمركز القومى للبحوث وجد أن تركيز النترات ، فى مياه الصرف فى منطقة مشتل بمحافظة الشرقية ، وصل فى يوليو سنة ١٩٩١ الى ٢٤٠ جزءا فى المليون ، وأن تركيز النترات فى مياه الشرب بنفس المنطقة بلغ ٢٤٠ جزءا فى المليون ، بينما حدود الخطر على الصحة العامة هى ٤٥ جزءا فى المليون .

من أجل ذلك ينبغي إرشاد الزراع الى إعطاء النباتات ما يكفيها فقط من السماد ، ولانتاج الكميات المستهدفة من المحاصيل بلا زيادة ، على أن تضاف بالطريقة الصحيحة التى تحقق أعلى استفادة بأقل فائد ، ويتم ذلك عن طريق التسميد المرتكز على نتائج اختبارات التربة ، وتحليل النبات تحت الظروف الفعلية لانتاج المحاصيل .

ومما يشجع على اتباع هذه الطريقة وجود معامل إقليمية لتحليل التربة والنبات ، ويستلزم ذلك تدريب المرشد الزراعى على الطرق الصحيحة لاستخدام الأسمدة ، وتوعيته من الناحية البيئية .

وقد ثبت بالتجربة أن ترشيد استخدام الأسمدة فى إطار التسميد

المتكامل قد أدى الى زيادة محصولية اقتصادية ، كما يتضح من الجدول الآتى :

متوسط الزيادات المحصولية نتيجة ترشيد

استخدام الأسمدة عام ١٩٩٠

المحصول	الزيادة (طن/ فدان)	العائد الصافى جنيه مصرى / فدان
قطن	٠,٢٧	٢٠٠
قمح	٠,٣٠	١٣٠
ذرة	٠,٤٠	٢٠٠
فول بلدى	٠,٣٠	٩٦٠
فول صويا	٠,٢٠	١٨٠
بطاطس	٢,٠٠	٣٧٥
موالح	١,٧	٤٦٠
عنب	١,٠٠	٤٠٠

٦ - القلوث من الحشائش المائية :

يمثل نهر النيل وقروعه والترع والمساقي والمراوى والمصارف والبحيرات بيئة لنمو عديد من الأنواع النباتية التى يقتصر وجودها فى كثير من الحالات على هذه البيئات ، وذلك لاستمرار وجود الماء بها . ونظرا لاختلاف الصفات الطبيعية والكيميائية للماء فى هذه البيئات ، فإن توزيع بعض الأنواع يرتبط بهذه الصفات ، وأن كانت هناك بعض الأنواع ذات المدى البيئى الواسع ، ولذلك فإنها تصبح واسعة الانتشار فى عديد من البيئات .

ولاشك أن التغيرات الحادثة فى الماء فى هذه البيئات الناتجة عن إنشاء السد العالى ، وصرف مياه المصارف ، ومياه الصرف الصحى ، والنفايات ، والفضلات الصناعية والمنزلية - أدت الى تغير ملموس فى توزيع ونمو الحشائش المائية فى البيئات المختلفة .

وقبل التعرض لأثر التغيرات والملوثات ، ومقاومة وجود النبات ،

ينبغي أن توضح أقسام النباتات المائية ، لتقييم الأثر البيئي لكل قسم ، وكذلك لتحديد طرق المقاومة الملائمة .

أقسام النباتات المائية :

ينمو في مياه مصر الداخلية ما لا يقل عن خمسين نوعا من النباتات المائية ، وحوالي نصف هذه الأنواع شائع ورأس الانتشار في البيئات والمناطق المختلفة من جنوب مصر الى شمالها ، والبعض الآخر مازال نادرا ، وهناك بعض النباتات التي يقتصر وجودها على مناطق معينة ، حيث يتأثر توزيعها بالخواص الطبيعية والكيميائية للماء وظروف المناخ .

ويؤدى نمو النباتات المائية واسعة الانتشار إلى مشكلات بيئية تؤثر على الاقتصاد القومى ، من خلال أثرها في البيئة ومكوناتها الأخرى ، وسهولة تداول المعلومات عن الحشائش النباتية نوضح فيما يلي أقسام هذه النباتات ، من حيث طبيعة نموها وشكلها الظاهري :

١- النباتات الطافية دون جذور تثبتها في القاع :

وهي نباتات تعيش في المسطحات المائية المختلفة طافية على سطح الماء ، وجذورها محدودة الطول ، لا تصل الى القاع ، ولذلك فهي تنتقل بسهولة من مكان إلى آخر مع تيار الماء . ولكن سرعة تكاثرها ونموها ترتبط بسرعة التيار ، وعمق الماء ليس له أثر فعال على توزيع هذه النباتات .

ومن أمثلة هذه النباتات الأنواع الشائعة الآتية : ورد النيل - عدس الماء - خس الماء .

٢- النباتات الطافية ولها جذور تثبتها في القاع :

وهي نباتات تطفو أوراقها أو أجزاء من مجموعها الخضرى ، بينما تمتد جذورها لتثبتها في تربة القاع . ولذلك فإن وجودها يتحدد بعمق الماء . فهي تنمو في البحيرات والمجاري المائية الضحلة ، أو على شواطئ المجارى المائية العميقة . حيث تثبت جذورها ويمتد مجموعها الخضرى الطافي على سطح الماء ، وقد يمتد الى مسافات كبيرة على

سطح الماء العميق .

ومن أمثلة هذا القسم : البشنين - اللوتس - أنواع من البوتاموجيتون .

٣- النباتات المغمورة :

وهي نباتات تعيش مغمورة في الماء ، وقد يكون لها جذور تثبتها في القاع ، وفي بعض الأنواع تكون هذه الجذور ضعيفة ، ومما يحدد نموها وتكاثرها الصفات الطبيعية والكيميائية للماء . وتعكس الماء له دور مؤثر في كمية الضوء التي تصل إلى هذه النباتات المغمورة .

ومن أمثلتها : نخشوش الحوت ، وأنواع من البوتاموجيتون .

٤- نباتات المستنقعات القصبية :

وهي نباتات تنمو على شواطئ الأنهار والقنوات والمصارف والبحيرات ، بحيث تكون امتداداتها الأرضية في القاع ، وبقية أجزائها في الهواء . وبعض هذه الأنواع يعيش على الشواطئ الطينية التي قد تغمر أو لا تغمر بالماء . وتكون في الحالة الأخيرة ذات شكل ظاهري مختلف عن الطرز البيئية المائية ، مثل الحجنة والبوص .

وهناك أنواع تنمو متشعبة جذورها في الشاطئ ، وتمتد أجزائها الخضرية في الماء طافية على سطحه ، مثل أبو ركة *Diplachne fuscae* .

الأثار البيئية الناجمة عن الحشائش المائية :

١- الأثر على الانتاج السمكى :

يؤثر نمو الحشائش المائية على انتاجية الأسماك ونموها وتكاثرها ، وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال تأثير النباتات على مكونات البيئة الأخرى التي تعتمد عليها الأسماك في حياتها . ويتضح هذا فيما يأتى :

- وجود نباتات مائية طافية يقلل من كمية الضوء التي تصل الى الماء ، وهذا يستتبعه نقص في الانتاجية للطحليات النباتية والحيوانية ، مما يؤدى الى نقص في تغذية الأسماك وضعف انتاجيتها .

- تزامن النباتات وزيادة كثافتها تؤثر على نمو الأسماك .

- وجود النباتات المائية وانتشارها يجعل المساحات السطحية

ينتشر فيها السمك محدودة .

- وجود النباتات المائية في الخيران على المجرى الرئيسى للنهر أو

الرياحات ؛ يؤدي إلى إغلاق المناطق التي تتوالد فيها الأسماك طبيعياً .

- تمتص النباتات المائية كميات كبيرة من الأملاح ، مما يؤثر على

إنتاجية الطافيات النباتية والحيوانية التي تعيش عليها الأسماك .

- وجود النباتات المائية يعد معوقاً طبيعياً لعملية صيد الأسماك .

وأوضحت التجارب أن إزالة النباتات المائية تؤدي إلى مضاعفة كمية

الأسماك التي تنتج من منطقة ما . وبالإضافة إلى الآثار السابقة ، فإن

وجود النباتات المائية قد يكون بمثابة بيئة صالحة لنمو بعض الطفيليات

التي تؤثر على الأسماك .

٢- آثارها على الصحة العامة :

يمثل وجود الحشائش المائية بيئة صالحة لحياة وتكاثر عدد من

أنواع الطفيليات أو عوائلها ، فتختبئ في هذه النباتات يرقات البعوض

وقواقع البلهارسيا وغير ذلك .

وأنواع الطفيليات المحتمل وجودها وانتقالها عن طريق مياه النيل

وفروعه مباشرة أو عن طريق غير مباشر - بكل لحوم حيوانات تغذت

على نباتات مائية تحمل أطوار بعض الطفيليات - هي :

(١) الديدان Helminths

وأكثرها إصابة للإنسان بالطريق المباشر من مياه النيل وتفرعاته ،

هي :

أ - البلهارسيا البولية .

ب - البلهارسيا المعوية .

ويصاب بهما الإنسان عند الاستحمام في مياه النيل أو فروعه أو

وأثناء الرى ، أو عند غسل الملابس والأواني المنزلية في مياه الترع ،

حيث تخترق يرقات البلهارسيا - الطور المعدى للإنسان - الجلد .

ويعتبر الإنسان نفسه هو مصدر التلوث وبالتالي العدوى ، وذلك عند

قضاء الحاجة على حافة النيل وفروعه .

ج - الهتروكيس . وهي طفيليات تصيب الأسماك - البورى والبلطى

- ومنها تنتقل إلى الإنسان عند أكلها غير جيدة الطهى ، خاصة بين

الذين يعملون بصيد الأسماك ، كذلك عند أكل القسيخ الحلو .

د - الديدان الاسطوانية Nematoda

أثبتت الفحوص العملية لمياه الشرب بالقاهرة وجود ديدان نيماتودا

في بعض عينات المياه المأخوذة من الحنفيات المنزلية بمعرفة معامل

وزارة الصحة عام ١٩٦٤ ، وتم متابعة هذه الظاهرة ؛ فوجد أنها تكثر

في مياه المرشحات الخاصة بعمليات تنقية مياه الشرب المختلفة .

(٢) بروتوزا Protoza

أ - أهمها وأكثرها انتشاراً عن طريق مياه النيل - انتاميبا

هستوليكا ، وقد وجدت في بعض عينات مياه الشرب .

ب - لامبليا جيارديا .

ج - بلانتديام كولاي .

د - كريبتوسبورديوم .

بالإضافة إلى بعض الطفيليات الأخرى الأقل أهمية التي

تنقلها المياه .

(٣) كما توجد طفيليات تصيب الأسماك والحيوانات ولا تنتقل

للإنسان ، غير أنها قد تسبب له بعض أنواع الحساسية .

(٤) الحشرات :

تعتبر بعض أماكن شواطئ النيل وفروعه بؤراً لتوالد البعوض ، كما

يتوالد في الأماكن الضحلة والخيران الموجودة في بحيرة ناصر أنواع

خطرة من البعوض (بعوضة جامبيا) التي تنقل للإنسان

الملاريا الخبيثة .

الأمراض التي تسببها الطفيليات في الحيوان :

بالإضافة إلى الأمراض الطفيلية التي تصيب الإنسان وتوجد

أطوارها المعدية في الماء مباشرة ، أو على النباتات المائية ، أو التي تروى بالماء ويغمرها الماء ، أو في الأسماك أو القواقع الموجودة بالنيل وفروعه وبحيرة ناصر وبحيرات الشمال - فإن الحيوانات تصاب أيضا ببعض هذه الطفيليات وغيرها ؛ أكثر مما يصاب الإنسان ، وذلك لأن الحيوانات تشرب من المياه مباشرة ، وتاكل الأعشاب والنباتات كما هي ، وتخوض في المياه - وكذلك تلوث المياه بفضلاتها .

ولاشك ان إصابة الحيوانات بهذه الأمراض تؤثر على إنتاجها ، وبالتالي على الاقتصاد القومي ، وهذا الموضوع جدير بأن يؤخذ في الاعتبار عند تقويم وحصر مضار التلوث في مياه النيل وروافده .
تأثير إنشاء السد العالي على انتشار الطفيليات :
أدى إنشاء السد العالي إلى مجموعة من الظواهر كان لها تأثير على انتشار الطفيليات تتمثل فيما يأتي :

- بطء تيار الماء - قلة الطمي المعلق - تغيير البيئة النباتية والحيوانية - تغير نظام الري (وخاصة في الوجه القبلي) من ري الحياض إلى الري الدائم - وجود بحيرة ناصر وخيرانها .

(١) بطء تيار الماء : يساعد على انتشار بعض أنواع القواقع وخاصة بيومفالاريا Biomphalaria حيث لا تستطيع أن تعيش في تيارات المياه الجارية السريعة ، ونتج عن ذلك أن انتشر هذا القوقع وامتد حتى الجنوب (إلى محافظة أسيوط) بعد أن كان لا يتعدى محافظة الجيزة .

وعموما فإن بطء التيار يساعد على تكاثر وانتشار القواقع جميعها - لأنها تفضل التيار الهادئ أو الماء الراكد - وبالتالي فإن القواقع تنتشر في فروع النيل (الترع والقنوات) أكثر منها في المجرى الرئيسي . ولذلك فإن فروع النيل تكون دائما أكثر خطورة في نقل الطفيليات للإنسان عن مجرى النيل الرئيسي ، ويتضح ذلك في الإصابة بمرض البلهارسيا .

ويساعد بطء التيار كذلك على تراكم ملوثات النيل ، وعدم سرعة

حذفها نحو البحر وعدم تخفيفها بسرعة .

ومن المعروف ان النباتات المائية تزيد في فروع النيل عنها في المجرى الرئيسي ، ولكن حاليا بسبب بطء التيار فربما تتزايد النباتات في مجرى نهر النيل الرئيسي .

(٢) يمنع وجود الطمي المعلق مرور ضوء الشمس ، وبالتالي يحد من نمو النباتات المائية المفمورة والطحالب (اللازمة لنمو القواقع) ويقل وجود النباتات والقواقع . أما في حالة عدم وجود طمي معلق فإن اشعة الشمس وضوؤها يمر إلى العمق ، ويساعد على نمو النباتات والطحالب وانتشار القواقع .

(٣) ساعد بطء التيار وقلة الطمي المعلق على تغيير البيئة النباتية والحيوانية .

(٤) يسمح الري الدائم بوجود المياه طوال العام في القنوات والترع ، لكن جفاف الترع يقلل العدوى المباشرة لبعض الطفيليات ويقلل من وجود القواقع - بالرغم من أنها يمكن أن تعيش مختبئة في الطمي عندما تجف المياه .

(٥) بحيرة ناصر والخيران : تمثل مساحة مقسمة من الماء ، حيث توجد تيارات للماء في وسط البحيرة والعكس في الخيران . وهذه الظروف مناسبة لتوالد بعض أنواع الحشرات مثل بعوضة أنوفيليس جامبيا Anopheles gambiae وحشرة الذباب الأسود Simulium: الأولى ناقلة للملاريا والثانية لمرض فيلاريا (Onchocerciasis) والاثنان لا توجدان حاليا في مصر بل في السودان ، ويخشى من دخولهما مصر وانتشار هذه الأمراض الخطيرة في جنوبها .

أما بالنسبة للطفيليات الأخرى فغير معروف تأثير البحيرة في حد ذاتها عليها .

٧- التلوث الناتج من السلوكيات :

تشابه صفات مياه الرياحات والترع الرئيسية في أحباسها

العليا مع صفات مياه النيل عند مأخذها ، ولكن كثيرا من الترع تلقى فيها مخلفات المصانع الواقعة على جانبيها ، كما تلقى فيها سوائل الصرف الصحي غير المعالجة لبعض القرى والمدن المجاورة لها ، رغم أن مأخذ مياه الشرب لكثير من المدن والقرى تقع على هذه الترع .

كذلك يشارك في تلوث مياه الرياحات والترع الرئيسية مبيدات الحشائش المائية والبرية ، وما يصل إليها من المبيدات الحشرية وبقايا الأسمدة الكيميائية .

وتزداد نسبة التلوث في الترع كلما نقصت كميات المياه التي تجرى فيها ، وتقل كلما زادت تصرفات الترع ، ولذلك تكون أقل نسب التلوث في مايو ، ويونيو ، ويوليو ، وأغسطس .

أما في الترع الفرعية وترع التوزيع فإن أثر التلوث فيها أشد خطورة ، فمع قلة تصرفاتها وتطبيق نظام المناوبات عليها ومع كثرة الحشائش التي تنمو فيها - فإن سلوكيات المقيمين على جانبيها تضيف سببا آخر خطيرا من أسباب زيادة التلوث فيها .

فقد جرت العادة على الاغتسال في مياه هذه الترع ، وغسل الأواني والخضروات ، وتغليف الماشية والدواجن ، بل وإلقاء ما ينفق منها في هذه المياه . ويقوم كثير من مستعملي الوحدات العائمة بإلقاء مخلفاتها الصلبة والسائلة في مياه النهر . وحتى في القرى التي مدت فيها أنابيب المياه المرشحة أو المياه الجوفية ، فإنه عند انقطاع المياه بعض الوقت ياجأ السكان الى نقل المياه من الترع للاستعمال المنزلى .

كل هذه السلوكيات تسبب تلوث المياه وتجعلها مصدرا لنقل الأمراض . ويزداد الأمر خطورة عندما تلقى بعض القرى والمدن الصغيرة صرفها الصحي في الترع والمصارف الفرعية . ولا يقتصر التلوث على المياه السطحية بل يتعداه الى المياه الجوفية قليلة العمق التي يرفع منها بعض السكان المياه اللازمة لهم بمضخات يدوية . ولا يخفى كثرة الأمراض الخطيرة التي تنتقل عن طريق مياه الشرب والاستعمال

المنزلى كالكويليرا والتيفود والبلهارسيا والاسهال وغيرها .

٨ - مصادر التلوث البصرى :

من الدراسات المتعددة للتجمعات العمرانية المطلة على النيل ، وجد

أن مصادر التلوث من خلال البصر لتلك التجمعات العمرانية هي :

- مناطق استعمال دخيلة ، ذات أثر بيئى وبصرى سلبي ، على طول الواجهة المطلة على النهر ، وتمثل في صورة استخدامات مثل : مخازن - ورش - شون - قماشن طوب - مصانع - مناطق اسكان عشوائية متدهورة - مراكز سكنية (عوامات) - نواد وغير ذلك من مبان حكومية .

- الخلط غير المتجانس للاستعمالات المختلفة للأراضى الناتج عن عدم وجود تناسق ، بل وأحيانا يوجد تنافر فيما بينها .

- استغلال الكورنيش كشریان رئيسى لحركة المرور والنقل ، ليس فقط على مستوى التجمع العمرانى ، ولكن للحركة من خارج التجمع لخارجه في الاتجاه المضاد ، أى مرور عابر لا يخدم التجمع نفسه .

- سوء حالة العديد من الكبارى التي تربط التجمع العمرانى الممتد على ضفتى النهر أو التجمعات المحيطة .

- مسطحات النيل وخاصة بعد بناء السد العالى وثبات منسوب المياه تقريبا ، إذ أصبحت هذه المسطحات قابلة للاستعمال ، فاستغلت استغلالا سيئا وأصبحت تعوق النظر لما بها من مبان ومنشآت ، علاوة على كونها أحد مصادر التلوث .

- وجود العديد من الفنادق العائمة ، دون وجود أماكن محددة كممراس لتلك المراكب ، ومن ثم ترسو على الشاطئ في أماكن متفرقة ليس لها علاقة بالاستعمالات على الكورنيش ، ولا بالمحاور الرئيسية للحركة ، علاوة على أنها تصرف مخلفاتها بالنهر .

- عدم وجود طابع معمارى مميز يتمشى وطبيعة البيئة التي تختلف من الجنوب إلى الشمال . وبذلك يظهر العمران على كورنيش النيل مكونات خليطاً من الطرز المعمارية غير المتجانسة ،

ومخالفة لطبيعة البيئة المحيطة .

- ارتفاع المباني غير المدروس مع استعمالات الاراضى بالتجمع العمرانى ، حيث توجد مناطق سكنية مرتفعة ملاصقة لمناطق ذات ارتفاع دويرين وثلاثة ، هذا بالاضافة إلى تعدد استعمال الألوان غير المتجانسة ، ليس فقط على مستوى الكورنيش أو بالمنطقة ، بل على مستوى المبنى الواحد .

كل ذلك يمثل بعض مصادر التلوث من خلال البصر للعمران المطل على نهر النيل . وبالتعرف على تلك المصادر ، يمكن العمل على ايجاد أمثل الحلول لمكافحة التلوثات ، مع الأخذ فى الاعتبار النقاط الآتية :

١ - استعمالات الاراضى :

- العمل على ايجاد حلول لمناطق الاستعمالات التى تحتاج لتنسيق مواقعها بهدف تحسينها بصريا عن طريق اضافة عناصر جمالية .

- تحديد صفة ملكية الاراضى سواء على كورنيش النيل أو المسطح ، وإزالة الاشغالات لمناطق واضعى اليد ، واستغلال هذه المناطق بواسطة الجهة المشرفة على الكورنيش ، مما يحقق اقتصاديات المشروع .

- تحديد الاراضى الفضاء التى لم يتم استغلالها فى اقامة مشروعات عليها ، حيث يستلزم الأمر ضرورة وضع اشتراطات بنائية بها بغرض تنظيم استعمالاتها .

- تحديد المناطق الخضراء والحدائق الموجودة ، أو العمل على انشائها على طول محور الكورنيش ، مع رفع الخدمة بها وصيانتها .

- تحديد حلول للاستخدامات التى تعتبر دخيلة ، سواء لطبيعة استخدامها أو لتسببها فى حدوث التلوث سواء فى صورته البيئية أو البصرية ، إذ إن قيمتها الاقتصادية واستثماراتها لا تسمح بنقلها لمناطق أخرى ، مع الأخذ فى الاعتبار زيادة المسطحات الخضراء حولها ، وإزالة ما يخالف اشتراطات المباني .

- تحديد مواقع الاستخدامات الترفيهية المقترحة اقامتها فى التجمعات السكنية ، على اساس توزيعها على طول الكورنيش لهذه المدن

بناء على علاقة تخطيطية ، سواء بالكثافة السكانية أو بحركة المشاة المراد خدمتهم .

- تحديد مواقع المشاتل على اساس علاقتها المباشرة بالمناطق الخضراء والمناطق المفتوحة .

- تحديد المناطق التى لها علاقة بالنشاط الرياضى ، وذلك لاستخدامها كمناطق لصيد الأسماك للهواة أو كنواد لها نشاطات مائية . مع عدم السماح باقامة أية اندية أو كازينوهات ليس لها علاقة رياضية مائية على طول الكورنيش .

- تحديد المواقع المناسبة لاقامة أسواق تخصصية عليها ، مع ضرورة الاهتمام بنظافتها وتسهيل حركة المرور منها واليها ، سواء للمشاة أو النقل الميكانيكى .

ب - حركة المشاة ومحاورها :

- معالجة النقاط الهامة لحركة مرور المشاة والمشاكل التى تواجهها ، مع ضرورة ازالة كافة أنواع الاشغالات ، بالاضافة إلى تزويدها ببعض أكشاك الخدمة ومقاعد الجلوس بها - باعتبارها أيضا نقاطاً ترفيهية - وكذلك تحسينها وظيفيا وبصريا ، من خلال دراسة متكاملة تشكليا وتنفيذا باستعمال مواد حديثة لرصف الكورنيش ، بحيث يكون الناتج مزیجا من الراحة النفسية والجمالية لكل متنزه على الكورنيش .

- حسن استغلال المناطق المفتوحة ذات الأرصفة العريضة ، مع ضرورة استغلالها جماليا فى اقامة : معارض ثقافية وفنية ، سواء بصفة دورية أسبوعية أو شهرية - ويكون بذلك عنصرا ايجابيا فى الارتقاء بالذوق الفنى واثرائه ، بالاضافة إلى الحفاظ على المنشآت التاريخية بشكلها الحالى وفى مكانها (مثل كوبرى أبو العلا بالقاهرة) .

- الاهتمام الخاص بصريا بالمحاور الأثرية ، خاصة محاور المشاة ، والتى تؤدي إلى عناصر مهمة مثل المحور المؤدى إلى معبد كوم أمبو - معبد ادفو - أو متحف أو مسجد ، وإبرازه بصورة لائقة لاستقبال

الوافدين من مصريين وأجانب ، مع استغلال هذه المناطق تجاريا .

جـ - طريق الكورنيش :

- العمل على إلغاء مرور سيارات النقل الثقيل والمتوسط بأنواعها ، وتحويل مساراتها إلى الطرق البديلة .

- اضاءة كورنيش النيل وفق الاشتراطات الفنية لمثل هذا الشريان الحيوى ، وليكون عنصرا جماليا .

- صيانة كبارى الحركة العابرة لكورنيش النيل ، بإعادة رصفها وطلائها وإنارتها ليلا ، بما يظهر عظمة جمالها .

د - المباني :

- تحديد المباني الواقعة على كورنيش النيل والتي لا تحتاج الى لبعض أعمال الصيانة ، لتظهر بصورة معمارية جمالية ملائمة .

- تحديد المباني المميزة ، سواء من الناحية التاريخية أو الجمالية أو المعمارية ، أو الاستخدام المميز لنوعية الخدمة التى تؤديها ، مع ضرورة الاهتمام بها وإبرازها كعلامات مميزة ، ووضعها فى صورة لافتة مع محاور النظر الرئيسية ، وربطها بالمحاور البصرية للتجمع الواقعة فيه .

- إلزام كافة المنشآت الملونة للبيئة (مثل المداخل والصرف الصحى) باستخدام أنسب الطرق العلمية لمنع التلوث بأشكاله ، وذلك فى مدد معينة ، مع إزالة المخالف لذلك بعد انقضاء فترة السماح . واستغلال الأشجار والمناطق الخضراء كلما أمكن ، لخلق صورة بيئية جميلة لهذه المناطق .

هـ - المراكب النهرية :

- إعداد دراسة لتحديد مناطق لمراسى المراكب الخاصة بالنزمة السياحية - وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل السياحة والشرطة النهرية ، وكذا محطات الاتوبيس النهري .

- وضع حلول بديلة لأماكن مراسى الفنادق العائمة ، وتكاملها مع استعمالات الأراضى المطلة على الكورنيش والمحاور الرئيسية لحركة

المشاة ، وإيجاد الطرق العلمية السليمة للتخلص من المخلفات . مع منع رسو المراكب بهرض الصيانة والتجديد .

و - النواحي الفنية والجمالية :

- تحديد المقاطع والقطاعات مفتوحة الزوايا على النيل والتي لا يوجد بها مسطح - أو لم يستغل المسطح بها بعد - مع ضرورة الحفاظ على هذه المناطق ، وعدم إشفال المسطح بأى منشآت تتسبب فى حجب الرؤية ، والاتجاه لتحسينها بالتدبيش والخضرة ، كى تصبح نقاطا أساسية للرؤية ذات زوايا مفتوحة (بانورامية المنظر) .

ز - الجسر داخل النيل :

- الحفاظ على جزيرتى الذهب والوراق - وغيرهما من الجزر التى لم يبدأ عليها البناء بعد - مع تحريم البناء تماما - لاضافة مسطحاتها الخضراء إلى مسطح العمران ، كى تخدم الجمهور فى مجال الترويح . هذا مع استزراع الشجر التقليدى المصرى مثل : النيق - السنط - الجميز - التوت - الخيط - النخيل - الحنة .

تلوث البحيرات الشمالية :

إذا كانت مياه النيل والترع والمصارف قد أصابها فى السنوات الأخيرة بمرض التلوث ، فإن مياه البحيرات الشمالية - لاسيما بحيرتى المنزلة ومريوط - قد بلغ بها التلوث مبلغا أثر تأثيرا خطيرا على ثروتها السمكية وعلى البيئة المحيطة بها .

ففى بحيرة المنزلة تصب سبعة مصارف رئيسية ، يقدر ما يسببه اثنان منها - هما مصرف بحر البقر ومصرف بحر حانوس - بنحو ٧٥٪ من مياه هذه المصارف ، وبنحو ٥٠٪ من مياه البحيرة ، ويصرف الباقي عن طريق بؤغاز أشتوم الجميل .

والصرف الصحى لمدينة بورسعيد يمد الجزء الشمالى الشرقى من البحيرة بقدر كبير من التلوث . أما الأجزاء الوسطى والغربية من البحيرة فهى بعيدة عن مدى التلوث بمياه المصارف التى تصب فى الجنوب والشرق .

ويقل التلوث في الركن الشمالى الغربى من البحيرة في الفترة من ابريل حتى سبتمبر من كل عام ، حين تهب الرياح السائدة من الشمال الغربى .

ويعتبر مصرف بحر البقر هو المصدر الرئيسى لتلوث البحيرة ، إذ إن نحو ٦٥ ٪ من المياه التى يصبها هذا المصرف فى البحيرة تأتى اليه من الصرف الصحى لشرق القاهرة والمدن والقرى التى تمر بها فروعها .

ويتضمن الجدول بصفحة ٢٤٨ نتائج تحليل عينات المياه المأخوذة من المواقع المبينة بالشكل الوارد فى صفحة ٢٤٩ .

وفى السنوات الاخيرة ، زادت كمية مياه الصرف الصحى والصرف الصناعى التى تصرف مباشرة أو عن طريق المصارف ببحيرة المنزلة ، كما زاد تلوث تلك المصارف بالمبيدات الحشرية والاسمدة الكيماوية ، وإلى جانب ذلك قلت كميات مياه النيل التى كانت تصرف مباشرة أو عن طريق المصارف إلى البحيرة ، مما أثر على كمية وجودة أسماك البحيرة ، وجعل كثيرا من المواطنين يحجمون عن شراء تلك الاسماك خشية التعرض للمرض ، بل والتسمم ، بعد ان ظهرت أعراض ذلك على بعض من تناولوها .

أما بحيرة مريوط فان قياس مجموع الأملاح الذائبة فى مياهها يتم عند محطة طلمبات المكس ، ويتراوح بين ١٨٨٠ ، ٢٥٧٠ جزءا فى المليون . ويحفظ سطح الماء البحيرة على منسوب ١.٥ متر تحت سطح البحر ، لتمكين الأراضي الزراعية المجاورة من الصرف بالراحة .

والطريق الذى يتوسط البحيرة يقسمها إلى قسمين رئيسيين : فالقسم الشرقى أقل تلوثا من القسم الغربى ، وكان حتى عهد قريب مصدر ثروة سمكية لا بأس بها ، ولكن هذه الثروة تتضاؤل عاما بعد آخر بسبب زيادة التلوث ، لما تجلبه اليه المصارف التى تصب فيه من مخلفات صناعية . والقسم الغربى أكثر ملوحة واشد تلوثا بما يلقى فيه من مخلفات صناعات البتروكيماويات ، وتكرير الزيوت والورق

والصناعات الغذائية ، وصناعات النسيج والحديد والصلب ، وغيرها . وقد انتشرت أخيرا عند الطرف الغربى من البحيرة مزرعة سمكية كبيرة تغذى بمياه مصرف النوبارية ، حيث تقل فيه الملوحة والتلوث عن مياه البحيرة .

وحالة جميع البحيرات تحتاج إلى دراسة تفصيلية .
التشريعات الخاصة بصرف المخلفات السائلة إلى المجارى المائية :

كان القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ هو أول تشريع ينظم صرف المخلفات السائلة من المحلات التجارية والصناعية فى مجارى المياه ، وكان يبيح بالإضافة إلى ذلك صرف المخلفات السائلة لعمليات الصرف الصحى المعالجة ، بعد الحصول على الترخيص اللازم لذلك من وزارة الأشغال العمومية . ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ معدلا بعض أحكام القانون الأول ؛ فيما يختص بالجهة التى تعطى الترخيص بصرف المخلفات إلى المجارى المائية ، حيث حددها باتها وزارة الاسكان والمرافق بعد أخذ رأى وزارة الصحة .

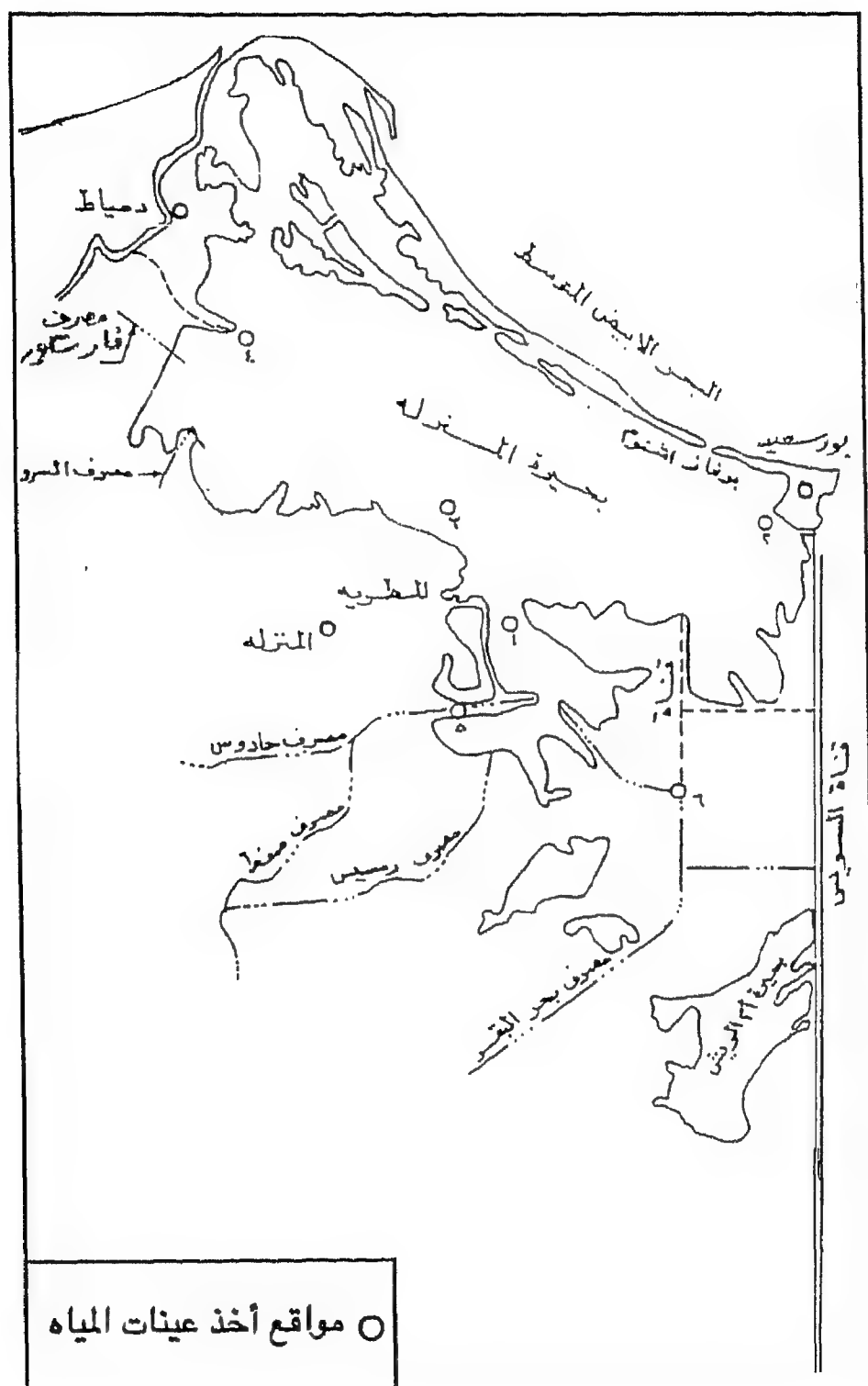
ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المخلفات السائلة ، حيث ألغى العمل بجميع القوانين السابقة ، وجاء القانون الجديد من شقين :

الفقرة الأولى : هو تنظيم صرف المخلفات فى شبكة المجارى العامة ، والمقصود بها شبكة الصرف الصحى ، وأوضح شروط ومواصفات مد شبكات المجارى من المنشآت وعمل توصيلاتها إلى المجارى العمومية .

أما الشق الثانى : فقد اختص بتنظيم صرف المخلفات السائلة من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية إلى مجارى المياه ، وأعطى تعريفا لمسمى مجارى المياه باتها : نهر النيل والرياحات والترع والمصارف العمومية بجميع درجاتها والمساقى والبحار والبحيرات والبرك والمستنقعات ، واستمر هذا القانون يجيز صرف مخلفات عمليات المجارى (الصرف الصحى) إلى مجارى المياه على إطلاقها ، مشترطا

نتائج تحليل عينات مياه بحيرة المنزلة

البنية	الوحدة	موقع (٦)		موقع (٥)		موقع (٤)		موقع (٣)		موقع (٢)		موقع (١)	
		أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى	أعلى	أدنى
معامل التوصيل	ميكرودزسم	٢٤٠٥	١٩٢٣	٢٩٥٩	١٠٠٦	٢٤٠٤	٥٣٦	٩٠٥٠	١٧٠٩	١٢٠٢٠	١٤٢٥	٤٩٩٠	١٥٠٨
معامل الحموضة	PH	٨.٠٥	٧.٥٣	٨.٢	٧.٢٠	٩.٣٨	٧.٦٢	٨.٩٣	٧.٩٦	٨.٦	٧.٧٧	٨.١١	٧.٥٩
كالسيوم	ملج/لتر	١١٠.٩	٨٥.٣	١٠٢	٦٦.٢	٣٤.١	١٧.٠١	٨٥.٩	٥٥.٤	١٣٦.٤	٤٢.٧	١١٩.٤	٥٩.٧
ماغنسيوم	"	٨٩.٦	٦٢.٣	٢٢٠.٣	٤٦.٧	١٣٣.٣	٢٠.٨	٤١٣.٥	٨٥.٧	٩٦٧.٢	٣٦.٤	١٧٦.٢	٣٩.٩
صوديوم	"	٤٦٣.٨	١٧٠	٦١٢.٥	١٩٥	٥١٢.٥	٢٨٨	١٤٠٠	٨٧٥	٢٦٠٠	٢٠٠	١٠٥٠	٢٦٢.٥
بوتاسيوم	"	١٣.٥	٩.٦	٣٢.٤	١١.٢	٢٣.٥	٨.٠	٤٦.٢	٢٤	١٣٦	٨.٦	٣٣.٦	٥.٨
بيكربونات	"	٤٣٠	١٨٣	٤٨٥	٣٩٣	٢٩٢.٨	٩١.٥	٢٥٦.٢	٧٣.٢	٣٠٢	١٠٠.٧	٣٢٨.٦	١٥٥.٦
كبريتات	"	٢٢٢	١٢١	١٩٦	٤٣	١٨٥	-	٦٥٥	٣١٢	٨٥٠	٧١.٩	٥٤٠	٣٤٥
كلوريد	"	٦١٠	٣٤٠	١١٦٠	٦٠	٧٥٠	٢٧٠	٢٧٤٠	١٢٣٠	٥٥٠٠	٢٧٠	٢٢٠	٤٤٠
نترات	"	١.٨	-	١٤.٨	-	٢.٥٥	-	-	-	-	-	٦.٢	-
نوسفات كلى	"	٠.٦٣	-	٣.٣٤	٢.٢٥	٠.٢	-	٠.٢	-	٠.٤	-	٤.٨	-
اكسجين ذائب	"	٣.٥	٢.٣	٠.١	صفر	٩.٩	٠.٣	١٠.٢	٧.٥	١٢.٦	٧.٢	٨.٥	٢.٥
لرجه الحرارة	مئوية	٢٩	٢١	٢٩	٢١	٣٠	١٣	٣٠	١٣	٢٩	١٥	٣٠	١٣.٥
الملوحة	ملج/لتر	١٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠	١٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠٠	٣٣٠٠	٩٥٠٠	١٢٥٠	٤٠٠٠	١٠٠٠



الحصول على موافقة وزارات الصحة والأشغال والصناعة كل فيما يخصه ، على أن تبلغ موافقات هذه الجهات إلى وزارة الإسكان والمرافق لتصدر الترخيص بالصرف . ويتوقف منح الترخيص على عاملين :

الأول : هو التحقق من إمكان استيعاب مجارى المياه للمخلفات السائلة المطلوب صرفها إليها .

الثاني : هو مطابقة المخلفات للمعايير والمواصفات التى تقرها وزارة الصحة .

وقد أورد القانون أنه سيجرى تحليل العينات من المخلفات السائلة من المنشآت المرخص لها بالصرف على مجارى المياه وذلك بصفة دورية ، فإذا كانت مخالفة للمعايير أعطى صاحب الترخيص مهلة ستة أشهر لإيجاد وسيلة لمعالجة المخلفات ، ويجوز مد المهلة بقرار من وزارة الإسكان والمرافق .

أما إذا أظهرت التحاليل أن هناك خطرا على الصحة العامة ؛ فقد أوجب القانون على صاحب الترخيص علاج وإزالة أسباب الضرر خلال المدة التى تحددها وزارة الإسكان والمرافق ، وإلا قامت هى بذلك . وأما فى حالات الخطر الداهم فإنه يجوز ، بقرار مسبب من وزارة الأشغال أو من وزارة الصحة ، وقف صرف المخلفات فى مجارى المياه بالطريق الإدارى .

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزارة الإسكان والمرافق رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، موضحا معايير صرف المخلفات الصناعية أو صحية ، وأسلوب أخذ العينات وتحليلها ، وتقسيم مجارى المياه إلى مجموعات : نهر النيل وفروعه والترع والمصارف والبحار والبحيرات .

ولما ازداد التلوث بالمجارى المائية بصفة عامة فى أواخر السبعينات ، وأصبح مجرى النيل ومجارى الرى والصرف يساء استخدامها بصرف المخلفات إليها ، وإلقاء القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات المبانى والورش والمصانع والصرف الصحى فيها ،

ولم تكن مواد قانون الرى والصرف التى تحرر محاضر المخالفات فى ظلها تعين على إزالة التعدي ، كما لا تتوفر لدى وزارة الرى المصادر المالية التى يمكن أن يتم الصرف منها على إزالة هذه المخالفات .

لذا صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، الذى حظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها ، فى مجارى المياه - على كامل مسطحاتها وأطوالها ، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، وفق الضوابط والمعايير التى تضعها وزارة الصحة .

وتقسم القانون مجارى المياه إلى ثلاثة أقسام :

- مسطحات المياه العذبة ، وهى نهر النيل والرياحات والترع بجميع درجاتها .

- مسطحات المياه غير العذبة ، وهى المصارف بجميع درجاتها والبحيرات والبرك .

- خزانات المياه الجوفية .

وأناط القانون مسئولية أخذ عينات من المخلفات السائلة وتحليلها بوزارة الصحة عن طريق أجهزتها ومعاملها ، كما أناطت بوزارة الرى التصرف وفق نتائج التحليل ، سواء باستمرار الترخيص ، أو بإعطاء مهلة لإجراء المعالجة الواجبة ، أو بسحب الترخيص وإيقاف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

كما أناط القانون بوزارة الرى الترخيص بإقامة المنشآت الجديدة التى ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى الرى ، بعد استيفاء الشروط التى حددها القانون .

كذلك أناط بها الترخيص بإقامة العائمات المتحركة والثابتة ، والوحدات النهرية المستخدمة للنقل والسياحة .

كما وضع القانون محددات لاختيار المبيدات الكيميائية لمقاومة

الحشائش المائية ، أو لإعادة استخدام مياه الصرف للرى بعد خلطها بالمياه العذبة .

وكانت الجهة الثالثة التى اشركها القانون فى مسئولية تنفيذ أحكامه بعد وزارتى الرى والصحة ؛ هى شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية حيث تتولى التفتيش المستمر على مجارى المياه ، وتعقب المخالفين وضبط المخالفات ، وإخطار أجهزة الرى التى منح القانون مهندسيها صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكامه .

وتيسيرا على أصحاب المنشآت التى يمتثلها القانون ، فقد أنيط بمرفق الصرف الصحى مسئولية وضع نماذج لوحدة معالجة المخلفات ، بما يحقق مطابقتها للمواصفات .

وقد نص القانون على إنشاء صندوق بوزارة الرى ؛ تؤل إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتأمينات والإيرادات الأخرى التى تحصلها بتطبيق القانون المذكور ، والاعتمادات والإعانات التى تخصصها الدولة لتدعيم إيرادات الصندوق ، وكذلك الهبات والتبرعات التى يقبلها وزير الرى ، على أن يتم الصرف من موارد الصندوق وفق اللائحة التى تصدرها إدارته ، وتشمل تكاليف إزالة المخلفات ومساعدات الجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل صرفها فى المسطحات المائية ، وتكاليف إجراء البحوث والتحليل العملية ، وغيرها . وقد فرض القانون عقوبة الحبس بما لايزيد عن سنة ، وغرامة لا تزيد عن ألفى جنيه ، على مخالفة أحكامه .

وقد أصدر وزير الرى اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى فبراير عام ١٩٨٢ . وفصلت فى هذه اللائحة مواصفات المخلفات السائلة التى يصرح بصرفها فى النيل ، وفى مجارى الرى والصرف بمختلف أنواعها .

ولكن هذا القانون لم ينفذ حتى الآن إلا فى عدد قليل من المنشآت الصناعية والعائمت ، ويطالب بعض القائمين على أمر المنشآت التى

يعنيها القانون بتخفيض المواصفات الواردة بلائحته التنفيذية لصعوبة تنفيذ ضخامة تكاليف معالجة المخلفات لتصبح مطابقة لتلك المواصفات .

.....

أما عن الجوانب الاقتصادية فى مشكلة تلوث نهر النيل ؛ فتتمثل فيما تنفقه الدولة من أموال باهظة فى الرعاية الصحية لمريضى البلهارسيا وغيرها من الأمراض التى لوحظ أخيرا زيادة ظاهرة فى معدلاتها الناجمة عن استعمال المياه الملوثة ، علاوة على ارتفاع تكلفة التنقية من الملوثات ، والفاقد فى الناتج القومى نتيجة للأمراض ، ونقص المياه لوجود ورد النيل وغيره من النباتات المائية ، وانعكاس أثر التلوث على موارد السياحة ، والنقص فى الانتاج الزراعى والثروة السمكية كما وكيفا - الأمر الذى يقتضى مراجعة هذه السلبيات ، بما يكفل صيانة البيئة والحفاظ على سلامة الاقتصاد القومى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما تضمنته جميع أوراق العمل عن « سياسة حماية نهر النيل من التلوث » ، وما دار فى اجتماع المجلس حول هذا الموضوع من مناقشات مستفيضة ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

أولا : مكافحة التلوث من الصرف الصناعى والصرف الصحى : وذلك عن طريق :

* حظر صرف مياه الصرف الصحى والصرف الصناعى فى مجرى النيل والرياحات والترع .

* معالجة مياه الصرف الصحى ومياه الصرف الصناعى واستخدامها فى زراعة منتجات لا تركز المعادن الثقيلة بها ، ووضع رقابة حازمة على استخدام هذه المياه ، حتى يكون لها مردود اقتصادى حقيقى .

* اعتبار كل مصرف عمومى منظومة بيئية تخضع لإدارة مستقلة ،

تكون مسئولة عن مراقبة مستوى التلوث ، ومعالجة مياهه قبل إعادة استخدامها ، وكذلك تحديد طريقة التخلص منها .

* التوسع في إنشاء شبكات المجارى العامة ومحطات التنقية بالمدن ، وربط المصانع بها ، على أن تكون مخلفاتها مطابقة للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالصرف على شبكات المجارى . وعلى المصانع المستفيدة المساهمة في إنشاء شبكات التنقية العامة .

* إنشاء محطات معالجة مجمعة للمناطق الصناعية اقتصادا للتكاليف ، مع ضمان الكفاءة في التشغيل بتوفير الفنيين المتخصصين . ويمكن أن تنشأ شركات خاصة لهذا الغرض تؤسسها الشركات المستفيدة وتدار اقتصاديا .

* إحكام تطبيق المادة ١٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن صندوق تمويل مشروعات معالجة المخلفات الصناعية ، على أن تكون موارده من مساهمات الدولة والمنح من الهيئات المحلية والأجنبية والأفراد ، ونسبة من الحصيلة المفروضة على تذاكر الطيران للبيئة والسياحة ، وصندوق الغرامات المنصوص عليه في القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، وفرض عقوبات على الشركات المخالفة ، حسب كمية ملوثاتها وليس كمية المياه المنصرفة منها .

* أن ينص في القانون على اعتبار جريمة تلويث مياه النيل إضرارا بمركز البلاد الاقتصادي أو بالمصالح القومية للبلاد ، إذا وقعت من موظف عمومي خلال تنفيذه لمهام وظيفته ، وتكون عقوبتها عقوبة الجناية .

* إعادة النظر في المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والعمل على تطبيقها مرحليا ، وتشديد العقوبات المنصوص عليها فيه ، بحيث تتناسب مع جسامة المخالفة .

* تعديل طرق تداول المواد الخام والمنتج والمخلفات ، ومراعاة النظافة التامة ، والعمل على إعادة استخدام مياه التبريد في دوائر مغلقة بعد معالجتها ، نظراً لأن من الأسباب الرئيسية لتلوث المخلفات الصناعية

عدم الاهتمام بنظافة وصيانة المعدات ووسائل المعالجة الموجودة بالمصانع .

* العمل على تدريب العاملين بالمصانع والمسؤولين بها على وسائل منع تلوث مصادر المياه ، التي هي عصب صناعتهم وعصب الاقتصاد القومي ، وتحديد مسئولية الإدارة عن التلوث .

* الاهتمام بمعامل وزارة الصحة في مختلف أقاليم الجمهورية ، وتزويدها بالمعدات الحديثة القادرة على قياس التلوث ، وتدريب العاملين بها المنسوط بهم تطبيق القانون .

* ضرورة إنشاء مناطق دفن آمن للمخلفات الناتجة من معالجة الصرف ، إذ إن كثيرا من محطات المعالجة في المصانع لا تراعى الكيفية العلمية للتخلص من هذه المخلفات الخطرة . وسيزيد عدد محطات المعالجة في المستقبل ، لذلك يلزم قيام الحكومة بتحديد عدة مناطق تختار بعد دراسة علمية وتجهن طبقا للمواصفات المطلوبة ، بحيث لا تؤثر على المياه الجوفية ، ويلتزم منتجو هذه المخلفات قانونا بدفنها في المناطق المعدة لذلك .

ثانيا : مكافحة التلوث من الصرف الزراعي والحشائش المائية :

* ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية ، بحيث تعطى نباتات المحصول ما يكفيها فقط من السماد لانتاج الكمية المستهدفة من المحصول بلا زيادة ، على أن تضاف بالطريقة الصحيحة التي تحقق أكبر إفادة بأقل فاقد ، ويتم ذلك عن طريق التسميد المرتكز على نتائج اختبارات التربة وتحليل النبات تحت الظروف الواقعية لانتاج المحصول . مع ضرورة توعية الزراع بذلك عن طريق الارشاد الزراعي .

* مراقبة محتوى النترات بصفة منتظمة في التربة والنبات والماء ، بقياس هذا المحتوى من خلال نقاط مراقبة بالمحافظات المختلفة ، ويمكن لمعامل الجهات المعنية القيام بهذا الدور ، مع تدعيم وسائل المعالجة للحفاظ على المستوى المرجعي للنترات .

* تشجيع انتاج السماد العضوى واستخدامه ، فالمخلفات العضوية لحيوانات الحقل تعتبر مكونا أساسيا للنتروجين . وتعتمد درجة الاستفادة من النتروجين فى هذه المخلفات على نسبة الكربون الى النتروجين ، فكلما ضعفت هذه النسبة زادت الاستفادة من هذا السماد العضوى .

* التوعية البيئية عن طريق « أجهزة الاعلام » ، لتعريف الزراع بالآثر الضار على صحتهم وصحة مجتمعهم من الاسراف فى استخدام المبيدات والسماد ومياه الري ، وعلى العائد الصافى من زراعة المحصول .

* إحكام الرقابة على استيراد جميع أنواع المبيدات والمواد الكيميائية ، وحظر تداول الأنواع التى تثبت سميتها ، ووقف استيراد مائتبت خطورته منها .

* إقناع الزراع باستخدام المبيدات البيولوجية مثل البكتريا ، باعتبارها أفضل بديل للمبيدات الكيميائية ، فقد ثبت نجاح استخدامها فى مصر ضد كثير من الحشرات والآفات التى تصيب محاصيل القطن والخضروات ، وغيرها من محاصيل الحقل ، واتاحة وتوفير وسائل استخدام هذه المبيدات .

* الاستعانة بأسماء المبروك فى مقاومة الحشائش ، والتوسع فى تربية هذا النوع من الأسماك ، وإنشاء مفرخات لانتاج زريعة منه ، إذ إن أسماك المبروك تلتهم الحشائش المائية ، وتعد بعد ذلك غذاء جيدا للإنسان .

* إعداد خطة محكمة لمقاومة نبات ورد النيل والحشائش المائية ، وذلك بتوفير معدات وكراكات وقوارب للمقاومة الميكانيكية واليدوية والبيولوجية . مع استخدام أحسن الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وإعداد الفنيين اللازمين لتشغيل وصيانة هذه المعدات . طما بأنه يمكن تصنيع نماذج ميكانيكية بسيطة بتصميم محلى . مع

عدم ترك نبات ورد النيل المنزوع من النهر على ضفافه ، حتى لا تنقشر بذوره مرة أخرى .

ثالثا : مكافحة التلوث البصرى :

* ضرورة إزالة المنشآت والاشغالات الواقعة على مسطحات النيل ، وفى أراضى الدولة المعتبرة منافع لنهر النيل ، حتى ولو سبق الترخيص بها . مع منع الترخيص بإقامة أى منشأ أو إشغال أى جزء من هذه المسطحات أو المنافع ، ومنع الاستثناء من هذه القيود لآى سبب ، بحيث تكون هذه القيود كافية للمحافظة على جمال النهر وشواطئه .

* تحديد مناطق خاصة لمراسى النزهة السياحية ، وتشترك فى هذا التحديد وزارة الأشغال ووزارة السياحة وشرطة المسطحات المائية . وكذلك تحديد مواقع مراسى الأتوبيس النهري والفنادق العامة . مع ايجاد وسائل التخلص من المخلفات فى هذه المراسى ، مع تشديد العقوبة على عدم الالتزام بالقاء مخلفات بالنهر .

* تحديد المقاطع والقطاعات مفتوحة الزوايا على النيل ، والتى لا يوجد بها مسطح أو لم يستغل المسطح بها ، وضرورة الحفاظ على هذه المناطق ، وعدم إشغال المسطح بأى منشآت تتسبب فى حجب الرؤية .

* أن تخصص وزارة الأشغال مهندسين لجسور النيل - كما كان الحال سابقا - تكون مهمتهم المرور على جسور النيل لصيانتها ومنع التعديات عليها وعلى المسطحات ، وتحرير محاضر مخالفات للمتعبدين وإلزامهم برد الشئ لأصله طبقا لقانون الري .

رابعا : توصيات عامة :

* إعداد دراسة اقتصادية مفصلة ، تتناول الهدر والفقدان فى الناتج القومى بسبب : الأمراض الناتجة عن تلوث مياه النيل ، والنقص فى الانتاج الزراعى والثروة السمكية ، والنقص فى الموارد المائية لانتشار

ورد النيل وغيره من النباتات المائية . وكذلك انعكاس أثر التلوث على موارد السياحة .

* ضرورة تعاون وزارات الصناعة والصحة والتعمير والسياحة والحكم المحلى مع وزارة الأشغال فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ٨٢ الخاص بمكافحة تلوث نهر النيل والمجارى المائية ، وتشكيل لجنة عليا من هذه الوزارات لوضع خطة عاجلة لتنفيذ القانون ، مع إعادة النظر فى لائحته التنفيذية إذا اقتضت الضرورة .

* ضرورة قيام وسائل الاعلام المختلفة بتوعية الشعب بخطورة تلوث مياه النيل والتزج ، وتجنب السلوكيات التى تسبب هذا التلوث مثل : إلقاء المخلفات والذفايات وحث الحيوانات النافقة فى النهر أو فى المجارى المائية ، والتنبيه إلى أن زيادة تلوث النيل قد تؤدى إلى كوارث صحية واقتصادية .

* يجب اجراء بحوث علمية تشمل مايلى :

- دراسة لتحديد العلاقة بين الخواص الحالية لمياه النيل وبيئيات الأمراض التى لوحظ أخيرا زيادة ظاهرة فى معدلاتها .

- تحاليل الاملاح الذائبة والمواد الثقيلة والعضوية المتخلفة عن صرف المخلفات الصناعية والزراعية « مبيدات - كيماويات أخرى مثل الهرمونات وغيرها » .

- دراسة سمية وبيولوجية هذه المواد وعلاقتها بوبائية هذه الأمراض .

- وضع المعدلات المسموح بها من هذه المكونات لتكون أساساً للفحص الدورى والعمل على انفاذ التشريعات الخاصة بها .

* أن يسمح للمواطنين برفع دعوى مباشرة ضد الجهات أو المؤسسات التى تتسبب فى تلويث مياه النهر ، أسوة بتحريك الدعوى المباشرة فى جرائم عدم تنفيذ الأحكام .

* أن تقوم الدولة بتحديد المناطق التى تزيد فيها معدلات التلوث ، بحيث تحظر على المواطنين استخدامها ، سواء أكانت مسطحات مائية أو أماكن صناعية ، لتقليل الآثار السلبية التى تؤثر على النواحي الصحية والمربود الاقتصادى .

* الاهتمام بتنقية المياه والأغذية من المواد الكيماوية الموجودة فى مياه النيل ، وبخاصة مادة الرصاص . إذ تصيب الأطفال بأمراض خطيرة عند ارتفاع نسبتها فى أجسامهم ، بحيث تؤثر تأثيراً سلبياً على نموهم وتعوق قدراتهم الذهنية عن الاستيعاب .

* النظر فى تعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة باضافة جرائم البيئة .

* إنشاء غرفة بوزارة السياحة لمراقبة التزام الفنادق العائمة وخاصة فى معالجة مياه الصرف الناتجة عنها فى مياه النهر .

* إنشاء هيئة عليا لها سلطات تنفيذية تمثل فيها الوزارات المعنية لحماية النهر ، تكون هى المسئولة عن تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وليس وزارة الري .

* ضرورة ممارسة الادارة العلمية القومية على جميع الإجراءات والممارسات التى تتخذ لحماية نهر النيل ومنع التلوث .

* إعداد دراسة خاصة عن كل بحيرة من البحيرات ، حيث تعتبر كل منها حالة منفردة تحتاج لمعالجة خاصة .

* أن تخصص وزارة شئون البيئة إدارة خاصة لمتابعة التحاليل اليومية لعينات مياه النيل ، والتى يقوم بها مرفق المياه - قبل تنقية المياه وبعدها .

- مع التنبيه الى التغيرات التى تطرأ على نقاوتها ، وأخطار الجهات المتصلة بذلك ومنها وزارات : الصحة والرى ، والاسكان . حتى يمكن التنسيق والتعاون فى درء الأخطار المهددة لحياة الانسان والبيئة .

الاسكان والتعمير

الدخل المحدود ، وليست لهم مهارات حرفية أو مهنية عالية ، وغالبا ما يعملون بالأنشطة الهامشية . ولم يكن من المستطاع توفير أحياء سكنية مناسبة للموجات السكانية التي تصل تباعا إلى المدينة وذلك لسببين :

الأول : أن اقتصاد دول العالم الثالث - رغم التقدم الذى أحرزته - مازال فى مراحله الأولى من التكوين ، وليس فى مقدوره تجنيب جزء كاف من الدخل القومى لإنشاء أحياء سكنية لاستقبال الوافدين الجدد .

والثانى : أن أغلب هؤلاء الوافدين من نوى الدخل المحدود - أو بتعبير أدق بدون دخول تذكر NO - INCOME GROUPS وليس فى مقدورهم اقتناء وحدات سكنية على مستوى مقبول .

وأمام هذا المأزق الاقتصادى الاجتماعى لم يكن هناك بد من التنازل عن أدنى متطلبات السكن اللائق ، والهبوط إلى مستوى من الإيواء غير مقبول إنسانيا . وبدأت تظهر على وجه المدينة ثلاث ظواهر فرضتها الحاجة الضاغطة للسكن :

- إقامة ما يسمى « بعشش الصفيح Shanty Towns » فى أماكن متناثرة خارج المدينة .

- امتصاص السكان الجدد فى الأحياء القديمة ، واستخدام الأحواش والفراغات المتاحة والأماكن الأثرية والمقابر فى السكنى ، أى فيما يسمى « بالاسكان الجوازى أو الهامشى Marginal Housing » .

إقامة أحياء كاملة غير مخططة وسفير مرخصة أى « عشوائية Informal Communities » حول المدينة وداخلها ، وليس

الإسكان العشوائى والهامشى وإسكان المقابر

تتشترك المدن الكبيرة بالعالم الثالث ، خصوصا العواصم ، فى سمة واحدة هى : نمو هذه المدن بمعدل كبير يفوق قدراتها على توفير أحياء جديدة مخططة ، لمواجهة الزيادة الكبيرة المفاجئة فى أعداد السكان . ويرجع هذا النمو الى عاملين أساسيين :

أولهما : الاتجاه العام العالمى خلال القرن العشرين إلى تغيير نمط الحياة لمجتمعات العالم الثالث تغييرا جذريا وتاريخيا ، يتمثل فى الانتقال من حياة التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار الحضرى فى المجتمعات الصحراوية ، وكذلك الانتقال من حياة الريف إلى حياة الحضر فى المجتمعات النهرية .

وثانيهما : ارتفاع معدل النمو السكانى ارتفاعا كبيرا خصوصا فى الحقب الأربع الأخيرة ، نتيجة للزيادة الملموسة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما صاحب ذلك من تقدم كبير فى الطب الوقائى والعلاجى ، وامتداد مظلته لتغطى المجتمع كله تقريبا ، بما فى ذلك شرائحه الدنيا ، مما ساعد على نقص معدل الوفيات فى سن الطفولة ، وزيادة متوسط الأعمار للرجال والسيدات .

وقد أدى ذلك إلى هجرة كبيرة ومستمرة نحو المدن ، خصوصا المراكز الحضرية الكبيرة ، وأغلب هؤلاء المهاجرين من نوى

للأجهزة الرسمية سلطان يذكر على هذه الأحياء .

وتختلف هذه الظواهر الثلاث كما وكيفا من مدينة إلى أخرى ، حسب موقعها وحجمها ، ومقومات جذب العمالة إليها ، ونمط السلوك الاجتماعى والعمرانى بها ، وعلاقاتها المركبة بالمناطق والأقاليم الأخرى . وإن كانت القاهرة من أقل المدن الكبرى فى العالم فى وجود عزب الصفيح بها ، إلا أنها من أكثرها فى انتشار الاسكان العشوائى غير الرسمى على مساحات كبيرة حولها ، وهى كذلك من أكبرها قدرة على استيعاب الوافدين الجدد بأحيائها القديمة .

وترجع القدرة الاستيعابية العالية لمدينة القاهرة ، خصوصا فى أحياء مصر القديمة وبولاق وباب الشعرية والدراسة ، إلى العوامل الآتية :

- هجرة الطبقات الميسورة والمتوسطة إلى الأحياء الجديدة ، تاركة المدينة القديمة للطبقات الوادعة الفقيرة .

- إخلال عمارات حديثة متعددة الطوابق مكان المنازل القديمة التى تنهار أو تهدم ، من أجل استغلال اقتصادى أكبر لمواقعها .
- استخدام غرف الأسطح كسكن ، وتكثيف استعمالات الأراضى الفضاء والأحواش والأماكن الأثرية كالمخازن والوكالات ، وإقامة مساكن جوازية فيها كمأوى مؤقت أو دائم .

- مشاركة عدد من الأسر فى الوحدة السكنية الواحدة ، مع زيادة معدل التكدس فى الغرفة الواحدة ، وقبول هذا الوضع اجتماعيا تحت ضغط الحاجة الى سكن .

- وجود آلاف من الأحواش فى مناطق الجبانة متاحة للاستخدام السكنى دون تعديل يذكر .

كل هذه الأسباب جعلت من الأحياء القديمة بالمدينة « مخزوناً سكنياً كبيراً » قادراً على امتصاص موجات الهجرة المتتالية ، التى توافدت على العاصمة منذ بداية هذا القرن ، كما جعلت من القاهرة « مدينة اسفنجية Sponge Towns » - كما يطلق عليها أحيانا -

قادرة على امتصاص كل قادم جديد واستيعابه داخلها .

ولهذا فإنه يوجد بالقاهرة - بجانب إسكانها الرسمى الذى يقيمه القطاعان العام والخاص بترخيص منها - ثلاثة أنواع أخرى من الاسكان خارج نطاق الإشراف الرسمى لأجهزتها التخطيطية والإدارية ، وهى : الاسكان العشوائى ، والاسكان الهامشى ، وإسكان المقابر . وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة تحت ضغط الحاجة الملحة للسكن ، وهى ليست ظاهرة عرضية مؤقتة يمكن أن تزول بسهولة ، بل صارت حقيقة قائمة ، وجزءاً عضوياً من التكوين العمرانى المعاصر للمدينة سيظل باقياً معها إلى وقت غير قصير .

أولاً : الإسكان العشوائى :

أقيم الاسكان العشوائى على تقسيمات غير معتمدة وبدون رخص بناء على الأراضى الزراعية المحيطة بالقاهرة الكبرى ، والجزء الأكبر منه تم إنشاؤه بمنطقة الجيزة غرباً ، فى بولاق الدكرور وامبابة والهزم . وبعضه أقيم بالمناطق الصحراوية شرقاً ، فى السويقة ومنشأة ناصر ، وكذلك بالفراغات التى كانت قائمة بين الأحياء السكنية مثل : منطقة دار السلام واسطبل عنتر جنوب مصر القديمة . وأقيمت المباني فى أغلب هذه المناطق الأخيرة على مواقع تم الاستيلاء عليها بوضع اليد . وقد أقام هذا الاسكان غير الرسمى أفراد لديهم أموال محدودة ، اكتسبوها بالعمل المحلى أو فى الدول المجاورة . وقلما أقيم المبنى دفعة واحدة ، بل تم انشاؤه على مراحل متعددة حسب ما أتيسر لصاحبها من تمويل . ويتراوح ارتفاع العمارات بهذه المناطق بين ثورين وأربعة أدوار ، ونادراً ما يزيد على ذلك . ويقوم المالك بنفسه فى أغلب الأحيان بتصميم مبناه وتنفيذه ، مستعيناً بالحرفيين من المنطقة فى الأعمال التخصصية المختلفة من مبان وخرسانات ونجارة ، أى أن الذى يستخدم فى عملية البناء الخبرة الذاتية المحلية ، وليس الأسلوب التقليدى فى الاستعانة بمهندس فى التصميم ومقاول فى التنفيذ .

لذا فإن الاسكان العشوائى يمكن أن ينطبق عليه القول بأنه « عمارة بلا معماريين » Architecture Without Architects والبيئة العشوائية عموما ليست على مستوى مقبول من الناحيتين العمرانية والاجتماعية ، إذ ينقصها الكثير من القيم المعمارية والتخطيطية السليمة . فلا توجد بها الخدمات الأساسية مثل : مراكز الشرطة والمطافئ والبريد والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات ، وغيرها من الخدمات الادارية الضرورية للحياة الحضرية المعاصرة ، كما أنها خالية تماما من الملاعب ووسائل الترفيه والمساحات الخضراء . ويتراوح عرض الشوارع بها بين اثنين وثلاثة أمتار ، لذا فإن السيارات ، ومنها سيارات الاسعاف والبوليس والمطافئ ، لا يمكنها الوصول إلى معظم أجزائها . وتفتقر هذه المباني تماما إلى عناصر الجمال المعماري ، وتمثل بيئة معمارية مشوهة ، وتعمس « فوضى حضرية Urban Chaos » استشرت في مدنتنا ، خصوصا الكبيرة منها .

وأغلب المناطق العشوائية خالية تماما من المرافق العامة ، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء ، وتستخدم عوضا عنها الطلمبات والحنفيات المجمع في الحصول على المياه ، كما تستخدم الخزانات الأرضية في الصرف ، والكيروسين في الاضاءة ، فضلا عن أنه ليس بهذه المناطق نظام يذكر للخدمات البلدية ، كوسائل النظافة وجمع القمامة . وتبلغ الكثافة البنائية والكثافة السكانية ودرجة التزاحم في الغرفة الواحدة مدى كبيرا ، تجاوز كثيرا المعدلات المقبولة للاسكان الحضرى . ومع تراكم المباني وتكدسها وضيق الأزقة ، فإن الإنارة والتهوية الطبيعية صارت بالغة القصور . كل ذلك أدى إلى خلق بيئة عمرانية متردية غير صحية ، ومناخ ملائم لاستشراء الأمراض الاجتماعية والعضوية ، وارتفاع ملحوظ في معدلات الجرائم بأنواعها المختلفة . هذا بجانب الخسارة القومية الكبيرة التي لحقت بمصر ، بفقد

عشرات الالاف من الأقدنة من الأراضى الزراعية الخصبة التي أقيمت عليها هذه الأحياء .

لقد انتشر الاسكان العشوائى انتشارا واسعا وسريعا ، مع تفاقم أزمة الاسكان خلال الثلاثين عاما الأخيرة . ففي فترة الستينات كانت نسبة الاسكان العشوائى إلى مجموع ما أنشئ من وحدات سكنية (٥٠ ٪) ثم زادت هذه النسبة إلى (٨٠ ٪) خلال السبعينات بإنشاء حوالى مليون وثلاثمائة ألف وحدة عشوائية في هذه الفترة . ثم صارت النسبة حوالى (٤٠ ٪) في حقبة الثمانينات . وهذا يعنى أن ما يقرب من (٦٠ ٪) من الوحدات التي أقيمت خلال الثلاثين سنة الماضية كانت اسكانا عشوائيا غير رسمى . ويمكن القول بأن ما يقرب من ربع سكان العاصمة يعيشون حاليا في هذا النوع من المساكن . ونظرا لسرعة وعدم انتظام انتشارها فقد أطلق عليها بعض خبراء الاسكان « الاسكان السرطاني Cancerous Housing » . غير أن الإسكان العشوائى يسد الفجوة الكبيرة المتزايدة بين الحاجة إلى الاسكان ، وبين ما يستطيع أن يقدمه الإسكان الرسمى ، الذى تقوم به الحكومة والقطاعان العام والخاص .

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والمعمارية التي أجريت أخيرا على هذا الاسكان - أن تصميم الوحدة السكنية يعبر عن طبيعة مستخدميها ، وأنها تحقق إلى درجة كبيرة الاحتياجات المعيشية للأسرة ، دون الحاجة إلى إضافات أو تغييرات يقوم بها ساكنوها . ويوفر التصميم التلقائى مرونة كبيرة في استخدامات الحيز الواحد ، إذ يوفر عدة استخدامات ، غالبا ما تكون خافية على المخطط البعيد عن معاشية هذه الشريحة من المجتمع . أما العلاقة التعاقدية بين المالك ومستخدم الوحدة ، سواء بالتملك أو التأجير ، فيحكمها العرف والتراضى بين الأطراف ، وليس نصوص القانون الذى سن لتنظيم هذه العلاقة .

كما أوضحت هذه الدراسات أيضا أن نسبة ما يدفعه ساكن الإسكان العشوائى حوالى ٢٠ ٪ من دخله للسكن ، وهى نسبة مقبولة عجز عن الوصول اليها الاسكان الرسمى فى أغلب الأحيان .

وتتراوح مساحات أغلب الوحدات السكنية فى هذه المناطق بين ٤٠ ، ٦٠ مترا مسطحا ، ونادرا ما تتجاوز هذا القدر . والوحدة المكونة من ثلاث غرف هى الوحدة المفضلة لساكن هذه الأحياء ، فيمكن أن تعيش فيها أسرة واحدة Single Family أو أسرة ممتدة Extended Family (أكثر من جيلين) ، كما يمكن عند الضرورة تأجير غرفة لأسرة أخرى كوسيلة لزيادة الدخل .

مما سبق تتضح ثلاث حقائق أساسية :

- أنه ليس للمدينة من الناحية التخطيطية والعمرانية سلطة تذكر على مساحة كبيرة من أحيائها ، ونعنى بالمدينة هنا الكيان الإدارى الرسمى المهيمن على شئونها .

- أن قوانين الإسكان الحالية ، فى تشعبها وما تحتويه من تراكمات وتناقضات ، قد برهنت على قصورها فى تنظيم التطور الاجتماعى الحالى ومسايرته وتوجيهه الاتجاه السليم ، وكانت النتيجة الحتمية هى أن قوى التغيير قد تجاوزت النظام العام .

- أن حجم الإسكان العشوائى الكبير ، والسرعة التى تم بها ، لا يجعلان منه ظاهرة عرضية تظهر وتختفى ، بل انه يمثل اتجاها محوريا رئيسيا فى الحياة الحضرية خلال النصف الثانى من هذا القرن .

ولقد ثبت أن الشرائح الاجتماعية الوسطى وبنون الوسطى قادرة على أخذ الأمر فى يدها لحل مشكلاتها الاسكانية بمفردها ، بعيدا عن هيمنة الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، وأن لديها حلولاً اسكانية - تصميمية وتمويلا وتنفيذا - جديرة بالبحث والتأمل ، وربما يعطى ذلك مؤشرا للمسار الصحيح لسياسة الإسكان مستقبلا ، وتحديد دور الدولة

بتوفير الأرض والمرافق ودور الأفراد بالبناء .

ثانيا : الإسكان الهامشى (الهوازى) وإسكان الغرف المستقلة :

يعرف الإسكان الهامشى بأنه أماكن غير معدة أصلا للسكن ولكنها مشغولة بأسر ، مثل أحواش المساجد والأماكن الأثرية والوكالات والخانات والدكاكين والجراجات والفراغات تحت السلالم ، والعشش الخشبية التى أقيمت فى أزقة الحارات بالأحياء الشعبية . أما سكن الغرف المستقلة فيتمثل فى سكن عائلة فى غرفة واحدة بدون منافع ، وتشارك غيرها من الأسر فى دورة مياه واحدة ، وغالبا ما تكون هذه الغرفة ضيقة المساحة متهاكة البناء ، وتقع عادة بالأسطح وأهنية المنازل ، ويتم داخل الغرفة كافة الأنشطة المعيشية للأسرة ، من نوم وجلس واستعداد للطهى وغسيل وتخزين .

ويؤدى تكديس الأسرة الواحدة بأجيالها المختلفة داخل هيز واحد ضيق إلى قوتر نفسى واجتماعى ، يزداد حدة إذا ما كان أحد الزوجين غريبا عن الأبناء . كما يؤدى إلى فقدان الاحساس بالخصوصية Pri-vacy وبالذاتية Identity ، إذ إن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة . وتدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى تعقيدات - قد تكون مأساوية فى بعض الأحيان - فى علاقاتهم مع أنفسهم ومع المجتمع الخارجى ، وتفرس فى أعماقهم الشعور بالإحباط والعوانية فى أن واحد . كما انها تساعد على خلق شخصية غير سوية للانسان ، يكون بها غالبا غير قادر على تطوير حياته الذاتية والعائلية ، أو على المساهمة الايجابية فى حياة مجتمعه .

وقد أجريت دراسة اجتماعية على نمط من هذا الإسكان - Case Study بإحدى حارات باب زويلة (عطفة السكرية) . وأسفرت الدراسة عن الآتى :

- تشترك عشر عائلات فى دورة مياه واحدة .

- (٦٠٪) من الأطفال في سن الدراسة محرومون تماما من
 أى نوع من أنواع التعليم ، وظاهرة هروبهم من ذويهم
 ليست نادرة .
 - في العديد من الحالات يبلغ معدل التكديس سبعة أفراد في
 الغرفة الواحدة .
 - عدم استقرار الحياة الأسرية ، كما تتسم
 العلاقات الاجتماعية بالصراعات بين أفراد الأسرة الواحدة ،

وبين الأسر بعضها وبعض .
 لكل ذلك يمكن القول بأن هذا النوع من الاسكان - شأنه شأن
 إسكان عشش الصفيح - يعتبر من أدنى أنواع السكن ، ويكاد أن
 يكون إسكانا غير إنساني .
 وفيما يلي جدول يبين توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها ، بما في
 ذلك الحجرات المستقلة والاسكان الهامشي في حضر المحافظات وذلك
 طبقا لتعداد ١٩٨٦ .

توزيع الوحدات السكنية حسب تعداد ١٩٨٦

المحافظة	عدد ونوع الوحدات السكنية					الجملة
	عادية	حجرات مستقلة	اماكن سكن جوازية	بيت ويلي		
				شقة	فيلا	
القاهرة	١٤٢٥٢٢٨	٥٢٣١	١٢٩٦٨	٢٧٢٨٠٥	١٥٨٦٨	١٧٣٤١٠٠
لاسكندرية	٦٥٩٠٥٠	٦٩٦٩	١٣٦٢٨	١٠٧٢٨٠	١٠٦٣٣	٧٩٧٥٦٠
بورسعيد	٧٧٠٧٧	٦٥٦	١٣٤	٢٣٩١	١٢٩٥٤	٩٣٢١٢
السويس	٧٢٤٩٢	٨٠٠	٥٧١٦	٧٠٧١	٢٥٨	٨٦٣٣٧
جملة المحافظات الحضرية	٢٢٣٢٨٤٧	١٣٦٥٦	٢٣٤٤٦	٢٩٠٥٤٧	٢٩٧١٣	٢٧١١٢٠٩
المنيا	٦٢٤٤٠	١٩	١٢٢١	١١٥٤	٥٢٢	٦٥٢٥٦
الفيوم	٢٣٨٨٧٣	٢٥٤	١٥٧٤١	١٠٩٦٤	١٠٧١	٢٦٦٨٠٣
الشرقية	١٦٦٤٦٢	٦٦٢	٢٩٩٠١	٦٧١٨	١٠٨٣	٢٠٤٨٢٥
القليوبية	٣٣٨٩٥٩	١٨٤	١١٩٦٣	٣٥١٣٣	١٢٠٨	٢٨٧٤٤٧
كفر الشيخ	٨٨٥٣٢	٩٥	١٨٦١٢	٤٢٢٩	٢٣٨	١١١٧٠٦
الغربية	٣٢٢٢٥٦	٣٨٨	١٥٧٢٨	١٨٢٧٣	١٨٧٥	٢٥٨٥٢٠
الدقهلية	٧٤٣٤٣	١٤١	٢٦٨٨٣	١٨٣٢	٣٤٦	١٠٣٥٤٥
البحيرة	١٥٤١٩٨	٣٤١	١٩٥١١	١٤١٨٢	١٠٨٠	١٨٩٣١٢
الاسماعيليه	٥٦١٤٨	٥٧٣	١١٣١١	٢٤٦٣	٥٤٤	٧١٠٣٩
جملة محافظات الوجه البحري	١٣٠٢١٦١	٢٦٥٧	١٥٠٨٧١	٩٤٩٤٨	٧٩١٦	١٥٥٨٥٥٣
الفيوم	٥٣٩٢٠٥	٢٠٤٨	٢٥٨٠٦	٧٩٧٣٢	٢٥١٣	٦٥٠٣٠٤
بنى سويف	٥٣٣٣٢	٩٥	٢٧١٧٣	٩٠٢٠	٢٨٠	٩٠٤٠٠
الفيوم	٥٤٢٩١	٨٢	٣٢٠٥٨	٢٣١٠	٣٨٢	٩٠٢٢٣
المنيا	٩٢٣٥٣	١٧٦	٢٤٦٣٦	٢٣٣٨٩	١٥٦١	١٥٢١١٥
أسيوط	٩٧٣٣٦	٩٠	٢٥٢٨٥	٥٠٦٨٨	٢١٥٧	١٧٥٦٥٦
سوهاج	٩٤٦٨٧	٧١	٢٣٦١٩	١٦٠٨٩	٦١٦	١٤٤٠٨٢
قنا	٦٣٨١٩	٢٤٠	٦٢٧٠٨	١٦٦٧	١٧٢٠	١٣٠١٥٤
أسوان	٣١٦٠٢	٢٠٦	٣٩٠١٦	٤٨٨	٦١	٧١٣٧٣
جملة محافظات الوجه القبلي	١٠٢٦٧٢٥	٣٠٠٨	٢٨٠٩٠١	١٨٣٢٨٣	١٠٢٩٠	١٥٠٤٣٠٧
البحر الأحمر	١٧٧٤٣	١٢	٣٥٨	٢٨٤٧	٢٥٤	٢١٢١٤
الوادى الجديد	٣٢٨١	١١	٧٨٨٧	١٧٤	٦٩	١١٥٢٢
مطروح	١٣٢٦٥	٢٣١	٧٥٠٨	١٣١٨	١٥٢	٢٢٥٧٤
شمال سيناء	١١٨١٨	٣٠	٩٨٤٣	١٦٠	٢٩٧٣	٢٤٨٢٤
جنوب سيناء	٣٢٨٤	٢٣٢	٧٤٧	١٤٠	٣٦٥	٤٧٦٨
جملة محافظات الحدود	٤٩٥٩١	٥١٦	٢٦٣٤٣	٤٦٣٩	٢٨١٣	٨٤٩٠٢
الاجمالي	٤٦١٢٣٢٤	١٩٨٣٧	٤٩	٦٧٣٠١٧	٦١٧٣٢	٥٨٥٨٩٧١

كما يبين الجدول التالى النسبة المئوية للإسكان الهامشى وإسكان الحشرات المستقلة الى مجموع الوحدات السكنية فى المحافظات المختلفة بحسب تعداد ١٩٨٦ .

توزيع الإسكان العشوائى بالمحافظات

النسبة المئوية	المحافظة
١٦.٧	القاهرة
١٤.٨	الاسكندرية
١٦.٤	بورسعيد
٨.٥	السويس
١٥.٩	جملة المحافظات الحضرية
٢.٦	دمياط
٤.٥	الدقهلية
٣.٨	الشرقية
١٢.٦	القليوبية
٤.٠	كفر الشيخ
٧.٨	الغربية
٢.١	المنوفية
٨.٠	البحيرة
٤.٢	الاسماعيلية
٦.٦	جملة محافظات الوجه البحرى
١٢.٨	الجيزة
١٠.٢	بنى سويف
٢.٩٨	الفيوم
١٦.٤	المنيا
٣٠.٠	أسيوط
١١.٦	سوهاج
٢.٦	قنا
٠.٧٧	أسوان
١٢.٩	جملة محافظات الوجه القبلى
١٤.٦	البحر الأحمر
٢.١	الوادى الجديد
٦.٥	مطروح
٩.٠	شمال سيناء
١٠.٦	جنوب سيناء
٩.٩٦	جملة محافظات الحدود
١٢.٦	الإجمالى

توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها
بمحافظة القاهرة طبقاً لتعداد ١٩٨٦

قسم	عدد ونوع الوحدات السكنية				
	عادية	حجرات	أماكن سكن جوارية	الجملة	
التبين	٧٣٦١	١٩	٢٢٢	٥٦٢٢	١٢٢٦١
حلوان	٨٧٦١٥	٤٢٠	٢٨٧٧	٢٣٢٢٧	١١٤٤٠٥
١٥ مايو	١٢٧٠٦	—	—	٢٠٦	١٢٩٤٥
المعادي	٢٢٦٢٤	٧١٥	٥٠٦	٤٨٠٢	٢٨٧٨٥
مصر القديمة	٤٤٧٧٣	٢٦	٢١	٢٢٧٨٧	٦٨١٠٢
السيدة زينب	٤٢٥٢٢	٥	٢	١٠٩٨٢	١٢٤١
الخليفة	٢٩٤٩١	١٢٨	٩	١٢٢٧١	٤٥٢٨٢
عابدين	٢٢٥٤٦	٦	—	٣٩٤٢	٢٦٧١٢
المرسى	١٠٦٤٧	—	—	٢٣٧١	١٢٠٦٢
قصر النيل	٧٣٤٦	٢٢	—	١١٧٤	٨٥٨٧
بولاق	١٧٤٩٠	٣	—	١٥٢٩١	٣٣٢٨٨
الأزبكية	١٢٧٠٥	١	—	١٩٦١	١٤٧٢٢
النهر الأحمر	٢١٦١٤	٣	٢	٥٧٧٨	٢٧٦٦٦
الجمالية	١٦٣٧٢	٢	—	٦٠٥٢	٢٣٥٠٦
باب الشعرية	١٦٥٢٧	—	—	٣٧٤٢	٢٠٤٠٩
الظاهر	٢١٤٨٢	٤	—	١٨٠١	٢٢٣٤١
الشرابية	٤٨١٥٢	٤	١٦٢	١٢٨٢٩	٦١٥٣٣
شبرا	٢٠٦١٥	٩	٥٢	٦٣١٦	٢٧٢٦٧
روض الفرج	٤١٦٧٦	١٤	١٢	١٤٠٠٨	٥٥٩٦٦

ومن الجدول السابق يتضح مايلي :

- أن أكبر النسب المئوية للأماكن الهامشية وسكن الحجرات المستقلة لمجموع أنواع الوحدات السكنية توجد في المحافظات الحضرية (القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس) (١٥.٩ %) ثم تليها محافظات الوجه القبلى (١٢.٩ %) ثم محافظات الحدود (٩.٩٦ %) وأخيرا محافظات الوجه البحرى (٦.٦ %) .

- أن محافظة أسيوط لها ظروف فريدة جعلت النسبة الخاصة بها (٣٠ %) أى أكثر من ضعف المتوسط العام (١٢.٦ %) ، وهذا يعنى أن حوالى ثلث سكان المحافظة يسكنون فى مساكن هامشية وفى غرف مستقلة .

- أن النسبة الخاصة بمحافظة القاهرة وفى (١٦.٧ %) تعتبر أعلى نسبة بين المحافظات (فيما عدا محافظة أسيوط) ثم تليها محافظة المنيا (١٦.٤ %) ومحافظة بورسعيد (١٦.٤ %) ثم محافظة الاسكندرية (١٤.٨ %) .

- أن أقل نسبة بين المحافظات هى نسبة محافظة المنوفية (٢.١ %) ومحافظة الوادى الجديد (٢.١ %) ثم تليها محافظة قنا (٢.٦ %) ، ومحافظة مياط (٢.٦ %) ثم محافظة الفيوم (٢.٩٧ %) ثم محافظة الشرقية (٣.٨ %) .

وتبين الجداول التالية توزيع الوحدات السكنية ونسبة الإسكان المشوائى إليها بمحافظة القاهرة .

وبتحليل هذه الجداول ، تتضح المؤشرات الآتية :

- التفاوت الكبير فى هذه النسبة بين أحياء القاهرة المختلفة ، فبينما يبلغ متوسطها العام (١٦.٧ %) على مستوى المحافظة ، نرى أنها تصل الى (٥٢.٧ %) فى منشأة ناصر ، و (٤٧.٧ %) فى بولاق .

تابع
توزيع الوحدات السكنية حسب نوعها
بمحافظة القاهرة طبقاً لتعداد ١٩٨٦

الجملة	عدد ونوع الوحدات السكنية					قسم
	أماكن سكن جوازية	حجرات مستقلة	عادية			
			شقة	فيلا	بيت ريفي	
٩٥٠٣٤	٧٦٥	١٢٣٩٥	٢١٩	٢٨	٨١٦٢٧	الساحل
٢٩١٢١	٣٠٣	٦١٦١	٤	٩	٢٢٦٤٤	الوايلي
٨٣٩٠٠	٦٠٨	١٤٨١٥	٦٦	١١٦	٦٨٢٩٥	حدائق القبة
٨٩٥١٥	٤٤٦	١٠٨٠٥	٨٥	٣٦٣	٧٧٨١٦	الزيتون
١١٥٠٩٦	٨٠٧	١٤٥٩٦	١٥١٩	٦١	٩٨١١٣	المطرية
٧٦٧٨٩	٣٩٨	٢٣٩٨	٦٨١	٤٦٧	٧٢٨٤٥	مدينة نصر
٤٣٦٤٠	٣٧٧	٣٠٩٧	٥	١٢	٣٩٥٤٩	مصر الجديدة
٥٥٧٠٩	٢٧٤	٢١٨٦	٩٢	٣٥٠	٥٢٨٠٧	النزهة
١١٤٩٢٨	٤٠٢	٨١٣٣	١٢٣٦	١٠٦٠	١٠٤٠٩٧	عين شمس
٧٣٢٤٦	٥١٢	٥٠٤٢	٣٤	٢٠٢	٦٧٤٥٦	الزاوية الحمراء
٥٢٨٨٣	٢١١	١٤٨٣	١٥٥٢	٩٩	٤٩٥٣٨	السلام
١٠٧٤٥	١١٣	٦٨٣	—	١٤٨	٩٨٠١	الزمالك
٣٥٨٩٤	١١٨٨	١٧٧٣٣	٧٩٤	—	١٦١٧٩	منشأة ناصر
١٤٤٥٦٣	٣٢٩	١٥٦١٩	١٠٤٩	٢١٧	١٢٧٣٤٩	البيساتين
٣٨٣٤٣	١٣٧	٣٤٨٤	٢٦٦٦	١٠٨	٣١٩٤٨	المرج
١٧٣٤١٠٠	١٥٨٦٨	٢٧٣٨٠٥	١٣٩٦٨	٥٢٣١	١٤٢٥٢٢٨	اجمالي المحافظة

النسبة المئوية
نسبة الإسكان الهامشي وإسكان الحجزات المستقلة الى مجموع الوحدات السكنية
بمحافظة القاهرة

النسبة المئوية	القسم
٤٢٪	التبين
٢٠.٥٪	حلوان
١٧.٧٪	١٥ مايو
١٧٪	المعادي
٣٤٪	مصر القديمة
٢٢.٣٪	السيدة زينب
٣٢.٤٪	الخليفة
١٥.٦٪	عابدين
١٨.٥٪	الموسكى
١٤٪	قصر النيل
٤٧.٦٪	بولاق
١٣.٧٪	الازينكية
٢١.٨٪	الدرب الاحمر
٣٠.٣٤٪	الجمالية
٢٠٪	باب الشعرية
٨٪	الظاهر
٢١.٤٪	الشرابية
٢٤.١٪	شبرا
٢٥.٥٪	روض الفرج
١٣.٨٪	الساحل
٢٢.١٪	الوايلى
١٨.٤٪	حدائق القبة
١٢.٥٪	الزيتون
١٣.٤٪	المطرية
٣.٦٪	مدينة نصر
٨٪	مصر الجديدة
٤.٤٪	النزهة
٧.٤٪	عين شمس
٧.٦٪	الزاوية الحمراء
٣.٢٪	السلام
٧.٤٪	الزمالك
٥٢.٧٪	منشأة ناصر
١١٪	البساتين
٩.٤٪	المرج

النسبة لاجمالى المحافظة ١٦.٧٪

و (٤٣٪) في التبين وتخفض الى (٧,٤٪) في الزمالك و (٨٪) في مصر الجديدة . وهذا التفاوت العمراني الكبير بين أحياء القاهرة يعبر عن التفاوت الاجتماعي بين شرائح مجتمعا .

– الأحياء ذات التسبب بالغة الارتفاع التي تتراوح بين (٣٠٪) و (٥٠٪) هي : الخليفة والجمالية وبلق ومصر القديمة ، وهي أحياء شعبية تنتمي أساسا الى القاهرة التراثية (قاهرة العصور الوسطى) .

– الأحياء التي تتراوح فيها النسب العالية بين ٢٠٪ و ٣٠٪ هي : السيدة زينب والدرب الأحمر وبياب الشعرية والشرابية وشبرا وحلوان . وتقع هذه الأحياء إما في القاهرة التراثية أو على مشارفها ، فيما عدا الشراوية وشبرا وحلوان ، وتتميز في مجموعها بكثافة سكانية وبنائية عالية .

– الأحياء التي تقل فيها النسب عن ١٠٪ هي في الغالب الأحياء الجديدة مثل : مدينة نصر ومدينة ١٥ مايو ومدينة السلام ، وكذلك الأحياء التي تقطنها الشرائح الوسطى والعليا من المجتمع ، مثل الزمالك ومصر الجديدة .

ثالثا : إسكان المقابر :

تمثل مناطق الجبانات في العديد من مدن العالم ، ومنها مدن مصر ، عدة مشاكل لمسئولي التخطيط والإدارة مثل : الحيز المكاني الذي تشغله ، وموقعه بالنسبة للمدينة ، وتداخله مع الكتلة السكنية نتيجة للنمو الحضري السريع ، وكذلك صعوبة نقل الجبانات خارج نطاق العمران إذا تقرر استغلال مواقعها لأغراض أخرى . أما بالنسبة لمدينة القاهرة فإن لها مشكلة خاصة بها ، بجانب هذه المشاكل العامة ، تتمثل في إقامة الأحياء بصفة مستمرة داخل النطاق الجغرافي للجبانات ، وداخل الأحواش ذاتها ، واقتسامهم مقر الإقامة مع الموتى .

ومشكلة إسكان المقابر ليست وليدة النصف الثاني من هذا القرن ، وإن تفاقت خلاله بدرجة كبيرة . فهي في حقيقة الأمر – مثل الإسكان

العشوائى والإسكان الهامشى – انعكاس لتطور الأزمة الحضرية المعاصرة ، ومن بينها مشكلة الإسكان التي دفعت بالآلاف للنزوح الى « مدينة الموتى » عوضا عن العراء أو عشش الصفيح .

ولم تكن الأزمة الحضرية مرتبطة في البداية بتضخم حضري سريع لمدينة القاهرة ، بقدر ما صاحبت عملية إعادة هيكلة المدينة في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وإعدادها لتكون مدينة أوروبية الطابع . وقد أنشئ مركز جديد لها City Center ، على غرار مراكز المدن الغربية ، يشتمل على النشاط الحكومي والإدارى والتجارى والمهنى ، واستلزم ذلك شق طرق مستقيمة مخترقة النسيج العمرانى القديم لربط المدينة التراثية بالمدينة الحديثة ، مثل شارع محمد على الذى امتد بطول ٢ كيلومتر ، وشارع الأزهر ، وشارع عبد العزيز ، وشارع الجيش بين العباسية والعتبة مارا ببياب الشعرية . ويرجع أن جزءا من سكان التجمعات التي هدمت لشق هذه الطرق وأمثالها قد لجأت الى أحواش المقابر ، والجزء الآخر لجأ الى الإسكان على حدود العمران ، وداخل نطاق منطقة الجبانات .

ويطلق إسكان المقابر على ما يأتى :

– المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات – الجزر السكانية

داخل الجبانات – سكن أحواش المقابر .

وفيما يلي موجز لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة :

١- المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات :

وتنشأ نتيجة لنمو المدينة الكبير في فترة وجيزة نسبيا ، فقد زحفت الأحياء السكنية نحو المقابر ، وزحفت المقابر نحو الأحياء السكنية ، حتى تلاقتا وتداخلتا ولم يعد هناك فاصل يفصلهما .

وهذا التداخل واضح في مناطق : القادرية وعرب قريش في شمال جبانة الإمام الشافعى ، وعرب اليسار عند سفح القلعة ، وكذلك في منطقة باب الوزير والبساتين . أما جبانة باب النصر فقد انتفت حولها الأحياء السكنية حتى احتوتها داخلها تماما .

٢ - الجزر السكانية داخل الجبانات :

يطلق تعبير " الجزر السكانية " على التجمعات السكنية التي أقيمت داخل مناطق الجبانات . وقد أنشئت هذه الجزر على المساحات الفضاء بها ، كما أن هناك أجزاء من الجبانات تحولت في الأعوام الأخيرة الى مناطق سكنية ، بتحويل الأحواش بها الى مساكن ، وتعليتها رأسيا وبناء عمارات في الفراغات الواقعة بينها . ولا تختلف هذه التجمعات كثيرا في تسيجها العمراني وتركيبها السكاني عن مناطق الاسكان العشوائي وعن الأحياء الشعبية والأحياء القديمة بالقاهرة ، كما أنها تشتمل على الجزء الأكبر من مجموع سكان المقابر .

ويبدو أن نشأة الجزر السكانية ارتبطت ، منذ العصر المملوكي ، مع حدود تجمعات سكانية حول المنشآت الصرحية التي أقامها أمراء المماليك ، من مساجد وأضرحة ومدارس وخوانق ، وذلك لايواء طلاب العلم والصوفيين ، وكذلك ايواء الفقراء والمعوزين الذين كانوا يتعيشون على الصدقات والندور ، والعائلات التي كانت تقوم بحراسة هذه المنشآت وخدمة زوارها .

وتضم جبانة الإمام الشافعي أكبر عدد من الجزر السكانية ، ويمكن ترتيبها من الشمال الى الجنوب كالآتي :

- منطقة الامام الشافعي حول مسجده - منطقة التونسى -
منطقة الامام الليثى - منطقة سيدى عقبة .

- الخارطة القديمة ، وهى هبة من الخديوى توفيق لتوطين عمال المحاجر ، وتعتبر هذه المبادرة أول تدخل مباشر من قبل الحكومة في العصر الحديث لانشاء مناطق سكنية داخل الحيز الجغرافى للجبانات .

وتضم الجبانة الشرقية الجزر الآتية :

- منطقة قايتباى .

- منطقة البرقوقى أو عزبة الصعايدة ، ويسكنها والندون من محافظتى قنا وسوهاج على وجه الخصوص ، كما تضم جبانة باب النصر منطقة البيرقدار ، منطقة الخواص ، منطقة الكردى .

أما جبانة المجاورين فلا تضم جزرا سكانية بها ، وإن كان العديد من الأحواش فيها يستخدم كمساكن . وتضم الشرائع الاجتماعية التي تسكن هذه التجمعات السكنية داخل المقابر - الأفراد والعائلات التي ارتبطت معيشتهم بالجبانات مثل : التربيّة وقراء القرآن الكريم ، وكذلك عمال القمائن والمحاجر القريبة من هذه المناطق ، كمحاجر المقطم والبساتين . أما الأفراد والأسر الذين جاؤوها من الخارج ، وليس لهم عمل مباشر بها ، فقد لجأوا اليها لعدة عوامل قاهرة :

أولها : هدم المنازل القديمة بالأحياء الشعبية واقامة عمائر مكانها ، مما أدى الى هجرة الطبقات الفقيرة من السكان واتجاههم نحو الجبانات .

وثانيها : تدهور المباني بالأحياء القديمة ، وانهايار الكثير منها نتيجة لارتفاع منسوب مياه الرشح خاصة مياه المجارى . وقد قدر عدد الوحدات التي تنهار سنويا بأثنى عشرة ألف وحدة . وقد أدى ذلك الى حركة نزوح ضخمة الى مناطق الجبانات ، سواء الى الجزر السكنية أو الى الأحواش . ويعتبر انهيار المساكن بالقاهرة مسئولا عن سكنى المقابر بنسبة (٥٢%) فى الامام الشافعى ، و(٥١%) فى السيدة نفيسة ، و(٤٦%) فى المجاورين ، و(٤٨%) فى الفقير ، و(٨٠%) فى جبانة باب الوزير .

أما العامل الثالث : فهو الإخلاء الإدارى ونزع الملكية الذى صاحب العديد من المشروعات ، مثل شق الطرق الرئيسية . ولم يجد فقراء السكان بديلا عن اللجوء للمقابر لإيوائهم .

وبالإضافة الى أزمة الاسكان التى ألقت بمزيد من السكان الى تلك المناطق ، تجدر الإشارة الى عوامل أخرى ساعدت على هذا النزوح الضخم بمعدل متزايد ، وهى :

- استكمال الجزر السكانية لخدماتها وهياكلها الاقتصادية والحضرية ، ومن ثم أصبحت تمثل مدنا صغيرة داخل نطاق الجبانات ، بمدارسها ومراكز الشرطة التى أقيمت فيها ، وأسواقها وأنشطتها الحرفية المتنوعة ومقاهيها .

حيث عدد الأحواش المسكونة ، ويرجع ذلك الى موقعها في وسط الكتلة السكنية التي تحيطها من جميع الجهات . ولاشك أن وجود شبكة مياه بالأحواش يعتبر عنصر جذب هاماً للسكنى بها .

والأسباب التي دعت إلى سكنى الأحواش هي نفس الأسباب التي أدت إلى نزوح السكان المتزايد للإقامة بالجزر السكنية داخل الجبانات . هذا بالإضافة إلى السماح لموظفي الأوقاف بالإقامة الدائمة داخل الأحواش التابعة لوزارة الأوقاف ، والتي يصل عددها إلى (١٥٠٠) حوش (٥٠ ٪ منها مشغول) وتجهيز تلك الأحواش بالخدمات الأساسية ، مثل الكهرباء والمجاري والمياه والتليفونات ، مما أعطى الحق لقاطني الأحواش في المطالبة بمثل هذه الخدمات في فترة لاحقة . وفيما يلي جدول يبين عدد سكان الأحواش بالمناطق المختلفة :

سكان الأحواش

اسم الجبانة أو الشياخة	عدد الأحواش المكونة	إجمالي عدد السكان
الإمام الشافعي	١٢٠	٦٠٠
الإمام الليث	٩٠	٤٥٠
التونسي (تشمل سيدي عتبة)	٢٥٤	١٢٧٠
القادرية	٥٠٠	٢٥٠٠
عمر بن الفارض (تشمل سيدي الشاطبي - السادات)	٩٠	٤٥٠
الإباجية	٢٠٠	١٠٠٠
السيدة نفيسة	١٥٠	٧٥٠
باب النصر	٢٠٠	١٥٠٠
باب النور	٧٠	٣٥٠
المجاورين و برقوقي والفغير	٢٠٠	١٥٠٠
القرافة الفرعية للمسلمين	٢٠٠	١٠٠٠
المجموع	٢٢٧٤	١١٣٧٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد سكان الأحواش في جبانات المسلمين يصل إلى (١١٣٧٠) ، تبعا للحصر الذي تم عام ١٩٨٧ - يمثلون قرابة حوالي ١ ٪ من أحواش المقابر ، فإذا أضفنا سكان جبانات غير المسلمين البالغ عددهم حوالي ٣٠٠٠ ، يبلغ

- تدخل الدولة بشكل مباشر ، وإنشاء وحدات للتنظيمات السياسية اتخذت مقارها داخل الأحواش القديمة التابعة للأسر الأرستقراطية السابقة ، وتحويل بعض الأحواش إلى مدارس ، مثل حوش الأمير أحمد كمال بالمجاورين ، وإلى مستوصفات صحية ، مثل حوش توفيق نسيم باشا بالإمام الشافعي .

- إنهاء عزلة الجبانات وإدراجها أكثر فأكثر في شبكة الطرق الحضرية السريعة على إثر إنشاء طريق صلاح سالم ، ثم الأوتوستراد في فترة لاحقة .

- تسيير خطوط المواصلات العامة لخدمة سكان الجزر السكنية ، وقد وصل عدد الخطوط التي تخدمها إلى ١٥ خطاً في منطقة الإمام وحدها . هذا بالإضافة إلى إنشاء مواقف لأوتوبيسات هيئة النقل العام في ساحة جامع الإمام والسيدة نفيسة وجامع برقوقي وعين الصيرة .

- مد بعض هذه المناطق بالمرافق العامة ، مثل شبكة المياه والصرف الصحي والكهرباء والتليفونات ، وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية والإدارية بها .

- التفاحي عن العديد من تعديلات موظفي الجبانات و «التربية» ، الذين يستغلون قطع الأراضي الفضاء بوضع اليد داخل الجبانات في تشييد عمائر سكنية متعددة الأنوار ، ثم تأجيرها أو تملكها للنازحين الجدد .

٣- إسكان الأحواش :

يوجد ما يقرب من (٢٥٠,٠٠٠) حوش في منطقة الجبانات ذات نمط يسمح باستغلالها للسكن دون تعديلات هامة ، ويشتمل الحوش ، بجانب المقابر ، على حجرات معيشية وخدمات ، مما يتيح إقامة الأحياء بصفة مستديمة ، وتصل مساحات بعض الأحواش إلى عدة مئات من الأمتار . وتتركز الأحواش المشغولة بالسكان حول الجزر السكنية ، وفي المناطق الواقعة على حدودها و المتداخلة فيها ، مثل القادرية والإباجية والتونسي وعزبة البرقوقي . وتعتبر جبانة باب النصر أكبر الجبانات من

العدد الاجمالي ١٤٣٧٠ ساكننا .

وتجدر الاشارة الى عدة سمات بارزة متعلقة بالمقابر وساكنيها ، منها :

- أكدت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة السكن بالمقابر علاقتها الوثيقة بأزمة الاسكان ، فنسبة المولودين خارج المقابر من مجموع قاطنيها تصل الى ٨٥ ٪ ، كما أن حوالي ٧١ ٪ من جملة هؤلاء السكان قد نزحوا اليها من الأقسام القديمة بمدينة القاهرة ، مثل السيدة زينب والخليفة والدرب الأحمر والجمالية وعين الصيرة .

- هناك فئات اجتماعية مستفيدة بشكل مباشر من ظاهرة سكني المقابر وهم « التربية » الذين قاموا بوضع اليد على الأحواش التي انقرض أصحابها ، وجلب السكان اليها نظير مبالغ شهرية ، كما قاموا بالاستيلاء على بعض المساحات الخالية من الأراضي الواقعة في قلب المقابر أو في أطرافها ، واستغلالها إما بالبيع أو بإقامة مشروعات سكنية عليها ذات إيراد كبير ، وقد استطاعوا بذلك أن يدخلوا الى عالم المقاولات والتجارة ، وبالتالي أصبحوا يمثلون قوة اجتماعية ذات نفوذ مكنها من القيام بدور الوسيط بين السلطات الحضرية والإدارية وسكان الأحواش .

- أن التركيب الاجتماعي لسكان المقابر لا يختلف كثيرا عن التركيب الاجتماعي للأحياء القديمة أو الأحياء العشوائية ، فهم في مجموعهم يمثلون شريحة اجتماعية محدودة الدخل ، ويعملون في نفس الحرف والمهن التي ينتمى اليها سكان الأحياء القديمة والعشوائية ، وليست هناك مهنة غالبية لهؤلاء السكان .

- يمثل إسكان المقابر - مثل الاسكان الهامشي - بيئة سكنية غير صالحة ، تعتبر مرتعا خصبا للأمراض الاجتماعية ، خصوصا ما يتعلق منها بالجرائم ، كما قد تسبب في العديد من التشوهات

النفسية . ولا يمكن تجاهل الآثار النفسية السلبية على أسر قاطني المقابر ، خصوصا الأطفال منهم ، نتيجة تجاورهم مع الموتى ، وتعرضهم بصفة مستمرة لعمليات الدفن وما يصاحبها من طقوس وعادات ، وقد لوحظ وجود رغبة ملحة لدى نسبة من سكان المقابر لتركها والبحث عن سكن أكثر ملاءمة ، ولذا فإنه يمكن القول أن سكن الجبانات والأحواش لا يعتبر سكنا دائما ، بل أحيانا ما يكون سكنا مؤقتا .

- مقابر مدينة القاهرة مخططة بشكل جيد ، وبعض شوارعها عريضة ومستقيمة وبها مساحات خضراء ، ومن ثم فعلى الرغم من السلبيات الكثيرة والخطيرة لسكن المقابر ، إلا أنها ربما توفر في بعض النواحي ظروفًا معيشية أقل سوءا من بعض أنواع السكن الهامشي ، ومن بعض مناطق الاسكان العشوائي ذات الكثافة السكانية العالية ، وذات التكدس البنائي المرتفع .

- نظرا لأن سكني المقابر تعتبر ظاهرة فريدة وغريبة ، وليس من المصلحة العامة قبولها والتعايش معها ، فقد يكتن من الأفضل - لدعم العلاج المقترح لهذه الظاهرة - معرفة رأى الدين الحنيف فيها ، وتوضيح مدى تعارضها مع مبادئ الاسلام .

وقد بلغ مجموع سكان الشياخات الواقعة داخل نطاق الجبانات ٣٤٩٦٦ نسمة في تعداد عام ١٨٩٨ ، وفي تعداد عام ١٩١٧ بلغ عدد سكان الجبانات ٣٩٤٢٩ نسمة ، بزيادة طفيفة عن تعداد ١٨٩٨ ، وفي تعداد ١٩٤٧ وصل عدد السكان الى ٦٩٣٦٧ نسمة ، أى أنهم تضاعفوا خلال ثلاثين عاما . وفي عام ١٩٦٦ بلغ عدد سكان الجبانات ٩٧٢٨٦ نسمة ، ولكن العدد الاجمالي للسكان ازداد الى أكثر من الضعف في مدى عشرين عاما ، ووصل الى مايقرب من ١٨٠ ٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦ .

وفيما يلي جدول يبين توزيع السكان على الأقسام المختلفة بمنطقة المقابر حسب تعداد ١٩٨٦ :

اسم الجبانة أو المنطقة	عدد السكان
قايتباى	٨٧١٩
برقوق	٨٥٣٦
الكردى	٥٠٥٢
الخواص	٥٤٤٦
البيرقدار	٤٨٨٨
المجاورين	١٢٠٧
الامامين	١٦٤٠٥
التونسى	٣١٦٥٢
عرب اليسار	٢٢٥٣٢
درب غزية	٦٩٧٠
البساتين	٥٤٣٨٣
القادرية	١٣٢٥٩
المجموع	١٧٩٠٥٧

ولواجهة مشكلة الاسكان الهامشى واسكان المقابر : أجريت دراسة متكاملة للمعدلات السنوية المطلوبة لخطه الإسكان (٨٧ - ١٩٩١) وذلك من واقع التعداد الفعلى ، وتحليل نتائجه ، وجاءت نتائج هذه الدراسة على المستوى القومى كالاتى :

- الوحدات اللازمة للإحلال مقابل الأماكن الهامشية وسكن المقابر :

تضمنت إحصائية عام ١٩٨٦ وجود (٦١٧٣٢) وحدة اسكان هامشى ، بما فى ذلك سكن المقابر ، وقد بنيت خطة الاسكان على اساس إنشاء وحدات سكنية جديدة لإقامة الأسر التى تشغل حاليا هذه الأماكن ، بمعدل سنوى قدره (١٢٣٥٣) ولدة خمس سنوات .

- الوحدات اللازمة للأسر المقيمة فى وحدات مشتركة :

أوضحت الدراسة وجود (٥٤٢٢٤) أسرة مقيمة بوحدات مشتركة ، وقد وضعت الخطة على أساس انشاء (١٠٦٦٧) وحدة سنويا ، لحل هذه المشكلة على مدى خمس سنوات .

- الأسر المقيمة بهجرات مستقلة بدون خدمات أساسية :

ورد بإحصائية عام ١٩٨٦ وجود (٦٧٣٥١٧) أسرة مقيمة بهجرة مستقلة ، وقد وضعت الخطة على أساس إتاحة مساكن جديدة لثلثى عدد هذه الأسر حتى عام ٢٠٠٠ (بمعدل ٨ ٪ سنويا) وذلك بإنشاء (٣٥٩٢١) وحدة سكنية سنويا .

- الإحلال السنوى مقابل التقادم :

تم تقدير الوحدات السنوية مقابل التقادم فى الحضر بعدد (١٠٦٩٦٠) وحدة ، بمعدل ٢ ٪ من الوحدات السكنية .

- الوحدات اللازمة لمقابلة الأسر الحديثة :

تم تقدير عدد هذه الوحدات بحساب المعدل السنوى لزيادة عدد الأسر ما بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، فبلغ (١٣٣٩٤٠) وحدة سنويا .

وبذلك يبلغ المعدل السنوى للوحدات المطلوبة (٢٩٩٨٤٠) وحدة ، وقد أعدت الخطة على أساس أن تلتزم شركات القطاع العام والجهات الحكومية بتنفيذ ٤٠ ٪ منها ، أى بمعدل (١١٩٩٣٤) وحدة ، وليقوم القطاع الخاص بتنفيذ ٦٠ ٪ بمعدل (١٧٩٩٠٦) وحدة .

وفيما يلي الوحدات المخصصة فى الخطة لمحافظة القاهرة :

- الوحدات اللازمة للإحلال مقابل الأماكن الهامشية واسكان المقابر :

بلغت الأماكن الهامشية بمحافظة القاهرة (١٥٨٦٨) وحدة ، وبنيت

خطة المحافظة على أساس إنشاء وحدات سكنية جديدة للأسر المقيمة بهذه الأماكن ، بمعدل سنوى قدره (٢١٧٤) وحدة .

- الوحدات اللازمة للأسر المقيمة بهجرات مستقلة :

تبين من احصائيات ١٩٨٦ وجود (٢٧٢٨٠٥) أسرة مقيمة بهجرة مستقلة ، ووضعت الخطة على أساس تعويض ثلثى الأسر بمساكن جديدة حتى عام ٢٠٠٠ ، بمعدل ٨ ٪ وذلك بإنشاء (١١٤٦٠٣) وحدة سنويا .

- الإحلال السنوى مقابل التقادم :

تم تقدير الوحدات السكنية مقابل التقادم فى القاهرة بمقدار (٢٠٧١٤) وحدة سنويا ، بمعدل ٢ ٪ من الوحدات السكنية .

- الوحدات اللازمة لمقابلة الأسر الحديثة :

تم تقدير هذه الوحدات على أساس المعدل السنوى لزيادة عدد الأسر بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ فبلغ (٢٠٩٣١) وحدة سنويا .

وبذلك يكون المعدل السنوى للوحدات السكنية المطلوبة لمحافظة القاهرة (٧٩٤٢٢) وحدة ، قسمت بين القطاعين العام والخاص بنسبة ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪ على التوالى .

وتقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع العام بتنفيذ النسبة المقررة لها .

ومن الملاحظ أن انتقال سكان المقابر والاسكان الهامشى يقابله بعض العوائق أهمها : عدم قدرة كثير من هؤلاء السكان على الوفاء بالالتزامات المالية التى تتطلبها الوحدات السكنية الجديدة . لذلك بقيت نسبة غير قليلة من هذه الوحدات خالية ، وبقي الكثير من السكان فى أماكنهم الحالية بالمقابر أو فى سكنهم الهامشى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما تضمنته هذه الدراسة من احصاءات وبيانات ، برزت مجموعة من الاتجاهات

والآراء - يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن العشوائية لا تقتصر على الإسكان فقط ، بل امتدت إلى بعض نواحي التطور الاجتماعى ، وذلك لعدم معالجة مثل هذه القضايا وفق أساليب علمية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور سلبيات عديدة يعانى منها المجتمع الآن .

- أن السلبيات الاجتماعية والسلوكية ، كالانحراف والتطرف وإدمان المخدرات ، قد نتجت عن أسباب منها هذا النوع من الإسكان ، مما انعكس أثره على امتزاج قيم المجتمع المصرى .

- أن السياسة القومية للإسكان تركز على عمليات حسابية ، تتمثل فى حساب احتياجات المجتمع من وحدات الإسكان ، دون النظر إلى المعايير الموضوعية لخطة الإسكان ، مما أدى الى وجود قطاع كبير من المجتمع المصرى يعانى من أزمة الإسكان .

وعلى ضوء ما سبق جميعه - يوصى بما يأتى :

* أن تهتم محافظة القاهرة ، بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، باستكمال التخطيط التفصيلى للقاهرة ، على أن يشمل التخطيط ما يأتى :

- تحديد محاور الامتدادات العمرانية لمدينة القاهرة فى الأراضى الصحراوية شرق العاصمة ، لكى تكون بديلا للامتدادات العشوائية على الأراضى الزراعية ، على أن تخصص بعض الأحياء على هذه المحاور لنقل سكان الأماكن الهامشية وسكان الجبانات إليها .

- تحديد مناطق جديدة للجبانات خارج نطاق الكتلة العمرانية والمستقبلية ، على أن تكون هذه المناطق خارج الطريق الدائرى الجارى حاليا تنفيذه ومتصلة به .

- تحديد استخدام مناطق الجبانات الحالية بعد نقل المقابر منها ، ويمكن تحويلها الى حدائق ومساحات خضراء ومناطق ترويحية مفتوحة ، وتستغل كرئة جديدة للقاهرة . وحديقة الخالدين بالدراسة مثال على ذلك .

* تطوير السياسة القومية للسكان ، بحيث تتولى الدولة توفير المواقع وامدادها بالمرافق ، ويقوم الأفراد وشركات القطاع الخاص ببناء المساكن عليها ، حسب تصميمات واشتراطات يتحقق معها توفير بيئة عمرانية ملائمة . ومثل هذه السياسة ستساعد فى القضاء على ظاهرة الاسكان العشوائى .

* وضع سياسة للأراضى شاملة مواقع إسكان أدنى مستويات الدخل ، ويمكن أن تتاح مثل هذه المواقع بسعر أقل من سعر التكلفة ، بينما تتاح مواقع الأنواع الأخرى من الاسكان ، مثل الاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر ، بسعر أعلى من سعر تكلفة إعداد المواقع ومد المرافق .

كما يمكن الأخذ بنظام تخصيص بعض المواقع لمدة معينة نظير مبلغ سنوى ، واستخدامها لأغراض اجتماعية مثل إسكان أدنى مستويات الدخل . هذا مع ضرورة وضع نظام لإدارة هذه المواقع ، من حيث الإعداد ومد المرافق ، والبيع أو التخصيص ووضع اشتراطات للبناء عليها .

* وضع سياسة تمويلية للسكان ، مع ترشيد الدعم وتوجيهه لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود ، بحيث ينال سكان المقابر والأماكن الهامشية أكبر نصيب من هذا الدعم ، مثل إعفائهم من دفع المقدمات ، وإتاحة قروض بفائدة ميسرة تدفع على أجال طويلة .

* إعداد المعدلات التخطيطية الملائمة للأحياء المخصصة لسكان لوى الدخل المحدود ، من حيث : نمط التخطيط ، ومساحات المواقع ، وارتفاع المباني ، والكثافات السكانية والبنائية ، وحجم الخدمات الاجتماعية اللازمة .

* تطوير نظم البناء لسكان لوى الدخل المحدود ، باستخدام التكنولوجيا الملائمة ، وزيادة المساهمة الذاتية فى البناء . ويجب الاستفادة الكاملة من الامكانيات الحالية لبعض مصانع المباني الجاهزة فى تنفيذ الوحدات سابقة التجهيز المناسبة لهذا النوع من الاسكان .

* بالنسبة لإسكان الجبانة على وجه التحديد تتخذ الخطوات الآتية :

- تتخذ تدريجيا اجراءات وقف استخدام الجبانة الحالية ، وتظل مدة ٢٠ عاما بدون استخدام - كما ينص القانون الحالى - قبل تحويلها الى حدائق عامة ، أو أى استخدام آخر يحدده التخطيط العمرانى للقاهرة .

- وقف امتدادات الجزر السكانية داخل المقابر ، والاتجاه نحو تفريغ السكان منها بنقلهم الى الأحياء الجديدة.

- السعى لدى وزارة الأوقاف للمعاونة فى انتقال موظفيها المصرح لهم بسكنى الأحواش الى أماكن أخرى ، باعتبارها أولى من يحافظ على حرمة الموتى .

- نظرا لأن بعض الأضرحة والمساجد والمنشآت الصرحية الملكية تقع فى نطاق الجبانة ، ولها قيمة أثرية ومعمارية كبيرة ، مثل مجموعة برقوق وقايتباى وورسباى وغيرهم من سلاطين المماليك ، لذا يجب المحافظة عليها وصيانتها وإبرازها ، إذ ان هذه المباني ثروة قومية كبيرة .

* بالنسبة للسكان العشوائى تتخذ الخطوات الآتية :

- تحسين الاسكان العشوائى الحالى ، بإجراء التعديلات التخطيطية الضرورية للارتقاء بالبيئة المعيشية به ، ومد المرافق اليه . وقد أجريت بعض التجارب الناجحة لتحسين المناطق العشوائية وربطها بالمناطق الأخرى .

- اتخاذ إجراءات أكثر حسما فى وقف الامتدادات العشوائية فوق الأراضى الزراعية .

* ضرورة تقويم خطة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والسكان والمرافق ٨٧ - ١٩٩١ لتوفير مساكن جديدة لسكان المقابر وسكان الأماكن الهامشية ، وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها ، وذلك للاستفادة بنتائج هذا التقويم فى الخطة الخمسية ٩٢ - ١٩٩٧ .

* تعديل قوانين المباني الحالية ، بحيث تستوجب توفير سكن خاص لحارس المبنى يفتيه عن استخدام الأماكن الجوازية لسكنه وسكنى عائلته .

* القضاء على ظاهرة إسكان الشوارع والميادين والحدائق العامة والكبارى ، والالتزام الحازم بتطبيق أحكام القانون واحترامها فى هذا الشأن .

* العمل على إزالة التعديات على الأراضى الزراعية ، على أن تكون الدولة هى القوة فى هذا المجال .

* اتخاذ كافة الوسائل للحد من الهجرة إلى القاهرة ، مع خلق فرص عمل بالريف المصرى والأقاليم ، حتى تكون مناطق جذب لا مناطق ملود .

- مع تطبيق قانون التشرد الذى يساعد على الحد من هذه الهجرة .

* مجابهة الانحراف والتطرف الدينى والسلوك غير السوى والإدمان ، التى نجمت عن الأماكن العشوائية ، حفاظا على قيم المجتمع المصرى .

مع البحث عن طرق أمنية تمكن من القضاء على البؤر الفاسدة الموجودة بها .

* العمل على تطبيق ميثاق فينسيا الصادر عام ١٩٦٤ - إذ يعتبر الإطار العام لترميم واستخدام المناطق الأثرية والمحافظة عليها - الذى يقضى بالحفاظ على الآثار وصيانتها ، مع جعل هذه الآثار مراكز حضارية تعمل على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى فى منطقة الأثر .

العدالة والتشريع

السياسة التشريعية المستقبلية بشأن مكافآت الضبط

نهج المشرع فى الآونة الأخيرة خطة تهدف إلى زيادة أجور بعض العاملين القائمين بالأعمال المتصلة بضبط الجرائم ، بأسلوب يوحى بأن هذه الزيادة إنما هى حوافز مادية أو مكافآت تشجيعية ، ولم يلتزم المشرع فى هذا النهج بخطة محددة أو بضابط موحد ، وإنما خصص أحيانا نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة لبعض صناديق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين ، أو لصناديق التعاون الاجتماعى والادخار ، إلى غير ذلك من المسميات .

ولجأ أحيانا أخرى إلى توزيع نسبة من الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة على كل من أرشد أو علون فى ضبط الجريمة ، بل وجعل التوزيع يشمل فى بعض الأحوال كل من شارك فى استيفاء الإجراءات المتصلة بالضبط .

ولاشك فى أن هذا المسلك يمثل مسمى لزيادة مرتبات بعض العاملين دون البعض ، وينطوى على خروج على ضوابط القانون العام فى منح الحوافز والمكافآت ، فضلا عن شدة خطورته من حيث تأثيره على حيده رجل الضبط الذى يتعين - لضمان نزاهته وتحريره الحقيقة - تجريده من أية مصلحة أو شبهة مصلحة .

أما عن ضوابط القانون العام فى منح الحوافز والمكافآت ، فإن المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يستحق شاغل الوظيفة مقابلا

عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضمنه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال .

وتنص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين ذاته - بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، ومراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » .

وتنص المادة ٥١ من قانون نظام العاملين المذكور على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات » . وتنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون أنف الذكر على أن « تدرج كل وحدة في مشروع موازنتها الاعتمادات اللازمة لمنح العلاوات التشجيعية والبدلات والمزايا العينية والتعويضات ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والمكافآت بأنواعها ومقابل النفقات التي يتحملها العاملون في سبيل أداء أعمال وظائفهم ، وذلك طبقا لأحكام القانون » .

وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، بفتاها رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/١/٩ ، إلى أنه لما كان من الواضح من التنظيم الذي أورده المشرع للمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية أنها من الحوافز التي قصد بها حث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، وأطلقت يد السلطة المختصة في تقرير هذه الحوافز ، حتى لا تحول القيود

بينها وبين حفز العاملين الجادين المخلصين ، فإنه يكون من غير الملائم أن تمنح هذه الحوافز لمن هم على قمة الجهاز الإداري للمرفق ؛ المنوط بهم تقدير جهود العاملين بهذا المرفق وحفز من يستحق منهم على الاستمرار في بذل الجهود .

وبالرجوع إلى أمثلة القوانين الخاصة التي خرج أغلبها على ضوابط منح الحوافز والمكافآت الواردة بنصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة آنفة الذكر ، يتبين أن المادة ١٩٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يخصص وزير المالية نسبة من حصيله الغرامات والتعويضات التي يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع الممولين مقابل التنازل عن رفع الدعوى العمومية أو المحكوم بها نهائيا طبقا لأحكام هذا القانون ، وتؤول هذه الحصيله إلى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب وأسرههم ومن أحيل أو يحال منهم إلى التقاعد وأسرههم . ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده الأخرى وأغراضه وكيفية إدارته » .

بينما تنص المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تحدد بقرار من رئيس الجمهورية القواعد التي تتبع في توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا في اكتشافها أو ضبطها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها وعلى صناديق التعاون الاجتماعي والادخار والصندوق المشترك والأندية الرياضية الخاصة بموظفي الجمارك » .

وتنص المادة ٦ من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه « يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأنوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، ولها أن تصرف مكافأة فور الضبط لمن سبق

نكرهم وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن « للوزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

وباستعراض هذه الأمثلة من نصوص بعض القوانين الخاصة ببيان أن الأسلوب المتبع في مكافآت الضبط يحوى العديد من العيوب ، أخصها :

- الإخلال بالمساواة بين العاملين ، إذ يفوز البعض منهم الذي يتصل عمله بضبط الجرائم بزيادة في الأجور والمرتبات في صورة حوافز ومكافآت ، بينما يحرم البعض الآخر من هذه الزيادة دون سبب مفهوم ، ذلك بأن ضبط الجريمة واستيفاء الإجراءات المتصلة بها هو من صميم وظائف العاملين القائمين بهذه الأعمال .

- الخروج على ضوابط القانون العام في منح الحوافز والمكافآت ، ذلك بأن الأعمال المذكورة ليست من قبيل الأعمال الإضافية التي يستحق عنها مقابل بخلاف المرتبات . كما وأنها ليست من الجهود غير العادية ولا الخدمات الممتازة ، وإنما هي لا تعدو أن تكون قياما بالواجب الوظيفي .

- التضارب في المنهج ، إذ بينما التزمت بعض التشريعات بإنشاء صناديق للخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بالمصلحة أو الجهة ، وقصرت توزيع نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة على هذه الصناديق ، مثلما فعل قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أنف الذكر ، إذا باغلب

التشريعات الأخرى تضرب صفحا عن إنشاء أو تمويل مثل هذه الصناديق ، وتولى كل اهتمامها إلى توزيع نسبة من هذه الحصيلة على المرشدين والقائمين بالضبط والمساعدين في اكتشاف الجريمة وفي استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

- التوسع والإسراف في توزيع نسبة من حصيلة الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة على كل من عاون في استيفاء الإجراءات المتصلة بالجريمة ، الأمر الذي قد يشكل مخالفة لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع والمشار إليها تفصيلا من قبل ، إذ يصح أن يكون المعاوتون في استيفاء الإجراءات المتصلة بالجريمة الذين حصلوا على نسبة من تلك الحصيلة من القائمين على قمة الجهاز الإداري الذين انتهت الفتوى إلى عدم ملائمة منحهم حوافز ، سواء كانت مكافآت تشجيعية أو أجورا إضافية .

- الإضرار بالعدالة لتوقف المصلحة المادية للقائمين بالإرشاد والضبط على إلياس الواقعة المضبوطة ثوب الجريمة المتكاملة الأركان ، وهو ما يجردهم من الحيطة اللازمة لضمان الوصول إلى الحقيقة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

* الالتزام مستقبلا بخطة موحدة في مكافآت الضبط ؛ تنحصر في أسلوب تخصيص نسبة معينة من الغرامات والتعويضات وقيم الأشياء المصادرة ، على أن تؤول هذه النسبة إلى صناديق الخدمات الصحية والاجتماعية الخاصة بالعاملين بالجهة المختصة .

* تجنب النص في أى تشريع يصدر مستقبلا على تخصيص أية نسبة من الغرامات أو التعويضات أو قيم الأشياء المصادرة لأي شخص طبيعي ، سواء كان هذا الشخص من المرشدين أو القائمين بالضبط أو

التصدي لظاهرة اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها

شاعت في السنوات الأخيرة جُنَاياَت اختلاس الأموال العامة حتى أثقلت كاهل المحاكم والنيابة العامة ، والأمر في ذلك يرجع الى أسباب متعددة من بينها : التوسع في تعريف المال العام ، وإسفال هديد من الأموال « الخاصة » ضمن المال الخاضع للاختلاس ، وهي أموال كانت فيما مضى لا تدخل ضمن جُنَاياَت اختلاس المال العام . كما أن القانون أدخل ضمن جُنَاياَت اختلاس المال العام أموالاً ليست فقط مملوكة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، بل كذلك الأموال الخاصة « لإشراف وإدارة » تلك الجهات ، وهي عبارة عامة وواسعة ، مع أن نصوص قانون العقوبات يجب ألا يتطرق إليها ليس أو إبهام .

ومن ناحية أخرى فقد توسعت النصوص الجديدة لقانون العقوبات في تعريف « الموظف العام » ، فأصبح الموظف العام تجاه جريمة الاختلاس غير مقصور على الموظف العام تجاه جريمة الرشوة كما كان الحال فيما سبق . الأمر الذي وسع كثيراً في مدلول الاختلاس ، وسبب إرهاباً للمحاكم والنيابات دون مبرر جدى . وقد وردت جرائم الاختلاس في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بعنوان « اختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر » الذى يحوى المواد من ١١٢ الى ١١٩ مكرراً . ويمكن رد جرائم هذا الباب إلى الفصائل الآتية :

- جرائم اختلاس الموظف للأموال الموجودة في حيازته بسبب وظيفته (عامة أو خاصة) م ١١٢ عقوبات .
- استيلاء الموظف بغير حق على مال عام - م ١١٣ عقوبات .

من معاونين عليه ، أو ممن ساعدوا في اكتشاف الجريمة أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

« تعديل نص المادة ١٣١ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، بحيث يلقى ما يتضمنه من توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة ، أو عاونوا في اكتشافها أو ضبطها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، ويقتصر النص على تخصيص نسبة من هذه التعويضات والغرامات وقيم الأشياء المصادرة لصناديق التعاون الاجتماعى والادخار الخاصة بموظفى الجمارك .

« إلغاء نص المادة ٦ من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ التى تجيز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأنوات ووسائل النقل التى يحكم بمصادرتها وكذلك توزيع مكافأة فرد الضبط على كل من أرشد أو اشترك أو عاون فى ضبط الجريمة ، أو اكتشافها ، أو فى استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

« إلغاء نص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ؛ الذى يعطى للوزير المختص حق توزيع كل أو بعض المبالغ المصادرة والغرامات الإضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون فى ضبط الجريمة ، أو اكتشافها أو فى استيفاء الإجراءات المتصلة بها .

« إلغاء كل نص وارد فى أى تشريع خاص آخر يجيز توزيع غرامات أو تعويضات أو قيم أشياء مصادرة على الأشخاص الطبيعيين من المرشدين والمعاونين فى اكتشاف الجريمة ، والقائمين بالضبط والمشاركين فى استيفاء الإجراءات . كل ذلك من أجل الحفاظ على حيديتهم ، حرصاً على تحقيق العدالة والوصول إلى الحقيقة .

- الغدر وهو طلب أو أخذ ماليين مستحقا من الغرامات أو الضرائب ونحوها - م ١١٤ عقوبات .

- جرائم محاولة الحصول على ربح من أعمال الوظيفة (التزوير) والإخلال بنظام توزيع السلع المنصوص عليها في المادتين ١١٥ ، ١١٦ عقوبات .

- جرائم إحداث الضرر بالأموال والمصالح عمدا أو بإهمال ، وقد نص عليها في المواد ١١٦ مكررا (أ) و ١١٦ مكررا (ب) عقوبات .

- جرائم الإخلال بتنفيذ بعض العقود الادارية وعقد المعاولة ، وقد نص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) .

- جريمة استخدام العمالة سخرة ، وقد نص عليها في المادة ١١٧ عقوبات .

- جريمة تخريب الأموال الثابتة والمنقولة ، ونص عليها في المادة ١١٧ مكررا عقوبات .

وقد طرأت على هذا الباب أربعة تعديلات تشريعية ، كان أولها بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ ، الذي عبر لأول مرة عن سياسة المشرع في معالجة هذه الجرائم بالحزم والشدة ، لتحقيق القضاء على الفساد والإفساد ، والمحافظة على أموال الدولة ، وعدم التفريط فيها . وقد عبرت المذكرة الايضاحية لذلك القانون عن الاتجاه نحو التشديد بقولها : « لتلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها » .

ثم عدلت هذه النصوص مرة أخرى بالقانون رقم ١٢٠ / ١٩٦٢ على إثر صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ ، والذي وسع في نطاق التجريم ليكفل الحماية الكافية لأموال الدولة ولأموال الشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت ، التي تسهم الحكومة أو إحدى الهيئات العامة في رأسمالها ، وأموال الشركات المساهمة وما إليها من الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . لأن أموالها وإن تكن أموالا خاصة ، إلا أن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي للبلاد يقتضي من الشارع حماية أولى .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٩٧٢/٣٥ بشأن حماية الأموال العامة ، الذي وسع في نطاق التجريم ، وشدد بعض العقوبات ، وأضاف بعض الظروف المشددة . وقد لوحظ أن هذا القانون قد جانبته الدقة التشريعية ولايستثني ظروف العجلة ، فتضمن نصوصا في موضوعات لا ترتبط ببعضها برابطة واضحة ، ولم تراعى في وضعها الأصول العلمية . ثم صدر القانون ٦٣ / ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية . وقد استبدلت المادة الأولى من هذا القانون نصوصا جديدة تحمل عنوان (الباب الرابع : اختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر) بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بتعديلاته السابقة ، وقد حاول المشرع في هذا القانون سد الثغرات التي كشفت عنها التطبيق ، وتجميع النصوص الخاصة بالتجريم ، واستحداث بعض الجرائم وإضافة بعض الظروف المشددة . وقد تم به إلغاء القانون رقم ١٩٧٢/٣٥ بشأن حماية الأموال العامة .

وقد تضمن هذا القانون نصا مستحدثا ، يجيز للمحكمة إذا كان موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، أن تقضى فيها بعقوبة الحبس ، الذي لا يجوز أن ينزل إلى أقل من ثلاثة أشهر ، أو أن تقضى فيها ببعض التدابير التي أشار إليها هذا القانون ، مثل العزل من الوظيفة وحظر مزاولة النشاط الاقتصادي .

وقد تغيرت الأوضاع في الآونة الأخيرة عن الوضع الاقتصادي الذي كان قائما وقت إدخال هذه التعديلات ، وبدأت البلاد تبتعد تدريجيا عن الانغلاق الاقتصادي ، وتوجه شيئا فشيئا إلى اقتصاديات السوق والقطاع الخاص ، الأمر الذي يستوجب تعديل النصوص القائمة ، خصوصا بالنسبة لتعريف المال الخاضع للاختلاس ، وتحديد الموظف القائم بالاختلاس ، وإلغاء التجنيح الذي ينص عليه القانون القائم .

أولا : تعديل قانون العقوبات بالنسبة للمال العام :

إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تقتضي أن يكون المال في حيازة الموظف العام بسبب

وظيفته ، ولئن كان الأصل في هذا المال أن يكون مالا عاما ، الا أن هذا ليس بشرط ، بل تتوافر جريمة الاختلاس ولو كان المال مالا خاصا ، متى وجد في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته .

أما جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ من هذا القانون - فتشترط أن يكون المال المستولى عليه مالا عاما ، أو أن يكون مالا خاصا تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من القانون ، وهي المادة التي تصدت لتعريف المال العام في تطبيق أحكام الباب الرابع ، والخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر .

والأصل في المال العام ، أنه المال المملوك للدولة أو إحدى الهيئات العامة ، وقد كان يجري على هذا النحو نص المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، الذي كان يقضى بأن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو إحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره .

ثم عدل هذا النص بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، بحيث أصبحت الفقرة الأولى منه تنص على : أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره .

وبذلك فلم يكن المشرع في ذلك الوقت يميز بين المال المخصص للمنفعة العامة ، وبين المال الذي تديره الدولة لحسابها ، كما لم يكن يميز بين المال المملوك للدولة وبين المال المملوك لغيرها من الأشخاص المعنوية العامة ، أو المال المملوك لأية هيئة عامة تساهم الدولة في مالها بنصيب ما ، أي كان قدر هذا النصيب .

ورغم هذا التوسع في معنى المال العام ، الا أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد استحدث ترسعا أكبر في مدلول المال العام ، بحيث أدخل فيه المال الخاص على النحو الذي صاغ به نص المادة ١١٩ من

قانون العقوبات ، والذي أصبح بمقتضى هذا القانون - يقضى بأن يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب (وهو الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر) ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية ، أو خاضعا لإشرافها أو إدارتها :

أ - الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

ب - الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

ج - الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

د - النقابات والاتحادات .

هـ - المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

و - الجمعيات التعاونية .

ز - الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي

تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

ح - أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .

وهكذا فقد أصبحت أموال الأشخاص المعنوية الخاصة الوارد ذكرها في نص المادة ١١٩ ، أنفة الذكر ، شأنها شأن أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة ، الأمر الذي يخل بميزان التجريم والعقاب ، ويخرج بمدلول المال العام عن حقيقته ومفهومه .

ولم يقسف هذا التوسع والخلط بين المال العام والخاص عند هذا الحد ، بل بلغ الأمر حد المساواة بين ملكية المال وبين « الإشراف عليه أو إدارته » ، إذ يكفي أن يكون المال خاضعا لإشراف أو لإدارة إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من القانون ، لكي يكون مالا عاما ولو لم يكن مملوكا لإحدى هذه الجهات . هذا إلى غموض العبارة بالنسبة « للإشراف والإدارة » مع أن نصوص قانون العقوبات يجب أن تكون محكمة وصريحة لا يتطرق إليها أي لبس أو إبهام .

ومن أجل ذلك يقترح - مرحليا - ضرورة تعديل نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات على النحو الآتي :

١ - إلغاء عبارة « الإشراف والإدارة » من نص الفقرة الأولى من المادة ، بحيث يقتصر مدلول الأموال العامة على معيار الملكية فحسب ، دون الإشراف على المال أو إدارته ، ويصبح صدر المادة على النحو الآتي :

« يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية »

٢ - إلغاء البند (ج) من المادة وهو الخاص بالاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

٣ - إلغاء البند (د) من المادة وهو الخاص بالنقابات والاتحادات .

٤ - إلغاء البند (و) من المادة وهو الخاص بالجمعيات التعاونية .

ثانيا : تعديل قانون العقوبات بالنسبة للموظف العام :

لا تقع جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وجريمة الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ منه إلا من موظف عام .

وقد كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات - حسبما وردت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن « يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليها في المادة ١١١ من هذا القانون » .

وتنص المادة ١١١ من قانون العقوبات ، على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل (المقصود هو الباب الثالث الخاص بالرشوة) :

١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .

٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء

أكانوا منتخبين أو معينين .

٣ - المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .

٤ - كان هذا البند ينص على الأطباء والجراحين والقابلات ، بالنسبة لما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، ثم ألغى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٢٢ من القانون المذكور .

٥ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

٦ - أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، وقد أضيف هذا البند بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

وهكذا يتبين أن المشرع كان لا يميز في مدلول الموظف العام ، بين جريمة الرشوة وبين جرائم الاختلاس التي تقع من الموظف العام والعدوان على المال العام والغدر ، إلى أن جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذي غير في مدلول الموظف العام بين جريمة الرشوة وبين سائر الجرائم الأخرى المشار إليها ، وبالرغم من توسع المشرع في تعريف الموظف العام في جريمة الرشوة ، إذ هو لم يقتصر على الموظف العام الحقيقي بل امتد التعريف إلى الموظف العام الحكمي ، إلا أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المذكور زاد على هذا التوسع ، إذ استحدث في نص المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات تعريفا جديدا للموظف العام ، فنص على أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب (أى الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر) :

١ (القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

ب (رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

(ج) أفراد القوات المسلحة .

د (كل من فوضته إحدى السلطات العامة فى القيام بعمل معين وذلك فى حدود العمل المفروض فيه .

هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة .

و (كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناءً على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين ، أو من موظف عام فى حكم الفقرات السابقة ، متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة ، دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر ملواعية أو جبراً ، ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

وقد حدا بالمشروع الى هذه التوسعة فى تعريف الموظف العام فى الباب الرابع الخاص باختلاس المال العام أو العدوان عليه أو الغدر ، توسعته فى مدلول المال العام ، مع أنه كان يتحتم توحيد مدلول الموظف العام فى جميع جرائم الاعتداء على المصلحة العامة ، لما يجب أن يتحلى به قانون العقوبات من تناسق ووضوح تام وثبات .

من أجل ذلك يقترح العودة الى الوضع الطبيعى غير الشاذ الذى كان سائداً قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، وهو الأخذ بتعريف واحد للموظف العام لا يختلف وفقاً لأنواع هذه الجرائم ، وبذلك يمكن للكافة الإلمام بهذا الحكم فى سهولة ويسر ، ويمكن للقاضى تطبيق القانون بمعيار واحد تطبيقاً صحيحاً دون خلط أو تناقض أو إبهام .

والعودة الى الوضع الطبيعى فى هذا النطاق تقتضى تعديل المادة

١١٩ مكرراً من قانون العقوبات بحيث يستبدل بها النص الآتى :

مادة ١١٩ مكرراً : « يقصد بالموظف العام منى حكم هذا

الباب الأشخاص المشار إليهم فى المادة ١١١ من هذا القانون » .

ويلاحظ أن هذا التعديل لا يستبعد من مدلول الموظف العام سوى

البنديين (هـ) و (و) من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ، أما سائر بنود هذه المادة فكل ما ورد فيها يتفق مع مدلول الموظف العام فى المادة ١١١ من هذا القانون ، مع مراعاة أنه يعد فى حكم الموظف العام كل شخص مكلف بخدمة عمومية ، وليس مجرد من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة .

ثالثاً : تعديل قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية بالنسبة لتخفيف العقاب والتجنيح :

صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية .

وقد استحدث هذا القانون المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات فى الباب الرابع من الكتاب الثانى باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، ونصها كالآتى :

مادة ١١٨ مكرراً (١) : « يجوز للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويجب على المحكمة أن تقضى فضلاً عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح » .

كما استحدث القانون المذكور المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية ، ونصها كالآتى :

« يجوز للنائب العام أو المحامى العام فى الأحوال المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى الى محاكم الجنىح لتقضى فيها وفقاً لأحوال المادة المذكورة » .

وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ما نصه :

ومن البديهي أنه في الحالات التي تستوجب ظروفها رافة القضاة بالجاني تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ومؤداها إمكان النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحبس الذي ينقص عن ستة شهور وبالعقوبة السجن الى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور ، كما أنه من الممكن شمول هذا الحبس بوقف التنفيذ .

غير أنه لما كانت الوقائع العملية تتخذ في كثير من الأحيان صورا يكون من القسوة فيها حتى الحكم بمثل هذه العقوبة ، فقد استحدثت المادة ١٨٨ مكررا (١) لكي تجيز للمحكمة إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها ، بعقوبة الحبس ، الذي يهبط بالتالي الى أقل من ثلاثة شهور ، أو بواحد أو أكثر مما نصت عليه المادة ١١٨ مكررا من تدابير .

وأوجبت الفقرة الثانية من المادة نفسها ، أن تقضى المحكمة بالمصادرة والرد في جميع الأحوال إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

وأجاز المشروع في المادة الرابعة منه والتي تتضمن إضافة مادة جديدة برقم ١٦٠ مكررا إلى قانون الاجراءات الجنائية للنائب العام أو المحامي العام إذا تحققت شروط الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكررا (١) أن يحيل الدعوى إلى محكمة جنح لتقضى فيها وفقا لاحكام المادة ١١٨ مكررا (١) المشار اليها .

ويستفاد من خطة المشرع عند اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، أنه حينما استحدث توسعا كبيرا في تعريف الموظف العام وفي مدلول المال العام - وهو ما اقترح تعديله وفق ما سبق - استحسن أن يستحدث مقابل ذلك نظاما لتخفيف العقوبة وللتجنيح لإحداث توازن إزاء هذا التوسع الشديد ، وقد كان المشرع في غنى عن ذلك لو أنه التزم

بحجم المشكلة الحقيقي ، ولم يشذ في مد صفة الموظف العام الحكمي على العاملين في القطاع الخاص ، الذي يخضع ماله لمجرد الاشراف أو الادارة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وفي مد هذه الصفة على العاملين في النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية ، ولو أنه لم يشذ كذلك في اسباغ صفة المال العام على أموال الاشخاص المعنوية الخاصة من نقابات أو اتحادات أو جمعيات تعاونية ، وكذلك من جهات أخرى تابعة للقطاع الخاص لمجرد أن إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ المذكورة تشرف عليها أو تديرها .

ولما كانت العودة الى الوضع الطبيعي في مدلول المال العام وفي تعريف الموظف العام تمثل تلافيا لهذا الشذوذ ، فإنه يقترح إزاء ذلك ضرورة الغاء المادتين المستحدثتين أنفتى الذكر الخاصتين بتخفيف العقوبة وبالتجنيح لزوال دواعيهما ، ولاشك أن في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وفي سلطة النيابة العامة في إصدار أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية ، وكذلك للاكتفاء بالجزاء الإداري ، ما يغني عن هاتين المادتين وهما : ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات والمادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية ، خاصة وأن المادتين المذكورتين ليس لهما نظير في سائر الجرائم عدا جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر .

مع التوضيح بأن التعديلات التشريعية المقترحة هي تعديلات مرحلية ، يقتضيها الوضع القائم بخصوص هيئات القطاع العام وشركاته ، والشركات القابضة ، والشركات التابعة لها المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام ، ولايحول ذلك دون استحداث تعديل تشريعي آخر مستقبلا يتلاءم مع اقتصاد السوق ، وهو رهن بعودة الاوضاع الاقتصادية الى مسارها العادي عند تقليص دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي .

رابعاً : بعض الاقتراحات الأخرى بالنسبة لجرائم الاختلاس :

تخصيص دوائر لنظر قضايا الاختلاس :

نظراً لزيادة تعداد جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، ورغبة فى إنجاز القضايا المتراكمة الخاصة بهذه الجرائم ، فإنه يقترح ضرورة تخصيص دائرة أو دوائر ، بحسب الحال فى كل محكمة من محاكم الاستئناف الثماني ، لنظر القضايا المذكورة دون سواها ، الى أن يعود الوضع الى التعداد الطبيعي ، لما فى سرعة الفصل من أثر فى الردع والقضاء على المشكلة ، أو تخفيفها بقدر الإمكان .

التنشئة الاجتماعية وفقرس القيم الدينية فى

المحافظة على المال العام :

لاشك أن العناية بفقرس قيم معينة ، من خلال عملية التنشئة ، يؤتى ثماره على المدى البعيد ، ففرس القيم الدينية فى تنشئة مجتمع معين يؤتى ثمره على مر السنين . والقيم المنشود غرسها فى معتزك التصدى لظاهرة اختلاس المال العام هى : غرس قيمة المحافظة على هذا المال ، وأن يستشعر كل مواطن أن هذا المال هو ماله الخاص ، بحيث لا يتوانى فى الحفاظ عليه والذود عنه ، لا أن يقف منه موقف عدم الاكتراث أو يعمل التخريب فيه .

ويضطلع بعملية التنشئة المنزل والمدرسة وبنو العباد والنادى وكافة الهيئات التى تشارك فى تنشئة النشء وتربيته ، وفقرس ورعاية القيم الصالحة التى ينصلح بها حال المجتمع وتنمو بها حضارته وتزدهر . وكثيراً ما نلاحظ أن عدم الحفاظ على المال العام - بل وإتلافه - يقع تحت سمع وبصر المواطنين ، ولا يبادر أحد بمتمعه أو التصدى له بحجة ظاهرها أن المال ليس ماله حتى يتصدى له . وتعديل هذا المسلك من سلوك الجمهور ، واحلال الاحساس بالملكية الخاصة لهذا المال العام هو

الأمر المنشود ، والذي ينبغى أن تسعى مؤسسات التنشئة الى غرسه وتنميته ورعايته ، وتلك أولى الخطوات فى درب التصدى لظاهرة جرائم المال العام .

الاحصاء القضائى وإحصاء الأمن العام :

كان آخر ما صدر عن الاحصاء القضائى فى سنة ١٩٨٤ ، والباقي مسودات لم تر النور بعد ، وتأخره على هذا النحو أمر بالغ الضرر والخطورة ، فليس ثمة مجال لتخطيط أو تبين لحجم الجريمة ازاء هذا القصور ، بل إن فى اقتصار بياناته على أمرى عدد التبليغات وعدد ما حكم فيه ، ما يشكل تجهيلاً أخطر وأفدح ، فلا يعلم مصدر هذه التبليغات وأوجه التصرف فيها ما أحيل منها إلى المحاكمة وما حفظ ، ونوع ذلك الحفظ ان كان قطعياً أو مؤقتاً ، وما انتهى منه خلال العام ، وما امتد التحقيق فيه إلى العام التالى ، وحجم المال المختلس ، وما استرد منه ، وما تقرر فيه الجزاء الإدارى أو المحاكمة التأديبية والعقوبات الموقعة ، ليبين منها مدى الاتجاه الى التشديد أو التخفيف .

كل هذه البيانات جدير بالاحصاء القضائى أن يعنى بها ويفرد لها الرسوم البيانية ، أما وقوفه على ما هو عليه فإنه غرم كبير من الميسور تداركه بجهد ضئيل .

وأما عن احصاءات الأمن العام ، فهى وان تنوعت بياناتها وتتابع صدورها ، الا أنها أوردت عدداً متقارباً للجنايات على مدى الأعوام التى سجلتها ، رغم ما يستشعره كافة من تزايد فى تلك الجرائم ، هذا التزايد الذى يكشفه الاحصاء القضائى بما أوردته من عدد عن التبليغات . فضلاً عما ورد فى احصاءات الأمن العام من أوجه التصرف فى عدد الجنايات كاملاً فى ذات العام ، فى حين أن تحقيقها فى ذاته غالباً ما يتجاوز عام وقوعها ، وقد يمتد الى سنوات . الأمر الذى ينبغى معه تحرى الدقة فى جمع هذه البيانات ، وبيان مصادر الحصول عليها ، ويحث أوجه التباين بينها وبين بيانات الاحصاء القضائى ،

وتميل هذا التباين كلما وجد ، حتى تكون جديرة بالثقة والأخذ في الاعتبار .

تحرى دقة اختيار الموظفين القائمين على المال العام :
فإحكام الرقابة والإشراف على تسيير المال العام أمر بالغ الخطورة ، كلما أحكم كان بمثابة الوقاية من وقوع جرائم الاعتداء عليه .
وينبغي الإشارة هنا إلى استكمال عدة أمور في هذا المجال يكشف الاستقراء نتيجة الممارسة عن وجوب العناية بتأكيدها أو العمل على إنشائها .

فيجب تحرى الدقة وحسن اختيار الموظفين العاملين في المال العام ومن لهم السلطة والهيمنة عليه ، وفي هذا المجال لا يكفي توافر الأهلية بتحقيق المؤهل المطلوب ، بل لابد إلى جواره من توافر الصلاحية بالتحرى عن أمانة الموظف ومدى ملامته واكتفائه ماديا ، وسلامته من الاضطرابات المالية ، وأن يكون التحري دقيقا يعمد به إلى جهة لها كفايتها ، وأن يتابع هذا التحري ، حتى إذا ما بدا الاضطراب على الأحوال المالية للموظف : جرى إبعاده عن التعامل في المال العام في الوقت المناسب .

جود العهد والمخازن نوريا :

العناية بأمر جرد العهد والمخازن في أجال متقاربة ، وأن يتسم هذا الجرد بالجدية ، ويجرى نوريا علانية على إجراء جرد مفاجيء ، مهما كانت الأعباء أو التكاليف لذلك الجرد بنوعيه الدوري والمفاجيء .

انشاء ادارة بالجهاز المركزى للمحاسبات للفحص قضايا الاختلاس للتعرف على أساليب ارتكاب الجريمة :
انشاء أو تخصيص هيئة رقابية لها صفة الاستقلال ، وتتبع الجهاز المركزى للمحاسبات ، تكون مهمتها دراسة القضايا والأحكام وقرارات الحفظ الصادرة في جنایات الاختلاس للتعرف على أساليب ارتكاب الجريمة ، والمثالب في العمل التي استغلت في ارتكاب الفعل ، وإصدار التعليمات والتوجيهات إلى جهات العمل ، لتلافى تلك المثالب وعدم وقوع

ذلك مستقبلا .

تعاون الأجهزة الرقابية لصالح كشف الاختلاس :

أن يسود التكامل والتعاون بين الأجهزة الرقابية القائمة ، بحيث تتعاون جميعها وتتبادل معلوماتها ، لا أن تستأثر كل منها بالمعلومات في سبيل إظهار جهدها .

مراقبة تنفيذ النيابات لإنجاز التحقيق في الاختلاس :

رغم ما عنت به التعليمات الصادرة من النائب العام ، فالملاحظ أن تحقيق قضايا اختلاس المال العام يستغرق أمدًا طويلة ، مرجعها مايجرى عليه تحقيقها من تشكيل لجان لفحص أعمال المتهم عن فترة وقوع الاختلاس وما سبقها ، ثم وضعها لتقريرها ورفعها إلى النيابة التي تقوم بدراسته ، ثم تتولى سؤال كل عضو من أعضاء اللجنة تفصيلا كشاهد ، ثم توالى الاطلاع على المستندات المثبتة للاختلاس ، وما يستغرقه ذلك من وقت في إبراز العجز المكون للاختلاس وتقديره ، دون العناية ببيان وتحقيق الركن المادى لفعل الاختلاس . وإطول تلك الاجراءات فكثيرا مايفرج عن المتهم اثناها ، وأن انتهى الأمر إلى إحالة القضية إلى المحاكمة ، فكثيرا مايقدم المتهم مفرجا عنه . وفي المحاكمة ونظرا لكون المتهم مفرجا عنه ، وإسخدام ملف الدعوى ، كثيرا ما تزجل من دور إلى آخر ويستغرق نظرها أكثر من دور ، وتتغير خلال ذلك الهيئة التي بدأت في نظر الدعوى ، وتعاد الكرة أمام دائرة جديدة ، وربما استغرق نظر الدعوى عدة سنوات .

وأخيرا فإذا ما صدر الحكم بالإدانة ، فالأغلب الأعم أن يطعن فيه بالنقض ، وكثيرا مايرجع سبب النقض إلى نقص في التحقيق ينبئ عليه قصور في التسبيب ، وذلك في بيان الركن المادى للاختلاس اكتفاء بثبوت العجز في عهدة الموظف . حتى فاضت مجاميع الأحكام بقاعدة تتردد على مدى سنين في أحكام قضايا الاختلاس المنقوضة : أن ليس العجز في عهدة الموظف دليلا على الاختلاس ، وما أكثر ما ترددت هذه القاعدة في مجاميع الأحكام .

• دورات تدريبية في المركز القومي للدراسات
: لأعضاء النيابة بالنسبة للاختلاس :

خروجى إجراء دورات تدريبية لأعضاء النيابة الذين يوكل اليهم ضايا اختلاس المال العام ، يتلقون فيها مبادئ المحاسبة الدفاتر والقوانين واللوائح المخزنية ، بحيث يتسنى لهم القيام بان فحص أعمال المتهم ما أمكن ذلك ، وتوجيههم الى العناية لركن المادى فى التحقيق ، وبوسيلة ارتكاب الفعل ، وليس إثبات العجز فى المهلة ومقداره .

التوصيات

ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات -
ا يأتى :

المادة ١١٩ من قانون العقوبات بحذف عبارة « الإشراف » من نص الفقرة الأولى من المادة بحيث يقتصر مدلول عامة على معيار الملكية فحسب ، دون الإشراف على المال أو مع إلغاء البند (ج) من المادة وهو الخاص بالاتحاد الاشتراكي التابعة له . وإلغاء البند (د) من المادة وهو الخاص بالتقابات « . وإلغاء البند (و) من المادة الخاص بالجمعيات التعاونية .
المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بحيث تصبح كالآتى »
يلف العام فى حكم هذا الباب الأشخاص المشار اليها فى ' من هذا القانون » بحيث يصبح تعبير الموظف العام مماثلا نسبة للرشوة .

المادتين ١١٨ مكررا من قانون العقوبات و ١٦٠ مكررا من راءات الجنائية .

المادة الأولى تجبز للمحكمة فى جرائم الاختلاس والاستيلاء كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لاتجاوز جنيه ان تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها بعقوبة أى بعقوبة الجثة (وبيعض التدابير الأخرى الخاصة فضلا رة والرد ، إن كان لهما محل ، وبغرامة معينة . أما المادة

الثانية أى المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أجازت التجنيج فى الحالات المذكورة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) . ويوصى بإلغاء هاتين المادتين بعد العودة إلى الوضع الطبيعى فى مدلول المال العام ، وفى تعريف الموظف العام ، حسبما ورد فى التوصيتين الأولى والثانية ، وبعد ان زالت نواعى وجودهما ، اذ لاشك أن فى تطبيق ظروف التخفيف المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون العقوبات وفى سلطة الاكتفاء بالجزاء الادارى مايقضى عن هاتين المادتين .

* تخصيص بوائر معينة لنظر قضايا اختلاس المال العام والاستيلاء عليه والغدر ، لما فى سرعة الفصل فى هذه القضايا من أثر فى الردع والقضاء على المشكلة بقدر الإمكان ، وكذا إنشاء نيابة للأموال العامة فى كل نيابة كلية .

* التنشئة الاجتماعية وغرس القيم الدينية فى المحافظة على المال العام - فى المنزل والمدرسة وبعبر العبادة والنواذى وكافة الهيئات التى تشارك فى التنشئة .

* العناية بالاحصاءات القضائية وإحصاءات الأمن العام .

* وجوب تحرى الدقة وحسن اختيار الموظفين القائمين على المال العام ، بتحري أمانتهم وسلامتهم من الاضطرابات المالية ، ومتابعة التحرى عنهم أثناء عملهم .

* العناية بجرد العود والمخازن نوريا فى أجال متقاربة .

* انشاء ادارة بالجهاز المركزى للمحاسبات لفحص القضايا والأحكام وقرارات الحفظ فى قضايا الاختلاس ، وذلك للعمل على تلافى ما تلاحظه الأحكام وقرارات النيابة العامة من أوجه القصور .

* تعاون الأجهزة الرقابية لصالح كشف الاختلاس والاستيلاء على المال العام .

* مراقبة تفتيش النيابات لإنجاز التحقيقات التى تجريها النيابة العامة فى شأن قضايا الاختلاس .

* اجراء دورات تدريبية فى المركز القومى للدراسات القضائية لأعضاء النيابة العامة ، بالنسبة لقضايا الاختلاس والاستيلاء على المال العام وأسلوب التحقيق فيها .

الخدمات الصحية

نحو سياسة لمكافحة الحوادث

أما الدول النامية والمنطقة العربية ، فقد اتخذت العديد من الاجراءات للحد من مخاطر الحوادث ، تمثلت فيما يلي :

- إصدار التشريعات التي تحد من وقوع الحوادث مثل : قوانين العمل ، والأمن الاجتماعي ، وتعليمات الأمان ، وقوانين التأمين الصحي .
- اتخاذ بعض الاجراءات التنفيذية والادارية الضرورية لسلامة المواطن .
- إعداد بعض البرامج الاعلامية لتوعية المواطنين .
- تجميع المعلومات الخاصة بالحوادث والكوارث ، وإجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها أن تحد من الحوادث أو تمنع وقوعها .
- تطوير أساليب التعليم والتدريب لزيادة نطاق الأمان في العمل .

ورغم أن هناك هيئات عديدة معنية بأمور الحوادث - كالتنمية والشرطة ، والمرور ، والنقل ، والخدمات الصحية ، والتأمين - لديها امكانيات الحد من وقوع الحوادث أو تقليلها ، الا أن هذه الهيئات لازال ينقصها التنسيق والتعاون فيما بينها ، الأمر الذي أدى الى ازدياد الاختصاص ، وازدياد الكثير من الامكانيات المتاحة ، مما يستلزم مضاعفة الاهتمام بسبل مواجهة الحوادث والكوارث ، بهدف تعزيز القدرة على هذه المواجهة .

أسباب تأخر الاهتمام بالحوادث في العالم النامي :

من أهم هذه الاسباب :

- أن الحوادث ينظر اليها على أنها من الأمور الحتمية التي لا مفر من حدوثها ، كنتيجة طبيعية للتطور السريع في المجتمع .

تؤثر الحوادث تأثيرا سلبيا على مسيرة التنمية الشاملة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها . فمن حيث الآثار الاقتصادية : تتسبب الحوادث في خسائر مباشرة وأخرى غير مباشرة ، فالخسائر المباشرة تتمثل في فقد الممتلكات الخاصة والعامة ، كالسلع والأجهزة المستعملة في إنقاذ الحياة ، والعلاج وتكاليف التأمين المخصصة لمنع الحوادث ، أما غير المباشرة فتتمثل في اقتصاديات الفاقد من البضائع والخدمات التي تعطل انتاجها ، بسبب الوفيات أو العجز أو الدمار الناتج عن الحادث .

أما الآثار الاجتماعية والنفسية : فهي العوامل التي تتسبب في حدوث القلق النفسي والاضطراب الاجتماعي ، إذ تؤثر اجتماعيا ونفسيا على ضحايا الحوادث أو الكوارث الباقين على قيد الحياة ، مما ينتج عنه نقص في قدرتهم الانتاجية .

وقد اهتمت الدول المتقدمة - بعد الحرب العالمية الثانية - بهذه المشكلة ، واتخذت اجراءات كثيرة لمنع الحوادث والاصابات ، مما أدى الى هبوط نسبة الوفيات ، بحيث تراوحت ما بين ١٠ - ٢٠ فردا لكل مائة ألف مواطن ، بعد أن كانت تتراوح ما بين ٣٠ - ١٠٠ فردا لكل مائة ألف مواطن في بعض هذه البلاد .

- أن مسئولية التحقيق في الحوادث تقع على عاتق رجال الشرطة ، وهم مثقلون بكثير من الأعباء المتعلقة بالأمن السياسي والاجتماعي ، إضافة إلى تصورهم غير الصحيح عن مفهوم الحوادث ، واعتبارها قضية تنتهي عند تحديد الاتهام والإحالة إلى القضاء .

- عدم النظر إلى الحوادث من الناحية الطبية من منظور واقعي ، واعتبارها قضية بعيدة عن البحث الأكاديمي .

- عدم نظر المختصين إلى قضية منع الحوادث من منظور اقتصادي ، وحساب العائد الناتج عن الانفاق على منع الحوادث من خسائر في الأرواح والمعدات ، وما تتكلفه إزالة الآثار الناجمة عنها .

- عدم مسايرة المواطنين لروح العصر ، ذلك أن التطور السريع للمجتمع أدى إلى وجود ظاهرتين متناقضتين تتعايشان معا ، الأولى : تتمثل في استخدام شريحة من المواطنين لمعدات العصر الحديثة دون معرفة حقيقية أو داية كافية عن الاستخدام الصحيح لهذه الأجهزة ، الأمر الذي يعرض الأرواح والصحة العامة والممتلكات والبيئة للخطر . بينما الصورة الثانية : تتمثل في اسراف وسوء استخدام شريحة من المجتمع للأجهزة الحديثة ، وما يصاحب ذلك من تهور واستهتار وسلوك غير سوى بالنسبة للغير .

أنواع الحوادث

أولاً : حوادث الطرق :

تشير بعض الإحصائيات إلى الزيادة المطردة في حوادث المرور ، وما ينتج عنها من زيادة عدد القتلى والمصابين ، كما توضح بعض المؤشرات ، من أهمها :

- أن حوادث الطرق خارج المدن تمثل حوالى ٢٣٪ من مجموع الحوادث ، بينما تمثل الحوادث داخل المدن حوالى ٦٧٪ .

- أن ٥٤٪ من الحوادث التي تقع في طقس ممطر على الطرق تكون خارج المدن .

- أن ٧٧٪ من الحوادث التي تقع أثناء الضباب تحدث

خارج المدن .

- أن ٦٦٪ من مجموع الحوادث التي تحدث في جو صحو تحدث على الطرق داخل المدن .

- أن حوادث التصادم من الخلف وحوادث المشاة تمثل أكثر الأنواع شيوعاً ٣٥٪ ، ٢٥٪ خارج المدن ، ٧٨٪ ، ٥٤٪ داخل المدن .

- أن ٤٩٪ من مجموع الضحايا هم من سن ٤- ٢١ سنة .

- أن إجمالي الخسائر بلغ ٦٠ مليون جنيه ، منها ٧٢٪ للإصابات والوفيات ، ٢٨٪ خسائر مركبات وممتلكات عامة ، وناتج تأخير وتوقف حركة المرور .

أسباب حوادث الطرق :

- الزيادة المطردة في أعداد السيارات ، واختلاف أنواعها ، وعدم الالتزام الجدى بالفحص الفنى للسيارة ، حيث يرخص لسيارات متبالكة انقضى عمرها الزمنى ، وأخرى ذات سرعات عالية - غير مسموح بها - قد تصل إلى ٢٠٠ كم / ساعة . بالإضافة إلى استخدام قطع غيار غير مطابقة للمواصفات ، قد تؤدي إلى أعطال مفاجئة تنشأ عنها الحوادث .

- اختلاف نوعية العابرين للطريق من بشر وحيوان وسيارات ، وما يترتب على ذلك من تصارب في ربود أفعالهم ، الأمر الذى يربك السائقين ويؤدي إلى الحوادث .

- تحول كثير من القرى والمناطق غير المأهولة - نتيجة للضغط السكاني - إلى مدن عشوائية غير مخططة ، مما أدى إلى وجود طرق غير معبدة أو مجهزة ، تربط بين هذه القرى والمدن ، بالإضافة إلى زيادة الضغط على الطرق السريعة .

- غياب الوعي بالمخاطر التي تنشأ من العشوائية ، سواء في القيادة أو تحميل السيارات ، وعدم تفهم أهمية هندسة الطريق ، وجغرافية تخطيط المرور ، وقيمة الالتزام بالقواعد العلمية ، مما نتج عنه

عدم الالتزام بالقوانين وقواعد المرور .

- عدم تحديد التكنولوجيات المناسبة لأسلوب الحياة في الريف والحضر ، إضافة إلى عدم تطوير التكنولوجيات الحديثة المستعملة في الطريق أو المنزل أو الحقل أو الصناعة ، لكي تواكب تحول المجتمع ، وكذلك عدم الالتزام بتعليمات الأمن الصناعي اللازمة للحفاظ على المواطنين والممتلكات .

- عدم الاستفادة من الإحصائيات الجادة في تحديد مسببات الحوادث للعمل على تلفيها .

- عدم الأخذ بمعطيات البحث العلمي ، خاصة البحوث الاستقصائية والحقلية ، للاستفادة منها في رسم خطط التطوير والتحديث ، وكذلك عدم الاستفادة بالدراسات والأبحاث الخارجية التي من شأنها الحفاظ على المواطنين وممتلكاتهم .

- افتقار المؤسسات المسؤولة ، عن سلامة وأمن المواطن ، إلى التنسيق والتعاون فيما بينها للعمل كفريق متكامل ، للوصول إلى حلول من شأنها الحد من الحوادث .

ثانيا : حوادث العمل :

الزراعة :

يمكن رصد عدة ملاحظات هامة في حوادث الزراعة منها :

- هناك تطور كبير في أساليب الزراعة ، حيث أدخلت أساليب تكنولوجية متطورة ومستحدثة ، ونشأت صناعات صغيرة تعتمد على أنواع مختلفة من الطاقة « غازات ، بترول ، كهرباء » وقد صاحب ذلك تعدد غير معقول على شبكات الضغط العالي وكهرباء الريف بأسلوب عشوائي وغير علمي ، مما تسبب في الكثير من الحوادث .

- تكديس بقايا ونفايات الزراعة (حطب القطن وقش الأرز) فوق أسطح المنازل الريفية ، وكثير منها يقع مباشرة تحت أسلاك الضغط

العالي ، مما يؤدي إلى حرائق ودمار ، خاصة في موسم رياح الخماسين .

- الالتجاء لاستعمال الكيماويات المخصصة ومبيدات الآفات الزراعية ، دون إلمام بنوعية هذه الكيماويات أو التدريب على طرق استخدامها .

- عدم التقيد بضوابط الأمن عند استعمال الوسائل الميكانيكية لنقل الحاصلات ، أو العمالة الزراعية أو تحضير الأرض للزراعة .

الصناعة :

ازدادت حوادث الصناعة منذ بداية الثورة الصناعية واختراع المركبات البخارية ، وظهور ثورة الكهرباء والطاقة والذرة . وقد تسببت حوادث الصناعة - في دول الغرب - في خسائر بشرية كبيرة قدرت بأكثر من ضحايا الحرب العالمية الثانية .

أما في مصر فقد بلغت خسائر حوادث الصناعة - وفقا لتقديرات إدارة الأمن الصناعي عام ١٩٨٣ - حوالي ٢٩٦ مليون جنيه ، منها ٤٦.٣٠٥.٧٣٢ جنيه خسائر مباشرة أنفقت في علاج المصابين وتعويضهم ، و ٢٤٦.٥٢٨.٦٦٠ جنيه خسائر غير مباشرة نتيجة الفاقد في الوقت والانتاج . هذا عدا الإصابات والأمراض المهنية التي يعتبرها القانون إصابة عمل . وتقدر الخسائر حاليا بأكثر من مليار جنيه سنويا .

وهناك عدة حقائق عن حوادث الصناعة منها :

- أن إصابات وحوادث العمل وفقا للتقديرات العلمية والدولية تقع بسببين رئيسيين : الأول : تصرفات بشرية غير مأمونة ، وهذه تمثل حوالي ٧٠ ٪ من الحوادث .

والثاني : ظروف عمل غير مأمونة ، وهذه مسؤولة عن حوالي ٣٠ ٪ من الحوادث .

- أن ارتفاع نسبة الوفيات في حوادث الصناعة يجعل من الوقاية السلاح الفعال الذي يمكن أن نجابه به كارثة ازدياد الحوادث .

ثالثا : الحوادث المنزلية وحوادث الترويح :

١ (الحوادث المنزلية :

ولهذه الحوادث أسباب عديدة منها :

- استخدام أجهزة ومعدات أو مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية ، مثل أنابيب البوتاجاز غير المحكمة ، أو الكيماويات الخطرة ، وكذلك وصول المواد القابلة للاشتعال إلى متناول أيدي الأطفال .
- الاكتثار من استعمال المواد السامة مثل الصابون السائل ، والصودا الكاوية ، والمنظفات الرخيصة ، وما يسببه استخدام مثل هذه المواد من مخاطر قاتلة كحروق الجلد والمريء .
- الانشغالات العشوائية في الأحياء الفقيرة في المدن والقرى دون رقابة هندسية ، وبدون مراعاة قواعد السلامة والأمن في هذه المباني ، كاستخدام مواد بناء غير صالحة ، أو وصلات كهربائية غير آمنة ، أو وصلات غاز أو سسلاط مهتزة .

٢ (حوادث الترويح :

تختلف حوادث الترويح باختلاف نوع الرياضة الممارسة ، فازدحام ملاعب كرة القدم مثلا قد يسبب انهيار المدرجات المزدحمة ، وعدم وجود أجهزة متخصصة لرعاية مصابي الضغط العالي في الأعماق قد يسبب حوادث الغرق في سياحة الغطس ، وضلال الطريق في سياحة الصحراء قد يسبب الموت عطشا ، وتتكلف الدولة الكثير من النفقات للبحث عن المفقودين .

رابعا : حوادث الطفولة :

تتنوع حوادث الأطفال بتنوع المؤثر الذي يتعرض له الطفل ، ولها مسببات عديدة كالتوقع أو بلع أجسام غريبة ، والتعرض للسيارات والدراجات ، أو الغرق ، أو الإصابات الناجمة عن اللعب بالأسلحة والصواريخ النارية ، أو التسمم بالأدوية والكيماويات ، هذا وتعتبر الحروق أكثر الأنواع شيوعا ، وتنشأ من ترك الأجهزة المنزلية والمواد القابلة للاشتعال في متناول يد الأطفال .

وقد تبين من تحليل حوادث الأطفال وتحديد مسبباتها -
المؤشرات التالية :

- أن الاختناق ، وبلع الأجسام الغريبة ، والمكولات الفاسدة ، والإصابة في السيارة ، تصيب الأطفال منذ الولادة وحتى عمر سنة . أما حوادث السيارات ، والغرق ، والحروق ، واللعب بالأسلحة ، والتسمم بالغذاء والكيماويات ؛ فتصيب الأطفال من عمر سنة وحتى ٤ سنوات .

- أن حوادث السيارات ، والحروق ، واللعب بالأسلحة - تصيب الأطفال من سن ٥ إلى ١٤ سنة .

- أن حوادث السيارات - والحروق - والغرق - واللعب بالأسلحة تصيب الأطفال من سن ١٤ إلى ٢٠ سنة .

وتقع مسئولية الحوادث للطفل في عامه الأول على الأسرة والاطباء ، ثم تكون بعد ذلك مسئولية المجتمع ومؤسساته .

وتنحصر أسباب وفاة الأطفال فيما يلي :

- التهابات المعوية والرئوية والأمراض المعدية - السرطانات -
التشوهات الخلقية - الحوادث .

وقد انخفضت حالات الوفاة بالنسبة لكل هذه الأسباب تقريبا فيما عدا الحوادث ، حيث لا زالت هي السبب الأول لوفاة الأطفال حتى سن ١٥ سنة ، وعلى الأخص حوادث الطرق ، وتقدر نسبة استقبال الأطفال المصابين في الحوادث بالمستشفيات بحوالي ٢٠٪ من مجموع حالات الدخول ، وتزداد هذه النسبة كلما زادت شريحة سن في المجتمع كما في مصر ، حيث تمثل هذه الشريحة وحتى سن العشرين ما بين ٢٥ - ٤٠٪ من المجتمع .

وينفرد سن الطفولة بخصائص عدة ، منها :

• أن الطفل بفطرته لديه ملكة لاستكشاف المجهول الذي قد يكون خطرا عليه ، ونظرا لخبرته المحدودة فإنه قد يكون عرضة للخطر أكثر من الشخص البالغ ، الذي عادة ما يكون على دراية بمكان الخطر .

وقد تبين من تحليل حوادث الاطفال أن هناك بعض فئات منهم أكثر عرضة للحوادث من غيرهم ، حيث يتضح :

• أن الذكور أكثر عرضة للحوادث من الإناث .

• أن أطفال الشرائح الدنيا من المجتمع أكثر عرضة للحوادث من أطفال القادرين ، بالنظر إلى زيادة نسل هذه الشريحة من المجتمع ، وتقارب سن الأبناء بها ، وازدحام المكان الذى يسكنونه ، وزيادة المسؤولية الواقعة على الأم .

• أن المجتمع المحيط له تأثيره الخاص على حوادث الأطفال ، حيث تختلف حوادث الأطفال فى الريف عنها فى الحضر .

خامسا : الكوارث :

تتنوع الكوارث بتنوع مسبباتها ، فمنها كوارث طبيعية تتسبب فيها الزلازل والبراكين أو العواصف أو الأمطار ، إلى غير ذلك من قوى الطبيعة ، ومنها كوارث بيئية أو فنية تحدث كنتيجة طبيعية للتطور التكنولوجى أو الخطأ فى استعمال أجهزة العصر المتقدمة ، بل قد يتسبب الانسان فى احيان كثيرة ، بسوء استخدام ما لديه من أجهزة أو كيماويات ، فى وقوع الكوارث .

والكوارث غالبا ما ينتج عنها خسائر فى الأرواح والممتلكات بدرجات متفاوتة . وقد تفوق قدرة الكارثة قدرة العاملين بمنطقتها على المجابهة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة التعاون بين كافة الأجهزة ، سواء على الصعيد القومى عن طريق الفرق المتخصصة بالمعدات الحديثة ، أو على المستوى الشعبى عن طريق فرق المتطوعين ، أو على المستوى المحلى من المسؤولين عن ادارة المرافق بمنطقة الكارثة .

وقد خصصت الأمم المتحدة العقد الحالى (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) لمجابهة وإدارة الكوارث ، كما اهتمت الدول المتقدمة بمكافحة الكوارث والعمل على مجابقتها فور وقوعها ، حيث قامت بإعداد خطة طوارئ لكل موقع ذى أهمية خاصة ، أو منشأة ذات أخطار صناعية ، أو مرفق من المرافق القومية الخطرة ، كيماوية كانت أو

ذرية أو غازية أو كهربائية .

كما اهتمت الجامعات بمكافحة الكوارث حيث قامت بإعداد وتدريس برامج منتظمة لحماية المنشآت الصناعية والمرافق الهامة ، وإعداد دورات تدريبية لكافة طلاب التكنولوجيا الصناعية ، بفرض تخريج كوادر فنية متخصصة تعمل على دراسة احتمالات وقوع الكوارث ، وكيفية مجابقتها ، والقدرة على تأمين المرافق والمصانع .

الكوارث الطبيعية :

وتأتى نتيجة ثورة قوى الطبيعة من زلازل ، وبراكين ، وسيول ، وأمطار ، وعواصف ، مما يؤدى إلى تصدع فى الأرض أو حدوث حرائق أو حوادث غرق ، تؤثر فى عدد كبير من الناس ، وقد تنشأ كحادث من فعل الانسان ثم تعمل قوى الطبيعة على اتساعها وانتشارها ، كما فى حوادث الحرائق فى القرى .

وقد ثبت من دراسة وتحليل مسببات الكوارث فى مصر - التى حدثت خلال الفترات الماضية (حريق التلفزيون ، حريق الشيراتون ، حادث عمارة المعادى ، حادث النويارية ، حادث حرائق مخازن السكة الحديد وغيرها) ما يلى :

- عدم وجود خطة متكاملة للطوارئ أو ادارة الكارثة ، الامر الذى يؤدى إلى تأخر التدخل لفترات طويلة ، مما يزيد من استفحال الخطر وعدم القدرة على تلافيه .

- عدم وجود جهاز مقيم من المتطوعين والمتخصصين ، وعدم إجراء أى تدريبات لهم على كيفية مجابهة الكوارث .

- عدم وجود خطة إخلاء للمواطنين من مكان الحادث والتحكم فى ربود أفعالهم ، ورفع روحهم المعنوية للالتزام بالتعليمات واجبه التنفيذ للانقاذ .

- عدم توفير مصادر المياه وتأمين وصولها إلى الارتفاعات اللازمة للسيطرة على الحرائق ، كما حدث فى عمارة المعادى ، وقد ينشأ ذلك نتيجة عدم الالتزام بتراخيص المباني ، مما يؤدى إلى الارتفاع بها

لمسافات عالية يتعذر الوصول إليها .

- عدم اليقظة في متابعة صيانة الوسائل والاجراءات الوقائية واكتشاف مصادر الأخطار وتلافى وقوعها قبل حدوث الكارثة ، كما حدث في النوبارية .

- عدم اتباع تعاليم واشترطات التخزين كإجراء وقائي ، كما حدث في حريق مخازن السكة الحديد .

الكوارث البيئية والكيمائية :

وتأتى من الحوادث الناتجة عن المخلفات والكيمائيات الصناعية والزراعية . وتعرف منظمة الصحة العالمية الكارثة البيئية بأنها : حالات التسمم الحاد أو تحت الحاد أو المزمن ، التى تنتج عن تدهور البيئة نتيجة تلوثها بالمواد الكيمائية السامة ، والتى تؤثر فى عدد كبير من الناس .

واقد ساهمت الكيمائيات المستحدثة فى رخاء الانسان ورفاهيته ، ولكنها فى المقابل تسببت فى تلوث البيئة . ويختلف تأثير المواد الكيمائية باختلاف نوعية المادة ودرجة سميتها ، والكميات التى تتسرب منها إلى البيئة وتتراكم فيها ، والتغيرات التى تحدث تبعا لعملية التعاظم البيولوجى .

وقد قدرت منظمة البيئة أن المبيدات تقتل كل عام حوالى ١٤٠.٠٠٠ نسمة ، وأن السموم تقتل حوالى ٧٥٠.٠٠٠ نسمة على مستوى العالم . وقد ازداد استهلاك الفرد من الكيمائيات المصنعة فى بعض الدول كالولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، حيث تراوح فى عام ١٩٦٣ ما بين ١٤ - ١٦٠ دولاراً للفرد ، ووصل عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٢٤٧ - ٤٢٤ دولاراً للفرد . كما قدرت أنواع الكيمائيات التى استعملها الانسان سنة ١٩٨٠ بحوالى ٦٠.٠٠٠ مادة ، تزداد كل سنة بحوالى ١٠٠٠ مادة .

ويمكن تصنيف الكيمائيات المستعملة إلى : كيمائيات زراعية وكيمائيات صناعية وكيمائيات منيعة من

الكوارث البيئية :

الكيمائيات الزراعية :

١ - المخصبات : وأهمها مخصبات الفوسفات والأزوت ، ومفعولها المباشر بسيط ، ولكن لوحظ أن الأزوت المخصب يتفاعل عند تسريه إلى المياه الجوفية ، وقد يسبب زرقا فى الأطفال . وقد استهلكت مصر حوالى ١٤٥٠ طن من مخصبات الفوسفات عام ١٩٩٠ ، ارتفعت إلى ١٤٩٥ طن عام ١٩٩١ ، أما مخصبات الأزوت فقد استهلك منها حوالى ٥٠٥٥ طن عام ١٩٩٠ ، زيدت إلى ٥٣٠٠ طن عام ١٩٩١ .

ب - المبيدات : وقد استهلكت مصر منها حوالى ٦٢٠٠٠ طن عام ١٩٩٠ ، ارتفعت إلى ٦٦٠٠٠ طن عام ١٩٩١ ، وهى تحدث - على خلاف المخصبات - تسمما حادا يمكن ملاحظته من مراجعة تحويل المصابين إلى المستشفيات ، أخذين فى الاعتبار أن الحالات المقيمة بالمستشفيات أقل كثيرا من الواقع ، حيث لا توجد احصاءات دقيقة ومفصلة بالادارة العامة للصحة الصناعية أو الرعاية العاجلة بوزارة الصحة ، وانما أمكن العثور على بعض الاحصاءات المتفرقة التى يتضح من بعضها أن عدد المصابين بسبب المبيدات عام ١٩٦٦ بمحافظة الاسكندرية بلغ (١٠٩١) فردا ، وعام ١٩٨٣ (١٣٥٣) فردا .

كما بلغ عدد الوفيات بسبب المبيدات بمحافظة المنوفية عام ١٩٦٦ نحو (٤٤) فردا ، وعام ١٩٧٦ (٢٤) فردا ، وعام ١٩٨٣ (١٦) فردا . وقد قدر عدد الاصابات السنوية عالميا بسبب حالات التسمم بالمبيدات بحوالى ٥٠٠.٠٠٠ حالة تسمم حاد ، نتج عنها حوالى ٩٠٠٠ حالة وفاة فى الدول النامية ، فى حين أنه فى الدول الصناعية المتقدمة لا يحدث سوى ١ ٪ فقط من الوفيات ، رغم أن هذه الدول تستهلك حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى المبيدات المستهلكة على مستوى العالم .

ولعل السبب الاول فى ذلك يرجع إلى أن المبيدات التى يحظر استعمالها فى البلاد المتقدمة يسمح بتصديرها واستخدامها فى البلاد

النامية . أما السبب الثانى فيعود إلى سوء استعمال وسائل الرش ، أو رش المبيد بأسلوب بدائى ، مما ينتج عنه التسمم المباشر للإنسان .

الكيماريات المستعملة فى الصناعة :

وهى المواد المتخلفة عن الصناعة أو الأغراض الأخرى ، كما حدث عند احتراق مخزن قنابل الدخان بالاسكندرية عام ١٩٨٧ ، والذي أصيب فيه حوالى ٤ آلاف شخص وتوفى ٨ افراد ، وتسرب غاز الكلور بسبب كسر صمام احدى الاسطوانات عام ١٩٩٠ ، حيث أصيب عشرات الاشخاص وتوفى أحدهم .

الكيماريات المنبئة من الكوارث البيئية :

وهى على ثلاثة أنواع :

النوع الاول : انبعاث كميات من الملوثات نتيجة أنشطة صناعية أو منزلية تكون مقبولة تحت الظروف العادية ، ولكنها فى حالات سوء الاحوال الجوية تسبب كارثة بيئية (احتراق الفحم – الكبريت – الهيدروجين) .

النوع الثانى : تسرب كمية من الملوثات تصيب الانسان بطريق مباشر أو غير مباشر ، وتسبب فى ظهور آثار تحت الحادة ، تتزايد مع الوقت مالم يحدث تدخل لوقف التلوث ، وهذه قد تسبب آثارا متاخرة أو وفيات .

النوع الثالث : وهو تسرب مفاجئ غير متوقع لكميات غير عادية من مواد سامة ، خلال فترة وجيزة من الزمن ، نتيجة حريق أو انفجار أو تفاعل كيميائى أو ذرى أو خلل ميكانيكى .

وهذه تؤدى إلى آثار حادة تتناقص كما وكيفما يمرور الوقت ، وكثيرا ما تترك آثارا مزمنة .

الرعاية الطبية العاجلة :

الرعاية الطبية العاجلة هى الخدمات الضرورية ، الواجب تقديمها للمصاب على وجه السرعة ، فى مكان الحادث أو بعد نقله الى المستشفى ، بما يسمح بانقاذ حياته .

وقد بدأ نظام الرعاية الطبية العاجلة – تحت رعاية الجمعيات الخيرية – فى الاسكندرية عام ١٩٠٢ ، ثم القاهرة عام ١٩٠٦ ، وفى عام ١٩٦٦ خضعت هذه الخدمات لوزارة الصحة ، ثم أنشئ المجلس الأعلى للاسعاف عام ١٩٧٦ ، وأجريت دراسات تفصيلية لمشروع الخدمات بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفى السنة التالية ١٩٧٧ أنشئ مشروع استرشادى فى القاهرة والاسكندرية ، حيث تم ربطه بشبكة لاسلكى النجدة ، وثمانية مستشفيات ، ومئات من سيارات الاسعاف المجهزة ، وكان الأمل أن يمتد هذا المشروع الى محافظات كمرحلة ثانية ، ثم يمتد الى أربع محافظات أخرى بعد ذلك .

ويرتكز نجاح الرعاية الطبية العاجلة على عدة عناصر أساسية ، أهمها :

١ – الوقت : ان اسعاف المصاب وانقاذ حياته ، يتوقف على سرعة القيام بالاسعافات المطلوبة ، ويمكن تصنيف الوقت الى :

الوقت الحرج : وهو الوقت الضائع السابق على تقديم الرعاية الطبية العاجلة .

وقت الدخول : وهو الوقت الذى يمر من لحظة وقوع الحادث الى محاولة طلب الاتصال ، والنجاح فى ذلك .

وقت الاستجابة : وهو الوقت الواقع بين تلقى النداء ووصول الخدمة المطلوبة الى مكان الحادث والتعامل مع المصاب .

وقت الدخول فى الخدمة المتكاملة : وهو الوقت بين وصول الاسعاف الى مكان الحادث ووصول المريض الى المستشفى .

وقد أجريت دراسة علمية ودقيقة على الخدمة فى مصر على مدى عدة سنوات وفى مناطق مختلفة من المدن الكبرى ، تبين منها أن الوقت الحرج يصل الى حوالى ٢٢ دقيقة ، ووقت الدخول يصل الى حوالى ٤٣ دقيقة ، ووقت الاستجابة يصل الى حوالى ٨.٦ دقيقة ، أما وقت الدخول فى الخدمة المتكاملة فيصل الى حوالى ١٢ دقيقة . وبذلك يصل مجموع الوقت بين وقوع الحادث ووصول الرعاية الطبية الى حوالى ساعة

ونصف تقريبا ، وهى مدة طويلة اذا ما قورنت بما هو حادث فى الدول المتقدمة كإنجلترا أو فرنسا ، حيث تتراوح المدة ما بين ١٥ الى ٢٠ دقيقة فقط .

وكان من نتائج إبراز هذه المشكلة ، البدء فى إيجاد تصور جاد ومهدف لمجابهة هذه القضية على أربعة مستويات هى :

- القدرة على التصرف الفوري فى مكان الحادث والاتصال السريع .

- توفير إمكانات وسبل الاتصال ، والوصول الى مكان الحادث والنقل السريع .

- الرعاية الكاملة أثناء النقل .

- تجهيز الاستقبال ورعاية المستشفى ووجود المختص والإمكانات .

ب - الفرد : والمقصود بالفرد هنا :

- الطبيب : القادر على توصيف الحالات ورعايتها ، وتقديم كافة متطلبات الرعاية العاجلة ، وتوجيه المريض لمتابعة العلاج المتخصص داخل وخارج المستشفى ، بحيث تكون لديه القدرة على اتخاذ القرار فى الزمان والمكان المناسبين . وإدارة تنظيم الخدمات الطبية العاجلة التى تعتمد أساسا فى التشخيص على الفحص الكلينيكى ، مع مراعاة الحالة الاجتماعية للمريض ، والابتعاد قدر الامكان عن الفحوص المعقدة باهظة التكاليف .

وتستغرق فترة تدريب أطباء الرعاية العاجلة فى أمريكا حوالى ثلاث سنوات بعد التخرج ، أما فى فرنسا فتستغرق حوالى (١٠٠٠) ساعة ما بين دراسة وتدريب بعد التخرج ، وبعد الانتهاء من التخصص فى الأمراض الباطنة أو الجراحة .

هذا ومن الضرورى الاهتمام بتدريس الرعاية الطبية العاجلة يستلزم التعليم الأولى بكليات الطب ، على أن تكون لها مدة امتياز لا تقل عن ثلاثة شهور ، مع انشاء قسم للدراسات العليا فى طب الطوارئ تدرس فيه حالات القلب والرعاية المركزة ، والعظام

والحروق ، وحالات الصدر والأعصاب ، وأمراض النساء والمسالك البولية ، والعيون والأنف والأذن ، والتخدير والأسنان . وذلك كله بغية خلق جيل مؤهل وقادر لمجابهة هذه النوع من التخصص .

كما يجب أن تنشأ فى المستشفيات وظيفة تحت مسمى الرعاية الطبية العاجلة .

- المسعفون والفئات المساعدة : وهم يمثلون العمود الفقرى للخدمات الطبية العاجلة ، هؤلاء يجب عمل برامج تدريبية متقدمة لهم ، للتدريب على إجراء الإسعافات الأولية الضرورية ووسائل الحفاظ على حياة المصاب .

- المواطنون : إذ يجب اعتبار الرعاية الطبية العاجلة - خاصة حالات انعاش القلب والتنفس والوقاية من الحوادث فى المنزل والطريق والمصنع والحقل - قضية قومية تدخل فى برامج التعليم الأساسى وبرامج أجهزة الاعلام التى يمكن عن طريقها تبسيط بعض المعلومات الطبية . مع التركيز على شرائح مختارة من المواطنين كالمدرسين والساكنين والعمال ورجال الشرطة والمطافئ والموظفين .

ج - وظائف نظام الخدمات الطبية العاجلة :

ويشمل اكتشاف وتحديد مكان الحادث بعد وصول الإشارة وتسجيلها ، وتحديد موقع الحادث وأسرع السبل للوصول اليه ، وتحريك وسيلة الإسعاف ، وتقديم الرعاية الطبية للمصاب فى موقع الإصابة ، ونقله الى المستشفى ثم القسم المناسب لحالته . كذلك يتناول هذا النظام القدرة على تنظيم المعلومات المطلوبة ، واستخدام البحث العلمى لتطوير وتحديث هذا النظام ، والقيام بعمليات التعليم والتدريب المستمر للارتقاء بمستويات القائمين عليها .

ويشتمل هذا النظام على عدة مراحل ، تبدأ بمكان الحادث ، ثم أثناء النقل ، ثم مرحلة دخول المصاب المستشفى . وهنا تبرز قيمة العناية باقسام الاستقبال والحوادث ، والرعاية المركزة وغرف العمليات ، وتجهيز وتوفير التخصصات الدقيقة لكل حالة ، وإظهار أهمية

التسجيل والاحصاء .

تطوير نظم الخدمات الطبية العاجلة :

ويخلص ما سبق من أهمية دعم الخدمات الطبية العاجلة ، من خلال « استراتيجية » عامة تركز على ما يأتى :

- تكامل نظم الخدمات الطبية العاجلة ، وتوزيع المسئوليات على المناطق والأقاليم المختلفة ، وتوفير الموارد والقدرات للقيام بالواجب المطلوب .

- خطة قومية شاملة لمنع الحوادث والاصابات واستكمال القدرات والنظم على مستوى جميع المحافظات .

- انشاء وحدة أو ادارة عامة لمجابهة الحوادث والكوارث وتوفير وسائل الأمان ، ويمكن أن تلحق هذه الوحدة بوزارة الصحة أو الداخلية .

- تنفيذ برامج تدريبية واسترشادية ، للتدريب على منع الحوادث والاصابات على مستوى الرعاية الطبية الأساسية .

- دعوة المنظمات الدولية للمشاركة والإرشاد ، وذلك بالاشتراك فى الدورات والمؤتمرات والتعاون مع المنظمات الدولية لانشاء مركز متخصص لبحوث منع الحوادث والاصابات .

- مراجعة وتقييم نظم الخدمات العاجلة - بمعرفة هيئات متخصصة - وصولا لدعمها وتوجيهها .

- الارتقاء بالتدريب على وظائف الخدمات العاجلة ، وتطوير وسائل الأمان ورعاية المصابين والعلاج .

- حفز الدارسين على القيام بالدراسات والبحوث ، خاصة فى مجال المسح الوبائى للحوادث ، وجمع وتسجيل المعلومات وتوفير الامكانيات المطلوبة .

- تطوير نظم الخدمات الطبية العاجلة على النحو الآتى :

- تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .

- تخطيط مواقع و مراكز الاسعاف بدقة (ومنها الطائرات) حسب الكثافة السكانية والاحتمالات المتوقعة للحوادث .

- ادخال نظام التخصص على مستوى المسعف أو الطبيب فى سيارة الاسعاف .

- تطوير نظام التصنيف والاحالة من خلال بحوث علمية .

- توصيف نظام أقسام الاستقبال بالمستشفيات ، وتصنيف المستشفيات حسب نوعية الاستقبال .

- وضع منهج علمى للتعليم والتدريب .

- وضع خطط للاستعداد ولمجابهة الكوارث بالمستشفيات .

- ايجاد وظائف تخصصية للرعاية الطبية العاجلة ، مع وضع كادر وظيفى خاص لها لجذب الكفاءات .

- تدريب المواطنين من خلال التعليم المباشر أو من خلال وسائل الاعلام .

- الربط بين كافة العاملين والمسئولين عن قضية منع الحوادث فى : الصحة والداخلية والدفاع والمواهب والحكم المحلى وشركات التأمين والتخطيط والاقتصاد .

دور البحث العلمى فى مجابهة الحوادث :

يعتبر البحث العلمى المؤشر الذى يؤكد جدوى أسلوب التعامل وتأكيد النجاح فى مجابهة ما أطلق عليه : معركة مجابهة الحوادث The Battle Of Accident Prevention ، حيث يتأكد دور البحث العلمى كأسلوب فى تحديد الهدف من البحث ومتطلباته وخطواته والتوصيات الخاصة به .

أ - الهدف من البحث : ويتطلب ذلك :

- تجهيز قاعدة معلومات متكاملة ومبرمجة وقابلة للاستفادة منها .

- استعمال أسلوب وثائقى Format لتيسير التسجيل لكل أبعاد المشكلة ، من الناحية الهندسية والطبية والأمنية والاقتصادية ، وتحديد

انعكاس كل ذلك على أسلوب التخطيط ، وتحديد الخسائر وحسابها لتكون معينا لاقتناع الجهات المسئولة عن اتخاذ القرار السياسى .

- تحديد المشاكل وتجسير الحلول على مستوى صغير Micro Level ، حتى يمكن قياس مدى صلاحيتها على مستوى أكبر .

- التوجيه والتحفيز والاقناع للمستويات العليا من خلال تتييم العائد من العلاج والتطوير المرتجى ، حتى يمكن مجابهة المشكلة من خلال خطة قومية مشتركة وبرامج لمؤسسات مسئولة تحت قيادة قادرة ، ومشاركة واقتناع شعبى وسياسى .

ب - متطلبات البحث :

- توفير المتطلبات المالية اللازمة للدراسة ، وكذلك توفير المتطلبات المادية والبيئية من تجهيزات ومعدات لازمة لخدمة المشروع .

- تحديد وتوصيف القوى العاملة اللازمة من كل التخصصات ، وتدريبها على البرامج المتخصصة المطلوبة ، مع التركيز على بعض النوعيات الخاصة من الباحثين مثل : المتخصصين فى الهندسة الحيوية Biomechanical Engineers واختصاصى علوم المجتمع Social Scientists والمتخصصين فى علوم السلوكيات والادارة Behavioral Scientists .

- توفير قاعدة معلومات متكاملة على المستويين المحلى والعالمى ، على أن تتضمن التجارب الأكاديمية والحقلية ، ويحدث تجدد دوريا حتى تكون جاهزة وعلى المستوى المطلوب .

- تجهيز جبهة قومية National Setting تقوم بأعداد مجموعات للبحث تعمل من خلال شبكات محلية لتجميع المعلومات ، وتدريب المتخصصين من مهندسين وأطباء وشرطة واقتصاديين وأخصائيين وغيرهم .

- فتح باب التعاون الدولى سواء على مستوى المنطقة العربية والأفريقية أو على المستوى العالمى ، للاستفادة من تجارب

الدول الأخرى ونتائج أجهاداتها ، والاشتراك فى تدريب العاملين ورفع مستوى المتخصصين .

- الاهتمام بقضايا الاعلام وقرس الاحساس بجدوى حماية النفس وقيمة الفرد ، والشعور بمدى الخسائر الفادحة الناجمة عن عشوائية التصرفات وقيمة العائد المجتمعى .

ج - خطوات البحث :

- تجميع المعلومات والتأكد من صحتها وجنواها .

- تحديد نوعية المدربين ورفع مستواهم .

- تحديد المناطق والأساليب والمنتجات الخطرة .

- وضع خرائط للطرق ومخاطرها ، والمباني والمصانع ومدى خطورتها ونقط الضعف فيها .

- تحليل المعلومات وأجراء التجارب .

- اقتناع صناع القرار بجدوى البدء فى التطوير .

أمثلة من أنواع البحوث المطلوبة فى قضية متع الحوادث :

- البحوث الوبائية : Epidemiological Research

وتعتمد على الاحصاءات لتحديد نسبة المصابين والوفيات والمسببات وأماكن الخطر ومكان الأذى « جغرافيا - سنا وجنسا - مستوى التعليم - السلوك » أخذين فى الاعتبار الخصائص المجتمعية (خاصة زيادة نسبة الأطفال والشباب فى المجتمع) .

- البحوث الطبية : Service Research لتحديد نوعية الخدمات وتوزيعها فى حدود الامكانيات المتاحة ، وتدريب القائمين عليها ، وضبط أدائهم من خلال فترات محددة للدراسة والتدريب ، وتطوير التعليم الطبى والهندسى الطبى بما يتواءم مع الخطة المنشودة .

وكذلك وضع بروتوكولات علاجية ، وتوفير الامكانيات للخدمات العاجلة ، خاصة مجابهة حالات هبوط القلب والدورة الدموية

وانسداد الجهاز التنفسي والنزيف ، وما يحتاجه ذلك من توفير
امكانات تدليك القلب وقسطرة التنفس وبتوك الدم .

- بحوث كيمائية وصيدلية : Toxicological & Pharmacological Research
لمواجهة احتمالات التسمم فى
الكوارث الكيمائية والبيئية وحالات تسمم الأطفال والكبار بالانوية
والغازات المنزلية .

- البحوث النفسية والسلوكية : لتحديد التصرف النفسى والسلوكى
لكيفية مجابهة الخطر ، وتوضيح مدى تأثير التعليم والتدريب
والارشادات على حماية النفس ، وتقدير جدوى العقاب
والجزاء والمخالفات على الافراد .

- بحوث الاتصالات والمواصلات : لبيان كيفية ربط المناطق
المختلفة بوسائل الاتصال سلكية كانت أو لاسلكية ، وتحديد سبل
التغلب على صعوبة الاتصال ، وتحديد طرق الوصول إلى مكان
الحادث ، وتوجيه المسعفين الى أيسر السبل للوصول اليه ، وكيفية
التغلب على المصاعب التى تعترض طرق الوصول .

- بحوث الهندسة الميكانيكية والهندسة الطبية : Biomechanical & Medical Research
وذلك بتحليل الهندسى
للتكنولوجيات المستعملة ومدى تناسبها مع قدرات المتعاملين
معه ، سواء فى الطريق أو السيارة أو المنزل أو الملعب أو
المصنع أو المزرعة .

- بحوث سلامة التصميم الهندسى وتصنيفها : Design
Safety & Standardization Research وما يتطلبه ذلك من
التعاون بين المهندس والطبيب والمنتج ، حيث ينعكس ذلك كله فى النهاية
على أمن المباني والمصانع والطرق ووسائل الانتاج .

- بحوث لتقييم اعادة تاهيل المعوقين : ترتبط بنوعية الاعاقة

وتأثير ذلك على انتاجية الفرد وأسلوب حياته ، وكيفية اعادة التاهيل
ليعود انسانا منتجا قابلا للحياة السليمة بقدر المستطاع .

- بحوث جدوى الحفاظ على المجتمع : Social Preventive
Policy Research وهذه توجه لتقييم :

- التخطيط الاجتماعى وتأثيره على صيانة الفرد والممتلكات ،
- التشريعات المطلوبة لتحقيق ذلك ، والعقوبات وتأثيرها سلبا أو ايجابا .
- التنظيم المجتمعى وأسلوب التعامل مع المشكلة .
- أهمية التأمين على الفرد والممتلكات وجدواها .
- الاعلام وتأثيره على شرائح المجتمع .
- اقتصاديات الحوادث وانعكاسها على خطة الدولة .

- بحوث المنظومة الصحية : Healthsystem Research
وهى المنظومة المتكاملة المطلوبة لتوجيه كل هذه القوى وغيرها
والوصول بها الى تحقيق سلامة الفرد وتقييم العائد الصحى
والاقتصادى والسياسى على المجتمع .

ومن هنا يمكن الوصول لتأكيد دور البحث العلمى فى
مواجهة الحوادث عن طريق ما يأتى :

- الاهتمام بالبنية الأساسية المسئولة عن البحث : Infrastruation
من افراد مؤهلين وقادريين وملتزمين وتوفير الامكانيات اللازمة
لاجراء البحوث .

- توفير القدرة على تجميع المعلومات : Surveillance
System وتحليلها والوصول بها الى توصيات مقننة .

- وضع استراتيجية للوقاية من الحوادث : Preventive
strategy تتضمن :

- التركيز على قضية حماية النفس والسلوك والممتلكات .
- تقنين وسائل الامان المستخدمة فى وسائل الانتقال
والمصنع والمزرعة والمنزل والملعب .

• الاعلام والتعليم كوسائل للتأثير في المجتمع .

• سن التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك .

– التقييم المستمر للأوضاع وانعكاس ذلك على حياة البشر .

– اقتناع صناع القرار Political Commitment والتزامهم

بأهمية البحث العلمي وبنوره في مواجهة الحوادث .

أمثلة من نتائج البحوث :

اكتشاف قيمة حزام الأمان : Safety Belt : وقد

ثبت أن هذا الحزام يمنع التطاير خارج السيارة وارتطام الرأس بالزجاج الأمامي ، كما ثبت أن استعماله وتثقيته سنة ١٩٧٧ في إنجلترا منع وفيات حوالي ١٥.٥٠٠ فردا في عام واحد . وقلل إصابة راكبي السيارات بمقدار ٥٠ ٪ ، وقد قن في ديسمبر سنة ١٩٩٠ استعمال الحزام للراكب الخلفي بالنظر لارتفاع نسبة الاصابات في الجالس الخلفي عنها في الجالس الأمامي .

بالون الهواء المرتبطة بمجلة القيادة : وهي تنتفخ في حُشر ثانية عند أي ارتطام للسيارة من الأمام ، إذ توجد مراكز حساسة تعمل عند تلقى الصدمة وتجعلها تنتفخ بالنتروجين ، ثم تبدأ بعد ذلك في التفريغ خلال ثانية واحدة حتى لا تضغط على الصدر بعد حدوث الصدمة .

مسند الرأس : Head Rest : ويمنع كسور فقرات الرقبة

وما قد ينتج عنها من شلل .

أحزمة وكراسي الأطفال : وتوضع هذه الكراسي في الأمام

في حالة الأطفال أقل من سنة ، على أن يكون ظهر الطفل في مواجهة الزجاج الأمامي ، ثم يوضع في الخلف بالنسبة للأطفال من سن ٢ - ٥ سنوات مع ربط حزام الأمان . وقد قللت هذه الكراسي اصابات الأطفال بنسبة ٧٥ ٪ .

٢٩٤

خوذة الرأس : صممت لحماية الجمجمة حيث كان يموت أربع من

كل خمس حالات في حوادث راكبي الدراجات البخارية بسبب نزيف المخ . وقد قلت الاصابات في هذه الحوادث بعد استعمال هذه الخوذات ، حيث أصبحت ، بين راكبي الدرجات البخارية أقل منها بين راكبي الدراجات العادية (البسكليت) .

إدارة المرور بالأسلوب الإلكتروني المتقدم :

Advanced Transportatin Management System (A . T . M . S) حيث توضع شبكة الكترونية تيسر للسائق سبل المرور في الطرق الميسرة وغير المزبوحة في هيئة خريطة تضع بدائل أمام السائق للوصول إلى المكان المطلوب .

نظم المعلومات المتقدمة للسائق : Advanced Driv-

er's Information System (A . T . I . D) وذلك عن طريق جهاز إلكتروني متصل بشبكة معلومات في مركز إدارة المرور يرشد السائق إلى خرائط الملاحة في الطرق وأساليب الوصول إلى الهدف ، والبدايل المتاحة أمامه للوصول إلى المكان المطلوب ، خاصة إلى المستشفيات والمصانع والشرطة .

ضبط القيادة الأوتوماتيكية : Automated Vehicle:

Control (A . V . C) وتستهمل في الظروف القهرية ، حيث توجد شبكات الكترونية في مقدمة السيارة تربطها بشبكة على الأرضة توجهها أوتوماتيكيا وتمنعها من الاصطدام ، وكذلك توقف السيارة عند اللزوم في مكان الأمان .

– العمليات التجارية : Commercial Operation Sys-

tems ، وهي خدمة متخصصة موجهة لسيارات النقل الثقيل وسيارات الاسعاف والشرطة والحريق ، وكلها لها وظيفة مجتمعية وخدماتها لا تحتمل التأخير . ومن هنا تبدو أهمية ربط هذه الشبكة بشبكة الخدمات المركزية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات -
يوصى بما يأتى :

فى شأن حوادث الطرق :

* إنشاء جهاز قومى يضم مسئولين من كل الوزارات المعنية ، ويكون له
كيان ادارى ومالى ، وموارد مستقلة ، بحيث يعتبر بمثابة مركز لبحوث
حوادث المرور على المستوى القومى . وأن يعتمد فى تمويله على الأفراد
والمؤسسات والهيئات المختصة وشركات التأمين . ويختص هذا
الجهاز بما يلى :

- جمع المعلومات عن الحوادث وتحليلها ، وإجراء الدراسات
والبحوث اللازمة .

- وضع البرامج التدريبية لإعداد الكوادر الفنية فى جميع التخصصات
والتخطيط لتنفيذها .

- الاشراف على التنفيذ لمعالجة مواقع تكرار وقوع الحوادث ،
بالتنسيق مع الأجهزة المعنية .

- الاتصال والتعاون مع المراكز المثيلة بالدول الأخرى .
ويمكن أن يكون من موارد تمويله نسبة من أموال الغرامات
المحصلة عن مخالفات المرور .

* تقنين وسائل الأمان لراكبى السيارات (الحزام الواقى ، كراسى
الأطفال ، غطاء الرأس لراكبى الدراجات البخارية) .

* الاهتمام بتقوية إضاءة الشوارع ووضع لافتات وإرشادات فوسفورية
تضىء ليلا ، تحذيرا وتنبها للسائقين للوقاية من الحوادث .

* إنشاء وحدة طوارئ طبية - أو مستشفيات متنقلة - على الطرق
الرئيسية ، لعلاج المصابين فى حوادث الطرق . على أن تكون مجهزة
بأحدث الوسائل والأجهزة الطبية اللازمة لذلك .

* إنشاء شرطة متخصصة ومدربة على كيفية التحقيق فى الحوادث
والتصرف فيها ، بما يتفق والإجراءات السليمة والملائمة للتحقيق .

* تشجيع العمل التطوعى غير الحكومى فى مواجهة الحوادث .

فى شأن حوادث العمل :

* ضرورة التدقيق فى اختيار التكنولوجيا المناسبة فى ضوء المناخ
الفكرى والثقافى للعامل وقدرته على الاستيعاب ، منعا لتعرض العاملين
للخطر الناجم عن نقل التكنولوجيا دون استيعاب أو تدريب ، ومن ثم لابد
من تأهيل العمال وتدريبهم قبل تشغيلهم على الآلات المتطورة ، لاسيما
فى الصناعات الخطرة .

* الالتزام بعمل الصيانة الدورية الوقائية ، ومراقبة وسائل التشغيل ،
والضبط المستمر للآلات ، واحترام قواعد السلامة ، والانتباه الى العمر
الاقتصادى للآلة ، حفاظا على نوعية الانتاج وحياة العمال .

* تدريب العاملين على متطلبات الأمن والسلامة والرقابة المستمرة على
أسلوب أدائهم ، للتأكد من التزامهم بهذه المتطلبات .

* التأكد من إتمام كافة وسائل الوقاية قبل التصريح
بإنشاء أى مؤسسة صناعية . ومن أهم هذه
الوسائل اختيار موقع المصنع ، ومراعاة شروط
السلامة عند انشائه .

* الاقتصار على استيراد الآلات المشتملة على وسائل التأمين الذاتى ،
وهى الآلات التى يشمل تصميمها تركيب وسائل للوقاية ، وذلك تأكيداً
على مبدأ سلامة العامل .

* اتباع مبدأ السلامة قبل الانتاج ، وذلك برفع كفاءة العاملين
وتوعيتهم المستمرة وتنمية سلوكهم للحد من الأخطاء البشرية التى تسبب
الحوادث ، كالإهمال والغفلة والسرعة والرعونة .

* الحرص على ضرورة تنفيذ القانون ، الذى يقضى بحبس صاحب

المنشأة أو مدير المصنع إذا تسبب إهماله في وقوع خسائر جسيمة في الأرواح .

في شأن الحوادث المنزلية وحوادث الترويح :

* الالتزام بالحفاظ على البيئة واستشعار الحوادث عند التخطيط للأحياء والمدن الجديدة ، والالتزام بكافة التعليمات الهندسية الخاصة ببناء المساكن .

- مع حظر استخراج رخص بناء مخالفة ، أو بناء ارتفاعات غير مطابقة للمواصفات .

* تدريب الأهالي على كيفية التصرف السريع لمجابهة الحوادث ، وذلك عن طريق دورات تدريبية ، ومن خلال البرامج الموجهة من الاذاعة والتلفزيون والصحافة .

* تكوين مجموعات عمل في الأحياء والمصانع للتصرف بسرعة للحفاظ عليها عند وقوع الحوادث .

في شأن حماية الطفل :

* الالتزام بالمواصفات القياسية عند انشاء المرافق بالمباني السكنية والمدارس ، وجعلها في غير متناول أيدي الأطفال ، كالوصلات الكهربائية ومواسير المياه والصرف الصحي .

* وضع ضوابط ومعايير لرقابة المنشآت التي تقوم بتصنيع المواد والألعاب التي تصل الى أيدي الأطفال ، وكذلك إلزام شركات الأدوية بتعبئة الأدوية الضارة بالطفل في عبوات خاصة ، بحيث يصعب على الطفل فتحها .

* تأمين سلامة الأطفال في السيارات ، باستخدام الكراسي الخاصة للطفل أقل من سنة ، ولدى المقعد الخلفي أقل من ٤ سنوات ، واستعمال حزام الأمان لبقية الأعمار .

* رعاية الأطفال في الملاعب وحمامات السباحة ، وتحمل القائمين على

رعاية شئونهم فيها - المسؤولية القانونية عن أي أخطار يتعرضون لها .
* خلق الوعي الأسري بطرق الإعلام المختلفة لتوعية الأسرة بكيفية حماية أطفالهم ودرء الأخطار عنهم .

* العمل على انشاء مؤسسة قومية للحفاظ على الطفل ، تتولى إصدار كتيبات ونشرات إرشادية وبرامج إعلامية لتعليم القائمين على رعاية الطفولة وإرشادهم عن كيفية رعايتهم وحمايتهم - وفقا لخطة قومية مقبنة وقابلة للتنفيذ .

في شأن الكوارث :

* دراسة احتمالات الحوادث ووضع خطة لمجابهة الطوارئ ، يراعى فيها :

- تحديد المسؤولية مركزيا ، وفي كل موقع على مستوى المناطق الصناعية المختلفة . وجعل قنوات الاتصال مفتوحة لمدة ٢٤ ساعة يوميا ، مع تحديد مسئول أو أكثر في كل مؤسسة ، أو كل منطقة فيها من المصانع ما يجعلها قابلة لحدوث الكوارث . وكذلك تحديد دور المسؤولين عن تنفيذ خطة الطوارئ على كافة المستويات .

- أن تكون الخطة مكتوبة ومحلاة ، وأن يجرى التدريب على تطبيقها حتى يكون التصرف تلقائيا وناجحا عند حدوث الكارثة ، وأن يتم اجراء التجارب الدورية عليها . ووضع بدائل للتصرف عند تغير الظروف ، مع الالتزام بمراقبة وسائل الوقاية بصفة مستمرة ، وتحديد المسؤولية وتوقيع الجزاءات الرادعة عند التقصير .

- التنسيق الكامل بين المسؤولين عن خطة الطوارئ على كافة المستويات « المصنع - المنطقة الصناعية - المحافظة - الدولة » ومن أمثلة ذلك : خدمات مكافحة الحريق ، وخدمات الشرطة والدفاع المدني ، والخدمات الطبية . مع الأخذ في الاعتبار الالتجاء إلى القوات المسلحة أو مستوى الحكم المحلي في المناطق المأهولة

- توعية الجماهير إعلامياً بجدوى انضباط السلوك ، وحفزهم ليكونوا أداة فعالة فى مواجهة الحوادث الصغيرة التى تبدأ فى المنشآت الخطرة ، وكيفية التصرف السريع المثمر لحين وصول المختصين عن تأمين المرفق والمواطنين .

- تشكيل مجموعات عمل من السكان لمراقبة المناطق الحساسة ، وتنبيه المسؤولين وصناع القرار للعمل على تلافى الخطر قبل وقوعه .

- إيجاد نقاط رقابة من الأمانى والمختصين والمتطوعين فى المناطق القابلة للكوارث ، مع وضع الأجهزة العلمية اللازمة لرصد التغيرات فى المنشآت والمصانع .

* وضع خطة للمساعدة القانونية تأخذ فى اعتبارها تقرير مبدأ مقاضاة المنشأة التى لاتراعى قواعد الأمن والسلامة ، وإيقاف نشاطها للتقليل من خطورتها ، وسن التشريعات اللازمة لحاسبة المقصرين من المسؤولين .

فى شأن الرعاية الطبية العاجلة :

* تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .

* ضرورة تخطيط مواقع ومراكز الإسعاف بدقة (ومنها الطائرات) حسب الكثافة السكانية والاحتمالات المتوقعة للحوادث .

* إدخال نظام التخصص على مستوى المسعف أو الطبيب فى سيارة الإسعاف .

* توصيف نظام أقسام الاستقبال بالمستشفيات ، وتصنيف المستشفيات حسب نوعية الاستقبال .

* وضع خطط للاستعداد ولجابهة الكوارث بالمستشفيات .

* إيجاد وظائف تخصصية للرعاية الطبية العاجلة ، مع وضع كادر وظيفي خاص لها ، لجذب الكفاءات .

* ضرورة إبراز دور العمل التطوعى غير الحكومى فى مواجهة الحوادث والكوارث .

بالسكان عند الضرورة .

- توفير كافة المعلومات الجغرافية والهندسية والكيميائية عن المصنع والمناطق المحيطة به ، القابلة للضرر أو التضرر .

- تحديد مسار لوسائل الإسعاف والإغاثة ، لتيسير سبل الوصول بدون عقبات الى المناطق ذات الاستراتيجية الهامة ، مع تشديد العقوبة على إعاقة وسائل الإغاثة والانتقاذ .

- توفير الموارد اللازمة مادية كانت أو بشرية ، وكذلك الأجهزة اللازمة لمواجهة الكوارث ، وذلك ضمن الخطة السنوية لكل مؤسسة .

* وضع خطط للإعداد والمواجهة : تشمل كافة الاستعدادات الوقائية والتنظيمية والإدارية ، ويدخل فى هذه الخطط أساليب تدريب القيادات والمسؤولين والمتطوعين على كافة البرامج التدريبية اللازمة لإدارة الكوارث وفق الاختصاص .

* وضع خطة لإدارة الكارثة تتولى تنظيم كيفية التدخل بين كافة الأجهزة المعنية فى موقع الكارثة والتنسيق بينها ، ومراقبة ضبط الأداء وتولى المتابعة واستقبال المنكوبين وتقديم المعونات .

* وضع خطة لإزالة الآثار الناجمة عن الكارثة تتولى إخلاء المنكوبين وتعويضهم .

* وضع خطة لتنظيم مساهمة الجمهور فى خطة الطوارئ ، يراعى فيها :

- حتمية وجود أجهزة إنذار فى الأماكن الخطرة التى يتوقع بها الحوادث ، مع عمل الترتيبات اللازمة لسرعة استدعاء العناصر المطلوب مساهمتها فى مواجهة الكارثة من شرطة وإسعاف .

- تأكيد التعاون مع مسئولى المرور فى الطرق المأهولة ، وضرورة إبلاغ المسؤولين بنوعية وخطورة المواد المنقولة ، وتحديد مواعيد لمرور السيارات المحملة بالمواد الخطرة ، مع إخلاء الطرق عند اللزوم أثناء المرور .

الرعاية الاجتماعية

حقوق المارة فى الطريق :

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- أمن المارة فى الطريق - مخاطر الطريق - خدمات الطريق .

أولا : أمن المارة فى الطريق :

ويتضمن أمن المارة فى الطريق أشكالا عديدة منها :

- أمن المارة ضد الجريمة : إذ لكل مار فى الطريق الحق فى الحماية ضد أى جريمة تقع عليه ، ومن حقه على المجتمع إذا ما تعرض لخطر الجريمة أن يستنجد برجل الأمن ليدفع عن نفسه هذا الخطر . بل ويجب على رجل الأمن - الذى يمثل المجتمع - إذا ما وقعت الجريمة أن يلاحق الجانى ويضبطه قبل فراره ، وأن يسيطر على أدلة الجريمة قبل أن تختفى أو يصعب العثور عليها . ولعل أهم مظهر من مظاهر سيادة القانون أن يشعر المارة فى الطريق بالطمأنينة والأمان ، إذ أن انتشار رجال الأمن فى الطريق ، قد يردع معتادى الاجرام عن اعتراض سبل المارة وارتكاب جرائم السرقة بالاكراه أو جرائم الخطف أو الاغتصاب ، والفرار بعد ارتكاب جرائمهم دون أن يجدوا من يتعقبهم .

وقد تكون هناك أسباب اقتصادية واجتماعية تحول فى وقتنا الحاضر دون وجود العدد الكافى من رجال الشرطة ذوى الخبرة الذين يباشرون أعمال الدوريات فى الطريق ، إلا أنه من الضرورى تجاوز مثل هذه الصعاب بأسلوب أو بآخر ، حتى يمكن توفير الأمن فى الطريق بصورة مباشرة وفورية لكل مستفيد أو مستنجد .

- أمن النساء ضد الإخلال بحياتهن : تنص المادة (٢٠٦)

احترام حق الطريق

وقواعد السلوك فيه

وجهت المجالس القومية عنايتها ، منذ فترة مبكرة ، لدراسة ما لوحظ فى العقود الأخيرة من ظهور أعراض سلبية تتصل بالقيم والاعراف الحضارية لمجتمعنا ، وتنعكس آثارها على واقعنا ، وعلى الدور الذى يؤديه المواطن كإنسان ينتمى الى المجتمع المصرى .

وقد تقيمت المجالس - فى كثير من بحوثها - أصول القيم الحضارية العريقة فى وطننا ، والعوامل والمتغيرات التى طرأت عليها ، ودواعيها ونتائجها ، ووسائل مواجهة سلبياتها وعلاجها . كما اهتمت بالوسائل الكفيلة بتوافق المصرى مع مجتمعه ، وتوازنه بين واجباته وحقوقه ، مع مراعاة التطورات الحضارية المتلاحقة ، والتى تقتضى العمل على تثبيت القيم الايجابية العريقة ، والتخلص من بعض العوارض الطارئة التى تخدش اعرافنا وتقاليدينا الراسخة .

وإذا كانت المجالس قد انجزت عدداً من الدراسات فى هذا الشأن من وجهة نظر استراتيجية ، فقد رأى أن تتناول بعض الموضوعات ذات الصلة العاجلة والملحة ، وخاصة ما تعرض له « الشارع المصرى » من عوارض لاتناسب طبائعنا أو قيمنا ، فخصصت هذه الدراسة عن « احترام حق الطريق وقواعد السلوك فيه » مركزة على العناصر الآتية :

مكرر من قانون العقوبات ؛ بعقاب كل من يتعرض لأنثى على وجه يחדش حيائها بالقول أو الفعل في الطريق العام أو أى مكان مطروق . ورغم تجريم مثل هذه الأفعال إلا أن المشاهد تعرض النساء والفتيات - لا سيما حول الجامعات والمدارس والأسواق وأماكن العمل لبعض المستهترين من الشباب الذين يחדشون حيائهم بأقوال بذيئة أو أفعال تخرج عن نطاق المألوف ، مما يؤدي إلى مشاحنات قد تنتهي بجرائم عنوان جسيمة كجرائم القتل . ورغم أن هناك جهودا مبذولة من جانب شرطة حماية الآداب في مواجهة هذه الأفعال ، إلا أن جهود شرطة الآداب وحدها لا يمكن مهما بلغت أن تغطي كل مساحات الطرق والميادين ، لا سيما المكتظة منها بالجمهور . ولذلك ينبغي على كل رجال الشرطة بالالتزام والمراكز التصدي لضبط جرائم التعرض للنساء في الطرقات ، والاهتمام بكل ما يقدم اليهم من بلاغات في هذا الشأن ، دون أن يقتصر هذا الواجب على شرطة حماية الآداب وحدها .

كما يجب على وسائل الاعلام والمدارس والجامعات وكافة المؤسسات التربوية ودور العبادة - القيام بحملات توعية مستمرة ، تركز على صون المرأة وحمايتها وعدم المساس بحياتها في الطرقات والأماكن العامة . وإذا كانت مصر ، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، قد حرمت على وجود نواوين خاصة بالحريم في المواصلات والأماكن العامة ، فبانه من الأولى ، بعد أن خرجت المرأة للعمل واكتظت وسائل المواصلات بالركاب ، إحياء ذلك النظام وتخصيص عربات أو أماكن خاصة للنساء في المواصلات العامة ، مع الحزم في تنفيذ هذا النظام بدقة تامة ، حتى لا يصبح التخصيص صوريا كما هو حادث الآن .

- أمن المارة ضد اللعب في الطريق : حرم الأطفال في الغالب الأعم من ممارسة الرياضة والألعاب الشعبية ، نتيجة تقلص الألفية والساحات الرياضية في دور التعليم وأحياء المدن ، والمبالغة في قيمة رسوم عضوية الأندية الرياضية والاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك أن لجأ الأطفال إلى ممارسة ألعابهم في الطرقات والميادين العامة ،

حتى غدت هذه العادة ظاهرة مألوفة في مصر ، وتفشت سلبياتها فادت إلى إحداث شغب ومشاحنات مست سلامة العديد من الناس ، وعرقلت مرور العربات والمركبات وتسببت في وقوع الحوادث - كنتيجة طبيعية لمفاجأة قائدى المركبات بما لم يكن في حساباتهم ، وتعطيل مباشرة أصحاب المحال التجارية لعملهم وإغلاق راحة السكان . إضافة إلى ذلك كله ؛ فقد تسببت هذه الظاهرة في إحداث الكثير من الخسائر المادية المتمثلة في تحطيم مصابيح الاضاءة بالطرق والميادين ، وتحطيم لافتات المحال التجارية ، وإتلاف الأشجار والنباتات في الحدائق العامة .

- أمن المارة ضد الحيوانات الضالة : يؤدي انتشار الحيوانات الضالة في الطرق ، إلى تلوث بيئى متولد عن : إفرازاتها ونفاياتها وجثثها التي تعترض المارة في الطرق ، وعن إتلافها لأكياس القمامة البلاستيكية التي يلقيها السكان في الطرق ، وانتشار القمامة على مساحات واسعة من الطرقات . إلى جانب التلوث السمعى الناتج عن نباحها ليلا ونهارا وإغلاقها للراحة والسكينة . بيد أن ما يجب التركيز عليه هو اعتداء الحيوانات المصابة بالسعار على المارة في الطريق ، وما تسببه من إصابات قد تكون قاتلة إذا لم تعالج في حينها ، فضلا عن نقلها لأمراض خطيرة إلى الإنسان ، كالتهاب الكبد الوبائى والسل والدفتريا والدوسنتاريا والجرب والاكزيما .

وقد أوضحت احصائيات وزارة الصحة أن الإصابة بمرض الكلب بلغت (٢٨) إصابة عام ١٩٨٠ (بمعدل ٠.٠٨ لكل ١٠٠.٠٠٠ فرد) وكانت نسبة الوفاة منها (١٠٠ ٪) و (٣٤) إصابة عام ١٩٨٨ (بمعدل ٠.٠٧ لكل ١٠٠.٠٠٠ فرد) ، وكانت نسبة الوفاة منها ٩٧ ٪ .

وتعمل السلطات المختصة - منذ وقت طويل - على مكافحة الحيوانات الضالة ، وتتولى مصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة امداد الأجهزة المتخصصة بوزارة الداخلية بالعربات وقائديها وميزانيات تشغيلها وصيانتها ، للقضاء على الكلاب والقطط الضالة .

ويتطلب الأمر زيادة عدد فرق مكافحة بوزارة الداخلية ، وتوفير إمكاناتها وأبنائها ، ومعاونة المحافظات لأجهزة مكافحة بتوفير المال اللازم والسيارات المخصصة لنقل الحيوانات ، وإعداد أرقام تليفونات خاصة للإبلاغ عن هذه الحيوانات وأماكن وجودها .

ثانيا : مخاطر الطريق :

لقد حرص المشرع على إحاطة المارة في الطريق بمجموعة من الضمانات تحميهم من مخاطر الطرق ، وتحفظ أمنهم فيه ، حيث نص - في المواد ١ ، ٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور - على وجوب الالتزام بمجموعة من القواعد تسمح باستعمال الطريق العام للمرور على الوجه الذي لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر ، أو يؤدي إلى الإخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال الغير له . كما سن مجموعة من التشريعات - التي يتولى تطبيقها موظفو الأحياء بالمدن وشرطة المرافق - تتيح للمارة الاستفادة منها ، كرصيف الطرق والأرصفة ، ومنع الإشغالات وإزالة عوائق المرور وإقامة أعمدة الإنارة .

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن المارة لازالوا يعانون من مخاطر الطريق ، ويتعرضون لأخطار شتى قد تؤدي بحياتهم ، ومن أمثلة ذلك :

- عبور المشاة من غير الأماكن المخصصة للعبور :

ذلك أن غالبية الشوارع ليس بها خطوط تحدد مناطق عبور المشاة ، وحتى إذا وجدت هذه الخطوط - كما في الشوارع الكبرى - فإن المارة وقائدي المركبات لا يأبهون بها ، وأصبح الآن شيئا مألوا أن ترى المارة - ومعهم أطفالهم وحاجياتهم - يخوضون وسط زحام السيارات بقصد عبور الطريق ، بل كثيرا ما يلجأون إلى اختراق الأسوار المحيطة بالأرصفة أو خطوط المترو وإحداث فتحات فيها ، للعبور من أقصر طريق ، الأمر الذي يعرضهم لمخاطر حقيقية ويتم عن سلوك ينبغي علاجه . إضافة إلى ذلك فإن كبارى المشاة العلوية وأنفاق المشاة تعتبر

- رغم تكلفتها الباهظة - ضرورة لاغنى عنها في عصرنا الحاضر ، خاصة فوق خطوط القطارات أو خطوط المترو ، بالنظر لأنها أكثر أمنا من خطوط العبور المباشرة . بيد أن إقامتها في عواصم المحافظات الكبرى قليلة ، وإذا وجدت فإن المسافة بين الواحد والآخر مسافة غير قصيرة ، تفرى المارة بعدم استعمال الكوبرى أو النفق .

- مخاطر مفارق الطرق :

ضمانا لسلامة المرور عند مفترق الطرق ، وحماية لطلبة المدارس - أثناء دخولهم أو خروجهم من مدارسهم - من خطر الحوادث ، أو لحماية الأطفال في مناطق تجمعهم ، يقيم المسئولون عن المرور عوائق اصطناعية بقرص الحد من سرعة السيارات في هذه المناطق ، وإجبار سائقيها على تهدئة سرعتهم إلى حد التوقف - بيد أن إقامة هذه العوائق الاصطناعية لا يراعى فيها المواصفات الفنية الخاصة بإقامة هذه العوائق ، مثل : الارتفاعات المناسبة لها ، ووضع إضاءة فسفورية عليها لتنبيه قائدي السيارات ، وطلائها باللون الأبيض مما قد يسبب كسر المركبات أو إصابتها ببعض التلفيات وبالتالي تعطلها وتعطل المرور .

- المعاناة في ركوب سيارات الأجرة :

نظرا لقلة وحدات المواصلات العامة « أوتوبيس - ترام - مترو » وعدم انتظامها فإنه غالبا ما يلجأ أفراد الجمهور إلى استخدام سيارات الأجرة ، لاستعجالهم الوصول إلى أعمالهم أو قضاء حوائجهم ، وكثيرا ما يرفض سائقو سيارات الأجرة ركوبهم لتوصيلهم إلى الوجهة التي ييغونها ، أو قد يسمح لآخرين بمشاركتهم الركوب - طمعا في زيادة الدخل - مما قد يعرضهم لحوادث السرقة والإعتداء . رغم أن القانون قد حرم مثل هذه الأفعال . إلا أن تطبيق القانون في هذه الحالات لم يأخذ حتى الآن طابعا جديا ، فضلا عن أن ضيق وقت الجمهور وتراخي المسئولين عن الاهتمام بهذه الشكاوى ، قد يثبط من عزيمة المتضرر ولا يدفعه إلى تقديم شكواه رغم معاناته .

- مخاطر الأرصفة :

ولهذه المخاطر مسببات كثيرة منها :

- ترك مخلفات الهدم والبناء على الأرصفة ، وعدم وضع مظلات لمنع تساقط مواد البناء أو الهدم على المشاة أثناء سيرهم .
- الحفر الناتجة عن مد خطوط الكهرباء أو المياه أو الغاز أو التليفونات أو الصرف الصحي ، وعدم ردمها وتسويتها بعد انتهاء أعمال التركيبات .
- ارتفاع جوانب الأرصفة في كثير من الشوارع عن المائل ، الأمر الذي يعرض المشاة لخطر السقوط ، خاصة المرضى منهم وكبار السن ، وفي المقابل انعدام الأرصفة في شوارع أخرى ، بحيث يصعب مرور المشاة بحقوقا بالمخاطر .
- شغل الأرصفة بمخلفات الانشاءات (أعمدة إنارة ومواسير مياه) أو بالسيارات أو بالبضائع والسلع ، أو بالمقامى أو بالاكشاك ، الأمر الذي يعوق حركة المشاة على الأرصفة ويضطرهم الى المرور بنهر الطريق .

ثالثا : خدمات الطريق :

تتمثل أهم الخدمات الواجب تقديمها للمارة في الطريق فيما يأتى :

- الحاجة الى السكينة :

نظمت القوانين واللوائح حق الطريق ، وكيفية تحقيق السكينة والهدوء في الطرق والميادين العامة ، ورغم ذلك فقد تعددت صور الضوضاء ، وانعدم النظام في الشوارع والميادين ، ووقع المارة في الطريق فريسة لأبواق السيارات ومكبرات الصوت وأجهزة الراديو ، وأصوات الطرق والدق المنبعثة من المحال الصناعية ومحال إصلاح السيارات ، وصراخ لاعبي الكرة في الطريق ، مما أزعج المواطنين وسلب راحتهم . ولا يرجع ذلك إلى التهاون في تطبيق القوانين وضبط المخالفين فحسب ، بل ترجع أيضا الى شئ من فساد الذوق وسوء السلوك .

ويحتاج هذا الأمر الى مواجهته بحزم ، فالقانون واضح ، ولا بد من تكثيف الحملات اليومية لضبط مخالفات قواعد السكينة ، حتى يمكن الحد من انتشار الضجيج في الطرق والشوارع .

- الحاجة إلى الظل والراحة :

يحتاج عابر الطريق عادة الى مظلات أو أشجار يحتمى بها من وهج الشمس أو نزول المطر ، واحتياجه الى ذلك في المدن الكبرى أشد . وعلى الرغم من المناداة بضرورة زيادة الرقعة الخضراء ، فإن بعض الأجهزة الحكومية تعتمد إلى قطع أشجار الطرق والحدائق ، بدعوى إفساح المكان للمباني الحكومية أو توسعة الطريق . بل ان أصحاب المباني الخاصة ذات الحدائق قد حذو حذو بعض الجهات الحكومية فقاموا بقطع الأشجار وإزالة الحدائق وأقاموا بدلا منها المحال التجارية أو وسعوا المباني القائمة ، وبذلك فقدت أحياء بكاملها مسورتها الجمالية ، كما حدث في أحياء مصر الجديدة وجاردن سيتي والزمالك .. ورغم اهتمام السلطات بزراعة الأشجار وإقامة المظلات المعدنية للاحتماء من الشمس أو المطر . وكذلك الأرائك لكن يستريح عليها المارة . الا أن مثل هذه الانشاءات ليست بالقدر الكافي ففى الأماكن التى أنشئت بها ، ولا تلقى الاهتمام والعناية برعايتها وصيانتها . ويحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الاهتمام برعاية الأشجار المزروعة في الطرق والميادين العامة والحدائق ، وزيادة عدد المظلات والمقاعد خاصة فى مواقف ومحطات السيارات والترام والمترو .

- الحاجة الى دورات المياه :

دأبت السلطات المصرية منذ مطلع القرن العشرين على إنشاء دورات المياه العامة - للرجال والنساء - فى الميادين والشوارع الهامة فى المدن ، باعتبار ذلك خدمة ضرورية للمارة فى الطريق لا يمكن الاستغناء عنها . غير أن دورات المياه - على الرغم من زيادة السكان وامتلاء المدن الكبرى بالمارة فى طرقها - أخذت فى الانقراض ، حيث لم تعمل الحكومة على زيادتها أو صيانة

الموجود منها ، كما لم تبادر إلى إنشاء دورات مياه فى الأحياء الجديدة - كمدينة نصر ، والنزهة الجديدة ومدينة المهندسين ... مما اضطر بعض المارة إلى نوع من السلوك المعيب الذى شوه وجه المدن وأخل بالمظهر الحضارى وسلامة البيئة .

ان الحاجة أصبحت ماسة ؛ خاصة فى مدنتنا الكبرى كالقاهرة والاسكندرية - التى يقصدها الملايين من وطنيين وأجانب - إلى إنشاء دورات مياه بها ، والعناية بالقائم منها حاليا ، حتى يمكن الحفاظ على البيئة ومنع تلوثها ، والحفاظ على سمعتها الحضارى .

- خدمة تليفونات الطريق :

تعمل الدولة الآن على إنشاء كبائن تليفونات لاستخدام الجمهور فى الطرق ، وهى خدمة مطلوبة ، خاصة لمن لم يحوزوا فى منازلهم تليفونات خاصة ، ومازالت الحاجة تدعو إلى الإكثار من اعداد هذه التليفونات ، مع إيجاد وسيلة لصمايتها ، كان تكون مجاورة لمنشآت تعمل ليلا ونهارا ، أو لأقسام الشرطة أو المستشفيات ، للحفاظ على كفاءتها .

- الحاجة إلى مياه الشرب :

عرفت مصر - منذ قرون - نظام « السبيل » أى إعداد مكان يشرب منه المارة الماء ، ثم انتشرت الأسبلة - فى القرن التاسع عشر - فى كل بلاد مصر وخصوصا القاهرة ، بل كانت هناك أسبلة لشرب الدواب التى كانت تستخدم فى المدن .

وكانت أسبلة الشرب المعدة للمارة تحاط بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على نظافة المياه ، غير أن هذا الاتجاه الخيرى بدأت تهمله أجهزة الدولة والهيئات الخيرية ، وأخذت الأسبلة فى الانقراض حتى اختفت تماما . ومع أن هناك جهودا ذاتية محدودة فى هذا الاتجاه ، إلا أنها تمثل قدرا ضئيلا من حاجة المارة إلى إرواء عطشهم ، ولابد أن تتولى أجهزة الادارة المحلية بجميع المحافظات إنشاء أسبلة للشرب ذات نموذج يتفق عليه ، بحيث يضمن سلامة المياه من التلوث . على أن تنشأ فى أماكن تجمعات المارة ، خاصة فى الحدائق العامة ومواقف

السيارات وعلى أبواب المعارض وفى الملاعب الرياضية وغيرها .

- الحماية وعدم المضايقة :

من أكثر ما يعانى منه المارة فى الطريق : التسول ، ومضايقة الباعة الجائلين لهم ، لا سيما داخل المواصلات العامة . ولا شك أن الأمر يحتاج إلى مزيد من اهتمام الدولة بمكافحة التسول ، والحد من انتشار الباعة الجائلين فى الطرق والمواصلات العامة ، والقيام بحملات اعلامية مكثفة لتوعية الجماهير ، للحد من انتشار هذه الظاهرة .

- الوسائل واللافتات الارشادية :

يحتاج المار فى الطريق إلى خدمات كثيرة لهدايته وارشاده الى مقصده ، لتيسير قضاء مصالحه . فهو يحتاج الى أرقام واضحة للمنازل ، وإلى لوحات معدنية واضحة بأسماء الشوارع والميادين والحوارى - مع الاشارة إلى أسمائها القديمة إذا كانت أسماؤها قد استبدلت بآخرى ، وإلى أرقام واضحة ومضيئة امام وخلف المركبات العامة وعلى جانبها الأيمن ، مع تحديد مسارتها بوضوح تام ، ليسهل عليه ركوب ما يريد ركوبه منها دون خطأ قد يضيع وقته وجهده .

ولا شك أن هذه الخدمات الارشادية ترتبط بمصالح المواطنين الحيوية ، خاصة ما يتعلق منها بمراسلاته وقضاياهم وخصوماته القانونية ، وفى عدم الاستدلال عليها ما يوقع المواطن فى مشاكل قانونية قد تكلفه الكثير .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من

مناقشات - يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يتعلق بأمن المارة فى الطريق :

* ضرورة العمل - من جانب سلطات الأمن - على تذليل كافة الصعوبات التى تحول دون تواجد رجل الأمن فى الطريق ليلا ونهارا ، خاصة فى الميادين والشوارع الرئيسية والجانبية والمناطق النائية ، حتى يستشعر الناس الأمان عند تعرضهم للخطر .

* تكثيف الحملات الأمنية على المناطق التي يكثر فيها التعرض للنساء على وجه يחדش حياعهن ، وخاصة حول دور التعليم بمختلف مراحلها ، وفي أماكن عمل النساء ، وأماكن التجمعات بمواقف الأتوبيس والمترو ، وأمام دور السينما والمسارح ، وفي الحدائق العامة ، وغير ذلك ، على أن يتولى هذه الحملات جميع رجال الشرطة وليس شرطة الآداب وحدها .

* فرض رقابة جدية على سائقي سيارات التاكسي والأجرة ، للإلتزام باستخدام العدادات ، حتى تتوقف الخلافات بشأن الأجرة ، وحتى يمكن حماية الركاب من اختلاط بعضهم ببعض ، مما يعرضهم لوقوع جرائم المال والجرائم الجنسية .

* أن يقوم رجال المرور والمفتشون والمحصلون بجميع رسائل المواصلات ، بالتأكد من التزام الركاب بكافة التعليمات المذكورة لركوب هذه المواصلات ، كعدم التدخين ، وتخصيص أماكن للسيدات ، على أن يحيلوا أى مخالفة لذلك إلى أقرب رجل مرور أو إلى الشرطة المختصة .

* أن تتولى دور التعليم توعية الطلاب بوجوب احترام الطريق ، والمحافظة على المساحات الخضراء وعدم إتلافها ، ويمكن ادخال هذه المادة في مناهجها .

* أن ينشئ المجلس الأعلى للشباب والرياضة والمسئولون عن الأنشطة الرياضية - كجميعات خدمات الأحياء ودور العمل والمصانع ودور التعليم - ساحات رياضية تغطي كافة الأحياء ، ولا يبالغوا في مقدار رسوم العضوية أو الاشتراكات فيها . على أن تفتح أبوابها في أوقات الفراغ .

* التوسع في المساحات الخضراء داخل المدن ، والاهتمام بغرس الأشجار بالشوارع والطرق ، والعمل على إنشاء حدائق جديدة ، لاسيما داخل الأحياء المكتظة بالسكان . ويمكن في هذا الخصوص استغلال أراضي المباني المملوكة للدولة التي يتقرر هدمها والأراضي الفضاء في إنشاء مثل هذه الحدائق .

* حظر اللعب في الميادين والطرق العامة بكافة الوسائل .

* التشديد على منع صنع وتخزين واستخدام وسائل الإزعاج (مفرقات الأطفال) التي تؤذي المارة ، لاسيما في الأعياد والمناسبات المختلفة ، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضدهم .

* العمل على ضبط وإعدام الحيوانات الضالة ، وزيادة عدد فرق المكافحة ، وتوفير إمكانات وأدوات المكافحة والسيارات المخصصة لنقلها ، وذلك من خلال تكثيف التعاون بين مصلحة الطب البيطري بوزارة الزراعة وكل من أجهزة وزارة الداخلية المختصة وأجهزة المحافظات .

ثانيا : فيما يتعلق بمخاطر الطريق :

* إلزام قائدي السيارات بالوقوف في الإشارات قبل الخطوط البيضاء التي يعبر المشاة الطريق من خلالها ، حتى لا يعرضوا أنفسهم للمخالفة ، وحتى يلتزم المشاة بالعبور من الأماكن المخصصة لهم ، كي لا يتعرضوا لأخطار جسيمة .

* أن تعنى الأجهزة المختصة بالمحافظات بإنشاء أنفاق المشاة عبر الشوارع والميادين والطرق الزراعية ، أو إنشاء كبارى المشاة العلوية ، على أن تكون متقاربة فسي داخل المسد ، حتى لا يضطر المارة إلى إهمالها .

* إزالة المظلات الصناعية التي لا تقام بمقاييس فنية ، وإن يتم الإلتزام باستكمال نظام إشارات المرور الضوئية واللافتات الإرشادية ، لاسيما بالقرب من المدارس والمستشفيات ودور العمل وعند مفارق الطرق المزبوجة .

* إزالة مخلفات البناء أو الهدم والإشغالات بكافة صورها ، بما فيها الأكشاك واللافتات ، من فوق الأرصفة ، ومراعاة المواصفات الفنية عند إنشاء الأرصفة ، بحيث لا تنخفض أو ترتفع عن مستوى الطريق إلا وفق المعدلات الفنية .

* ضرورة إنشاء شرطة خاصة تعنى بحماية الأطفال عند دخولهم أو خروجهم من المدارس ، ووضع نظام تشترك فيه الشرطة مع المسؤولين

في المدرسة يحقق الحماية المطلوبة ، على أن تكون هناك إشارات ضوئية أو خطوط مرور حول المدارس ، تحذر قائدى السيارات من مخاطر القيادة السريعة حولها ، وأن تفرض رقابة جدية لتنفيذ ذلك .

* حظر مرور الحيوانات والماشية في المدن وعبر الطرق السريعة ، حظرا تاما .

* منع مرور سيارات النقل الكبيرة في المدن أثناء النهار .

* العمل على أن تكون مسئولية رجال الشرطة في ضبط المرور في الطرق والمحافظة على أمنها مسئولية مشتركة ، بصرف النظر عن التخصصات النوعية لكل منهم .

المادة ٢١ : فيما يتعلق بخدمات الطريق :

* حظر الترخيص بمحال مقلقة للراحة في الأحياء السكنية . والشوارع الهامة .

* الحد من الضوضاء المنبعثة من مكبرات الصوت وأبواق السيارات والمحال الصناعية ، وذلك عن طريق الحزم في تطبيق القوانين المعمول بها في هذا الشأن . الأمر الذى يتطلب تكثيف الحملات اليومية من خلال أجهزة الشرطة المختصة ، خاصة شرطة المرافق والمرور .

* الاهتمام بإقامة المظلات الواقية من الشمس والأمطار ، وخصوصا في الحدائق العامة وأماكن تجمعات الجمهور ، وكذلك إنشاء المقاعد في أماكن انتظار الجمهور بطريقة تؤدي إلى راحتهم . مع العمل على الإكثار من زراعة الأشجار وحمايتها من الاقتلاع أو الإتلاف .

* إنشاء أسبلة للشرب في المدن ، والعمل على صيانتها وعدم تعرضها للتلوث ، وذلك لسد حاجة الجمهور الى الشرب ، ووقايتهم من أضرار الأسبلة البدائية التى بدأ بعض الأفراد في إنشائها دون مراعاة لخطورها على الصحة .

* العمل على إنشاء نورات مياه جديدة بالمدن ، وصيانة نورات المياه الحالية والعناية بنظافتها ، واعتبار إنشاء نورات مياه عامة جزءا من

تخطيط المدن الجديدة . ويحيث تكون على مسافات متقاربة وتلبى حاجة الجمهور اليها ، وأن تراعى في إنشائها الأصول الفنية ، وأن تتوفر فيها كل أسباب النظافة والشروط الصحية .

* أن تعمل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على زيادة كبائن التليفونات في الطرق ، وأن تضع الوسائل الكافية لحمايتها من العبث والسرقه وذلك باستعمال البطاقات الممغنطة ، مع توفير هذه البطاقات في المحال التجارية . وأن تقام هذه الكبائن بجوار المنشآت الهامة أو أقسام الشرطة وغير ذلك .

* أن تتولى أجهزة الشرطة المختصة مكافحة التسول بصورة مكثفة ، تحقيقا لعدم مضايقة المارة ، سواء في وسائل النقل أو أمام دور العبادة ، أو في الأماكن السياحية وغيرها .

* منع الباعة الجائلين من عرض وبيع سلعهم بكافة وسائل المواصلات العامة ، والعمل على تخصيص أماكن محددة لهم لممارسة أعمالهم .

* الإسهام في تحقيق الخدمات الضرورية والمباشرة للجمهور بطريقة فعالة ، من خلال وضع اللافتات في أماكن بارزة تبين أسماء الشوارع واليادين وأرقام المنازل والأتوبيسات والترام والمترو ، وبيان خطوط سيرها . على أن يراعى حظر تغييرها قبل الإعلان عنه بوقت كاف ، مراعاة للصالح العام والخاص على السواء .

* أن تشارك أجهزة الإعلام المختلفة في توعية المواطنين بأهمية التوسع في المساحات الخضراء حول المنازل وفي اليادين المحيطة بهم ، وتبصيرهم بضرورة اشتراك أبنائهم في الأندية الرياضية أو الساحات الشعبية لشغل أوقات فراغهم .

* تخصيص مسارات لسيارات النقل العامة ، ومراقبة الالتزام بها مراقبة جدية ، ومنع مرور السيارات التى تنبعث منها الأبخنة والغازات .

* توعية الجمهور بأهمية الالتزام بتعليمات رجل المرور ، حتى يمكنه ضبط نظام الطريق .

التنمية الإدارية

التدريب التحويلي مدخل لمعالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي

عن طريق برامج مقننة تزودهم بمعارف وقدرات تؤهلهم لممارسة أعمال ووظائف تمانى الدولة نقصا فيها - فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- التعرف على طبيعة مشكلة البطالة وتوزيعاتها في المجتمع المصري بصفة عامة ، وخصائص البطالة بين خريجي النظام التعليمي بصفة خاصة ، مع تحديد أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة .

- الوقوف على مدى ملائمة أسلوب التدريب التحويلي لمعالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، واقتراح الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا الأسلوب ، تأكيداً على تحقيق أهدافه المرجوة بفعالية وكفاءة .

وتتطلب الدراسة من عدة فروض تسعى للتثبت من صحتها تتمثل فيما يأتي :

- أن مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي في مصر من نتائج العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والتعليمية .

- أن أسلوب التدريب التحويلي ، يمكن أن يكون مدخلا أو محورا من محاور استراتيجية معالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي .

- أن التنظيمات الحالية المنوط بها توجيه الاستخدام الأمثل لخريجي النظام التعليمي في مصر ، قد تكون قاصرة عن تنفيذ أسلوب التدريب التحويلي بين هؤلاء الخريجين .

البطالة في مصر : توزيعاتها وأسبابها :

لتتصف سوق العمل بتفشي ظاهرة البطالة الصريحة أو السافرة

يراجه المجتمع المصري منذ بداية الثمانينات مشكلة رئيسية ، تتمثل في التفاقم الملحوظ لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، حتى أوشكت أن تصبح عنصراً من عناصر تهديد كيان المجتمع - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ذلك أن خطورة هذه المشكلة لا تكمن فقط في عدم الاستغلال الأمثل لقوة عمل قادرة على الانتاج والعطاء ، وما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لانتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للمجتمع ، وإنما تكمن الخطورة - أيضا - فيما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية ، كانتشار ظاهرتي الادمان والتطرف واتساعهما ، وازدياد الشعور بالإحباط واليأس واللامبالاة ، مع ما يعنيه ذلك من فقدان للروح الوطنية والقومية ، وعدم الشعور بالانتماء . وهي أمور تؤثر - بلاشك - على حركة المجتمع ككل ، وعلى مدى تماسك النسيج الاجتماعي الداخلي له .

ولا كانت مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي تمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها متخو القرار السياسي والاقتصادي في مصر ، حيث إن مواجهتها تتطلب علجا دقيقا يسعى إلى تحويل هذه القوى العاملة الزائدة عن حاجة سوق العمل إلى عمالة منتجة ، من خلال التحكم في عمليات توجيه إعدادهم إعدادا له عائده الفعلي ،

بمعدلات مرتفعة ، وبصورة لم تكن معروفة بهذه الحدة حتى بداية الثمانينات من هذا القرن ، إذ تشير نتائج الاحصاءات الصادرة حديثا عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء الى تزايد معدل البطالة السافرة بصورة مطردة خلال عقدى السبعينات والثمانينات عنه خلال عقد الستينات ، فبينما كان هذا المعدل عند مستوى (٢ ٪) فى عام ١٩٦٠ ، فإنه ارتفع فى عام ١٩٧٦ ويبلغ (٨ ٪) ، ثم توالى ارتفاعه بصورة أكبر خلال الثمانينات حتى أصبح (١٢ ٪) فى عام ١٩٨٦ ، وهو بالقياس الى المعدلات الطبيعية فى هذا المجال يعد أعلاه ارتفاعا .

وترسم نتائج الاحصاءات المشار اليها ، الملامح الرئيسية لتوزيعات البطالة فى مصر وفقا لتعداد ١٩٨٦ ، على النحو التالى :

- تزايد معدل البطالة بين الاناث (٢٤.١ ٪) بما يزيد عن الضعف عنه بين الذكور (١٠.٤ ٪) .

- زيادة معدل البطالة فى المناطق الحضرية (١٣.٧ ٪) - كما هو متوقع فى الدول النامية عموما - عنه فى المناطق الريفية (١٠.٥) وارتفاع هذا المعدل بين الذكور فى المناطق الحضرية (١٢.٨ ٪) عنه فى المناطق الريفية (١٢.٣ ٪) ، بينما يزيد معدل تعرض الإناث للبطالة فى الريف (٢٧.٣ ٪) عنه فى الحضر (٢٢.٧ ٪) .

- ارتفاع معدل البطالة عن المعدل العام فى تسع محافظات هى : بورسعيد ، دمياط ، القليوبية ، الدقهلية ، أسوان ، كفر الشيخ ، القاهرة ، الاسكندرية ، سوهاج ، بالرغم مما لدى هذه المحافظات من إمكانات كبيرة لإيجاد فرص عمل جديدة .

وتمثل البطالة بين المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة معدلا مرتفعا ، حيث يقدرها البعض بحوالى (٨٠ ٪) من إجمالى حجم البطالة ، وهى تبلغ (٢٥.٩ ٪) بين حملة المؤهلات العليا ، (٢٧.٢ ٪) لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، (٢٨.٨ ٪) لحملة المؤهلات المتوسطة .

على أنه إذا استمر هذا النمط المتزايد فى معدلات البطالة بين خريجي النظام التعليمي ، فإنه من المتوقع أن يصل معدلها عام ١٩٩٦ بين حملة المؤهلات العليا إلى حوالى (٢٨ ٪) ، وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليا إلى ما يزيد عن (٦٠ ٪) .

ويوضح الجدول التالى رقم (١) أعداد خريجي التعليم الجامعى (نظرى - عملى) ، وكذا أعداد خريجي التعليم المتوسط بنوعياته الثلاث (تجارى - زراعى - صناعى) خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى ١٩٨٧ .

جدول رقم (١)

أعداد خريجي التعليم العالى والمتوسط خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٧
(١) خريجو التعليم الجامعى والعالى (نظرى - عملى) :

السنة	خريجو كليات نظرية	٪ تصاعدية لخريجي الكليات النظرية	خريجو كليات عملية	٪ تصاعدية لخريجي الكليات العملية	جملة
١٩٦٨	١٣٧٧٣	٪١٠٠	١٦٥٥٩	٪١٠٠	٣٠٣٣٢
١٩٧١	١٤٨٥٣	٪١٠٨	١٤٧٩٣	٪٨٩	٢٩٦٤٦
١٩٧٣	١٨١٣٤	٪١٣٢	١٨١٠١	٪١٠٩	٣٦٢٣٥
١٩٧٦	٢١٧٨٩	٪٢٣١	٢٣٦٤١	٪١٤٣	٥٥٤٣٠
١٩٧٩	٤٦٢٥٦	٪٣٣٦	٢٩٤٤٠	٪١٧٨	٧٥٦٩٦
١٩٨٢	٥٦٧٢٨	٪٤١٢	٣٠١١٣	٪١٨٢	٨٦٨٤١
١٩٨٥	٨١٣٠٩	٪٥٩٠	٢٤٤٣٥	٪٢٠٨	١١٥٧٤٤
١٩٨٦	٨٨٧٨٧	٪٦٤٥	٣٠٤٢٩	٪٢٠٧	١١٩٢١٦
١٩٨٧	٨٥٧٦٩	٪٦٣٣	٢٩٢٨٧	٪١٧٧	١١٥٠٥٦

يتبع

تابع جدول رقم (١)

(ب) خريجو التعليم المتوسط (تجاري - زراعي - صناعي) :

السنة	المتخرجون على مدينتي التجارة	٪ المتخرجين على مدينتي التجارة	التوزيع النسبي			المتخرجون على مدينتي التجارة	٪ المتخرجين على مدينتي التجارة
			صناعي	زراعي	جملة		
١٩٦٨	١١٥٤١	٪١٠٠	٩٩٣٣	٥٧٠٩	١٥٦٤٢	٪١٠٠	٢٧١٧٣
١٩٧١	٢٨٧٩٦	٪٢٥٠	١٩٠٠٥	٨٠٥٤	٢٧٠٥٩	٪١٧٣	٥٥٨٥٥
١٩٧٢	٤٨٥٣٦	٪٤٢١	١٧٠٦٠	٧٨٣١	٢٤٨٩١	٪١٥٩	٧٣٤٢٧
١٩٧٦	٥٣٥٦٧	٪٤٦٣	٢٨٤٥٥	١٠٦١٣	٣٩٠٦٨	٪٢٥٠	٩٣٦٣٥
١٩٧٩	٧٥٦٢٥	٪٦٥٥	٣٣١١٠	١١٥٧٨	٤٤٦٨٨	٪٢٨٦	١٢٠٣١٢
١٩٨٢	١١١١٦٩	٪٩٦٣	٥٠٤٩٨	١٧٩١٨	٦٨٤١٦	٪٤٢٨	١٧٩٠٨٥
١٩٨٥	١١١٦٤٨	٪٩٦٧	٦٣٧١١	٢٢١٨١	٨٥٨٩٢	٪٥٤٩	١٩٧٥٤٠
١٩٨٦	١١٩٦٧٨	٪١٠٣٧	٦٦٥٩٦	٢٤٥٣١	٩١١٢٧	٪٥٨٣	٢١٠٨٠٥
١٩٨٧	١٢١٦٧٩	٪١٠٥٤	٧٦٧١٠	٣٠٢٨٣	١٠٦٩٩٣	٪٦٨٤	٢٢٨٩٧٢

- المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الأعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

ويتضح من هذا الجدول ما يلي :

- زيادة أعداد خريجي التعليم العالي في سنة ١٩٨٧ عنه في ١٩٦٨ بنسبة تبلغ ٢٧٩ ٪ ، وأن هذه النسبة تبلغ ٥٥٢.٥ ٪ لخريجي الكليات النظرية ، بينما تبلغ ٧٧ ٪ لخريجي الكليات العملية .
- بلغت نسبة خريجي الكليات النظرية إلى إجمالي خريجي التعليم الجامعي ٧٤.٥ ٪ في سنة ١٩٨٧ ، بينما كانت ٥٤.٤ ٪ في سنة ١٩٦٨ .
- زيادة أعداد خريجي التعليم المتوسط في سنة ١٩٨٧ عنها في سنة ١٩٦٨ بنسبة تقدر بحوالي (٧٤١.٥ ٪) ، وكانت هذه النسبة (٥٨٤.٤ ٪) لخريجي التعليم الفني ، (٦٧٣ ٪) للتعليم

الصناعي ، (٤٣٠ ٪) للتعليم الزراعي ، (٩٥٤ ٪) للتعليم التجاري .
ولعل أول الاستنتاجات التي تتضح من هذا الوضع ، هو نظرة الأفراد إلى التعليم في المستويين المتوسط والعالي ، على أنه حق طبيعي لا تستطيع الدولة إنكاره عليهم ، وأن التعليم اليدوي أو الفني يعتبر أدنى من التعليم العام والجامعي ، فكان التوسع في خدمات التعليم خاصة في المجالات الأقل تكلفة (الدراسات النظرية) ، ويغض النظر عن الموازنة بين « مواصفات » التعليم في مستوياته المختلفة و« متطلبات » سوق العمل الفعلية .

من ناحية أخرى ، فإن الجدول التالي رقم (٢) يوضح أعداد خريجي التعليم العالي والمتوسط من دفعات ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢ والمتقدمين للتعين منهم عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب .

جدول رقم (٢)
موازنة العرض والطلب للخريجين خلال الفترة مابين ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢

البيان	الكميات العليا			الكميات المتوسطة		
	الخريجون	المتقدمون إلى الخريجين	٪ المتقدمين إلى الخريجين	الخريجون	المتقدمون	٪ المتقدمين إلى الخريجين
١٩٧٥	٢٨١٩٧	١٨٩٦٥	٪٤٩.٧	١٠١٩٧٣	٦٨٨٥٠	٪٦٧.٥
١٩٧٦	٤٣٥٥٢	٢٠٧٨٦	٪٤٧.٧	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	٪٦٤.٢
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	٪٤٤.٤	١٢٨٧٥٢	٨٥١٤٠	٪٦٦.١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	٪٥١.٢	١٤٣٩١٤	٨٢٠١١	٪٥٧
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	٪٤٢.٤	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٪٦٠.٦
١٩٨١	٦٤١٢٨	٣٠٢١٩	٪٤٧.١	١٦١٠٠٩	١١٤٠٢٨	٪٥٩.٧
١٩٨٢	٦١٥٠٣	٢٥٢٩٨	٪٣٦.٤			
الإجمالي	٢٨٨٥٠٥	١٧٤٧٦٣		٨٤٧٤٢٥	٥٢٥٦٠٤	
المتوسط			٪٤٥.٦			٪٦٢.٥

المصدر : من مذكرات وزارة القوى العاملة المختصة للجنة العليا للسياسات والخطط الاقتصادية .

ويتبين من الجدول رقم (٢) مايلي :

- بلغت نسبة المتوسط العام لمن تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب لتعيينه من خريجي المؤهلات العليا خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٢) ، (٤٥.٦ ٪) ، بينما بلغت نسبة هذا المتوسط بالنسبة لخريجي المؤهلات المتوسطة (٦٢.٥ ٪) .

- انخفاض نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب من حملة المؤهلات العليا للتعيين من دفعة ١٩٨٢ عنها من دفعة ١٩٧٥ بمقدار (١٣.٣ ٪) ، حيث كانت هذه النسبة (٤٩.٧ ٪) لسنة ١٩٧٥ ، بينما بلغت هذه النسبة (٣٦.٤ ٪) لسنة ١٩٨٢ .

- كذلك الحال ، بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة ، فقد انخفضت نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من خريجي ١٩٨١ عنها بالنسبة لخريجي ١٩٧٥ بمقدار يبلغ (٧.٨ ٪) ، حيث بلغت هذه النسبة في سنة ١٩٧٥ (٦٧.٥ ٪) ، بينما بلغت في سنة ١٩٨١ (٥٩.٧ ٪) .

بيد أنه يمكن القول ، بأنه على الرغم من انخفاض نسبة من تقدم الى وزارة القوى العاملة والتدريب من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة للتعيين من دفعة ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي عنها في سنة ١٩٧٥ ، إلا أنه يظل مايزيد عن ثلث خريجي ١٩٨٢ من حملة المؤهلات العليا ، ومايزيد عن نصف خريجي ١٩٨١ من حملة المؤهلات المتوسطة - لا يجد فرصة عمل في مشروعات القطاع الخاص ، ولا فرصة عمل في الخارج ، فضلا عن تراكمات أعداد الخريجين من الدفقات التالية لعام ١٩٨٢ بالنسبة لحملة المؤهلات العليا ، ولعام ١٩٨١ بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة وحتى ١٩٩١ .

ويوضح الجدول رقم (٣) أعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من دفعات ١٩٨٤ حتى ١٩٩٠ ، وكذا تقديرات المتقدمين للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب .

ويتضح من الجدول رقم (٣) ، مايلي :

- انخفاض أعداد خريجي حملة المؤهلات العليا خلال الفترة من ٨٤ - ١٩٩٠ ، حيث بلغت نسبة الخفض ١١.٤ ٪ في سنة ١٩٩٠ عما كانت عليه حتى ١٩٨٤ . بينما زادت أعداد خريجي المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة خلال الفترة ذاتها بنسبة ٨١.٨ ٪ ، ٣١.٢ ٪ على التوالي ، كرد فعل لتعديل الدولة لسياسة القبول في التعليم الجامعي .

- تبلغ نسبة المتوسط العام لأعداد المتوقع تقدمهم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة ، ٢٨.٨ ٪ ، ٥٣.١ ٪ ، ٦٢ ٪ على التوالي ، وذلك من خريجي الفترة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠ .

- انخفاض نسبة المتوقع تقدمهم الى وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين من حملة المؤهلات العليا في عام ١٩٩٠ بنسبة ١٦.٤ ٪ عنها في عام ١٩٨٤ ، وزيادة هذه النسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة بما يعادل ٤٣.٦ ٪ ، ١٥.١ ٪ على التوالي .

ولا شك أن تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة يرتبط بسياسات التعليم وسوق العمل ، ويعتمد أساسا على إحداث التوازن النسبي بين نوعيات التعليم المختلفة ، ومن ثم توفير المستويات الرئيسية لهيكل العمالة بمعدلات مناسبة ومتوازنة تحقق الاستخدام الأمثل له ، ذلك أنه لا يتيسر لاية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو لطغيان مستوى فيها على حساب المستويات الأخرى .

ومع ذلك فإن مخرجات سياسات التعليم - كما سبق بيانه - لا تشير الى وجود توازن نسبي بين نوعياته المختلفة ، وبالتالي عدم موازنة خريجيه كماً وكيفاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل ، مما أدى الى تفشي ظاهرة البطالة بين أعداد كبيرة من خريجي نظام التعليم بالدولة - حيث تشير التقديرات الى أن حجم المتعطلين من خريجي النظام

جدول رقم (٣)

بيان بأعداد خريجي المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من ١٩٩٠ - ١٩٩١
وكذا تقديرات المتوقع منهم بأن يتقدموا للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب

بيان السنوات	المؤهلات العليا			المؤهلات فوق المتوسطة			المؤهلات المتوسطة		
	الخريجون	المتقدمون للتعيين	المتقدمون الى الخريجين	الخريجون	المتقدمون للتعيين	المتقدمون الى الخريجين	الخريجون	المتقدمون للتعيين	المتقدمون الى الخريجين
١٩٨٤	١٦١٩٦	٨١٦٠٨١	٧٠٠٠٠	١٦٣٣٥	٣٣٦٦٨١	١٠٠٠٠	١٦١٩٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٨٥	١٦٨٨٧	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٥٣٩٨	١٨٧٦١	٣٠٠٠٠	٢١١٢٥	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٨٦	٨٥٠٠٠	٢٥٩٢٤	٧٠٠٠٠	٨٦٩٧٨	١٦٩٦١	٨٠٠٠٠	٢٢٩٩٧	١٦٩٦١	١٠٠٠٠
١٩٨٧	٣٧٢٨١	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٨٨٨٨	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٢٥١	١٦٩٦١	١٠٠٠٠
١٩٨٨	٩٠٩٨٥	٣٣٣٨١	٢٠٠٠٠	٥٦٩٦١	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٨١٧٦	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٨٩	١٦٣٨١	٧٥٨٩١	٦٠٠٠٠	٧٨١١٣	١٣٣٠١	٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٦٩٦١	١٠٠٠٠
١٩٩٠	٣٨١٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٣٣٩٣	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٦٩٦١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الاجمالي	٥٦٢١٦٦	٢٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٣٣٩٣	٣٣٦٦٨١	١٠٠٠٠	١٦١٩٦	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

المصدر : الادارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة والتدريب .

قدر بحوالى ١.١٨٨ مليون متعطّل ، منهم ما يقرب من ١٩٦ باصليّن على مؤهلات عليا ، وما يناهز ٩٩١ ألفا من الحاصلين ت متوسطة .

لرنا الى جانب الطلب من القوى العاملة ، نجد أن الخطّة لأولى (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦) ، قد تضمنت زيادة فى حجم غ (١.٥ مليون فرد) ، أى بمتوسط سنوى قدره (٢٠٠ ألف نه من المتوقع أن يرتفع حجم العمالة خلال سنوات الخطّة لثانية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) إلى نحو (٢.١ مليون فرد) ط سنوى قدره (٤٠٠ ألف فرد) . وأن هذا القدر من فرص حقق - فى ظل أحسن الفروض - فإنه يعنى أن الاستثمارات ، الخطّة الخمسية الثانية سوف تستوعب حجماً من العمالة خل سوق العمل كل عام أى (٤٠٠ ألف فرد) ، ويبقى عطلين متراكما بنفس القدر الذى كان عليه (٢.١) .

، مجرد تصوير حجم البطالة التى يعانى منها المجتمع ح ما بين (١.٢ مليون فرد) إلى (٢.١ مليون فرد) ، عبة البطالة الى قوة العمل الكلية - لا يكفى لايضاح خطورة مداها ، ذلك أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التى مزى إليها تفاقم مشكلة البطالة السافرة فى سوق العمل سفة عامة ، والبطالة بين المتعلمين بصفة خاصة ، وأن الدراسة س سبب منها ، سوف تساعد على وضع استراتيجية فعالة ه المشكلة . ومن أهم الأسباب التى أمكن استخلاصها من ابقة أعدت فى هذا الشأن ، ما يلى :

نفاع العام لمعدل الزيادة السكانية من (٢.٠١٪) خلال الفترة يحتى ١٩٧٦ الى (٢.٨٪) خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى كاس ذلك على الزيادة فى العرض من قوة العمل . يسع الكمى فى مخرجات التعليم الرسمى (العالى -

المتوسط) ، وعجزه عن توفير متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة من التخصصات المطلوبة ، كنتيجة للتطور العلمى والتكنولوجى الحادث فى مختلف المجالات .

- الاتجاه التقييدى فى السياسات المالية والتقيدى ، وما صاحب ذلك من انخفاض فى معدل الاستثمار القومى من (٢٧.٢٪) فى سنة ١٩٨١/٨٠ الى نحو (١٦.٢٪) فى سنة ١٩٨٧/٨٦ ، وارتباط ذلك بانخفاض معدل النمو الاقتصادى من (٩.٦٪) سنويا فى الفترة من ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ إلى (٦.٨٪) سنويا فى الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ ، ومن ثم انخفاض معدل نمو العمالة الموظفة من (٣.٥٪) إلى (٢.٧٪) فى الفترة ذاتها .

- زيادة نسبة الاستثمار القومى (٨٧.٥٪) من حجم الاستثمار فى الخطّة الخمسية الماضية ، فى عمليات الاحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية ، التى - رغم أهميتها - لاتولد فرصا للعمل بالقدر الكافى .

- محدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب جزء متزايد من العمالة الجديدة ، سواء لبطء معدلات نموه ، أو لأنه ينزع إلى نعط المشروعات كثيفة رأس المال .

- وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى العديد من الوحدات الانتاجية ، وانعكاس ذلك على ضعف فى قدرة هذه الوحدات على استيعاب عمالة جديدة . وفى ذلك تشير إحدى الدراسات الى أن النسبة المثوية للطاقة العاطلة إلى الطاقة المتاحة فى القطاع العام الصناعى بلغت (١٥.٢٪) كمتوسط للفترة الممتدة من ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٧ ، نتيجة لصعوبة الحصول على المواد الأولية ومستلزمات الانتاج المستوردة ، أو استخدام التكنولوجيا المتطورة فى مجال إنتاج السلع الوسيطة ، أو انعدام القدرة التنافسية لهذه الوحدات فى الأسواق الخارجية .

- غياب التخطيط الاقليمى ، رغم أهميته فى تحقيق التنمية المتوازنة والمتوازنة بين أقاليم الدولة المختلفة .

ومن ثم فإن مشكلة البطالة بين المتعلمين التي تواجه سوق العمل في مصر ، هي مشكلة مركبة من نتائج العديد من العوامل والأسباب ، وأن حلها يجب أن يكون من خلال استراتيجية تهدف إلى استثمار قوة العمل في أعمال ووظائف منتجة ، من خلال وضع محاور لتكامل قيمها بينها ، وتلتزم جميع الجهات المعنية بترجمتها في خططها وسياساتها .

ماهية التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي :

إن القصر البشريية المتعلمية والمدرّبة - والتي تجيء ثمرة نظام تعليمي وتربوي جيد - هي أشن ما تملكه الدولة ، ذلك أن الهدف الأساسي من التعليم والتدريب يتمثل في تطوير طاقات أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم ، وتزويدهم بالخبرات والمهارات التي تحتاج إليها مختلف الأنشطة الاقتصادية ، سواء أكانت كماً أو نوعاً ، وفقاً للسياسة العامة للدولة ومطالب خطط التنمية الشاملة .

وإذا كان التدريب - بصفة عامة - يعرفه البعض بأنه : النشاط المستمر لتزويد الأفراد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم صالحين لمزاولة عمل ما ، فإنه يمكن الأخذ من هذا المفهوم منطلقاً لتحديد مفهوم التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي : واعتباره أسلوباً فعالاً يمكن التعويل عليه في تدريب هؤلاء الخريجين وإعدادهم لأعمال ووظائف تعاني الدولة نقصاً فيها ، وذلك من خلال تزويدهم بمهارات ومعارف جديدة لم تكن في عداد معلوماتهم ومعارفهم النظرية التي سبق أن تعلموها ، وبحيث يرتقون بمستواهم فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، لممارسة أعمال ووظائف جديدة . فالعملية هي تكييف تعليمي تهيئه عملية تدريبية منظمة .

ولا شك أن تحويل هؤلاء الخريجين الفاضلين عن حاجة سوق العمل إلى أفراد لا يتوافر فيهم المعارف والمعلومات النظرية بعمق واتساع فقط ، بل أيضاً المهارات والقدرات التطبيقية المطلوبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية ولقاء للأسس العلمية السليمة - يتوقف عليه بدرجة كبيرة

تحويل آمال الدولة وأهدافها في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والاجتماعي - إلى حقيقة واقعة .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي في مسورته العامة ، يؤدي إلى تمكين هؤلاء الخريجين من التكيف مع سوق العمل ، من خلال تزويدهم بقدرات ومهارات جديدة لم تكن في اعداد قدراتهم ومهارتهم السابقة ، واكتسابهم معلومات حديثة لم يكونوا يعرفوها لولا مرورهم في هذا النسق التدريبي .. فهو بذلك : عملية تعلم تخططها الدولة لخريجي النظام التعليمي الفاضلين عن حاجة سوق العمل ، بهدف إحداث تغييرات محددة في قدراتهم - فنية وذمنية وسلوكية - ومن ثم تمكينهم من اكتساب معارف ومهارات وخبرات تؤهلهم للقيام بأعمال أو وظائف جديدة تعاني الدولة نقصاً فيها .

ولا شك أن هذا المفهوم يوضح ، أن محل التركيز في أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هو : استثارة الطاقات المتاحة لهؤلاء الشباب القادرين على الانتاج والعطاء ، وحفزها على الانطلاق وحمايتها من الضياع ، كما أنه يقوم على الحقائق الثابتة التالية :

- أن الصلة بين التعليم والتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هي صلة قوية بناءة تربط بين العلم والعمل ، ذلك أن التعليم يهدف أساساً إلى تزويد الفرد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين وفي مجال معين ، بينما يهدف التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي إلى زيادة كفاءة الخريج وقدراته المهارية على أداء مهام بذاتها سوف يتولاها . وعلى ذلك فإن التدريب التحويلي بهذا المعنى لا يكون بديلاً عن التعليم الرسمي ، وإنما هو مكمل ومدعم له ، فلا يجب أن يكون هناك نوع من التضارب أو التباعد بينهما ، بل إن التنسيق بينهما هو المطلوب لتحقيق التكامل والفعالية .

- أن قدرات العقل البشري وكفاءته لا تقف عند حد معين ، مادام

الفرد يسعى إلى الاستزادة من المعرفة وتنميتها ، مستهدفاً زيادة انتاجه وتغيير أسلوب تفكيره واتجاهاته . وعلى ذلك ، فإن الربط بين نظم التعليم والتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي يمثل ضرورة حتمية ، باعتبارهما يشكلان نسيجاً واحداً ، ويهدفان إلى تطوير الفرد والرقى به ، عن طريق خطة مدروسة تضع في اعتبارها مستقبل الفرد وعمله . أي أن التعليم والتدريب التحويلي بين الخريجين ليس عدداً من الأنظمة والسياسات المنفصلة غير ذات العلاقة والارتباط ، ولكن مجموعة مبنى النظم والممارسات المتداخلة والمتشابهة التي تخضع لتخطيط دقيق ومتوازن .

— أن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، وهو يربط بين الدراسة والحياة العملية بطريقة منطقية وفعالة ، واختيار الخريج لأكثر الأعمال والوظائف ملائمة له — هو السبيل الرئيسي الذي يصل بهيكل العمالة القومية والقطاعات إلى التوازن المنشود ، ويلحق بالتطور العلمي والتكنولوجي لمعظم الأعمال والوظائف في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالدولة ، مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية .

وفي ضوء هذا المفهوم للتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي والحقائق التي يقوم عليها ، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية :

— أن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي يعمل على تعبئة كافة الامكانيات المتاحة ، حيث ان الخريج سوف يتعرف من خلاله على طريقه بسهولة ويسر ، ويتمكن من تخطي عقبة الانتقال إلى حياة العمل ، كما أن منظمات الدولة المختلفة سوف تجد قوة العمل الراضية والقادرة على شغل الوظائف والأعمال التي تحتاج إليها .

— أنه يعطي الفرصة للخريج لارتقاء سلم المهارة والكفاءة بمرونة كافية ، باعتبار أن هذا الأسلوب يربط بين الدراسة والحياة العملية بطريقة منطقية وفعالة ، ومن ثم فإن الخريج سوف يشعر بقيمة ما

حصله في التعليم والتدريب .

— أنه يتيح للخريج اختيار أكثر المهن والأعمال ملائمة له ، من خلال تعريفه المباشر بالمجالات الفعلية للعمل والاداء .

— أنه يحقق عائداً سريعاً للاستثمارات في عمليتي التعليم والتدريب ، ذلك أن العائد السريع للاستثمار فيها يكون مضموناً إذا ما استتبع التعليم التطبيق الصحيح والاستخدام المباشر لما تم تعلمه .

— أنه يكفل سهولة التكيف مع التغيير الحادث في جانب العرض من القوى العاملة كلفاً يذهب الطلب عليها إلى مثل هذا التكيف ، وهو على عكس نظم التعليم التقليدية التي تؤدي إلى عرض فائض كبير من عمالة في وظائف وأعمال معينة ، وفي نفس الوقت تواجه قصوراً حرجياً بالنسبة لوظائف وأعمال أخرى .

تنظيمات توجيه استخدام

خريجي النظام التعليمي

تعتبر التنظيمات التي تنشأ في الدولة لتوجيه استخدام العمالة على المستوى القومي الأداة الأساسية لتحقيق العمالة الكاملة ، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين القوى العاملة المتاحة ، وبين احتياجات مختلف أنشطة الاقتصاد القومي في جميع الأعمال والمهن ، والارتقاء بمستويات العمالة بها ، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل لها .

وفي مصر تتعدد التنظيمات والأجهزة المعنية بالقوى العاملة — تخطيطاً وإعداداً وتنمية ، إلا أن مسئولية توجيه استخدام خريجي النظام التعليمي تقع — بشكل أساسي — على التنظيمات التالية :

أولاً : المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب :
— صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ متضمناً في مادته الأولى تشكيل مجلس أعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

— نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول .

— نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربي .

- نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي .

- وزيرة الدولة للشئون الاجتماعية .

- وزير التعمير ووزير الدولة للسكان واستصلاح الاراضى .

- وزير الدولة للتنمية الادارية .

- وزير التخطيط .

- وزير الصناعة والثروة المعدنية .

- وزير الزراعة والأمن الغذائى .

- رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

- رئيس الامانة الفنية للمجلس .

ويجوز بقرار من رئيس المجلس أن يضم إلى عضويته أعضاء من ذوي الخبرة في المجالات التي يختص بها المجلس ، وله أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين والخبراء .

وينص هذا القرار في مادته الثانية على : أن يختص المجلس برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج قومي شامل لتنميتها ، واستخدامها الاستخدام الأمثل بما يحقق :

- الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإمكانيات التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى والادارى .

- الاستخدام الرشيد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية فنيا ومهنيا واداريا .

- التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيطاً وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

- متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفنى والتقنى والتدريب الإدارى والمهنى .

- نشر الوعي التدريبى بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات ، وبما يمكن من إعداد القادة الاداريين .

- وضع أسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

- دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة في مختلف قطاعات الدولة وفى القطاعين العام والخاص ، واقتراح الاجراءات والسياسات والتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات المحلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

- دراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح مايلزم لاختيار واستيراد وتطويع تلك التكنولوجيات ، بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ورفع مستوى الانتاج الزراعى والصناعى والحرفى والتجارى فى القطاعين العام والخاص .

كما ورد فى المادة الثالثة من القرار : « أن يعاون المجلس فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ مايصدره من قرارات لجنتان :

الأولى : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى ويرأسها وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

الثانية : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب الإدارى ويرأسها وزير الدولة للتنمية الإدارية .

وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات المعنية ، كل فى مجال اختصاصه .

ويصدر قرار من رئيس كل لجنة بتشكيلها من ممثلى الجهات المعنية وينظم العمل بها . »

ونص فى مادته الرابعة على أن « يكون للمجلس أمانة فنية متخصصة تتولى إجراء الدراسات وإعداد الموضوعات للعرض على المجلس ، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ... » .

كما نصت المادة الخامسة على أن « يعد المجلس تقريراً سنوياً عن حالة العمالة والطلب عليها داخليا وخارجيا ، ويرفعه إلى مجلس الوزراء فى موعد لا يتجاوز آخر ديسمبر من كل عام » .

أما المادة السادسة من القرار فقد نصت على أن « ينشأ بكل محافظة من محافظات الجمهورية مجلس محلي لتخطيط وتنمية القوى العاملة برئاسة المحافظ ، ويصدر بتشكيله قرار منه . ويتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

- وضع الخطط الإقليمية للتدريب الإداري والمهني والتعليم المهني والتقني ومتابعتها وتقييمها .

- تلبية الاحتياجات التدريبية الفعلية كماً ونوعاً ، والعمل على تلبية الطلب على العمالة في مختلف المهن والتخصصات بدائرة المحافظة .

- العمل على تنمية قدرات ومهارات القوى البشرية بالمحافظة عن طريق إكسابها المعلومات والخبرات والمهارات ، وفقاً لمتطلبات الأعمال والمهن المختلفة .

- مناقشة خطط وبرامج الجهات المعنية باستخدام وتدريب القوى العاملة على المستوى المحلي والتنسيق بينها .

- موافاة اللجنتين المنصوص عليهما في المادة الثالثة من هذا القرار بمشروعات الخطة المحلية لاستخدام القوى العاملة وتنميتها ، كل فيما يخصها ،

وبنظرة فاحصة على ما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ، نجد أنه أعطى للمجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب صلاحيات واسعة لرسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج شامل لتنميتها واستخدامها باستخدام الأمتل ، ليس فقط على المستوى المركزي بل أيضاً على مستوى المحليات ، وأن هذه الصلاحيات تستوعب من الاختصاصات ما يمكنه من مباشرة مسئولية التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، لعل من أهمها مايلي :

- رسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ، ووضع برنامج شامل لتنميتها واستخدامها باستخدام الأمتل .

- التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيطاً وتنمية ، بما

يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة .

- متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفني والتقني والتدريب الإداري والمهني .

- نشر الوعي التدريبي بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات .

- وضع أسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

- دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة في مختلف قطاعات الدولة وفي القطاعين العام والخاص ، واقتراح الاجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة والاحتياجات المحلية .

- دراسة الاجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح مايلزم لاختيار واستيراد وتطوير تلك التكنولوجيات ، بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ، ورفع مستوى الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي والتجاري في القطاعين العام والخاص .

غير أن الواقع العملي يشير إلى أن المجلس لم يمارس الاختصاصات الموكولة إليه بالقرار الجمهوري المشار اليه منذ انشائه ، وأن الأهداف المنوط بكياناته التنظيمية تحقيقها لم يتم ترجمتها بعد إلى خطط وسياسات وبرامج تنفيذية ، الأمر الذي يقتضى إعطاء دفعة قوية للمجلس ، تمكنه من مزاولة اختصاصاته الموكولة إليه بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بنشاط التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي .

ثانياً : وزارة القوى العاملة والتدريب :

- حدد القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ مسئوليات وتنظيم وزارة القوى العاملة والتدريب ، ويقرر في مادته الأولى الهدف الرئيسي الذي انشئت من أجله الوزارة في أنه (تحقيق العمالة الكاملة المنتجة كوسيلة وهدف لخطط التنمية الاقتصادية) ، وذلك من خلال الأهداف

الفرعية التالية :

- تخطيط الموارد البشرية .

- تنظيم استخدامها .

- تدريبها مهنيًا وترشيدها أدائها ورفع كفاءتها الانتاجية .

- رعاية قوة العمل .

كما ينص في المادة الأولى نفسها على المسئوليات التي تضطلع

بها الوزارة لتحقيق أهدافها ، وتتمثل فيما يأتي :

- جمع البيانات الإحصائية عن عرض القوى العاملة والطلب عليها

بخصائصها المختلفة من الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاعين العام

والخاص وغيرها ، وكذلك جمع البيانات الخاصة بالطاقات التدريبية

والأجور والانتاج وساعات العمل ، ولها أن تجمع هذه البيانات ، أو أن

تطلب من أجهزة الإحصاء بالدولة - وخاصة الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء - مدتها بما تحتاجه من هذه البيانات .

- إجراء الموازنات الدورية لعرض القوى العاملة والطلب عليها ،

واقترح الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق التوازن الكمي والنوعي

والجغرافي للقوى العاملة ، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط وغيرها من

الوزارات والأجهزة المعنية .

- إعداد وتطوير التصنيف المهني ، بهدف الوصول إلى المسميات

المهنية الحقيقية ومواصفاتها ، ونظم إعدادها وواجباتها والأخذ بها ،

وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعنية .

- تحديد الهياكل المهنية على المستوى القومي والقطاعي والوحدات

الانتاجية ، وذلك لاستخدامها في تقديرات القوى العاملة وسياسات

التدريب والكفاية الانتاجية .

- رسم سياسات الاستخدام وتنظيمه بما يكفل دقة وسرعة الموازنة

بين خصائص ومواصفات فرص العمل المتاحة داخل البلاد وخارجها ،

لتحقيق متطلبات الانتاج وعلى أساس من تكافؤ الفرص .

- رسم سياسة الاستفادة من الهجرة والعمل في الخارج على ضوء

سياسات الاستخدام ، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية في هذا

الشان ، بما في ذلك رعاية العمالة المصرية في الخارج .

- دراسة هيكل الأجور في مختلف قطاعات العمل لضمان ربط

الأجر بالانتاج ، وكفالة توجيه القوى العاملة نحو المهن والتخصصات

التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التوازن

في توزيع الدخل القومي الحقيقي .

- إعداد وتطوير أساليب التوجيه المهني بغية الاستفادة المثلى من نظم

التعليم والاستخدام والتدريب ، وذلك بالاشتراك مع الأجهزة

الأخرى المعنية .

- رسم السياسة القومية للتدريب المهني ، وإعداد الخطط والبرامج

المنفذة لهذه السياسة على المستويات المختلفة في الحكومة والقطاعين

العام والخاص ، لتصويب هيكل القوى العاملة تحقيقاً لمتطلبات خطط

التنمية ، وإعداد مشروعات خطط تمويل التدريب المهني ومصارفه

وأسبقيات الاتفاق ، بالاشتراك مع الجهات المعنية .

- دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية إلى توفير العمالة الفنية والمدرسين

لها ، من خلال الاستخدام الأمثل لما هو قائم من الوحدات التدريبية ، أو

إنشاء وحدات رائدة يتطلبها التطور في أساليب الانتاج .

- متابعة وتقييم برامج التدريب المهني في مراحله ، وكذلك متابعة

المتدربين أثناء التدريب وبعده ، واقترح الإجراءات والوسائل التي تكفل

رفع كفاءة فاعلية التدريب .

- وضع واعتماد كافة برامج الاعلام والنشر في مجالات القوى

العاملة والاستخدام والتدريب المهني .

- دراسة الوسائل المؤدية إلى توفير الاستقرار في علاقات العمل ،

وتحقيق شروطه العادلة وظروفه الملائمة ، بالتعاون مع المنظمات العمالية

وجهاً للإدارة - بما يساعد على إطراد الزيادة في الانتاج وتحسين

مستويات المعيشة .

- بحث واتخاذ وسائل تنسيق الخدمات العمالية ونشر وسائلها ،

ودعم نشاط المنظمات العمالية في هذا المجال .

- بحث وسائل تنظيم وتدعيم العلاقات العمالية الدولية ، وتمثيل جمهورية مصر العربية بالهيئات والمؤتمرات الدولية ، واتخاذ إجراءات عقد الاتفاقيات العمالية ، وذلك بعد الرجوع إلى الجهات المختصة .

- إجراء البحوث والدراسات الميدانية لمباشرة المسئوليات الواردة بهذا القرار .

- مباشرة الخدمات العمالية ذات الطابع القومى ، ومتابعة تنفيذ المشروعات والبرامج والأعمال على المستويات المحلية ، طبقا للقرارات والتعليمات التى تصدرها الوزارة ، وذلك دون إخلال بالاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية .

وفى إطار هذا القرار الجمهورى وما تضمنه من أهداف ومسئوليات ، فقد أجريت عدة تعديلات على الهيكل التنظيمى للوزارة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق أهدافها ، كان آخرها التعديلات التى ووفق على اعتمادها من قبل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فى فبراير ١٩٩٠ .

وباستعراض أهداف وزارة القوى العاملة والتدريب واختصاصاتها من واقع القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ، يتضح مايلى :

١ - أنه بينما ينص القرار الجمهورى المشار اليه فى مادته الأولى على أن الهدف الرئيسى الذى أنشئت من أجله وزارة القوى العاملة والتدريب يتمثل فى تحقيق العمالة الكاملة المنتجة كوسيلة وهدف لمخططات التنمية الاقتصادية - إلا أن الواقع العملى يوضح أن هذا الهدف فيما يتعلق بالفائض المتراكم ، لم يترجم إلى سياسات وبرامج تنفيذية تهدف إلى تحويل هذا الفائض إلى قوى عاملة منتجة ، تساهم فى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة .

٢ - أن القرار المشار اليه قد منح الوزارة اختصاصات رئيسية تستوعب الجانب التنفيذى لتطبيق أسلوب التدريب التحويلى بين خريجي

النظام التعليمى ، وفق المفهوم السابق بيانه .

وعلى الرغم من أن الاختصاصات الرئيسية التى أعطيت لوزارة القوى العاملة والتدريب بمقتضى القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه كافية بدرجة تتناسب مع الجانب التنفيذى لأسلوب التدريب التحويلى بين خريجي النظام التعليمى ، وفقا للمضمون الذى يعتبر أنه إعادة تأهيل هؤلاء الخريجين بما يضمن التأكيد على عائد إعدادهم الأول ، ومواصلة تنمية معارفهم وقدراتهم بصورة أكثر كفاءة وأعلى فاعلية ، وبما يمكنهم من مزاولة أعمال أو وظائف تعانى الدولة نقصانها - إلا أن هذه الاختصاصات لم يتم ترجمتها إلى سياسات وبرامج تنفيذية . وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمى التى تعانى الدولة منها منذ الثمانينات وحتى الآن ، إنما ترجع أساسا إلى عدم التصدى لمشكلة فائض الخريجين من النظام التعليمى .

وعلى ذلك ، فإن الأمر يتطلب أن يقوم كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ، ووزارة القوى العاملة والتدريب ، بمباشرة الاختصاصات والصلاحيات الموكلة اليهما ووضعها موضع التنفيذ ، بما يمكنهما من ممارسة مسئولية التدريب التحويلى بين خريجي النظام التعليمى بشكل فعال ، وبما يحقق الهدف المنشود منه .

الخلاصة :

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- يشهد سوق العمل المصرى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن تفاقم ملحوظا لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمى ، حيث بلغت نسبتها وفقا لتعداد ١٩٨٦ ما يوازئ ٨٠٪ من اجمالى حجم البطالة فى مصر ، والذى قدر بنسبة ١٢ ٪ من اجمالى قوة العمل (١٢.٥ مليون فرد) ... على أنه إذا استمر هذا النمط التزايدى فى معدلات البطالة بين المتعلمين ، فإنها سوف تصبح عنصرا من عناصر تهديد المجتمع ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

- أن مشكلة البطالة التى يشهدها سوق العمل هى مشكلة مركبة من

نتاج كثير من العوامل الاقتصادية والديمقراطية والتعليمية والسياسية والاجتماعية وغيرها ، على أنه يمكن إرجاع البعض منها الى جانب العرض للقوى العاملة ، بينما يمكن إرجاع البعض الآخر إلى جانب الطلب عليها .

- على الرغم من اتباع الدولة لسياسات تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية المطردة ، إلا أن البيانات والاحصاءات تشير الى أن معدل نمو السكان قد ارتفع من (٢.٠١ ٪) خلال الفترة من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٦ إلى (٢.٨ ٪) خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ .

- أدى التوسع الكمي في التعليم إلى زيادة كبيرة في أعداد خريجه ، سواء في المرحلة العالية أو المتوسطة ، عن متطلبات سوق العمل ، ومن ثم فإن مخرجات سياسات التعليم لا تشير الى وجود توازن نسبي بين نوعياته المختلفة ، وبالتالي عدم موازنة خريجه كما وكيفا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل .

ولاشك أن ارتفاع معدلات فائض الخريجين من النظام التعليمي يعتبر مشكلة اقتصادية ، تتمثل في إهدار الموارد المالية التي أنفقت على تعليم هؤلاء الخريجين .

كما أنه يمثل مشكلة اجتماعية بالنسبة لقاعدة عريضة من الشباب المتعلم القادر على العطاء والانتاج .

- على الرغم من أن نمط توزيع الاستثمار القومي على مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة يلعب دورا كبيرا في التأثير على معدلات نمو هذه القطاعات ، وبالتالي على قدرتها على استيعاب عمالة جديدة - فإن البيانات والاحصاءات تشير الى زيادة نسبة الاستثمار القومي في عمليات الاحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية ، حيث بلغت ٨٧.٥ ٪ من حجم الاستثمار في الخطة الخمسية الماضية ، وأن هذه العمليات - رغم أهميتها - لاتولد فرصا للعمل بالقدر الكافي .

- نتيجة للاجراءات التقيدية في السياسات المالية والنقدية التي انتهجتها الدولة خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧ / ٨٦ والتي كانت تستهدف الحد من التوسع النقدي وتقيد الائتمان المحلي بفرض كبح جماح الطلب الكلي والتأثير على التضخم المحلي والعجز الخارجي - فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من (٩.٦ ٪) سنويا في الفترة من ٧٣ - ٨٠ / ١٩٨١ إلى (٦.٨ ٪) سنويا في الفترة من ٨١ / ٨٢ - ٨٧ / ٨٦ ، بينما انخفض معدل نمو العمالة الموظفة من (٣.٥ ٪) إلى (٢.٧ ٪) سنويا في الفترة ذاتها .

- أن وجود طاقات عاطلة يعتبر أحد الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وفي هذا الصدد توضح إحدى الدراسات أن النسبة المئوية للطاقة العاملة الى الطاقة المتاحة في القطاع العام الصناعي قد بلغت ١٥.٢ ٪ كمتوسط للفترة الممتدة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ .

- أن الحاجة أصبحت ماسة الى أن تأخذ الدولة بأسلوب جديد لتحريث هذه القوى العاملة الزائدة عن حاجة سوق العمل الى عمالة منتجة ، من خلال التأكيد على عائد إعدادهم الأول ، وتزويدهم بمهارات ومعارف جديدة لم تكن في عداد معلوماتهم ومعارفهم النظرية التي سبق أن تعلموها ، وبحيث يرتقون بمستواهم فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية لممارسة أعمال ووظائف تعانى الدولة نقصا فيها .

- تقع مسئولية توجيه استخدام الخريجين من النظام التعليمي الاستخدام الأمثل في مصر - في المقام الأول - على كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ووزارة القوى العاملة والتدريب ، ويرجى أن يهتم بأسلوب التدريب التحويلي بين هؤلاء الخريجين لاعادة تأهيلهم وإعدادهم .

- أن أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، يجب أن يركز على مفاهيم واضحة ومحددة ، وأن يتجه الى تحقيق أهداف معينة وفقا لاستراتيجية مرسومة بدقة ، ومستندة الى مبادئ ومركزات

أساسية ترشد اتجاهها ، وتتخذ معايير لتقييم مفاهيمها ، كما أن الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاستراتيجية يجب أن تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وتأكيدا على ما أوصت به المجالس القومية فى تقاريرها السابقة - يوصى بما يلى :

* معالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمى مبكرا وليس بعد التخرج ، وذلك بالأخذ بنظام التدريب التحويلي مع بداية المرحلة الثانية من التعليم الاساسى ، للحد - من المنبع - من أعداد الخريجين المتعطلين .

* ضرورة الاهتمام بأساليب أخرى لمواجهة مشكلة البطالة الى جانب التدريب التحويلي ، باعتبار أنه لايمثل المدخل الوحيد لعلاج المشكلة المتشعبة والمتعددة الاسباب . وأبرز هذه الوسائل هو :

- التركيز على التعليم الفنى ، وإنشاء مراكز جديدة للتدريب المهني مزودة بالكوادر الفنية المدربة والمعدات والاجهزة الحديثة .

* أن تحويل مفهوم التدريب التحويلي إلى برامج عملية يتطلب عملاً فى ميادين متعددة منها :

- أن تقوم القوات المسلحة بتدريب المجندين غير المؤهلين ، على مهن يستفيد منها المجند بعد انتهاء تجنيده . مع المساهمة فى تدريب المجندين المؤهلين تدريباً تحويلياً على بعض التخصصات المطلوبة فى سوق العمل .

- أن تسهم وحدات الادارة المحلية فى عمليات التدريب التحويلي داخل المحافظات ، عن طريق إنشاء مراكز للتدريب على المهن الزراعية المتعلقة بالتصنيع الزراعى .

- إلحاق بعض فائض الخريجين من النظام التعليمى بالشركات

المختلفة ، ليعملوا بها كمتطوعين ، وذلك بعد تدريبهم على المهن التى تحتاجها هذه الشركات ، وتعيين من تثبت كفاءته بها .

- الحد من البطالة العالية بين خريجي كليات الزراعة والمدارس الزراعية ، بتحويلهم إلى مهن أخرى فى حقل الزراعة ذاته ، بتدريبهم على استخدام الآلات الحديثة وتطعيم الشتلات وغير ذلك .

* تعديل سياسات القبول فى التعليم الجامعى وفى المعاهد والمدارس الفنية على اختلاف أنواعها ، بحيث تكون هناك مواسم بين الخريجين وسوق العمل من حيث الكم والنوع .

* ضرورة التنسيق بين أجهزة وضع البرامج التدريبية والأجهزة المسؤولة عن التصنيف ، عند وضع البرامج التدريبية .

* العمل على توفير كافة المعلومات عن عائلات المهن المتقاربة ، حتى يسهل إجراء التدريب التحويلي فى حالة وجود فائض فى بعضها وعجز فى البعض الآخر . مع إعادة النظر فى أوضاع الأجهزة المعاونة وأجهزة الخدمات ، بما يكفل التوازن بينها وبين حجم الأجهزة الفنية والإنتاجية ، وبالتالي ترشيد سياسة تعيين الخريجين تدريجياً ، توصلنا إلى إنهاء التزام الدولة بعد فترة زمنية مناسبة تواكب تطوير التعليم والتدريب .

* بناء نظام معلومات متكامل ، يقوم بتوفير كافة البيانات عن الاحتياجات الحالية أو المستقبلية من العمالة والكوادر الفنية المطلوبة بمستوياتها وتخصصاتها المختلفة ، على أن يتم ربطها بأجهزة التدريب التحويلي المعنية ، بما يؤدي إلى تقدير الاحتياجات والعمل على تلبيتها .

* قيام جهات الإنتاج بالدور الأساسى فى تمويل التعليم الفنى والتدريب كجزء من تكاليف الإنتاج ، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

* أن يعنى كل من المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ، ووزارة القوى العاملة والتدريب ، بمباشرة الاختصاصات

والصلاحيات الموكولة إليهما ، ووضعها موضع التنفيذ وتطويرها ، مع العمل إزالة الازدواج في الاختصاص بين الجهازين .

* تمكين خريجي النظام التعليمي ، بعد تدريبهم على خبراتهم الجديدة ، من الالتحاق بسوق العمل حتى يؤتي هذا التدريب ثمرته المنشودة ، وذلك من خلال بيانات توضح حاجة السوق الفعلية والخبرات التي يحتاجها .

* أن يتم منح الخريج مكافأة أثناء فترة التدريب ، على أن تحسب هذه الفترة مدة خبرة تحسب له عند التعيين ، وأن يمنح في نهاية فترة التدريب شهادة معترفا بها ، وموضحا بها عناصر التدريب ودرجة الكفاءة .

* العمل على تدعيم أجهزة التدريب القائمة ، مع إنشاء مراكز تدريب تحويلي بين خريجي النظام التعليمي بهدف الربط بين برامج التدريب العملية والدراسات النظرية التي حصل عليها الخريج في مرحلة التعليم .

* توفير السيولة النقدية الكفيلة بتطوير وتنمية أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي . مع نشر الوعي بأهمية الالتحاق بهذا التدريب ، ودراسة التخصصات التي تتطلبها عمليات التنمية القومية ، وتتفق في الوقت ذاته مع قدراتهم وإمكاناتهم الفردية .

* أن يقوم الصندوق الاجتماعي بتمويل مشروعات اقتصادية صغيرة ، خاصة في المجال الزراعي ، لاستيعاب بعض فائض الخريجين .

الادارة المحلية والتنمية الاقليمية

تطوير نظام

الادارة المحلية

نظام الادارة المحلية قديم في مصر ، بل إنه سبق قيام النظام النيابي الذي أرسى أسسه دستور ١٩٢٣ ، فقد أنشئ في أعقاب الاحتلال البريطاني ليكون بديلا عن النظام النيابي الذي حاولت إقامته الثورة العرابية ، وكان طبيعيا وتناداك أن يقوم نظام الادارة المحلية في عهد الاحتلال على أساس النمط البريطاني وأهم ملامحه التعدد ، فلما استقلت مصر وصدر دستور ١٩٢٣ ، رُئي العودة مرة أخرى إلى النظام الفرنسي القائم على وحدة النمط .

ولقد كان من أبرز القوانين في مجال الادارة المحلية ، القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ (المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١) .

ولما صدر دستور ١٩٧١ تضمنت الأسس التي يقوم عليها نظام الادارة المحلية في ثلاث مواد هي :

المادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة ذلك .

المادة ١٦٢ : تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا .

المادة ١٦٣ : يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمائنها وأعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ، وبورها في اعداد خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

وتبعا لذلك صدر القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادارة المحلية ، والذي حل محله القانون الحالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل .

وتتمثل أهم مقومات نظام الإدارة المحلية فيما يلي :

- أن يكون النظام تابعا من المجتمع وظروفه .
- أن يقوم على تقسيم إداري يحقق لوحده التكامل الاقتصادي والاجتماعي ، مع تقليل عدد مستوياته بقدر الامكان .
- أن تكون اختصاصات الوحدات المحلية واضحة ومحددة في القوانين التي تحكم هذا النظام .

- أن يكفل النظام التمويل الكافي والمناسب لوحداته .

- أن تحدد مهمة الوصاية الادارية على التصرفات المحلية .

وقد حان الوقت لتطوير نظام الادارة المحلية على ضوء التطورات التي يشهدها مجتمعنا وفيما يلي الجوانب التي تدعو الضرورة الى تطويرها :

أولا : تشكيل المجالس الشعبية المحلية :

اتبعت مصر على فترات نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة . وانتهى الأمر في خصوص تشكيل المجالس الشعبية المحلية الى الأخذ بنظام القائمة الحزبية المصحوبة بمقعد فردي واحد . وهو النظام الذي كان مقررا بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب . وقد طعن بعدم دستورية هذا النظام الانتخابي بالنسبة الى انتخابات مجلس الشعب ، وقضت المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ ، بعدم دستورية النص الذي يفرد لغير المنتمين الى الأحزاب مقعدا واحدا ، لأن هذه المادة قد تضمنت في صريح نصها إخلالا بحق المواطنين غير المنتمين الى أحزاب سياسية في الترشيح

على قدم المساواة ، وعلى أساس من التكافؤ مع باقي المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية ، مما أدى الى التمييز بين الفئتين من المرشحين في المعاملة القانونية ، وفي الفرص المتاحة للفوز بالعضوية تمييزا قائما على أساس اختلاف الآراء السياسية ، الأمر الذي يشكل مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ من الدستور ، ويستوجب القضاء بعدم دستورتها .

وإذا كان هذا النص قد صدر في خصوص انتخابات مجلس الشعب ، فإنه يتضمن حكما عينيا ، يطبق في كل حالة مشابهة . وهو أظهر في حالة انتخابات المجالس الشعبية المحلية ، لأن القائمة التي حكم بعدم دستورتها بالنسبة الى انتخابات مجلس الشعب ، كانت مصحوبة بالتمثيل النسبي . أما القائمة في خصوص انتخابات المجالس الشعبية المحلية ، فإنها تقوم على نظام الأغلبية ، بمعنى أن القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات تفوز بجميع المقاعد .

وخطورة هذا الوضع تتمثل في عدم دستورية القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وفي احتمال إبطال جميع القرارات الصادرة من المجالس الشعبية المحلية .

وبجانب هذا الحكم القانوني فإن الملاءمة التشريعية تقضي بضرورة العول عن نظام القائمة ، لأن المشرع عدل عنها بالنسبة الى انتخابات مجلس الشورى ، ومجلس الشعب ، فلا محل لبقائها بالنسبة الى المجالس الشعبية المحلية .

ثانيا : وحدات الادارة المحلية :

كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، يقوم على ثلاث وحدات هي : المحافظة ، والمدينة ، والقرية . فاضاف اليها المشرع في القانونين التاليين وحدتين جديدتين هما : المركز والحي ، فأصبح لدينا خمس وحدات . هذا غير الأقاليم الاقتصادية السبعة ، وإن كانت لاتعتبر وحدات إدارية بالمعنى القانوني لأنها لاتتمتع بالشخصية الاعتبارية .

وهذا التعدد في المستويات الادارية قد يعوق العمل . وقد يخفف من

هذا الاحتمال انتماء جميع المجالس بمختلف مستوياتها الى حزب واحد تنتمى اليه أيضا القيادات المحلية . ولكن هذا الاحتمال غير دائم ، لاسيما إذا تقرر الأخذ بنظام الانتخاب الفردي . ولهذا يمكن التقدم بالمقترحات التالية - مع التسليم بأن تنفيذ بعض هذه المقترحات مرهون باتجاه الدولة نحو تعديل الدستور في الوقت المناسب :

أ - يجب إفراد العاصمة بقانون خاص ، يراعى كافة الظروف المحيطة بها ، وهذا اتجاه عالمي . وتنظيم العاصمة بقانون خاص ، من شأنه أن ييسر العمل الإداري نظرا لاحتواء العاصمة على كثير من المرافق ذات الطابع القومي . ولقد أقر المشرع المصري هذا الاتجاه ، حين أقر مدينة الأقصر - باعتبارها عاصمة السياحة في مصر - نظاما خاصا بها .

ب - يجب اختصار الوحدات الإدارية إلى ثلاثة مستويات :

- مستوى المحافظة : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

- مستوى المدينة : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

- مستوى القرية : بوضعها الحالي ، مع تحديد المرافق التي تلحق بها .

ج - أن تغطي حدود المحافظات جميع رقعة الدولة .

ثالثا : الاستقلال المحلي :

إن استقلال الوحدات المحلية ، هو ركن من أركان نظام اللامركزية الإقليمية . وكلما كان النظام راسخا في دولة من الدول ، كان مجال استقلال الوحدات المحلية كبيرا ، كما هو مشاهد في المملكة المتحدة التي تعتبر من أقدم وأعرق الدول المعاصرة تطبيقا لنظام الإدارة المحلية . أما في مصر فالمشاهد أن الحكومة المركزية لها سلطات تكاد تكون تامة على الوحدات المحلية ، بحيث لانكاد نجد اختصاصا تستقل هذه الوحدات بممارسته دون رقابة مركزية أو لا مركزية . فجميع

وزارات الخدمات لها سلطات شبه تامة على الوحدات المحلية ، والوحدات المحلية من داخلها لها رقابة بعضها على بعض : فالمحافظة تراقب الوحدات « المراكز والمدن والقرى » في نطاقها ، والمركز يراقب « المدن والقرى » في نطاقه ، والمدينة تراقب الأحياء في نطاقها . ثم يأتي المحافظ فوق الجميع وله سلطات بالغة الاتساع على الوحدات المحلية التي تتبعه . ولاشك أن كل هذا من شأنه أن يعوق العمل .

وإزاء هذه السلطات أنكر بعض الفقهاء وجود نظام للإدارة المحلية في مصر ، واعتبره نوعا من عدم التركيز الإداري . وإذا كان هذا الرأي قد بالغ بعض الشيء ، إلا أنه يجسد المعنى الحقيقي الذي أشرنا إليه . ولذلك يقترح :

أ - تحديد مجال معقول لوحدات الإدارة المحلية تتصرف فيه بحرية ، بحيث لا يحد من حريتها في التصرف إلا رقابة القضاء .

ب - حصر جهات الإدارة المركزية التي لها حق مراقبة الوحدات المحلية ، ودمجها في مستوى واحد . ويتحقق هذا الأمر على نحو أمثل لو حصرت وحدات الإدارة المحلية في ثلاثة مستويات على النحو السابق توضيحه .

ج - توسيع مجال إشراف المجالس الشعبية على نشاط الوحدات التنفيذية المحلية ، وتهيئة الظروف التي تسمح للمواطنين بحضور جلسات المجالس المحلية ، وهو الحق المقرر نظريا وغير المطبق عمليا . ومن الأمور التي تساعد على تحقيقه ، هذا الغرض - نشر محاضر جلسات المجالس المحلية وجدول أعمالها على المواطنين المحليين بانتظام .

رابعا : التمويل المحلي :

إن أبرز نقاط الضعف في نظام الإدارة المحلية في مصر ، هو الموارد المالية لوحدات الإدارة المحلية . فالمعروف في الدول المتقدمة ، أن وحدات الإدارة المحلية تعتمد في الجانب الأكبر من نفقاتها على مواردها المحلية ، مما يكفل لها قدرا كبيرا من حرية الحركة والاستقلال . أما في

مصر فإن الجانب الأكبر من الوحدات المحلية تعتمد على إعانة الحكومة ، ذلك أن قوانين الإدارة المحلية - منذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - كانت تتضمن بندا للموارد المشتركة للمحافظات ، والتي تتمثل في نصيب المحافظة في الضريبة الإضافية على « الصادرات والواردات ، وضريبة القيم المنقولة ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية » التي تقع في دائرتها والتي يحددها القانون .

وجرى المشرع على أن تختص المحافظة التي تجبى في نطاقها هذه الضريبة الإضافية بنصف الحصيلة ، على أن يودع النصف الآخر في رصيد الموارد المشتركة لكافة المحافظات ليوزع بينها بمعرفة الوزير المختص بالإدارة المحلية .

وبرغم العجز الشديد في موارد المحليات بكافة مستوياتها ، فإن المشرع قد ألغى هذا المورد بشطريه ، حيث نص قانون الضرائب على الدخل ، الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المادة الثالثة من قانون الإصدار على إلغاء « الضريبة الإضافية بدائرة المحافظة ، المفروضة كنسبة من الضريبة الأصلية المقررة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية » . ثم جاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ ، ليُلغى « الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ » .

والإلغاء هذا المورد بشطريه ، سوف يلقي بالعجز في موارد المحليات على عاتق الحكومة المركزية ، وهو اتجاه يسير في عكس ماينادى به خبراء الإدارة المحلية من العمل على تدعيم موارد المحليات .

خامسا : الموظفون المحليون :

من المسلمات في جميع نظم الإدارة المحلية في العالم ، أن الوحدة المحلية تستقل بموظفيها . ونظرا للطابع المركزي الغالب على الإدارة في مصر ، فلم يكن من الممكن تطبيق هذا المبدأ فورا ، ولذا نصت المادة (٤) من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن

« يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجلس على سبيل الإعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية الحاليين بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم ، وذلك إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية » . ولكن الطابع المركزي الغالب للإدارة المصرية حال دون تحقيق هذه الغاية في ظل قوانين الإدارة المحلية ، مما اضطر المشرع إلى اتخاذ خطوة حاسمة في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، إذ نص على أن « تنقل بقوة القانون الاعتمادات المالية الخاصة بالعاملين في الجهات التي نقلت اختصاصاتها بمقتضى هذا القانون إلى وحدات الإدارة المحلية إلى الموازنات الخاصة بهذه الوحدات » .

ولكن بالرغم من هراحة النصوص ، فما زال العاملون مكسرين في الوزارات وفي المصالح القائمة في العواصم ، بينما الوحدات المحلية في الأقاليم تشكو عجزا في النوعيات المتخصصة من العاملين ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أسباب عملية ، وظروف اجتماعية متوارثة من الماضي . والحاجة ماسة إلى العمل الدائب المستمر لخلق فكرة الموظف المحلي ، المرتبط بإقليمه والذي هو الأساس في نجاح نظام الإدارة المحلية من الناحية العملية .

والعاملون في المحافظات فئات متعددة : فمنهم التابعون للبرلمان « مجلسي الشعب والشورى » ، والتابعون للسلطة القضائية ، ولا سلطان للمحافظ عليهم ، ومنهم التابعون للسلطة التنفيذية ، وهم فئتان : فئة تتبع الإدارة المحلية ، وهؤلاء يرأسهم المحافظ ، وله عليهم سلطة الوزير ، وفئة تتبع الوزارات في العاصمة ، وأن كانوا يعملون مكانيا في نطاق المحافظات ، وهؤلاء خول المشرع للمحافظين سلطات محددة بالنسبة إليهم .

والأصل أن تستقل الوحدات الإدارية بموظفيها . وقد حاول المشرع المصري إعمال هذا الأصل عبر قوانين الإدارة المحلية المتعاقبة ، حيث : - جعل العاملين في نطاق المحافظة الواحدة ، وحدة متكاملة من

حيث الترقيات والنقل . بل انه في وقت ما قد سمح بإدماج العاملين في أكثر من محافظة متجاورة في وحدة واحدة من حيث الترقيات ، لمواجهة التفاوت بين المحافظات ، ولكنه عدل بعد ذلك عن هذه التجربة . ولاشك أن الأخذ بنظام الأقاليم المقترح ، سوف يحسم هذه المشكلة بصورة جذرية ، لأن كل إقليم سيحقق الفرص المتكافئة للعاملين في نطاقه ، من حيث فرص الترقية ومستوى الحياة الاجتماعية

- حاول المشرع أن يضيف بعض المرونة على الأوضاع الوظيفية للعاملين في المحافظات ، وأن يمنح المحافظين بعض السلطات عليهم لتحقيق فكرة الموظف المحلي . ومن ذلك ماورد بشأن الباقين بالمحافظات في قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، كما يتضح من النصوص الآتية :

• يجوز بقرار من المحافظ أن تقصر المسابقات الخاصة بشغل الوظائف المحلية على أبناء المحافظة . ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم بدائرتها إقامة عادية (الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٠) .

• يحدد المحافظ بقرار منه الوظائف التي يكون شغلها بامتحان ، وتلك التي تشغل بدون امتحان . ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان . وعند التساوي في الترتيب تكون الأولوية في التعيين لأبناء المحافظة (الفقرة الثانية من المادة ١٤٠) .

• يجوز للمحافظ - في حدود الموازنة المعتمدة - أن يشغل بعض الوظائف التي تقتضى تفرغ شاغلها بطريق التعاقد مقابل مكافأة شاملة يحددها العقد ، وذلك وفقا للقواعد العامة الصادرة في هذا الشأن (مادة ١٤١ فقرة أولى من القانون) ، وهذا النص يمكن المحافظ من أن يضع في اعتباره عند التعيين جميع الظروف المحيطة بطالب الوظيفة ، وعلى رأسها صلة الموظف بالاقليم وإحاطته بشئونه ، ولهذا فإن

أسلوب التعاقد هو الأسلوب الشائع في شغل الوظائف المحلية ، في معظم دول العالم في الخارج .

سادسا : نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين :

منذ عرفت مصر نظام الإدارة المحلية - سواء قبل الاستقلال أو بعده - وهي تأخذ بنظام المجلس الواحد ، على مستوى الوحدة المحلية .

ولقد أخذ المشرع بقاعدة تطعيم العناصر المنتخبة - التي تمثل أغلبية الأعضاء - ببعض العناصر المعينة لزيادة كفاءة المجالس . وسار قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على هذا النمط ، وإن كان قد استحدث تقليداً جديداً ، لم تتضمنه النظم السابقة ، إذ جعل تشكيل المجالس من ثلاث فئات ، بدلا من فئتين ، وهم :

- الأعضاء المنتخبون الذين يجيئون عن طريق الانتخاب ولهم الأغلبية .

- الأعضاء المعينون بحكم مناصبهم ممن لهم صلة مباشرة بإدارة المرافق المحلية .

- الأعضاء المختارون من بين المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط العضوية ، وهم أعضاء محنوا العدد ، يتمتعون بكفايات علمية أو تخصصية تفيد المجالس المحلية ، أو تسد ما بها من نقص في التخصصات أو الكفايات .

ولما جاء دستور سنة ١٩٧١ ، استحدث نصا يقضى بأن تشكل المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب ، وأن يختار رؤساؤها من بين أعضائها ، وبذلك خرج القادة الإداريون من عضوية المجلس ، وشكل المشرع لهم مجلسا آخر هو المجلس التنفيذي . الأمر الذي أدى الى تداخل الاختصاصات بين المجلسين .

ولاشك أن نظام المجلس الواحد هو النظام الطبيعي ، وأن الجمع بين العناصر المعينة والعناصر المنتخبة ، هو أصلح النظم لمصر ، بغض النظر عن الاعتبارات القانونية المجردة .

التوصيات

- وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :
- * العودة الى نظام الانتخاب الفردى فى انتخابات المجالس المحلية الشعبية ، استجابة لما قضت به المحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية الانتخاب بنظام القائمة الحزبية المصحوبة بمقعد فردى واحد .
 - * أفراد العاصمة بقانون خاص يراعى كل الظروف المحيطة بها .
 - * العودة إلى التقسيم الإدارى الذى نص عليه الدستور وهو « المحافظة ، المدينة ، القرية » ، وإلغاء ماعدا ذلك من تقسيمات .
 - * دعم نظام الأقاليم المطبق حاليا ، على أن تغطى حدود المحافظات جميع رقعة الدولة .
 - * دعم الاستقلال المحلى ، مع الحد من الوصاية الإدارية للأجهزة المركزية على التصرفات المحلية .
 - * توسيع مجال إشراف المجالس الشعبية على نشاط الأجهزة التنفيذية للوحدات المحلية .
 - * إعادة تنظيم الوزارات فى ضوء الاختصاصات التى نقلت إلى الوحدات المحلية - وما ترتب على ذلك من نقل موظفيها الى المحليات نقلا نهائيا ، تطبيقا للقانون .
 - * الأخذ بنظام المجلس المحلى الواحد الذى يضم تشكيله أعضاء منتخبين لهم الأغلبية ، وأعضاء معينين بحكم وظائفهم .

الإدارة المحلية وتنمية المجتمع

تقوم الإدارة المحلية على أساس كفالة حرية الجماعات ، وتفجير طاقات أفرادها ، وتوثيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية ، لتنمية المجتمعات المحلية تنمية متوازنة متكافئة فى كافة المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وهى الأسس ذاتها التى تقوم عليها تنمية المجتمع ، باعتبارها المعايير التى يمكن بواسطتها تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى النهوض بمستويات المجتمعات المحلية . وبذلك تتشابه الإدارة المحلية وتنمية المجتمع فى طبيعة وأسلوب إدارة الأنشطة التى يضطلع بها كل منهما عن طريق العمل الجماعى .

وتنمية المجتمع لابد أن تمهد الطريق لقيام نظام الإدارة المحلية اذا سبقت وجوده ، وتدعمه إذا لازمته ، لتصبح تنمية المجتمع من أهم مسؤوليات وأنشطة الإدارة المحلية .

والعلاقة بين الإدارة المحلية وتنمية المجتمع علاقة تبادلية ، فالإدارة المحلية تسهم فى الاسراع بعمليات التنمية ، والتنمية تسهم فى دعم نظام الإدارة المحلية ، ليس فقط عن طريق زيادة الموارد المالية ، ولكن بإحداث تغيير فى البناء الاجتماعى ، وزيادة قدرة المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية ، ورفع كفاءة القائمين بالعمل المحلى .

أولا : المشاركة الشعبية كركيزة أساسية للإدارة المحلية وتنمية المجتمع :

إن المشاركة الشعبية فى التخطيط والتنفيذ والتمويل والرقابة والمتابعة تعتبر ضرورية لتنمية المجتمع ، والإدارة المحلية تقوم بهذا الدور لإحداث التنمية وإنجاحها باعتبارها تابعة من الأهالى ، أفرادا وجماعات ، وقيادات ، فهى تعمل بإرادتهم على أساس من الشعور بالمسئولية ، حيث يسهم كل مواطن بدافع من رغبة حقيقية فى ممارسة العمل من أجل التنمية ، ليصبح معبرا بحق عن احتياجات المجتمع ، وليكون أقوى تأثيرا فى تحقيق أهدافه . فبالإدارة المحلية الفعالة يمكن تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات ، على أساس من التخطيط السليم لتصبح المشاركة الجماهيرية عادة وسلوكا اجتماعيا ، ومهارة ذاتية يعتز بها المواطن ، ويشارك فى المجال الذى يتفق وميوله وقدراته ، وكذلك تقوم التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

« التعليم والعمل » ، وسيؤدي كذلك إلى رفع « القيمة المضافة » للعمل الفني التعليمي ، وهو ما نحتاج إليه أقصى الحاجة . فضلا عن أن هذا الربط سيعيد خريجي المرحلة الحرفية من التعليم الفني لاقتحام سوق العمل العام والخاص على سواء .

٢٠ - ولكن هذا التحول المنشود لن يكون عملية سهلة ، وسيقتضى تعديل بعض نظمنا في مسئولية التوجيه والإشراف على التعليم الفني في صورته الجديدة والمقترحة ، خصوصاً وأن لدينا في الوقت الحاضر عددا كبيرا من جهات المسئولية والإشراف ، فهناك وزارة التعليم ، وزارات أخرى وهيئات عامة أو محلية ، وهناك المصانع وشركات الزراعة والاستزراع ، رجال الأعمال وتنظيماتهم . وهذا يستوجب التنسيق بين كل هذه الجهات ، مع الاحتفاظ دائما بالمسئولية الأساسية في وزارة التعليم ، لأننا لا نريد أن يخرج التعليم الفني عن المسار العام للعملية التربوية التي تعد الشباب لحياة المستقبل المستتير ، فضلا عن أننا نريد صيغة جديدة لربط المتعلمين الفنيين بسوق العمل ، ولقد سرنا حتى الآن على الوتسوف عند حدد يربط « الشهادة » بالمرتب « ولكننا نريد الآن ربط « التعليم والتدريب » بالعمل والانتاج ، وإن تكفينا في ذلك « الشهادة » وحدها ، وإنما يجب أن ننتقل إلى مرحلة « الترخيص بالعمل » فلا تكون الشهادة المدرسية وحدها مدخلا إلى سوق العمل بغير ضوابط . ولا بد لنا أن نتصور أن « الحرف » سينتهي الأمر بها إن عاجلا أو آجلا ، إلى أن تلحق « بالمهن » التي يحتاج دخول سوق العمل فيها إلى « ترخيص » . وقد كانت « الحرف » في مرحلة متقدمة من تاريخنا الحديث منظمة في « نقابات » أو « شياخات » ، كما أن مهنتنا العالية قد اندرجت تباعا وخلال عشرات السنوات الأخيرة ضمن « نقابات مهنية » معروفة : للمعلمين والأطباء والمهندسين والتجار وغيرهم ، وأن الأوان لأن ننتقل « بالحرفيين » إلى مرحلة « النقابات » أو ما يوازيها ، وسننتقل إلى هذه المرحلة انتقالا تدريجيا على الأقل ، فتضع الدولة

نظاما يمنح « رخصة العمل » للفنيين .

وعلى كل حال ؛ فإن اعتبار عمل خريج التعليم الفني ، في صورته المقترحة ، عملا يحتاج إلى « ترخيص حرفي » أو « مهني » - موضوع يستحق البحث المستفيض ، بعد أن يكون هذا التعليم قد طور على صورة بعيدة المدى ، وعلى النحو المقترح .

٢١ - وغنى عن البيان أن الموقف الجديد سيضطرنا إلى أن نعيد النظر جديا في موضوع تسعير الشهادات الفنية ، فنكون واثقين من أن سوق العمل هو الذي يحدد الأجر أو المرتب ، وهذا في حد ذاته سيشجع الإقبال على هذا التعليم والتدريب الفني ، وعلى الحصول على الترخيص بالحرفة أو المهنة المنضبطة الأداء ، والتي يكون الأجر عليها هو على قدر الانتاج ، حتى وإن اقتضى الأمر أن تكون بعض الحرف أكثر عائدا على صاحبها من بعضها الآخر ، كما هي الحال الآن في سوق العمل وفي كل بلاد العالم . أما نظام الأجر والمرتب المصطنع لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ذات مذهب معين ، فقد انقضى زمانه ، لاسيما مع المتغيرات التي استجدت مؤخراً على عالمنا المعاصر .

٢٢ - وقبل أن نترك التعليم الفني ، علينا أن نمود إلى التعليم الأزهرى الذى جرى التقليد على أن نجعله تعليما نظريا دينيا خالصا . فلم يدخل « التعليم الفني » وتدريب « اليد » العاملة إلى المعاهد الأزهرية . وترتب على ذلك أن تعليم هذه المعاهد يختلف عن التعليم الأساسى والعام في مدارسنا الحديثة (التي اتجهت بالتدريج إلى أن تتخبط غالبية تلاميذها في سلك التعليم الفني ، وينخرط نحو ثلثهم فقط في المدارس الثانوية العامة التي تؤهل للجامعة) وبعبارة أخرى فقد أصبحت سبيل التعليم في معاهد الأزهر تنتهى إلى « الجامعة » دون غيرها . وفي هذا خطورة على جامعة الأزهر ذاتها في المستقبل ، حين يزيد عدد خريجي المعاهد على طاقة الجامعة ، وتضيق سوق العمل عن استيعابهم وعن استيعاب خريجي الجامعات الأخرى .

ولعل أحد مخرجنا من هذه « الحالة » هو أن ندخل التعليم الفني والعمل إلى برامج المعاهد الأزهرية ، فنؤهل بعض التلاميذ للعمل في مجال « المعاملات » (الإسلامية) والتجارة والأعمال الكتابية ، أو نؤهل فريقا منهم للعمل في مجال الصناعات اليدوية التي تجنبهم البطالة ، إذا لم تؤهلهم قدراتهم لسلوك طريق الجامعة . وهذه فرصة جديرة بالاهتمام ، إذا أردنا أن نتجنب مزالق المستقبل بالنسبة للتعليم الأزهرى ، ولجامعة الأزهر ، ومكانتها بين الجامعات .

ومن ثم نوصى بإدخال نظام « التعليم الفني » إلى منظومة التعليم الأزهرى العام ، وذلك في سنوات الثانوى من التعليم الأزهرى ، على نحو مايجرى الآن بالنسبة لسنوات التعليم الفني الخمس . ويتم هذا بترتيب وتعاون كامل بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم ، كما يكون تنفيذ هذا التحويل تدريجيا وعلى مراحل مدروسة ، في حدود طاقة معاهد التعليم الأزهرى .

٢٢ - وننتقل في ختام مرحلة التعليم العام إلى المدرسة الثانوية العامة ، وهى التى تعد أساسا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة التى تؤهل للقبول فى الجامعات . وكان مما يؤخذ على هذه المرحلة الثانوية العامة أنها لا تعتبر « مرحلة منتهية » ، ولا تؤهل بذاتها لتولى العمل فى الحياة العامة ، بحيث يصعب على من لا يقبل فى الدراسة الجامعية أو العليا أن يتقدم لعمل مخصص فى الحياة العامة ، سواء أكان ذلك فى القطاع العام أم فى القطاع الخاص ، وإنما عليه أن يلتحق بأحد المعاهد الفنية المتوسطة - العالية (لمدة سنتين) أو أن يتلقى تدريباً ما يدخل بعده إلى مجال العمل فى الحياة العامة . وهذا مأخذ لا يزال ينطبق على من لا يحصلون على « المجموع » الذى تقبله كليات الجامعات . ويبدو أن الأمر سيستمر على هذا النحو ، فيصير من الناحية الواقعية أمراً ضرورياً أن يحصل الطالب فى الجملة على مجموع ٦٠ ٪ (على الأقل) من درجات النجاح فى الثانوية العامة ، قبل أن يحتسب فى عداد من تقلبهم الجامعات لمتابعة الدراسة بها .

٣٤٦

ولكن الصعوبة الحقيقية فى هذه المرحلة الثانوية العامة ، ان النظام الذى ورثناه عن عهد الاستعمار البريطانى جعل هذه المرحلة هى مرحلة « التخصص » ، لأنها كانت فى هذا الوقت تمثل المرحلة الختامية للتعليم العام فى جملته . وكان المتخرجون فيها يتوجهون إلى الخدمة الحكومية العامة ، أو إلى عدد محدود من « المدارس العليا » التى استعاض الاستعمار بها عن « الجامعة » . وهذه المدارس كانت « متخصصة » فى فروع المعرفة والمهنة ، كالطب والهندسة والحقوق والتجارة والزراعة والمعلمين ، وكانت تلك المدارس تنقسم فى جملتها قسمين ، ويحتاج بعضها إلى من يجب أن يتجه تعليمهم الثانوى إلى الناحية الأدبية ، ويحتاج بعضها إلى خريجي الناحية « العلمية » . وبذلك انقسم التعليم الثانوى (منذ ذلك العهد الاستعماري) فى منتصفه قسمين « أدبى » و « علمى » وذلك فى سن مبكرة نسبياً ، وبعد أن يكون التلميذ قد قضى فى التعليم العام زهاء ثمانى سنوات . وهى فترة يرى أهل التربية بعامة أنها لا تكفى لأن يبدأ بعدها « التخصص » ومع ذلك فلقد سرنا على هذا النحو ولا نزال فيه حتى الآن .

وعندما جاء المجلس القومى للتعليم أعاد البحث واقتراح ، فى عام ١٩٧٦ وما بعده ، أن يعاد النظر فى هذا التخصص المبكر ، وأن يصرف النظر عن نظام « التشعب » إلى قسم « أدبى » وقسم « علمى » ويستعاض عن ذلك بنظام « الاختيار » بين المواد ، كما هو معمول به فى دول العالم الغربى (وفى إنجلترا التى نقلنا منها نظام التخصص بالذات) . وبذلك يصح أن يجمع الطالب الواحد ، فى أواخر دراسته الثانوية ، بين بعض المواد الأدبية أو الاجتماعية التى تدرس « الإنسان » وبين بعض المواد « العلمية » التى تدرس « الطبيعة » فى دراسة « نظرية » أو « تطبيقية » وفى ذلك ما يوسع أفقه وينفعه فى دراساته الجامعية المتنوعة فيما بعد . وقد بدأت وزارة التعليم تأخذ - ولو على استحياء - ببعض هذا رأى ، حتى انتهى الأمر إلى إقرار نظام يجمع بين « التشعب » و « الاختيار » وصدر القرار الوزارى

رقم ٢٧٤ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٩٠ بأن يدرس جميع الطلاب ، وأن يمتحنوا في شهادة الدراسة الثانوية العامة ، ثلاث لغات (العربية والأدبية الأولى والأدبية الثانية) ثم يدرس كل من طلبة القسم الأدبي والقسم العلمي ست مواد تخصصية ، ثم يختار طلاب كل من الشعبتين مادتين اختيارييتين من مجموعتي ١ ، ب من المواد الأدبية والعلمية المبينة في اللائحة ، وتحسب درجات كل هذه المواد جميعا ضمن المجموع الذي يحصل عليه الطالب . وكذلك فإن الطلاب جميعا يدرسون ثلاث مواد أخرى في التربية الدينية والوطنية والفنية ، ولكنها جميعا لا تحسب ضمن المجموع ، وإنما يكفي فيها النجاح فقط .

وكانت اللائحة تحتوي على بعض مواد اختيارية تضاف إلى المجموع ، وتحسب على أنها من مواد « المستوى الرفيع » والتي تؤهل للقبول في بعض الكليات التي تشترطها . ولكن هذا النظام الإضافي كان يؤدي إلى مفارقات ظاهرة ، يستند الامتياز فيها إلى ما يحصله بعض الطلاب دون سواهم في سنوات سابقة عن الدراسة ، وفي ظروف مدرسية لم تكن متاحة لأغلبية الطلاب (خصوصا طلاب المدارس الريفية) ، ولذلك اتجه الرأي إلى العنول عن تلك المواد « المؤهلة » من الامتحان ، لتعارضها الظاهر مع مبدأ تكافؤ الفرص بين المتسايقين في الامتحان .

إننا نرى في ظروف العمل الحالية بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة ؛ أن تتاح الفرصة للنظام الجديد لامتحان الثانوية العامة لكي « يستقر » ؛ ولو لمرحلة انتقالية محدودة ، فيكتفى بالنظام الحالي الذي يجمع بين التشعيب والاختيار ، مع حذف ما اصطلح على تسميته بالمواد المؤهلة لبعض الكليات دون سواها . ولكن بشرط أن توضع الضوابط الضرورية لتحقيق غرضين هامين من امتحان الثانوية العامة :

الفرض الأول : هو التثبيت من مستوى الدراسة والامتحان في

شهادة تمثل قمة الدراسة التي تؤهل للقبول بالجامعات ، والانتقال من مرحلة التعليم العام إلى مرحلة التعليم الجامعي المعتمد . بل التثبيت من مستوى امتحان يحمل خاتم الدولة ، ويرتبط بالاعتراف « الدولي » بقيمة شهادتنا المؤهلة للقبول في جامعاتنا وجامعات العالم .

الفرض الثاني : هو توفير الظروف النفسية والمناخ السليم الذي لا يجعل من امتحان الشهادة الثانوية العامة « ضغطا نفسيا عاما » يشمل الطلاب وأهلهم ، خصوصا وأنه لا تكاد توجد أسرة ليس لها ولد أو بنت أو قريب يدخل هذا الامتحان في كل سنة ، ويتروقب الأهل مثل هذا الامتحان وكأنه آخر الدنيا من حيث مستقبل الولد أو الفتاة بل ومستقبل مكانة الأسرة الاجتماعية على أبواب مستقبل يكتنفه الخوف والرهبة . مما لاصالح فيه لأحد ، ولا يجوز أن يلتصق بعملية تعليمية لا تأتي نتائجها سليمة إلا إذا خلت من خوف والرهبة والقلق .

٢٤ - ولتحقيق هذين الفرضين معا ، وضمن السكينة لامتحان كاد بعض المربين أن يعتبره « محنة » شعبية تتكرر في كل عام ، فإننا نوصي بأن تدرس وزارة التربية والتعليم تطبيق الاقتراحات والإجراءات الآتية لتطوير نظام امتحان الشهادة الثانوية العامة (والشهادات المعادلة) بحيث يطبق النظام المقترح ابتداء من امتحان صيف عام ١٩٩٢ ، على أن يكون في أعمال المقترحات التالية ما يخفف من رهبة امتحانات الشهادة الثانوية العامة :

- أن يراعى في الدراسة بالسنة الثالثة الثانوية (بمدارس الحكومة والمدارس الخاصة والأجنبية) اتباع نظام « العام الدراسي الكامل » ، وهو الذي يبدأ في السبت الأول من شهر سبتمبر من كل عام ، ولا يبدأ امتحان الشهادة الثانوية (أو امتحان الثانوية الفنية) قبل منتصف شهر يونيو من العام التالي . وأن يتم تطبيق « نظام اليوم المدرسي الكامل » وتخصص الأسابيع الثلاثة الأخيرة منه للمراجعة تحت إشراف المدرسين (وبمشاركتهم الفعلية) على الطلاب

داخل فصول المدرسة ، أو في قاعات القراءة والمعامل ، وبذلك يصرف النظر عن العرف الذي جرى العمل عليه في السنوات الأخيرة من تغيب التلاميذ عن المدرسة ، وتعطل الدراسة خلال الشهر الأخير من العام الدراسي .

- بأن تضع الوزارة ، قبل بدء العام الدراسي ، الخطة التفصيلية لكل « مقرر » دراسي ، وتوزيعه على المدرسين والطلاب في كل عام ، مع بيان كتب القراءة والاطلاع (ان وجدت) خارج الكتب المدرسية المقررة ، ولا يجوز بحال التغيير أو الحذف من خطط هذه المقررات اثناء العام المدرسي ، أو التوجيه إلى أن بعض اجزاء المقرر ان تشملها الامتحانات ، ويقتصر تعديل تفصيلات المقررات على فترة العطلة الصيفية السابقة ، وقبل بدء الدراسة بشهرين على الأقل .

- تعمل الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس على التقليل من الأهمية الظاهرية « للدروس الخصوصية » التي تتم خارج المدرسة ، ليحل محلها « تدريجيا » نظام مجموعات التقوية التي تبدأ خلال العام الدراسي ، وتمتد الدراسة للمدة التي تسمح بها امكانات المدرسة بعد انتهاء اليوم المدرسي المعتاد . وتضع المدرسة نظام المصروفات التي تراها مجزية للمدرسين ومحتملة للطلاب وأهلهم .

وعلى ادارة المدرسة أن تتحمل كل نفقات تنظيم هذه المجموعات وصرف الحوافز للقائمين عليها وعلى تنظيمها وإدارتها ، خصما على الباب الثاني من موازنة المدرسة ، وذلك بالإضافة إلى المصروفات والرسوم التي يؤديها الطلاب عن هذه المجموعات .

- أن يبقى امتحان الشهادة الثانوية العامة موحداً على مستوى الدولة ، وذلك من حيث أدائه في اللغات الثلاث والمواد التخصصية والاختيارية ، وأن يجرى تطبيقه بأعلى مستوى من الدقة والرسمية ، وأن يجرى تصحيح الاوراق وتقدير الدرجات وفق نظام موحد ، يراعى فيه حصول الطالب على ٥٠ ٪ من النهاية العظمى بالنسبة لكل مادة على حدة ، ومستوى ٦٠ ٪ بالنسبة للمجموع العام الذي لا يعتبر

الطالب مؤهلاً للقبول بالمرحلة الجامعية إلا إذا حصل عليه ، أما من يحصل على أقل من ذلك وعلى ٥٠ ٪ أو أكثر من المجموع العام ، فإنه يعتبر مؤهلاً للقبول بمعامس التدريب الفني أو الدراسات التكميلية العالية .

- يصرف النظر نهائيا عن العمل بنظام المواد « المؤهلة » لبعض الكليات دون سواها ، وإنما يكتفى بالمفاضلة بين الطلاب على أساس المجموع الكلي ، وإن كان لبعض الكليات أو اقسامها ان تشترط مجموعا « خاصا » في بعض المواد .

- أن تكون امتحانات الشهادة الثانوية العامة موحدة على مستوى الجمهورية وتحت إشراف وزارة التعليم بالقاهرة ، وإن جاز للوزارة أن تبحث اماكن اجراء عملية التصحيح على اساس اقليمي ، بشرط توحيد نظام تقدير الدرجات وجبرها ، مع العمل بنظام « انتداب » المتحنيين من خارج المنطقة ، ومن الجامعات القريبة من منطقة التصحيح .

- أن يكون تقدم الطالب لامتحان هذه الشهادة لأول مرة على أساس دخوله في كل المواد « دفعة واحدة » لضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب . ولكن ضمانا لتيسير عملية امتحانات الشهادة الثانوية العامة - تنظر الوزارة في اماكن اعتماد النظام المعمول به في امتحان الشهادات البريطانية ، وفي بعض جامعاتنا في السنوات الأخيرة ؛ من أن الطالب لا يعاد امتحانه فيما سبق أن نجح فيه من مواد (وبمستوى لا يقل عن ٦٠ ٪ من النهاية العظمى بكل مادة) . فإذا ما تبين أن امكانات المدارس ومرافقها ونظمها الادارية تسمح بتطبيق مثل هذا النظام بالنسبة لطلاب السنة الثالثة الثانوية بالمدرسة) فإنه يجوز أن يؤدي الطالب امتحان الشهادة الثانوية العامة بجميع موادها المقررة على سنتين متتاليتين ، ويحصل الطالب في الامتحان الثاني على الدرجة الفعلية التي يحصل عليها في كل مادة . ولكن يراعى في القبول بالجامعات نظام التنسيق المقترح في البند التالي .

- يكون قبول الطلاب بكلليات الجامعات وفق نظام التنسيق المعمول به حالياً ، على أساس أنه أفضل التنظيم المتاحة في ظروفنا الحالية . ولكن يكون التنسيق على مرحلتين ، فينظر في قبول الطلاب الذين أدوا الامتحان « دفعة واحدة » ثم ينظر في المرحلة الثانية في قبول الطلاب الذين نجحوا في مواد امتحان الشهادة الثانوية العامة في أكثر من دفعة واحدة ، وفي حدود الأماكن المتاحة المتبقية في الجامعات ثم في المعاهد ، وذلك حتى لا يلجأ الطلاب إلى مضاعفة فرصتهم بتقسيم الامتحان على أكثر من سنة . ويراعى في جميع الأحوال أن يحقق الطالب نجاحه في جميع المواد فيما لا يزيد على سنتين متتاليتين .

٢٥ - ولنتنقل الآن إلى موضوع تمويل التعليم ومجانيته . وقد بدأ التعليم في أوائل القرن الماضي بميزات الأزهر الشريف الذي لم يعرف غير المجانية طوال تاريخه . بل إنه كان يضيف إليها نظام « الجراية » الذي يمثل نظام الإعانة « العينية » ، واستمر التعليم على ذلك حتى جاء عهد الاستعمار ، فظهر التعليم الابتدائي بمصروفات ، ثم انتقل الأمر إلى التعليم الثانوي وما فوقه . وأخيراً عادت المجانية إلى التعليم الابتدائي في عام ١٩٤٢ ثم وصلت إلى التعليم الثانوي عام ١٩٥٠ ، في ظل فكر طه حسين الذي نادى بمبدأ حق التعليم كحق الماء والهواء ، ثم جاءت الثورة فدرج الناس على السير في طريق المجانية كحق يعرض الشعب عن سنوات الحرمان الطويل ، وجاءت بعض النصوص الدستورية (ورقة مارس وغيرها) حتى تسربت نصوص المجانية إلى الدستور ، ولم يشذ عن تطبيق المجانية إلا فرض بعض « الرسوم » للنشاط المدرسي والتعليمي على هامش العملية التعليمية ، ومع ذلك فقد زحف التوسع الحكومي في تطبيق المجانية حتى أصبحت الرسوم التي تحصل - كإقامة الطلاب وتغذيتهم بالمدن الجامعية - اسمية لا تكاد تعادل جزءاً ضئيلاً من المصاريف الفعلية .

وبالتدريج ناعت الحكومة بالحمل ، وأصبحت موارد التعليم والعملية التعليمية تجن من مصادر بينها الديون الأجنبية ، كما أن المواطنين

زاد سعيهم إلى الاستفادة من المجانية إلى درجة زادت على الحدود المعقولة والمنصفة ، حتى أن بعض المواطنين كان يدفع لطفله في مرحلة « الرياض » مئات الجنيهات أو مضاعفاتها ، ثم يبذل أن يؤدي عن ابنه في الجامعة طرفاً ضئيلاً من هذا القدر ، لمواجهة الإنفاق الجامعي الحكومي المتزايد ، وهذه ظاهرة غير صحية ولا منصفة ولا متمشية مع ما ينبغي من تكافل اجتماعي منصف ، تقتضيه ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة .

وقد تناول المجلس القومي للتعليم هذه الظاهرة ، واتجه الرأي فيه بين كثير من المفكرين إلى ضرورة تعديل الدستور ، وتنظيم شروط منح المجانية سواء في التعليم العام (الذي تميل غالبية المفكرين إلى استمرار حق المجانية فيه) أو ما قبله أو ما بعده في الجامعات ، بعد أن طغى سوء التطبيق والتسيب فيه إلى إهدار مبدأ تكافل الفرص بين المتعلمين من مختلف الفئات ، وإلى طغيان غير المستحق على حق الشباب المجتهد والمستحق للمجانية ، وضاعت بالتالي فرص القبول أمام الطلاب للدراسة المجانية بالمدارس والجامعات ، وترب على ذلك اختلال في موازين التكافل والترابط الاجتماعي بل السياسي ، وخلل في موازين الأعباء الاقتصادية التي تقع على عاتق الدولة ، وأثارت في توزيع العبء الشخصي من المسؤولية عن تحمل الإنفاق القومي على مرفق التعليم وغيره من المرافق ، فضلاً عن أن الجهد القومي والوطني الذي كان يضطلع بجانب كبير من نفقات التعليم ونشره ، عن طريق إقامة الجمعيات الخيرية والثقافية والوطنية لإنشاء المدارس والمعاهد (بل والتي أنشأت الجامعة المصرية الأولى في أول قيامها) ... انحسر هذا الاتجاه وحل محله اتجاه تجاري (واستغلالي في بعض الأحيان) ، فأنشئت معاهد التعليم الخاص وذات النفع الخاص ، مما زاد من اختلال أوضاع المسؤولية الحكومية والمسؤولية الفردية عن النهوض بالعملية التعليمية كما ينبغي . ونحن وإن كنا لانجد مفرّاً من أن نوصي بضرورة إعادة النظر - إن أجيلاً أو عاجلاً - في حق المجانية

المطلقة من ناحية التطبيق الدستوري ، إلا أننا نوصى كمرحلة انتقال ، بما سبق أن أوصى به المجلس القومي للتعليم من « الضوابط » الضرورية لحسن تطبيق مبدأ المجانية ، وتقادى ما استدرجنا أنفسنا إليه من توسع في تطبيق هذا المبدأ - حتى قصرت مواردنا عن الوفاء بهذا الحق ومتطلبات تطبيق المجانية بغير حدود ، وتضييع واهدار لمبدأ تكافؤ الفرص ، وبخول الى دوامة الاستدانة من أجل الاستجابة لحاجات التعليم بغير حدود - وتقصير في الوقت ذاته في الاتفاق اللازم والضروري للنهوض بالعملية التعليمية ، وإنصاف القائمين عليها من مدرسين وغيرهم ، لهم حق اختيار مهنتهم في نطاق المهن التي يضع صاحبها جهده كله في خدمة التعليم ، بدلا من السعى الى تعويض الجهد الذي أهدره نظام الأجور بالنسبة للمعلمين ، وذلك بالتقصير في حق المهنة في المدرسة والتوسع في نظام الدروس الخصوصية ، وغيرها من طرق استغلال سعى الأهالي لحسن تعليم أبنائهم ، الى التفريق المصطنع في سباق الامتحانات والشهادات والدرجات ، لبناء مستقبل أبنائهم عن أى طريق .

ونوصى في هذه المرحلة الانتقالية - وحتى يتم الاتفاق على تعديل النصوص الدستورية والخاصة بالمجانية - بتطبيق « الضوابط » الآتية للمجانية :

- تبدأ ولاية وزارة التعليم ومسئوليتها عن العملية التعليمية ببداية مرحلة رياض الأطفال ، أى في سن الرابعة للطفل ، ولكنها تستمر في ترك المسؤولية عن إنشاء هذه المدارس ، وإدارتها للهيئات الوطنية الخاصة والتعليم الخاص ، بشرط أن تشرف الوزارة إشرافاً كاملاً على هذه المدارس ، وتضع قواعد مصروفاتها ورسومها التي تحصلها تلك الهيئات الخاصة من التلاميذ ، وذلك حتى نمتع « الاستغلال » ، لا سيما وأن التجربة أثبتت أن أهل الأطفال الصغار يكونون مستعدين لتحمل الأعباء كما تطلب منهم ، كذلك ينبغي حظر ما يسمى بالتبرعات التي هي في حقيقتها « جبايات » لا يحسن أن يبدأ بها التلميذ حياته المدرسية .

٣٥٠

- تستمر المجانية خلال مرحلة التعليم الأساسية بكاملها (تسع سنوات = ٦ للإبتدائي + ٣ للاعدادى) ويسمح للتلميذ أن يتخلف ويعيد الدراسة بالمجان سنتين أخريين على الأكثر . فإن زاد رسوبه وطلب الاعادة ؛ يؤدي المصروفات وفقا للنظام الذي تضعه الوزارة .

ويجوز للوزارة أن تفرض رسوما إضافية في أضيق الحدود ، وذلك نظير الخدمات التعليمية كرسوم النشاط المدرسي والرحلات وغيرها . ولا يعفى من هذه الرسوم الا التلاميذ المتكاثرون ، الذين تثبت حاجتهم المحققة .

- الى أن تصدر التشريعات التي تقصر المجانية الكاملة على المرحلة الأساسية (أو تمدها الى مرحلة التعليم العام بما فيه التعليم الفني) تبقى الدراسة الثانوية العامة والثانوية الفنية بالمجان . على أنه لا يجوز أن يتمتع الطالب بالمجانية الكاملة أكثر من سنة إضافية واحدة في كل من المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية (بما فيها ذات السنوات الخمس) ، أما الاعادة لأكثر من هذا القدر فتكون بالمصروفات التي تقررها الوزارة .

- ونظرا للوضع التاريخي الخاص بالتعليم الأزهرى (العام والجامعى) ، ولأن الأزهر إنما هو مؤسسة اسلامية عالمية ، فرض القدر فيها على مصر أن تكون لها الولاية عليها والمسئولية عنها لوجه دين الله وامام العالم الاسلامى - فأننا نوصى باستمرار العمل بمبدأ المجانية الكاملة في هذا التعليم ، فيما عدا بعض رسوم « الاعاشة » بالنسبة للوافدين من بلاد تستطيع أن تساهم في نفقات إعاشة أبنائها . كما أننا نوصى في الوقت ذاته بأن يضع الأزهر « ضوابطه » الخاصة بعدم اساءة استعمال حق المجانية الكاملة ، بالنسبة للدارسين في الأزهر من مصريين ووافدين .

٢٦ - ولنتنقل الآن الى بعض التوجيهات الأساسية والخاصة بالتعليم بالجامعات . وقد سبق للمجلس القومي للتعليم أن درس

موضوع الجامعات (والمعاهد العليا) فى مناسبات كثيرة ومنذ عام ١٩٧٤ . وانصببت العناية فى هذه الدراسات على موضوع تطوير الدراسة والبحث العلمى فى الجامعات ، والتدريب فى بعض المعاهد العليا . ولكن الأمر قد اتجه الى البحث فى نظم القبول ومشكلاته ، وبعض نواحي العمل الجامعى فى التدريب والبحث العلمى ، وتكوين جيل من العلماء للمستقبل .

أما الموضوع الذى نحن بصددده الآن فهو إنما يتصل بالتطوير الجذرى للعملية التعليمية والبحثية فى الجامعات المصرية . ولقد تطور العمل الجامعى فى العالم كله خلال السنوات القليلة الماضية ، بما لا يدع مجالاً للتأخر عن ملاحقة هذا التطور العالمى الجديد فى مجال العلم والتطبيقات العلمية . وقد اتسع نطاق العمل الجامعى ورسالة الجامعات فى العالم المعاصر ليشمل النواحي الآتية :

– التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين .

– البحث العلمى لتقدم العلم والمعرفة .

– دور الجامعات القيادى فى مجال الفكر والقيادة الفكرية على المستويين الوطنى العالمى .

– ربط الجامعات بمشاكل البيئة ، والسعى الى خدمة المجتمع والبيئة المحلية ، كل جامعة فى نطاق عملها .

ومن ناحية البنىدين الأولين (ا ، ب) فقد انتهت دراساتنا الى ان الاتجاه العالمى هو : أن تتولى الجامعات والمعاهد العليا تكوين جيل من الخريجين يخدم النهضة الحضارية ، وتتراوح نسبة هؤلاء الخريجين الى مجموع سكان كل بلد بين ١ ٪ ، ٥ ٪ من جملة السكان . وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك معياراً لتقدم الأمة وارتفاع مشاركتها فى بناء الحضارة الانسانية – وعلى ذلك فإن مصر تقارب الحد الأدنى للنسبة المقررة عالمياً . ولكن علينا أن ندرك أن مصر لم تقارب هذه النسبة إلا فى السنوات الأخيرة ، أما الجيل السابق فقد كانت النسبة فيه أقل من ذلك . ومن هنا فإننا اذا أردنا أن نعوض الماضى فإن علينا أن نحاول

الارتفاع بالنسبة الى حدتها الأعلى . خصوصاً وأن جامعات مصر لا تعلم لنفسها ، وإنما تحاول أن تيسر جانباً من حاجة البلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة من الخريجين المصريين ، ومن تتولى جامعات مصر تعليمهم من أبناء تلك البلاد الوافدين .

ومع ذلك فإن المهم ليس هو مجرد « النسبة » ، وإنما نوع التعليم الجامعى الذى نقدمه لأبنائنا وجيلنا الجديد ، الذى سيعيش ويقدر الحياة القومية فى القرن الحادى والعشرين . ومن هنا فإن أول ما نوصى به لمواجهة الظرف الجديد والمستقبل وأحداثه ومقتضياته العالمية المتسارعة والمتصاعدة ؛ هو أن نجد فى سعينا وراء « العلم الجديد » والمتسارع فى خطواته التقدمية . وقد كنا منذ جيل مضى نستعين فى جامعاتنا بنظر من الاساتذة الأجانب الزائرين من مختلف الدول غرباً وشرقاً ، كما كانت لنا « جامعتنا غير المنظورة » وهى « البعثات الدراسية المصرية » الى الخارج ، والتى كانت توفر لنا خيرة الخريجين المصريين ، ليعودوا الى مصر وقد زودوا بأسباب التقدم العلمى وأحدث مبتكراته فى عدد من البلدان المتقدمة . ولكن الظروف المالية قد حدت من عدد هذه البعثات فى السنوات الأخيرة ، بعد أن تضاعفت نفقات التعليم الجامعى بالخارج . وعلينا أن نتوأسى الآن بتجديد صلاتنا بالجامعات الأجنبية وبعث « جامعتنا غير المنظورة » (البعثات العلمية والعملية) التى كانت تربطنا بالتقدم العلمى والتعليمى فى الخارج .

ومثل هذه النواحي تنطبق على « البحث العلمى » الذى نكافح من أجل بعثه وتقويته . ولا يمكن للبحث العلمى الجامعى أن يتقدم فى عزلة عن البحوث العلمية الجارية بالخارج .

أما عن دور الجامعات بالنسبة لتوجيه الفكر القومى ، فإن الملاحظ أن عدداً من أساتذة الجامعات يشاركون « فرادى » فى توجيه هذا الفكر بالنشر أو الدعوة ، ولكن هيئاتهم ومجامعهم لا تكاد تؤدى هذا الواجب كما ينبغى وبصفة « جماعية » . ومن أمثلة ذلك أن مجالس

هيئات التدريس ونوابهم تشغل نفسها ببعض العمل السياسى القومى من حين لحين ، ولكن دورها « القومى » من هذه الناحية لا يزال بحاجة الى مزيد من الدعم والتأكيد .

وأما عن « خدمة المجتمع » فقد أنشأتها بعض الوظائف العليا من أجله (نائب رئيس الجامعة) ولكننا نلاحظ على الجامعات أنها كلها تقريبا قد اتجهت الى أن تصبح « جامعات ذات أعداد كبيرة » ، وفى هذا خطوة على مستقبل العمل الجامعى فى جملته ، وفى قدرته بصفة خاصة على إتقان هذا العمل وتجويده . والاتقان والتجويد هما لب أية نهضة فى هذا التعليم ، فضلا عن أننا قد لجأنا فى السنوات العشر الأخيرة الى ما يشبه « الاقتصاد الخادع » فى إدارة الجامعات ، فعمدت تلك الجامعات الى إقامة « فروع » لها تحت إدارتها المركزية ، بدلا من أن تقتنع الدولة بأن « الاجادة » والاتقان والتجويد « تقتضى » كلها ان تستقل تلك « الفروع » فتقوم فى كل منها « جامعة صغيرة أو متوسطة » مستقلة تخدم البيئة المحلية ، وتعمل على النهوض الثقافى والعلمى والفكرى فى تلك المنطقة المحدودة . ولا يعقل مثلا أن تستمر جامعة كاسيوط فى اداء العمل الجامعى وخدماته البيئية المحلية وتنمية ثقافة اقاليم مثل سوهاج وقنا وأسوان (وهذه الأخيرة على بعد نحو خمسمائة كيلو متر من أسيوط) ، ولا يعقل كذلك أن تدير جامعة القاهرة من مقرها كليات فى بنى سويف والفيوم ، فى وضعها الحالى « عالة » على المقر الرئيس المتضخم ، وكذلك لا يعقل ان تسقط بينها بين جامعات الزقازيق وكليات حلوان والقاهرة أو كليات طنطا ، التى لكل منها شغله الشاغل بما يكفيه ويزيد على طاقته . وكذلك لا يعقل أن تبقى دمنهور وكفر الشيخ كفرور لجامعات وإدارات لا تستطيع ان تنجدها أو تجود عليها إلا بالنذر اليسير . والواقع أننا نخطئ حين نتصور أننا نحقق « الاقتصاد الحقيقى » حين نحرم تلك الفروع المتقدمة من أن يكون لكل منها « رئيسه المقيم » و « مجلسه المستقل » الذى يستطيع ان يقوم على خدمة الاقليم . كذلك

يخطئ من يتصور ان تلك الاقاليم المتفرقة تستطيع ان تبني نهضتها الاقليمية دون ان يكون لكل منها « جامعته » التى ترعاه وتقوم على بناء « شخصيته » وتحقيق مصالحه . ولا مفر من ان نتواصى بأن مصلحة التعليم ومصلحة « النهوض الاقليمى » تقتضى أن يكون لكل اقليم جامعته ، كما هى الحال فى كل بلاد الدنيا . ولا شك أن كل ذلك يقتضى أن تستقل « الفروع الجامعية » فى مصر ، كل فى اقليمها . ونحن إن فعل ذلك نخرج بتلك الفروع من حالة « النمو المبسر » أو « التنمية المتوقفة » . وتلك حال لاتخلو من مخاطرة بمستقبل التعليم الجامعى فى بلد يريد أن يبني حياته المعاصرة والجديدة على اساس من التخطيط الاقليمى السليم ، والذى يحقق العدالة الحضارية وحسن توزيعها بين الاقاليم . فقد تبين من استعراض الدراسات الدولية الخاصة بمتوسط عدد الجامعات اللازمة فى البلاد المتقدمة – والبلاد التى تقف على أبواب عصر التقدم « كمصر » – أن كل مليونين أو مليونين ونصف « من السكان يحتاجون الى جامعة واحدة متكاملة ، من النوع المتوسط » فى عدد طلابه . وعلى هذا الأساس فإن مصر (بملايينها الستة والخمسين من البشر) مما يزال يلزمها الكثير حتى نصل حد الكفاية أوائل القرن الحادى والعشرين .

وسلبية اخرى لا بد من الاشارة إليها بالنسبة للجامعات فى مصر هى أن كل جامعة تريد أن تسير فى اختيار أعضاء هيئة التدريس والادارة العليا بها على أساس « الاختيار الداخلى » فتفضل أن تقتصر على هيئاتها التدريسية وتقتصر ترقياتها فى الوظائف العليا على أبنائها ورجالها ، بدلا من أن تسير على النهج الذى تسير عليه معظم الجامعات فى الخارج ، وهو أن تختار كل جامعة رجالها وقادتها من بين رجال الفكر والتجربة فى الجامعات الاخرى ، وبذلك تطعم هيئاتها والادارة العليا فيها « بدماء خارجية » بدلا مما نسميه « بالتزاوج الداخلى » الذى يعلمنا التاريخ انه قضى على كثير من الدول والأمم القديمة .

ولكننا لانستطيع أن نتترك الحديث عن الجامعات دون أن نشير إلى فكرة (قديمة – جديدة) فى تاريخ الجامعات فى مصر .

تلك هى فكرة « الجامعة الأهلية » التى برزت من جديد فى هذه السنة الأخيرة ، بعد أن كانت مصر قد عرفتها قبل ذلك خلال تاريخها الطويل ، بل ومنذ بدايات تاريخها الحضارى الأول . ذلك أن من المتعارف عليه عالميا – وفى مصر بالذات – هو أن الأصل فى انتشار الجامعات أن تكون « أهلية » وغير حكومية بالمفهوم الحديث . فالجامعة مقر الفكر الحر والرأى « غير الموجه » ليس ذلك فى حياتها الأكاديمية فقط ، وإنما فى فكرها العام . والواقع أن الغالبية الكبرى من جامعات العالم المعاصر إنما نشأت فى أصولها نشاء « أهلية » وكانت نشأتها فى كنف الأديرة والكنائس فى أوروبا الغربية والجنوبية ، كما كانت بعيدة عن سلطان الحكم وتوجيهه ، ولم تبدأ جامعات أوروبا العريقة فى السير فى ذلك « الحكومات » إلا عندما تزايدت أعباء الجامعات وناءت بها الهيئات الأهلية ، وجاءت الحكومات « لتعاون » فى تحمل العبء المادى ، ولكن مع احتفاظ الجامعات بكامل حريتها الأكاديمية والفكرية ، بل والادارية إلى حد بعيد . وإذا عدنا إلى مصر بالذات فأننا نجد أنها أقدم بلاد العالم كلها فى إقامة الجامعات . وكانت جامعتها الأولى هى جامعة « أون » أو عين شمس القديمة ، التى أنشأها الكهنة ورجال الفكر والدين حوالى القرن الثالث والثلاثين قبل الميلاد (أى منذ ثلاثة وخمسين قرنا) واختاروا لها أن تكون على مسافة نحو خمسين كيلومترا من « منف » عاصمة فرعون مصر الأول (نارمر – الملك مينا) ... العاصمة ذات الأسوار البيضاء التى استقر فيها السلطان ، فرأى رجال الفكر والدين أن تكون جامعتهم « الأهلية » الأولى بعيدة من مقر « الدولة » وسلطانها ونفوذها وتأثيرها المباشر . ولعل هذا كان سبب ازدهارها الأول الذى لم يلبث أن جعل منها العاصمة الفكرية للعالم القديم كله ، وأن يمتد نورها الى اليونان القديمة وغيرها من حولنا فى قلب العالم القديم . وبعد ذلك بنحو ثلاثة وأربعين قرنا جاء

انشاء الأزهر الشريف وجامعه الذى تحول الى « جامعة » للعالم الاسلامى كله ... ولكن الشئ الغريب انه رغم أن فكرة اقامة الجامعة كانت إلا أن رحابة الفكر المصرى جعلت من الجامع مقرا لفكر المذاهب الاسلامية الأربعة ، وليس للفكر « الفاطمى » أو الفكر « الشيعى » وحده ... بل إن المسجد قد استقل منذ أيامه الأولى عن سلطان الحكم وتوجيهه ، فهو للاسلام كله ، وأصبحت جامعتة الآن للعالم الاسلامى كله ، رغم أن التزاماتها المالية تقع على عاتق مصر بلواقفها وبالتزامات حكومتها . كذلك الحال بالنسبة لجامعة مصر الحديثة حيث قامت فكرتها فى عام ١٩٠٨ فكرة شعبية أو « أهلية » بعد أن أنكر الاستعمار على مصر أن تنشئ جامعة وطنية ، وفرض على مصر أن تكتفى « بالمدارس العليا » التى تعد الخريجين ليكونوا موظفين فى خدمة الدولة وجهازها الادارى .

وهكذا كانت عودة « روح الجامعة » الى مصر المعاصرة بعودة فكرة الجامعة الأهلية التى نادى بها ونفذها (فى حدود الامكانيات الشعبية اذ ذاك ورغم الاستعمار الجاثم على صدر مصر) طائفة من عمالقة الفكر المصرى فى اوائل هذا القرن . واستمرت الجامعة الأهلية حتى حصلت مصر على استقلالها الاول ، وحولت الجامعة الأهلية الى « الجامعة المصرية » عام ١٩٢٥ .

ثم استمرت جهود مصر التى تبنت فيها الدولة افكار الشعب وامانيه ، وتوسعت فى هذه الجامعات . ثم عادت فكرة الجامعة الأهلية الى الظهور ، وعدنا الى الأصول الاولى لفكر انشاء الجامعات على اساس أهلى ، مما يعتبر دليلا على أن جذور الفكر « الأهلى » لاتزال بخير فى بلد كان أول من فرض فكرة الجامعة الأهلية منذ ثلاثة وخمسين قرنا ، ثم عاد اليها : مرة أيام انشاء الجامع الأزهر ، ومرة ثانية أيام قيام الجامعة الأهلية المصرية فى أوائل هذا القرن .

وقد رأينا أن نستعيد هذا التاريخ فى هذه المجالة ، لنعلم ان الأصل فى الجامعات ان تكون نشأتها « أهلية » ونحن نرجو ان يكون

فى هذا البعث الجديد للفكرة ما يذكرنا بأصولنا ، وما يمهّد السبيل الى ان نخرج ولو جزئياً من كنف العمل الجامعى الحكومى ، وان نتجه الى بعض أفاق العمل الجامعى الأهلئ الرحب . ثم لنذكر أن فكرة قيام الجامعة المقترحة تستحق المساندة المستتيرة ، والسعى لاقامة نمط جديد لا يكرر أنماط جامعاتنا المعاصرة ، وإنما يضيف إليها بعض ما توحى به روح مصر الخالدة ، من اقامة صرح جامعى نموذجى جديد .

٢٧ - وأخيراً فلابد من بعض التوصيات الأساسية والحاكمة فيما يختص «بمفتاح» كل تطوير جذرى فى العملية التعليمية كلها ... ألا وهو «المعلم وكليات تكوين المعلمين» . وكان تكوين المعلمين للمدارس الابتدائية والثانوية قد بدأ منذ أوائل القرن فيما كنا نسميه بمدارس المعلمين الأولية ، ثم معاهد المعلمين (المتوسطة) الى مدرسة المعلمين العليا التى حلت محلها كليتا الآداب والعلوم فى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ . كما كان بعض المعلمين يجدون سبيلهم للعمل فى هذه المهنة ، حتى ولو لم تكن لديهم مؤهلات خاصة ، فكان تعيينهم يستند الى مجرد «الخبرة» . وفى الوقت ذاته كان معلمو الكتابيب يختارون من حفلة القرآن الكريم ومن المعلمين بالقراءة والكتابة . وهكذا فقد كان بين معلمى المرحلة الابتدائية من كانوا يسمون «بمعلمى الضرورة» . بل هكذا نشأت مهنة التعليم فى عهدها الاول (وبقيت حتى أيامنا هذه) مهنة من «الدرجة الثانية» بعد المهن الأخرى كالأطب والهندسة والزراعة والتجارة وغيرها ، وهى التى كانت تستند الى درجات جامعية متخصصة ، بل هكذا بقيت مهنة التعليم تحكمها قواعد «التوظيف» العامة والدرجات المالية للكادر العام ، دون أن تكون لها امتيازات خاصة من حيث «طبيعة العمل» ، حتى تخلف المعلمون عن غيرهم من أهل الوظائف العامة ، وكذلك حالات «الرسوب الوظيفى» بينهم . ونظرا لضخامة عددهم بالنسبة لموظفى الدولة ، فقد أدى الانحدار المادى فى مستوى وظيفة «التدريس» الى نتائج «محبطة» بين المدرسين ، كما أدى الى لجوئهم الى التعويض عن ذلك

بوسائل لا تتفق والتزامات الوظيفة المقررة ، وكذلك الى البحث بكل الوسائل عن «أعمال إضافية» أو «دروس خصوصية» أو اعارات الى الخارج أو الاجازة بدون مرتب ، وغير ذلك من مظاهر «الاضطرار» الى السعى وراء الرزق ، لا سيما وان غالبيتهم هم من نوى العائلات الكبيرة العدد نسبيا ، مما يضاعف من تكاليف الحياة .

ولما كان المعلم هو «مفتاح» العملية التعليمية فى أساسها ، وتقع عليه المسئولية الأولى فى تنمية النشء الجديد ، فقد أحس المعلمون أن ظروف عملهم وأجورهم تنطوى على غير قليل من الجحود الاجتماعى . ولابد أن تنعكس مثل هذه الحالة على العمل ذاته ، وعلى الروح والعزيمة التى يؤدى بها .

وقد يقال إن أحوال البلد كلها وظروفها الاقتصادية ، لا تسمح لموازنتها بأن تواجه ما ينبغي من انصاف لطائفة المعلمين ، ولكننا نذكر أن أى تقدير فى هذه الناحية هو من قبيل «الاقتصاد الضار» ولا يجوز أن يسكت عنه من بيدهم تصريف أمور مستقبل البلاد وأجيالها الناشئة . ولا مفر من أن نتواصى بضرورة إعادة النظر «جذريا» فى معاملة معلمى أبنائنا بالمقارنة بالمهن الأخرى ، وهذا ما سبق أن أحس به غيرنا من الأمم التى ردت الى فئة المعلمين (فى التعليم العام) حقهم الطبقى ، والذى يجعل قيمة الجزاء على قدر قيمة العمل . وهو مبدأ العدالة العامة بتطبيقه على كل المهنة ، ولو بالقدر المعقول من «تقارب الأجور» بين مختلف المهن الأساسية فى المجتمع .

ونحن نوصى بالآتى لتعديل حال مدرسى التعليم العام :

- أن تدرس الدولة حال مهنة التعليم بالنسبة لغيرها من المهن ، وتتخذ الاجراء الملائم لإعادة النظر جذريا فى تعديل أوضاع مرتبات المعلمين ، بمختلف مراحل التعليم العام .

- أن يبت فى موضوع تقرير «بذل مهنة» للمعلمين ، أسوة بسائر المهن بالدولة ، ويتدرج البذل على أساس العمل فى التعليم قبل المدرسى أو التعليم الأساسى أو التعليم الثانوى (وما يعادله) وفقا للقواعد

المعمول بها في سائر البدلات الممنوحة .

- أن تدرج في الباب الثاني من الموازنة (ولو على مراحل)
المبالغ المناسبة لصرف مكافآت لأعمال « التدريس » الإضافية في
دروس التقوية ، وغيرها من أعمال إضافية (خارج النصاب المقرر)
تصرف للمدرسين القائمين بهذه الأعمال .

٢٨ - ونصل الآن إلى التوصيات اللازمة لتنظيم الكليات والمعاهد
التي تعد « مهنة التعليم » . وقد كان المجلس القومي للتعليم قد قرر
منذ نحو عشر سنوات : إعادة النظر في تكوين معلم التعليم العام .
وتقرر أن نظام « معاهد المعلمين » (الذي كان معمولا به من قبل) قد
سبقه الزمن ، وأن من الخير أن يكون المدرس الذي يعد لحمل أمانة
التعليم بالمراحل العامة مؤهلا تأهيلا جامعيًا ، وذلك حتى يصبح
المعلمون جميعا أبناء « مهنة عالية » ، وأن يوضع نظام لاستكمال تأهيل
من خرج منهم إلى مجال التعليم دون أن يكون قد مر بالجامعة ، وأن
يتم استكمال التأهيل بالتعاون مع الجامعات . وذلك كله أسوة بما هو
معمول به في كثير من بلاد الغرب التي تضطلع فيها الجامعات بأمانة
إعداد معلمي أبنسائها الجيل الجديد . وبعبارة أخرى فإن كل معلم
ينبغي أن يكون قد مر هو ذاته (أثناء دراسته) بمرحلة التعليم العام
كاملة (ما قبل المدرسة + التعليم الأساسي + التعليم الثانوي العام أو
ما في مستواه) ، وأن يكون قد اُندرج في التعليم الجامعي أو العالي
الموازي للجامعة .

وقد أخذت الدولة بتوصية المجلس القومي للتعليم ، واستُكمل
إنشاء « كليات التربية » في جميع الجامعات والمحافظات . كما أنشأت
وزارة التعليم كليات عديدة « للتربية النوعية » . ولكننا نلاحظ أن إنشاء
هذه الكليات جميعا جاء على استعجال ، ولم يستكمل الكثير منها
« مقومات » العمل الجامعي بالقدر الواجب ، من حيث أعضاء
هيئات التدريس أو المباني والمرافق والمعامل وغيرها . ويندر منها
من ألحقت به مدارس تجريبية خاصة ، هي من مستلزمات العمل

والتدريب في مثل هذه الكليات . ونحن نوصي بضرورة تلافي مثل هذا
الوضع واتخاذ الإجراءات الآتية :

- أن تحول جميع كليات التربية بالجامعات إلى نظام الدراسة على
خمس سنوات تشمل دراسة المواد العملية والمواد التربوية النظرية
والعملية ، وتصبح مرتبات خريجيها مساوية لمرتبات خريجي ما يعرف
باسم « كليات القمة » كالطب والهندسة (بما فيها بدل طبيعة العمل)
ويشجع الطلاب النابغون ونور الجامعات العالية على الالتحاق بكليات
التربية ، ولو بمنحهم منحا تشجيعية خاصة للتحويل إلى مهنة التعليم .

- يوضع نظام تكميلي خاص لل حاصلين على الدرجة الجامعية
بعد أربع سنوات (من بعض كليات التربية العالية أو من كليات العلوم
أو الآداب أو التجارة أو الزراعة ، ويرغبون في استكمال الدراسة
التربوية) وذلك بإلحاقهم بفصول تربوية لمدة عام في كليات التربية ذات
السنوات الخمس ، ويعاملون بعد نجاحهم مثل المعاملة التي تطبق على
خريجي هذه الكليات .

- يراعى في نظام القبول بكليات التربية ذات السنوات الخمس أن
يقبل فيها أعلى الجامعيين (ولو بمنح تشجيعية) ، كما يراعى حصولهم
على درجات عالية (٧٠ ٪ على الأقل) في المواد التي ينوون التخصص
فيها ، والتوجه لتدريسها بعد تخريجهم .

- كذلك ينبغي أن تراعى حالة المتخرجين الممتازين ، عند النظر إلى
ترقياتهم المستقبلية في سلك التعليم المدرسي إلى وظائف المدرسين
الأوائل والموجهين والمديرين العامين ونحوها ، إلى منتهى سلم هذه
الوظائف في العملية التعليمية .

- أن تعود وزارة التعليم إلى نظام « البعثات الدراسية النظرية
والعملية » وهو الذي كان متبعًا في سنوات سابقة ، وذلك تشجيعا
للتفوق والإجادة في ممارسة المهنة ، وتمكينًا للناهبين من الاستفادة
من الاتصال بتطور العمليات التعليمية في بعض البلاد المتقدمة .

٢٩ - ولنعهد الآن إلى النمط التقليدي من تعليمنا الجامعي في

مصر ، وهو جامعة الأزهر ، تلك التي تعتبر أقدم جامعة معاصرة في العالم . وترجع بدايات تكوينها إلى القسم الثاني من القرن العاشر الميلادي ، فهي قد أكملت أكثر من ألف عام ، ولا يذاتها بين جامعات العالم المعاصر إلا بعض جامعات إيطاليا وأوربا الغربية . وقد كان لجامعة الأزهر نمطها الأصيل حيث يبدأ طالب العلم الدراسة فيها منذ الصبأ ، وعقب اتمام حفظ القرآن الكريم والالهام بشئ من الحساب ومبادئ المعرفة العامة ، ويتابع دراسات في « حلقات الدرس » حول العمود الذي يجلس إليه الشيخ ، وهي حلقات تبدأ في الصباح وتستمر بعد العصر وأحياناً في المساء ، وكان « الجامع » فيها يحتوى « الجامعة » ويقلب اسمه على اسمها . بل إن تسمية « الجامعة » لم تظهر إلا في عهدنا المعاصر . وكانت دراسات الجامع الأزهر تمتد بالمطالب إلى خمس عشرة سنة أو تزيد ، معتمدة على البحث التقليدي التي تتناول العقيدة والشريعة واللغة وبعض جوانب حقيقية من حياة المسلمين . كما كان الجامع منذ بداياته الأولى للمذاهب الأربعة جميعاً ، وكان سماحة مصر قد غلبت عليه وعلى كل دراساته المقترحة . ثم حدث في أوائل القرن الحالى ، وعلى أيام الامام محمد عبده ، أن وصلت دراسات بعض العلوم الحديثة إلى الدراسات الدينية التقليدية بالجامع ، ثم فُس « كلياته » التي انشئت في الثلاثينات من هذا القرن ، وجمع الأزهر في معاهده وفي كلياته العليا بين علوم الدين وجانب من علوم الدنيا المعاصرة ، حتى إذا ما جاءت الستينات من هذا القرن حدث تطوير « جذرى » للأزهر وجامعته ، واعيد تنظيم هيئاته بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان الدافع إلى هذا التطوير أن مجموعة من البلدان الاسلامية التي يخدمها الأزهر - لا سيما في افريقية الغربية - قد تقدمت إلى مصر لتعيد نظم الدراسة والتعليم في الأزهر : هيئاته وجامعته بصفة خاصة ، بحيث تخرج من أبناء افريقية وبعض البلدان الاسيوية الأخرى من يصلحون للمشاركة الفاعلة في حياة المستعمرات التي بدأت تجد سبيلها إلى الاستقلال ،

وكان أهل تلك المستعمرات قد استشعروا أن وظائف الحكم والادارة في بلادهم تذهب إلى من تعلم على أيدي جماعات المستعمرين والمبشرين من رجال الدين المسيحي لأنهم أصح لتولى مناصب الحكم الحديث من خريجي الأزهر الذين يمضون في مصر سنوات طويلة في طلب العلم الدينى ، دون العلم الحديث الذى يؤهلهم لوظائف الحكم بعد عودتهم إلى بلادهم .

ورأت دولة مصر أن تستجيب هذا الرجاء ، وعهدت إلى إحدى الجامعات الحديثة في مصر (وهي جامعة أسسوها التي انشئت في عام ١٩٥٧ بصعيد مصر) بمهمة اعداد القانون الجديد للأزهر ، وتم ذلك في عام ١٩٦١ حين صدر القانون رقم ١٠٣ المشار إليه ، واعيد تنظيم الكليات التقليدية لأصول الدين والشريعة واللغة العربية ، وهيئت لها أسباب النماء واليسر على أساليب الدراسات والبحوث الحديثة والمستحدثة ، وانشئت كليات جديدة للطب والهندسة والعلوم والزراعة وغيرها ، فكانت اضافة جديدة استكملت بها جامعة الأزهر صورتها الحالية . ودخلت المرأة إلى مجال العلوم والبحث العلمى الحديث في جامعة الأزهر ، وبعد أن كانت زميلاتها قد سبقتهن إلى رحاب جامعة القاهرة قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً .

ومع ذلك فقد كان علينا أن نصبر سنوات طويلة حتى يؤتى التطوير الجديد ثماره ، في جامعة كانت تحتاج إلى عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن ليستقر الاتجاه الجديد في عملها العلمى ، الذى أخذ يجمع الامر بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، وكلاهما بحاجة إلى عوامل الوقت والزمن ليستقر في أوضاعه الجديدة ، بما يصون للجامعة أصولها التقليدية الراسخة في علوم الدين ، واهتماماتها الحديثة في علوم الدنيا على نحو يجارى جامعات مصر المعاصرة في القاهرة وسائر الأقاليم . ولكننا نستشعر ، في ضوء تجربة ثلاثين عاماً مضت على التطوير الجديد للأزهر ، بأن العمل في الجامعة الجديدة لا يزال بحاجة إلى جهد كبير واعتبارات يجب مراعاتها وسليبيات لا تزال بحاجة إلى تصحيح :

- لا يزال بعض آثار الثنائية التي أدخلها محمد على إلى منظومة التعليم المصرية قائما حتى يومنا الحاضر ، فالأزهر ، وتعليمه وجامعته ، له مساره ، والتعليم المدني الحديث وجامعته في مصر المعاصرة له أيضاً مساره الخاص ، واللقاء بين المسارين لا يزال في أحيق الحدود . ومن ثم نوصي بأن يعمل كل من الأزهر وجامعته ووزارة التعليم والجامعات ومجلسها الأعلى وأمانته الفنية - على التقارب الناجز بين الهيئات جميعا . فيكون للأزهر وجامعته ممثل في المجلس الأعلى للجامعات ، ولا يكتفى بما هو قائم من تعاون محدود جدا بين كليات الأزهر الحديثة وكليات الجامعات المصرية المعاصرة ، ولا بالجهد المحدود الذي تبذله الكليات الأزهرية التقليدية من أجل النهوض ببعض ما أوصى به المجلس القومي للتعليم منذ سنوات ، من مشاركة هذه الكليات في بعض ما يسن للدراسات الدينية والأخلاقية والاسلامية واللغوية بالجامعات ، خصوصا في مجال التربية الدينية بل والتربية القومية .

- لقد اتسع العمل في جامعة الأزهر حديثا ، حتى سعت إلى أن تغطي أرض مصر كلها بالفروع والكليات الأزهرية . وصحيح أن جامعة الأزهر هي جامعة اسلامية (للعالم الاسلامي كله) ، ولكن الاتساع الكمي هنا سيكون على حساب التجويد الكيفي . وهو أمر ينطوي على خطورة يدركها كل من مارس العمل الجامعي في مصر وغيرها ، ونوصي بأن توضع لهذا التوسع خطته المحكمة .

- كذلك فأننا نوصي فيما يختص ببعض الدراسات الجديدة في جامعة الأزهر - ألا يقف الأمر عند الحدود التقليدية من إنشاء « كليات الدعوة » وهذه تسمية مقبولة ، وعليها أن تواجه الموقف العالي بالنسبة للتعريف بالاسلام ديننا ومعامله ، وكذلك الواقع العملي من أن البلاد الاسلامية التي تحررت من الاستعمار ، هي بحاجة إلى أن توسع جامعة الأزهر نطاق تخصصها ليشمل الدور القوي في الفكر العالمي من جهة ، والدور الوطني والقومي في

خدمة المجتمع الاسلامي من جهة اخرى . وقد اتجه الرأي في الجامعات إلى إنشاء « كليات للخدمة الاجتماعية » التي تربط الدعوة بخدمة الناس ومصالحهم الواقعية . وما أجدر الأزهر وجامعته أن يبحثا أمر إنشاء كليات (واحدة أو أكثر) من كليات الخدمة الاجتماعية ليكون عملها أقرب إلى خدمة الناس ومراعاة مصالحهم . فضلا عن أن خريجى هذه الكليات سيكونون أصلح وأقدر على العمل في مجال الخدمة الاجتماعية بمدارس التعليم العام المدني .

٣٠ - وأخيراً فإننا نصل إلى ختام هذا التقرير عن مشروع الاصلاح الجذري للعملية التعليمية في مصر . ونخصص هذا الختام للمعاهد العليا التي درجنا على إنشائها على فترات متعاقبة من النشاط والركود ، خلال السنوات الستين أو السبعين المنصرمة . وهي معاهد جاءت في أعقاب « المدارس العليا » التي كان المستعمر قد لجأ إليها تفادياً لإنشاء جامعة وطنية . ثم انتهت تلك المدارس العليا إلى أن أصبحت نواة لجامعة القاهرة التي تبنيتها الدولة في عام ١٩٢٥ ، حين انطوت تحت لوائها مدرسة الطب ومدرسة المعلمين العليا ومدرسة الحقوق . ومضت بعد ذلك عدة سنوات أنشأت الدولة فيها مجموعة أخرى من المعاهد العليا للتجارة ولاعداد المعلمين والهندسة « الميكانيكية » والصناعة وغيرها ، ثم عادت الدولة في عام ١٩٥٠ فرأت أن تجمع بين هذه المعاهد العالية تحت مظلة جامعة جديدة هي جامعة ابراهيم « عين شمس الآن » . وعادت بعد ذلك فراودتها فكرة إنشاء المعاهد العالية على أنها شيء آخر غير الجامعة ، وعلى أنها تؤدي عملا مختلفا عما تؤديه الكليات الجامعية . واستعانت الدولة - بمنظمة اليونسكو فأنشأت ثلاثة معاهد عالية في مدينة المنصورة : للتجارة والصناعة والتكنولوجيا . وعلى الرغم من أن اليونسكو لم يكن من سياستها إنشاء الكليات الجامعية . وعلى الرغم من أنها اشترطت أن تبقى لهذه المعاهد صفتها التطبيقية وغير الجامعية النظرية - إلا أن إنشاء جامعة المنصورة انتهى

بالدولة إلى ان تتخذ من تلك المعاهد نواة لهذه الجامعة .

وكانت مصر في ذلك الوقت قد زادت من صلاتها بشرق أوروبا الذى سادته نظام انشاء « المعاهد العالية » مستقلة عن الجامعات ، ومتجهة نحو الدراسات التطبيقية التى تشرف عليها وزارة التعليم العالى فى تلك البلاد . وانتهى الأمر بمصر خلال الستينات إلى انشاء زهاء العشرين معهدا عاليا ، بعضها للدراسات التطبيقية ، وبعضها لدراسات جديدة فى مجالات مثل التربية الرياضية التى تعد المعلمين لمدراس التعليم العام ، ولا تقع بالضرورة تحت مظلة التعليم الجامعى . وكانت مصر إذ ذاك قد سعت الى انشاء الجامعات الجديدة بالأقاليم ، فقامت حركة بين طلاب المعاهد العليا تطالب بالانضمام إلى الجامعات أو على الأقل بمنح الخريجين المركز الاجتماعى والإدارى والمالى الذى يمنح لخريجي الجامعات . وانتهى الأمر بأن واجهت الحكومة والوزارة والمجلس القومى للتعليم موقفا فريدا ، انشئت فيه مجموعة كبيرة من المعاهد العليا لغاية تختلف عما انشئت من أجله الجامعات التقليدية . وانتهى الأمر فى منتصف السبعينات بضم هذه المجموعة بعضها إلى بعض ، رغم وجود بعض التنافر فى الأهداف فيما بينها ، ووضعت تسمية « جامعة حلوان » على هذه الطائفة من المعاهد المختلفة فيما بينها ، والمتباعدة فى مقارها بالقاهرة والاسكندرية وبعض الأقاليم . وعرض الأمر على بعض الجامعات القائمة « ومنها القاهرة والاسكندرية » فلم يقبل بعضها ضم مثل هذه المعاهد إليها ، على اعتبار أن دراساتها ليست من النمط الجامعى المعروف ، ومنها معاهد التربية الرياضية ومعاهد الفنون الجميلة . وهكذا قامت جامعة جديدة من نمط جديد . وكانت هذه تجربة فريدة فى نوعها ومختلفة عن تقليد إنشاء الجامعات النمطية فى مصر . ومع ذلك فقد كافحت تلك التجربة حتى وقفت الجامعة الجديدة على قدميها ، ولو أنها اتجهت فى بعض دراساتها الهندسية ، بصفة خاصة ، لأن تخرج عن نمط المعاهد العليا إلى نمط كليات الهندسة الجامعية أو ما يوازيها .

٣٥٨

واستمرت تجربة المعاهد العليا خارج نطاق وزارة التربية والتعليم « ووزارة التعليم العالى » وقام هذا فى وزارة الثقافة بالذات ، حيث ظهرت معاهد التمثيل والسينما والموسيقى ، وغيرها من المعاهد ذات الصلة المهنية الفنية ، وحقت هذه المعاهد غير قليل من النجاح ، حتى رأت الدولة أن تنشئ أكاديمية خاصة بالفنون ، واتخذت هذه الأكاديمية موضعها على هامش الكيانات الجامعية فى كليات الجامعات المصرية الحديثة ، وإن لم تنضو تحت مظلتها ، وانطوى ذلك على توسيع نطاق العمل فى مجال التعليم العالى والجامعى فى مصر .

غير أن موجة التوسع فى إنشاء معاهد عليا جديدة - وعلى نطاق واسع - قد ظهرت من جديد خلال العشرين سنة الماضية ، حتى أربى هذا العدد على مائة وثلاثين معهدا عاليا ، وهو عدد لم تبلغه البلاد فى أى عهد من عهودها السابقة . ولا شك أنه سيترتب عليه معقبات خطيرة إن لم نتدارك المسألة بالتنظيم والتخطيط ، فمثل هذه المعاهد قد يؤدي التوسع فيها إلى اختلاط الأمور بين التعليم الجامعى والتعليم العالى غير المخطط . وكذلك فإن الهدف من مثل هذا التعليم لا تحكمه ضوابط ظاهرة بعد أن اشتركت فيه أكثر من وزارة وأكثر من جهة عامة وخاصة . ونذكر على سبيل المثال أن وزارة التعليم كانت قد أنهت العمل فى دور المعلمين « المتوسطة » ، وحاولت أكثر من العشرين منها إلى كليات للتربية النوعية ، ويصعب إدراج كليات التربية النوعية هذه تحت مظلة واحدة ، لأنها شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها « تربية نوعية موسيقية وفنية وغيرها » مع أنها بأشد الحاجة إلى العناية بها ، لخطورة إهمالها على إعداد معلمين لمختلف النواحي الموسيقية والفنية وغيرها بالمدراس .

ولا تزال نضيف إلى المعاهد كل سنة ، فى الوقت الذى كدنا فيه أن نوقف إنشاء جامعات جديدة فى الأقاليم اكتفاء بإنشاء « الفروع » للجامعات ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى الأداء فى الإدارة الجامعية ، حتى تطلبنا من بعض جامعاتنا أن تدير فروعها فى أربعة

محافظات أو أكثر ، وهو ما لا يطبقه العمل الجامعي المنضبط ، ولا تسمح به الامكانيات الادارية ، خصوصا في نطاقات متعددة ومتباعدة بمحافظات الصعيد . ولما كان مثل هذا الموقف لا يتفق وصالح العمل التعليمي الجامعي أو الاداري فإننا نوصي بما يأتي :

أولا : لما كانت كليات التربية النوعية هي مؤسسات بالغة الأهمية بالنسبة للعملية التعليمية العامة ، كما أنها تتصل بإعداد المعلم المتخصص بجانب معين من هذه العملية في حين أن معظم هذه الكليات انشئ على عجل ولم يستكمل مقوماته الأساسية ، ومنها توافر أعضاء هيئة التدريس « معلم المعلم » ، أو يكاد بعضها أن يخلو من الأعضاء « المعينين » ويكتفى « بالانتداب » بعض الوقت ، كما أنه ليس لها مدارس تدريبية ملحق بها للتمرين على التربية العملية - لذلك فإننا نوصي بمضاعفة العناية بهذه الكليات وبصفة عاجلة ، حتى تتوفر لها امكانيات « البعثات الدراسية » الداخلية والخارجية لاعداد هيئة التدريس ، ويوسع عليها في الميزانية لداركة ما تحتاجه من ادارة واستعدادات عملية ، لتوثيق الصلة بينها وبين مراكز التعليم الجامعي والتربوي والفني العالي ، وتنشأ لها مظلة ادارية خاصة بها في التعليم العالي . كما يوقف التوسع في انشاء هذه الكليات النوعية ، حتى يستكمل القائم منها ما هو بحاجة اليه .

ثانيا : هناك الغالبية الكبرى من بقية المعاهد ، وهي تقارب المائة معهد من اختصاصات شتية ، بعضها زراعي أو تعاوني وبعضها تجاري وبعضها خاص ، وبعضها يقع خارج هذه التخصصات . فضلا عن ان نشأتها جاءت في ظروف تكاد تختلف من معهد لآخر ، أو من مجموعة من المعاهد إلى مجموعة أخرى . وليس لهذه المعاهد مستوى موحد ولا هوية واحدة ، بل هي مجموعة اشتات من المعاهد ، ويستحيل التفكير في أن تطبق عليها مستقبلا ما طبق على بعض مجموعات المعاهد السابقة التي اندرجت تحت مظلة الجامعات . ولا شك أن المصلحة في أن تبقى هذه المعاهد بعيدة عن الجامعات ، ولكن ينبغي أن نعيد دراسة أوضاعها بدقة لإعادة تحديد رسالتها وأهدافها ،

ونعيد النظر في برامج العمل بها كمعاهد تكمل العمل الجامعي وتضيف إليه ما لا تستطيع الجامعات ان تضيف به . ونحن نوصي بأن تشكل لجنة قومية عامة تتفرغ لاعادة النظر في كل من هذه المعاهد ، وتهيئ أسباب العناية بها تحت مظلة بعض الوزارات والهيئات المشرفة عليها أو في نطاق العمل « الخاص » ، بما يشبه نظام التعليم الخاص المعمول به في مراحل سابقة من التعليم .

ثالثا : إن عددا قليلا من هذه المعاهد كانت له ظروفه الخاصة في النشأة ، وناله حظ خاص من رعاية الدولة أو المعاونة الأجنبية ، أو عناية بعض الجهود من جانب القطاع الخاص . وبعض هذه المعاهد صفة تكنولوجية أو هندسية أو تطبيقية خاصة ، وهي تشترك مع العمل الجامعي في مجالات كالهندسة والتطبيق التكنولوجي والسياحة وغيرها ، ومن هذه المعاهد معهد التكنولوجيا في بنها وقد انشئ بمعاونة أجنبية بريطانية (على غرار انشاء بعض معاهد المنصورة أو معهد حلوان التكنولوجي) وقد أقيم لهذا المعهد مبنى ضخم مجهز تجهيزا مناسباً على درجة لا بأس بها ، ووضعت له لائحة جديدة على غرار المعاهد الجامعية وبعض الكليات ، وإن احتفظت له هذه اللائحة بطابعه التكنولوجي المعهدي الخاص . ومنها كذلك معهد بحوث الجهد العالي بأسوان ، وقد نالته عناية جامعة أسيوط ولما أنها تقع على بعد خمسمائة كيلو متر إلى الشمال منه . ثم معهد التكنولوجيا الخاص الذي أنشأته إحدى الهيئات والجماعات في العاشر من رمضان ، وكان حظه من العناية أقل من حظ معهد بنها ومعهد أسوان . ومنها معهد عال خاص (للسياحة) انشئ أخيرا في مدينة السادس من أكتوبر ، وتقوم على شئونه إحدى الجماعات الخاصة ، ويتقاضى مصروفات من الطالب أعلى كثيرا مما تتقاضاه المعاهد الأخرى التي أشرنا إليها .

ونحن نوصي فيما يختص بمستقبل هذه المعاهد بما يأتي :
- المعهدان التكنولوجيان في بنها وأسوان ، ويبدو أنهما يحققان مستوى من الدراسة والتدريب يسوازي ما حققته

وتحققه بعض كليات الهندسة بالجامعات ، ونوصي بأن يحتفظ معهد بنها بطابعه المعهدي من حيث الهدف وبرنامج العمل الذي يحوله إلى ما يعرف باسم « مركز الامتياز » (CENTRE OF EXCELLENCE) في التدريب والبحث والتطبيق الهندسي ، فيستأهل بهذا الانجاز ما يؤهله للانضمام تحت مظلة اقرب جامعة له ، ولعلها ان تكون جامعة بنها ، لدى تمام استقلالها .

أما معهد الجهد العالي في أسوان فان اقرب موقع له هو أن ينشوي في يوم قريب تحت مظلة جامعة أسوان ، بعد أن يستقل هذا الفرع من جامعة أسيوط ، ونرجو لهذا المعهد أن يحتفظ بطابعه المعهدي دون أن يحول إلى كلية للهندسة ، وسيضيف هذا المعهد مع معهد بنها صورة جديدة من كليات الهندسة والتكنولوجيا .

- معهد العاشر من رمضان (للتكنولوجيا) ومعهد السادس من أكتوبر (للسياسة) ونوصي بأن تستمر تجربتهما كمعهدين خاصين بمصروفات . وهذه تجربة جديدة للجهد الخاص في انشاء مثل هذه المعاهد ذات الصفة العملية التطبيقية ، ولا داعي للتفكير في انضمامهما تحت أية مظلة جامعية .

توصيات إجرائية

٣١ - لما كان جانب من التوصيات التي اشتمل عليها هذا التقرير قد سبق ان ورد في تقارير المجلس السابقة خلال ما يقارب تسعة عشر عاما ، فإن الأمر يقتضى التواصل بمتابعة وسائل وضعها موضع التنفيذ ، ومن هنا فنحن نقترح بما يأتي :

أولا : أن تشمل خطة شعب المجلس القومي للتعليم ولجانه الخاصة - مراجعة مختلف التوصيات الواردة في هذا التقرير ، فتقترح ما عسى أن يتخذ حيالها من اجراءات . وتعرض لما يكون قد اتخذ من اجراءات خلال السنوات الأخيرة ، كما تعرض لنتائج تطبيق الاصلاح والصعوبات التي واجهته ، ووسائل التغلب عليها ، ثم تقترح البدائل المناسبة لخطوات الاصلاح التي ننشدها .

ثانيا : أن تتولى وزارة التعليم بوصفها المسئول الأول عن عملية

الاصلاح المنشود للتعليم - مراجعة هذا التقرير في المراحل المتتابعة للعملية التعليمية ، ابتداء من المرحلة قبل المدرسية إلى مرحلة التعليم الأساسي ، ثم مرحلة التعليم الثانوي العام والفني ، فتجمع التوصيات وترسم خططها حيال كل منها ، ليأتي الاصلاح المنشود بأقصى الطاقة ، وعلى مراحل تواكب النهضة العامة وترسم مؤشرات مسارها خلال الجيل التعليمي القادم ، وحتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين .

ثالثا : أن يتولى المجلس الأعلى للجامعات وأمانته العامة متعاونة مع مجالس الجامعات ، كل فيما يخصه ، مراجعة توصيات هذا التقرير الخاصة بالتعليم الجامعي ، ووسائل وضع الاتهامات المقترحة موضع العناية ، ثم اقتراح الخطط التي ترى الجامعات أنها كفيلة بتحقيق الاصلاح المنشود ، والمقومات التي تراها ضرورية لوضع خطط إصلاح التعليم الجامعي موضع التنفيذ .

رابعا : أن يعنى الأزهر الشريف وهيئاته المختلفة ، من مشيخة الأزهر وأجهزتها ومجالس الأزهر ومجمع البحوث الاسلامية وجامعة الأزهر ومعاهد الأزهر ، بمراجعة كل ما يتصل بالتعليم الأزهري العام والجامعي من توصيات هذا التقرير ، وتشجع الخطط للأخذ بأسباب الاصلاح المنشود فيما يتصل بالتعليم الأزهري من جهة ، وما يتصل بعلاقته بالتعليم العام والجامعي في مصر من جهة ثانية ، ثم ربطه باحتياجات العالم الاسلامي بعامة من جهة ثالثة .

خامسا : أن تعنى وزارة التعليم العالي والمعاهد والمنظمات التعليمية العالية غير الجامعية ؛ باستعراض ما جاء في هذا التقرير بشأن معاهد التعليم العالي ومؤسساته ، لعلها أن تجد السبيل إلى مواجهة الموقف بالنسبة لهذا التعليم العالي ، وحسن ربطه بالتعليم الجامعي (بما فيه الأزهري) من جهة ، وبحركة النهضة العلمية والتطبيقية في البلاد من جهة أخرى .

واننا لعلى يقين من أن الدولة لن تعجز عن أن تلتزم طريقها لتحقيق التعاون والتكامل بين هذه الجهات القيادية كلها في عملية اصلاح التعليم في مصر .

وسائل تنمية مردود العملية التعليمية

كان موضوع مردود التعليم محل الاهتمام منذ قديم ، فقد كنا دائما نبحث عن عائد التعليم بالنسبة لنهضتنا القومية . والمردود ينظر اليه من جانبين :

الاول : عائد التعليم على الفرد المتعلم .

الثاني : عائد التعليم على المجتمع ككل .

• ان قياس عائد التعليم تكتنفه صعوبات عدة ، فهذا العائد غير ملموس ، كما أن له جانبين : أحدهما فردى والآخر اجتماعى ، مما يجعله صعب التقدير ، بالإضافة إلى ان هذا العائد ليس محددًا بزمن معين ، بل يمتد لأجيال طويلة .

• ويمكن ان نقول ان مصر - كحضارة - لا تزال تفيد إلى اليوم من مردود العملية التعليمية بالنسبة لمهندس قديم مثل امنحوتب الذى أدخل النظرية العلمية إلى العمل فى مصر منذ عصر الدولة الفرعونية القديمة ، مما ساعد على امتداد الحضارة ، وبقيتها متصلة على مر الزمن .

• ان للتعليم مردودا على الانسانية كلها ، يتمثل فى ان المتعلم هو الذى يحقق ارادة الله فى الخليقة ، فإله سبحانه وتعالى خلق الانسان وله « عقل » و « ضمير » ، والربط بينهما هو الذى يبرز الجانب الانسانى فى عمل البشر .

• والهدف من الدراسة المعروضة ليس تقدير المردود فى حد ذاته ، وإنما دراسة وسائل تنمية مردود العملية التعليمية . وقد اعتمدنا فى الدراسة على التصور أكثر من اعتمادنا على الارقام والماديات ، لأن مردود التعليم لا يمكن قياسه بالمقاييس العادية ، وهو يشمل ملايين البشر بما لهم من انتاج مادي وبشرى تراكم على مر الزمن ، وهو يتجدد

باستمرار لان كلامنا يضيف إلى هذا المردود ، حتى هؤلاء الذين لم يتعلموا داخل مؤسسات التعليم ، بل تعلموا وتثقفوا من الحياة ، وأسهموا فيها بكثير من الانتاج البشرى المتراكم جيلا بعد جيل .

• ان مردود التعليم من العسير أن يأتى كاملا ، فالعملية التعليمية مشوبة بكثير من مسور الضعف البشرى والانسانى ، والذى يظهر على نحو أكثر فى الشخص المتعلم ، فالمعلمون - عندنا - ليسوا جميعا قادرين على ممارسة تعليم الجيل الجديد عن طريق العقل وعن طريق الضمير .

• ركزت العملية التعليمية فى مصر على العقل ، واهتمت بالحفظ وتلقين المعلومات والتدريب على استرجاعها ، اما جانب الضمير فقد تحول إلى تربية دينية ، ولم يعد لمواد السلوك والتربية السلوكية اعتبارها فى العملية التعليمية ، وأدت ظروف خاصة بمجتمعنا ، وظروف أخرى خارجية ؛ إلى مزيد من تأكيد هذا الجانب من التأثير فى الحكم على مردود التعليم .

• هناك عوامل كثيرة أضعفت عملية تربية الأجيال الحالية ، وضعف سلطان الاهد على ابنائهم ، واجتذبت دعاوى الجمود والتطرف بعض الشباب ، وساعد على ذلك تفشى الامية الفكرية والثقافية فى المجتمع .

• ان الجمود الذى نراه الآن يأتى من اناس هم فى واقع الامر على غير علم بجوهر الدين ، اما جمود الأزهر وعلمائه من أهل العلم والمعرفة الدينية والاسلامية الحق ، فقد اتاح له مواجهة ظاهرات الالحاد والاستشراق والاستغراب ، وحفظ له قيمته وكيانه .

• وعندما ظهر الفكر الشيوعى وانتشر فى اجزاء كثيرة من العالم ، تأثر به عدد من كتابنا ومفكرينا ، بل وكان له تأثيره على منظومتنا التعليمية .

• أصبح للاعلام فى العصر الذى نعيشه تأثيره فى منظومة التعليم أخلاقيا وفكريا ، بل إن تأثيره أصبح كبيرا فى حياة الناس وأنماط سلوكهم .

• ان التعليم في مصر له انجازاته التي جعلت مصر في مقدمة الدول النامية في بعض الجوانب ، ولكنه من ناحية الفعالية في خدمة الحياة لم يحقق كل ما كنا نرجوه منه .

• تحتل مصر موقعا جغرافيا يمكنها من أن تستفيد منه إذا كانت قوية ، وقد ظلت دولة قوية في عهد الدولة الفرعونية القديمة لأكثر من ثمانية قرون ، واستطاعت أن تضبط مسار قوتها ، فلم تقم حرب بينها وبين جيرانها القدماء ، وكانت في ذلك مثلا لا يتكرر .

• في الستينات من القرن الحالى أخذنا بالاتجاه الاشتراكي ، ورفعنا شعارات كان لها اثرها على نظمنا ، وأعطينا بعض الفئات حقوقا دون ان يطلبوها فلم يحافظوا عليها . وتخلفت « تربيتنا السياسية » في ذلك عما حسيناه ان يكون لب التقدم الاشتراكي .

• فمثلا عندما خصصنا نصف مقاعد المجالس الشعبية والمنتخبة للعمال والفلاحين ، ألقينا عبء التشريع والرقابة عليهم ، دون مراعاة لمدى قدرتهم أو أهليتهم للقيام به .

• ولقد حاولت الدولة ان تعوض الفقراء المطحونين - وهم غالبية ابناء هذا الشعب - عن الحرمان الطويل ، باتاحة التعليم المجاني ، وتوسعت في ذلك بعد قيام الثورة .

• ومع ذلك فقد أدى سوء تطبيق المجانية إلى « تضییع » مبدأ تكافؤ الفرص ، وأصبح الطالب يرسل عدة مرات ، ويعيد الدراسة بالمجان . كما أن جانباً من تعليمنا يتم تمويله بقروض خارجية ، في الوقت الذي نمنح فيه التعليم المجاني للقادرين وغير القادرين على السواء ، وهذا أمر له خطورته الظاهرة .

مردود التعليم :

مردود التعليم أو عائده أو ناتجه هو : الحصيلة النهائية للجهد المبذول في تخطيطه وتوفير إمكاناته وإدارة أنشطته وعملياته . ويتوقف هذا الجهد - ومن ثم المردود - على عوامل

كثيرة متداخلة ومتشابكة ومتسندة .

فالتعليم كمنظومة فرعية في المنظومة الاجتماعية له مدخلاته وعملياته وأنشطته ، وله مخرجاته أو مردوده ، وهي جميعا مترابطة ترابطا وثيقا تعتمد فيه المخرجات على المدخلات ، ومدى كفايتها وتفاعلاتها واتجاهات مسارها نحو تحقيق ما نريده من التعليم بدلالة الأهداف المتوخاة .

وتتضمن المدخلات أساسا البنية التنظيمية والمادية للتعليم ، ومنها المباني المدرسية والتجهيزات والكتب والمعامل والأبنية وامكانيات الأنشطة التعليمية ، وكذلك سلم التعليم الذي يحدد مدته ومراحله ونوعياته وشروط القبول ، وخطط الدراسة ومقرراتها وما إلى ذلك . وكل هذه عناصر ليس من العسير تقويمها والحكم عليها .

أما الأنشطة أو عمليات التعليم أو توظيف المدخلات ؛ فتركز بصورة أساسية على المعلم وإعداده وتدريبه وتنميته . فهو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، ويؤثر مدى كفايته المهنية وسماته الخلقية والسلوكية واستقراره النفسي تأثيرا مباشرا وقويا في مردود العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ، حتى مع قصور بعض الإمكانيات والمدخلات ، ويتأثر أدائه بالمنهج المدرسي ويطرق التدريس وأساليب التوجيه الفني وإدارة التعليم .

وتتمثل المخرجات بوجه عام في : الصورة التي تصبح عليها الخامة البشرية التي تعالجها العملية التعليمية في المراحل المختلفة . ولذا فإن الحكم على المردود يكون بالقياس إلى مدى وفاء هذه الصورة بالأهداف المرحلية والنهائية التي تفرزها فلسفة المجتمع ، وتتبلور في استراتيجية التعليم .

ومن الطبيعي ألا يكون مردود التعليم مطلقا ، إذ انه يتوقف على عوامل الزمان والمكان ، بمعنى أن أهداف التعليم ليست - ولا يجوز أن تكون - ثابتة على مر الأيام . كما أنها ليست موحدة أو متطابقة في سائر المجتمعات . ولذا فإن من الخطر أن يستوردها بلد ما أو يقلدها

انهيارا بما تكون قد حققته في بلد آخر . كما أن المردود بحكم ارتباطه بحياة الإنسان في المجتمع مركب ومتعدد الجوانب ، فله أبعاده الحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية . وهذا يعنى تجنب التسليم بالثابت أو المطلق من الأهداف والإجراءات ، والأخذ بمفهوم نسبية الحقيقة واحتمالات التغيير المستمر ، كما يقضى بالاحتباس من طغيان هدف واحد على باقى الأهداف ، مما ينتج مردودات سائبة تحول دون تحقيق التنمية الشاملة وسعادة الإنسان .

استراتيجية التعليم :

غير أن حتمية التغيير والمواءمة لا ينبغي أن تتنافى مع مراعاة قدر معقول من استقرار التعليم ، الأمر الذى يحققه وجود فلسفة اجتماعية واضحة ترتكز عليها السياسة القومية للتعليم ، وترسم لها الاستراتيجية المناسبة . ويقصد بالاستراتيجية : مجموع الأفكار والمبادئ التى تتناول ميدان التربية والتعليم بصورة شاملة ومتكاملة ، وتستق من فلسفة المجتمع ومصالحه وأماله ، وتتضمن المؤشرات التى تهدى إلى توضيح اتجاهات مسار التعليم والخطط الكلية بتحقيق أهدافه وتطويره ، أخذا بنظر الاعتبار تصور المستقبل واحتمالات تحولاته . فهى بحكم طبيعتها تستند إلى الواقع الذى تنطلق منه ، وتمتد ببصرها إلى المستقبل الذى تهدف إليه ، كما تتسم بالمرونة التى تتيح تعديلها عند اللزوم ، لتتواءم مع التغيرات المؤثرة فى حياة المجتمع .

وتعتبر الاستراتيجية بهذا المفهوم الإطار المرجعى للحكم على مردود التعليم – تشتق منها معايير تقويم ناتج العملية التعليمية ، وتبين نواحي القوة وتشخيص جوانب القصور ، واكتشاف الخلل فى ترابط عناصر منظومة التعليم من المدخلات ، وتفاعلاتها وكفاءة توظيفها وفعاليتها .

لكل ذلك يتعين أن يقوم بناء استراتيجية التعليم على فكر تربوى واضح ومستنير ومتطور ، فهو السبيل الوحيد لصياغة فلسفة للتعليم تتضمن رؤية واضحة للإنسان المصرى ، وتعبر عن روح الأمة

ومقوماتها الحضارية والثقافية وقيمتها وأمالها وتطلعاتها .
ففى عصر التحولات العملاقة التى يمر بها عالمنا المعاصر ؛ يصبح التعليم الأداة الأساسية لمواكبة ركب التقدم وضمان الحياة الحرة الكريمة ، وتجنب الوقوع فى براثن التبعية الاقتصادية .

ومن المزالق المألوفة اليوم فى غياب هذا الفكر – الاعتقاد بأن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى تعنى مجرد نقل أدوات الانتاج والتكنولوجيا أو استيرادها واستخدامها ، فى حين أن المفهوم الحقيقى ، للحاق بهذا الركب ، يتجاوز ذلك إلى استيعاب الثورة العلمية والتكنولوجية وأساليبها ومناهجها ، والإسهام فى إنتاجها وتطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع .

وهذا يقتضى ضرورة تحديث العقل المصرى وإطلاق طاقاته الإبداعية ، وتحريره من عبودية استظهار المعلومات واختزانها ، مع تمكينه من أساليب البحث عنها وتوظيفها ، واستخدام العقل فى التفكير ، وممارسة المنهج العلمى فى حل المشكلات وفى الاختيار واتخاذ القرار .

ولا شك أن الفكر التربوى السليم يحرص دوماً على ألا تطفئ الجوانب المادية للتقدم الحضارى على الجوانب الإنسانية للحياة . ولذا فإنه يؤكد على ضرورة تنمية العناصر الدينية والأخلاقية والجمالية فى شخصية المتعلم ، فهذا التوازن هو الكفيل بضمان وقاية الفرد والمجتمع من أخطار الإمكانيات التدميرية للمبتكرات العلمية والتكنولوجية ، ومن الممارسات المهلكة كالعنف والإرهاب والإدمان والجريمة .

ومن ثم فإن تنمية مردود العملية التعليمية ينبغى أن تستند إلى فلسفة اجتماعية واقتصادية واضحة ، واستراتيجية مدروسة تستهدف فى المقام الأول التنمية الشاملة ، التى يقصد بها التطوير الشامل المتكامل لسائر جوانب حياة المجتمع ، وفيها يكون الإنسان الأداة والغاية . ولذا فإنها تعنى بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم ، أى بناء شخصية الإنسان المصرى المؤمن بربه ودينه ووطنه وبالقيم الأخلاقية ، الواعى بدور أمته

فى تطوير الحياة الانسانية ، المدرك لحقوقه وواجباته ، القادر على تحمل المسؤولية والمشاركة فى الحياة العامة ، والتفكير المستقل والنقد والحكم والاختيار المؤمن بالعلم المتجدد ، وتوظيفه فى بناء الحياة والتقدم .

الحرية والديمقراطية ركيزتان للمردود الإنسانى للتعليم :

إن اضطلاع التعليم بتنمية هذه السمات فى شخصية المتعلم ؛ يتضمن التأكيد على مفهومين أساسيين هما الحرية والديمقراطية ، وهما مفهومان متلازمان ومترابطان ، إذ لا حرية فى غياب الديمقراطية ، ولا ديمقراطية بدون حرية . فالحرية هى الضمان للحركة الواعية ، والتحرر من الخوف ، وبذ السلبية واللامبالاة ، وتحمل المسؤولية ، واقتحام آفاق الفكر ، والإقدام على التجريب والبحث عن الحقيقة ، مع الشعور بالاطمئنان والثقة بالنفس . والديمقراطية هى الإطار الذى تتحقق فيه الحرية الملزمة ، فهى التى توفر المناخ الملزم لتمسك الإنسان بحقوقه المشروعة والدفاع عنها ، والوعى بما يقابلها من واجبات ومسؤولية ، والإيمان بأن الحياة السوية فى المجتمع تقوم على الانتماء والمشاركة والتعاون والإيجابية والتكامل الاجتماعى ، وتستند إلى مبادئ تكافؤ الفرص وسيادة القانون والعدالة والمساواة ، كل ذلك يتطلب أن يتضمن التعليم نوعا من التربية السياسية والقومية السليمة ، التى تدعم المردود وتثريه وتصحح مساره .

وعلى التعليم فى هذا المجال : أن يعيد الاتزان إلى أوضاع التمثيل السياسى ومؤسسات التشريع عن طريق توفير التعليم المناسب للجميع ، ولا سيما فى مرحلة التعليم الأساسى ، بحيث تصبح التفرقة بين « العمال والفلاحين » من جهة و« الفئات » الأخرى من جهة ثانية أمر لا معنى له . وفى هذا تخفيف للعبء الذى يقع على كاهل المجالس النيابية من جراء اشتراط نسبة الـ ٥٠ ٪ للفلاحين والعمال ، والتى ينظر إليها أيضا على

إنها قيد على حرية الانتخاب .

ثغرات مؤثرة فى المردود الحالى للتعليم : الأهداف والاستراتيجية :

لماذا نعلم ؟ تعتبر الاجابة على هذا السؤال المدخل الرئيسى لمسار العملية التعليمية وتطويرها ، والتقويم الموضوعى لمردودها . والملاحظ أن إجابات الكثيرين من المشتغلين بالتعليم والمعنيين بأموره فى قطاعات المجتمع المختلفة مازالت متباينة ، وكثيرا ما تكون متضاربة أو غامضة ، الأمر الذى يعنى : أنه على الرغم من وضع استراتيجيات متعاقبة للتعليم ، إلا أن هذه الاستراتيجيات ليست مستقرة نظرا لتغيرها بتغير القيادات التعليمية ، مما يجعلها تفتقر إلى استمرارية التنفيذ التى تجنب مسيرة التعليم الكثير من المشكلات والهزات .

كما أن الكثيرين من المعلمين وأولياء الأمور والمستقبلين للخريجين فى سوق العمل ، لا يشاركون فى عملية صياغة الأهداف ، الأمر الذى يجعلها تفتقر إلى الوضوح وتختلط عليهم مفاهيمها ، فلا تلقى التأييد الكافى أو تتمتع بسهولة التطبيق . ويساعد على ذلك أنها لا تحظى بالقدر الكافى من الإعلام بها ، أو تدارسها ومناقشتها فى حوارات حرة .

ولا ريب فى أن ذلك يمثل ثغرة شديدة التأثير فى مردود العملية التعليمية .

تمويل التعليم :

من المدخلات الأساسية فى منظومة التعليم - كما سبق القول - توفير الإمكانيات والمتطلبات المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية ، مما يعتمد بطبيعة الحال على تمويل التعليم . وتتولى الدولة المسؤولية الكاملة للإنفاق على التعليم ، تنفيذاً للنص الدستورى الخاص بمجانية التعليم . ويبدو أن الفكر الذى استند إليه فى تطبيق هذا النص كان محصورا فى نطاق الاعتبارات المادية بصورة أساسية ، أى مجرد رفع عبء سداد مصروفات التعليم عن كاهل المواطنين ، فى حين أن المفهوم

الحقيقى لحق التعليم يتجاوز ذلك إلى توفير التعليم الجيد ذاته ، فلا يقف تفسير المجانية عند مجرد إيواء التلاميذ فى المدارس .

ونظرا للتسارع الشديد فى الإقبال على التعليم منذ قيام الثورة ، وتضخم أعداد التلاميذ بالمدارس ، فقد عجزت إمكانات الدولة المالية المتاحة حتى عن مجرد تدبير الأماكن الكافية لاستيعاب جميع المستحقين للتعليم ، إذ لم يزد نصيب التعليم والتدريب والبحث العلمى من الدخل القومى عن ٥ - ٦ ٪ ، مما يقصر كثيرا عن توفير الحد الأدنى من التمويل اللازم لمواجهة متطلبات التعليم المتزايدة ، الأمر الذى أدى إلى سلبيات كثيرة ، نذكر منها بوجه خاص :

- انخفاض مستوى التعليم وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .
- معسوية التخلص من نظام الفترات ، وإرهاق التلاميذ ، وسوء حالة المباني المدرسية .
- انحسار مبدأ التكافل الاجتماعى وتضاؤل دور الهيئات الطوعية ، وتهرب الفئات القادرة ماديا من الإسهام فى مسئولية تمويل التعليم استنادا إلى تكفل الدولة بذلك .
- تفاقم استغلال كثير من المدارس الخاصة لأولياء الأمور .
- العجز عن توجيه العناية الكافية لمتطلبات كيف التعليم وجردته ورفع مستواه .

- وهذه النسبة قد تكون كافية إذا كانت من الناتج القومى ، ولكن الواقع أن قدرا من هذه النسبة يمول بقروض خارجية ، وهذا يعنى أن التطبيق الحالى لمجانسة التعليم يمول فى جانب منه بالاقتراض الخارجى .

التعليم الأساسى :

للتغلب على بعض العجز فى تمويل التعليم لجأت الدولة إلى اقتطاع سنة دراسية كاملة من حلقة التعليم الابتدائى لتصبح ٥ سنوات بدلا من ٦ ، وذلك فى الوقت الذى يجار فيه الناس بالشكوى من هبوط مستوى التعليم ، وتضخم كثافة الفصول ، وتصر وقت التعليم لتعدد فترات

الدراسة فى المبنى الواحد ، والاضطرار إلى الاعتماد على عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين أو ناقصى التأهيل .

يضاف إلى ذلك أن سلم التعليم قبل العالى فى معظم بلاد العالم ، بما فى ذلك الدول العربية - ١٢ سنة استنادا إلى أن بناء هذا السلم وتحديد مدته ومراحله ، تحكمه أسس علمية تربوية وسيكولوجية تتصل بخصائص النمو ومتطلبات النضج العقلى والنفسى ، والقدرة على الاستيعاب ، وتنمية الاستعدادات والكشف عن الميول واكتساب القيم والمهارات . وجدير بالذكر أن مقارنة عدد حصص الدراسة فى مصر فى مرحلة الإلزام (٨ سنوات بعد اقتطاع سنة) بعدد ما فى بعض البلاد المتقدمة (٩ سنوات) يكشف عن فرق ضخم يصل إلى حوالى ٢٥٠٠ - ٤٥٠٠ حصة فى المرحلة ، عما هو عليه فى البلاد التى تمتد فيها الدراسة إلى ٣٦ أسبوعا فى السنة ، مما يؤثر حتما فى المردود . كما أن إنقاص سنة من مرحلة التعليم الأساسى فى مصر أدى إلى اضطراب فى تحويل التلاميذ بين مدارس مصر والبلاد العربية . كل ذلك يبرر ما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم من اعتماد سلم التعليم قبل العالى المكون من ١٢ سنة (٦ + ٣ + ٣) .

التعليم الثانوى :

ولقد أدى فرط الحماسة لإصلاح التعليم الثانوى إلى إدخال تعديلات كثيرة متلاحقة بقصد تطويره وتحديثه ، ولكنها كانت فى معظمها جزئية وغير جذرية ، كما أنها وقفت عند الاستجابة لمتطلبات الحاضر ولم تمتد إلى متطلبات المستقبل ، يضاف إلى ذلك أنها لم تخضع للتجريب والتقويم قبل التعميم . وتستهدف هذه المرحلة من التعليم إعداد الطلاب ؛ إما لمواصلة الدراسة العليا أو الانخراط فى الحياة العملية بعد تدريب مناسب . ويتفق التعليم الأزهرى مع التعليم العام فى ذلك بمقتضى المادة ٨٥ من قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

ومما يعانى به التعليم الثانوى فى مصر ، التعددية التى تتمثل فى ثنائية التعليم العام والفنى ، والتعليم العام والأزهرى ، والفصل بين شعب

التعليم الثانوى ، وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية غير مرغوبة ، كتزايد نوع من الطبقية بين المتعلمين ، والنظرة المتدنية للتعليم الفنى بالنسبة للتعليم الأكاديمى ، وللدراسات الإنسانية بالنسبة للدراسات العلمية . إلى جانب عدم التكامل فى تكوين شخصية الطالب فى مرحلة تفتح استعداداته واتجاهاته وميوله ومواهبه . ويزيد فى حدة آثار هذه التعددية افتقار بنية التعليم الى المرونة ، مع جمود نظم القبول والتشعيب والامتحانات .

المعلم :

المعلم هو محور الارتكاز فى العملية التعليمية ، ومن ثم فإن حسن اختياره وسلامة إعدادة وتدريبه من ضرورات تنمية مردود التعليم . ويسجل واقع التعليم فى مصر عددا من السلبيات فيما يتعلق بالمعلم من أبرزها :

- وجود عدد كبير من غير التربويين ، بسبب سياسة دفع فائض الخريجين إلى قطاع التعليم .

- قيام عدد كبير من غير المتخصصين بتدريس المواد التى تعاني من النقص فى عدد معلميها .

- قيام نوعيات متعددة الخلفيات الثقافية والإعداد المهنية بتدريس مادة واحدة كاللغة العربية .

- اختلاف مستويات المعلمين الثقافية والتربوية ، بسبب اختلاف معاهد إعدادهم وشروط القبول بها .

- ضعف فعالية الترجية الفنى .

- عدم الاهتمام الكافى بالتدريب أثناء الخدمة .

- القصور فى إعداد القيادات التربوية .

- عدم الالتزام باشتراط الترخيص النقابى لممارسة مهنة التعليم .

إعداد المعلم :

من أهم نواحي القصور فى أوضاع مؤسسات إعداد المعلم ما يأتى :

- أن أعدادا كبيرة من الطلاب نوى المجاميع المنخفضة نسبيا فى الثانوية العامة تتجه إلى كليات التربية .

- التوسع السريع فى إنشاء كليات إعداد المعلمين ، ولا سيما كليات التربية النوعية ، دون تدبير احتياجاتها من هيئات التدريس والإمكانات المادية .

- الافتقار إلى خطة للتنسيق بين الأعداد المقبولة والتخصصات المختلفة وبين احتياجات سوق العمل .

- وجود فجوة بين الإعداد التكاملى والإعداد التتابعى للمعلم ، والشكوى من عدم التنسيق بين النظامين .

- تعدد مصادر إعداد مدرسي المادة الواحدة واختلاف مستويات هذا الإعداد .

- عدم توافر الكليات المتخصصة لإعداد معلمى التعليم الفنى والتعليم الأزهرى .

معلم المعلم :

يرتبط إعداد معلم المعلم بعلاج مشكلات هيئات التدريس فى التعليم العالى ، والتغلب على المعوقات التى تواجهها مثل : معوقات تحديث الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية ، والعجز الملاحظ فى التمويل اللازم للبعثات ، والقصور فى توفير آليات البحث العلمى من تجهيزات وتقنيات ومراجع ودوريات ، وكذلك العجز الكبير فى عدد أعضاء هيئات التدريس ، وبخاصة فى بعض الجامعات والكليات ، وإطلاق التعيين فى وظائف هيئات التدريس - مع الانصراف عن نظام الإعلان عنها ، وضعف قنوات الاتصال بالجامعات ومؤسسات البحث والتعليم العالى فى الخارج ، وانخفاض مستوى بعض بحوث الماجستير والدكتوراه ، والقصور فى أساليب تقييم أعضاء هيئة التدريس ، واختلال النسبة بينهم وبين عدد الطلاب .

كفاءة التعليم :

يهتم الباحثون بتقويم مردود التعليم بصفة خاصة بثلاث

نواح هي : قياس الفاقد في التعليم ، وتقويم الكفاية الداخلية للعملية التعليمية ، وتقويم الكفاية الخارجية للتعليم . ويتمثل الفاقد في التعليم في نواح كثيرة أهمها : نسب الرسوب في الصفوف المختلفة بكل مرحلة تعليمية ، وما يترتب عليها من زيادة في تكلفة التلميذ ، ونسب التسرب وترك التعليم خلال الدراسة ، مما يمثل إهداراً في ميزانية التعليم ، وعدم التقيد بالمعايير الموضوعية في التخطيط ، مثل كثافة الفصول والنسبة المثل لعدد التلاميذ لكل معلم ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مستوى التعليم .

وتتمثل الكفاية الداخلية في : مدى فاعلية العمل المدرسي ، ومدى نجاح المعلم في تأدية عمله ، ومقدار نجاح المناهج والكتب وطرق التدريس في تحقيق أهدافها ، وصلاحيات الإدارة المدرسية في تهيئة المناخ المناسب لزيادة فاعلية التعليم ، ورفع مستوى التلاميذ ونجاحهم في العمل المدرسي .

أما الكفاية الخارجية للتعليم فتتمثل في : مدى انعكاس أثر التعليم على المجتمع العام في صورة اتقان الخريجين للأعمال التي يلتحقون بها ، وقدرة المعلمين على الإسهام في تطوير المجتمع والنهوض به ، أي مستوى المهارة الإنتاجية للقوى المتعلمة والآثار الاجتماعية للتعليم . ولا شك أن الثغرات في مردود التعليم في هذا المجال متعددة ، كما تفصح عنها نسب التسرب وارتفاع كثافة الفصول والحاح نظام الفترات ، وما سبقت الإشارة إليه من أوضاع المعلمين ، والشكوى من المناهج والكتب وطرق التدريس ، ومن ضعف مستوى الخريجين في مجالات العمل والإنتاج ، ومن تفشى الاتجاهات السلبية كضعف الشعور بالانتماء واللامبالاة والتهرب من المسؤولية .

المناهج وطرق التدريس :

يتمثل أبرز ما تنصب عليه الشكوى من الممارسات التي تؤثر سلباً في مردود التعليم في :

- طريقة تعليم تقوم على التلقين وتؤكد منهج التفكير القائم على الغرض والإملاء .

- طريقة تعليم تقوم على الاستظهار وتؤكد اتجاه السلبية لدى المتعلم .

- محتوى تعليم متخلف عن ركب العلم ، يفقده فاعلية الاشتباك بهوم الواقع فيعجز عن التغيير .

- امتحانات تؤكد فكرة أن العقل مخزن للمعلومات وليس أداة للتفكير والنقد والإبداع .

- تنظيم إداري هرمي يؤكد فكرة القمة صاحبة السلطة والقاعدة السلبية المطيعة .

ومن المسلم به اليوم أن هذه الممارسات تعوق إصلاح التعليم وتقدمه ، وتتنافى مع ما يدعو إليه الفكر التربوي المستنير ، كما تجسد جمود العملية التعليمية وتخلفها عن مسيرة التطور في العالم .

التوصيات

ينبثق عن التشخيص السابق لجوانب القصور في منظومة التعليم ، بمداخلاتها وأنشطتها ومخرجاتها ، عدد من المؤشرات العريضة التي تساعد على رسم خطة الإصلاح ، وصياغة التوصيات والمقترحات المناسبة لتنمية مردود العملية التعليمية . ومن أهم المركبات ذات الأولوية في هذا المجال ما يأتي :

١ - سياسة التعليم واستراتيجيته :

- ينبغى الاستقرار على سياسة واضحة المعالم ، يشترك في تدارسها وصياغتها المفكرون من رجال التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة ، وترجم إلى استراتيجية تستند إلى معطيات الواقع ، بمشكلاته وحاجاته وأمكاناته ، وتصور المستقبل الذي تعد المتعلم للحياة فيه ، وتتخذ محورا لها التنمية الشاملة التي يعتبر الإنسان أدواتها الحقيقية وغايتها ، وفيها يتعين النظر إلى التعليم على أنه قضية حضارية قومية وثيقة الارتباط بأمن الأمة والاستقرار الاجتماعي ،

وضرورة لازمة لا للتقدم فحسب وإنما للبقاء ذاته ، ولا سيما فى عالم الغد وما يتسم به من التقدم الهائل فى المعلومات والاتصالات ، وما يتمخض عنه كل يوم من المستحدثات التكنولوجية الضخمة .

- وهذا يعنى أن تستهدف الاستراتيجية : بناء الإنسان المبدع وتنمية قدراته اللازمة للملاحقة ركب التقدم العالمى . بحيث لا يقف عند مجرد تلقى ثمرات الرقى واستيراد المستحدثات واستهلاك المنتجات ، وإنما يتجاوز ذلك إلى توظيف المعرفة والخبرة والتكنولوجيا ، والإسهام فى إنتاجها وتطويرها بالاعتماد على الابتكار والمبادأة والتجديد .

- ولا ينبغى أن تقتضى الاستراتيجية - فى غمار الانبهار بالتقدم العلمى والتكنولوجى - أن بناء الشخصية المتكاملة الذى تستهدفه التنمية الشاملة يتطلب الاهتمام بسائر جوانب الشخصية ، وضرورة رعاية الجوانب الروحية والاجتماعية والأخلاقية ، فهى التى تحمى الفرد والمجتمع من طغيان الجانب المادى على الجانب الإنسانى ، ومن الوقوع فى براثن الخواء الروحى الذى يفرز الجشع والانحراف والتطرف والعنوان .

- ويتطلب وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ الاسترشاد بالأهداف الأساسية للعملية التعليمية ، ويتعين أن تصاغ هذه الأهداف فى صورة إجرائية ؛ تتلافى التعميمات الفضفاضة والمداخل الأحادية التى تغفل التوازن بين الجوانب المختلفة لبناء الشخصية ، ولابد أن يشترك المعلمون وسائر المعنيين بالعملية التعليمية والمسؤولين عنها والمستقبلين لثمارها ، فى اقتراحها وصياغتها ، وأن تطرح للمناقشة والتعليق والنقد على أوسع نطاق ممكن ، ضمانا لتقبلها والتحمس لها والإسهام فى تحقيقها ، وهنا يلعب الإعلام دورا أساسيا وفعالا .

- كذلك يوصى بتحديد مستويات الأهداف وابتداع المقاييس المناسبة لتقييمها ، ولا سيما أن هناك مخرجات أساسية يتعذر قياسها بالمعنى العلمى للقياس الدقيق ، كالمخرجات المتعلقة بالدين

والقيم الأخلاقية والسلوك ، ولكن يمكن الاعتماد فى وزنها على مظاهر التعبير عنها فى السلوك الفردى والجماعى ، عن طريق الاستبيانات واستطلاعات الرأى ورصد الظواهر الاجتماعية التى تبرز على السطح فى حقبة معينة . كما يتطلب هذا التقييم إصلاح نظم الامتحانات بإنتاج مجموعة من الاختبارات المقننة ، والاهتمام بالبطاقة التراكمية للتلميذ ، وتنمية أساليب وأدوات التوجيه والإرشاد النفسى والتعليمى .

- كما نوصى بتحليل الأنشطة التربوية وإخضاعها للدراسة التجريبية ، واجتذاب الباحثين فى المجالات ذات العلاقة بالتربية والتعليم ، مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية ، لإجراء البحوث والدراسات التى تتناول المشكلات المشتركة بينها . وينبغى الحرص على الاستفادة من نتائج البحوث والتجارب والدراسات وتوصيات المؤتمرات واللقاءات التربوية .

٢ - الإنفاق على التعليم :

يجب أن يكون المنطلق فى هذا المرتكز هو أن التعليم ، بوصفه قضية قومية ، يتعين أن يكون مسئولية تضامنية . ولذا ينبغى لعلاج القصور الملموس فى تمويل التعليم ؛ إعادة النظر فى الممارسات المتصلة بمجانية التعليم ، وترشيد النظرة إلى مفهوم هذه المجانية ووضع ضوابط لتطبيقها ، والعمل على إيجاد موارد مالية جديدة تدعم الإنفاق الحكومى على التعليم . ومما يساعد على ذلك :

- النظر إلى مفهوم تكافؤ الفرص نظرة واقعية حتى لا يكون شعارا مجردا من المضمون ، وبحيث يعنى إتاحة فرص التعليم المجانى لكل الذين تمكنهم استعداداتهم وقدراتهم العقلية الاستفادة منها ، ولا يهدر من هذه الفرص ما يبسدد على المتعثرين والمتخلفين .

وقد يقتضى ذلك أن يعاد النظر فى أسلوب تطبيق المجانية بأوضاعها الحالية ، فتوضع ضوابط لتطبيقها فى كل من التعليم الأساسى والثانوى والجامعى .

وقد سبق للمجلس أن أوصى بتحديد عدد المرات التي يسمح فيها للطلاب أن يعيد الدراسة بالمجان - بحيث لا تزيد عدد مرات الرسوب المسموح بها في مرحلة التعليم الأساسي على سنتين ، وعلى سنة واحدة في المرحلة الثانوية ، وفي الكليات الجامعية وبذلك تكون الفرص الطبيعية قد سمح بها ، كما هو معمول به في كل بلاد العالم .

كذلك يمكن النظر في أن يكون تطبيق المجانية كاملاً بالنسبة للعملية التعليمية ذاتها ، أما الخدمات الإضافية خارج برامج الدراسة ، كرسوم الكتب والنشاط المدرسي والاعاشة بالمدن الجامعية وغيرها ، فتوضع لها رسوم يؤديها الطالب فيما بعد انتهاء المرحلة الأساسية ، أي في كل من التعليم الثانوي والجامعي والعالي .

- أن التعليم يوفر لمن يحصل عليه ميزات مادية واجتماعية ، ولذلك يجب أن يتحمل من يستفيد من هذه الميزات تكاليفها ، ولذلك يجب إعادة النظر في توزيع مخصصات بعض نواحي العملية التعليمية ، بحيث يكون النصيب الأكبر للتعليم الأساسي الذي يمس الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، يلي ذلك نصيب التدريب الذي يخدم الانتاج ، ثم التعليم الجامعي المتخصص والبحث العلمي الذي يعد القيادات لمختلف قطاعات التنمية .

- أن تشارك في عبء مسئولية تمويل التعليم الجهود الشعبية والطوعية المنظمة ، وجهود هيئات التعليم الخاص الملزمة التي لا تستهدف مجرد الربح .

- ومن الممكن لإيجاد موارد إضافية لنفقات التعليم المتزايدة ، فرض رسوم معقولة مقابل بعض الخدمات التعليمية كالكتب ومتطلبات الأنشطة الرياضية والثقافية ، يضاف إلى ذلك إسهام المؤسسات الاقتصادية المستقبلية للخريجين في نفقات تعليمهم .

وفي مجال التعليم العالي والجامعي بوجه خاص ، يوصى بما يأتي :

- ضرورة تخطيط التعليم : بعد مرحلة التعليم الأساسي بما يلي

احتياجات المجتمع من مختلف النوعيات والتخصصات ويحد من البطالة بين الخريجين .

- ألا تقبل الجامعات من الأعداد إلا ما تستوعبه طاقاتها وإمكاناتها .

- أن يتحمل طالب الدراسات العليا أو الجهة المستفيدة التابع لها تكلفة دراسته .

- أن ترفع الدولة عن كاهلها عبء الالتزام بتعيين الخريجين ، فإن ذلك كفيل بتشجيع الطلاب على الاتجاه إلى منافذ أخرى غير الجامعة .

- إجراء دراسة شاملة لاقتصاديات التعليم بما يساعد على التقليل من الفاقد وزيادة العائد وتنمية المربود .

- تطبيق أسلوب الإدارة العلمية بقصد التوظيف الأمثل للمكانات المتاحة .

وجدير بالذكر في مجال الإسهام في تمويل التعليم ، ما أقرته الجهات الدينية من جواز اخراج الزكاة على إنشاء وإصلاح المدارس وإعانة وزارة التعليم على أداء رسالتها . ولاشك أن الاعلام بذلك على نطاق واسع كفيل بأن يعود على التعليم بفيض من أموال الزكاة ، وبخاصة من الأتقياء الموسرين .

٣ - بنية التعليم وخطط الدراسة :

- تأكيد التوصية السابقة للمجلس القومي للتعليم في شأن اعتماد سلم التعليم قبل العالي المكون من ١٢ سنة ، منها السنوات الست الأولى للحلقة الابتدائية .

ومن مبررات ذلك أنه يساعد على تضيق الفجوة الحالية بين التعليم العام والتعليم الأزهرى الذى يزيد قبل المرحلة العالية بمقدار سنتين عن نظيره في التعليم غير الأزهرى ، الأمر الذى يراه البعض سارفاً إلى حد ما عن التعليم الأزهرى ، كما أنه يزيد من التباعد بين التعليمين .

- دعم محاولات تغيير نظام التعليم الثانوى بنوعياته المختلفة ، بهدف تحقيق نوع من وحدة الإعداد لجميع طلاب هذه المرحلة

بتضييق الفجوة الحالية بين مساراته المختلفة ، بما يساعد على مقابلة احتياجات المواطن في مجتمع سريع التغير ، وما يقتضيه ذلك من زيادة الاهتمام بالمواد العلمية والتكنولوجية وزيادة جرعة العلوم الأساسية للجميع ، بحيث يصبح التعليم في عصر التفجر المعرفي والتكنولوجي المتلاحق ، تعليما عاما وتقنيا شاملا في الوقت نفسه (تجربة المدرسة الشاملة في مصر) .

- إعادة النظر في خطط الدراسة الحالية بما يحقق هذا الاتجاه ، وقد يقتضى ذلك تطوير مادة المجالات العملية في مرحلة التعليم الأساسي ، مع التأكيد دائما على تجنب أسلوب السرد والتلقين والاستظهار ، والعناية بالتكوين النفسى والخلقى ، وتنمية الاعتماد على النفس في البحث عن المعلومة والخبرة والإفادة منها .

- العدول عن نظام التشعيب الجامد في المرحلة الثانوية بحيث يحل محله نظام الاختيار بين المواد أو مجموعات المواد ، مع التقليل من عدد المواد الإجبارية ، وأن توضع القواعد المناسبة التي تكفل فعالية نظام الاختيار ، كأن يوجه الاختيار إلى المواد التي يحقق فيها الطالب تفوقا ملحوظا ، يكشف عما قد يكون لديه من استعدادات وقدرات خاصة يمكن تنميتها والإفادة منها مستقبلا ، ولا يكون الاختيار مبنيا على مجرد طموحات مغرية من جانب الطلاب ، أو رغبات غير مدروسة من جانب أولياء أمورهم .

- والمنتظر أن يكون في الأخذ بنظام الاختيار المرن علاج لكثير من الأضرار التي يشكو منها التعليم الأزهرى ، مثل تهرب الطلاب من الشعبة العلمية وشدة الإقبال على الشعبة الأدبية . وما أدى إليه ذلك من شكوى بعض الكليات الأزهرية المستحدثة من قلة المتقدمين لها وضعف مستوى المقبولين فيها . كما أن تطبيق نظام الاختيار في الثانوى الأزهرى يساعد على التقريب المنشود بينه وبين التعليم العام ، كما يساعد على إعادة فتح باب قبول خريجي الثانوى غير الأزهرى بالكليات الأزهرية فيدعمها ويرفع مستوى المقبولين ومن ثم خريجها . - تأكيد الاهتمام بالتعليم الفنى ، ودعم الجهود التي تبذل حاليا

لتطوير هذا التعليم والتي تتمثل في : التوسع في القبول بالمدارس الفنية ، وإنشاء مراكز التدريب المهني كقطاعات مشاركة في العملية التعليمية ، وتطوير برامج التلمذة الصناعية بها ، والتوسع في إنشاء الفصول الملحقه بالمؤسسات والهيئات الصناعية ، وإشراك هذه المؤسسات مع المدارس الفنية في تخطيط التعليم الفنى والمهنى ، وفى تدريب الطلاب ودعم كفاياتهم العملية ، وتحديث المناهج والمواد الدراسية في مختلف التخصصات الثقافية والعلمية والتكنولوجية . والاهتمام بإعداد معلم التعليم الفنى وتأهيله علميا وتربويا على المستوى الجامعى .

- دعم الاتجاه إلى المرونة في نظام التعليم ، بحيث يسهل على المدارس الانتقال من نوع من التعليم يكون قد تسرع في اختياره وتعثر فيه إلى نوع آخر أكثر ملاءمة لقدراته ، كما ييسر له معاودة طلب التعليم بعد الانقطاع عنه لفترة من الزمن . ويساعد على ذلك ابتداء التنظيمات المناسبة للتعليم المفتوح والتعليم المستمر .

- ينبغي تشجيع الاهتمام بفترة ما قبل مرحلة التعليم الأساسي ، لأهميتها البالغة في غرس البذور الأولى لتكوين شخصية الطفل وتشكيل سلوكه .

ويقتضى ذلك مواصلة العمل على : تطوير برامج وأنشطة دور الحضانه ورياض الأطفال ، والتوسع في إنشاء الكليات أو الأقسام بكليات التربية لإعداد المعلمات المتخصصات لهذه المرحلة ، كما أن تأكيد أهمية مرحلة الطفولة المبكرة يتطلب - إلى جانب ذلك - تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم ، والاهتمام بالمقررات اللازمة لإعدادها لتحمل مسئوليات الأمومة ورعاية الطفولة وتبدير شئون الأسرة .

- وفيما يتعلق بمرحلة التعليم العالى ينبغي اصلاح الخلل الذى أصاب مستوى مردود هذا التعليم ، بسبب قصور الموارد المالية من ناحية وغيوب نظام القبول من ناحية أخرى ، ويقتضى ذلك ترشيد الإنفاق وتطوير نظام اختيار الطلاب ، كما أن مما يساعد على تنمية

المربود ، تحديث البرامج وتوفير الإمكانيات الضرورية . كما ينبغي العدول عن تسمير الشهادات الدراسية ، فإن ذلك كفيل بتنمية الطموح في نفوس المتعلمين وتبنيهم للدخول في مجال التنافس الشريف ، ولا سيما بعد أن اتسع نطاق عمل القطاع الخاص وسوق العمل الحر .

- يجب أن يتضمن نظامنا التعليمي مسارا لخريج « المنظمين » وهم الفئة التي تقوم بتحويل الابتكارات العلمية إلى منتجات يمكن الاستفادة منها في كل جوانب الحياة .. وقد أسهمت هذه الفئة في تقدم كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - إعداد المعلم وتدريبه :

- مواصلة العمل بسياسة اجتذاب العناصر الممتازة من خريجي التعليم الثانوي (في نظام الإعداد التكاملي) وخريجي التعليم الجامعي (في نظام الإعداد المتتابع) للالتحاق بكليات التربية ، ووضع نظام مناسب للحوافز التي تشجع على ذلك .

- وضع خطة دقيقة للتوفيق بين الأعداد التي تقبل في كليات ومعاهد إعداد المعلم ، وبين احتياجات المدارس بمختلف مستوياتها من التخصصات المختلفة .

- إنشاء أقسام أو شعب لإعداد معلمى المواد التكنولوجية ، وتكنولوجيا التربية والوسائل التعليمية ، ولتدريب النظائر والموجهين والمديرين ، ولتولى برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة .

- عدم إنشاء كليات أو معاهد جديدة لإعداد المعلم إلا بعد استيفاء الكليات الحالية لحاجتها من الإمكانيات وهيئات التدريس ، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه وضع خطة للبعثات والإجازات الدراسية لإعداد الكوادر المطلوبة .

- ليس ثمة ما يمنع استمرار نظامي الإعداد التكاملي والمتتابع للمعلم . وقد يتطلب التقريب بينهما ، من حيث نسب المواد الثقافية العامة والأكاديمية التخصصية والمهنية ، زيادة سنة دراسية في نظام الإعداد التكاملي ليصبح خمس سنوات بدلا من أربع .

- قصر التعيين في مهنة التدريس على المؤهلين تربويا ، على أن يتم

ذلك وفق خطة طويلة المدى لإحلال من جهة ، واستكمال تأهيل غير المؤهلين من المعلمين الحاليين من جهة أخرى ، مع سد باب إلحاق فائض خريجي الجامعات بمهنة التعليم إلا بعد إعدادهم تربويا . على أن يؤدي ذلك إلى الالتزام بشرط القيد في نقابة المهن التعليمية لشغل وظائف التعليم ، أسوة بالمهن الفنية الأخرى .

- أن يواكب ذلك كله تطوير برامج الدراسة والتدريب في كليات المعلمين ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لوضع البرامج المطورة موضع التنفيذ .

- تزويد المعلمين في المدارس بأدلة المعلم لضرورتها في تيسير أدائهم لعملهم بنجاح ، إذ ترشدهم إلى أفضل السبل لتنفيذ المناهج المطورة ، وطرق التدريس المستحدثة ، والوسائل التعليمية الجديدة . ولابد من عقد اللقاءات والندوات على مختلف المستويات لتدارس محتوى الأدلة .

- ومن الضروري تحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية ، وإزالة العطاء المادي لهم بالقدر الذي يكفل لهم الحياة الكريمة والاستقرار النفسي ، الذي يساعدهم على تقديم المزيد من العطاء لمهنتهم ووطنهم ، ويحولون انصرافهم إلى التماس زيادة الدخل بوسائل غير مرغوبة لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة .

- يدعم عمل المعلم فريق الموجهين والمشرفين على إدارة التعليم ، والقائمين على إجراء البحوث ودراسات التطوير ، والمختصين بتصميم وانتاج المعينات ووسائل الإيضاح ، والمسؤولين عن تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث التربوية والإعلام بها ومتابعة تنفيذها ، وكذلك المسؤولين عن برامج التدريب أثناء الخدمة - كل أولئك في حاجة إلى إعداد وتدريب علمي لتطوير خبراتهم ورفع مستوى أدائهم . وينبغي أن يكون لنقابة المهن التعليمية دور مؤثر في الكثير من هذه الأنشطة .

٥ - المناهج وطرق التدريس :

- نظرا لأن المناهج وطرق التدريس أداة المعلم الأساسية في تحقيق أهداف التعليم ، ووسيلة مؤكدة لتنمية مربود العملية

التعليمية ، فلا بد أن يراعى في تطويرها أن تلتزم باللامح الرئيسية لأهداف التعليم واستراتيجيته ، فتركز على كل ما ينمى شخصية المتعلم ويشحذ قدرته على التفكير ، وعلى استقاء المعلومات بنفسه من مصادرها وتوظيفها في حل المشكلات ، وتراعى المواءمة بين العلم والأخلاق ، وبين الأصالة والمعاصرة ، كما يتعين أن تتكامل مع اتجاهات إصلاح وتطوير سائر مكونات العملية التعليمية .

- أن تتصدى المناهج في هذا الإطار لمشكلات الحياة المعاصرة ، كمشكلات التغذية والبيئة والطاقة والثروات المعدنية والمائية ، وخيرات البحار والمحيطات ، والتضخم السكاني ، وتعمير الصحارى ، واستثمار المياه الجوفية والطاقة الشمسية ، وكذلك مشكلات النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والتسلح ، وصيانة السلام الدولى .

- ويساعد على التصدى لهذه المشكلات والأنماط الجديدة من السلوكيات والمعاملات وثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، الأخذ

بالأساليب المتطورة فى التعليم ، وعلى رأسها « تكنولوجيا التربية » بمفهومها الصحيح ، فهى لا تعنى مجرد التأكيد على المستحدثات التكنولوجية والوسائل المعينة المتطورة ، وإنما تتميز بنظرتها المنظومية إلى التعليم ، ومن ثم تؤكد الارتكاز على منهج البحث العلمى فى التصدى للمشكلات ، وتعتبر نقله هامة من مرحلة التعديلات الجزئية غير المتعمقة إلى التطوير الجذرى المتكامل ، ولابد من الاستعانة بخبراء تكنولوجيا التربية فى بناء المناهج ووضع مقررات الدراسة ، وتحديث طرق التدريس وأساليب التقييم والإدارة .

إن التعليم هو السبيل الرئيسى لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ، وهو السدور الواقية من الوقوع فى براثن التبعية ، وذلك عن طريق التنمية البشرية الشاملة التى تكفل مواكبة ركب التقدم ، والإسهام الإيجابى فى مسيرة التطور ، وإرساء قواعد الأمن القومى والسلام الاجتماعى والنهضة الحضارية للأمة . ومن ثم فهو فى حاجة إلى أن نضعه على رأس أولويات التنمية ، ونوفر له كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

التعليم الجامعى والعالى

القومية المتخصصة ، ووزارة التعليم ، والأزهر ، ونقابات المهندسين والتطبيقيين والعلميين ، والقوات المسلحة وغيرها .

ولقد عيّنت هذه الهيئات بالتوسع فى الخدمات التعليمية وزيادة عدد المدارس والمعاهد والكلية الجامعية ، ومراكز التدريب ، لتوفير فرص التعليم بالمجان لكل من يرغب من المواطنين فى التزود بالعلوم والمعارف والمهارات المختلفة .. كما اهتمت الوزارات المعنية بشئون التعليم ، بتطوير المناهج والمقررات الدراسية ، وتوفير المباني والتجهيزات واليات

سياسة إعداد المعلم فى إطار إصلاح التعليم وتطويره

حظيت المنظومة التعليمية ، ومؤسساتها ، فى السنوات الأخيرة ، باهتمام متزايد من جانب القيادات السياسية ، والهيئات المسئولة عن سياسة التعليم وتطوير نظمته وأساليبه ، وبصفة خاصة المجالس

التعليم ، قدر المستطاع فى حدود التمويل المتاح .

ولكن هذه الاهتمامات الكمية والتنوعية ، لم يصاحبها اهتمام مماثل بإعداد المعلم وتدريبه وتنميته ، وهو أهم مقومات العملية التعليمية وأعمقها أثرا فى تكوين الناشئة وطلاب العلم من المواطنين . ولقد ترتب على ذلك وجود سلبيات متنوعة فى سياسة اعداد المعلم ، تدعونا الى اعادة النظر فى الأوضاع الحالية بهدف تدارك ما يوجد بها من قصور ، ورسم سياسة أفضل ، تكفل تمكين المعلم من الاسهام الايجابى فى استراتيجيات اصلاح التعليم وتطويره .

وفى سبيل الوصول الى هذا الهدف والارتقاء بسياسة اعداد المعلم ، قامت شعب المجلس فى قطاعات التعليم المختلفة (العام والفنى والأزهرى والجامعى) بإعداد الدراسات والاقتراحات المناسبة - فى هذا الصدد ، والتي نوجزها فيما يأتى :

القسم الأول

الأوضاع الحالية وسلبياتها فى نظم إعداد معلمى التعليم العام والفنى والأزهرى - قبل الجامعى . سلبيات الأوضاع الحالية :

١- ان التوسع الكبير الذى شهدته كليات التربية (كليات نظرية - ونوعية - وفنية وعددها « ٥٥ كلية ») فى السنوات الأخيرة ، لم يصاحبه اعداد الكوادر الفنية من هيئات التدريس ذات المستوى التربوى الرفيع والقادرة على القيام بمهمة اعداد المعلم بالمواصفات الحديثة المطلوبة ، ولقد اتضح من المسح الميدانى لواقع الحال فى كثير من كليات التربية أن الصورة غير مرضية .

* وأن هيئات التدريس تفتقر فى معظم كليات التربية الى الكفايات العلمية المتخصصة المؤهلة تأهيلا متخصصا فى بعض الشعب الدراسية بها ، بل لا يوجد العدد المناسب من مستوى الأساتذة أو الأساتذة المساعدين فى كثير منها ، وتقتصر هيئات التدريس بها على المعيدىين والمدرسين والمدرسين المساعدين ، أو الاستاذ الزائر .

* ضالة النسبة بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب المقيدىين فى بعض الكليات بالمقارنة بالمعدلات العالمية (١ : ٤٠ فى الكليات النظرية) .

للكل عضو من هيئة التدريس	طلالبا
فى كلية التربية بالمنوفية	١ : ٢١٣
فى كلية التربية بأسوان	١ : ٩٧
فى كلية الاقتصاد المنزلى (حلوان)	١ : ٨٥
فى كلية التربية بالقنازىق	١ : ٨١
فى كلية التربية بالسويس	١ : ٧٠

* توجد كليتان وأقسام محدودة فى بعض الكليات ، لاعداد مربيات لرياض الأطفال ، وهى لا تكفى اطلاقا لسد احتياجات مؤسسات رياض الأطفال القائمة حاليا ، سواء التابعة لوزارة التعليم أو الشئون الاجتماعية (رسمية وخاصة) ، وهى تبلغ حاليا حوالى ٤٠٠٠ دار ، مع الأخذ فى الاعتبار قلة عدد العاملات المؤهلات فى هذه الدور فى الوقت الحاضر ، وتزايد عدد رياض الأطفال فى السنوات المقبلة ، بسبب خروج المرأة للعمل .

* كما لا توجد سوى كلية تربية موسيقية واحدة وأخرى للتربية الفنية (جامعة حلوان) وكليتين للاقتصاد المنزلى ، مما ترتب عليه وجود عجز كبير بين مدرسى التربية الفنية والموسيقى والاقتصاد المنزلى .

٢ - تعدد مصادر اعداد المعلم (فى المادة الدراسية الواحدة) وتنوعها وتباين مستويات القبول بها ومستويات المناهج والمقررات الدراسية ، والمناخ التعليمى ، ونظم التدريب بها ، مما ترتب عليه عدم التجانس الفكرى والتربوى بين الخريجين وتباين أساليب الأداء فى المدارس والمعاهد ، ومن أمثلة هذا التعدد فى اعداد المعلمين وتدريبهم :

* يعد مدرسو اللغة العربية فى : (كليات اللغة العربية والشريعة وأصول الدين بالأزهر ، وكليات التربية بالجامعات - وكلية دار العلوم -

وكليات الآداب « قسم اللغة العربية ») .

* يعد مدرسو اللغة الانجليزية فى : (كليات التربية - وكليات الآداب « قسم اللغة الانجليزية » - كما يستعان فى تدريس هذه المادة ببعض خريجي كلية الآلسن) .

* يعد مدرسو المواد النوعية (التربية الفنية - التربية الموسيقية - الاقتصاد المنزلى - رياض الأطفال) فى : كليات تربية جامعية بمستوى عال تحت المظلة الجامعية - وفى كليات نوعية أخرى تتبع التعليم العالى بمستوى أقل .

٢ - ضعف المستوى العلمى فى مواد التخصص التى سيقوم المدرس بتدريسها بعد تخرجه - وذلك بالنسبة لخطط الدراسة فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع والتى تتبع النظام التكاملى) - وما تحتويه من ارتفاع نصيب المواد التربوية وفروعها فى خطة الدراسة ، وانخفاض عدد الساعات المخصصة لتدريس المواد التخصصية - وعدم وجود معيار يحكم التوازن فى خطة الدراسة بالكليات التربوية التى تأخذ بالنظام التكاملى ، فيما يختص بمجموعات المواد المختلفة فى الخطة (المواد الأكاديمية التخصصية - المواد التربوية وفروعها - مواد الثقافة العامة) .

٤ - يلاحظ قصور واضح فى المقومات والامكانيات الأساسية اللازمة لعمليات اعداد المعلم وتدريبه ، والتى لابد من توفيرها بالقدر الكافى بالنسبة لعدد الطلاب وبالمستوى العصري المتطور (المكتبات وما تحتويه من مراجع تربية حديثة - الوسائل التعليمية السمعية والبصرية - المعامل اللغوية ، ومعامل العلوم الطبيعية - الورش العملية ، تكنولوجيا التعليم ، وغير ذلك من التجهيزات الحديثة) - لأن عدم كفاية آليات التعليم بالصورة والمستوى اللائق ، له آثار عكسية على مستوى اعداد المعلم .

٥ - التشابه التام بين برامج الاعداد فى معظم الكليات المتناظرة (عامة أو نوعية) - الأمر الذى يعنى عدم الأخذ فى الاعتبار احتياجات

البيئة المحلية والأهداف المحددة لكل مرحلة تعليمية فى سلم التعليم - إذ يطغى على المناهج بصفة عامة التركيز على المبادئ والنظريات العامة - دون التعرض للأوضاع القائمة فى مدارسنا ، وما يلزم لاصلاحها .

٦ - عدم وجود كليات متخصصة لاعداد معلم التعليم الفنى ، فى مختلف مجالات الصناعة والزراعية والتجارية (سوى كلية واحدة انشئت حديثا فى منطقة القبة للتعليم الصناعى) وشعبة فى المعهد الزراعى بمشهر ، مما أدى إلى قيام بعض كليات التربية النظرية التقليدية ، بإعداد معلمى التعليم الفنى ، بالرغم من عدم وجود الامكانيات المادية والتجهيزات الخاصة بمناهج التعليم الفنى ، أو الوسائل الفنية للتدريس ، أو المدرسين المتخصصين فى مجالات التعليم الفنى بهذه الكليات .

٧ - وبالمثل فى قطاع التعليم الأزهرى ، لا توجد سوى كلية واحدة بالقاهرة تقوم على اعداد المعلم فى مختلف المواد المقررة بالمعاهد الأزهرية (ابتدائية - اعدادية - ثانوية) ويؤخذ على هذه المؤسسة الوحيدة افتقارها إلى مختلف الوسائل السمعية والبصرية والتجهيزات والمعامل والورش اللازمة لاعداد المعلم بصورة جيدة ، وهذه الكلية المركزية تعجز عن اعداد المعلمين اللازمين للعمل فى المعاهد الأزهرية فى مختلف المراحل ، والتى يقرب عددها من ٢٠٠٠ معهد (ثلاثة آلاف معهد) مما اضطر إدارة المعاهد الأزهرية الى الاستعانة بخريجي كليات التربية العامة والتى تعد مدرسى التعليم العام .

٨ - تخلف أساليب التدريس وطرقه فى كثير من كليات اعداد المعلم ، فهى لاتزال تعتمد على المحاضرة ، واللقاء ، والمذكرات المختصرة ، وقلم يوجد حوار مفتوح ومناقشات هادفة بين الاستاذ والطلبة ، أو تجارب عملية ، ونماذج توضيحية وبحوث واقعية .

٩ - ضالة النصيب المخصص فى خطة الدراسة للثقافة العامة المعاصرة للطلاب فى كليات التربية .. وبصفة خاصة فى المشكلات

الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية المتلاحقة والانفجار السكاني والمعرفي وتلوث البيئة ، وغيرها من المشكلات المعاصرة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى .

١٠ - اقتصار معظم الكليات على اعداد المعلم لتدريس المواد النظرية والثقافية ولم تكن الكليات بإعداد اخصائيين فى التوجيه والارشاد النفسى أو فى التدريس للمعوقين والمتخلفين فكريا ، أو تنمية المعلمين فى الخدمة وتزويدهم بالتطورات الحديثة فى العلوم والتربية والاجتماع .

١١ - غياب خطة متكاملة تحدد الأعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام ، والتعليم الفنى من المعلمين - فى كل مادة على حدة - مما أدى إلى وجود عجز كبير بين الخريجين فى بعض التخصصات ، وبصفة خاصة فى التعليم الصناعى والزراعى والتجارى (حوالى ١٧.٠٠٠ الف) ، ومدرسى التربية الفنية ، والموسيقى والاقتصاد المنزلى واللغة الانجليزية . هذا مع وجود فائض كبير فى بعض التخصصات الأخرى ، وبخاصة فى مدرسى المواد الاجتماعية (التاريخ والفلسفة) ، وفى مدرسى العلوم ، وفى مدرسى الشريعة بالمعاهد الأزهرية .

١٢ - بلغ عدد الكليات الحالية لاعداد المعلم - ٢٤ كلية عامة نظرية ، و ١٢ كلية نوعية عملية (تحت مظلة الجامعة) ، و ١٨ كلية نوعية (تحت اشراف التعليم العالى) وتكشف هذه الخريطة عن عدم رسم تخطيط مسبق لإنشاء هذه الكليات ، على أسس علمية مدروسة ، مما يتطلب إعادة رسم الخريطة الصحيحة لكليات اعداد المعلم ، بحيث تكفل مواجهة الاحتياجات الحالية ، ومتطلبات المستقبل ، بصورة دقيقة وخاصة على مستوى المحافظات - إذ يكشف التوزيع الجغرافى لهذه الكليات ، عن تركيز معظمها فى الوجه البحرى - كما يكشف عن عدم المواءمة بين الخريجين والاحتياجات الفعلية .

١٣ - وأخيرا عدم كفاية النظم المتبعة حاليا ، فى اعداد القيادات التربوية والتعليمية ، بسبب اعطاء الأولوية فى الاختيار لعامل الأقدمية فى العمل ، والاستناد إلى التقارير الرقمية ، كمعيار لقياس مستوى كفاية المرشح .. ولقد ثبت فى معظم الحالات ، أن الذين وصلوا إلى مراكز قيادية - عن طريق هذه الأساليب التقليدية ، لا يرحبون بقبول نظم التطوير والتحديث الجديدة ، أو تغيير ما سبق أن تعودوا عليه .

القسم الثانى

بشأن إعداد هيئات التدريس فى الجامعات :

يعتبر تكوين أعضاء هيئات التدريس وإعداد الاستاذ الكفء القادر على الاسهام فى عمليات إصلاح التعليم وتطويره ، من المهام الأساسية للتعليم الجامعى .. ولقد درجت التقاليد والنظم الجامعية فى هذا الصدد ، على البدء باختيار الصفوة الممتازة ، من بين الخريجين حملة الليسانس وال بكالوريوس لتعيينهم ، ثم رعاية المعيدى والمدرسين المساعدين ، وتزويدهم بالمستحدثات فى مجال تخصصهم حتى الحصول على الدكتوراه .. وتمتد تلك الرعاية إلى المدرس والاستاذ المساعد ، وتوفر لهم معدات البحث والاطلاع والتجريب ، للارتقاء بمستواهم العلمى ، والوصول بهم إلى مستوى الاستاذية .

وبالرغم مما تبذله الادارة الجامعية من جهد ، فى سبيل إعداد قيادات رائدة فى مختلف قطاعات التعليم الجامعى ، فى العالم العربى ، بل وفى بعض نواحي المهجر من أطباء ومهندسين وعلميين ، فإن أساليب إعداد هيئات التدريس تصادف بعض المعوقات والصعوبات ، يجدر مواجهتها والعمل على التغلب عليها ومن أمثلة ذلك :

١ - احتياج الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية للتحديث ، وفقا للتخصصات المطلوبة ، حتى تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتواءم كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون فيها - لكى

يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس في حدود ما تتطلبه تلك الهياكل والتخصصات بالأتسام المختلفة .

٢ - العجز في التمويل اللازم ، لإيفاد أعضاء هيئات التدريس في مراحل الاعداد في بعثات خارجية ، سواء للحصول على درجات علمية أرقى أو لزيارة المراكز البحثية في الخارج ، والتعرف على أحدث النظم والنتائج العلمية والاستكشافات الحديثة . وكذلك القصور في التمويل اللازم لاحتياجات الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، لكي يكون التأهيل الداخلي قادرا على القيام برسائلته في الارتقاء بمستوى أعضاء هيئات التدريس علما واداء ، والتخفيف من تكاليف البعثات الخارجية المرفقة في الاعتمادات المالية .

٣ - القصور في توفير آليات البحث العلمي من تجهيزات وتقنيات علمية ومراجع ودرجات حديثة ، ونتائج البحوث والاستكشافات التي وصلت اليها الجامعات ومراكز البحوث في العالم الخارجي .

٤ - قصر الترقيات في سلم الهيكل الوظيفي على العاملين في كل كلية على حدة ، الأمر الذي ترتب عليه عدم إتاحة فرص التنافس بين المرشحين ، واختيار الأصلح من بين المتقدمين من مختلف الجامعات ومراكز البحوث .

٥ - عدم توفير الفرص الكافية لتحقيق الرعاية والتوجيه والإرشاد من جانب الاستاذ لتلاميذه ، بسبب الأعداد الضخمة من الطلبة المقيدون بالكليات الجامعية ، بدرجة تجاوزت كل الامكانيات المتاحة ، وقلة عدد الأساتذة بصفة خاصة - إذ بينما تشير المعدلات العالمية للنسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى :

طالب	استاذ
١٢ : ١	في الكليات العملية
٤٠ : ١	في الكليات النظرية

فإن الأوضاع الحالية في الجامعات المصرية وكلياتها ، تستلقت النظر بدرجة صارخة ، وخاصة في الكليات الآتية :

٢١٩ : ١	في الحقوق
١٢٤ : ١	في السياحة والفنادق
١٩٨ : ١	في التجارة
٧٢ : ١	في الخدمة الاجتماعية
١٤٧ : ١	في دار العلوم
٣٥ : ١	في التمريض والعلاج الطبيعي
٧٤ : ١	في الآداب

٦ - العجز الكبير بين أعضاء هيئات التدريس ، في الجامعات والكليات الاقليمية ، ويرجع ذلك إلى عدم اتساق التناسب في زيادة عدد الطلاب مع الزيادة المكافئة في عدد أعضاء هيئة التدريس ، وبسبب المجانية غير المنضبطة في التعليم الجامعي ، وفتح أبواب الجامعات على مصاريحها أمام حملة الثانوية العامة ، وبسبب الاعارات الواسعة ، والانتدابات والمهام العلمية الممتدة .

ويقدر النقص - بصفة عامة - في أعضاء هيئات التدريس ، بنحو خمسة آلاف أو أكثر ، ويتركز العجز في الكليات النظرية (الحقوق ٩٠٠ ، التجارة ٧٥٠ ، التربية ٤٠٠ ، الآداب ٣٦٠) وكليات التمريض والعلاج الطبيعي وفي جميع كليات الجامعات الاقليمية .

٧ - الخلل في الهياكل الوظيفية الفنية ، بين أعضاء هيئات التدريس واطلاق الوظائف العليا ، وتعدد هسا ، مما أدى إلى ضمور في عدد الأساتذة المساعدين ، بالنسبة لعدد الأساتذة ، بينما العكس هو الصحيح - لضمان توفير قاعدة عريضة من المدرسين والاساتذة المساعدين في الهيكل الوظيفي .

٨ - القصور في أساليب تقويم عضو هيئة التدريس عند النظر في ترقيته إلى مستوى أعلى وأغفال بعض الجوانب الهامة في مستوى الأداء والسلوكيات والعلاقات .. الخ .

٩ - عدم الالتزام الكامل بمبدأ تكافؤ الفرص ، في بعض الحالات عند انتقاء الطلاب لمرحل الدراسات العليا .

١٠ - قصر مدة العام الدراسي الجامعي (حوالي ٢٤ اسبوعا) بشكل لامثيل له في الجامعات الأخرى في الخارج (٢٢ اسبوعا) والاعتماد في التدريس على المذكرات المختصرة .

١١ - الاختصار على نظام المحاضرات العامة ، واغفال دور المكتبات ، والمراجع العلمية ، والتجارب العملية ، والحوار ، والمناقشات بين الاستاذ وتلاميذه في مجموعات قليلة العدد .

القسم الثالث

توصيات

في شأن السياسة المستقبلية لاعداد المعلم :

سياسة اعداد المعلم في العاضر والمستقبل :

كشفت الدراسات المختلفة بشأن الأوضاع الحالية في نظم اعداد المعلم ، عن العديد من السلبيات التي تعوق قدرتها على الوفاء باحتياجات العملية التعليمية كما وكيفا على النحو المنشود ... كما تبين من بعض الدراسات أن النظم الحالية لم تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية لمواجهة التطورات المتوقعة في المنظومة التعليمية وعلاقتها بالمنظومات الأخرى في الدولة .

وحرصا على النهوض بمستوى المعلمين في مختلف المواقع ، وأملا في تمكينهم من الاسهام الجاد في برامج اصلاح التعليم وتطويره - يجدر التنبيه إلى إعادة النظر في الأوضاع الحالية لاعداد المعلم ، ووضع سياسة رشيدة تكفل تدارك السلبيات القائمة ، وتهيئ المعلمين لمواجهة التطورات المرتقبة في السنوات المقبلة .

ولعل من الحكمة أن تركز السياسة الجديدة على المحاور الآتية :

- **المحور الأول :** الارتقاء بكليات ومعاهد اعداد المعلم على اختلاف مستوياتها الى مستوى الكليات الجامعية ، في مختلف الأنظمة التي تضمنها قانون تنظيم الجامعات .

- **المحور الثاني :** سد العجز القائم - وتخطيط السياسة المستقبلية .

- **المحور الثالث :** التمويل الكافي ، لتوفير آليات التعليم بصورة مقبولة في مختلف مؤسسات التعليم ، سواء في كليات ومعاهد اعداد المعلم وفي المدارس والمعاهد التي يعمل بها المدرسون .

- **المحور الرابع :** تنمية المعلمين العاملين بالخدمة ، ومواصلة الارتقاء بمستواهم العلمي والتربوي .

- **المحور الخامس :** رعاية المعلم اجتماعيا .

المحور الأول : بشأن الارتقاء بكليات ومعاهد اعداد المعلم :

نقطة البداية في رسم أية سياسة رشيدة لاعداد المعلم - إعطاء الأولوية والاهتمام الكافي للمؤسسات التعليمية والتربوية التي تقوم بهذه المهمة ، والارتقاء بها إلى مستوى كليات القمة - فالمعلم هو صانع الأجيال ، ورسول الهداية والتنوير ، وهو الذي تعقد عليه الآمال في اعداد القيادات القادرة على النهوض بالمجتمعات إلى المستوى الحضاري اللائق ، ويتطلب ذلك :

١ - بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في كليات اعداد المعلم - بصفتهم العنصر الأول في العملية التعليمية والتربوية :

- يشترط الحصول على الدكتوراه في مادة التخصص وفي العلوم التربوية بون استثناء .

- يراعى في عدد « أعضاء هيئات التدريس » في كل كلية ، التناسب بين عدد الأعضاء وعدد الطلبة المقيدين بها طبقا للمعدلات العالمية المتعارف عليها (١ - ٤٠) على الأكثر .

٢ - بالنسبة للطلاب :

* أن يكون الحد الأدنى للقبول في مختلف الكليات والمعاهد الحصول على مجموع مناسب في الثانوية العامة وما في مستواها .

* انتقاء افضل العناصر بين المتقدمين من حيث المستوى العلمي العام (مجموع الدرجات الحاصل عليها في الامتحان العام) . وذلك في

ضمنه المستوى الخاص المطلوب في التخصصات التي يرغب في الالتحاق بها .

* اجتياز اختبار في المظهر العام واللياقة البدنية وسلامة الحواس والنطق بصفة خاصة بما يؤيد صلاحيته لمهنة التدريس .

* اجتياز امتحان قدرات بالنسبة للمتقدمين لبعض الكليات ذات الطابع العملي والكليات النوعية (كليات التربية الفنية - التربية الرياضية - الموسيقى ..) .

* وبالنسبة لاعداد المعلم فسي المعاهد الأزهرية يشترط أن يكون حافظا للقرآن الكريم وينبغي التأهيل لذلك .

* كما يشترط بالنسبة للقبول في كليات اعداد معلمى التعليم الفنى (صناعى وزراعى وتجارى) أن يكون من خريجي المدارس الثانوية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية) ومعاهد اعداد الفنيين (صناعية - زراعية - تجارية) والثانوية العامة قسم علمى .

٢ - صلاحية مؤسسات اعداد المعلم لتأدية العملية التعليمية والتربوية بمستوى جيد :

من حيث استيفاء الامكانيات المادية المختلفة ذات الأهمية في اعداد المعلم وتدريبه مثل : توفير المكتبات والمراجع العلمية الحديثة ، وأدوات البحث والتجريب والتجهيزات العملية ، والمعامل اللغوية ومعامل المواد الطبيعية والوسائل التعليمية المختلفة (سمعية وبصرية) والوسائل التكنولوجية الحديثة . ويجب أن يراعى في توفير هذه الآليات ، القدر الكافى الذى يتناسب مع عدد الطلاب في كل كلية ، وكذلك مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

٤- بالنسبة لنظم الدراسة :

خطة الدراسة :

١ - نظرا لما تبين من تدنى المستوى العلمى فى مادة التخصص بالنسبة للمعلمين الذين يعدون طبقا للنظام التكاملى المعمول به فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع) - يقتضى الأمر التوصية بإعادة

النظر فى خطة الدراسة فى هذه الكليات بهدف دعم عدد الساعات فى الخطة للمواد الدراسية التخصصية التى سيقوم الطالب بتدريسها بعد تخرجه .

وفى هذا الصدد يلزم التأكيد على أن يخصص ٧٠٪ على الأقل من جملة عدد الساعات فى الخطة للمادة العلمية وطرق تدريسها و ٢٠٪ للمواد التربوية وفروعها و ١٠٪ للمواد الثقافية العامة والضرورية ، لاستكمال تكوين المعلم كمواطن مستنير .

ب - أما بالنسبة للنظام التتابعى ، وهو نظام جيد يؤيده الكثيرون بسبب ارتفاع المستوى العلمى للطلاب بحصولهم على درجة البكالوريوس أو الليسانس فى المادة العلمية التخصصية - ثم الحصول على دبلوم فى العلوم التربوية - فإن رأى يتجه إلى تشجيع الأخذ بهذا النظام ، شريطة منح الطالب مكافأة تعادل مرتب الخريج المعين حديثا ، عن السنة الخامسة التى يقضيها للحصول على العلوم التربوية ، واحتسابها ضمن مدة الخدمة وذلك فى حالة تفرغ الطالب لمدة عام للحصول على الدبلوم التربوى .

ورغبة فى تخفيض النفقات (التكلفة المالية) ، فيمكن تعيين الخريجين من الكليات الجامعية المختلفة ، مباشرة - ثم استكمال تأهيلهم التربوى اثناء الخدمة فى دراسات مسائية تنظم لهذا الغرض .

وللنظام التتابعى مزايا أخرى ، من أهمها امتصاص الفائض من خريجي الجامعات للاحقة سد العجز الذى يظهر بين المدرسين فى مختلف المواد ، أولا بآول - دون إبطاء .

المناهج وطرق التدريس :

* العمل على تطوير المناهج الدراسية ، وطرق التدريس ، بصورة دورية منتظمة وبحيث تواكب التطورات المعاصرة فى العلوم والآداب ، والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .. الخ .

* الاستناد فى عمليات تخطيط المناهج وتطويرها الى نتائج البحوث والدراسات العلمية والتربوية التى تجرى فى العالم الخارجى ،

وتلك التي تجربها مراكز البحوث وكليات التربية في المجتمع المصري .

* اعتبار تخطيط المناهج وتطويرها عملاً مشتركاً يتم بين الاختصاصيين من مختلف المجالات التربوية والعلمية ومجالات الانتاج والخدمات والاقتصاد والاجتماع .

* الاهتمام بتنمية السلوكيات الاصلية وخامسة ما يتصل بالقيم الدينية والأخلاقية والرعى بالواجبات والمسئوليات الاجتماعية .

* تطوير طرق التدريس في كليات التربية بحيث لا تعتمد على المحاضرات العامة والمذكرات المختصرة ، بل تستند على الحوار والمناقشة واستخدام الرسائل الحديثة والتجارب العملية والتطبيقات التكنولوجية والمكتبات والبحوث .

* أن تعنى المناهج في كليات التربية بتثقيف الطلاب المعلمين بقسط وافر من المعلومات عن الأحداث الجارية (سياسية واقتصادية واجتماعية) سواء على المستوى العالمى أو الاقليمى أو المحلى ، وكذلك تعريفهم بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ومعالجتها (الاستهلاك - التنمية بصفة عامة - الانحرافات السلوكية - الانفجار السكاني وتنظيم الأسرة - التلوث) وغيرها مما يستجد .

المحور الثانى : تخطيط القبول في كليات المعلمين في الحاضر والمستقبل :

أولاً : بشأن التخطيط اللازم لسد العجز القائم في بعض التخصصات ، سواء في التعليم العام ، أو الفني ، أو الأزهرى - وكذلك وضع الخطة المستقبلية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية :

* لايجوز أن نشكو من عجز في القوى العاملة بالنسبة للتعليم ، في الوقت الذي نشكو فيه من فائض كبير في خريجي الجامعات ومن البطالة السافرة والمقتنة .

* حصر العجز القائم حالياً في مختلف المواد والتخصصات في المراحل المختلفة ، في ضوء مسح ميدانى ، طبقاً لمعدلات الأداء

المقررة ونصاب كل معلم .

ثانياً : بشأن رسم السياسة المستقبلية في السنوات القادمة يلزم تقدير حجم الاحتياجات في ضوء النمو السكاني ، ومعدلات القبول في كل نوع من أنواع التعليم ، على مدى السنوات الخمس المقبلة على الأقل - لوضع خطة خمسية .

ثالثاً : رسم خطتين الخطة الأولى : قصيرة الأمد ومرحلية لسد العجز القائم ، وتنظيم دراسات مكثفة علمية وعملية وتربوية لكل من المستويات المطلوبة (برامج تحويلية - دراسات علمية وتربوية) ويقبل بها خريجو الكليات الجامعية المختلفة ، لمدة عام أو عامين فقط ، لاعدادهم لى مواد الدراسة المطلوبة علمياً وتربوياً ، وسد العجز المطلوب .

والخطة الثانية : طويلة الأمد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية والزيادات المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة في كل نوع من أنواع التعليم . ويحتاج هذا إلى تعاون وثيق بين القطاع التربوي بالجامعات ووزارة التعليم .

رابعاً : ويجدر التنويه في هذا المجال إلى أن اعداد معلمي المعاهد الأزهرية يقتصر حالياً على كلية واحدة فقط ، ويتطلب الأمر إنشاء كئيتين على الأقل : إحداهما بالوجه البحري والأخرى بالوجه القبلى .

* وكذلك بالنسبة للاحتياجات الكبيرة من معلمات ومربيات رياض الأطفال ، حيث لا يوجد حالياً سوى كئيتين فقط إحداهما بالجيزة والأخرى بالاسكندرية . ويتطلب الأمر إنشاء نظام EMERGENCY للبنات من حملة الثانوية العامة لمدة عام لتأهيلهن لسد الاحتياجات المطلوبة ، بصفة عاجلة .

* وحيث أن عدد الأطفال الملزمين ، في التعليم الأساسى ، يبلغ ١٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ ، أى بزيادة ٦٠٪ عن الاعداد المقيدة حالياً في مدارس التعليم الأساسى ، فإن الأمر يتطلب وضع خطة خاصة لتخريج

الكم الهائل من المدرسين اللازمين لتعليم ما ينوف عن خمسة ملايين طفل جدد ، يضافون إلى حجم التعليم الأساسى فى السنوات العشر القادمة .

* وبالنسبة للتعليم الفنى لا يوجد سوى كلية واحدة للتعليم الصناعى ، ويتطلب الأمر إنشاء كليات معادلة للتعليم الزراعى والتجارى ، فى الوجهين البحرى والقبلى .

خامسا : دعم معهد الدراسات العليا بكافة الوسائل ، لتمكينه من إعداد معلم المعلم بكفاءة عالية ، وإعداد القيادات التعليمية والتربوية القادرة على إدارة التعليم - ومواصلة تطويره ، عن وعى وبصيرة .

سادسا : وفى جميع الحالات ، يلزم مراعاة تدبير الكوادر الفنية اللازمة لكل كلية وتدبير المرفق ومستلزماته المادية والتجهيزات العلمية والعملية - قبل افتتاح الكلية - مع الأخذ فى الاعتبار المعدلات العالمية المتعارف عليها .

سابعاً : العودة إلى تنظيم بعثات خارجية لاستكمال تأهيل أعضاء هيئات التدريس فى كليات التربية بالمستوى اللائق - وكذلك لتأهيل القيادات التعليمية فى الإدارة والتخطيط .

ثامناً : وأخيراً - نوصى بتشكيل لجنة فنية على مستوى عال ، لتقييم الأوضاع الحالية فى كليات التربية ومعاهد إعداد المعلم - فى ضوء مسح ميدانى شامل - للعمل على الارتقاء بها إلى مستوى التفوق ، كإحدى كليات القمة ، بما يليق بدور المعلم كرائد ورسول للهداية والتنوير .

ملحوظة : يجب عدم تعيين فائض القوى العاملة - فى وظائف التدريس ، قبل استكمال تأهيلهم علمياً - وتربوياً - فى المواد التى يكلفون بتدريسها - وتطبيق ما سبق الإشارة إليه بشأن النظام التتابعى حفاظاً على مستوى التعليم بالمدارس ، وبالنسبة للبرامج التحويلية لغير المتخصصين من الخريجين .

المحور الثالث : التمويل :

من المعروف أن قطاعات التعليم جميعها تشكو من عجز الاعتمادات الحكومية عن الوفاء باحتياجاتها ، البشرية والمادية ، لتوفير تعليم جيد ، وإذا كان الناتج القومى لا يستطيع المزيد من العطاء لقطاع التعليم ، فلا بد من التفكير فى موارد أخرى خارج الموازنة العامة مثل : فرض ضريبة محلية تخصص للخدمات التعليمية - وتنمية الصندوق الاهلى الذى تقرر إنشاؤه فى كل محافظة بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ وتكون حصيلته من التبرعات والجهود الذاتية - وتقرير نسبة معينة من أرباح الشركات والمؤسسات الانتاجية - وغير ذلك .

وفيما يلى - عرض مقارن ، يوضح تكلفة الطالب فى مصر ، بالمقارنة مع التكلفة فى بعض الدول الأجنبية - فى ضوء متوسط دخل الفرد ، فى كل دولة :

تكلفة الطالب بالدولار

	فى التعليم الجامعى	فى التعليم الأساسى	متوسط دخل الفرد
مصر	٤٨٥	٦٣٠	٥٨
المغرب	١٤٤١	٩٠٠	١١١
الأردن	٢١٧٩	١٧٣٠	٢٥٩
اسرائيل	٤٨٥٠	٩٧٥٠	٨٧٧
اليونان	١٢٣٥	٥٣٤٠	—
كندا	٧٢٢٧	١٩٠٢٠	٣٩٩٤
اليابان	١٢١٠٢	٢٣٧٣٠	٣٣٢٢

المحور الرابع : تنمية المعلمين العاملين بالخدمة ، ومواصلة الارتقاء بمستواهم العلمى والتربوى :

- لا ينبغي أن يترك المعلم بعد تخرجه دون متابعته بأساليب التطوير والتحديث حتى لا يتخلف أدائه فى العمل ، ويستمر بصورة نمطية تقليدية دون مواكبة التطورات الجارية المعاصرة فى المسئوليات التى

يقوم بها فى الناحية العلمية والتربوية . ولكن يصبح جديرا بالإسهام الفعال فى الاصلاح المنشود ، فمن الضروري أن يكفل له التنمية المستمرة فى الخدمة بمختلف الأساليب ، وتحديث معلوماته عن طريق :

-تزويده بالمجلات المتخصصة والدوريات العلمية التى تعالج المستجدات فى العلوم المختلفة والتربية .

-تنظيم حلقات التدريب الهادفة نحو تحديث معلوماته وتطوير خبراته ومعالجة السلبيات والاطفاء المتكررة أثناء التدريس .

- إتاحة الفرصة للمعلمين فى مختلف مواقعهم للمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية - وفى مشروعات التطوير .

- إيفاد بعض القيادات التعليمية من مديرى المدارس والموجهين العامين ومديرى الادارات فى بعثات داخلية وخارجية على النمط الذى كان معمولاً به فى الستينيات ، وتنظيم دراسات عليا فى الادارة المدرسية ، وتخطيط التعليم وأساليب التقويم والمتابعة ونظم التعليم المقارن والتوجيه والارشاد النفسى ، بحيث يتم تأهيلهم للقيادة الحقيقية فى مجال التعليم ، وتمكينهم من الاسهام الفعال فى اصلاح التعليم وتطويره .

- كما يجب إعداد دليل للمعلم فى مختلف الشئون التعليمية والتربوية لتبصيره بالمشروعات الجديدة وأساليب تطوير التعليم ومقتضيات تنفيذها ، على أن تعنى الجهات المسئولة بمواصلة تطوير هذا الدليل بصفة دورية ، فى ضوء ما يستجد من متغيرات فى قطاع التعليم .

المحور الخامس : رعاية المعلم اجتماعيا :

- لكى يستطيع المعلم أن يتفرغ لرسالاته - متحمسا أميناً صادقاً فى تأديتها على الوجه المنشود ، واعداد الأجيال الصاعدة والمسئولة عن مستقبل التنمية فى المجتمع - يجب أن تتوفر له الرعاية الكاملة من النواحي الاجتماعية واجزال العطاء له فى النواحي المادية .

- دعوة النقابات المختلفة للمعلمين والعلميين والتطبيقيين إلى المزيد من العطاء فى تنمية المعلمين العاملين فى الميدان ثقافيا ومهنيا

واجتماعيا ، بحيث يكون لجمهور المعلمين - وهم أوسع انتشارا فى مختلف البيئات - أثر ملموس فى النهوض بالبيئة المحلية والمشاركة الايجابية فى القضايا القومية المعاصرة .

توصيات خاصة بشأن إعداد معلمى التعليم الفنى :

١ - انشاء كليات نوعية متخصصة لإعداد معلمى التعليم الفنى فى المجالات المختلفة (صناعى ، زراعى ، تجارى) لمواجهة احتياجات مدارس التعليم الفنى ، ومراكز التدريب الفنى والمهنى ، على مستوى الجمهورية ، على أن يراعى فيها :

* تخصيص ٧٥ ٪ من جملة عدد الساعات الدراسية للمواد التقنية التخصصية .

* توفير فرص التدريب العملى بالتعاون مع المؤسسات والوزارات المختصة .

* تجهيز كليات اعداد معلمى التعليم الفنى بالآلات والأدوات الحديثة المناسبة ، واللازمة كوسائل إيضاح ، وأدوات للتدريب فى مختلف مجالات التعليم الفنى - ويكفيها ووفرة تتناسب مع عدد الطلاب .

* أن يكون إعداد المعلم متكاملًا ، بحيث يمكن للخريجين تدريس المواد النظرية والعملية معا .

* ضرورة الاستعانة بالعاملين فى المؤسسات الانتاجية ، والاستشارة برأيهم عند وضع المناهج .

* أن يكون القبول فى هذه الكليات ، طبقا لتخطيط محكم - لمواجهة الاحتياجات المستقبلية فى سوق العمل - وتغطية احتياجات المدارس الفنية بوزارة التعليم - ومراكز التدريب المهنى فى الوزارات والمؤسسات المختلفة .

* أن يقتصر القبول بها على حملة دبلوم المدارس الثانوية الفنية ، ومعاهد إعداد الفنيين ، وشهادة الثانوية العامة (قسم علمى) .

* مواصلة تطوير المقررات الدراسية والتخصصات ، بما يتفق ويتواءم مع متطلبات سوق العمل .

* أن يعضى الخريج سنة كاملة فى إحدى المؤسسات التى تتفق وطبيعة الدراسة المتخصصة التى سبق أن تابعها - قبل ممارسته لمهنة التدريس - وتكون هذه السنة مدفوعة الأجر ، من الجهة التى عين فيها ، كما تحتسب له فى مدة الخدمة .

٢ - الاستفادة من خريجي الكليات المتخصصة : الهندسة الزراعية - التجارة - الفندقة والتمريض ، وامتصاص الفائض من خريجي هذه الكليات ، مع دفع مرتبات مجزية لأغرائهم للعمل فى التدريس وتنظيم دراسات مسائية تربوية لهم لاستكمال التأهيل المهني والتربوي .

٣ - أن تتضمن برامج الدراسة فى كليات إعداد معلم التعليم الفنى مواصفات المهن ، ومستوى المهارات العملية والفنية المطلوبة فى كل منها ، طبقاً لما تراه النقابات الفنية والمهنية والهيئات المختصة .

٤ - مراعاة النظرة المستقبلية - ومتابعة التطورات فى مجالات الانتاج والخدمات ، سواء من حيث الأعداد المطلوبة ، أو التخصصات التى يشهد عليها الطلب والاستخدامات التكنولوجية الحديثة .

توصيات خاصة بشأن إعداد معلمى التعليم الأزهرى :

١ - إعداد دراسات تكميلية علمية وتربوية لحاملى الشهادات المتوسطة من معاهد الأعداد الحالية ، للارتقاء بهم إلى المستوى الجامعى .

٢ - التوسع فى إلحاق خريجي معاهد إعداد المعلمين الأزهرية بكليات التربية .

٣ - إعداد خطة خمسية لإلحاق معلمى القرآن الكريم ، والقراءات والتجويد ، بمعاهد أعداد المعلمين الأزهرية - وإعداد نورات تربوية لهم .

٤ - تنمية قسم أصول التربية الإسلامية بالبحث العلمى فى

أسس وممارسات التربية الإسلامية والتربية المقارنة .

٥ - إنشاء وحدة ذات طابع خاص للبحوث التربوية ، ويقترح أن يشارك فى نشاطها معلمو المعاهد الأزهرية .

توصيات خاصة بشأن أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات :

١ - لسد النقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس خلال فترة زمنية مناسبة (وهى سبع سنوات للحصول على درجة الدكتوراه) يلزم : التوسع فى عدد المعيدى فى التخصصات والأقسام التى تعاني عجزاً ، وبصفة خاصة فى الجامعات الإقليمية .

٢ - ضرورة المبادرة إلى تنظيم الدراسات العليا ومدارسها فى الجامعات ، وتوفير احتياجاتها وقدرتها على تأهيل المعيدى للبحث والدراسة ، وتخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات ، ودعم هذه الميزانية سنوياً بما يتكافأ مع الأعباء اللازمة .

٣ - وضع خطة مستقبلية تكفل تخريج أعضاء هيئات التدريس لمواجهة التزايد العديدي بين طلاب الجامعات فى السنوات المقبلة ، مع الالتزام بالمعدلات العالمية والنسب المقبولة بين الأستاذ وطلابه .

٤ - إنشاء كلية للدراسات العليا كتنظيم جامعى إدارى فى كل جامعة ، ويتم تسجيل الطالب فيها للحصول على الدرجة الجامعية العليا .

٥ - إتاحة الفرصة للأساتذة المساعدين فى الجامعات ومديرى مراكز البحوث للقيام بأجازة (تفرغ كامل) لمدة لا تقل عن ستة أشهر للقيام بزيارة بعض الدول المتقدمة ، والاطلاع على النظم والأساليب والمناخ العلمى بها ، على أن تقوم الجهات المعنية فى القطاع الجامعى والبحث العلمى بتقديم المعونة المالية المجزية لتنظيم هذه الزيارات العلمية .

٦ - دعوة الأساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات

المتطلبات العملية والتطبيقية ، لما يحققه ذلك من فائدة مزوجة للجامعات والمشروعات القومية .

١٣ - ضرورة وجود نظام دورى شامل ، ومستقر ، لتقييم مستويات الأداء الجامعى ، فى تحقيق أهداف التعليم الجامعى ، وفى الاسهام فى التقدم العلمى ، وفى التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتطوير الحضارى ، وتحديد مكانة كل جامعة أو كلية ، وأعضاء هيئات التدريس بها ، بالمقارنة مع الجامعات الأخرى الاقليمية أو العالمية .

أسس ومعايير إنشاء جامعات أهلية أو تعليم عال خاص

ان الايقاع السريع لهذا العصر - الذى يتسم بسرعة الإكتشاف العلمية ، ويتسارع الابتكارات التكنولوجية ، وما يصاحب ذلك من تغير فى وسائل الانتاج وفى أنماط الاستهلاك - يؤثر على متطلبات سوق العمل ، مما يترتب عليه اختفاء بعض المهن ، وظهور الجديد منها والذى يتسم بمعرفة عميقة بحقائق العلم ، ومهارات فائقة فى الأداء ، وبمعدلات عالية ، خاصة عند التعامل مع التكنولوجيا الرقمية .

ومثل هذا المناخ يتطلب وجود مؤسسات تعليمية مرنة ، بشكل يمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق الحالية والمستقبلية . ويجب أن تكون هذه المؤسسات مركزا للتميز العلمى ، لتواكب الفيض الدافق من الابتكارات ، حتى يمكن أن تواجه تحديات المستقبل ، سواء فى مجالات الانتاج أو الخدمات .

وقد يكون انشاء جامعات أهلية متحررة من قيود الروتين المألوف ، والنفض البطئ للتغيير ، أحد الحلول المنطقية لسد الفجوة القائمة بين حاجات السوق المتغيرة والمستوى الحالى لقوى العمل ، بحيث تعنى

بصفة دورية ، للاشتراك فى توجيه طلبه الدراسات العليا والإشراف على البحوث .

٧ - اتباع أسلوب الاعلان عن وظائف هيئة التدريس الخالية والمطلوب شغلها ، إذ يبدى ذلك إلى خلق روح التنافس بين المتقدمين .

٨ - وضع نظام مستقر يكفل التقييم الشامل لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس فى حالة ما إذا أجاز انتاجه العلمى من اللجنة العلمية المختصة ، ومراعاة تعدد معايير التقييم فتشمل : انتاجه العلمى فى السنوات السابقة ، ومستوى أدائه فى العمل ، وعطاءه ومشاركته فى الأنشطة الطلابية والجمعيات العلمية ، والأعمال التطبيقية والبحثية ، وسلوكياته ، وعلاقاته الاجتماعية والوظيفية .

٩ - عدم التمييز بين الجامعات فيما يتعلق بالشرط الزمنى المنصوص عليه فى المادتين ٢٠٤ ، ٢٠٥ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، والخاص بالتعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم فى الهيكل الوظيفى .

١٠ - العمل على الأخذ بنظام المقررات الدراسية . (الساعات المعتمدة) وتطوير المناهج والمقررات الدراسية ، بما يسمح بتطبيق نظام الدراسات البينية والتأهيل المزيج ، وادخال العلوم الحديثة التى استجدت أخيرا فى مجالات العلوم والسياسة والاقتصاد والطاقة والاستخدامات التكنولوجية والإلكترونية الحديثة والأعمال الصناعية وبنوك المعلومات وغيرها .

١١ - ارتباط مستوى الأداء الجامعى بصفة عامة بعملية تقييم علمية مستمرة على المستويات المختلفة لهيئات التدريس ، وتشكيل لجان خاصة من القيادات العليا للقيام بهذه المهمة الدقيقة على نمط اللجنة العلمية الدائمة المختصة بالتقويم العلمى .

١٢ - العمل على تحقيق الارتباط الوثيق بين البحوث والدراسات التى تقوم بها الكليات المتخصصة والمشروعات التى تعدها مؤسسات الانتاج والخدمات ، بحيث تتكامل الدراسات العلمية والنظرية مع

بإعداد خريجين في مجالات ومهارات متوجهة نحو الأعمال وليس نحو مجرد منح شهادات .

ويقصد بالجامعة الأهلية تلك المؤسسة التربوية التعليمية التي تقوم على انشائها وتمويلها منظمة أو هيئة أهلية ، من بين المهتمين بالتعليم العالي وخدمة المجتمع ، بهدف الاسهام في توفير الطاقات والأطر اللازمة لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفقا للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وسياساته .

وينطبق مثل هذا المفهوم على التعليم العالي الخاص ، وتقوم بإنشائه هيئة خاصة (مؤسسات أعمال أو رجال أعمال أو شركات معنية) ، وتكون تلك الهيئة مسئولة عن التمويل الانشائي والجاري للمؤسسات التعليمية المشار إليها ، وغالبا ما تشرف على الإدارة والتنظيم ، في ضوء السياسة العامة المقررة .

التطور التاريخي للجامعات في مصر :

يمكن تلخيص خطوات ومراحل انشاء الجامعات المصرية فيما يلي :

- قيام جامعة أون (عين شمس) في عصر قدماء المصريين .
- انشاء متحف الاسكندرية بأقسامه الأربعة للرياضيات ، والفلك ، والطب ، والفلسفة ، وقيام جامعة الاسكندرية المشهورة في العهد اليوناني القديم .

- انشاء الجامع الأزهر وافتتاحه عام ٩٧٥ م ، وقيامه بمهمة التعليم والثقافة الدينية والشرعية ، ومن ثم كان بمثابة واحد من أوائل الجامعات بمفهومها المتطور .

- انشاء الجامعة الأهلية في مصر ، حيث دعا لاقامتها « مصطفى كامل » عام ١٩٠٤ ، وتمت حملات الاكتتاب لها وخصصت الأموال والمنح والهبات والأراضي والأوقاف عام ١٩٠٦ ، وافتتحت الجامعة في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، وافتتحت مكتبتها عام ١٩٠٩ ، واستكملت مقومات بدء الدراسة بها في المجالات الأدبية والقانونية والاقتصادية خلال

أعوام ١٩١١ - ١٩١٤ ، وفي عام ١٩٢٥ أنشئت أول جامعة حكومية تحت اسم « الجامعة المصرية » بدأت بكليات الآداب والعلوم والحقوق والطب ، وضمت إليها المدارس العليا للهندسة والزراعة والتجارة عام ١٩٣٥ ، وأطلق عليها اسم « جامعة فؤاد الأول » عام ١٩٤٠ ، وتلا ذلك انشاء « جامعة فاروق الأول » بالاسكندرية عام ١٩٤٢ ، ثم توالى انشاء الجامعات المصرية الأخرى في الفترة ما بين أعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٦ ، وأصبح عددها ١٢ جامعة ، بما فيها جامعة الأزهر . هذا وقد تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبدأت الدراسة بها عام ١٩٢٠ كمؤسسة تعليمية خاصة .

نشأة الجامعات الأهلية في بعض الدول الأجنبية :

جامعات الولايات المتحدة الأمريكية :

في عام ١٦٣٦ أنشئت أول كلية جامعية في مدينة كمبردج بالقرب من بوسطن ، سميت « كلية هارفارد » بمنحة من جون هارفارد ، وتلا ذلك انشاء ثمان كليات أخرى في مواقع مختلفة حتى عام ١٧٦٩ ، وكانت كلها مؤسسات تعليمية خاصة تتبع الأنظمة التعليمية الانجليزية والأوروبية ، وقد طلبت بعض هذه الجامعات تلقي اعانات حكومية ووضعت تحت اشراف الدولة ، وهي جامعات : جورجيا (١٧٨٥) ، كارولينا الشمالية (١٧٨٩) ، كرمونت (١٧٩١) .

ومنذ عام ١٨٦٠ حدثت زيادة ملحوظة في عدد الجامعات الحكومية والأهلية ، حيث اتسع نطاق انشاء جامعات الولايات وجامعة ملح الأرض ، ومنها ما تحول إلى جامعات حكومية ، ومنها ما استمر جامعات خاصة . واستمر هذا التوسع والتطوير في التعليم العالي والجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية مواكبا للتطور العلمي والتكنولوجي ، حتى بلغ عدد هذه المؤسسات ٢٦٠٠ جامعة وكلية جامعية ، هذا إضافة إلى عدد كبير من كليات المجتمع النوعية والشاملة .

وتتقاضى الجامعات الخاصة مصروفات دراسية عالية ، وكذلك

تفعل الجامعات الحكومية ذات المستوى الرفيع مثل : جامعات واشنطن ، وفرجينيا ، كاليفورنيا ، ايووا ، بنسلفانيا ، شيكاغو ، تينيسى ، وغيرها . وتتسرع مصادر التمويل فى هذه الجامعات (الهبات والاعانات - المصروفات الدراسية - عوائد العقود الخاصة للأعمال التى تقوم بها الجامعة لقطاعات العمل بالمجتمع - تبرعات خريجي الجامعة من رجال الأعمال ومؤسسات التنمية والهيئات الخيرية - بعض الضرائب النوعية بالولايات) .

جامعات المملكة المتحدة :

فى عام ١١٦٧ أنشئت أول جامعة خاصة فى بريطانيا هى جامعة أكسفورد ، تلتها بعد حوالى ٤٠ عاما جامعة كامبردج ، وجامعة نورهام عام ١٨٣٢ ، ثم جامعة لندن عام ١٨٣٦ . وبعد ذلك أنشئت عدة جامعات بالمدن الصناعية الكبرى مثل جامعات : برمنجهام ، شفيلد ، ليدز ، مانشستر ، ليفربول ، وغيرها . ولواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى أنشأت جامعة لندن « الكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا » .

وتوالى انشاء الجامعات والمعاهد التكنولوجية متعددة التخصصات ، بجهود مشتركة حكومية وأهلية .

وفى عام ١٩٧١ أنشئت « الجامعة المفتوحة » كنوع مستحدث للجامعات الخاصة ، وهى تستهدف إتاحة الفرصة للتعليم الموجه لشرائح عريضة ممن لم تتح لهم فرص التعليم كطلاب نظاميين بالجامعات .

ومن الأنظمة الرائدة المعمول بها فى بريطانيا ، من أجل تمويل التعليم العالى والجامعى ، انشاء ما يسمى « لجنة المنح الجامعية U . G . C » تمولها الدولة بنسبة ٨٠ ٪ ، ويوفر الباقى من الرسوم الدراسية والهبات والتبرعات وحصولية الخدمات المجتمعية ، وتتبع هذه اللجنة لجان أخرى ، لتقديم اعانات وقروض فى صورة منح تعليمية يمكن استرداد جزء منها بعد الانتهاء من الدراسة بنظم ميسرة ، كما تشارك البلديات فى توفير جزء من هذه المنح والاعانات .

جامعات ألمانيا :

كانت الغالبية العظمى من جامعات ألمانيا (الاتحادية والديموقراطية سابقا) جامعات حكومية ، وقد أنشئت أول جامعة حكومية هى « جامعة هايدلبرج » عام ١٢٨٦ تلتها العديد من الجامعات الأخرى على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين .

وفى بداية الخمسينات من هذا القرن اتسع نطاق التعليم الجامعى فى ألمانيا ، وأنشئت عدة معاهد عليا تكنولوجية تعنى بالدراسات العلمية والتطبيق من مستوى عال يناظر مستوى التعليم الجامعى ، وبعد اعلان الوحدة الألمانية أصبح عدد الجامعات والمعاهد العليا ٢٩٨ ، يقع منها ٢٢٤ فى أراضي ألمانيا الاتحادية (سابقا) ، والباقى وقدره ٧٤ جامعة يقع فى نطاق ألمانيا الديمقراطية (سابقا) .

وقد تم مؤخرا انشاء جامعة خاصة هى جامعة « هينن هيردكه » ، ويجرى استكمال جامعة خاصة أخرى فى كرويلز . وتعتبر الجامعة الخاصة الأولى ، التى بدأت الدراسة بها عام ١٩٨٤ ، هى أول جامعة تختص بالدراسات العليا والبحوث فى مجالات : العلوم الطبية (شاملة طب الأسنان) والاقتصاد والعلوم الكيمائية والفيزيائية والرياضيات ، ووضعت خطة لاستكمال باقى التخصصات المستهدفة ، وينتظر قيام الجامعة بتقديم دراسات فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى (حوالى ١٩٩٥) .

وتقدم البرامج والمناهج الدراسية بحيث تحقق ما يأتى :

- ١ - الارتباط المباشر بالتطبيق العلمى والميدانى ، والتعاون الوثيق مع قطاعات العمل المعنية والمستفيدة .
- ٢ - عمق الاتصال بين الأستاذ والطالب ، والتركيز على التعلم الذاتى .
- ٣ - تنظيم الحلقات والندوات الدراسية والبحوثية فى المجالات التى تتصل بمتطلبات المجتمع ومشاكل التطبيق .

٤ - مرونة انتقاء موضوعات البحوث ، ووضع أولويات مدروسة لذلك .

ويقوم على ادارة الجامعة « مجلس أمناء » موسع ، و « مجلس أكاديمي » علمي ، ومجلس « التمويل والشئون المالية » للجامعة ، ووضعت أنظمة الادارة بحيث تتيح توزيع السلطات والاختصاصات ، وسهولة اتخاذ القرار في جميع وحدات الهيكل الجامعي .

فلسفة التعليم ، والمحاور والمعايير المكونة للسياسات والخطط :

١ - فلسفة التعليم وأهدافه العامة : تتلخص فلسفة التعليم ، بجميع مراحلها ، في الوفاء بحق المواطن في الحصول على متطلباته من التعليم في إطار الديمقراطية وتكافؤ الفرص ، ومؤدى ذلك توفير التعليم الاساسي للجميع ، واتاحة فرص التعليم في المستويات الأعلى لمختلف فئات الشعب ، وفقا للقدرات والطاقات والمكانات الذهنية والفكرية ، وفي حدود الاستراتيجية الوطنية للتعليم .

وفي نطاق هذه الفلسفة تتضح معالم السياسة العامة ، والأهداف الأساسية المتوخاة - نورد فيما يلي أهم الأهداف المتعلقة بالتعليم المهني بصفة عامة ، والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة :

١ - إحداث التنمية الشاملة للمجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . مع تزويده بالأطر والتخصصات والخبرات اللازمة ، وفقا لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية . ويراعى في ذلك القدر اللازم من المرونة والملاسة للمتغيرات المستمرة والمؤثرات التي تحدثها العوامل المحيطة بذلك ، خاصة في نطاق التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي .

٢ - الأخذ بمعايير اقتصاديات التعليم ، باعتباره استثمارا له مردود مناسب تتحقق فيه كل أسباب ووسائل ترشيد الانفاق ، بما يتواءم ايجابيا مع توازنات التكلفة والعائد بمفاهيمها الشاملة .

٣ - تحقيق المستطاع من برامج التعليم والتدريب المستمرين ، وتقديم الخدمات الممتدة للمجتمع في مختلف أوجه الانشطة التنموية والثقافية .

ب - المحاور والمعايير المنظمة لسياسات وخطط التعليم الجامعي والعالي :

١ - المحور الاجتماعي ويتعلق بالمعايير التالية :
- الطاقات المتاحة لاستيعاب الطلاب ، وانتقائهم من بين مخرجات مراحل التعليم قبل الجامعي والعالي .
- حجم الخدمات والمعارف التي تحققها مؤسسات التعليم والبحث العلمي للمجتمع .

- الجرعة الاجتماعية التي يتزود بها الدارس والباحث ، ومدى تعرفه وانتمائه إلى مجتمعه وأحباله وقيمه وطموحاته ، مع ترسيخ الاسهام الفاعل وجدانيا وعمليا لتحقيق النماء والازدهار للمجتمع .

٢ - المحور الديموغرافي : ويلعب دورا هاما في وضع سياسات وخطط التعليم العالي والجامعي - وفي مختلف مراحل التعليم الأخرى - وترتبط معايير هذا المحور بهياكل ومكونات ومواقع المؤسسات التعليمية من حيث : التوزيع الجغرافي ، وما يتوافر من خدمات الجامعات ومعاهد التعليم العالي المعد للطلاب الذين أنهوا مراحل التعليم السابقة ، وفي حدود النسب المتعارف عليها ، والتي تتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ في المائة من شريحة السن بين ١٨ و ٢٣ عاما ، أو بين ١٠ ، ٢٠ في المائة من مجموع الدارسين في جميع مراحل التعليم ، وتختلف هذه النسب بين بلد وآخر ، خاصة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . وبالنسبة لمصر فإن الحدود الدنيا لهذه الاعداد في التعليم الجامعي والعالي - تتراوح بين مليون ومليون ونصف طالب .

٣ - المحور الاقتصادي : ويتمثل هذا المحور في حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة ، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والبحث العلمي والخدمات المجتمعية . وعادة ما تعجز حكومات الدول النامية عن

الوفاء بسائر احتياجات التعليم الجامعي والعالي بما يحقق طموحات العاملين في قطاعاته والمسؤولين عنها ، ويزيد من هذا القصور التمويل - ذلك التقدم والتطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا ، الأمر الذي ترتفع معه خدمات ونفقات التعليم والبحث العلمي بمعدلات كبيرة .

ولواجهة هذه المشكلة يلزم الأخذ بالاتجاهات والمعايير التالية :

- ترشيد الانفاق ومراعاة المعيار الاقتصادي « التكلفة مقابل العائد » بدقة وعناية .

- التوسع في أداء الخدمات التنموية والتطبيقية والثقافية للمجتمع مقابل عوائد مناسبة .

- استقطاب المساهمات والاعانات ومختلف مصادر التمويل من المستفيدين من مخرجات العملية التعليمية وخدمات التعليم المستمر والبحث العلمي .

- ترشيد مجانية التعليم الجامعي والعالي ، وتصرها على التميزين والمتفوقين ، مع تحصيل رسوم معقولة تسهم في خفض التكلفة الحكومية وتقلل من أعبائها .

- زيادة الموارد المحصلة من الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب في كل مستويات التعليم .

- تشجيع انشاء معاهد أو كليات نوعية أهلية أو خاصة ؛ لتمول ذاتيا من الهيئات المنشئة لها ، في ضوء السياسات التي تضعها الدولة لاقتصاديات الأداء في هذه المؤسسات ، ومن وسائل ذلك خصم نسبة ملحوظة من المصروفات التي تنفق في التمويل من شريحة الضرائب المقررة على المولين .

ج - رسالة الجامعة الحديثة ومقرماتها :

تتضمن الوظائف الأساسية للجامعات ومعاهد التعليم العالي فيما يلي :

- اعداد المتخصصين والفنيين والمفكرين للاسهام في تطوير

المجتمع وسد حاجات مؤسساته .

- القيام بالدراسات العليا والبحوث لاعداد الصفوة المتميزة من الخريجين ، وتدريبهم وتنمية قدراتهم وتشجيع طاقات الابداع والابتكار فيهم .

- تنظيم برامج التعليم المستمر والتدريب والخدمة العامة ، بالتعاون مع مراكز ومواقع النشاط في المجتمع .

- المشاركة الابجائية في جهود التنسيق والتكامل مع مراحل التعليم السابقة ، ومع مراكز ومعاهد البحوث ووحدات التطوير والتنمية في المؤسسات العاملة في المجتمع .

وتتمثل المقومات الأساسية لحسن القيام بأعباء العملية التعليمية وتحقيق أهدافها في النقاط الآتية :

١ - توافر هيكل اداري وهيكل أكاديمي يعملان في تناسق وتعاون ، مع تحقيق المرونة التي تتحقق معها سمات ديمقراطية الأداء ولا مركزية التنفيذ ، مع قدر من مركزية التخطيط في المسائل ذات الطبيعة العامة وما يتعلق بإدارة الشؤون التمويلية والتطويرية .

٢ - تطوير قواعد وشروط قبول الطلاب ، بما يحقق حسن الاختيار والتوزيع على مجالات التخصص التي تتوافق مع ميول الطلاب وقدراتهم ، مع إتاحة فرص التحول من تخصص إلى آخر بأقل هدر ممكن ، تبعا لنتائج التقويم المستمر ومتطلبات التطوير والتحديث .

٣ - يجب توافر مقومات تتعلق ببيئة التدريس ومعاونيهم ، من حيث مستويات اعدادهم وتنمية مهاراتهم التعليمية والبحثية . ووضع معايير دقيقة لمتابعتهم وترقيتهم ، ويدخل في هذه المقومات مدى ما يحققه عضو هيئة التدريس من رعاية وريادة طلابية تأصل القدوة الحسنة لهم علميا وثقافيا واجتماعيا ، مع تطوير طرق التدريس وأساليبه .

٤ - توافر مقومات تختص بالخطط والمناهج الدراسية وأهم سماتها :

- أن تكون محققه لأهداف التعليم وجهود التعليم الذاتى للطلاب .
- أن تتسم بالمرونة والتطوير والتحديث المستمر ، وتتوافر لها فرص الاختيار للطالب .

- أن تعنى بزيادة نسبة الدراسات البينية المتنوعة والدراسات البيئية .

٥ - الامكانيات والتجهيزات : ويراعى فيها توفير المنشآت التى تتسم بالكفاية والملاصاة للعمليات التعليمية والبحثية ، مع توفير الصيانة الدورية لها ، ويلزم الحرص على تزويد وحدات الجامعة الأكاديمية بالأجهزة والمعدات الضرورية ، والاستخدام الأمثل لتقنيات التعليم .

٦ - المكتبات ومصادر المعلومات : وتعتبر من أهم مقومات حسن الأداء فى التعليم والبحث العلمى ، ويلزم تحديثها وتزويدها بالجديد والمستحدث من المراجع والدوريات ، وتطوير العمل فيها عن طريق ربطها بقواعد وبنوك المعلومات اللازمة .

٧ - التمويل والاستقلال المالى : وهما رافدان أساسيان فى العملية التعليمية بل والعمود الفقارى لنجاح عمليتى التعليم والبحث العلمى ، وقد سبقت الاشارة إلى زيادة الموارد المالية وتنوع مصادرها بمختلف الوسائل المتاحة ، مع تنمية موارد الجهود الذاتية والخدمات المجتمعية . ومن الضرورى أن تتسم النظم والقواعد واللوائح المالية بالمرونة والقدرة المناسب من الاستقلال المالى والتوزيع السليم للاختصاصات والسلطات ، بما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المالية وسهولة اتخاذ القرار فى مواقع العمل المختلفة .

واقع التعليم الجامعى والعالى الحكومى :

باستعراض الأوضاع الراهنة وتقويمها فى مختلف مجالات النشاط الأكاديمى والإدارى - تتضح الايجابيات والمعوقات والسلبيات التالية :

الايجابيات :

تعتبر مصر من أوائل الدول التى شهدت قيام نهضة التعليم العالى والجامعى ، الذى كان دائما مصدر اشعاع وتنوير فى بلاد العالم العربى

وغيرها من البلدان الاسلامية والافريقية . ولعل من أهم الايجابيات فى هذا المضمار ما قدمته وتقدمه جامعة الأزهر منذ أكثر من ألف عام ، وما أحدثه انشاء معاهد التعليم العالى الطبية والهندسية والقانونية من خدمات جوهرية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وما صاحب قيام الجامعة الأهلية فالجامعة المصرية ، بجهود ذاتية أهلية ، فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين . وما أدته وتؤديه منظومة الجامعات المصرية الحديثة الاثنى عشرة للتعليم العالى والبحث العلمى فى مصر . ولا يمكن لمنصف أن يغفل الأدوار الفاعلة والمخرجات المتنوعة التى أعدتها الجامعات المصرية ومعاهد التعليم العالى من : أطر متخصصة وكفايات علمية وتطبيقية وفكرية وفنية ؛ قامت بأعباء تسيير وإدارة وقيادة مختلف قطاعات العمل ومؤسساته الانتاجية والخدمية والثقافية ، بل ان الصفوة القادرة منهم مازالت فى طليعة حركة التقدم والتطور والازدهار فى المجتمع .

وقد زودت مصر ولا تزال سائر البلاد العربية ، والكثير من البلاد الافريقية والاسيوية ، بالكثير من الكفايات والمتخصصين فى مختلف العلوم والفنون والآداب ؛ يسهمون جميعا اسهاما مؤثرا فى ادارة وتسيير مختلف مقومات النهضة والتطور فى هذه البلاد .

المعوقات والسلبيات :

مع التوسع فى التعليم الجامعى والعالى وزيادة الطلب على خريجيه ، خاصة من ذوى القدرة والدراية والطاقة التى تؤهلهم لمواكبة تطلعات قطاعات العمل والنشاط نحو انجاز أفضل وتقديم أشمل ، فى ظل التقدم الهائل فى العلوم والتكنولوجيا والنمو المعرفى الصاعد . ومع الزيادة الملحوظة فى تكلفة خدمات التعليم والبحث العلمى ومستلزماته ، خاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن - ظهرت عدة معوقات ومشكلات نشأت عنها بعض السلبيات وانخفض مربود الايجابيات ، مما يقتضى العمل بكل الوسائل على مواجهة ذلك ، واجتياز ما تحدته من صور التخلف ، وصولا إلى المستوى الأفضل ، وتخطيطا للمسار الأدمى

لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات .

وقد أدت هذه المعوقات والمشاكل والسلبيات الى : قصور في معدلات الأداء في العديد من الأنشطة ، وبعض من الحيدود عن مراعاة المعايير المنضبطة وكفاءة استخدام المتاح منها . ولديما يلي تلخص جانباً من آثار هذه المشكلات في مختلف جوانب العمل الجامعي بصفة خاصة :

أ - فيما يختص بالإدارة الجامعية : أصبحت في ميسس الحاجة للأخذ بالأساليب التكنولوجية والأساليب الحديثة في مختلف الجوانب الادارية والمالية والتنظيمية .

ب - فيما يختص بمشئون أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم ، وأهم سمات أوضاعها :

- ظهور وتزايد أنواع من قصور الهياكل والمكونات الوظيفية ، واختلال في توازن البعض الآخر ، خاصة فيما يتعلق بالأعباء والواجبات التعليمية والتربوية والبحثية .

- تقلص العناية بالبحث العلمي الجماعي ، وتوجيه مشروعاته نحو خدمة أهداف تنمية المجتمع .

- الحاجة الماسة الى اعادة النظر ووضع الضوابط الناجعة والمعايير الدقيقة الخاصة بالأعداد العلمية والترقية ، وتقويم الأداء ومتابعة حسن القيام بالواجبات وكفائته .

- هناك ضرورة لاعادة تنظيم وصياغة هياكل المرتبات والأجور والمكافآت ، بما يكفل ربطها بالأنشطة التعليمية والبحثية والمجتمعية ، الى جانب زيادة الدخول وتحسين الأوضاع الاجتماعية لهم .

- مازالت ظاهرة اقامة نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في غير مقر جامعاتهم ملحوظة ، ولها آثار سلبية على الاستقرار والتفرغ ، مما يستوجب دراسة ومواجهة راشدة وحاسمة .

ج - فيما يختص بمشئون الطلاب : وتتعرض لمعوقات أهمها :

- ضخامة أعداد الطلاب في بعض الجامعات والكليات

والتخصصات ، بينما تعاني التخصصات المستحدثة والمطلوبة للوفاء باحتياجات المجتمع من نقص واضح ، خاصة في الدراسات التطبيقية والبيئية والبيئية .

- تحتاج نظم وقواعد القبول وتوزيع الطلاب الى تعديل وترشيد يكفلان اتاحة الفرصة للمواصلة بين ميول الطلاب وقدراتهم والتخصصات التي يقبلون فيها .

- هناك حاجة ملحوظة الى رفع مستويات الخدمات الطلابية في الارشاد والريادة والمتابعة ، والمساعدة المؤثرة لهم أثناء الدراسة وبعد التخرج ، بما يتفق مع كفاءة العائد من مخرجات التعليم الجامعي والعالي .

د - العملية التعليمية : تعاني من بعض السلبيات أهمها :

- قصور في العناية بدورية تحديث المناهج وتطويرها ، وإدخال الأساليب والطرق والوسائل الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم ، مما أدى الى شيوع صورة جامدة من النمطية في الخطط والمناهج .

- مازال الكثير من نظم الدراسة يقلب عليها التقليدية غير المرنة ، ويلزم المبادرة بتعديل هذه النظم ، والتحول نحو نظم أكثر دينامية ومرنة ، مثل نظام الساعات المعتمدة أو الوحدات الدراسية ، بما يتبع ابتداء تخصصات بيئية جديدة ، ويسر تحول الطالب إلى تخصص آخر كلما اقتضت الظروف ، دون هدر في الوقت أو الطاقة .

- قلة الفرص المتاحة للتدريب العملي الفاعل والجاد ، وبمالة فرص التدريب الميداني في معظم التخصصات ، مما يتطلب المبادرة الى تكثيف هذه الفرص لأهميتها البالغة .

- قصور في العناية بتحديث المكتبات ، وتوفير المزيد من المراجع والنوريات ، وندرة اتاحة مصادر المعلومات عن طريق قواعد وبنوك المعلومات . وقد أدى ذلك الى ضعف اسهام الدارسين في عملية التعلم الذاتي في العملية التعليمية ، مما يسبب معوقات كبيرة للبحث العلمي .

هـ - الدراسات العليا والبحوث ، ويشوبها بصقة أساسية مايلي :

-- غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة ، وضعف التنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة والمدارس العلمية القائمة على مستوى الجامعات ، وبينها وبين مراكز البحوث بالدولة .

-- شيوع الفردية في اجراء البحوث ، مع نقص في تكوين الفرق البحثية المتكاملة والمتعاونة .

-- قلة العناية بمجالات التخصص المستحدثة والجديدة في الدراسات العليا والبحوث ، وضعف المستوى اللغوي للطلاب .

-- تدنى ملحوظ في امكانيات ومستلزمات الدراسات العليا والبحوث ، ونقص في كفاءة استخدام المتاح منها ، وأحيانا سوء توزيعها على مجالات التخصص وفقا لأولوياتها .

-- نقص الموارد المالية المتخصصة للدراسات العليا والبحوث ، وغياب ميزانية خاصة مستقلة لها ، مما أدى الى استهلاك الموارد المحدودة المخصصة لعملية التعليم في غير الأغراض المخصصة لها ، وما لذلك من تأثير سلبي على مستوى التعليم ، خاصة الدراسات العملية والتطبيقية .

موجبات انشاء أنماط من التعليم الجامعي والعالي الأملى :

١ - ان التعليم الجامعي والعالي في مصر يحتاج الى مزيد من التوسع ، لاتاحة فرص أكبر لل حاصلين على الثانوية العامة أو مايعادلها للالتحاق بالتعليم العالي ، خاصة وأن نسبة الملتحقين به مازالت أقل من النسب المتعارف عليها من شريحة السن ١٨ - ٢٢ سنة ، والتي تتراوح في معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بين ٣٠ - ٥٠ ٪ ، بينما لم تصل في مصر حتى الآن الا إلى حوالي ١٥ ٪ في أعلى حالاتها .

ويزيد من هذه المشكلة أن توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة ،

في الجامعات والمعاهد العليا القائمة ، يعثره خلل واضح ، إذ يركز على التخصصات النظرية التي فاقت مخرجاتها عن حاجة المجتمع ، مما أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجين ، كما أن هناك تخصصات مستحدثة ، وأخرى بينية وبيئية ، لا تؤدي بالقدر المناسب في مؤسسات التعليم العالي الحالية .

٢ - هناك إجماع على أن التعليم الجامعي القائم في مصر يحتاج الى اصلاح جذري ، ويتطلب ذلك نفقات طائلة ، مما يستوجب ألا يلتحق بهذا النوع من التعليم الا الطلاب ذوي القدرات المناسبة لمواصلة التعليم الجامعي ، وفي حدود الإمكانيات الحقيقية للكليات القائمة .

من المتوقع ان يكون في انشاء الجامعات الأملية (الخاصة) ما يخفف بعض المشكلات القائمة في الجامعات الحالية من حيث الامكانيات والطاقات المتوفرة لها ، ومن حيث اتاحه الفرصة لشرائح متميزة من الطلاب للالتحاق بها ، ولقبول بعض ممن لم تتح لهم فرص القبول بالجامعات الحالية ، وترشيد أساليب القبول لاختيار القدرات والمهارات اللازمة لكل نوع من الدراسة ، مع تخصيص منح مجانية لقبول الطلاب المتفوقين ، ممن لا تسمح ظروفهم المادية بتحمل نفقات الدراسة بهذه الجامعة ، ومن ثم يكون انشاء الجامعات الأملية مrazia لتطوير التعليم الجامعي القائم ، وليس بديلا عنه .

٣ - أن تنشأ الجامعات الأملية الجديدة على أحدث الأسس العلمية المعاصرة ، وأن تقوم أساسا على إعداد الدارسين لتخصصات لا تتوفر في الجامعات الحالية ، وتوجد حاجة لها في مختلف قطاعات العمل ، سواء كان ذلك في مستوى المرحلة الجامعية الأولى أو مستوى الدراسات العليا .

٤ - أن يصدر بانشاء الجامعات الأملية قانون خاص يحدد أهدافها ومقوماتها والدرجات العلمية التي تمنحها ، وأن يتضمن قانون انشائها وسائل التنسيق والتكامل بينها وبين الجامعات الحكومية القائمة .

٥ - أنه لا يوجد ما يحول دستوريا دون انشاء مثل هذه الجامعات ، حيث إن نص المادة (٢٠) من الدستور يقضى بما يلى : « التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة » . فإذا ما انشئت جامعات خاصة أو أهلية فلا يوجد ما يمنع من أن تتقاضى مصروفات مناسبة ، أسوة بما حدث فى التعليم العام والعالى الخاص بمختلف مستوياته وأنواعه .

٦ - أن تنشأ الجامعة عن طريق مؤسسة تعليمية تعاونية أو مساهمة ، أو من مجموعة افراد ، ويتم تمويلها من عدة مصادر أهمها : - الهبات والتبرعات والمنح الانشائية والتي تدر مصادر جارية للتمويل المستمر . - مصروفات الطلاب (وتمثل كحد أدنى ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من التكلفة) .

- حمولة الخدمات المجتمعية والاستثمارية التى تؤديها الجامعة للهيئات والمؤسسات المستفيدة .

٧ - هناك اتفاق عام على ضرورة ألا يكون فى انشاء الجامعات الأهلية اخلافا بمبدأ تكافؤ الفرص ، على أساس أن يكون القبول مبنيا على التنافس الحر ، مع توافر شروط اللياقة والأهلية للتعليم الجامعى . وأن تخصص نسبة ملحوظة لقبول المتفوقين بالمجان ممن تثبت الاختبارات أهليتهم لنوع التخصص المتقدمين للالتحاق به . ويقترح البعض أن تتراوح هذه النسبة بين ١٠ - ٢٥٪ من مجموع المقبولين بالجامعة .

مقومات انشاء الجامعات الأهلية ومراحل الانشاء :

فى ضوء ماسبق استعراضه من معطيات ومرجعيات عن نشأة الجامعة الأهلية والجامعات الحكومية وأنماط التعليم العالى الحكومى والأهلى والخاص فى مصر ، وعلى أساس الفلسفة العامة للتعليم العالى والجامعى والمحاور الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية التى تبني

عليها السياسات التعليمية والتربوية فى ميادين التعليم العالى والجامعى ، وما يرتبط بها من غايات تسعى المؤسسات والهيئات القائمة على التعليم والمشرقة على مساره الى بلوغها وتحقيق ماتتضمنها من أهداف وانجازات .

ومع الأخذ فى الاعتبار رسالة ووظائف الجامعة الحديثة والمقومات التى يجب أن تتوافر لها من أجل رفع مستوى الأداء فيها ، وتحقيق التكامل والترابط بينها وبين مؤسسات التعليم العالى الأخرى ، وبينها وبين التعليم قبل الجامعى والعالى .

وفى ضوء ما أشير اليه من نماذج وأنماط ناجحة ومتقدمة من الجامعات الأهلية والخاصة ومعاهد التعليم العالى فى بعض البلدان الأوربية والأمريكية .

وبعد التعرف على الأحوال السائدة فى الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة فى مصر حاليا وما يحيط بها من ايجابيات وسلبيات ، وما يعترضها من مشكلات تؤثر تأثيرا بالغيا على مستوى الأداء فيها ، وفى المواصلة الفعالة بين مخرجاتها كما وكيفا ، واحتياجات سوق العمل ومتطلبات تنمية وتطوير وازدهار المجتمع .

فى ضوء كل ماتقدم ، وفى سبيل معالجة شاملة للموضوع محل الدراسة الحالية من مختلف الوجوه - يمكن أن تخلص الى ابراز العناصر والمفاهيم والمحددات والمعايير التالية فى شأن مقومات انشاء جامعات أو معاهد نوعية أهلية أو خاصة فى مصر :

١ - فيما يتعلق بمدى الحاجة الى استحداث أنماط جديدة للتعليم العالى فى مصر ، فى صورة جامعات أهلية أو معاهد نوعية خاصة أو أهلية :

أ - تدل الاحصاءات والمعايير الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية على أنه : مازالت هناك حاجة لتعزيز طاقة التعليم الجامعى والعالى فى مصر بالضوابط والقواعد التى أوردناها فيما سبق ، بحيث تكون اضافة فاعلة ومؤثرة فى تحقيق الأهداف المنشودة ،

وتزويد المجتمع بحاجاته الضرورية التي لا تفي بها مخرجات التعليم الجامعى والعالى الحالية ، سواء من حيث الكم فى تخصصات مستحدثة ، أو أخرى مطلوبة للنمو والتطوير والازدهار فى مختلف الأنشطة التنموية والخدمية . أو من حيث الكيف بالنسبة لمستويات الخريجين وقدراتهم ، ومدى تمكنهم من مزاولة الأعمال المطلوبة بكفاءة واقتدار ، ومدى قدرتهم على الاستزادة من المعارف والحصول على المعلومات ، وإحداث إضافات مجدية تؤدى الى مساهمة التقدم العالمى الجارف فى العلوم والتكنولوجيا ، وما يحيط ذلك مسن الصيغ والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة ، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

ب - أن التمسويل الحكومى فى وسط هذه الظروف التى تحيط بلوايات العمل الوطنى وفى ضوء الاستراتيجيات والسياسات التى تنظم ذلك ، لا يستطيع وحده أن يحقق طموحات وآمال القائمين على التعليم الجامعى والعالى ، ومنها ما هو تطور حتمى وتحديث واجب . وهذا يدفع بالضرورة الى مشاركة فعالة ومناسبة وسخية من القطاع الأهلى ، من أجل دعم وتطوير الجامعات والمعاهد العليا القائمة ، وكذلك لإنشاء مؤسسات نوعية جديدة تدعو إليها الحاجة ، وتكون استكمالاً للقائم منها ، تراعى انتهاج مسارات متطورة وأتباع نظم وأساليب مستحدثة ، وتلافى مختلف أسباب القصور التى تعاني منها الجامعات والمعاهد العليا (الحكومية والخاصة) القائمة حالياً فى البلاد . هذا وقد ظهرت بادرة مشجعة للبدء فى طريق الدعم والاستحداث ، حيث جمعت حتى الآن مبالغ تقدر ببضع ملايين من الجنيهات من القطاع الأهلى ، دلالة على استعداداته للإسهام فى تحقيق الرسالة النبيلة والأهداف السامية للتعليم الجامعى والعالى فى البلاد ، وتدلل على الرغبة الصادقة فى الاستمرار فى تعزيز هذه المساهمات وتنميتها بشتى الطرق والوسائل ، كل ذلك لابد أن يتمشى ويواكب مراحل إنشاء وتطوير هذه المؤسسات التعليمية الجديدة .

٢ - فيما يتعلق بماهية وطبيعة أنماط التعليم الجامعى والعالى الجديدة :

أ - أن ينظر الى أية مؤسسة تعليمية جديدة من هذا المستوى على أن تكون بمثابة إضافة تجريبية نموذجية ، تتسم بالأعداد الجيد والتكوين الدقيق والنظم الأكاديمية والإدارية المتطورة ، وكل ما يتيح لها كفاءة الأداء ، وتتمتع بالقدر اللازم من المرونة التى تحقق حسن الاستفادة مسن الامكانيات المتوافرة ، لإعداد تخصصات متنوعة يتطلبها سوق العمل فى المجتمع .

ب - يلزم إيلاء عناية خاصة للبدء بإنشاء كليات أو معاهد نوعية متخصصة متعددة الأغراض ، بحيث يتم التركيز على إعداد متخصصين فى المجالات المستحدثة الناقصة ، أو غير المتطورة فى الجامعات والمعاهد العليا الحالية ، مع اعطاء أولية للدراسات البيئية والبيئية مثل : الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ، والطاقة بأنواعها التقليدية والمتجددة ، والمحافظة على البيئة والحد من التلوث ، وزراعة الأراضى الصحراوية واستصلاح الأراضى الجرداء بالوسائل المتطورة التى تتوخى ترشيد استخدام المياه والحد من استخدام الأسمدة الكيميائية ، مع تحقيق أكبر عائد منها ، سواء الانتاج الزراعى أو الصناعات الزراعية المعتمدة عليه ، ويدخل فى هذه الأولويات : التقنيات الهندسية والطبية والكيميائية والحسابات الآلية وتطبيقاتها ، وعلوم الفضاء والتقيب عن الثروات المعدنية واستغلالها .

كما يقترح أن تعطى أولية مناسبة لتعزيز ودعم الدراسات اللغوية والترجمة ، والإرشاد السياحى ، وإدارة وتنظيم الأعمال ، وأعمال البنوك والمصارف ، والتكنولوجيا الاعلامية ، كل تبعاً لمدى حاجة سوق العمل وتوافر الامكانيات والقومات اللازمة لحسن القيام بأعبائه .

ج - أن يوضع موضع الاعتبار فى خطة إنشاء المعاهد أو الكليات النوعية الجديدة أو الجامعة الأهلية - أن تبدأ بدراسة بعض التخصصات بمرحلة الدرجة الجامعية الأولى فى الكليات الجامعية ، أو درجة دبلوم

المعاهد العليا في المعاهد العليا المتخصصة ، مع التخطيط للامتداد بالدراسة الى مجال الدراسات العليا أو البرامج التدريبية والتنشيطية والتأهيلية ، وغير ذلك من برامج التعليم المستمر .

ومن جانب آخر ، يمكن أن تخصص بعض المعاهد الجديدة لأنماط متنوعة من الدراسات العليا والتدريبية والتأهيلية لخريجي الجامعات ، والعاملين المؤهلين في مواقع العمل المختلفة ، وضرورة التنسيق والمشاركة الفعالة في ذلك مع الهيئات المستفيدة ، سواء في مرحلة تخطيط هذه الدراسات ، أو في وضع برامجها ، أو في الأعباء التدريسية والتدريبية ، وكذا في الاستفادة المشتركة من الامكانيات المتوافرة في المؤسسة التعليمية ، وفي مؤسسات الأعمال المستفيدة من مخرجاتها .

د - يراعى أن توجه المؤسسة التعليمية الجديدة جزءا ملحوظا من أنشطتها نحو القيام بدراسات وبحوث تطبيقية ، بالتعاون الوثيق مع الجهات المستفيدة ، وبناء على متطلبات خطط وبرامج تطويرها وتحديثها - والتي يجب أن تكون معلومة لدى المسؤولين عن هذه المعاهد أو الكليات النوعية - وأن يعتبر ذلك مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الجارى للمؤسسة التعليمية المزمع انشاؤها .

٣ - فيما يتعلق بتنظيم القبول والدراسة وهيئات التدريس ومعاونتهم :

أ - أن تخصص نسبة من اعداد المقبولين لمنح الدراسة المجانية للطلاب المتميزين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بعد اجتيازهم القياسات والاختبارات المشار اليها ، ويمكن أن يعفى الطالب المتميز من المصروفات كلها أو بعضها طوال مدة دراسته ، وكذلك يمكن تخصيص المكافآت التشجيعية للمبرزين منهم في العملية التعليمية ، وفي الدراسات التطبيقية المرتبطة بها .

ب - أن تخصص كذلك اماكن لعدد من العاملين في مواقع العمل التي ترتبط بالتخصصات التي تعد لها الجامعات الاهلية ، ويكون قبولهم اما كموفدين من مواقع العمل التي يعملون بها كطلاب نظاميين ، أو في

برامج التعليم المستمر والتدريب التي تعدها الجامعات الاهلية ، وفقا للنظم المعمول بها في هذا المجال .

ج - يجب أن تتبع هذه الكليات أو المعاهد النوعية الاهلية الجديدة أحدث النظم التعليمية ، وخاصة نظام الساعات المعتمدة الذي ثبت جدواه في التعليم الجامعي والعالي . ويراعى أن يطبق النظام التعليمي المشار اليه بكل ما يتميز به من مرونة وتنوع ، مع تطويره للاحتياجات المتغيرة للمجتمع ، ويجوز أن يؤخذ بنظام آخر للتعليم (مثل نظام الفصول الدراسية أو السنة المتكاملة) .

د - اطلاق حرية الالتحاق بالجامعات الاهلية دون التقيد بسنة الحصول على شهادة الثانوية العامة ، بما يتيح الفرصة الثانية أمام الطلاب الذين فاتتهم الفرصة الاولى للالتحاق بالجامعات الحكومية .

هـ - تخصص فترة تدريبية أو تأهيلية - تمتد لفصل دراسي أو أكثر - يقضيها الطالب في مواقع العمل المناسبة والمرتبطة بنوعية الدراسة ، تحت اشراف مشترك من هيئة التدريس والمتخصصين في مواقع العمل .

و - تتألف هيئة التدريس من أعضاء تتوافر فيهم شروط تعيين هيئات التدريس في الجامعات أو المعاهد العليا المعمول بها حاليا (الدكتوراه أو ما يعادلها في مجال التخصص) ، على أن يكون التركيز على المتخصصين في التقنيات والتخصصات الجديدة والمتابعين للتطورات العلمية الحديثة .

٤ - فيما يتعلق بالهيئة التأسيسية والهياكل الأكاديمية والإدارية :

تتألف هيئة تأسيسية تمثل فيها نخبة من المعنيين بإنشاء الجامعات الاهلية أو المعاهد العليا النوعية ، من بين المتبرعين والمساهمين بأموال أو أراض أو منشآت تخصص لهذه الأغراض ، ويضم اليهم بعض من ذوي الخبرة المتميزة في التعليم العالي والجامعي ، ويشكل من بين هؤلاء مجلس تنفيذي لمتابعة عمليات الانشاء والاشراف عليها .

وسبق أن أشرنا الى أن ادارة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي

الحديثة تقوم بها الهيئات الرئيسية الآتية :

أ - مجلس أمناء من بين المؤسسين ، وغيرهم من ذوي الخبرة ، ممثلين عن الأجهزة الأكاديمية والإدارية بالمؤسسة التعليمية ، وممثل أو أكثر عن الأجهزة المشرفة على التعليم العالي في البلاد .

ب - مجلس أكاديمي (مجلس الجامعة أو مجلس معهد نوعي) .

ج - مجلس للتعليم المستمر وخدمة المجتمع .

ويعاون هذه المجالس عدد من الإدارات أهمها :

- إدارة شؤون الطلاب وتوظيف ومتابعة الخريجين .

- إدارة الشؤون الإدارية والمالية .

- إدارة العلاقات الثقافية والعلاقات العامة .

هـ - فيما يتعلق بأهداف الجامعات الأهلية :

- إعداد الكوادر المتخصصة في المجالات ذات الأولوية التي تخدم التنمية الحضارية الشاملة في مصر وفي هذه المنطقة الجغرافية من العالم ، من خلال مستوى رفيع للتعليم والبحث العلمي ، وكذلك لتقديم برامج ودرجات تدريب لا تقود لدرجة جامعية ولكنها تسهم في رفع مستوى الاختصاصيين الموجودين حالياً كنوع من التدريب والتعليم المستمر .

ويمكن لهذه الجامعات عند استكمالها أن تقدم الخدمات الاستشارية للمؤسسات والحكومات في كثير من المجالات خصوصاً للمشروعات الكبرى .

- إيجاد نموذج لجامعات مجهزة بالتجهيزات المثلث ومتحررة من الروتين ، يمكن أن تكون قدوة تحتذى ، فيعمل المسئولون على تكرار هذا النموذج بالتدريج ، أو محاكاته ولو جزئياً في بعض الجامعات الحكومية أو بعض الكليات القائمة ، أو بعض مراحل الدراسات العليا - عندما تزول العقبات وتتوفر الامكانيات .

- إيجاد نموذج لجامعات تتناسب فيها أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس ، باعتبار أن الجامعات الأهلية يمكنها أن تقف

في قبول طلابها عند حد معين . فتصبح بذلك مثلاً حياً ، يشهد بضرورة الحرص على هذا التناسب بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات القائمة ، ممن يرغبون في الاعارة إلى جامعات عربية أو أجنبية أو إلى هيئات دولية . فتتمكن الدولة بذلك من التخفيف من حدة ظاهرة هجرة العقول أو استنزافها تحت ضغط المغريات المادية والعلمية ، دون أن تحدد بالضرورة من تبادل الخبرات بينها وبين الوطن العربي ودول العالم .

- الاستعانة بكبار الاساتذة ذوي التخصصات النادرة والمطلوبة من الجامعات الأجنبية للتدريس في الجامعات المقترحة .

- العناية بالتخصصات العلمية الجديدة التي قد لاتمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، أو بالتخصصات القائمة بالجامعات الحكومية ولكن على مستوى أعلى ، مثل :

١ - دراسات البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات .

٢ - دراسات الهندسة الزراعية الحديثة والتي تمكن من توفير المياه .

٣ - دراسات اقتصاديات التصنيع الغذائي .

٤ - التكنولوجيا الحيوية .

٥ - بحوث العمليات والمنطقيات .

٦ - التحكم والتوجيه والسيرنيطيقا .

٧ - الرياضيات التطبيقية .

٨ - وسائل الرفع المتقدمة .

٩ - الطاقة واستعمالاتها واستخدامها .

١٠ - الهندسة الوراثية .

١١ - البيوتكنولوجيا .

١٢ - زراعة الأنسجة .

١٣ - علوم المناعة .

١٤ - علوم الفضاء .

١٥ - استخدام شعاع الليزر في المجال الطبى .

١٦ - زراعة الخلايا والانسجة والاعضاء .

١٧ - الوقاية من الاشعاعات النووية .

١٨ - مجال الكمبيوتر .

١٩ - هندسة التصنيع .

التوصيات

* العمل على اصدار قانون ينظم إنشاء وتقويم الجامعات الأهلية ، ويضع معايير الاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ، والشروط التى يجب توافرها فى منشأتها ، ويعنى بالنص على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم ، ويراعى أن تتحقق المرونة اللازمة فى اللوائح الادارية والمالية لهذه المؤسسات الأهلية . (مرفق مشروع مبدئى) .

* يشترط لقيام أى من أنماط التعليم الجامعى أن يكون نمونجا مكتمل المواصفات ، تتوافر له الامكانيات المادية والخبرات والقومات الاساسية من حيث : الهيكل الادارى والهيكل الاكاديمى والخطط والمناهج ، ومتطلبات التعليم من تجهيزات ومكتبات .

* الاهتمام بالتقنيات والتخصصات الجديدة التى تحتاجها مجالات التنمية المختلفة ، مع الدراسة المستمرة لآليات سوق العمل واحتياجاته المتطورة والمتسارعة فى التغيير ، وأن تتسم هياكل الجامعات الأهلية وانماطها بالمرونة التى تتابع كل جديد ، وتعديل هياكلها وانماطها وفقا له .

* أن تهتم الجامعات الأهلية بالبحوث العلمية التى تخدم البيئة ، وأن تعيش مشكلاتها وتعمل على حلها .

* ضرورة توافر الاعتمادات الكافية لعملية إنشاء الجامعات الأهلية ، وضمان التمويل المستمر لنفقات تشغيلها ، على أن يكون هذا التمويل من مصادر أهلية غير حكومية .

* أن تعمل الجامعات الأهلية على ايجاد نوع من التنسيق مع الأجهزة والهيئات التى تعمل فى مجالات الانتاج والخدمات ، وأن تقدم المشورة لها ، مما يساعد على زيادة امكانياتها المادية عن طريق تسويق

بحرثها العلمية .

* الاستعانة بالعناصر المتميزة من الاساتذة الأجانب للتدريس فى هذه الجامعات لمدد كالمية ، حتى يمكن اعداد كوادر مصرية خبيرة بالتطورات العلمية والتكنولوجية الحديث فى مختلف العلوم .

ملحق

مشروع قانون

بشأن إنشاء الجامعات الأهلية

مادة ١ :

يكون إنشاء الجامعات الأهلية وتحديد مقارها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ :

تقوم الجامعة الأهلية على تحقيق الأغراض الآتية :

- رفع مستوى التعليم والبحث العلمى .

- العمل على رقى العلوم والفنون والآداب فى البلاد .

- بذل العناية المثلى لجميع التخصصات العلمية القائمة والمستعددة وفقا لخطة زمنية طموحة .

- تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات .

- توفير أحدث الأجهزة المتطورة التى تستوعب تكنولوجيا العصر فى جميع التخصصات .

- الحرص على مناسبة عدد أعضاء هيئات التدريس والتدريب لمجموع الطلاب والدارسين .

- إعداد مكتبات مجهزة بالحاسبات الآلية المناسبة تضم أحدث المراجع العلمية العربية والأجنبية لجميع التخصصات .

- توثيق الروابط العلمية والأدبية والثقافية وتبادل البعثات والمنح مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والبحثية العربية والأجنبية .

مادة ٣ :

يكون للجامعة الأهلية الشخصية المعنوية ، ويمثلها رئيسها

تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات

أولا : حول مبررات الدراسة وأهدافها :

تؤكد هذه الدراسة ما سبق أن تقدم به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى من توصيات ، خلال دراساته السابقة عن : المقومات الأساسية للجامعات فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، وتطوير مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، وسياسة تنمية أداء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ثم ما استهدفه المجلس الأعلى للجامعات المصرية مؤخرا من محاولته وضع معايير محددة يجرى بمقتضاها أداء التقويم الذاتى الدورى لكل جامعة على حدة والجامعات المصرية كلها فى منظومة واحدة . وذلك فى كل ما يتعلق بأداء الاستاذ والطالب والمناهج التعليمية ووسائل التعليم والتعلم ، والامكانات المتاحة لكل ذلك من مختبرات ومكتبات ومرافق وأبنية ، وكذلك وسائل التمويل والنظم الادارية وقبول الطلاب وتخرجهم وتعيين أعضاء هيئة التدريس .

وجدير بالذكر أن الجامعات المصرية قد حققت - بأساتذتها وبحوثها وخريجياتها - خدمات عديدة لتطوير المجتمع المصرى خلال هذا القرن (العشرين) علميا وثقافيا واقتصاديا وقوميا . كما أن هذه الآثار قد امتدت خارج مصر إلى أنحاء العالم المختلفة ، وخاصة إلى الدول العربية والاسلامية والافريقية .

غير أن المتتبع لحركة التعليم الجامعى فى مصر يمكنه أن يلحظ الكثير من المتغيرات التى استجسدت عليه ، خاصة خلال العقدين الأخيرين .

امام الجهات الأخرى ، وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية .

مادة ٤ :

تحدد الجامعة الأهلية شروط القبول بالنسبة للمصريين والأجانب بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

مادة ٥ :

تعتبر الدرجات العلمية التى تمنحها الأقسام أو الكليات أو المعاهد العليا المتخصصة أو الوحدات البحثية التابعة للجامعة الأهلية معادلة للدرجات العلمية التى يمنحها أى قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية تابعة لجامعة أخرى مصرية أو أجنبية معترف بها يقر مجلس إدارتها هذه المعادلة .

مادة ٦ :

للجامعة الأهلية أن تقبل التبرعات والهبات والمنح التى تحقق أغراضها سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها بما يتفق ومصالح البلاد .

مادة ٧ :

تدير الجامعة الأهلية أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، ولا تخضع حساباتها لتفتيش أو مراجعة أية جهة حكومية .

مادة ٨ :

تتولى هيئة أمناء الجامعة الأهلية تعيين رئيس الجامعة ونوابه وأعضاء هيئات التدريس ، وسائر موظفيها وعمالها من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ، وتحدد قواعد تعيين أو انتخاب العمداء والوكلاء وأعضاء مجلس الجامعة ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية . وتضع اللوائح الخاصة بإدارة شئونها وتسيير أعمالها .

ويمكن تلخيص بعض هذه المتغيرات فيما يلي :

(١) ازدياد عدد الجامعات . فبعد أن كان عددها في أوائل السبعينات أربع جامعات ، أصبح الآن إحدى عشرة جامعة (عدا جامعة الأزهر) . وبعض هذه الجامعات ، مثل جامعة أسيوط ، لها ثلاثة فروع ، كل فرع منها بمثابة جامعة مستقلة في سوهاج وفي قنا وفي أسوان . وبالمثل جامعة قناة السويس بالاسماعيلية ؛ لها فروع في كل من السويس وبور سعيد والعريش . وجامعة المنصورة لها فرع في دمياط . وجامعة طنطا لها فرع في كفر الشيخ . وجامعة الاسكندرية في دمنهور . وجامعة الزقازيق في بنها وشبرا . وجامعة القاهرة في بنى سويف وفي الفيوم .

فهل هذا التوسع الكبير يتم في ضوء السياسة التي وضعت في عام ١٩٧٠ والتي اعتمدها المجلس الأعلى للجامعات ؟ وهل يتم تقويم آثار ونتائج الخطط التي وضعت لتنفيذ لهذه السياسة ؟ أم أن الأمور تجري بدون أى تقويم لنتائجها ؟

(٢) ازدياد عدد طلاب الجامعات بدرجة كبيرة ، فبينما كان عدد الطلاب في الجامعات في عام ١٩٧١/٧٠ (١٥٢.١٤٠) طالبا أصبح في عام ١٩٩٠/٨٩ (٤٦٧.٦١١) طالبا ماعدا جامعة الأزهر ، فهل تم ذلك وفق سياسة مرسومة وتحقيقا لأهداف واضحة ؟ وهل كان التوسع في توفير امكانات التعليم من حيث المرافق والمباني والمختبرات يواكب زيادة عدد الطلاب حتى لا يؤثر التوسع في استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب على مستوى العملية التعليمية ، وبالتالي على المستوى العلمى للخريجين وشخصياتهم ومهاراتهم وأساليب تفكيرهم وبحوثهم ... الخ ؟

(٣) ازدياد عدد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بنسب كبيرة ، حيث بلغ في العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩ (٣٤٢٨٥) شاملا اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، نتيجة تطبيق ما نص عليه قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسر تعيين المعيدى بطريق التكليف ، ثم أعطاهم

الحق فى الانضمام إلى هيئة التدريس والارتقاء فى سلم الوظائف حتى درجة الاستاذية بطريقة آلية إذا استوفوا شروطا معينة ، وقضوا المدد المحددة كحد أدنى لكل وظيفة ، وحققوا شروط الحصول على الدرجات العلمية المطلوبة أو القيام بالبحوث بالمستوى الذى تجيزه اللجان العلمية المتخصصة .

فهل كانت الزيادة الكبيرة فى أعضاء هيئة التدريس فى جميع الأقسام العلمية بكل جامعة ، أم أن هناك أقساما علمية مازالت تشكو من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ؟ وهل استفادت الجامعات من هذه الزيادة فى تحسين مستوى التعليم وتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب إلى مجموعات أصغر عددا ، أو الافادة من الفائض فى أعداد هيئات التدريس فى وضع الخطط اللازمة لخدمة البيئة التى تخدمها الجامعة والمجتمع ككل ، عن طريق المشروعات التى تتفق مع تخصصات هؤلاء الأساتذة ، أو القيام بمشروعات بحثية مطلوبة لعلاج المشكلات التى تعوق تقدم المجتمع ورفاهيته ؟ أو فى غير ذلك من الجهود التى تجعل من الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس ميزة للجامعة ، تخدم بها التعليم الجامعى وتحقق المزيد من خدمة المجتمع ورعاية الطلاب ؟

(٤) العبء الكبير الذى تواجهه الادارة الحالية للجامعات التى يزداد عدد طلابها على الأربعين ألف طالب .

(٥) تغير مفاهيم المجتمع المصرى والمجتمع العالمى المتقدم والمهن المطلوبة فى أسواق العمل ، مما يتطلب تعديل بعض أهداف التعليم الجامعى وتخصصاته وآلياته .

(٦) الأزمات الاقتصادية الرامنة وانعكاساتها الواضحة على الجامعات وغيرها من حيث نسبة البطالة الظاهرة والبطالة الخفية بين خريجها .

إن نور الجامعات لا يمكن أن يقتصر عند حد تخريج حملة الدرجات العلمية وتركهم فى سوق العمل . بل إن مسؤولياتها يجب

أن تمتد إلى متابعة هؤلاء الخريجين بعد التخرج ، والتعرف على أحوالهم ومدى نجاحهم فى المهن أو الأعمال التى يباشرونها بعد التخرج ، ومستوياتهم العلمية والمهارية وقدراتهم على التعلم الذاتى والتعلم المستمر ، وعلى حل المشكلات والابتكار والانتاج ، واستخدام كل ما تحصل عليه من نتائج والاستعانة به فى تطوير أساليبها وتحسينها فى إعداد خريجها للحياة المنتجة فى مجتمعهم .

(٧) إن القوانين واللوائح الحالية للجامعات والكليات المختلفة تحتوى على الكثير من الأسس والتنظيمات التى قصد بها تمكين كل جامعة من استقلالها ، بقصد إطلاق حريتها فى تطوير نفسها بنفسها . ولاشك أن هذا لا يعنى ترك الأمور بدون ضوابط تضمن التقدم فى الاتجاه السليم عن طريق التقويم الذاتى وتصويب المسار إذا احتاج الأمر .

وهذا التقويم الذاتى يستلزم أن تقوم كل جامعة – بل كل كلية أو كل قسم من الأقسام العلمية أو كل عضو من أعضاء هيئة التدريس – يقوم كل من هذه التنظيمات والأفراد بتقويم جهوده ونتائجها فى ضوء المسئوليات والأهداف المناطة به ، وأن يطور ويحسن عمله وأساليبه ، وإلا أصعبت الجامعة ككل – أو كورحدات متفرقة – بالعدم والجمود والتخلف .

(٨) وأخيرا فإن التوسع فى عدد الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية وأساتذتها وطلابها – مع عدم تحديد مستويات التخرج من الناحية العلمية والعملية للنجاح ، والحصول على الدرجات العلمية التى تمنحها هذه الجامعات – قد يؤدى إلى تفاوت هذه المستويات من جامعة إلى أخرى . فتقدير التخرج بمرتبة فى إحدى الكليات كالحقوق أو العلوم فى جامعة ما ، قد يختلف فى مستواه عن نفس التقدير وفى نفس التخصص فى كلية مماثلة فى جامعة أخرى . وقد يؤدى ذلك إلى نوع من عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التقدم للوظائف الأكاديمية فى الجامعات أو غيرها من الوظائف التنفيذية ، أو التقدم

للدراستات العليا أو التقدم للبعثات العلمية ، حيث يكون التنافس بين الخريجين على أساس تقدير تخرج الطالب فى بلد كمصر يحاول أن يحقق بقدر الامكان مبدأ تكافؤ الفرص على أسس موضوعية .

وهنا تتضح الحاجة إلى تقويم مستويات النجاح التى تمنحها كل جامعة وما تستند إليه من معايير معينة ، بحيث تكون أساسا مشتركا لتقويم مستويات النجاح فى كل فرع من فروع التخصص فى جميع الجامعات المصرية .

ويتطلب تحقيق ذلك قيام هيئة مستقلة بوضع هذه المعايير ، واشتراط توافر المقومات التى توضع بالاشتراك مع المتخصصين من أساتذة الجامعات لكى يمكن لهذه الهيئة المستقلة اعتماد (أو عدم اعتماد) المستوى العلمى لكل تخصص فى الجامعات ؟ أما فى حالة عدم الاعتماد فيكون على الجامعة المعنية أن تبذل جهدها لاستكمال النقص فى المقومات التى حددت قبل أن تعتمد الهيئة المستقلة المستوى العلمى للتخرج فى التخصص المعنى .

تتضح مما سبق الحاجة إلى تنظيم اجراءات تقويم الأداء فى العمليات التقييمية ، فقد يكون هذا التقويم ذاتيا أى يقوم به عضو هيئة التدريس أو قسم من الأقسام العلمية كوحدة ، أو هيئة الكلية بأقسامها العلمية أو الجامعة ككل ، بكلياتها وأنشطتها الخارجية ، كما قد يستلزم الأمر أن يكون التقويم خارجيا من هيئة مستقلة عن الجامعة فى الحالات التى تستدعى ذلك ، وخاصة عند المقارنة بالجامعات الأخرى ، أو عندما يرى المجتمع ذلك ، اذ من حقه أن يطلب هذا التقويم .

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأخذ بسياسة التقويم المستمر لجميع الجهود والأنشطة التى تقوم بها الجامعات فى ضوء فلسفة التعليم الجامعى ، وفى ضوء الوظائف المحددة للجامعات فى المجتمع الحديث .

كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى الأخذ بهذه السياسة

التقويمية في الأوضاع الراهنة للجامعات في مصر. وأخيرا سوف تختم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات تتناول ما يأتي :

- أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها في تقويم الأداء في العملية التعليمية والبحثية في الجامعات .

- من الذي يقوم بعمليات التقويم في هذه الجوانب المختلفة ؟

- ضرورة توافر الامكانيات والأجهزة التنظيمية للقيام بعمليات التقويم على أسس علمية سليمة .

- كيفية تنظيم الانشطة من نتائج التقويم في تحسين الأوضاع التعليمية والبحثية وحل ما يعترض ذلك من مشكلات تنفيذية لتحقيق رسالة الجامعة وأداء وظائفها .

- توجيه انظار المسؤولين عن التعليم الجامعي إلى أهمية قيام الجامعات بالاجراءات والدراسات التقويمية على أسس علمية سليمة وأسلوب منظم .

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم التوصيات بشأن تنظيم عمليات التقويم للأداء الجامعي ، ودفع الاهتمام إلى الأخذ بهذه الفلسفة .

ثانيا : مفهوم التقويم في هذه الدراسة وخطواته :

من أهم المقومات لنجاح أية مؤسسة من المؤسسات - أو أي فرد أو مجموعة من الأفراد في القيام بمشروع أو عمل من الأعمال - وضوح الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها القائم أو القائمون بهذا النشاط ، وأن تكون هذه الأغراض مصاغة بطريقة إجرائية ، بحيث يمكن إصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحققها . وأن يتم وضع الخطط المتوازنة للتنفيذ لتحقيق هذه الأغراض ، بحيث يؤخذ جميع الامكانيات والعناصر المتوافرة في الاعتبار .

كما يجب أن يصحب التنفيذ عمليات المتابعة الجادة لخطوات التنفيذ ، وكذلك عمليات التقويم المستمر والمرحلي لنتائج هذا التنفيذ ، لإصدار الأحكام الموضوعية على مدى النجاح أو القصور أو الفشل في الوصول إلى الفايات المنشودة أو المستويات

المطلوبة . على أن يتبع ذلك تقصى أسباب القصور أو الفشل (إن وجد) ، فسقد تكمن هذه الأسباب في محتوى الخطط التي وضعت ، أو في الأساليب التي اتبعت في تنفيذها ، أو في الوسائل التي استخدمت ، أم أن العيب راجع إلى الفلسفة أو الأهداف ذاتها ، أو في غير ذلك من المدخلات الأخرى في عملية التنفيذ .

وفي ضوء هذه النتائج وما يسفر عنه هذا التقصى عن المعوقات التي يرجع القصور إليها ، ونقاط الضعف في التنفيذ ، أو غير ذلك من العوامل السلبية - توضع مقترحات التطوير والاصلاح والتحسين ، التي تسؤدي إلى مزيد من النجاح والتقدم في المشروع أو العمل الذي تقوم به المؤسسة أو الفرد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة .

ويتبين من هذا العرض لمنظومة النشاط الهادف المتطور ، أن عمليات التقويم جانب هام وعنصر أساسي من عناصر هذه المنظومة ، ويقصد بالتقويم في هذه الدراسة أنه يمثل عمليات تمكن من إصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت أو استهدفت من إقامة مشروع أو عمل معين ، يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد . ولا تقف عمليات التقويم عند التعرف على مدى تحقيق هذه الأهداف ، ولكنها تشمل أيضا التقصى عن سبب أو أسباب القصور في تحقيقها بصورة أفضل وأكمل ، ووضع المقترحات والتوصيات للتغلب على العقبات وتطوير خطط العمل وأساليبه ووسائله ، للحصول على المزيد من مستويات التحسين والتطوير والتقدم .

وهكذا تكون لعمليات التقويم وظيفة مزدوجة وهي التشخيص والعلاج : تشخيص وضع أو مسار نقوم بتقويمه في ضوء القيم أو الأهداف أو المعايير أو المستويات المستهدفة ، وعلاج لأي قصور أو سلبيات تعوق الانطلاق والتقدم والتطوير بما يصوب المسار ويطوره

الهيئات

المعاونة

أهداف التعليم الجامعي

محتوى التعليم الجامعي	الطالب	المجتمع	الطرق والأساليب والوسائل
مجالات وبرامجه ومستوياته	الاستاذ	الهيئات المعاونة	والأنشطة والامكانيات المتاحة

التقويم

لتصويب المسار والتطوير والتحسين

ثالثا : أهمية تقويم الأداء في التعليم الجامعي :

يتبين من كل ما سبق أهمية القيام بعمليات تقويم الأداء في التعليم الجامعي ، اذا أردنا تطوير أساليبنا ومراكزنا في العمل الجامعي لتحقيق الرسالة التي أنشئت الجامعات من أجل تحقيقها ، والا أصيب التعليم الجامعي بالجمود والتخلف في الوقت الذي يسير فيه العالم بخطوات سريعة نحو التقدم ، إن الوعي بأهمية التقويم كعنصر من عناصر الأداء في التعليم الجامعي يتكامل مع بقية العناصر الأخرى كما سبق أن أوضحنا ، وهذا خير ضمان لكي يسير التطور والتحسين في الأداء بصورة مستمرة وغير متعثرة ، سواء تم هذا التقويم أثناء تنفيذ أي جانب من الجوانب التي تقومها أي عن طريق التقويم البنائي ، أو بأسلوب التقويم التجميعي الذي يتم في نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ ، وفي أي الحالات فإن عمليات التقويم يجب أن تؤدي إلى تعديل المسار الذي يسير العمل فيه ، أو تصويبه بطريقة تتكامل مع تصويب المسارات في الجوانب الأخرى .

ومن الواضح أن هناك حاجة شديدة لتنمية الوعي لدى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمسؤولين عن الإدارة الجامعية بأهمية التقويم وأهدافه وأساليبه وأدواته . ويقترح أن يتضمن برنامج إعداد معلم التعليم الجامعي الذي يكلف المعيدون والمدرسون المساعدون بحضوره ، كشرط من شروط التعيين في أول السلم في

ليحقق المزيد من الأهداف .

من ذلك يتبين أن عملية التقويم لا تقتصر على القياس وإن كانت تستعين به في بعض مراحلها ، وبالاختصار فإن هذه العملية تتضمن الخطوات الآتية :

- تحديد القيم أو الأهداف أو المستويات المطلوب تحقيقها أو تنميتها والارتقاء بها للشئ المراد تقويمه ، عن طريق خطة تنفيذية معينة أو تحت ظروف معينة .

- بناء الأدوات أو المقاييس التي يمكن عن طريقها قياس الجوانب المطلوب تقويمها للتعرف على مدى تحقق الأهداف المحددة الموضوعية ، وذلك عن طريق قياس هذه الجوانب قبل التنفيذ ، ثم التعرف على مدى التغير أو النمو في هذه الجوانب .

- وفي ضوء النتائج السابقة تدرس العوامل أو الأسباب التي تعوق تحقيق الأهداف بالكامل ، إذ قد ترجع تلك العوامل إلى خطط التنفيذ أو إحدى وسائله أو غير ذلك من مدخلات التنفيذ الأخرى ، مثل كفاية التمويل أو القوى البشرية أو الامكانيات المتاحة .

- وأخيرا اقتراح وسائل التغلب على هذه العقبات التي قد تشمل تطوير الأهداف ذاتها أو خطط العمل أو الوسائل المستخدمة لضمان مزيد من التقدم والنجاح .

ومما سبق يتضح أن عملية التقويم بجوانبها التشخيصية والعلاجية يجب أن تكون الأساس الذي تبنى عمليات التطوير في التعليم الجامعي ، من حيث تطوير أهدافه أو محتواه أو أساليبه ، وبحيث ينظر الى هذا التعليم كمنظومة متكاملة من عناصر معينة ، كل عنصر فيها يؤثر ويتأثر ببقية هذه العناصر . ويكون التقويم أحد هذه العناصر المؤثرة في هذه المنظومة التي يمكن تبسيطها على النحو الآتي :

وظائف هيئة التدريس وذلك وفقا لقانون الجامعات الحالى ، أن يتضمن هذا البرنامج تدريبات كافية لاكتساب المهارات اللازمة لهذه العملية ، بحيث يصبح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بعد بضع سنوات ، قادرين على القيام بالتقويم الذاتى لكل عمل يؤديه فى إطار نشاطهم الجامعى .

على أن هذا الاقتراح لا يغنى عن أهمية وجود مركز متخصص فى كل جامعة ، وليكن ضمن المركز الذى سبق أن أوصى المجلس القومى للتعليم بإنشائه فى كل جامعة لى يتولى الدراسات والبحوث التى تدور حول تطوير التعليم الجامعى ، وكما سبق فإن أى تطوير يجب أن يقوم على أساس دراسات تقويمية حتى نتبين لماذا تطور وبأى هدف يكون اتجاه التطوير ، والا كان الأمر خسرانا من الارتجال والأخذ بأسلوب المحاولة بدلا من الاعتماد على الأسلوب العلمى فى التطوير.

ويمكن أن يقوم المركز المقترح بإنشائه فى كل جامعة - بمعارضة الكليات والأقسام العلمية وبالإشتراك مع الأساتذة المعنيين - بأعداد المقاييس والأنوات اللازمة لعمليات التقويم ووضع المعايير التى يتم التقويم فى ضوءها على أسس علمية سليمة ، حتى تضمن صحة النتائج التى نتوصل إليها .

ويستطيع هذا المركز المقترح انشاؤه بكل جامعة أن يوفر للجامعة قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة ، تكون مصدرا لعمليات التقويم التى تجرى على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعة ككل . كما يستطيع هذا المركز أيضا أن يتولى معاونة أساتذة الجامعة والمسؤولين فيها على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التى تضعها المجالس الجامعية .

هذا فيما يتعلق بالتقويم الذاتى الذى يقوم الوحدات الجامعية المختلفة بدما بكل عضو فى هيئة التدريس حتى مجلس الجامعة ، الذى يشرف ويوجه النشاط الجامعى ويحدد اتجاهاته وأهدافه ويقوم نتائجه . أما التقويم الخارجى الذى سبقت الإشارة إليه فيمكن أن ينشأ له جهاز جامعى أيضا ، ولكنه يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث

يكون مستقلا عن أى جامعة منفردة . وأن يوفر لهذا الجهاز الأخصائيين فى عمليات التقويم لتقديم المشورة الفنية والعلمية التى تطلب منهم من جهة ، والقيام باعتماد المستويات التى يصل إليها خريجو كل جامعة فى مختلف التخصصات من جهة أخرى ، وبحيث تكون أحكامه موضوعية إلى أقصى درجة ممكنة . وتؤدي عند عدم الاعتماد ، إلى إلغاء التخصص فى الجامعة الذى يصدر الحكم من هذا الجهاز بعدم اعتماده ، أى بعدم بلوغه الى المستويات المطلوبة بالمعايير الجامعية المحلية والدولية .

رابعاً : عناصر مقترحة لتقويم الأداء الجامعى :

بناء على ما تقدم ذكره من أهمية التقويم الدورى للجامعات فيما يتعلق بهيئات التدريس والطلاب والأقسام الأكاديمية والتخصصات والمناهج والمواد ، والمنشآت المكتبية والعملية ، بل والقوانين المنظمة للجامعات أيضا ، إزاء متطلبات المجتمع منها فى ضوء التقدم العلمى والعملى المعاصر - فيمكن اقتراح مدخلات للعناصر والاستبيانات اللازمة لتقويم الأداء فى العملية التعليمية والعملية البحثية فى الجامعات المصرية . ويقتضى هذا المطلب الاسترشاد ببعض ما استقر الرأى عليه من المرجعيات والنماذج العالمية التى يمكن أن توائم الجامعات المصرية وطبيعة أهدافها ، مع تقدير الأمر الواقع من تدخل عدد من هذه العناصر والاستبيانات المقترحة مع بعضها البعض . وذلك على النحو التالى :

أ- فيما يختص بالبناء التنظيمى والتكوين العام للجامعة وهيئات التدريس والمنشآت :

- تصنيف واقع الجامعة بين : جامعات الأعداد الكبيرة ، أو جامعات الأعداد المحدودة ، أو ما سواها من أنماط التعليم الجامعى المستحدثة .

- مدى ملامة واقع الجامعة وملحقاتها الحرم الجامعى الموحد أو الأحرام المتعددة .

وأهدافها المرجوة على المستوى الأكاديمي والمستوى القومي .

- مدى تحقيق المستوى اللائق ببيئات التدريس من المخصصات والأماكن والمكاتب والموسوعات ، وما إليها .

- حركة التأليف والترجمة سنويا بمختلف وحدات الجامعة .

- مدى فاعلية هيئات التدريس بالجامعة في الندوات والمهام العلمية والمؤتمرات العلمية والاقليمية والقومية .

- نوعية مشاركات الجامعة ببحوثها وخبراتها في تطوير بيئتها الاقليمية وتنمية المجتمع .

- مشروعات الجامعة للنهوض بالقدرات الذاتية والبحثية والأدائية لهيئات التدريس فيها .

- تحليل نماذج التقويم الذاتي المقدمة من قبل هيئات التدريس ووحدات المواد ومجالس الأقسام ومجالس الكليات والمراكز البحثية ، إن وجدت .

- تحليل توصيات المؤتمرات السنوية للأقسام والكليات واتحادات الطلاب ، ودرجة الاستجابة لتنفيذها فيما يتعلق بفلسفة التعليم ومراجعة الخطط الدراسية وتطوير البرامج ووسائل التدريس .

ب- فيما يختص بالنواحي المالية والإدارية المتصلة بالعمليات التعليمية والبحثية :

- مدى تعادل الموازنات المرصودة للجامعة مع أعداد الطلاب ومطالب المشروعات .

- نصيب الجامعة من المنح والقروض الداخلية والخارجية ونسبة تنفيذها إن وجدت .

- نوعية تعامل الجامعة مع أسلوب تحصيل تبرعات الطلاب المسموح بها وأوجه إنفاقها .

- المستوى العام لمكتبات الجامعة والكليات والأقسام ودرجة دعمها كما وكيفا ووسائل تحديثها وتيسير خدماتها .

- واقع العامل والمختبرات وتجهيزاتها وكوادرها الفنية ، والوسائل

- مدى صلاحية المكان والمحتوى في حرم الجامعة أو أحرامها ، للوفاء بمطالب العمليات التعليمية والبحثية والعملية والمكتبية ، فضلا عن النشاط الاجتماعي والثقافية والرياضية والتنظيمات الادارية ، وإمكانات التوسع الكمي والأفقي فيها وفقا لأحدى المرجعيات المعتمدة .

- نوعية الأقسام والوحدات والتخصصات العلمية والدراسية المناسبة للطابع العام للجامعة ، ومطالب بيئتها الإقليمية - ومقترحات تعديلها أو استكمالها .

- واقع الهياكل الأكاديمية القائمة في مختلف تخصصات الجامعة .

- مدى التناسب بين وحدات العلوم النظرية والعلوم الطبيعية والعملية بالجامعة .

- أسس العمل بالأقسام المتناظرة أو الأقسام العلمية والعملية الموحدة بالجامعة .

- نوعية الصلات بين النواثر العملية للأقسام والمواد المتماثلة في الجامعة .

- معدلات نسبة عدد أعضاء هيئات التدريس إلى أعداد الطلاب إجماليا ، وفي كل وحدة دراسية على حدة ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مقترحات دعم كل وحدة أو تقسيمها أو تأجيل العمل بها ، وفقا لكل حالة من حالاتها .

- جدولة ساعات ومحاضرات هيئات التدريس تبعا للنصاب القانوني وما يتكفلون به من المحاضرات الإضافية .

- نسبة الإعارات والانتدابات المحلية وغير المحلية لمهام التعليم من وإلى مختلف وحدات الجامعة ، وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على مهام الدراسة والبحث .

- مدى الإقدام على تخطي النمطية في الدراسة واستحداث دراسات وشعب منتجة أو فريدة .

- السمات البارزة لطابع الجامعة ومدارسها الفكرية والبحثية

المتبعة أو المقترحة لرفع قدراتها العملية .

- معدلات الانتظام والالتزام في كافة مناشط الجامعة وعلى مختلف مستوياتها .

- وسائل تنظيم قيود الطلاب ويطاقتات المتابعة وخدمات السكرتارية الفنية .

- مدى توافر قواعد البيانات ، وعمليات تحديثها ، ونوعية استخدامهما ، فسي مطالب التسجيل والتحصيل والاستعلام والمراجعة بالجامعة .

جـ- فيما يختص بالعملية التعليمية والطلاب :

- مدى الكثافة الطلابية بالجامعة ، وتوزيعها على مختلف الوحدات الدراسية القائمة ، في وضعها الراهن ، وفيما ينبغي أن تكون عليه .

- المقاييس العامة أو الخاصة التي تضعها وحدات الجامعة للمراعاة بين حاجة سوق العمل والاستعدادات الذاتية للطلاب ، وبين ما يتقدمون للاحتاق به من نواحي التخصص الدراسي .

- وسائل التنسيق بين الأعداد الكبيرة من الطلاب في المراحل الدراسية العامة .

- تحليل نواحي التنوع في تكوين طلاب الجامعة .

- تحليل تزايد أو تناقص الطلاب الوافدين الى الجامعة وفقا لجنسياتهم وتوزيعهم ومستوياتهم الدراسية .

- أهداف التخصصات والمناهج الدراسية والبحثية بالجامعة ، ومدى تجاوبها مع التقدم العلمي العالمي .

- الاتجاهات الغالبة في أساليب التعليم ووسائل التعلم وطرق البحث ، وما تتطلبه من تعديل أو تطوير أو تغيير لمسيرة التطورات الحديثة في وسائل تناقل المعرفة .

- مدى مرونة الجامعة في متابعة ومراجعة الخطط والمواد الدراسية ، وتقبلها للتطوير والاستجابة لمطالب سوق العمل .

- رؤية الجامعة وكيانها لاسلوب الساعات المعتمدة وتطبيقاتها فيها

إن وجدت .

- نوعية الاختيارات المتاحة للطلاب في مراحل الدراسة .

- مدى الاهتمام ببرامج اللغة العربية واللغات الأجنبية وإعداد التقارير بها في غير أقسام اللغات .

- مدى استخدام العلوم البيئية في تحقيق التكامل بين التخصصات والمواد .

- نوعية اهتمامات الأقسام والكليات بالتدريبات الميدانية وأعمال السنة والدراسات المكتبية والعملية وإعداد البحوث والمشروعات .

- مدى استعداد المؤسسات ومواقع الانتاج الاقليمية والخاصة لقبول تدريبات الطلاب بها ، وإقامة المشروعات البحثية المشتركة معها .

- أساليب نظم الامتحانات ومدى اهتماماتها بنواحي الفهم والنقد ، وقياس القدرات الذهنية والمهارات الشخصية ومقترحات تحديثها .

- إمكانات العمل بنظام اللجان العلمية المشتركة في امتحانات الليسانس والكالوريوس واعتماد مستوياتها السنوية .

- تحليل نسب النجاح والرسوب ، ومستويات التقديرات العامة في نتائج المواد والأقسام والكليات .

- نسب الطلاب المتفوقين والموهوبين في كل تخصص وكل مادة .

- جوائز التفوق والابتكار والإبداع من الأفراد والمؤسسات .

- أساليب الريادة والتوجيه ، وصلات هيئات التدريس بالطلاب .

- نوعية أنشطة طلاب وطالبات الجامعة ، ووسائل تنمية الشخصية في الاتحادات الطلابية وخارجها .

- حوافز ومعوقات الرعاية والخدمات الطلابية والممارسات الديمقراطية بالجامعة .

- تحليل نوعيات المشكلات التي تواجه الطلاب واجراءات الجامعة لمعالجتها .

- نسب مخرجات الجامعة الى مجموع طلابها في التخصصات المختلفة ، وما تتطلبه مجالات العمل منها .

- وسائل متابعة الجامعة للمستوى الادائى والنوعى والسلوكى لخريجها ما أمكن .

د - فيما يختص بالدراسات العليا والبحوث :

- الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى الدبلومات والسنوات التمهيدية للماجستير ، والبحوث العملية ، واعداد الرسائل فى مختلف وحدات الجامعة .

- تدرج نسب قيد طلاب الدراسات العليا الى مجموع طلاب الجامعة ، وإعداد الخريجين فى كل تخصص منها على حدة .

- نظم القبول والانتقاء الخاصة بالدراسات العليا واختبارات قياس المهارات الفكرية والبحثية ، إن وجدت .

- تحليل نسب الانتظام والاستمرار ، أو التسرب والتخلف ، بين طلاب الدراسات العليا .

- أعداد ونوعيات السمنار أو حلقات البحث والمناقشة فى مختلف الأقسام والكليات .

- مدى توافر قواعد وشبكات المعلومات فى كل تخصص عال .

- نسبة التأميل الداخلى لدرجات الماجستير والدكتوراه عن طريق المدارس المصرية للدراسات العليا بشعبها المختلفة .

- مدى تزويد المكتبات والمعامل والتجهيزات وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات الدراسات العليا .

- المخصصات المالية للدراسات العليا والبحوث ونسبة وفائها بمتطلباتها .

- إمكان استضافة الجامعة للبعثات الداخلية من الجامعات المصرية الأخرى .

- مدى توافر عوامل التكامل بين شعب الدراسات العليا بالجامعة .

- تأهيل الجامعة للبعثات العربية والشرقية ونوعيات تخصصاتها .

- متوسط مهام الإشراف على الرسائل بين هيئات التدريس .

- أعداد ونوعيات بحوث وحسرات الجامعة ، وتخصصات رسائلها الأكاديمية والتطبيقية .

خامسا : أهمية تحليل النتائج المستخلصة :

إن المداخل المتنوعة السابق ذكرها وكثير غيرها يفترض أن تؤدي الى تقديرات بيانية عن مدى تحديد الأهداف ومدى وضوحها فى كل جامعة ، ومدى توافر الإحصاءات الدقيقة الواقعية فيها ، ومدى استخدامها لمصادر وقواعد المعلومات العلمية والنظم الحديثة فى تحميل البيانات الجوهرية ، من أجل اختزال الجهد واختصار الوقت وضمان دقة الرصد ، ومدى معاشية كل جامعة لتطورات العصر ومستحدثاته العلمية والعملية والتعليمية ، ومدى القابلية منها لتطوير خططها والاستجابة للتعديل والتغيير ، ومدى المرونة فى التنفيذ ، ومدى التناسب بين ما هو مقتبس وما هو متكرر وما هو مبتكر من التخصصات والعلوم والمناهج ، ومدى التواصل بين أساليب التعليم والتعلم ، ومدى الحفاظ على دوافع النمو واستمراريته ، ومدى توافر البدائل وتنوع الأنماط والغايات والوسائل ، وطبيعة الاختيارات ، ومدى توفير التوازن بين التنظير وبين التطبيق ، والمساواة فى الحقوق والواجبات ، وفى الحوافز والمستويات ، والموازنة بين مناهج البحث العلمية ومقومات الثقافة ، ثم مدى استثمار الطاقات الكامنة فى مختلف العناصر المتاحة من أجل تحقيق المآليات المستهدفة ، ومدى العمل على تقليل الفاقد ، ومدى الإسهام فى الابتكار والتحديث وتقديم الحلول للمشكلات الآتية والمستقبلية ، وتزكية القيم الروحية والمعايير القويمة للمجتمع الاقليمى والمجتمع القومى على اتساعه .

ومن المتعين كما سبق أن تتولى توصيف وإقرار الأسس والمعايير والحدود لكل هذه المناشط هيئة أو لجنة قومية عليا لها صفة

الدوام خارج حدود المناصب ، ويتوافر لها من التفرغ وسعة الفاعلية والامكانيات ما يعينها على تنفيذ مهامها كاملة .

وعلى الرغم من مشقة استخلاص الأرقام والمعدلات الكمية الصحيحة في عمليات التقويم المنشودة آنفاً - حتى اذا صدقت البيانات المرصودة لها أو المؤدية اليها - فقد تقدم التتريه بالأمر الواقع من أن الأكثر صعوبة هو قياس الجوانب الكيفية في تقويم المستوى وتقدير الفاعلية . فهذه يحسن أن تحددها وتقنتها بحوث تصنيفية متتالية يمكن أن يستشهد فيها أو يسترشد بسوابق تنفيذ أمثالها في الجامعات الأكثر تقدماً ، أن يعاد توصيفها بما يوائم بيئة الجامعات المصرية وسياساتها التعليمية والتربوية ، وماتستهدف تحقيقه من تنمية وما تتوقعه من تحديات في المستقبل القريب أو المستقبل البعيد .

التوصيات

* أن ينشأ في كل كلية وفي الجامعة التي تضم عدداً من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث ، جهاز متخصص يتولى معاونة الأساتذة والمسؤولين على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التي يضعها مجلس كل قسم على مستوى القسم ومجلس الكلية على مستوى الكلية ومجلس الجامعة على مستوى الجامعة ، وأن يكون لهذه الأجهزة إدارة مركزية بالمجلس الأعلى للجامعات . على أن يكون العاملون في هذه الأجهزة من المتخصصين في عمليات التقويم والقياس ضماناً لقيام التقويم على أسس سليمة .

* تقويم هياكل التعليم الجامعي وأنماطه كل فترة زمنية مناسبة ، للوقوف على مدى ملاستها وملاحقتها للتطورات العلمية والتعليمية والبحثية .

* التطبيق الجاد لما ورد في قانون الجامعات بشأن المؤتمرات السنوية التي يعقدها مجلس القسم ومجلس الكلية وغير ذلك من المجالس العلمية أو الادارية ، بحيث تكون بنود جدول أعماله الرئيسية مناقشة نتائج تقويم الأداء ، ووضع الخطط لتطوير هذا الأداء في ضوءها .

* أن يتم تقويم الأداء في العملية التعليمية والبحثية بالجامعات على مستويين :

- المستوى الأول : يكون التقويم فيه ذاتياً بالنسبة للمستويات المختلفة بدءاً من عضو هيئة التدريس ثم القسم ثم الكلية فالجامعة ، وذلك عن طريق استبيانات تصمم لهذا الغرض بطريقة علمية سليمة .

- المستوى الثاني : يكون التقويم فيه من خارج الجامعة عن طريق هيئات أو لجان تضم في عضويتها عدداً من أساتذة الجامعات والمعنيين من المجتمع ، وكذلك من شخصيات تمثل الجهات المستفيدة من خريجي الجامعات وبحوثها وخدماتها .

* ضرورة أن تبدأ كل جامعة بوحداتها التعليمية والبحثية ، بتوثيق أعمالها ونتائجها كل سنة ونشرها لتكون متاحة لكل المتتمين للجامعة والمعنيين بأعمالها ، وتتضمن هذه النشرات أسماء أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العامة والدقيقة وبيانات موجزة عن المقررات والمناهج ، التي تقدم على مستوى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا ، كما تتضمن أعداد الطلاب في مراحل الدراسة والتخصصات الفرعية المختلفة ، والنتائج العامة للامتحانات .

كما يكون من بين هذه النشرات ملخصات للرسائل الجامعية التي أجيّزت ، والأنشطة والدراسات البحثية الجارية والقائمين عليها - وأن تتضمن أيضاً بيانات باسماء المراجع والدوريات العالمية المتوافرة والخدمات المتاحة بالمكتبات الجامعية .

* أن تكون نتائج العمليات التقويمية في مختلف المستويات هي الأساس المرجعي في تطوير وتحسين الأداء ، وضمان تحقيق الجامعة بكامل أجهزتها لوظائفها في التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .

* لكي تحقق عمليات التقويم الغرض منها ، فمن الضروري إنشاء قاعدة بيانات وافية وشاملة ودقيقة ، وأن يتم تحديثها بصفة دورية .

التعليم الأزهرى

التعليمية فى الأزهر القديم ، مع التركيز على جانب الطريقة وأسلوب التعلم فيها .

التعليم فى الأزهر القديم :

ارتبط تاريخ مصر بالأزهر الشريف منذ أقيم بها مسجدا جامعا ، وملتقى للعلماء ومزارا للطلاب من شتى البلاد الاسلامية ، وكان من أهدافه منذ إنشائه تعليم طلابه - ومنهم الوافدون - أحكام الاسلام عقيدة وشريعة ، وما يتصل بها من علوم ومعارف ، وما هو وسيلة إليها من علوم اللغة العربية وآدابها .

وقد تميزت الدراسة فى الأزهر - فى أغلب تاريخه - بالبحث والتحقيق والتحليل والتعليل ، منتفعة بما ألفه علماءه من شروح وتعليقات وموسوعات فى علوم الشريعة واللغة ، وما تضمنه كثير من مؤلفاتهم من مسائل تريوية مثل واجبات المعلم ، وآداب المتعلم ، واختيار أوقات الدرس ، والمراوحة بين الدروس ، وحصة المعلم بالطالب .

أما طرق التدريس وأساليب التعليم التى كانت مستخدمة فى الأزهر حتى عهد قريب ، فإننا نستطيع أن نرصد منها بضع سمات معيزة اندثر بعضها ، وما يزال بعضها الآخر قائما :

(١) حرية الاختيار ، إذ كان الطالب حرا فى اختيار المادة التى يريد أن يتعلمها ، والكتاب الذى يدرسه ، والشيخ الذى يتلقى عليه ، والوقت الذى يناسبه ، إذ كانت الدراسة تبدأ بعد صلاة الفجر ، وتنتهى بصلاة العشاء .

(٢) طريقة التعيينات ، التى كانت متبعة إلى عهد قريب حيث كان الأستاذ يعين للطالب بابا أو فرعا فى باب من أبواب المادة ، ليقوم بمذاكرتها والعكوف على دراستها بداره ، ثم يأتى إلى لجنة من الأساتذة لمناقشتها وقد اشتهرت هذه الطريقة فى التربية الحديثة تحت اسم

إعداد المعلم

وطرق التدريس فى المعاهد الأزهرية

يعتبر إعداد المعلم دعامة أساسية من دعائم « العملية التعليمية » ، ومن ثم وجه المجلس اهتمامه إلى هذا الموضوع ، من خلال دراساته المتعددة عن إصلاح التعليم وتحديثه ، فخصص ست دراسات عن إعداد المعلم فى مختلف مراحل التعليم العام والأزهرى ، كان آخرها فى الدورة الثالثة من « سياسة إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه » ، والتى ركزت على مدى توافر أعداد معلمى المواد المختلفة بالمعاهد وما قد يكون من عجز فى بعض التخصصات ، وعلى المؤهلين منهم علميا وتربويا وغير المؤهلين ، وعلى المعاهد التى تعد معلمى المعاهد الأزهرية ، وما فى إعدادهم وتدريبهم من إيجابيات وسلبات . أما طرق التدريس التى يتبناها معلمو المعاهد وهى مكون أساسى من مكونات العملية التعليمية - فقد أرجئ بحثها بتركيز إلى دراسات أخرى .

لهذا كان من الملائم - استكمالا لدراسة مكونات العملية التعليمية بالمعاهد - أن تخصص دراسة لموضوع طرق التدريس ، ولاسيما أن للأزهر على مدى تاريخه الطويل تجارب مرموقة وممارسات متميزة فى هذا الصدد ، وكان من الضرورى فى دراسة الموضوع الاهتمام بالمعلم الذى يؤدى « طريقة التدريس » أداءً يعتمد بصفة أساسية على إعدادهِ وتدريبهِ ، مثلما يعتمد على مواهبهِ وشخصيته .

وقد يكون من المناسب أن نقدم للموضوع نبذة موجزة عن العملية

« طريقة دلتون » مع تعدد أساليب الممارسة .

٢) أسلوب الحوار : إذ كان هو الغالب بين الأستاذ وطلابه ، وكثيرا ما كان يحتدم الجدل بينهما فى مسائل الفقه والنحو وغيرهما . والحوار فى العملية التعليمية هو إحدى السبل إلى المعرفة القائمة على الفهم والاقتناع وتقدير الذات .

٤) التكامل بين مواد المعرفة : إذ كان الغالب فى كثير من المواد أن يربط الأستاذ بين المواد أو الفروع أو الموضوعات ذات الصلة ، وفى درس الأدب كان هناك تكامل بين النص الأدبى ، وعلوم البلاغة والنحو والصرف . وفى علوم التفسير والحديث كثيرا ما كان يحاط تفسير الآية القرآنية والحديث الشريف بالفاظ ومعان وأحكام فقهية أو أصولية وبلاغة ونحو وصرف ، بل وتاريخ .

هذه السمات الأربع مما تحفل به التربية الحديثة وإن تفاوتت وسائل تطبيقها ، بل إن جامعات أوربية كثيرة قد أخذت عن الأزهر بعض أنظمتها وطرق التعليم فيه ، وما تزال هذه النظم والطرق من أهم تقاليدنا التى تعزّز بالحفاظ عليها ، على حين غاب أكثرها الآن من نظم التعليم الأزهرى نفسه قد تخطى عن أكثرها تحت اسم التحديث .

٥) وحدة المادة هى الكتاب : إذ كان المنهج فى كثير من الأحيان كتابا يعينه من كتب التراث ؛ يقرر على الطلاب ؛ وتشكل عناوين فصوله أبواب المنهج فى المادة ، وكانت مهمة الأستاذ وطلابه هى مدارس الكتاب بشمول وتعمق ، وما يزال هذا الأسلوب متبعا إلى اليوم ، وخاصة فى العلوم الدينية وقواعد النحو .

وعلى الرغم مما يترتب على هذا الأسلوب من تقييد برأى مؤلف واحد فى موضوع معين ، ومن تقييد بموضوعات الكتاب الذى ألف فى عهد سابقة ، فإن له ميزة كبيرة من حيث إنه يحبب كتب التراث إلى قلوب الطلاب ، فيألفونها ويرجعون إليها فى يسر من الحين إلى الحين .

٦) وإلى جانب هذه السمات الإيجابية كانت هناك بعض سمات سلبية ، وبما يكون أخطرها ما تنفّس فى بعض العهود من لفظية فى التعليم ، وغلبة الحفظ والاستظهار حينما لا يكون ذلك

مستحبا ، ولقد كان الطلاب فى بعض الأحيان ، وفى بعض المسواد ؛ يرددون منظومات أو « أشعارا » دون تعمق أو استيعاب كامل لمضامينها .

الوضع الراهن :

أولا : من حيث إعداد المعلمين :

فى عام ١٩٣٠ صدر قانون تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، وتقرر فيه تشجيع القسم العالى إلى ثلاث كليات هى : أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية . وانشئت أقسام للتخصص المهنى فى الوعظ والارشاد ، والقضاء الشرعى ، والتدريس ، وكان التخرج فى أحد هذه الأقسام شرطا لتولى الوظائف التى يهيئها التخصص . وهكذا أخذ الأزهر يختار للتدريس فى معاهده الممتازين من الخريجين المتخصصين علميا وفنيا بعد مسابقة تحريرية ، وكان هؤلاء يؤدون رسالتهم التعليمية أحسن الأداء .

ثم صدر قانون تطوير الأزهر عام ١٩٦١ ، الذى ترتب عليه اتساع قاعدة التعليم بإنشاء المعاهد الابتدائية التى تعدّه بالتلاميذ الذين يتدرجون فى مرحلتى الإعدادى والثانوى ثم الجامعى . وكانت قد انشئت معاهد للفتيات أسوة بمعاهد البنين . ونتيجة للتوسع ارتفع عدد المعاهد من ٥٤ معهدا إعداديا وثانويا حين صدر القانون ، إلى ٢٨٩٩ معهدا اليوم ، منها ١٤٩١ معهدا ابتدائيا ، و ٨٨٨ معهدا إعداديا ، و ٤٨٥ معهدا ثانويا ، و ٢١ معهدا للمعلمين ، و ٢٤ معهدا للقراءات ، وتضم هذه المعاهد ٨٦٨٠١٤ طالبا وطالبة .

وهذه الطفرة السريعة فى عدد المعاهد والطلاب ؛ لم يواكبها ماتحتاج اليه العملية التعليمية من مبان وتجهيزات ووسائل تعليمية ، بل فوق هذا نقص أعداد المعلمين التربويين المتخصصين ، الذين يوكل اليهم تربية هذه الألاف تربية سليمة .

وكان من الغريب أن يلقى مع بداية التطوير - قسم إجازة التدريس بدما من عام ١٩٦٤ ، وهو القسم الذى كان يتلقى المتخرجين فى كليات الأزهر الثلاث لإعدادهم المهنى للتدريس ، وبذلك كانوا يجمعون بين مادة

التخصص وطرق تدريسها ، بالإضافة الى العلوم التي ترتبط بالمهنة ، وذلك هو النظام الأمثل المطلوب لإعداد المعلم .

وصحيح أنه أنشئت كلية التربية بعد ذلك (فى عام ١٩٧١) فى سلسلة كليات الأزهر المستحدثة ، على أن تقبل طلابها من حملة الثانوية الأزهرية لتؤهلهم علميا ومهنيًا معا ، على مدى ٤ سنوات ، ولكن الشكوى لم تنقطع منذ تخرجت الدفحات الأولى من هذه الكلية واشتغلت بالتدريس ، وذلك بسبب قصور خريجيتها فى الناحية العلمية حين يقارنون بظرائهم خريجي الكليات المتخصصة ، وذلك لأن العناية بالإعداد المهني فيها تطغى على العناية بالمادة العلمية التخصصية .

وهكذا دعت الضرورة - منذ عام ١٩٦٤ - إلى تعيين الأغلبية العظمى من المدرسين من غير المؤهلين فنيا وتربويا ، يستوى فى ذلك مدرسو المواد الشرعية والعربية ، ومدرسو المواد الثقافية التى اضيفت باتساع إلى المقررات التى تدرس بالمعاهد ، للمواصلة بين الطلاب الذين يتعلمون بالأزهر ونظرائهم الذين يتعلمون فى مدارس التعليم العام ، تطبيقا لما نص عليه قانون التطوير .

وتشير الاحصاءات والتقارير المتاحة إلى أن نحو ٩٠ ٪ من عدد معلمى المعاهد غير مؤهلين تربويا ، ويرجع السبب فى ذلك إلى :

١ - التوسع الضخم فى إنشاء المعاهد ، ومن ثم الحاجة الشديدة إلى أعداد كثيرة من المعلمين لمواجهة الزيادة فى أعداد الطلاب .

٢ - ضآلة الأعداد التى تتخرج فى كليات التربية بجامعة الأزهر .

٣ - تعيين أعداد كبيرة عن طريق وزارة القوى العاملة ، من غير مراعاة لتخصصاتهم أو حصولهم على مؤهلات تربوية ، مما ترتب عليه تضخم أعداد المدرسين غير التربويين فى كثير من المواد .

٤ - ضم كثير من المعاهد الأزهرية التى أقيمت بالجهود الذاتية ، بما فيها من أفراد لا يصلح كثير منهم للتدريس ، بسبب عدم كفايتهم علميا ومهنيًا .

وبخلاصة القول ان كثيراً من مدرسى المعاهد الأزهرية إما غير

مؤهلين علميا وتربويا ، وإما مؤهلين علميا وغير مؤهلين تربويا ، وإن قلة قليلة هى التى أتيح لها التأهيل العلمى والتربوى .

إعداد المعلمين وتأهيلهم :

تقوم معاهد المعلمين الأزهرية بتخريج المؤهلين من مدرسى المرحلة الابتدائية ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات بعد شهادة الدراسة الاعدادية ، ويبلغ عدد خريجي هذه المعاهد سنويا (٩٢١ طالبا) كما تقوم بهذه المهمة كلية التربية بجامعة الأزهر ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، وتسير على النظام التكاملى الذى يجمع الجانب الأكاديمى التخصصى والجانب المهني . ويؤخذ على هذا النظام أن مجموعة المواد التربوية والنفسية والتى تمثل حوالى ٢٥ ٪ من مجموع الساعات المقررة تنتقص كثيرا عن المجموع اللازم للإعداد الأكاديمي .

ولا يوجد بالنسبة لتعليم الفتيات سوى شعبة للتربية تقوم بإعداد المعلمات على النظام التقابلي (تقديم برامج فى التربية وعلم النفس لمدة عام دراسي لخريجي الجامعات) . وفى هذا العام بدأت الشعبة الدراسة على النظام التكاملى فى تخصص المواد الشرعية والعربية . وهذا ويتخرج من كلية التربية بجامعة الأزهر سنويا نحو (٦٤٩ طالبا) .

ثانيا : من حيث طريقة التدريس :

وقد ترتب على هذا النمو السريع - الذى لم توفر له الامكانيات الضرورية ولا المدرسون المؤهلون علميا وتربويا ، سواء بالإعداد أم بالتدريب - أن تخلقت طرق التدريس ، وضعف أداء المدرسين ، ويتمثل ذلك فيما يلى : -

١ - اللجوء إلى الطريقة الالقاءية التى يقوم فيها المعلم بكل شئ : من عرض الموضوع واستنتاج الأحكام ومساعدة فى حل التمرينات ، دون أن تتاح للطالب - فى أكثر الأحيان - فرص البحث والتقصي والتفكير المستقل ، والنشاط الذاتى .

٢ - الوقوف عند الطريقة القياسية التى تعتمد على ذكر القاعدة أو التعريف بها ، ثم ذكر أمثلة قليلة لإثبات صحة القاعدة أو التعريف .

٣ - الاعتماد على الحفظ والاستظهار ، وخاصة أن أسئلة الامتحان ذاتها لا تطالب الطالب - في الأغلب الأعم - بأكثر من ذلك .

٤ - افتقار الطرق المستخدمة إلى الوسائل المعينة الحديثة التي تجذب الطلاب وتشوقهم ، والتي تقرن العلم بالعمل والنظرية بالتطبيق .

٥ - ندرة الأنشطة التربوية التي تصاحب موضوعات الدراسة وتكملها ، وتنمي أذهان الطلاب بالممارسة والتطبيق ، حتى مكتبات المعاهد تكاد تكون معطلة أو صورية .

٦ - التزام كثير من المدرسين والموجهين بالطرق المألوفة لهم في تدريس المواد ، وعدم إقبالهم - بسبب هذه الآفة - على تجريب أساليب مستهددة تستخدم في تدريس كتب التراث مثلا .

٧ - الافتقار إلى البحوث العلمية والتجريبية التي يمكن عن طريقها تحسين طرق التعليم ، فليس هناك بحوث تتناول نوعية التعليم الملزم للمعاهد الأزهرية بصفة خاصة .

٨ - عدم مسايرة الكتب المقررة « للعصر » ، في طريقة عرضها للمعلومات ، ومواكبتها لما حدث من تطورات في أساليب التعليم ، وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

٩ - قصور التدريب والتوجيه والتقويم ، مع أن حاجة معلمي المعاهد - وخاصة الذين لم يعدوا علميا أو لم يؤهلوا تربويا - ملحة إلى هذه الممارسات . وترتفع شكوى المسؤولين عن الإشراف من ضعف الامكانيات المتاحة للتدريب .

التوصيات

أولاً : في إعداد المعلمين وتدريبهم :

- * وضع خطة لتأهيل المعلمين القائمين بالعمل حاليا ، والذين لم تتح لهم فرصة الإعداد المهني ، وذلك عن طريق إيفادهم في بعثات داخلية إلى كلية التربية لمدة عام دراسي مدفوع الأجر ، علما بأن الزيادة بين معلمي العلوم الشرعية والعربية والمواد الاجتماعية والعلوم تسمح بذلك .
- * إعداد دراسات مسائية - أو صيفية - للمعلمين العاملين الذين لا تسمح ظروفهم بالتفرغ ، وذلك في مراكز تدريب تنشأ في بعض

القطاعات ، حيث يزودون بالمعارف العلمية أو التربوية التي تنقصهم .

- * عقد دورات تحويلية مكثفة لغير المتخصصين في مادة الدراسة ، للاستفادة من الزيادات الموجودة في بعض التخصصات ، سدا للعجز في تخصصات أخرى .

وفي جميع الأحوال : يجب ألا يسمح بالترقية إلى وظيفة مدرس أول إلا بعد تقويم جاد فيما أهل فيه ، أو درب عليه .

- * إنشاء مراكز للتدريب في أثناء الخدمة ، في كل منطقة تعليمية ، بمشاركة كلية التربية ، على أن تعد بالخبراء والموجهين والمديرين القادرين على العطاء ، وأن تواليها الإدارة المركزية للتدريب بالإشراف والمتابعة ، وأن يرمد لها التمويل الكافي ، وذلك لتدريب مختلف القيادات التعليمية بما يحقق الارتقاء بالأداء التعليمي والتربوي في معاهد الأزهر .

- * إعادة النظر في سياسة إعداد المعلمين وخطتها الحالية ، ويوصى في هذا الصدد بما يلي :

- إعادة النظر في خطة الدراسة بكلية التربية نظام السنوات الأربع (الإعداد التكاملي) لتدارك ضعف المستوى العلمي في المادة التخصصية التي سيقوم الطالب بتدريسها بعد تخرجه ، على ألا يقل عدد الساعات المخصصة للمادة العلمية وطرق تدريسها عن ٧٠ ٪ من مجموع ساعات الخطة ، وتخصيص ٢٠ ٪ على الأكثر لعلوم التربية وفروعها ، و ١٠ ٪ على الأقل للثقافة العامة التكوينية اللازمة للمدرس .

وهناك اقتراح بزيادة مدة الدراسة بكلية التربية إلى خمس سنوات ، بشرط أن تحسب السنة الزائدة في السلم الوظيفي والأقدمية للمعلم عند تعيينه .

- العمل بنظام (الإعداد التتابعي) في كلية التربية ، بالنسبة لخريجي الكليات الراغبين في الاشتغال بمهنة التدريس ، ويقضون بها عاما دراسيا يمنحون بعده الدبلومة العامة ، على أن تحتسب أقدميتهم في الخدمة من تاريخ تخرجهم في الجامعة ، مع منحهم علاوة من علاوات الدرجة .

- إنشاء كليتين للتربية إحداهما في الوجه البحرى والأخرى في الوجه القبلى ، وتدريب القوى البشرية المهتمة والإمكانات المادية اللازمة لهما قبل افتتاحهما .

- إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا التعليم في كلية التربية .

- اشتراط التأهيل التربوى عند التعيين في وظائف التدريس وعند

الترقية إلى وظائف أعلى ، وفى الإعارة للعمل بالخارج .

ثانيا : في طرق التدريس :

* إحياء التجارب والممارسات التراثية التى ثبت نجاحها فى الماضى فى طرق التدريس وأساليب التعليم التى أشير إليها فى صدر التقرير ، مثل نظام اختيار الطالب للمواد التى يدرسها ، وطريقة التقييمات ، وطريقة الحوار والمناقشة ، وغيرها .

* الاستفادة من بعض البحوث التى قدمت فى رسائل بكلية التربية بجامعة الأزهر ، والتى أوصت باستخدام بعض الطرق الحديثة التى تعتمد على فاعلية الطالب وإيجابيته فى تحصيل المقرر عند تدريس بعض موضوعات المنهج ذات الطبيعة الخاصة .

* ينبغى أن تعتمد طريقة التدريس - بصفة أساسية - على الوسائل المعينة السمعية والبصرية ، واستخدام الأجهزة العلمية التى تساعد فى عرض المادة العلمية وتوضيحها . ويفضل أن يشارك الطلاب فى إجراء التجارب العلمية ، وخاصة فى المواد العلمية والعملية .

* ضرورة تطوير نظم التدريس فى كليات التربية التى تقوم بإعداد معلمى المعاهد ، بحيث لا تقتصر علىلقاء المحاضرات والاعتماد على المذكرات ، فالتأهيل بعد تخرجه يحذو حذو أساتذته ويصطنع الأسلوب الذى يمارسونه ، ومن ثم يجب أن تقوم طرق التدريس فى كليات التربية على الحوار والمناقشة ، وإيجابية الطالب فى تحصيل المعرفة بنفسه من المكتبة والمراجع المعتمدة ، ومن البيئة مباشرة ، ومن الممارسات العملية .

* وضع كتب « أدلة المعلم » ليسترشدها المعلمون فى تدريس المواد

المختلفة والأنشطة المصاحبة لها .

* إنشاء مركز للبحوث التربوية بالأزهر أو جامعته ، على غرار المركز القومى للبحوث التربوية ، بهدف تدريب الخبراء والباحثين ، وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمنهج والكتاب الأزهرى وطرق التدريس ، وغيرها .

ملحق رقم (١)

بيان الخريجين فى كلية التربية جامعة الأزهر
فى الأعوام من ٨٥/٨٦ إلى ٨٩/٩٠

العام الدراسى	عدد الخريجين
٨٥ / ٨٦	٦٩٠
٨٦ / ٨٧	٧٣٩
٨٧ / ٨٨	٦٣٤
٨٨ / ٨٩	٧٢٦
٨٩ / ٩٠	٦٤٩

ملحق رقم (٢)

بيان بالعجز والزيادة

فى أعداد المعلمين للمواد المختلفة بالمعاهد الأزهرية لعام ٩٠ / ٩١

المواد الدراسية	العجز	الزيادة
العلوم الشرعية	-	٢٨٢٥
العلوم العربية	-	٢٦٣٧
المواد الاجتماعية	-	١٠٥٥
الرياضيات	١٦٢	-
العلوم	-	٦٥٧
اللغات	٢٢٨	-
القرآن الكريم	٣٩٨	-
الخط العربى	٤٢٠	-
القراءات والتجويد	٥٠٤	-
التربية الفنية	١٩٠	-

دور الجهود الذاتية فى إنشاء المعاهد الأزهرية

ظل الأزهر الشريف منذ أكثر من ألف عام ينبوع المعرفة لعلوم الشريعة الإسلامية وأحكامها ، ولغة القرآن الكريم وآدابها ، وظل حارسا على كنوز هذه العلوم والمعارف ، ومقصدا لطلاب العلم من المسلمين يفسدون إليه ليتزودوا ب زاد العلم ، ثم يعودوا إلى أوطانهم هداة ومعلمين .

ومنذ قديم تسابق أبناء مصر فى إنشاء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فى الحضر والريف حتى تجاوز عددها فى يوم من الأيام ثمانية آلاف مكتب ، كانت مصدر إشعاع تعليمى فى حفظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وكان الأزهر يستمد طلابه المصريين من خريجي هذه المكاتب .

ومكذا لم تكن ثمة مشكلة مبان تعليمية فى هذه الفترات ، إذ كان الخيرون يسارعون إلى بناء المدارس والمكاتب ، بل والمدارس سواء عن طريق الأوقاف أو بالبناء المباشر ، وكانت المباني فى غاية البساطة نظرا لبساطة متطلبات الدراسة فى ذلك الوقت .

ولما اتسعت فكرة التعليم الدينى ، وزاد إقبال الناس عليه ، رأت الدولة أن تخفف من الضغط على الجامع الأزهر فأنشأت له روافد فى بعض المدن الكبيرة ، أطلق عليها اسم (المعاهد الدينية العلمية الإسلامية) ، وانتظم فيها الطلاب الذين كانوا قبل إنشائها يحضرون حلقات الدرس فى بعض المساجد الكبيرة مثل جامع المؤيد بالقاهرة ، والمسجد الأحمدي بطنطا ، ومسجد البحر بدمياط ، والدسوقي بدسوق ، وأولاد الشيخ بالاسكندرية ، وغيرها .

وفى الثلاثينيات والأربعينيات بدأت الدولة فى إنشاء مقار لهذه

المعاهد فى القاهرة بالدراسة ، والإسكندرية ، والزقازيق ، وأسيوط ، وغيرها .

وكان الأزهر يؤدي دور التعليم فى مصر منفردا حتى أوائل القرن التاسع عشر الذى شهد حركة تعليمية خارج الأزهر متمثلة فى المدارس التى أنشأها محمد على التى عملت إلى جوار الأزهر ، ولا تزال حتى اليوم ، وإن بقى للأزهر تفرد به بالتعليم الإسلامى ، الذى نما وانتشر - إلى جوار مدارس التعليم العام .

نشأة الجهود الذاتية :

لم يزد عدد المعاهد الأزهرية قبيل صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على سبعة وخمسين معهدا ، وظلت محصورة فى هذا العدد القليل حتى أوائل السبعينيات ، حين نشطت حركة إنشاء المعاهد الجديدة نشاطا كبيرا فى منتصف هذا العقد حتى بلغ عددها ٢٣٤ معهدا فى عام ١٩٧٥ ، ثم بلغ ١١٨٠ معهدا فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم ١٦٧١ معهدا فى عام ١٩٨٦/٨٥ .

وفى السنوات الأخيرة حدثت منحنى تحول الاتجاه إلى التعليم فى الأزهر ، من حيث بلغت الرغبة الشعبية ذروتها فى بناء المعاهد بالجهود الذاتية ، وبلغت نسبة ما أنشئ منها بهذه الجهود حتى عام ١٩٩١ (٨٥ ٪) من جملة عدد المعاهد (الابتدائية والاعدادية والثانوية ومعاهد المعلمين والقراءات) وتبلغ نحو ثلاثة آلاف ومائتى معهد ، فى المدن والمراكز والأحياء والقرى والنجوع ، مما أصبح ميسورا لأولياء الأمور أن يلحقوا أبنائهم وبناتهم بها ، مؤثرين لهم هذا النوع من التعليم برغبة منهم فى تنشئتهم تنشئة إسلامية عربية سليمة ، يرجى أن تحصنهم ضد التيارات المنحرفة والملحدة .

مميزات الدراسة وأهدافها :

كان لابد للأزهر لمواجهة انتشار التعليم فى جميع مدن مصر وقراها أن يعمل على تلبية رغبات الجماهير فى إتاحة التعليم الدينى لأبنائهم ، ومن ثم فقد اتسع صدر الأزهر لتقبل الجهود الذاتية التى صدرت عن

أهل البر والخير لإنشاء المعاهد الأزهرية وتأثيرها دون التقيد أول الأمر بتخطيط أو تنظيم لاحتياجاته منها ، وفقا لمتطلبات كل منطقة ، وكانت النتيجة زيادة ووفرة من المعاهد في أماكن ، وقلة في أماكن أخرى ، وفي الوقت نفسه لم تكن خطة الدولة تكفي إلا لإنشاء عدد محدود من المعاهد ، ولو اقتصر على عملية الإنشاء على هذه الخطة ما تحققت تلك الطفرة الكبيرة في نمو المعاهد وازدياد عددها وانتشارها .

ومن أجل هذا أجريت هذه الدراسة بهدف :

(١) تشجيع الجهود الذاتية لإنشاء المعاهد وتأثيرها .

(٢) اقتراح بعض المعايير التي ينبغي مراعاتها تنظيما للجهود

الذاتية فيما تنشئه من معاهد .

(٣) اقتراح الوسائل الكفيلة بالتنسيق بين الخطة التي تمولها

الدولة ، وبين الجهود الذاتية .

(٤) تقديم مقترحات لتلافى السلبيات التي تشوب المنشآت التي تتم

بالجهود الذاتية وحسن استخدام تبرعات أهل البر والخير .

هذا ، وتكفي الإشارة إلى أن عدد طلاب المعاهد قد ارتفع

من نحو ثلاثمائة ألف في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى نحو تسعمائة ألف

في عام ١٩٩١/٩٠ ، لتدرك مدى الحاجة إلى هذه الجهود ، وإلى

تنظيمها لكي تلتقي أحسن التمار .

الوضع الراهن للمعاهد :

أولا : المعاهد المنشأة في الخطة :

مع هذا الإقبال المتزايد على الالتحاق بالمعاهد الأزهرية ، كان هناك قصور في الأماكن التي تستوعب هذه الأعداد وبخاصة في المدن التي تخلو غالبا من الجهود الذاتية ومن المعاهد والتي تعتمد إنشاءها خطة الدولة أيضا . ذلك لأن معاهد الخطة إنما تنشأ بقدر ، وتعترضها صعوبات التمويل وإجراءات الاستثمار وطروح الإنشاء ومشكلات التنفيذ . فلا غرابة في أن تكون نسبة المعاهد التي تنشأ طبقا لخطة الدولة ضئيلة جدا إذا ما قيسست بنسبة المعاهد التي تنشأ بالجهود

الذاتية ، ففي الخطة الخمسية المنتهية في ١٩٩٢/٩٠ اعتمد ٣٨ مشروعا ، وفي الخطة الخمسية السابقة اعتمد ٢٧ مشروعا ، بالإضافة إلى ٧٥ مشروعا سبق اعتمادها في خطط خمسية سابقة ، وبعض هذه المشروعات لم يستكمل حتى الآن ، ومعنى ذلك أن مجموع المشروعات التي وضعت في خطط الدولة لا تتجاوز ١٤٠ مشروعا خلال فترة الانتشار وهو عدد لا يغطي كبريات المدن في مصر ، ولا يفي بحاجتها من المعاهد الابتدائية ، فضلا عن المعاهد الإعدادية والثانوية للبنين والبنات .

وأمام ضعف إمكانات الخطة التي تقدمها الدولة ، وأمام زيادة الإقبال على التعليم الأزهرى ، كان لابد من استثمار الجهود الذاتية في إنشاء المعاهد وبذل الجهد الدائب في تشجيعها .

ثانيا : المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية :

وقد وجدت هذه السياسة استجابة المواطنين في معظم محافظات مصر . وكانت ثمرتها في السنوات الخمس المتزامنة مع الخطة الخمسية (١٩٩٢/٨٧) كما يلي :

- ٧٠٠ (سبع مائة) معهد تم إنشاؤها وضمت للأزهر ، وتؤدي الآن دورها في العملية التعليمية .

- ٦٠٠ (ست مائة) معهد قاربت إنشاءاتها الانتهاء ، وينتظر أن ينجز منها قبل بداية العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ نحو ٣٥٠ معهدا تقريبا .

- ٣٠٠ (ثلاث مائة) معهد بدئ في إنشائها ، وتجرى حاليا عملية استيفاء نقل ملكية أراضيها وما عليها من منشآت للأزهر .

١٦٠٠ الجملة

ولقد تجاوز نشاط الجهود الذاتية عملية إنشاء المباني إلى تزويدها بالأثاث وبعض الأجهزة العملية وغير ذلك من مقومات العملية التعليمية ، كما لم يتوقف دورها عند تاريخ ضم المعهد للأزهر ،

بـل استمر بعده متمثلاً فى إضافات جديدة قد تكون فصولاً أو بناء أنوار علوية أو أجنحة أو ترميمات ، وذلك لمواجهة الإقبال المتزايد على التعليم الأزهرى .

وهناك اعتماد مالى يرد ضمن موازنة الأزهر لإعانة الجهود الذاتية فى عملية إنشاء المعاهد ، ولكنه لا يمثل نسبة مؤثرة فى التمويل ، ويتضح ذلك من المثال الآتى :

تم إنشاء ٣٦ معهداً بمحافظة البحيرة فى خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧ بلغ إجمالى تكاليفها ٤.٦٩٠.٠٠٠ جنيه ، أسهم الأزهر فيها من بند معونة الانشاء بنسبة ١٢.٢ ٪ من إجمالى التكاليف .

ومن الملحوظ أيضاً أن المبلغ المرصود فى موازنة الأزهر لإعانة تسيير هذه المعاهد لا يتجاوز مليوناً ونصف المليون سنوياً ، ولا يتحرك بالزيادة من سنة لأخرى ، وهو مبلغ لا يفى إلا بالقليل .

مما سبق يتبين أن الدور الأكبر فى إنشاء المعاهد الأزهرية تضطلع به الجهود الذاتية نشراً للتعليم الدينى فى البلاد التى تنتمى إليها ، وبلغ متوسط ما تقيمه هذه الجهود سنوياً نحو ٢٠٠ معهد فى مقابل متوسط ستة معاهد تعتمد على خطة الدولة .

ثالثاً : سبلات فى المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية :

تنص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ على « يضع المجلس الأعلى للأزهر الخطة العامة للتعليم الأزهرى وكيفية التوزيع الإقليمى للمعاهد الأزهرية بمراحله المختلفة بحسب الاحتياجات المحلية وكثافة السكان » - وعلى الرغم من هذا فإن النمو السريع المكثف للمعاهد المنشأة بالجهود الذاتية صاحبه عدة تراكمات من السنوات السابقة ، منها :

١ - غياب التخطيط الكامل مما أدى إلى عدم التوازن فى إنشاء المعاهد ، فقد أنشئت معاهد فى أماكن ليست فى حاجة إليها ، بينما لم تنصرف الجهود الذاتية إلى إنشاء المعاهد فى أماكن هى فى شدة الحاجة إليها ، مثل المحافظات النائية التى يقل فيها التعليم

الأزهرى (مطروح وسيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد) .

٢ - عدم الانسجام الهرمى فى إقامة المعاهد ، فقد يوجد فى بعض مراكز المحافظة معهد إعدادى ومعهد ثانوى للبنين أو البنات ولا يوجد فى ذات المكان روافده من المرحلة السابقة ، اعتماداً على سد الحاجة من مسابقة القبول للإعدادى التى تجرى كل عام ، وفى بعض المحافظات - مثلاً - معاهد إعدادية تتساوى فى عددها مع المعاهد الابتدائية أو تزيد ، الأمر الذى يترتب عليه عدم التنسيق فى أعداد الطلاب بالمعاهد .

٣ - أن معظم المعاهد التى بنيت بالجهود الذاتية على غير المستوى الإنشائى المطلوب ، فهناك معاهد تسلمها الأزهر أمام ضغط الحاجة إليها وفيها عيوب إنشائية - وهناك معاهد شابهها الغش فى التنفيذ بدأت تنهار ، ومن المعاهد ما لا تتوافر فيه المواصفات الهندسية .

٤ - ضم أبنية لم تكن أصلاً لتكون معاهد أو مدارس ، ومن ثم لا تتوافر فيها شروط الأبنية التعليمية ومواصفاتها من حيث عدد فصولها أو سعتها أو إضاءتها أو قناتها أو مرافقها الخ .

٥ - ضم معاهد تنقصها التجهيزات والوسائل التعليمية والمعامل ، وغيرها من مقومات العملية التعليمية ، والأنشطة التربوية .

٦ - ضم أبنية ليس لها سند ملكية ، مما قد يعرضها للتعدى عليها ، أو يعرض الأزهر للدخول فى منازعات قضائية .

٧ - أما من حيث المدرسين ، فقد كان المتبع أن يضم المبنى المدرسى بمن فيه من مدرسين ومعظمهم غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة علمياً أو تربوياً ، وقد عولج هذا الأمر فيما بعد ، ووضعت الشروط المناسبة فى هذه الحالات ، وبدأ تنفيذها .

ولقد كان لهذه التراكمات أثر واضح فى ضعف المستوى العلمى للطلاب ، وفى إرهاب الجهاز الإدارى بمشكلات يحتاج حلها إلى إمكانات غير متاحة ، فكثير من المباني التعليمية فى حاجة إلى إحلال أو ترميم أو استكمال . وقد يتعذر هذا حتى إذا توافر الدعم المادى ، وخاصة فى المباني المستأجرة أو المقامة

فوق مساجد قديمة ، أو على أرض غير مخصصة للأزهر أو غير ملوكة له ، وقد جاءت قلة عدد الفصول في كثير من المعاهد المنشأة بالجهود الذاتية إلى زيادة الكثافة العددية في الفصل الواحد عن معدلها المناسب ، أو العمل فترتين في اليوم الواحد .

رابعاً : معايير وشروط للجهود الذاتية :

وقد أدرك المسئولون عن الأزهر الآثار السيئة لهذه الأوضاع ، فبدأوا منذ أوائل الثمانينيات في علاج سلبيات الانتشار بوضع خطة يعينها فيها المعايير والشروط التي تنظم معاهد الجهود الذاتية ، وفيما يلي أهمها :

- التوسع في إنشاء المعاهد الابتدائية لتغطي مناطق التجمعات السكانية في مصر ، مع إعطائها الأولوية في صرف الإعانات .
- ترشيد إنشاء المعاهد الإعدادية والثانوية في ضوء الحاجة إليها وتوافر الإمكانيات ومراعاة التكامل بين البلاد المتجاورة ، والروافد التي تغذيها ، والكثافة السكانية القائمة .

- أن تكون الأرض التي يتم إنشاء المعهد عليها ملكاً للأزهر أو مخصصة له ، وأن تكون صالحة لهذا الغرض ، مع مراعاة النمو .
- أن تتم إنشاءات المباني وفق الرسومات المعدة بمعرفة الإدارة العامة للشئون الهندسية بالأزهر ، أو بمعرفة جهة هندسية أخرى ، على أن تعتمد الرسوم من الأزهر ، وأن تتم جميع الانشاءات اللازمة للمعهد حسب حاجة مرحلته قبل الضم .

- أن يتم تزويد المعهد بالتجهيزات اللازمة قبل الإذن بتشغيله .
وقد حددت الخطة الحد الأدنى لعدد فصول المعهد في كل مرحلة والمرافق ، كالمصلى والمكتبة . ووضعت ضوابط لتعيين المدرسين والمحفظين بالمعاهد التي يتم ضمها .

التوصيات

* التأكيد على تنفيذ التوصية التي سبق للمجلس إصدارها في دورة سابقة ، والتي تنص على : أن يبادر الأزهر بوضع خطة مستقبلية يتم

فيها رسم سياسة لاحتياجات المحافظات من المعاهد ، مع مراعاة التسلسل الهرمي في مختلف المراحل ونوعياتها داخل كل محافظة .

ويقترح في هذا الشأن ما يأتي :

- أن تقوم الخطة المشار إليها في التوصية التي سبق للمجلس إصدارها على : مسح شامل لجميع المعاهد القائمة ، سواء ما أنشئ منها في نطاق خطط الدولة أو ما أنشئ بالجهود الذاتية . ويشمل هذا المسح :

• مواقع المعاهد ونوعياتها ومراحلها في كل محافظة .
• تحديد احتياجات كل محافظة من المعاهد في كل موقع .
• تحديد المعاهد الزائدة عن الحاجة ، وتحويلها من نوعيتها إلى نوعية أخرى ، لضبط التدرج الهرمي في كل تجمع سكاني ، وفي المحافظة الواحدة .

• إعطاء المناطق النائية اهتماماً خاصاً لتغطية احتياجاتها .
- عمل مسح للأبنية التي تكون بحاجة إلى استكمال أو إصلاح ، أو تجديد ، أو إحلال ، وتوفير الدعم المالي اللازم لهذه الأعمال ، ووضع خطة زمنية لأولوياتها ، وتنفيذها قبل الشروع في الإنشاءات الجديدة .
* إنشاء هيئة مركزية لأبنية المعاهد الأزهرية ، يكون لها فروع في مناطق التعليم الأزهرى ، ومسؤولها صندوق مركزى مدعوم بما يلي :

- ما تخصصه الدولة في موازنة الأزهر لهذا الصندوق .
- تبرعات الهيئات والأفراد في الداخل والخارج .
- نسبة مئوية من التبرعات الأهلية للمحليات .
- نسبة مما ترصده وزارة الأوقاف من معونات للمشروعات الإسلامية ، على أن توضع لهذا الصندوق لائحة خاصة .

* يضاعف الأزهر مشروعات الأبنية ، وتدعم الدولة خطته بالموافقة والتمويل اللازم . على أن يخصص للمناطق النائية (سيناء -

البحر الأحمر - الوادي الجديد - مئذوح) مشروعات كافية لتغطية احتياجاتها وتغطي الأولوية في التنفيذ . ويراعى في مشروعات هذه المناطق النائية إقامة الأبنية اللازمة لإقامة المفتربين من المعلمين والإقامة وإعاشة الطلاب من أبناء اليندر .

* يستمر الأزهر في الأخذ بنظام ضم المعاهد المبنية بالجهود الذاتية مع العاملين بها ، لتشجيع هذه الجهود ، وعلى أن يكون العاملون ممن تتوافر فيهم شروط القيام بالخدمات التعليمية ومالحين للتعيين بوظائفهم أو وظائف أخرى يستفاد بهم فيها .

* يقوم الأزهر بتكريم من يكون لهم دور بارز أو إسهام واضح في إنشاء المعاهد الأزهرية بالجهود الذاتية أو بالتبرع لها أو بالسعى الدائب لإنجاح مشروعاتها .

* العمل على توفير الفصول للمعهد حسب توعيته ومرحاته . ويقترح للمعهد الابتدائي تسعة فصول ، والاعدادي ستة فصول ، والثانوي ثمانية فصول . بالإضافة إلى غرف الإدارة والمكتبة والمعامل والمخازن ، ومسجد مناسب في حدود المساحة المتاحة ، وحسب الرسومات الهندسية المعتمدة للإنشاءات .

* لما كانت المرحلة الابتدائية الأزهرية تستوعب أعدادا كبيرة من التلاميذ الملزمين بحكم القانون ، وهم يستكملون تعليمهم الأساسي في المرحلة الإعدادية الأزهرية ، فمن الحق أن تقدم موارد الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بجزء من الموازنة المخصصة للتعليم الأساسي على مستوى الدولة نظير ما يتحمله الأزهر من أعباء في استيعاب هؤلاء الطلاب .

ملحق رقم (١)

إحصاء المعاهد في السنوات العشر من عام ٨٢/٨٣ حتى أوائل عام ١٩٩٢/٩١

العام الدراسي	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية						المرحلة الثانوية			
	عدد المعاهد		عدد الفصول	عدد المعاهد		عدد الفصول	عدد الطلاب		عدد المعاهد	عدد الفصول		عدد الطلاب	
	بنين	بنات		بنين	بنات		بنين	بنات		بنين	بنات		
١٩٨٣/٨٢	٦٠٠	٢٨٢٧	١٤٤٩٢٧	٢١١	٩٣	١٤٨٥	٤٢٦	١٤٨٥	٩٣	٢١١	١٤٤٩٢٧	٦٠٠	١٩٨٣/٨٢
١٩٨٤/٨٣	٦٣٥	٤١٥٧	١٥٩٤٣٦	٢٢١	٩٥	١٥٩٣	٤٩٩	١٥٩٣	٩٥	٢٢١	١٥٩٤٣٦	٦٣٥	١٩٨٤/٨٣
١٩٨٥/٨٤	٧٠٢	٤٥٤٩	١٧٦١٧٥	٢٥٤	١٠٤	١٧٨٨	٥٨٠	١٧٨٨	١٠٤	٢٥٤	١٧٦١٧٥	٧٠٢	١٩٨٥/٨٤
١٩٨٦/٨٥	٨٢٢	٥٢٨٦	٢١١٤٠٠	٤٠٢	١١٩	٢٠٠٧	٦٨١	٢٠٠٧	١١٩	٤٠٢	٢١١٤٠٠	٨٢٢	١٩٨٦/٨٥
١٩٨٧/٨٦	٩٦٠	٦٣٠٧	٢٥٢٥٦١	٤٤١	١٣٨	٢١٩٧	٧٦٥	٢١٩٧	١٣٨	٤٤١	٢٥٢٥٦١	٩٦٠	١٩٨٧/٨٦
١٩٨٨/٨٧	١٠٢٥	٧٤٩٣	٣١٣٩٤١	٤٨٠	١٦٤	٢٥٢٦	٨١٥	٢٥٢٦	١٦٤	٤٨٠	٣١٣٩٤١	١٠٢٥	١٩٨٨/٨٧
١٩٨٩/٨٨	١١٤٨	٩٠٠٩	٣٩٤١٦٨	٥١٧	١٧٥	٢٩٤٢	١٠٦٨	٢٩٤٢	١٧٥	٥١٧	٣٩٤١٦٨	١١٤٨	١٩٨٩/٨٨
١٩٩٠/٨٩	١٢٥٥	١٠٦٩٨	٤٦٥٩٧٢	٥٦٢	١٩٩	٣٤٧٠	١٢٠٨	٣٤٧٠	١٩٩	٥٦٢	٤٦٥٩٧٢	١٢٥٥	١٩٩٠/٨٩
١٩٩١/٩٠	١٤٩١	١٢٩١٢	٥٦٤٨٧٠	٦٥١	٢٧٧	٣٥١٧	١٢٨٠	٣٥١٧	٢٧٧	٦٥١	٥٦٤٨٧٠	١٤٩١	١٩٩١/٩٠
لوائل													
١٩٩٢/٩١	١٦١٥			٦٨٢	٢٠٠								١٩٩٢/٩١

المعاهد الثانوية				المعاهد الإعدادية للبنات		المعاهد الإعدادية للبنين		المعاهد الابتدائية		العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١	
عدد الطلاب	عدد معاهد البنات	عدد معاهد البنين	عدد معاهد البنات	عدد معاهد البنين	عدد معاهد البنات	عدد معاهد البنين	عدد معاهد البنات	عدد معاهد البنين	عدد معاهد البنات	عدد معاهد البنين	عدد معاهد البنات
٣٦٧٥٢	٧٢	٨٢٥٨٦	١٧٢	٤٤٢٢	٨٧	٤٤٦٠	٢٩٨	١١٢٠٠	٥٥٠		
معاهد التعليم (١٧) عدد الطلاب (٦٠٠٠)											
معاهد القراءات (١٧) عدد الطلاب (٤٢٠٠)											

ملحق رقم (٢)

بيان

بالمجاهد الآيلة للسقوط والمطلوب إحلال بدل منها

عدد المعاهد الآيلة للسقوط	عدد المعاهد	اسم المنطقة	مسلسل
---	٢	مرسى مطروح	١
١٠	٤٠	الاسكندرية	٢
٢٤	١٦٤	البحيرة	٣
٢٦	١٧٦	كفر الشيخ	٤
١١	٢٩	دمياط	٥
١٢	٢٨٠	الدقهلية	٦
٢٧	٢٩٧	الشرقية	٧
١٣	١٧٣	المنوفية	٨
١٨	١٩٨	الغربية	٩
١٨	١١٨	القليوبية	١٠
١٢	٩٢	القاهرة	١١
٨	١١١	الجيزة	١٢
١٢	٥٠	الفيوم	١٣
١٢	٥٢	بنى سويف	١٤
١٩	٦٩	المنيا	١٥
١٤	٦٤	أسيوط	١٦
١٢	٢٥٢	سوهاج	١٧
١٤	١٠٤	قنا	١٨
١٦	٥٦	أسوان	١٩
٩	٤٣	مدن القناة	٢٠
---	٥	جنوب سيناء	٢١
---	٦	البحر الاحمر	٢٢
---	٥	شمال سيناء	٢٣
---	١٠	الوادى الجديد	٢٤
٢٨٧	٢٣٥٦	الجمال	

نظم التقويم والامتحانات فى معاهد الأزهر

لم تنقطع محاولات اصلاح التعليم فى الأزهر منذ صدور أول قانون لإصلاحه عام ١٨٧٢ وحتى صدور آخر قانون عام ١٩٦١ الذى حدد الغرض من المعاهد الملحقه بالأزهر وهو : « تزويد الطلاب بالقدر الكافى من الثقافة الاسلاميه ، والى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، وتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى ، وأن تتوحد الشهادات الدراسية ، والجامعية فى كل معاهد التعليم بمصر » .

وتشكل نظم التقويم والامتحانات حلقة أساسية من مكونات نظام التعليم الأزهرى ، وتحديث مختلف جوانب العملية التعليمية ، واهتماما بالامتحانات كآداة تربوية جيدة يتطلب الأمر توافرها وغايات وأهداف التعليم بالأزهر .

ومن ثم تستهدف هذه الدراسة ما يأتى :

(١) التعرف على مدى إسهام نظام الامتحانات بفعالية فى تحقيق الأهداف الموضوعية للتعليم الأزهرى .

(٢) التعرف على المشكلات التى تعوق الامتحانات عن تحقيق أهدافها .

(٣) اقتراح بعض التصورات لتنظيم الامتحانات بالمعاهد الأزهرية بما يتفق وطبيعة الدراسة وأهداف تلك المعاهد ، ويتواءم مع التطورات التعليمية المطلوبة مستقبلا لهذه المعاهد .

نواصى تطوير نظم الامتحانات بالمعاهد الأزهرية :

تهتم معظم الدول بتطوير نظم تقويم الطلاب واساليبها فى مراحل التعليم المختلفة ، انطلاقا مما أكدته الدراسات والبحوث التربوية عن أهمية الدور الذى تؤديه نظم التقويم فى مختلف البرامج التعليمية وتجويدها ، ولا شك أن تطوير نظم التقويم يعد مخرلا فعلا لإحداث التطوير فى بقية جوانب العملية التعليمية : من أهداف ومناهج وطرق تدريس وكتب ووسائل معينة وإعداد وتدريب المعلمين .

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الحرص على سلامة عملية التقويم وشموليتها واستمراريتها وتطوير أساليبها .

ومما لاشك فيه أن نظم التقويم ترتبط ارتباطا أساسيا بأهداف التعليم ومناهجه المختلفة ، وأنها من أهم العناصر الأساسية فى العملية التعليمية ، ومقياس نجاحها وفشلها . وكل مادة دراسية فى المعاهد الأزهرية لها هدف سام يسعى التعليم الأزهرى لتحقيقه . وتحقيق المستهدف من كل مادة دراسية يقوم على عدة عناصر منها : الكتاب المعروض عرضا طيبا مستندا إلى أحدث أساليب العصر العلمية والتربوية ، القياس الدقيق لما يحصله الطالب من هذه المادة قياسا كليا أو جزئيا ، شفويا أو عمليا ، وهو ما يسمى « نظم التقويم والامتحانات » .

وللتعرف على نظم التقويم والامتحانات فى معاهد الأزهر حاليا ، يمكن عرض المراحل التاريخية التى مرت بها تلك النظم ، وما أدخل عليها من تعديلات على مدى ألف عام أو أكثر .

نظم الامتحانات وتقويم الطلاب بالمعاهد الأزهرية :

ظهرت فكرة الدراسة بالجامع الأزهر فى أواخر عهد المعز لدين الله الفاطمى (٣٦٥ هـ - أكتوبر ٩٧٥ م) حيث جلس قاضى القضاة «أبو الحسن على بن النعمان المغربى» فى الجامع الأزهر وأخذ يشرح كتاب

(الاقتصار) الذي وضعه أبوه ، وأمله الابن على الناس في الجامع الأزهر ، وكان كتابا يشمل مسائل فقهية . على أن الجامع الأزهر بدأ يأخذ مكانته في النهوض بالحياة الثقافية في مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالثقافة المذهبية التي تتصل بالدعوة الفاطمية ، منذ عهد الخليفة العزيز بالله ، فصارت الجموع تتوافد عليه للدرس والمناظرة والإمام بالفقه الشيعي وأحكامه . وأصبح الأزهر مركزا لمجالس الحكمة التي يعقدها الدعاة فيه .

وكان نظام الحلقة الدراسية هو أساس المدارس في الأزهر ، فيجلس الأستاذ ليقرا درسه في حلقة من تلاميذه والمستمعين إليه ، وتنظم الحلقات طبقا للمواد التي تدرس ، فيجلس الفقهاء في المكان المخصص لهم من أروقة الجامع وأمامهم الطلبة يصغون إليهم . وتنحصر أساليب التدريس في الإملاء والشرح والمناقشة ، فيملى الأستاذ الموضوعات التي أعدها ، ويشرح ما يصعب على الطلبة فهمه منها ويجيز لهم المناقشة . وتمتع الطلاب في الجامع الأزهر بحرية اختيار المواد التي يدرسونها ، وكثيرا ما اعتمد هذا الاختيار على مكانة المدرس وشهرته العلمية . ويظل الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ كفايته من العلم ، ثم ينتقل إلى مدرس آخر ، وهكذا . وإذا اتم الطالب دراسته وتأمل للفتيا والتدريس أجاز له شيخه ذلك ، وكتب له إجازة (شهادة) يذكر فيها اسم الطالب وشيخه ومذهبه وتاريخ الإجازة ، وغير ذلك من فضائل الطالب ومقدرته العلمية ، ويذكر فيها أيضا ما قرا على أستاذه من كتب أجاز له أن يقوم بتدريسها .

وعندما برزت صفة الأزهر الجامعية وكثرت حلقاته الدراسية بتوالي السنين ، بدأ الاهتمام يشنون علمائه وطلابه وكثرت الأعطيات والصلات . وفي عصر المماليك كثرت أوقاف السلاطين والأمراء على الجامع الأزهر ، وأصبحت متحصلات هذه الأوقاف تشكل صفة الموارد المالية الثابتة للإنفاق عليه وعلى علمائه وطلابه . وظل الأزهر يؤدي رسالته بوصفه جامعا يؤمه الناس للصلاة وجامعة لدراسة العلوم الإسلامية .

٤١٨

وكان التعليم بالأزهر حتى عصر « محمد علي » على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : يبدأ الطالب فيها بحفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة .

المرحلة الثانية : وفيها يظل الطالب تحت إشراف أستاذه الذي يلقيه دروسا في القراءة ، وفي كتابة الموضوعات الإنشائية التي يتدرج فيها من السهولة إلى الصعوبة ، متمشيا في ذلك مع النمو العقلي للتميز ، وفي هذا المرحلة يكون الطالب قد حفظ القرآن الكريم فامتلات به نفسه وتقوم لسانه . وأبرز ما في هذا الأسلوب أنه لا يبدأ بتعليم القواعد والمعارف والكليات في اللغة إلا بعد أن يكون الطالب قد تذوق هذه اللغة ، وتكون لديه ملكة وذوق .

المرحلة الثالثة : وفيها يدرس الطالب علوم الدين وعلوم اللغة العربية .

وعندما هبطت الحملة الفرنسية أرض مصر أدرك علماء الأزهر بُعد الشقة بينهم وبين الغرب ، ولهذا وجدنا من نادى بعودة العلوم الوضعية إلى الأزهر . وبدأت روح الإصلاح تسرى في الأزهر منذ عام (١٨٧٢) على يد الشيخ « محمد المباسي » المهدي أول من جمع بين الإفتاء ومشيخة الأزهر ، فقد أنشأ نظاما للامتحان لتخريج العلماء والمدرسين ، وألف لهذا الغرض لجنة برياسته من ستة من كبار العلماء ، وكانت مهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية في مختلف العلوم المقررة ، ومنح الناجحين منهم إجازة العالمية .

وفي عام ١٣١٤هـ - ١٨٩٦ م ، وضع قانون لتطوير نظام الامتحان بالأزهر وقسم الامتحان إلى قسمين : امتحان شهادة الأهلية ، و امتحان شهادة العالمية .

فأما امتحان شهادة الأهلية فيكون لمن أمضى في الأزهر ثمانى سنوات فأكثر ، ودرس ثمانية علوم أزهريه على الأقل ، وتشكل لجنة الامتحان من ثلاثة علماء برئاسة شيخ الأزهر ، وأما امتحان شهادة

العالمية ، فيكون لمن قضى في الأزهر اثنتي عشرة سنة فأكثر ، وثلقى علوم : التوحيد والأخلاق والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدیع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية ، وتشكل لجنة الامتحان من ستة علماء ، وتكون درجات العالمية ثلاثا : أولى وثانية وثالثة . ثم توالى قوانين الإصلاح سنة ١٩١٠ - ١٩١١ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، وهذا الأخير جعل التعليم في الأزهر أربعة أقسام :

١ - القسم الابتدائي ومدته أربع سنوات .

٢ - القسم الثانوي ومدته خمس سنوات .

٣ - القسم العالي في ثلاث كليات ومدة الدراسة بها أربع سنوات .

٤ - الدراسات العليا للحصول على شهادة العالمية من هذه الكليات

في تخصصاتها المختلفة ، وهي على درجتين :

أ - شهادة العالمية مع الإجازة في التدريس أو القضاء أو الدعوة

والإرشاد (تعادل الماجستير) .

ب - شهادة العالمية مع لقب أستاذ وهي تؤهل الحاصلين

عليها للقيام بالتدريس في الكليات وفي أقسام

التخصص (تعادل الدكتوراه) .

وفي الخامس من يوليو سنة ١٩٦١ أصدرت الحكومة القانون رقم

١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ،

وعرف هذا القانون باسم (قانون التطوير) ، وكانت المعاهد الأزهرية

قبل صدور قانون التطوير تسمى (المعاهد الدينية العلمية الإسلامية) ،

فلما صدر قانون التطوير سمي الأقسام الابتدائية معاهد إعدادية ،

والأقسام الثانوية معاهد ثانوية ، وأطلق اسم المدارس الابتدائية على

الكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن الكريم المنتشرة في أرجاء مصر ، على

أن يتولوا الأزهر ويشرف عليها إشرافا فنيا للنهوض بحفظ

القرآن الكريم .

وبقيت الدراسة في المعاهد الإعدادية لمدة أربع سنوات ، حتى تم

تعديلها إلى ثلاث سنوات كما هي الحال في مدارس وزارة التربية والتعليم . وفي المعاهد الثانوية ظلت مدة الدراسة خمس سنوات ، وتم تخفيضها إلى أربع سنوات لأن الطلاب مكلفون - بالإضافة إلى مقرراتهم الأصلية - بمقررات مدارس وزارة التعليم . والتعليم الثانوي ينقسم إلى قسم أدبي وقسم علمي منذ التحاق الطالب المعهد الثانوي . ويتشعب القسم العلمي في السنة الثانية إلى شعبتين للعلوم وأخرى للرياضيات . وإلى جانب هذا التعليم يوجد التعليم النوعي في معاهد لتأهيل المعلمين للتدريس بالمرحلة الابتدائية ، وفي معاهد للقراءات تعد حفظ القرآن لإجادة أدائه وتعلم أحكامه ووجوه قراءته . والفتاة نصيب كبير من التعليم الأزهرى .

وقد جرت تعديلات في نظم الامتحان وتقييم الطلاب بالمعاهد

الأزهرية ، كان من بينها نظام الامتحانات الشهرية ، وأعمال السنة ، ثم

امتحانات آخر العام ، حتى استقرت الأوضاع على الصورة التالية :

أولا : في التعليم الابتدائي :

أ - امتحانات النقل الابتدائي :

تجرى للتلاميذ في جميع الصفوف اختبارات شهرية (شفوية

وتحريرية) على مدار السنة في المواد المقررة عليهم ، وتحسب درجة

التلميذ الشهرية في هذه المواد على أساس متوسط الدرجات التي حصل

عليها بنسبة ٢٠ ٪ من النهاية الكبرى لكل مادة .

ويعقد امتحانان تحريريان للتعرف على مستوى التلميذ ومدى

تقدمهم الدراسي ، أحدهما في منتصف العام الدراسي على مستوى

المناطق وتحسب له ٢٠ ٪ من النهاية الكبرى ، والآخر في نهاية العام

الدراسي وتحسب له ٦٠ ٪ ، ويعقد امتحان نهاية العام الدراسي على

مستوى كل منطقة وفقا لتعليمات المراقبة العامة للتعليم الابتدائي ، ويقوم

كل مدرس بتسجيل نتائج الامتحانات التحريرية والشفوية ، والواجبات

اليومية ومتوسطاتها الشهرية ، في دفاتر أعمال السنة - في بطاقات

التقويم التي يخطر بها أولياء الأمور شهريا ، للتعرف على مدى تقدم كل

تلميذ ومستواه الدراسي ، وتذليلها بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف .

ويسمح للتلميذ أن يدخلوا الدور الثاني في جميع المواد التي رسبوا فيها ، ولا ينقلون إلى الصف التالي إلا بعد نجاحهم في جميع المواد ، وبعد التلميذ نجاحا إذا حصل على ٥٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى .

ب - وفي الصف السادس الابتدائي (الشهادة الابتدائية) :

يعقد امتحان منتصف العام الدراسي على مستوى المدرسة وتحت إشراف المنطقة ، لقياس قدرات التلميذ ومعرفة مستواهم ، ولاتضاف درجاته إلى آخر العام .

ثانيا : في التعليم الإعدادي والثانوي :

أ - امتحانات النقل الإعدادي :

تقوم كل منطقة من المناطق الأزهرية بعقد الامتحان التحريري والشفوي في الصفين الأول والثاني ، في جميع المعاهد الأزهرية التابعة لها ، كما تقوم المنطقة بمراجعة النتائج في الدورين الأول والثاني .

ب - امتحانات النقل الثانوي :

يعقد امتحان النقل الثانوي في الصفوف الثلاثة على مستوى الجمهورية ، وتقيم الإدارة العامة لامتحانات بمراجعة جميع نتائج النقل الثانوي في الدورين الأول والثاني .

ج - الشهادات الأزهرية :

يعقد امتحان الشهادات الأزهرية (الابتدائية - والإعدادية - والثانوية - والمعلمين - والقراءات) على مستوى الجمهورية في الدورين الأول والثاني ، ويشكل لكل شهادة لجنة للنظام والمراقبة .

شروط وقواعد النجاح في النقل والشهادات :

يعتبر الطالب ناجحا في امتحانات النقل الإعدادي والثانوي والشهادات إذا توافرت الشروط الآتية :

١) الحصول على (٥٠ ٪) على الأقل من النهاية الكبرى المقررة في

كل مادة بالنسبة للعلوم الدينية والعربية ، تحريريا وشفويا .

٢) الحصول على (٤٠ ٪) على الأقل من النهاية الكبرى المقررة في

كل مادة بالنسبة للمواد الثقافية .

قواعد دخول امتحان الدور الثاني :

يسمح للطالب الراسب بدخول امتحان الدور الثاني إذا كان راسبا في مادة أو مادتين من المواد العربية أو الدينية ، ولا تحسب مادة القرآن الكريم من هاتين المادتين ، بالإضافة إلى مادة أو مادتين من المواد الثقافية ، ما عدا الشهادة الابتدائية فيكون الامتحان في جميع المواد التي رسب فيها ، أو تغيب عنها بعذر .

الأسس الفنية لوضع الأسئلة :

من المقرر أن يراعى المكلف بوضع الأسئلة ما يلي بكل عناية :

١ - الاطلاع على موضوعات المنهج المقرر ، وما أدخل عليها من تعديلات بالحذف أو بالإضافة .

٢ - الاطلاع على جميع التوجيهات التي أصدرتها الجهات المختصة بشأن المنهج أو الأسئلة .

٣ - أن تكون الأسئلة شاملة للموضوعات المقررة .

٤ - أن تكون مبتكرة يقصد بها اختبار ذكاء الطالب واطلاعه ، ومدى متابعته للدرس في أثناء السنة ، ومبلغ استيعابه المقررات الدراسية ، ومدى قدرته على التفكير والاستنباط والتطبيق .

٥ - أن يتترك للطالب مجال الاختيار بقدر الإمكان ، مع ضرورة وجود أسئلة إجبارية .

٦ - أن تكون الأسئلة متكافئة مع قدرة الطالب المتوسط ، بحيث يتمكن من أن يجيب عليها في حدود الزمن المقرر .

٧ - أن تكون الأسئلة واضحة محددة المفهوم لا تحتمل لبسا أو تأويلا ، وأن تخلو من الغموض والألفاظ .

٨ - ينبغي أن تتدرج الأسئلة إلى الأصعب .

٩ - أن يكون من بينها ما يختبر مدى إلمام الطالب بالحوادث الجارية حوله ، وريط موضوعات الدراسة بالحياة والواقع .

درجات أعمال السنة ودورها في التقويم :

نص القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ في المادة رقم (٧٨)
على ما يلي :

« يجوز تخصيص درجات لأعمال السنة في امتحانات النقل ،
ويراعى تعادل المستوى في المواد المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية
والتعليم في امتحانات الشهادات العامة » .
كما جاء في المادة رقم (٨٠) ما يلي :
« لا تخصص درجات لأعمال السنة في امتحانات
الشهادات العامة » .

أما في امتحانات النقل فقد تخصص لأعمال السنة ٢٥٪ من
النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان ، وتحسب تقديرات درجات
الطلاب في هذه الأعمال جزءاً من درجات امتحانات النقل في آخر
العام . ومن أبرز المهام الموكولة للمدرس أن يعنى بتنفيذ أعمال السنة
وفق القواعد المقررة لها ، وتقويم الطلاب فيها على أساس دقيق ،
وتسجيلها في دفتر المكتب المخصص لها ، وأن يعنى برعاية المتفوقين
من طلابه في المادة والأخذ بيد المتخلفين فيها .

ويكلف المدرسون الأوائل والموجهون بإداء واجبهم في التوجيه
والإشراف ، وتقويم مستوى الطلاب من الناحية التحصيلية ، والإطلاع
على أعمالهم التحريرية ونتائج الامتحانات الشهرية والفترية - ثم تأتي
بعد ذلك متابعة المسؤولين في المنطقة والقيادات الأعلى من ورائهم .

وقد برزت من خلال التطبيق سلبيات تعرق الجهود المبذولة لدفع
العملية التعليمية وتقويمها تقويماً صحيحاً ، فرئى إلغاء العمل
بأعمال السنة اعتباراً من العام الدراسي ٩٠ / ٩١ ، والاكتفاء
بالامتحانات المقررة ، على ألا يكون لامتحانات نصف العام أى أثر في
التقويم النهائي للطالب ، وكان مسن أبرز الدواعي لإلغاء العمل
بأعمال السنة : سوء التطبيق ، وخصوصاً في ظل انتشار الدروس
الخصوصية .

التوصيات

* نظراً لإلغاء أعمال السنة يوصى بضرورة عقد امتحان في نصف
العام لصفوف النقل يخص له ٢٥ ٪ من الدرجة الكلية للمادة ، على أن
تكون الأسئلة في امتحان آخر السنة شاملة للمقرر كله ، وأن تكون أسئلة
امتحان نصف العام على مستوى المنطقة ، وضمناً لجديته تشرف عليه
الأجهزة الفنية بالمنطقة المختصة .

* العناية بالامتحانات الشهرية وإبلاغ نتائجها لأولياء الأمور - على
أن تكون المتابعة في هذا الشأن جزءاً من جهود الأجهزة
الفنية بالمنطقة .

* العمل على تدريب المدرسين والكوادر الفنية بالمناطق الأزهرية
على وضع الأسئلة ، وكل ما يضمن تطوير ووضع العمل الإداري
للامتحانات ، لتشرف كل منطقة على امتحانات معامدها ، على أن
يشمل التدريب تطوير أساليب وضع الأسئلة بحيث لا تقتصر على قياس
قدرة حفظ واستيعاب الطالب للحقائق العامة فحسب ، وإنما تمتد لقياس
قدرة الطالب على استخدام هذه الحقائق والمعلومات وتطبيقها ، وقدرته
كذلك على التفكير وحل المشكلات .

* عمل نماذج لأسئلة الامتحانات وإجاباتها وتوزيعها على الطلاب
للتدريب عليها .

* ضرورة العمل على تطوير أجهزة الامتحانات بالمناطق الأزهرية
واستكمال هياكلها ، فهي - حتى الآن - غير مكتملة وغير
واضحة التنظيم .

* الاهتمام بالاختبارات الشفهية في القرآن الكريم ، وفي مواد
اللغات المختلفة ، والاختبارات العملية في المواد العملية .

* تزويد الإدارة العامة للامتحانات بالاختصاصيين والخبراء الذين
يقومون بمشاركة مستشاري المسود بمتابعة نتائج الامتحانات
وتحليلها بغرض :

أ - قياس مستويات الطلاب .

ب - موازنة الكتب للمنهج والمقرر الدراسي في كل مرحلة
من مراحل التعليم .

ج - ربط التعليم في معاهد الأزهر بالقضايا المعاصرة .

التعليم الفنى والتدريب

البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل

فالمجتمعات الزراعية تركز إلى أن تصبح من المجتمعات الصناعية ،
والمجتمعات الصناعية تركز إلى أن تدخل فى عداد المجتمعات غزيرة
المعرفة ، أى تركز إلى تكثيف إنتاج التكنولوجيا نفسها .

ومع التطور الهائل فى وسائل الإنتاج ، واستنباط المواد الجديدة ،
والحاجة الدائمة إلى مزيد من الطاقة ، فإنه يكاد يكون من المتفق عليه
أن مجالات معينها سوف تؤثر على تشكل العالم فى القرن القادم
وأهمها : التكنولوجيا الحيوية والالكترونيات الدقيقة والمواد المخلفة
والصناعات الهندسية والطاقة ومعداتنا .

ان تصور استراتيجية المستقبل لمصر يجب أن يسبق وضع نموذج
البنية الأساسية للتعليم والتدريب ، وبرغم صعوبة وضع هذا التصور ،
فان هذه الدراسة سوف تتعرض لبعض المؤشرات الرئيسية التى يمكن
تبنيها على مدى العشرين عاما القادمة .

ان دراسات المستقبل تتطلب أجهزة خاصة ذات كفاءة عالية
وامكانيات قادرة ، وأن تتوفر لهذه الأجهزة صفة الاستمرار
والاستقرار ، وهو الأمر الذى يخرج عن نطاق هذه الدراسة .

وبذلك فان هدف هذه الدراسة هو تركيز الضوء على أهمية إعادة
النظر فى بنية التعليم الفنى ، واعطاء بعض المؤشرات الكيفية لتطوير
المجتمع ، وبالتالي نظام التعليم الفنى فيه .

تحليل الواقع المصرى الراهن بالنسبة للعالم :

من المعروف أن المجتمعات تنتقل فى العصر الحديث فى مراحل
تطور مختلفة تبدأ بالمجتمعات الزراعية ، ثم يدخل فيها بعض
الصناعات لتكون مرحلة ما قبل التصنيع ، ثم تتطور التحول إلى

التعليم الفنى والتدريب هو أداة المجتمع لإعداد أفراد الكادر
الانتاجى اللازم لاحتياجاته الحالية والمستقبلية ، وبذلك تتحدد مستويات
ومهارات فئاته وأمراده طبقا للتطور الانتاجى فى المجتمع . فمن
المألوف اختلاف كثير من المهن ، ومولد الجديد منها طبقا للتطور
التكنولوجى لوسائل الانتاج والخدمات ، وكلما كان معدل التغير كبيرا
ازداد عبء تغيير نوع العمل ، ويتطلب ذلك بالتالى استمرار التعليم
والتدريب وإعادة التأهيل ، مما يستلزم وجود امكانيات تعليمية
وتدريبية ، قادرة على الاستجابة بسرعة مناسبة للمتغيرات الناتجة عن
تكاثر الابتكارات التكنولوجية ، والمتغيرات الاجتماعية .

وتقدم هذه الدراسة تصورا لسمات منظومة التعليم الفنى
والتدريب ، التى يمكنها مواجهة متطلبات المستقبل المحتملة والممكنة .
وحيث ان هذه المتطلبات ترتبط بالتصور المستقبلى لتطور المجتمع ،
فإنه من الصعب فى هذه المرحلة وضع نموذج مستقبلى للمجتمع
المصرى ، خصوصا فى ضوء التغيرات التكنولوجية والسياسية
والاقتصادية الجارية فى العالم حاليا . فهذا التغيير يتضمن تشكيلا
جديدا للكيانات القومية ، وتناميا فى نفوذ الشركات العملاقة متعددة
الجنسية ومتعددة الانتاج ، وإعادة فى توزيع الأنوار التكنولوجية .

مجتمعات صناعية ، مجتمعات استهلاكية ذات انتاج غزير ، ثم مجتمعات منتجة للتكنولوجيا ، فضلا عن المعدات نفسها لتصل في نهاية المطاف - طبقا لاستقراء التطورات العالمية الحديثة - إلى مجتمعات منتجة ومصدرة لتكنولوجيا المعلومات ، حيث تصبح السلعة المصدرة منها هى نتاج اعمال العقل والفكر أكثر منها نتيجة لعمل الأيدي .

وجدريد بالذكر أن مصر تقع في مرحلة مجتمعات ما قبل التصنيع ، سواء من الناحية السكانية أو التكنولوجية أو الاقتصادية .

وحتى يمكن لمصر التطور لتصل إلى مراحل المجتمعات الحديثة ، فإن هذا يتطلب في الأساس تنمية للموارد البشرية التي تمثل عنصر الوفرة في مصر ، كما تتطلب استخداما أمثل للموارد الطبيعية التي تمثل عنصر الندرة أو المحدودية في معظم الاحوال .

نحورسم نموذج للتنمية في مصر :

في ضوء ما سبق عرضه من امكانات بشرية وتكنولوجية ومادية في مصر ، وتحت ظروف التغيرات العالمية المتلاحقة ، فإنه يمكن بعد الدراسة المتأنية التوصل الى عدة مشاهد يتم من خلالها السير بالتنمية في مصر إلى معدلاتها المنشودة . ولعل القاسم المشترك الأعظم لمتطلبات التنمية والتطوير في مثل هذه المشاهد ، هو ما يتمثل في مجالات التنمية البشرية والتكنولوجية والصناعية والزراعية والاقتصادية .

ان أول عوامل التنمية البشرية تتمثل في التعليم ، ومن الواضح أن التعليم الفني هو دعامة اساسية في بناء تقدم الأمم في العصر الحديث ، وهو موضوع هذه الدراسة التي تهتم ببنيته الأساسية ، وتوجهاته الرئيسية نحو هدف واضح ، هو العبور بمصر من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة مجتمع المعلومات ، مع الحفاظ على بنيته واستقراره الاجتماعي . إن إعادة النظر في اهداف التعليم الفني في مصر ووسائله لهى أساس للتطوير ، حيث ان تكوين القوى العاملة في

المجتمع يجب أن يتغير في قطاعاته النوعية المختلفة ، وهو ما يدعو إلى وضع أهداف جديدة للتعليم الفني ، تتطور بتطور حاجات المجتمع ومراحل نموه . ويحتاج هذا الأمر لدراسة على المستوى القومى يوضح فيها دور المجالات النوعية للانتاج والخدمات خلال مراحل التنمية المختلفة .

البنية الأساسية للتعليم الفني والتدريب :

تعتبر البنية الأساسية للتعليم الفني هي كل المؤسسات والهيئات والجهزة والمعدات والمباني والامكانات المسؤولة عن اعداد افراد الكادر الفني اللازم للانتاج والخدمات بمختلف انشطتها ، ويدير هذه البنية ويستخدمها ويتحكم فيها مجموعة البرامج المحددة للتعليم الفني والتدريب ، هذه في مجموعها تكون منظومة التعليم الفني والتدريب ، والتي تتكون مدخلاتها من الطلاب والموارد المالية ، وتتكون مخرجاتها من افراد الكادر الفني وكذلك المعارف والابتكارات .

وتتأثر المنظومة عادة عبر حدودها بما يحدث خارجها ، سواء في ذلك البيئة المحلية أو البيئة العالمية ، ولذلك يمكن - بل ويجب - أن يتأثر أداء الافراد والجهزة والاجراءات والعمليات داخل المنظومة بالمستوى العالمى المعاصر ومتطلبات السوق ، وتحدد مخرجات المنظومة مسبقا طبقا للاحتياجات المستقبلية ، وهذا التحديد يتضمن انواع ومستويات الكادر الفني ، وكذلك إعداد افراده .

وحتى تتفق مخرجات المنظومة مع المستهدف ، يجب أن يتضمن تصميم المنظومة جهاز تحكم (لتتبع للخريجين وتقييم ادائهم) لمقارنة المخرجات بالمستهدف وتغذية المنظومة رجعيا بنتائج الحيو لتصويب مسار المنظومة وادائها . ولعل نقطة البداية في تحديد ملامح مخرجات منظومة التعليم الفني والتدريب ، هي تحديد اعداد وتخصصات ومستويات الكوادر الفنية المطلوب تخريجها بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد القومى ، كذلك فإن توصيف العمل المطلوب أدائه يعتبر من أساسيات بداية التحديد الدقيق للمهن ومستوياتها وانماطها ، ويتضمن

الملحق فى هذه الدراسة نموذجاً يمكن تطبيقه فى مجال الصناعة والتعليم الصناعى ، ويمكن أيضاً استخدام مبادئه الأساسية فى المجالات الأخرى .

سمات البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب وماهياتها :

إن تحديد مكونات البنية الأساسية بالتفصيل أمر يخرج عن النطاق الممكن لهذه الدراسة ، فكل فرعية وكل مكون ، بل وكل مخطط أو مقرر دراسى ، أو برنامج تدريس - يحتاج الى عمل مكثف ومستمر له اخصائيوه وله امكاناته ، لذلك فإنه يكتفى بتحديد سمات المنظومة العامة ، والمنظومات الفرعية المسئولة عن إعداد افراد الكادر الفنى لمواجهة المتطلبات التى سبقت الإشارة اليها .

إن الاعتماد على محاولة تطوير الوضع القائم بدون اجراء الدراسات التحليلية ، وكذلك تحليل متطلبات السوق الحالية والمستقبلية ، بل ودينامية هذه الاحتياجات - أمر محفوف بمخاطر أدت وتؤدي الى التخلف والبطالة ، ولذلك فإن وضع المرجعيات فى المستويات والمعارف والمهارات المستخلصة من التوصيف ، أمر ضرورى ولازم .

أما مستويات التنفيذ فيجب أن يضمن لها قدر كاف من المرونة وحرية العمل ، لضمان سرعة الاستجابة للمتطلبات الطارئة والسريعة . ويجب أن تتسم المنظومة بصفات وامكانات تمكنها من أداء ما هو مطلوب منها بكفاءة وفاعلية ، وأن تتمكن من تحقيق آمال أفراد الكادر الفنى وطموحاتهم ، وأن تواجه المتطلبات المتغيرة والمستمرة لاحتياجات سوق العمل .

وليعمل على بعض السمات الأساسية الواجب توافرها :

- القدرة على توصيف العمل وتحليله وبناء الخطط الدراسية ووضع برامج التدريب .

- المرونة الكافية للاستجابة السريعة لمتطلبات سوق العمل أو

احتمالاته المستقبلية وذلك باختصار خطوات صنع القرار ووضع البرامج .

- إتاحة فرص التعليم والتدريب وتكييف قاعدة المعرفة العلمية والتكنولوجية ، بما يتيح لى فرد الانتقال بسرعة ويسر ، من مستوى الى آخر ومن مهنة إلى أخرى ، طالما تمكنه قدراته الذاتية من ذلك .

- تنمية قدرات الخريج وتنمية شخصيته تنمية متكاملة ، واعداده ثقافياً وسلوكياً لمزاولة العمل والتعلم الذاتى لرفع مستوى مهارته باستمرار .

- القدرة على التنبؤ باحتياجات المستقبل ، لرصد الابتكارات التكنولوجية وتنمى المعرفة والارتفاع المستمر للمهارة والدقة ، ووضع الخطط للتعامل مع أدوات العصر والتناغم مع التغير .

- رفع مستوى الادارة والمدرسين والمدرين باستمرار لمواكبة التغير المستمر .

- إتاحة الحرية للطالب لاختيار مهنته من بين عدة بدائل ، بحرية ويسر ، وتوفير آليات التوجيه الفنى .

- نشر المعرفة من خلال النشرات والمطبوعات والمؤتمرات وورش العمل والمناقشات فى دورات غير منتظمة حسب مقتضيات الحاجة .

- متابعة الخريجين لتقييم أدائهم ، وتصوير مسار أداء مؤسسات التعليم والتدريب .

- الاشتراك فى تحديد مستويات المهارة واجراء اختبارات الجودة ، لمنح الشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة .

أنماط التعليم والتدريب:

يعد الخريجون فى مؤسسات ذات مستويات أربعة ، هى : الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية وأنظمة التلمذة الصناعية .

وفى كل الحالات فإنه نظراً لترابط العمل فى مستوياته المختلفة ، يجب أن تكون هناك صلة عضوية منطقية بين مؤسسات الإعداد ، كذلك

لتحقيق الاهداف المطلوبة فإنه ينبغي الاستعانة بجميع أنماط التعليم الفنى والتدريب المعروفة وهى : التعليم نظامى كل الوقت والتعليم مسائى والتعليم جزء من الوقت المتقطع (مدة عمل تليها مدة تعليم وهكذا) والتعليم بالوحدات والتعليم والتدريب المشترك بين مؤسسات التعليم ومنشآت الانتاج والخدمات .

وتأخذ الدول عادة بواحد أو أكثر من هذه الانماط ، وفى معظم الاحوال يكون التعليم والتدريب موجها نحو احتياجات السوق ، وبذلك يتضام توجيه الخريج نحو وظيفة معينة .

ولذلك فإنه يجب على التعليم والتدريب أن يتجه الى تنمية المهارات الانتاجية أو العمليات المتكاملة ، حتى يتقن الخريج الإحساس بالعلاقة بين الاجزاء والمكونات ، أو بين المكونات والمجموعات والمنظومات المتكاملة .

ان التعليم لاتقان العمليات بدون الربط بينها وبين المنتج ، أمر يحد عن الهدف الأساسى من التعليم ويجب أن تتخلص مؤسسات التعليم والتدريب من هذا النمط .

وفى هذه الحالة فقد يكون من المناسب أن يتكامل عمل المدرس والمدرّب ، وأن يقضى على الفصل القائم بين المدرس العملى والنظرى . ان تحفيز الخريج على رفع قدرته الذاتية ومهارته ، يؤكد ضرورة الفصل بين الشهادة والعمل والمرتب ، بحيث تكون الشهادة أو تراخيص مزاولة المهنة منفصلة عن الأجر ، حيث يتحدد الأجر طبقا لآليات السوق ، وان تكون المهارة والدقة والانتاجية هى المؤشر الأساسى لتحديد الأجر .

وكذلك يجب أن يكون القيام بالاعمال التى تؤثر على أمن وثروة المجتمع ، مرتبطا بالحصول على ترخيص لمزاولة هذا العمل ، ويعطى الترخيص بناء على اختبارات الجدارة والمهارة .

هيكل البنية الأساسية:

يتضح من العرض السابق ضرورة وجود هياكل مؤسسية تسمح

بأن تؤدي المنظومة وظيفتها بكفاءة وفاعلية ، ويمكن تصور هذا الهيكل كما يلى :

أ - مؤسسة قومية تضع التصنيف والتوصيف وتحليل العمل لوضع الخطط الدراسية وبرامج التدريب ، وتشرف على منح الشهادات وتراخيص مزاولة المهنة ، وكذلك اجراء دراسات تتبع الخريجين لتقييم مستواهم ، وكذلك التنسيق باحتياجات المستقبل .

ب - مؤسسات للتعليم على مستوى المحليات تكون لها المرونة الكافية ، وتقوم بالتعليم والتدريب : إما مستقلة بنفسها أو بالتعاون مع المؤسسات الانتاجية بالقطاعات العام والخاص ، وعليها تحديد أعداد الطلاب والمهن حسب احتياجات السوق المحلية وطبقا للتصنيف والتوصيف المستمد من المؤسسة القومية ، وكذلك اختيار نمط التعليم والتدريب .

ج - مؤسسات خاصة للتعليم والتدريب داخل المصانع والشركات ، تلتزم بالخطط والبرامج الموضوعية بمعرفة المؤسسة القومية .

د - سلطات لمنح الشهادات وتراخيص مزاولة المهن ، يمثل فيها هيئات التعليم والغرفة الصناعية والتجارية ونقابات العمل ، وذلك طبقا للمعايير التى تضعها المؤسسة القومية ، وكذلك الاشراف على مؤسسات التعليم والتدريب .

هـ - صندوق قومى للتعليم الفنى والتدريب يمول من المصادر التالية :

- نسبة من الناتج القومى العام تخصصها الدولة فى ميزانيتها .

- نسبة معينة من تكاليف الانتاج من الجهات المستفيدة من

قطاعات الانتاج والخدمات العامة والخاصة ، تعفى منها المؤسسات والهيئات التى تقوم هى نفسها بالتعليم والتدريب طبقا للخطط والمناهج المقررة .

- حصيلة ما تصدره مؤسسات التعليم والتدريب من نشرات وكتيبات .

- حصيلة عقود التدريب التي تقوم بها المدارس لصالح الشركات والمصانع .

- ما تساهم به النقابات المهنية نظير الاطمئنان على رفع مستوى مزاولة المهنة .

و- مجالس استشارية على كل المستويات وفى كل التخصصات ، تساعد مؤسسات التنفيذ والمحليات على الاداء طبقا للمعايير والخطط المرسومة ، ووضع التوصيات المرجعية الخاصة باماكن التعليم والتدريب أو وسائله ، وكيفية الوصول الى مستويات بجدارة وبمهارة ، وتحسين اقتصاديات التعليم والتدريب .

تغييرات ضرورية فى المناخ العام :

لا يمكن تناول منظومة التعليم الفنى والتدريب دون تحليل للمستقبل لتحديد احتياجاته ، وعند تحديد الاحتياج لابد من اعداد المجتمع لتقبل التغيير على ضوء السياسة المستقبلية واحتياجاتها ، وإذا أريد رفع انتاجية المجتمع وكذلك مستواه الحضارى ، فلا بد من اجراء بعض التغييرات فى المفاهيم السائدة مثل :

- عدم الربط بين المؤهل والوظيفة والمرتب ، فالوظيفة يجب أن تعطى لمن يملك القدرات والمهارات اللازمة لأداء واجباتها ، وكذلك يجب تحديد المرتب على أساس انتاجية شاغل الوظيفة ، وهنا تظهر الحاجة إلى عدم التصريح لأى فرد بمزاولة أى مهنة الا اذا اجتاز اختبارات اداء ، وخصوصا للمهن التى ترتبط بأمن وثروة الوطن والمواطن .

- الحفز الدائم لرفع المستوى العلمى والثقافى ، وإتاحة الامكانات للتعليم والتعلم المستمر .

- ضرورة إعداد الكادر الفنى اللازم للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة قبل دخولها .

- تحميل القطاع العام والخاص بالاسهام فى نفقات التعليم والتدريب .

- إيجاد فرص للعمل لانتاج رفيع المستوى ، ليمثل عائد العمل نسبة عالية كما سبق إيضاحه عند تصور نموذج انتاج الثروة .

- إنشاء مراكز تساعد الأفراد على اقتحام ميادين عمل جديدة .

- إعطاء تسهيلات لتمويل المشروعات الصغيرة فى مجالات معينة .

- إعادة النظر فى القوانين المؤثرة على العمل والعمالة .

- إفساح المجال أمام المبادرات الفردية سواء فى التعليم أو الانتاج .

- تشجيع وتيسير انسياب المعرفة العلمية والتكنولوجية بدعم الكتب والنشرات والمطبوعات .

- وضع قيود على مشروعات تسليم المفتاح .

- تشجيع انشاء المكاتب الاستشارية والهندسية ومكاتب التصميم وشركات المقاولات العمومية .

- تيسير استيراد بعض المكونات الأساسية إلى أن يتم إنتاجها محليا .

- حظر انتاج أو تداول أى منتج أو خدمة لا تخضع للمواصفات القياسية ، أو تنفى أى عملية لا تخضع لكود الاداء على أى مستوى .

- وضع توصيف للمهن يحدد تحليل المهنة والمهارة ومستواها ، ويحدد بمقتضاها وضع الخطط والمناهج والمقررات .

رؤية للمستقبل :

فى ضوء العرض السابق ولحدودية مصادر المياه والطاقة والخامات ووفرة الثروة البشرية ، فإن النموذج التالى يصلح لاجراء حوار حوله فى محاولة لتصوير نموذج مستقبلى لانتاج الثروة ، مع الاخذ فى الاعتبار التطور العالمى ومستويات التكنولوجيا المتاحة حاليا والمتوقع انتاجها فى المستقبل القريب .

١ - بالنظر الى معدلات تزايد السكان فى مصر ، فإنه من المتوقع أن يصل عدد المنتهين من التعليم الاساسى الى حوالى مليونين سنويا

عند نهاية هذا القرن ، وحيث أنه يصعب تدبير إمكانيات للتعليم لاستقبال هذه الأعداد ، ونظرا لما يعانيه المجتمع من نقص في عدد الحرفيين من التخصصات المختلفة ، فإنه يجب التوسع في مراكز التدريب السريع بما يسد حاجات المجتمع ويحل مشكلة تدفقات الأعداد الكبيرة من مسارات التعليم التالية لمرحلة التعليم الاساسي .

٢ - تعظيم العائد الزراعي باستخدام أساليب التكنولوجيا الحيوية وترشيد استخدام مياه الري .

٣ - الحد من تصدير الخامات بدون تصنيعها لتعظيم القيمة المضافة .

٤ - اختيار نموذج الانتاج الصناعي الذي يقلل من الاعتمادات على الخامات المستوردة إلا للحاجات الاستراتيجية ، وكذلك استخدام التكنولوجيا التي تحتاج إلى مقدار أقل من الطاقة وينتج عنها أقل مقدار ممكن من التلوث .

٥ - التوجه تدريجيا نحو الصناعة التي تعتمد على المعرفة ورسم مراحلها والأعداد لكل مرحلة . وهذه المراحل هي :

- الهندسة العكسية .

- الاقتباس .

- الابتكار .

وهذه المراحل يمكن أن تتداخل بعضها مع البعض الآخر ، كما يمكن أن يحفز الابتكار من خلال آليات الضرائب والتمويل والتخلص من البيروقراطية المعوقة وتشجيع التعليم وتحرير مؤسساته .

٦ - التصنيع بتكنولوجيا حديثة والقفز بذكاء فوق مرحلة الأتومية إلى الخلايا المرنة .

٧ - التصنيع فوق الحجم الحرج للانتاج وتشجيع التصدير نظرا لصغر حجم السوق المحلي عن استيعاب ناتج الصناعة الغزير .

٨ - تحقيق توازن بين الانتاج الاستراتيجي الضروري للحفاظ به عند حده الأدنى ، خصوصا الصناعات الشبهة للطاقة (مثل المعادن

والحراريات) وبين الانتاج العام .

٩ - توليد فرص العمل عالية المهارة والانتاجية .

١٠ - الالتزام بالمواصفات القياسية وكود الاداء .

١١ - تطوير نظم التعليم والأجور .

١٢ - وقد يكون التوجه الانتاجي الصناعي على الوجه التالي :

- الصناعات الالكترونية .

- صناعات كيميائية متقدمة مثل الدواء والمخلقات .

- هندسية دقيقة .

- الطاقة ومعداتنا .

- الحاجات الاستراتيجية بحددها الأدنى .

- أي منتجات تحتاجها أسواق التصدير ، ويمكن أن تحقق فيها ميزة تنافسية .

- صناعة مكونات تنشي حولها العديد من المنتجات .

ويلزم لتحقيق هذا النموذج اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطويرها

باستمرار ، ولكل من مراحل التطوير أفرادها ومهاراتها وتخصصاتها

ومعارفها التي تتطور باستمرار طبقا لدينامية السوق وتسارع

الاكتشافات التكنولوجية .

ويظهر من ذلك أن تتوقع اختفاء مهن وظهور أخرى ، كما أن

مستوى المهارة والأداء نفسه يرتفع باستمرار ، ويحتاج الأمر إلى

منظومة للتعليم والتدريب تستجيب بيسر وسهولة وسرعة لكل هذه

الاحتياجات ، بما تقدمه من معارف وتعليم وتدريب دائم التطور ،

سواء لأعداد الأفراد اللزمين أو لإعادة تدريب القدامى وتأهيلهم .

١٣ - تنويع تخصصات المدارس الفنية بحيث تغطي مختلف أنواع

المهن والحرف القائمة والمتوقعة في سوق العمل وأنشطة

المجتمع المختلفة .

الخلاصة:

نخلص من ذلك كله إلى أن إدارة التعليم الفني هي مهمة قومية لا

تختص بها وزارة بعينها أو مؤسسة ، وأن الأجهزة الحالية الموجودة لا يمكنها بهذا الشكل السائد ، التصدى لاصلاح وتطوير منظومات التعليم الفنى .

فالتصنيف والتوصيف مهمة قومية تلزم جميع القطاعات ، وتحديد مستويات المهارة والانتاجية مهمة قومية ترتبط بالانتاج ومستواه وكما ، كما تحدده السياسة القومية .

ومن ذلك يتضح أن الأمر يقتضى إعادة النظر فى كثير من التشريعات والممارسات التى تعوق الانطلاق للتقدم ، بل إن آليات صنع القرار وتنفيذه فى هذا المجال تحتاج الى تغيير ضرورى .

ونظرا للتشعب والتفاصيل الكثيرة فى هذا الموضوع ، فإن الأمر يقتضى وجود لجنة قومية لدراسة وتحليل هذه الآراء والاتجاهات ، واقتراح القرارات وبشكل المنظومات والاشراف على تنفيذها ، واختيار أفراد هذه اللجنة يجب أن يقوم على أساس الخبرات الخاصة .

إن مستوى أى موظف فى الدولة لا يجب أن يكون معيارا لصلاحيته لمثل هذه اللجنة ، التى يجب أن توفر لها الدولة صفة أفرادها .

التوصيات

١ - تشكيل لجنة قومية تتفرغ لمدة عام أو عامين لدراسة هذه التوجيهات السابقة واقتراح انشاء المنظومات والمؤسسات ، واقتراح إصدار التشريعات التفصيلية اللازمة بعد طرح المبادئ الاساسية التى تضمنتها هذه الدراسة للمناقشة العميقة .

٢ - وضع الاقتراحات موضع التنفيذ التجريبي على مستوى إحدى المحافظات الكبيرة قبل تعميمه .

٣ - عدم الفصل بين أنماط التعليم والتدريب فى وحدات ادارية منفصلة عند تحديد التصنيف والتوصيف وخطط الدراسة ومناهج التدريب .

٤ - إعادة تأهيل وتدريب كل العاملين بالتعليم الفنى والتدريب ،

واتاحة الفرصة لهم للاستفادة بأخر التطورات العالمية ، سواء عن طريق الايفاد بالخارج أو استقدام الخبراء العالميين ، للمشاركة فى برامج الكفاءة والتأهيل .

٥ - تحديد أولويات المهن للتعليم والتدريب ، وتصنيفها طبقا للمستويات المختلفة ، وتقدير فرص العمل المتاحة بالسوق .

٦ - إعادة النظر فى قوانين التوظيف ومزاولة المهنة ، احظر مزاولة بعض المهن الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

٧ - توفير مكتبات تحوى الكتب والمراجع الكافية لكل مؤسسات التعليم الفنى .

٨ - فيما يخص تعليم المهنة يقوم نفس المدرس بتعليم الجوانب النظرية والعملية للمادة ، وكذلك يقوم بالتدريب العملى .

٩ - إعادة النظر فى نظام توظيف المدرسين والمدرسين بالتعليم الفنى ونظام أجورهم لجذب العناصر المناسبة .

١٠ - إصدار تشريع للتمهذة الصناعية وتشجيع نشرها ، والزام مؤسسات الانتاج والخدمات بإدخال نظام التلمذة الصناعية بها - وطبقا للنظم المتبعة حاليا - بالتعاون مع وزارة التعليم .

والى أن يتم تشكيل اللجنة القومية المقترحة ، والتى ستقوم بالدراسات المطلوبة ، فإنه يقترح اتخاذ الخطوات التالية لتدارك بعض السلبيات والمعوقات القائمة فى قطاع التعليم الفنى والتدريب بصفة عاجلة :

- العمل بنظام التعليم المتناوب فى المدارس الفنية ، وذلك لما يحققه من الربط بين التعليم والعمل ، وخفض الكثافات فى المدارس .

- التوسع فى مراكز التدريب على المهن والحرف المطلوبة للمجتمع ، مع تشجيع الالتحاق بها ، وتحسينها من قيود الالتحاق ، الخاصة بالسبب أو الشهادة . وعدم التقييد بمدة زمنية محددة لجميع التخصصات .

- الالتزام بالفترة المحددة للعام الدراسى فى جميع الأحوال .

- اقرار حوافز مجزية تشجع الفتيين والمتخصصين على العمل كمدرسين في مراكز التدريب ومدارس التعليم الفني والمهنى .
- ايفاد فرق ومجموعات من المدرسين فى التخصصات المختلفة إلى الخارج للتعرف على الجديد فى تخصصاتهم والتدريب عليها .

ملحق

تعريف مستويات الكادر الفنى

تتدرج مستويات الكوادر الفنية من المستويات القيادية الى المستويات التنفيذية ، وتختلف المسميات باختلاف التخصصات والمهن ، وعلى سبيل المثال فانه فى مجال الصناعة يمكن تصنيف مستويات فئات الكادر الفنى الى خمسة مستويات هى :

١ - الباحث والمطور Researcher & Developer

الباحث هو الشخص القادر على ايجاد علاقة منطقية عامة بين متغيرات أو خواص تفسر وتحكم حدوث ظاهرة ما ، ليستفيد من ذلك بالتحكم فى المتغيرات والعوامل الطبيعية فى استخدام الظاهرة لصالح تقدم البشرية ، ويستوى فى ذلك الظواهر الطبيعية أو الانسانية .

والمطور هو الشخص الذى يستطيع من خلال ملاحظاته وبحوثه وابتكاراته تطوير منتج أو عملية الى مستوى أرفع وأكثر أمنا واقتصادا وكفاءة عالية وفعالية موثرة ، وكذلك انتاج منتج جديد .

٢ - المهندس والاختصاصى : Engineer & Specialist

المهندس هو الشخص القادر - نتيجة لتعليمه وتدريبه الهندسى ومستوى قدراته الذاتية - على التطبيق الابتكارى لمبادئ العلوم الطبيعية الأساسية (رياضيات - فيزيقا - كيمياء) فى مجالات التصميم والتطوير والانشاء والادارة Management وتشغيل المنظومات المعقدة والتى تتضمن قدرا ضخما من المخاطرة ، ويتطلب ذلك قدرات عالية على التصور والمبادأة

والابتكار ، وفهم أعمق للقوانين وعمليات الطبيعة ومتابعة تطوير الاكتشافات العلمية .

والاختصاصى بصفة عامة هو الشخص الذى يوازى المهندس فى قدراته ووظيفته ، أى أنه فى عمله يتسم بالابتكار والتصور والمبادأة .

٣ - التكنولوجى Technologist

هناك خلاف كبير على مستوى الأفراد والدول على تعريف التكنولوجى ، نظرا لأن استخدام هذا المصطلح لم تظهر أهميته إلا بعد منتصف القرن العشرين .

ويشتق تعريف التكنولوجى من تعريف التكنولوجيا وهى : مجموعة المعارف والمهارات التى تمكن من انتاج سلعة مادية أو خدمة ، وهى لا تختلف كثيرا عن تعريف المهندس الا فى زيادة الاهتمام بالجانب التطبيقى للانسان ، وقد لا يتطلب الامر ان يكون التكنولوجى على جانب عال من الابتكارية .

ومجال عمله هو العملية الانتاجية والخدمات بكل نواحيها من تصميم ووسائل .

٤ - الفنى Technician

هو الشخص الذى يتولى أعمالا لا تتسم دائما بالتكرار وتعتمد على التفكير المهنى ، ويلتزم بكود الأداء والمواصفات الهندسية ويحاول عمله فى مجال ضيق وعميق نسبيا على أجهزة أو منظومات ، وقد يتلخص وصف عمله فى مجال الصناعة فى :

أ - اكتشاف الاعطال أو العيوب فى الماكينات والأجهزة والمعدات والمنتجات وتحديد أسبابها .

ب - إصلاح هذه العيوب أو اقتراح أساليبها ، وتقادى الاعطال من خلال اجراءات أو عمليات بعينها .

ج - الضبط والمعايرة لما تم إصلاحه .

وقد يزاوِل عمله أيضا فى مستويات الإدارة الوسطى أو الأعمال التى تتطلب قدرا معقولا من تحمل المسؤولية أو المخاطرة .

ويزاول عمله عادة تحت اشراف مهندس أو اخصائى .

هـ - العامل الماهر :

وهو الذى يقوم بأعمال متكررة تعتمد على مهارات أساسية محددة للقيام بعمليات تكون فى مجموعها مساعدة فى عمليات التشغيل والتشكيل - على سبيل المثال - لأجزاء أو مكونات تدخل فى تركيب أجهزة ومعدات وماكينات ومنظومات ، ويقوم مستواه عادة بدرجة الدقة فى الاداء ومعدل الانتاج .

والمستوى العالمى المعاصر للتكنولوجيا يتطلب فى كل أفراد الكادر الفنى قاعدة كبيرة وعميقة من العلم والمعرفة ، تناسب المستوى الذى يعمل فيه .

وواضح من هذه التعريفات أن مستوى ومحتوى المعارف والمهارات تتغير باستمرار الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية .

توصيف العمل أو المهنة :

بعد ان حددت مستويات الكادر الفنى وتصنيف هذه المستويات ، يكون واضحاً أن هذا التصنيف يجب أن يحدد أكثر بتحديد مجالات العمل ، سواء كانت صناعية أو زراعية أو اقتصادية أو خدمات ، بل إن داخل كل مجال يوجد تصنيف آخر حسب نوع النشاط ، فعلى سبيل المثال يوجد داخل مجال التصنيع تصنيفات مهنية أكثر تحديداً ، مثل : الصناعات الميكانيكية أو الكهربائية أو الكيماوية أو الانشائية الخ .

وداخل كل صنف من هذه الاصناف توجد أعمال مختلفة ذات مستويات مختلفة من المعارف والمهارات ، تقتضى توصيفاً دقيقاً وشاملاً لكل الأعمال التى يقوم بها الفرد ، وعلى سبيل المثال فإن داخل فئة الفنيين يوجد فنى ميكانيكا : تركيبات - صيانة - إعداد - مراقبة جودة - مراقبة كميات - تصنيع عدد واسطوانات .

وإعداد الفرد لأى من هذه الأعمال يقتضى تعليمياً وتدريبياً خاصاً ، وقد يتفق عمل أو أكثر من تلك الى قاعدة موحدة للمعارف ، ولكن قد يختلف التدريب .

كما قد يرى أن جزءاً من هذا التدريب يتم داخل المدارس أو يتم داخل المصانع قبل البدء فى العمل أو أثناءه .

إن توصيف العمل أمر ضرورى لأنم لعدة أسباب منها :

- من تحليل التوصيف يمكن تحديد المعارف والمهارات الأساسية التى يجب أن تتوافر فىمن يقوم بهذا العمل ، وبذلك تبين خطط الدراسة ومقرراتها ، وكذلك يوضع برنامج التدريب وتحديد مستوى المهارة ، حتى يمكن إصدار تراخيص مزاولة العمل أو منح الشهادة المرخصة لذلك .

- وجود التوصيف الموحد يمكن من الاطمئنان لانتقال العامل من عمل لآخر .

- إمكان بناء البرامج التدريبية للارتقاء بالعامل من مستوى إلى مستوى آخر ، أو عسند وضلع برنامج تحويلى عند الرغبة فى تغيير المهنة .

- يمكن التوصيف من انشاء برنامج للتعليم والتدريب على اساس وحدات تبين كل منها فوق الأخرى ، ويمكن بذلك اتاحة الفرصة لمن أتم اختبارات جدارة فى إحدى الوحدات من العمل فيها ، ثم يبنى فوقها كلما أراد توسيع نطاق مهارته ، ليشمل الوحدات الأخرى حسب ظروف عمله أو ظروفه الاجتماعية ، وبذلك يوجد أيضاً الحافز لدى الفرد للارتقاء بقدراته الذاتية .

وقد يكون من الملائم عند هذه المرحلة من الدراسة الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم والتدريب هى لإعداد الخريج بالمعارف والمهارات الأساسية ، وتنمية قدراته حسب قدرته الشخصية لمزاولة مهنته بعد قضاء فترة ممارسة أثناء العمل لعدد من السنوات ، تختلف حسب طبيعة العمل والتخصص .

البحث العلمى والتكنولوجيا

للناس نفعا أو يقضى لهم حاجة ، فالهندسة إذن هى الوصول من الفكرة إلى المنتج .

أما الهندسة العكسية : فهى اختيار منتج قائم ، ودراسته بأسلوب بذاته ، يتيح لدارسيه أن يصنعوا منتجا مطابقا له ، أو مشابهها له ، أو على صورة متطورة ومتميزة عنه ، أى أنها الوصول من المنتج إلى منتج آخر .

والواقع أن الهندسة العكسية أسلوب فطرى فى سلوك البشر منذ الأزل ، فالإنسان بطبعه يتطلع إلى ماهو أحسن ، ويسعى إلى استخدام أو اقتناء أفضل الأدوات والسلع والمنتجات . يسرى هذا السلوك على الأفراد والجماعات والدول والأمم ، بل والحضارات ، كل وفق ظروفه وإمكاناته وقدراته . فهناك فريق هيات له ظروفه أن يتعامل مع العلم تعاملنا ناجحا ، تحصيليا واستيعابا وتوظيفا ، ينمى به قدراته وموارده ومواهب أبنائه ، ويحقق بهم السبق فى ابتكار منجزات تكنولوجية ، وسلع وأنوات تحقق له المزيد من التفوق الاقتصادى والحضارى .

وهناك فريق آخر لا تسعفه موارده وقدراته فى مجارة الفريق الأول ، فاكتفى بأن يحصل على بعض هذه المنجزات سلعا جاهزا يدفع فيها ثمنا باهظا من موارده ، مع تبعية تحد من حرياته وقدراته على اتخاذ قراراته .

وفريق ثالث من الناس أو الأمم يقع موقعا وسطا بين هؤلاء وهؤلاء ، فيسعى أحيانا إلى نقل تكنولوجيات من الفريق الأول ، وقد ينجح فى توطين بعض هذه التكنولوجيات واستيعاب بعضها أو تطويره ، إلا أنه

الهندسة العكسية

أسلوب للملاحقة والارتقاء التكنولوجى

الهندسة والهندسة العكسية :

الهندسة - فى مفهومها المبدئى المألوف والمستقر ، وكما تجرى ممارستها فى الكليات والمعاهد المتخصصة - هى التطبيق الابتكارى لمبادئ العلوم الأساسية (رياضيات وفيزياء وكيمياء) وطائفة من العلوم البيئية مثل : علم المواد ، وميكانيكا المواد الصلبة والموائع ، والديناميكا الحرارية ، وعمليات الحركة والانتقال ، وتحليل المنظومات ، أى الوصول من الفكرة إلى المنتج .

ولما كانت كلمة « الهندسة » كلمة ذات بريق وجاذبية ، فقد شاع مؤخرا إطلاقها على عديد من الممارسات المرتبطة بالابداع والابهار ، فأصبحت هناك هندسة كيميائية ، وهندسة زراعية ، وهندسة وراثية ، وهندسة فى الديكور وهندسة فى التصميم ، وغير ذلك من الفنون والممارسات .

ويعتينا فى هذا التقرير نوع معين من الهندسة ، وهو التطبيق الابتكارى لشتى العلوم ، وصولا إلى منتج يتمتع بمواصفات متميزة فى الوظيفة والأداء ، ينتفع به الناس ، سواء على شكل سلعة استهلاكية أو ترفيهية أو خدمية (فى التعليم أو التثقيف أو الطب أو الانتقال أو الاتصال) أو إنتاجية أو دفاعية ، أو غير ذلك مما يحقق

يبقى مع ذلك متخلفا عن ملاحقة الأمم المتقدمة ، بعيدا عن أفاق الريادة أو الاستقلال في الانتاج الاقتصادي ، مقيدا ومحدود الفرص في تطويره التكنولوجي الذاتي .

هناك فريق رابع من الأمم يركز جهده في أسلوب يمارسه الفرقاء جميعا - ومنهم فريق الأمم المتقدمة - وهو أسلوب الهندسة العكسية . إنه فريق عقد العزم على اختصار الطريق ، وهو طريق لا يواجهه مغمض العينين ولا يأتيه من فراغ . فهو يعلم متطلبات هذا الطريق ، وقد حدد أهدافه تحديدا دقيقا ، وأعد عدته وتجهز بالدراسات والكفائات والخطط والأدوات ، وهو قبل كل ذلك قد حسم اختياره وأجمع إرادته على بلوغ أهدافه من هذا الطريق .

كانت التكنولوجيات في مبدأ الأمر بسيطة ولا تتعذر حيازتها على أي مجتمع . والأمثلة على ذلك كثيرة في مصر ، سواء في ذلك التكنولوجيات التي ابتكرت محليا ، أو تلك التي نقلت إليها وتم استيعاب الكثير منها وتطوير بعضها ، والتوقف عند حد استخدام البعض الآخر دون الإقدام الجدي على استيعابه والهيمنة على دقائق أسرارها وطرق تصنيعه رغم بساطة ذلك في عديد من الأحوال .

وفي العقود الأخيرة من هذا القرن لم يعد الأمر بهذا اليسر . فقد تنامت المعارف وتزايدت الاكتشافات العلمية بمعدلات كبيرة وسرعة فائقة ، وصاحب ذلك تزايد متوازن في المهارات والانجازات التكنولوجية التي انفردت بها الدول المتقدمة ، حيث ساعدتها إمكاناتها المادية على ذلك ، فبكرت في استشفافها لهذا التطور ، وفي إعدادها وتخطيطها واستعدادها العلمي والفني والمادي لأن تمسك بزمامه ، وتسيطر على مخرجاته ، وتحكم الأطوار تلو الأطوار من هذه المنجزات دون غيرها من الدول . وهي اليوم في موقف الذي قد يعطى ما شاء لمن يشاء ، وبالقدر الذي يشاء وبالثلث الذي يشاء . وهذا هو الاحتكار .

هذا الوضع قد أضاع عمقا جديدا إلى الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتخلفة . ومما لا شك فيه أن الحل

يكن في الهندسة العكسية ، فهي تمثل أفضل الخيارات وأسرعها عطاء ، وأغزرها خبرة ، وأعمقها علما ، وأوفرها جزاء ، وأقلها تكلفة ، وهذا هو ما اختارته عديد من الدول النامية ، وحقت بفضلها طفرة عظيمة في النماء والرخاء .

إن علماء البحث والتطوير العاملين بمعامل الهندسة العكسية يمكنهم أن يحققوا الكثير من خلال جهود ونظام مستقر لبلوغ أهداف محددة . ولعل اليابان واحدة من الأمثلة الناجحة في هذا الشأن ، حيث كان التنظيم المتبع بها يقضي بحشد طاقات علمية وهندسية كبيرة ، وتكليفها بأن تعكف على دراسة محسدة ، وأن تبلغ غايتها من هذه الدراسة في أجل محدد .

أهداف الهندسة العكسية:

الهندسة العكسية هي أسلوب مختصر للملاحقة التكنولوجية . وهي ، في الوقت نفسه ، مدرسة ومصدر غني للمعارف ، يتعامل فيها الممارس تعاملًا مباشرًا مع أفضل السلع والخدمات التي تتجسد فيها الحضارة المادية للدول المتقدمة ، والتي يمكن فيها قدر ضخم من المعلومات العلمية والفنية والتكنولوجية ، لا تضمها الكتب ولا تلقنها المدارس والمعاهد .

- والمفروض في الذين يمارسون الهندسة العكسية أنهم من أهل الكفاءة والافتدأ في العلم وتطبيقاته العملية . والمعلومات التي تتكشف لهم خلال هذه الممارسة تكمن فيها أسباب التفوق المادي للمجتمعات المتقدمة ، وكذلك نتائج هذا التفوق . وهذا الكشف ، في حد ذاته ، يعتبر كسبا إضافيا وهدفا لا يستطيع إدراكه واستقراءه سوى من يمارسون الهندسة العكسية ، فضلا عن أنه سبيلهم إلى السيطرة على السلعة (أو الخدمة) تصنيعا وتجويدا .

- وتمثل هذه المعلومات ، في حقيقة الأمر ، القدر الأعظم (لا يقل عن ٩٠ ٪) من قيمة السلعة ، وتتضائل أمامها قيمة الخامات والمواد التي تدخل في إنتاجها .

- وقد يكون النجاح في انتاج بعض السلع محدودا في أول الأمر ، ولكن هذا القدر المحدود من النجاح يكون حافزا على الاستمرار في الممارسة والانتقال بها إلى مزيد من السلع أكثر تنوعا وارتقاء في درجات التعقيد ، كما أنه يبنى الثقة في النفس ، وتلك أعظم الثمار قيمة ، فهي السبيل إلى اقتدار المجتمع على الإسهام في تلك المنجزات بالتحسين والإضافة ، بالابتكار والتنوع .

- فالهندسة العكسية إذن هي السبيل إلى الحد من أسباب (ونتائج) الاعتماد التكنولوجي على الغير من الدول المتقدمة ، وهي السبيل إلى تحقيق الملاحقة التكنولوجية للاقتراب من المستوى التكنولوجي المتفوق لهذا الغير ، بالسيطرة على متجسّدات حضارته المادية باستيما ب كوامن معلوماتها العلمية والتكنولوجية .

- ومن ثم فإن « جهود الملاحقة التكنولوجية » (والهندسة العكسية جزء هام من هذه الجهود) تعتبر من أهم المعايير والمؤشرات التي تحرص الجهات المعنية ، على ملاحظتها ورصدها عند تحليل نماذج الارتقاء التكنولوجي ، في كل الدول التي تحقق فيها هذا الارتقاء . وترى هذه الجهود واضحة في البلاد الصناعية والمتقدمة ، وقد أخذت كل هذه البلاد بعضها عن بعض ، وأضافت كل منها إلى ما استوعبته من منجزات الأخرى ، فالإضافة نتيجة منطقية لاستيعاب المنجزات السابقة والسيطرة عليها .

والارتقاء التكنولوجي القائم على جهود الملاحقة التكنولوجية ، والتي تتخذ الهندسة العكسية أداة من أقوى أدواتها - نجد له أيضا نماذج في كثير من بلاد العالم الثالث ، التي ترسخت فيها الإرادة على رفض التخلف التكنولوجي ، فكان القرار على مستوى المجتمع والمؤسسة ولدى الفرد الواحد ، بأن تحقق الطفرات التكنولوجية من خلال ممارسات الهندسة العكسية التي تحقق الارتقاء التكنولوجي .

فالأجادة في هذا المجال ، كممارسات منظمة ومقتنة ، وأنشطة

مستقرة في المجتمع ، هي الحل الأمثل لاجتياز الفجوة التكنولوجية ، والتي تتمثل في الإيقاع السريع للتغيرات التكنولوجية المعاصرة ، والأجيال المتعاقبة من ماديّات الحضارة في البلاد المتقدمة .

وإذا أخذت الهندسة العكسية مأخذ الجد فكريا وسياسة وممارسة ، فهي كفيلة بأن تمكن المجتمع (مثلا في مؤسسات البحث والتطوير والانتاج) من السيطرة إلى حد كبير ، على التكنولوجيا الأجنبية في تجسيّداتها من السلع والخدمات التي نعيشها حاضرا ، وبعد ذلك فيما يأتي من أجيال منجزاتها المتطورة .

كما أن تركيز الاستفادة من خبرات الهندسة العكسية ؛ يمكن أن يؤدي إلى إيجاد قاعدة صناعية لكثير من المجالات التي تحتاج إليها القوات المسلحة ، بطريق مباشر (التصنيع الحربي) أو غير مباشر (الصناعات المغذية) ، فضلا عن الأثر المباشر على الاقتصاد القومي ، وعلى استقلالية القرار الذي يمثل أحد ركائز الأمن القومي .

- على أن « تقليد المنتج » (الغش التجاري) يختلف اختلافا جوهريا عن الهندسة العكسية ، التي تؤدي إلى الكشف والفهم الواعي لقدر كبير من المعلومات الكامنة في المنتج ، وهذه ممارسة مشروعة تمثل واحدا من أخطر طرق التعلم لما وصل إليه علماء وخبراء الدول المتقدمة .

خطوات الهندسة العكسية :

تتكون الهندسة العكسية من نشاط عملي ذي طبيعة علمية وتكنولوجية ، ويستند إلى خلفية نظرية - وتسوده إرادة سياسية ذات توجهات اقتصادية واجتماعية صريحة .

وتتألف عملية الهندسة العكسية من مرحلتين متعاقبتين ومتكاملتين ، ففي المرحلة الأولى : يجري فحص المنتج أو السلعة المراد تصنيعها ، واختبار كل تفاصيلها وتفصيل مكوناتها بهدف معرفة وفهم واستيعاب كل دقائق الكم والكيف ، وعلاقتها بخصائص السلعة وأدائها . وهي عملية تحليلية ومتروولوجية في المقام الأول ، وترمي إلى استخراج

المعلومات الكامنة في السلعة والتي يرجع إليها الفضل فيما تتميز به من خصائص وأداء .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة تحضير وتصميم وإنشاء وتشيد ، وكل ذلك قائم على الاستفادة من المعلومات المستخلصة خلال المرحلة الأولى .

وتتم عملية الهندسة العكسية برهجه عام بالخطوات المتعاقبة الآتية :

(١) اختيار المنتج أو السلعة المراد تصنيها ، بناء على دراسات مسبقة تتناول الجوانب الفنية والاقتصادية والتسويقية ، ومدى الحاجة إليها ، سواء للإنتاج أو الخدمات أو لمتطلبات الأمن والدفاع .

(٢) الحصول على نسختين أو أكثر (حسب الحالة) من المنتج الأصلي .

(٣) اختبار المنتج الأصلي لتحديد كفاءة وأسلوب وعوامل أدائه ، ورسم بمسمة للاهتزاز إذا كان من المنتجات الدوارة أو المتحركة ، وتسجيل كل ذلك .

(٤) إجراء الفحص الخارجى والداخلى للمنتج ، وذلك من خلال :
- الرسم والتصوير التجميعى والظاهرى ، والتعرف على تركيب أجزائه وتحديد الرسومات الأولية له بالأبعاد .

- فك المنتج إلى تركيبات ومكونات مع وضع نظام للترقيم والحفظ (أرشفه) ، وتبدأ عملية الفك طبقاً للتسلسل التركيبى للمنتج بهدف دراسة المكونات ، وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض ، لتبين الخصائص والتداخل والأبعاد الحاكمة وتحديد الأسطح المرجعية ، مع رسم كروكى للأجزاء المفككة طبقاً لتسلسل الفك ، وكذلك تسجيل أسلوب الفك وخطواته ، و « العدد » المستخدمة ، والازمنة اللازمة لكل خطوة فيه ، والاحتياطات المطلوبة لإجرائها ، كما يجب التركيز على عمليات الضبط والتوليف .

(٥) إجراء القياسات المترولوجية الدقيقة للأجزاء ، وصولاً إلى تخليق سليم للرسومات التصميمية ، ومن ثم الوثائق الفنية للإنتاج . وتشتمل

هذه القياسات المترولوجية على قياس الأبعاد والزوايا والبروفيل ، وغير ذلك .

(٦) التعرف على مكونات المواد كماً ونوعاً ، واختبار الخواص الفيزيائية والكيميائية لهذه المواد .

(٧) تحليل الأحمال والإجهادات الواقعة على الأجزاء ، ومراجعة التصميم من حيث قوة الاحتمال والتصميم .

(٨) مراجعة ظروف التشغيل ،

(٩) وضع رسومات التشغيل طبقاً للاصول الهندسية والمواصفات القياسية وكود التنفيذ .

(١٠) وضع خطوات التصنيع التفصيلية مع توضيح العمليات و « العدد » والمكينات اللازمة لذلك .

(١١) وضع نظام ومعايير السماح ، واختيار وسائل القياس والسماح وقواعد مراقبة الجودة .

(١٢) اختيار المكينات طبقاً لسياسة التصنيع .

(١٣) تخطيط وضع المكينات ، وأسلوب التداول والتخزين والإمداد وقواعد الاختبار ومحطاتها .

(١٤) انتاج المكونات وتركيبها لإنتاج النموذج الأول .

(١٥) اختبار النموذج الأول من حيث الوظيفة والأداء والمتانة والأمن والتلوث والضوضاء

(١٦) اعتماد النموذج الأول وبدء الانتاج .

احتياطات ومحاذير عند التنفيذ :

- عند فك السلعة أو المنتج الأصلي المراد تصنيعه يجب أن يتم ذلك بحذر بالغ ، لتحاشي تحطيم معلومات هامة يمكن الحصول عليها . وفي حالة فك أكثر من عينة من المنتج الأصلي يجب أن يحتفظ بأجزاء كل عينة على حدة ، بعيدة عن مثيلاتها هي العينة الأخرى .

- يجب القيام بتحليل عديد من العوامل التي قد يكون المصمم

الأصلى قد أخذها في الاعتبار عند تصميمه للمنتج الأصلى . ومن هذه العوامل :

- تحديد البارامترات (عوامل متغيرة) التى لها تأثير خطير أو هدام على وظائف المنتج .

• نوعيات المعاملات الحرارية للمواد ، المستخدمة فى التصنيع .
• المعدات والمهارات التى استخدمت فى إنتاج المنتج الأصلى .
• المواصفات القياسية التى استخدمها المصمم الأصلى .
• الوسائل التى اتخذت لتجنب استخدام مواد حرجية أو غير متوافرة ، وكيف تم اختيار مواد متاحة بديلة عنها .

• هل يسمح التصميم بالتطور والنمو مستقبلا ؟
• ما هى الوسائل التى تمت إضافتها بفرض الضبط والتنظيم ؟
- يجب تجميع المعلومات فى وثائق وتحليلها إلى محددات أو عوامل التصميم ، لتكون الأساس فى البدء للرسم الهندسى لأجزاء المنتج ، موصفة بالأبعاد والسماحات وأسلوب التشغيل الميكنى أو اليدوى .
- يتم التجميع ، كما يتم توثيقه بوثائق المعلومات ، على نحو ما تم خلال عملية الفك .

- لا يجوز ممارسة الهندسة العكسية بهدف صنع منتج « مطابق تماما » للمنتج الأصلى قبل انقضاء فترة حماية حقوق الملكية الصناعية المنصوص عليها باتفاقية باريس (١٨٨٢) إلا فى حالات محدودة جدا تحتمها نواحي الأمن ، على سبيل المثال .
والأفضل أن تركز الممارسات على إنتاج سلع محورة أو مطورة من المنتج الأصلى .

إمكانات وعوامل نجاح الهندسة العكسية :

يتضح مما سبق أن ممارسة الهندسة العكسية على نحو علمى ومنظم ومستقر ، لتحقق أهدافها بفعالية وكفاءة ونجاح ، هو اختيار يقتضى توافر إمكانات وعوامل ، نونجز أهمها فيما يلى :

- أن يتبلور الفكر ويترسخ الاقتناع بأسلوب الهندسة العكسية لدى

الجهات والجماعات والأفراد المسئولين عن صنع القرار ، سياسيا كان أو تخطيطيا أو تنفيذيا ، وأن تتأكد الإرادة ويصدق العزم وتحشد العوامل والإمكانات البشرية والمادية المتاحة ، وأن تستكمل وتتهيأ هذه الإمكانيات ، لكى تتوفر وتعكف على ممارسة عمليات الهندسة العكسية فى مختلف المجالات ، باقتدار وكفاءة وفعالية .

- تتطلب المراحل والخطوات التى تمر بها عمليات الهندسة العكسية أن يياشرها فريق متكامل من العلماء المتخصصين ، وخاصة فى العلوم الأساسية والعلوم الهندسية والتطبيقية ، وعلوم الاقتصاد والاجتماع والبيئة والصناعة ، وغيرها .

- يؤازر هذا الفريق من العلماء فريق من المتخصصين والفنيين المدربين على تنفيذ عمليات التحليل والقياس والتشكيل ، وغيرها مما تتطلبه عمليات تنفيذ الهندسة العكسية ، على أن يكون لهؤلاء حد أدنى من الخبرة العلمية المرتبطة بمجال نشاطهم .

- تزويد معامل البحث والتطوير ، سواء الموجود منها بمؤسسة البحث والتطوير فى شتى المواقع ، أو ما يتقرر إنشاؤه من هذه المعامل لخدمة أغراض الهندسة العكسية ، بما تحتاجه من المواد والأجهزة الدقيقة والمتطورة لشتى عمليات التحليل والقياس ، والمعايرة والتشييد والرصد والتصوير والتسجيل واختبار الأداء والوظيفية ، وغير ذلك من العمليات الفنية التى تتطلبها خطوات الهندسة العكسية .

مُسابط واعتبارات :

اعتبارات التكلفة :

تعتبر المرحلة الأولى فى خطوات عملية الهندسة العكسية مرحلة استقصائية تتمثل فى عمليات التحاليل والقياسات المترولوجية ، بهدف استخراج المعلومات والخصائص الكامنة فى المنتج وفى كل من مكوناته . أما المرحلة الثانية فى الخطوات فهى مرحلة تجريب وتطوير وانتاج ، تستهدف تحويل المعلومات المكتسبة إلى مقدرة على استنباط منتج شبيه أو متطور .

ويمكن وصف المرحلة الأولى بأنها مرحلة « بحث استقصائي » ،
والمرحلة الثانية بأنها مرحلة « بحث تطويري وإنتاجي » . ذلك أن قواعد
العمل ونمطه عند الباحث العلمي لا تختلف في جوهرها عنها عند
الممارس للهندسة العكسية .

ومع ذلك ، فهناك فوارق هامة بين النشاملين ، يجب أن توضع في
الاعتبار عند تقدير التكلفة في عمليات الهندسة العكسية ، مقارنة بتكلفة
البحث العلمي الحر . وأهم هذه الاعتبارات هي :

- الممارسة في الهندسة العكسية تتم بتكليف من جهة معينة ،
لإنتاج منتج بذاته خلال فترة زمنية محددة ، ويصدع الممارس بتنفيذ
هذا التكليف من خلال التزام مهني وأخلاقي وقانوني . ولذلك تتفوق
التكلفة هنا عادة تكاليف البحث العلمي الحر الذي لا يعد بثمره معينة
ومعروفة مسبقا .

ومع ذلك فإن العائد المادي لعملية الهندسة العكسية عائد مباشر
وناجز ، وقد يكون ضخما في بعض الحالات .

- المردود المعنوي والأدبي لدى الباحث العلمي يتحقق فور انتهائه
من البحث ونشر نتائجه . أما الممارس للهندسة العكسية فلا يجوز له
أن يحقق شيئا من هذا ، ولكنه قد يحقق قدرا من العائد المادي
للمنتج ، وفق شروط العمل وظروفه .

- التقاعس في اتخاذ القرار بعملية الهندسة العكسية فيه
ضياع لفرص وإهدار لعائدات يتعذر تحقيقها أو تعويضها .
ومجرد التأخر في هذه العملية يعد تعويقا لقدراتنا البشرية
والمادية ، وتثبيطا لارتقائنا التكنولوجي وتمونا الاقتصادي
والاجتماعي .

- في حالات معينة ، وخاصة فيما يتصل بالأمن القومي في مجال
الدفاع وبعض أنواع الإنتاج ، قد يكون المنتج من النوع الضروري ،
ولكنه غير متاح في الوقت الملائم أو بالقدر المناسب ، وهو في نفس
الوقت ليس من السلع التجارية التي تحقق عائدا ماديا بطرحها في

الأسواق . وهنا لا يجوز التقيد بقواعد حساب الجدوى المادية المتعارف
عليها ، ويكون العنصر الحاسم في قرار الإنتاج هو الجدوى الأمنية ،
بصرف النظر عن التكلفة المالية للإنتاج في بعض الحالات .

اعتبارات أخلاقية وقانونية :

أ - تنطوي الممارسة السليمة للهندسة العكسية على أرفع
القيم التي يمكن أن يتحلى بها الإنسان ، وهي « طلب العلم » .
واستخراج المعلومات الكامنة في منتج معين للوقوف على
الأسرار التي تجعل منه شيئا متميزا في الوظيفة والأداء ، هو اللب
والجوهر في عملية الهندسة العكسية ، يتطلب جهدا وإصرارا دائما من
قبل فريق مقتدر متكامل من العلماء والمهندسين والفنيين ، يعقبه جهد
مماثل من الفريق لاستنباط وممارسة طرق إنتاج منتج يتمتع بصفات
المنتج الأصلي أو - إن أمكن - يتفوق عليه في وظيفته وأدائه . هذا
الاستقصاء والاستخراج للمعلومات والأسرار الكامنة في المنتج ، ثم
العكوف على استنباط طرق لإنتاج منتج وتطويره ، ما هو إلا وسيلة
شاقة من وسائل طلب العلم ، وهو ، سمة وسلوك فطري يمارسه
الإنسان في كل زمان ومكان ، سعيا إلى الرقي بقدراته وتنمية إمكاناته
ووسائله الانتاجية والخدمية ، والحضارية بوجه عام .

- ويتعين في شأن الهندسة العكسية ممارستها على نحو علمي
مخطط ومستقر ، وبأسلوب ينأى بها عن مواطن الشبهات ، وعن
الأساليب الساذجة واللا أخلاقية التي يزاولها ممارسو عمليات
الغش التجاري .

- التخطيط المسئول والتنظيم السليم لممارسة الهندسة العكسية ،
يضع في اعتباره مراعاة التشريعات والاتفاقات والقوانين الدولية التي
تحمي حقوق المخترع ، وفي نفس الوقت لا تحرم الإنسان من حقه
الطبيعي في التطوير والابتكار ، وتجسيد هذا الحق في منجزات
متطورة تنفع مجتمعه وبلده ، وتوفر له أكبر قدر مستطاع من الاكتفاء
والرخاء والأمان .

الخلاصة :

– الهندسة العكسية هي أحد فروع النظم الهندسية ، وهي ممارسة علمية تكنولوجية اختصارا لزمان الملاحقة التكنولوجية ، تبدأ بعملية تحليل كامل للمواصفات الهندسية والكيميائية والفيزيائية للمنتج الأصلي ، بهدف انتاج بديل له بمجموعة مواصفاته الأساسية أو بزيادة قدراته الوظيفية والأدائية ، مع إمكانية تلافى عيوب المنتج في التصميم الأصلي .

– يوجد نوعان أساسيان من انتاج الهندسة العكسية :

الاول : منتج مطابق تماما للمنتج الاصلى من ناحية الحجم والشكل والوظيفة والأداء ، وهذا النوع يمكن ممارسته بعد انقضاء فترة حماية حقوق الملكية طبقا لاتفاق باريس عام ١٨٨٣ .

والثاني : مماثل للمنتج الاصلى في الوظيفة والأداء ، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مشابها في الشكل والحجم أو مطابقا في ميكانيكية التشغيل مع المنتج الاصلى ، وهذا يمكن ممارسته قبل انقضاء فترة حماية حقوق الملكية .

– تتطلب الهندسة العكسية قاعدة علمية – تكنولوجية متقدمة .

– تقوم الهندسة العكسية بحل مشكلات التأمين الفنى للمعدات التى يتعذر الحصول على قطع الغيار لها من المنتج الاصلى .

– تبني الهندسة العكسية قاعدة صناعية متطورة ، بفهم عميق لمشكلات الانتاج والتصميم دون اللجوء إلى مشروعات « المفتاح » .

– تعتبر الهندسة العكسية ضرورة ملحة إذا كان المنتج مرتبطا بالأمن القومى للدولة ، خاصة في مجال الانتاج والدفاع .

– عملية الهندسة العكسية عملية مباحة أخلاقيا ومشروعة قانونيا إذا روعي في ممارستها قواعد معينة .

وهي عملية تمارسها كثير من البلدان النامية . أما في البلاد الصناعية المتقدمة فهي جميعا لا تتوقف عن ممارستها على مستوى الشركات الكبرى أو المؤسسات الحكومية ، سواء بهدف التفوق

الانتاجى الصناعى ، أو التفوق العسكرى بإنتاج أسلحة أكثر تطورا وفعالية من مثيلاتها في الدول الأخرى .

التوصيات

* بذل الجهود المناسبة للتعريف بالهندسة العكسية لدى الجهات المستولة ، وفي المؤسسات المعنية بالتخطيط والبحث والتطوير ، وتنمية وتطوير الانتاج والخدمات .

* تشجيع مؤسسات الانتاج في الدولة على اللجوء للتكنولوجيا العكسية كأسلوب يوفر بعض الوقت وبعض التكلفة لتنمية الإنتاج ، وهو سبيل نحو التعجيل بالملاحقة التكنولوجية لتحقيق الارتقاء التكنولوجى .

* الفك المبكر للحزمة التكنولوجية ، بما يتيح التكامل بين ما يمكن لمؤسسات البحث العلمى والتطوير الوطنية أن تستنبطه من التكنولوجيات ، وما يتضح أنه لابد من شرائه منها ، ودراسة سبل شراء هذه التكنولوجيات بأفضل الشروط ، وما يرتبط بذلك من تدريب لاستيعابها وتوطينها .

* اللجوء في ممارسة التكنولوجيا العكسية إلى التطبيق التدريجى المتأن لبعض أجزاء الحزمة التكنولوجية ، ثم للمكونات ، قبل الدخول إلى المنظومة المتكاملة .

* البدء الفورى في تدريب أفراد الكادر الفنى فى الداخل وفى الخارج ، طبقا لخطط مستقبلية مدروسة في المجالات التى يتم اختيارها على أساس القدرة المتوافرة ذاتيا .

* إتاحة المواصفات القياسية وأسس التصميم والتنفيذ في كل مؤسسات التعليم والانتاج .

* بحث ومراجعة ووضع التشريعات المتكاملة والمدمجة لمجموع الأنشطة التى ترمى لإحداث الارتقاء التكنولوجى من كل جوانبه ، وخاصة أسلوب الهندسة العكسية .

* البدء في تطبيق التكنولوجيا العكسية في صيانة الأجهزة المكلفة وتصنيع بعض مكوناتها ، والتمكن من طرق استبدالها ، بحيث تصل إلى مستوى كفاءة الأداء السابق كخطوة أولى ، وعن هذا الطريق يتم اكتساب خبرات ومهارات لازمة للتكنولوجيا العكسية .

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي

إن الهدف العام للذكاء الاصطناعي هو فهم الذكاء البشري ومحاكاته لإنتاج آلات وأجهزة دقيقة تقوم بمحاكاة الذكاء البشري . وقد كان هذا الأسلوب يستخدم في الخمسينات ، ويطبق في حل المسائل ، ويقوم بلعب الشطرنج وبرمجة النظريات ، وقد تم ذلك بكتابة برامج للحاسبات لمحاكاة هذه القدرات ، والتي نتج عنها بعض طرق البرمجة التي يمكن تطبيقها .

وأول من استخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي الاستاذ « ماركس » أحد كبار علماء الحاسبات - في أوائل الخمسينات . فكان أول من فكر في عقد مؤتمر لمناقشة محاكاة سلوك الذكاء البشري في الآلات . ويمكن النظر في بحوث الذكاء الاصطناعي على أنها امتداد للبحوث السابقة في فلسفة العلوم والتكنولوجيا . وقد تمت بعد ذلك عدة محاولات لتأكيد دور التقدم التكنولوجي لفهم الذكاء البشري ، وكان الخط الأساسي لتطوير ذلك هو محاولة انتاج الآلات التي تحاكي الذكاء البشري .

ومن يتابع أثر ذلك في المراحل السابقة ، يجده في الآلات الحاسبة التي كان في إمكانها القيام بعمليات حسابية متعددة ومعقدة ، وممارسة بعض الألعاب .

وقد يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه علم الآلات الذكية أو هو محاكاة الذكاء البشري على أساس افتراض أن أفضل وسيلة لتحليل الذكاء هو محاولة إنتاجه .

ورغم أن هناك بعض الاختلاف في تعريف الذكاء الاصطناعي وتحديد ، إلا أن هناك إجماعاً على أن الذكاء الاصطناعي في حالة

تغير سريع ومستمر ، وأحسن فهم له أنه حالة نشوء -EVOLU TION وليس ثورة : REVOLUTION .

وقد حقق الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الحاسبات ، ولا يعتبر ذلك الطور الثاني للحاسبات فحسب وإنما هو الطور الأهم ، إذ إن الحاسبات هي أهم أداة للمعرفة ، والمعرفة هي القدرة ، والحاسب هو الذي يقوم بزيادة هذه القدرة .

وباستخدام نظم المعرفة الجديدة يمكن استخدام الحاسب في نشاطات ذكية ، مثل التحدث مع الحاسبات باللغة الطبيعية ، وهي الشغل الشاغل للخبراء حالياً ، وقد أوشكت المعرفة أن تكون الثروة الجديدة للشعوب .

وهناك العديد من الأنشطة والتقدم على مدى التاريخ لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، حيث استخدمت هذه التكنولوجيا في كثير من البحوث في المجالات المختلفة ، وكان لذلك أثر كبير في التطوير والتقدم ، ويوجد الآن نشاط مكثف لهذه البحوث .

وتتقدم اليابان على باقي الدول في بحوثها فيما يعرف بالجيل الخامس للحاسبات ، حيث تهدف إلى تخطي التقدم الأمريكي في هذا المجال الهام من بين كل التكنولوجيات الحديثة ، وذلك بإنشاء « صناعة المعرفة » والتي تكون فيها المعرفة سلعة أساسية ، مثل الغذاء والبترو . وبهذا الهدف أعلنت اليابان عن برنامجها في البحوث والتطوير ، والذي يهدف إلى طموحات عالية . ومن المتوقع أن يكون رد الفعل الأمريكي لتحدي مشروع الجيل الخامس الياباني أثر كبير في تغيير شكل العالم في عصر ما بعد التصنيع ، بحيث يصبح عالماً يدور حول تكنولوجيا حديثة ، يكون مركزها الأساسي المعرفة . ومن المستحيل تصور أو تحديد الانطباع أو التغير الذي تحدثه بحوث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناتجة عنه في العالم في المستقبل القريب . ويعتبر معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT المركز القيادي لبحوث الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة .

تطور الذكاء الاصطناعي:

كان التقدم في هذا المجال محدودا بسبب تكنولوجيا الحاسبات ، حيث إن برامج الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة للحاسب أكثر مما يحتاجه أي برنامج عادي . وقد ظل العديد من نظريات الذكاء الاصطناعي غير قابل للتنفيذ ، بسبب عدم وجود القدرة الكافية للحاسبات الحالية ، ومع تقدم تكنولوجيا الحاسبات أصبح في الإمكان تنفيذ البرامج المتطورة والمتقدمة . وقد كانت الطفرة الكبيرة لهذا التقدم هي اكتشاف أشياء الموصلات والترانزستور (والذي حل محل صمام الأنبوبة المفرغة) والدوائر المتكاملة .

فرغم أن أول حاسب كان كبيرا للغاية ويحتل مساحة كبيرة ، إلا أن قدراته كانت محدودة مقارنة بالحاسب الشخصي الصغير الموجود حاليا . وكانت هناك حاجة ماسة لتطويرات كبيرة قبل إمكان استخدام الذكاء الاصطناعي ، ومنها إمكان تخزين برنامج في ذاكرة الحاسب ، وكذلك إنتاج لغة برمجة ذات مستوى عال ، والتي يمكن بواسطتها ترجمة البرامج أتماتيكية إلى شكل يمكن للحاسب استخدامه .

والتقدم في تكامل الدوائر يزيد من سرعة التشغيل ، وفي نفس الوقت يقلل النفقات ، وعادة ما يصاحب التقدم في تكامل هذه الدوائر تطور في قدرة الحاسبات ، وهناك أمل في الوصول إلى تكامل على نطاق كبير ، بحيث يمكن إنشاء حاسبات الجيل الخامس ، ويسمح ذلك بوجود ذاكرة كبيرة وسرعات تشغيل عالية والتي هي الأساس لأي تطبيق للذكاء الاصطناعي . ولتقريب هذه القدرات ، فإن اليابان تأمل أن تصل إلى إنشاء حاسبات بذاكرة كبيرة جدا تصل إلى ١٠ جيجا بايت (١٠^٩) وسرعة تشغيل تصل إلى ١ مليون وحدة استدلال منطقي في الثانية (وكل وحدة استدلال منطقي تتكون من ١٠٠ ألف أمر تعليمية) ، وعلى ذلك فإن حاسبا يعمل بطاقة قدرها مليون ليس (LIPS) (وحدة استدلال منطقي في الثانية) يمكن أن يقوم بتنفيذ

ما بين ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون أمر كل ثانية ، وبالمقارنة نجد أن أسرع الحاسبات الحالية يمكن أن يصل إلى ٢٠ مليون أمر في الثانية . وتأمل اليابان في الوصول إلى مقياس السرعة المطلوبة لتطبيق العديد من برامج الذكاء الاصطناعي .

وإذا تتبعنا انتشار استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، نجد أنها انتشرت في مجالات مختلفة وتعددت بحوثها ونشطت ، وأدى ذلك إلى فتح مجالات متعددة .

تطبيق أسلوب الذكاء الاصطناعي :

خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من تاريخ الذكاء الاصطناعي ، ظهر العديد من التطورات الكبيرة التي لم تحدث من قبل في معامل البحوث . وهناك اعتقاد راسخ بأن تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، تتزايد بسرعة وباستمرار وبشكل مكثف ، وفيما يلي بعض تطبيقات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي .

نظم الخبرة:

إن أحد المجالات التي يمكن اعتبارها مقياسا لنشر الوعي الخاص هي نظم الخبرة ، وهي برامج للحاسب تم تصميمها لمحاكاة ما يستنتجه الخبير في مجال خبرته ، وهي تعتمد أساسا على قاعدة معرفة كبيرة ، تتضمن حقائق حول مجال خبرة معينة وكذلك الوقائع لتطبيق هذه الحقائق .

وقد صممت نظم الخبرة الحالية لتساعد الخبراء ولكنها لا تحل محلهم . وهذه النظم معروفة ومستخدمة في مجالات التشخيص الطبي ، وتركيب هياكل الحاسبات ، والتحليل الكيميائي وترتيبها ، كما في حالة التعرف على تركيب الجزيئات العضوية ، وهي الطرق التي ترتبط بها الجزيئات في تركيب من ثلاثة أبعاد .

وهناك بحوث كثيرة لانتاج نظم خبرة في المجالات الطبية المختلفة ، ومن المعروف أن تكاليف الحصول على الخبرة عالية جدا في المجالات الطبية ، سواء كان ذلك لتدريب الخبراء ، أو للحصول على الخبرة

(استشارها) . ويحتاج الخبراء وقتا طويلا للتدريب ، ولذلك لا يوجد منهم العدد الكافي في التخصصات المختلفة ، كما أن استشارة خبير طبي ، أو عدم استشارته له أثر كبير على نتيجة الحالة (لقد تكون مسألة حياة أو موت) . بالإضافة إلى أنه لا توجد مجموعة من القواعد البسيطة التي يمكن للخبير الطبي أن يتبعها في تشخيص المرض .

كما أن هناك العديد من نظم الخبرة في مجال الكشف الجيولوجي GEOLOGICAL- PROSPECTING حيث يمكن الوصول إلى الاكتشافات الجيولوجية عن طريق البيانات عن الرواسب السطحية . ولا شك أن بحوث نظم الخبرة في سبيل الانتشار في كل من المجالات المذكورة ، وستطرق أفاق مجالات جديدة .

التصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب :

الفرض من بحوث التصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب هو إيجاد البيئة التي تتكامل فيها العمليات الصناعية للتصميم والتصنيع وتكون أتمتية باستخدام الحاسب ، وقد أصبح استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هاما في هذا المجال .

الروبوت (الإنسان الآلي) :

هو الوجه الثاني للتصميم والتصنيع بمعاونة الحاسب ، حيث يستخدم الروبوت كآلة مبرمج ، تقوم بأعمال يدوية مثل : اللحام والدهان ومناولة المواد ، وتستخدم في صناعة السيارات والالكترونيات ، وخاصة في اليابان ، حيث يوجد فيها نصف العدد الموجود في العالم . ويفيد الروبوت في زيادة الانتاجية ، وخفض التكاليف ، والتغلب على النقص في العمالة الماهرة ، وتحسين جودة الانتاج والقيام بالأعمال المتكررة والمملة ، والعمليات التي تتألف منها العمالة البشرية ، والأعمال الخطرة ، فيستخدم الروبوت في القيام بأعمال مثل تحريك الأجزاء الكبيرة في خطوط التجميع وورش الدهانات واللحام ، وهذه الأعمال لا يتم فيها استخدام أسلوب الذكاء الاصطناعي . فالجيل الأول للروبوت قام فقط بأعمال الالتقاط والوضع في المكان المطلوب ، ويقوم

الجيل الثاني بأعمال الدهان واللحام ، حيث يمر الروبوت في حركات متتابعة وذلك بتشغيله عن طريق مشغل ، وهذه الحركات تكون مخزونة في ذاكرة الروبوت ، ويقوم المشغل بتحريك الروبوت إلى مواقع متتابعة لأجراء الأعمال المطلوبة .

ومن هذا يتبين أن « الروبوت » بجيليه الأول والثاني يشبه كثيرا اليد والذراع ، ولكنه يختلف عنهما من حيث أن معظمه مثبت في موضع دائم ويتم نقل العمل المطلوب إلى الروبوت بدلا من العكس .

أما الجيل الثالث من الروبوت (وهو في سبيله إلى الظهور) فسيقوم بأعمال معقدة دون تدخل الانسان ، ويكون تحت التحكم المباشر من حاسب واحد أو أكثر .

والروبوت قنوات استشعار (بصرية وحسية) خاصة به ويقوم هذا النوع بتفهم المحيط حوله ، واتخاذ الإجراءات الذكية نتيجة للأحوال الخارجية المختلفة ، فيستقبل معلومات عن الظروف المتغيرة حوله من كاميرا ، أو جهاز استشعار خارجي ، وبناء على ذلك يضع خطة ويقوم بتنفيذها ويراقب عملياتها .

وتهتم البحوث التي تجرى الآن بإنتاج هذا الجيل الثالث ، وتستخدم في حل المشاكل الناجمة عن فاعلية الروبوت ثلاثة فروع من الرياضيات ، هي : الكينماتيكا والاستاتيكا والديناميكا ، وستلعب أساليب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في برمجة حركات الروبوت الذكي .

ومن أهم تطبيقات الروبوت ، استخدامه في المجالات النووية والحربية ، ويفكر الخبراء اليابانيون في انتاج روبوت منزلي لتأدية الخدمات المنزلية .

معالجة الصور :

إن نظام الإبصار البشري له قدرة فائقة على تجهيز الصور ، ولكنها تكون أفضل إذا أمكنها استخراج نوعية المعلومات التي يحتاجها الآخرون . وهناك العديد من الصور الصناعية التي تحتوي على

معلومات هامة ، يكون الابصار البشرى فيها ضعيفا فى استخراج المعلومات ، بل فى بعض الاحيان لا تتمكن العين من استخراجها ، فهناك على سبيل المثال : يوجد نوعان من الصور ، وهما صور التشخيص الطبى ، والصور التى تجمعها المخابرات الحربية - والصور الشائعة من النوع الاول هى الاشعة السينية (x) التى لا يمكن تفسيرها الا بواسطة الخبراء ، وعادة ما يجدون صعوبة فى تفسير بعضها .

ويقوم الاطباء حاليا بتفسير وقراءة صور المسح بمعاونة الحاسب Catscan ، واستنتاج التركيبات ذات الأبعاد الثلاثة من سلسلة من هذه الصور . أما صور المخابرات الحربية ، فانها تعتمد على صور الأقمار الصناعية ، والتى تحتوى على تفاصيل صغيرة ، ولكنها هامة وغير واضحة للعين المجردة ، وقد تم ايجاد بعض التقنيات والأساليب الفنية التى تعتمد على الحاسبات وتستخدم فيها الكثير من أساليب الذكاء الاصطناعى ، ويتزايد هذا الاستخدام فى إحصاء الآلات ، ونظم تفسير الصور وقراءتها ، وفى علوم البصريات استحدث فرع الهولوجرافى الذى يهدف إلى استخلاص المعلومات المحمولة باستخدام جبهة موجة أخرى ، ويمكن استخدام الحاسب لتمييز الصور .

وهذا المجال مفتوح لبحوث كثيرة ، حتى يمكن تطبيق هذه الأساليب بكفاءة عالية وتكاليف أقل .

المستشعرات :

يتطلب اكتساب الحاسب الآلى أى قدر من الذكاء والقدرة على اتخاذ القرار ، ارتباطه بشبكة للحصول على المعلومات ، وقدرة على القياس والمقارنة ، مع معلومات مرجعية مخزنة ، وامداد الحاسب بحدود السماحين . وتلعب مستشعرات الألياف البصرية دورا أساسيا فى هذا المجال ، وهى عبارة عن مجموعة ألياف مصنعة من السليكا النقية وغيرها .

ويمكن لهذه المستشعرات أن تنقل الصور وقياس الضغط ودرجة الحرارة ومدى التشققات والاجهاد فى المبانى ، وقياس تلوثات مصادر المياه والهواء ، كما يمكن لها أن توضع عند أماكن القياس التى يتعذر وضع أجهزة القياس المعتادة عندها . وتقوم شبكة المستشعرات بتوفير المعلومات التى تمكن الحاسب الآلى من اتخاذ القرار .

الذكاء الاصطناعى فى التعليم :

كان التعليم / التعلم (الارشاد) بمعاونة الحاسب I CAI يستخدم دون إدخال أساليب الذكاء الاصطناعى ، إذ كانت إحدى النظم المستخدمة تعرض للطالب مواد الحفظ ، ثم يسأل الطالب أسئلة ويقوم الحاسب بإفادته عما إذا كانت اجاباته صحيحة أم خاطئة ، وفى حالة الاجابات الخاطئة تعطى للطالب مساعدة اضافية لتصحيح . وقد تم استخدام الذكاء الاصطناعى فى طرق التعليم بمعاونة الحاسب منذ اوائل السبعينات ، والتى فيها يقوم الحاسب بشرح أسباب الخطأ . وعموما فهى تحدد نماذج فردية للطلاب ، ومجموعة استراتيجيات للتعليم ، وتعتمد على قواعد المعرفة لتشكيل المسائل للطالب وتقويم حلوله .

وهذا التطوير يختلف عن الاسلوب السابق المستخدم للتعليم بمعاونة الحاسب من حيث : الفلسفة الأساسية الخاصة بالتركيب ، وعمليات التطوير ، بالإضافة إلى استخدام النظم التى نشأت عن وجود خبرة ميدانية .

ويدخل فى مجال بحوث التعليم بمعاونة الحاسب الذكى (I CAI) أساليب الذكاء الاصطناعى والبحوث السيكلوجية (الادراك COGNITION) والبحوث التربوية ، وتغطى الجوانب الآتية :

- طرق التعليم .
- متابعة أداء الطالب .

- تصحيح أخطاء الطالب وتحديد سوء الفهم لدى الطالب عند حل المسائل .

- انشاء نظام خبرة يعطى الممارسة في حل المسائل والمهارة في اتخاذ القرار ، ويكون له تطبيقات عديدة في مجال التدريب ، ويعتمد الحاسب في ذلك على قاعدة معرفة لتشكيل المسائل للطالب وتقديم حلول لها .

البرمجة الأوتوماتية :

أن كتابة برنامج لحاسب يحتاج إلى خبرة طويلة وزمن طويل ، من حيث تصميمه ثم كتابته واختباره وتصحيح أخطائه وتقويمه ، ويلزم ذلك كله للحصول على برنامج للحاسب ، والهدف من البحوث في هذا المجال هو جعل كتابة وتصحيح برامج الحاسبات وتصحيحها من الأمور السهلة ، وذلك عن طريق ايجاد أدوات تساعد في ادارة البرامج الكبيرة ، وإحدى هذه الوسائل الهامة هي برامج مساعدة لتصحيح الأخطاء الموجودة في البرنامج ، مثل أخطاء التهجى وأخطاء تركيب الجمل .

والوسيلة الثانية هي أن يقوم البرنامج بكتابة برنامج آخر ، حيث يؤخذ البرنامج كمدخل ، له مواصفات المدخلات والمخرجات المطلوب حسابها ، أو استخدام اللغة الطبيعية لوصف المطلوب عمله من البرنامج .

معالجة اللغة الطبيعية:

المقصود بمعالجة اللغة الطبيعية هو التعامل مع اللغة ، سواء كانت مكتوبة على الآلة الكاتبة أو مطبوعة أو معروضة على الشاشة بدلا من التحدث بها - أما جعل الحاسب يفهم لغة الكلام (الحديث) فذلك يدخل في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، ويسمى التعرف على الكلام وتفهمه ، وكذلك الترجمة الآلية تحتاج إلى تفهم اللغة الطبيعية وتقنيات توليدها لتمكين الحاسب من الترجمة بين اللغات .

ومجال بحوث معالجة اللغة الطبيعية ينقسم إلى قسمين :

- تفهم اللغة الطبيعية ، والتي تبحث في الطرق التي تسمح للحاسب بأن يفهم تعليمات تعطى باللغة الطبيعية ، وتحاول البحوث جاهدة جعل الحاسب ينتج لغة طبيعية عادية ، حتى يمكن للناس فهم الحاسبات بسهولة .

- توليد اللغة الطبيعية حتى يمكن التفاعل بين الحاسب والانسان ، وهو ما يساهم مساهمة كبيرة في الترجمة الآلية .

مصر وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لم تأخذ الأهمية الواجبة في مصر على مستوى المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ، ولا توجد هناك مراكز بحثية تهتم بهذه المجالات ، وتستورد مصر بعض التكنولوجيات في مجال الذكاء الاصطناعي .

ولا نجد في مكتبات الجامعات ومراكز البحوث من المراجع والمجلات الا اقل القليل عن الذكاء الاصطناعي ، ولا يوجد من الباحثين المهتمين بمجالات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلا أفراد معدودون ، يقومون ببحوث تعتبر أولية في هذا المجال ، فهناك باحثون يقومون بإنشاء أنظمة خبرة بسيطة في مجال الهندسة والطب ، وعدد مماثل في مجالات التعليم بمعاونة الحاسب الذكي ، وقراءة الصور وتعريب الحاسبات .

وهناك بعض المحاولات الناجحة تمت عن طريق بعض الشركات التي تعمل في مجال الحاسبات ، وذلك لأسباب تجارية بحتة ، وهي تعريب لبعض البرامج الذكية المكتوبة بلغات أجنبية . وليس هناك في برامج التعليم مقررات واضحة ومحددة أو تخصصات عن الذكاء الاصطناعي ، الا في بعض السنورات التدريبية القصيرة ، قام بها مركز الحاسب العلمي بجامعة عين شمس بالتعاون مع الجمعية المصرية للحاسب الآلى .

ولا شك أن هناك صعوبات عديدة في معالجة اللغة العربية آليا ، ورغم أن هناك محاولات متناثرة في بعض المجالات ، إلا أن

الأمر يستدعى دراسة الموضوع ككل حسب خطة علمية شاملة ، يتعاون فيها علماء اللغة مع علماء الحاسبات ، وهذا أمر ضروري وعاجل ، وخاصة أن الجيل الخامس من الحاسبات الذكية على وشك الظهور ، وستتعامل هذه الحاسبات مع اللغات الطبيعية ، وإذا لم تتم دراسة معالجة اللغة العربية أليا قبل ظهور هذه الحاسبات ، فإننا لن نستطيع التعامل مع حاسبات الجيل الخامس وسنكتفى بالحاسبات الموجودة حاليا ، وإذا ما أردنا استخدام حاسبات الجيل الخامس فنخشى أن يفرض علينا استخدام اللغات الطبيعية الأجنبية ونتجاهل اللغة العربية ، وفي هذه الحالة علينا أن نعتد على التعريب ، وبذلك تزداد فجوة التخلف عمقا في مجال سيسيطر على العالم في السنوات القليلة القادمة .

التوصيات

أولا : توصيات خاصة بمراكز البحوث :

* تشكيل مجموعة عمل من الخبراء المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي فورا ، وذلك لوضع تصور عن إمكان استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة ، ووضع خطة زمنية متكاملة لتنفيذ هذا التصور وتحديد الامكانيات اللازمة لذلك .

* نشر الوعي الخاص بتكنولوجيا الحاسبات ، وذلك بتنظيم دورات تدريبية مركزة وورش عمل عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجالات نظم الخبرة ، والاستشعار عن بعد ، ومعالجة الصور ، وغير ذلك .

* تشجيع مراكز البحوث على انشاء شعب أو أقسام في مجالات الذكاء الاصطناعي ، واعطاء الأولوية لدعم بحوثه .

* تكوين لجنة من لجان القطاعات بالجامعات خاصة بهندسة وعلوم الحاسب ، تكون مهمتها وضع تصور لتطوير التعليم تطويرا جذريا ، بما يسمح بإبخال أساليب الذكاء الاصطناعي في البرامج والقرارات ، وإنشاء تخصصات في المجالات المختلفة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا .

* تشجيع أعضاء هيئات التدريس المتخصصين ، على حضور المؤتمرات العلمية ، والمعارض والندوات في الداخل والخارج ، وعلى تنظيم دورات تدريبية وندوات علمية ومؤتمرات محلية .

ثانيا : توصيات خاصة باستخدام اللغة الطبيعية (اللغة العربية) للتعامل مع الحاسبات :

لما كانت إحدى سمات هذه الثورة التكنولوجية هي استخدام اللغات الطبيعية للتعامل مع الحاسبات ، فلا بد من تطوير اللغة العربية للتعامل مع حاسبات الجيل الخامس والعكس بالعكس ، حيث إننا إذا قصرنا في ذلك ، فلن يكون هناك موضوع للغة العربية بين لغات العالم في هذه التكنولوجيا الجديدة وسيؤدي ذلك إلى زيادة فجوة التخلف .

وفي هذا المجال يوصى بالآتي :

* ضرورة الاسراع بتكوين مجموعة متخصصة من خبراء الحاسبات وخبراء اللغة العربية لدراسة معالجة اللغة العربية أليا بشكل شامل ومتكامل ، وذلك في مجالات :

أ - الاتصال مع الحاسب بالصوت حيث يمكن التحدث للحاسب باللغات الطبيعية ومنها اللغة العربية ، وعلى الحاسب أن يتعرف على الكلمات المطبوعة وأن يتحدث مع المستخدم له .

ب - الاتصال باللغة الطبيعية حيث يقوم الحاسب بالتعامل مع المستخدم له باللغة العربية ، الأمر الذي يتطلب أن يكون الحاسب على دراية بالتحليل الصرفي والنحوي والدلالي للغة العربية ، ويستدعى ذلك ضرورة أن يكون في الحاسب قاموس يحوي كل كلمات اللغة العربية .

ولاشك أن هذه الانجازات الخاصة بتعامل الحاسب مع اللغة العربية لا يستطيع القيام بها الا خبراء الحاسب وخبراء اللغة العربية متعاونين . ويعتبر هذا الانجاز تحديا حضاريا ، وانقازا للدول العربية من عزلتها في عصر المعرفة الجديد .

ولذلك فان هذه التوصية تهدف إلى تشكيل مجموعة من خبراء الحاسبات وخبراء اللغة العربية لوضع برنامج زمني يتزامن مع ظهور الجيل الخامس من الحاسبات .

الثقافة والفنون والآداب والإعلام

الدورة الثالثة عشرة

الثقافة

مراجعة الموقف الثقافى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

على الموقف الثقافى المصرى الآن ، نود أن تلقى الضوء على الخلفية التاريخية للروح المصرية والثقافة المصرية عبر العصور ، وفى ضوء متغيرات تاريخها القديم والوسيط . فالقاء الضوء على هذه الخلفية التاريخية عبر آلاف السنين ، يمكن أن يقيدها فى فهم الشخصية المصرية وردود أفعالها إزاء المتغيرات ، ومن هنا نستطيع أن نستشرف خطانا فى المستقبل القريب ، وتطلعنا الثقافية فى كل المتغيرات العنيفة التى تمر بها الآن .

لقد اتسمت الروح المصرية العامة منذ بداية تاريخها القديم بطابع محافظ قليل التبدل ، هادئ التطور ، لا يحب الجديد فيه القديم تماما ، وإنما يسايره إلى حد ما ، وانعكس هذا الطابع المحافظ على أغلب مناسبات المجتمع المصرى القديم واتجاهاته السياسية والثقافية والفنية . وربما كانت الحضارات الزراعية الأخرى متعائلة مع المجتمع المصرى فى ذلك ، غير أن الصبغة الزراعية لم تكن وحدها ذات الأثر فى غلبة الروح المحافظة المتقبلة للتطور الداخلى دون التغيير الدخيل ، وإنما زكتها عوامل أخرى ، منها فيما يتعلق بمصر القديمة ، أنها تأثرت ببيئةها الطبيعية قليلة التقلب والتغير المفاجئ ، وعامل الأمن المحلى والدولى النسبى الذى انتفعت به مصر خلال فترات طويلة من عصورها القديمة ، ولم تواجه مع ما يجبرها على تغيير ثقافتها وعقائدها وطريق حياتها إلا فى القليل النادر - ثم عامل الشعور الحسى والمعنوى بمدى رقى الحضارة المصرية القديمة ، بما جعل غالبية أهلها يثقون تلقائيا فى قدرتها على النمو الذاتى الداخلى والحفاظ عليه فى حاضرها ومستقبلها على نحو ما حرمت عليه وأثبتت صلاحيتها فى ماضيها ، وهو

المتغيرات المحلية والعالمية كثيرة فى الوقت الراهن ، وربما يكون من الصحيح أن نقول إن هذه الفترة الحالية من الزمن يمكن أن تسمى بفترة المتغيرات الجذرية العميقة والسريعة ، محليا وعالميا . وفى دراسات كثيرة سابقة ، تناولنا المتغيرات العالمية بالتفصيل والتأكيد على أهميتها وتأثيرها فى حياتنا المحلية والإقليمية أيضا ، وما نظن أحدا فى حاجة إلى إقناع بشدة وقع هذه المتغيرات وخطورتها .

وهذا التقرير يهتم ببيان الأثر الذى يمكن أن تتركه هذه المتغيرات ، محلية كانت أو عالمية ، فى الثقافة المصرية الراهنة . وربما تكون الآثار الثقافية للمتغيرات السياسية والاقتصادية ، والمادية عموما ، فى النواحي الثقافية ، أقل سرعة وأبطأ حركة ، وإن كانت المتغيرات الثقافية ، أكثر عمقا ، وأطول مدى . فالثقافة ترتبط فى الزمان والمكان بمفهوم الذاتية الثقافية التى يتميز بها كل مجتمع ، وهى حمضية عناصر أربعة ، هى : التراث الحضارى ، والمؤثرات الداخلية ، من سياسية واجتماعية واقتصادية ، ثم الاتصال بالعالم الخارجى ، والنظرة المستقبلية التى توجه المجتمع إلى غد أفضل ، عن طريق سياسة ثقافية للتنمية الثقافية ، تكون ركنا أساسيا فى التنمية الشاملة .

وقبل أن نمضى فى الحديث عن المتغيرات المحلية والخارجية وأثرها

شعور شجعهم على أن يتمسكوا بأساليب كتابتهم وفنونهم وعقائدهم وسلوكياتهم وأن يفترضوا لحضارتهم قدرة التأثير أكثر من التأثير ، ويشعروا بكفاية تلقائية على الأداء والابداع دون حاجة ملحة إلى اقتباس الحضارات الأجنبية إلا في أقل القليل . ثم هناك عامل استقرار العقائد الدينية القديمة المتسامحة التي قلما جنحت الى إثارة الخلافات الحادة إلا في مرات معدودة - وأخيرا وليس آخرا ، عامل استقرار نظم الحكم المصرية المركزية ، التي كانت لها ميزاتها وعيوبها ، ولكنها استطاعت ان تشيع الثقة باحترام أوضاع شبه مقدسة قائمة ارتضاها الأرباب لصالح المجتمع وأمروا بالاستمرار عليها .

على أن هذه النواحي الإيجابية من التكوين المصري القديم ، لا ينفي احتمالات التفاوت في مدى الوعي بها ، وأساليب التعبير عنها بين مختلف فئات المواطنين ومختلف العصور ، ومختلف الظروف .

وكانت فترات التوسع الخارجى والانتصارات المصرية المتوالية خلال فترات الازدهار السياسى من الألفين الثالث والثانى قبل الميلاد ، مما شجع المثقفين المصريين على الإشادة بمنزلة شعبهم إلى أقصى ما استطاعوا ، فهو صفوه بأنه شعب الشمس وشعب السماء وشعب الاله . وتساموا بالأصول العرقية لأسلافهم فاعتبروهم صورا من خالقهم تشكلوا من جسده ، وخلقوا من عينيه ، ولكن التفاخر بالأصول المصرية لم يرتبط بالتمايز العنصرى أو الشعبوى ، بقدر ما ارتبط بالتمييز الحضارى . ولم يكن التفاخر بالروابط المقدسة للوطن وأهله وأربابه حائلا يحول دون إقدام مصر على إقامة علاقات الود والتبادل الحضارى بين مصر وجيرانها من الشعوب الصديقة .

واتضح هذا الاتجاه منذ بدايات الألف الثانى قبل الميلاد ، حينما ظهرت في الشرق قوى سياسية وحضارية جديدة في الشام والعراق وبحر إيجة ، فأقامت مصر معها علاقات ودية واتخذت الصلات الاقتصادية سبيلا إلى التأثير الحضارى فيها . وامتد هذا الى نوع من التسامح الدينى وتبادل تماثيل المعبودات واتخاذ المصاهرات بين

البيوتات الملكية سبيلا إلى دعم الصلات الودية معها . وكثيرا ما فتحت مصر أبوابها أمام الوافدين المسالمين من هذه الشعوب وأتاحت لهم فرص العمل فيها وسمحت بالمزاوجة بين أسمائهم المحلية وبين الأسماء والعقائد المصرية الأصلية ، وهو ما يعنى بلغة العصر الحاضر ، اتاحة فرص التجنس والتعصر أمام الراغبين فيها والمخلصين في طلبها .

وكانت غزوة الهكسوس لمصر في القرن ١٨ ق . م من أقدم المتغيرات والاختبارات المبررة التي واجهت القيم المصرية . وبالرغم مما حققه الهكسوس من نصر عسكري على مصر ، إلا أنها أصرت على اعتبارهم من أهل البرارى ، ممن لا ينتمون إلى مستوى حضارى راق ، وعندما استردت عزيماتها ، شبهتهم في نصوصها بالولاء ، ورمتهم بالكفر . وعندما أخذت عنهم بعض أسلحة الحرب المتطورة ، استعانت بهذه الأسلحة في حربيها معهم وأجلتهم بها ، ويتحقق جلائهم عنها لفظتهم مصر أغرابا كما دخلوها .

وكانت أغلب الشعوب إذا نزلت بها الهجرات أو الغزوات الكثيفة ، طفت على قوميتها وامتزجت بأهلها ، وفرضت عليهم حضارتها أو لغتها . ولكن ذلك لم يحدث مع مصر ، فقد باعدت الروح المصرية ما بينها وبين غزاتها الهكسوس في لغتها وتقاليدها وعاداتها وعقائدها ، بل إنها أثرت في الغزاة الذين ادعوا التقرب من الأرباب المصريين وسجلوا أسمائهم على معابد المصريين ، وتشبهوا بالملوك الوطنيين المصريين في ملابسهم وهيئاتهم وألقابهم .

وعندما تبدلت الأحوال وتعددت المتغيرات السياسية والعسكرية ، أدت انتصارات مصر في الدولة الحديثة وتوسعها الخارجى البعيد إلى مزيد من الثقة بالنفس والإيمان بعراقة الأصل ، ثم عادت إلى التسامح والتخفف من التعالى ، واتخاذ الامتداد الثقافى والفكرى بديلا جزئيا عن الامتداد المسلح ، وبلغ هذا الاتجاه ذروته ، في تعاليم الوحدةانية الدينية في عهد الفرعون إخناتون ، وأملها في أن تجد من الشيوخ خارج حدودها ما يحقق توثيق الروابط السلمية مع الجميع ، وقد نادى بإله

واحد خالق مشرع اقتضت عدالته أن ينتفع القريب والبعيد بفضله ، وأن تنتشر آلاؤه بانتشار أشعة شمسهِ في أنحاء الدنيا بأسرها دون تفرقة بين أبيض وأسود .

وكان من أكبر المتغيرات الدولية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، التنافس العنيف بين مصر ، ودولة الحيثيين على زعامة الشرق الأدنى . وقد بلغ هذا التحدى مداه في عهد رمسيس الثاني . ثم تعددت حروبهِ الظافرة وأيقن كل منهما أنه غير قادر على الانتصار الكامل على الفريق الآخر ، وكان لابد من سياسة جديدة تقى الطرفين أخطار النهضة الآشورية وهجرات البحر الآرية ، وعقد الطرفان معاهدة عدم اعتداء تعتبر من أقدم المعاهدات الدولية من أجل السلام وقام بينهما حلف دفاعي . واستجابت الروح المصرية لمتغيرات العصر ، وحفظت لنفسها كرامتها وقوتها . وهكذا استطاعت مصر بمرونتها أن تخلد تراثها القومي وتستوعب كثيرا من المتغيرات الداخلية المستحدثة .

والانتاج الأدبي هو صلب الثقافة بوجه عام ، وهنا نلاحظ أن الآداب المصرية القديمة ، اعتمدت في كل مرحلة من مراحلها على تجارب ونماذج العصور السابقة عليها ، بما تضمنته من قيم وتعاليم وقصص وأساطير وأشعار ارتضاها الذوق الأدبي العام فيما توالى عليها من عصور ، وهكذا أدرجها المثقفون فيما أطلقوا عليه تعبير « الأقوال المقدسة » كما اعتبروها أساسا لكل متأرب ومتعلم . وكان من الطبيعي لمصر القديمة ذات التراث الثقافي القومي الضارب في القدم أن تدأب على الإشادة به ، وأن تخلده على السنة أبنائها من جيل إلى جيل ، غير أن باب التجديد مع ذلك لم ينفلق في أى عصر من عصور مصر القديمة ، بل كان للاتجاهات الأدبية الجديدة مكان إلى جانب المتوارث منها .

وفي سبيل تحقيق المرونة والاعتراف بالمتغيرات الجديدة ، قام بعض حكام الأقاليم في مصر القديمة بدور الملوك الصالحين في أقاليمهم ، وأصبحت نصوصهم تبنى مزيدا من الاهتمام والرعاية للطبقات الدنيا ،

ومالها من حقوق . وامتدت سياسة الارضاء والمرونة والاحتواء إلى ما هو أبعد من المتغيرات المادية والعملية ومست العقائد الدينية ذاتها ، وشجعت على إعلان حرية الرأي فيها ، بحيث ظهر في المجتمع المصري ، المعاصر للقرن العشرين قبل الميلاد أربعة اتجاهات متميزة : اتجاه متشكك متحرر ، واتجاه متمزمت متشائم ، واتجاه تقليدي محافظ ، واتجاه متجدد متطور ، وتمثل الاتجاه الأخير في القلة المستتيرة من المصريين دون الكثرة من المحافظين ، ومن عداهم من المتشككين والمتزمتين . وتبقى الحقيقة الواقعة ، وهي أن الروح والعقيدة المصرية القديمة كانت في بعض عصورها مرنة في مواجهة المتغيرات ، بغير جمود ، خلافا لما ورد في أقوال كثير من المؤرخين .

وقد عرف عن المصريين منذ القدم ، ارتباطهم الروحي والنفسى والمادى أيضا بالدين . وقد ثبتت عندهم فكرة الألوهية والخلود والحياة الآخرة ثم الوجدانية منذ عشرات القرون ، وتشهد بذلك الحفريات المتتابة . ومن هنا كان استقبال الإنسان المصري للديانات السماوية وتقبلها - واحدا بعد آخر - أمرا ميسورا ومرغوبا ومعهدا له . وصاحب ذلك سلوكيات يحكمها الضمير الاخلاقي ، وتنميتها المرونة الذهنية ، التي عرف بها المصري على امتداد التاريخ ، ولم تعرف أن عوائق جامحة جعلته يرفض هذه السلوكيات أو يجافئها . وما إن وصلت تباشير الاسلام إلى مصر في بداية العقد الثالث من الهجرة النبوية ، حتى كانت ساحة التدين مهية لقبول الدين الجديد قبولا حسنا ، وسرعان ما تدين به المصريون وتفهموه . وبأدروا إلى إقامة المؤسسات التربوية والتعليمية الرائدة لنشر تعاليمه ، وبث اخلاقياته السوية وممارسة سلوكياته ، وأشهر هذه المؤسسات في العهد الاسلامي المصري الأول هو مسجد الفسطاط ، الذي احتشدت له طائفة من العلماء بالدين ويعلمون الحياة ومن الأدباء والمتأدين ، حفظ التاريخ آثارا من إسهاماتهم العلمية والأدبية ، الى أن قام الجامع الأزهر مقام الفسطاط ، فتحوّلت إلى الأزهر الريادة العلمية منذ الصدر الأول للدولة الفاطمية . وكانت

بالمصريين رغبة عن المذهب الشيعي ، وكان مذهب الدولة . فلم يتدينوا به ، مع حبهم لأهل البيت وترحيبهم عن طيب خاطر بمن ولد منهم على مصر واتخذها مقاما وموقدا . وكذلك أثمرت الحقبة الفاطمية استجابة شعبية فطرية لمزاولة الأفراح والاحتفال بالأعياد والمناسبات والمواسم ، بما يتفق مع ما عرف عن المصريين من السماحة ، والتبسط غير بعيد عن التدين .

وبعد الحقبة الفاطمية ، منيت مصر بأحداث متفاوتة ومتطاولة تعددت فيها أنظمة الحكم وتعدد الحكام . ولكن مصر لم تبتعد عن التدين السمع والسلوكيات السوية وشبه السوية ، وترك المصريون شئون الحكم للحاكم ، أيا كان نظامه ، ليمارسه بطريقته الخاصة . وإلى جانب هذا لم يمتنع المصريون عن ان تكون لهم مشاركات عملية اقتضاها الدفاع عن الكيان الإسلامي في داخل مصر وخارجها . ثم قدر للاستعمار الأوربي أن يجد له مقاما في الديار المصرية وفيما حولها من الديار شرقا وغربا ، وجلب المستعمر معه ثقافته ولغته وفرضها فرضا على الدارسين في دور التعليم ، والمستوظفين في دواوين الحكومة . وظهر من جبهة المنتفعين من استغزى علم المستعمر وفكره وثقافته ، ومنهم من بعثه المستعمر إلى بلاده ، ومنهم من طلبوا علمه وفكره وثقافته في المؤسسات التي أقامها في ديارنا ، وقد مس الدين والتدين في هذا كله مس نفخ فيه المستشرقون وغيرهم من المصريين وجيرانهم إما عن اقتناع أو عن مجارة وتشبه ، طلبا للمنفعة المادية . وكان للمذاهب الفكرية الأوربية هجمة ضارية من شرق وغرب ، ووجدت لها مفارص في مؤسساتنا التعليمية والاجتماعية .

ومنذ عهد رفاعة الطهطاوي بدأت الحملة المسماة بالتنوير ، والتي انعطفت عدة منعطفات : مال واحد منها إلى التحرر المطلق ، والأخذ بالأنماط الفكرية والسلوكية الأوربية في مجالات التعلم والثقيف ، ودعا الثاني إلى نوع من التحرر غير بعيد عن الدين ، بحيث تأخذ ما يصلح لنا من التجربة والحياة الأوربية ، وننذ ما لا يصلح لنا منها ، وما لا يتفق

٤٥٠

ومقدساتنا الدينية والسلوكية . وثالث يتصلب في الرفض ويفى إلى الدين وحده ولا شئ غيره ، ولا يقدم خيارا يساعد على مصالحة الواقع الذي بدأ يخلخل المجتمع والتدين والسلوكيات ومن ورائه وسائل الاعلام والثقافة تزكيه وتباركه ، واتجاه آخر يقف فيه المتصلبون في الرفض موقف الفكر بالقلب إبراء للذمة .

وإذا وصلنا إلى وضعنا الراهن ، هدمتنا عدة أمور منها : موقف الجماعات المتطرفة تحت عباءة الدين ، مع أن الدين يسر . وقد نجد في تشدد بعضهم وتعصبه سندا من فكر السلف الصالح . ولكن أكثرهم يتسلحون بأنوات الغلبة الكلامية ، مما يسر لهم اجتذاب عدد من الشباب والناشئة إليهم ، ثم اذا دعوا إلى الحوار رفضوا أن يقبلوا على علماء الدعوة رفضاً تاماً وأن يستجيبوا لهم ، وكانت الظروف الاقتصادية الصعبة ، والفراغ والبطالة - مما دفع هذه الجماعات إلى ذلك . والأمر الثاني هو تجاوز المادة الاعلامية والتلفزيونية ، خاصة فيما تعرض له من المواد المخالفة لتقاليدنا وعاداتنا وقيمنا ، وهذه المواد تدخل على بيوتنا في يسر ، ويشهدها الجميع من الكبار والصغار .

والأمر الثالث ، نذر الصدام بين شباب الجيل نتيجة لاختلاف توجهاته ، وعدم كفاية الجرعة الدينية التي تقدم لهم ، وقصور دور التربية الدينية في المؤسسات التعليمية ، وعدم قدرة الندوات التي يعقدها رجال الدعوة على مواجهة الواقع والاجابة في شرح القضايا الرئيسية المعاصرة نون الهامشية منها ، ثم افتقاد الناشئة للقوة المصالحة في البيت والمدرسة والشارع والنادى وغيرها .

على أن هناك جوانب أخرى من حياتنا أصابها قدر من التغير والتطور ، ينبغي أن نطعن اليه . ومن المتغيرات الداخلية المحلية ، ما طرأ على المجتمع المصري الحديث من اتجاه واضح إلى الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية ، مما يحدث بدوره تغييرا وتحلورا في حياتنا الثقافية بوجه عام . ومعروف أن النظام الديمقراطي هو في الأصل ، قيام الشعب ببناء مؤسساته السياسية والتشريعية والتنفيذية

والاقتصادية ، ليكون القرار فى النهاية معبرا عن ارادة الشعب الحرة التى لا سلطان لأحد عليها . فالشعب هو مصدر السلطات .

ولاشك أن الثقافة تتأثر بالديمقراطية السياسية كما تؤثر فيها . وإذا كانت الديمقراطية تتيح اكبر مساحة من الحريات العامة والخاصة للأفراد ، فإن تأثير ذلك على الحياة الثقافية يبلغ مداه ، وتشمل الحريات التى تتيحها الديمقراطية لأفراد الشعب ، حرية التنقل وحرية الرأى وحرية التعليم وحرية الصحافة ، إضافة إلى حرية التملك والتجارة والصناعة وبقية الحريات الاقتصادية ، وكل ذلك له علاقته الواضحة بالثقافة ، إضافة الى ما يوفره النظام الديمقراطى للمواطنين من العيش فى أمن وحرية السكن وحرية الاجتماع وحرية العقيدة . وكلما استمتع الانسان بحريته ازداد احتراماً لأدميته ، ودقة وحدقا فى التعبير عما حوله ، وعدالة فى تقييم أقدار من حوله وأفعالهم . وهكذا تؤثر الديمقراطية فى الثقافة كما أثرت الثقافة فى الديمقراطية ، التى كانت فكرتها قديما من ثمرات التفكير الثقافى عند اليونان ، فالثقافة تدعم الديمقراطية والديمقراطية تنشر الثقافة وتنميتها من خلال حمايتها لحقوق الشعب وحرياته ، وبدون الديمقراطية لا تكون هناك حماية لحرية الرأى والتعبير والابداع فى شتى مجالات الثقافة .

وغنى عن البيان ان كل ما يحد حرية المبدع ، سواء كان كاتباً أو مصوراً أو مثالا أو ممثلا أو صحفياً أو غير ذلك ، يؤثر بالسلب على عطائه الفنى ، مما ينعكس بالاحباط على وجدان الشعب وملكاته الذهنية والفكرية والفنية بوجه عام ، ومن هنا تأتى التفرقة بين النظم وأثارها وانعكاساتها على أفراد الشعب وثقافتهم ، فالثقافة نمط من العيش والفكر تسيير عليه الجماعة ، ويختلف ذلك النمط من جماعة إلى أخرى ، ويرجع هذا الاختلاف ، هو فى درجة تمتع افراد الجماعة بحقوقهم وحررياتهم فى نظام سياسى معين عنه فى نظام آخر .

ولا يمكن عزل الثقافة عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فالحل مترابط ومؤثر ومتأثر ، بل إن الانتاج الزراعى والصناعى ، أى الانتاج

المادى نفسه ، يرتبط بالثقافة ارتباطا وثيقا ، لأن الانتاج عمل ، والعمل نشاط بشرى تؤثر فيه الثقافة تأثيرا واضحا ، كما تؤثر فى تعليمه وتربيته والتدريب عليه ، سواء كان التعليم بطريقة مقصودة منظمة منذ الصغر ، أو بالتدريب المنظم فى مواقع الانتاج المتعددة ، أو بالتعليم المباشر فى المدارس والمعاهد والكليات . وأما التقويم فيكون بالحكم عليه من زملاء المهنة أو الحرفة ، أو من المعلمين فى نور العلم ، أو من شهادة الجمهور المستفيد من نتائج العمل ، كالسلب الزراعية أو الصناعية أو طريقة التعامل بها والاتجار فيها . وهذا التقويم ، يذبح الى الانتان فى العمل والتفانى فيه . ومن هنا كانت القيم التى هى من أهم عناصر الثقافة ، ذات شأن شديد الفاعلية فى نفوس العاملين . وهكذا كانت القيم جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافى لكل مجتمع من المجتمعات .

وإذا رصدنا ثقافة الانتاج فى بلدنا فى الوقت الراهن ، بدت لنا سلبيات كثيرة أن الأوان للعمل الجاد للخلاص منها . فقد أصبحنا فى الوقت الحاضر نلعب بأيدينا ونرى بأعيننا مظاهر التسبب واللامبالاة وعدم الانضباط ، وما يصل إلى حد الجرائم كالسرقة والغش والنصب ، وأنواع الانحرافات التى لاتكف وسائل الاعلام عن الحديث عنها .

وهكذا أصبح الأمر يدعو إلى الدهشة ، من بلد بنى أسلافه الأهرام وشيدوا المعابد وحفروا قناة السويس فى عصرنا الحديث ، ثم أقاموا السد العالى ، بل حفروا الأنفاق فى العصر الحاضر ، ومع ذلك أصبحت قيم العمل والالتقان ومراعاة الضمير والحفاظ على المال العام ورعاية مصالح الوطن ، أمورا كأنها غائبة عن الناس ولاتظهر بقدر من الاهتمام ، وتدنيت الإدارة فى مؤسساتنا ، وكثير الإهمال ، وشاع التسبب ، وتراكم الفاقد فى المخازن ، وكثرت الحرائق والانهييارات - مما يستدعى مراجعة جادة لثقافتنا العامة فى هذا المنعطف الخطر الذى تمر به البلاد . فالمجتمع كله فى حاجة الى إصلاح أو إعادة بناء ، والثقافة بمفهومها العام هى المكون الفكرى للبناء الاجتماعى ، الذى

يجمع بين الافكار الاساسية للمكونات الأخرى من سياسية واجتماعية واقتصادية ، وكل مجتمع له ذاتية ثقافية يتميز بها ، وواجبه أن يحرص عليها وينميها بكل عناصرها من التراث الحضارى والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية التى توجه المجتمع الى غد أفضل .

ان المتغيرات الحديثة ، يستوى منها ما كان داخليا أو خارجيا عالميا ، تقتضى أن نكون فى غاية الحرص على ذاتيتنا الثقافية وهويتنا ، نظرا الى قدرة الآخرين الهائلة الآن على اختراق الحدود والتغفل فى المجتمع ، بوسائل الاتصال الحديثة السريعة ، وتدفق المعلومات والبيث التلفزيونى المباشر . والذاتية الثقافية لا تقتصر على التمسك بالتراث ، ولا يقتصر تراثنا على العربى الاسلامى منه ، وإنما يعتمد الحرص على التراث المصرى إلى القديم الفرعونى والقبلى والعربى الاسلامى ، والتراث الانسانى الذى أخذنا منه بعضه ، أو تأثرنا ببعض ما فيه ، على ان نحسن اختيار ما يصلح لنا منه ، وأن نعيد تقييمه ، ونركز على أصوله ، ونتأجه الفكرى الذى كان له أثره فيما بلغته الحضارة العربية الاسلامية من مكانة عالمية .

ولابد لنا - لكى نحافظ على ذاتيتنا الثقافية وننميها - أن نعالج ضعف وعينا بأهمية الثقافة ، واعتمادنا الراهن على نظم التعليم العام والجامعى التى تقوم على التلقين وحفظ الكتب المقررة ، وعلينا أيضا أن نهتم بمستوى لغتنا القومية العربية نطقا وكتابة ، بعد ما أصابها من وهن واختراق الألفاظ والتعابير الأجنبية لها بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ . على أن ذلك كله لا يعتبر نقيضا للاهتمام والعناية بحركة الترجمة عن اللغات الأجنبية ، التى تجعلنا على اتصال وثيق ومستمر بالفكر والثقافة العالمية .

ونحن نمر الآن بمرحلة تنمية شاملة مادية وإنسانية ، تتداخل تداخلا عضويا ويؤثر بعضها فى بعض . على أن التنمية الانسانية هى أهم عناصر التنمية الشاملة ، والسبيل الى تنمية الانسان المصرى ، هو

تعزيز ثقافته والنهوض بمستواه الثقافى العام .

وهكذا يصبح من المهم ان تقوم سياستنا الثقافية على عدة مبادئ واضحة منها : أن التنمية الثقافية ركن اساسى فى التنمية الشاملة . وأن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية ، هو الانسان نفسه ، وهكذا يصبح من الضرورى ان نعطى الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، وأن ينظر إليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى . ولا بد أن نعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الثقافة ، وذلك بأن نوفر فرص الثقافة للجميع ، مع إعطاء الاسبقية للفئات المحرومة منها ، واختيار الوسائل والأدوات اللازمة للتوصيل الثقافى . وهكذا تتجه استراتيجية الثقافة نحو نشر حركة عامة للتطوير ، وتحقيق مبدأ من مبادئ حقوق الانسان ، وهو أن الثقافة للجميع .

وكذلك ينبغى أن نهيمى الوعى العام ونعده لتقبل مفاهيم التنمية ومتطلباتها ، من خلال الوجود الثقافى العام الذى يلزم ويواكب الوجود الحضارى ، بالاحاطة والاستخلاص والرصد والتحليل والنقد والتتبع لما يعترض المجتمع فى مسيرته الحضارية من قضايا ومشكلات .

واكى يكون المجتمع ملما بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج ، لابد من القيام بدور ثقافى يوضح للمواطنين طبيعة حاجاتهم وضرورات ظروفهم وأوضاعهم المختلفة .

كما أن للثقافة دورا أساسيا فى التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، وإشاعة الافكار العامة فى كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن المحافظ على حيويته الذاتية الثقافية .

وللثقافة دورها فى مجال التنمية السياسية ، حيث تعمل على تنمية ديمقراطية المشاركة الشعبية ، وخلق مناخ موات لحرية الرأى والتعبير داخل سياق من الدستور والقوانين التى تحترم حرية الفرد ومصالح المجموعة ، مع تخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية .

ولها أيضا دورها في المجال الاجتماعي ، حيث تعمل على كفاية مطالب الانسان وحقوقه الأساسية في أن تكون له بيئة أسرية سليمة ، ورعاية صحية كافية ، وتعليم يتفق مع قدراته واستعداداته ، وعمل مناسب وخدمات اجتماعية تكفل له الراحة والأمان في حالات البطالة والعجز والشيخوخة .

والثقافة صلة مباشرة بالتعليم الذي ينبغي أن نتوسع فيه على كافة المستويات ، مع التوازن المناسب بين الحرفية والمهنية من ناحية ، وبين تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الإبداعية والمواهب الخالقة . على أن يكون الهدف الاسمي من التعليم هو انسانية العمل ، هذا مع إعطاء أهمية خاصة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار بمختلف الوسائل الممكنة . والثقافة المصرية في واقعها الراهن ، يمكن تصورها من منظورين : أحدهما تاريخي جغرافي حضاري ، والآخر عصري وفكري واجرائي . ويكشف المنظور التاريخي عن مجموعة من الحقائق ، وهي أن الثقافة في مصر نشأت محلية تعكس بيئة مصر وحياتها ، وأن شخصية مصر التاريخية لم يبنها الانتاج المادي لشعبها الذوي بقدر ما بنتها روح مصر وثقافتها ، وأن ثقافة مصر كانت دائما ثقافة متوازنة ومتكاملة ، وأنها كانت على الدوام ثقافة الشعب كله ، وكانت جزءا أصيلا من تاريخها حضاريا واجتماعيا واقتصاديا ، بل وسياسيا كذلك .

والرقعة الثقافية - أو الوطن الثقافي لحضارة مصر - كانت في حقيقة الأمر أوسع من رقعة مصر في وادي النيل ، فجذور شجرة الثقافة المصرية تمتد خارج نطاق الوادي ، وأنه ترتب على تشعب جذور الثقافة المصرية في رقعة أوسع من أرض الكنانة ذاتها ، أن استطاعت مصر في نجاح رائع أن تجمع - في توافق - بين الأصالة والتجديد ، أو بين الاحتفاظ بأصول ثقافتها وتجديد نمط هذه الثقافة ووعائها اللغوي . وقد أضفى موقع مصر الجغرافي عليها صفة العالمية ، وأصبحت هي الملتقى المكثف للفكر الانساني ، وهمزة الوصل بين

ثقافات العالم ، وجاءت العالمية في حياة مصر وثقافتها اضافة وتنويجا لدورها المحلي المحدود أو الاقليمي الموسع .

ومن المنظور العصري ، نجد أن مجال الثقافة محدد بالوسائل التي من شأنها ان تنتهي بالانسان الى تكوين وجهة نظر ذات طابع خاص ، أي أن جوهر العمل الثقافي ليس تحصيل المعرفة لذاتها ، ولكن الثقافة في جوهرها هي ما تؤدي الى تكوين رؤية خاصة للإنسان والكون . ومن هذا المنطلق ، يصبح المراد بالثقافة المصرية ايجاد حالة وجدانية وذهنية لدى المواطن المصري ، تكون هي المرجع في القبول أو الرفض لما يجري حوله من مواقف وأحداث ، على أن هدفنا المتفق عليه هو أن يكون الجيل الجديد ، مواطنين مصريين وعربيا مصريين .

وصفة المصرية في المواطن تتطلب حدا أدنى من مقومات ثلاثة ، هي : التشبع بروح الدين ، والاهتمام بالكيان الاسري ، ثم حب الوطن ، أرضا وقوما . والمواطن المصري عربي كذلك ، واللغة العربية أهم مقومات العروبة ، مع ما تنطوي عليه من اتجاهات وجدانية وفكرية ، وبور خاص إزاء إبداعات الفن ، ومجموعة من القيم ظلت طوال التاريخ تؤلف الكمال البشري .

ويضاف إلى ذلك ، أن المصري يعيش في عصر يتميز بخصائص لا بد من اكتسابها لمن يريد مواكبة الحضارة في مسيرتها ، وهي القدرة على التفرقة بين موضوعية العلم التي يعالج بها الجوانب الخارجية في حياته ، وبين ذاتية مسرفة في خصوصيتها ، يعامل بها ظواهر حياته الوجدانية الداخلية . وهكذا ينبغي أن تكون ثقافة المصري العربي قائمة على النظرة العلمية الموضوعية الى المسائل العامة ، مع المحافظة في داخل المواطن على وجدانية أصيلة تعبر عنه في ابداعه الفني وانماط سلوكه .

وإذا كان المنظور التاريخي للثقافة المصرية يؤكد الذاتية الثقافية لمصر ، أصالة وحيوية واستمرارا - فإن المنظور العصري يثير قضية السياسة الثقافية ، وتخطيط العمل الثقافي وتنظيمه وتمويله ، وأسطلاع

الدولة بمسئوليات التنمية الثقافية بوصفها أساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان اصطلاح الدولة - فى العالم الثالث خاصة - بمسئولية التنمية الثقافية يعنصرها الأساسيين ، وتأكيد الذاتية الثقافية ووضع السياسة الثقافية ، تحتملها قلة الموارد المادية والبشرية وقصور التمويل ، فإن أهمية دور الدولة فى العمل الثقافى أصبحت فى عصرنا الحديث حقيقة واقعة فى كافة الدول بأنظمتها المختلفة ، من أجل تحقيق مزيد من فاعلية الخدمات الثقافية وتوفير الدعم اللازم للمبدعين وتوسيع نطاق الإفادة من أعمالهم والمشاركة فيها تحقيقا لديمقراطية الثقافة وتأكيدا لثقافة باعتبارها من حقوق الانسان .

وقد تبنى المجتمع الدولى - ممثلا فى منظمة اليونسكو - المفاهيم الجديدة المتعلقة بمسئولية الدولة تجاه الثقافة ، ومن أهمها الاتجاهات التالية :

- إن السياسة الثقافية ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا فى إطار التخطيط العام للدولة ومن مسئولياتها الكاملة ، وإن كانت السياسة الثقافية تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى .

- التنمية الثقافية فى الدول النامية ضرورة لدعم الوعي القومى وخلق تيار ثقافى يستجيب لامانى الشعوب ، ولكن تدخل الدولة ليجوز أن يلقى قيودا على حرية الإبداع ، وتتخصص مسئولية الدولة فى تنسيق الخدمات الثقافية وتوزيعها على المستوى القومى ، وتحقيق الاستخدام الأفضل للطاقات الثقافية المتاحة ، ووضع أولويات للعمل الثقافى .

- ينبغي لأجهزة الثقافة أن تدخل فى حسابها أنها لاتعمل من أجل الصفرة وحدهم ، ولكنها تسعى الى القرية سعيها الى المدينة . فالثقافة ليست ترفا ، وإنما هى ضرورة فى مجتمع يسعى الى بناء ذاته ، وهى دعامة للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

- ينبغي أن نعمل على تيسير المشاركة الفعالة لرجال الفكر والفن

فى تشكيل السياسة الثقافية ، وأن تكون أجهزة الثقافة متصلة بأجهزة الدولة الأخرى ، وأن تقوم على اللامركزية ، كما يجب الربط بين المدرسة والمركز الثقافى ، وتحقيق التكامل مع وسائل الاتصال المسموعة والمرئية وأجهزة ومراكز الشباب .

- لابد من ادراك أن الثقافة نوع من أنواع الاستثمار طويل الأجل ، فهى أداة هامة للبناء المعنوى للأفراد ، ولهذا البناء عائده الاقتصادى ، فالانسان المثقف أقدر على العطاء والإسهام فى المجالات الانتاجية والاقتصادية للمجتمع .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* إتاحة الحرية الكاملة للمفكرين والمثقفين والعاملين فى المجال الثقافى بوجه عام ، لتشجيع الإبداع الحر وتخليصه من كل قيد سوى الالتزام الذاتى والقانونى .

* توجيه العناية والاهتمام إلى التراث ، جمعا وتحقيقا ونقدا ونشرا ، على أن تعطى الأولوية فى ذلك لما يسهم فى إثراء الحياة المعاصرة وتأكيد القيم الدينية والثقافية الحية .

* زيادة الاهتمام بالتوعية الدينية السليمة وخاصة للناشئة والشباب ، وربط مسائل الدين بأمور الحياة اليومية ، والعمل على تنمية التوجهات الأخذة بسلوك الدين الصحيح وأدابه - فى مواجهة مواقف الحياة العصرية المستحدثة - والوصول بها الى سيادة القدوة الصالحة فى البيت والمدرسة والنادى وغيرها .

* الانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى عن طريق استكمال ترجمة التراث الانسانى ومتابعة الاضافات الجديدة فى الثقافة والمعرفة والعلم ، مع التدقيق فى اختيار المستجدات المتماشية مع ثقافتنا القومية ومصالحنا الوطنية .

* اعتبار الابتكار هدفا أساسيا من أهداف العمل الثقافى فى

الثقافة وتحرير الاقتصاد المصري

إن الدعوة إلى تحرير الاقتصاد الوطنى ، هى دعوة موجهة إلى الجميع ، وللجميع دور فى تحقيق هذا التحرير . وبجانب رجال السياسة والاقتصاد ، يجرى دور المثقفين والمعنيين بالثقافة العامة ، بمعناها الواسع الذى يشمل العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والسلوك بجانب المعرفة والعلم والفن . ومما يساعد على تحرير الاقتصاد الوطنى من العقبات والمعوقات ، أن نتحرر الثقافة العامة من القيود ، ألا تكون عبئا على الاقتصاد بوجه أو باخر . على أننا قبل أن نستطرد فى هذه المعانى ، علينا أولا أن نحدد مفهومنا عن الثقافة ، وعن الاقتصاد ، وعن العلاقة بينهما ، أى مدى التأثير والتأثر المتبادل بين الثقافة والاقتصاد سلبا وإيجابا ، وتقدما وتخلفا ، ونوعية واتجاهها . وإذا ألقينا الضوء على ذلك بصورة موضوعية استطعنا أن نرسم الخطوط أو نمسك بالخيط الذى تصل بنا إلى ترجمة الشعار المطروح ترجمة واقعية فعلية ، وإلى الانتقال به من مرحلة التصور والامل إلى مرحلة الانجاز والعمل ، وشعار " الثقافة وتحرير الاقتصاد الوطنى " له مفهوم ايجابى يتمثل فى الثقافة وآلياتها ووسائلها التى يمكن أن تسهم فى هذا التحرير . وهكذا يقودنا البحث إلى تحديد مفهوم واضح لكلمة تحرير الاقتصاد ، وما المقصود به فى إطار هذا الشعار العام المطروح على الساحة .

وعلى ذلك فإن للثقافة تعريفات شتى ، تتفق أو تتشابه فيما بينها فى نقاط أساسية يمكن تلخيصها فى ذلك التعريف التقليدى المشهور الذى يقول ، ان الثقافة حصيلة تراكمية من التعاليم الدينية والخبرة والمعرفة والعادات والتقاليد ، تظهر آثارها فى أنماط السلوك وتعامل الفرد مع

المجتمع وتشجيعه ، بتهيئة المناخ الصالح وتوفير مستلزماته الأساسية ، البشرية والمادية .

* اعتبار التنمية الثقافية ركنا أساسيا فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل المنطقى الصحيح إلى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ومستواه الثقافى العام .

* لما كانت الديمقراطية السياسية هى الاطار الصحيح للتنمية الثقافية وتشجيع الابداع ، فعلى الدولة ان تهتم بديموقراطية الثقافة بتوفيرها للجميع ، وبخاصة الفئات المحرومة ممن ومسؤول العمل الثقافى إليها ، كالريف وبعض المناطق البعيدة عن المدن .

* الربط بين التعليم والثقافة ، كعاملين من عوامل تنمية الانسان وتكوين قدراته وتهذيب سلوكه ، والربط بين استراتيجية الثقافة واستراتيجية التعليم مبدأ لاينبغى تجاهله .

* القضاء على الأمية هدف قومى يجب أن تكون له الأولوية . وهو أساس من أسس التنمية الثقافية وبناء الانسان المصرى ، بما تقتضيه المستجدات الحديثة .

* ضرورة العناية بالبحث العلمى وربطه بمراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع ، وكذلك الاهتمام بتعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالثقافة العلمية .

* اللغة هى وعاء الثقافة ، بما فيها الفكر والأدب والعلم والفن القولى . وعلى المؤسسات التعليمية والإعلامية أن تعنى باللغة العربية تدريسا واستخداما فى رسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، والعناية بتدريس تراث الأدب العربى وخاصة الشعر ، والتدقيق فى اختيار النماذج التى يحفظها التلاميذ والطلاب ، على أن تكون من الشعر الأصيل المناسب للارتفاع بمستوى اللغة العربية الفصحى وأنواق التلاميذ فى وقت واحد .

نفسه ومع كل ما يحيط به في المجتمع الذي يعيش فيه .

ومن الممكن أيضا أن نصل الى تحديد لمعنى الثقافة أشمل وأعمق وأكثر ملاءمة للموضوع الذي بين أيدينا وهو « أنها تفاعل متبادل بين الانسان ومعطيات الحياة بكل مظاهرها والطبيعة في شتى أشكالها ، وحصيلة هذا التفاعل توخف في سعى الانسان الى تحقيق ظروف أفضل وأفاق أجود وأرحب ، تنعكس آثارها في ذات الانسان وفي تعامله مع خالقه ومع الناس من حوله والطبيعة التي تضمه والتي منحها الله له ليخلفه في الارض ... » . أما الاقتصاد ، فقد يختلف الناس في تحديد المقصود منه ويذهبون في هذا التحديد مذاهب شتى . والاقتصاد في الاصل معناه اللغوي هو الاستقامة والاعتدال ، والقصد أيضا هو العدل ، وكذلك يكون معناه الوسط بين الطرفين . وهكذا اتجهت المعاني العامة لكلمة الاقتصاد الى التخصيص وتضييق الدلالة والتوجه الى معنى الاستقامة والاعتدال أو التوسط في تدبير شئون المال وأحوال المعيشة . وربما كان هذا هو المنطلق للمتخصصين الى الافكار والاساليب التي توخف في سبيل تدبير المال أو الدخول ، وسائر الاحوال المادية للمعيشة وما يتعلق بكل ذلك من مصادر الانتاج وأدواته ، وموازنة ناتجها بالاستهلاك وأنماطه ، مع النظر في كل العوامل التي تدور في فلك هذين القطبين الانتاج والاستهلاك ، وصولا الى التعادلية بينهما .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الكشف عن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد ، ومدى التشابك والتداخل بينهما أو مدى التأثير والتأثر المتبادل بينهما .

أما عن « تحرير الاقتصاد » فينبغي تحديده في سياق وضعنا الاقتصادي الحالي وفي إطار الشعار القومي الذي طرحته القيادة السياسية ، داعية المواطنين على اختلاف فئاتهم ومواقعهم الى التدبير والنظر والمشاركة الفعلية في إيجاد السبل والطرائق التي تكفل للاقتصاد القومي الديناميكية والنمو والازدهار .

وهكذا نستطيع أن نفسر التحرير بوجوه كثيرة ، منها تحرير

الاقتصاد أي تخليصه من التبعية للغير في الاتجاه والفكر والنظام ، بحيث يكون اقتصادا وطنيا تتبع مبادئه وقواعده وآلياته من أرضنا ، وفقا لظروفنا وأحوال معيشتنا ، وتخليصه كذلك من الاعتماد ماديًا على مقدرات الآخرين ، بحيث نكف عن طلب المعونات أو المنح المالية أو العينية أو قبول شيء من ذلك قبولًا مشروطًا ، أو الالتجاء الى الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الا اذا كان ذلك للضرورة الملحة .

ويمكن أيضا تفسير التحرير على أنه تخليص الاقتصاد الوطني من العوائق التي تعوق مسيرته الطبيعية ، والتي تقف في طريق نموه ، أو التي تؤدي الى تعطيل فعاليته وحركته سواء كان ذلك على مستوى الافراد أم الجماعات أم المؤسسات المسؤولة عامة أو خاصة .

وكذلك يمكننا تفسير التحرير في ضوء المناقشات التي لاتزال تدور حول كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني ، بمعنى تخليصه من سيطرة القطاع العام والسيير به نحو فك قيود هذه السيطرة ، وافساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة الفعالة المؤثرة في العملية الاقتصادية الوطنية .

ولبيان ما بين الثقافة والاقتصاد من علاقة تأثير وتأثر متبادل ، وما يمكن عمله لتكون هذه العلاقة قد أدت دورها بالإيجاب ، وعلى النحو المطلوب في ظروفنا الراهنة ، نستعرض في ايجاز ما كان لهذه العلاقة من وجود ، في التاريخ القديم لوطننا حيث كان المجتمع المصري القديم يميز بين فريقين كبيرين من الامة رغم وحدتها ، لا على أساس الجنس أو العرق أو الطائفة المغلقة على نفسها ، ولكن هذا التمييز كان بين فريق الكتاب الذين أحسنوا الكتابة وقدروا قيمة الكتب وفتحت أمامهم ثبما لذلك أبواب المعرفة والتفوق الاجتماعي والاقتصادي ، ووخسروا أقدامهم على مدارج المناصب حتى المراتب العليا ، وتمتعوا فيها بنصيب من النفوذ والتنفيذ ، ثم فريق الاميين الذين فاتهم معرفة الكتابة ، وقل نصيبهم من التميز والمشاركة الايجابية في تصريف شئون بلادهم وخضعوا لتوجيهات غيرهم وأوامره . وربما كان ذلك من أسباب ألفة

التعلق بالوظيفة الكتابية أو الحكومية ، لولا أن كان من بين المصريين القدامى من لم يقصروا مدلول لفظ « الكاتب » على شاغل الوظيفة الحكومية فحسب وإنما امتدوا به أيضا الى معنى « العارف » أو « المثقف » بمفهومه الحالى . ولهذا كان يشرف كبارهم أن يظهروا دائما فى سمة الكتاب سواء باللفظ أو اللقب ، أو بتصويرهم يحملون أدوات الكتابة ، أو بتشكيل بعض تماثيلهم على هيئة الكاتب أو القارئ المتريع ، أيا مابلغوا من كبرى المناصب .

وقد لا تكون هناك مبالغة فى القول بأن طبيعة الحياة الاقتصادية فى مصر القديمة كانت من نواحي السبق الى ابتكار الكتابة وبناء الثقافة . فالزراعة ظلت هى عماد الثروة الاقتصادية فى مصر القديمة ، وكان لابد لها من تنظيم مستقر على مستوى الدولة ، كما كان لابد لنجاح هذا التنظيم من عمليات قياس وتحديد وتخطيط وتقسيم وإحصاء وتسجيل وتشريع ومحاسبة ، بالنسبة لتقاويم الفيضانات وحساب الاعوام والفصول والشهور ، وتنظيم شبكات الري والصرف وحدود الزراعة وملكية الاراضى وحيازتها ، وزيادتها أو نقصانها ، وتقسيم أنصبتها ، وتقدير محاصيلها ، ثم تحصيل ضرائبها ، وكل ذلك يستوجب الكتابة والتدوين ووضع مقدمات علوم المساحة والحساب والفلك والهندسة وما إليها .

وإذا كانت هذه هى بعض الروابط العملية بين الزراعة من ناحية ، والمعرفة أو الثقافة من ناحية أخرى ، فقد زكاهما باحثون آخرون بروابط أخرى نظرية قامت على أساس أن الثقافة كانت وليدة الاستقرار ، والاستقرار كان وليدا لاقتصاديات الزراعة . واقتضوا احتمال وحدة الجذر اللغوى البعيد لكل من مسميات الزراعة والثقافة فى اللغة الانجليزية ، ومايرادفها فى بعض اللغات الاجنبية الاخرى .

وكان للمتعلمين أو المثقفين فى مصر القديمة وضع متميز عن الاميين ، ومن ذلك قولهم « لاحظ أنه ما من مهنة تخلو من

مهيمنين ، فيما عدا الكتاب ، فهم أنفسهم المهيمنون » .

وجمع أغلب مثقفى مصر القديمة بين الكتابة وما استطاعوا تحصيله من المعرفة بالعلم والديانة وبين مسئوليات الحياة العامة ، دون انقطاع للواحدة دون الاخرى . وكان لهذا أثره فى صبغ ثقافتهم بالروح الواقعية وتعرضها لكثير من شئون الحياة اليومية ، وكان من أبرز توجيهات الخبرة الاقتصادية اليومية أن قال أحد الحكماء « لاتبن دارا فى أرض الزراعة ... وانه بزراعة أية شجرة ، ولكن ابدأ بشجرة الجميز » .

وإذا كان السلوك هو من أهم روافد الثقافة ، فإن تعديل أنماط السلوك يبدو عاملا هاما من عوامل تحرير اقتصادنا الوطنى . ويكون المحور الذى يمكن طرحه وينور عليه التوجه والتوجيه هو : ترسيخ المواطنة والانتماء الرشيد للوطن .

ويقتضى ذلك أن يحب المواطن وطنه ، ويسعى لاعلاء شأته بالمشاركة الايجابية فى الانتاج ورفع مستواه ، والاقتناع بأن العمل شرف ، وأنه الاداة المحركة للانتاج وتجويده ، وأن العمل اليدوى لا يقل أهمية وجدى عن العمل الذهنى .

ومن المواطنة الصالحة ، أن يتوجه الافراد أيا كانت مواقعهم الى روح المبادرة واستكشاف الفرص للإبتكار فى نطاق العمل والانتاج وتحسين الأداء .

ومن المواطنة الصالحة أيضا ، أن يتعهد كل فرد بخدمة مواطنيه وانجاز مساعيهم بضمير المواطن الصالح الذى يعتقد أنه فى رقابة الله تعالى ، وأنه هو الذى يثيبه عليها قبل أن ينظر الى الأجر المادى الدنيوى .

ومن المواطنة الصالحة ، قيام القدوة الطيبة فى المجتمع لدى الافراد والجماعات والطوائف ، وتتسع دائرة هذه القدوة الطيبة لتشمل الحكام والمعلمين والدعاة وأهل الثقافة والفن والاعلام ، والآباء والامهات .

ومن المواطنة الصالحة ، أن تدعم الديمقراطية فى المجتمع وأن يتعرف كل فرد على حقوقه وواجباته ، وأن يحرص عليها عن طوع

واختيار واقتناع ، وأن يكون ايجابيا فى ابداء رأيه وأن يحترم رأى الآخر ، وأن يكون سلوكه ايجابيا طيبا ينمو فى داخل نفسه ، من ممارسته فى البيت والمدرسة والشارع والنادى ومقر العمل .

وفى إيجاز ، ينبغى أن يعمل الجميع على أرساء مجموعة من القيم الطيبة منها تزكية القوة الصالحة وتربية ضمير الفرد ، والضمير الاجتماعى والحس الاجتماعى العام ، وتنظيم تأمين العمل والعمل اليدوى بوجه خاص ، وحسن استثمار الوقت وأرساء السلام الاجتماعى ، وتوظيف المال فى احتياجات التنمية وتوسيع نطاق الديمقراطية وترشيد الاستهلاك ورعاية الصالح العام ، والتنوير الاخلاقى المستمر .

ومن الطبيعى أن يتأثر السلوك الاقتصادى للمواطن بعوامل اجتماعية نفسية ، مثل حاجاته وتوقعاته وطموحاته ، وهى عوامل تتأثر بدورها بالجماعات التى ينتمى اليها وبما يسود هذه الجماعات من معايير ضابطة ومنظمة توجهه فى كثير من سلوكياته ، فى البيع والشراء ، وفى حرص العامل فى المصنع على مستوى اجادة الانتاج ، وحرص الفلاح فى الحقل على خدمة الارض ، وحرص الموظف على أداء عمله بالمستوى المطلوب . وكذلك تؤثر هذه المعايير على المواطن فى استثمار فائض أمواله ، وفى التزامه بالمعايير الخلقية المرتبطة بالمال العام ، ولذلك يكون المدخل الى الاصلاح هو السلوك المثقف الذى يؤدى الى القرار الجماعى والعمل الجماعى فى اطار قيم المجتمع .

وتتعدد وتنوع مظاهر السلوك الاقتصادى غير الرشيد والسلوك السلبى فى كل من الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى ، وفى أداء الموظف فى الحكومة والقطاع العام . ومن هذه المظاهر ارتفاع نسب الغياب والتمارض والانخراط فى أعمال لاصلة لها بعمل الموظف ، وفى إهدار ساعات العمل الرسمية وانخفاض معدلات الأداء ، والهجرة من الريف الى المدينة والاشتغال فيها بأعمال غير منتجة ، ومغالة المهنيين والحرفيين فى أجورهم ، وعدم التزام التجار والبائعين بالأسعار

الرسمية ، وتجريف الارض الزراعية ، وتحول القرية من مجتمع منتج الى مجتمع مستهلك .

وأخطر ما فى هذه السلوكيات السلبية ، أنها أصبحت ظاهرة جماعية ، الى الحد الذى أصبح معه الفرد المنتج والمستقيم والمنضبط ، ينظر الى نفسه بوصفه شاذا عن المجموع .

ويرجع غير قليل من هذه السلبية ، الى بعض العيوب الكائنة فى نظامنا الاقتصادى وتأثر المواطنين بها ، مثل مور القطاع العام والخاسر منه بصفة خاصة ، والفروق الكبيرة بين مرتبات العاملين فى الحكومة والقطاع العام ونظرائهم فى شركات الانفتاح والاستثمار ، ومثل اباحة استيراد السلع الاستغزائية ، والتهرب الضريبى من جانب بعض أصحاب الدخول الكبيرة المستحدثة والطفيلية .

وربما يكون للهجرة المتزايدة الى الدول العربية النفطية بعض الآثار السلبية . منها مظاهر الثراء السريع لبعض المهاجرين ، والنظر الى الاستهلاك الترفى بوصفه عنوانا على المكانة الاجتماعية ، وزيادة الاستهلاك المؤدية الى ارتفاع الأسعار والتضخم .

وجدير بالذكر أن اتخاذ القرار شىء وصياغته شىء آخر . ونقصد بالقرار هنا ، القرار الاقتصادى الذى يؤثر على المسيرة الاقتصادية ايجابا أو سلبا .

ومن المحتمل أن يعهد بالصياغة الى بعض التكنوقراطيين البارعين فى الشئون الاقتصادية من الناحية النظرية ، بينما هم قد يفتقرون الى الرؤية العملية الواقعية السليمة . فهم عند وضع استراتيجيتهم للتنمية الاقتصادية ، يرسمون خططهم على أساس تصوراتهم البيروقراطية وهم فى مكاتبهم ، دون أن يلقوا بالا إلى الثقافة السائدة فى المجتمع ، التى تتحكم فى عقول الاغلبية الساحقة من افراده ، ودون أن يفكروا فى امكانية التنفيذ العملى لخططهم فى اطار الحياة الجارية فى الواقع الذى يعيشونه .

وكذلك ، يجب أن يكون القرار الاقتصادى معقولا وسهل التطبيق

حتى يكون مقبولا من الناس ، فليس المهم في حالة فرض ضريبة جديدة ان ينظر فارضو الضريبة إلى حصيلتها المجردة بالارقام لحسب ، ولكن يجب النظر الى ما سوف يحدث عند التطبيق ، ومستوى الموظفين العاملين على جبايتها ، وما قد تثيره الضريبة الجديدة من مشكلات تستلزم اعادة النظر فيها من جديد . وهكذا يلزم التريث والتدقيق عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ومقدار ما تقتضيه من مراعاة الواقع ، واتجاهات الرأي العام ومستويات ثقافته العامة وسلوكياته .

والديمقراطية الرشيدة السليمة هي القدرة على تمكين المسؤولين من اتخاذ القرار الحكيم ، وصياغته صياغة سليمة . إذ تتيح لكبار المسؤولين حسن اختيار الخبراء والمتخصصين في شئون الاقتصاد ، وتعرف سبل الامادة منهم ، دون ضغط ، ودون استعجال أو مماطلة ، حتى يمكنهم التوصل الى لب المسائل الاقتصادية ذات النسيج المتشابه ولاستشفاف المكون في ضمير الشعب الذي يتحمل نتائج القرار الاقتصادي .

ان الثقافة كما سبق القول - ليست منقطعة الصلة بالسياسة أو الاقتصاد . وهناك مجالات كثيرة لربط العمل الثقافي بسياسة تحرير الاقتصاد الوطنى . فبالاضافة الى تأثير السلوكيات على الحياة الاقتصادية ، وتأثير الوعى العام والقيم الدينية والاخلاقية على مسائل الانتاج والاستهلاك والانباز والاستثمار وما الى ذلك مما سبق بيانه ، فان العمل السياسى والثقافى والاقتصادى لابد أن يسير فى خطوط متكاملة متناسقة لا يخالف بعضها البعض الآخر . بمعنى أننا اذا كنا ندعو فى مجال الاقتصاد الى الاخذ بنظام السوق الحرة بدلا من الاقتصاد الموجه ، واعادة هيكلة الاقتصاد القومى على أساس قوى العرض والطلب ، وتشجيع القطاع الخاص وتحريره من القيود التى تعوق انطلاقه ، والقضاء على نظام الاحتكار الا فى السلع الاساسية الضرورية ، وحماية المستهلك من الغش والخداع الى آخر هذه السياسات - فانه من المفترض أن يقوم نظام سياسى مواكب لهذه الاتجاهات ، وأن تكون السياسة الثقافية العامة منسجمة أيضا معها .

كما أنه يصبح من واجب المثقفين الدعوة الى هذه المبادئ وشرحها للجماهير ، واقتناعها بمفاهيم الديمقراطية والحرية وتنظيم دور القطاع الخاص فى الثقافة ، وتقليص دور القطاع العام بل دور الدولة فى توجيهها وتشجيع اللامركزية والاستقلالية ، وفتح الطريق أمام المبادرات الشخصية وتنمية ملكات الابداع والابتكار ، وتشجيع الفنان المبدع بدلا من الاعتماد على الفنان الموظف . وليس معنى ذلك أن تكف الدولة عن دعم الثقافة وتشجيع المثقفين ، ولكن ينبغى أن يكون الدعم لمن يستحقه من المبدعين الحقيقيين وما يبدعونه من عمل ثقافى متميز .

والعمل الثقافى الخالص ، له مشاركة مباشرة فى تنمية الاقتصاد الوطنى وتحريره . فمن الممكن فى هذا الحسب أن ندعو الى تحرير الثقافة نفسها من القوالب العتيقة التى قد تكون محصورة فيها بحكم الالة والتعود . كما ندعو الى التحرر من القيود المفروضة على المشتغلين بالثقافة أو المنتجين للعمل الثقافى ، كالقيود الرقابية التى تكبل العمل الفنى وتعوق انطلاقه ، وتخلصه من نطاق الموضوعات المفروضة المستهلكة . ومن الامثلة البارزة أيضا ، تلك القيود المفروضة على تصدير الكتاب والمنتجات الثقافية الأخرى الى الخارج ، وكذلك القيود المفروضة على اصدار الصحف والمجلات الأدبية والفنية والثقافية بوجه عام . كما أن بعض أوجه النشاط الثقافى قد تساعد مساعدة ايجابية فى زيادة الموارد والدخل القومى من العملات الصعبة . ومن أمثلة ذلك الكتب ، كما قلنا ، ومعها المجلات الثقافية ، ثم أفلام السينما والفيديو التى تنقل لآخواننا العرب فى سائر أقطار العالم العربى ، فنون المسرح والموسيقى والفنون الشعبية التى تكاد مصر تختص بها وتتميز بتميزها فريدا فيها ، وتنتج منها الكثير الذى يمكن أن يعود بأموال وفيرة .

وإذا أردنا مزيدا من الشرح لهذه النقاط ، قلنا ان الفنون بالذات ، من بين مختلف أوجه النشاط الثقافية ، ذات شقين ، أحدهما هو الابداع والآخر هو الصناعة وما يلحق بها من تجارة أو مانسمة بالتوزيع والتصدير وما الى ذلك . والابداع فى أغلب الاحيان ، انتاج فردى

يتيسر لصاحبه فى بعض الاوقات ويتعذر عليه فى بعضها الآخر . أما الصناعة وما يلحق بها من تجارة ، فالمقصود بها هو أن يتحول الانتاج الوجدانى الفكرى الى منتج مادى يعرض على الجمهور لاقتنائه أو سماعه أو مشاهدته .

فالكتاب عمل ابداعى ، يحوله الناشر الى كتاب مطبوع . ويمكن أن يخرج مخرج اعلامى يعرضه على المشاهدين فيلما سينمائيا أو مسرحية أو تمثيلية اذاعية أو تليفزيونية .

والكى يتحول الفن أو العمل الثقافى الى وسيلة للتنمية الاقتصادية فإن الدولة تستطيع أن تعين الابداع وتنميه بأن توفر الحرية للمبدع ، وإن كانت هذه الحرية تجد من الناحية الواقعية قيودا تضبطها أو تكبلها ، كالتقيد السياسية وبخاصة فيما يتصل بالحديث عن بعض الاقطار الاخرى ، وبعض اعلام المجتمع ، وبعض اتجاهاته ومشاكله . وهناك قيود دينية تفرضها الهيئات المسئولة على تمثيل بعض الاعلام الدينية مثل كبار الصحابة وتصوير بعض رجال الدين ، وهناك قيود اخلاقية يفرضها المجتمع نفسه ممثلا فى الرقابة على الاعمال الفنية .

ثم انه لابد من تدعيم المبدعين تدعima ماديا عن طريق نظام للتفرغ ، يمنح للمبدع ليقوم بعمل تجيزه لجنة فنية معينة ، أو عن طريق تقديم مكافأة مجزية لمن يقدم عملا متميزا . أو عن طريق تهيئة مكان يتوفر فيه الهدوء والجمال والعزلة ، يقيم فيه المتفرغ لاتجاز مثل هذه الاعمال .

وأما عن تنمية صناعة وتجارة المواد الثقافية ، فتستطيع الدولة أن تقدم مساعدة كبيرة فى هذا المجال بأن تدعو الى المشاركة فى انتاج عمل فنى كبير ، دينى أو تاريخى ، يتوفر له الاتفاق السخى والاعداد الممتاز ليعرض فى العالم الخارجى ويمكن أن يحقق دخلا ماديا كبيرا ، بالاضافة الى تأثيره المعنوى والادبى فى الخارج .

وكذلك لابد من ازالة أية عقبة فى طريق تصدير وتسويق الاعمال

الفنية المصرية فى الخارج ، والاكتثار من الاسابيع الفنية المصرية فى الاقطار المختلفة ، مع ضرورة حسن اختيار الاعمال الفنية التى تعرض فى هذه الاسابيع .

على أن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد ، وتأثير كل منهما فى الآخر ، وتأثره به ، موضوع أشمل من ذلك وأوسع . والمسئولية عنهما مشتركة بين الشعب عامة من جهة ، والمسئولين وأصحاب القرار من جهة أخرى . فلجميع دور فيهما ، لاتختص بهما أو بأحدهما طائفة دون أخرى . ولا يمكن لجماعة أو لآخرى أن تفلت من مشروعية مراقبة سلوكها الاقتصادى والثقافى وتقويمه . والاقتصاد يوجه خاص ، بنية وسلوكا ، مسئولية مشتركة بين المواطنين جميعا ، باختلاف فئاتهم ومواقعهم ، وليس بصحيح أن العملية الاقتصادية ، تخطيطا وتنفيذا وممارسة ، هى مسئولية الحكومة وأهل الحل والربط فى السياسة والتنظيم والادارة على مستوى الأمة بمؤسساتها وهيئاتها العامة .

فعلى مستوى الشعب ، نجد أن لكل شعب إطارا عاما للثقافة يتميز به عن غيره من الشعوب ، وإن كان بين هذه الشعوب نوع من التوافق أو التماثل فى بعض العادات والاعراف وأنماط السلوك . وهذا الإطار هو ما يدعى أحيانا بالثقافة القومية للشعب المعين فى عمره ، وإن كان لكل فئة أو طبقة من فئات الشعب وطبقاته ، ثقافتها الخاصة التى تحددها حرفته أو صناعته أو مهنته أو وضعه الاجتماعى أو الاقتصادى . فكل واحد منا له ثقافته الخاصة فى محيط معيشته ودائرة نشاطه ، ولكنه يشترك فى الوقت نفسه مع مجموع أفراد قومه أو شعبه فى جملة الخطوط الثقافية العريضة المتمثلة فى الثوابت والجوهريات التى تفرق بين قوم وقوم ، وتميز شعبا عن شعب .

وإذا كانت أسس الاقتصاد تتصل بدوائر الزراعة والصناعة والتجارة ، فإن جملة المشتغلين فى هذه الدوائر جميعا ، تنقصهم الثقافة التى يفترض توظيفها فى هذه المجالات . وربما كانت النظم والمبادئ

الثقافية المناسبة لهذه المجالات مستقرة أو مخزنة في أذهانهم وتغرسهم ، ولكن الترجمة الفعلية لهذه النظم ، أو سلوكهم الواقعي ، يخرج في مجمله عن هذه المبادئ والأفكار .

فالفلاح اليوم لم يعد فلاح الاجداد الذين كانوا يعيشون للأرض وبها ، يرعونها فترعاهم ويمسحونها فتمسحهم ، ويبدلون لها الجهد والعرق فتبدل لهم الخير والنعمة والمطاء الوفير . اذ تفشى الكسل والتعاس والانشغال بأمور أخرى ، ومن الفلاحين من هجر أرضه أو أسدها بالتجريف أو البناء عليها ، ومنهم من انصرف عنها وتركها للصغار أو نحوهم فكان ماكان من التدهور والتخلف الظاهرين في الاقتصاد الزراعي الذي هو في حقيقة الامر أهم ركائز الاقتصاد الوطني .

ثم إن هجرة الفلاح الى المدن في الداخل ، وإلى بلاد الخليج وغيرها سميا وراء الكسب المادي السريع ، قد غيرت الأوضاع في محيط القرية والبيئة الزراعية في عمومها ، وأحدثت مزة عنيفة في البنايين الاقتصادي والاجتماعي معا . وهجرة الفلاح الى البلاد العربية النفطية سلاح ذو حدين . فإذا كانت الهجرة تعود على المغتربين ببعض المال الوفير الذي قد ينفعهم وقد ينفع الوطن أيضا بإمداده ببعض ما يحتاج اليه من العملة الاجنبية ، إلا أنها في الوقت نفسه تؤثر في الاقتصاد الزراعي كما أشرنا من قبل ، بالإضافة الى أن المهاجر قد يعود وقد اكتسب عادات استهلاكية لا تتماشى مع الوضع الاقتصادي العام . وتكون النتيجة كثرة مال سائل يتناثر يمينا وشمالا على غير هدى ، وضعفا في الانتاج ، وانصراما الى انماط من السلوك غير مستحبة .

ومسألة الهجرة الى الخارج تحتاج الى دراسة جادة ، فيمكن تلافى كثير من سلبياتها بتنظيم الهجرة المؤقتة الى البلاد العربية وضبطها ، وتوجيه اهتمام حقيقي الى الريف على ضوء ما استجد من ظروف لم تعهدها القرية المصرية في حياتها من قبل مع عدم الاعتداد بالشعارات لحسب ، بحيث يشجع الفلاح على القيام بدوره المطلوب

في الانتاج الزراعي السليم ، بإمداده بما يلزمه من آلات وأموال وتقديم الخدمات الطبية والصحية والاجتماعية والثقافية التي تجعل حياته في القرية مرغوبة وماتنة . ثم ينبغي أيضا أن يشجع العمال المصريون في القرى على الاتجاه الى الصحارى المصرية لاستصلاح الأرض واستزراعها وتحويلها الى أرض زراعية منتجة .

وفي مجال الصناعة ، نجد أن الثقافة الصناعية في بلدنا ثقافة غير مناسبة أو مواتية ، سواء في القطاع العام أو الخاص أو المشترك . فبالنسبة للعمال المصري المستثمر في الصناعة نجد أنه قليل بالنسبة لما يملكه المصريون من مدخرات ، وما يحتفظون به من ثروات في الخارج . أما عن الآلات فمعظمها قديم يحتاج إلى إحلال وتجديد . وعن العمال فإن من بينهم من يملك قدرة وكفاءة عالية ، غير أنه قد شاع في جهورتهم في السنوات الاخيرة ، نوع من الاممال والتسيب والتراخي وفقدان الهمة والنشاط ، كما انتشرت بينهم ظاهرة الغياب والتمارض والاممال ، وخاصة في شركات ومصانع القطاع العام ، حيث تقل الرقابة الحقيقية ، ويندر حساب المقصرين ، أو مكافأة المجدين .

أما النشاط الاقتصادي فلم يعد كما كان الحال في الماضي من الالتزام بالأعراف والتقاليد التجارية السليمة .

وبصورة عامة - فإن ثقافة الشعب في مجموعه ، في سائر شئون حياته اليومية ، أو بعبارة أخرى ، نماذج سلوك الأفراد والجماعات في منازلهم أو في المدارس والشوارع والادارات العامة ذات الصلة بأعمالهم أو مصالحهم - أصبحت تسيطر على المجتمع صفات الأثنية وحب الذات والتعطش الى جمع المال بقطع النظر عن شرعيته ومصادره وشاعت بين الكثيرين من خواهر الامة اللامبالاة والتسيب وفقدان النظام والاضطراب في تدبير شئونهم وشئون وطنهم ومواطنيهم .

وبالبحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك كله ، يتضح أن السبب الرئيسي وراء هذه الظواهر المؤسفة ، هو سوء أحوالنا الاقتصادية ، مما ينعكس أثره على الاخلاق والعادات والسلوك والقيم ، في البيت

والمدرسة والشارع والحقل والمصنع ، وهكذا تصبح الحالة الاقتصادية السينة سببا في سوء المستوى الثقافي للأمة ، كما تصبح نتيجة لهذا المستوى الثقافي المتدهور .

وإذا كنا نتحدث عن الثقافة العامة للشعب في ريفه وحضره ، فإن علينا أن نبرز ظاهرتين جديرتين بالتمعن ، إحداهما تتصل بحياتنا الثقافية في المدينة العاصمة التي تضم أكثر من اثني عشر مليوناً من البشر ، ثم تكاد تخلو أو هي تخلو بالفعل من مكتبة عامة ، تسعف طلاب الثقافة بمكان للاطلاع على مختلف الكتب والمراجع ، كما تسعفهم بنظام الإعارة المجانية للكتب ، لمدة أيام محددة ، كما كان يحدث في الثلاثينات والاربعينات ، عندما كانت دار الكتب المصرية في القاهرة ، ومثيلاتها من مكتبات « البلدية » في مختلف عواصم المحافظات ، تعج بالترديد عليها للاستعارة الداخلية والخارجية . كانت القراءة في تلك الحقبة متعة ذهنية حقيقية تصقل الفكر والشعور معا ، وتجعل للحياة الفكرية والمعنوية معنى وقيمة ، بجانب ما في الحياة من ماديات أصبحت الآن هي شغلهم الشاغل .

أما في الريف ، فنلاحظ الجهد الضئيل المبذول في سبيل توفير الخدمة الثقافية لأهل القرى ، ذلك أن الدولة عنيت أخيراً بتوفير ماء الشرب النقي في هذه المجتمعات القروية الريفية ، كما عنيت بتوفير الكهرباء في معظمها ، وفي إنشاء الوحدات الصحية ومراكز تنظيم الأسرة ، ووحدات الرياضة ومعسكرات الشباب وما إليها . نون أن يواكب ذلك جهد ملموس في إنشاء بيوت الثقافة والمكتبات العامة وأماكن عرض الأعمال الفنية من مسرح وموسيقى وفنون شعبية وسيتما وما إلى ذلك . وهكذا يتخلف سكان الريف عن ركب الحضارة الحديثة ، وعن اتباع السلوكيات المتناغمة معها ، مما يصبح له أثره في أدائهم بوجه عام ، وفي المساهمة من جانبهم في الجهد العام المبذول لتحسين اقتصادنا الوطني .

وجملة القول أن الحياة الاقتصادية تؤثر وتتأثر بالحياة الثقافية

ومستواها العام . وكل تقدم في هذا الجانب أو ذاك يتطلب وينتج تقدماً في الجانب الآخر . وعليه فانه من الضروري أن نرعى الجانب الثقافي العام ونحن نسعى جهدنا لتحسين اقتصادنا وتطويره وتنميته .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* تهيئة المناخ العام الصالح لتنفيذ البرامج المتعلقة بتحسين اقتصادنا الوطني ، بحيث تتلام جهود التنمية الاقتصادية مع رفع مستوى حياة الشعب الثقافية بوجه عام ، في إطار جهد عام مبذول لترقية حياتنا ترقية شاملة في كل الجوانب .

* إن تحرير الاقتصاد الوطني يقتضي في البداية تحرير المواطن المصري نفسه من الخوف وتحرير فكره من المفاهيم البالية والشعارات المتخلفة ، وتدريبه على أن يكون مستقلاً في تفكيره ، حراً في اختياره ، واعياً بشؤون دنياه من مختلف النواحي .

* تحرير العمل الثقافي نفسه من سلبيات المركزية والتقييد بالقيم والسلوكيات والاختلاقيات التي لاتساير الواقع الجديد .

* جعل الثقافة شريكاً فعالاً في خطط التحرر الاقتصادي ، بأن تكون الوسيلة المؤثرة في تحسب السلوكيات والاختلاقيات والعادات والقيم التي تساعد على التحرر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وتقضي بقدر الطاقة على معوقات التحرر والتنمية .

* توفير الظروف التي تساعد المثقفين على الإبداع والاجادة عن طريق نظام التفرغ للمبدعين وتقديم المكافآت المجزية للأعمال المتميزة .

* إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بحسن نشر وتوزيع المواد الثقافية وترويجها في أنحاء العالم العربي .

* تشجيع إنتاج أعمال كبرى تستلزم الانفاق الكبير والإعداد الممتاز لتعرض على الجماهير في سائر أنحاء العالم العربي .

* تشجيع المثقفين والاعلاميين والموجهين للرأي العام ، على أن

يبدلوا كل ما يستطيعون من جهد لإرساء القيم والسلوكيات الإيجابية التي تخدم المجتمع وتتمى موارده الاقتصادية ، مثل تربية الضمير الاجتماعى والحس الاجتماعى العام وتعظيم شأن العمل والعمل اليدوى والحر المنتج بوجه خاص ، وحسن استثمار الوقت وتوظيف المال فى خدمة التنمية الاقتصادية ودعم الديمقراطية وتوسيع نطاقها ، والعمل على رفع مستوى الانتاج والخدمات وترشيد الاستهلاك ، واستهداف الصالح العام فى كل ما يقوم به المواطن من نشاط .

* الاهتمام الخاص ببرامج التليفزيون لما لها من أثر فعال فى سلوك الجماهير وقيمتهم ، ونشر المفاهيم الصحيحة التى تساعد على دعم الاقتصاد الوطنى بشكل عام . والاهتمام بالبرامج التى تقدم للجماهير الأفكار الاقتصادية التى تعمل على تحرير الاقتصاد المصرى بالأسلوب السهل الواضح والتميز فنياً والقادر على الإيحاء والتأثير غير المباشر فى سلوك الجماهير .

المعوقات التى تواجه نشر الكتاب وتوزيعه وتصديره

منذ عشر سنوات ، عرض على المجلس تقرير بعنوان « نشر الكتاب وتوزيعه » ، كما عرضت عليه تقارير مماثلة فى الموضوع ذاته بعد ذلك بسنوات ، ولما كان الموضوع من الأهمية بمكان ، نظرا لاتصاله بجوانب سياسية وثقافية واقتصادية كثيرة ، ولما له من آثار عميقة الأثر سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وبخاصة فى مجال العالم العربى الذى كان يتخذ من الكتاب المصرى بالذات وسيلة تثقيف وتعليم لها المقام الأول والريادة المعترف بها من الجميع ، ولما كانت هناك بعض معوقات لاتزال تقف فى طريق نشر الكتب وتوزيعها فى الداخل ، لم تحل مشكلاتها حتى الآن رغم التوصيات المتكررة خلال السنوات العشر الأخيرة ، فقد

رأى إعادة دراسة الموقف الحالى لنشر الكتاب المصرى وتوزيعه وتصديره مع التأكيد على التوصيات التى سبق تقديمها من قبل ولا تزال مطلوبة ، والنظر فى توصيات جديدة تواجه ما استجد من معوقات فى سبيل نشر الكتاب المصرى وتوزيعه على النطاق المطلوب والخلق بما للكتاب المصرى من سمعة وتاريخ وأثر ، نرجو أن تقوم وتزداد ، لا أن تتحسر .

والكتاب المصرى ليس مجرد سلعة تعرض فى الأسواق ، وإنما يعسود الاهتمام به الى أهميته الاقتصادية لأن الكتاب سلعة وخدمة ذات طابع خاص ، لها تأثير واضح ومباشر فى الاسهام فى ارساء قواعد التكامل العربى ، ودعم التعاون بين جميع الدول العربية ووحدة لغتها وثقافتها وفكرها وأمالها ، وهو اذا كان أداة خدمة للثقافة العربية بوجه عام . فهو ضرورة أساسية للحفاظ على التراث الثقافى والحضارى للأمة العربية . ومنذ القرن التاسع عشر ، والكتاب المصرى يحتل موقع الريادة فى العالم العربى ، ويشكل جانبا هاما من جوانب المكانة التى تحتلها مصر بين أخواتها العربيات ، كما يتحمل فى الوقت نفسه عبء التنوير والنهوض بالمستوى الثقافى العربى العام ، ونشر المعارف والعلوم والفنون والآداب فى الأقطار العربية جميعا ، وكثير من البلدان الاسلامية والمراكز الاسلامية فى الخارج ، سواء بالتأليف والترجمة أو إحياء التراث القديم وتحقيقه ، غير أن الأوضاع المحلية والاقتصادية والعالمية لا تلبث أن تتطور وتتغير وفقا للمتغيرات الكثيرة التى تحل بالعالم والمنطقة التى نعيش فيها . إلا أن الموقف أصبح الآن يكاد يشبه الازمة فيما يتعلق بالكتاب المصرى ، محتوى ومضمونا وقيمة أدبية واقتصادية .

فقد تدهور الكتاب المصرى خطوات الى الوراء ، فى الوقت الذى تقدم فيه الكتاب العربى المنشور فى دول عربية أخرى خطوات إلى الامام . ولم يعد الكتاب المصرى هو صاحب السيادة المطلقة فى العالم العربى . بل زاحمته مطبوعات دول عربية نامضة أو قاصرة

على تذليل عمليات نشر الكتب وتوزيعها ، بما لها من موارد ضخمة ومعونات كبيرة تقدم للمؤلفين والناشرين المحليين ، تشجيعا لهم وتقديرا لما يبذلونه من جهد ثقافى ، كما أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الانتاج بوجه عام ، كاسعار آلات الطباعة ومستلزمات الانتاج الأخرى ، مما جعل أسعار الكتب فى غير متناول الكثيرين ، وبخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار مستوى الأجور والمرتبات وبخول الأفراد فى مصر ، فى ظل الموقف الاقتصادى الراهن .

ولعل هذه الأسعار الباهظة للكتاب المصرى فى السوق المحلية ، تكون أكثر قبولا عند تصديره إلى الأسواق العربية الأخرى التى لاتعانى ما نعانيه من مشكلات اقتصادية ، حيث تصبح أسعار الكتاب المصرى بالنسبة للمستهلكين فى هذه الأسواق - والنظرية منها بوجه خاص - أسعارا مقبولة وفى متناول الكثيرين من المواطنين هناك . ولكن هذه الفرصة ضيعتها أحداث طارئة ، سياسية وعسكرية ، أثرت بالسلب على انتشار الكتاب المصرى فى أسواقه الطبيعية العربية . وأقرب مثل على ذلك ، حرب الخليج التى تأثرت بها معظم دول الخليج العربى ، وأخرجت من نطاق أسواق الكتاب المصرى دولا عربية كانت من أكثرها تعاملًا مع كتبنا ، كالعراق والكويت ، ويضاف إلى ذلك أوضاع العلاقات السياسية التى مرت بالعالم العربى منذ أواخر السبعينات ، وتأثرت منها صادرات الكتب المصرية إلى معظم أنحاء العالم العربى .

المحافظة على حقوق التأليف ، وتزوير الكتاب :

وقد كان الكتاب المصرى فيما مضى ، ومنذ أوائل القرن الحالى ، هو أقدم السلع المصرية المصدرة إلى الخارج ، وأوسعها أسواقا . وكانت سوق الكتاب المصرى مفتوحة على مصراعيها ، لا من الخليج إلى المحيط ، بل تعدت ذلك إلى البلاد الإسلامية المختلفة فى القارتين الآسيوية والأفريقية ، إضافة إلى بعض المراكز العلمية ومراكز الاستشراق فى أوروبا وأمريكا .

وأولى العقوبات التى تواجه الكتاب المصرى فى الخارج ، إقدام الكثرين على طبعه ونشره وتوزيعه خارج مصر ، بعد تصويره وطبعه بالآلات الطباعة الحديثة ، دون إذن سابق من مؤلفه أو ناشره المصرى ، وهى الظاهرة المتفشية الآن والتى درجنا على تسميتها بالتزوير . مع أنها فى الحقيقة لاتتميز أن تكون المنتنات على حقوق المؤلفين والناشرين المصريين ، بإعادة طبع كتبهم المطبوعة بالآلات الحديثة ، وكان نعمة التقدم التكنولوجى فى مجال الطباعة قد ارتدت نقمة على المؤلفين والناشرين الأصليين ، وهى ظاهرة يعانى منها الناشر فى كثير من الدول المتقدمة ، كإنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، بعد أن أصبح الكثيرون من تجار الكتب ، وبخاصة فى العالم الثالث يهتدون سرقة حقوق التأليف والنشر ، اختزالا لنفقات طبع الكتاب ، والتحلل من حقوق المؤلف الأصلي والناشر الذى يتحمل التكلفة الحقيقية كاملة ، وبذلك يتاح للمزورين فرص بيع وتوزيع كتبهم المقلدة بأسعار أقل بكثير مما تباع بها الكتب الأصلية .

وقد بدأت فى الستينيات عمليات تزوير الكتب المصرية فى إحدى الدول العربية ، ثم انتشرت فى كثير من هذه الدول ، بل إن بعض بائعى الكتب فى مصر ، بدأوا أيضا فى تزوير كتب المؤلفين المصريين الراحين ، وعرضها للبيع فى الداخل والخارج دون حرج وساعدهم على ذلك أن قانون حماية حق المؤلف فى مصر يتضمن عقوبات مالية زهيدة للغاية ، كما يصعب إثبات تزوير الكتب أو مكان هذا التزوير أو المسئولية عنه . وهكذا أصبح الناشر المصرى يتحمل عبء نشر الكتب بتكاليفها الفعلية ، ومحاسبة مؤلفيها على حقوقهم المتفق عليها ، فإذا راجت هذه الكتب ، وأصبح تجار الكتب وموزعوها يطالبونها بسبب رواجها وشهرتها لدى القراء ، عمد المزيّفون إلى إعادة طبعها خلسة ، وحرمان مؤلفيها وناشريها الأصليين من ثمره جهودهم ، أما إذا لم تحرز رواجًا وشهرة ، تركها المزيّفون لأصحابها الأصليين يتحملون وهدمهم خسائرها أو ركوها فى مخازنهم .

وإذا كان من الصعب مقاضاة المزورين المغتصبين فى الداخل ، فإن

مقاضاتهم في الخارج تصبح أكثر صعوبة ، بل قد يصل الى حد الاستحالة عمليا . وهكذا يصبح التصدي الفردي لعمليات التزوير « القرصنة » في مجال الكتب ، عبئا لاطائل رءاه . ولا بد في هذا الشأن من قيام الدولة نفسها بحماية مؤلفيها وناشريها من اغتصاب حقوقهم ، سواء في الداخل أو الخارج ، وذلك بأن تسرع باصدار القانون الجديد لحماية حق المؤلف ، بعد أن أصبح معدا وجاهزا للعرض على المجلس التشريعي ، بنصوحه التي وضعت لتعالج في تصديها الظاهرة الجديدة والظروف المستجدة ، بالإضافة الى قيام الحكومة بمخاطبة الدول العربية في هذا الشأن لمكافحة هذه الجريمة التي أصبحت منتشرة في دول عربية متعددة . وبما يقال في هذا الشأن أن دور النشر في الولايات المتحدة الامريكية ، وكلها تابعة للقطاع الخاص ، أخذت أخيرا تشكو من ظاهرة التزوير التي تفشت في بعض البلاد النامية فقامت الحكومة الامريكية من جانبها بالتصدي لهذه الظاهرة في مختلف بلاد العالم ، ولم تترك طريقا إلا سلكته للحفاظ على حقوق المؤلفين والناشرين الامريكيين ، وعلى الثروة القومية الامريكية . هذا ، على قول المسؤولين هناك . ومن الممكن أن ينص على ضرورة مكافحة التزوير في الاتفاقيات الثقافية التي تعقد بين مصر ومختلف الدول ، وكذلك توصية المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لجامعة الدول العربية بإدراج هذا الموضوع في جداول أعمالها بوصفه صاحب الأولوية ، ومن أبرز المشكلات في الساحة الثقافية العربية .

مشكلة الاجرامات النقدية المتبعة عند تصدير الكتب الى الخارج :

نضيف الى ما تقدم أن الناشرين ومصدرى الكتب مايزالون يعانون من العقبات التي تقف في سبيل تصدير الكتب الى الخارج ، أو تعوق التصدير وتعطل اتمام إجراءاته ، بما يترتب عليه من تأخر المصدرين في تلبية الطلبات التي ترد إليهم أو عدم الوفاء بها في الوقت المناسب . وقد تم في السنوات الاخيرة تذليل بعض هذه العقبات ، ولكن بعضها

الأخر مايزال قائما . ويجيء في المقدمة ، الاجرامات النقدية المتبعة عند تصدير الكتب . فقد كان الكتاب فيما مضى من الخمسينات معفى تماما من ضرورة استرداد قيمة الصادرات منه بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل . ثم رأت وزارة الاقتصاد بعد ذلك أن تعامل الكتاب معاملة السلع الأخرى عند تصديرها ، وأوصت باسترداد حصيلته تصديره بالعملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة ، وإلا تعرض المصدر للعقوبة الجنائية . ثم صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « على من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يسترد قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن » (عدلت بعد ذلك الى سنة) وفقا للشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ويجوز للوزير المختص أو من يعينه تجديد هذه المدة أو اطالتها ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيلته تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية .

وقد تضمنت لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي انه يستثنى من شروط مدة الثلاثة أشهر من تاريخ الشحن ، حصيلته تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر ، على ان يتم استرداد هذه الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها .

ولما كانت البنوك والادارة العامة للنقد لا تملك الوسائل التي تكفل لها التحقق من بيع الكتب المصدرة وتحصيل قيمتها ، فقد كتبت وزارة الاقتصاد إلى وزارة الثقافة لاستطلاع رأيها في ذلك ، فأشارت (الهيئة العامة للكتاب) باقتراح العودة الى نظام تحديد المدة السابقة لاسترداد القيمة وأن تكون هذه المدة ثلاث سنوات فقط ، واتخاذ الاجراءات القانونية مع المصدرين في حالة التجاوز عن المدة المشار إليها ، وتأسيسا على ذلك ، صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) ، متضمنا أنه يجب أن يتم استرداد قيمة صادرات الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر فور بيعها

وتحصيل قيمتها ، خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشحن .
وكان لذلك القرار ريد فعل منها محاولات باقتراح إلغائه (من قبل وزارة الدولة للتنمية الإدارية) وخاصة أنه مخالف للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ السابق إصداره في الموضوع نفسه ، غير أن وزارة الاقتصاد لم تستجب لهذه المحاولات ، وأصدرت في سنة ١٩٨٥ القرار رقم ٢٦٥ متضمنا وجوب استرداد القيمة خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الشحن .
كذلك صدر القرار الوزاري رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ (وزارة الثقافة) متضمنا النص نفسه .

وبناء على ذلك ، قامت الجهات المسئولة (في وزارة الاقتصاد) بإبلاغ النيابة العامة ضد الناشرين المصدرين للكتب الذين لم يستطيعوا ، لأسباب خارجة عن إرادتهم ، استرداد حصيللة صادراتهم من الكتب خلال خمس سنوات من تاريخ الشحن . غير أنه عندما قدموا إلى القضاء ، برأتهم محاكم الاستئناف أعمالا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، لأن القرارات الوزارية ، لا تلغى أحكام القانون .

ونظرا إلى التهديد المستمر لمصدرى الكتاب من قبل وزارة الاقتصاد ومحاوله مخالفتها لأحكام القانون السالف الذكر ، والتفرقة في المعاملة بين مصدرى الكتب ومصدرى الصحف والمجلات الذين لم تقدم ضد أى منهم شكوى للنيابة العامة في مثل هذا الشأن .

ونظرا لأنه ليس ثمة أية أغراض أو مصالح مالية للمصدرين من وراء عدم استرداد حصيللة ما يباع من كتب من الخارج ، لانهم يبيعون هذه الحصيللة الآن للبنوك. يضاف إلى ذلك بطلان الزعم بأن المصدرين يتخلون من تصدير الكتب وسيلة لتهرب الأموال إلى الخارج ، لأنه ليس هناك ما يمنع أى مصرى من تحويل ما يشاء من أموال بالنقد الأجنبي للخارج دون إبداء الأسباب ، وفقا للمعمول به من حرية التصرف في النقد الأجنبي لمن يحوزه .

ونظرا إلى أن نظام بيع الكتب في الخارج ، يقوم على أساس

إرسال هذه الكتب إلى المستوردين وتجار الكتب في الخارج باعتبارها أمانة ، يسدون ثمنها بعد بيعها في بلادهم وتعريف القراء بها ، مما يجعل استرداد قيمتها في مدة معينة أمرا غير مضمون .
فلذلك هذه الأسباب - ينبغي إعادة العمل بنص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، أو النص في تعديل القانون - إذا رُئي تعديله - على أن تعفى صادرات الكتب والصحف والمجلات والمطبوعات المطبوعة في مصر ، من شروط استرداد قيمتها ، وإن تخسر الدولة ، مقابل ذلك سوى بضعة ملايين قليلة من الدولارات ، تعوضها الآن حصيللة السوق الحرة للعمليات الأجنبية أضعافا مضاعفة ، وبذلك يطمئن الناشر والمصدر إلى عدم تعرضهم للمساءلة الجنائية بسبب عجزهم في بعض الحالات عن استرداد قيمة صادراتهم خلال مدة معينة .

مشكلة الرقابة على الكتب المصدرة إلى الخارج :

أما مشكلة الرقابة على الكتب المصدرة للخارج ، فهي تمثل إجراء لا يبرر له في معظم الأحوال ، ولا منطق فيه . فالرقابة بهيمنة عامة ، لا يصح أن تفرض على الكتب المصدرة للخارج ، بينما هي ديانة ومتداولة ومنتشرة في الداخل . والرقابة لا تفرض لحماية القراء الأجانب الذين طلبوا الكتب المصرية ، فتقوم سلطاتنا المسلية بحرقهم سذها ، بينما تتركها في الداخل للقراء حرة دون قيد .

ثم إن الكتب المصدرة ، رغم أنها في أغلب الحالات في حكم المتداولة والموافق عليها في الداخل من كل الجهات المسئولة ، تتعرض للرقابة ثلاث مرات مرة من الرقابة على المطبوعات ، ومرة أخرى من الرقابة على البريد ، ومرة ثالثة من رقابة السلطات المختصة في الأزهر الشريف ، إذا كانت هذه الكتب تمس المسائل الدينية من قريب أو من بعيد . والأصل أن يتأكد الأزهر الشريف من سلامة طبع المصاحف الشريفة وكتب الأحاديث النبوية فقط ، ولكن سلطات الرقابة الحكومية الأخرى ، تحيل على السلطات الأزهرية كل كتاب له مساس من قريب أو

بعيد بشئون الدين ، وإن لم يكن أصلا كتابا دينيا بالمعنى العام ، وتكرر الرقابة على نفس الكتاب ، إذا تكرر تصدير نسخ منه ، ولا يكتفى بالنظر في حالته مرة واحدة ، يجاز بعدها إذا أجز أول مرة ، ويمنع بعدها إذا لم يوافق عليه أول مرة . ومن غير المنطقي أن سلطات الأزهر ، تطلب من كل كتاب نسختين لمراجعتها في كل مرة ، حتى وإن كان المصدر إلى الخارج نسخة واحدة منه . وقد جرى نقاش طويل في الفترة الأخيرة عن حق السلطات الأزهرية في مصادرة الكتب أو منع تصديرها ، وحتى الآن لم تسفر هذه المناقشات عن شيء ملموس حاسم ، أو تحديد الحدود التي يلتزم بها عند ممارسة الرقابة الدينية على المصنفات المطبوعة ، بما يكفل التأكد من سلامتها من ناحية ، وعدم تعويقها لحركة النشر وحرية الرأي وحركة تصدير الكتب من ناحية أخرى .

ويمكن في هذا الشأن ، أن نأخذ باقتراح يسهم بنصيب كبير في تيسير الإجراءات السابقة على تصدير الكتاب إلى الخارج بكون أن يفرغ ذلك علينا شيئا بالنسبة للحفاظ على الكتب التي تتضمن ما يخالف أو يمس سلامة العقيدة وأحكامها وأدابها وهو أن تكتفى سلطات الأزهر الشريف بمراجعة المصاحف الشريفة والأحاديث النبوية فقط ، وإن يسمح بتصدير سائر الكتب والمطبوعات مادامت متداولة في مصر ، ولم تصدر بشأنها قرارات من السلطات المختصة بالحفظ عليها أو أحكام من المحاكم بمصادرتها . وبذلك نتخلص من هذه العقبة التي يضيع بسببها كثير من الوقت والجهد والمال كما تضيع فرص كثيرة لتصدير الكتب المصرية إلى الخارج ، وتترك الفرص سانحة للمنافسين في البلاد العربية الأخرى .

ومن أكثر الإجراءات تعسفا التي تتخذ حاليا بشأن الكتب المصدرة إلى الخارج ، ما تتبعه جميع أجهزة الدولة المعنية إزاء الكتب المرسلة بالطرود البريدية الصغيرة إلى المستهلكين الذين يطلبونها لاستخدامهم الشخصي لا للتجار . بل إن هذه الإجراءات تتبع أيضا عند إرسال عينات من الكتب للتجار أو الهيئات التي تشتري الكتب في الدول العربية

وغيرها ، وتتبع كذلك عند إرسال الكتالوجات وقوائم المطبوعات المجانية التي تصدرها دور النشر المصرية لعملائها في الخارج . فكل هذه الأنواع ، ترسل عادة في طرود بريدية صغيرة ، وهي إما بالمجان ، أو لا . تتجاوز أثمانها في كل شحنة مبلغا ضئيلا من المال . ومع ذلك فهي تعامل تماما معاملة الشحنات التي ترسل بالطائرات أو السفن أو سيارات النقل ، لتلبية طلبات الجملة ، من حيث الرقابة على المطبوعات في المكاتب الثلاثة المتنوعة التي ذكرناها ، ومن حيث الإجراءات الجمركية التي تستدعي التفتيش على الطرود ومطابقتها « للفواتير » وأسعارها ، ومن حيث الإجراءات النقدية التي تتطلبها وزارة الاقتصاد وإدارات البنوك القومية التي تتولى تحصيل قيمة الصادرات عند استردادها من الخارج . وهذه الإجراءات جميعها ، لا تتبع في أية دولة من دول العالم ، وتتفشى لوائح وقرارات هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة بأعفاء هذه الطرود البريدية من كافة الإجراءات الرقابية والجمركية والنقدية ، تيسيرا للتبادل الثقافي وضمن سرعة وصول المراجع والكتب اللازمة للبحث العلمي إلى من يطلبها خارج البلد الذي تصدر منه .

وكثيرا ما ترد طلبات لكتب ومراجع مطبوعة في مصر ، يطلبها دارسون وباحثون مصريون يقيمون في الخارج ، سواء في الدول العربية أو الأوروبية أو الأمريكية أو غيرها ، ويوجد الناشرون المصريون صعوبة تصل إلى حد الاستحالة في بعض الأحيان لإرسال هذه الكتب إلى من يطلبها من المصريين أو الأجانب . وهكذا أصبح من غير الممكن توصيل الطلبات الفردية من الكتب والمطبوعات المصرية ، لطالبيها من الناحية العملية ، إلا عن طريق تكليف أحد المسافرين بحملها شخصا إلى الخارج . وإن الضرر الناجم عن هذه الإجراءات التعسفية ، لا يقدر بمال فهو ليس اقتصاديا فحسب ، ولكنه ضرر علمي يتمثل في هجب البحوث والدراسات والكتب المصرية عن طلابها من الباحثين والدارسين في الخارج ، وضرر سياسي وأدبي

يتمثل في تشويه صورة مصر في عيون الآخرين .

ويجب أن يسمح بتصدير الكتب والمطبوعات المرسلة إلى الخارج في طرود بريدية ، دون أية معوقات أو إجراءات رقابية أو جمركية أو نقدية . وبذلك تعامل هذه الطرود معاملة الخطابات والرسائل العادية المرسلة إلى الخارج ، مادامت هذه الطرود لا تشتمل على نسخ مكررة من كل كتاب ، ولا تتضمن الشحنة أكثر من نسخة واحدة من الكتب المرسلة بطرود البريد . وطبيعى أن تعفى قيمة الطرود البريدية من استرداد قيمة الصادرات ، وهذه الاعفاءات معمول بها في كل بلاد العالم المتقدمة والنامية على السواء .

ومما يساعد على دعم صناعة النشر وتيسير وصول الكتاب إلى المنتفعين به في العالمين العربى والإسلامى ، إقامة معارض للكتاب في هذه الدول ، ومن ثم ينبغى أن يجد الناشر والمصدر للكتاب التسهيلات اللازمة لاشتراكهم في هذه المعارض والأسواق الدولية في الخارج ، وذلك بمنحهم التخفيضات الممكنة على نفقات الشحن الجوى والبحرى ، وأن يحاط الناشر جميعا علما بمواعيد وشروط وأماكن إقامة هذه المعارض والأسواق ، بحيث لا يقتصر تمثيل مصر فيها على الهيئة المصرية العامة للكتاب وحدها . وقد حدث في عدة معارض أن وجهت الدعوة إلى الناشرين المصريين عن طريق الهيئة العامة للكتاب ، فقامت الهيئة وحدها بالاشتراك في هذه المعارض ، مكتفية بعرض بعض مطبوعات القطاع الخاص عن طريقها هي دون المشاركة الفعلية من القطاع الخاص الذى لم تصله الدعوة للاشتراك فيها .

ونستطرد مما تقدم إلى معرض القاهرة الدولى للكتاب الذى يقام كل عام . فمع الاعتراف بالجهد الذى تبذله الهيئة العامة للكتاب في إقامة هذا المعرض بانتظام منذ ٢٥ عاما حتى الآن ، ويأن هذا المعرض فرصة مواتية لعرض الكتب المصرية الحديثة بجانب ما يعرضه الناشر العرب والأجانب ، واتاحة الفرصة أمام تجار الكتب والهيئات العلمية والثقافية التى تطلبه للاطلاع على المنشورات المصرية الجديدة عاما بعد عام ،

٤٦٨

فاننا نرى أن يزداد التعاون بين الهيئة العامة للكتاب واتحاد الناشرين في مصر في إقامة المعرض الدولى وإدارته والإشراف عليه والعمل على تخفيض النفقات التى يتحملها الناشر والمصريون المشاركون فيه . كما أنه ينبغى أن يزداد التعاون أيضا بين الهيئة العامة للكتاب واتحاد الناشرين في العمل على إقامة المعارض الخاصة بالكتاب في مختلف العواصم العربية والمعارض الداخلية في عواصم المحافظات لما في ذلك من ترويج للكتاب المصرى وحسن توزيعه وتسويقه والدعاية له .

هذا ، وينبغى أن نجدد مناشدة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أن تقوم بتخفيض أجور الاعلانات عن الكتب المصرية فيها ، نظرا إلى أن تكاليف الاعلان في الوقت الحاضر ، وبخاصة في الصحف القومية ، أصبحت تمثل عبئا كبيرا جدا بالنسبة لتكاليف الطبع والنشر الأخرى ، مما يرهق الناشرين ويرفع من أسعار الكتب زيادة على ارتفاع تكاليف الطبع وأسعار الورق . وليس من المعقول أن تستوى تكاليف الاعلان عن كتب محدودة النسخ ، ببضعة آلاف ، مع تكاليف الاعلان عن سلعة تباع بالملايين ، أو بعشرات الآلاف من الوحدات التى يبلغ سعر الوحدة منها عشرات أو مئات أضعاف النسخة الواحدة من الكتاب . كما أن الاعلان عن الكتب ، وهى سلعة ثقافية في المقام الأول ، لها مردود ايجابى على توزيع الصحف نفسها ، فالكل يشارك بعضه بعضا في التنمية الثقافية ورفع المستوى الثقافى العام للشعب كله .

وتبقى بعد ذلك أمور عامة تتصل بتهيئة المناخ المناسب لتنمية وعي القراءة لدى المواطن المصرى وتعزيزه على الاطلاع كلما وجد وقتا لذلك ، وجعل انشاء المكتبات المنزلية الخاصة عادة تعتادها الأسر المصرية القادرة على اقتناء الكتب المناسبة لأفراد الأسرة ، وكذلك حفظ النوادى والنقابات والمؤسسات والشركات المختلفة لاقامة مكتبة خاصة بكل منها تساهم في رفع المستوى الثقافى لأعضائها والمتربدين عليها . كما ينبغى أن تهتم وزارة الثقافة بنشر المكتبات العامة في أحياء العاصمة

القاهرة والاسكندرية ، وعواصم المحافظات الأخرى ، وتشجيع نشر الكتاب بتوزيع جوائز مالية أو شهادات تقدير سنوية للكتب المعتمدة التي يتم نشرها خلال العام . والكتاب جدير بهذا التشجيع ، أسوة بما تبذله الوزارة من أموال تشجيعا لوسائل التثقيف الأخرى كالسينما والمسرح إلا أن الكتاب مقدم على هذه الوسائل لأنه يعتبر الوسيلة الأولى المباشرة لتوصيل الثقافة إلى أفراد الشعب ، ولأنه يسهل ضرورة اهتمام الدولة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، وفي هذا الصدد أيضا ينبغي لوزارة الثقافة أن تعمل على دعم ومساعدة اتحاد الناشرين في الحصول على مقر دائم يليق بهم ، ويستضيفون فيه ضيوفهم من الناشرين والمؤلفين الأجانب ، ويعرضون فيه كل جديد مما ينشرونه في مصر ، ترويجا للكتاب المصري وإعلاء لنور الثقافة المصرية الرائدة في العالم العربي والإسلامي ، وليس اتحاد الناشرين أقل استحقاقا للدعم والتشجيع من اتحادات الكتاب والأدباء والمثقفين وغيرهم من العاملين في حقل الثقافة بوجه عام .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق من حقائق وما دار حوله من مناقشات في اجتماع المجلس ، يقترح مايتلى :

* العمل على زيادة وعي المواطنين بالقراءة وإنشاء المكتبات العامة في عواصم المحافظات ، والاهتمام بالمكتبات الجامعية والمدرسية ، ومكتبات النوادي والجمعيات والنقابات والمؤسسات والشركات وغيرها ، ليكون الكتاب بحق هو دعامة الثقافة الأولى ، ويكون موجودا ومتوافرا في كل هذه المؤسسات وفي مكتبات البيوت أيضا .

* العمل على خفض أسعار الكتب بكل الوسائل الممكنة ، وذلك عن طريق زيادة عدد المطبوع منها والمبيع من هذا المطبوع ، كلما زادت النسخ المطبوعة ، قلت تكلفة طبع النسخة الواحدة منها ، وكذلك العمل على الاهتمام بإقامة صناعة الورق من المواد الخام الموجودة محليا ،

وتخفيض التعريفات الجمركية الخاصة بالونات ومستلزمات إنتاج الكتاب وبخاصة الورق اللازم لطبع كتب الأطفال وطبع الصور التوضيحية ، وكذلك الأفلام المستخدمة في طباعة الكتب والتفوق بينها وبين أفلام التصوير الضوئي العادية .

* مكافحة تزوير الكتاب المصري في الخارج والداخل ، ونقصد بالتزوير إعادة طبع الكتب دون إذن من الناشر الأصلي والمؤلف ، باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التصوير والطبع ، ويتم ذلك بتشديد العقوبة المنصوص عليها في قانون حماية حق المؤلف ، وبالتعاون مع الدول العربية خاصة لمكافحة الكتب المزورة وعدم السماح بتداولها في بلادها ، وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية لمكافحة هذه الظاهرة ، والعمل على أن تتولى منظمة التربية والعلوم والثقافة بجامعة الدول العربية التنسيق بين الدول الأعضاء والتزامها بمكافحة الكتب المزورة واحترام حقوق المؤلفين والناشرين الأصليين لها .

* إلغاء قرار وزارة الاقتصاد رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضرورة استرداد قيمة صادرات الكتب والصحف وباقي المطبوعات خلال فترة أقصاها خمس سنوات لمخالفة هذا القرار لنصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ، أو إصدار قانون جديد يقضى بإعفاء الكتب والصحف والمجلات من شروط استرداد قيمة حصيلة صادراتها إلى الخارج ، والسماح ببيعها بالعملة المحلية .

* إلغاء الرقابة على صادرات الكتب والصحف والمجلات مادامت مسموح بها ومتداولة في الأسواق المحلية . فالرقابة لايقصد بها حماية الأجانب الذين يطلبونها ويراقبونها ولما لظروفهم ومتطلباتهم الخاصة ، ويكتفى في هذا الشأن بالتأكد من خلو الصادرات من الكتب والمطبوعات التي صدرت بشأنها قرارات تحفظ أو أحكام بالمصادرة ، ويمكن حصر هذه المنوعات في قوائم تستعين بها السلطات الجمركية كما تبلغ

لاتحاد الناشرين ليبلغها بدوره الى أعضاء الاتحاد ومصدرى الكتب للاسترشاد بها .

كما ينبغي ان تقتصر الرقابة الدينية التي تقوم بها سلطات الأزهر الشريف على المصاحف وكتب الاحاديث النبوية الشريفة للتأكد من خلوها من الأخطاء قبل تصديرها الى الخارج ، وفيما عدا ذلك يسمح لجميع الكتب الدينية بالتصدير ما دام تداولها غير ممنوع داخل الجمهورية .

* الاهتمام بالمعارض التي تقام للكتب في الخارج والداخل ، وإحاطة اتحاد الناشرين علما بمواعيدها وأماكنها وشروط الاشتراك فيها لاعلام الناشرين المصريين بها وحثهم على ضرورة المشاركة فيها ، وينبغي أن يكون هناك تعاون تام وصادق بين اتحاد الناشرين والهيئة المصرية العامة للكتاب ، بصدد هذه المعارض الخارجية والداخلية وإدارتها والإشراف عليها ووضع شروط الاشتراك فيها .

* تشجيع إنشاء شركة استثمار لتوزيع الكتب في الداخل والخارج بهدف ترويج الكتاب المصري داخليا وخارجيا وزيادة انتشاره وضمان وصوله إلى طائفيه محليا وخارجيا .

* إعفاء النسخ المفردة من الكتب التي تصدر إلى الخارج عن طريق الطرود البريدية من كافة الاجراءات الجمركية والنقدية والرقابية ، بحيث تتولى هيئة البريد استلام وتصدير هذه الطرود دون قيود أو إجراءات أو مطالبات خاصة ، ومعاملة هذه الطرود المعاملة نفسها التي تلقاها الخطابات العادية المرسلة إلى الخارج .

* مناشدة وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تخفيض أجور الاعلانات الخاصة عن الكتب تخفيضاً ملموساً ليتمكن الناشر من الاعلان عن منشوراتهم بصورة واضحة وبخاصة في الصحف اليومية القومية التي ارتفعت أسعار الاعلانات فيها إلى درجة يستعصى معها الاعلان عن الكتب ، فالأسعار الحالية لاتحتملها اقتصاديات الكتاب الذي تطبع منه عادة أعداد محدودة .

* ضرورة دعم وزارة الثقافة لاتحاد الناشرين وتمكينه من اتخاذ مقر دائم له ، وتشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر أدبيا وماديا بمنح جوائز سنوية لأحسن الكتب تأليفا وترجمة وتحقيقا للتراث وإخراجا ، أسوة بما تقدمه الوزارة من دعم وجوائز مالية للروايات السينمائية والمسرحية وغيرها ، وباعتبار الكتاب هو الوسيلة الأولى لنشر الثقافة والمعرفة .

* العمل على تعديل القانون الخاص بإنشاء اتحاد الناشرين لأنه يتضمن نصوصا لم تعد تتماشى مع ظروفنا الراهنة بعد أن مضى على انشائه ٢٧ عاما ، وبخاصة النصوص المتعلقة بطريقة تكوين مجلس إدارته ، وشروط عضويته ورسم القيد بسجل الناشرين والاشتراك السنوي فيه وغير ذلك من مواد القانون التي أصبح تعديلها واجبا .

* تنفيذ البرامج القومية الخاصة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، تنفيذًا جادا يسد جميع الثغرات ، والحيلولة دون تسرب الصغار من التعليم الأساسي .

دور مصر الثقافي

تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

تعرض المجلس القومي للثقافة في تقريره سابق ، لموقف الثقافة المصرية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية . وقد بدا للمجلس أنه لا بد من أن يوجه اهتماماً خاصاً لمتغير جديد أو ظاهرة جديدة سيكون لها تأثيرها على مجموعة الدوائر الثقافية المتداخلة التي تنتمي اليها مصر ، وهي الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية ، والمتوسطية والعالمية بوجه عام . هذه الظاهرة الجديدة ، هي انهيار الجدار السياسي والثقافي الذي ظل يحجب المسلمين في الاتحاد السوفيتي السابق ، عن بقية الأمة الإسلامية ، ولموال فترة الهيمنة الشيوعية ، ومن قبلها إلى

حد ما ، هيمنة روسيا القيصرية على هذه المناطق الاسلامية فى آسيا الوسطى .

وكان آخر الأحداث التى توالى سراما فى المناطق ذات الاغلبية المسلمة فى آسيا الوسطى وجمهورية روسيا الاتحادية ، وهى جميعها تنتمى إلى « كومنولث الدول المستقلة » ، هو اختيار جمهورية تاتارستان المتمتعة بالحكم الذاتى داخل جمهورية روسيا الاتحادية للاستقلال التام واعتراض موسكو على هذا الاتجاه . ثم كان الصراع الذى اتخذ صورة الحرب الاهلية بين أذربيجان وأرمينيا ، وتطور الأحداث فى عنف مما حدا بأذربيجان أن تكون أكثر تطلعا إلى تضامن المسلمين معها ، ودعمهم لها ماديا ومعنويا .

والمرحلة الحالية لاتزال مرحلة انتقالية ، لها متطلباتها الخاصة ، ولكن هناك اعتبارات تتجاوزها الى مستقبل الروابط الثقافية بين هذه المنطقة والعالم الاسلامى الذى تنتمى إليه هذه الجمهوريات بعقيدتها الدينية ، وتراثها الثقافى ، وبحكم ما لمصر من نفوذ وريادة وبر فى بناء الهوية الثقافية الاسلامية الجديدة التى تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، كان لابد أن يكون لمصر دور رائد فى توثيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية مع هذه الجمهوريات ، وان كنا هنا سوف نركز بوجه خاص على العلاقات الثقافية معها ، وينبغى أن يكون دور مصر الثقافى فى إطار لقاء حضارى بعيدا عن صراع المصالح والسباق الذى بدأ بين عدة أطراف من أجل السيطرة على هذه المنطقة . ثم إن التعامل الثقافى معها ، يجب أن يكون فى صورة اتصال ثنائى الاتجاه ، منها واليها . فان من الأهمية بمكان أن تفتح مصر أبوابا ونوافذ ثقافية ، للتعرف على شعوب هذه المنطقة ، وتوفير المعلومات اللازمة عنها ، وتحديثها وإتاحتها لجمهور القراء والمستمعين والمشاهدين المصريين ، ومنه إلى بقية الشعوب العربية والاسلامية عن طريق قنوات الاتصال المصرية ، وأن تمد يدها فى الوقت نفسه ، فى لقاء ودى أخوى ، للتعاون مع هذه الشعوب ، لتلبية حاجاتها الثقافية ذات الطابع الاسلامى ،

لوضع حد للعزلة التى كانت مفروضة عليها وتمكينها من استعادة جذورها الروحية الاسلامية ، وكسر الحاجز الذى ابتعد بها عن اللغة العربية فى شكلها ومحتواها ، وفرض عليها أداة للتعبير غريبة عنها وعن تراثها الثقافى .

والعمل الجاد فى كلا الاتجاهين يتطلب دراسات متأنية متعمقة يجب أن يوضع منهجها على الفور ، لتأخذ طريقها فى تكامل مع الدراسات والتدابير السياسية والاقتصادية التى بدأت منذ انفرط عقد الاتحاد السوفيتى .

ومما لا بد من الإشارة اليه ان العلاقات بين الدول ، لاتقوم على أساس الدين وحده ومن ثم فان الاتصال بالجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى ، ليس ميسرا لمجرد أن أغلبية سكان هذه الجمهوريات تدين بالدين الاسلامى الذى يجمعنا وإياهم ، فهناك بجانب الدين مصالح وارتباطات وتوجهات وعلاقات أخرى من أهمها ان الصلة بين هذه الجمهوريات ليس من السهل أن تنقطع أو تتضايل فيما يتعلق بجمهورية روسيا الاتحادية التى خللت الاتحاد السوفيتى نفسه . لعلاقات موسكو بهذه الجمهوريات لن تضعف أو تتضايل فى المستقبل المنظور ، بحكم العلاقة التاريخية الرطيدة ، والجوار الجغرافى ، والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمنية التى تجمع بين الطرفين . كما أن توجه هذه الجمهوريات الاسلامية الى أوروبا الغربية أمر متوقع وطبيعى ، ثم ان التسابق الاسلامى نحو هذه الجمهوريات ، ليس موحدا أو منسقا ، فهناك الاسلام الشيعى الذى تدعو اليه ايران والاسلام السنى الذى تأخذ به تركيا . وهكذا . كما يمكن أن نضيف الى ذلك ، أننا يجب من جانبنا أن نعمل على الاهتمام بالعلاقات السياسية والاقتصادية ، بجانب العلاقات الدينية والثقافية ، وعلينا أن نستفيد من الزيارات والبحوث التى تمت حتى الآن فى هذه المجالات المختلفة ، جنباً الى جنب مع البحوث التى قام بها الأزهر الشريف من ناحية ، والنتائج التى توصل اليها بشأن العلاقات الدينية والثقافية مع هذه الجمهوريات .

وقبل أن نمضى قدما فى بيان ما يمكننا عمله ، يحسن بنا أن نبدأ بعرض قدر من المعلومات الضرورية عن الجمهوريات الاسلامية الست فى آسيا الوسطى ، وهى اوزبكستان ، وعاصمتها طشقند ، وسكانها نحو عشرين مليوناً . وقازاقستان وعاصمتها ألماتا ، وسكانها أكثر من ١٦ مليوناً . ثم ازبيجان وعاصمتها باكو ، وسكانها سبعة ملايين ثم طاجيكستان وعاصمتها دوشانبه وسكانها أكثر من خمسة ملايين ، وقرغيزستان وعاصمتها بيشكيك ، وسكانها أكثر من أربعة ملايين ، وأخيراً تركمانستان ، وعاصمتها عشق آباد ، وسكانها أكثر من ثلاثة ملايين . (انظر الخريطة المرافقة) وهناك نسبة عالية من المسلمين فى جمهورية تارسستان المتمتعة بالحكم الذاتى فى منطقة الفولجا ، وبشقىستان بمنطقة الأورال ، وداغستان ونخشوان وتشتشيني وأجاريا فى منطقة القوقاز . ولا ينبغي أن ننسى منطقة القرم وإن كانت تقع فى أوروبا ، ويبلغ عدد المسلمين فى هذه المناطق كلها ، ما بين ٨٠ ، ١٠٠ مليون شخص ، وتبلغ نسبة التركيز الاسلامى ٨٠٪ فى الجمهوريات الست الكبيرة ومن ٥٠ إلى ٧٠ فى المائة فى المناطق الأخرى .

وتعد الجمهوريات الاسلامية من البلدان الفقيرة ، ولا تزال اقتصادياتها متشابكة مع الاقتصاد الروسى ، وإن كان لديها كثير من المواد الأولية والثروات الطبيعية .

وعن الناحية التاريخية ، نقول أن الاسلام دخل هذه المنطقة فى عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، واتسعت رقعتها فى العصر الأموى من جنوب بحر قزوين الى ما وراء نهر جيحون وقد أسهم علماءها ، بجذورهم التركية والفارسية والعربية ، وثقافتهم الاسلامية الجديدة وقدرتهم على التعبير باللغة العربية التى تعلموها . وقد برزت فى تاريخها الحضارى ، ذروات السامانيين والدولة الخوارزمية ، والعهد التيمورى على فجوة حضارية تمثلت فى الغزو المغولى واستمرت بذورها الاسلامية دافئة فى عصر السيطرة القيصرية ، ثم الشيوعية ، الى أن بدأت تنبت من جديد بعد الاستقلال .

إن المحور الثقافى الأساسى الذى يمثل الرابطة التى تجمع بين شعوب هذه الجمهوريات كما تربطها ببقية الأمة الاسلامية ، هو القرآن الكريم والفكر الاسلامى ، ومن المرتكزات الهامة فى العمل الثقافى والاعلامى ذى الاتجاهين ، أولئك الأعلام الذين عرفهم المسلمون وعرفهم العالم أجمع . ويمكن أن نختار من بينهم فى المرحلة الأولى ، اثنى عشر اسماً لتسليط الأضواء عليها ، ثم تتبعها بقوائم أخرى فى مختلف المناسبات الثقافية . ولنبداً بالامام البخارى والترمذى ، وأبى داود ، وابن سينا ، والبيرونى والخوارزمى ، وبيديع الزمان الهمذانى وأبى الفتح الخازن ، والرازى ، والزمخشري ، والطبرى والفارابى .

ولنسلط الأضواء كذلك على المدن الكبيرة ذات التاريخ ، بخارة وسمرقند وطشقند وأدينا من المعلومات ما يكفى لتذكير المصريين وغيرهم بهذه الأعلام وأعمالهم بمختلف الصور الثقافية والاعلامية ، ولا يلزم إلا تشكيل مادتها بالأسلوب الملائم .

وإذا كانت مصر تتجه فى الوقت الحاضر الى ترثيق أواصر الاتصال بجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى بعد سقوطه ، ويقدر ما اتجه الجهد الى إيقاد بعوث اليها لمعرفة مجال التواصل والتبادل الاقتصادى والمعنوى ، فإنه لم تظهر حتى الآن بادرة لتعلم لغاتهم .

فإذا كنا نرى ذلك صعباً ، فإن الاتحاد السوفيتى لم يره كذلك . وكان السوفييت فى مؤتمراتهم التى يعقونها للكتاب الآسيويين والأفريقيين يسمحون لأعضاء الوفود بالقاء كلماتهم بلغاتهم القومية وكان المترجمون الفورون من السوفيت يقومون بترجمة هذه الكلمات إلى اللغات الرسمية الأربع للمؤتمر ، وهى الروسية والعربية والانجليزية والفرنسية . وكان ولا يزال فى موسكو معهد للدراسات الشرقية مزود بأجهزة التسجيل والصوتيات ، وقد سجلت عندهم اللهجات الشرقية لتدريب الدارسين المستشرقين المعاصرين عليها .

وفى معهد الاستشراق بطشقند أكبر مجموعة من المخطوطات ،

وعلى رأسها نسخة من مصحف عثمان ، وثمانون ألف مخطوط باللغة العربية والأوزبكية ، وأقدم مخطوطة عربية منها ترجع إلى سنة ٣٤٤ هـ - ٩٥٥ ميلادية . وفي العقد السادس من هذا القرن صدرت أربع مجلدات في وصف مجموعة طشقند تتناول أكثر من ٢٧٠٠ مخطوط في التاريخ وعلم الطبيعة والطب والجغرافية والزراعة والفلسفة واللغة والأدب . ومن مجموعة ليننجراد ، طبع مجلدان من فهرس المخطوطات العربية لمهن شعوب آسيا الوسطى ، أولهما في الأدب النثرى والثاني في الجغرافية ، مع أعداد مجلدين آخرين للطبع في مخطوطات الشعر العربي والتاريخ والسير والطب ، مع دليل لمجموعة ليننجراد - وقد ساعد النظام السوفيتي على اتساع الدراسات الشرقية ، وإقامة مركزى الاستشراق الكبيرين في موسكو وليننجراد ، وتأسيس مراكز علمية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ، فتكونت مجموعات المخطوطات الكبرى في طشقند ومنها مجموعات ياكوف وتقليس وخاركيف . وهكذا ساعد ذلك على بروز عدد من المستشرقين والعلماء الكبار أمثال كرافشكوفسكى وإيبرمان وبيلاييف وبولجاكوف وخالدوف وغيرهم .

ومن واجبنا أن نتعرف على المثقفين المعاصرين في هذه الجمهوريات الإسلامية ونعمل على تقديمهم إلى الجماهير العربية والإسلامية في شتى الأنحاء ، فليس هناك الكثيرون الذين يعرفون شيئا عن الكاتب جنكير ايتالوف صاحب العمل الروائى المعروف في كثير من بلاد العالم « ويطول اليوم لأكثر من قرن » . وهو أحد الكتاب المعاصرين من أبناء هذه المنطقة ، وبجانبه الشاعر الأوزبكي ايركين واه ، وأدتكور هاسم ، والشاعرة زلفيا . ومن الضروري أن نحاول اكتشاف المزيد من هؤلاء الأدباء والمثقفين لنقدمهم إلى المثقفين العرب في نفس الوقت الذى نعمل فيه على تقديم الانتاج الأدبى المصرى إلى أبناء هذه المنطقة ، وإتاحة الفرصة للقاءات تكون ثمرتها تفاعلا ثقافيا حيا ليس من أهدافه السيطرة ، أو بسط النفوذ .

ورغم أن النظام الشيوعى والعقيدة الماركسية ، عملتا على أن تفقد هذه الجمهوريات الإسلامية هويتها وأن تقطع ما بينها وبين جذورها ، وأن يسود فيها النهج الإلحادى الذى يعمل على أن يحو من أذهان أهلها عقائدهم الدينية وقيمهم الروحية التى تتعارض بطبيعة الحال مع أهداف النظام الشيوعى ومبادئه ، وهكذا استخدمت الشيوعية كل وسائل القهر ضد المسلمين هناك وقطع صلاتهم بأمضيتهم وتراثهم الإسلامى .

غير أن الاتحاد السوفيتى السابق ، رأى لأسباب سياسية أن يقيم حركة للتضامن الأفريقى الآسيوى ، بعد أن فشلت مساعيه في المشاركة في مؤتمر باتنوج . وهكذا بدأت العلاقة الجديدة الثقافية بين مصر من ناحية وهذه الجمهوريات الإسلامية من ناحية أخرى حينما عقد المؤتمر الأول للتضامن في القاهرة في نهاية عام ١٩٥٧ ، وأرسل الاتحاد السوفيتى وفدا إلى القاهرة يرأسه شرف رشيدوف رئيس وزراء أوزبكستان في ذلك الوقت وشارك في عضويته شيخ الإسلام باباخانوف ، والشاعرة زلفيا من أوزبكستان . ومن خلال حركة التضامن تفرعت مؤتمرات أخرى أفريقية وآسيوية ، كمؤتمرات المرأة والشباب والعمال وكتاب آسيا وأفريقيا الذين عقد مؤتمرهم الأول في مدينة طشقند عام ١٩٥٨ . وبالرغم من أن اللغة الروسية كانت هي اللغة الرسمية طوال العهد الشيوعى ، إلا أن هذه الجمهوريات الإسلامية كانت لها حياتها الثقافية الخاصة في الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية ، وكانت اللغات المحلية هي التى تستخدم في هذه الفنون ، كاللغة الأوزبكية التى تحتوى على الكثير من الكلمات العربية والتركية . وكانت أيضا العادات الشرقية منتشرة في هذه المناطق ، يلحظها الزائر في بيوت الناس وطعامهم وملابسهم وغير ذلك .

وهكذا نتضح أن علاقات مصر ، السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية لم تنقطع خلال الفترة الأخيرة من النظام الشيوعى ، أى خلال الستينيات وما بعدها ، حتى انهيار الاتحاد السوفيتى القديم .

وقد بادرت مصر من جانبها ، فور استقلال هذه الجمهوريات الإسلامية الست ، إلى إيفاد وفود على أعلى مستوى تزور هذه الجمهوريات وتعرب عن استعداد مصر لتقديم كل عون ممكن لها ، والتعريف على احتياجاتها في مختلف المجالات وخاصة على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والإعلامية كذلك .

وفي مارس من هذا العام ، قام وفد من رجال الأزهر الشريف ، بزيارة عدد من هذه الجمهوريات والمناطق الإسلامية ، وسأل الوفد المسؤولين هناك عما يلزمهم من معونات أو مساعدات لتوثيق العلاقات الدينية والثقافية بين مصر والأزهر الشريف من ناحية ، وشعوب هذه الجمهوريات والأقطار الإسلامية من جهة أخرى .

وقد عاد الوفد بعد أن تلقى طلبات باحتياجات معينة ومحددة ، منها حاجتهم إلى ٢٤ مدرسا لتعليم اللغة العربية للأطفال ، و ٢١ مدرسا لتدريس العلوم الدينية ، وستة محفظين للقرآن الكريم ، كما أبدى المسؤولون هناك رغبتهم في الحصول على منح عامة عددها ٨٥ منحة ، ومنح مخصصة عددها ٢١ منحة ، وحاجتهم إلى كتب دراسية لتعليم اللغة العربية ، ومراجع ومكتبات ومشاوركات في الدورات التدريبية للائمة ، ودعوات لزيارة مصر والأزهر الشريف .

وهكذا تتأكد الحاجة إلى أن تقوم الوزارات المعنية والمؤسسات الثقافية والإعلامية والدينية بواجبها نحو دعم العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، جنبا إلى جنب مع المؤسسات السياسية والاقتصادية والتجارية والسياحية . والإعلام بالذات يسير جنبا إلى جنب مع الشؤون الثقافية ، وله دور أساسي في هذه المرحلة ، وخاصة الإعلام المسموع والمرئي ، الذي يعد أكثر أدوات الاتصال فعالية في مجال التوعية والتثوير والتثقيف . فالإعلام هو أداة التغيير للفكر والمبادئ والتقاليد والقيم ، وهو يمهّد الطريق لكل تطور ، وهو العامل المؤثر في

٤٧٤

تشكيل الرأي العام في القضايا العامة الحسيرة ، وهو كاشف السلبيات ، ومرسخ الإيجابيات ، وهو نافذة النور التي تطل منها الشعوب على ثقافات العالم فتلهم طريقها ، وهو الاداة الفعالة للتوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأداة توصيل المعارف والثقافات .

وإلى جانب استطلاع كل الفرص الممكنة لدعم العلاقات الاقتصادية واكتشاف قنوات جديدة ومبتكرة للتعامل الاقتصادي والتجاري مع هذه الجمهوريات وإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوثيقها مع دولها ، ينبغي أن نرتاد جسورا أخرى ليعتدق الاتصال بها ، ومن بينها تشجيع التبادل السياحي المباشر ، وتبادل الوفود المهنية ، والتوسع في تقديم المنح الدراسية الأزهرية بما يتيح من زيادة العناصر المتعمقة في الدراسات الإسلامية والناطقة بالعربية . ويمكننا أيضا أن نقيم تبادلا إخباريا عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط والإذاعة والتلفزيون المصري ، ثم تبادلا لبرامج التلفزيون ، وتوجيه برامج بالراديو ضمن شبكة البرامج الموجهة إلى هذه المنطقة ، بلهجة أو أكثر من لهجات العائلة اللغوية التركية والفارسية ، وبمضمون يؤكد التقارب بين مصر وهذه الشعوب التي تشترك معنا في التراث الثقافي ، ومن الضروري أن يكون من بينها برامج تخاطب المنطقة بأسرها ، باللغة الروسية ، لأنها اللغة المشتركة التي يعرفونها جميعا ، مع تقديم برنامج باللغة العربية تأكيداً لأهميتها في الثقافة الإسلامية مع تشجيع دول المنطقة على كتابة لهجاتها التركية بالأحرف العربية أسوة بقرغيزستان التي قررت استخدام الأحرف العربية خلال مدة غايتها ثمانى سنوات .

وفي الوقت نفسه يبدأ مشروع لتعليم اللغة العربية بالراديو وعن طريق الكاسيت والفيديو كاسيت ، وخاصة أن لدينا خبرة واسعة في هذا المجال .

وتحمل كل هذه الجهود رسالة ضمنية تقول لشعوب هذه المنطقة أننا نتطلع إلى اليوم الذي تعود فيه مساهمتها الكاملة في الفكر الإسلامي

العربى فى عصر ذهبى جديد يشهده القرن الحادى والعشرون .

وفى مجال توثيق العلاقات الثقافية بين مصر والجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى ، ينبغى أيضا الا تهمل العلاقة الثقافية القائمة بين مصر وجمهورية روسيا الاتحادية التى خللت الاتحاد السوفيتى . ففى جمهورية روسيا ، رغم أنها ليست من الجمهوريات الاسلامية ، حركة استشراقية قوية ، مقرها الأساسى فى موسكو ، حيث توجد دار اللغات الأجنبية ، المسئولة عن ترجمة مختارات من الآداب الأجنبية إلى اللغة الروسية ، ومعهد الاستشراق الذى يقدم دراسات فى اللغات والآداب الشرقية ، بما فى ذلك اللغة العربية . والواقع أن معظم ترجمات الأدب العربى إلى اللغة الروسية قام بها مترجمون روس نذكر من بينهم هيلينا ستفانوكا التى ترجمت بعض الأعمال البارزة لأدباء مصريين محدثين .

كما أن هناك أساتذة عظاما فى معهد الاستشراق غالبيتهم أيضا من الروس . ولا بد من المشاركة الشعبية ، إذا كانت ممكنة مع الجهود الرسمية التى تقوم بها وزارات الخارجية والأوقاف والثقافة والتعليم والاعلام إضافة إلى الجهد الخاص الذى يقوم به الأزهر الشريف .

ومن اتحاد كتاب اسيا وأفريقيا ، يمكننا الحصول على معلومات كثيرة بشأن الحركة الثقافية المتبادلة ، وطبيعة المشاركة فى توثيق التعاون الثقافى مع هذه الجمهوريات ويمكننا أيضا معرفة ما تمت ترجمته عن الأدب الحديث فى الجمهوريات الاسلامية الى اللغة العربية ، وما تمت ترجمته الى اللغة الروسية من الأدب المصرى . وعلى ضوء هذه المعلومات المستقاة من الاتحاد يمكننا متابعة هذا النشاط ودعمه ودفعه إلى الامام .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن اتحاد الاذاعة والتليفزيون بادر باتخاذ خطوات تنفيذية فى مجال التعاون الاعلامى مع الجمهوريات الاسلامية ، فتم عقد

اتفاقية تعاون اعلامى مع جمهورية اذربيجان ووقعها وزير الاعلام الأذربيجانى ، فى زيارة له ، ضيفا للقاهرة ، كما استضاف الاتحاد ولدا اعلاميا عالى المستوى من جمهوريات أوزبكستان وتم الاتفاق على توقيع اتفاقية تعاون اعلامى بين الطرفين .

كما استقبل الاتحاد ولدا اعلاميا ولدا دينيا هاما من طشقند ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ مشروع مشترك تتم فيه اقامة ندوات دينية تذاع على مدى عشر ساعات ، فى نفس الوقت مع الجمهوريات الاسلامية الست ، وبعض البلدان الاسلامية الأخرى .

كما أن اتحاد الاذاعة والتليفزيون وضع خطة لقيام وفد اعلامى منه بجولة فى الجمهوريات الست للتعرف على احتياجاتها ، ومشاكلها فى العمل الاذاعى والتليفزيونى ، وتوقيع اتفاقيات تعاون خلال هذه الجولة التى ستتم فى المستقبل القريب .

اما عن تشجيع السياحة بين الطرفين فينبغى أن يكون المدخل - مراعاة للظروف الاقتصادية لهما معا - هو أن تكون السياحة فى اطار سياحة المجموعات التى تتخفف فيها تكاليف السفر والاقامة الى أقل درجة ممكنة . كما أنه من الممكن عقد اتفاقيات سياحية وجوية بين شركات الطيران ، تؤدى الى اضافة زيارة مصر إلى برامج رحلات الحج والعمرة للقدامين من هذه المنطقة ، باعتبار زيارة آل البيت نوعا من السياحة الدينية ، دون ربط بينها وبين مناسك الحج والعمرة ، والا كان ذلك بدعة غير مقبولة على الإطلاق . كما أنه من الممكن تنظيم رحلات لجماعات مهنية متجانسة تتم فى اطار لقاءات بين أعضاء المجموعات السياحية ونظرائهم فى مصر .

ولعلنا لانتسى أن فى جمهوريات اسيا الوسطى تراثا ثقافيا صوفيا يمتد الى القرن الرابع عشر الميلادى ، عندما أسس بهاء الدين البخارى طريقة النقشبندية ، وكذلك يوجد فيها امتداد صوفى للطريقة الشاذلية ،

والطريقتان معروفتان في مصر ولهما وجود ثقافي نشط . ومن الممكن أن تقوم مشيخة الطرق الصوفية بدراسة امكانات اللقاء المصري مع الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى عبر هذه الطرق الصوفية ونشاطها الثقافي على المستوى الشعبي ، دون تعارض مع جهود الأزهر الشريف في مجال العلوم الدينية والدعوة الاسلامية .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، ومادار من مناقشات بالمجلس يوصى بما يأتي :

* أن تكون الجهود المبذولة من ناحية مصر ، لتوثيق العلاقات الثقافية ، بجانب العلاقات الأخرى مع جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، بعيدة عن اشعار الآخرين هناك بأن مصر تحاول فرض نفوذها أو هيمنتها أو التأثير في السياسة العامة لهذه الجمهوريات . بمعنى ان تتجنب هذه الجهود الخوض في صراع المصالح أو سباق السيطرة وبسط النفوذ . كما ينبغي أن تكون واضحة وصريحة في كونها مجرد لقاءات حضارية وإنسانية وأخوية ، تحتتمها ظروف خاصة يتم قبولها بطريقة اختيارية تلقائية من جانب الطرفين .

* ان اللقاء الحضاري بين الطرفين ، لا يتم على حساب مصالح خاصة قائمة بالفعل لكل منهما ، ولا يهدف الى أن يحل طرف منهما محل أطراف أخرى ، في مجال العلاقات الأخوية الخاصة ذات الأفضلية المختارة من كل طرف ، مع المراجعة الخاصة لكون الجمهوريات الاسلامية ذات مصالح قائمة وقوية مع جمهورية روسيا الاتحادية وان لها تطلعات نحو دول أوروبا الغربية ، لانعمل نحن من جانبنا على الاضرار بها أو محاولة تقويضها .

* لابد من الحذر الشديد عند بدء التعامل وتنشيطه مع الجمهوريات الاسلامية فلهذه البدايات حساسية خاصة ، وغالبا ما تكون

النتائج والانطباعات المترتبة عليها ، هي الأبقى والأعمق أثرا في نفوس المتلقين .

* يجب مراعاة التدقيق وحسن الانتقاء والاختيار فيما يوجه الى هذه الجمهوريات من جوانب الثقافة والاعلام وبخاصة ما يتعلق بالافلام وشرائط الفيديو والقصص والروايات المطبوعة .

* تركيز التعامل مع الجمهوريات التي تأخذ بالمذاهب السنية ، لا للفصل بينها وبين غيرها ولا لتزكية فريق على فريق ، ولكن باعتبارها هي الأكثر ميلا الى التسامح واختيار الطريق الاوسط ، مع ملاحظة التنافس الثقافي والمادي الصعب مع الاتجاهات الأخرى .

* مراعاة الاعتدال وتجنب الاندفاع والمبالغة في السياسات واعداد الوفود واقامة حفلات الاستقبال وما إليها .

* يجب أن يجري التعامل الثقافي والاعلامي مع الجمهوريات الاسيوية الاسلامية في إتجاهين ، أحدهما يتيح تعرف المصريين الى شعوب المنطقة ، والثاني يتيح لهذه الشعوب التعرف الى الثقافة المصرية العربية والاسلامية .

* من المهم اجراء دراسات متأنية متعمقة للنواحي الثقافية والاعلامية ، تتكامل مع الدراسات السياسية والاقتصادية والتجارية وتتوازى معها ، كما ينبغي - في الوقت نفسه - اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير المعلومات واتاحتها للعاملين في الحقل الثقافي والاعلامي لتقديم صورة صادقة عن أحوال هذه البلاد .

* يجب أن يكون مفهوما أن المحور الثقافي الأساسي الذي تدور حوله علاقات الطرفين هو القرآن الكريم والفكر الاسلامي بديلا عن الشيوعية المادية ، على أن تكون النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية العامة ، لها وجود مكمل وموازن للعلاقات الاسلامية الخاصة .

* العمل على تعريف كل طرف باعلام المفكرين واعمالهم من الطرف

الأخر ، وإقامة لقاءات فكرية وإعلامية بالمفكرين المعاصرين من أبناء الجمهوريات عن طريق ندوات ومقابلات إذاعية ، واشراكهم فى النشاط الفكرى الاسلامى .

* تشجيع التبادل السياحى وتبادل الوفود المهنية ، لانه يتيح اللقاء والاحتكاك المباشر ويزيد معرفة كل طرف بالطرف الآخر .

* تشجيع دول المنطقة على كتابة لهجاتها التركية بالاحرف العربية ، ويمكن أن تؤدي الاتصالات الثقافية والتعليمية دورا مثمرا فى هذا المجال .

* البدء فى مشروع لتعليم اللغة العربية بالراديو والكاسيت والفيديو كاسيت .

* إقامة مراكز لتعليم اللغة العربية فى بلدان المنطقة مع التوسع فى تقديم المنح الدراسية الأزهرية للتعليم الدينى والثقافة الاسلامية .

* تشجيع إنشاء أقسام للغة العربية فى جامعات الجمهوريات ، ويمكن أن تؤدي الاتصالات الدبلوماسية والثقافية الرصينة والهادئة دورا فعلا فى هذا الاتجاه ، مع مد هذه الأقسام الجامعية بالاساتذة المصريين .

* تبادل الأخبار والمعلومات عن طريق وكالات أنباء الطرفين ، وقنوات التلفزيون ، وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية مع الجمهوريات .

* تزويد إذاعات الجمهوريات الست بالقلوات القرآنية والأحاديث والبرامج الدينية والأعمال الدرامية التى تتناول عصر صدر الاسلام ، وغيره من فترات الحكم الاسلامى المزدهرة .

* تشجيع الانتاج المشترك للمشاركة فى اعمال درامية متميزة تتناول بصفة خاصة حياة العلماء المشاهير الذين عاشوا فى هذه الجمهوريات .

* تسهيل اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى للهيئات الإذاعية فى الجمهوريات الست استقبال القناة الفضائية المصرية ، على أن يتحمل الاتحاد نفقات إقامة المحطات الأرضية هناك .

* الاسهام فى العمل على إنشاء مساجد جديدة فى الجمهوريات لاستيعاب اعداد المسلمين الفقيرة هناك ، مع الاستعانة فى الجانب المادى بالدول العربية النفطية .

* ايفاد الدعاة وخطباء المساجد المتخصصين لهذه الجمهوريات .

* تشجيع السياحة وتبادل الزيارات بين شباب المدارس والجامعات وبيوت الشباب والمعسكرات الصيفية والدورات الرياضية .

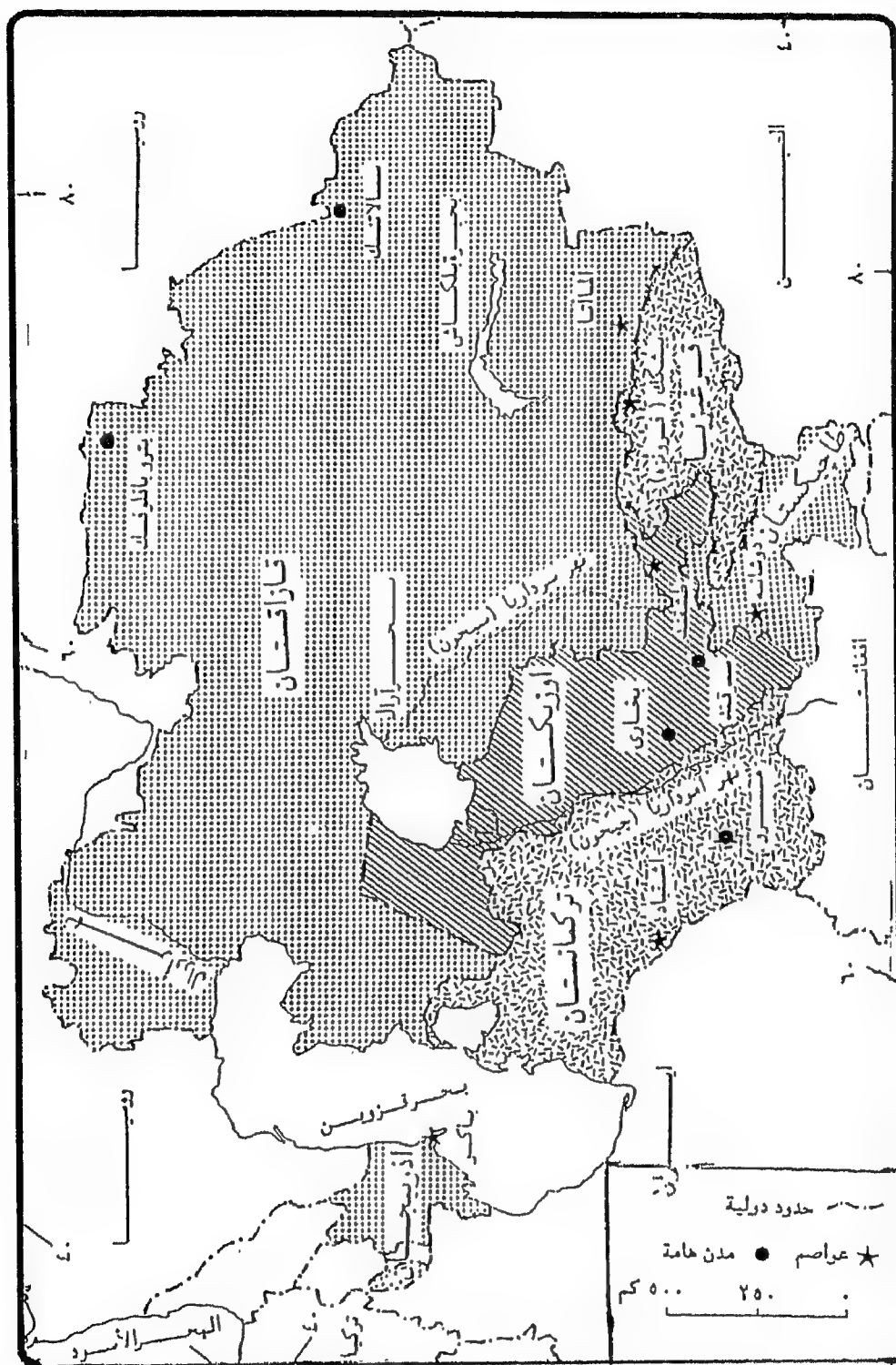
* توصية هيئة الكتاب بنشر كتب تتناول سير اعلام الفكر الاسلامى من أبناء الجمهوريات الاسلامية ، وأعمالهم ومؤلفاتهم الدينية والفنية والعلمية لتعريف المصريين وغيرهم من العرب والمسلمين بهؤلاء الاعلام .

* ترجمة الاعمال الأدبية والفكرية التى قد تكون صالحة للترجمة من أعمال المثقفين المعاصرين فى الجمهوريات الاسلامية ونشرها لتوثيق العلاقات والروابط مع هذه الجمهوريات .

* العمل على اعداد دليل شامل لمخطوطات جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية المتعلقة بالثقافة العربية والاسلامية .

* الاهتمام بتعليم بعض المتخصصين عندنا اللغات المحلية للجمهوريات الاسلامية والتمهيد لإنشاء أقسام لها فى كلية الآسن وكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر .

* إنشاء مركز ثقافى اسلامى مصرى فى مدينة طشقند بوصفها كبرى المدن الاسلامية فى هذه المنطقة ، ويحكم مالها من تاريخ علمى وثقافى اسلامى ، وتزويد هذا المركز بمكتبه جامعة مع البوات البحث والدراسة الأخرى ، وعدد ملائم من الاساتذة والباحثين المصريين .



الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى

الفنون

التنمية الثقافية الفنية

مدخل ومفاهيم أساسية :

المدخل البديهي لبحث دور الفنون في التنمية الثقافية هو التمهيد ، ولو بكلمات قصار عن الثقافة والفنون والتنمية ، لبيان المبادئ العامة ، ثم الانتقال إلى بحث السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذه المبادئ العامة ، والانتقال بها من أفاق النظرية إلى أرض الواقع .

قد يختلف العلماء في تحديد ماهية الثقافة وبخاصة عندما يفرقون بين الثقافة والحضارة ، ولكننا لسنا بحاجة إلى الدخول في هذا الخلاف بالنسبة لموضوعنا ، وكفيانا أن نقبل بأن الثقافة هي ذلك الرصيد المتكامل من العلوم والفنون .. من المجرىات والمحسوسات .. الذي تنشئه جماعة من الناس مرتبطة بمكان معين وزمان معين .. داخله به في إطار الثقافة الإنسانية .. مميزة مكوناته على أساس من قيم الحق والخير والجمال .. ساعية به إلى التقدم الذي يسمو بالإنسان ويؤكد إنسانيته . فنحن إذن ننطلق من مفهوم وحدة الثقافة الإنسانية ، ومن مفهوم تأكيد هوية كل جماعة مبدعة للثقافة ، ومن مفهوم الاختيار والتصنيف على أساس من المبادئ السامية ، وعلى رأسها تأكيد إنسانية الإنسان ، ومفهوم تكامل مكونات الثقافة التي تبرز من بينها اللغة والدين والعلوم والفنون والتراث الحضاري ، ونحن ننظر إلى هذه المكونات بالضرورة من

خلال فلسفة ما ونظرية معرفية مشتقة من هذه الفلسفة ، والأجدر بنا ألا نترك الأمر للمصادفة ، وأن نحدد فلسفتنا ونظريتنا المعرفية ، التي ننظر من خلالها ، لنصل إلى تحديدات واختيارات وارتباطات نهتدي بها في وضع ما نحتاج إليه في المجال العملي ببقية الانتقال من التصور المجرد إلى الواقع العملي ، وهو ما يتمثل في صورة استراتيجية أو إطار متكامل ، يضم المبادئ والتخطيط وأساليب التنفيذ من خلال مؤسسات المجتمع القائمة أو المطلوب إقامتها . فنحن على يقين من أن حركة الانسانية تحكمها منذ بداية التاريخ عملية تغير مستمرة ، وقد أصبحت عملية التغير أكثر سرعة في العصر الحاضر ، والتغير يسير بقوة الذاتية ، وبقوانينه ، وقد يتخذ صورا عشوائية ، إذا لم نتدخل ، ونوجهه بحسب قوانينه هو . ومن هنا كان من الضروري دراسة هذا التغير باستمرار وبعمق ، وفي مجالات ثقافية مختلفة ، حتى نستطيع التعامل معه ، وحتى تكون لنا القدرة على التنبؤ بمراحله المستقبلية .

لا بد لنا من فلسفة ثقافية عامة ، وهي متاحة لنا في صورة أو أخرى ، واضحة الصياغة أو مستترة قابلة للاستنتاج ، تنير طريق العمل في مجالات العلوم والفنون خاصة ، فنحن بداية نهدف إلى تحقيق التقدم ، ونرى أن الأساس الأول لتحقيق التقدم هو : بناء الإنسان بناء جديدا يناسب عصرنا الجديد الذي نقف بقدم في نصفه الحاضر الذي استحال إلى ماض ، وبالقادم الثانية في نصفه المستقبل الذي يتحول تحت أعيننا إلى حاضر وماض ، من خلال إيقاع سريع يفرضه فرضاً ، وعلينا أن نلحق به . وإذا كان مفهوم التقدم قد تبلور في ضمير الانسانية منذ عصر النهضة ، وهو قد تبلور مرارا في كل عصر من

عصور النهضة الانسانية ، فإننا نجد اليوم يتخذ في جوانبه التطبيقية صورة التنمية التي كثر الحديث عنها في معرض الخروج من مدارج التخلف إلى آفاق الحضارة ، أو الصعود من مستوى حضارى أدنى إلى المستوى الذى يعلوه . وقد كثر الحديث عن التنمية واشكالها وسبلها كثرة محمودة ، وأصبح واضحاً أن التنمية ربما تحققت فى قطاع دون قطاع ، فربما كانت هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية ، أو ربما شهد قطاع الصناعة تنمية دون أن يواكبها تنمية زراعية ، أو تنمية سياسية . وتركز الاهتمام على مستوى العالم كله - فيما سمي بعقد التنمية الثقافية - على السعى إلى تحقيق تنمية ثقافية يتحقق فيها الإنسجام بين مكونات الثقافة من ناحية ، ويتحقق فيها الإنسجام بين الجزء والكل ، بين الثقافة المحلية والثقافة الانسانية من ناحية ثانية . وما تكون التنمية موفية بالغرض إلا إذا كانت متكاملة ، شاملة لكل أبعادها ، وتركز هنا على : تنمية الانسان ، وتنمية الثقافة ، وتنمية الحضارة . ولقد اتضحت العناصر الكثيرة التى تتلف منها خريطة تفاعل الانسان مع بيئته أو بيئاته .

هذه التنمية الشاملة فى إطار التقدم تعنى أننا نؤمن بالتغيير ، ونسعى منهجياً إليه ، ونخطط له ، ونرسم سبل تنفيذه الممكنة فى مجتمعنا الحالى . ونحن عندما نتحدث عن تنمية الفنون ، نجد أن الفنون لايمكن بحثها منفصلة عن الثقافة ، ولايمكن بحثها منفصلة عن المؤسسات التى تؤثر عليها ، وتتناول أوجهها التطبيقية . ومن هنا فإن التوصية بإجراءات عملية محددة ترمى إلى تنمية الفنون ، تتداخل بالضرورة تداخلاً أساسياً فى مؤسسات الدولة المختلفة واختصاصاتها ، وتتداخل فى مجالات أخرى كثيرة ، منها الدين والعلم والصناعة . فكيف تتحقق التنمية فى مجالات الفنون وحدها ، مستقلة منفصلة عن المجالات الأخرى ؟

نحو استراتيجية لتنمية الفنون :

وأول مجال تمسه استراتيجية تنمية الفنون هو السياسة

بالمعنى العام ، وهو التوجيهات السياسية فى عمومها ، لأن التغيير سياسة ، تؤثر فيه السياسة فى مستوياتها العليا . ولابد أن نكون على بينة من أن التغيير يحتاج إلى مناخ عام مناسب له - ويحتاج إلى توجه وعمل على مستوى الدولة كلها ، ويحتاج بعد ذلك إلى فلسفة للفنون ، تواكب فلسفة الثقافة . وقد اتبحت لنا مؤلفات متعددة شملت مجال فلسفة الثقافة تناولات مستقبل الثقافة ومقومات الانسان المصرى ، وتطوير أسس التربية والتعليم ، ومراجعات واستلهامات من فكر تراثنا الاسلامى العربى ، ونحن بحاجة إلى مؤلفات مشابهة ، مواكبة لهذه الفلسفة الثقافية العامة ، خاصة بالفن عامة ، وبالفنون فرادى ، حتى نسير على نور . ونحتاج تطبيقاً لها إلى برامج تنفيذية وإجراءات تطبيقية فعالة .

إن التنمية الثقافية فى مجال الفنون خاصة تعنى التدخل الفعال فى عمليات نقل الثقافة والحفاظ عليها وتطويرها ، وهى عمليات متشابكة تنهض بها فى المجتمع مؤسسات متخصصة بصفة أساسية ، وإلى جانبها مؤسسات أخرى لها تأثيرها أيضاً . ومن هنا فإن التوصيات التى تنتهى إليها ستكون بالضرورة مشتركة أو متداخلة مع ما تكون هذه المؤسسات قد توصلت إليه من استراتيجيات وبرامج تنفيذية . وإذا بدت هذه التوصيات للوهلة الأولى وكأنها تتجاوز نطاق الفنون وأهلها ، فإنما السبب فى ذلك هو ما يبناه من قبل من دخول الفنون فى كل مجالات حياتنا .

ومن أهم المؤسسات التى ينبغى أن تشارك فى التغيير لتحقيق معدلات ونوعيات أفضل من التنمية الثقافية ، فى مجال الفنون ، نذكر :

- وزارة التعليم بمدارسها وجامعاتها ومعاهدها .

- وزارة الثقافة (الأكاديميات ، المسارح ، المتاحف ، هيئة

الكتاب وور النشر ، نور العرض السينمائى ، القصور الثقافية ،

الأوبرا ، قاعات الموسيقى ، المعارض ... الخ) .

- قطاعات الاعلام : التلفزيون ، الاذاعة ، الصحافة (من حيث المشاركة الفعالة فى عمليات التنمية وبالذات فى مجالات الفنون . ومن حيث المشاركة فى التأثير على المناخ العام) .

وليس من شك فى أن هناك جهودا تبذل فى مجالات التنمية ، منها ما يتحقق فى المجالات العامة ، ومنها جهود فردية مبعثرة أو توشك أن تكون كذلك . ولكن الهدف المطلوب أبعد بكثير فهو أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً ، وهو يقوم على مفاهيم أكثر تحديداً ووضوحاً . كل هذه المؤسسات والقطاعات مطالبة مجتمعة بالتضامن لتحقيق الهدف ، وكل وحدة منها مطالبة بأن تكون لها برامج متفقة مع الاستراتيجية العامة للتنمية الثقافية ، وفى داخلها تنمية الفنون متكاملة ، فى إطار عملية تغيير حقيقية تهدف إلى بناء انسان يؤمن بتكامل الثقافة ، وتكامل الفنون ، ودورها فى تحقيق التقدم القائم على الابداع الخلاق فى كل المجالات .

فى خصائص العمل الفنى :

ومجال الفنون بالذات مجال له مميزات وميزاته ، فهو أبرز مجال يظهر فيه الفرق بين الابداع الخلاق والنقل العقيم عن القديم أو عن الآخرين ، فهو مجال ينطلق فيه الانسان الى ارجب أنفاق الخيال والاحساس والحس والفكر ، فينتج الجديد المتجدد على الدوام ، ويشهد الهمم فى المجالات الأخرى ، العلمية والتكنولوجية والحضارية بعامة ، لأن هذه المجالات بحاجة إلى الروح الابتكارية التى ترسم لها الخطوط العريضة ، وتدفعها إلى تحقيق الجديد . نحن إذن نهتم بالفن لذاته ، ونهتم به من أجل الروح الابتكارية الخلاقة الابداعية التى نحن فى أشد الحاجة إليها .

والمبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الابداع الفنى هو أن يحقق الفنان ذاته . ومن هنا فإن الفنان الذى يتاح له أن يحقق ذاته بغير قيود ، الا قيم الفن ذاته ، يكشف عن هويته ، ويكشف فى اعماقها عن الهوية القومية ، ومن ورائها الانتماء الانسانى . وهو فى هذه العملية

الابداعية يجسم بالكلمة والنغمة واللون والحركة والكتلة قيم الجمال ، ومعها اسماً ما لدى الانسانية من قيم . هذا الابداع الخلاق الرائع يمثل نوعية من العمل الثقافى تختلف عن عمل العالم فى مجال الثقافة أيضاً ، فالعالم يسعى الى الجديد ، ويلتخذ نفسه بكل جهد خلاق ، ولكن عمله يقوم على اجراء البحوث على أساس أن يستخرج حقائق وعلاقات وارتباطات ، لا تنطبع بهويته ، وإنما هى تدخل بلا اسم ولاهوية فى بناء العلم الانسانى الذى يمتلكه الجميع . وليس هذا تقليداً من شأن الابداع العلمى ، ولكنه بيان لنوعيته ، ولا غرابة فى أن ترى طائفة من المبدعين تحقق لنفسها انسجاماً رفيعاً سامياً يتمثل فى ضم النوعين من الابداع معاً ، وكثيراً ما نرى الفنان يمارس العلم لاحداث التوازن فى ذاته ، ونرى العالم يمارس الفن للهدف نفسه . وعلى مستوى الأمة ، والانسانية ، فإن الجمع بين ابتكارية الفن وابتكارية العلم يحقق التناغم الثقافى ، ويضبط مسار التنمية والتقدم . وفى المجال التعليمى تعتبر الفنون المدرسة الأولى والأساسية لفرس مفهوم الفكر الخلاق والابداع . ومن هنا كان الاهتمام بالفنون منذ المراحل التعليمية الأولى عمل من أعمال التنمية فى أعقـق صورها .

ونحب أن نشدد هنا على أن الفنانين هم الذين يصنعون المكونات الثقافية التى تميز الهوية القومية ، فثقافة الأمة فى مرحلة من مراحل تاريخها هى بصفة خاصة رصيدها من الأعمال الفنية فى الشعر والرواية والمسرحية ، فى السينما وما تبعها من أعمال تلفزيونية ، فى التصوير ، والعمارة ، والموسيقى . تلك الأعمال التى تصل الى الناس جميعاً ، والتى تتكلم - باستثناء فنون الكلمة - اللغة العالمية أو الكونية التى يثقهاها الناس فى كل مكان ، ويكونون بناء عليها حسرة عن آخرين ، أو يتمثلون هويتهم .

والفنون تلعب دوراً أساسياً فى الحفاظ على التراث وتجديده لأنها تهتم فيما تهتم به من موضوعات بتراث العصور المختلفة ، فالفن استقبال وابداع . ونظرة الى المجالات الثقافية الأخرى ، تبين لنا أن

العلوم الطبيعية مثلا لاتحفل من المنجزات العلمية بما انتجته العصور القديمة أو الوسطى ، لأنها اشياء عفا عليها الدهر ، أما الفنون فهي لاتكف عن استقبال تراث كل العصور وكل البيئات . الفنون هي التي تحفظ لنا تراثنا ، تشاركها في ذلك بعض العلوم مثل التاريخ وتفرعاته ، وبعض مباحث الفلسفة وعلم النفس والاجتماع وما اليها من علوم تتخذ لها بين الوضعية والمعارية سبيلا . والفنون في حرصها على التراث تمثل المعاصرة والمستقبلية في أروع صورهما .

ولا ينبغي أن يغيب عن فكرنا أن مجالات الفنون هي التي وصلت بنا الى مستويات العالمية بما هي مجالات الخلق والابداع ، فبنض النظر عن الامكانات التكنولوجية وصلت الرواية المصرية الى مستوى جائزة نوبل ، ووصلت الافلام السينمائية الى مستوى قريب من العالمية ، وكذلك أعمال الرسامين والنحاتين والموسيقيين وصلت إلى مثل هذا المستوى بجدارة . فنحن مطالبون بالتشبه بهذا الانجاز ، والعمل على توسيع نطاقه ، وتمكينه من الاستمرار والتقدم .

ان العناية بالفنسون مطلب بالغ الاممية يؤدي بنا إلى تحقيق المبادئ الثلاثة : الابداعية ، الهوية القومية ، العالمية .

ولابد ان نعرف منذ البداية ، ان هذه الاستراتيجية التي نقصدها ، والتي تبوئ الفنون مكانها الحقيقي الى جانب مكونات الثقافة الأخرى ، تتطلب في سبيل تحقيق اهدافها برامج تطبيقية واجراءات تنفيذية .

والبرامج التطبيقية والاجراءات التنفيذية تدخل بالضرورة طرفا في اشكالية العلاقة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون ، بين الجمود والتقدم ، وهي علاقة صعبة وحساسة ، ونحن اذا نظرنا الى ما هو قائم ، وما يستهدفه مطلب التغيير ، وجدنا أن غالبية المؤسسات والقطاعات المؤثرة في مجال الفنون اختارت لنفسها مجموعة قليلة رمزية من المكونات الثقافية تتعامل معها ولا تضيف اليها . والاختيار يتسم بالتقدير والتصور والسطحية ، إلا في حالة المؤسسات الاكاديمية المتخصصة ، فالمدارس والجامعات لا تحفل بالفنون ، والبرامج التعليمية

في التلفزيون والاذاعة والصحافة والكتب المدرسية تقدم الينا الامثلة الشاهدة على انحسار دور الفنون وتحجيمها في أدنى الحدود ، كما وكيفا ، وربما وجدنا بعض القشور أو اللاتفات الخارجية . وأسباب هذا الوضع تدور كلها في نواتج عدم الاهتمام ، كما أنه ليس هناك إدراك كاف وفعال لأهمية الفنون ، ولا تعمق لقدرها المميز كمكون أساسي من مكونات الثقافة ، الكاشفة عن أعماق النفس ومعالم الهوية ، المحققة للعالمية ، وان رعاية الفنون رعاية متكاملة في إطار مفهوم وحدة الفنون تسهم إسهاما أساسيا في قيادة التغيير وتعميق جذور التنمية ، وضمان السلام وترسيخ القيم .

ومن هنا كان من الضروري اعادة بناء المؤسسات من منطلقات جديدة ، تستهدف بناء الانسان القادر على تنمية ذاته ، وتنمية مجتمعه ، تنمية تقوم على الحرية ، والاختيار ، وإرادة التغيير ، والابداع ، والخلق ، والفردية ، والقدرة على المشاركة .

ونخلص إلى الإشارة إلى أهم المؤسسات التي تعيننا في مجال تنمية الثقافة الفنية وكذلك المجالات التي لها صلة كبيرة بهذه التنمية والتي لا بد من إحداث تغيير وتطوير فيها بما يناسب أمد افنا في تحقيق التنمية المرجوة .

الإذاعة المرئية « التلفزيون » :

الاذاعة المرئية « التلفزيون » مؤسسة لها أثرها الكبير على إبداع الفنون واستقبالها ، وهي من هذه الناحية ذات فاعلية واسعة المدى وعميقه الأثر كوسيلة اتصال بين الفنون وجمهور المتلقين ، بجميع فئاتهم ، يتحقق عن طريقها على نحو أكثر نفاذا أهداف ثقافية فنية مختلفة . نظرية معرفية ، وتربوية تهييبية ، وتلقائية وترويجية ..وتحتاج برامجها إلى تخطيط أكثر عمقا وأدق تفصيلا لتحقيق أهدافها ، وأهم ما يمكن الأخذ به إجرائيا في هذا الشأن :

- تكوين لجنة من الفنانين والنقاد والمتخصصين في الفنون لترسم خططا واسعة المدى ، ربما تمتد الى سنوات ، للتعريف بالفنون العالمية ،

وفنوننا ، وفنانينا ، وتمكين المشاهد من الاستقبال السليم ، والتذوق الجيد .

- تضع اللجنة برامج متكاملة لكل الفنون (بدلا من البرامج العشوائية) بحيث يتلقى المشاهد فى اطار البرنامج على مدى سنتين أو ثلاث سنوات ، تصورا سليما ، كما وكيفا ، فى مجال النحت مثلا : يتسلسل البرنامج منذ البدايات الاولى فى مصر الى يومنا هذا . ويكون العرض واقيا ، سليما من الناحية العلمية ، يحترم عقل المشاهد وذوقه ، ولايبالغ فى الاكاديمية ، ولا يتردى الى التبسيط المخل .

- تحتاج هذه البرامج الى متخصصين فى الطرق المنهجية الخاصة للشرح والايانة .

- تنشر هذه البرامج فى كتب ، كما يحدث فى كثير من الدول . حتى يستطيع المشاهد المراجعة ، والتعمق . ومن هذه السلاسل المنشورة فى المانيا مثلا ما حقق انتشارا ورواجا وسمعة عالية .

- تنويع هذه البرامج المتكاملة بحسب سن المشاهد وثقافته .

- تنظيم دورات تدريبية على مستوى عال ، توضع لها برامج متدرجة ، ومتكاملة ، على شكل حلقات دراسية متطورة (أسانذة متخصصون ، معينات سمعية وبصرية ، مراجع حديثة الخ) تقوم على المناقشة والحوار وتخدم القيادات على المستويات المختلفة .

- العمل على انشاء موجة اذاعية تعليمية وقناة تليفزيونية تعليمية ، تتخذ الفنون فيهما مكانا لائقا .

المدرسة :

أما المدرسة - بمفهومها العام - فعملها واجب رئيسى فى تنمية الفنون من ناحية الإبداع وناحية التذوق وناحية الدراسة .

والواضح ان دور المدارس المصرية الرسمية يتناقض وينكمش على نحو متزايد . والمطلوب من المدرسة أن تعمل على تحقيق الجمع بين العلوم والفنون ، بين التحصيل والابتكار ، بين تنمية الشخصية الخلاقة المحلقة فى افاق الفنون والمقالية المنهجية المتعقبة للحقيقة والموضوعية .

وقد تكون هناك دراسات من اللجان المتخصصة تناولت المدرسة ، ومن المفيد أن تسهم من جانبنا بما يكملها بتوصيات من منطلق مجال الفنون .

اننا باختصار فى حاجة الى " مدارس جديدة " لاتعانى من أوجه القصور الذى تعاني منه المدارس الحالية ، ونشير من بينها إلى ما يلى : - انخفض الانفاق المادى على المدارس الحكومية فانخفض تبعاً له الاداء ، وبخاصة فى مجال الفنون وكادت روح اليأس أن تتغلب على محاولات البحث عن حلول غير تقليدية . وليس هناك من وسيلة لتحسين الاداء المدرسى طالما ظل مبدأ المجانية الصورية قائما .

- انصرف هم المخططين الى تحقيق أنواع معينة من العدالة ، توضع لها مقررات معينة وأسئلة ونظام امتحانات مركزى سرى ومكاتب تنسيق ...أصبحت المدرسة تقوم بعملية تحصيلية ، خرج منها الفن من جميع المراحل خروجا فعليا ، فما دامت مجموعات تكوين الشخصية ، والثقافة والموهبة الفنية ، والابداع لا تدخل فى ميزان الدرجات والمجاميع ، فالتصرف العلمى للباء يفرض عليهم المشاركة فى النظام القائم بحسب مايفرضه عليهم قواعده .

- نظرا لعجز الميزانية عن تمويل المتطلبات الحقيقية للمدرسة ومن بينها المرتبات الحقيقية للمدرسين ؛ تغيرت شخصية واهتمامات المدرسين واستشرت ظاهرة الدروس الخصوصية التى تعين المدرسين على الحياة ، ولم يعد لتكوين الشخصية وبناء الانسان ، ورعاية المواهب ، والحرص على الفنون ، والثقافة العامة سوق ، وما بقى منها قشرة هزيلة ، ولافتة من نوع لافتات الدعاية .

والسؤال هو : كيف يمكن تصحيح الوضع ؟

الخطوة الاولى تتمثل فى انشاء مدارس متطورة ، يمكن أن يطلق عليها اسم « المدارس الجديدة » تتولاها هيئة متحررة من قيود " الروتين " تجسم الفكر الجديد ، تواجه مشكلة المدرسة الحالية المتعثرة بصراحة وواقعية ، بحيث تحل المدارس الجديدة محل المدارس القديمة

تدريجياً على مستوى الجمهورية وإذا كانت الامكانيات المالية تفرض علينا ايقاعاً معيناً ، فليس من المفروض ، ولا من المستحب عملياً ، تنفيذ التغيير دفعة واحدة ، لأنه يحتاج الى إعداد متأن ، ولهذا فان "المدارس الجديدة" ستأخذ مكانها تدريجياً .

١ - ويقترح من الناحية العملية إنشاء هيئة ذات نظام خاص متحرر من القيود ، يتولاها متحمسون للفكرة ، وعارفون بمدى خطورتها على مستقبل هذه الأمة ، وقد كانت هناك تجارب قديمة في شكل المدارس النموذجية ، والمدارس التي يتولاها كبار التربويين ، وإذا كنا نشير إليها بالتنوير والتقدير ، فاننا نؤكد أن المطلوب هو برنامج طموح ، أكبر وأشمل .

٢ - تقوم هذه المدارس على أسس واضحة .

- فهي مدارس لها ميزانيتها المحسوبة بناء على التكاليف الفعلية مقيمة على نوعية أداء عالية ، يتولاها مدرسون يحصلون على الأجر الكافي ، ويتابعون حلقات ومؤتمرات متتالية لرفع المستوى الحقيقي ، لا الشكلى .

- ترتيب منح دراسية كافية لغير القادرين .

- بناء مدرسى كامل التجهيز : أدوات ، آلات فنية ، مجموعات ، متاحف ، ملحقات ، ولا يعنى ذلك البذخ والترفع ، وإنما يعنى التجهيزات الضرورية لممارسة الرياضة وتذوق الفنون وتربية المواهب .

- نظام لصيانة المبنى وتجهيزاته وتطويرها .

- الاعتماد على إداريين ومتخصصين يحصلون على الأجور الكافية التي تجعلهم يعملون بكل جهدهم داخل المدارس ، لا بالقهر وسطوة الرقابة ، ولكن بالاكثفاء .

٣ - تعمل المدرسة ببرامج متطورة تقوم على تنمية الشخصية وخلق إرادة التقدم والسعى إلى الابتكار والخلق .

٤ - الجمع بين العلوم والفنون في توازن واحترام ، من ناحية الساعات والبرامج والأنشطة ، بحيث يكون التعليم في مجال الفنون

شاملاً لزيارة المتاحف والمسارح والسينما ، مع الدراسة النقدية والمناقشة مع المدرس والناقد .

٥ - تعميق مفهوم وحدة الفنون باعتبارها المكون الأساسى لثقافة الأمة بحيث لا يقتصر الاهتمام على التصوير دون النحت ، أو الموسيقى دون العمارة ومع متابعة العصر فيما يستجد من ألوان الفنون مثل التصوير الفوتوغرافى .

٦ - تطوير المناهج التى تمس الفنون ، مثل منهج التاريخ الذى ينبغى أن يتسع ليشمل المكون الهام والأساسى وهو الفنون . وينطبق هذا أيضاً على اللغة العربية واللغات الأجنبية من حيث اتصالها الوثيق بفن الكلمة ، فتكون البرامج شاملة لفنون الشعر والمسرح والسينما والتمثيلية الإذاعية والتليفزيونية . والعمارة والتصوير والنحت والموسيقى والرقص ، مع الربط بين الفنون المختلفة والدراسة من منظور تكامل الفنون وحدثها .

٧ - الأخذ بمفهوم الاختيار ، بحيث يتاح للتلميذ الاختيار بحسب مواهبهم ، فلا يكون برنامج المدرسة كله إلزامياً ، بل يكون للتلميذ أن يختار الفنون التى يحبها ، مع الأخذ بضرورة أن يتعلم كل تلميذ التوتة الموسيقية وآلة ، مع برنامج متدرج متكامل حسب الصنف الدراسى للتذوق الفنى .

٨ - تطوير الكتب المدرسية لتحقيق هذه الأهداف - ومن الضرورى أن يكون الكتاب المدرسى ، من ناحية الشكل والإخراج والتوثيق المنصور ، مشوقاً محققاً للقيم الجمالية .

٩ - تشكيل اليوم المدرسى والعام الدراسى بناء على هذا المنظور فيكون معروفاً منذ البداية أن التلميذ يستكمل تكوينه واستيعابه للفنون على نحو متدرج طوال سنوات الدراسة ، بحيث يجمع برنامج المدرسة الكتاب والصورة والزيارات الخارجية (تدخل زيارات المسارح والسينما والمتاحف وقاعات الموسيقى والأوبرا والباليه - معارض الفنانين ضمن برنامج المدرسة) والمناقشة والممارسة .

١٠ - احترام حمص الفنون واحترام تنمى المواهب ،
والاحاح على ذلك فى القسم المخصص .

١١ - الاهتمام الجاد بالمعارض المدرسية بحيث تبعد عن الذوق
السهل والضحالة والافتعال .

١٢ - تطوير طريقة التدريس ووسائل الايضاح المصورة بالتوسع
فى استخدام الافلام والشرائح والفيديو .

١٣ - تغيير نظام تقييم الطالب تغييرا جذريا ، بحيث يكون
للاستيعاب الحقيقى والموهبة والنشاط الخلاق والفنون مكانها اللائق فى
هذا النظام .

المناخ العام :

ويواكب هذا التطوير فى نظام المدرسة تطوير فى المناخ
العام ، بحيث يكون الجمال ، الذى تحققة الفنون متفرقة ومجتمعة
وفى صورها التطبيقية ، سمة لحياتنا فى مدننا وبيوتنا ، فكيف
نستطيع أن نلحق بركب التقدم ونحن نواجه القبح صباح مساء ؟
فلا بد من اسهام المحافظات ، ونقابة المهندسين ، ووزارة التعمير فى
إحداث التغيير والاستعانة بالفنانين استعانة أساسية وحقيقية
فى مجالات العمارة فى : بناء المدن الجديدة ، وتحديد المدن
القديمة ، وتجميل العاصمة ، إن تكلفة صناعة القبح تزيد على
تكلفة صناعة الجمال ، فلماذا نغفل الجمال ، ولدينا من الفنانين
العظام كناعات عالمية قادرة على الوفاء بمتطلبات هذا الجانب من
التنمية الفنية .

ومن المفيد أن نشجع بكل الوسائل القطاع الخاص على انشاء
شركات متخصصة فى صيانة الواجهات والتراث الفنى فى الشارع
المصرى ، وهناك نماذج مشجعة بدأت فى بعض الأحياء (مصر
الجديدة) تحتاج الى مزيد من التشجيع ، والاعتماد على
القطاع الخاص .

كما ينبغى حث المحليات على تشجيع مثل هذه الشركات

المخصصة التى يتولاها القطاع الخاص ، والتى تتيح المزيد من فرص
العمل للشباب ، والحفاظ على التراث الفنى ، والحس الجمالى ...
وكلها أمور لها نتائجها الايجابية على قطاعات السياحة .

كذلك ينبغى أن يقتصر دور الحكومة فى هذا المجال على التشجيع
بالجوائز والتسهيلات الضرائبية ، والتقييم الفنى ، ووضع الضوابط ،
حتى لا يكون تجميل المدينة عبئا على الميزانية .

تشجيع التأليف والترجمة فى مجالات الفنون والجماليات :

- من الممكن أن تقوم وزارة الثقافة ، عن طريق هيئاتها المختلفة ،
بوضع برنامج متكامل لتشجيع التأليف والترجمة فى مجال الفنون ،
والجماليات ، عن طريق اقتراح الموضوعات التى نحتاج اليها لتأصيل
وتعميق الكتابة عن الفن والفنانين ، ورصد جوائز للكتب المتميزة ،
والموضوعات فى هذا المجال كثيرة وحاجتنا إليها فى عملية التنمية
الثقافية الفنية ضرورة من الضرورات الأولية ، ومن أمثلتها :

(أ) الفن نظرياته وعلم الجمال .

(ب) آراء فى الاتجاهات الفنية فى مصر .

(ج) تسجيل مرثى عميق لأعمال الفنانين ، على هيئة سلسلة تتناول
كل الفنانين الذين أنجبهم مصر فى كل المجالات ، القدامى والأحياء .

(د) رعاية التراث الفنى والمآثورات الشعبية .

معرض سنوى متكامل للفنون :

الاستفادة من تجربة هيئة الكتاب فى « معرض الكتاب الدولى »
واقامة معرض متكامل للفنون على نطاق واسع ، لا يقتصر على
القاهرة وحدها ، بل يشمل المحافظات ، يكون فرصة سنوية للارتفاع
بالذوق وتشجيع الفنانين ، وبيع الانتاج الفنى مع عقد نوات
للمناقشة والتقييم .

ويمكن أن ترتبط اقامة هذا المعرض السنوى بتشجيع انشاء جمعيات
فنية متخصصة ، تناح لها فى المعرض السنوى فرصة الخروج الى

الجمهور ، وأقصد بالجمعيات المتخصصة :

(أ) جمعيات تتخصص الواحدة منها فى فن معين ، أو فى اتجاه معين .

(ب) جمعيات تتخصص الواحدة منها فى فنان واحد .

وتضم هذه الجمعيات فى إطار هيئة كبيرة تتابع نشاطها من حيث رعاية الفنانين الجدد والنقاد ، وحصر الدراسات ، وتعميق الفهم ومنح الجوائز ، وإصدار كتاب سنوى .

فى هذا الإطار تحتل موضوعات الماثورات الفنية والتراث مكانها المناسب من حيث هى مكونات للهوية ، ومن حيث - مادة للإبداع الخلاق ، بالإضافة الى موضوعات التفاعل الثقافى والتثاقف .

اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية :

تتحمل اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية أعباء كبيرة فى مجال الفنون ودراساتها ورعايتها ، وهى بحاجة الى تدعيم مادى وتجهيزات مناسبة حتى تؤدي واجبها على خير وجه .

ومن المفيد أن يكون لهذه المعاهد نشاط مباشر يتصل بجمهور المتخصصين ، والجمهور الواسع ، نشاط ياتلف مع الأعمال الفنية الرفيعة فى مجالات تخصصها .

الترباط فى التخطيط والتنظيم والتقييم :

إننا بحاجة الى الاهتمام بتحقيق معدلات أعلى من الترباط فى التخطيط والتنظيم والتسويق ، والتقييم ، والأمثلة كثيرة ... منها : الربط بين إقامة المعارض الفنية ونشاط السياحة ، بحيث تضع شركات السياحة المعارض والعروض الفنية والمتاحف الفنية فى برامجها . ومن قبيل الترباط التسويق الجيد ، بحيث تصل الدعوة الى كل نشاط فنى متميز الى جمهور محدد بالإضافة الى الجمهور العام : وتتولى جزءاً كبير من هذا العمل أجهزة التسويق والدعاية والتخطيط التى تتوجه بالحديث المباشر الى أسماء محددة ، ومؤسسات محددة (جامعات ، مدارس ، جمعيات ،

نقابات .. الخ) على مستوى الجمهورية مع تقديم وسائل التشجيع من تخفيضات وتسهيلات .

الفنون والطفل :

بدأ الاهتمام بالطفل يتخذ صورة مباشرة بالخير وينبغى أن تراعى الهيئات المختصة بثقافة الطفل ، أهمية الفنون فى تكوين شخصية الطفل ونموه (الاذاعة ، التلفزيون ، السينما الكتاب ، الهوايات ، اللعب ...)

المعارض المتنقلة :

لما كان الوصول بالفن الى كل الناس هدفاً استراتيجياً فقد جرىت بعض الدول بنجاح معارض اللصقات المتنقلة ، وبعضها على هيئة سيارة نقل كبيرة أو مقطورة وتعتمد على مسور مستنسخة للأعمال الفنية ، وشرح مبسط يقوم به فنان أو ناقد متخصص .

ومن قبيل المعارض المتنقلة ، المعارض التى تقام فى النوادى والجامعات والمدارس ومن الممكن أن تشمل أعمالاً فنية على مستوى رفيع ، لكبار الفنانين .

الأفلام التسجيلية :

يعتمد نشر الوعى الفنى بدرجة كبيرة على أفلام تسجيلية تتناول فنون مصر ، وفنانيها وتراثها .

تسجيل التراث الفنى :

نحن بحاجة الى مشروع متكامل لتسجيل التراث الفنى المصرى يكون من أهم الأسس التى يقوم عليها :

(أ) مراجعة مجموعات المتاحف للتأكد من أنها تحتفظ بأكبر كم ممكن من المعروضات التى تمثل التراث الفنى على أوسع نطاق ، وفى كل عصوره ، وفنونه وتفرعاته .

(ب) الاستفادة من الامكانيات الحديثة (الطباعة ، التسجيل على أشرطة كاسيت ، التسجيل على أشرطة فيديو ، التسجيل على أشرطة سينمائية) لتسجيل تراث الفنون المختلفة : الموسيقى ، المسرح ،

المسئمة ، المسمرة ، التصوير ، النحت ، الفنون الشعبية ، والمفروض أن تنهض بهذه المهام شركات قطاع خاص تشجعها الدولة عند اللزوم .

التوصيات

وعلى ضوء الحقائق التى عرض لها التقرير والمناقشات التى دارت حولها فى اجتماع المجلس ، يوصى بما يأتى :

* تشجيع تأليف وترجمة الكتب التى توضح أساسيات الفنون والعلاقة بين الفنون والثقافة والتنمية بمعناها الواسع ، ومن بينها العلاقة بين الفنون والدين ، حيث أن القيم الجمالية والانسانية التى تسعى اليها الفنون قيم يحض عليها الدين .

* تطوير المدارس تطويراً جذرياً يحقق مفهوم المدرسة الجديدة التى تنمى الروح الابداعية الخلاقة والربط بين العلم والفن مع تطوير طرق تدريس الفنون ، وتنمية الذوق .

* دعم الاهتمام بالفنون فى أجهزة الاعلام ، وتكوين لجان متخصصة فى الاذاعة والتليفزيون لرسم خطط واسعة المدى التعريف بالفنون .

* تنظيم دورات تدريبية للعاملين فى وسائل الاعلام لتعميق معرفتهم بالفنون .

* انشاء موجة اذاعة تعليمية وقناة تليفزيونية تتخذ الفنون فيها ، كما وكيفا ، مكاناً لائقاً .

* الاعتماد على الفنون فى تطوير المناخ العام جمالياً ، والاستعانة بالفنانين والمتخصصين فى الفنون للحفاظ على التراث الفنى المتمثل فى التراث المعمارى والحدائق وتنسيق المدن والقرى ، وانشاء شركات متخصصة فى هذه الاعمال .

* اقامة معرض سنوى متكامل للفنون يكون فرصة سنوية للارتفاع بالذوق وتشجيع الفن الجيد .

* تشجيع إنشاء جمعيات فنية متخصصة ، تتخصص الواحدة منها

فى فن معين أو فنان بذاته تجمعها هيئة كبيرة تكون مهمتها رعاية التراث الفنى القومى .

* تشجيع قيام اكاديمية الفنون والمعاهد الفنية المختلفة بنشاط يتصل بجمهور المتخصصين والجمهور الواسع .

* تحقيق الترابط بين الجهات المختلفة التى ترمى الفنون بهدف تحقيق التكامل فى التخطيط والتنظيم والتقييم .

* الاهتمام بتقديم الفنون الى الطفل فى صورة تصقل ذوقه ، وتوسع ثقافته وتعين على تحقيق التوازن بين مكونات شخصيته ، وتحفزه على الإبداع والابتكار

* اقامة المعارض المتنقلة حتى يصل الفن الى كل الطبقات فى طول البلاد وعرضها .

* تشجيع انشاء شركات متخصصة لتسجيل التراث الفنى وتقديمه الى الجمهور فى صورة كاسيتات وأشرطة فيديو وكتب مصورة ... الخ والحرص الشديد على محافظة أجهزة الاعلام على ما لديها من تراث فنى مسجل .

الطابع المعمارى للمدن الجديدة

بعد مرحلة الاتجاه التنشيطية إلى القيام بعمليات التشييد والبناء الضخمة التى اقتضتها ظروف وطبيعة المرحلة والتى أثرت ظهور العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة أضادت الى خريطة مصر مدن : العاشر من رمضان - ١٥ مايو - السادات - ٦ أكتوبر - برج العرب الجديدة - الصالحية - النوبارية الجديدة - دمياط الجديدة - العبور - بدر - بنى سويف الجديدة - المنيا الجديدة . يبيح أن عامل « الكم » كان له الدور الحاسم والحاسم فيما تم من إنجازات حتى الآن .

وقد يكون لذلك مبرراته وظروفه الضاغطة ، ولكن حان الوقت لكي نأخذ أيضا عنصر « كيف » في الاعتبار وأن نتلمس الطرق الى تحقيقه بفكر راجع وبما يقتضيه ذلك من دراسة علمية وأعباء مادية وتنظيمية ، ومن أبرز القضايا التي تثار في هذا الشأن افتقار المدن الجديدة الى طابع معماري يميز كل منها .

آراء حول مسألة الطابع :

ان تحقيق الطابع للمجتمع العمراني أو المدينة ينبع أولا من الفكر التخطيطي لها ، ثم تأتي المنشآت التي ستقام على هذا التخطيط فتجسم الاطار أو البيئة التي هي من صنع الانسان ، والمقامة في أحضان البيئة الطبيعية ، ولكل بيئة طبيعية ظروف ومتطلبات بل ومحددات ، وتتركز النظرة المناهضة لقضية الطابع المعماري فيما يلي :

– ان اثاره هذه القضية الآن هو من قبيل النزوات المعمارية والترف الفني الذي لا تتحمله طبيعة المرحلة .

– ليس لها هدف وغايته أو مبرر مادي على المتفاعلين .

– ان تحقيقها عبء مالي يضاف الى التكاليف .

وي دعم هذه النظرة مبرران أساسيان هما عنصر السرعة وعنصر الاقتصاد :

• فالسرعة تعني اختصار وقت التصميم المعماري والمواصفات الانشائية بتطبيق النماذج النمطية السابق اعدادها بواسطة الاجهزة المركزية والجامعة دائما تحت الطلب .

• والاقتصاد يعني استعمال نفس طرق الانشاء ونوعية المعدات بواسطة جهاز المقاولات نفسه وربما باستعمال مواد البناء نفسها أيضا .

ويهدفان العنصرين تسهيل السيطرة على تكلفة انشاء الوحدات السكنية التي تمثل الكم الأكبر من ميانى المجتمعات العمرانية الجديدة ومن ثم التحكم في عامل الوقت وتنظيم مراحل التنفيذ .

تأكيد الوعي بخصوصية المجتمع :

ومع ذلك فان هناك لحسن الحظ عودة صريحة وقوية الى الوعي بخصوصية المجتمع ، وبضرورة تأكيد بيئته العمرانية ومطابعه المعماري ، حيث ان مسئولية تشكيل بيئة الانسان تعنى وتستلزم الوعي بالمجتمع وملاحه وامكاناته ، وباحتياجاته وتطلعاته ، وثقافته وأبعاده التاريخية والحضارية .

ان اعادة تشكيل بيئة الانسان يمكن صياغتها باعتبارها التحدي الاساسي الذي يواجه المعمار والتعمير بالتركيز على بعدين أساسيين :

البعد الاول : المشاركة وهي الامر الذي يعنى وبالتحديد في مجال العمارة والتعمير المعيشة الحقيقية ، وأن المعمارى هنا شريك ومشارك للجماعة والمجتمع في بحثه عن التعبير الامثل لاستيفاء حاجاته المادية والروحية .

البعد الثاني : هي عملية صياغة مسئولية المعمارى وتتركز في الوعي بخصوصية المجتمع ، والقصد الى التعبير عنه وتأكيد وتعميق مفهوم هذه الخصوصية ، وهذا البعد والمفهوم ينطلق من الاقتناع التام بأن العمارة والتعمير هما مرآة صادقة للثقافة المحلية بأبعادها المادية والروحية ، وهو الامر الذي يبرر ويؤكد أهمية الطابع المعماري والعمراني لنتاج المعمارين والعمرانيين ... الطابع الذي يعكس ملامح الجماعة والمكان ويضم في أعطافه غنى التجربة التاريخية وأصولها ذات القيمة .

والطابع من هذا المنطلق ليس غطاء أخيرا يضاف الى النتاج المعماري أو العمراني وليس استعارة ساذجة من الاصول التراثية أو ملامح العمارة المحلية ولكنه تعبير عن « التركيب » الفنية التي تضم المجتمع والمكان والتاريخ .

فاذا كان هذا هو الموقف المعلن لتوجهات الدولة فلا بد أن يصبح ذلك إلزام يوضع هذا التوجه موضع التنفيذ بالنسبة للاطراف الثلاثة وهم : صاحب القرار – المعمارى والمخطط العمراني – المتفاعلين من عامة الناس . فهو بالنسبة لصاحب القرار

إدراك وإبراز للفروق الحساسة بين مجتمعات مختلفة تنشأ في مواقع متباينة على خريطة مصر ، وتمثل كل منها تركيبة خاصة معقدة لا يصلح للتعامل معها مبادئ الحلول النمطية الجاهزة أو التعميم .

أما بالنسبة للمعماري والمخطط العمراني فهي إشارة وشحذ لمدركتيهما الأساسية بأن العمارة والعمران هما التشكيل النهائي للوعاء الذي تنمو فيه الحضارة ، ويعيش فيه الإنسان مستوفيا حاجاته المادية ومتطلباته الروحية والعقائدية ملتحمًا بمجتمع ذي كيان وشخصية .

ويعنى هذا الوعي بالنسبة للمنتفعين من عامة الناس إحساس بالانتماء والاندماج وشعور أصيل بالمشاركة في مجتمع تتحقق فيه الرغبات المشروعة وتجاب فيه المتطلبات الحياتية ، وتنطلق فيه الطاقات الإبداعية ويسيطر عليه الأمن والأمان فتتحقق فيه خصوصية الإنسان والمكان .

ولكى نرد القضية الى أصولها بالنسبة للطابع والخصوصية فلا بد أن نرجع الى المنظومة الثلاثية المثلثة فى « الإنسان - المكان - التاريخ » والتي لا بد أن تتكامل لى ينشأ مجتمع عمراني ذي طابع وخصوصية .

فالمكان بلا انسان ولا تاريخ يساوى طبيعة بكر عذراء .

والانسان والمكان بلا تاريخ يعنى لا طابع ولا خصوصية .

والمكان والزمان بلا انسان يعنى لا تاريخ .

فإن كان الزمان هو التوقيت فالتاريخ هو قصة الانسان على المكان وهو البوتقة التي تنصهر فيها تجربة الانسان مع الزمان ففى المكان فينتج عنها سبيكة نفيسة هى الطابع والشخصية .

وفى هذه النقاط بالذات يكمن غيب الطابع بمفهومه الصحيح والاصيل من المجتمعات العمرانية الجديدة .

النموذج النمطى وشخصية الفرد فى المجتمع العمرانى :

يتعرض التصميم النمطى للمساكن للنقد الشديد وخاصة اذا عمم تنفيذه بالمواقع المختلفة والبيئات المتباينة على محاور التنمية العمرانية ، ويحمله الكثيرون الجانب الاكبر من المسؤولية فى انعدام الحيوية والجاذبية للمجتمعات الجديدة .

وفى هذا المجال نستطيع أن نعتبر أن تعميم نماذج الاسكان لكل الناس هو تجاهل لخصوصية الفرد بل ومساس بانسانية الانسان ، ويمكن التمثيل لذلك بأن صانع الاحذية الخاص يعطى كل الامتصاص ليفصل حذاء يلائم قدم العميل تماما أما صانع الاحذية لمجندى الجيش فليس عليه الا أن يكرر مقاسات الاحذية طبقا للمتوسط ، وعلى المجند أن يلائم قدمه بقدر الامكان على أقرب مقاس .

وهكذا فقد كان فى القرنه مجتمع حى بجميع مكوناته وكان على المعماري أن يختار بين أن يضغفه فى عدة بيوت نمطية التصميم محدودة التنوع ليمر ذلك المجتمع بتجربة المعاناة والالم مثل الذى يحس به المجند عند ملازمة قدميه على الحذاء النمطى . . . أو أن يدرس متطلبات كل حالة على حدة ويحترم انسانية الانسان « وقد يقال أن هذا التوجه صحيح ويمكن فى حالة تشييد قرية لمجتمع محدود العدد يمكن التعامل معه على مستوى الافراد ولكنه غير ممكن فى حالة المجتمعات الكبيرة ، ولذلك فإن التصميمات النمطية لمباني الاسكان لا يمكن استبعادها تماما فى كل الحالات وإنما يجب الاقتراب من هذا الاسلوب كحل عملي بدراسة متأنية لظروف كل مجتمع على حدة ، ولخصائص الموقع وموارده الطبيعية ، وموقعه الجغرافى » .

وبذلك تتعدد النماذج النمطية لتلائم الظروف المناخية ومواد البناء وأساليب الانشاء المحلية والتكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع السكانى وخلفيته الثقافية وتراثه من العادات والتقاليد .

منايع الاصاله واستلهاام الطابع :

ان التقييم الموضوعى لمعظم الدراسات التى قامت عليها مشروعات التخطيط العمرانى للجيل الاول من المدن الجديدة مبنية فى الاغلب على أسس ونظريات التخطيط الاكاديمية المعمول بها فى مدن العالم الغربى ، وفى اطار مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والحضرية المعروفة ، وما تحكم علاقاته الاجتماعية من عادات وتقاليده تتباين فى غالبيتها مع ما يقابلها فى بلادنا .

ومن ثم فان ارتكازنا الكامل على نتاج الفكر التخطيطى الغربى كاساس مرجعى لمجتمعاتنا العمرانية الجديدة هو مجافاة لطبيعة الاشياء ، واستبعاد لبصمة الطابع الخصوصية .

وعلىنا ان نتامل ما لدينا من منابع الاصاله المحلية ونتفحص الرصيد القومى من الخبرات والمبادئ التصميمية الماثلة فى بيئات مصر الجغرافية المختلفة والتى لاتنال من المتخصصين الاهتمام الكافى .

بعض أسس التصميم الحضرى فى البيئات المصرية :

ان المدينة المصرية التاريخية طابعها ومميزاتها المعمارية والعمرانية المتفردة حيث تمثل الحارة وما حولها ما يقابل وحدة الجوار « NEIGHBOURHOOD » فى النظرية الغربية للتخطيط ، وهى فى الواقع وحدة تخطيطية واجتماعية فى نفس الوقت وكانت أساسا للتصميم الحضرى لبيئتنا العمرانية .

ان فلسفة الجيرة فى وحدة الجوار بمدننا تعنى التقارب والانتماء الحميم والتكامل الاجتماعى بين الافراد وليس مجرد المشاركة العددية فى خدمة من الخدمات العامة مثل المدرسة أو روضة الاطفال التى هى نواة وحدة الجوار فى نظرية التخطيط الغربية .

واذا كانت سعة المدرسة هى التى تحدد حجم وحدة الجوار فى التخطيط الغربى فان حدود وحدة الجوار فى المنظور الاسلامى تبلغ

اربعين دارا فى الاتجاهات الاربعة يتوسطها المسجد الصغير، وبهذا الافتراض يمكن أن تحدد وحدة الجوار بعدد مائة وستين دارا فتصبح الكثافة السكانية لوحدة الجوار والمقدرة بثمانمائة فرد بمثابة المتوسط العدى الاساسى لتكوين الحسى السكنى الذى يتكون بدوره من مضاعفاتها .

وتمتد خدمات الحى المتنوعة بالمفهوم المعاصر بطول القصبه الرئيسية التى تتفرع منها مجموعات الحارات على أن يحكم كل ذلك المرونة بين مساحة المواقع وعدد السكان تبعاً لمعدلات الكثافة المثلث .

أما فى البيئات الصحراوية وفى مجتمعات جنوب الوادى وعلى الساحل الشمالى فلدينا أروع الامثلة لتخطيط القرى والمنتجعات بنسجها العمرانى المتضام ودروها الموجهة للحماية من قسوة العوامل الجوية وتأمين المجتمع من الغريباء ، وعمارته التابعة من تربة البيئة وتراثها . وكل ذلك يقدم أسسا مرجعية للتوجه الصحيح والفكر المنطقى والطابع الاصيل .

ولعل المراحل التالية لتنمية وتطوير الجيل الاول من المدن الجديدة يتيح الفرصة لتجربة مدخل آخر لمعالجة تخطيط الاحياء الجديدة بها وما ينشأ عليها من ميان للسكن أو الخدمات أو الانتاج بأنواعها .

هذا وهناك جانب آخر من مقومات الطابع وهو الانسان بما يملكه من غريزة التعمير وحب البناء والتملك ، فقد أثبتت ظاهرة الاسكان العشوائى التى تفشت بسرعة مذهلة على هوامش الحضر قدرة الناس على اقتحام مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم حتى ولو بالالتفاف حول القانون ، وقد استطاعوا تمويل وتنفيذ أكبر عمليات الاستيطان العشوائى فى مصر وعلى أراضى لا تستثمرها الدولة بأسلوبهم الخاص فى التعامل والارتباط وبطرقهم الفعالة فى التنفيذ ، وإن كانت نتائجها على العمران مؤسفة وخطيرة لغياب الاشراف الفنى والتصميم الهندسى .

وقد أن الأوان لدراسة وفهم الجوانب الايجابية فى هذه الظواهر التى

برزت في قطاع كبير من المجتمع المصري .

فإذا كانت الدولة قد أنشأت هيئة عامة للمجتمعات الجديدة تهدف الى بناء مدن جديدة على محاور التنمية العمرانية التي حددتها خارج الرقعة السكانية القائمة ، فهي حتى الآن تتجنب اقتحام مشكلة الاسكان العشوائى ، بل إنها لم تحاول إعطاء ظاهرة المجتمعات العشوائية على تخوم المدن ما تستحق من دراسة جادة تستهدف توجيهها وإعادة صياغتها كمكون أساسى من مكسونات المشروع القومى الكبير للتمير والاستيطان .

كذلك فقد أن الأوان لأن تفكر الدولة جديا فى انشاء هيئة عامة للمجتمعات العشوائية ، أو على الأقل فى توجيه جانب من اختصاصات الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة لمواجهة واستثمار هذه الظاهرة التى فاق نتائجها من ناحية الكم والحجم كل ما أنشأته الدولة من مدن جديدة حتى الآن .

على أن يكون مجال التحرك فى اتجاهين :

الاول : السيطرة على نمو هذه الاورام السكانية السرمطانية فى جسم المدن الكبرى .

الثانى : توجيه الطاقة المتوفرة لدى الناس واستثمار الدوافع والاساليب التى ساعدت على قيام هذه المجتمعات السكنية العشوائية بمثل هذه السرعة المذهلة ، ولكن على أسس تنظيمية علمية مع الحفاظ على فلسفة المشاركة الذاتية والشعبية وأساليب التمويل التى مارسوها وأثبتت جدواها وصلاحيتها وعلى الدولة - ممثلة فى وزارة التعمير والشئون الاجتماعية - أن تبدأ فى إعداد التنظيمات الادارية والكوادر الفنية القيادية القادرة على فهم واستيعاب هذه الظاهرة لتوجيه طاقات الافراد مادية وعمرانية للبناء فى المواقع المحددة للتمير حيث يتاح للمواطن حرية اختيار نموذج مسكنه من بين العدد الكبير من البدائل المعروضة والمصممة خصيصا لكل

مجتمع عمرانى جديد محدد الطابع .

وياحبذا لو تم التنفيذ بالجهود الذاتية مع تدخل الدولة فى توفير مواد البناء بالنظام التعاونى ومنح الاراضى دون مقابل فورى حتى تتم عمليات البناء تحت الارشاد الدورى للجهاز الفنى فيتم تملك الارض بأسعار رمزية .

ان اشراك الانسان فى بناء منزله كما كان يتم فى الماضى يفرس فى وجدانه الانتماء للمكان والاندماج فى المجتمع والاصرار على تحقيق الخصوصية ، وكان هذا هو الاصل فى تكوين وتنمية مجتمعاتنا الاستيطانية منذ فجر الحضارة ، والالفت للنظر أن الدول المتقدمة التى ترتفع فيها معدلات الرعى الاجتماعى قد لجأت لهذه الاساليب ، حيث يقتصر دور المتخصصين فى الاجهزة المركزية بها على تقديم المشورة الفنية والاشراف الدورى على تقدم عملية التنمية العمرانية والاستيطانية ، دون التدخل المصارم أو الحجر على التوجهات الواعية والمبادرات الفردية للمواطنين .

أسس التصميم المعمارى فى البيئات المصرية :

ان الاصاله فى الطابع المعمارى فى بيئة ما تلتى كاقوى ما تكون عندما تتحدد سماته التشكيلية نتيجة للتكامل مع البيئة الجغرافية والطوبوغرافية والموارد الطبيعية والاصول التراثية أى عندما تستعمل تكنولوجيا البناء البيئية التى انتجتها الخبرة وأنضجتها التجربة وصقلتها التطور فالتبتت مع الزمان قيمتها وأعطت للعمارة المصرية طابعا وشخصية لكل بيئة طبيعية وثقافية مختلفة ، ومن الثابت أن لكل مجتمع ولع بأشكال معمارية يعينها ، ويطول التعايش والتفاعل يقوم أفرادها بتطوير لغة بصرية صادقة ورائعة خاصة بهم وتلائم شخصيتهم وطبيعة بيئتهم .

ويقع على المعماريين فى أجهزة البحوث والدراسات والتصميم المركزية اليوم عبء أكبر عملية تعمير فى

تاريخ مصرس يجب أن تستمد مقوماتها من المنظومة الثلاثية « الانسان ، المكان ، التاريخ » .

ومع الخروج الى المناطق الصحراوية تستقل معدلات الكثافة السكانية ، وبالتالي فان أنماط المساكن لابد أن تتغير ، فبدلاً من السكنى فى الوحدات التقليدية المحددة المساحة فى نماذج العمارات العالية النمطية سيفضل الناس سكنى المباني المستقلة والتي تتميز بمرونة التصميم وتسمح بالامتداد الأفقى والرأسى بحيث تفى بحاجات الأسر عند زيادة امكاناتهم المادية أو العودة الى نظام بيت العائلة (الاسرة الممتدة) .

وبالنسبة لأساليب البناء ومواده المحلية فان الدراسات المتخصصة لمواد البناء المنتشرة على خريطة مصر كثيرة وجاهرة ، كما أن استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتوافقة مع البيئة كاستغلال الطاقة الشمسية والطاقة الحركية المستمدة من الرياح أو الوقود من الغازات العضوية (البايوجاز) ، وكذلك الاستغلال الامثل للمياه السطحية أو الجوفية لتوفير المياه الصالحة للشرب وإعادة الاستخدام للرعى واستصلاح الاراضى ، كل هذه الدراسات متوفرة ولا تتطلب إلا التطبيق العملى .

الطابع عالمى :

وقد يكون من المفيد استكمال الصورة بایضاح الاتجاهات الحالية فى العمارة والتخطيط العمرانى على مستوى العالم .

لقد سئم العالم المتقدم اليوم العمارة الميكانيكية الحديثة والتي أوجدتها فلسفة مثالية لرواد العمارة فى مطلع القرن العشرين بالتجاوب مع الثورة الصناعية المعاصرة ، وان كان ذلك قد تم بمعزل عن وجدان عامة الناس ومتطلباتهم الحقيقية وخاصة فى مساكنهم . وقد بدأ العالم اليوم يبحث عن الخصوصية والطابع الخاص ، وثبت أن أعظم ما يحققه الانسان من إبداعات فى مجال الفن والعمارة على مستوى العالمية هو صدق وعمق التعبير عن المحلية .

٤٩٢

ولعل أبلغ تأييد وتأكيد لهذا التوجه هو ما جاء فى اعلان مونتريال بكتندا للاتحاد الدولى للمعماريين تحت عنوان « نحو سياسات قومية للعمارة » ، وبما نصه :

نحن مجتمع المعماريين العالمى المنعقد بمدينة مونتريال فى المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد الدولى للمعماريين فى اليوم الثانى من شهر يونيو عام ١٩٩٠ نحن الذين أخذنا على عاتقنا المسؤولية الكبرى تجاه البيئة العمرانية بهدف الامن والسلام والحرية والمساراة ورفاهية الانسان .

نقصر :

* ان العمارة هى تعبير عن الثقافة ومن ثم فهى انعكاس صادق لصورة المجتمع .

* ان الإبداع وتنوع الأبنية التى تتواءم وتتكامل مع البيئة الطبيعية والعمرانية والقيم التراثية يجب أن توضع جميعها فى المقام الاول من الاهتمامات العامة .

* ان حاجة الانسان الى السكن اللائم وحاجته الى الخدمات الاجتماعية المناسبة لمستوى المعيشة ومتطلبات الحياة المتنوعة تشكل هدفا أساسيا ينبغى تحقيقه مع الالتزام بحقوق الانسان واحترام تقاليده وحريته .

* ان المعماريين رواد ينشدون فى رسالتهم ، ومن خلال قدراتهم الإبداعية وخبراتهم ، تنمية المجتمعات المحلية والقومية والعالمية .

ونلاحظ :

* أن الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية مستمرة فى اتساعها وإن تساعد سياسة نقل التكنولوجيا على تقليص هذه الفجوة بسهولة ، بل على العكس ستقلل من شأن وقيمة الثقافات القومية المختلفة .

* ان وعيا عالميا متناميا بمشكلات البيئة بمختلف مظاهرها يدفع

القوى السياسية – التى تسيطر على حياتنا – لتحرك لعمل شئ ، ومن هذه المشكلات ما يتطلب الاسراع بالحماية الفورية لتوازن الطبيعة والالتزام بمكافحة التلوث بجميع صوره والتخلص من آثاره المدمرة .

* ان الازمات الاقتصادية التى تؤثر سلبا على العملية الابداعية والتنفيذية للعمارة هى فى الواقع نتيجة لامهال القيم الثقافية التى يستشعر الانسان من خلالها بالرفض والاشباع . وان هذه الازمات الاقتصادية نتيجة لامهال الكثير من الموارد القومية التى كان من الممكن توجيهها الى برامج التنمية الاجتماعية والعمرانية .

* ان المعمارى بدوره التاريخى والتزامه المبدئى بتكامل المعرفة الثقافية والفنية والاقتصادية والقيم الرمزية مع البيئة يشعر بتعاضد هذا الدور فى ظل ادراكه الواعى بالمجتمع والديمقراطية .

ويراهى :

– ان تتضافر جهود المعمارين من خلال منظماتهم القومية لوضع الاولويات وتوجيه اطار العمل نحو تحقيق سياسات قومية للعمارة تعمل حكوماتهم المعنية على تنفيذها .

– أن تعمل السياسات القومية على ترسيخ مبادئ صيانة البيئة العمرانية والحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما عرض فيها من حقائق وتحليلات وأفكار ، وبناء على ما دار حولها من مناقشات فى اجتماع المجلس يوصى بما يأتى :

* لما كان المجتمع العمرانى الجديد هو تشكيل حضارى يضم كيانا انسانيا ، ولكى يكون لهذا التشكيل طابع وخصوصية ، فلا بد من تحديد مكونات البنية « التركيبية » الاجتماعية للمواطنين المنتظر استيطانهم فيه من بادئ الامر ، وإعدادهم فكريا واجتماعيا فى لقاءات ودورات إعلامية

أو تدريبية إن أمكن ، حتى يستوعبوا كل ما يضمنه مشروعهم من عناصر وما يحتويه من أفكار وما سيحققه من أهداف والدور المطلوب منهم فى تنمية وتطوير هذا المجتمع واعطائه البصمة والخصوصية التى تبدأ بالتشكيل المعمارى المتكامل مع البيئة الطبيعية ثم تنضج وتتبلور بالكيان الانسانى الذى يعيش فيه .

* ان ترسيخ الوعى لدى القائمين بدراسة مشروعات التنمية العمرانية بخصوصية كل مجتمع عمرانى جديد يجب أن يتمثل فى الالتزام بالتعبير الذاتى عنه وتأكيد مفهوم هذه الخصوصية بالبعد عن نمطية التفكير وعمومية التناول وتكرار التصميمات الجاهزة ، واعتبار كل مشروع جديد سواء أكان لمدينة أو قرية أو منتجع هو مشروع إرشادى وتجربة نموذجية تتاح فيها الفرصة لكبار المعمارين والمخططين لوى الخبرة والفهم العميق لقيم الأصالة والتراث فى العمارة والتخطيط لتصميم مشروعات تعبر عن « التركيبية » الاجتماعية والثقافية التى تضم المجتمع والمكان والتاريخ .

* تقتضى فلسفة الانتشار على محاور التنمية العمرانية التعامل بصفة أساسية مع المواقع الصحراوية ، ومن هنا يكون من غير الملائم ارتفاع المباني السكنية لخمسة وستة طوابق طبقا للنماذج الجاهزة للمدن الحضرية ، الأمر الذى يفقد المجتمع العمرانى الجديد الطابع والملازمة المنطقية للموقع فضلا عن ضحالة التشكيل البصرى وغياب القيم الجمالية .

* يجب تشجيع استعمال مواد البناء المحلية الطبيعية أو مصنعة ، وتكنولوجيات البناء البيئية التى أنضجتها الخبرة وصقلها التطوير فاثبتت على مر الزمان صلاحيتها وأعطت للعمارة المصرية فى كل بيئة من بيئاتها المختلفة على خريطة مصر طابعا وشخصية متفردة .

ولتحقيق ذلك يجب توجيه بعض مراكز التدريب الحرفى والمهنى التابعة لوزارة التعمير لاهياء أعمال البناء التقليدية والفنون

والصناعات الشعبية والمحلية وعلى سبيل المثال :

- البناء بالأحجار الطبيعية والطفلة الصحراوية .
- بناء العقود والأقنية والقباب بالطوب أو الحجر .
- أعمال الأحجار المنحوتة المزخرفة والمطعمة .
- أعمال الكسوة بالرخام والقاشاني والفسيفساء .
- أعمال الخشب المنجور والمخروط والحشوات والمشربيات .
- تكنولوجيات الزجاج الملون والمعشق بالجص والرماس .
- أعمال الحديد والنحاس المطروق والزخرفى والمشغول .

ويناط بخريجي هذه المراكز من العمال المهرة والحرفيين مهمة إضفاء القيمة الجمالية للعمارة وخاصة للمباني العامة فى المدن الجديدة كمثل يحتذى للمباني السكنية .

* إتاحة الفرصة للمعماري منسق المواقع (Landscape Architect) للتعاون مع الفنان التشكيلي المتخصص لوضع تشكيلات إبداعية فى الميادين والساحات المفتوحة وأمام المباني العامة تستلهم من طبيعة المواقع وتتكامل معها وتؤكد طابع المدينة وثوق المجتمع .

* إعطاء قانون التخطيط العمرانى وقانون تنظيم أعمال البناء والهدم الطابع الإقليمى بدلا من قانون موحد يطبق على جميع أقاليم الجمهورية ، بحيث تكون هناك قوانين ملزمة على المستوى القومى تتعلق بالمتانة والأمن الانشائى والأمن الصحى والأمن الاجتماعى والاقتصادى ، وأخرى إقليمية تأخذ فى الاعتبار الفروق الإقليمية المناخية والاجتماعية والحفاظ على القيم الثقافية وحماية جماليات البيئات الطبيعية .

* استغلال القدرات والطاقات الهائلة الموجودة لدى الناس - والتي تفجرت فى بناء مجتمعات الاسكان العشوائية - وتوجيهها لتعمير واستيطان المجتمعات العمرانية الجديدة بأسلوب المشاركة الذاتية والشعبية ، والمتوقع أن يحقق هؤلاء الناس طامعا وخصوصية

بمتطلباتهم وتفاعلهم مع المجتمع الجديد ، وخاصة أنهم بحكم تجمعهم وتربطهم يمثلون شريحة من المجتمع متقاربة فى المستوى الثقافى والمهنى تجمعها أوامر القريى أو المنشأ ، ويكمن سبب تجمعهم العشوائى على أطراف المدينة الكبيرة إلى الهجرة الجماعية من الريف فى مجموعات متقاربة سعيا وراء فرص عمل أفضل فى المدينة .

* وضع خطة طويلة الأجل فى المجال البحثى لجمع وتوثيق وتنظير القيم التراثية فى تخطيط وعمارة المجتمعات العمرانية المصرية القديمة والمتثلة فى النواحي الثقافية والجمالية والسلوكية .

وتستهدف هذه الخطة تكوين مراجع علمية وموثقة توضع أمام الجيل المعاصر والأجيال المساعدة من المعمارين والمخططين والفنانين التشكيليين لكى يضموا فى مجتمعاتنا العمرانية الجديدة لمسة جمال محلية الطابع مصرية الشخصية عالمية القيمة والتقدير .

مشروع إنشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على

تعتبر متاحف المجوهرات من أهم المتاحف النوعية ، ذلك أن مقتنياتها تستأثر بمجموعة من قيم فنية ومادية وتاريخية تبلغ غاية السمو والرفعة والمكانة العالية ، فالقيم الفنية متضمنة فى تشكيلها وصياغتها ، والقيم المادية من ضرورات مكوناتها من الأحجار الكريمة ونصف الكريمة ، والقيم التاريخية تلازم سيرتها ومناسبات اقتنائها واستعمالها .

وهذا المزيج من القيم - الذى يجتمع فى سبيكة متفردة فى نوعها ، أو وحدات فنية رائعة - يعطى هذه المتاحف مكانة خاصة تجعلها محط انظار المتخصصين والافراد العاديين والسائحين من أنحاء العالم

المختلفة ، ومزارا لجمهور عريض لا ينقطع ولا يمل مريدوه .

وقد خلفت أسرة محمد على مجموعة من المجوهرات والمقتنيات ذات مستوى رفيع وأهمية خاصة ، وهى على حجمها الكبير تتمتع بندرة فنية وجمالية ومادية عالية الى جانب قيمتها التاريخية والقومية ، مما يجعلها تمثل مقتنيات متحف كبير متفرد فى نوعه بين أمثاله من متاحف المجوهرات المتميزة .

وقد ظلت هذه المجموعة من المجوهرات والمتحف النفيسة حبيسة المخازن منذ سنة ١٩٥٢ بعد مصادرتها حتى الآن . أى ما يقرب من أربعين عاما ، دون أن يتاح لها وسيلة أو نظام يخرجها من العزلة والغربة عن الناس والعالم ، ويفصح عن حقيقة قيمتها ، ويصلها بالجمهور تحت أضواء متحف عام يخصص لها ، يليق بسمو مكانتها وقدرها . وسيكون بلا شك - لو تم - جديرا بأن يحقق كسبا معنويا قوميا وعالميا ، كما سيحقق عائدا ماديا كبيرا .

وقد تبين مما تم من إجراءات تتصل بهذه المجموعة الفريدة من المجوهرات ما يأتى :

١ - تسلمت وزارة الثقافة هذه المجوهرات والمقتنيات بموجب القرار الوزاى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن تشكيل لجنة لاستلام مجوهرات أسرة محمد على من وزارة المالية وفرزها متحفيا ، واختيار ما يصلح منها للأغراض المتحفية .

٢ - صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٣ بتخصيص قصر عائشة فهمى بالزمالك لإقامة المتحف الذى يقدر أن يتال اهتماما محليا وعالميا ، شأنه فى ذلك شأن متحف الآثار المصرية القديمة وغيره من المتاحف القومية الكبيرة .. ولم يصل الأمر الى مرحلة تنفيذ القرار حتى الآن .

٣ - خشية من ضياع هذه المجوهرات والمقتنيات أو التلاعب فيها لجأت وزارة الثقافة منذ تسلمها إلى إيداعها فى خزائن البنك المركزى

المصرى بالقاهرة ، ربما فى أوضاع لاتحول دون تطرق التلف والكسر اليها .

٤ - عينت لجان جرد وتوصيف متعددة - مشكلة من خبراء من وزارات المالية والتموين والثقافة - لمحاولة تقييم هذه المجوهرات والمقتنيات وتسجيلها ، وقد توقفت هذه اللجان عن المضى فى عملها عدة مرات لوفاء أمناء أو رؤساء أو أعضاء اللجان .

وفى كل من هذه المرات كان يعاد الجرد والتسلم من جديد . وزيادة فى المحافظة على سلامة أعمال اللجنة أسندت وزارة الثقافة الى النيابة العامة الاشراف عليها .

٥ - خصص قصر الاميرة فاطمة الزهراء برمل الاسكندرية لإقامة متحف للمجوهرات وأسند الى الهيئة العامة للآثار إقامته فتسلمت القصر ، وشرعت فى تدبير وسائل الامن واعداد وسائل العرض اللازمة ، وسجلت بعض القطع الممتازة من حلى ومجوهرات أسرة محمد على (بلغت حوالى ٥٠٠ قطعة) قبل إخراجها من خزنة البنك المركزى بالقاهرة ، وأعدت البطاقات المتحفية اللازمة لها بالوصف والصورة ، ولقى المتحف رعاية واهتمام السيد رئيس الجمهورية الذى تفضل بإفتتاحه ، وصاحبت ذلك حملة اعلامية كبيرة .

٦ - يعتبر نجاح إقامة متحف المجوهرات الجزئى فى قصر الاميرة فاطمة الزهراء بالاسكندرية مؤشرا الى أن إقامة متحف كامل لمجوهرات ومقتنيات أسرة محمد على - فى أحد القصور بالقاهرة - سيكون بالمثل عملا ناجحا ، خصوصا وما زالت المجموعة الكاملة لهذه المجوهرات فى مخازنها بالبنك المركزى بالقاهرة ، تنتظر ان تخرج الى النور فى مشروع قومى ، وليكن هو مشروع انشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على .

وقد اتبعت دول كثيرة اسلوب انشاء متاحف للمجوهرات ، فهناك

متحف مجوهرات التاج البريطانى ببرج لندن ، ومتحف فكتوريا اند البرت بلندن ، ومتحف الفاتيكان بروما ، ومتحف بيتى بفلورنسا ، ومتحف جواينيكان بلشبونة فى البرتغال ، ومتحف الارميتاج بروسيا .
وتحتوى هذه الثروة القومية الكبيرة التى تعرف باسم « مجوهرات أسرة محمد على » على أنواع من الحلى والتحف المتنوعة ، وبيانها على سبيل المثال لا الحصر كالآتى :

١ - مجموعة كبيرة من الساعات الأثرية النادرة المصنوعة من الذهب والفضة والمرصعة بالجواهر .

٢ - أطقم مجوهرات وحلى من أساور وحلقان وقلائد مرصعة بالماس والأحجار الكريمة ومصنوعة من البلاتين والذهب ، ذات قيمة مادية وفنية وتاريخية عالية .

٣ - مجموعة كبيرة من العملات الذهبية الأثرية من العصور : اليونانية والرومانية والإسلامية والبيزنطية والفارسية (حوالى أربعة آلاف قطعة) .

٤ - صينية كبيرة مرصعة بالجواهر ومن الذهب للإمبراطورة أوجيىى تقدر بمبلغ خمسة عشر مليون جنيه .

٥ - مجموعة كبيرة من النياشين والأوسمة والقلائد المصرية والتركية والاجنبية مرصعة بالمجوهرات .

٦ - مجموعة صور ولوحات منياثير من الميناء .

٧ - مجموعة عصى من الابنوس ومقابض من الذهب ومرصعة بالمجوهرات .

٨ - مجموعة سيوف وخناجر من الذهب ومرصعة بالجواهر .

٩ - مجموعة سبى ومباسم مرصعة بالجواهر .

١٠ - أطقم مكتب وفتاحات خطابات من الذهب ومرصعة .

١١ - مجموعة أزرار قمصان من الذهب والبلاتين ومرصعة بالجواهر .

١٢ - مجموعة نظارات معظمة للسباق وصيد الحيوان من الذهب والفضة ومرصعة بالماس .

١٣ - مجموعة كاسات تركى من الذهب ومرصعة بالماس .

١٤ - أطقم حلقة من الذهب ومرصعة بالجواهر .

١٥ - مجموعة ملابس التشريفه موشاة بالذهب والفضة .

١٦ - أنواع مسطرين وقصع من الذهب والفضة وعليها كتابات بالمناسبات التى تمت فيها .

١٧ - ماكيت للقناطر الخيرية من الذهب ومرصع بالجواهر .

١٨ - ماكيت لفنار الاسكندرية من الذهب ومرصع بالجواهر .

١٩ - مجموعة علب موسيقية نادرة من الذهب والفضة .

ويمكن ان يضاف الى هذه المجموعة التى قد يصل عددها الى احد عشر الف ومائتى قطعة - مجموعة اخرى قد تصل الى ثمانمائة قطعة مودعة بخزائن الادارة العامة للاموال المستردة ، هى مجموعة مجوهرات الملكة فريدة والاميرات فوزية وفايزة وفانقة وفريال ويقية أميرات الأسرة المالكة السابقة ، لتكون جزءا من متحف مجوهرات أسرة محمد على المنتظر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من

مناقشات فى المجلس ، يوصى بما يأتى :

* تخصيص قصر مناسب لاقامة متحف مجوهرات أسرة محمد على ، على أن يكون فى موقع متميز بمدينة القاهرة ويكون متمتعا بالحراسة القوية والاجراءات الأمنية ، وبسهولة مواصلاته للزائرين والسائحين ، واستصدار القرار الجمهورى اللازم لذلك .

* تكليف الهيئة العامة للآثار ، والمركز القومى للفنون التشكيلية -

بما لهما من خبرة فى اقامة المتاحف وتأمينها - بالبدء فى وضع خطة

العرض والاضافة والأمن والانتذار الآلى والنواثر التلفزيونية المغلقة ، والاستفادة بتجربة المتحف الصغير بقصر الأميرة فاطمة الزهراء بالاسكندرية ، وما تم فيها من وصف للمجوهرات قبل عرضها ، وطريقة العرض ، والأمن ، مع العمل على تحسين وسائل العرض لتناسب قيمة كل قطعة وأهميتها من التحف والمجوهرات .

* تكليف المركز القومى للفنون التشكيلية بجرد واعداد وحصر مجموعة لوحات وتمائيل أسرة محمد على الموجودة بمخازن المتاحف القومية وغيرها ، والعمل على ترميمها واعدادها للعرض فى متحف المجوهرات ، وذلك للحفاظ عليها كقيمة فنية وكتراث تاريخى فنى وإنسانى ، والمشاركة الجادة فى اعداد وتنسيق هذا المتحف الفنى الفريد .

* تشكيل لجنة فنية على مستوى عال من الخبرة والتخصص فى التحف والمجوهرات ، للبدء فى اختيار وتصنيف المجوهرات والتحف المختلفة السابق بيان أنواعها ، وترميمها وترتيبها حسب أهميتها فى العرض المتحفى ، وإعداد وسائل العرض المناسبة سواء لكل قطعة على حدة أو فى مجموعات .

على ان يشارك فيها اعضاء لجنة المجوهرات الحالية ، لما اكتسبوه من خبرة واسعة وعلم بكل قطعة منها بكافة تفاصيلها .

* إعداد البطاقات المتحفية لتسجيل وتوصيف كل قطعة مع صور فوتوغرافية بالألوان قبل نقلها وخروجها من خزائن البنك المركزى الى مقر المتحف الذى يتفق عليه وبإشراف أعضاء لجنة الجرد الحالية ، مع تأمين المكان تماما .

* إعداد قاعات كبيرة لعرض المجموعات ذات النوعية الواحدة ، كما يمكن أيضا اعداد متاحف نوعية داخل الإطار العام للمتحف ، فيخصص مثلا : متحف للساعات الأثرية - متحف للمجوهرات والقلائد والاساور والحلقان والخواتم والعقود وغيرها - متحف

للتقود الأثرية من مختلف العصور تصنف فى مجموعات - متحف للأوسمة والنياشين والقلائد المصرية والتركية والعالمية ، وغيرها ، أو الاكتفاء بالقاعات باعتبارها اقساماً نوعية داخل إطار المتحف الكبير .

* تدبير المسال اللازم لتنفيذ المشروع وقد يكون ذلك ممكناً من صندوق رعاية المتاحف التابع لليونسكو ، وصندوق حماية الآثار ، وصندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة ، هذا ويعتبر المشروع نموذجياً بالنسبة لاستثمار المال العام والحفاظ عليه .

* تكوين لجنة عليا ، تضم وزراء الثقافة والمالية والسياحة والداخلية والتعاون الدولى ، لتقوم بتنسيق الاجراءات والاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع فى أقرب فرصة ، وعلى أعلى مستوى فنى عالمى .

* الاستعانة بالخبراء المصريين لوى الكفاءة العالية والسمعة العالمية ، والاستفادة بتجربة المتاحف العالمية التى بها مجموعات من التحف والمجوهرات .

* تنظيم حملة إعلامية عالمية تصاحب عملية إنشاء وإعداد المتحف باعتباره إنجازاً له أهميته القومية ، إلى جانب أهميته الفنية والتاريخية ، حتى يحظى بعد افتتاحه بالاقبال الجماهيرى والسياحى العالمى .

* قيام اللجنة المختصة باعداد المتحف ، بعمل كتالوج عام يتضمن كل التفاصيل والبيانات عن كل قطعة وتاريخها ومناسبتها وقيمتها الفنية - بجانب البطاقات المتحفية ، مع اصدار الكتالوجات والكارت بوستال والكتيبات التى تتناول المتحف وكل مجموعة من مقتنياته لى تكون فى متناول الدارسين والمتقنين .

* اعلان محتويات المتحف كتراث قومى لا يمكن بيعه أو تداوله حفاظاً عليه من الضياع أو السرقة ، ومنع التقليد أو الاستنساخ .

* تسجيل كل قطعة بالتصوير الفوتوغرافى والسينمائى ، والفيديو ، بالألوان الطبيعية ، وتسجيل المتحف بعد إعداده ككل . مع توفير البيانات اللازمة ، لمصاحبة الزوار بالشرح والتعليق .

التراث الحضارى والاثرى

سياسة

الاهتمام باوراق البردى

لمدة تقارب اربعمئة عام بعد الفتح الاسلامى اى على مدى اربعة آلاف عام تقريبا .

وهكذا كانت مصر أول من قدم فن الكتابة هدية للإنسانية ، وكانت أول من ابتكر مادة صالحة للكتابة عليها وهى أوراق البردى ، كما كانت مصر أول من قدم حصيلة متكاملة لمستلزمات الكتابة من أحبار وأقلام ومواد لاصقة لصفحات البردى ولوحات للكتابة وغيرها .. وكان كل ذلك ثورة تضارع أعظم الثورات العلمية الحديثة بمقياس عصرها حتى لقد أطلق الإغريق القدماء على ورق البردى كلمة Papyrus التى أصبحت علما على كل الورق المستخدم للكتابة فى اللغات الأوروبية . وقد ساعد هذا كله على خلق مجتمع مصرى يحب العلم والمعرفة ويقدر الكتابة حتى لقد جعل المصريون للكتابة معبودة هى سثشة وللعلم معبود هوتحوت .

وقد عثر فى مصر على أعداد لاحصر لها من أوراق البردى تعد وعاء من أفضل أوعية التاريخ وأغزرها ، لا تضارعها وسيلة أخرى للتعرف على مكونات الفكر الإنسانى ، فهناك برديات تاريخية وسياسية ودينية وجنازية وأدبية وعلمية وفلسفية وقانونية وإدارية وطبية - بجانب الرسائل ، وبرديات تتناول المعاملات والأعمال اليومية وكافة النواحي الاجتماعية .

والواقع أن البردى عبارة عن سجل مكتوب للحياة المصرية العامة والخاصة على مر العصور ، مما يجعل له قيمة قومية وفكرية كبيرة باعتباره تراثا إنسانيا لا يبارى .

وقد دونت وثائق البردى بكل اللغات التى مرت على مصر أو كانت لها بها صلة ، فهناك برديات مدونة بالكتابة المصرية القديمة من هيروغليفية

يتكون التراث المصرى من عنصرين أساسيين هما الآثار المادية من ناحية والوثائق والمخطوطات والنصوص المكتوبة من ناحية أخرى . فإذا كانت الآثار شاهدا على مقدار ومرتبة الانجاز التطبقى بمعايير جمالية تقاس بلغة العصر الذى أنجزت فيه ، فإن المادة المكتوبة على ورق البردى أو غيره تقن نتائج ذلك الإنجاز العملى وتسجل إبداع القدماء الفكرى والعلمى والثقافى .

ومن ثم ، فإن الاهتمام بعنصرى التراث يعبر عن الاهتمام بالحضارة المادية من جهة وبالثقافة الفكرية من جهة أخرى ، والتى يجب أن يصل الاهتمام بها إلى الدرجة نفسها . ويجمع البردى بوجه خاص ما بين القوام المادى باعتباره تراثا تنفرد به مصر دون سائر بلاد العالم وما بين المحتوى الفكرى الذى يسجل إبداعا يتناول شتى النواحي .

وقد ابتكر المصريون القدماء ورق البردى للكتابة عليه بعد أن توصلوا منذ أكثر من خمسين قرنا إلى علامات وإشارات كتبوا بها ما يجول بخاطرهم أو يرغبون فى تدوينه .. وقد عثرنا على قطع من البردى فى مقبرة حمكا بسقارة ، الذى عاش فى أيام الأسرة الأولى (وفقا لتقسيم مانيثون) أما أقدم البرديات المكتوبة فترجع إلى أيام الأسرة الخامسة الفرعونية ، وقد استمر استخدام البردى فى الكتابة

وهيراطيقية وديموطيقية وقبطية ثم هناك برديات مدونة باللغات الاغريقية واللاتينية ثم بالعربية ، وكذا بالفارسية والآرامية والعبرية والفينيقية والمروية وغيرها .

فهناك مثلا بردية هاريس بالمتحف البريطاني وهي بردية هيراطيقية يبلغ طولها ٤٥ مترا . وتضم البرديات الاغريقية على سبيل المثال فلسفة أرسطو والدستور الاثيني والمسرحيات الاغريقية . وهناك كمية من البرديات بالمتحف القبطي تعرف باسم برديات نجع حمادى تضم فلسفة المعارفين بالله ، أما البردى العربى فقد ظل مستعملا فى مصر بعد الفتح العربى إلى أن ظهر الورق القادم من الصين بعد عدة قرون .

ويبلغ عدد البرديات بالمتحف المصرى على سبيل المثال قرابة خمسة آلاف بردية منها ١٨٠٥ بردية هيروغليفية وهيراطيقية وديموطيقية و ٢٤٧٥ بردية يونانية وثلاث لاتينية و ٢٧٦ قبطية و ٢٦٨ مربية و ٧٢ آرامية و إثنان فينيقية وواحدة عبرية .

كما تضم دار الكتب حوالى أربعة آلاف بردية أغلبها مدون بالعربية ، هذا بجانب أعداد أخرى تملكها هيئة الآثار فى متاحفها بمخازنها ، وتمتلك مكتبة جامعة القاهرة مجموعة برديات ، هذا بجانب برديات فى مؤسسات أخرى متنوعة .

أبعاد الموضوع :

ويتصل بموضوع البردى عدد من المشكلات التى يجب حلها ، وعلومات ينبغى العمل على حلها - من ذلك :

أولا : سوء حالة البرديات بوجه عام :

فمعظم البرديات المحفوظة فى متاحف مصر ومكتباتها فى حالة شديدة السوء ، وإن تفاوتت مدى تلك الحالة السيئة ، خاصة وأن البرديات عبارة عن وثائق هشة ، حساسة للتلط ، أثر عليها التقادم الزمنى ، وعثر عليها غالبا فى أرض تروى ريا مستديما ، ومن ثم فقد تأثرت هذه البرديات - سواء قديما أو حديثا - بعوامل عديدة ساهمت فى إفسادها وتلفها وخساع جانب كبير من قيمتها الأثرية ومن مدلولاتها الفكرية . فلقد تأثرت البرديات بعوامل جوية مثل الرطوبة والجفاف

والحرارة وقلة التهوية والتلوث الهوائى ، كما تعرضت لعوامل كيميائية ترتبط بالتفاعلات التى تحدث داخل مادة البردى أو مع البيئة حولها ، كذلك أثرت على البردى عوامل حيوية (بيولوجية) متعددة كالجراثيم والبكتريا والفطريات وغيرها من الكائنات الحية الدقيقة من ناحية ، والهام والحشرات والديدان من ناحية ثانية ، ثم الحيوانات القارضة كالقنار من ناحية ثالثة ، وأخيرا فهناك عوامل مرتبطة بالأعمال والتقصير سواء فى التعامل اليسوى عند المشور على البرديات أو عند الدراسة أو التخزين أو التنظيف أو عند العرض المتحفى ، هذا بالإضافة إلى الإهمال فى وسائل الصيانة والحفظ إهمالا كبيرا .

وقد أدت هذه العوامل المتنوعة - قديما وحديثا إلى أعراض كثيرة أصابت البرديات بالتلف إلى قطع صغيرة أو التمزق والتشقق أو التجعد (الكرمشة) أو تفكك اللواصق بين قطع البردى وضعف تماسكها أو اضمحلال ألوانها وتلف أحبارها ، بل فى كثير من الأحيان تحورات البرديات إلى مسحوق كامل التفتت .

ويقتضى كل ذلك منا علاجها حاسما مبرما يتضمن :

١ - تنظيف مالدنا من برديات وإزالة البقع والأوساخ والعوالق من أثرية وغبار ، وكذا القضاء على ما يعيش على البردى من كائنات حية دقيقة ، ومقارمة الآفات الحشرية مقاومة تامة بوسائل علمية سليمة لا تلحق أضرارا بالبرديات .

٢ - استخدام التكنولوجيا والعلم الحديث فى تقوية البردى المتهاك أو الضعيف وإيجاد نوع من التماسك بين أجزائه ثم فردة وإزالة التجمعات (الكرمشة) وإعادة ليونته الطبيعية إليه .

٣ - عرض البردى بالمتاحف عرضا سليما يراعى فيه التحكم فى الاضاءة والحرارة والرطوبة والتهوية . ومن المستحسن فى كثير من الحالات وضع البردية مبسوطة بين لوحى زجاج غير قابل للكسر بما يمنع دخول أشعة الشمس الضارة أو حرارتها المتلفة ويسمح بتسريب القليل من الهواء لتجديد البيئة الهوائية .

٤ - إنشاء وحدة علمية متخصصة عالية المستوى ، يفضل أن تتبع

هيئة الآثار ، تقوم بالدراسات العلمية والأبحاث النظرية والتطبيقية الخاصة بترميم وحماية المخطوطات والوثائق سواء أكانت بردي أو ورق ويقوم بالعمل متخصصون وخبراء ، وتزود بالوحدات اللازمة للتصوير والمعامل الضرورية لإجراء التجارب ومكتبة متخصصة .

هـ - إنشاء وحدة عملية صغيرة بكل متحف أو مخزن أو مكتبة بها كميات كبيرة من البرديات ، تختص بترميمه وصيانته ، والعمل على إعادته إلى حالته الأصلية .

ثانيا : تهريب البردي إلى الخارج :

تقاطر المنقبون والمهربون للآثار من أوروبا بوجه خاص منذ أوائل القرن التاسع عشر يعبثون بأرض مصر وينقلون آثارها وتراثها إلى مختلف بقاع الأرض ، بما أدى إلى تسرب كميات كبيرة يصعب حصرها من البردي إلى خارج مصر نجده في المتاحف والمكتبات والمجموعات الخاصة في إنجلترا وخاصة في لندن وأكسفورد ومنتشستر وكمبرج ، وفي فرنسا وخاصة في باريس وليل واستراسبورج ، وفي إيطاليا في روما و نابولي وميلانو وفلورنسا التي يرجع عمر معهد البردي بها إلى أكثر من مائة عام ، وفي الولايات المتحدة في متشجان وفيلادلفيا وفرنستون ، وفي روسيا في موسكو ولندنجراد ، وفي ألمانيا في برلين وهمبرج وهيدلبرج وجنتجن وميونخ وليبزيغ ، وفي النمسا في مكتبة فيينا ، وفي بلجيكا وسويسرا وهولندا واليونان وبولندا والنرويج وأسبانيا وغيرها من البلدان .

ولم نزل نسمع عن برديات تباع في الخارج تعتمد على محاولات سرقة وتعدى وتهريب متعددة الأشكال والأساليب ، تحركها عصابات نوية وأعوان محليون ، خاصة أن البردي من السهل تهريبه . ومن ثم فلا بد من القضاء على تهريب ذلك التراث المصري الأصيل باتباع وسائل منها :

١ - التشدد في تطبيق مواد قانون حماية الآثار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بنفس الحزم الذي يطبق به على الآثار المادية . وتنص المادة ٤١ على معاقبة من يقوم بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية أو اشتراك في

ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه ، كما تعاقب المادة ٤٢ بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه كل من سرق أثرا أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام باخفائه أو اشتراك في شيء من ذلك ، ويحكم في المادتين بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

٢ - الالتزام بأعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على أوراق البردي وهي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون السابق .

٣ - توعية رجال الجمارك في المطارات والموانئ بأهمية أوراق البردي وبالوسائل التي يلجأ إليها المهربون لتهريبها للخارج ، حيث يوجد لها أسواق بها العديد من المغريات .

٤ - نظرا لأنه ليس هناك معلومات دقيقة أو تصور شامل عن عشرات الآلاف من البرديات في الخارج ، فإن الأمر يستلزم أولا محاولة استرداد بعض تلك البرديات وذلك عن طريق الاتصالات الشخصية والوسائل الدبلوماسية ، ونضرب مثالا لذلك بالمخطوط رقم ١ من برديات نجع حمادي القبطية الذي سبق تسريبه إلى سويسرا واقتناه معهد يونج YOUNG هناك ، فقد نجح المتحف القبطي سنة ١٩٧٥ في استرداد ذلك المخطوط وضمه إلى مجموعة تلك البرديات التي اكتمل وجودها بذلك الضم إلى ذلك المتحف ، والذي وافق على تسميتها ببردية يونج كاستلوب من أساليب الشكر لذلك المعهد .

والأمر الثاني هو العمل على الحصول على نسخ أو صور من البرديات التي بالخارج وذلك عن طريق الاتصال المباشر بمراكز ومعاهد البردي والمتاحف التي تمتلك تلك البرديات سواء أكان ذلك عن طريق الهيئة أو التبادل أو حتى الشراء ، وكذا تضمين ذلك في الاتفاقيات الثقافية بين مصر وبلدان العالم الأخرى .

ثالثا : الاهتمام بالتنقيب والبحث عن البردى :

ساد عند بعض المتخصصين اعتقاد بأن الأرض المصرية لم تعد تجود بوثائق بردية جديدة وأن التربة المصرية قد نضبت من ذلك المعين . ولكن بعض الحفائر الحديثة قد اثبتت أن التربة المصرية لا تزال تخفى في باطنها الكثير من البرديات التي لم نعثر عليها أو لم نكتشفها بعد ، ونظرا لأن البردى هو بمثابة سجل لحضارة مصر وثقافتها المتتالية كما أنه دعامة أساسية للأبحاث التاريخية والأثرية والحضارية ، فإنه يجب تشجيع الحفائر التي تعمل في مناطق ومواقع يحتمل العثور على بردى في باطنها ، كما يجب إعادة الحفر في المناطق التي سبق أن عثر على بردى بها بطريق الصدفة أو نتيجة للتنقيب ، وخاصة في العديد من المواقع بالوجه القبلى كسقارة والحييه وكوم أوشيم وهواره والبهنسا وتونا الجبل والشيخ عباد والاشمونين وكوم اشقار وجبلين وقاو الكبرى وادفو وأسوان وغيرها من المواقع . كما يجب إعادة الحفر في بعض مواقع الوجه البحرى الأثرية رغم أن الرطوبة والزراعة والمطر والغزو الأجنبى قد أفسد وأضاع معظم بردى الوجه البحرى والاسكندرية .

رابعا : النهوض بدراسة الأوراق البردية :

نظرا لأن البردى هو سجل لحضارة مصر وعنصر أساسى من عناصر تراثها ، فإن تاريخ ظهور علم البردى هو تقريبا تاريخ ظهور علم المصريات (ايجيبتولوجى) كما أنه فرع أساسى في أبحاث أى مؤسسة علمية تبحث في آثار مصر وتاريخها وحضارتها . ومن ثم فلا بد من اتخاذ خطوات وإجراءات سريعة لدعم دراسة البردى وتشجيعها والنهوض بها - ومن بينها :

١ - عمل حصر شامل وقوائم كاملة لكافة البرديات المخزونة والمعروضة بمصر وتصويرها ونهرستها وتصنيفها وتسجيلها ، سواء أكانت تلك البرديات قد نشرت من قبل أو لم تنشر بعد .

٢ - تشجيع نشر ما لم يسبق نشره منها وأن يشمل ذلك النشر بقدر الإمكان ترجمة وتفسير نصوصها واستخدام أجهزة الكمبيوتر للمعالجة الفراغات وإكمال الأجزاء الناقصة والتالفة ، وكذا استعمال الوسائل

التكنولوجية الفيزيوجرافية الحديثة كالاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء لايضاح النصوص المختفية أو غير الواضحة ، ثم توضيح وتحليل المعلومات التي تتضمنها تلك البرديات وربطها بالدراسات التاريخية والأثرية والحضارية التي تعتمد على مصادر ووسائل أخرى بجانب البردى .

٣ - الاستعانة بمنظمة اليونسكو وغيرها من الهيئات والمؤسسات العالمية والدولية التي تهتم بالثقافة والنشاطات الثقافية للمعاونة في النهوض بدراسات البردى عن طريق تقديم المنح واستقدام الخبراء وتوفير المعدات الحديثة وتدعيم النشر العلمى وتبادل المطبوعات المتخصصة ، ويمكن ذكر مثل مثل هذه المعاونة حين كونت هيئة اليونسكو سنة ١٩٧٠ لجنة دولية تحت رعايتها لدراسة ونشر برديات نجع حمادى القبطية التي في حوزة المتحف القبطى وقد قامت هذه اللجنة بإصدار ثلاثة عشر مجلدا عن تلك البرديات .

٤ - السعى لاعداد كوادر متمرسة تعمل في مجال البرديات مدربة على مواد كاليجرافى (علم متخصص في اشكال وصور الكتابة) والباليجرافى (شكل الكتابات القديمة) والفلولوجى (علم اللغات) وكذا في الترميم حماية البردى وفي الفهرسة وغير ذلك من مستلزمات تلك الدراسة .

٥ - دعم مركز دراسات البردى بجامعة عين شمس الذى أنشئ سنة ١٩٧٩ والنهوض به إلى مستوى مراكز البردى العالمية وكذا النظر في تحويله الى معهد لاعداد الكوادر المتخصصة في ذلك العلم وإلحاق متحف للبردى بذلك المركز .

٦ - تشجيع رسائل الماجيستير والدكتوراه المتصلة بالبردى وطبع ما تم إنجازه منها .

تطوير البردى السياحى :

وقد ظهر في السوق المصرية في السنوات الأخيرة أوراق يطلق عليها مجازا أوراق بردية ، تباع للسياح وتصدر إلى الخارج ، وأغلبيتها العظمى بريئة من هذه التسمية سواء من حيث المادة التي تصنع منها

والتي تنتمي إلى نباتات أخرى كالسماز وقشر الأرز وخلافهما ، أو من حيث الرسوم والنقوش الفرعونية التي ترسم وتلون عليها والتي هي في الواقع مزج غير واع لبعض الرسومات المصرية القديمة يفقدها جمالها ومصداقيتها .. والواقع أن هذه الأوراق المسماة بأوراق البردى تسمى إلى سمة وإلى حضارة الأجداد ، مما يستلزم تطويرها وتحولها إلى المسار السليم عن طريق إدخالها ضمن المصنفات الفنية وعن طريق إمداد القائمين بتلك الصناعة بمناظر ورسوم حقيقية تبرز جمال وروعة وإبداع الفن المصري القديم ومدى تقدم فن التصوير والتلوين لديهم بوجه خاص .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من حقائق وآراء ، وبناء على مناقشة المجلس ، يوصى بما يأتي :

* العمل على تنظيف البرديات وإزالة ما علق بها من البقع والأوساخ ، وحمايتها من الكائنات الدقيقة والحشرات والقوارض .
* تقوية البرديات المتهاكلة والضعيفة وإعادة ليونتها الطبيعية إليها ، والعمل على تماسك أجزائها .

* عرض البردى بالمتاحف عرضاً سليماً والتحكم في الاضاءة والحرارة والرطوبة والتهوية وغير ذلك من مستلزمات العرض الحديث من أجل صيانة تلك البرديات والمحافظة عليها .

* إنشاء وحدة علمية عالية المستوى تقوم بتطوير الأبحاث الخاصة بترميم وصيانة المخطوطات والوثائق وتزويدها بالإمكانات اللازمة .

* إنشاء وحدة معملية صغيرة بكل متحف أو مكان به كميات من البردى تكون مسئولة عن ترميمه وصيانتته .

* تطبيق قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وكذا القوانين الخاصة بالوثائق الرسمية للدولة تطبيقاً متشدداً وحازماً .

* توعية رجال الجمارك بأهمية أوراق البردى ووسائل تهريبها إلى الخارج .

* محاولة استعادة ما يمكن استعادته من أوراق البردى بالخارج

وكذا العمل على الحصول على نسخ أو صور لجميع البرديات التي تسريت من مصر .

* تشجيع التنقيب في المواقع الأثرية التي يحتمل وجود برديات في تربتها وإعادة الحفر في بعضها أملاً في العثور على برديات جديدة .

* عمل حصر شامل لكافة البرديات الموجودة بمصر سواء مانشر منها أو ما لم ينشر بعد وتصويرها وفهرستها وتصنيفها وتسجيلها .

* تشجيع الجامعات للرسائل التي تهتم بالدراسات البريدية والعمل على طبع تلك الرسائل ونشر الأبحاث التي تدور في هذا المجال .

* الاستعانة بمنظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات المهتمة بالثقافة في سبيل النهوض بالدراسات البريدية .

* السعي لإعداد كوادرات متمرسية في مجال البرديات وتدريبها على العلوم والفنون المتصلة بهذه الدراسة .

* دعم مركز دراسات البردى بجامعة عين شمس والنظر في تحويله إلى معهد لإعداد الكوادرات اللازمة في مجال العمل في علوم البرديات .

* تطوير البردى السياحي والنهوض بصناعاته مما سيؤدي بالفائدة على البلاد في النواحي العلمية والأثرية والسياحية .

سياسة تطوير المخازن المتحفية والأثرية

لمخازن الآثار - التي تضم كافة عناصر التراث المصري من عصر ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث ، وخاصة مخازن الآثار الفرعونية - دور بالغ الأهمية في سبيل الحفاظ على الآثار وحمايتها وصيانتها . كذلك تعد مخازن الآثار هي المسئولة ، إلى حد كبير ، عن فقدان الكثير من تراثنا القومي ؛ إما نتيجة للتعدى والسرقه والتهريب ، والتي يكشف عنها بطريق الصدفة فحسب نظراً لعدم دراية المختصين من الأثريين بتفاصيل الآثار التي تضمها تلك المخازن ، وإما نتيجة لتلفها بسبب سوء

التخزين وندرة فرص تجديد الهواء وانعدام أساليب الصيانة والوقاية والمحافظة عليها بوجه عام .

وتنتشر مخازن الآثار المصرية القديمة بوجه خاص - والتي تحتوى على كم هائل من تراث الأقدمين ، كما تضم بين جنباتها قدراً وفيراً من المعلومات العلمية التي لا يستفاد منها - فى كل مكان من أرض مصر : فى الجيزة وسقارة ، وملطا والزقازيق وصان الحجر ، والفيوم وبني سويف والمنيا ، والأشمونين وتونا الجبل وبث العمارنة ، وأسيوط والعراة المدفونة ، وجرجا وسوهاج وندرة والأقصر ، وإدفو وكوم أمبو وجيزة إلفنتين وأسوان ، والواحات الخارجة والداخلية ، وعشرات المواقع الأثرية الأخرى . كذلك تقص متاحفنا بما جمع وخزن فيها من الآثار ، ولعل أوسع مثل ذلك هو : (بديوم) المتحف المصرى بما خزن فيه من قطع أثرية تقدر بعشرات الآلاف مكسبة فى مكان مغلق ، شديد الرطوبة ، عديم التهوية ، ويعد بيئة شديدة الصلاحية لتكاثر البكتريا والميكروبات والفطريات .

وقد بدأت هيئة الآثار المصرية فى السنوات الأخيرة فى إقامة بعض المخازن المجهزة ، كما شرعت فى تطوير بعض المتاحف تطويراً محدوداً لا يتناسب مع ماحققته التقنية العالمية الحديثة فى مجالات التخزين والعرض المخزنى والتسجيل والتصوير والجرد والحراسة وجميع مستلزمات العمل المخزنى القويم ، مما يستلزم وضع خطة فعالة ثابتة تحقق أهدافاً واضحة محددة ، ولا تتغير أو تتأثر نتيجة تفكير فردى أو تفسيرات إدارية أو عسر مالى ، واضعين فى أذهاننا أن ماتضمنه مخازننا الأثرية هو فى الواقع ثروة ثقافية وعلمية لا يمكن تقدير قيمتها المادية أو الثقافية أو العلمية ، وأن فقدان أى أثر منها هو خسارة لا يمكن تعويضها ، وأن أى أثر قد يبدو للناظر أنه مكرر ، هو فى الواقع قطعة أثرية لها طابعها الخاص المميز وأسلوبها المتميز .

أبعاد الموضوع :

واقع الأمر ، أن تخزين الآثار فى مصر يشوبه العديد من الشوائب ويؤخذ عليه الكثير من المآخذ ، التى يتحتم علينا مواجهتها والتصدي لها

بحزم وتصميم حفاظاً على تراثنا القومى وثروتنا التاريخية .
ومن ذلك :

١ - انعدام صلاحية جانب كبير من مخازن الآثار للتخزين القويم ، كاتخاذ بعض صالات المعابد أو أجزاء منها أمكنة لتخزين الآثار ، كما أن العديد من العناصر المعمارية والزخرفية التى يعثر عليها منفصلة أو ساقطة داخل الأثر أو خارجه تترك فى المعابد أو حولها ، مما يعرضها للتلف نتيجة للعوامل الجوية والتلوث البيئى والواقع أن هذه الأماكن جميعاً لاتصلح إطلاقاً بحكم تركيبها المعماري وتصميمها الوظيفي وظروفها البيئية ، والأمنية لتخزين الآثار . ومما هو جدير بالذكر أن بعض هذه العناصر المعمارية قد نقل الى المتحف المصرى فى الستينات ، ولا تزال تلك العناصر فى صناديقها المغلقة منذ ذلك التاريخ دون أن تسجل أو ترقم .

٢ - أن الكثير من مخازن الآثار الحالية مبنى بالطوب النيىء أو مزودة بأسقف خشبية ، كما تنتشر الثقوب فى جدران وأسقف البعض منها ، ويفتقر بعضها الى فترينات لحفظ الآثار أو رفوف ترص عليها القطع المتنوعة ، كما يعوز بعضها الأبواب والنوافذ المحكمة الإغلاق . هذا بالإضافة الى أن معظم هذه المخازن لا يوجد بها أجهزة للإطفاء أو مآخذ للتهوية أو حراسة قوية .

٣ - استمرار عملية إغلاق معظم مخازن الآثار وأماكن التخزين المتحفية وإحكام إغلاقها ، مما يلقى الى عدم تجديد هوائها وتعرضها للتلف ، كما لا تتواجد بمعظم تلك المخازن أجهزة قياس أو تحكم أو متابعة للرطوبة والحرارة والضغط الجوى ، علماً بأن الكثير منها يضم موميאות بشرية وحيوانية وآثاراً من مواد عضوية كالأقمشة والنباتات والآثار الخشبية والجلدية والبرديات ومختلف أنواع القرايين .

٤ - ضعف حراسة المخازن وقلة تدريب حراسها ، وكذا عدم اتباع الأساليب الأمنية الحديثة ، علماً بأن بعض هذه المخازن تقع فى أماكن نائية ، مما يجعل حراستها أمراً شاقاً . كذلك ينتشر بعضها داخل أو بجوار مناطق سكنية تقطنها أسر وأفراد تحوم حولهم شبهة الاشتراك

في تهريب الآثار ، بل إن بعضها يقوم في مواقع معروفة بعدم استقرار الأمن بها .

٥ - كذلك يلاحظ عدم اخضاع مخازن الآثار لإدارة مركزية مسئولة عن تنظيم جميع شئونها الأثرية والعلمية والإدارية والمخزنية ، بل تستند أمور المخازن إلى مفتشى الآثار بالمناطق الذين يقع على كاهلهم عشرات من الأعباء الأخرى كإعمال المرور على آثار المنطقة ، ومرافقة كبار الزوار ، وحصر التعديات المختلفة ، ومشاكل حراسة وترميم المقابر والمعابد ، والإشراف العام على بعثات التنقيب بالمنطقة ، كما تعتمد الشئون المخزنية على تنظيمات عقيمة ولوائح بالية .

٦ - عدم الاهتمام بطريقة جديّة بجرد هذه المخازن جرداً ثورياً والتفتيش عليها للأطمئنان على ما بها من آثار سواء من الناحية الأمنية أو الناحية الوقائية والواقع أن الجرد لا يتم عادة - وبشكل روتيني غير دقيق - إلا إذا دق ناقوس الخطر بحدوث ثقب في جدران تلك المخازن أو سقوطها أو فتح أحد المخازن عنوة أو اكتشاف سرقة بمحض الصدفة . وكثيراً ما يكتشف أثناء عمليات الجرد وجود نقص أو زيادة في الآثار المخزونة في المخزن وفقاً لكشوف حصرتها السابقة .

٧ - عدم وجود سجلات كاملة منظمة مزودة بالبيانات الكافية والصور والرسوم وغير ذلك من مستلزمات التسجيل العلمي الشامل ، والذي يسهل أمر التعرف عليها حين فقدانها أو تلفها . أما الموجود فعلاً فهو لا يتعدى فسي أغلب الأحوال كشوفاً بحصر محتويات تلك المخازن واستيفاء العهد ، علماً بأن اتفاقية اليونسكو سنة ١٩٧٠ - الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع تصدير واستيراد ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة - تستلزم تسجيل الممتلكات الثقافية ووضع قوائم كاملة لها ثم جرد ما جاء بتلك القوائم بصفة دورية . إذ تنص المادة السابعة من تلك الاتفاقية على ضرورة أن يكون هناك من الوثائق والتسجيلات ما يثبت انتماء تلك المقتنيات إلى الدولة المطالبة باستردادها .

٨ - عدم تصنيف آثار المخازن بطريقة تجعلها في متناول اليد ، وتسمح بدراستها وتصويرها وتشجيع النشر العلمي عنها ، والذي هو في نفس الوقت وسيلة من وسائل الأمن وأسلوب من أساليب المحافظة على الآثار والأطمئنان عليها .

٩ - يعتبر نظام العهد الأثرية بالمخازن من النظم التي تجعل الكثير من الأثريين يتهربون من العمل المخزني خوفاً من تحمل مسئولية مطلقة ومباشرة تعرضه للمساطة والانتهاك .

والواقع أن نظام العهد الأثرية سواء في المخازن أو المتاحف يقوم على اعتبار الأثرى أو أمين المتحف مسئولاً مسئولية شخصية عن الآثار التي في عهده رغم أن تحمل العبء أو المسئولية عن فقد أو تلف آلاف القطع الأثرية لا يمكن إسنادها إلى فرد بمفرده مهما كان له من قدرات أو أعلى من سلطات .

العلاج :

ولاشك أن انقلا هذه المخازن وما بها من آثار وتحف يمثل ضرورة قصوى ، ويستلزم اجراءات فعالة ، منها :

أولاً : إنشاء إدارة مركزية عامة للمخازن الأثرية بهيئة الآثار أسوة بإدارات الآثار والمتاحف المختلفة التي يقسمها الهيكل التنظيمي للهيئة ، وإعطاء هذه الإدارة صلاحيات كاملة للإشراف على جميع مخازن الآثار في مختلف أنحاء الجمهورية من كل النواحي : الأثرية والعلمية والترميمية والإدارية ، وتضم بجانب الأثريين : مهندسين ورسميين ومرممين وإداريين وحراس وغيرهم ممن يحتاج إليهم العمل .

وتختص هذه الإدارة بكل ما يتعلق بتخزين وتصنيف وحصر وتسجيل وجرد آثار المخازن كما تشرف على كل العهد وتجمع بها مختلف السجلات ، ويجري العمل بها وفقاً للوائح متطورة للعمل المخزني ، متبعة في ذلك أساليب التخزين الحديث ومستخدمة وسائل أمنية متطورة سواء أثناء فتح تلك المخازن أو في أوقات إغلاقها .

ثانياً : إنشاء مخازن مجمعة ، بدلاً من المخازن الصغيرة المتناثرة

تكون غير مغلقة باستمرار ، بحيث تجعل الآثار في متناول يد الباحث أحياناً ليتيسر له إجراء بحوثه . ويجب أن تراعى في تلك المخازن جميع الاشتراطات اللازمة من حيث أمان الموقع وحسن تخطيط المبنى وظيفياً وتوفير التجهيزات المخزنية والضمانات الأمنية ، ومن الأفضل أن يلحق بكل مخزن معمل مصغر لترميم وحدة للتصوير ومركز فرعى للتسجيل . ويعد هذا النوع من المخازن مرحلة وسطى ما بين المخزن والمتحف ، بحيث يمكن أن يسمى « بالمخزن المتحفى » .

كذلك يجب توفير مكان مؤقت لحفظ الآثار التي تكتشفها بعثات التنقيب لحفظ تلك الآثار المكتشفة حفظاً مؤقتاً ولإجراء عمليات التنظيف والترميم والتصوير والتسجيل الحقلى إلى حين نقلها إلى تلك المخازن المجهزة .

ثالثاً : إنشاء متاحف جديدة سواء منها النوعية المتخصصة التي يهتم كل منها بلون من ألوان الحضارة أو الإقليمية التي توصل رسالة المتحف إلى أكبر عدد من جماهير الشعب في كل إقليم ، وتقوم هيئة الآثار بمجهود مشكور في هذا السبيل ، أو المحلية التي تنشأ في كل موقع أثري هام أو تجرى به حفائر موفقة أو متاحف جامعية في الجامعات والكليات والمعاهد ، وتكون بمثابة ميادين عملية للدراسة والتدريب ومؤسسات أكاديمية للبحث العلمى .

ومن المتاحف النوعية التي يمكن لهيئة الآثار أن تفكر في إقامتها والتي يمكن تزويدها بما في مخازننا من آثار : متحف للفخار والخزف - متحف للأدوات الموسيقية - متحف للكتابة والخطوط - متحف للطفولة والأمومة - متحف بحرى ، إلى غير ذلك من المتاحف النوعية .

رابعاً : إجراء جرد دورى وكذا جرد مفاجئ لمخازن الآثار للاطمئنان على سلامة ما بها من آثار ، ولحصص ما يستوجب ترميمه منها . ويجب أن يراعى في تشكيل لجان الجرد التخصص بقدر الامكان وخاصة عند جرد الآثار التي تضم نصوصاً كتابية مكتوبة بخطوط مختلفة ولغات متنوعة ، وكذا الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين حين

فحص آثار مصنوعة من معادن ثمينة أو تضم أحجاراً كريمة . على أن تزود لجان الجرد بجميع وسائل الفحص الجيد من موازين وأجهزة قياس ومناظير وخلافه ، وأن تكون عمليات الجرد بمثابة فرصة لتصنيف وتسجيل الآثار والتوصية بما تحتاج إليه من ترميم وعلاج وكذا لمراجعة قياسات الرطوبة والحرارة وغيرها من الأحوال البيئية .

خامساً : اعتبار التسجيل من أهم متطلبات الأمن للمخازن لأنه الوسيلة الوحيدة للتعرف على الأثر في حالة تهريبه . ويجب أن يضم التسجيل بالإضافة إلى البيانات الكافية الصحيحة أرقام الأثر وأوصافه ومقاساته ، وكذا مصدره ، وتاريخ وروده ، ونوع المادة المصنوع منها ، وصورة للأثر من جوانبه المختلفة ؛ على أن يخصص جهاز مدرب للقياس بتلك العملية . ويستحسن استخدام الميكروفيلم والكمبيوتر وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال . ويجب ، بعد التسجيل ، وضع التسجيلات في بطاقات تسير وفقاً لنظام مسلسل حسب أرقامها ، حتى يسهل استخراج البطاقة الخاصة بالأثر عن طريق رقمه ، ومن ثم يسهل الحصول على البيانات اللازمة عن الأثر .. وأخيراً ، فيجب المحافظة على تلك التسجيلات والوثائق وصونها وتأمينها ، باعتبارها المرجع النهائي في حالات السرقة والتلف .

سادساً : العمل على تصنيف تلك الآثار تصنيفاً علمياً وتنظيمها بشكل يجعلها في متناول اليد وبرمجتها باستخدام الكمبيوتر بحيث يسهل دراستها وإجراء البحوث عليها ، ثم نشرها علمياً .

سابعاً : نظراً لأن الأمن يعتبر من أهم المطالب الأساسية في إدارة أى مخزن ، ونقصد بالأمن حماية مباني المخازن وكافة محتوياتها وتأمينها ضد السرقة أو التخريب أو الحريق ضد جميع الأخطار أى كان نوعها ، فيجب أن يتوفر أمن متيقظ يتولاه رجال أمن مدربون . وبعدد كاف ، كما يجب استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة وما يتبع في البلدان المتقدمة من استخدام أجهزة ضد السرقة والفقد سواء في مجال الحراسة الخارجية أو الداخلية للمخزن ومحتوياته ،

وذلك نظرا لتطور الجريمة وتعدد أساليبها ووسائلها ، مما يستلزم بطبيعة الحال تزويد المخازن بتلك الأجهزة الحديثة من وسائل انذار وتنبه آلية ضد الحريق والسرقه ، وأدوات حراسة إلكترونية ، وغيرها من الأجهزة الفنية الحديثة التي تكمل الجهد البشرى وتساعد فى إعداد نظام أمن قوى متكامل . ومن الضروري أيضا تزويد المخازن بخزائن ورقوف وأدوات تراكب أحدث ما استخدم فى هذا السبيل ، أى يجب بطريقة أو بأخرى إخضاع مخازن الآثار - إلى حد كبير - للسياسة الأمنية للمتاحف .

ثامنا : يجب على هيئة الآثار البحث مع جهات الاختصاص فى وضع نظام متطور لحل مشكلات العهد الشخصية بما يكفل حماية التحف والآثار من ناحية ، والأثرى المسئول عن التخزين من ناحية أخرى ، وكذا حمايته ماديا وإداريا وأديبا من أحداث قد لا يكون له يد فى حدوثها ويضحي ضحية لها . مما يستلزم ان تقتبس مخازننا ومتاحفنا من نظم البلاد الأخرى ذات التاريخ المتحفى العريق ما يصل بنا الى نظام تضامنى متطور للعهد يكفل الحماية للأثر والمسئول عن ذلك الأثر .

تاسعا : النظر فى تبادل بعض التحف والآثار المكررة أو المتشابهة التى تفص بها مخازننا مع مثيلاتها فى بلدان العالم المختلفة مما يخفف إلى حد ما الاكتظاظ السائد فى تلك المخازن ويسمح بإنشاء متحف - نحن فى أشد الحاجة اليه - لآثار ومنتجات الحضارات العالمية المختلفة ، خاصة وأن المادة ١٠ من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية أو الأجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقراح الوزير المختص بشئون الثقافة » .

التوصيات

وعلى ضوء ما عرض له التقرير من حقائق ، وما أبرزته مناقشات المجلس من أهمية خاصة لأوضاع

المخازن الأثرية ومكانتها فى السياسة العامة للآثار -
يوصى بما يأتى :

* إنشاء إدارة عامة لمخازن الآثار تشرف إشرافاً كاملاً على جميع مخازن هيئة الآثار فى مختلف أنحاء الجمهورية - من كافة النواحي : الأثرية والعلمية والإدارية والمخزنية .

* إنشاء مخازن مجمعة للآثار يتوافر فيها جميع الاشتراطات اللازمة لسلامة التخزين وإحكام الحراسة ، وتعد بمثابة وسيلة وسطى تجمع ما بين سمات كل من المتحف والمخزن ، وإخلاء المعابد والمقابر من القطع الأثرية المتناثرة أو المجمعة بها .

* إقامة العديد من المتاحف النوعية والإقليمية والمحلية والجامعية ، القادرة على استيعاب كمية كبيرة من التحف والآثار التى تملأ المخازن .

* اجراء جرد دورى ومفاجئ لمخازن الآثار للأطمئنان على سلامة ما بها من آثار ، ولحصر ما يستوجب الترميم والصيانة من أثارها .

* تسجيل كافة الآثار التى تضمها المخازن تسجيلاً علمياً شاملاً وتصويرها تصويراً كاملاً مع استخدام أحدث الوسائل فى هذا المجال .

* تصنيف آثار المخازن تصنيفاً يجعلها فى متناول اليد ويسمح بدراستها ونشرها علمياً ، مع استخدام الكمبيوتر فى هذا السبيل .

* وضع نظام أمنى شامل للمخازن وتوفير حراسة جيدة سواء بالليل أو بالنهار .

* نقل المخازن المقامة فى مناطق أثرية تنتشر بها القرى والمستوطنات ، أو الواقعة فى مناطق نائية الى مناطق آمنة مما يسهل حراسة تلك المخازن .

* تطوير نظام العهد الشخصية بالمخازن بشكل يحمى الأثر من ناحية والمسئول عن تخزينه من ناحية أخرى .

* النظر فى تبادل بعض التحف المكررة مع البلاد الأخرى توطئة لإقامة متحف أو أكثر للحضارات العالمية بدلاً من تكديسها فى المخازن .

الاعلام

الدراسات الإعلامية وتطور العمل الإعلامى

فتلقته لطلابها ويتشغل به باحثوها وبين العمل الذى تضطلع به المؤسسات والأجهزة الاعلامية المختلفة ، مما يستدعى بالضرورة العمل على اقامة جسر يلقى تلك المسافة ويقرب بين طرفيها ويحقق ماينبغى أن يتواءم من تعاون يثمر لصالح كل منهما .

ولكى يتم بناء هذا الجسر ، لابد أولا من محاولة إلقاء الضوء على الأوضاع التى تسببت فى إحداث تلك المسافة لدى كل من الجانبين ، ثم يأتى بعد تلك المحاولة التشخيصية دور اقتراح أمثل السبل لتحقيق التكامل المطلوب بين العلم والعمل وبين النظرية والتطبيق .

وفى سبيل مآنحن بصدد من دراسة نشير - على وجه العموم - إلى أن بعض الدراسات أصبحت ضرورة حتمية لممارسة مهنة معينة من مهن المجتمع الحديث كدراسة الطب ودراسة القانون ، وبعضها الآخر ذات صلة وثيقة بمهن أخرى ، مثل دراسة وسائل الاعلام ، ومن ثم تتطلب استكمال الاعداد المهني لمثل هذه الدراسات نوعا من التدريب أو التأهيل العملى . فدارس الطب لابد أن يمر بعد تخرجه بما يطلقون عليه « سنة الامتياز » حيث يتدرب فى مستشفى أو أكثر على الممارسة العملية لمختلف فروع الطب والجراحة التى درسها . ودارس القانون لابد أن يتدرب فى مكتب أحد المحامين القدامى لمدة عامين ليحاز محاميا ، أو أن يعين « مساعد نيابة » لمثل هذه المدة حتى يمكن أن يبدأ أولى خطواته فى سلك القضاء . وقد استقر العمل بهذه القواعد أو التقاليد فى أغلب الدول .

أما ممارسة العمل الاعلامى ، صحفيا كان أم اذاعيا أم غير ذلك ، فيتخذ التدريب عليها أكثر من صورة . فبعض المؤسسات الصحفية

الدراسات الجامعية فى الصحافة والاعلام فى مصر سابقة فى نشأتها على ما هو قائم الآن من كليات الإعلام أو أقسام الإعلام الملحق ببعض الكليات فى عدد من الجامعات المصرية . وهى بكياناتها ومقررات مناهجها فى كل ما مرت به من أطوار أدت وتؤدي دورا له قدره فى إعداد وتكوين أجيال من المتخصصين فى فروع الإعلام المختلفة ، كما أن له آثاره سلبا وإيجابا على ميدان من أهم ميادين العمل الوطنى وخاصة فى عالمنا المعاصر وهو ميدان الإعلام بمفهومه ومجالاته الحديثة .

ولا مجال للتاكيد على أن الدراسات الإعلامية فيما مرت به من أطوار كانت تراجع - فى كل حين - موقفها من التطورات المتلاحقة فى ميدان الإعلام نظريا وعمليا لتقايله بما يناسب من تعديل وتطوير لبرامجها ومناهجها بل وبكياناتها على الاجمال .

ومما لا شك فيه أن مسئوليتنا نحو العمل الإعلامى - من منطلق أهميته على المستوى القومى - تفرض علينا أن نقف وقفة واعية أمام ما يلحق به من تطورات سريعة فى وظائفه وما تتطلبه من تطوير فى إعداد العاملين فى ميادينه . مما ترتب عليه أن أصبح هناك مسافة واضحة تفصل بين العلم الذى تصطنعه معاهد الدراسات الاعلامية

تؤهل الملتحقين الجدد للعمل بها بتنظيم برامج تدريبية خاصة لهم قبل إقرار تعيينهم بأى من أقسام العمل فيها . وكذلك تعمل المؤسسات الإذاعية . وبعض معاهد التدريس الاعلامى تقرن الدراسة النظرية فيها بالتدريب العملى ، حتى يتخرج الطالب فيها وقد أعد إعدادا ملائما للعمل فيما تخصص فيه من فروع الاعلام المختلفة ، وهذا هو الاتجاه الذى ساد مؤخرا ويتردد الاخذ به فى شتى المعاهد باعتباره نظاما مثاليا يقرب المسافة بين المعاهد التعليمية والمؤسسات المهنية ، بل ويساعد هذه المؤسسات على اختيار أفضل العناصر وإكمالها إعدادا وتدريباً ، ولا شك أن مثل هذا النظام يؤدي إلى تفضيل أولئك الخريجين المؤهلين على غيرهم ، عرفا أو تقليدا ، وقد ينتهى الأمر بالربط الحتمى - تشريعا - بين الخريج المؤهل بهذه الصورة ومهنته ، بحيث يتحتم ألا يمارس الاعلامى مهنته فى أى وسيلة إعلامية إلا إذا كان مؤهلا على هذه الصورة .

قالى أى مدى ذهبت معاهد الاعلام المصرية فى هذا السبيل ؟ وماذا أعدت لتدريب طلابها وتقريب الفجوة فى تكوينهم بين النظرية والتطبيق ، وكذلك تقريب المسافة بين برامج الدراسة ومختلف جوانب الممارسة العملية فى المؤسسات ؟

ومن ناحية أخرى ، ما الذى فعلته المؤسسات الاعلامية ذاتها لاعداد الذين تختارهم للعمل بها ؟ وما مدى ماحققته من صلة بين الدراسات النظرية والتطبيق العملى ؟

أولا : من وجهة نظر عامة يمكن الإشارة إلى الحقائق الآتية :

١ - أن عدد المعاهد الإعلامية ، ما بين كلية وقسم وشعبة ، يعتبر كافيا بالنسبة إلى ما تدعو إليه الحاجة لتخريج إعلاميين يعملون فى مختلف المؤسسات ، وإذا استبعدنا شعبة الاعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، فهناك كلية الاعلام بجامعة القاهرة وأقسام الاعلام بكل من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وكلية الآداب بجامعة الزقازيق وكلية

الآداب بجامعة أسيوط (بسوهاج) وشعبة الاعلام بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية . ويتخرج كل عام فى هذه المعاهد مئات الشباب من الجنسين ليلتحق منهم بأعمال إعلامية إلا نسبة على جانب ملحوظ من الضآلة ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الدراسات الاعلامية هى دراسات تأهيلية تعد صاحبها ، بما تزوده به من مواد نظرية وعملية ، لكى يمارس - فى المقام الأول - مهنة معينة ، قبل أن تكون دراسات للثقافة العامة ، أدركنا أهمية إعداد خريجي هذه المعاهد .

٢ - أن معظم هذه المعاهد فى حاجة إلى مزيد من الاعداد والتخطيط ، ومقومات ضرورية لا بد منها ، وفى مقدمتها هيئة تدريس كافية ومكتبة مستوفية للمراجع والدوريات الهامة والضرورية .

٣ - أن برامج هذه المعاهد تحتاج إلى بعض التعديل ومراعاة الدقة فى مواكبة المستجدات المتلاحقة فى هذا المجال من ناحية ، والملائمة بين متطلبات إعلامنا ومتطلباته إلى أوضاعه من ناحية أخرى .

٤ - أن أبرز مواد تلك البرامج ، ذات الصلة المباشرة بالأداء الاعلامى والممارسة الفعلية كالتحرير والترجمة ، تدرس بأسلوب قد لا يساعد على اكتساب مهارة أداء الأعمال الإعلامية التى تتصل بها على وجه مرض ، ولعل مما يساعد على ذلك كثرة أعداد الطلاب من ناحية ، وقلة المعيدى والمدرسين المساعدين الذين يمكن أن يساعدوا الأستاذ فى الجانب التطبيقي من تلك المواد من ناحية أخرى . وواضح أن افتقار المهارة فى هذا الجانب يمثل خلافا أساسيا فى بناء الاعلامى الممارس ، فالاعلام بمختلف وسائله « تعبير » و « عرض » لفكرة أو رأى أو حدث ، قبل أى شئ آخر .

٥ - كثرة الأعباء الملقاة على بعض أعضاء هيئة التدريس ، سواء فى معاهدهم الأصلية أو فى المعاهد الأخرى التى ينتدبون للعمل بها .

٦ - قيام بعض من غير المتخصصين ومن الممارسين الذين لا صلة

بينهم وبين العلم النظرى فى كثير من الأحيان ، بتدريس بعض مواد أساسية تتطلب إعدادا أكاديميا خاصا .

٧ - عدم كفاية التدريب العلمى بسبب نقص الامكانيات إلى جانب العوامل الأخرى التى سبقت الإشارة إليها .

وأوضح مثال على ذلك الصحف التى تصدرها أحيانا أقسام الصحافة بتلك المعاهد . فهى بعيدة بوضعها الحالى عن أن تكون مجالا تدريبيا للطلاب . والتطبيق العلمى الصحيح يعلى أن تكون الصحيفة الطلابية بمثابة المعمل لتدريب الطلاب على مختلف ضروب العمل الصحفى من تحرير وإخراج وإدارة ، وأن يتحمل الطلاب مسئولية إصدارها كاملة . وهذا هو ما يحدث فعلا فى كل معاهد الدراسات الاعلامية بالدول المتقدمة . ولدينا فى القاهرة مثال واضح على ذلك هو تلك الصحيفة التى يصدرها - بالعربية والانجليزية - طلاب الاعلام بالجامعة الأمريكية . وتحقق هذه الصحيفة ومثيلاتها نجاحا كبيرا وبخاصة بعد أن أصبحت تصدر باسم الجامعة كلها وتظهر يومية ، حتى أن الصحف العامة فى المناطق التى تصدر بها تتعاقد مع محرريها على العمل بها قبل تخرجهم .

وفيما يتعلق بالاعلام المسموع والمرئى ، فإن المعهد الوحيد الذى يضم وحدة تدريبية عاملة فى هذا المجال هو كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، والتدريب بها جاد ومنظم ، ولكنه محصور فى حدود ضيقة تجعله لا يتجاوز التدريب المعملى الى التطبيق العلمى ، وإن يتحقق ذلك إلا بأن يكون للطلاب - كما فعل زملائهم فى الجامعات المتقدمة - محطة إرسال صغيرة ودائرة تليفزيونية مغلقة بحدود الجامعة .

ثانيا : المؤسسات الاعلامية ودورها فى التدريب
وصلتها بالدراسات الاعلامية « العلم ، الاعلام ومدى اهتمامها بخريجى معاهد الاعلام :

لقد كانت المؤسسات الصحفية فى الستينات وثيقة الصلة بقسم

الصحافة بكلية الاداب بجامعة القاهرة إلى حد كبير . وكان ذلك القسم حينئذ هو المعهد الوحيد للدراسات الاعلامية فى الجامعات المصرية والعربية جميعا . فكان كثير من الطلاب يتدربون فى أثناء دراستهم بتلك المؤسسات ، كما عينت المؤسسات للعمل بها أعدادا كبيرة من أولئك الطلاب بعد تخرجهم ، ولقد أصبحوا الآن من الصحفيين المرموقين . بل كان بعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم يتعاونون مع المؤسسات الصحفية تعاوننا مثمرا تفيد منه الدراسات الصحفية وتفيد منه المؤسسات على السواء . أما الآن ، بعد أن نمت المؤسسات وتعاظمت وكثرت المعاهد وتفرعت أصبحت الصلة بين الجانبين اللذين يمثلان العلم من ناحية والعمل من ناحية أخرى مختلفة عما كانت عليه من قبل ، ولم تعد المؤسسات تهتم بأن تستقى الاجيال الجديدة من العاملين فيها من تلك المعاهد . وتتحصر المحاولات الرامية الى تضيق الفجوة بين الطرفين فى بعض أمور محدودة وعلى المستوى الفردى ، مثل الاستعانة بعدد من الصحفيين الممارسين فى دورس التمرينات ورصد بعض الجوائز لوائل الخريجين ، ولكن فكرة التدريب المنظم الذى يرمى الى " تأهيل " دارسى الاعلام بالذات لممارسة مهنة الصحافة تمهيدا للاحاقهم بما يصلحون له من أعمال ، فامر لاتفكر فيه أى مؤسسة صحفية ، بالرغم من أن بعض هذه المؤسسات بلغت شلوا بعيدا فى تقنيات العمل ومستوى الأداء وحقت انتشارا واسعا ونجاحا اقتصاديا كبيرا واحتلت مكانا مرموقا بين أعظم المؤسسات الصحفية فى العالم .

ومكتبات هذه المؤسسات لا تضم من الكتب والمراجع الاعلامية الا القليل ، وهى كذلك لاتهتم بمتابعة أحدث الدراسات فى الحقل الصحفى ، وبخاصة البحوث الميدانية والتجريبية التى يقوم بها الباحثون من طلاب الدراسات العليا ، مع أن عددا من هذه البحوث يتناول بالدراسة صحف تلك المؤسسات بالذات . أما المؤسسات الاذاعية المسئولة عن الاعلام المسموع والاعلام المرئى ، فيبدو أنها أكثر إدراكا لأهمية

التدريب من المؤسسات الصحفية . فالاتحاد الاذاعة والتلفزيون معهد للتدريب يتمتع بسمعة طيبة وينظم برامج للعاملين في كل من الجهازين وخاصة المبتدئين منهم ، وكذلك ينظم احيانا دراسات تدريبية لمجموعات من الدارسين من بعض البلاد الصديقة الذين يعملون في هذا الحقل ، ولكل من هيئة الاذاعة وهيئة التلفزيون إدارة خاصة للتدريب .

وتبدو العلاقة بين المؤسسات الاذاعية ومعاهد الاعلام اوثق من علاقة الصحف بها ، وذلك من خلال بعض القنوات الشخصية ، ولكن هذه العلاقة لم تصل إلى حد « الاعتراف » بتخصص الخريجين في هذا المجال وإتاحة الفرصة لهم ليشقوا طريقهم فيما تخصصوا فيه ، بعد أن يمروا بمختلف الاختبارات التي لا بد منها ، وانما تفضل أجهزة الاذاعة والتلفزيون أن توسع الدائرة التي تستقى منها من يلتحقون للعمل بها . وقد يكون دافعها إلى ذلك رغبتها في تنويع الخلفيات الثقافية لمن يبدأون أولى خطواتهم على طريق الاعلام غير المطبوع .

وبعد - هذه هي الملامح العامة لصورة العلاقة بين مجالى العلم والعمل في حقل الدراسات الاعلامية تطرحها بوضوح حتى يمكن التفكير في اقتراح حل جذري يقرب تلك المسافة بين النظرية والتطبيق ، ويبنى جسرا يحقق الصلة الوثيقة بين الركنين

التوصيات

وعلى ضوء الحقائق التي عرض لها التقرير وما دار حولها من آراء في اجتماع المجلس ، يوصى بما يأتى :

* إعطاء خريجي أقسام الصحافة بالجامعات أولوية التدريب والتعيين في المؤسسات الصحفية .

* إعطاء خريجي أقسام الإذاعة بالجامعات أولوية التدريب والتعيين في مجال تخصصهم بالإذاعة المرئية والمسموعة .

* إعطاء خريجي أقسام العلاقات العامة أولوية التعيين والتدريب في المؤسسات التي تعتمد في أداء رسالتها على الاتصال المباشر كالهئية العامة للاستعلامات .

* تخصيص وظائف مشرفي الصحافة المدرسية - في المقام الأول - لخريجي أقسام الصحافة بالجامعات ، والأمر منوط باستصدار قرار من المسؤولين في وزارة التعليم في هذا الشأن .

* إقامة دورات معلومات للعاملين بمجالات الاعلام المختلفة ، والتعريف بكل ما هو جديد يطرأ عليها - فالاعلام ينبغي أن يكون متقنا ومتقنا .

* العمل على تيسير وسائل إصدار الصحف ، مع دعم من يصدرونها ماديا ومعنويا .

* الاتجاه إلى الحد من إنشاء أقسام أو كليات إعلامية جديدة ، حاليا - على الأقل ، مع إعادة النظر في بعض ما هو قائم منها بالفعل لاستكمال جميع مقوماته على النحو المراد له أكاديميا .

* العمل على أن يكون لقسم الاعلام بكلية اللغة العربية بالجامعة الأهمية لون خاص يختلف به عن نظرائه في الجامعات الأخرى ، وأن يكون نشاطه الدينى متميزا عن غيره .

المعالجة الاعلامية لتلوث الفكرى

أجمع علماء البيئة المحدثون على ان تلوث البيئة لم يعد قاصرا على ماكان معروفا من مخلفات الآلات والاشعاعات ومثيرات الأتربة والرمال وماينتشر في الجو من خلال هذا كله من أسباب الأمراض الجسمانية ، بل أن هناك تلوثا مقابلا لهذا كله مصدره الأفكار غير السوية التي يمكن ان تكون أشد خطرا على المجتمع من التلوث الناجم عن المخلفات المادية .

وبالرجوع الى الحركات التي طرأت على المجتمع نتيجة لبث الدعاوى المختلفة المتضاربة - تبين أن ما يصيب المجتمعات من هذه الدعاوى أكثر فتكا بالمجتمع من التلوث المادي .

ونحن نستطيع أن نجد هناك مقابلا في التلوث البيئي بين ما ينشأ عن الاشعاعات الضارة وبين ما ينشأ عن الاشعاعات الفكرية المسممة .. ويبدو أثر هذه الاشعاعات الفكرية المسممة أكثر من غيرها لما فيها من عناصر تترسب في النفوس وقتا طويلا بحيث تغدو إزالة أثارها غير يسيرة أحيانا .

إن هذه الحقيقة العلمية ، بل التاريخية ، واضحة تماما في مواقف الجاهليين من الرسالات السماوية ومن محاولات الإصلاح التي يحاولها المصلحون .. ذلك أن العناصر الفكرية التي ترسبت في أعماق أهل الجاهلية تكاد تعمى بصائرهم بحيث لا يرون الحق حقا أو الباطل باطلا إلا بعد جهد جهيد . مما جعل جميع الرسالات وجميع حركات الإصلاح والتصحيح تحتاج أحيانا إلى زمن طويل وكفاح مرير لتنقية النفوس من رواسب التلوث الفكري .

وأحد من أخطر عوامل التلوث الفكري أننا قد نجد له عودة بعد فترات الإصلاح مالم يكن هناك نقطة دائمة لمقاومة هذا التلوث - وهذا يفسر لنا لماذا اشتهر بعض الناس بالردة والعصيان بعد إيمان ، ليس لشئ سوى أن حركة مقاومة التلوث الفكري قد تتوانى أحيانا .

ونحن نرى تفسى هذه الظاهرة على المستوى الفردي كذلك ، إذ نرى أحيانا بعض الذين اهتموا قليلا قد عادوا إلى العصيان . وذلك عنصر هام في تكوين نفسيات المذنبين والفارين من وجه العدالة ، بينما نرى أحدهم إثر الحكم عليه يعلن اعتزام التوبة حتى إذا اختلط فترة بالملوثين فكريا ، ولو داخل السجون ، عاد أشد عصيانا ولعل ذلك يظهر بوضوح على الذين يرتكبون بعض الآثام فإذا وقفوا موقف المسألة - أظهروا ندما كأنه الندم الحقيقي ، وربما يكونون في الطريق إلى الندم الحقيقي ، لكنهم ينسون هذا الندم بعد حين ... لماذا ؟

لأن هناك بيئات معينة قد تشربت فيها النفوس بعناصر التلوث الفكري وصار من شأنها أن تنقل عدوى هذا التلوث إلى من يخالطها من غير المحصنين .

ومن هنا نتبين أن أخطر ألوان التلوث الفكري هو التلوث الذي يصدر عن الواهمن بأنهم على الحق بغير حق .. وتلك علة من أهم علل المعاناة النفسية والاجتماعية في أي مجتمع ، ومما يضاعف هذه العلة أننا نجد بعض الأفكار الملوثة قد أخذت طابعا مذهبيا وكأنه من المذاهب التي يجادل الناس فيها أو يناضلون فيها .

وبالنظر إلى أي مذهب من المذاهب الهدامة في التاريخ نجد وراءه من يريد بالناس سوءا ، لكنهم قد استطاعوا أن يصوروا هذا سوءا خيرا يتحمس له بعض الناس ، وبخاصة الشباب ومن في حكمهم ، وهذه هي نقطة الالتقاء في هذا البحث .

إن مذهبية الأفكار الملوثة غالبا ماتجد لها مكانا خصيبا بين خواطر الشباب ، والشباب هو مرحلة القلق والشك والانفعال في حياة الإنسان ، وهم في الوقت نفسه أكثر الناس آمالا ، وغالبا ماتكون آمالهم أكبر من طاقاتهم ، فيستغل أصحاب الاشعاعات الفكرية المسممة هذه الظروف المرحلية في حياة الشباب ويصويرون تلك الاشعاعات على خواطرمهم وأحاسيسهم .

وليس الشباب كمرحلة في عمر الإنسان هم المستهدفون من تسلط هذه الأفكار والاتجاهات المغلوطة ولكن هناك فئات ليست بالقليلة من ذوي الثقافات الضعيفة والتجارب المحدودة ممن هم عرضة لعدوى التلوث الفكري مالم تكن هناك تحولات قوية تجعلهم بمعزل عن هذا التلوث ، ومن هنا تبرز وظيفة الاعلام في التصدي لمقاومة التلوث الفكري . إن الاعلام في مواجهة التلوث الفكري ليس كسائر نوعيات الاعلام التي يكفي فيها أن نعلم الناس بالحقائق ، بل ينبغي أولا لاعلام مقاومة التلوث الفكري أن يقوم بدور فعال في تكييف الفكر العام على أن يتبين الحقائق بنفسه فيفرق بين الصحيح من الفكر والفاسد أو الزائف منه .

كما يجب التنبيه إلى تناول التربية الجنسية في مبادئها ومضامينها الصحيحة وتيسير سبل وصولها إلى الشاب .

ككيف يؤدي الإعلام هذه المهمة ؟

ينبغي بداية ألا يواجه الإعلام قوى الأفكار الملوثة بالخصوصية ، بل ينبغي أن يعاملهم ويكافئهم هم الذين يكتشفون هذه الحقيقة من تلقاء أنفسهم وهم الذين يبادرون إلى تغيير مواقفهم .

أن الحقائق الزائفة في التلوث الفكرى مشبهة بالمخدرات ، والذين يستوعبونها يشبهون بالمدمنين .. وكما أننا نعالج المدمن نفسيا بالإحياء إليه بأنه قادر على الإقلاع بالمران .. كذلك ينبغي أن نعالج الملوثة أفكارهم إعلاميا بالإحياء إليهم بأنهم يملكون إرادة التغيير إلى ما هو أحق وأصوب وأفضل .. وذلك وسائل إعلامية شتى تتدخل فيها الظروف المتاحة المحيطة بكل بيئة ، والاحتياجات المعنوية أو المادية غير المتاحة التي تجعل عند البعض قابلية للتلوث الفكرى نتيجة لعلل نفسية أو اجتماعية بذاتها لا بد أن يكون علاجها هو التدخل لمعالجة التلوث الفكرى .. ومن هذه الالل ما يأتى :

* ألهم عند البعض بأنهم مظلومون .

* ألهم عند بعض الافراد بأن إرادته لاتستطيع مجازاة الارادات الفاضلة مما يجعله يرمى فى أحضان الارادات غير الفاضلة ومن ثم الأفكار المنهزمة أو الملوثة .

* الاعجاب الساذج بكل ما هو مستغرب أو مستظرف دون النظر إلى إبعاده الحقيقية .

* الاعجاب الساذج ببعض الروايات التى تبهر بسطاء القراء بمجاهدة الحق والواقع بجرأة .

* الاعجاب الساذج بما عند الغير أكثر مما عندنا .

* الاعجاب الساذج بالانصراف عن المسئوليات .

* الاستجابة للتفسير الخاطئة لبعض الفضائل وبعض الرذائل على

نحو يشحن أصحاب الأفكار المضطربة بالخطأ بحسبونها من الصواب .

* سرعة تقبل الشائعات نتيجة للاضطراب الفكرى .

* اختفاء نظرية الخير العام .

* الاعجاب بالتطرف من أى نوع نتيجة لبعض الالل النفسية .

هذه الالل العشر هى فى الواقع المدخل الطبعمى لاعلام معالجة التلوث الفكرى . ولستنا هنا بصدد الافاضة فى رسم هذه المعالجة على خريطة الفن الاداعى أو الصحفى أو الاتصال المباشر أو الجماعى فتلك أمور ليست جديدة من الناحية الفنية على الاعلاميين لكنها تحتاج إلى أمرين :

أولا : تجميع المادة الاعلامية المطلوبة وتوزيعها تجميعا وتوزيما يتناسب مع الحملة المنشودة .

ثانيا : الاعداد والاستعداد لتطوير هذه الحملة مع تطور الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والبيئية .

التوصيات

وعلى ضوء ما قدمته الدراسة من أفكار وآراء . وبناء على مناقشات المجلس فى هذا الشأن . يوصى بما يأتى :

* الدعوة لإحياء تقاليد الأسرة المصرية وما فى هذه التقاليد من قيم دينية واجتماعية قابلة للتطور السليم .

* اشغال برامج عزل التلوث الفكرى فى مناهج التعليم بالمدارس والجامعات بمشاركة أجهزة الاعلام .

* التمسوير الفنى الاعلامى لجمال الحياة الفاضلة فى الأندية ومراكز التجمع .

* إعداد برامج معلومات تنشرها الصحف وتذيعها الاذاعات من التيارات والاتجاهات الفكرية الناجحة فى تاريخ المجتمع المصرى .

* اظهار مزايا التمسك بالمختار من تقاليدنا ونصيب الفرد والمجموع من هذه المزايا .

- * تقديم صور نقية من الناحيتين المادية والمعنوية للطريق العام ابتغاء العودة به الى ما امتاز به في الماضي من آداب وأخلاقيات .
- * تقديم التفسير المبسط والمبرأ للتراث الدينى والدنيوى .
- * تقديم الأمثلة الواقعية لنجاح السلوكيات الأخذة بطريق الفضيلة بإبعادها المختلفة .
- * تقديم الأمثلة الواقعية لفضائل الخدمة العامة والعمل فى سبيل الخير العام والمحافظة على جمال الذوق العام وما له من أثر طيب على الافراد والأسر والجماعات .
- * التركيز على مقاومة تلوث البيئة المادى لخطر هذا التلوث على أفكار الناس وأحاسيسهم .
- * التركيز على فضائل الإسهام فى التجميل ، فكريا كان أو ماديا .
- * استعداد وسائل الاعلام دائما للمشاركة فى القضاء على شكوك الافراد فيما لاشك فيه .
- * تقديم المادة القصصية والدراسية والفنية التى تهدف إلى نشر المعنى الذى يتمثل فى عبارة « نحن أمة وسطا » .

التسلل الفكرى من قنوات التليفزيون الفضائى

- ان الاعلام المصرى يسعى بكل جهده للتعبير بصدق وموضوعية عن وجدان الشعب ، للاحتفاظ بالريادة الاعلامية فى المنطقة ، بالفكر والعمل واستخدام تكنولوجيا الاعلام الحديث ، فبدأ باستقبال البث الفرنسى للقناة الفرنسية « C.F.I » منتقيا منه ما يراه مناسبا ، ثم ثنى باستقبال البث الأمريكى للقناة العالمية الأمريكية للأخبار « C.N.N » والتى تستقبل هذا البث الوافد بقطر ٢,٤ متر ، ثم قام بالاشتراك فى القناة الأوروبية « اليورونيوز » وأصبحت

مصر أحد المشتركين المشرة فى هذه القناة .

- وتأتى الخطوة التالية بخروج الاعلام المصرى الى حيز العالمية بوصول إرسال القناة الفضائية الدولية المصرية الى انحاء عديدة فى الدول العربية والأوروبية والاسيوية والافريقية ، وهذا فى حد ذاته يرسم قدرا من التطلع الطموح لمواجهة التسلل الثقافى المتوقع من أقمار البث المباشر الذى يبدأ فى الانتشار فى أوروبا عام ١٩٩٢ ، ولعل هذه الخطوة البناءة ، هى التصدى الحقيقى للمخاوف التى تساور الكثيرين من آثار الأقمار الأوربية المحتملة ، جريا وراء القول بانها يمكن أن تشيع بين الشباب العربى بعض الاتجاهات والسلوكيات الدخيلة علينا التى تتنافى مع قيمنا ومعتقداتنا ، وقد يتخذ منها البعض وسيلة لتحطيم مقومات هوية وقوية فى الشخصية العربية ، ويستهدف هذا التطور على أرض مصر ، عدم حجب المصريين عما يحدث فى العالم ، ومواكبة التطور الاعلامى المذهل فى الدول المتقدمة ، وان كان ذلك فى حدود وضوابط تتناسبنا ، مع تعزيز الرصد والتصدى لكل ما يخالف تقاليدنا وعاداتنا ومعتقداتنا ، بما يكفل منع الآثار السلبية لما يسمى بالتسلل الثقافى .

وقد جاءت هذه القناة الفضائية الدولية المصرية فى وقت مناسب الى حد كبير ، وعصر ملئ بأقمار صناعية من دول عديدة ، لا بد فيه من وجود قناة عربية مصرية بحثة ، لكى تقف أمام التسلل الفضائى الرهيب ، حتى لاتطغى البرامج الوافدة على الطابع العربى ، ويمتنع - الى حد ما - تأثيرها الثقافى والاجتماعى .

- ومن هذا المنطلق تأتى الخطوة الثالثة بأن يكون انتقاء البرامج التى تبثها هذه القناة على قدر من الرصانة والتشويق والانتقان ، خاصة وأنها تتعامل مع أمزجة مواطنين من ذوى ثقافات وميول مختلفة ، من شعوب متعددة ، ويجب أن تكون هذه البرامج على قدر من الثراء والعمق والتنوع ، لتشبع الغالبية العظمى من المشاهدين ، وأن تكون ذات شخصية مستقلة ، غير مرتبطة بقنوات أخرى بحيث يكون لها إنتاجها

المستقل ، وبرامجها وسهراتها الخاصة بها ، الا فى الناحية الاخبارية فقط ، وهذا لا يمنع من تطعيمها ببعض البرامج المتميزة فى قنوات التلفزيون المصرى لاشباع حاجة المشاهدين من المحبين لهذه البرامج والمترقبين لها ، بصرف النظر عن اعتبارات التسويق .

ولما كانت هذه القناة الفضائية تستهدف مخاطبة الناطقين بالعربية على امتداد الرقعة التى تغطيها ، وتعتبر عن الصوت العربى والاسلامى ، وتسهم فى مساعدة صناع القرار فى الدول الشقيقة ، من خلال تعرفهم على الحقائق التى يتم عرضها ، فعليها أن تزيد من البرامج الدينية التى تقبل عليها هذه الشعوب ، بالإضافة الى البرامج الثقافية والتعليمية والسياحية ، الى جانب النشرات الاخبارية باللغات الثلاث العربية والانجليزية والفرنسية ، والحديث والجيد من برامج المنوعات والرياضة والأفلام العربية ذات المستوى العالى ، بحيث تسمح لها بالوقوف موقف المتأنس ، وتجذب المشاهد ، ويستغنى بها عما عداها .

- ثم تأتى الخطوة الرابعة ، بالتوسع فى إنشاء التلفزيون المحلى ، فقد أصبح لدى مصر الى جانب القناتين التلفزيونيتين الأولى والثانية ، القنوات الثالثة للقاهرة الكبرى والرابعة لمحافظة القناة الثالث ، والخامسة لاسكندرية ، بالإضافة الى أننا فى السبيل الى إنشاء تلفزيون محلى فى وسط الدلتا ، وآخر فى شمال الصعيد ، ولاشك أن هذه القنوات المحلية ، هى إحدى المصادر الهامة لمواجهة أخطار البث المباشر ، فعلى المستوى المحلى ، فإن مثل هذه القنوات يتمتع فى وجودها أن تسحب القنوات الآتية من بعيد الجمهور منها ، أو أن تؤثر عليه ، أما على المستوى القومى فإن انتشار هذه القنوات المحلية ، يدعم البناء الأساسى فى أى نظام اعلامى قومى ، خاصة وأن القنوات المحلية أصبحت إحدى السمات البارزة فى النظام الاعلامى الدولى الجديد ، لأنها القنوات الأكثر قربا من الجماهير ، والاكثر قدرة على عرض ماتهتم به ، وماتحتاج إليه ، إلى جانب أن الثقافة المصرية عريقة ، وليست فى حاجة الى حماية ، وإن كان علينا أن نتكيف مع

التطورات الدولية المحيطة بنا ، ونتعاون إعلاميا لكى نوفر مضمونا يشبع فعلا الرغبات والاحتياجات .

وبعد ذلك تأتى الخطوة الخامسة ، بتجاوز الاعلام المصرى حدود وطنه وتحقيقه نظرية الأمن الاعلامى ، التى هى هدف المحصلة الاعلامية الحالية التى تسير التقدم المذهل فى عالم التلفزيون ، والذى فى مقدمته استخدام الفضاء للبث لتغطية كل شبر من العالم ، تأكيداً لدوره فى الأحداث العالمية والعربية والاسلامية .

ولمى هذا المجال على مصر أن تخطو خطوة جديدة تتمثل فى امتلاكها قمرا صناعيا خاصا بها ، نظرا لأهمية استمرار الوجود المصرى فى الفضاء من خلال وسائل تمكنها من ذلك كوجود هذا القمر الصناعى الجديد .

وان كان لايقوتنا أن نشير الى أن مثل هذا المشروع وارد فعلا ومطروح على الساحة ومحل بحث ودراسة ، خاصة وأن مدة استتجار القناة الفضائية الدولية المصرية هى ثلاث سنوات ولهذا كانت مصر حريصة على أن تتفق مع المملكة العربية السعودية على أن تحجز لمصر قناة فى القمر الذى تزمع السعودية إطلاقه لمدة سبع سنوات .

- لكل ماتقدم كان الاقتناع بالدعوة إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الإعلامى التدريجى ، والاعتماد على الذاتية المصرية من خلال القناة الفضائية الدولية المصرية فهى بهذه السياسة تدعم الاعلام العربى ، وتسهم بكل الأمانة والصدق ، فى مواجهة الاعلام الوافد ، وتحفظ لمصر هويتها ، وتحصن الشخصية المصرية ، وتبقى على ثقافتها ، وتعمل على إثراء التدفق الاخبارى والبرامجى بين مصر والدول الشقيقة . وتؤكد أن مصر لم تعد تخشى على المشاهد ، بل تترك له من خلال إعلامه الخيارات بعد أن تعطى له مايريد من مصداقية فى الأخبار ، وصدق تناول قضاياها ، وصراحة وديمقراطية ، وتفتح أذانها وعيونها على ماياتى الى المشاهد من بث مباشر .

هذا فضلا عن عدم جدوى سياسة الحظر والمنع ، والرقابة

الامن البيئى والإعلام

قضية تلوث البيئة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية كانت من أولويات اهتمام المجالس القومية المتخصصة ، حيث بدأ المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية عام ١٩٨٠ بالتصديق لها بدراسة تحت عنوان « اتجاهات عامة لعلاج المشاكل الرئيسية فى مصر » تناولت مقومات البيئة المصرية والخدمات والأنشطة البيئية المختلفة المتعلقة بالمجتمعات السكانية ، والعوامل المؤثرة فى البيئة ، وانتهت الى عدة مقترحات كان أبرزها التوصية بتشكيل « جهاز قومى » مختص بحماية البيئة والتنسيق بين الجهات المسئولة عنها ، وقد تمتثلت الاستجابة للأخذ بهذه التوصية فى صدور القرار الجمهورى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء « جهاز شئون البيئة » برئاسة مجلس الوزراء .

ومن منطلق الأهمية الخاصة لموضوع مشكلات البيئة وما يتفرع عليه - على المستوى القومى - من آثار تختلف خطورة وحجما ، وتمتد إلى جوانب مختلفة من حياتنا ، أعد المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى دراستين عن : « دور العلماء والباحثين فى الحفاظ على البيئة » و « التعليم والحفاظ على البيئة » ، كما أعد المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية دراسة شاملة عن « سياسة حماية البيئة فى المناطق السياحية » .

كذلك تناول المجلس القومى للثقافة هذا الموضوع فى دراسته حول « سياسة الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية » ، وفى الإطار نفسه كانت دراسة المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بشأن « اختلال البيئة العمرانية للمدينة المصرية » ثم دراسته

والحماية ، فهى سياسة نالت من وعى المواطن العربى أكثر مما حمته ، ولا يمكن أن تفلح فى مواجهة القادم الجديد ، إلا من خلال عقل ووجدان المواطن المثقف الشريك ، وليس المتفرج .

ومن هنا تصبح القضية الأساسية ، هى احترام عقل هذا المواطن ، والعمل على تربية وعيه القومى والنقدى ، وذلك يحتاج إلى سياسة إعلامية جديدة من شأنها تطوير البرامج ، ورفع مستواها ، وجعلها أكثر تشويقاً وجاذبية ، وحركة وتنوعاً والاتجاه إلى الابتكار المستمر ، على أن تعمل على تأكيد هوية مصر الخاصة ، لأن التفاعل والحوار الحضارى ، يتطلبان أن تكون للمرء هوية ، وعلى التلفزيون أن يجند طاقته لمنافسة تجرى فى صالِح المشاهد ، خاصة بعد أن دخل عصر البث المباشر دون وسيط ، وأصبحت مصر فى مصاف الدول ذات السيادة الإعلامية ، على مستوى العالم ، فلم تعد مجرد مستقبلة لما يتفضل به الغرب ، بل أصبحت مرسله أيضاً للمواد الإعلامية ، من خلال استئجار القناة القمرية غزيرة الإشعاع ، واسعة الانتشار التى تملكها المنظمة العربية للاتصالات الفضائية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق من حقائق وآراء ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* الأخذ بنظرية الانفتاح الإعلامى على العالم ، مع دعم المخططات الإعلامية التى تعالج أى خطر وارد ، بما يقابله من الأساليب العلمية والتقنية .

* التركيز على مضمون التوصية السابقة فى تدريب العاملين بالأجهزة التنفيذية فى ميدان الاعلام .

* العمل على أن تمتلك مصر قمرها صناعيا خاصا بها ، نظرا لأهمية استمرار الوجود المصرى فى الفضاء .

* تنظيم لقاءات مشتركة بين مسئولى الإعلام وبين مسئولى الثقافة وصولا الى وحدة المقابلة لكل التطورات المرتقبة .

الآخيرة حول « العناصر الرئيسية لعلاج مسببات التلوث البيئي فى مصر » .

والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من التوصيات التى انتهت إليها هذه الدراسات قد أخذت طريقها بالفعل إلى التنفيذ ، مما يعكس التقاء الاهتمام بهذه القضية الحيوية على مستوى التخطيط والتشريع والتنفيذ .

ومن وجهة نظر خاصة ، أعد المجلس القومى للثقافة فى هذا التقرير ، دراسة جديدة عن توقعات المستقبل بالنسبة للأخطار المحتملة نتيجة للتغيرات التى حدثت فى طبقة الأوزون والقضاء الخارجى ، وانعكاساتها على مشروعات وخطط التنمية على المدى الطويل تحت عنوان « الأمن البيئى والاعلام » ، وهو الموضوع الذى يشغل كافة دول العالم ومن بينها مصر ، وتعقد من أجله المؤتمرات الدولية داخل نطاق الأمم المتحدة وخارجها ، من أجل التوصل إلى تعاون وتنسيق دولى فى هذا الشأن ، وهذا ما سيعرض له التقرير تركيزا على العناصر التالية :

- دور الاعلام بصفة عامة .
- دور التلفزيون .
- دور الاذاعة .
- دور الاعلام البيئى .
- دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية الوعى البيئى .

أولا : تمهيد عام :

بدأ الاهتمام العالمى بمشاكل البيئة يزداد فى الأعوام الأخيرة بعد أن اكتشف العلماء وجود ثقب فى جدار الأوزون ، وهو الجدار الذى يحمى الانسان والحياة على الأرض من تسرب الاشعاعات الضارة من الفضاء الخارجى إلى الأرض . وحذر العلماء من أن أى اتساع فى هذا الثقب له انعكاسات خطيرة يتأثر بها الانسان والحيوان والنبات ، وكذلك يتسبب فى ارتفاع درجة حرارة الجو ما بين درجتين وأربع درجات ، ويترتب على ذلك تغير فى الخريطة المناخية للكرة الأرضية ، وانتقال

مناطق الأمطار من مواقعها الحالية إلى مناطق أخرى جديدة ، وينزل المطر فى مناطق لم تكن تعرف الأمطار من قبل ، وتحرم مناطق من الأمطار كانت تسقط فيها من قبل ، وبذلك تتأثر المحاصيل الزراعية فتقل أو تزيد ، وبالتالي تتغير الخريطة الزراعية للكرة الأرضية . ولا يقتصر الأمر على هذه الظاهرة فقط بالنسبة للحاصلات الزراعية ، ولكن ارتفاع درجة الحرارة يترتب عليه ذوبان الثلوج بالقطبين الشمالى والجنوبى ، وينتج تبعا لذلك كميات هائلة من المياه تصب فى بحار ومحيطات العالم التى يرتفع منسوبها ، وتغرق المدن الساحلية إذا زاد هذا الارتفاع بين ٥٠ و ١٠٠ سم ، وهو احتمال حقيقى قد يحدث خلال الخمسين سنة القادمة ، وزيادة على ذلك فهناك أخطار أخرى فى حالة حدوث هذا الارتفاع على الثروة السمكية ، حيث تتحرك تيارات مائية من مكان لآخر ، وهذا كله بسبب وجود ثقب فى طبقة الأوزون التى تحيط بالكرة الأرضية وتحميها من الاشعاعات الشمسية الضارة .

ويشور هنا تساؤل عن السبب فى ثقب الأوزون ومدى امكانية اتساعه ، ويجب العلماء على ذلك بأن السبب هو تلوث البيئة وأن الجانى والجنى عليه هو الانسان ، فحضرته وسلوكه وأنماط معيشته واستخداماته لوسائل الحضارة ، تولد الغازات التى تتسبب فى وجود ثقب الأوزون ، وإذا لم تتخذ الوسائل والاجراءات الكفيلة بحماية طبقة الأوزون فقد يتسع هذا الثقب ويقضى على الحضارة الانسانية على الكرة الأرضية ، ولهذا فقد أصبح موضوع تلوث البيئة من الموضوعات الهامة ، ليس على المستوى القومى فحسب بل على المستوى العالمى بين كل دول العالم وشعوبه ، لان الضرر يصيب الكرة الأرضية ، لذلك تم عقد المؤتمرات الدولية التى حضرها العلماء وكبار المسئولين فى الدول ، وتبنت الحكومات القضية سياسيا وأصبحت البيئة فى صدارة أى مباحثات على كل المستويات السياسية ، وعلى رأس برامج الحكومات ، ولم تعد مجرد موضوع يبحثه العلماء ، بل أصبح موضوعا عاما وسياسيا يبحثه قادة الدول . وقد اتفقت غالبية المؤتمرات على ضرورة توعية الشعوب من

تفانم اتساع ثقب الأوزون ، وألقى رجال المؤتمر على كامل الاعلام مسئولية تبصير الانسان بالقضية ، وتوعيته عن مسئوليته فى هذا المجال ، هذا بالإضافة إلى مسئولية الدولة على المستوى القومى ، ومسئولية العالم على المستوى العالمى ، للحفاظ على البيئة ، والحد من نسبة التلوث ، ومن هنا تاتى أهمية الإعلام باعتباره أداة الاتصال بالجمهور .

هذا وقد بدأت مصر كغيرها من الدول فى اتخاذ الخطوات المناسبة ، فانشأت جهازا قوميا أنيط به دراسة وإيجاد الحلول لمشاكل البيئة . ويعتمد هذا الجهاز على التعاون الوثيق مع قطاعات كثيرة فى المجتمع ، مثل القطاع الصناعى والقطاع الزراعى وغيرهما ، وإن كان جهاز الاعلام يعتبر من أهم القطاعات ، لأن الانسان هو أحد المؤثرات الهامة فى منع تلوث البيئة ، ومن ثم فإن توجه الاعلام إلى الانسان له أكبر الأثر فى الحفاظ على البيئة ، وعليه تخصيص برامج عديدة فى أوقات مناسبة لشرح المعلومات المتعلقة بالبيئة ، وتوعية الناس على كافة مستوياتها بهذه المعلومات ، وتبصيرها بالمشكلة البيئية بكل أبعادها وخاصة فى المدن ذات الكثافة السكانية العالية ، مثل مدينة القاهرة أو المدن الصناعية ، وذلك من خلال الحياة اليومية ، لحقول البترول ومناجم الفحم ، ومحطات الطاقة الكهربائية ومصانع الأسمنت وغيرها ، هى مصادر لتلوث البيئة ، فإذا أضفنا إلى ذلك عوادم السيارات والشاحنات ، فإن ذلك كله يزيد من معدلات التلوث .

وقد ثبت من التجارب والقياسات أن ٦٠ ٪ من تلوث الهواء ينتج عن وسائل النقل ، ٢٠ ٪ من الصناعة ، والباقي من أسباب أخرى أهمها تراكم القمامة ، وهذا التلوث ينتج عنه ثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت ومركبات الرصاص وبعض الغازات الأخرى ، وهذه المكونات يحدث لها تفاعلات كيميائية ينتج عنها غاز الأوزون الذى يضر بصحة الانسان وخاصة جهازه التنفسى . ويمكن ملاحظة ذلك فى الانسان الذى يتعرض لهذه الغازات الناتجة من التلوث ، مثل رجل المرور ، ولا يقتصر

الأمر على ضرر الانسان ، بل يتعدى ذلك إلى الحيوان والنبات ، حيث تبين أن الحيوانات التى تعيش فى جو ملوث بجوار المصانع يقل إنذارها للخطر ، وتحسب بالهزال ، يعكس تلك التى تعيش فى هواء نقى . وكذلك يتأثر النبات بالتلوث البيئى ويحدث قصور فى نموه ، وذلك لأن التلوث يحجب كمية الضوء التى تصل إليه ، وأيضا يمتد أثر التلوث فى المدن التى ترتفع فيها معدلات التلوث إلى الأبنية التى تتفاعل فيها معدلات الطلاء التى تطلّى بها مع مكونات التلوث ، فيتغير شكلها وتضعف المعادن المستعملة فى بنائها . وتتأثر كذلك الآثار والأبنية الأثرية ، وهى ليست فقط تراثا قوميا بل هى تراث عالمى يهم العالم كله ، وقد ظهر من الدراسات ضرورة منع دخول السيارات منطقة أبو الهول والأهرامات حفاظا عليها من تلوث البيئة .

وليفوتنا أن نذكر أن من الأسباب الهامة للتلوث ، التلوث البحرى فى الدول التى تطل على البحار ، حيث تتعرض سواحلها لبعض التيارات المائية التى تجلب معها الملوثات ، فعلى سبيل المثال ماحدث من تلوث هدد - منذ فترة - سواحل المغرب ، مما دعاها إلى الاستغاثة بدول العالم لمساعدتها حيث اقتربت منها بقعة من الزيت تزيد مساحتها على ثلاثمائة ألف كيلو متر مربع ، قد تتسبب فى القضاء على الثروة السمكية ، وتضر بالجذب السياحى .

وهنا فى مصر حيث تمتد شواطئنا على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر فانتنا نتعرض للتلوث بالزيت الذى يتسرب من مخلفات السفن التى تفرغ حمولتها من المياه الملوثة فى مياهنا ، فالسفن التى تنقل البترول من موانئ الشحن فى بلادنا تقوم بتفريغ خزاناتها من المياه الملوثة قبل بدء شحنتها بالبترول الخام ، وتسمى هذه العملية باسم « مياه التوازن » ، هذا بالإضافة إلى أن المصانع المقامة بالقرب من السواحل تلقى بالمخلفات الناتجة عن عمليات الصناعة فى مياه البحر مباشرة دون معالجة ، وتشمل هذه المخلفات مركبات كيميائية بالغة الخطورة وبهذا

تقضى على الثروة السمكية ، وتقلل من الجذب السياحي للشواطئ التي تتميز بمميزات سياحية .

أما عن التلوث الذى يحدث فى نهر النيل ، فإن بعض المناطق الصناعية فى مواقع مختلفة قد لاتجد مكانا لصرف مخلفاتها سوى المجرى المائى لنهر النيل أو أى فرع منه أو أى مجرى مائى قريب مثل الترع والمصارف ، ويحدث ذلك على طول النهر من أسوان إلى الاسكندرية ، ومن أمثلة ذلك مصانع السكر فى الصعيد ، وشركات كفر الزيات للمبيدات الحشرية ، وشركات الأسمدة فى الوجه البحرى ، ويضاف الى ذلك صرف مخلفات مياه المجارى للتخلص منها - بسبب قصور شبكات المجارى أو عدم وجودها - إما فى النهر مباشرة فى بعض الأحيان أو فى المصارف الزراعية التى قد تصل إلى النهر مرة أخرى أو تستخدم فى رى الأراضى ، وغالبا ما تكون هذه المياه ملوثة بالمبيدات الحشرية ، وهذا فضلا عن ضرره بصحة الانسان فإنه قد يقضى على الثروة السمكية .

وإذا كان التلوث الصناعى يؤدى الى تلوث الهواء ومصادر المياه فإن التلوث الزراعى له نفس التأثيرات السابقة ، مضافا إليها استخدام المبيدات والأسمدة التى تضر بالخضروات والفاكهة التى يتناولها الانسان .

ومن التلوثات الأخرى الحديثة الجذيرة بالاهتمام -والتي يتعرض لها الانسان - التلوث الاشعاعى الذى يصيب الانسان الذى يقيم بجوار المحطات النووية ، فإذا زادت هذه الاشعاعات فى جسم الانسان عن حدود معينة ، فإنه يصاب بالعديد من الأمراض ، وكذلك تصاب المحاصيل الزراعية القريبة من هذه المصادر وتصبح خطرا على صحة الانسان ، وأيضا فإن الحيوان ومنتجاته من اللحوم والألبان تصبح غير صالحة للاستخدام الأدمى .

ومن الأضرار الأخرى لتلوث البيئة غير تلوث الهواء ، تدمير الثروة الطبيعية فى البحار ، ونحن نملك منها ثروة لا تقدر بمال وخاصة فى

شواطئ البحر الأحمر وسيناء ، وهى الحقول المرجانية والحدائق النباتية المائية والمحار والقواقع وحيوانات البحر وآلاف من أنواع الاسماك النادرة وأسماك الزينة الملونة ، وتعتبر ثروة هائلة تدانى فى قيمتها الآثار التاريخية ، وقد يؤدى التلوث إلى تضييق هذه الثروة مما يؤدى إلى خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها إلا بعد مئات السنين ، ويقول العلماء إن تلوث المياه بالزيت والبتروول هو أخطر أعداء الثروة الطبيعية الموجودة بالبحار ، فهما يحاصران الشعب والغابات المرجانية فى الأعماق ويفتكان بها ، ويسببان هروب الأسماك النادرة والحيوانات البحرية ، ويؤكد هؤلاء العلماء أن هناك مناطق تمتد ما بين السويس والغردقة ماتت بها بعض الاحياء المائية ، ويحذرون من حجم المخاطر وخاصة فى المناطق القريبة من مراكز التعدين فى سفاجة والقصير وغيرهما ، ويجب وضع الحلول من الآن للإقلال من التلوث فى هذه المناطق ، وعدم اتساع رقعة التلوث لانتقاد هذه الثروة الطبيعية .

ومن الجدير بالذكر أن أجهزة شئون البيئة أصبحت تقوم بدور فعال ، وتؤدى وظائف واسعة وهامة فى كثير من الدول ، فهذه الأجهزة تدرس مشاكل البيئة واقتراح الحلول لها وربطها بالتكنولوجيا ، وهناك الآن جوائز عالمية للباحثين والعلماء رصدتها منظمة اليونسكو لأحسن بحث أو فكرة فى مجال البيئة ، وهذه البحوث تقبل من العلماء فى جميع أنحاء العالم ، وقد اختارت بعض المجلات العالمية « الأرض والحفاظ عليها » كنموذج للبحوث عام ١٩٨٨ ، وأيضا خصصت بعض الصحف صفحة كاملة اسبوعيا للبيئة . هذه المعلومات جميعها - وغيرها كثير - يجب أن تكون تحت يد ونظر الاعلاميين الذين يتصدون لمعالجة قضية البيئة والدعوة إلى حمايتها من التلوث بمختلف أنواعه ، لتأتى هذه المعالجة من واقع علمى مدروس وبناء على حقائق بعيدة عن الخيال ، فتصدق المعالجة الاعلامية وتؤتى ثمارها لدى المتلقين .

ثانيا : دور الاعلام بصفة عامة :

تعمل أجهزة الاعلام بقطاعاتها المختلفة على التثقيف العام

والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ على سلامتها وحمايتها ، معطية لها أهمية خاصة ببذل مزيد من الجهد لتوعية الجماهير بأهمية هذه المشكلة ومدى الخطورة التي قد يتعرض لها الوطن والمواطن في حالة الإهمال في الحفاظ على البيئة ، وبوجه خاص سكان الريف ، والاهتمام بنظافة المدن والقرى عن طريق التخلص من النفايات والقمامة ، وإقامة مشروعات الصرف الصحي ، ونقل الورش والمصانع خارج المدن ، مع مراعاة توافر مواصفات الحفاظ على البيئة في إنشاء المصانع الجديدة ، وعدم إقامة مشروعات ملوثة للبيئة في المناطق الأثرية والسياحية ومواقع الجذب السياحي الجديدة ، للحفاظ على التراث الطبيعي والحضاري ، وتحسين وقود السيارات وإضافة مواد تساعد على الاحتراق الكامل والتخلص من العناصر الضارة ، والتوسع في التجارب العلمية الرائدة في مجال التخلص من النفايات والقمامة ، والدعوة إلى الاهتمام بالرقعة الخضراء ، والاكثار من زرع الأشجار في الشوارع ، وإقامة الحدائق العامة ، وإنشاء الأحزمة الخضراء والغابات حول المدن ، مع التركيز على التربية السلوكية لدى الإنسان المصري ، وتوعية أطفاله بحب الخضرة والحفاظ عليها ، وبالنظافة العامة والنظافة الشخصية ، مع عدم إغفال دور المدرسة ومعاهد التعليم باكساب الأبناء القيم والاتجاهات الاجتماعية والسلوكيات التي تؤدي إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وحسن استثمارها ، وإدخال المفاهيم والدراسات البيئية في التعليم الفني .

وتذهب الدراسة إلى أن الجهد الإعلامي يجب أن يكون في إطار خطة متكاملة ، فالجهود الفردية ، ولو أن لها دورها ، إلا أنه في مثل هذه القضايا لا بد أن تكون المعالجة في إطار خطة متكاملة ومتناسقة في قطاعات الدولة المختلفة ، إعلامية وغير إعلامية ، وإلا فلن تؤتي ثمارها على وجه الإطلاق . والاتصال الشخصي أفضل من الاتصال الجماهيري على اعتبار أن رجح الصدق يكون مباشرا ، وهذا لا ينفي أن وسائل الاتصال الجماهيري مفيدة ، ولا يمكن الاستغناء بوسيلة إعلامية عن

الأخرى ، فكل وسيلة إعلامية لها دورها ، وشكل الوسيلة وتوقيتها يفرض نوع المادة الإعلامية التي تقدم ، كالجوء إلى الترغيب أو التهيب ، أو استخدام الراديو أو التلفزيون أو الصحافة ، كما أن الوسيلة الإعلامية هي التي تفرض التناول المناسب ، فعند الحديث عن الآثار الضارة في البيئة تكون الوسيلة هي الراديو ، لأن المخرج الإذاعي يستطيع أن يعرف المتلقي آثار الضوضاء مثلا ، وعند الحديث عن الجمال والمحيطات يكون التلفزيون هو الوسيلة المثلى ، لأنه يستطيع إبراز نواحي الجمال البيئي بشكل جيد . ووسائل الاعلام الجماهيري تستطيع أن تصل إلى كل مكان ، وياحبذا أن يكون للاعلام البيئي مكانه في كل من الصحف والراديو والتلفزيون ، والتعاون بين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية ضرورة ، فوسائل الاعلام تنقل الحس الجماهيري من الجماهير إلى الجماهير ، والمنظمات غير الحكومية أو الأهلية تمثل أيضا الحس الجماهيري ، وعلى ذلك فإنه لا بد من أن يكون هناك اتصال مباشر بين هذه المنظمات ووسائل الاعلام كأساس . فلا يمكن لهذه المنظمات أن تعمل بعيدا عن وسائل الاعلام ، ولابد من استمرار الدعوة بالطريق غير المباشر سواء في البرامج المتخصصة أو العامة ، دون أن تنسى الأجهزة أن فكرة الصدمة لا بأس بها . والاعلام الحديث يعتمد عموما على الصدمة في بعض الأحيان .

ونخلص مما سبق إلى أن التحرك الإعلامي يجب ألا يتحرك في فراغ ، وهو بطبيعته لا يمكن أن يسير في فراغ ، فالحديث في قضايا تتصل بالبيئة - وهي قضايا متصلة بجهات أخرى كثيرة ، على رأسها مجلس الوزراء وجهاز شئون البيئة وتشارك فيها أجهزة أخرى كثيرة - يجعل التحرك الإعلامي في إطار هذه الأجهزة أو بالتنسيق معها ، دون إغفال وسائل أخرى في مقدمتها الأسرة والأب والأم والمدرسة ، وكذلك المؤسسة الدينية كالسجدة والكنيسة ، على أنه ينبغي أن نراعي الطفل في كل الجهود المبذولة وأن نضعه على رأس الجمهور المستهدف في المجتمعات الصغيرة كأساس لعملية التنمية بشكل عام .

والتنمية تبدأ دائما كتنمية مجتمعية نسبة الى المجتمعات الصغيرة ، والبيئة قضية أساسية من قضايا التنمية ، ومن هنا كان الدور الكبير الذى تلعبه الاذاعات المحلية والتليفزيون المحلى والصحافة المحلية ، فدورها على قدر كبير من الأهمية لالتصاقها بالمواطن والمجتمع المحلى ، ويمكن ان تقدم خدمة أكثر فاعلية من الخدمات الاذاعية القومية .

ثالثا : دور التليفزيون :

يعتبر التليفزيون خير وسيلة اعلامية لتوصيل الرسالة الى كل فرد ، فهو يتعامل مع السمع والبصر معا ، ومن هذا المنطلق فإنه يراعى أنه يتعامل فى موضوع البيئة مع جمهور مستهدف ، كل فرد فيه له مزاج خاص وبيئة خاصة ، وهدفه ان يوصل الرسالة الى عقله وقلبه ، حسب السن والنوع ما بين رجل وامراه وطفل ، الى جانب مراعاة التقسيمات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ليخاطب كلاً على قدره .

وهو بعد دراسة الجمهور يقوم بدراسة المضمون الذى يريد توصيله عن طريق هذه الجهود ، وكيف يقدمه ؟ وبأى قدر ؟ وهل يكون هذا التقويم فى شكل حوار ؟ أو أغنية ؟ أو فيلم ؟ أو تمثيلية ؟ مع مراعاة أن يكون هذا كله متوازنا .

ثم التحقق مما اذا كانت البرامج قد أحدثت التأثير المطلوب منها أم لا ، وهل الدراما التى قدمت كان لها تأثير مباشر ، وذلك عن طريق اجراء دراسات وبحوث ميدانية لمعرفة مدى التأثير لهذه البرامج ، وهل كانت المادة مناسبة ؟ وهل وصلت الرسالة أو لم تصل ، للتأكد من أن التليفزيون يسير فى خطته على الطريق الصحيح ، ويجب على التليفزيون أن يضع استراتيجية مبنية على علم ودراسة ، فقد تكون هناك برامج ولكنها تنتشر بشكل عشوائى ، وغير مخطط لها فى التقديم ، كما أنه لابد من التوزيع المتوازن على خريطة البرامج ، بحيث يجد المشاهد شيئا يتناول الموضوع ، وليس معنى ذلك أن يواصل

التليفزيون الحديث عن البيئة طوال اليوم ، ولكن يراعى فى طريقة التقديم أن يتيح للبرنامج أن يشير إلى بعض الموضوعات البيئية بطريقة غير مباشرة ، كما أن الطريقة المباشرة مطلوبة أيضا .

رابعاً : دور الاذاعة :

ان الاذاعة لها دور أساسى وهام فى توصيل الرسالة فى كل الأوقات وإلى كل مكان ، فضلا عن دورها الفعال بالنسبة للاعلام المحلى الذى يقوم على خدمة البيئة عن طريق إذاعتها المحلية والاقليمية . ومن هذا المنطلق يتمثل مخططو البرامج فى شبكات الاذاعة المختلفة ، وهم مخططون لبرامج تنمية الوعى البيئى ، أن البيئة وعناصرها ، تمثل عناصر الثروة بالنسبة للانسان الذى يتحتم عليه أن يصونها ويرشد استخدامها . كما يراعى أن تكون لبرامج خدمة البيئة فى الاذاعة جرعات معينة ذات حد أدنى ، وأن يكون للبرامج المتميزة فى مختلف شبكاتها دور فى مجال خدمة البيئة ، على أن تشارك جميع البرامج الاذاعية فى قضية مكافحة التلوث ، بداية بلمسات خفيفة تنبه فيها الجماهير إلى قضية التلوث ويشارك فيها العمل الجماعى المثمر ، وتتكاتف كل البرامج المعنية كبرامج العمال والبرامج الريفية والمرأة والصحة والأطفال فى صورة إذاعية مختلفة تستهدف ايقاظ الوعى البيئى لدى الانسان المصرى ، ثم تعمل تدريجيا على إعطاء جرعات متواصلة ومتنوعة ، مع مراعاة أن يكون هناك نوع من الموازنة بين الاعلام المباشر وغير المباشر . هذا وتهتم شبكة الاذاعات المحلية اهتماما مكثفا ببرامج البيئة ، لأنها تخاطب المجتمعات المحلية فى مصر بشكل مباشر .

خامساً : دور الاعلام البيئى :

يسمى الاعلام لتحقيق أغراض حماية البيئة من خلال خطة إعلامية على أسس علمية سليمة ، تخاطب فيها الوسائل الاعلامية مجموعة بعينها أو عدة مجموعات مستهدفة ، ويتم اثناها وبعدها تقييم أداء هذه الوسائل ، ومدى تحقيقها للأهداف البيئية للخطة . وهو بهذا تكون لديه

القدرة على تغيير السلوك البيئي والعوامل والمؤثرات الوسيطة التي تعاون في عملية تدعيم الاتجاهات البيئية ، وإن كانت تواجه هذا الاعلام البيئي مشكلات عامة وأخرى خاصة ، يمكن الإشارة إليها فيما يأتى :
- تتمثل المشكلات العامة فى : مقدار وحجم الاعلام البيئي وأهميته من وجهة نظر المسؤولين ، وافتقار التوجيه المركزى للاعلام عن البيئة وقلة المصادر البيئية المترجمة ، فضلا عن حداثة موضوع الاعلام البيئي ، مما يجعل القائمين عليه قليلى التجربة ، ويضع الاعلاميين المسؤولين عن البيئة فى موقف دقيق .

- أما بالنسبة للمشكلات الخاصة فانها تتمثل فى : عدم وجود كادر متخصص إعلامى وبيئى فى نفس الوقت ، وقلة خبرة القائمين على برامج وتحقيقات الاعلام البيئي ، واتسام بعض البرامج بالدعاية لجهات أو مؤسسات معينة ، وتخوف علماء البيئة من النقد الذى يوجه للمادة العلمية المبسطة ، ووجود بعض العوائق التى تقابل أى نوع عن الاعلام المتخصص .

سادسا : دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية الوعي البيئى :

وهى المنظمات التى تمثل كل التجمعات الأهلية ، محلية كانت أو دولية - وتعمل خارج الاطار الحكومى ، ويقوم بتنفيذ أعمالها فرد أو مجموعة أفراد يتم اختيارهم أو تعيينهم من قبل المنظمة ذاتها لتحقيق الأهداف التى انشئت من أجلها المنظمة أو المؤسسة ، والمقصود بتنمية الوعي البيئى لديها هو ايجاد شعور جماعى مع التبصير بالمشاكل البيئية المحيطة ، ومحاولة ايجاد سلوك عام للأنماط الحياتية من أجل البيئة .

ويهدف تنمية الوعي البيئى الى التعريف بالمشاكل البيئية ، وخلق وعى بين الفئات المختلفة ، يساعدهم على فهم المشكلات البيئية المحيطة ، وتوليد الحماس تجاه ايجاد الحلول المناسبة ، والتعريف بالاسس العلمية والعملية للمشاكل وحلها ، والحث على المشاركة فى الحد

من المشاكل والوقاية منها ، ثم الانضمام الى مشروعات ميدانية لحل هذه المشكلات ، والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ، وخلق كوادر وقيادات تتحمل مسئولية نشر الرسائل إلى مجموعات أخرى ، ويأتى التنفيذ عن طريق الاتصال المباشر فى أماكن التجمعات ، كالمدارس والجامعات والنوادي وغيرها . ووسائل إيضاح بطريقة شيقة وبمبسطة ، ومطبوعات واستخدام وسائل الاعلام .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق من حقائق وأفكار ، وبناء على ما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* وضع استراتيجية واضحة للاعلام للتصدى لقضية البيئة وحمايتها من التلوث من جميع جوانبها لتكون النغمة واحدة وصحيحة ، على أن تبدأ الاستراتيجية أولا من تحديد الأهداف تحديدا دقيقا ، وتحديد وسائل التنفيذ ، والجهات التى يتم من خلالها تنفيذ الأهداف ، وذلك وفقا للامكانيات التى تتاح خلال تنفيذ الخطط المختلفة .

* التوسع فى البرامج الاذاعية والتلفزيونية التى تخص قضية البيئة ، وتخصيص مساحات مناسبة فى الصحف لشرح جميع أنواع التلوث وأثره على الحياة اليومية للمواطنين .

* التنسيق بين وسائل الاعلام وأجهزة البحث والعلميين فى إطار الجامعات ، لقدرتهم على تحديد مشاكل البيئة - وهى مختلفة فى القاهرة عنها فى الاسكندرية أو المنيا وغيرها - وخاصة فيما يتعلق بقتوات والتلفزيون التعليمية .

* التعمق فى تحديد الجهود المستهدفة لزيادة إمكانية الإبداع وزيادة القدرة على تنويع الرسالة بهدف إثارة الاهتمام ، حيث أن الملاحظ رغم وجود البرامج الموجهة للتوعية بالبيئة أن رجل الشارع لا يدرك خطورة هذه القضية .

* اذاعة برامج البيئة فى أوقات مناسبة للمتلقى ، وذلك بأن

وكذلك مشاركة العالم الاحتفال بيوم البيئة العالمى الذى يقع فى الخامس من يونيو ويوم الأرض الذى يقع فى ٢٨ أبريل من كل عام دون ان ننسى ان خدمة البيئة لا تكون فى يوم وانما تكون سلوكا يوميا فى حياتنا كلها ، وان يكون الجميع مهتمين بمواجهة بهذه القضية .

* دعوة أجهزة الاعلام الحكومية الى القيام بدورها فى قضية تلوث البيئة عن طريق رفع مستوى الوعى الجماهيرى فى هذا المجال .

التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر

ان موضوع التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر يشغل بال الاعلاميين فى الوقت الحاضر ، مما يحث على دراسة كيفية معالجته بالتفكير العلمى ، فالانسان يقف حائرا امام هذه المخاطر سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية أو افتعالية ، وهى بقدر ما تؤثر على أنشطة الانسان ، تؤثر بقدر ملموس على معدات الارسال الاذاعى المرئى والمسموع بصفة خاصة ، ويلاحظ أن الانشاءات على قمم الجبال ، وفى الأماكن المرتفعة المنعزلة ، تكون أكثر تعرضاً للمخاطر ، وفى نفس الوقت فان أصلح الأماكن لهوائيات الارسال الاذاعى المسموع والمرئى ، هى الأماكن المرتفعة ، وكثيراً ما تحتاج المحطات الاذاعية إلى صوامير مرتفعة .

وفى إطار هذه المخاطر يلزم تخطيط حماية وسائل الارسال الاعلامى المسموع والمرئى ، لتحقيق ضمان استمرارية خدماتها ، ويتم ذلك بتحقيق الحد المطلوب من الحماية المقبولة مع اتخاذ الاحتياطات المناسبة .

ومن هذه المخاطر مايسبب أعطال أجهزة الارسال والهوائيات والشبكات الناقلة للبرامج ، واتخاذ الاحتياطات المناسبة يعمل على حماية

تذاع وتعرض فى وقت مشاهدة البرامج الهامة ، وأن تكون مرشدة ومتوازنة لأن زيادة الجرعة تعطى أحيانا نتيجة عكسية .

* اعلان أرقام التلوث للمواطنين مع تحليل نسب التلوث ومدلولاتها ، ونشر نشاط جهاز البيئة فى جميع أجهزة الاعلام ليقف المواطن على حقيقة الأمر وخطورته .

* الدعوة الى أن تتعاون وتتكامل الجهود المبذولة من قبل الدولة لمواجهة هذه المشكلة عن طريق :

- إصدار القوانين واللوائح التى تلزم المجتمع بافراده وهيئاته ومؤسساته بما يحافظ على البيئة ويحول دون تلوثها ، وإعطاء جهاز شئون البيئة حق « الاعتراض » على أى مشروع ينشأ مالم يكن مطابقا للمواصفات البيئية وأن تكون دراسة التأثير البيئى لأى مشروع جزءا لا يتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية .

- العمل على تدريب خبراء وكوادر تختص بدراسة البيئة ، ومشكلاتها والتصدى لها بالحلول المناسبة فى جميع أنحاء البلاد ، مع دعم جهاز شئون البيئة بمزيد من الامكانيات المادية والبشرية .

- العمل على الاكثار من مراكز الرصد للتلوث ، وانشاء نقاط للرقابة على طول نهر النيل لمنع القاء النفايات ومخلفات المصانع فى مجراه ، وحمايته باعتباره رافدا للحياة فى مصر ، والمراقبة الدقيقة للمياه الاقليمية لسواحل البحرين الابيض والأحمر لحماية هذه الشواطىء من التلوث ، والحفاظ على الثروة السمكية والشعب المرجانية والاسماك النادرة .

- ترشيد استخدام مصادر الطاقة وتعميم خزانات الاستقبال لمياه التوازن فى جميع الموانئ حيث توجد فقط حاليا فى بور سعيد ، وهى التى تسحب المياه من خزانات السفن قبل شحنها بالبتترول .

* الدعوة الى التعاون مع دول العالم لوضع سياسة متكاملة للحفاظ على البيئة بين كل الدول ، وذلك باستخدام تكنولوجيا عالية وتطوير الصناعات حتى لا ينتج عنها تلوث البيئة .

الخدمة وتقليل الأعطال والانقطاعات الناتجة عنها لتكون في أحسن حدود ولا تتجاوز أجزاء من الثانية ، ويمكن بالتخطيط الجيد أن تكون هذه الأعطال غير ملحوظة للمشاهدين والمستمعين ، وفي غيبتها قد تحدث أضرار كبيرة ينتج عنها أعطال ممتدة الأجل لحين اكمال الإصلاحات اللازمة .

ومهما كانت إجراءات واحتياطات الوقاية شاملة ، فإن الحصانة الكاملة لا يمكن الحصول عليها ، وتكون إجراءات الوقاية مسألة اقتصادية وفنية ، بحيث تبرر الانفاق الكبير لحماية المعدات والأجهزة والمنشآت الإذاعية للخدمات التي يتم بثها في عدد كبير من المحطات الرئيسية والفرعية في وقت واحد . ويمكن أن يصيب الضرر محطة الإرسال الإذاعي المسموع والمرئي عند حدوث إصابة مباشرة في المحطة ذاتها أو الصاري والهوائي المرتفع ، أو إصابة غير مباشرة كالتي تحدث على بعد عدة كيلومترات ، بأن تضرب بعض الكابلات الناقلة للقدرة الكهربائية أو الناقلة لإشارات البرامج ، لذلك يجب مراعاة أن تكون المحطات قادرة على تحمل اندفاع الجهد الكهربى المنتشر عبر خطوط القدرة الكهربائية ، وكذا الزيادة في الجهد داخل المحطة ذاتها في حالة الإصابة المباشرة لبعض أجزاء المحطة ، والتي تأتي عادة من خلال الهوائيات والصواري .

ومن المشاهد أن أكثر المواقع تعرضاً للمخاطر هي محطات الإرسال التليفزيونى ذات التردد العالى للإذاعة الصوتية بتشكيل التردد ومعدات الوصلات الناقلة للبرامج التي يفضل تركيبها في مواقع مرتفعة ، وبعضها يعمل أوتوماتيكياً بدون أفراد .

أولاً : الإليكترونيات الدقيقة :

لقد تم تقدير مايسببه تصاعد الجهد الكهربى الناتج عن نبضة تفريغ برقى ، إذ يسبب أتلانف عشرات من لوحات الدوائر الإليكترونية المطبوعة في أنظمة الكمبيوتر والتي تم تقديرها بمتوسط يعادل ٤٠٠٠ دولار لكل كمبيوتر ، وما يعادل أجر عمل رجل صيانة لمدة ستة أيام .

ولأن أجهزة الاعلام المرئى والمسموع يندمج معها في أنظمتها الحديثة بواثر تعمل بالكمبيوتر ، فإن الأجهزة معرضة أيضاً للاضرار بنفس القدر ، لاسيما في أجهزة الإرسال الإذاعي والمرئى التي تعمل أوتوماتيكياً بدون أفراد ، وبمعاونة بواثر الكمبيوتر والتشغيل الأوتوماتيكى .

وجدير بالذكر أن أجهزة الكمبيوتر والتشغيل الأوتوماتيكى التي يتم وقايتها بتخطيط خاص تستمر في العمل في تلك الحالات ولا تحدث بها أعطال ، ويتم الوقاية في هذه الحالات لحماية خطوط الكهرباء المغذية للمباني والأجهزة ضد الاضطرابات البرقية ، وما يماثلها من مؤثرات سريعة وعالية القدرة تؤثر على هذه الخطوط .

ويمكن توصيف الأجزاء المعرضة لهذه التأثيرات عادة في ثلاثة تصنيفات هي :

- الخطوط الخارجية الناقلة للقدرة الكهربائية والتي تكون خارج المباني .

- مداخل التيار الكهربى للمباني .

- الدوائر الكهربائية داخل المباني .

ولكل من هذه التصنيفات طرق الوقاية الخاصة بها .

وتستمر تكنولوجيا الإليكترونيات في التقدم بخطى سريعة نحو تصغير مكونات الإليكترونيات الدقيقة والإليكترونيات متعاظمة الدقة ، والاتجاه دائماً نحو تقليل حجم المعدات والأجهزة ويكون ذلك من خلال تصغير المكونات الإليكترونية جيلاً بعد جيل . وبواثر الترانزستور والدوائر التكاملية التي تعتمد على فيزياء الجوامد يقل حجمها وتصغر مكوناتها ، إلا أنه من عيوب ذلك أنها أصبحت حساسة للغاية لنبضات التزايد في الجهد أو التيار مهما كانت أسباب ذلك ، وسواء كانت ناتجة عن مخاطر طبيعية أو من صنع الإنسان .

وفي كل عام تتسبب التفريغات البرقية والاهتزازات الكهربائية في خسائر فادحة نتيجة تعطل الخدمات ، وتكلفة الإصلاحات لعدد كبير من

الأجهزة الإلكترونية التي تحتوي على المكونات الدقيقة .

ويفضل التقدم التكنولوجي الحالي أصبح بالامكان توفير قدر كبير من الحماية لهذه الأجهزة الإلكترونية ، وجعلها قادرة على امتصاص واستيعاب مثل هذه الصدمات والنبضات المتداخلة ، بحيث تتحمل تزايدت قد تصل الى آلاف الفولت ، حتى وصف ذلك أحياناً بأنه القدرة على امتصاص الصدمات الكهربائية ومنع التعطل وهذه الأجهزة الإلكترونية الدقيقة لا تقتصر على معدات وأجهزة الاعلام المسموع والمرئي ، وانما تشمل أيضاً دوائر الاتصالات ودوائر الكمبيوتر ودوائر التشغيل الأوتوماتيكي .

والجديد في هذا المجال هو ابتكار معدات قياس يمكنها محاكاة ما يحدث بالصواعق والتفريغات البرقية ، يمكن بها اختبار الأجهزة الإلكترونية لتحسينها الى أكبر قدر ممكن ضد هذه التداخلات ، ورغم أن لوائح الكهرباء الدولية مصممة لسلامة الانسان وليس لسلامة الاحمال والمعدات الإلكترونية الدقيقة ، إلا أن التطورات الحديثة جعلت من الممكن حماية الدوائر الإلكترونية الدقيقة أيضاً ، وأساس التطوير هو ابتكار تقنيات جديدة لتوصيلات الأرض الخاصة بالمباني ، والعزل الكهربى بمحولات القدرة ، وتطوير وسائل الاختبار والقياس .

ثانياً : الصدمات الكهرومغناطيسية الناتجة عن التفجيرات النووية :

لما كان العصر المقبل هو العصر النووي ، فانه من الضروري أخذ الاحتياطات اللازمة لتأمين وسائل الاعلام والاتصالات والشبكات من التأثيرات الضارة الناتجة عن التفجيرات النووية عن بعد ، والتي تبتث نبضات كهرومغناطيسية عالية القيمة قصيرة المدة عند الانفجار ، كأنها محطة ارسال قوية وبعيدة تصل الى داخل منشآت الاعلام ، من خلال النقاط عفاى من خارج المنشأة الى داخلها ، ومن خلال أى توصيلات أو أطراف مكشوفه خارجية ، وهذه النبضات قادرة على أن

تشمل كافة الاتصالات والشبكات ودوائر الارسال أو الحسابات الإلكترونية المرتبطة بها .

ولضمان استمرار الخدمة الاعلامية المرئية والصوتية فانه يلزم تدبير وسائل أمنة لاتتعرض لمثل هذه التأثيرات الضارة توضع في الاستراتيجية الاعلامية ، من خلال استخدام كوابل الألياف الضوئية والممدودة تحت الأرض ، والقادرة على نقل سعة كبيرة من قنوات التلفزيون والاذاعة .

كما يلزم الأمر حماية المنشآت الاعلامية بعمل درع وقائي لها ضد الاشعاعات الضارة ، وانه من الضروري وضع مرشحات خاصة على خطوط التغذية الكهربائية لوقايتها من هذه النبضات ، كذلك يلزم ، توفير معدات تتمتع هذه النبضات السريعة والكبيرة ، بحيث لا تسمح لها بالمرور خلال خطوط التغذية الكهربائية إلى الأجهزة الاذاعية والتلفزيونية الدقيقة .

لهذا كله لم يكن غريباً أن تقام المؤتمرات والمعارض الدولية من أجل تكنولوجيا السلامة الكهرومغناطيسية ، مثل المؤتمر الذى عقده الاتحاد الدولى لعلوم الراديو فى فلورنسا فى ٢١ أغسطس عام ١٩٨٤ ، والمؤتمر والمعرض الدولى الذى أقيم فى مدينة واشنطن الأمريكية فى ١٢ مايو عام ١٩٨٨ للبحث فى تأثير الاشعاعات النووية عن بعد على الارسال الاذاعى والتلفزيونى والحاسبات الآلية . وهناك فى الوقت الحاضر العديد من الشركات العالمية التى يتركز نشاطها فى موضوع السلامة المغناطيسية ، والوقاية من التداخل والحماية من الأضرار الناتجة عن مختلف أنواعه ، وأصبحت هناك على مر السنين علوم تكنولوجية قائمة بذاتها فى هذه المجالات ولها أسماء متعارف عليها مثل (RFI , EMC , ESD , EMI , EMP) والنبضات الكهرومغناطيسية (EMP) النووية . وهناك المخاطر الناجمة عن فعل الانسان والتى تنتج أثراً مماثلة للأضرار التى تحدثها العواصف الرعدية والتى يلزم أخذها فى الاعتبار عند التخطيط لحماية المنشآت

والخدمات الاعلامية المسموعة والمرئية ، والمخاطر الناتجة عن أثر النبضة النووية الكهرومغناطيسية (NUCLEAR ELECTRO MAGNETIC PULSE EMP) فالتفجيرات الناتجة عن انفجار الاسلحة النووية تنتج موجات اهتزازية عنيفة في المجالات الكهربائية والمغناطيسية ، ويمكن أن تحدث تلفيات واضراراً في الأجهزة الخاصة بالارسلات المرئية والمسموعة حتى ولو كانت بعيدة عن مكان التفجير النووي . وتبين احدث البحوث أن التفجيرات النووية التي تتم على ارتفاعات كبيرة ، تسبب اضراراً بالغة لأجهزة الارسلات حتى ولو كانت هذه الأجهزة على بعد يزيد عن ١٠٠٠ كيلومتر من مكان التفجير النووي .

ومن خصائص النبضة الكهرومغناطيسية النووية الناتجة في هذه الحالة أنها تنتج نبضات قصيرة الزمن ولكنها شديدة التركيز ، وتغطي طيفاً كبيراً من الترددات اللاسلكية يمتد من الصفر الى حوالي ١٠٠ ميغاهرتز على الأقل (أى مائة مليون ذبذبة في الثانية) ويمكن ان تزيد شدة المجال الكهربى عن ١٥ ألف فولت لكل متر فى الحالة القصوى .

وللوقاية من النبضات الكهرومغناطيسية النووية ، يمكن تخفيف الاضرار باتباع الاجراءات العملية المتبعة للوقاية من العواصف الرعدية ، مثل الحجب الكهرومغناطيسى والفلتر للترددات ، وتحديد الجهد الكهربى وأنظمة توصيل الارض ذات الممانعة المنخفضة ، وكلها وسائل متعارف عليها حديثاً ، الا أنه نتيجة لحدوث النبضة الكهرومغناطيسية النووية ، وتزايد النبضة في فترة زمنية قصيرة للغاية لاتتجاوز أجزاء من المليون من الثانية ، يحتاج الأمر إلى عناية فائقة في تصميم التفاصيل لضمان عدم تقليل آثار هذه الاجراءات الوقائية وفعاليتها .

ويمكن أن يحدث التقاط الجهد بشكل مباشر بالتأثير على النواثر الاهتزازية اللاسلكية في أجهزة الارسلات مثلاً ، كما يمكن أن يحدث ذلك

من خلال الخطوط الناقلة بين محطة الارسلات وبين الهوائى ، ويمكن أيضاً أن يحدث في أنظمة هوائيات الارسلات ذاتها . ورغم أن الطاقة الناتجة عن النبضة الكهرومغناطيسية النووية يحتمل أن تكون أقل بكثير من الطاقة الناتجة عن العواصف الرعدية في حالة ضربات الصواعق المباشرة لبرج هوائى أو هوائى ارسلات مثلاً ، الا أن الاجهاد الكهربى الناتج يمكن ان يحدث ضرراً مماثلاً لما تحدثه العواصف الرعدية .

ويلاحظ أن اجراءات الحماية التي تتبع للوقاية من العواصف الرعدية لاتكون مناسبة للوقاية الكاملة من النبضات الكهرومغناطيسية النووية ، وذلك بسبب السرعة الكبيرة والفترة الزمنية القصيرة جداً التي تجذب فيها هذه النبضات . ويلزم تزويد أنظمة الهوائيات بثغرات تفريغ سريعة المفعول ، وفي حالة هوائيات الميكروويف فإن التقاط الجهد من النبضات الكهرومغناطيسية النووية يكون قليلاً ، ولكنه قد يكون ممتداً في حالة وجود وسائل تغذية طويلة ومعزولة عن الانشاءات المتصلة بالأرض . ويمكن أن يسبب ذلك اضراراً لدوائر الترانزستور والمكونات الاليكترونية الدقيقة ، مالم تكن هذه المكونات محمية بدرجة كافية . ويمكن خفض مستوى النبضة الكهرومغناطيسية النووية الى مستوى منخفض لايسبب اضراراً للأجهزة والمعدات الاليكترونية باستخدام تنقية الحجب وتوصيلات الارض ذات الممانعة المنخفضة . وتعتبر الغرف ذات الحجب الكهرومغناطيسى مثالية لتحقيق الوقاية ، ولكنها غير عملية في كثير من الحالات بسبب تكلفتها العالية ، ويمكن اضافة قدر كبير من الوقاية بتحسين الحجب الكهرومغناطيسى للغرف والكابلات بمراعاة حدود اقتصادية مقبولة عملياً لذلك .

ثالثاً : النوات السنوية على المناطق الساحلية :

النوات أو الأنواء المحلية هي رياح عاصفة شديدة السرعة ، بعضها يأتى بالنسبة لمصر من الاتجاه الغربى أو الشمالى الغربى أو الجنوب الغربى ، وبعضها يأتى من الاتجاه الشرقى ، بعضها بارد وبعضها ساخن ، بعضها ممطر وبعضها غزير المطر ، بعضها سريع وبعضها

شديد السرعة ويقترب من الأعصار . ولقد رصد قدماء المصريين - بما توفر لهم من خبرات وتحليل على مر السنين - هذه النوات التي تصل في مجموعها الى حوالي ٦٠ يوماً خلال العام ، والتي تظهر أثارها على الأماكن الساحلية حيث تهم القاطنين بتلك المناطق ، وكذلك الذين احترقوا صيد الأسماك ، وغالباً ماتت هذه النوات في مواعيد دورية محددة ، حتى أن قدماء المصريين قد اتخذوا لها أسماء محددة مثل : الفيضة الكبرى والفيضة الصغرى والكرم والشمس الصغيرة والشمس الكبيرة والحسوم وعوة والمكنسة .

وتبدو آثار هذه الأنواء المحلية بشكل خاص على محطات الارسال الاذاعية في المناطق الساحلية ، ومن ذلك ما يتعرض له مركز الارسال الاذاعي الرئيسى للموجات القصيرة في موقع أبيس ، ويصنف عامة تتعرض بعض شبكات الهوائيات الخاصة بالموجات القصيرة في هذا المركز للسقوط نتيجة السرعة الكبيرة للرياح خلال هذه النوات . وقد استطاع اتحاد الاذاعة والتليفزيون ان يواجه ذلك باعادة تركيب الشبكات بعد سقوطها مع غير قليل من الازعاج الناتج عن نقل الخدمات الاذاعية على الموجة القصيرة الى مراكز ارسال أخرى وتغيير موجاتها ، ومرور بعض الوقت لحين الاصلاح حيث يتعذر الاصلاح وقت هذه النوات ، كما أن الاصلاح يلزم أن يتم في أوقات لاتعمل بها المحطات ، وهو أمر يحتاج الى تنسيق كبير لمركز رئيسى يعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً . ومن الضروري في هذا المجال اقامة مركز رئيسى جديد للارسال على الموجات القصيرة في موقع بعيد عن المناطق الساحلية ، ويفضل اختيار هذا الموقع في جنوب الصعيد حيث يتوافر مناخ أفضل ، كما أن الشبكات الناقلة للبرامج قد تطورت تطورا يسمح بتخطيط ذلك في المستقبل القريب .

رابعاً : العواصف الرعدية والصواعق :

تسبب الصواعق الرعدية وتفريخاتها مشاكل جمة تتعلق بحماية محطات الارسال الاذاعية المسموعة والمرئية ، وقد يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها في كثير من الحالات لعدة أسباب :

أولها : ان ظاهرة الصواعق البرقية بطبيعتها غير منتظمة الحدوث ، وتحدث بطريقة عشوائية حيث يتعذر التنبؤ بآوقات حدوثها بدقة .

ثانياً : ان مع التوسع في استخدام الاليكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الجوامد ، فانه يلزم التأكد من عدم تجاوز قيم الجهد الصغيرة التي يتم التعامل بها في هذه الدوائر الاليكترونية الدقيقة .

وتزداد صعوبة الموقف في محطات الارسال الاتوماتيكية التي تعمل بدون أفراد ، حيث انها تكون عادة في مواقع معرضة للتفريغات البرقية سواء كانت كضربات صواعق مباشرة عن طريق خطوط الكهرباء أو غير مباشرة ، ويكون تأثير ذلك على الخدمات الاعلامية ملموساً . وتنتج الاضرار من الصواعق للمحطات أساساً بسبب المجالات الكهربائية والمغناطيسية الناتجة عن مرور تيار التفريغ إلى الأرض - مما يعطى درجات متفاوتة من التأثيرات الحرارية والكهروديناميكية والكيميائية .

- أما التأثيرات الحرارية : فانها تحدث في المنطقة التي يجد فيها تيار الصاعقة ممراً أو مدخلاً جيد التوصيل ، وقد تكون كمية الحرارة كافية لصهر المادة الموصلة أو اشعال المواد العازلة القريبة منها .

- وأما التأثيرات الكهروديناميكية : فانها تحدث عند مرور تيار التفريغ في موصلين متوازيين أو أكثر ، حيث ينتج عن ذلك قوة ميكانيكية مؤثرة على هذه الموصلات .

- وأما التأثيرات الكيميائية : فإن أخطرها ما يحدث من تآكل سريع للأسلاك والكابلات المدفونة تحت الأرض ، نتيجة للتيارات الأرضية التي تمر بها عند حدوث التفريغ الناتج عن الصواعق ، وتحدث تفريغات الصواعق أيضا تأثيرات كهرومغناطيسية حيث ان التيارات عالية الشدة الناتجة عن التفريغات تنتج مجالات مغناطيسية شديدة بالقرب من الموصلات الحاملة لتيار التفريغ .

ويظهر أثر هذه المجالات المغناطيسية بوضوح على أسلاك الكهرباء المعلقة وعلى الخطوط التليفونية البعيدة بمئات الأمطار من مكان التفريغ . وفي مجال الاضرار والاصابات التي يمكن أن تحدث للأفراد ، الذين يتواجدون في المحطات الاذاعية أو على مقربة منها عند اصابتها بضربة صواعق - فإنها تكون ممثلة لاصابة الشخص بصدمة كهربية عند ملامسته لاجهزة متصلة بالجهد الكهربى ، وتدرج نتائج هذه الاصابات بين الاضرار المؤقتة أو الدائمة ، وبعضها يمكن أن يؤدي الى وفاة المصاب أو الشلل لعضو أو أكثر ، وعادة ما يكون ذلك مصحوبا باحترق نقط التلامس .

وتكون الاعطال الناتجة عن ضربات الصواعق عادة في تركيبات القدرة الكهربائية للمحطات الاذاعية ، وفي أغلب الأحيان تحدث في الاجزاء ذات الجهد المتوسط ، ويحدث التعطل الكامل في حالة اتصال الدائرة الشفالة والدائرة الاحتياطية ودائرة التحكم الى خط المنبع الكهربى الذى يتعرض لنقصان تصاعد الجهد .

وتستخدم محطات الارسال الاذاعية حديثا أجهزة اختبار خاصة لمحاكاة النبضات الناتجة عن الصواعق ، لاختبار مدى صلاحية الوقاية المتبعة للدوائر ، ومن ذلك على سبيل المثال أن إحدى المحطات الأوروبية تستخدم مولداً للنبضات يعطى نبضة اختبار سريعة قدرتها ٧٥٠٠ جول

في وقت يقل عن جزء من مليون جزء من الثانية ، ويمكن أن يصل الجهد الكهربى لنبضة الاختبار الى حوالى ٦٠٠ ألف فولت .

الخلاصة :

نخلص من كل سبق الى انه - سواء في مجال الاستعداد الاحتياطى لمواجهة الكوارث أو في مجال المواجهة الفعلية عند وقوع الكارثة ، والتدبيرات التي تتخذ بعد ذلك لمواجهة آثارها - ينبغي أن يكون لقنوات الاتصال وشبكاته دور واضح فيما يسمى " الخطة الوطنية لمواجهة الطوارئ " . وقد يتسع نطاق الخطة لتصبح خطة عالمية أو اقليمية كما يحدث في حالات الكوارث النووية أو الزلازل أو تلوث البيئة ، وقد يضيق لتكون خطة محلية على مستوى مدينة أو قرية أو مؤسسة ، ولكن يظل للاعلام دور حيوى في هذه الخطة ، يتم الاتفاق عليه بالتنسيق مع الأجهزة المعنية ، مع ما يتبع ذلك من اعداد تكنولوجيا وتنظيمي مع التجربة المبدئية ، والدورية ، والصيانة ، والتدريب ، والتطوير وفقاً لزيادة المعرفة بطبيعة الكوارث ومسبباتها ، والآثار الناجمة عنها ، وتطور أساليب الوقاية منها أو مواجهتها .

ويرتبط الاتصال في هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بنظم المعلومات وكذلك بالأجهزة المركزية والمحلية المختصة بإدارة الكوارث ، وفي مقدمتها أجهزة الدفاع المدنى التي ينبغي عليها توفير المعلومات واتاحتها ونشرها على أوسع نطاق ، من خلال عمليات الاتصال المباشر أو قنوات الاتصال الجماهيرية . ويؤدى هذا البث المنظم إلى ارتفاع مستوى الوعي العام والمتخصص فيما يتعلق بالكوارث غير الطبيعية (من صنع البشر) ومع الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها . وإلى جانب البث المنظم للمعلومات ينبغي أن تتوفر شبكات اتصال تتيج تبادل المعلومات على نطاق واسع ، مما يسمح بالتنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية قبل حدوثها بوقت يكفى لاتخاذ تدابير معينة للتخفيف من

آثارها وتضييق نطاق الدمار الذي ينجم عنها .

لكن الأهمية الكبرى لوسائل الاتصال الجماهيرية ، والشبكات المحلية ، هي إبلاغ المعلومات والتعليمات للجمهور في الوقت المناسب ، وبطريقة منظمة لا تؤثر فيها مفاجأة الكارثة أو جسامتها . ويقتضى ذلك ادماجها في " خطة الطوارئ " وأجراء التجارب الدورية للتأكد من صلاحية قنواتها لأداء وظيفتها ، وخاصة قدرة الأفراد الذين توكل اليهم مهامها - سواء في حالة الحريق أو الزلزال أو التلوث النووي أو غيره من أنواع التلوث - على الاستجابة السريعة في ظروف طارئة ، ومتابعة إبلاغ الرسائل . ومن أمثلة ذلك ماتقوم به جميع الاذاعات في الولايات المتحدة من تجربة دورية لقناة اذاعية تستطيع ، عند حدوث طارئ جسيم ، أن تدخل إلى جميع القنوات لإبلاغ الجمهور بما يحدث ، وإبلاغه أيضاً بما ينبغي أن يفعله ، أي أن هذه القناة الخاصة تستخدم جميع القنوات الاذاعية تلقائياً ، وتتسلم مهامها الاتصالية ، وتستطيع بذلك أن تصل إلى الجمهور حيث يكون . وفي التدريب الدوري ، يحدث دائماً أن تتوقف البرامج كلها ويعلم الجمهور أن هذا تدريب للطوارئ ، وأنه في حالة حدوث طارئ حقيقي فعليه أن يتبع التعليمات التي ستبلغ اليه ، ثم تنتهي تجربة الأجهزة واختبار قدرة الأفراد على استخدامها الاستخدام الأمثل خلال ٣٠ ثانية ، ثم تستأنف البرامج بعدها .

ومن الأهمية بمكان أن يحاط الجمهور علماً بوجود مثل هذه القناة ، وأن يحاط علماً بوجود الشبكات المحلية التي تستطيع - في حالة الطوارئ - تلقي المعلومات من الأجهزة المعنية وبثها بين أفراد الشبكة تليفونياً أو بالاتصال المباشر ، ويحدث ذلك حتى في حالات الطوارئ غير الجسيمة ، مثل نزول الثلوج بشدة ، أو اغلاق المدارس لأي سبب ، أو توقف وسيلة من وسائل المواصلات محلياً أو في منطقة بأسرها أو على مستوى الدولة بأكملها ، على أن المهم أولاً وأخيراً هو وضع خطة للطوارئ بمختلف مستوياتها ومن بينها الكوارث ، يحدد فيها دور

وسائل الاتصال تحديداً واضحاً معلناً ليلتزم به الجميع ، مع الارتفاع بكفاءة القنوات إلى أعلى درجاتها .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* انشاء ادارة اعلامية متخصصة في مجال التخطيط من منظور حماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر ، تأخذ في الاعتبار التخطيط المستقبلي لمواقع مراكز الارسال الاعلامي المرئي والسموع ، والابنية الاعلامية ، ومواقع شبكات الميكرويف والمحطات الارضية الاعلامية ، والخطوط الناقلة وأنظمة الهوائيات ، وأنظمة الطاقة الكهربائية التي تخدمها .

* وضع خطة للطوارئ بمختلف مستوياتها ، ومن بينها الكوارث ، يحدد فيها دور وسائل الاتصال تحديداً واضحاً ومعلناً ، ليلتزم به الجميع ، مع الارتفاع بكفاءة القنوات الى أعلى درجاتها .

* توفير شبكات اتصال تتيح تبادل المعلومات على نطاق واسع ، مما يسمح بالتنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية قبل حدوثها بوقت كاف ، لاتخاذ تدابير معينة للتخفيف من آثارها وتضييق نطاق الدمار الذي ينجم عنها ، مع تخصيص قناة اذاعية تستطيع - عند حدوث طارئ جسيم - أن تتخلل جميع القنوات لإبلاغ الجمهور بما حدث وبما ينبغي أن يفعله .

* استخدام كوابل الألياف الضوئية في توصيل قنوات التليفزيون والاذاعة الوطنية على مستوى الجمهورية ، واعتباره نظاماً بديلاً كاحتياطي استراتيجي في وقت الأزمات ، وأيضاً لزيادة عدد قنوات التليفزيون عند الاحتياج اليها .

* مراعاة أن تكون مباني المؤسسات الاعلامية عند انشائها أفقية وليست رأسية ، درءاً لأي مخاطر قد تتعرض لها أو على الأقل التقليل من هذه المخاطر بقدر الامكان .

* تدريب كوادر من الافراد على اجراءات الوقاية وحماية المنشآت والأجهزة في أوقات التعرض للمخاطر ، حيث تكون المعرفة والسرعة من عناصر احتواء الخسائر وتقليل الأضرار ، واستمرار الخدمات الاعلامية في جميع الظروف .

* تخصيص جزء من الموازنات الاستثمارية للمشروعات الاعلامية لمستلزمات حماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر . وقد لا يظهر المائد من هذه المستلزمات كإنتاج يمكن قياسه ، ولكنه عظيم الأثر فيما يتيح من حماية للاستثمارات الكبيرة وتقليل الخسائر في حالات الاخطار ، وكذا حماية المنشآت والمبانى الرئيسية التى تنظم عددا كبيرا من الخدمات .

* العمل على جميع المستويات القومية والنوعية على إبعاد المخاطر النووية عن المنطقة لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على كافة الأنشطة ، ومنها الخدمات الاعلامية ووسائلها ، لاسيما وأن المخاطر النووية يمكن أن تحدث أضراراً للمنشآت والمعدات الاعلامية على بعد أكثر من ألف كيلومتر من وقوع أى تفجير أو تجارب نووية .

* ضرورة التواجد المصرى في مؤتمرات العلوم النووية التى تبحث في تأثير النبضات السريعة العالية القيمة والناجمة عن الانفجارات النووية عن بعد ، والتى تضر بالارسال الاذاعى والتليفزيونى المتابعة والمشاركة ، حيث ان مصر لا تملك بمفردها الامكانيات المطلوبة ، فمثل هذه البحوث تتطلب مجهودات نووية مشتركة من دول عديدة متقدمة في هذا المجال . ومع العرض على حضور المؤتمرات والمعارض النووية التى تختص بالتقنيات والأساليب الفنية الجديدة لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية على ضوء التطورات التكنولوجية للأجهزة والتطورات العالمية والخبرات المستحدثة في هذا الشأن .

* اقامة مركز رئيسى للارسال على الموجات القصيرة في موقع بعيد عن المناطق الساحلية . على أن يتم اختيار هذا الموقع في جنوب الصعيد حيث يتوافر مناخ أفضل ، خاصة وأن الشبكات الناقلة للبرامج قد تطورت تطوراً كبيراً يسمح بتخطيط ذلك في المستقبل القريب ، وذلك بدلا من مركز أبيض .

مرفق ١

أمثلة من أنظمة ومعدات الوقاية

١) أنظمة مصفولات الوقاية من أخطار الصواعق :

هذه الأنظمة تستخدم للوقاية من ضربات الصواعق ، وتصلح للأبراج والخزانات والمباني وغيرها من المعدات ، وتحد من التأثيرات الثانوية .

٢) أنظمة التهيئة المستمرة لتوصيلات الأرض :

تعمل هذه الأنظمة بوسائل كيميائية متجددة ، يمد شحنها لتنشيط اقطاب التوصيل إلى الأرض ، ولتقليل مقاومة توصيلات الأرض إلى الحد الأدنى من خلال التكييف المستمر لحالة التربة .

٣) أنظمة الانذار المسبق عن الصواعق والأعاصير :

تزيد هذه الأنظمة من فاعلية وسائل الوقاية .

٤) أنظمة الحماية من تزايد الجهد :

هذه الأنظمة تكشف وتمتص القدرة الناجمة عن تزايد الجهد والآثار الامتزازية التى تسببها الصواعق أو غيرها ، وتقلل أخطارها على خطوط القدرة الكهربائية الداخلة .

• (أنظمة الحماية من تزايد الجهد لنواثر الاتصال ونواثر القدرة الكهربائية ، ونواثر الترددات العالية .

مرفق ٢

إدارة الأزمات على المستوى القومى

١) مقدمة :

لا شك ان هناك فارقا كبيرا بين أداء الانسان في حالة الخطر وأدائه

في الحالة العادية مهما أظهرت الحالة العادية من تحد ، والأمم كالبشر تواجه الخطر بما يشهد الهم ويستلخص من طاقات الأمة ما يمكنها من الأداء بأقصى فاعلية . ويعتبر « مركز إدارة الأزمات » هو الجهاز المسئول عن استنفار طاقات الأمة لمواجهة الأزمة ، ولهذا فإن تصميمه يعتمد على مكونات وأساليب العمل في مؤسسات الدولة ويختلف من دولة إلى أخرى ، ولا يمكن أن يحكم تصميمه إلا بناء الدولة نفسها .

والمقصود بكلمة أزمة أنها حالة طارئة غير متوقعة تهدد المصالح الوطنية ، وعنصر الوقت فيها يكون حاكما ، ولا يتيسر حلها بالطرق التقليدية .

ومن تحليلات بحثية لرأى بعض الذين شاركوا في مواجهة أزمات سابقة ، تبين أن أكثر العوامل ضغطا عليهم خلال الأزمة هو عنصر الوقت والايقاع السريع واتساع مجال الفحص .

والمقصود بإدارة الأزمة أنها سلسلة متكررة من جمع وتحليل المعلومات وصياغة البدائل واتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات ومتابعتها ، والتي تؤدي في النهاية إلى حل الأزمة طبقا للمصالح الوطنية .

ويفترض في « مركز إدارة الأزمات » أنه المكان الذي تتوفر فيه وسائل الاتصال وقواعد البيانات ووسائل التحليل وبناء النماذج وتعريف البدائل وصنع القرار ووسائل القيادة والسيطرة العليا على التنفيذ .

٢) منظمة تدعيم القرار :

وتتكون من الأفراد والمعدات والأساليب التكنولوجية اللازمة للمساعدة في عملية صنع القرار بمراحلها الثلاث :

- مرحلة الاستخبار : ويتم فيها توفير البيانات المطلوبة لعملية صنع القرار وعرضها في التوقيت المناسب بالشكل المناسب ، الذي يحقق إحاطة دقيقة وكاملة لمتخذي القرار وبأقل مجهود منهم .

- مرحلة اعداد البدائل : ويتم فيها تصميم عدد من البدائل الممكنة لمواجهة الأزمة .

- مرحلة اختيار البديل : ويتم فيها استقراء وتنظيم ووزن معايير النجاح في حل الأزمة .

٣) التكوين العام لمنظومة تدعيم القرار :

تشتمل على ما يمثل الوحدات والعناصر الأساسية التالية :

أ - وحدة الاستخبار : وهي المسئولة عن توفير كافة المعلومات المطلوبة ، وتتكون من : عنصر مراقبة ، تصوير مستمر ، تصوير متقطع ، تمثيل بالرسم ، وصف شفوي .

• عنصر قواعد البيانات : ويقوم بجمع وتصنيف وترتيب البيانات المتوقع الاحتياج اليها مستقبلا خلال المراحل المتتالية لإدارة الأزمة .

• عنصر الاتصالات غير المحددة : ويقوم بالاتصال بالجهات التي يمكن أن تتوفر فيها المعلومات ، ويقوم بتجهيزها في الشكل المناسب وتقديمها إلى وحدة العرض .

• عنصر التحري : ويمثل أسلوب الاستطلاع المباشر للتحري عن بعض فئات المعلومة .

• عنصر التنبؤ : ويقوم باستنباط المعلومات المضاهاة وقياسات التوافق وباستخدام الأساليب العلمية المتخصصة في التنبؤ .

ب - وحدة اعداد البدائل : ويقوم بالاعداد المسبق لنماذج التحليل لمختلف أنواع الأزمات ، وتشتمل على كل أو بعض العناصر الستة الأساسية التالية :

• عنصر تحليل : ويقوم بدراسة الأنواع المختلفة من الأزمات ، وتحديد خصائص كل نوع وما يستلزم من بدائل .

• عنصر نماذج : وهو المسئول عن بناء النماذج التي تمثل العلاقات النقطية والمتبادلة التي تربط كل العوامل المؤثرة في مشكلة أو أزمة أو قرار .

• عنصر عسكري : وهو المسئول عن وضع البديل العسكري .

• عنصر أمن واعلام : وهو يمثل أجهزة الأمن المختلفة والاعلام .

• عنصر سياسي : ويقوم بإعداد الجوانب السياسية والدبلوماسية للبدائل المختلفة .

• عنصر التخصصات : ويحتوى على ممثلين لكافة الوزارات

فى التخصصات الأخرى .

ج - وحدة اختيار البديل : وتقوم باستخلاص خبرات متخذى القرار فى شكل معايير للحكم ، كما تقوم بعرض حيثيات الاختيار ، أو ما يسمى « الحكمة وراء اتخاذ القرار » بعد الوصول إلى أفضل بديل .

د - وحدة الربط والعرض : وتتولى مهمة تجميع المعلومات وتحليلها وصياغتها وعرضها على هيئة متخذى القرار .

هـ - التسلسل العام للأعمال : يفترض فى التكوين العام منظومة لتدعيم القرار تكون قادرة على أداء جميع مهامها عند حدوث أزمة ، وفى الوقت العادى تقوم جميع وحدات وعناصر منظومة تدعيم القرار بتحديث قواعد البيانات وقنوات وأشكال الاتصال ، ومتابعة ما قد يحدث من أزمات على المستوى الدولى واستخلاص الدروس المستفادة منها ، وكذلك أعداد نماذج التحليل وبرامج المحاكاة ، وأيضاً فى إجراء التجارب الافتراضية عن الأنواع المختلفة من الأزمات التى يمكن التعرض لها ، والتنبؤ بالأنواع الأكثر احتمالاً فى الحدث ، وعند الإبلاغ بحدوث أزمة يكون مركز إدارة الأزمات مستعداً على الفور لاستقبال هيئة اتخاذ القرار فى موضوع الأزمة بينما تستمر وحدات وعناصر منظومة تدعيم القرار فى أداء وظائفها الواردة فى التكوين العام ، وتسلسلها كالاتى :

استلام الأمر الانذارى بحدوث أزمة - تحول المركز لحالة العمليات - تحقيق الاتصال بمراكز العمليات التخصصية - اختلال هيئة إدارة الأزمة لماكنها - عرض الموقف - عرض البدائل المتاحة - اختيار البديل المناسب - اتخاذ القرار وتبليغه - متابعة التنفيذ - انتهت الأزمة - نعم أو لا - فى حالة « نعم » توثيق أعمال المركز خلال الأزمة - تحليل وتقويم - عرض

التقارير - يوجد استفسارات - نعم أو لا - فى حالة « لا » قبول المركز للحالة العادية - إجراءات اعلامية ودبلوماسية للتعليق على الأزمة .

مرفق ٣

أمثلة عن بعض أضرار وسائل الاتصال نتيجة لتعرضها لمختلف أنواع المخاطر وأجراءات حمايتها مستقبلاً

تعتبر رعاية المنشآت الاعلامية ، وبصفة خاصة محطات الإرسال الإذاعى المسعور والمرنى ، من أصعب الأعمال ، من حيث التعرض لأخطار الحريق أو التدمير الناتج عن الصواعق . ومن الناحية العملية ، فإن كل محطة إرسال إذاعى أو تليفزيونى لها صارى أو برج هوائيات مرتفع من الصلب يكون من عناصر الجذب للصواعق ، وتسبب هذه الصواعق تلفيات كبيرة فى المعدات والأجهزة ، وقد تنشأ هذه التلفيات نتيجة لنشوب حرائق أو تفريغات كهربية أو زيادة كبيرة فى درجة الحرارة أو حدوث قوى ميكانيكية مؤثرة كبيرة ، نتيجة مرور تيار التفريغ الناتج عن الصواعق .

وقد تكون تكلفة الإصلاح كبيرة ، بل قد تشمل إحلال أجزاء بدل تالفة بالكامل ، كما قد تسبب الاجهادات الميكانيكية والكهربية تلفيات عاجلة ، وفى كثير من الأحيان قد يفصل ارجاع السبب إلى وقوع ضربات الصواعق ، وقد يستهان باحتمالات ذلك .

واقد تم فى دراسة أولية ، تحليل ودراسة مخاطر الصواعق فى حوالى ٩٠ محطة رئيسية للإرسال الإذاعى والتليفزيونى ومراكز الاتصالات فى منطقة مستواها « الايزوكيرونى » ما بين ١٠ ، ٢٠ وحدة . ويمثل « المستوى الايزوكيرونى » عدد الأيام خلال السنة التى يسمع فيها صوت الرعد . وهناك خرائط خاصة بالأرصاد الجوية ، تبين ذلك .

وجدير بالذكر أن مصر تقع فى منطقة مستواها الايزوركيونى ١٠ وحدات ، وتزداد فى منطقة الساحل الشمالى .

ولقد بينت الدراسة الدولية حدوث ٢٥٢ حالة تلفيات ناتجة عن الصواعق ، وأنه فى مقابل كل عطل من الأجهزة اللاسلكية كان هناك فى المتوسط ١.٥ عطل فى معدات القدرة الكهربائية ، انتشر من خلال المصبرات والواقيات والكابلات والمحولات ولوحات ومعدات التوزيع ومنظمات الجهد ومبينات القياس ..

هذا الرقم يشمل فترة ممتدة على مدى خمس سنوات .

وقد بينت الدراسة ان التلفيات قد حدثت فى المحطات الرئيسية بنسبة أكبر ، رغم ان احتياطات الوقاية وتوصيلات الأرض تتوفر بها بشكل مناسب ، مما يدل على أن ضخامة الانشاءات تكون من عناصر الجذب للصواعق .

وفى دراسة تمت على ثلاث سنوات فى اليابان تشمل ٤١٩ محطة ميكرويف ثالثة ، فان الصواعق سببت تلفيات فى ٢٩٩ محطة منها ، ولاشك أن معدلات حدوث التلفيات نتيجة للصواعق تكاد تتناسب طرديا مع المستويات « الايزوركيونية » للمنطقة الجغرافية التى تقع بها المنشآت والمعدات الاعلامية والاتصالية ..

ويصفة عامة تكون الأبراج والصوارى المرتفعة أكثر تعرضا لضربات الصواعق ، لاسيما إذا كانت فى مواقع جبلية تزداد فيها المقاومة الكهربائية للتربة . وفى مثل هذه الحالات تكون حماية المعدات والأفراد على جانب كبير من الصعوبة والأهمية .

وتتخذ الصواعق شكل التفريغات الكهربائية للشحنات بين السحب والأرض ، وكذا بين السحب والسحب ، وعندما يزداد نشاط العواصف الرعدية تتجمع شحنات كهربية كبيرة فى السحب . وتدل قياسات علمية سبق إجرائها باستخدام بالونات اختبار ان ميل الجهد الكهربى للشحنات الكهربائية مابين السحب والأرض يصل أحيانا إلى واحد

ميجافولت لكل ٣٠٠ متر (أى واحد مليون فولت لمسافة ٣٠٠ متر) ، ومعنى ذلك انه إذا كانت هناك سحابة ارتفاعها ٢٥٠٠ متر فان الجهد الكهربى عند قاعدتها يصل الى حوالى ١٠٠ ميجافولت (أى مائة مليون فولت) ، وهذه القيمة عند قاعدة السحابة هى التى تسبب انهيار عزل الهواء وحدث التفريغ الكهربى فى المنشآت .

ويمكن إبراز بعض الأمثلة عن حرائق نشبت بفعل الصواعق الكهربائية فى بعض المنشآت الاعلامية والاتصالية ، وهى مأخوذة من بعض الدراسات الدولية .

مثال ١ : ضربت صاعقة مباشرة برج ارسال ارتفاعه ٨٠ مترا فى منطقة معزولة ، ولقد حولت الصاعقة المواد الرملية المجاورة لتوصيلات الأرض بقاعدة البرج إلى زجاج لمسافة مترين ، وحدثت تلفيات فى الأجهزة بداخل المبنى . وعند وصول الأفراد إلى الموقع بعد ساعتين من حدوث الصاعقة لاحظوا عدم وجود لهب مشتمل ، ولكن كانت الكابلات مازالت تحترق ببطء .

وفى مناسبة أخرى بنفس الموقع قبل ذلك شوهد انفجار فى الأرض أثناء عاصفة رعدية شديدة ، ولقد شاهد أحد أفراد الصيانة الذى كان يزور الموقع ، بخار الماء يتصاعد من الأرض إلى ارتفاع سبعة أمتار من إحدى قواعد البرج المعدنى ، وتم تفسير ذلك على ان الحرارة الناتجة عن تيار التفريغ الكهربى ، سببت تبخر الماء المستبقى فى الرمال حول أسلاك توصيل الأرض .

مثال ٢ : انفجر مكثف يحتوى على ٢٠ لترا من الزيت العازل موضوع فى كوخ « لدوائر الملاحة » عندما أصابت صاعقة « صارى » ارتفاعه ٧٠ مترا يستخدم كهوائى إرسال ذات قدرة ٥٠ كيلوات تعمل فى ذلك الوقت ، وحدث تفريغ شرارى سبب اندلاع النيران فى زيت المحصول واحترق المعدات الخارجية بأكملها .

مثال ٣ : تلقى صارى ارسال ارتفاعه ٢٠٠ متر ثمانى ضربات صواعق خلال ست سنوات ، ونتج عن ذلك التلفيات الآتية :

- احتراق اطراف مفتاح التوصيل بالأرض .

- احتراق جهاز قياس يقوم بالعد لعدد التفريغات .

- انبعاث مومصل الأرض وهو على شكل ماسورة من النحاس ، مما سبب إحداث ثقب فى الحائط .

- كسر وتناثر أجزاء من العازل الصينى الكبير المحيط بموصل تغذية الصارى .

- احتراق جهاز القياس الذى يقيس تيار ترددات الراديو .

- احتراق كابل التليفون الموصل بين كوخ أجهزة المراسلة الخارجية وبين مبنى جهاز الارسل ، وذلك بالإضافة إلى تلفيات أخرى .

مثال ٤ : هوائى إرسال مثبت فوق برج ارتفاعه ٥٠ مترا ويستخدم للإرسال بالتشكيل الترددى ، أصيب بصاعقة قبل نهاية الإرسال اليومى بساعة ، ونتج عن ذلك تدمير الكابل المحورى المغذى للهوائى بالتالى نتج عن ذلك التحام الكابل المغذى للهوائى بالبرج المعدنى مما أحدث تلفيات أخرى فى دوائر الجهد العالى بجهاز الإرسال .

مثال ٥ : أصابت صاعقة صارى إرسال ارتفاعه ٢٣٠ مترا مما نتج عنه انبعاث الموصل الخارجى لخط التغذية للهوائى وهو مملوء بالغاز المضغوط ، وقد ترتب على ذلك اتصال الخط مباشرة بالقاعدة المعدنية للبرج ، مما أدى إلى اشتعال القطن المغطى لأحد الملفات وأحدث تلفيات أخرى .

مثال ٦ : عندما أصابت صاعقة ألواح مكثف مملوء بالغاز مقنن له ٢٨ كيلو فولت فى إحدى دوائر الملاحة لمحطة إرسال قدرتها ١٠ كيلوات ذات صارى ارتفاعه ٢٨٠ مترا ، انصهرت أربعة ألواح من المكثف وتسرب الغاز المضغوط من المكثف وحدثت أضرار أخرى نتيجة لذلك ..

مثال ٧ : بعد بدء الإرسال الصباحى بنصف ساعة فى إحدى محطات الإرسال الإذاعى ذات قدرة ٥٠ كيلوات وصارى ارتفاعه ٢٠٠

متر فى موقع استوائى ، حدثت عاصفة رعدية شديدة ، ونظرا لان موقع المحطة فى أرض مستوية فان الصارى المرتفع كان أحد عناصر جذب الصاعقة . وطبقا للتعليمات كان على الفنى وقت العاصفة الرعدية أن يقوم بإيقاف تشغيل المحطة وتوصيل الصارى بالأرض ، وتشغيل محطة إرسال احتياطية صغيرة قدرتها ١٠ كيلو وات على هوائى احتياطى قصير ، الا انه فى نفس اللحظة التى حدثت فيها ضربات متوالية متكررة للصارى المرتفع احترقت بعض المكونات ، وتمكن الفنيون من استخدام الاطفاء لمنع انتشار الحريق .

مثال ٨ : أصابت صاعقة برج إرسال ارتفاعه ٥٠ مترا ، وكانت النتيجة تسف جزء من القاعدة الخرسانية للبرج أثناء العاصفة الرعدية . وهذه الكتلة الخرسانية ترتفع ٦٠ سم فوق سطح الأرض ، وشوهد أثناء الانفجار تناثر بعض الاتربة إلى مسافة ٢٠ مترا . وبعد حوالى اثنا عشر شهرا حدثت صاعقة أخرى مباشرة اشعلت النار فى الأعشاب الجافة عند قاعدة البرج ، ونتج عن انتشار النيران سقوط الأمطار فى المنطقة بعد ذلك .

مثال ٩ : أصابت صاعقة مباشرة صارى إرسال ارتفاعه ١٠٠ متر لمحطة إرسال على الموجة المتوسطة ، ونتج عن ذلك اتلاف معدات دوائر الملاحة الخارجية بالكامل ، كما نتج تحطيم عازل صينى كبير وتناثرت أجزاؤه ، وكذا اشتعال التيار فى العازل المصنوع من القطن الذى يغلف بعض الملفات وانفجار بعض المكثفات ، وأمكن منع انتشار النيران واطفاء الحريق .

مثال ١٠ : أصابت صاعقة « هوائى » من نوع « الرومييك » وتسببت فى اشتعال النيران فى محطة التغذية مما أشعل حريقا فى الحشائش المزروعة بالأرض ، وقد احترقت مساحة من الأرض تبلغ حوالى خمسة أفدنة قبل السيطرة على الموقف واحتوائه واطفاء الحريق .

الدور المستقبلى للقطاع الخاص فى مجال الاعلام

يمثل الاعلام العصري المرئى والمسموع القاسم المشترك فى الشئون العالمية والاقليمية والمحلية ، وخاصة فى عرض وقائع التطورات المتلاحقة سياسيا واقتصاديا ، وعلميا وثقافيا ، وفى مختلف الأنشطة الفنية .

كما أصبح الانفتاح الاعلامى واقعا ماثلا ، سواء كان اراديا أو مقبرا بحكم التقدم التكنولوجى المتسارع . اذ يتدفق البث الاذاعى من خلال أجهزة الراديو ، لىتلقي المستمع البرامج من أى محطة اذاعة فى أى بقعة من بقاع الكرة الارضية . كما يستطيع المشاهد لأجهزة التلفزيون فى مصر استقبال ارسال ٧٢ قناة تلفزيونية من جميع أنحاء العالم ، باستخدام جهاز استقبال الأقمار الصناعية الميسور اقتناؤه فى الوقت الراهن .

ومن ثم أصبحت الحرية الاعلامية للمتلقي حقيقة مؤكدة ، بعد أن كانت نصا من نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى أشار فى مادته التاسعة عشرة الى حق كل شخص فى « ... استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت ، دون التقييد بالحدود الجغرافية » .

وهكذا اتسع نطاق الديمقراطية الاعلامية على المستوى الكونى ، مؤثرا بذلك على النطاقات الاقليمية والمحلية ، فانتشرت فى أرجاء الدول المتقدمة ألوان كثيرة من تعددية النشاط الاعلامى بين القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة .

ولاشك أن تدافع المتغيرات والتطورات - فى المستقبل القريب - فى الداخل والخارج يستلزم دورا جديدا للقطاع الخاص فى المجال

الاعلامى . وسيدفع الى ذلك المنافسة المتصاعدة ، والمتعددة الجوانب ، دوليا وتليعبا ، فى ميادين الاعلام المرئى والمسموع ، سواء فى نطاق الارسال أو الانتاج الفنى .

وقد بدأ فعلا التنافس على الفضاء الكونى ، وكذلك الفضاء العربى ، بعد انتشار شبكة CNN ، وشبكة BBC ، واخيرا شبكة تلفزيون الشرق الأوسط .

وهكذا صار من الواضح أننا نعيش زمن « تعدد الاختيارات » الاعلامية ، التى تفرضها المنافسة الضارية فى عصر الأقمار الصناعية .

وإذا كانت هذه المتغيرات العالمية تفرض نفسها ، فلن يكون بمقدور أى دولة أو مجتمع الانعزال عن تياراتها المتدفقة .

وإذا كانت مصر قد أخذت فى سياستها بالديمقراطية ، واتجهت فى اقتصادها الى التحرر للوصول تدريجيا الى اقتصاد السوق وآلياته ، بحيث يتحمل القطاع الخاص دوره كاملا فى الاقتصاد القومى - فقد أصبح من الضرورى ادراك أهمية دوره فى مختلف المجالات : التعليمية عن طريق انشاء الجامعات الأهلية ، والاعلامية عن طريق التوسع الراهن فى صدور الصحف والمجلات ودر النشر الخاصة ، ومن هنا طرحنا فكرة إنشاء مؤسسة تجارية مستقلة للاعلام المرئى والمسموع ، يساهم فيها المستثمرون ورجال الأعمال المصريون - المقيمون والمغتربون فى سائر أنحاء العالم . وذلك من خلال التصور الآتى :

- أن تكون كيانا مصريا حسيما ، يقدم صورة صادقة للحضارة المصرية قديما وحديثا ، ويعمل على توثيق الروابط العربية ، من خلال نموذج فنى متكامل .

- أن تسهم فى تكوين الرأى العام المستنير ، والذوق الرفيع المرتبط بالقيم الأصيلة للمجتمع ، وبالتوجهات الحضارية العالمية التى تتناسب مع هذه القيم .

- أن تجسد التكامل بين المجالات الاعلامية والثقافية والتعليمية ، والفنية والترفيهية .

- أن تحقق الانسياب الحر المتوازن لكافة المعلومات والأفكار والأخبار ، بين مصر والمنطقة العربية والافريقية والعالم الخارجى ، فى أسلوب رفيع ونبرة متزنة صادقة .

وقد أسفرت مناقشة هذا الموضوع عن عديد من الاتجاهات والآراء المؤيدة والمعارضة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن احتكار وسائل الاعلام الرئيسى والمسموع يتعارض مع سياسة التحرر ، أيا كانت الكفاءة التى تدار بها هذه الوسائل .

وعلى جانب آخر فإن المنافسة الزائدة عن الحد ، قد تضر بالمتنافسين ، بل وتقود أحيانا إلى انخفاض المستوى ، واتباع أساليب ملتوية من أجل البقاء فى صراع التنافس .

- أن لكل دولة قنوات محددة فى الفضاء ، وموزعة دوليا طبقا لمواصفات معينة ، ولذلك فإن إنشاء أى محطات عشوائية سوف يؤثر على رؤية الصورة وتصبح غير واضحة ، وبناء عليه فلا بد من الالتزام بالترددات المحددة لكل دولة .

- أن التلفزيون فى مصر ، يشغل جميع القنوات المحجوزة له دوليا ، ولهذا فإنه لا يمكن للدولة أن تسمح لأحد أن يتعداها ، فضلا عن أن هذه القنوات تعمل بنظام هندسى (VHF,UHF) وهذا النظام الأخير ، لا يسمح بأن تكون لدينا قناة رابعة لأن الترددات موزعة بطريقة معينة حتى لا يحدث تداخل .

- أن البث لأى قناة خاصة ، يعنى عدد ساعات إرسال أكثر ، واستثماراً عالياً جداً ، فإقامة محطة مثل التى انشئت فى القناة ، لابد وأن تكون محطة تجارية ، أو محطة فيديو ، أى محطة أفلام فقط ، أو محطة مغلقة ، لعدم قدرتها على منافسة التلفزيون بإمكاناته واستديوماته .

- أن الدولة تعى تماما أن من حق المواطن أن يعلم كل شئ من خلال

قنوات اعلامية متعددة ، لذلك فإنها تقدم له خمس قنوات مصرية إلى جانب القنوات الدولية مثل CNN الامريكية ، والقناة الفرنسية ، وقريبا البرامج الإيطالية ، فهى تقدم للمواطن العديد من الثقافات بحيث يرى المشاهد الانتاج المصرى ، والانتاج الفرنسى والامريكى والإيطالى ، دون أن تحدد استقبال هذا المشاهد فى انتاج دولة معينة .

- أن الاذاعة الأهلية تحتاج إلى رأس مال كبير متجدد ، لا يستطيع الأفراد توفيره ، ومن هنا تعتبر هذه الاذاعة تجارية بشكل أساسى ، تعتمد على الاعلان ، ومثله موجود بالفعل فى اذاعة الشرق الأوسط التى لا تقدم سوى الاعلانات والبرامج الخفيفة ، حتى الأخبار فإنها لا تقدمها إلا فى شكل موجز مختصر ومفيد .

- أن القانون حدد عمل الاذاعة فى الإطار القومى ، وليس فى القطاع الخاص ، كما أن الحاجة لمثل هذه الاذاعات الخاصة أو الأهلية ليست ضرورية . فالمواطن يستطيع أن يجد فى اذاعته ، كل ما يريده ويحتاجه حسب مستواه الثقافى والاجتماعى والبيئى والعمرى ، فمثل هذا التنوع والتخصص لا يجعلنا فى حاجة إلى مزيد من الاذاعات التى سيكون هدفها الأساسى غالبا هو تحقيق الربح ، بغض النظر عما تبثه من إعلام .

- الاذاعة فى مصر ، تمثل مؤسسة من مؤسسات الدولة ، ويترتب على ذلك أن يصبح من الحكمة - ان لم يكن من الطبيعى - أن يعارض القانون المصرى إنشاء الإذاعات الخاصة ، لذلك فإن الدولة - منذ انشاء الإذاعة الرسمية عام ١٩٣٤ - لم تتبع ما اتجهت إليه بعض الدول المتقدمة والنامية فى الأخذ بنظام أنشطة اذاعية خاصة إلى جانب اذاعة الدولة .

وترى بعض الآراء الأخرى التى تطالب بالأخذ بنظام الاذاعات الخاصة أو الأهلية - مراعاة لكل الاعتبارات التى تراها الدولة فى عدم الأخذ بنظام الاذاعات الأهلية أو الخاصة - أنه يجب أن يبنى التفكير فى عودة نظام المحطات الأهلية والخاصة ، الذى كان معمولاً به فى

العشرينات - على أسس وضوابط تصلح ما كان معوجا منها في سيرتها الأولى ، وأنه من المستحسن أن تقوم الشركات أو المؤسسات بإنشاء هذه المحطات ، التي غالبا ماتفرق تكاليف إنشائها قدرة الافراد ، إلى جانب أن تكون هذه الاذاعات غير حزبية ، وأن تلتزم بقيم المجتمع وتقاليد الراسخة ، دوما لى صراع اجتماعى ، لأن معنى إنشاء اذاعة حزبية المطالبة بإذاعة عقائدية خاصة ، وأن الاذاعة القائمة حاليا - رغم مركزيتها - فإنها تمثل الدولة كلها بكل مواطنيها ، وتعطى الفرصة للرأى الآخر ، وعليه يجب أن تعطى الإذاعة الأهلية أو الخاصة المطلوب انشاؤها ، الفرصة لكل الآراء ، كما يجب أن يكون توجهها ترجها مصريا خالصا ، مع الأخذ فى الاعتبار البعد العربى لقوميتنا الأهلية ، وأن تكون إذاعة مستتيرة بمعنى أن تكون منبرا لكل الطوائف والاتجاهات ، يحركها الخط العام لمصر ، وليس حزبا من الأحزاب ، وبذلك تصبح هذه الاذاعة إضافة جديدة للاعلام المصرى .

وهناك شرط جوهري لا بد من الاستفادة به وهو شرط التخصص ، بمعنى أن تكون هناك إذاعات متخصصة ، فى الموسيقى ، وفى الرياضة ، وفى الأخبار ، الى غير ذلك مما يكون فى صالح المتلقى وموضيا لمطالباته ، كما أن الاذاعات الخاصة أو الأهلية يمكنها الحد من الأمية التعليمية والثقافية .

ويؤكد هذا الرأى أن الدعوة لإنشاء الاذاعة الخاصة أو الأهلية تنبع من الحرص على سماع الرأى الآخر ، وينادى بوجوب تعديل قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، أو اصدار تشريع جديد يسمح بإنشاء مثل هذه الاذاعة ، خاصة وأن ضم الاذاعة والتليفزيون وتبعيتهما لجهة واحدة هى اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، كان يفرض تحريرهما من سيطرة الحكومة ، ومنحهما الاستقلال التام ، الأمر الذى لم يتحقق فى الواقع .

- استطاع الاعلام المصرى ، فى نطاق المناخ الديمقراطى السائد أن يستفيد من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وأن يجرى التصرفات والأعمال المحققة لأغراضه ، بون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، وأن له على وجه الخصوص :

١ - تأسيس شركات مساهمة بمفرده أو مع شركاء آخرين فى المجالات المتصلة بأغراضه .

٢ - شراء الشركات أو ادماجها فيه ، والدخول فى مشروعات مشتركة ، مع الجهات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعماله ، والتى قد تعارنه على تحقيق أغراضه ، سواء فى مصر أو خارجها .

٣ - التعاقد مع وكالات وشركات الأنباء العالمية .

وبناء على هذه الأحكام ، أقام اتحاد الاذاعة والتليفزيون شركة CNE مشاركة مع شركة CNN الامريكية ، وبذلك أصبح متاحا لمن يتقدم للاشتراك فى هذه الخدمة من المصريين المشاهدين وغيرهم ، رؤية قناة اخبارية جديدة ، مطابقة فى مادتها تماما لما تذيعه شركة CNN الامريكية على الأقمار الصناعية ، وبدون أى مراجعة رقابية ، وهى خطوة كبيرة فى مجال حرية الاعلام ، خاصة وأن مجال عمل هذه الشركة هو الاخبار ، وهو المجال الأكثر حساسية ، وهو الذى ينال التحفظ الاعظم من الحكومات . ومعنى قيام هذه الشركة فى مصر غنى عن البيان ، فهو بمثابة اعلان علنى عام ، بأن الإعلام المصرى لا يخشى شيئا ، ولا يخفى عن مواطنيه خبرا ، ولا يدعى أنه قيم على المشاهدين ، أو أن المشاهدين لم يبلغوا سن الرشيد ، وهو أيضا يؤكد على أن الاعلام المصرى يحترم مواطنيه ، وفيه كذلك الدلالة على الممارسة الديمقراطية الحرة . ورغم أن شركة CNE مملوكة جزئيا لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، إلا أنها خطوة هامة وجريئة على طريق السماح بملكية وسائل الاعلام فى مصر للقطاع الخاص .

ويأتى على ذات المستوى وبدرجات أقل ، الاتفاقيات مع التليفزيونات العالمية ، وعلى البث المتبادل بينها وبين قنوات التليفزيون المصرى ، كما يأتى على ذات المستوى السماح للقطاع الخاص فى مصر ، بالانتاج

الفنى المتنوع والدرامى والإعلاني منه بصفة خاصة ، وذلك منذ البدايات الأولى للإرسال التليفزيونى فى مصر .

دلالات كل ذلك ، أن مصر تتحرك فسى اتجاه السماح للقطاع الخاص بملكية وسائل الاتصال الالكترونية ، أسوة بما سمحت به له من ملكية الصحف والمطابع ، وغيرها ، الأمر الذى يتبغى التحضير له بإجراءات تساعد على الانتقال الهادئ إلى هذه الخطوة التى تدعم الديمقراطية .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن عرض الآتى :

* السماح بقيام تعددية فى وسائل الاتصال بأنواعها ، بما يعود بالفائدة على المثقين للخدمات الاعلامية .

* امتداد التعددية إلى مجال الملكية حتى لاتقع وسائل الاتصال تحت نطاق مالك واحد - حكومى أو عام أو خاص ، منعا للاحتكار الذى قد يتنافى مع سياسة التحرر التى تنتهجها الدولة .

* السماح بقيام القطاع الخاص ، بملكية أدوات الاتصال بأنواعها ، بحيث يوجد القطاعان الخاص والحكومى جنباً إلى جنب ، ويدعم أحدهما الآخر .

- وفى هذا الاتجاه فإن الشركة المساهمة مسودة مقبولة الملكية وسيلة الاتصال ، وكذلك الشكل التعاونى للملكية .

* مراعاة أن تكون الأنشطة الاعلامية ذات جدوى عملية واقتصادية ، وأن تتم فى إطار الاهداف القومية المعتمدة ، وتحت اشراف ورقابة الأجهزة الحكومية ، بما لا يتعارض مع اللوائح الدولية والمحلية لاستخدام الترددات والموجات ، وفق التخطيط القومى المعتمد من الجهات الرسمية القائمة على توزيع وتنسيق وتخطيط الترددات .

* التنسيق مع مؤسسات الاعلام الرسمية لتحقيق منافسة متكافئة مع المؤسسات الأجنبية .

- مع تجنب أى تداخلات ضارة بالخدمات الاعلامية أو الاتصالية القائمة .

* أن تعنى القناة أو القنوات الخاصة بالقضايا الاجتماعية الملحة ، فتخصص لها برامج متنوعة تخدم :

- قضايا التعليم والتعليم المستمر ، من خلال برامج متطورة علمياً وتكنولوجيا .

- قضايا التدريب ، وخاصة التدريب التحويلى ، بما يسهم فى مواجهة مشكلة البطالة والبطالة المقننة .

- قضايا الشباب ، على أن يكون تناولها بأساليب ومناهج مدروسة فكرياً ، وعقائدياً ، وسيكولوجياً ، بحيث ترسخ الانتماء ، وتعاون على نبذ التطرف والانحراف بجميع صوره وأنواعه .

* * * * *

المحتوى

الانتاج والشئون الاقتصادية

الصفحة

السياسات المالية والاقتصادية

- ١١ - اتجاهات استراتيجية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى
- ٤٢ - التخطيط فى ظل الاصلاح الاقتصادى
- ٥٥ - البعد الاجتماعى فى اطار تطبيق نظام آليات السوق
- ٥٩ - سياسة تطوير الجهاز المصرفى
- ٧٦ - تحرير تجارة وحبس الاقطان

الانتاج الزراعى والرى

- ٩١ - اقتصاديات استخدام مياه الرى
- ١١٦ - وسائل تدارك الفواقد من مياه النيل
- ١٢٥ - انتاج الفاكهة

الانتاج الصناعى

- ١٤٢ - صناعة البتروكيماويات

النقل والمواصلات

- ١٦٩ - السياسة العامة لمواجهة مشكلات القاهرة الكبرى : مشكلة انتظار السيارات

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الصفحة	البيئة
٢٠٣	- نحو استراتيجية للحفاظ على البيئة
٢٢٩	- سياسة حماية نهر النيل من التلوث
	الاسكان والتعمير
٢٥٥	- الاسكان العشوائي والهامشي وإسكان المقابر
	العدالة والتشريع
٢٧١	- السياسية التشريعية المستقبلية بشأن مكافآت الضبط
٢٧٤	- التصدى لظاهرة اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها
	الخدمات الصحية
٢٨٣	- نحو سياسة لمكافحة الحوادث
	الرعاية الاجتماعية
٢٩٨	- احترام حق الطريق وقواعد السلوك فيه
	التنمية الادارية
٣٠٥	- التدريب التحويلي
	الادارة المحلية والتنمية الاقليمية
٣١٩	- تطوير نظام الادارة المحلية
٢٢٤	- الادارة المحلية وتنمية المجتمع

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الصفحة	التعليم العام
٢٣٥	- مشروع باصلاح جذرى للتعليم
٢٦١	- وسائل تنمية مردود العملية التعليمية
	التعليم الجامعى والعالى
٢٧٢	- سياسة اعداد المعلم فى اطار اصلاح التعليم وتطويره
٢٨٣	- أسس ومعايير انشاء جامعات أهلية أو تعليم عال خاص
٢٩٦	- تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات
	التعليم الأزهرى
٤٠٦	- اعداد المعلم وطرق التدريس فى المعاهد الأزهرية
٤١١	- دور الجهود الذاتية فى انشاء المعاهد الأزهرية
٤١٧	- نظم التقويم والامتحانات فى معاهد الأزهر
	التعليم الفنى والتدريب
٤٢٢	- البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل
	البحث العلمى والتكنولوجيا
٤٣١	- الهندسة العكسية : أسلوب للملاحقة والارتقاء التكنولوجى
٤٣٨	- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى والبحث العلمى

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الصفحة

الثقافة

- ٤٤٧ - مراجعة الموقف الثقافى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية
- ٤٥٥ - الثقافة وتحرير الاقتصاد المصرى
- ٤٦٣ - المعوقات التى تواجه نشر الكتاب وتوزيعه وتصديره
- ٤٧٠ - دور مصر الثقافى تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية

الفنون

- ٤٧٩ - التنمية الثقافية الفنية
- ٤٨٧ - الطابع المعمارى للمدن الجديدة
- ٤٩٤ - مشروع انشاء متحف مجوهرات أسرة محمد على

التراث الحضارى والآثار

- ٤٩٨ - سياسة الاهتمام بأوراق البردى
- ٥٠٢ - سياسة تطوير المخازن المتحفية والآثرية

الاعلام

- ٥٠٧ - الدراسات الاعلامية وتطور العمل الاعلامى
- ٥١٠ - المعالجة الاعلامية للتوث الفكرى
- ٥١٣ - التسلسل الفكرى من قنوات التليفزيون الفضائى
- ٥١٥ - الأمن البيئى والاعلام
- ٥٢٢ - التخطيط لحماية المنشآت والخدمات الاعلامية من المخاطر
- ٥٣٤ - الدور المستقبلى للقطاع الخاص فى مجال الاعلام

مصدر من هذه الموسوعة :

المجلد الأول :	الزراعة والري (طبعة ثانية)
المجلد الثانى :	الصناعة
المجلد الثالث :	السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
المجلد الرابع :	النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
المجلد الخامس :	السياحة
المجلد السادس :	التعليم العام والفنى
المجلد السابع :	التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن :	التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
المجلد التاسع :	العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
المجلد العاشر :	الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
المجلد الحادى عشر :	الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر :	الاعمال - الفنانون
المجلد الثالث عشر :	مستقبل الطاقة فى مصر - صناعة السكر - الأسمدة الكيماوية - الأراضى الجديدة - سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر :	السياسة الدوائية - السياسة الصحية - الخدمات الطبية العاجلة - سياسة تدريب الأطباء - التغذية الصحية - الوقاية من الأمراض المعدية - القوى العاملة فى مجال التمريض - الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر :	الكتاب السنوى ١٩٩٠ - ١٩٩١ .
المجلد السادس عشر :	ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
المجلد السابع عشر :	ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
المجلد الثامن عشر :	الكتاب السنوى (١٩٩١ - ١٩٩٢) .

مطبوعات
الجالس القومية المتخصصة
- ٢٧٣ -

القاهرة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor :

Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. 1113 , Nile Corniche St. , Cairo.

